

جلال الدين السيوطي


King Saud University 1957
جامعة الملك سعود

٤١٥ هـ ج

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي ، جلال الدين (٨٤٩-٩١١هـ) . كتبت سنة ١٠٥٨هـ .

٣٠٤ق مختلف المسطرة ٢٧×١٦سم

٥٢٠

نسخة حسنة ، خطها معتاد .

الاعلام ٤ : ٧١ ، هدية العارفين ١ : ٥٣٤

١- النحو ، لغة عربية أ- الجلال السيوطي ، عبد الرحمن ابن أبي بكر- ٩١١هـ ب- تاريخ النسخ .

من خفيات ألطاف الملك المنان
والترجيح الرجحان تمليك هذا الكتاب العظيم الشان

الحمد لله **فهرست** جمع الجوامع للجلال السيوطي في علم العربية المنحصر في مقدمات

التانيث

كتاب همع الهوامع في شرح جمع الجوامع
في العربيه تاليف الامام العالم العلامة الحافظ
شيخ الاسلام الجلال السيوطي تغمده الله
برحمته واسكنه بحبوحة جنته
ونفعنا بعلومه واعاد
علينا من بركاته
امين

بسم الله الرحمن الرحيم • وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

• يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله به • آمين • سبحانك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك • وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح قدسك • **وبعد** فإن لنا تآليف في العربية جمعت أدناها وأقصاها وكتبا بالغ فيها من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها • ومجموعا تشد لفضله أرباب الفضائل • ومجموعا قصرت عنه جموع الأواخر والأوائل • حشدت فيه ما يقرط الأسماع ويشنف المسامع • وأوردته مناهل كتب فاض عليها بحر الهوامع وجمعته من نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته جمع الجوامع وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحا واسعا كثير النقول • طويل الذيول • جامعا للشواهد والتعاليل • ممتنعا بالاستناد للأدلة والأقاويل • منبها على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد • فرأيت الزمان أضيق من ذلك • ورغبة أهله قليلة فيما هنالك • ثم ألح الطلاب في شرح يرشدهم إلى المقاصد • ويطلعهم على غوامضه وشوارده • فتحررت لهم هذه العجالة الكافلة بحل مبانيه • وتوضيح معانيه • وتفكيك نظامه • وتحليل أحكامه • مسماة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع • والله أسأل أن يبلغ به المنافع • وأن يجعلنا من سابقي الخيرات ولنشارح بمنه وكرمه

ص أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم وأصلي وأسلم على نبيك محمد المخصوص بجوامع الكلم وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضعف وأعرب عنه قلم واستعينك على إكمال ما قصدت تأليفه من مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف مع مزيد وافر فائق الانسجام وترتيب من الأقسام وأسألك النفع به على الدوام وينحصر في مقدمات وسبعة كتب ش المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجملة والقول والإعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجرورات وما حمل عليها من المجزومات وما يتبعهما من الكلام على الأدوات المعبر عنها بالحروف وما ضم إليها من بقية حروف المعاني والرابع في العوامل في هذه الأنواع وهي الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الأنواع وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار والحكاية والتسمية وضرائر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الأبنية والسابع في تغييرات الكلم الإفرادية كالزيادة والحذف والإبدال والنقل والإدغام وختم بما يناسبه في خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول • وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والأيام سبعا والطواف سبعا الحديث

ص **الكلام في المقدمات** الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوي معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين ش الكلمة لغة تطلق على الجمل



المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا إله إلا الله تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها إشارة إلى قوله رب ارجعون ونحو ذلك وفي حديث الصحيحين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد • ألا كل شيء ما خلا الله باطل • وهذا الإطلاق منكر في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم نعم يوجد كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وإذ ذكره في الألفية فعد قيل إنه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وأحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوي معه فخرج بتصدير الحد بالقول غيره من الدوال كالخط والإشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب • وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وياء النسب وتاء التأنيث وألف ضارب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جنح إليه الرضي من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا ككلمة واحدة لشدة الامتزاج فجعل الإعراب على آخره كالمركب المزجي • ولم أحتج إلى زيادة في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرجا المهمل لتعبيري بالقول الشامل لذلك وذكري القول الذي يخرجه لما سيأتي في حده أنه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت إليه عما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لإطلاق القول على غيره كالرأي ممنوع لعدم تبادره إلى الأذهان إذ هو مجاز وعدلت كالنائب الأجل بالإفراد صفة القول عن جعله إياه صفة المعنى حيث قالوا وتبعهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لأنه كما قال الرضي وغيره صفته في الحقيقة وإنما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ ولسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فإنه كلمة ومعناه مركب ونحو زيد قائم مثلا ونحو ضرب فإنه كلمة ومعناه الحدث والزمان **وقدمت** المعرف على المعرف كصنيع الجمهور لأنه الأصل في الإخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرف عقلا فقدم وضعا ومن قال إن اللام في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فبينهما تناف فقد سها سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزأي العلم المضاف كعبد الله فإن كلا منها كلمة تقديرا إذ لا تتأتى الإضافة إلا في كلمتين وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقا لعدم دلالة جزئه على جزء معناه • وشمل المنوي المستكن وجوبا كالتي في قم وجوازا كما سيأتي في مبحث المضمر وخرج بقولي معه ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة فإنه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لأنه لم ينو مع اللفظ وقيد في التسهيل بقوله كذلك قال إشارة إلى الاستقلال ليخرج الإعراب المقدر فإنه منوي مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لأنه إذا اشترط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته ففي المنوي أولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخباز منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لأنه لا يسمى كلمة وذهب قوم إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الإمام فخر الدين الرازي في تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما مما هو كلمة وليس على حرفين ص فإن

وتمامه
وكل نعيم لا محالة زائل

بلغ

دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فاسم او اقترنت به ففعل او غيرها بان
احتاجت في افادة معناها الى اسم او فعل او جملة فحرف وقال ابن النحاس معناه
في نفسه ش الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها الا ما سياتي في مبحث
اسم الفعل من ان بعضهم جعله رابعا وسماه الخالفة والدليل على الحصر في الثلاثة
الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تخلو اما ان تدل على معنى في نفسها او لا
الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول
الفعل وقد علم من ذلك حد كل منها بان يقال الاسم ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن
بزمان والفعل ما دل على معنى في نفسه واقترن والحرف ما دل على معنى في غيره وفي في
المواضع الثلاثة للسببية اي دل على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره
اي انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره
من اسم كالباء في مررت بزيد او فعل كقد قام او جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط
وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنعم ولا وكان قد واما ذو وفوق ونحوهما ان لم تذكر
الا بمتعلقيهما فليس شرطا في افادة معناهما للقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب
من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بهما الى الوصف باسما الاجناس وبفوق الى
علو خاص وقس على هذا وقيل هي اي في للظرفية اي معنى ثابت في نفسه وفي
غيره اي حاصل فيه كمن في نحو اكلت من الرغيف فانما تفيد معناها وهو التبعيض في
الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفسه وغيره راجعا للمعنى
كابن الحاجب فقد ابعد اذ لا معنى لقولنا ما دل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى وبسبب
غيره او ثابت فيه او في غيره اما الاول فلان الذي لا يدل على معناه بسبب عين ذلك
المعنى وانما يدل بسبب وضعه قبله له ودلالة اللفظ عليه واما الثاني فلانه لا يصح
ان يكون اللفظ ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث اطلق المعين المعبر عنه بالماضي والحال
والاستقبال لشمول نهاية هذا المعنى والعبرة بالدلالة باصل الوضع فنحو مضرب الشول
اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا الصبوح في اول النهار لانه وان اسم معنى مقترنا
بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دلا على الزمان المعين
فدلالتهما عليه عارضة وانما وضعا لذات قام بها الفعل وكذا اسما الافعال ونحو نعم
وبئس وعسى افعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض تجردها منه وما ذكرناه من ان الحرف
لا يدل على معنى في نفسه هو الذي اجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين
ابن النحاس فذهب في تعليقته على المقرب الى انه يدل على معنى في نفسه قال لانه ان خوطب
به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خوطب
بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهمه فانه يفهم
منه معنى عملا بفهمه موضوعه لغة كما اذا خوطب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا
سائر الحروف قال والفرق بينه وبين الاسم والفعل ان المعنى المفهوم منه مع غيره
اتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما

واصح

غير

عليهم

في الشرح

٢

في الافراد انتهى ص فالاسم من خواصه ندا ونحو يا ليت تنبيه وتنوين لا في روي
وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعيدي على حذف ان او نزل منزلة المصدر واضافة
وجر وحرفه ومنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير واعادوا هو على المصدر
المفهوم ومباشرة فعل ونحو لعين او معنى اسما او وصفا وتثنية مما يجري به او ارتد لفظه
كلو والعدد ونحو اسطلية الكذب وما حول وما فوقه الا باشكال ش للاسم خواص
تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكرنا هنا تسعة احدها النداء وهو الدعا
بحروف مخصوصة نحو يا زيد وانما اختص به لان المنادي مفعول به في المعنى وفي اللفظ
ايضا على ما سياتي والمفعولية لا تليق بغير الاسم فان ورد على ذلك نحو قوله تعالى يا ليت
قومي يعلمون يا ليتنا نرد الا يا اسجدوا وحديث البخاري يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب
ان يا في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء
والمنادي محذوف اي يا قوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بان القائل لذلك قد يكون
وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الاسما ما لا دليل على اسميته الا
النداء نحو يا مكرمان ويا فل لانهما مختصان بالنداء والثاني التنوين وسياتي حده
واقسامه العشرة في خاتمة الكتاب انشاء الله تعالى والذي يختص بالاسم منه ما عدا
الترنم والغالي اللاحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تنسب اليه القصيدة
فانهما لا يختصان كما سياتي وانما اختص الباقي به لان التمكين منه للفرق بين المنصرف
وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابلة انما يدخل جمع المؤنث السالم
والعوض انما يدخل المضاف عوضا من المضاف اليه ولاحظ لغير الاسم في الصرف وعدمه
والتنكير ولا الجمع ولا الاضافة فان ورد على هذا نحو قول الشاعر الام على لو ولو كنت
عالما باذناب لو لم تفتني اوائله حيث ادخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب ان لو
هنا اسم علم للفظة لو لكن شدد واوها واعربت وادخلها الجر والاضافة كما سياتي
شرح ذلك في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف اذ لاحظ لغير الاسم في التعريف
والتعبير بذلك احسن من التعبير بال لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة
ولام في لغة طي ولسلامته من ورود ال الموصولة واما قوله صلى الله عليه وسلم اياك
واللو فان اللو يفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجة وغيره فالجواب
عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو انفع علاماته اذ به تعرف اسمية التا
من ضربت والاسناد تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه وشموله القسم الثاني دون
الاخبار وعبرت به دونه وشمل الاسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره
وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني مما اشترك فيه الفعل والحرف كقولك
ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانهما هنا اسمان مجردان عن معناهما المراد لارادة لفظهما
ولهذا احكم على موضعهما بالرفع على الابتدا فضرب هنا مثلا اسم مسماه ضرب الدال على
الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية بانه مما اخبر عن لفظه حيث قال

وان نسبت لاداة حكاه • فاين اداعرب واجعلنها اسما • ذكر في شرح اوسطها الاخفش لبرهان اذا قلت هل حرف استفهام فانما جئت باسم الحرف واثبات به على موضعه
وهذا اتبع لما تقدم في الكلام على لو ومعنى قوله ومنه ما سمي به او اريد لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة حيث اسند الى الجملة الفعلية في الاول والاسمية في الثاني فالمعنى في الاول هذا اللفظ مطية الكذب اي يقدمه الرجل امام كلامه ليتوصل به الى غرضه من نسبة الكذب الى القول المحكي كما يركب الرجل ويسير الى بلد مطية ليقضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة اي كالكنز في نفاسته وصيانته عن اعين الناس فان قلت فما تصنع بقوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه الاسناد وقع فيه الى تسمع وهو فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين احدهما انه محمول على حذف أن اي ان تسمع وثانيهما تاويل المصدر اي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كما في قوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى وأن تصوموا خير لكم ونظيره أن قوله • الا ايهذا اللائمي احضر الوغا • وأن اسندا للذات هل انت مخلدي • فيمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه ولا لزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع اما من رواه بالنصب فهو على اضمار أن لاحذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول الفعل مع الزمان فجرد لاحد مدلوليه كما في قوله • وقالوا ما تشا فقلت الهو • فانه نزل فيه الهو منزلة اللهو فيكون مفردا مطابقا للمسؤول عنه المفرد وهو ما في ما تشا • ولم يحمل على حذف أن كما في البيت السابق لان قوله ما تشا سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها لكان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز ان يراد انشاء الحال للهو لا الاستقبال ودفع بان فيه تمامه الى الاصطلاح المرذي لينتفع ذلك الخامس الاضافة الى كونه مضافا فالانضاف اليه واما نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدي الى الاسماء معنى الافعال التي لا يتعدى بنفسها اليها لاقتضائها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الا على اسم بعد فعل لفظا او تقديرا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو اثره فان اورد على هذا نحو قول الشاعر • والله ما ليلي بنام صاحبه • ولا مخالط الليان جانبه حيث ادخل الباء على نام وهو فعل فالجواب انه على حذف الموصوف اي بليل نام صاحبه الثامن عود ضمير اليه وبه استدل على اسمية مهما لعوده اليها عليها في قوله تعالى مهما تاتنا به ومما التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما احسن زيدا والموصولة لعوده عليها في نحو قد افلح المتقي ربه فان اورد على هذا نحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى حيث عاد الضمير على فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل اي دلا وعريه فاعل وبذلك استدل على اسمية كيف قال تعالى الم تر كيف فعل ربك وبه استدل

الرياشي على اسمية اذا في قوله القاك اذا اخرج زيد ثم بين على ان الاسم ينقسم الى اربعة اقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد في الذات كقاعد وقائم ووصف معنى وهو ما دل على قيد في غير الذات كجلي وخفي وقد يصلح الاسم لما كبعض المصادر والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسيم الوصف لا قسيم الفعل والحرف ولا قسيم الكنية واللقب وبالمعنى قسيم الذات لا المعنى المذكور في اقسام الكلمة السابق فانه اعم وقوله ومنه ما سمي به الى اخره فيه لف ونشر مرتب فالمثالات الاولان لما سمي به والاخيران لما اريد لفظه فائدة قولهم زعموا مطية الكذب لم اقف عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم انه دوي مظنة بالظا المعجمة والنون واخرج ابن ابي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو الكلاعي قال بيس مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان واخرج ابن سعد في الطبقات من طريق الاعمش عن شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب والفعل ماض اذ دخله تا فاعل او تا تانيث ساكنة وامر ان فهم الطلب وقبل نون توكيد وهو مستقبل وقد يراد الحاضر بالخبر وعكسه ومضارع ان يدي بهمز متكلم فردا او نونه معظما او جمعا او تا مخاطب مطلقا او غايبة او غايبتين او يا غايب مطلقا او غايبات الفعل ثلاثة اقسام خلافا للكوفيين في قولهم قسمان وجعلوا الامر مقتطعا من المضارع وذكره مع كل قسم علامته لانه ابلغ في الاختصار احدها الماضي وميز بتاء الفاعل سوا كانت للمتكلم ام مخاطب وبتاء التانيث الساكنة وانما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة واستغناء الامر بيا المخاطبة والاسم والحرف بالتاء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت التاء الكائنة بالجملة في نعم وبيس كما انفردت تا الفاعل بالجملة في تبارك ورد الاخفش بجواز ان يقال تباركت اسماء الله الثاني الامر وخاصته ان يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فان افهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل كصه اوقبلها ولم تفهمه ففعل مضارع والامر مستقبل ابدا لانه مطلوب به حصول ما لم يحصل او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله قال ابن هشام الا اذا اريد به الخبر نحو ارم ولا حرج فانه بمعنى رميت والحالة هذه ولا لكان امرا له بتجديد الرمي وليس كذلك وقد يدل على الامر بلفظ الخبر نحو والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن كما يدل على الخبر بلفظ الامر نحو فليمدد له الرحمن مدا الى فيهد الثالث المضارع ويميز افتتاحه باحد الاحرف الاربعة الهمزة والنون والتا والياء والتمييز بها احسن من التمييز بسوف واخواتها للزوم تلك وعدم لزوم هذه اذ لا تدخل على اهله وهلم فالهمزة للمتكلم مفردا نحو اكرم والنون له جمعا او مفردا معظما نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقا مفردا كان

او مثنى او جمعا مذكرا او مؤنثا وللغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقا
مفردا او مثنى او مجموعا وللغائبات واحترز بهمزة ونون وتاء وياء لا يكون
كذلك كاكرم ونرجس الدواء اذا جعل فيه نرجسا وتكلم ويرنأ الشيب خضبه باليرنا
وهو الحناء وهو صالح للحال والاستقبال خلافا لمن خصه باحدهما (ص) المختار
حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال (ش) في زمان المضارع خمسة اقوال احدها انه لا
يكون الا للحال وعليه ابن الطراوة قال لان المستقبل غير محقق الوجود فاذا
قلت زيد يقوم غدا فمعناه ينوي ان يقوم غدا الثاني انه لا يكون الا للمستقبل
وعليه الزجاج وانكر ان يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لانك بقدر
ما تنطق بحرف واحد من حروف الفعل صار ماضيا واجيب بان مرادهم بالحال الماضي
غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو راي الجمهور وسيبويه
انه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركا بينهما لان اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على
مسوغ بخلاف اطلاقه على الماضي فانه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع انه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن ابي ركب وهو المختار
عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شان الحقيقة ودخول
السين عليه لافادة الاستقبال ولا تدخل العلامة الا على الفروع كعلامات
التثنية والجمع والتانيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لان اصل
احوال الفعل ان يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا فالمستقبل اسبق فهو احق
بالمثال ورد بانه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال (ص) ويترجح الحال مجردا
ويتعين بالان ونحوه وليس وما وان ولام الابتداء عند الاكثر والاستقبال
بظرفه واسناده لمتوقع وكونه طلبا او وعدا ومع توكيد وترج ومجازاة وناصب
خلافا لبعضهم مطلقا وللسهيلي في ان ولو مصدرية وحرف تنفيس ولام قسم
ولا نافية في الاصح وينصرف للمضي بلم ولما وقيل كان ماضيا فغيرت صيغته
ولو للشرط واذ وربما وقد للتقليل وكونه خبرا باب كان قيل ولما الجوابية
وما عطف عليه او عطف على حال او مستقبل او ماض فكهو (ش) للمضارع اربع
حالات احدها ان يترجح فيه الحال وذلك اذا كان مجردا لانه لما كان لكل من الماضي
والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال
راجحة عند تجرده من القرائن جبرا لما فاته من الاختصاص بصيغة وعلله الفارسي
بانه اذا كان لفظ صالحا للاقرب والابعد فالاقرب احق به والحال اقرب من
المستقبل الثاني ان يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالان وما في معناه
كالحين والساعة وآنفا او نفي بليس او ما او ان لانها موضوعة لنفي الحال
او دخل عليه لام الابتداء في قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم انه يجوز بقاؤه مقرونا
بالان ونحوه مستقبلا لاقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالان باشروهن
واجيب بان استعمالها في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت

على حقيقتها وزعم ابن مالك ان المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال
حسان • وليس يكون الدهر ما دام يذبل • وقال تعالى قل ما يكون لي ان ابدله
من تلقاء نفسي ان اتبع الا ما يوحى الي واجيب بان الكلام اذا لم تكن قرينة
تصرفه الى الاستقبال لفظية او معنوية وزعم ابن ابي الربيع وابن مالك ان
لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة
اني ليحزنني ان تذهبوا به فيحزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال ابو علي
لا توجد الا مع الحال وهذه حكاية حال يعني الاية الاولى واول بعضهم الثانية
على حذف مضاف اي نيتكم او قصدكم ان تذهبوا به الثالثة ان يتعين فيه
الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له او مضافا
اليه نحو ازورك اذا تزورني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا واضافة
اذا الى الثاني او اسند الى متوقع كقوله • يهولك ان تموت وانت مملغ •
لما فيه النجاة من العذاب • اذ لو اريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في
الوجود وهو محال او اقتضى طلبا نحو والوالدات يرضعن لينفق ذو سعة
ربنا لا تؤاخذنا او وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء او صحب اداة توكيد
كالنونين لانه انما يليق بما لم يحصل او اداة ترج نحو لعلي ابلغ الاسباب او اداة
مجازاة جازمة ام لا نحو ان يشا يذهبكم كيف تصنع اصنع او حرف نصب ظاهرا
كان او مقدرا خلافا لبعض المتاخرين في قوله لا يتعين بشيء من حروف النصب
وللسهيلي في قوله لا يتعين بان او لو المصدرية نحو يود احدهم لو يعمر بخلاف
الشرطية فانها تصرفه للمضي كما سياتي او حرف تنفيس وهو السين وسوف لان
وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال قيل او لام القسم
او لا النافية وعليه في الاولى الجزولي وجماعة لانها في معنى التوكيد وفي الثانية
معظم المتاخرين وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاءه على الاحتمال معهما
فقد دخلت على الحال في قوله ولا اقول لكم عندي خزائن الله • الرابع ان ينصرف معناه
الى المضي وذلك اذا اقترن بلم او لما وذهب الجزولي وغيره ان مدخولهما كان ماضيا
فغيرت صيغته ونسب الى سيبويه ووجهه ان المحافظة على المعنى اولى من المحافظة
على اللفظ ورد بانه لا نظير له ونظير الاول المضارع سواهما او لو الشرطية
نحو ولو يؤاخذ الله الناس او اذ نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه اي قلت او ربما
نحو ربما تكره النفوس من الامر • له فرجة كحل العقال • او قد التقليلية نحو
قد اترك القرن مصفرا انامله • بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل او كان خبر باب كان نحو كان
زيد يقوم قاله ابن عصفور او صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال
ابو حيان ويحتاج اثبات ذلك الى دليل من السماع اي في جواز وقوع المضارع
بعدها اذ المعروف انها لا تدخل الا على ماض اللفظ والمعنى كما سياتي وما عطف
على حال او مستقبل او ماض او عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان

في التعليق المتعاطف نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض أي فأصبحت ولقد
أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني أي مررت قال أبو حيان ومن القرائن
المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك **والماضي للحال**
بالإنشا والاستقبال بطلب ووعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وإن بعد قسم
ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية فإن كانت لم بعد أم تعين المضي ويخصصن
وكلما وحيث وأن يقع صلة أو صفة نكرة عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم
ش للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني
أن ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ
العقود إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث أن ينصرف
إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك إلا فعلت
أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم
قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع أو نفي بلا أو إن بعد قسم
نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أي ما يمسكهما ردوا فوالله لا زدناكم
أبدا الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية
نحو سواء علي أقمت أم قعدت إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما
يكون في ذلك وسواء كان الفعل معادلا لآخر بأم أم لا نحو سواء علي أي وقت جئتني فإن كان
الفعل بعد أم مقرونا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لأن الثاني
ماض معنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له أو وقع بعد أداة تحضيض نحو هلا فعلت
إن أردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية أو الاستقبال
فهو أمر نحو فلولا نفر أي لينفر أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه والاستقبال
نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله
والاستقبال نحو ومن حيث خرجت أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال
نحو إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله •
• وإني لآتيكم تذكر ما مضى • من الأمر واستيجاب ما كان في غد • أو وقع صفة
لنكرة عامة فالمضي نحو رب رفد هرقته ذلك اليوم والاستقبال نحو حديث نضر الله امرأ
سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ
ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصورة كلها فقال بعد أن ساقها
وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب إليه الحمل على المضي
إبقاء اللفظ على موضوعه وإنما الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادي
وليس أصلا للأفعال والباقي فرع والأمر مقتطع من المضارع على الأصح
فيه مسئلتان الأولى ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق
الأمثلة لا اعتلال المضارع والأمر بإعلاله وأن المضارع هو الماضي مع الزوائد
والأمر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون

إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل اضرب
لتفعل كالأمر للغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام
فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه
معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله ممنوع **ص** والحرف لا علامة
له فإن اختص باسم أو فعل عمل وإلا فلا ويستثنى من الأول ما هو كالجزء وما لم ينزل منزلته
فعل ومن الثاني ما ولا وإن النافيات **ش** الحرف لا علامة له وجودية بل علامته
أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو ثلاثة أقسام مختص
بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص
به وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الأول بأن لا ينزل منزلة
الجزء فإن نزل كأل وسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الأصل ما التي في حيز
فعل فإنها تختص به مع أنه يجب إتلاوه إياها كما سيأتي في باب الاشتغال حيث رجح
النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم وما ولا وإن
النافيات فإنها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبها بليس في أنها للنفي وللحال وتدخل
على المبتدأ والخبر فألحقت بها **وليس منه عسى وليس ولا كان وأخواتها على**
الصحيح المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء
الساكنة بها وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ووافقه
في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير ورد بأن ذلك لا ينهض دليلا للحرفية
مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام
في حواشي التسهيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد
حكى العبدي في شرح الإيضاح أن المبرد قال إن كان حرف قال العبدي وهذا أظرف من
قول من قال إن ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وإن كان في بادي الرأي ضعيفا
إلا أنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتقييد معنى المضي في خبر ما دخلت
عليه **ص** والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل
هما والأصح اشتراط القصد وإفادة ما يجهل لا اتحاد الناطق وأشكل إطلاقه
ش الكلام يطلق لغة على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء وإطلاقه
على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكلم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن
إطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو في الأول فقط أو الثاني فقط
ثلاثة مذاهب للنحويين وعلى الكلمة الواحدة كما في الصحاح وأما في الاصطلاح
فأحسن حدوده وأخصرها أنه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الأول المذكورة
وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم معنى
يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الأول لأنه
خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضا والمراد بحسن السكوت

الحرف

الكلام

في التعليق المتعلق بمعنى نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض أي فأصبحت ولقد
أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني أي مررت قال أبو حيان ومن القرائن
المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك **والماضي للحال**
بإنشاء والاستقبال بطلب ووعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وإن بعد قسم
ويحتمله والمضي بعد همزة التسوية فإن كانت أم بعد أم تعين المضي ويخصص
وكلما وحيث وأن وقعا صلة أو صفة نكرة عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم
ش للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني
أن ينصرف إلى الحال وذلك إذا قصد به الإنشاء كبعت واشتريت وغيرهما من ألفاظ
العقود إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود الثالث أن ينصرف
إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك إلا فعلت
أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم
قومه يوم القيامة فأوردهم النار ويوم ينفخ في الصور ففزع أو نفي بلا أو إن بعد قسم
نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده أي ما يمسكهما ردوا فوالله زذنا كم
إنّا الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية
نحو سواء علي أقمت أم قعدت إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما
يكون في ذلك وسواء كان الفعل معادلا لأي أم لا نحو سواء علي أي وقت جئتني فإن كان
الفعل بعد أم متزوا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لأن الثاني
ماض معنى فوجب مضي الأول لأنه معادل له أو وقع بعدا داة تحضيض نحو هلا فعلت
إن أردت المضي فهو توبيخ نحو فلولا كان من القرون من قبلكم أو لولا بقية أو الاستقبال
فهو أمر نحو فلولا نفر أي لينفر أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولها كذبوه والاستقبال
نحو كلما نضجت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله
والاستقبال نحو ومن حيث خرجت أو وقع صلة فالمضي نحو الذين قال لهم الناس والاستقبال
نحو إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم وقد اجتمعا في قوله
وإني لآتيكم تذكر ما مضى • من الأمر واستيجاب ما كان في غد • أو وقع صفة
لنكرة عامة فالمضي نحو رب رفد هرقته ذلك اليوم والاستقبال كحديث نضر الله امرأ
سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ
ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصوره كلها فقال بعد أن ساقها
وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب إليه الحمل على المضي
إبقاء للفظ على موضوعه وإنما تم الاستقبال فيما مثل به من خارج ووافقه المرادي
وليس أصلا للأفعال ولا الباقي فرع ولا الأمر مقتطعا من المضارع على الأصح
فيه مسألتان الأولى ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق
الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد
والأمر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول الثانية ذهب الكوفيون

[margin:] بصوره كلها فقال

إلى أن أصول الفعل الماضي والمضارع فقط وأن الأمر مقتطع من المضارع إذ أصل ه
افعل لتفعل كأمر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام
فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه
معرب والبصريون على أنه أصل برأسه وما ذكر في أصله ممنوع **ص والحرف لا علامة**
له فإن اختص باسم أو فعل عمل وإلا فلا ويستثنى من الأول هل التي في حيزها
فعل ومن الثاني ما ولا وإن النافيات **ش** الحرف لا علامة له وجودية بل علامته
أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل وهو ثلاثة أقسام مختص
بالاسم ومختص بالفعل ومشترك بينهما والأصل في كل حرف مختص أن يعمل فيما اختص
به وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الأول بأن لا ينزل منه منزلة
الجزء فإن نزل كأل وسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الأصل هل التي في حيزها
فعل فإنها تختص به بمعنى أنه يجب اتلاؤه إياها كما سيأتي في باب الاشتغال حتى رجح
النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم وما ولا وإن
النافيات فإنها لا تختص مع ذلك تعمل لأن لها شبها بليس في أنها للنفي والحال وتدخل
على المبتدأ والخبر فألحقت بها **وليس منه متى وليس ومن كان وأخواتها على**
الصحيح المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء
الساكنة بها وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ووافقه
في الأولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير ورد بأن ذلك لا ينهض دليلا للحرفية
مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام
في حواشي التسهيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد
حكى العبدي في شرح الإيضاح أن المبرد قال إن كان حرف قال العبدي وهذا أظرف من
قول من قال إن ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وإن كان في بادي الرأي ضعيفا
لا أنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتقييد معنى المضي في خبر ما دخلت
عليه **ص والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع و**
قيل هما والأصح اشتراط القصد وإفادة ما يجهل لا اتحاد الناطق وأشكل خلافه
ش الكلام يطلق لغة على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء والإطلاقه
على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكلم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن
الإطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ
المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو في الأول فقط أو الثاني فقط
ثلاثة مذاهب للنحويين وعلى الكلمة الواحدة كما في الصحاح وأما في الاصطلاح
فأحسن حدوده وأخصرها أنه قول مفيد فخرج بالقول الخمسة الأول المذكورة
وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما أفهم معنى
يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الأول لأنه
خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفته أيضا والمراد بحسن السكوت

[margin:] أي من أصل الفعل
[margin:] الحرف
[margin:] الكلام
[margin:] مضمر

عليه ان لا يكون محتاجا في افادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه الى المحكوم به او عكسه فلا نخرج احتياجه الى المتعلقات من الفاعل ونحوها وهل يشترط افادة المخاطب ما يجهله قولان احدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو السماء فوق الارض والنار حارة ونحوهما كلاما والثاني لا وصححه ابو حيان قال والا لكان الشيء الواحد كلاما وغير كلام اذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما اذا ابتدى به فيصح ان يقال زيد قايم كما ان النار حارة بلا خلاف ذكره ابو حيان في تذكرته وهل يشترط في الكلام القصد قولان احدهما نعم وجزم به ابن مالك وعلاوة فلا يسمى ما ينطق به النايم والساهي كلاما وعلى هذا ازداد في الحد مقصود والثاني لا وصححه ابو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان احدهما نعم فلو اصطلح رجلان على ان يذكر احدهما فعلا والاخر فاعلا او مبتدا والاخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وقيل بان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا وعلى هذا يزاد في الحد من ناطق واحد والثاني لا وصححه ابن مالك وابو حيان كما ان اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فكانها مقدرة في كلامه وهذا معنى قولي واشكل تصور خلافه

تنبيه تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في ادكارة ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه او من قبيله الافادة قال وانما شرطنا النظام لانه لو اتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بانه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان اصوات بعض الجمادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لا تتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه او من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه ان يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقولنا القبيل دون الشخص لان ما يسمع من المجنون يوصف بانه كلام وان لم تصح منه الفايدة وهو مجال له لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطاير ولا يجوز ان يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه اهل النحو لان اهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لمعنى او فايدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموه على قسمين بل كان يجب ان يقولوا ما لم يفد ليس بكلام راسا على ان الكلام انما يفيد بالمواضعة وليس لها تاثير في كونه كلاما كما لا تاثير لها في كونه صوتا وقد تصدى ابو طالب العبدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك والكثر ما استدل بقولهم لمن يورد ما لا يفيد فايدة هذا ليس بكلام ويقول لسيبويه ان الكلام انما يقع على الجمل المفيدة وقرره بانه اسم للمصدر ونايب عنه وذلك المصدر هو التكليم موضوع للمبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب ان يراد به التكثير واقل احوال التكثير والتكرير ان يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك اما قولهم للقليل الفايدة ليس بكلام فمن باب المجاز والمبالغة كقولهم

للبليد ليس بانسان واما قول سيبويه فلا يقوم به حجة لانه الخصم قال ثم يمكن ان يقال ان المتقدمين من اهل النحو اصطلحوا في عرفهم على ان سموا الجمل المفيدة كلاما دون ما لم يفد لا ان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سموا هذه الحوادث الواقعة كضرب افعالا ولو عدنا الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث انتهى وقال ابن جني في الخصايص فان قيل لم وضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الا اشتقاق قضى بذلك ام لمجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لان الكلام ماخوذ من الكلم وهو الجرح والتاثير وانما يحصل التاثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يونسك بذلك ان العرب لما ارادت الاحاد من ذلك خصته باسم لا يقع الا على الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في اخر كلامه ولكل نحو سنة وامامها

ص ولا يتركب من كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسي ولا فعل وحرف خلافا للشلوبين ولا في اسمين واسم وفعل ش الضمير عايد الى الكلام او الى الافادة والحاصل ان الكلام لا يتاتى الا من اسمين او من اسم وفعل فلا يتركب من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لان الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مسند اليه فيهما والاسم مع الحرف اما ان يفقد منه المسند او المسند اليه والحرفان لا مسند اليه فيهما ولا مسند والكلمة لا اسناد فيها بالكلية وزعم ابن طلحة ان الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورد بان الكلام هو الجملة المقدرة بعدهما وزعم ابو علي الفارسي ان الاسم مع الحرف يكون كلاما في النداء نحو يا زيد واجيب بان يا سدت مسد الفعل وهو ادعوا او انادي وزعم بعضهم ان الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام بنا على ان الضمير المستتر لا يعد كلمة

ص وهو خبر ان احتمل الصدق والكذب والا فانشا والاصح انحصاره فيهما ش اختلف الناس في اقسام الكلام فالحذاق من النحاة وغيرهم واهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والانشا وقال كثيرون اقسامه ثلاثة خبر وطلب وانشا قالوا لان الكلام اما ان يقبل التصديق والتكذيب او لا الاول الخبر والثاني ان اقترن معناه بلفظه فهو الانشا وان لم يقترن بل تاخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الانشا وان معنى اضرب مثلا وهو طلب الضرب مقترن بلفظه واما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو متعلق الطلب لا نفسه وقال قطرب اقسام الكلام اربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فادرج الامر والنهي تحت الطلب وضعف بان الاستخبار داخل تحته ايضا وبان نحو بعت واشتريت خارج منه وقال الاخفش ستة خبر واستخبار وامر ونهي ونداء وتمن وقال بعضهم عشرة نداء ومسالة وامر وتشفع وتعجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة باسقاط الاستفهام لدخوله في المسالة

الكلم

بعضهم ثمانية باسقاط التشخيع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة باسقاط النداء لانه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر امر ونهي وخبر واستفهام وطلب ونحو وتمن ولغلاظ وتلهف واختيار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعا وتعجب واستثنا والتحقيق انحصاره في القسمين الاولين ورجوع بقيته المذكورات اليهما ص والكلم المركب من ثلاث وان لم يفد وهو اسم جنس الكلمة لا جمع كثرة ولا قلة ولا يشترط تعدد الانواع خلافا لزاعميها ش الكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعدا افاد ام لا فهو اخص من الكلام بالتركيب من ثلاث واعم منه بعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه فيتباين اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في ان قام ووجود الكلام دون الكلم في زيد قايم وعكسه في ان قام زيد وهل يشترط ان يكون الثلاث من الانواع الثلاثة او لا فتكون من نوع او نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافا والصحيح عدم الاشتراط والصحيح انه اسم جنس للكلمة كتمر وتمرة لا جمع كثرة ولا قلة خلافا لزاعم ذلك بدليل تذكيره في قوله اليه يصعد الكلم الطيب وانه لم يتغير فيه نظم الواحد ذكره ابن الصايغ في شرح الالفية وابن فلاح في مغنيه قال ابن الخشاب ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين الا عند من يجوز اطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل لناظر الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني الى انه جمع للكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين الى انه اسم جنس لها ثم اختلفوا على مذاهب احدها وعليه الاكثر انه لا يقع الا على ما فوق العشرة واذا قصد به ما دونه جاء بالالف والتاء والثاني انه يقع على القليل والكثير والثالث انه لا يقع على اقل من ثلاث وعليه ابن مالك ص والجملة قيل ترادف الكلام والاصح اعم لعدم شرط الافادة فان صدرت باسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف او مجرور فظرفية وان تعدد بها حرف والعبرة بصدر الاصل واسمية الصدر وفعلية العجز ذات وجهين وتسمى الكبرى ان كان خبرها جملة والصغرى ان كانت خبرا ولما بينهما اعتباران ش ذهب كما بعضه الى ان الجملة والكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة فالكلام مترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها قال ابن هشام في المغني ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا فحد الجملة القول المركب كما افصح به شيخنا العلامة الكافيجي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لانا نعلم بالضرورة ان كل تركيب يطلق عليه الجملة وسبقه الى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة قال واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منها كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك انتهى وتنقسم الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها الاسم كزيد قايم وهيهات العقيق والفعلية التي صدرها الفعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قايما وظننته قايما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو أعندك زيد وأفي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف او

المجرور

المجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب انها من قبيل الفعلية لان المراد بالصدر المسند او المسند اليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو اقايم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قايما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جا زيد ونحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فاي ايات الله تنكرون فعلية لان هذه الاسما في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه قال ابن هشام وينبغي ان يراد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قايم وتنقسم ايضا الى الكبرى والصغرى فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه قايم والصغرى هي المبنية على المبتدا كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام ص والقول لفظ دل على معنى فيعم الثلاث قيل والمهمل وليس مجازا في غير الكلمة ولا خاصا بالمركب ولا المفرد خلافا لزاعميها ش القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لانه الصوت المعتمد على مقطع والدال على معنى فصل يخرج المهمل فيشمل الكلمة والكلام والكلم معنى لا لفظا اي انه يصدق على كل منها انه قول اطلاقا حقيقيا وقيل انه حقيقة في المفرد واطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معط وقيل حقيقة في المركب سوا افاد ام لا واطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد اطلاقه على المفرد والمركب الذي لا يفيد مجاز وبه جزم الخوفي في تفسيره وقيل انه يطلق على اللفظ المهمل ايضا فيرادف اللفظ حكاه ابو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به ابو البقاء في اللباب اما اطلاقه على غير اللفظ من الراي والاعتقاد فمجاز اجماعا الاعراب اي هذا مبحثه وهو مصدر اعرب مشترك لمعان الابانة يقال اعرب الرجل عن حاجته ابان عنها ومنه حديث والثيب تعرب عن نفسها والاجالة عربت الدابة جالت في مرعاها واعربها صاحبها اجالها والتحسين اعرب الشي حسنه والتغيير عربت المعدة واعربها الله غيرها وازالة الفساد اعربته التي ازلت عربه اي فساده وتعدي الاول بعين والباقي بالهمزة ويأتي اعرب لازما بمعنى تكلم بالعربية او صارت له خيل عراب وولد له ولد عربي اللون او تكلم بالفحش او اعطى العربون فهذه عشرة معان والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها الاول اذا القصد به ابانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح ان يكون من البقية بعده ص قال الجمهور لفظي فهو اثر يجلبه العامل ظاهرا او مقدرا فيكون ملفوظا ومنويا وخص المعتبر بما تعذر ومنقلبة والمنوي بغيره وقيل معنوي فهو التغيير لاختلاف العامل

القول

لفظا او تقديرا وقيل او محلا في المبني شر اختلف هل الاعراب لفظي او معنوي على قولين فالجمهور
على الاول واليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب
وسائر المتاخرين وحده على هذا اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في محل الاعراب وهو الاخر
كاسيأتي والمراد بالاثر الحركة والحرف والسكون والحذف وبالمقدر ما كان في المقصور ونحوه
مما سيأتي وقولنا يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات
فان قلت فلم لم تزد في اخر الكلمة كما صنع ابن هشام في الشذور قلت قد صرح هو في شرحه
بان ذلك ليس قيدا احترز به عن شيء اذ ليس لنا اثر يجلبه العامل في غير الاخير فيحترز عنه
وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك مفصولا لان الحد لا يقعد بلا
يتوهم كونه من تمامه وايضا فلان الاعراب قد يكون في غير الاخر كما سيأتي وذهب الاعلم وجماعة
من المغاربة الى انه معنوي ونسب لظاهر قول سيبويه ورجحه ابو حيان وعلى هذا فحده التغيير
لعامل لفظا او تقديرا واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون ملازما للزوم مدلوله
كرفع لعمرك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وام عريط فلا يصح
قول من جعله تغييرا واجيب بان ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغيير او متغير عن حالة
السكون التي كان عليها قبل التركيب ورد بان الاول مجاز والثاني يرد عليه المبني على حركة
فانه كذلك واستدل للثاني بانه لو كانت الحركات ونحوها اعرابا لم تضف اليه في قولهم
حركات الاعراب واجيب بانها بيانية وبانها توجد في المبني واجيب بانها غيرها
وبانها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالاعراب واجيب بانها ثابتة تقديرا فيه بخلاف التغيير ~~في~~
~~المبني واجيب بانها غيرها وبانها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالاعراب~~ واجيب
بانه عارض لا اعتداد به وبان السكون ليس باثر واجيب بان الاثر اعم من وجود الحركة
وحذفها ويلزم فيه تخصيصا بعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس
الحركات والحروف ففيه نقل للفظ الكلمة عن مدلوله اللغوي وذلك غير
جائز للمصطلح وتقسيم الاثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر
ومقدر ومنوي وخص المقدر بالالف منقلبة عن ياء مقدرة نحو الفتى والمنوي بالالف
غير منقلبة عن شيء نحو حبلى وارطى وتغير الالف كفلا مي وكذلك تقسيم التغيير
الى لفظي وتقديري هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظي وتقديري ومحلي
وفسر المحلي بموضع الاسم المبني ص ومحله اخر الكلمة او ما نزل منزلته ش
المراد باخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الافعال الخمسة
فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هي اخر الكلمة ولا متصلة بالاخر
بل بالضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنتي عشر
فان الاعراب فيهما في وسط الكلمة قال ابن جني في الخاطريات ان الاسمين المضموم احدهما
الى الاخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب ان عشر
حال محل النون والنون بمنزلة التنوين تنبيه يسمى اخر المعرب حرف الاعراب
والمبني لا حرف اعراب له قال ابن يعيش وربما سمي اخره حرف اعراب على معنى انه لو

اعرب او كان مما يعرب لكان محل الاعراب ص والصحيح انه زائد على الماهية
ومقارن للوضع ش فيه مسئلتان الاولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم
به ابو حيان وذكر ابن مالك انه جزء منها ونفيها وهو هل ابو حيان الثانية ذكر
الزجاجي في اسرار النحو ان الكلام سابق للاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب
به زمانا غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فاعربته او نطقت به معربا في اول
تبلبل السنتها به ولا يقدح ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود
على السواد وان لم يزايله خلاف للنحاة وفي اللباب لابي البقاء ان المحققين على
الثاني لان واضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد ان يعرض فيه لبس
فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام ص وهو اصل في الاسماء فرع
فيها ش مذهب البصريين ان الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم
يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما احسن زيدا بالنصب
في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف
الفعل فان الالتباس فيه لم يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال
الكوفيون انه اصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في
الافعال في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهي عن الجمع
بينهما وبالجزم نهي عنهما مطلقا وبالرفع نهي عن الاول واباحة الثاني واجيب بان
النصب على اضمار ان والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو ظهرت العوامل
المضمرة لم يحتج الى الاعراب وذهب بعض المتاخرين الى ان الفعل احق بالاعراب
من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا لذاته فهو
فرع وهذا هو القول الثالث المطوي في المتن قال في الارتشاف وهذا من
الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة والبناء ضد الاعراب
فعلى القول بانه لفظي يحد بما افصح به في التسهيل بانه ما جيء به لا لبيان مقتضى
عامل من حركة او حرف او سكون او حذف او على انه معنوي يحد كما قال ابن جني
في الخصائص بانه لزوم اخر الكلمة ضربا واحدا لا لشيء احدث ذلك من العوامل
ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه وينقسم ايضا الى
ظاهر كاضرب وضرب والى مقدر كغد او ردا امرا ومحله اخر الكلمة كما سلف ولا يكون
فيما نزل منزلته فيما اعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الافعال وقيل فيهما ص
والمبني الحروف والماضي وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان اشبه
الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل ان تضمن معنى الحرف وقيل او وقع موقع مبني
او ضارع ما وقع او اضيف اليه وقيل او كثرت علله منع الصرف والمختار وفاقا
لابن مالك وابي الفتح وابي البقاء ان اشبه الحرف بلا معارض ش هذا حصر
للمبنيات فاجمع على بنائه الحروف والماضي لعدم وجود مقتضي الاعراب السابق فيها

فان قيل قد تحصل الالتباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي صورتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهي ولا في النفي اجيب بحصول الفرق بتقدم
العامل على لام كي ووقوع لام الامر ابتدا او انه اذا خيف التباس لا الناهية بالنافية
اتي بغيرها من حروف النفي عموما واما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشا
الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب اصل في الافعال ايضا ام لا فعلى الاول هو معرب
لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضى لاعرابه
وربما علل الكوفية ذلك بانه مقتطع من المضارع فاعرب كاصله والبصرية لا يردون
ذلك بل يقولون انه اصل برأسه كما تقدم فالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في
اصلين وهذا امر لطيف نذكره ان شا الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا ان نؤلفه
محاكاة لسلسلة الجويني في الفقه وسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم نوعان
مبني قطعا ثم اختلف في سبب البنا هل هو شي واحد او اكثر فذهب كثيرون الى الثاني
فمنهم من قال من اسبابه شبه الفعل المبني ومثله بنزال وهيهات فانهما بنيا لشبههما انزل
وبعد في المعنى ورد هذا طردا بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا لانها بمعنى الامر وعكسا
بالمصدر اعراب اف واوه لانهما بمعنى اتضجر واتوجع المعربين ومنهم من قال من اسبابه عدم
التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب
فعنده ان الاسما قبل التركيب مبنية وقيل من اسباب البنا تضمن معنى الحرف كاسما
الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال الواقع موقع انزل ويا زيد الواقع
موقع كاف الخطاب ومضاهاة ما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كحذام فانه
ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واضافته الى المبني كاسما الزمان
المضافة الى الجملة اولها ما مضى وزاد بعضهم ان تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص
ذهب بعضهم الى انه اذا انضم الى السببين من اسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من
الاعراب اصلا لانه ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام
وبابه فانضم العلمية والتانيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال ومما ذكره فاسد
لان سبب البنا في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم
للحرف لا غير وقوله ليس بعد منع الصرف الا ترك الاعراب ممنوع وتمثيله بباب حذام
مردود فان سبب البنا فيه شبهه بدراك وتراك وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة اسباب
من موانع الصرف ولم يبن وذلك اذربيجان فان فيه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون انتهى كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه لا سبب للبنا سوى
شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتاخرين عن ظاهر كلام سيبويه
وصرح به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك ابو البقا في التلقين ثم زاد في
ايضاحه تقييد الحكم بالحكم كلام العطار وعبارته واما ما بني من الاسما فانما بني لشبهه بالحرف
ثم حكى كلامهم في البنا للخروج عن النظاير والوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو
على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين

لفظي



لفظي ومعنوي فاللفظي هو كون الاسم على حرف او حرفين والمعنوي ان يتضمن
معنى الحرف او يكون مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين انتهى كلامه
بحروفه ثم ان شبه الحرف انما يوثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب
فلا اثر له وذلك كاي شرطا واستفهاما وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في
الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها للاضافة وكونها بمعنى كل ان
اضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة فعارضت مشابهتها للحرف مناسبتها
للاسم فغلبت مناسبة الحرف لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة له ونقضه ابو
حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي اقوى من اي فيها فانها لا ينفك عنها لفظا
وهي مبنية وقال بعضهم انما اعربت اي تنبيها على الاصل ليعلم ان اصل المبنيات الاعراب
كما صححوا بعض الاسما واعلوا الافعال التي وجب اعلالها تنبيها على ان الاصل فيها التصحيح
وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة ص في وضعه على حرف او حرفين وان دكوه
بلى ومع لزمت الاضافة وقيل اصلها معه ومعناه ولو لم يوضع كالاشارة وذان
وتان للتثنية واستعمالها بان ينوب عن الفعل ولا يتاثر كاسما الافعال وقيل هي
مضمومة لفظ وقيل مبتدا ات لتضمنها لام الامر وحمل الباقي وافتقاره تاصل
لموصول وما اشبه له كاذ واذا ولفظه كماي وعلى اللفظ للمعنوي او الافتقار
او الوضع في كيف او استغناه باختلاف صيغة اصطلاحات ش الوجوه المعتبرة في شبه
الحرف ستة احدها الوضعي بان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين فان ذلك هو الاصل
في وضع الحرف اذ الاصل في وضع الاسم والفعل ان يكون على ثلاثة احرف حرف يبتدا به
وحرف يوقف عليه وحرف فاصل بينهما من الوقف انما جي بها لانه اختصر بها الافعال اذ معنى
ما قام زيد نفيت القيام عن زيد فلا بد ان يكون اخصر من الافعال والا لم يكن للعدول
عنها اليها فايدة فان اورد على ذلك نحو اب واخ وحم وهن وفم وذي ويد ودم فانها
معربة مع كونها على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت لاماتها والعبرة
بالوضع الاصلي لا بما يحدثه الطاري فان اورد على ذلك نحو مع فانها وضعت على حرفين مع انها
معربة على الاصح كما سياتي في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض
للشبه كما تقدم في اي وقيل انها ثلاثية الوضع واذا افردنا معي حذفت لامها ولذا
ردت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا تنبيه قال ابو حيان لم اقف على
مراعاة الشبه الوضعي الا لابن مالك وقال ابن الصايغ قال سيبويه في باب التسمية
اذا سميت بالباء من اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل وبالاعراب قال ابن هشام وهذا
ينفي اعتبار الشبه الوضعي الثاني المعنوي بان يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها ان
تكون للحروف سوا وضع لذلك المعنى حرف كادوات الاستفهام والشرط ام لم يوضع كاسما
الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقه ان يوضع له حرف يدل عليه ونحو الاشارة
لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغيره لكن من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل
عليه كذا قيل واعترضه الشيخ سعد الدين بانهم قد صرحوا بان اللام للعهد يشار بها

المعهود ذهنا وهي حرف نعم وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة
الذهنية وما فرق بينها وبين الخارجية فان اورد على هذا الشبه تثنية اسم الاشارة
فانها معربة بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا فالجواب ان ذلك لمعارضة الشبه بالتثنية
التي هي من خصائص الاسماء **الثالث** الاستعمالي بان يكون الاسم نائبا عن الفعل اي عاملا
عمله ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك اسماء الافعال
فانها تلزم النيابة عن افعالها فتعمل عملها ولا تتاثر بالعوامل فاشبهت الحروف
العاملة عمل الفعل وهي ان واخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتاثر بالعوامل
وهذا على مذهب من يرى ان اسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو راي الاخفش
ونسبه في الايضاح للجمهور وقيل انها نوعان احدهما ان محلها نصب بافعال مضمرة
وعليه المازني والثاني انها في محل رفع بالابتداء وان مرفوعها اغنى عن الخبر كما في
اقائم الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن اكثرها معنى لام الامر وحمل الباقي عليه
طردا للباب واحترزنا بقولنا ولا يتاثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو فضرب
الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتاثر بالعوامل فاعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك
اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل **الرابع** الافتقاري بان يكون الاسم لازم الافتقار
الى ما يتمم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذ ونحوها بخلاف ما
لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفتها والفاعل للفعل والمبتدا
للخبر واعرب اللذان واللتان لما تقدم في ذان وتان **الخامس** الاهمالي ذكره ابن مالك
في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها باوائل السور فانها تشبه الحروف المهملة كبل
ولو في كونها لا عاملة ولا معمولة وهذا على القول بان اوائل السور لا محل لها من الاعراب
لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء او الخبر
او نصب باقرأ او جر قسما وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب واسماء الهجاء
المسرودة كالف با تا ثا جيم واسماء العدد كواحد اثنان ثلاثة **السادس** اللفظي
ذكره ابن مالك في حاشية التسهيل انما بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومثلها حاشا
الاسمية وكلا بمعنى حقا ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع في مبني شبهان فاكثر ومن ذلك المضمرات
فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري
لان كل ضمير يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف او حرفين وحمل الباقي
عليه ليجري الباب على سنن واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجمودي فانه عديم التصرف
في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس وجها زائدا على الوجوه الستة ويمكن
رجوعه الى اللفظي بتكلف زاد ايضا والاستغناء باختلاف صيغة لاختلاف المعاني
وذلك مغن عن الاعراب بحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة
ايضا وفي امالي ابن الحاجب انما لم يبن الاسم لشبه الحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف
فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه
مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس العام وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان

كان

١١

المعرب

كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد عن الاسم كالحرف **ص** المعرب اسم بخلاف ذلك
والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ابهامه وتخصيصه وقيل ودخول اللام
وقيل وجريانه الا ان لحقته نون اناث فبني خلافا لابن درستويه او تاكيد فبنا لشبا
لا مع ان باشرت لا تنفيس خلافا لابن درستويه **ش** المعرب من الاسماء ما عري من اسباب
البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف الاكثر في الاسماء معرب والاكثر في الافعال مبني
والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون
انما اعرب لمشابهته الاسم في ابهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص
لاحدهما باحد الامور السابقة كما ان الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف وقيل
وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا
لم تدخل على الماضي والامر والاصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه لانها دخلت بعد
استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال
وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته وقال
الكوفيون انما اعرب لانه تدخله المعاني المختلفة والاوقات الطويلة قال
صاحب البديع وذلك انه يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة
وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب
على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا الاعراب كما في مسالة
لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل مشتركين في قبول المعاني
بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب لان معانيه
مقصورة عليه والمضارع قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلهذا جعل الاسم
اصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص
ودخول لام الابتداء او مجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جيء بالاعراب
لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين
والكوفيين معا فان البصريين لا يشترطون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون
يشترطون ويرون اعرابه اصالة كالاسم وابن مالك سلمه وادعى ان الاعراب بالشبه فان
لحقت المضارع نون اناث بني وذكر له ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان
شبهه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البنا
وتركيبها معه تركيب الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف او واو
او يا قيل منع في ذلك شبهه بالمثنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا
خلاف في بنائه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه
والسهيلي وابن طلحة وعللوه بانه قد استحق الاعراب فلا يعدم الا لعدم موجبه
وبقاء موجبه دليل على بقائه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره
ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقته نون توكيد فاقوال اصحها بناؤه ان باشرت
لتركبه معها وتنزلها منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بالف اثنين

للازمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الان ولن يضرب غدا ولم يضرب امس كان الاسم [illegible]

جز

او واو جمع او ياء مخاطبة ولو تقديرا لعدم التركيب مع الحاجز لانه لا يتركب ثلاثة اشيا
تجعل شيا واحدا ويدل على اعرابه حينيذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد
بالخفيفة نحو هل تفعلن فانه عند الوقف تحذف وترد الواو والنون فيقال هل تفعلون
ولو كان مبنيا لم يختلف حاله ومثله ونحوه والثاني مبني مطلقا لضعف شبهه بالاسم
بالنون التي هي من خصايص الافعال فرجع الى اصله والثالث الاعراب مطلقا الا مثال
ابن درستويه في نون الاناث وان لحقه حرف تنفيس وهو السين وسوف فالجمهور على اعرابه
وزعم ابن درستويه انه مبني لانه لا يوجد معه الا مضموما ولانه صار به مستقبلا فاشبه
الامر واجيب بان لزوم ضمه لعدم الناصب والجازم اذ لا يدخلان عليه لان النواصب
وبعض الجوازم للاستقبال وهم لا يجمعون حرفين لمعنى واحد وبعضها للمضي فلا يجامع
التنفيس الذي هو للاستقبال **تنبيه** قيل بنا المضارع ايضا اذا وقع موقع
الامر كما سياتي في نواصب الفعل او في الشرط والجزا كما سياتي في الجوازم **ص** وزعم
الاخفش بنا جمع المؤنث نصبا وغير المنصرف جرا والزجاج المثنى وفيما قبل الند
ثالثها المختار وفاقا لابي حيان واسطة وامرت في الحكي عن ذا ليتبع والمضاف
للبا معرب وثالثها واسطة **ش** فيه مسايل **الاولى** الجمهور على ان جمع المؤنث
السالم في حالة النصب بالكسرة وما لا ينصرف في حالة الجر معربان والكسرة
في الاول والفتحة في الثاني حركتا اعراب وذهب الاخفش الى بنايهما في الحالة
المذكورة وقال انما يعربان في حالين ويبنيان في حال ورد بانه لا نظير له
واحتج بان امس كذلك واجيب بان امس لا يبنى الا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب
للبنا في المذكورين قال الفارسي في العسكريات ومما يدل على اعرابهما في الحالة المذكورة
ان هذه الحركة وجبت فيهما بعامل والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بنا
الثانية زعم الزجاج ان المثنى مبني لتضمنه معنى الحرف وهو العاطف اذ اصل
قام الزيدان قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر **الثالثة** في الاسما قبل
التركيب ثلاثة اقوال احدها وعليه ابن الحاجب انها مبنية لان عدم التركيب
من اسباب البنا وعلل غيره بانها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا
معمولة الثاني انها معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سببا والشبه المذكور ممنوع
لانها صالحة للعمل الثالث انها واسطة لا مبنية ولا معربة لفقد الموجب لكل
منها ولسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين وليس في المبنيات ما يكون كذلك
وهذا هو المختار عندي تبعا لابي حيان **الرابعة** المحكي بمن نحو من زيدا من زيدا لمن
زيد قيل انه واسطة والحركة حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بنا قال ابو حيان
وهو الصحيح وقيل انه معرب وحركته حركة اعراب وانه في الرفع خبر من وفي النصب
مفعول فعل مقدر وفي الجر بدل وقيل انه مبني واختاره ابن عصفور لان الاحلاق
ليس بعامل الحرب في الكلام الذي هو فيه **الخامسة** المتبع نحو الحمد لله بكسر الدال
قيل انه واسطة والصحيح انه معرب بمعنى انه قابل للاعراب وقيل انه مبني وبه

لعله او موقع الشرط

مبتدا

بالفتحة؟

جزم

جزم ابن الضايع **السادسة** في المضاف للبنا ثلاثة اقوال اصحها وعليه الجمهور
انه معرب كغيره من المضافات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه
والثاني مبني لاضافته الى المبني بناء على ان ذلك من اسباب البنا وعليه الجرجاني
وابن الخشاب والثالث واسطة لا مبني لعدم السبب للبنا ولا معرب لعدم
ظهور الاعراب فيه وعلى هذا ابن جني **ص** مسيلة الحركة مع الحرف وقيل بعده
وقيل قبله **ش** في محل الحركة ثلاثة اقوال حكاها ابن جني في الخصايص وادلتها
وعقد لها بابا **احدها** وهو قول سيبويه انها تحدث بعد الحرف واختاره
ابن جني قال ويؤيده انا راينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة من ادغام الاول
في الاخر نحو الملل والضفف كما يفصل الالف بعدها بينهما نحو الملال فلولا ان
حركة الاول ثالثة في الرتبة لما حجزت عن الادغام وان الحركة قد ثبت انها بعض
حرف اذ الفتحة بعض الالف والكسرة بعض اليا والضمة بعض الواو وكما ان الحرف
لا يجامع حرفا اخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز ان ينشا
مع حرف اخر في وقت واحد **الثاني** انها معه واختاره ابو علي الفارسي قال
ويؤيده ان النون الساكنة مخرجها من الخيشوم من الانف والمتحركة مخرجها من
الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب ان يكون النون المتحركة ايضا من الانف
واختاره ايضا ابو حيان ورايته في التعاليق اللبابية وعلله بان الحرف يوصف بانه
متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة والصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتاخر
عنه وبان حروف العلة تنقلب الى غيرها لتحركها فلو كانت بعدها لم تنقلب
الثالث وهو اضعفها انها قبله قال ابن جني ويؤيده اجماع النحاة على ان الفا
في يعد وبابه انما حذفت لوقوعها بين يا وكسرة في يوعد الجاري على اصله فتقديمهم بين
يا وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله اجماعهم
على ان الالف لا تقع الا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها
لكانت الالف بعد ضاد لا بعد فتحة قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الامر
وغموض الحال **ص** وهي اعراب وبنا وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين
قيل وحركة المضاف للبنا ورجحه ابو حيان وعندي ومناسبة وتبعها وهل حركة
الاعراب اصل او البنا او هما اقوال وليسا مثلين خلافا لقطرب وهو لبعض
والحرف مجتمع من حركتين على الصحيح **ش** الحركات تسع حركة اعراب وبنا وقد
مضيا انيان وحركة حكاية نحو من زيدا من زيد من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله
بكسر الدال للملائكة اسجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال
الم تعلم ان الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها
ابو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف الى يا المتكلم نحو غلامي فانها ليست
عندهم اعرابا ولا بنا ولا هي من الحركات الستة وعندي ان يقال تركها وحركة مناسبة
لتشملها وما جرى مجراها واختلف في حركات الاعراب وحركات البنا ايهما اصل فقيل

الحركة

اي الذي هو الحركة

حركات الإعراب لأنها بعامل وقيل حركات البناء لأنها لازمة وقيل هما أصلان
قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الإعراب
أصل في الأسماء فقط أو فيها وفي الأفعال أو في الأفعال فقط فعلى الأول
يكونان أصليين كما أن الإعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الإعراب أصل
لأن البناء فرع فيهما وعلى الثالث حركات البناء لأنه الأصل في الاسم الأشرف
والذي يظهر ترجيحه أن حركات الإعراب فقط أصل لأن الأصل في الإعراب الحركة
والأصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على أن حركات الإعراب
غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لأنه عائد إلى التسمية فقط
فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع والنصب والجر والجزم وعلى
حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ومن وافقه يطلقون
أسماء هذه على هذه وفي اللباب لأبي البقاء ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين
لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لأن الحرف
له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف
تام وبقيت الحركة قبله بحالها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف
ص مسألة الأصل في البناء السكون كالأمر فالفتح كالماضي فالكسر فالضم ولا
يكونان في الفعل خلافا للزجاجي وقد تقدر وينوب عنها ش الأصل في البناء
السكون لأنه أخف فلا يعدل عنه إلا لسبب ولأن الأصل عدم الحركة فوجب
استصحابه ما لم يمنع منه مانع وإذا عدل إلى الحركة فإلى الأخف فالأخف وذلك
الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون يكون في الحروف نحو قد وبل وهل وفي الأفعال
كالأمر والماضي المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل بنون الإناث وفي الأسماء
نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وثم وواو العطف وفائه
والماضي المجرد والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم
يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ولامه ومنذ وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في
الفعل وزعم الزجاجي في شرح الهادي وجودهما فيه نحو ع وش ورُدُّ بضم الدال ونحو
رُدُدُ فإن الأول مبني على الحذف والثاني على السكون تقديرا والضمة إتباع لا بناء
وقد استوفينا أسباب البناء على حركة وأسباب تخصيص الفتحة والكسرة والضمة
في كتاب الأشباه والنظائر في العربية وهو الكتاب الذي لا يستغني طالب عنه
وقد يقدر سكون البناء وحركته كما تقدر حركات الإعراب مثال تقدير السكون رُدّ
إذا ضممت الدال إتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضي المعتل الآخر
ومثال تقدير الضم يا سيبويه فإنه مبني على الكسر لفظا وعلى الضم تقديرا
كما سيأتي في المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف وعن الحركة الحركة أو الحرف
كما ينوب ذلك في الإعراب مثال نيابة الحذف عن السكون اغزُ واخشَ وارمِ واضربا
واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لا امرأةَ لك نابت الكسرة

أي الإعراب أصل بالنسبة إلى الأسماء والبناء أصل بالنسبة إلى غيرها اهـ

وقف عليه

عن

عن الفتحة ومثال نيابة الحرف عن الحركة إن رجلين في الدار يا رجلان على لغة
كأنه نابت الياء والألف عن الفتحة ويا زيدان يا زيدون نابت الألف والواو
عن الضمة ص مسألة أنواع الإعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما
بينهما وكذا الجزم خلافا للمازني والكوفية وخص الاسم بالجر وقيل ليس إعرابا له
بل ضم للنصب والفعل بالجزم ش أنواع الإعراب أربعة الرفع وهو إعراب العمد
والنصب وهو إعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به
العمد لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة إذ
هي المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين
وثلاثة وكذا المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له وما كثر تداوله فالأخف أولى به والجر
وهو لما بين العمدة والفضلة لأنه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم خلافا للمازني
في قوله إنه ليس بإعراب إنما هو عدم الإعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب
يكونان إعرابا للاسم والفعل لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل وعدم تعلقها بعامل
آخر فقيل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما وأما الجر
فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله
وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف فضعف عن التفريع عليه فانفرد
به الاسم وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض مما فاته من المشاركة في الجر ليكون
لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك
ما ذهب إليه بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل والجزم من الاسم ولحوقها للتاء
الساكنة للماضي دون أخويه وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مبادي
اللغات وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال إذ ما من شيء إلا ويقال فيه لم
كان كذلك وإنما يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا خفض
المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع وجزم الأسماء التي لا تنصرف
لشبهها الفعل وعلة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل
لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف
التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا إعلالان من جهة واحدة
انتهى ص والأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون وخرج عن ذلك سبعة
ش الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه
لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما والأصل أن يكون الرفع بالضمة والنصب بالفتحة
والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس
أن يقال برفعه ونصبه وجره لأن الضم والفتح والكسر للبناء ولكنهم أطلقوا
ذلك توسعا ص الأول ما جمع بألف وتاء فينصب بالكسر وأجاز الكوفية الفتح
وهشام في المعتل كلغات ولات وما سمي به كأذرعات وقد يجري كأرطاة أو يكسر
ولا ينون ش الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء فإن نصبه بالكسر

أبواب النيابة
الإعراب سبعة

ما جمع بألف و[illegible]

الباب الأول من أبواب النيابة

نيابة عن الفتحة حملا لنصبه على جره كما حمل نصب اصله جمع المذكر السالم بالياء على
جره وذكر الجمع بالف وتا احسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لا فرق بين المؤنث
كهندات والمذكر كاسطبلات والسالم كما ذكر والمتغير نظم واحد كتمرات وغرفات
وكسرات ولا حاجة الى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو قضاة وابيات فان المقصود
ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذكوران ليسا كذلك اما رفع هذا الجمع وجره
فبالضمة والكسرة على الاصل واجاز الكوفية نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا
واجازه هشام في المعتل خاصة كلغة وثبة وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع
في النصب بالكسرة اولات وليس بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي
ذات كما قال ابو عبيدة قال تعالى وان كن اولات حمل وما سمي به من هذا الجمع
فصار علما لمفرد كاذرعات جمع ذراع فالاشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية
من النصب بالكسرة منونا ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا ينصرف
فيجر وينصب بالفتحة كاحمد زينب في اخره الف وتا كاذرطاه وعلقاة وسعلاة
ويروى بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها ص ويجمع
بهاذ والتاء علم مؤنث مطلقا قطام المبني وما غيرها فل وصفة مذكر لا يعقل
ومصغره واسم جنس مؤنث بالالف للاشاه وشفة وامة وفعل فعلات او فعل
غير مفعولين الى الاسمية على الاصح فيهما وفي غير ذات افعل جلف وشذ في ام
امهات في الناس وامات في غيرهم وعكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس
ما لم يكسر س لما ذكرته اعراب هذا الجمع ذكرت كيفيته والذي يجمع بالالف والتا
خمسة انواع احدها ما فيه تا تانيث مطلقا سواء كان علما لمؤنث كفاطمة او مذكر
كطلحة او اسم جنس كثمرة او صفة كنسابة ابدلت تاؤه في الوقف هاء ام لا
كبنت واخت ويستثنى من ذلك شاه وشفة وامة فلا تجمع بالالف والتا على الاصح
ولو سمي بها استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه واماء الثاني علم المؤنث
مطلقا سواء كان فيه التاء ام لم يكن كزينب وسعدى وعفرا سواء كان لعاقل
كما ذكر ام لغيره وقال ابن ابي الربيع شرطه ان يكون لعاقل فلو سميت ناقة بعناق
او شاة بعترب لم تجمعه بالالف والتا قاله في شرح التسهيل ولم اره لغيره ثم
يستثنى باب قطام في لغة من بناه الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال
راسيات واياما معدودات بخلاف صفة المؤنث كحائض والعاقل كعالم الرابع
مصغر المذكر الذي لا يعقل كفليسات ودريهمات بخلاف مصغر المؤنث كخوارنيب
ودنيصرا الخامس اسم الجنس المؤنث بالالف سواء كان اسما كبهمى وصحرا او صفة
كحبلى وحالة سيرا ويستثنى فعلا فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلا
كحمرا فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون واجازه الفرا وهو
قياس قول الكوفيين لانه يثنى المذكر ومحل الخلاف ما دام باقيا على الوصفية
فان سمي بها جمعا بالالف والتاء بلا خلاف اما فعلا التي لا افعل لها من حسنا

اما انثال للعصر وحل الشباب اعذار

الوضع كامراة عجزا او من حيث الخلقة كامراة عذرا فقال ابن مالك بجواز جمعها بالالف
والتاء لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر وسمعه
غيره كما امتنع جمع اكمر وادر بالواو والنون ولا فعلا لهما واحترز بالمؤنث بالالف
عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة كعقرب وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتا
وشذ من ذلك ام وحبث جمعت بهما ثم الاكثر ان يقال في الاناسي امهات وفي غيرهم
امات بزيادة الهاء في الاول للفرق وقيل لان اصل ام امهة قال ابن جني
والناس ابي وقد تستعمل امهات في غير الاناسي وامات فيهم قال الشاعر
اذا الامهات قبحن الوجوه • فرجت الظلام بامامتكا • وما عدا الانواع
الخمسة المتقدمة من المؤنث شاذا يضا مقصور على السماع كسموات وبيات
واشذ منه جمع بعض المذكرات الجامدة الجردة كسرادقات وحمامات وجمالات
وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي
لم يكسر اسما كان او صفة كحمامات وسجلات وجمل سبحل اي ضخم وجمال سبحلات
فان كسر امتنع قياسا ولذلك لحنوا ابا الطيب في قوله • فتى الناس
بوقات لها وطبول ص وتحذف له التا فان قبل الف او همز وكالتثنيه
ويقال في ابنة وبنت واخت وهنه وذات بنات واخوات وهنات وهنوات وذوات
وتجمع حروف المعجم لما فيه الف بقصر وتمد فيبات وباءات ش تحذف تا التانيث
عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات
فان كان قبلها الف او همزة فعل بها ما يفعل بها في التثنية من القلب للالف
يائية نحو فتاة وواوا في نحو قناة واقرار الهمزة في نحو سقاءة او قلبه واوا نحو
فتيات وقنوات وسقاءات ويقال في ابنة وبنت بنات بحذف التا وكان القياس
بنتات لان هذه التاء وقد غيرت لاجلها الكلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء ملكوت
وفي اخت اخوات بحذف التا ورد المحذوف وكان القياس اختات لما ذكر وفي هنه
هنات وهنوات فالاول على لفظ هنه والثاني بالرد وفي ذات ذوات بحذف التا
بلا رد كبنات ولو رد لقيل ذويات اذ لامها يا كما سيأتي وتجمع حروف المعجم بالالف والتا
اعلام فما كان منه الف كالبا فانه يجوز قصره ومده بالاجماع فيقال فيه على القصر بيات
بقلب الالف المقصورة ياء وعلى المد باءات بالاقرار للهمز ص ويتبع العين حركة
فا مؤنث بها او بالالف صحيح عين ساكنة غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن
في الضم والكسر وبمنع ضم قبل يا وكسر قبل واو وقيل وبا والفرا مطلقا وشذ جروات
وعيرات والتزم لجبات وربعات لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح
جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خلافا لقطرب وسكون ظبيات لغة وشبه
الصفة قليل وغيره ضرورة سهلة ش يتبع العين في هذا الجمع الفاء في الحركة بشرط
ان يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنها غير مضاعف ولا صفة وسواء في
الحركة الفتحة والضمة والكسرة وفي المؤنث ذو التاء والعاري منها فيقال في جفنة

وَغُرفة وَسِدرة وَدَعد وَجُمل وَهِند حَفنات وَغُرفات وَسِدرات وَدَعدات وجملات وَهِندات تخالف عن الثلاث لجعل علما للضبع وَالمعتل العين كدولة وَنوع علما لمونث وَكذا اثارة ودار ودعة وَدية ما قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فإنه كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجمهور العرب انضا على التسكين وَلغة هذيل الاتباع وقرا بعضهم ثلاث عورات بلم وعورات النسا وَه بالتحريك وقال شاعرهم • اخو بيضات رايح متاوب • ومحل هذه اللغة في غير الصفة اما فيها كجونة وهي السوداوالبيضا وعبلة وهي البينة فلا يتبعها هذيل كغيرها وبخلاف المتحرك العين كشجرة وَنبقة وَسمرة وَالمضاعف كجنة وجنة وَجنة وَالصفة كضخمة وجلفة وحلوة فليس فيها الا التسكين لثقلها بخلاف الاسم وَندر بكهلات بالفتح جمع كهلة واجاز المبرد القياس عليه ثم فتح لجيات وربعات جمع لجة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو معتدل القامة لان فيها لغة بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغنا بجمع احدي اللغتين عن الاخرى واكثر النحاة ظنوا انه كذلك جمع الساكن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملتهم على ذلك عدم اطلاعهم على ان فتح العين ثابت في الافراد واجاز المبرد التسكين فيهما قياسا وان لم يسمع وا فقه ابن مالك ويمنع الاتباع بالضم قبل اليا وبالكسر قبل الواو فلا يقال في زنية زنيات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذ في جروه جروات حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل اليا ايضا فلا يقال في لحية لحيات لما فيه من توالي كسرتين واليا والصحيح جوازه ولا احتفال بذلك كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوه وخطوات وذهب اكثر الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواكان من باب رشوة وهو المتفق على منعه او من باب فدية وهو المختلف فيه او من باب هند وهو الجايز عند غيره فان فعلات بخصوص فعلا وفعل اهمل الا ما ندر كابل فان سمع فعلات بقبله الغا ويجوز الفتح والسكون مع الاتباع بشرط ان يكون الفا مضمومة او مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل العين اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات اختيارا لان لغة دكاها ابن جني والمشهور الفتح وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة والفتح اكثر والضرورة كقوله • وحملت زفرات الضحى فاطقتها • ومالي بزفرات العشي يدان • وهو من افصل الضرورات واشذ منه فتح المثل العين المكسور الفا كقولهم عيرات جمع عير وهي الابل التي عليها الاحمال وقيل الحمر ووجه شذوذه انه ليس فيه ما في بيضات من الاتباع ص الثاني ما لا ينصرف فيجر بالفتحة ما لم يضف او يصحب ال او بدلها والمختار وفاقا للمبرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي صرفه وثالثها ان لم تزل علة فقط ش الباب الثالث من ابواب النيابة ما لا ينصرف واختلف في حده بنا على الاختلاف في تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بنا على ان الصرف ما في الاسم من العنوية اخذا من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجر معا بنا على ان الصرف هو التصرف في جميع

الجاري قال ابو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سيأتي بتوجيهه من مبحث التنوين ولا يجر بالكسرة واختلف لم منع منها فقيل لشبه الفعل كا منع التنوين وقيل لئلا يتوهم انه مضاف الى يا المتكلم وانها حذفت واجتزي بالكسرة وقيل لئلا يتوهم انه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا الا مع التنوين او الالف واللام او الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما نصب بها لاشتراكهما في الفضلية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل نصب جمع المونث السالم على جره لذلك فان اضيف او صحب ال معرفة كانت او موصولة او زايدة او بدلها وهي ام في لغة طي جر بالكسرة اتفاقا نحو • احسن تقويم • كالاعمى والاصم • رايت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله • اي بليل الارمد وهل هو باق حينئذ على منع صرفه واعا جر من دخول التنوين فيه او مصروف لانه دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السيرافي وابن السراج والزجاجي وفي راي ثالث اختاره كثير من المتاخرين يفصل بين ما زالت منه احدي العلتين كالعلم فانه تزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فينصرف وما لا كالوصف ونحوه فلا ص ويمنع صرف الاسم الف التانيث مطلقا ش الاصل في الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعا من جهتين من الجهات الاتية كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احديهما انه مشتق منه والاخرى انه يفتقر اليه قال ابو حيان والجهة الاولى لا تتاتى على راي الكوفيين القايلين اشتقاق الفعل من المصدر وعلل منع الصرف عدها الجمهور تسعا وبعضهم عشرا احدها الف التانيث وهي مستقلة بمنع الصرف لان مدخولها فرع من جهتي التانيث ولزومه وقوله مطلقا اي سوا كانت مقصورة نحو حبلى ام ممدودة نحو حمرا وسوا كان ما هي فيه مفردا كما مثل ام جمعا كسكارى واوليا اسما كذكرى ودعوى نكرة كما مثل ام معرفة كسلمى وكلتا علما ص وزنة مفاعل او مفاعيل هيئة ولو سمي به وشرطا الجمهور حركة تلو الالف ولو تقديرا الا ان عوضت كيمنيه اويانب او الف عوض منها او دخلها التا ولو حذفت مما هي فيه فيحتمل بوزنه منع والاصح منع سراويل نكرة ومعرفة وقيل هو جمع سروالة ش الثانية موازنة هذين الجمعين وكالاهما لا نظير له في الاحاد وهي مستقلة ايضا بمنع الصرف اذ الاسم بها فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النظير بخلاف سائر الجموع فانها قد يوجد لها نظير في الاحاد وقولنا هيئة لانه لا يشترط ان يكون في اوله ميم مزيدة بل ان يكون اوله حرفا مفتوحا اي حرف كان وان يكون بعد الف الجمع حرف مكسور مطلقا لفظا او تقديرا كدواب فان اصله دوابب فان كان الساكن بعد الالف عارضة له بنحو عبالة جمع عبالة وحارة جمع حارة ضروف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج الى انه لا يشترط ذلك ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيه محمولة عن ضمة لا عتلال الاخر اذا مثله تفاعل بضم العين مصدر تفاعل ولا بيا النسب كمدايني وحواري فانه منصرف فان بخلاف نحو

جمع رباعي وثني

كراسي وبخاتي فانها ممنوعان لوجود ياء النسب فيها قبل الجمع وأما بالف معوضة من ياء النسب
نحو يمان وشآم فانها مصروف فان الالف عوض من ياء النسب والاصل يمني وشامي وكون
دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازجة لانها بدخولها اشبه المفردات كرفاهية
ولو حذفت التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان تسمى رجلا بملائكة
ولو سميت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه فقد منعت العرب شراحيل من الصرف
وهو جمع شرحبيل به الرجل اما سراويل فذهب سيبويه انه مفرد اعجمي لا ينصرف معرفة ولا نكرة
لمشابهته هذا الجمع في الوزن وقال غيره هو مفرد ينصرف نكرة ويمنع معرفة وقال الاخرون
بالمنع في الحالتين وانه جمع سروالة قال • عليه من اللؤم سروالة • فليس يرق لمستعطف

ص وعدل صفة في آخر مقابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الآخر وابن جني آخرين
وابن مالك وابو حيان آخر ونحو آخريات ووزن فعال ومفعل من عشرة وخمسة فما دون
سماعا وما بينهما قياسا عند الزجاجي والكوفية وثانيها تحقيقا مفعل فقط وقال
ابو حيان منع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها للعدل لفظا ومعنى وقيل له وللتعريف
بنية ال وقيل لشبهه آخر في منع التاء ولانه لا تدخلها ال ولا تضاف نكلة والاخر منعها
مذهوبا بها مذهب الاسماء ش الثالثة العدل وهو تحويل لفظا اولى بالمعنى الى آخر
وهو فرع عن غيره لان اصل الاسم ان لا يكون مخرجا عما يستحقه بالوضع لفظا او تقديرا ويمنع
مع الوصفية والعلمية فالاول معقود على شيئين احدهما آخر جمع اخرى تانيث آخر بالفتح
المجموع على آخرين اما كونه صفة فلانه من باب افعل التفضيل تقول مررت بزيد ورجل
آخر اي انه احق بالتأخير من زيد في الذكر لان الاول قد اعتنى به في التقدم في الذكر
واما عدله فقال اكثر النحويين انه معدول عن الالف واللام لان الاصل في افعل
التفضيل ان لا يجمع الا مقرونا بهما كالكبر في الصغر فعدل عن اصله واعطي من الجمعية
مجردا ما لا يعطى غيره الا مقرونا هذا عدل عن الالف واللام لفظا ام عدل عن معناها
لان الموصوف به لا يكون الا نكرة وكانت جمعه اذا عدل من لفظها ان ينوى معناها
مع زيادة كما يؤدي بمعنى اثنين في مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن
في عدله زيادة تعتبره من العدول لان كان لذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك
التحقيق انه معدول عن آخر مرادا به جمع المؤنث لان الاصل في افعل التفضيل
ان يستغنى فيه بافعل عن فعلى لتجرده من الالف واللام والاضافة كما يستغنى باكبر
عن كبر في نحو رأيتها مع نسوة اكبر منها ولا يثنى ولا يجمع لكنهم اوقعوا فعل موقع افعل
وكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه ابو حيان وقال فآخر على هذا معدول
عن اللفظ الذي كان المستحق به احق به وهو آخر لاطراد الافراد في كل افعل يراد
به المفاضلة حال قال وهذا القول بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة
الى نكرة وقال ابن جني هو معدول عن افعل مع مصاحبة من لانها اذا صحبته صلح
لفظه للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع كقولك مررت بنسوة آخر منهن فعدل
عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا للنكرة لان المعدول عنه نكرة وقال قوم

اي وحذفت احدى الياءين وعوض عنها الالف اه

التنكير

معدول

معدول عن اخريات نكرة ليصح وصف النكرة به قال في البسيط وهذا ضعيف لان
اخريات مما يلزم استعماله اما بالالف واللام او الاضافة واحترزت بقولي لا تسهيل
مقابل آخرين عن اخر جمع اخرى بمعنى آخرة تانيث آخر بالكسر فانه مصروف الثاني
الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعل والمسموع من ذلك احاد وموحد وثناء
ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس وعشار ومعشر قال تعالى اولي
اجنحة مثنى وثلاث ورباع • وقال الشاعر • ولقد قتلتكم ثناء وموحدا • وقال
منت لك ان تلاقيني المنايا • احاد احاد في الشهر الحرام • وقال • ترى النعرات
الزرق تحت لبانه • احاد ومثنى اصعقتها صواهله • وقال • هنيئا لارباب
البيوت بيوتهم • وللآكلين التمر مخمس مخمسا • وقال • فلم يستريثوك حتى رميت فوق الرجال
خصالا عشارا • احدها لا وعليه البصريون لان فيه احداث لفظ لم تتكلم به العرب
والثاني نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث
يقاس على ما سمع من فعال لكثرته دون مفعل لقلته وما ذكرته من ان المسموع اثنا عشر
بناء هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية ان خماس لم يسمع وذكر ابو حيان ان
سداس ومسدس مسموع ايضا فقال في شرح التسهيل الصحيح ان البناءين مسموعان
من واحد الى عشرة حكى ابو عمرو واسحق بن مرار الشيباني موحد الى معشر وحكى ابو حاتم في
كتاب الابل ويعقوب بن السكيت احاد الى عشار ولا التفاتة الى قول ابي عبيدة في المجاز
لا نعلمهم قالوا فوق رباع لقيام الحجة عليه وما ورد في سداس قول الشاعر
ضربت خماس ضربة عبشمي • اداد سداس ان لا يستقيما • وقال • فقد حلوا الحمى
ابيا نا بني فينا قايلها فعالا من احاد الى عشار وهي • قل لعمرو يا ابن هند • لو رأيت
القوم شتى • لرأت عيناك منهم • كل ما كنت تمنى • قد اتتنا فيلق شهباء من هنا وهنا
وانت دومة الملحا سراعا طيبا • ونصف للقوم الى القوم احادا واثنا • وثلاثا
ورباعا وخماسا فاطعنا • وسداسا وسباعا وثمانا فاجتلدنا • وتساعا وعشارا
فاصبنا واصبنا • لا ترى الا كميا • قاتلا منهم ومنا • قال وصرفه فعال في جميع ذلك
من ورده وكذا تحريفه ثنا الى آثنا وقال غيره هذه الابيات مصنوعة والحجة
في نقل من تقدم وما ذكر من ان منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور
وذهب الزجاج الى انه لا وصف فيها وان منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى اما
في اللفظ فظاهر واما في المعنى فلان مفهومها تضعيف اصولها فادنى المفهوم
من احاد اثنان ومن ثنا اربعة وكذا الباقي وذهب الفراء الى ان منعها للعدل
والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون للثالث والثلاثة ولا يضاف
الا ما يضاف اليه فلامتناعه من الاضافة لان فيه ال والممتنع من ال لان فيه تاويل
الاضافة وان لم تضف وذهب بعضهم الى انها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى انها
لم تنصرف للعدل ولانها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثلثه فضارعت
آخر ولم تستعمل العرب هذه الالفاظ الا نكرات خبرا نحو صلاة الليل مثنى مثنى

رخ النعرات

كذا احتج مع

واختلف هل يقاس عليه سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب قال ص

اذا اتتنا خ دوس



او صفة نحو اولي اجنحة مثنى او حالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثنى وقد جاءت
فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بال وقيل امنا فيها في قوله ثنا الرجال
ووحدانها وقوله بثنى الزقاق المترعات وبالجزر احاد الكرام صرفها مذهبوا به
مذهب الاسماء اي منكرة بناء على رايه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير قال
تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث والجمهور على خلافه ص وعلما كفعل المعدول
عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالندا وكذا المؤكد به وقيل
لتعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل او فعالى او فعلاوات اقوال وتصرف ما
قبله مسمى به نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله
عن ال وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية ال وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة
وصدر الافاضل مبني وعلى الثلاثة ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه
عند تميم فعال المؤنث كحذام ما لم ينكر فان سمي به مذكر جاز الوجهان وقال المبرد
المنع للتانيث وتبنيه الحجازيون كسرا واكثر تميم ما اخره را والكل فعال
مصدرا او حالا او صفة مجرى العلم وكذا امرا واسما لتفخيمه وعدل كلها عن مؤنث
فان سمي بها مذكر لم تصرف وثالثها يبنى او مؤنث فكحذام ش يمنع العدل مع العلمية
في خمسة اشيا احدها ما جا على فعل موضوعا علما وهو معدول عن صيغة فاعل
وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر
ومضر وثعل وهبل وزحل وقزح وعصم وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع بطن
من قضاعة ولم يسمع غير ذلك ثم ذكر عمر وزفر وبعض المحصرين طوى من هذا النوع
كذا رايته في كتابه الواحد والجمع في القران ومنعه ابو حيان وقال المانع مع
العلمية التانيث من طوى باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الاخرى قال
وهذه الاسما التي ذكرناها كلها اعلام عدلت تقديرا عن فاعل الا ثعل فعن افعل
ولو كانت صفات لحطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وانما جعلناها معدولة
لا مرتجلة لان الاعلام يغلب عليها النقل وهي ان يكون لها اصل في النكرات
فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروفا وهو علم
علمنا انه غير معدول كادد فانه لا يحفظ له اصل في النكرات فاما ان يكون منقولا
من مثل نحو خطة او مرتجلا قال ومن اغرب ما وقع في فعل الممنوع قثم وهو علم جنس
لا علم شخص وذلك مما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جا بعلق وقثم علم للضبع
ولامرد لا ينصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كاخر وجمع
وعن غير المعدول كاسم الجنس كنغر وصرد والصفة كحطم ولبد والمصدر كهدى وتقى
والجمع كغرف وحق لنا بسماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمع من فعل ممنوعا وفيه ما يمنع
غير العدل كتتل اسم من اسما الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التانيث
ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه ام لا ففي الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام
عليه دليل فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت انه معدول ومذهب غيره المنع لانه

الاكثر

قوله ولو كانت تعليل لقوله كلها اعلام على معنى ... او لو كانت صفات الخ

اعلام

الكثير في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف لانا لم نسمع ترك صرفه
انتهى وهذه المسالة من قاعدة تعارض الاصل والغالب في العربية وهي لطيفة
نادرة كما بينتها في كتاب اصول النحو وفي الاشباه والنظائر في النحو الثاني فعل
المختص بالندا كفسق وغدر وخبث ولكع فانها معدولة عن فاسق وغادر وخبيث
والكع فان سمي بها مذكر امتنع صرفها للعلمية ومراعاة اللفظ المعدول
فان نكرته زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية ايضا
كما نقلته عنه امرا في قولي قال الاخفش ومعرفة لان العدل انما هو حالة الندا
وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤكد به وهو جمع وكتع وبصع وبتع جمع جمعا
وكتعا وبصعا وبتعا فانها غير مصروفة للعدل والعلمية اما العدل فلانها
من حيث ان مذكرها افعل ومؤنثها فعلا قياسها ان تجمع على فعل بسكون العين
كما يجمع احمر وحمرا على حمر ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها ان تجمع على فعالى كصحارى
فقيل اجماعي وكما عدي الى اخره ومن حيث ان مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها
ان تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون ان يجمع مؤنثه بالالف
والتا وفي هذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة
عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع
والعدل عن فعل الى فعل ثبت قالوا ثبت درع وهو جمع درعا وكان القياس
درعا وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال اخرون انها معدولة عن فعلاوات
واختاره ابن مالك وضعف الاول بان افعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه
على فعل بسكون العين والثاني بان فعلا لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره
على افعل وكان اسما محضا وقال ابو حيان الذي نختاره انها معدولة عن الالف
واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا اجمعون كما قالوا الاحمرون
فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام فعدلوا به عما كان يعرف من تعريفه
بالالف واللام قلت وهذا يقتضي ان يكون جمع المذكر فيه ايضا ممنوع الصرف
لوجود العدل المذكور فيه ويكون اليا فيه علامة الجر على انها نائبة عن الفتحة
وهو غريب واما العلمية فذهب قوم الى انها لغاة التوكيد اعلام على التوكيد
تعني الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف
بها الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب اخرون الى ان تعريفها بنية الاضافة
وان الاصل في رايت النسا جمع جمعهن كما يقال رايت النسا كلهن فحذف الضمير
للعلم به واستغني بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة لفظية
كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصي واما جنسي وليست هذه واحدا
منها وعلى هذا ابن عصفور وعلله بان المجموع لا تكون اعلاما والتسهيل وابن
مالك ونقله عن ظاهر كلام سيبويه فان سمي به اعني بفعل المؤكد به فمذهب
سيبويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التاكيد وقد

قف على كتاب اصول النحو وعلى كتاب الاشباه والنظائر

ثلاث

ذهب فان نكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه لم يبق له حالة يلتحق بها اذا لم يستعمل
نكرة بخلاف اخر كما تقدم ؛ الرابع سحر الملازم الظرفية وهو سحر المعين المراد
به وقت بعينه فانه يلازم الظرفية فلا يتصرف و لا ينصرف ايضا للعدل والعلمية
اما العدل فعن مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة ان يعرف باللام
التي يعرف بها النكرات وهي ال فعدلوه عن ذلك الى ان عرفوه بغير تلك الطريق
وهي العلمية فانه حصل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه
لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير اداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت
المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه في معنى السحر وتعريف العلمية ليس في رتبة تعريف
ال وقيل انه منصرف وانما لم ينون لنية ال والاصل السحر وعليه السهيلي وقيل
لنية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف
التعريف كما ان امس بني على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الافاضل ناصر المطرزي
وابن الطراوة ونصره ابو حيان فقال الذي يترجح امس عندي تعين قال وقد
رد على صدر الافاضل بانه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر اولى به لان فتحة النصب
توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب توهم الاعراب في قبل وبعد والمنادى المبني
وهذا الرد ليس بشيء لان سحر يدخله الحركات كلها اذا لم يكن معرفة فكانت الفتحة
اولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد انتفى هنا ففتح تخفيفا
وتبعا لحركة ما قبله للمناسبة قال وما ذكره الجمهور من انه عدل عن الالف واللام
مشكل لانه شرط انه تضمن تعريفها لان معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول الا ترى
ان عمر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى تضمن معنى اثنين اثنين وفسق
تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل واذا كان كذلك فكيف يكون سحر
على معنى ما فيه الالف واللام ويكون علما وتعريف العلمية بالاجماع تعريف اللام فكذلك
لا يجامعه تعريف ما عدل عنها انتهى وعلى الاول لو سمي به صرف وفاقا اما سحر غير
المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ويعرف باللام والاضافة الخامس
فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام للنسوة وكساب للفرس
وعرار للبقرة وظفار لبلدة عند بني تميم فانهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل
عن فاعلة هذا مذهب سيبويه وذهب المبرد الى ان المانع له العلمية والتانيث
كزينب وامثاله فلا يكون معدولا قال ابو حيان والظاهر الاول لان حذام ونحوها
على راي المبرد تكون مرتجلة لا اصل لها في النكرات والغالب على الاعلام ان
تكون منقولة وهي التي لها اصل في النكرات عدلت عنه بعد ان صيرت اعلاما وعلى
الاول لو نكر صرف ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع ابقاء على ما كان لبقاء
لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال التانيث بزواله لانه انما كان مؤنثا
لارادة ما عدل عنه وهو زانية اما الحجازيون فان باب حذام عندهم مبني على
الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كنزال لشبهه به في الوزن والعدل

والتعريف

والتعريف وقيل لتضمنه معنى الحرف وهو علامة التانيث في المعدول عنه وقال
المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف والتانيث والعدل كما تقدم
في البناء واكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما اخره را كسفار اسم ماء وحضار اسم كوكب
يبنونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما اخره را لان من مذهبهم الامالة
وانما يتوصلون اليها بكسر الرا ولو رفعوا او نصبوا لم يتوصلوا اليها وبعضهم يعربه
ابقاء على اصله في حذام قال الاعشى فجمع بين اللغتين • ومر دهر على وبار •
فهلكت جهرة وبار • فبني وبار الاول على الكسر واعرب الاخر لانه اتى في القصيدة
مرفوعة قيل ويحتمل ان يكون الثاني فعلا ماضيا مسندا للجماعة واتفق الحجازيون
والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا وما جاء
السماع كفجار وحماد ويسار قال فقلت امكثي حتى يسار لعلنا • وقال فحملت بره
واحتملت فجار • وترك امساس وفجار لا تحمد الخيل بعدها وابا لصعيد بداد او صفة
جارية مجرى الاعلام ومأخذها ايضا السماع نحو حلاق للمنية • وحزاب للحرب وحاذر
للشمس وازام للسنة الشديدة وصمام للداهية وملازمة للندا نحو يا فساق
ويا خباث وفي قياس هذه خلاف ياتي او امرا نحو نزال وتراك ودراك وحذار
وفي قياسها ايضا خلاف ياتي وبنو اسد تبني هذا النوع وهو الامر على الفتح تخفيفا
وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث اما المصدر فمعدول عن مصدر مؤنث معرفة
واذا لم يستعمل في الاسم واما الصفة فلانها نعت وصف مؤنث غلب فصارت اسما كالنائحة
واما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح
وظاهر كلام سيبويه انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه
الاعراب ممنوعا والبنا كباب حذام او مذكر فالاول انه يصرف كصباح ونحوه من
المذكر اذا سمي به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمي به وهو المشهور والثالث
يبنى كحذام وعليه ابن بابشاد ص وكونه صفة على فعلان ذا فعلى وقيل فاقد
فعلانة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه الزيادتين بالف التانيث
وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونهما زايدتين لا تلحقهما الها فان
ابدلت النون فيهما مثلي صرف غالبا ش الرابعة كونه صفة في اخره الف ونون
زايدتين بشرط ان يكون مؤنثه على فعلى كسكران وسكرى وريان وريا وقيل الشرط
ان لا يكون مؤنثه على فعلانة سوا وجد له مؤنث على فعلى ام لا ويبنى على الخلاف
الاولين لازم التذكير كرحمان ولحيان للكبير اللحية فعلى الاول يصرف لفقد فعلى فيه
انه مؤنث له وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة منه لما ذكر قال ابو حيان والصحيح
فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل في الاسم الصرف فوجب الحمل
به ووجه مقابله ان الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحمل عليه
اولى الثانية علة منع الالف والنون على الاول شبههما بالف التانيث في عدم قبول
هاء التانيث وقيل كون النون التي بعد الالف مبدلة من الهمزة المبدلة من الف التانيث

بدليل قول العرب في النسب إلى صنعاء وبهراء صنعاني وبهراني وعلى الثاني كونهما زائدتين لا تلحقهما الهاء غير ملاحظة الشبه بألفي التأنيث وتقل عن الكوفيين فإن كانت النون مبدلة من همزة أصلية صرف ولو كان فعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعا كندمان وسيفان للرجل الطويل وحبلان للممتلي غضبا ويوم دخنان فيه كدرة في سواد ويوم سختان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبعير صوحان يابس الظهر وعلان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصّان لئيم ورجل موتان الفؤاد أي غير حديده ورجل نصران أي نصراني ورجل خمصان بالفتح لغة في خمصان وكبشان ليان فهذه أربعة عشرة كلمة لا غير يؤنثنها بالتاء ص ووفاقه لوزن فعل خاص به أو أولى لا ذم لم يخرج إلى شبه الاسم لا سكون تخلفا لو من مطلقا والعيش في المنقول من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للأخفش في أرمل وقدرت بغلبة في أجدل وأخيل وأفعى وألغيت شذوذا في نحو أبطح والأجرع أن منه أفعل التفضيل ومنع أليب علما وصرف بعفر دواء بو زعم ومن سكون تخفيف لا تدل منه أفعل ش الخامسة موافقة وزن الفعل ويُردّه أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كأدلق واستخرج إذا سمي بهما أو في أعجمي معرب علما أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد في الاسم والفعل وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس منقولا كأفكل ويرمع والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب لأنه يبطل بأفعل إذ هو في الأسماء أكثر إذ مثل فعل إلا في الأولة أفعل أسماء إما للتفضيل أو لغيره وقد جاء أفعل في الأسماء غير فعل كأجدل وأخيل وأرنب وأيضا فإن فاعلا بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلا في نحو خاتم وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولو سمي بخاتم صرف فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم ووجهه أن لتلك الزوائد في الفعل معاني وليس لها معنى في الاسم فكانت لذلك أصلا في الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة في عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل عن الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لما جاء عن العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعلل وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا والثاني تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر أن نقل من فعل وإلا فلا وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله أنا ابن جلا فلم يصرفه وأجيب بأنه ذو علم منهما لفاعل محكي الشرط الثاني أن يكون لازما لا يخرج نحو امرؤ وابنم علمين فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كأخرج وفي النصب كاعلم وفي الجر كاضرب وهما منصرفان من الصرف لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين فلو سمي بهما على لغة ملتزم الفتح صُرفا الشرط الثالث أن لا يخرجه إلى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج نحو رُدّ وقيل إذا سمي بهما فإنهما ينصرفان لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم

فصارا نحو مُدّ وقيل هذا إذا كان السكون قبل التسمية فإن طرأ بعدها كان تسمي رجلا بضرب ثم سكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما أحدهما الصرف أيضا وعليه سيبويه لأنه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد به وعليه المبرد والمازني وابن السراج والسيرافي ويجري القولان في تعيين علما إذا أشبع ياءه اتباعا للعلة فالأول منع صرفه وعليه سيبويه لورود السماع به في بابه كأبو زيد وخروجه إلى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الأخفش لخروجها لعلة فلا اعتداد بها وتجريان أيضا في ألبب علما فغير الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والأصح وعليه سيبويه منعه ولا أثر لإنه بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك نحو كتصحيح مثل استحوذ وذلك لا يمنع اعتبارا لوزن إجماعا فكذا الفك ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردد وألبب اسما فلم يباينه وتجريان أيضا في بدل همزة أفعل كهراق أصله أراق علما والأصح فيه المنع وهو الأول لاستبعاد البدل الشرط الرابع أن يكون معه علمية كخضم اسم للعنبر عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعثر اسم واد بالعقيق وأحمد ويزيد ويشكر وإصبع وأخواته أعلام في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كأحمر بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي ذليل وبنسوة أربع فإنهما ينصرفان فإن الوصفية فيهما عارضة الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث أصلا فإن قبلها من نحو مررت برجل أباتر وأدابر فإنهما مصروفان وإن كان فيهما الوصف على الوزن والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أباترة وأدابرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كأحمر وحمراء وما لا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزاء ولا يقال آلية وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث كرجل أكمر وآدر وألحى وما اشترك المذكر والمؤنث فيه وذلك أفعل التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه للأخفش كأحمر فإن قيل إنه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص بالفعل ولا مع كل الأوزان الغالبة بل مع أفعل خاصة وهنا مسئلتان أحدهما أجدل للصقر وأخيل للطائر ذي خيلان وأفعى للحية أسماء لا أوصاف فالأكثر العرب يصرفها وبعضهم منعها ملاحظة الوصفية فالمحظ في أجدل معنى شديد وأخيل أفعل من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكر وقيل أنه مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار أفعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال الأسماء كأبطح وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان الأكثر منعه اعتبارا بأصله ومنهم يصرفه بالعارض ومنهم من صرفه في لغة قليلة ولا اعتدادا بالعارض ص ومع العلمية زيادتا فعلان فيه أو غيره ومنع حسان ونحوه على أصالة النون س السادسة وهو وما بعدها إنما يمنع مع العلمية الألف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعلان كحمدان أو غيره كعمران وعثمان وغطفان ذو علامة زيادتهما أن يكون

قوله دون ندور قال في شرح الكافية فاحترزت بالندور من نحو دُئِل الدويبة وينجلب الخرزة وتبشر الطائر وبالعلم من نحو خضم لرجل وشمر لفرس وبالعجمة من نحو بقم وإستبرق فلا يمنع وجود هذه اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والعجمي لا حكم لهما ولأن العلم منقول من فعل فلا اختصاص باق انتهى

يكون قبلها اكثر من حرفين فان كان قبلها حرفان ثانيهما مضعف ففيه اعتباران ان
قدرت اصالة التضعيف فهما زائدتان او زيادته فالنون اصلية كحسان ان جعلته
من الحسن فوزنه فعلان فلا ينصرف او من الحس فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو
من الحياة او الحين قيل ويدل للاول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان
فقال عليه الصلاة والسلام بل انتم بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال
ان يكون مشتقا من الغين ص او الف الحاق مقصورة ش السابعة الف الالحاق
المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بالف التانيث المقصورة من وجهين
لا يوجدان في الممدودة احدهما انها كلتيهما زائدة ليست مبدلة من شيء والممدودة مبدلة
من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لالف التانيث كارطى فهو على مثال سكرى وعزهى
فهو على مثال ذكرى والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لالف التانيث
الممدودة تنبيهان الاول الالحاق ان يجعل مثال ذي ثلاثة كلمة على بناء
يكون رباعي الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتفنى اصول الثلاثي فتاتي بحرف
زائد مقابل للحرف الرابع الرباعي الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف الالحاق الثاني
قال ابو حيان ما فيه الف التكثير ايضا اذ اسمي به منع الصرف نحو قبعثرى لشبه الف
التكثير بالف التانيث المقصورة من حيث انها زائدة في الاسم لم تنقلب ولم يدخل عليها
تاء التانيث كما ان الف التانيث كذلك ص وتركيب مزج ش الثامنة تركيب المزج
ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التانيث في ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وان صدره
يصغر كما يصغر ما هي فيه ويفتح اخره كما يفتح ما قبلها ويضاهيه كل اسمين جعلا اسما واحدا
لا بالاضافة ولا بالاسناد تنزيل ثانيهما من الاول منزلة هاء التانيث كبعلبك ومعدي
كرب واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد كخمسة عشر والاسناد كبرق نحره والاضافة
كامرئ القيس ص او عجمة مختصة مع زيادة على ثلاثة بدونه بالتصغير والاحرف تحرك
الوسط او لا خلافا لمن جوز المنع مع تانيث ولم يشترط كونه علما في العجمة خلافا
للدباج ش التاسعة العجمة وتمنع مع العلمية بشروط احدها ان تكون مختصة بان
ينقل في اول احواله علما الى لسان العرب كابرهيم واسمعيل فاول ما استعملتها العرب
استعملتها علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج
ولجام ونيروز فانها لنقلها نكرات اشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت وتصرف
فيها بادخال الالف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط ان يكون علما في لسان
العجم او لا الجمهور لا وعليه الجمهور فيما نقله ابو حيان والثاني نعم وعليه ابو
الحسن الدباج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه ويبنى على ذلك صرف نحو
قالون وبندار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه
لم يتمكن في كلام العرب قبل ان يسمى به الشرط الثاني ان يكون زائدا على ثلاثة احرف
كابرهيم واسحق فان كان ثلاثيا مركب متحرك الوسط كشتر ولمك اسم رجل او لا
كنوح ولوط وقيل يمنع متحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث

عزهي

أن تبني

العرب

ام لا

ودرق

سلخ

ودرق الاول بان العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون زيادة على الثلاثة وذلك
لانها متوهمة والتانيث ملفوظ به غالبا ولذلك لم يعتبر مع علمية متجددة ولا
وصفية ولا وزن الفعل ولا تانيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط
الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد اذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تانيث تعين المنع كما
سياتي ولو كان رباعيا واحد حروفه يا التصغير امتنع الالحاق به مثل التصغير
ص وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسما وولا الرا النون بدا والزاي
الدال واجتماع الصاد او القاف او الكاف والجيم وكونه خماسيا او رباعيا
عاريا من الذلاقة ش المراد بالعجمي كل ما نقل الى اللسان العربي من لسان غيرهم
سوا كان من لغة الفرس ام الروم ام الحبشة ام الهند ام البربر ام الافرنج ام غير ذلك
وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها ان ينقل ذلك الايمة الثاني خروجه عن اوزان الاسما
العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في ابنية الاسما في اللسان العربي
الثالث ان يكون في اوله نون بعدها را نحو نرجس او اخره زاي بعد دال نحو مهندز
فان ذلك لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام
العرب كالجيم والصاد نحو صولجان او والقاف نحو منجنيق او والكاف نحو اسكرجه
الخامس ان يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة
ستة يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة
خماسية مبنية من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك الا كلمة واحدة نحو
عسجد لخفة السين وهشاشتها ص وما وافق العربي لفظا فمنعه على قصد المسمى
فان جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الاصل او كونه ليس من عادتهم
التسمية به كالعجمة على الاصح وما بني على قياس العرب وسمي به فثالثها الاصح ان
كان على قياس مطرد لحق به فان كان به مانع منع ش فيه مسئلتان الاولى ما
كان من الاسما العجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فانه
مصدر اسحق بمعنى ابعده وبمعنى انتفع يقول اسحق الضرع اذ انتفع لبنه ونحوه
يعقوب فانه ذكر الحجل فان كان شي منه اسم رجل تبع فيه قصد المسمى فان قصد
اسم النبي منع الصرف للعلمية والعجمة وان عنى مدلوله في اللسان العربي صرف
وان جهل قصد المسمي حمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد لكل واحد
منهما موافقة اسم النبي صلى الله عليه وسلم فلو سمت العرب باسم مجهول او باسم ليس
من عادتهم التسمية به فقيل يجري مجرى الاعجمي لشبهه به من جهة انه غير معهود في
اسمايهم كما ان العجمي كذلك وعلى هذا الفرا ومثل الاول بسبا والثاني بقولهم هذا
ابو صعرور فلم يصرف لانه ليس من عادتهم التسمية به والاصح وعليه البصريون
خلاف ذلك الثانية ما بني على قياس كلام العرب نحو ان يبنى على وزن برثن من الضرب
فنقول ضربب وعلى مثال سفرجل فيقول ضربب فهل يلحق بكلام العرب اولا فيه
ثلاثة مذاهب احدها نعم فيحكم له بحكم العربي والثاني لا لانه ليس من كلام العرب

وهي عسجد

فصار بمنزلة الاعجمي والثالث وهو الصحيح ان بني على قياس ما اطرد في كلامهم لحق به كلامهم
كان يبنى من الضرب مثل قردد فتقول ضربب لانه كثر الالحاق بتكرار اللام او على قياس
ما لم يطرد في كلامهم الحق به كان يبنى من ضرب مثل كوثر فتقول ضورب لان الالحاق
بالواو ثانية لم يكثر اذا اعرف ذلك فلو سمي به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بحكم
العربي فلا يمنع الا مع علة اخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للعجمة مع العلمية ص او
تانيث لفظا او معنى فان كان ثنائيا او ثلاثيا ساكن الاوسط وصفا او علما لا
فالاصح جواز الامرين ومنا لنا ان لم يكن بلدة وان المنع اجود وانه يجب مع العجمة
وكونه مذكر الاصل وتحرك ثانيه لفظا وهو لمونث دون مذكر وان سمي مذكر بمونث
مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا او تقديرا خلافا للفرا مطلقا وللكسائي
محذوف في متحرك الوسط وان لا يسبقه تذكيرا انفرد به او غلب او بوصفه كحائض
صرف خلافا للكوفية او بوصف في لغة اسم في لغة فعلى الوجهين ش العلة
التانيث ويمنع مع العلمية سواء كان لمذكر او مونث كفاطمة وطلحة ام معنويا وهو علم
المونث الخالي من الهاء كزينب وسعاد فان كان المعنوي ثنائيا كيد علما لمونث
او ثلاثيا ساكن الاوسط وصفا كهند وجمل او علما لا كذا علما امثلة وربما المنع
ففيه مذاهب اصحها وعليه سيبويه والجمهور جواز الامرين فيه الصرف وتركه
وكلاهما مسموع اما المنع فلاجتماع التانيث والعلمية واما الصرف فالخفة السكون
تقاوم احد السببين كما دفع اثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز الا المنع وعليه الزجاج
قال لان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين مانعتين والثالث وعليه
الفرا ان ما كان اسم بلد كهند لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لانهم يردون اسم المراة
على غيرها نحو تعون هندا ودعدا وجملا على جماعة من النساء ولا يردون اسم
البلدة على غيرها فلما تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الامرين
اختلف في الاجود منها فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جني وهو القياس الاكثر
في كلامهم وقال ابو علي الفارسي الصرف افصح قال الخضراوي والله اعلم قال
هذا احد قبله وهو غلط جلي ويحتم المنع على الاصح في صور احدها ان ينضم
الى ذلك عجمة كجمس وماه وجور لان انضمام العجمة قوى العلة ولا ينفك المنع
للعجمة والعلمية دون التانيث لان العجمة لا تمنع صرف الثلاثي وجوز بعضهم
فيه الامرين ولم يجعل للعجمة تاثيرا الثانية ان يكون مذكر الاصل كزيد اسم
امراة لان النقل الى المونث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف هندا
وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوزان في المنقول من مونث وهو نقل من ثقل
الى اخف الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امراة لتنزل الحركة منزلة
الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه الامرين ولم يجعلوا الحركة قائمة
مقام الرابع ولا عبرة بتحركه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمي مذكر بمونث مجرد من
التانيث بشرطين احدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزينب وعناق اسمي رجل

لفظا كالمجوق وهو التانيث بالهاء ح

المنقول ح

لعله كسقر

او

او تقديرا كجيل مخفف جيئل اسم رجل فان الحرف المقدر كالملفوظ به بخلاف الثلاثي
فانه ينصرف على الاصح مطلقا سواء تحرك وسطه ام لا ككتف وشمس اسمي رجل
وذهب الفرا الى منعه مطلقا لان فيه امرين يوجبان له الثقل العلمية والتعليق
على ما لا ينبغي له ودفع بان الثاني لم تجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف
وفصل ابن خروف فمنع المتحرك دون الساكن تنزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع
الشرط الثاني ان لا يسبقه تذكير انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فانه
كثرت التسمية بهما في النساء وهما في الاصل مصدران مذكران او غلب فيه
كذراع فانه في الاصل مونث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا ثوب
ذراع اي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمي به رجل صرف لغلبة
تذكيره قبل العلمية ولو سمي مذكر بوصف المونث المجرد كحائض وطامث وظلوم وجريح
فالبصريون تصرف رجوعا الى تقدير اصالة التذكير لان تلك اسما مذكرة وصف
بها المونث اي الشخص حملا على المعنى فقولهم مررت بامراة حائض بمعنى شخص حائض
ويدل لذلك ان العرب اذا صغرتها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء على مذهبهم
ان نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمونث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمي
مذكر بما هو اسم في لغة ووصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسموم وحرور فانها عند
بعض العرب اسما للريح كالصعود والهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي
مونثة ففيه الوجهان المنع كباب زينب والصرف كباب حائض ص مسئلة
القبائل والبلاد والكلمة والحروف على المعنى فان كان ابا او حيا او مكانا او لفظا
او حرفا صرف او اما او قبيلة او بقعة او سورة او كلمة منع وقد يجب اعتبار احدهما
وقد تسمى قبيلة باسم اب او حي باسم ام فيوصفان ببنت وابن ويونث لاب على حذف
مضاف فلا يمنع ش صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحروف الهجا ومنعها
مبنيان على المعنى فان اريد باسم القبيلة الاب كمعد وتميم او الحي كقريش وثقيف
صرف او الام كباهلة او القبيلة كمجوس ويهود منع للتانيث مع العلمية وكذا ان
اريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف او البقعة كفارس وعمان منع او بالكلمة
اللفظ نحو كتبت زيدا فاجاده او كاجاد هذا اللفظ صرف او الكلمة نحو فاجادها
منع وكذلك الافعال وحروف الهجا والسورة وقد يتعين اعتبار الحي او القبيلة
او المكان او البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود ومجوس والثالث كبدر وحد
والرابع كدمشق وجلق والحجاز والشام واليمن والعراق ودرجا او حمير في النوعين
استعمال ذلك ثلاثة اقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثقيف وسعد
ومعد وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التانيث كجذام وسدوس وفارس
وعمان وقسم استوى فيه الامران كثمود وسبا وحراء وقبا وبغداد وقد تسمى القبيلة
باسم الاب كتميم والحي باسم الام كباهلة فيوصفان بابن وبنت فيقال تميم بن مر
بنت مر وباهلة بن اعصر وبنت اعصر مراعاة للاصل او المعرفة يونث اسم

لعله الشمال الارض

كموله

الا ان قبل حذف مضافا فمونث فلا يمنع الصرف كقوله • سادوا البلاد واصبحوا في •
ادم • بلغوا بها بيض الوجوه فحولا • اي في قبائل ادم او لاد ادم فحذف المضاف • او
ام انت ادم فالمعطا • فاعاد الضمير اليه مونثا في قوله بلغوا بها ولم يمنعه الصرف
لاعتدادهم المضاف المحذوف ص وما سمي من السور بذي ال صرف او عاد ولم تضف
اليه سورة منع او اضيف ولو تقديرا فلا حينئذ لا مانع او بجملة فبنا وصل قطع اوتنا
قلبت هائه الوقف واعرب ممنوعا او بحرف هجا حكي او اعرب ممنوعا ومفردوفا
اضيف اليه سورة او لا او موازن اعجمي كحاميم فاوجب ابن عصفور الحكاية وجوز
الشلوبين اعرابه ممنوعا ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف اليه سورة
مع البنا ومضافا اليه ولو تقديرا مع فتح النون واعرابها مضافة وليس في كهيعص
وحمعسق الا الوقف خلافا ليونس ش اسما السور اقسام احدها ما فيه ال
ولام وحكمه الصرف كالانفال والانعام والاعراف الثاني العادي منها فان
لم تضف اليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرات هود وان اضيف اليه سورة لفظا
او تقديرا صرف نحو قرات سورة هود ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو قرات سورة يونس
الثالث الجملة نحو قل اوحي واتى امر الله فيحكى فان كان اولها همزة وصل قطع
لان همزة الوصل لا تكون في الاسما الا في الفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها
او في اخرها تا تانيث قلبتها ها في الوقف لان ذلك شان التا التي في
الاسما وتعرب الجملة اسما او لا موجب للبنا وتمنع الصرف للعلمية والتانيث
نحو قرات اقتربت وفي الوقف اقتربه الرابع حرف الهجا كص ونون وق فيجوز
فيه الحكاية لانها حروف تحكى كما هي والاعراب بجعلها اسما لحروف الهجا وعلى
هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بنا على تذكيرها الحرف وتانيثه وسوا في ذلك اضيف
اليه سورة ام لا نحو قرات صاد وسورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون
الخامس ما وازن الاعجمي كحاميم وطاسين وياسين فاوجب ابن عصفور فيه الحكاية
لانها حروف مقطعة وجوز الشلوبين فيه ذلك والاعراب غير منصرف لموازنته
هابيل وقابيل وقد قرى ياسين بنصب النون وسوا في جواز الامرين اضيف اليه
سورة ام لا السادس المركب كطاسين ميم فان لم تضف اليه سورة ففيه راي
ابن عصفور والشلوبين فيما قبله وراي ثالث وهو البنا للجزئين على الفتح
كخمسة عشر وان اضيف اليه سورة لفظا او تقديرا ففيه الرايان ويجوز على الاعراب
فتح النون واجرا الاعراب على الميم كبعلبك واجراوه على النون مضافا لما بعده
وعلى هذا في منع الصرف وعدمه بنا على تذكيرا لحرف وتانيثه اما كهيعص وحمعسق
فلا يجوز فيهما الا الحكاية سوا اضيف اليهما سورة ام لا ولا يجوز فيهما الاعراب
لانه لا نظير لهما في الاسما المعربة ولا تركيب المزج لانه لا تركب اسما كثيرة واجاز
يونس في كهيعص ان يكون كلمة مفتوحا والصاد مضمومة ووجهه انه جعله اسما
اعجميا واعربه وان لم يكن له نظير في الاسما المعربة ص مسيلة يمنع في غير

النصب

النصب ممنوع اخره يا تلي كسرة ما لم تقلب الفا ولا تظهر الفتحة جرا خلافا
لقوم مطلقا وليونس في العلم ش ينون في الرفع والجر منع الصرف ما اخره يا
تلي كسرة سوا كان جمعا نحو هو لا جوار ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش
والفجر وليال عشر ام مفردا كاعيم او فعلا سمي به كيغز ويرم وهذا التنوين عوض من
اليا المحذوفة وقيل من حركتها تخفيفا كما سيانا تي في محله فان قلبت اليا الفا منع التنوين
باتفاق كعذارى وعذارى تجد صحارى وعذارى ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة
على اليا في حالة الجر كما لا يجوز اظهار الكسرة لان الفتحة نائبة عنها وقيل يجوز
كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه قول الشاعر • ولكن عبد الله مولى
مواليا • وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله • قد عجبت مني
ومن يعيليا • واجيب بانه وما قبله ضرورة ص مسيلة ما منع صرفه دون علمية
منع معها وبعدها الا افعل تفضيل مجردا من من وخالف الاخفش في احمر اتباعا
ان لم يكمه ورابعها يجوزان ذي فعلان واخر ومعدول العدد وجمع منتهاه ومركب
كحضرموت اخره وزن الجمع وذا الفا التانيث وما منع معها صرف دونها وفاقا
ش ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس احد علتيه العلمية خمسة انواع فاذا سمي
بشي منها لم ينصرف ايضا ولكن اذا نكر بعد التسمية واستثني من ذلك ما كان افعل
تفضيل مجردا من من فانه اذا سمي به ثم نكر انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف
اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة او مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر منع قولا واحدا وخالف
الاخفش في مسايل الاول باب افعل الوصف كاحمر اذا سمي به ثم نكر فذهب
الى انه ينصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية واجاب الجمهور
بانه يشبه بالوصف وشبه العلة في هذا الباب علة وفيه راي ثالث انه ان سمي به
رجل احمر لم ينصرف بعد التنكير لانه سمي بوصفه فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى وان
سمي به اسود او نحوه صرف لخلوه من الاسمية وذهاب معنى الوصفية وعلى هذا الفرا
وابن الانباري ورابع انه يجوز فيه الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الاصل
والحال كالابطح الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش
ايضا الى انه يصرف وسيبويه على المنع وتوجيههما ما تقدم في احمر الثالثة اخر اذا
سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضا الى صرفه لان العدل قد زال لكونه
مخصوصا بحال الوصف فلا يوثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه باصله الرابعة
معدول العدد اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش ايضا الى صرفه لما تقدم
في اخر وخالفه الجمهور الخامسة الجمع المتناهي اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش
ايضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة المركب المزجي اذا ختم بما لمفاعل او بذي
الف التانيث كمحاريب ساجدا او عبد بشرى او عبد حمرا اذا ركبا وسمي به ثم نكر ذهب
الاخفش ايضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع
والتانيث وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه كم

وذهب ... الانباري الى ... من هو متصف ... المشتق ... والاصح ... شرح ... التسهيل ... المصنف ... احمر ... [illegible]

لم يوجد من هذا النوع مصروفًا في الاسم وما لم يمنع الصرف المانع العلمية صرف منكرًا
بإجماع لزوال إحدى العلتين ص مسألة يصرف الممنوع إذا صغر إلا المؤنث والعجمي
لا المرخم ومركب وشبه فعلا ومضارع قبله أو نحوه ومنع المصروف إذا كمل موجبه
ش إذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل في عُمَير
والألف المقصورة في عُلَيق تصغير علقى والألف والنون في سُرَيحين تصغير سرحان
والوزن في شُمَير تصغير شمر وصيغة الجمع في جُنَيدل تصغير جنادل واستثني من ذلك
المؤنث والعجمي والمركب المزجي وشبه فعلا وهو باب سكران وشبه الفعل المضارع
كتغلب ويشكر فإنها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقولي قبله أو نحوه
أي سواء كان شبهه للمضارع سابقًا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضًا فيه
كأُجَيدل تصغير أجادل فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيطِر بخلافه قبله واحترزنا
بالمضارع عن الماضي فإن مشابهته تزول بالتصغير وقولي في الأعجمي إلا المرخم أشرت
به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصرف نحو بُرَيه وسُمَيع في إبراهيم وإسماعيل
لكونه صار على ثلاثة أحرف عربيًا بالتصغير والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك ذكره
عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفًا فإذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط
مسمى به فإنه مصروف فإذا صغر على تُوَيسِط أشبه الفعل فيمتنع وهِند ونحوه إذا صغر
دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعد أن كان جائزًا ص مسألة تصرف لتناسب
وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التأنيث قيل ومطلقًا في لغة
ش يجوز صرف ما لا ينصرف للتناسب أو ضرورة فالأول نحو وجئتك من سبإ بنبإ
سلاسلا وأغلالا قواريرا ولا يغوثًا ويعوقًا ونسرًا والثاني كقوله
تبصر خليلي هل ترى من ظعائن • واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يجيزوا
صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع
بينه وبين الإضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة
كأحمر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره
ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة فيه لأنه يستوي في الرفع
والنصب والجر لأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص
بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي بما بعده فيكسر
ويكون محتاجًا إليه ذلك وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقًا أي في الاختيار
لغة لبعض العرب حكاها الأخفش قال وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا
إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام ص ومنع المصروف ثالثها الصحيح
يجوز ضرورة ورابعها إن كان علمًا ش في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز
مطلقًا حتى في الاختيار وعلى ذلك أحمد بن يحيى فإنه أنشد • أؤمل أن أعيش وإن
يومي • بأول أو بأهون أو جبار • أو التالي دبار فإن أفته • فمؤنس أو عروبة أو شيار
فقيل له هذا موضوع فإن مؤنسًا ودبارًا مصروفان وقد ترك صرفهما فقال هذا جا

في الكلام فكيف في الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على إجازته اختيارًا والثاني
المنع مطلقًا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين
قالوا لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع إلى الأصل
في الأسماء الثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر
الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسًا
على عكسه ولورود السماع بذلك كثيرًا كقوله • فما كان حصن ولا حابس
يفوقان مرداس في مجمع • والرابع يجوز في العلم خاصة ص ولا واسطة وزعمها ابن جني
في ذي أل والمضاف والتثنية والجمع ش الاسم إما منصرف أو غيره ولا واسطة
بينهما وأثبتها ابن جني في المعرف بأل والمضاف قال فإنه لا يسمى منصرفًا لعدم
تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حدها
ليس شيء من ذلك منصرفًا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ذكر ذلك في الخصائص
وسبقه إليه شيخه أبو علي الفارسي ص الثالث ما أضيف لغير الياء من ذا مكبرًا
من أب وأخ وحم وغيرها مثل فرو وقرو وخطأ وفم بلا ميم وذي كصاحب وهن خلافًا
للفراء فبالواو رفعًا والألف نصبًا والياء جرًّا ش الباب الثالث من أبواب النيابة
الأسماء الستة المذكورة فإنها ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء بشروط أن
تكون مضافة فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو إن له أبًا وله أخ وأن تكون
إضافتها لغير ياء المتكلم فإنها لو أضيفت إليها أعربت بحركات مقدرة وأن تكون مفردة
أي غير مثناة ولا مجموعة لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع وأن تكون مكبرة
فإن صغرت أعربت بالحركات نحو ~~خلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن تكون بمعنى صاحب~~
أخي زيد ويختص الحم بشرط أن لا يماثل فروًا وقرءًا وخطأً فإنه إذا ماثل ذلك أعرب
بالحركات الظاهرة نحو هذا حموك وحمؤك وحمأك ويختص الفم بشرط أن تزال منه الميم
فإن لم تزل أعرب بالحركات نحو لخلوف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن تكون بمعنى صاحب
فإن كانت للإشارة أو موصولة فإنها مبنية وقصر الفراء الإعراب بالحروف على الخمسة
الأول ومنع ذلك في هن وتابعه فرد بنقل سيبويه عن العرب إعرابه بها وهو
كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على
أقارب الزوجة ص وهل بها أو بالمقدرة أو بما قبلها والحروف إشباع أو منقولة
أولا وبها أو بالانقلاب نصبًا وجرًا والبقاء رفعًا أو بنوعين مقدرة والباقي
بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجر بها أقوال
أشهرها الأول وأصحها الثاني ش في إعراب الأسماء الستة مذاهب أحدها
وهو المشهور أن الحروف نفسها هي الإعراب وأنها نائبة عن الحركات وهذا
مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد
بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه
دليلًا وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة ورد بثبوتها قبل العامل وبأن

الباب الثالث الاسماء الخمسة

معتبرة

الاعراب زايد على الكلمة فيودي الى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتداء
وانما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا ۞ الثاني وهو مذهب سيبويه والفارسي
وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وابو حيان وابن هشام وغيرهم من المتاخرين
انها معربة بحركات مقدرة في الحروف وانها اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر فاذا
قلت قام ابوك فاصله ابوك فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل ابوك ثم
استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رايت اباك فاصله ابوك بحركة
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك
ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واذا قلت مررت بابيك فاصله بابوك ثم
اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بابوك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت
فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بان اصل الاعراب ان
يكون بحركات ظاهرة او مقدرة فاذا امكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل
عنه المذهب ۞ الثالث انها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع
وعليه المازني والزجاج ورد بان الاشباع بابه الشعر وبقاء فيك وذي مال
على حرف واحد ۞ الرابع انها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف
وعليه الربعي ورد بان شرط النقل الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة
المنقول منه وبانه يلزم جعل حرف الاعراب غير اخر مع بقاء الاخر ۞ الخامس انها معربة
بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل
أن تضاف فيثبت الواو في الرفع لاجل الضمة وانقلبت ياء لاجل الكسرة والفا
لاجل الفتحة وعليه الاعلم وابن ابي العافية ورد بان هذه الحروف ان كانت
زايدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فساده وان كانت لاما لزم جعل الاعراب
في العين مع وجود اللام ۞ السادس انها معربة في مكانين بالحركات والحروف معا
وعليه الكسائي والفراء ورد بانه لا نظير له وبان عامل الرفع لا يكون موثرا شيئا
العدم لا يكون علامة ۞ السابع انها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر
وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ورد بانه لا نظير له وبان عامل الرفع لا
يكون موثرا شيئا وبان العدم لا يكون علامة ۞ الثامن انك وذا مال معربان
بحركات مقدرة في الحروف وان اباك واخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وعليه
السهيلي والرندي ۞ التاسع عكسه ۞ العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الاخفش
واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي المعنى انها معربة بالحركات مقدرة
في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات
من جنسها وقال ابن السراج معناه انها حروف اعراب ولا اعراب فيها لا ظاهر
ولا مقدر فهي دلائل اعراب نفيا للتقدير وقد عد هذان القولان مذهبين
فتصير احد عشر ۞ الثاني عشر انها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي

الجر

الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء اخوك جا اخوك نقلت حركة الواو الى
الخاء والاصل في رايت اخاك اخوك فابدلت الواو الفا والاصل في مررت باخيك
باخوك نقلت حركة الواو الى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه
ابن ابي الربيع وغيره ومو موافق للمذهب الرابع الا في النصب ص وليس كذلك من
في حكاية النكرة وقفا خلافا للجوهري وتقصرهن اعرف واب واخ وحم دون
فقرها ونحوه تشديد بعض وابنم وامرء وجل اخ كدلو وفتح فاء مقصوصا كيد ودم
لا مع قصرها وتشديد دم مشهور بضم وبكسر وبثلث مقصورا ومضعفا وتتبع
لا خرفي الحركات كعامر وعينهما مرء وابنم على الاشهر فيهما وفقا بلا اضافة سابع
نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والاصح اوزنها فعل الا فاه ففعل
واذ لا مرحم واوودي يا وابنها المحذوفة ش فيه مسايل الاولى زعم الجوهري
صاحب الصحاح في كتاب له في النحو ان من في حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف
كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا
ولمن قال مررت برجل مني قال ابن هشام وليس بشي لان هذا ليس باعراب بدليل
انه لا يثبت في الوصل ولان ضمها ومنع الحرف فلا يستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون
لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي يرد فيه ۞ الثانية جرت عادة النحاة
ان يذكروا لغات هذه الاسما فمنهم من اقتصر وهو الاعراب بالحركات ونحو فيه
اشهر من الاعراب بالحروف كحديث فاعضوه بهن ابيه ورد وبها التشديد كقوله
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة ۞ وهنى في اب النقص كقوله ۞ بابه اقتدى عدى
في الكرم ۞ ومن يشابه ابه فما ظلم والقصر كقوله ۞ ان اباها وابا اباها
والتشديد نحو هذه ابك واصحها القصر ثم النقص ثم التشديد وفي اخ
الثلاثة ونحو في القصر مكره اخاك لا بطل وحكى ابو زيد جاني اخك وفيه
اخو بسكون الخاء بوزن دلو قال رجل من طي ۞ ما المرء اخوك ان لم تلقه وزرا
عند الكريهة معوانا على النوب ۞ وفي حم القصر والنقص وفي فم عشر لغات
النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها فهذه ست لغات والعاشر
اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في النقص ياحبذا عينا سليمى والفا
وفي التشديد ياليتها قد خرجت من فمه ۞ وشاركه في القصر يد ودم ۞ قال
يارب سارين بلا توسدا ۞ الا ذراع العنس او كف اليدا ۞ وقال غفلت ثم
انت تطلبه ۞ فما ذاهو عظام ودما وفي النقص دم ۞ قال اهان دمك فرغا
بعد عزته ۞ ياعمرو بعيك اصرارا على الحسد ۞ وشاركه في الاتباع فلو مره وعينا
امري وابنم تقول جا المرء ورايت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى
ان امرؤ هلك ما كان ابوك امرا سوء لكل امرئ باتباع الرا الهمزة ومثله ابنم وقيل
انهما معربان من مكانين فان الحركة في الرا والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة
اخرى فتح الرا والنون في الاحوال الثلاثة وفي امرئ ثالثة ضم الرا على كل حال وفي مرء

لغة ثانية فتح الميم مطلقا ومنها جاء الفم لغات وثالثة كسرها مطلقا ورابعة ضمها مطلقا
وفي بهما بين الميم وقلبه الثالثة تجوز زوائد أب وأخ وحم وهن من الإضافة لا ذو
كما تثبتان في باب الإضافة وأما فوك فلا يفرد إلا ونصب بتلك اللغات وقال
العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فقدره لفظا حالة النصب فخصه البصريون
بالضرورة وجوزه الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجا على
أنه حذف المضاف إليه ونوي ثبوته فأبقى المضاف على حاله أي خياشيمها وفاها
وأما عكس ذلك وهو إبقاء الميم حال الإضافة فمنعه الفارسي إلا في الشعر وتابعه
ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه
في الاختيار ففي الحديث لخلوف فم الصائم • وقال الشاعر يصبح ظمآن وفي البحر
فمه • الرابعة الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء فعل بفتح الفاء والعين
بدليل جمعها على أفعال إلا فوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء
إلى أن وزنها فعل بالفتح والإسكان وفوك فعل بضم الفاء والإسكان وذهب الخليل
إلى أن ذو وزنه فعل بالفتح والإسكان وأن أصله ذوو فلامها واو وعلى الأول
أصله ذوي فلامها ياء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبو حيان واختلف
في حم أيضا هل لامه واو أو ياء على القولين أصحهما الأول لقولهم في التثنية
حموان وقيل إنها يائية لقولهم الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها والمحذوف من ذو هو اللام في
قول أهل الأندلس والعين في قول أهل قرطبة قال والظاهر الأول انتهى

قال أبو حيان

ص الرابع المثنى فبالألف والياء ولزوم الألف لغة وعليه لا وتران في ليلة
وألحق به معيد كرة ككرتين وقد يغني عنه عطف أو تكرار وجمع معنى كأخويكم
ونحو كلبيي الحداد وحواليها وكلا وكلتا مضافين لمضمر ومطلقا في لغة وهما
مثنيا اللفظ وأصلها كل خلافا للكوفية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء
وألف كلتا تأنيث وقيل إلحاق وقيل أصل وقيل تاؤها زائدة لا إلحاق وقيل
له وكذا في ضربها وجهان واثنان واثنتان وبلا همزة لغة مفردا أو مضافا
ومركبا وقيل الأصل اثن وثنايان ومذروان وما غلبت للعرف كأبوين إذ
تذكير كعمرين أو خفة كعمرين وفصل في ذو محض ش الباب الرابع من أبواب النيابة
المثنى وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه

واغنى عن المتعاطفين

فإنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الألف فيه في الأحوال
الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني الهجيم
وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وفزارة وعذرة وخرج
عليها قوله تعالى إن هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة
وأنشد عليها قوله • تزود منا بين أذناه طعنة • وقوله قد بلغا في المجد غايتاها
وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تسمى ملحقة وليست مثناة حقيقة لفقد شرط التثنية
فيها مما يراد به التكثير نحو ارجع البصر كرتين أي كرات إذ البصر لا ينقلب خاسئا

وهو

خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله
ومهمهين قذفين مرتين أي ومهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من
الزيادة والعطف كقوله تخدي بنا نجب أفنى عرائكها • خمس خمس وتأويب
وتأويب • وقد يغني التكرير عن العطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا أي
صفا بعد صف ودكا بعد دك ومنها ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى فأصلحوا
بين أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره وما قبله
ابن مالك ونوزع فيها بأن كونهما مثنيين حقيقة ومنها ما لا يصلح للتجريد
فمن ذلك ما هو اسم جنس كلبيي لغة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين
والحضنين ومنه اثنان واثنتان وثنتان في لغة تميم سواء أفردا نحو من
الإبل اثنين أم أضيفا نحو جاء اثناك أم ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا
وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا وقيل إنهما مثنيان حقيقة والأصل إثن ومن
ذلك ثنايان لطرفي العقال ومذروان لطرفي الألية والقوس وجانبي الرأس
وقيل طرفا كل شيء ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال
صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا • وقال الشاعر في التجريد وأنا أمشي
الدألى حوالكا ومثله حولي قال تعالى في التجريد فلما أضاءت ما حوله وقال
الشاعر في التثنية • ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك على
سبيل التغليب كالأبوين في الأب والأم والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في أبي بكر وعمر
وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال
الأول قال تعالى ورفع أبويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الأخف
كالثالث وتارة الأعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحران • ومنها ما لا زيادة
فيه وهو كلتا وكلا بشرط أن يضافا إلى مضمر نحو إما يبلغن عندك الكبر أحدهما
أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتيهما فإن أضيفا إلى ظاهر جريا بالألف في الأحوال
كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمر
في الإعراب بالحرفين وعزاها الفراء لكنانة وبعضهم يجريهما مع المضمر بالألف مطلقا
وما ذكرناه من أنهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا
فألف كلا منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعل كمعى ووزن كلتا فعلى كذكرى
وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني
وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبي علي وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث إذ
الألف تصير ياء مع المضمر في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم إلى أن
التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوي كما يقال في أخت أخوي
ورد بأن تاء التأنيث لا تقع حشوا ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخر إلى أنها
زائدة للإلحاق والألف لام الكلمة وعليه الجرمي وفي قول الألف للإلحاق وفي
قول أصل وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى وأصلهما كل بدليل سماع مفرد

كلتا في قوله في كلت رجليها سلامى واحدة وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة
وعلى الأول يجوز في ضميرهما مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنتين
آتت أكلها • وقال الشاعر كلاهما حين جد الجري بينهما • قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي
قال ابن مالك وندر هذا الاستعمال أي الإعراب كالمثنى في متمحض الإفراد كقوله
على جردا ميقطع ابهراها • حرام السرج في خيل شاع • ثني الأبهر وهو عرق مجازا
تنبيه قال ابن مالك هذه الكلمات تعني الملحقة بالمثنى تسمى مثناة فإن
أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع انتهى
فأفاد أنها يقال لها أسماء تثنية كما يقال أسماء جمع ص مسألة لا يثنى ولا يجمع غالبا
جمع واسمه واسم جنس إلا أن أطلق على بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع وتكسير
لا مثناة ولا ما لا ثاني له وكل وبعض وبخلاف نحو فلان وأفعل من واسم فعل ومحكي
من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبني إلا ذان وتان واللتان واللذان على الأصح
ولا ثوان الكنى وأجمع وجمعا وأخوته خلافا للكوفية فيهما والمختار جواز
المزج وذي وفيه ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي
مختلفي المعنى ثالثها يجوز إن اتفقا في المعنى الموجب للتسمية وتنكير العلم والأجود
أن يحلى لا نحو جماديين وعمايتين وأذرعات ومنع المازني المعدول وما فيه
أل قد تبقى وقيل تعوض ولا يغني عنها العطف إلا لفصل أو قصد تكثير وثني في
المحكي بذوا وذوا وكذا المزج إن منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سوآن
وضبعانان وحكيا ويستوي في التثنية مذكر وغيره ولا تحذف التاء إلا في ألية
وخصية ش جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من ألفاظ جمة لا تنظر به في غير هذا
الكتاب وأنا أشرحه على طريقة أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها
الإفراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر لتناهيه ولا جمع ذلك
اتفاقا ولا غيره من جموع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا أن يتجوز به
فأطلق على بعضه نحو لبنين وماءين أي ضربين منهما وندر في الجمع قولهم لقاحان
سوداوان وقوله عندنا لتغري في الهيجا لثني وفي اسمه قوله وقوما أمها
إخوان وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن
لا يثنى ما دل على جمع لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد
على واحد فاستغني عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما
في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع على حده من آخر ونحوه استلزام
تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطا في
صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر
من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين يوم التقى
الجمعان انتهى والثاني الإعراب فلا يثنى ولا يجمع المبني ومنه أسماء الشرط والاستفهام
واللتان فقيل إنها صيغ وضعت للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين

وأسماء الأفعال وأسماء نحو يا زيد ولا رجلين فإنه يثنى قبل البناء وأما ذان وتان واللذان م

وعليه

وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل إنها مثناة حقيقة وإنها لما ثنيت أعربت
وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيغة وضعت للجمع اتفاقا فلا تجمع الثالث
عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد ولا يجمع اتفاقا نحو تأبط شرا وهو المراد
بقولي ومحكي من جملة وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه فالأكثر على منعه أيضا
لعدم السماع ولشبهه بالمحكي وجوز الكوفيون تثنيته نحو بعلبك وجمعه واختاره
ابن هشام الخضراوي وأبو الحسن ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه
وهو اختياري قال الخطابي في الترشيح فإن ثنيت ما جعل الإعراب في الأول قلت
معدي كربان ومعدي كربين وحضر موتان وحضر موتين أو على من أعرب إعراب المتضايفين
قلت حضرا موت وحضري موت وقال في المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو
سيبويهان وسيبويهون وذهب بعضهم إلى أنه يحذف عجزه فيقال سيبان وسيبون
ويتوصل إلى تثنية المركب إسنادا بذوا وإلى جمعه بذوو فيقال جاءني ذوا تأبط
شرا وذوو تأبط شرا أي صاحبا هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزج عند
من منع تثنيته وجمعه وأما الأعلام المضافة نحو أبي بكر فيستغنى فيها بتثنية
المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما
فتقول أبوا البكرين وآباء البكرين • الرابع التنكير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقيا على
علميته بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدر تنكيره ولذا لما ثني لكنا بانا عن الأعلام
نحو فلان وفلانة ولا تجمع لأنها لا تقبل التنكير والأجود إذا ثني العلم أو جمع
أن يحلى بالألف واللام عوضا عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاه في
البديع أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو
حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم أقف عليه إلا في هذا الكتاب ويستثنى
نحو جماديين اسمي الشهرين وعمايتين اسمي جبلين وأذرعات وعرفات فإن التثنية
والجمع فيها لم يسلبها العلمية ولذا لم يدخل عليها الألف واللام ولم تضف قال
حتى إذا رجب تولى وانقضى • وجماديان وجاء شهر مقبل • وقال لو أن عصم
عمايتين ويذبل • ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمر وجمعه جمع سلامة
أو تكسير وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا
أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب العمران فإذا ثني على سبيل التغليب
فمع اتفاق اللفظ والمعنى أولى وإذا ثني ما فيه أل كالرجل فقيل تبقى فيه
أل وقيل تحذف وتعوض عنها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح
ومما لا يثنى لتوكيده أجمع وجمعاء وأخواته خلافا للكوفيين فيهن • الخامس
اتفاق اللفظ فلا يثنى ولا يجمع الأسماء المختلفة لو اتفقت على ما لا ثاني له في الوجود
كشمس وقمر والثريا إذا قصدت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال
أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين فلا تقول في تثنية المشترك والمجاز وجمعهما والحقيقي
المعري في قوله • جاد بالعين حين أعمى هواه • عينه فانثنى بلا عينين

سا وصححه ابن مالك تبعا لابي بكر بن الانباري قياسا على العطف ولوروده في قوله
تعالى واله اباءك ابرهيم واسمعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الايدي
ثلاثة يد الله العليا ويد المعطي ويد السائل السفلى وقول العرب القلم
احد اللسانين وخفة الظهر احد اليسارين والغربة احد السبائين واللبن احد
اللحمين والحمية احد الموتتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور الجواز ان اتفقا
في المعنى الموجب للتسمية نحو الاحمران للذهب والزعفران والا فالمنع السادس
ان لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى بعض لاستغنائهم عنه
بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سي ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء
عنه بتثنية ضبع اسم المؤنث انه حكى سواءان وضبعانان ولا يثنى ولا يجمع اسماء العدد
خلافا للاخفش غير مائة والف للاستغناء عنها اذ يغني عن تثنية ثلاثة ستة
وعن تثنية خمسة عشرة وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة عشر وثلاثون
ولما لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة والف وجمعها ثنيا وجمعا واستدل الاخفش على
ما اجازه بقوله لها عندنا فوق ستتين دائم واجيب بانه ضرورة ولا يثنى
اجمع وجمعا على راي البصريين للاستغناء عنهما بكلا وكلتا ولا يجمع ايضا استغناء
عنها بجمع شمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع ان يكون فيه فائدة فلا يثنى كل ولا
يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الاسماء المختصة بالنفي كاحد وعريب
ولا ديار للعموم وكذا الشرط والاستفهام لان موضوعها افادته ذلك الثامن ان لا يشبه الفعل
فلا يثنى ولا يجمع افعل من لانه جار مجرى التعجب ولا قائم الزيدان كما سيأتي في قوله الي البدل
لا تشبيه بالفعل وبقيت المتن مسئلتان احديهما اصل التثنية والجمع العطف
وانما عدل عنه للاختصار ولا يجوز الرجوع اليه الا ان الرجوع الى الاصل مخصوص بنوع
الا في ضرورة كقوله ليث وليث في محل ضنك ونحو في الجمع اقبح منه في التثنية لكثرة
العاطف ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيل او قصد
كقول الحجاج وقد نعي له ابنه واخوه انا لله محمد ومحمد في يوم واحد محمد ابني ومحمد اخي
الثانية يستوي في التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف تاء التانيث مما هي فيه
الا من اليه وخصيه فانهم قالوا اليان وخصيان وكان القياس اليتين وخصيتين
لكنه سمع في المفرد الي وخصي فاجروا التثنية عليه ايثارا للتخفيف مع عدم
اللبس وقد صرح ابن مالك بانه مما استغني عن تثنيته بتثنية غيره ص ولا
بتغير لكن تقلب الف مقصور فوق ثلاثي او ياء او منقلبة عن الف اذ ان يا
وغيره واوا وقبل الالف ثلاثي واوي مكسور الاول او مضمومه وفي الاصلية
والمجهولة نا لها الاصح اذا اميلتا يا والا واوا وان ابهما ان اميلت او صادف
يا في حال وقلب همزة مبدلة من الف التانيث واوا والاولى في الملحقة وتركه في
المبدل من اصل خلافا للجزولي ودون ذلك تصحيح مبدله من الف وقلبها واوا في التي
اصلها يا والاصلية وواو وحذف زائد خامسة والف وهمزة قاصعاء ولا يقاس

على الاصح وقيل مذروان وثنايان لعدم الافراد ولا ترد فا ثلاثي وعينه ولامه ان
عوض منها الوصل والا لما عادت في اضافة ولا غيره على الاجود ويقال ابان واخان
ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان بقلة ويجوز في ذات ذاتا وذواتا
ش اذا ثني الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سوى كان صحيحا نحو زيدا ومعتلا
جاريا مجراه وهو ما اخره يا او واو ساكن ما قبلهما مشددتان او مخففتان نحو
مرمي ومغزو وظبي ودلو ام منقوصا نحو شج ام ممدودا غير مهموز نحو رشا وملاو وضو
ونبي ام ممدودا همزته اصلية نحو قراء ووضاء فجميع ذلك تلحقه الالف او الياء بلا
تغيير الا فتح ما قبل العلامة ورد يا المنقوص واما المقصور فتقلب الفه
يا ان كانت زائدة على ثلاثة كحبلى ومعطي ومستدعى او ثالثة بدلا عن يا كرحى
او اصلية او مجهولة واميلت كبلى ومتى علمين او منقلبة عن الف اذن علما فتقول
في التثنية حبليان ومعطيان ومستدعيان ورحيان وبليان ومتيان واذيان
وما عدا ذلك يقلب واوا وهي الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان
والاصلية غير الممالة كاذا علما والى والمجهولة غير الممالة كددا وهو اللهو
فانه استعمل منقوصا كحديث لست من الدد ولا الدد مني وتاما بالنون كددن
وبالدال ددد ومقصورا ددا فلا يدرى هل لامه ياء او واو ولان الالف في الثلاثي
لا بد ان تكون عن احدهما وذهب بعض النحويين الى ان تثنية الاصلية والمجهولة
بالياء مطلقا سواء اميلتا ام لم تمل قال ابن مالك وهو مقتضى قول سيبويه فاخذ بهذا
الراي وذهب اخرون الى انهما بالواو مطلقا وذهب الاخفش الى انهما ان اميلتا
او انقلبتا الى الياء في حال نحو لدى والى قلبت ياء والا قلبت واوا فهذه اربعة
اقوال حكاها ابو حيان وذهب الكسائي الى ان تثنية الثلاثية المبدلة
من واو بالياء اذا كان اول الكلمة مكسورا كربا ورضى او مضموما كضحى وعلا واما
الممدود فان كانت همزته مبدلة من الف التانيث نحو حمراء قلبت واوا نحو حمراوان
وورد تصحيحها وقلبها يا حكى ابو حاتم حمراان وحكى غيره حمرايان فقاس على ذلك
الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت ملحقة نحو علباء وحرباء جاز فيها القلب واوا
وهو الاولى والتصحيح نحو علباوان وعلباءان وان كانت مبدلة من اصل نحو كساء ورداء
جاز فيها الوجهان والتصحيح اولى نحو كساءان وكساوان هذا مذهب الجمهور
وسوى الجزولي بينها وبين التي قبلها في ان الاولى اقرار الهمزة وورد في هذه
القلب يا حكي كسايان فقاسه الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت
اصلية فتقدم انها تصح وقد ورد قلبها واوا سمع قراوان وورد قلبها يا في
تثنية قراء ووضاء فقاسه الفارسي وخطاه النحاة وورد ايضا حذف
الزائدة وهي خامسة سمع حوزلان وحذف الالف والهمزة معا قال الزمخشري
سمع قاصعان وعاشوران وخنفسان وقرفصان وباقلان في قاصعاء وعاشوراء
وخنفساء وقرفصاء وباقلاء فقاسها الكوفيون على ذلك في المسئلتين ومنعه غيرهم

لغة الواردة منه فنقول وما يقاس على الاسم غايبا الى ست مسايل تصحيح المبدلة نونا
نحو ... وقد صحح العرب مذروين وثنايين وكان القياس مذريين وثناوين او ثنائين
لان الف الاول رابعة والثاني مثل كساء لكن الكلمتين بنيتا على التثنية ولم
يستعمل فيهما الافراد كما تقدم فصحتا ولا يرد في التثنية ما حذف منه فلو عين ولم
ان عوض منه همزا او مثل فيقال في اسم اسمان وان لم يعوض منه فان رد في الاضافة
رد هنا والا فلا هذا هو الاجود في الاول المنقوص وابوه واخ وحم فيقال قاضيان
وابوان واخوان وحموان وفي الثاني هن ويد ودم وفم وسنه وحر فيقال هنان ويدان
ودمان وفمان وسنتان وحران وشذ في الاول ابان واخان وفي الثاني هنوان
ويديان ودميان ودموان وفميان وفموان وقيل ليس بشاذ وانما ابان واخوان
على لغة التزام النقص في الافراد والاضافة ويديان وما بعده على لغة القصر
فيه قال ابو حيان واما ذو وما له فيقال ذوا وذاتا فان قلت المحذوف من ذو اللام
فهي لم ترد او العين فكذلك لان الواو الموجودة هي اللام واما ذات فقالوا
في تثنيتها ذاتا على اللفظ بلا رد ونحو القياس كما في ذوا على لفظه قال يا دار
سلمى بين ذاتي العوج وذواتا على الاصل برد لام الكلمة وهي الياء لفا بتحرك العين
وهي الواو قبلها ونحو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتا افنان ص الخامس
جمع المذكر السالم بالواو والياء ان كان لعاقل او شبهه خاليا من تاء التانيث
علما او مصغرا او صفة تقبل التاء ان قصدنا او افعل تفضيل وجوزه الكوفية
في ذي التاء وصفة لا تقبلها وحكمه كالتثنية لكن يحذف اخر المنقوص ويضم ويكسر
والمقصور ويفتح وقيل كمنقوص وقيل ان كان اعجميا او ذا الف زائدة ش الباب
الخامس من ابواب النيابة جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء
وهذا الجمع موافق للتثنية في شروطها كما تقدم وتزيد بشروط احدها ان
يكون لعاقل كالزيدين او مشبه به نحو رايتهم لي ساجدين قالتا اتينا طايعين
جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما انبئت عنها بما يخبر به عن العقلاء من السجود
والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب وسابق صفة
فرس الثاني ان يكون خاليا من تاء التانيث سواء لم يوضع لمؤنث اصلا كاحمد وعمر
ام وضع لمؤنث ثم سمي به مذكر قال ابو حيان فلو سميت رجلا بزينب او سلمى واسما
جمع بالواو والنون باجماع اعتبارا بمعناه الآن فان لم يخل منها لم يجمع بها كاخت وطلحة
ومسلمات اعلام رجال قاله ابو حيان ولذلك عبرت بتاء التانيث دون هايه ليشمل
ما ذكرته العلة لما ذكر انه لا يخلو اما ان تحذف له التاء ام لا ويلزم على الثاني الجمع بين
علامتين متضادتين وعلى الاول اخلال لانها حرف معنى فقد صارت بالعلمية لازمة
للكلمة لان العلمية تشخصه من ان يزاد فيه او ينقص وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فجوزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة وهبيرة
طلحون وحمزون وهبيرون واحتجوا بالسماع والقياس اما السماع فقولهم في علانية

للرجل المشهور علانون وفي ربعة للمعتدل القامة ربعون واما القياس فعلى انه ورد
من جمعه جمع تكسير وان ادى ايضا الى حذف التاء قال وعقبة الاعقاب في الشهر
الاصم واجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بان جمع التكسير تعقب فيه
التاء المحذوفة وما تانيث في جمع السلامة بيقينها على ان جمعه تكسيرا غير مسلم
لانه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع امكان تاويله بجعل الاعقاب
جمع عقب بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث ان يكون علما كزيد وعمرو او
مصغرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم واحيمر وسكيران او صفة تقبل تاء التانيث
ان قصد معناه كضارب ومؤمن وارمل فلا يجمع هذا الجمع ما ليس من احد الثلاثة
كرجل وفتى وغلام ولا صفة لا تقبل تاء التانيث كاحمر وسكران وعانس وجريح
وصبور وقتيل وما صفة تقبلها لا لمعنى التانيث كلوذعي وملولة وفروق وفروقة
فان التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتانيث قال ابو حيان ثم يعني صفة لا تقبل التاء
ويجمع كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمذكر كخصي وافعل التفضيل المعرف
باللام والمضاف الى نكرة نحو الافضلون وافضلوا بني فلان فان تانيثه بالالف
وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله منا الذي هو ما ان طر شاربه
والعانسون ومنا المرد والشيب وقوله فما وجدت نساء بني نزار حلائل
اسودين واحمرينا وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب
الافصاح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر او نادر كلام جعلوه بابا او
فصلا وليس بالجيد قال الاصحاب وانما افترق الصفتان لان القابلة للتاء
شبيهة بالفعل فانه يقبل التاء عند قصد التانيث نحو قامت ويتركها عند التذكير
نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما اشبه الفعل الحاقا به في انه اذا وصف به المذكر
العاقل لحقته علامة سلامة لفظ الواو كما هو في يفعلون ولذا لم يجمع الاسم
الجامد وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فاشبه الفعل
في الفرعية فحمل عليه ولهذه العلة بعينها جمع الجامد اذا كان علما لان تعريف
العلمية فرع فاشبه الفعل والتكثير امثل فلم يشبهه وانما جمع المصغر دون مكبره
لتعذر تكسيره لانه يؤدي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لاجله
واما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع لا لهذا بخصوصه بل وللتثنية
ايضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم فحكمه كما اذا ثني في لحوق العلامة
من غير تغيير ان كان صحيحا او معتلا جاريا مجراه او مهموزا او ممدودا همزته اصل
كزيدون وظبيون وقراؤون وبنيون وقلب الهمزة المبدلة من الف التانيث نحو
حمراون في حمراء علم مذكر ويستثنى شيئان المنقوص والمقصور فانهما يحذف اخرهما
وهو الياء والالف لالتقاء الساكنين مع الواو والياء ثم يضم ما قبل الاخر في المنقوص في
الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف ويفتح ما قبل اخر المقصور
دلالة على الالف المحذوفة وقيلا يلتبس بالمنقوص نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا

من المصطفين الأخيار وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص فيضمون ما قبل الواو ويكسرون
ما قبل الياء حملاً له على السالم وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب قال أبو حيان
وكأنهم نقلوا إليها الحركة المقدرة على حرف الإعراب وهذا النقل عن الكوفيين
مطلقاً هو الذي حكاه عنهم أصحابنا فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم
تفصيلاً وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى وما فيه ألف زائدة كأدجلى وحبلى علمي مذكر
بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت القولين معاً ص والحق به سماعاً العشرون
وعشرون إلى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبني على الفتح
وبنون وأبون وأخون وهنون وذوو والحق ثعلب فون وابنما للذحون فيما سا
وأولوا وسنون وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لامه قال أبو حيان أي وفاؤه الهاء كثر
الفاء مكسورة ومفتوحة أسنة وسنتها وشاعا في المضمومة وقد يعرب هذا
النوع في النون ملازماً لها منوناً وغير منون ولا يلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها وهي
لغة في المثنى والجمع وأجازه ابن مالك في عشرين وقد يقال شياطون
ش الحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقتصر فيها على مورد
السماع ولم يتعد فيها صفات للباري تعالى وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون
والماهدون وإنا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لأن الإطلاق
لا سماع عليه توقيفي ومنها عشرون والعقود بعدها إلى تسعين وهي أسماء مفردة
وزعم بعضهم أنها جموع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يعهد ذلك في الجموع ذكره
ابن مالك وبأنه لو كان عشرون جمع عشر وثلاثون جمع ثلاثة لزم إطلاق الثاني
على تسعة وأن لا يطلق الأول إلا على ثلاثين لأن أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضي
ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجري مجرى مستحق لأنه
يستعمل بمعناه في قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا ما
تطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهي مؤنثة واسم جنس
لا يعقل ففاته أربعة شروط قال الشاعر • لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني
سواء خطيب فوق أعواد منبر • وقال • وأية بلدة إلا أتينا • من الأرضين تعلمه
نزار • ومنها عالمون وهو اسم جمع لا جمع لأن العالم عام لما سوى الله والعالمين
خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أخص دلالة من مفرده ولذلك أبى سيبويه
أن يجعل الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب خاص بالبادين
وذهب قوم إلى أنه جمع عالم وقيل إنه جمع عالم لم يرد به العقلاء خاصة وقيل إنه جمع
مراداً به العموم للعقلاء وغيرهم وعليهما فوجه شذوذه أن عالماً اسم جنس علم
وقيل إن عالمون مبني على فتح النون لا معرب لأنه لم يتبع الإعراب الياء ورد بقوله
تنصفه البرية وهو سام • وتلقى العالمين له عيالا • ومنها بنون وأبون وأخون
وأخون وهنون وذوو ووجه شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقات قال ابن
مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع

لان

لأن القياس فيها أبو وجمعه أخوته كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب
أنه يقال في فم فون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم إن ذوو وأجريت
على حد التثنية من رد اللام إلى حركتها الأصلية حذراً من الاستثقال وأما الباقي
فخالف التثنية حيث حذفت لاماتها ولم ترد لالتقائها ساكنة مع حرف
الإعراب وكذا ابن حيث حذف همزة العوض من اللام لرد اللام فيه ثم حذفها
لما ذكر وعادت فتحة البناء التي هي الأصل ومنها أولو وهو وصف لا واحد له
من لفظه قال تعالى ولا يأتل أولو الفضل أن يؤتوا أولي القربى ومنها سنون
ووجه شذوذه كأرضين وبابه كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث
ولم يجمع جمع تكسير كسنة وثبين بخلاف الرباعي والثلاثي لم يحذف منه شيء كثمرة أو حذف
منه غير اللام ثم ألحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء كعدة
فإنه يقال عدون وبخلاف ما لم يعوض من لامه شيء كيد ودم أو عوض منها همزة الوصل
كاسم وابن أو التاء لا الهاء كأخت وبنت أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شيء من ذلك
هذا الجمع شذ إذا جمع الثلاثي المسموع في المعروف فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت
غالباً كمائة ومئين وعضة وعضين ورئة ورئين وعزة وعزين وقد تضم نقله
حكى الصنعاني عزين بالضم وإن كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم
حكاه ابن مالك كسنون بالضم وإن كانت مضمومة جاز الضم والكسر كثبة وكرة وقلة
ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز وعليه قيس • وأما بعض بني تميم وبني
عامر فيجعل الإعراب في النون ويلزم الياء قال أرى مر السنين أخذن مني • ش
الأولون يتركونه بلا تنوين والآخرون ينونونه فيقولون في المذكر عندي
سنينا بالتنوين قال متى تنجو حثيثاً من سنين ملحة • وقال الأسنوي الحجيج سلي معد
سنيناً ما تعد لنا حسابا قال ابن مالك ولو عومل هذه المعاملة عشرون
وأخواته لكان حسناً لأنها ليست جموعاً فكان لها حق في الإعراب بالحركات كسنين
وأباه أبو حيان قال لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا تضم إليه
شذوذ آخر ومن العرب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو
ويعربه على النون كزيتون قال في البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب
من يجعل الإعراب في المثنى والجمع على النون لأنه مجرى المفرد حكى الشيباني هذان
خليلان وعليه خرج لا يزالون ضاربين القباب وقد يقال شياطون تشبيهاً
لزيادة في آخره بزيادة الجمع السالم فينتقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب
بالحروف قال أبو حيان وهو من التشبيه البعيد الذي يتبع نحوه على جهة
التوهم وهو شبيه بهمز مصائب ومن هنا قراءة الحسن وما تنزلت به
الشياطون ص وليس الإعراب في المثنى والجمع مقدراً قبلها ولا فيها ولا بل
بالياء والانقلاب خلافاً لزاعميها ش الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك
ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن إعراب المثنى

والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزيدون
والزيدين مثلا ونسب الى الاخفش ورد بانه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون
الا آخرا وبانه لم يكن يحتاج الى تغييرها كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر في قبل يا
المتكلم وقيل بحركات مقدرة في الالف والواو والياء وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره
الاعلم والسهيلي كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء بلزوم
تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها واجاب ابو حيان
عن الاول بانهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر والحكم على الياء حكما واحدا فكما
قدروا الكسرة قدروا الفتحة تخفيفا للحمل وعن الثاني بان الموجب للقلب الفرق وان
كان القياس ما ذكر ولذلك لاحظ من العرب من يجري المثنى بالالف مطلقا وقيل
الحروف دلائل اعرابه تعينا انك اذا اسقطتها وكانت نابت الاعراب وبه قال ابو علي مذهب
الاخفش وقيل الاعراب بقلب الالف والواو رفعا وانقلابهما نصبا وجرا وعليه
الجرمي والمازني وابن عصفور وهذا باطل لان الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور
كان الاصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كاثنان وثلاثون فلما دخل العامل
لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر
قلب الالف والواو ياء وكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الاعراب وما اعراب
ظاهر لا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات ما
ترك العلامة له علامة واجاب ابو حيان بان الاسماء الستة كذلك عند الجرمي وقد
ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم ابوجاد ص وتليهما نون تكسر في المثنى وقد
تضم مع الالف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل تختص بالياء
فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة او الافراد لا عوض من حركة
او تنوين او منهما مطلقا او ان كانا والا فاحدهما والا فلغير عوض او فارقة بين رفع المثنى
ونصب المفرد وحمل الباقي ولا هي التنوين خلافا لزاعميها وتسقط للاضافة ولو تقديرا
وشبهها وتقصير صلة وخصه المبرد باللذا واللتا وغيره ضرورة وجوزه الكسائي
في النثر وزعم الاخفش في مثناك للطافة الضمير وتشدد في موصول واشارة
مطلقا على الاصح ش زيد بعد الالف والياء في المثنى وبعد الواو والياء في الجمع نون
واختلف في انها زيدت لماذا على مذاهب احدها وهو رأي ابن مالك انها لرفع توهم
الاضافة في نحو رأيت بنين كرما وناصرين باغين او الافراد في الاشارة والمقصود
والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلولا النون لالتبس بحال الاضافة
بعدمها والمفرد بالمثنى فيما ذكر الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبه ابو حيان
للزجاج ورده ابن مالك بان الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون
قال ابو حيان وهذا باطل لان رأيه ان الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين
المفرد وعليه ابن كيسان ووجهه بان الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شي
وكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت في الاضافة لا يحذف التنوين ورد بثبوتها مع

لعله قلب

اي من بعض النصور

اذ لو قلت مررت بالمهتدي او قلت هذا الخوزلا للوهم ان كلا واحد من المشتري وهذا والخوزلا مفرد مع ان المقصود هو التثنية في الاخيرين والجمع في الاول اه

الالف

بلغ



الالف واللام وفيما لا تنوين فيه نحو يا زيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف
اذ ثني وبان التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على اصالته ومن المشابه
للفعل ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعداه عن الفعل فلم يحتج الى الفارق
وانما حذفت في الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف فكره
زيادتين في آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد
وابو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في المذهبين قبله وبثبوتها في الوقف
والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما
وجدا في مفرده ومن الحركة فقط فيما خلا عنهما كمثنى حبلى وهذا والذي وعليه ابن
جني السادس انها فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد لانك اذا قلت زيدا
يلتبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء
السابع انها التنوين نفسه لان الاصل بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع ان
تنقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعتلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لزم
تحريكه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن هشام الخضراوي وابو حيان قال ولا
يرد انها تثبت في تثنية ما لا ينصرف والمبني لانا نقول لما ثني زال شبه الفعل والحرف
فرجعا الى الاصل فعاد التنوين ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في
الجمع وانما حركت لالتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لخفة المثنى
وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما وقد ورد العكس فتحها مع المثنى
وكسرها مع الجمع فقيل شاذ لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة
وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه ابو حيان ومن امثلة
ذلك قوله على احوذيين استقلت عشية وقوله اعرف منها الانف والعينانا
ومنخرين اشبها ظبيانا وقوله وانكرنا زعانف آخرين وقوله وقد جاوزت
حد الاربعين وقوله انا الخلائف من بعد النبيين قال ابن جني ومن العرب من يضم
النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون التثنية
لغة قال ابو حيان يعني مع الالف لا مع الياء لانها اشبهت بالغضبان وعثمان
انشد المطرزي في اليواقيت يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان
ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الاشارة والموصول عوضا من الحرف
المحذوف منهما وهو الالف في الاشارة والياء في الموصول اذ كان حقهما الاثبات كالف
المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد بحالة الرفع ومذهب
الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى
فذانك برهانان واللذان يأتيانها احدى ابنتي هاتين وارنا اللذين وتحذف
هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بنيكم والمقيمي الصلاة غير محلي الصيد
او مقدرة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والموت بالحر احدر وقبيه
الاضافة ذكره ابو حيان ومثله باثني عشر واثنتي عشرة ونحو لا غلامي لك وبيتك

لا تنوين في مفرده لكنه لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفرده كعصى وقاض وعوض عن عوض فيهما

وسعدتك وذو اليك وهذا دليل على ان الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأي
الاعلم ولتقصيرا الصلة وسوآ عند سيبويه والفارسي الصلة الالف واللام وما سوى ذلك
من الموصول كقوله خليليّ ما ان انتما الصادقا هوى • اذا خفتما فيه عذولا وواشيا
وقوله • ابني كليب ان عمي اللذا قتلا • الملوك وفككا الاغلالا • وقوله هما
اللتا لو ولدت تميم قال الفرا صارت الصلة عوضا من النون وثم يحذفون مما طال
في الاسم • وذهب المبرد الى ان ذلك خاص باللذان واللتان لطول الاسم ولانه
لا يصح حذف النون في صلة الالف واللام لئلا يلتبس التركيب في المثنى والبيت المصدر
به يحتمل ان يكون الحذف فيه للاضافة قال ابو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقيل المثنى
على الجمع قال الشاعر قال الحافظو عورة العشيرة لا • وقال وهم الطالبي الثرة
القشوم بنصب عورة والثرة وخرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك
حذفها من جمع الذي بقوله ان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم
يا ام خالد • اي الذين وقدح فيه باحتمال انه اراد بالذي الجمع على حد قوله تعالى كمثل
الذي استوقد نارا اي الذين قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله •
اقول لصاحبي لما بداني • معالم منهما وهما نجيا • اي نجيان وقوله لو كنتم منجدي
حين استغثتم • وجوزه الكسائي في السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون
قال ابو حيان ويشهد له ما سمع بيضك ثنتا • وبيضي مائتا اي ثنتان ومائتان قال
وينبغي ان تقييد مذهبه بان لا يؤدي الى الالتباس في المفرد كان هاذان وهاتان
ونحوهما وخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة غير معجزي الله ولذائقوا العذاب بالنصب
وذهب الاخفش وهشام الى انها تحذف للطافة الضمير نحو ضاربك وانه منصوب
المحل لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وهي غير محققة
اذ لا دليل عليها الا حذف النون ولحذفها سبب آخر غيرها وهو توصون الضمير المتصل
عن وقوعه منفصلا والذي قاله سيبويه والمحققون انه في محل جر بالاضافة

ص وما سمي به من مثنى وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد يجري المثنى كسلمان والجمع
كغسلين وهارون او يلزم الواو وفتح النون ما لم يجاوز السبعة ش اذا سمي بالمثنى
والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية في الاعراب بالالف والواو والياء •
كالبحرين اصله تثنية بحر ثم جعل علما لبلد بحوز ... وكابين علم موضع وعليين
اصله جمع على ثم سمي به اعلى الجنة قال تعالى لفي عليين وما ادراك ما عليون
وكذا اسرعون وصفون ونصيبون وقنسرون ويبرون وذا زون وفلسطون
كلها اعلام اماكن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن
عدي • تركنا اخا بكر ينوء بصدره • بصفين مخضوب الجيوب من الدم • وفي الاثر شهدت
صفين وبيست صفون هذه اللغة الفصحى فيها وفي المثنى لغة اخرى وهي اجراؤه
كعمران وسلمان في التزام الالف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات
اخر احدها ان يجعل كغسلين في التزام اليا وجعل الاعراب في النون مصروفا الثانية

ان

ان يجعل كهرون في التزام الواو وجعل الاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه
العجمة الثالثة التزام الواو وفتح النون مطلقا وقيل المثنى كسلمان والجمع
كغسلين اذ هو دون حشو فقط بان لا يجاوز السبعة احرف فان جاوزها لم يعرب بالحركات

ص مسئلة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون
وابن مالك بلا لبس والجمهور الجمع نحو رؤس الكبشين بشرط اضافته الى متضمنه لفظا
او نية فان فارق متضمنا ما فخلاف ش الاصل في كلام العرب دلالة كل لفظ
على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثنى على اثنين والجمع على جمع وقد يخرج عن هذا
الاصل وذلك ضربان مسموع ومقيس فالاول ما ليس جزءا مما اضيف اليه فسمع منه رفعا لما
يصح اثنين • ومنه نكم محتلمة اي ذا نابكم وعيناه حسنة اي حسنتان وقال
امرؤ القيس • بها العينان تنهل • اي تنهلان وقال الآخر • اذا ذكرت عيني
الزمان الذي مضى • بصحراء فلج ظلتا تكفان • اي عيناي وقال كلوا في بعض
بطنكم تعفوا اي بطونكم وقال • الحمت العواق درا فدية • اي درا فدية لان
العواق ليس له الا درة واحدة بيك واخوته فانه لفظ مثنى وضع موضع الجمع
قالوا شابت مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب
والوجنات والعظيم المرافق وعظيمة الاوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه
وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا امن اللبس وهو مبني على قاعدة الكوفيين
من القياس على الشاذ والنادر قال ابو حيان ولو قيس شيء من هذا لالتبست
الدلالات واختلطت الموضوعات والثاني ما اضيف الى متضمنه وهو مثنى لفظا
نحو قطعت رؤس الكبشين اي رأسيهما ومعنى نحو ... لا فواه عند عربي ابي كاسد
فافرقي افواهها عند غربينها فان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية فالاول
قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
ومن الافراد قراءة الحسن بدت لهما سوأتهما ومن التثنية قراءة الجمهور سوآتهما وقال
ابن مالك قياس الجمع والافراد ايضا لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصروا
الافراد على ما ورد وانما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم
المعنى ولذلك شرطا ان لا يكون لكل واحد من المضاف اليه الا شيء واحد لانه ان كان له
اكثر التبس فلا يجوز في قطعت اذني الزيدين الاتيان بالجمع ولا الافراد للالتباس
ومن امثلة ذلك • حمامة بطن الواديين ترنمي • اي بطني • بابي في فؤاديهما من الغم والبوسي
اذا كان قلبا نابنا بخفان • ظهراهما مثل ظهور الترسين • فاتنتا في ثرى من قوبيهما
تنحا لنا نفسيهما بنوافذ • فان فرق متضمنهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى
ابن مريم فقال ابن مالك اختار فيه بقياس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان لان الجمع
انما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذي
تقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع او افراد اقتصر فيه على مورد السماع
قال واما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام او الرسالة فليس من

ومن هذا النوع ما ورد في الحديث ما اخرجكما من بيوتكما واذا اويتما الى مضاجعكما وهذه ثلاثة وثلاثة تشتغلانكم عن ... على ازواجهما الا انهما فيه اجع ... بالسياق ... المضاف ... الامثلة ليس بجزء من المضاف ... بجزوية في قلوبكما اذ القلوب اجزاء لاصحابها اه

اي مثل القلب والسوءة اذ ليس لكل انسان الا قلب واحد وسوءة واحدة بخلاف نحو الاذنين واليدين والعينين اه

من ذا اودو لا يمن عيني ص السادس المضارع المتصل به الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة يجعل النون رفعا وحذفها وحذفت رفعا نثرا ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقد يفتح وتضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو والالف واليا وقيل النون دليل وقيل لا اعراب فيها ش الباب السادس من ابواب النيابة المضارع اذا اتصل به الف اثنين علامة كانت كيقومان الزيدان او ضمير كالزيدان يقومان او واو جمع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون او يا مخاطبة كتقومين يا هند فانه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وحمل النصب هنا على الجزم كما حمل الجر في المثنى والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف واليا والواو كما انها في المثنى والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بانه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا يجوز ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولانه ليس من اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضماير من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا ان تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال ابو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش نسبة لان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو شبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرئ ساحران تظاهرا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا • وقال الشاعر • ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي • ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار والاصل في هذه النون السكون وانما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على اصله وفتحت بعد الواو والياء طلبا للخفة لاستثقال الكسر بعدهما وقيل تشبيها للاول بالمثنى والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف ايضا قرئ أتعدانني أن اخرج بفتح النون وقد تضم معها ايضا ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل بما قرئ شاذا طعام ترزقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو اتعدانني والادغام والحذف وقرئ اتحاجوني واختلف في المحذوف حينئذ فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجحه ابن مالك لانها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى ولانها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يشعركم في قراءة من يسكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء اسهل ولانه لا يحتاج الى حذف اخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج الى الامرين وذهب اكثر المتاخرين الى ان المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وابو علي وابن جني لانها

الباب السابع

ما تدل على اعراب فكانت اولى بالحذف ولانها انما جيء بها لتقي الفعل من الكسر وقد امكن ذلك بثبوت الرفع فكان حذفها اولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر اذ لا انه ص السابع المضارع المعتل ونحو ما اخره الف او واو او يا فيحذف اخره جزما والحذف بالجازم وقال ابو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا اثباته وقيل سائغ لحذفه دونه واذا ابقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي اشباع ويسهل ما اخره همزة وابداله لينا محضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور ش الباب السابع من ابواب النيابة الفعل المضارع المعتل ونحو ما اخره الف كيخشى او واو كيغزو او يا كيرمي فانه يجزم بحذف حرف العلة نيابة عن السكون قال ابن مالك وانما حذفها الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فاجريت في الحذف مجرى ما عاقبته وقال ابو حيان التحقيق ان هذه الحروف لم تحذف عند الجازم بل بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زايد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم لا يحذف الاصلي ولا المنقلب عنه فالتحقيق ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو ثبتت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء كقوله • ومن يتق الله فان الله معه • وورد اثبات هذه الحروف مع الجازم كقوله • ولا ترضاها ولا تملق • لم تهجوا ولم تدع • الم ياتيك والانباء تنمي • فالجمهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقي ويصبر ثم اختلف حينئذ ما الذي حذفه الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها كما سيأتي وقيل حذف المقدرة قال ابو حيان وفائدة الخلاف تظهر في الالف فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الالف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة اجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والاول تاوله على الحال او الاستئناف وذهب ابن الانباري الى ان الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة ايضا حذف هذه الحروف بغير جازم والمهموز من الافعال كيقرأ ويقرئ ويوضؤ يجوز تسهيل همزه ونص سيبويه وغيره كالفارسي وابن جني على انه لا يجوز ابداله لينا محضا الا في الضرورة قال الخضراوي وحكى الاخفش من قريت وتوضيت ورفوت لغة ضعيفة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يحذف الاخر لان حكمه حكم الصحيح يقدر حذفا لجازم الضمة من الهمزة • قال • عجبت من ليلاك وانتيابها • من حيث زارتني ولم اورابها • اي ولم ادراي لم اشعر بها ورابه واجاز ابن عصفور حذفه اعطاء له حكم المعتل الاصلي كقوله ولا انها يبدء بالظلم يظلم • واجيب بانه ضرورة او على لغة تبدله ياء كيبتدي ص خاتمة تقدر

مبحث الاعراب التقديري

الحركات في المضاف للياء وقيل لا تقدر الكسرة والحرف المدغم والمحكي على الاصح
والمقصور فان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح ونحو كيخشى ش ذكرت
في هذه الخاتمة الاعراب المقدر وذلك اربعة انواع الاول ما تقدر فيه الحركات
كلها وذلك خمسة اشيا احدها المضاف لياء المتكلم فيقدر فيه الضمة والفتحة على
الحرف الذي يليه الياء واما الكسرة فقيل لا تقدر الكسرة الموجودة قبل الياء
هي حركة الاعراب اكتفي بها عن المناسبة وقيل يقدر ايضا وهذه حركة المناسبة لوجودها
في سائر الاحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف المسكن للادغام
نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان
في شرح التسهيل الثالث المحكي في نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال
قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد على راي الحجازيين وعلى الاصح عندهم في حالة
الرفع انها حركة حكاية لا اعراب الرابع الاسم المقصور وسياتي في بابه للتعذر نحو ذكرى
الالف فان كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه وقال ابن فلاح اليمني
تقدر الكسرة لانها انما امتنعت في غير المنصرف للثقل ولا ثقل مع التقدير الخامس
المضارع الذي اخره الف كيخشى لما ذكر في المقصور ص والضمة والكسرة في المنقوص
وهو ما اخره يا خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدير فتحة ضرورة خلافا لابن مالك
في غير المنون الا معدي كرب على الاجود وكذا ظهورهما وتقديرها في جوار الجذوة
ش النوع الثاني ما تقدر فيه حركتان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص وهو
ما اخره يا خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي والداعي بخلاف نحو كرسي لتشديدها
وما اخره او نصبه بالياء لعدم لزومها وظبي ودمي لسكون ما قبلها وعلة التقدير
الاستثقال ولذا ظهرت الفتحة لخفتها على اليا وقد تقدر ايضا ولكن في الضرورة
كقوله • وكسوت عار لحمه فتركته • وقوله • ولو ان واش باليمامة داره • وقوله
كان ايديهن بالقاع القرق • واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة
فصيحة وخرج عليه قراءة من اوسط ما تطعمون اهليكم بسكون اليا ثم ما اخره من مركب
اعرابا متضايفين وافرادا بخلاف نحو رايت معدي كرب وزرت قالي قلا فانه يقدر في
اخر الاول الفتحة حالة النصب بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البنا وحالة منع
الصرف وقوله على الاجود اي اذا اجري على الاجود من مراعاة له الثلاثة ومن حالة
الاضافة ومقابلها البنا ومنع الصرف وليس راجعا للتقدير ومن الضرورة ايضا ظهور
الضمة والكسرة في يا المنقوص كقوله • خبيث الثرى كابي الازند • وقوله • لو لي
بمن دراي الزراع • وقوله • ما بارك الله في الغواني هل • وقوله • ولم يختضب
سمر العوالي بالدم ص والضمة في نحو يغزو ويرمي وظهورها وتقدير الفتحة ضرورة
او شاذ واجاز الفراء في نحو يحيي نقل حركة اليا وادغامها فتظهر ش النوع الثالث
ما تقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذي اخره واو او يا لثقلها
عليهما ولخفة الفتحة عليهما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة او شاذ لا يقاس عليه

كقوله

كقوله في ظهور الضمة • تساوي عنزي غير جص دراهم • وقوله اذا قلت علّ
القلب يسلو قيضت • وقوله في تقدير الفتحة • لتقضيني رقية ما وعدتني
غير مختلس • وقوله • اذا شئت ان تلهو ببعض حديثها • وقوله • ادعو [...] ان
يدنوا من دونها • وخرج عليه قراءة او يعفو الذي بيده بالسكون وذهب الفراء في نحو
يعيي ويحيي الى جواز نقل حركة اليا الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة
الرفع نيفا وانشد • وكانها بين النساء سبيكة • تمشي بسدة بيتها فتعيي • والجمهور
على منع ذلك قال ابو حيان الصحيح انه لا يقال تعيي هكذا السماع وقياس التصريف
ان الفعل المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تعل قال والبيت الذي
انشده لا يعرف قائله فلعله مصنوع او شاذ لا يعتد به ص والسكون فيما كسر
لساكنين ومهموز ابدل لينا ولم يلد اذ اسكن اللام او وصل بضمير فتح او كسر
ش النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة اشيا احدها ما كسر لالتقاء
الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة
الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذ اسكن لامه وفتحت الدال لالتقاء
الساكنين او وصل بضمير وفتحت الدال او كسرت كقوله • وذي ولد لم يلده ابوان •
ص ولا يوجد واو قبلها ضمة الا في فعل او مبني او اعجمي او عوض نظيرا وما يلزم
ش لا توجد كلمة اخرها واو قبلها ضمة الا في الافعال كيدعو والمبنيات كهو وذو
الطائية او في الكلام الاعجمي كسمندو ورايت بخط ابن هشام كقمندو او عوض نظيرها
نحو يا ثمو مرخم ثمود او لا تلزم كالاسماء الستة حالة الرفع ص وحذف حركة الظاهرة
ثالثها يجوز في الشعر فقط ش اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسما والافعال
الصحيحة على اقوال احدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان ابا عمرو حكاه
عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن احق بسكون التا ورسلنا بسكون اللام
فتوبوا الى بارئكم ويأمركم وما يشعركم ويأمرهم بسكون اواخرها وقول انا عمر
وقد بدا هنك من المئزر وقوله فاليوم اشرب غير مستحقب والثاني المنع مطلقا
في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم اسقى
والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال ابو حيان واذا
ثبت نقل الجمهور ان ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين ص النكرة والمعرفة قال
ابن مالك حد النكرة عسر فهي ما عدا المعرفة ش لما كان تبنى الاحكام الاتية يبنى
على التعريف والتنكير وكانا كالجزء في الدور في ابواب العربية صدر النحاة كتب النحو
بذكرهما بعد الاعراب والبنا وقد اكثر النحاة الناس في حدودهما وليس فيها حد سالم
قال ابن مالك من تعرض لحدهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من
الاسما ما هو معرفة معنى نكرة لفظا نحو كان ذلك عاما اول واول من امس فمدلولهما
معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا الا نكرتين ومنها ما هو نكرة معنى معرفة لفظا مما سا
[...] في اللفظ كحمزة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة

واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة

السمندو

الكلام على النكرة والمعرفة

ومجيئه مبتدأ او صاحب حال وتمييز في الشياع كاسد وكما تقول استعمالهم على وجهين
كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب تجعلها معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة
وينصبها على الحال وشكلها ذو اللام الجنسية من قبيل اللفظ معرفة ومن قبيل
المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه
واذا كان الامر كذلك فاحسن ما يتميز به المعرفة ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما
سوى ذلك نكرة قال وذلك اجود من تعريفها بقوله رب او اللام لان من المعارف
ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا
اللام كاين ومتى وكيف وعريب وديار ص وهي الاصل خلافا للكوفية والجمهور
ان المعارف ستة فارفعها مضمر متكلم فمخاطب فعلم فغايب فاشارة ومنادى
والاصح ان تعريفه بالقصد لا بال منوية وانه ان كان علما باق فموصول فذو ال
وما اليهما مما سوى وما اضيف الى احدها في رتبته مطلقا او الا المضمر او دونه
مطلقا او الا ذو ال مذاهب وقيل العلم ثم الغايب وقيل تقدم الاشارة
وقيل هو ارفعها وقيل الاشارة وقيل ذو ال ويستثنى اسم الله تعالى والاصح
ان تعريف الموصول بعهد الصلة لا بال وبينهما وان من وما الاستفهاميتين نكرتان
وان ضمير النكرة معرفة وربما ان لم يجب تنكيرها وارفع الاعلام الاماكن
ثم الاناسي ثم الاجناس والاشارة القريب ثم المتوسط وذي ال الحضوري
ثم عهدا الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لزاعمها في الخالي من التنوين
واللام ش فيه مسائل الاولى مذهب سيبويه والجمهور ان النكرة اصل
والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة قالوا لان من الاسماء ما لزم
التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد اخر وقال
الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه الا حالا لو وجد لما تحيله هولاء واذا نظرنا الى
حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لان الاجناس هي الاول ثم الانواع ووضعها
على التنكير اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف
لاختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على اصالة النكرة انك لا تجد معرفة الا وله
اسم نكرة وتجد كثيرا من النكرات لا معرفة لها الا ترى ان الغلام وغلامي اصله غلام
والمضمرات تكرير الظاهر والمشار نايب مناب الظاهر فقد استغني به عن
زيد الحاضر **الثانية** المعارف سبعة وقد ذكرتها في طي ترتيبها في الارجحية وهي
المضمر والعلم والاشارة والموصول والمعرف بال والمضاف الى واحد منها والمنادى
واغفل اكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يا رجل فتعريفه
بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم الى ان تعريفه بال محذوفة وناب حرف النداء
منابها قال ابو حيان وهو الذي صححه اصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المقصودة
نحو يا رجلا خذ بيدي انه باق على تنكيره واما العلم نحو يا زيد فذهب قوم الى انه
تعرف بالنداء بعد ازالة تعريف العلمية والاصح انه باق على تعريف العلمية وانما

ازداد

ازداد بالنداء وضوحا واما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب
الفارسي وذهب الاخفش الى انه بما فيه ال والموصولات تعرف بها وما ليست فيه
نحو من وما فتعرف لانه في معنى ما فيه ال الا ايا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعند
ابن كيسان من المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك
فيقال زيد وما دعاك الى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور
على انهما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولانهما قائمتان مقام
اي انسان واي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل من تعريف
الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم
الثالثة مذهب ايمة النحو المتقدمين والمتاخرين ان المعارف متفاوتة وذهب
ابن حزم الى انها كلها متساوية لان المعرفة لا تتفاضل اذ لا يصح ان يقال عرفت هذا
اكثر من هذا واجيب بان مرادهم بان هذا اعرف من هذا ان تطرق الاحتمال اليه
اقل من تطرقه الى الاخر وعلى التفاوت اختلف في اعرف المعارف فمذهب سيبويه
والجمهور الى ان المضمر اعرفها وقيل العلم اعرفها وحكيه الصيمري وعزي للكوفيين
ونسب لسيبويه واختاره ابو حيان قال لانه جزئي وضعا واستعمالا وباقي المعارف
كليات وضعا جزئيات استعمالا وقيل اعرفها اسم الاشارة ونسب لابن السراج
وقيل ذو ال لانه وضع لتعريفه اداة وغيره لم يوضع له اداة ولم يذهب احد الى ان
المضاف اعرفها اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف ومحل الخلاف
في غير اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم
لانه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته
ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لانه يدل على
المراد حاضرا وغائبا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو
زيد رايته فلو تقدم اسمان او اكثر نحو قام زيد وعمرو كلمته تطرق اليه الابهام
ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى لانهما في مرتبة واحدة لان كلا منهما
تعريفه بالقصد ثم الموصول ثم ذو ال وقيل ذو ال قبل الموصول وعليه ابن كيسان
لوقوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون
اعرف من الموصوف واجيب بانه بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة للتوراة
وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على ان تعريف الموصول بال وقيل ان كلا منهما تعريفه
بالعهد وقال ابو حيان لا اعلم احدا ذهب الى التفصيل في المضمر فجعل العلم
اعرف من ضمير الغايب الا ابن مالك والذي ذكروا ان اعرف المعارف المضمر على
الاطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون الى ان مرتبة الاشارة قبل العلم
ونسب لابن السراج واحتجوا بان الاشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم نحو
حسن وفضل وتعريفه عقلي فقط وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد
ولا حجة في ذلك لان التقديم لا يحوزها زيادة الوضوح والعلم اذ زيد وضوحا اسما

لاسيما علم لا يعرض له شركة كإسرافيل وطالوت قال ابو حيان قال اصحابنا اعرف
الاعلام اسماء الاماكن ثم اسماء الاناسي ثم اسماء الاجناس واعرف الاشارة ما كان
للقريب ثم للوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد
في شخص ثم الجنس وما اختلف في المعرف بالاضافة على مذاهب احدها انه في مرتبة
ما اضيف اليه مطلقا حتى المضاف الى المضمر لانه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن
طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل الثاني انه في رتبته الا المضاف الى المضمر
فانه دونه في رتبة العلم وعليه الاندلسيون لئلا ينتقض القول بان المضمر اعرف
المعارف ويكون اعرف ما شيء من المضمر والمضاف اليه وعزي لسيبويه الثالث انه
دونه مطلقا حتى المضاف لذي ال وعليه المبرد كان المضاف الى المضمر دونه الرابع
انه دونه الا المضاف لذي الاداة نسبه في الايضاح وعبرت في المتن بالرفع بخلاف تعبير
التوضيح بالاعرف لان الافضل لا يقتضي ابتناء زيادة التعريف الرابعة الجمهور
على ان الضمير العائد الى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم الى انه نكرة
لانه لا يخص من عاد اليه من بين امته ولذا دخلت عليه رب في نحو ربه رجلا ورد بأن
تخصيصه من حيث هو مذكور وذهب اخرون الى ان العائد على واجب التنكير
نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على
انه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام
نحو من وما واين ومتى وكيف ص المضمر ويسمى الكناية قسمان متصل ما لا يبتدأ به ولا
يلي الا في غير ضرورة الاصح ومنه تا لضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر
للمخاطبة ونون لاناث وواو والف لغير متكلم ويا لمخاطبة وهي مرفوعة وقيل
الاربعة علامات والضمير مستكن ونا للمعظم او مشارك لرفع ونصب وجر وكاف للخطاب
وها للغائب ويا للمتكلم منصوبة ومجرورة ش هذا مبحث المضمر والتعبير به
وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني ولكون الفاظه
محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر وهو
قسمان متصل ومنفصل فالاول تسعة الفاظ منها ما لا يقع الا مرفوعا وهو
خمسة الفاظ احدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة
للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لانه اول عن المخاطب وكان حظه
من الحركات الحركة الاولى وقيل لانه اذا اخبر لا يكون الا واحدا واذا خاطب
فقد يخاطب الكثير والواحد فالزم الحركة الثقيلة مع قلته والخفيفة مع الخطاب
لانه اكثر وخص المخاطبة بالكسر لان الكسرة من علامة التانيث
وقيل لانه لم يبق حركة غيرها قال ابو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج
اليها لانها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفردة
وهي لجمع الاناث مخاطبات او غائبات نحو اذهبن يا هندات والهندات يذهبن
وهي مفتوحة ابدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين او غائبين كاضربوا

في الايضاح

للضمير

وض

وضربوا وتضربون ويضربون الرابع الالف للمثنى مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا او
غائبا كاضربا وضربا وتضربان ويضربان فيتوزع لغير متكلم يشمل المخاطب والغائب
وهو عائد للثلاثة الخامس الياء وهي للمخاطبة نحو اضربي وانت تضربين وقيل
الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات كتاء التانيث في قامت والضمير
والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء وشبهة
المازني ان الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات
للفرق كما جيء بالتاء في فعلت للفرق وشبهة الاخفش ان فاعل المضارع المفرد
لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب
بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بانها لو كانت
حرفا لسكنت النون ولم تسكن اخر الفعل لها ولا ثبتت الياء في التثنية كيا التانيث
بان علامة التانيث لم تلحق اخر المضارع في موضع ومنها ما يقع منصوبا ومجرورا
وهو ثلاثة الفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو ضربك
ومر بك والهاء للغائب المذكر نحو ضربه ومر به والياء للمتكلم نحو ضربني ومر بي ومنها
ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو نا للمتكلم ومن معه او المعظم نفسه نحو قمنا
وضربنا ومر بنا ثم هذا القسم اعني الضمير المتصل لا يبتدأ به ولا يقع بعد الا
الا في الضرورة كقوله الا يجاورنا الاك ديار واجاز جماعة وقوعه بعد الا
في الاختيار منهم ابن الانباري ص ويسكن آخر مسند الى التاء والنون ونا ويحذف
معتله قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثي وتبدل الفتحة مجانس ويحذف آخر معتل
مسند الى الواو والياء ويحرك الباقي بمجانس المحذوف لا الف والاصح ان فتحة
دعوا بنية لا اصلية ش اذا اسند الفعل الى التاء والنون ونا سكن آخره كضربت
وضربن ويضربن واضربن وضربنا وعلة الاسكان عند الاكثر كراهة توالي اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع على الماضي
واما الامر فسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بانها قاصرة اذ لا يوجد
التوالي الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لا توالي فيه
فرعاية الاول وبان توالي الاربع مهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصودا
الاهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسكنوا باب التانيث بالتاء نحو شجرة
قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في اكرمنا واكرمنا ثم حملت التاء والنون
على نا للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال ابو حيان والاولى
الاضراب عن نحو هذه التعاليل لانها تخرج على العرب في موضوعات كلامها والتعبير
باخر مسند اولى من لامه لانه قد يكون حرفا زائدا للالحاق نحو اعرنديت قاله ابو
حيان فان كان ما قبل اخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت وبعن
وعفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف للعين التي كانت له قبل اعتلاله الى فاء
الماضي الثلاثي في نحو خفت وطلت اذ الاصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية

والتاء للخطاب في

نحو اذهبي يا هندات

من خواصه

ثم هذا المسند يكون ماضيا فقط مع التاء ويكون ماضيا ومضارعا وامرا مع النون ويكون الفعل الذي هو مبنيا للفاعل تارة ومبنيا للمفعول اخرى

نحو

فان المسكن فيه اخره لامه وكذا سلقيت

ولم تشتغل في المضارع ولا في الامر بل تقتصر فيهما على الحذف هذا اذا كانت حركة المعتل
ضمة او كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك مما يدل على البنية لان اول الفعل
مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل الى الفا فان كان
واوا ابدلت ضمة كقلت او ياء ابدلت كسرة كبعت واذا اسند الى الواو والياء
فمعلوم ان حركة اخر الفعل مجانسة للضمير كتضربون وتضربين فان كان معتلا حذف
لالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير وله صور الاولى ان يكون اخر المسند
الى الواو واوا كتدعون يا قوم فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانسة وهي اصلية
الثانية ان يكون اخره ياء ويسند الى الياء كترمين يا هند فقبل الضمير
كسرة وهي مجانسة اصلية . الثالثة والرابعة ان يسند الى الواو واخره ياء او عكسه
فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير كترمون يا قوم وتدعين يا هند وتدعو
الصور الاربع قول ويحرك الباقي بمجانس الخامسة ان يكون الاخر الفا نحو تخشون
وتخشين فالحركة الاصلية باقية بحالها ولا تجتلب حركة مجانسة للضمير
تولي ما المحذوف الالف واذا اسند الماضي الى الالف كضربا فالفتحة في اخره هي فتحة
الماضي الاصلية هذا مذهب البصريين وقال الاخفش ذهبت تلك واجتلبت هذه
لاجل الالف ص ويوصل التا والكاف والها بميم والالف في المثنى وبميم فقط في الجمع
وسكونها احسن فان وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجب وقال سيبويه ويونس
راجح ونون مشددة للاناث والف للغائبة وقيل مجموعها ضمير واجاز قوم حذفها
وتنقا ش الضمائر السابقة اصول وهذه فروعها فاذا اريد المثنى في الخطاب
او الغيبة زيد على التاء في الرفع والكاف والهاء في النصب والجر ميم والف نحو ضربتما
للمذكر والمؤنث وضمت التاء فيهما اجراء لكليهما مجرى الواو ولقربها مخرجا وضربكما وضربهما
ومر بهما ومر بهما واذا اريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتم ضربكم
مر بكم منهم ضربهم وفي هذه الميم اربع لغات احسنها السكون ويقابله الضم بالاشباع
والاختلاس في الضم وقيل حمزة وقالوا والسكون قبل غيرها فان وليها ضمير متصل فالضم
واجب عند ابن مالك راجح ثم يجوز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتموه ومنه انلزمكموها
وقرئ انلزمكمها بالسكون ووجه الضم ان الاضمار ترد الاشياء الى اصولها غالبا
والاصل في ضمير الجمع الاشباع بالواو كما اشبع ضمير التثنية بالالف وانما ترك للتخفيف
واذا اريد في المذكورات جمع الاناث زيد نون مشددة نحو ضربتن ضربكن ضربهن
مر بهن واذا اريد في الغيبة الماضي زيد على الهاء الف نحو ضربها ومر بها هذا هو
الصحيح كما قاله ابو حيان ان الالف زائدة تقوية لحركة الهاء لما تحركت بالفتح
للفرق بين المذكر والمؤنث وقال قوم ان الضمير مجموع الهاء والالف وبه جزم ابن
مالك وادعى الشيباني انه لا خلاف فيه للزوم الالف سواء اتصلت بضمير نحو
اعطيتها ام لا وقد اجاز قوم حذفها في الوقف وحملوا عليه والكرامة ذات اكرمكم
الله به وتنشت تشي تعدما كذا انعله اليها وانعلها ص وقد تحذف الواو

مع الماضي وتبقى الضمة وتكسر الهاء بعد كسرة او ياء لم يتصل بضمير وقيل انا فصل
ساكن ولغة الحجاز الضم مطلقا والافصح اختلاسها بعد ساكن ولو عرض على
المختار واشباعها بعد حركة وقيل هي الواو الناشئة عن ضمة وقيل اسكانها وان
حذف الساكن يجاز الثلاثة وكسرها التثنية والجمع كالمفرد وقد تكسر كافهما
بعد كسرة او ياء ساكنة ولغة ربيعة حينئذ اقيس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل حركة
لغة وقد تكسر قبله مطلقا ش فيه مسائل الاولى قد تحذف الواو مع ضمير
الماضي ويكتفى بالضمة لغة كقوله . فلو ان الاطبا كان حولي . وقوله هلع
اذا ما الناس جاع واجدبوا وقوله . اذا ما شاء ضروا من ارادوا . قال
بعضهم من العرب من يقول في الجمع الزيدون قام ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا
الامر الثانية هاء الغائب اصلها الضم كضربه وله وعنه وتكسر بعد الكسرة
نحو مر به ولم يعطه واعطه وبعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه ويرميه اتباعا ما لم
يتصل بضمير اخر فان تضم نحو يعطيهموه ولم يعطهموه فان فصل بين الهاء والكسر
ساكن قيل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان ارجه واخاه ثم كسرها في الصورتين
المذكورتين لغة غير الحجازيين اما الحجازيون فلغتهم ضمها الغائب مطلقا
وبها قرا حفص وما انسانيه بما عاهد عليه الله وقرا حمزة لاهله امكثوا الثالثة
اذا وقعت الهاء بعد ساكن فالافصح اختلاسها سواء كان صحيحا نحو منه وعنه واكرمه
او حرف علة نحو فيه وعليه هذا راي المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه ذلك
بحرف العلة وقال الافصح بعده عدم الاشباع واختاره ابو حيان اما بعد
الحركة فالافصح الاشباع اجماعا وزعم الا في قوله له زجل كانه صوت حاد
الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة
تقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لغة
قليلة نزل بها ان الانسان لربه لكنود ومنها قوله الا ان عيونه سال واديها
السادسة اذا كان قبلها ساكن وحذف لعارض من جزم او وقف جاز فيها الاوجه الثلاثة
الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد
ساكن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف ووجه الاسكان لو لم يكن معتلا
مثال ما حذف جزما يؤده اليك ونصله جهنم ووقفا فالقه اليهم السابعة
كسرها في المثنى والجمع ككسرها في المفرد فتجوز في الصورتين عند غير الحجازيين
وتضم فيما عداهما وعند الحجازيين الضم مطلقا قال ابو عمرو والضم مع الياء اكثر منه
مع الكسرة الثامنة قد تكسر بقلة كاف المثنى والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة
نحو بكم وفيكم وبكما وفيكما وهي لغة حكاها سيبويه في الكسر عن بكر بن وائل وقال
انها رديئة جدا وحكاها الفراء في الياء عن الحمزة التاسعة اذا كسرت الهاء في الجمع جاز
كسر الميم اتباعا وضمها على الاصل وسكونها وقرئ بها انعمت عليهم والضم اشهر
ان وليها ساكن والسكون اشهر ان وليها متحرك وكذا قرا الاكثرون بالضم في بهم الاسباب

نحو عليهم الاسباب

وبالسكون في ومن يوليه **العاشرة** قد تكسر هم الجمع بعد الهاء وقيل ساكن وإن أنكره
الماكتوله وهم الملوك ومنهم الحكام **ص** ويعود على جمع سلامة أو تكسير بالواو
التاء واسم جمع مثنى أو كمفرد وقد يخلفها نون كالتاكل ومنها المثنى والإناث بعد أفعل
من كثيرة وقيل مثنى في غير مفرد امذكرا والأحسن في غير العاقل تا وها في الكثرة
ونونها القلة ونا لعاقلات ونونه مطلقا **ش** لا يعود على جمع المذكر السالم منه
إلا الواو نحو الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة وأما
جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل بجماعة
نحو الرجال خرجت ومنه وإذا الرسل أقتت واسم الجمع يعود عليه الواو نحو الرهط
خرجوا والركب سافروا أو ضمير المفرد نحو الرهط خرج والركب سافر وقد تأتي النون
موضع الواو لمشاكلة كحديث اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما
أقللن ورب الشياطين وما أضللن والأصل أضلوا وإنما عدل عنه لمشاكلة
أظللن وأقللن كما في لا دريت ولا تليت وما زورات غير ما جورات وضمير المثنى
والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما وأحسن النساء
وأجملهن وقيل يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش
أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده وقول الشاعر ومية أحسن
الثقلين جيدا وسالفة وأحسنه قذالا وهذا رأي ابن مالك ورده أبو حيان
بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ فيقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والأحسن
في جمع المؤنث غير العاقل إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع وها في
غيره وإن كان للقلة أن يؤتى بالنون كالجذوع انكسرت وكسرتها أو الأجذاع انكسرن
وكسرتهن والأجذاع بالعكس وقد قال تعالى اثنا عشر شهرا منها أربعة حرم إلى أن
قال فلا تظلموا فيهن أي في الأربعة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا
سواء كان جمع كثرة أو قلة تكسيرا أو تصحيحا فالهندات خرجن وضربتهن والهنود خرجن
وضربتهن قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن
ومن الوجه الآخر قوله تعالى وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن
لقيل مطهرات وقول الشاعر وإذا العذارى بالدخان تقنعت **ص** الثاني
منفصل وهو للرفع أنا للمتكلم والغير نا يدة على الأصح والأفصح حذفها وصلا وقفا
وتليها في الخطاب تا حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل
التاء فقط وقيل أنا مركب من ألف أقوم ونون نقوم وأنت منها وتاء تقوم ولا تقع
أنا موقع التاء ونا إلا نادرا للشعر يخرجه معطفا أو مشاركا وقيل أصله بضم الحاء
وسكون النون وهو وهي وهما وهم وهن للغيبة واختار وفاقا للكوفية وابن
كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط ونا لهما الأصل هو وهي والباقي زوائد
وقد يسكن هاء هو وهي بعد واو وفاء وثم ولام وهمز استفهام وكاف جر وسكون الواو
والياء وتشديدهما لغة وحذفهما ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة **ش**

القسم

القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع
مجرورا فالأول ألفاظ أحدها أنا بفتح النون بلا ألف للمتكلم ولكون النون
مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ولذلك تعاقبها
كقول حاتم هكذا فردي أنه وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا مذهب
البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل
إثبات الألف وصلا في لغة قالوا والهاء في أنه بدل من الألف وفي الألف لغات
إثباتها وصلا ووقفا وهي لغة تميم قرأ نافع وقال أبو النجم أنا أبو النجم وشعري
شعري وحذفها فيهما وحذفها وصلا وإثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز
وإذا أريد الخطاب زيد عليه تا وهي حرف خطاب لا اسم وهي كالتاء الاسمية لفظا
فتفتح في المذكر وتكسر في المؤنث فيقال أنتَ وأنتِ وتصرفا فتوصل بهم في جمع
المذكر كأنتم وبهم وألف في المثنى كأنتما وبنون في جمع الإناث كأنتن وتضم التاء
في الثلاث لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن
والتاء وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه الصيغ التاء فقط وهي تاء فعلت
وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء
على ما ذكر للمتكلم وهو هنا للخطاب وذهب بعض المتقدمين إلى أن أنا مركب من
ألف أقوم ونون نقوم وأنت مركب من ألف أقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان
في شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصا لا يقع أنا في موضع التاء التي في فعلت
لا يجوز أن يقال فعل أنا لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا وأجاز غير سيبويه فعل أنا
واختلف مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازه في الشعر
وغيره وعليه المبرد وادعى إذا جاز به على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى
النفي والإيجاب ومعناه ما قام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير لتوبة لذلك
أمرت حبل الحي أمرضموا يا صاح بل صرم الحبال كم انتهى وقد تحصل من ذلك ثلاثة
مذاهب مثلها في المثنى الثاني نحن للمتكلم معظما نفسه نحو نحن نقوم أو مشاركا
نحو نحن اللذون صبحوا الصباحا واختلف في علة بنائه على الضم فقال الفراء
وثعلب لما تضمن معنى التثنية والجمع قوي بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن للجماعة
ومن علامة الجماعة الواو والضمة من جنس الواو وقال الأخفش الصغير نحن للمرفوع
فحرك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيها بقبل وبعد لأنها متعلقة بشيء وهو خبر
عن اثنين فأكثر وقال هشام الأصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة
الحاء على النون وأسكنت الحاء والثواني من الألفاظ للغيبة وذلك هو ضمير للغائب
وهي للغائبة وهما للمثناة وهم للغائبين وهن للغائبات واختلف في الأصل
فيها فعند البصريين أن هو وهي أصلان وضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة
وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع وقال أبو علي الكل أصول ولم يجعل
الميم والنون والألف زوائد وقال الكوفيون والزجاج وابن كيسان والضمير

انه هو وهي فقط

هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدتان كاللواحق لهما في المثنى والجمع ومن
المزيد في لغة قال بيناه في دار صدق قد اقام بها . وقال دار لسعدى إذه
من هواكا . وهذا المذهب هو المختار عندي وقد تسكن هاؤهما بعد الواو
والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم ثم هو يوم القيامة
لهي الحيوان وبعد همزة الاستفهام كقوله فقلت أهي سرت أم عادني حلم وبعد
كاف الجر كقوله وقد علموا ما هي كهي فكيف لي وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد
كقوله وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا وقوله حبذا هي من خلة لو تخلت .
وتشديدهما أولى لغة همدان كقوله وهوّ على من صبه الله علقم وقوله
وهيّ ما أمرت باللطف تأتمر . وحذفهما ضرورة كالبيتين السابقين وقد يستعمل
هذه الضمائر مجرورة حكى أنا كانت وقال فلولا المعافاة كنا كهم ص وللنصب
إيا ويليه دليل ما يراد به من متكلم وغيره اسما مضافا إليه عند الخليل وحرفا
عند سيبويه وهو المختار وقيل اللواحق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم
ظاهر مضاف وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل المجموع الضمير والصواب
أن إيا غير مشتقة وقد تخفف كسرا وفتحا مع همزة وهاء ش النوع الثاني من
الضمير المنفصل إيا للنصب وهو لفظ واحد ولذا قال إيا ويليه دليل ما يراد
به من متكلم أو مخاطب أو غائب إفرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا فيقال إياي
إيانا إياك إياكِ إياكما إياكم إياكن إياه إياها إياهما إياهم إياهن وهذه
اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتم وأنتن وكاللواحق
في اسم الإشارة هذا مذهب سيبويه والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى
الأخفش قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا وذهب الخليل والمازني
واختاره ابن مالك إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو إيا لظهور
الإضافة في قولهم فإياه وإيا الشواب وهو مردود لشذوذه ولم يعهد إضافة
الضمائر قال أبو حيان ولو كانت إيا مضافة لزم إعرابها لأنها ملازمة لما ادعوا
إضافتها إليه والمبني إذا لزم الإضافة أعرب كأي بل أولى لأن إيا لا ينفك وأي
قد ينفك عن الإضافة وذهب الفراء إلى أن اللواحق هي الضمائر وإيا حرف زيد
دعامة يعتمد عليها اللواحق لينفصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق
[illegible] إلا أنه قال إن إيا اسم ظاهر أضيف إلى اللواحق فهي في موضع جر وقال
ابن درستويه إنه بين الظاهر والمضمر وقال الكوفيون مجموع إيا ولواحقها هو الضمير
فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء
وذهب أبو عبيدة وغيره إلى أنها مشتقة ثم اختلف هل اشتقاقها من لفظ أو في
قوله فأوه لذكراها إذا ما ذكرتها وقيل من الآية فيكون عينها ياء ثم اختلف في
وزنها فقيل أفعل والأصل إأوو أو إأوي وقيل فعيل والأصل إويو أو إويي وقيل
فعول والأصل إوو وإوي وقيل فعلى والأصل إويا أو إوا أو إوي أو إيا

سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورة ومفتوحة
فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة
الجمهور ومع الفتح قراءة علي ومع كسر الهاء قراءة [illegible] والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة
عمرو بن فائد ومع الفتح قراءة الرقاشي ومع كسر الهاء قراءة
ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي . فائدة علم مما تقدم أن المجمع على كونه
منفصلا ستة ألفاظ التاء والكاف والهاء وياء المتكلم وأنا ونحن وتضم
إليها على المختار ستة أخرى النون والواو والألف وياء المخاطبة ونا وإيا ويضم
إليها على رأي البصريين هو وهي وعلى رأي قوم هما وعلى رأي قوم أنت فتكمل ستة عشر
وعلى رأي الفراء هما وهم وهن فتضمن مجموع الضمائر باتفاق واختلاف ص مسألة
يجب استتار مرفوع أمر ومضارع غير غيبة وأسمائهما والتعجب والتفضيل وفعل
الاستثناء ويجوز في غيرها ش من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو
المرفوع بفعل الأمر كاضرب والمضارع للمتكلم كأضرب ونضرب أو المخاطب كتضرب
واسم فعل الأمر كصه ولم يذكره في التسهيل واسم فعل المضارع كأوه وأف
زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو
وأفعال الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون خالدا زادها
ابن هشام في التوضيح وابن مالك في باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل
لأبي حيان وأكثر البصريين على أن فاعل حاشا وخلا وعدا إذا انتصب ما بعدها مستكن
في الفعل لا يبرز عائد على البعض المفهوم من الكلام ولذا لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد
إلى أنه عائد على من المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب
وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام فإذا قلت عدا زيدا أو التقدير عدا هو
أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل
المتقدم [illegible] وهو غير مطرد في ما لم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا المستتر في لا
يكون اتفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيها مضمر لازم الإضمار قال
البصريون هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال الكوفيون على
المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وإنما التزم
الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي الأصل
فيه وهي إلا وذلك أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد وكذلك بعد ما جرى
مجراها انتهى وما عدا ذلك يجوز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت
واسم فعله كهيهات والمضارع كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب
والظرف كزيد عندك أو في الدار ص مسألة الأصل الضمائر المتصلة ويغلب في
الاجتماع ومتى أمكن متصل تعين إلا اختيارا وتعين في حصر بإلا وإنما وزعم سيبويه أنه
ضرورة وخيّر الزجاج أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب أو صفة جرت على غير صاحبها

او امر عامله او اخر او كان معنويا او حرف نفي او فصله متبوع خلافا لمن خصه
بالشعر او ولي الا او اما او لام فارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير
مرفوع ان اتحدا رتبة واما الفصل لا الغيبة اذا اختلفا لفظا او جاز اتحاد رتبة ويجب
غالبا تقدم الاخص وصلا فان اخر تعين الفصل وقيل يحسن وثالثها يحسن في
ضمير مثنى وذكور قيل واناث ويجب في غيره ويختار وصلها اعطيتكه وخلتكه
ثانيها في الاختيار عند الاكثر فيهما والانفصال ثاني ضربتيه وضربكه ومعطيكه وكذا
خلتكه وكنته وقيل وصلهما وثالثها وصل كان دون خلت ويتعين الفصل في
اخوات كان ومعنا قيل اعلم ان ضمائر الغيبة تفترق كاعطيته وكذا اثنان او واحد
اتصل **ش** اخص الضمائر ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب وضمير المخاطب
اخص من ضمير الغائب وذلك لقلة الاشتراك واذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص
تقدم ام تاخر فيقال انا وانت او انت وانا فعلنا ولا يقال فعلتما وانت وهو او
هو وانت فعلتما ولا يقال فعلا ومتى امكن اتصال الضمير لم يعدل الى المنفصل
لقصد الاختصار الموضوع لاجله الضمير الا في الضرورة كقوله بالباعث الوارث
الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير ويتعين انفصال الضمير في مواضع
الاولى ان يحصر بانما كقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي هذا مما جزم
به ابن مالك وزعم سيبويه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسط الزجاج
فاجازه ولم يخصه بالضرورة ولم يوجبه **الثانية** ان يرفع بمصدر مضافا الى المفعول
كعجبت من ضربك هو وقال بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد **الثالثة** ان يرفع بصفة جرت
على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو وقال غيلان نثية مشغوف بها هو مذ بدت
له فحجاه بان او كربا **الرابعة** ان يضمر عامله كقوله وان هو لم يحمل على النفس
ضيمها وقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب **الخامسة** ان يؤخر عامله
كاياك نعبد **السادسة** ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو انت تقوم **السابعة**
ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم وما انتم بمعجزين ان هو مستوليا على احد
الثامنة ان يفصله متبوع كقوله فاشهد بر عمي او هم كقوله يكون واياها بها
مثلا بعدي **العاشرة** ان يلي الا نحو امر الا تعبدوا الا اياه ما قام الا انا
الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما انا واما انت **الثانية عشر** ان يلي اللام
الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا
الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة نحو علمتني
اياي وعلمتك اياك وعلمته اياه بخلاف ما لو كان الضمير الاول مرفوعا كالتاء
من علمتني فانه لا يجوز فصل الياء بعدها واما اذا لم يتحدا بان كان احدهما
للمتكلم او المخاطب او للغائب والاخر لغيره فان الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل
والفصل نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه ثم قد يتحدان في الرتبة ولا
يتعين الفصل وذلك اذا كانا للغائب واختلف لفظهما حكى الكسائي هم احسن

الناس وجوها وانضرهموها وقال الشاعر انا لهماموها كرموا اليد ومع ذلك
فالفصل اكثر واحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران
فاكثر متصلة بان اختلفت الرتبة وجب غالبا تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم
المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم اعطيتكه فان اخر الاخص تعين الفصل نحو الدرهم
اعطيته اياك وندر قول عثمان اراهمني الباطل شيطانا والقياس اراهم اياي
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى ان الفصل مع التاخير احسن لا واجب وان
الاتصال ايضا جائز نحو اعطيتهوك وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا ان يكون
ضمير مثنى او ضمير جماعة ذكور فيجوز ذلك كالاتصال والانفصال والانفصال
احسن نحو الدرهمان اعطيتهماك والغلمان اعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء
وزاد جواز الاتصال اذا كان الاول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم اعطيتهنك واذا
كان الفعل يتعدى لمفعولين ليس ثانيهما خبرا في الاصل وكانا ضميرين مختلفي الرتبة
جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه والوصل
ارجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشلوبين فهذه ثلاثة مذاهب
فان اخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز الفصل ايضا نحو الذي اعطيته زيدا درهم
والذي اعطيت زيدا اياه درهم والوصل ارجح عند المازني وابن مالك لانه
الاصل والفصل ارجح عند قوم ليتبع الضمير موضع المخبر عنه على قاعدة باب الاخبار
ويجوز الامران ايضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل او مفعول
او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجبت من ضربيه وضربي اياه
ومن ضربكه ومن ضربك اياه والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل في الثلاثة
ارجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زادها ابو حيان على التسهيل ويجوز الامران
ايضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثاني باب ظن وكان نحو خلتنيكه وخلتك
اياه وكنته وكنت اياه وفي الارجح مذاهب احدها الفصل فيهما وعليه سيبويه
لانه خبر في الاصل ولو بقي على ما كان لوجب فيه الفصل وكان تغير الناسخ لا اجحاف
والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل والثالث الفصل
ونحو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بان
الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلافه في كنته فانه لم يحجزه الا المرفوع
والمرفوع كجزء من الفعل وكان الفعل مباشر له فهو شبيه بضربته ولان الوارد عن
العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان اكثر من خلافهما اما اخوات كان فيتعين
فيها الفصل كما في التسهيل وغيره كقوله ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وشذ
قولهم ليسي وليسك واذا اجتمعت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثاني
حكم باب اعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله
او اثنين اول وثان فكاعطيت او ثان وثالث فكظننت **ص** مسئلة يجب قبل
يا المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التعجب وليس وليت وقد وقط

ومن وعن شاذ مثل الامير وقع بجل ولعل اجود ولدن واخواتها لست جائز وقيل
اجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجري في نحو انا ويحب
ن لدو قد يلحق افعلن واسم الفاعل وقيل انه نحو مسلمي تنوين والمختار انها
المحذوفة في فليسني خلافا لابن مالك ش يلحق وجوبا قبل ياء المتكلم ان نصبت
بغير صفة نون الوقاية وذلك بان ينصب بالفعل ماضيا ومضارعا وامرا كاكرمني
ويكرمني واكرمني منصرفا كامثل او جامدا كعساني وعساني وليسني وما احسنني واسم الفعل
نحو رويدني وعليكني والحرف نحو انني وكانني ولكنني ولعلني وليتني وسميت نون الوقاية
لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجر ولذا لم تلحق الوصف نحو الضاربي والاصل اتصالها
بالفعل وانما اتصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك بل لانها تقي من التباس امر
المذكر بامر المؤنث لو قيل اكرمي ومن التباس ياء المتكلم بياء المخاطب فيه ومن التباس الفعل
بالاسم في نحو ضربي اذ الضرب اسم للعسل وقد لحق الكسر الفعل نحو اكرمي وام [illegible]
انني وكذا تلحق لحاق الوقاية اذا جرت بمن او عن او قد او قط او بجل والثلاثة بمعنى حسب
او لدن فيقال مني وعني وقدني وقطني وبجلني ولدني وورد حذفها في بعض ما ذكرناه
اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك في تسعة الفاظ فعل التعجب وليس قال الا ذهب
القوم الكرام ليسي وليت قال كمنية جابر اذ قال ليتي وقد قال قدني من نصر الخبيبين
قدي وقط ومن وعن قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني • واجاز
الكوفيون حذفها في صيغة فعل التعجب لشبهه بالاسماء من حيث انه لا يتصرف واجازه
قوم في ليس واجازه الفراء في ليت واجازه المبرد وابن مالك بكثرة في قد وقط واجازه
الجزولي في من وعن فهو على الاصح راجح الصيغة وقسم راجح وذلك في لفظ بجل ولعل
فان الاعرف فيها بجلي ولعلي وهو الوارد في القران قال تعالى لعلي ابلغ الاسباب
ومن لحاقها قوله فقلت اعيراني القدوم لعلني • وقسم جائز متساو الحذف والذكر من غير
ترجيح لاحدهما وذلك في لدن وان وان وكان ولكن قال تعالى من لدني عذرا قرئ في
السبع مشددا ومخففا وقال اني انا الله اني امنت بربكم وانما لحقتها النون تكميلا
لشبهها بالفعل الذي عملت لاجله وانما شذ الحذف في ليت دون البواقي لانها اشبه
بالفعل [illegible] اجتماع الامثال في المدغمة والمتقاربات
في لعل وذهب بعضهم الى ان الحذف فيها اجود من الاثبات وعليه ابن عصفور في لدن حملا
لها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب
[illegible] الى ان المحذوف من اخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت
للفرق فلا تحذف ثم اختلف في المحذوف النون الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن
يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرف ويجري هذا الخلاف في
انا وانا ولكنا وكانا فقيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية وقيل ولم تحذف
احد لحذف الثالثة لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الالفية
وورد لحوق النون مع غير ما ذكر شذوذا كافعل التفضيل كحديث غير الدجال اخوفني

عليكم



اخوفني عليكم تشبيها له بافعل في وزنا ومعنى خصوصا فعل التعجب وكاسم
الفاعل في قوله • اليس مسلمني الى قومي شراح • وقوله وليس الموافيني ليرفد
خائبا تشبيها له ايضا بالفعل وذهب هشام الى ان النون في اسلمني ونحوه مما لا لام
فيه من التنوين واجاز هذا ضاربنك وضاربني ورد بوجودها مع اللام وا[illegible] قول
الشاعر تراه كالثغام يعل مسكا • يسوء الفاليات اذا فليني • اي فلينني واختلف
في النونين المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان الاولى ضمير فاعل فلا
يحذف وهذا هو المختار عندي ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان وغيرهم وحكى
صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره ابن مالك قياسا
على تامروني قال ابو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليه
كما صرح به في البسيط قال ابو حيان وسهله اجتماع المثلين ص مسئلة الاصل تقديم
مفسر الغائب ولا يكون غير الا الاقرب الا بدليل وهو لفظه او ما دل عليه حسا او علما او
جزوه او كله او نظيره او مصاحبه بوجه ويجوز تقدمه متصلا بمعمول فعل او شبهه على مفسر
صريح ان كان مؤخرا الرتبة ومنع الكوفية نحو ضاربه ضرب زيد وما اراد احب زيد
والعوا زيدا غلامه ضرب بتصريحه والجمهور ضرب غلامه زيدا واجازه الطوال
وابن جني وابن مالك ويجب تقدم مرفوع باب نعم واول المتنازعين ومجرور رب
وما ابدل منه مفسر على الاصح قال الزمخشري او اخبر عنه به وضمير الشان ويلزم
لازم الافراد وتذكيره مع مذكر وتانيثه مع مؤنث اجود واوجبه الكوفية وابن
مالك التذكير ما لم يليه مؤنث او مشبه به او فعل بعلامة فيرجح تانيثه ويبرز
مبتدا واسم ما على الاصح فيهما ومنصوبا في باب ان وظن ويستتر في كان وكاد
ومنعه قوم وانما يفسر بجملة خبرية مصرح بجزئيها خلافا للكوفية في ظننته
قائما وانه ضرب او قام ولا يتقدم خبره ولا جزءه خلافا لابن السيد ولا يتبع بتابع
وزعم ابن الطراوة حرفا • ش ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة واما ضمير الغائب
فعار عن المشاهدة فاحتيج الى ما يفسره واصل المفسر الذي يعود عليه ان يكون
مقدما ليعلم المعنى بالضمير عند ذكره وان يكون الاقرب نحو لقيت زيدا وعمرا يضحك
فضمير يضحك عائد على عمرو ولا يعود على زيد الا بدليل كما في قوله تعالى ووهبنا
له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة والكتاب فضمير ذريته عائد على ابرهيم
وهو غير الاقرب لانه المحدث عنه من اول القصة الى اخرها ثم المفسر اما مصرح
بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغني عنه بما يدل عليه حسا نحو قالت
هي راودتني عن نفسي يا ابت استاجره اذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى
لكونهما كانا حاضرين او علما نحو انا انزلناه في ليلة القدر اي القران او جزئه
او كله نحو والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها اي المكنوزات التي بعضها
الذهب والفضة وقوله • اماوي ما يغني الثراء عن الفتى • اذا حشرجت يوما
وضاق بها الصدر • اي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك ابن عدلان نحو

اعزب اي العدل الذي هو جزء مدلول الفعل لانه يدل على الحدث والزمان واذا
رئينا لسفينه جري الينه اي الصفه الذي هو جزء مدلول السفينه لانه يدل على ذات
متصفة بالصفه او نظيره نحو عندي درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر ومنه وما
يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي عمر معمر اخر قالت • الا ليتما هذا الحمام لنا • الي حمامتنا
ونصفه فقد اي ونصف حمام اخر ومثاله في العدد او مصاحبة يوجه ما لا استغنا •
مستلزم عن مستلزم نحو فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه فضمير اليه
عائد الى العافي الذي استلزمه عفي حتى توارت بالحجاب اي الشمس اغني عن ذكرها
ذكر العشي وقد خالف الاصل السابق من تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك في
مواضع احدها ان يكون الضمير متصلا معمول فعل او شبهه ان كان المعمول مؤخر الرتبة
وكذلك صور ضرب غلامه زيدا وغلامه ضرب زيد وضرب غلام اخيه زيد وغلام
اخيه ضرب زيد لان المضاف اليه يحل محل المضاف واما شبه الفعل اضارب غلامه
زيدا اضارب غلام اخيه زيد وانما جاز ذلك وشبهه لان المعمول مؤخر الرتبة والمفسر
في نية التقديم هذا راي البصريين ووافقهم الكوفيون في صورة وخالفوهم في
صورتين لوا اذا تأخر العامل عن المعمول والفاعل فان اتصل الضمير بالمعمول
مجردا او بما اضيف للمعمول جاز التقديم نحو زيد غلامه ضرب وغلام ابنه ضرب
زيد واذا اتصل به منصوبا لم يجز نحو ضاربه ضرب زيد وان لم يتصل بالمعمول
وبالمضاف له لم يجز ايضا نحو ما اراد اخذ زيد وما اراد اخذ زيد قال لان في
اراد واراد ضميرا مرفوعا والمرفوع لا ينوى به التاخير لانه في موضعه واجاب
البصريون بان المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التاخير فليس
اتصال المرفوع به مما يمنعه مما يجوز فيه باجماع فان تقدم العامل نحو اجب ما اراد اي
زيد واخذ ما اراد زيد جاز عند الكوفيين ايضا هكذا نقل ابو حيان •
خلاف الكوفيين وقال ان ابن مالك غلط في النقل عنهم وفي شرح التسهيل
لابي حيان في اجزا النايب عن الفاعل لو تقدم المعمول على الفعل نحو زيدا ضرب غلامه
لم يجز ذلك عند الفرا واجازه المبرد يجعله بمنزلة ضرب زيدا غلامه وقال ابن كيسان
عندي بينهما فصل لانك اذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من اول الكلام
الى اخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل الظاهر فبطلت وقولك ضرب زيدا
غلامه في موضعه لا ينتقل فيجعل بعد زيد لان العامل فيه وفي الغلام واحد فاذا
كانا جميعا بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى ثانيا اذا كان المعمول الذي
اتصل به الضمير متقدم الرتبة نحو ضرب غلامه زيدا فان الجمهور يمنعون التقدم لعود
الضمير حينئذ على متاخر لفظا ورتبة وحكي الصفار الاجماع عليه لكن اجازه ابو عبد الله
الطوال من الكوفيين وعزي الى الاخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده
في النظم كثيرا كقوله • جزى ربه عني عدي بن حاتم • وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب
سودد • وقوله • جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر • والاولون قصروه على الشعر

غلامه ضرب زيد

قال

قال ابو حيان والجواز وجه من القياس لان المفعول كثر تقدمه على الفاعل
فيجعل للكثرة كالاصل وصورة المسئلة عند المجيز ان يشاركه صاحب الضمير
في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هند فلا يجوز اجماعا لان هندا لم تشارك غلامها
في العامل لانه مرفوع بضرب وهي مجرورة بالاضافة وذلك ان المشاركة تقتضي
الاشعار به لان الفعل المتعدي يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول •
فاذا لم يشاركه لم يحصل الاشعار به فيتاكد المنع ثم التقدم في هذا الموضع جائز
وفي المواضع الاتية واجب الثاني ان يكون الضمير مرفوعا بنعم او بئس نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا زيد وظرف رجلا زيد الثالث ان يكون مرفوعا باول المتنازعين
نحو جفوني ولم اجف الاخلاء انني الرابع ان يكون مجرورا برب نحو ربه عطبا انقذت
من عطبه الخامس ان يبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم هذا مذهب
الاخفش وصححه ابن مالك وابو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا لا يفسر ضمير
المبدل ورده ابو حيان بالورود قال فلا نسلمه الا بنام الباحثا وقال فاستاكنه
به عود اسحل السادس ان يخبر عنه بالمفسر نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري
هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا
ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تحمل ما حملت
وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه وتوقف ابو حيان •
السابع ضمير الشان فان مفسره الجملة بعده قال ابو حيان وهو ضمير غايب يأتي صدر
الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويسميه البصريون
ضمير الشان والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا وقدر بالشان معنى
الجملة اسما جعلوا ذلك الضمير نفس ذلك الاسم المقدر حتى يقع الاخبار بتلك
الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى رابط لانها نفس المبتدا في المعنى والفرق
بينه وبين الضماير انه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ولا يفسر
بمفرد ويسميه الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدري عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في
انه اسم يحكم على موضعه بالاعراب على حسب العامل الا ما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم
انه حرف فانه اذا دخل على ان كفها عن العمل كما يكفها ما وكذا اذا دخل على الافعال
الناسخة كفها وتلغى كما تلغى باب ظن ومال ابو حيان الى موافقته وشرط الجملة
المفسرة لضمير الشان ان تكون خبرية فلا يفسر بالانشائية ولا الطلبية وان يصرح
بجزئيها فلا يجوز حذف جزء منها فانه جيء به لتاكيدها وتفخيم مدلولها والحذف مناف
لذلك كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون
انه يفسر بمفرد فقالوا انه ظننته قائما زيد قالوا ان هذا ضمير الشان وقايم يفسره وزعموا
ايضا تقدم هذه الجملة ولا جزءها قال ابن هشام في المغني وقد غلط يوسف بن السيرافي
اذ قال في قوله • اسكران كان ابن المراغة • اذا كان شانيه وابن المراغة سكران
مبتدا وخبر والجملة خبر كان وضمير الشان لا يلزم الافراد لانه ضمير يفسر مضمون الجملة

ومعمول الجملة ليس مفرد وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه وذلك لا تثنيه فيه ولا جمع
ومذهب البصريين انه تذكيره مع المذكر وتانيثه مع المؤنث احسن من خلافه ذلك
نحو قل هو الله احد فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فانها لا تعمى الابصار
ويجوز التذكير مع المؤنث حكى انه امة الله ذاهبة والتانيث مع المذكر كقراءة
اولم تكن لهم اية ان يعلمه بالفوقية فان لها اسم ان يعلمه وهو مذكر واوجب الكوفيون
الاول وهو مردود بالسماع وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد
فاوليه مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبة او مذكر شبه به المؤنث نحو انها قمر جاريتك
او فعل بعلامة تانيث نحو فانها لا تعمى الابصار فالتانيث في الصور الثلاث
ارجح من التذكير لا تنبه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشان مبتدأ نحو قل هو الله
احد واسما كقوله ومما هو من باسوا الكلام وينتقى به نائبات الدهر كالعاين
البخل ومنع الاخفش والزجاج وقوعه مبتدأ وقال لا يقع الا معمولا ومنع بعضهم
وقوعه اسم ما وغيره من مضمونها بالحل وظن نحو وانه لما قام عبد الله وقوله
علمته الحق لا يخفى على احد ويستكن في باب كان وكاد نحو اذا امت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وقال تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم
في قراءة يزيغ بالتحتية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة وقوعه في باب كاد

ص الفصل ويسمى عمادا او دعامة وصفته ضمير رفع منفصل يطابق ما قبله مطابقة المعرفة
قبل مبتدأ او منسوخ بعده معرفة او كهي في منع اللام جامدا او مشتقا لم يتقدم
متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقد يقع بلفظة غيبة بعد حاضر مقام مضاف
وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين كمعرفة وقوم مطلقا
وقوم بعده اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولي ظاهرا
منصوبا او قرن بلام الفرق على الاصح وكيلة ولا ابتدا قبل رفع والبدل ايضا
بعد ويحتمل التوكيد ايضا بعد ضمير وتعين الابتدا قبل رفع مما ينصب قال سيبويه
وفي لغة تميم والبصرة وتلوها والفراء وانما ولا النافية وقيل غير زال وفي باب ما
وجه في لبس ويتم مطلقا والاصح جوز رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كرر
الضمير والجرمي ان اتفقا وكونها بان زيد هو القائم وبردت بعبد الله هو السيد
وظننت زيدا هو القائم جاريته وثالثها ان كان عن خلف ومنع بين القابه
بين ضميرين وضربين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسط بعد كان وظن ويجوز بين
معمولي ظن المتاخر قال ابو حيان وفي المتوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل
محله كتاليه وقيل لمتلوه وفائدته الاعلام بان تاليه خبر لا تابع والتاكيد قاله
البيانيون والاختصاص ش هذا مبحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه
فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل
بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا وهذا احسن لانه
قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو كنت انت القائم اذ الضمير لا ينعت والكوفيون

يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في الفائدة اذ به يتبين ان الثاني خبر لا تابع
وبعض الكوفيين تسميه دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد والتاكيد
من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال ابو حيان ويعني به التاكيد
ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب اكثر النحاة الى
انه حرف وصححه ابن عصفور كالكاف في الاشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا
محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من اول وهلة بكون الخبر
خبرا لا صفة فاشتد شبهه الحرف اذ لم يجاء به لمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع من الاعراب
وقال الكسائي محله محل ما بعده وقال الفراء محله محل ما قبله ففي زيد هو القائم
محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيد هو
القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي ان زيدا هو القائم بالعكس
ويتعين بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ
او منسوخ نحو زيد هو القائم كنت انت الرقيب ان هذا لهو القصص تجدوه عند
الله هو خيرا واعظم اجرا ولا يقع بعد الاسم معرفة كالامثلة الاول او شبيه بها في
امتناع دخول ال عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا ام مضمرا ام منهما ام معرفا
باللام ام مضافا جامدا ام مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا
ام حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى انه قد تنتفي
المطابقة فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله وكائن بالاباطح
من صديق يراني لو اصبت هو المصابا فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول
الاول وهو الياء في يراني على حذف مضاف اي يرى مصابي هو المصاب فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وحمله العكبري في المصباح على ان هو تاكيد للفاعل
في يراني والمضاف مقدر والمصاب مصدر اي يظن مصابي المصاب اي يعظم كل مصاب
دونه وقال غيره هو عائد على صديقه بمنزلة نفسه فاذا اصيب في نفسه وكان صديقه
قد اصيب فجعل ضمير الصديق مؤكدا للضمير لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو
من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة
هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر وتقول هذا زيد هو خيرا منك ورد بان اطهر
نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم
الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول ال عليهما نحو ما اظن احدا هو
خيرا منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز
وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة وذهب قوم منهم
الى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو لا رجل هو منطلق وذهب قوم الى جواز وقوعه
قبل المضارع نحو كان زيد هو يقوم وذهب الفراء الى انه لا يجوز وقوعه قبل معرفة
بغير اللام فلم يجز كان زيد هو اخاك وكان زيد هو صاحب الحمار ونحوه لا في خبر

الابتدائية ودفع ما بعده وكذا الجمهور نوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز
في ليس الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء إلى جوازه ونوعه
في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومررت
بعبد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم إلى الجواز ووقوعه قبل مشتق تقدم ما
طالبه العامل به نحو كان زيد هو الجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون الجارية
في صلة الكفيل على حده ولا نوافيه من الزاهدين فإن قصدته لم يجز إجماعا وذهب
الفراء إلى جوازه ووقوعه أول الكلام قبل المبتدأ أو الخبر وجعل منه وهو محرم عليكم
إخراجهم وذهب آخرون إلى الجواز بتقدمه مع الخبر نحو هو القائم زيد وهو القائم كان
زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون إلى الجواز بتوسطه بين كان واسمها
وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع
في الكل عند الجمهور أن فائدته صون الخبر عن توهمه تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى
عنه إذ تقدمه يمنع من كونه تابعا إذ التابع لا يتقدم على المتبوع ولو تقدم مفعولا
ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما نحو زيدا هو القائم ظننت وإن تقدم الأول
وتأخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر قاله أبو حيان قال
ولا يقع بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لأن الثاني ليس المعول
عليه رضي وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو زيد ظننته
هو إياه خيرا من عمرو عند سيبويه لأنه تأكيد في المعنى بمنزلة الثلاثة وكل منهما يغني
عن صاحبه فإن فصلت وأخرت البدل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لأنه في نية
الاستيناف وما زيد لك بمنزلته إذ اللام في كلام واحد إذا تأخرت اللام وهو كان
الفصل بالمفعول الثاني أو بظرف معمول الخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة إياه العالم
فإن كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤديين لضعف
نحو ظننته هو نفسه القائم وإنما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين أحدهما أن
يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم إذ لا يمكن الابتدائية
لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكد الظاهر
والثانية أن يليه منصوب ويقترن باللام الفارق نحو إن كان زيد لهو الفاضل
وإن ظننت زيدا لهو الفاضل لامتناع الابتدائية لما سبق والتبعية لأجل
اللام قبله فإن رفع ما قبله نحو زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلا وأن يكون
مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فإن كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت القائم
احتمل الثلاثة والتوكيد أيضا وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه
نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وإن زيدا هو القائم وإنك أنت القائم
احتمل الأول ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البدل وإن كان بين منصوبين
والأول ضمير احتمل الفصل والتأكيد نحو ظننتك أنت القائم وتتعين فيه
الابتدائية إذا وقع بعده معمول ظننت ووقع بعده مرفوع وهو معنى قوله قبل رفع

ما

بعد ما ينصب نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم ويسمون الفصل عمادا
الابتداء ومما يعرف خبر لا نعتا ويعرفون أنا أعلى يحيدوه عند الله هو خير وفائدة
الفصل عند الجمهور الإعلام للسامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف
إلى ذلك البيانيون ونعم التخصيص الاختصاص فإذا قلت كان زيد هو القائم
أي ذا اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه أن شانئك هو الأبتر وأولئك هم المفلحون
ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أما زيد هو فالقائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية
ولا يجوز الفصل لأن الفاء لا تدخل على الخبر لأنه ليس بنعت وجوزه المبرد ولو وقع قبله إلا نحو
ما كان زيد إلا هو الكريم فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل
وجوزه الكسائي ولو وقع قبله لا النافية وإنما يعرض بينهما مثل نحو وكان عبد
الله لا هو العالم ولا الصالح فقال الفراء يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه
البصريون لأنه لا يصلح فارقة بين النعت والمنعوت وإن وقع بعده مشتق رافع
للمثنى فإن طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القائم أبوه أو هو القائمة
أو القائم جاريته فقال البصريون يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوزه
الكسائي وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف نحو فقال الكسائي وعن
خلف فيجوز فيه المذهبين وإن لم يطابق نحو كان زيد هو القائمة جاريته فالبصريون
يمنعون هذا التركيب أصلا لا برفع ولا بنصب لتقدم المضمر على الظاهر وجوزه
الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن نوع ثاني وما لك ما جاء علم ولو عطفت
عليهما بعد الضمير بالواو فإن كررت الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلفا نحو كان
زيد هو القائم وهو الأمين وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه
إن اتفقا نحو كان زيد هو العاقل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فإن لم
يكرر الضمير جاز اتفاقا نحو كان زيد هو العاقل والمدبر والعطف بلا ولكن
كالواو فيما ذكر نحو كان زيد هو القائم لا هو القاعد وما كان زيد هو القائم لكن
هو القاعد ولكن القاعد ص العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فإن كان
التعيين ذهنا فعلم الجنس وحكمه معرفة لفظا ونكرة معنى وقيل يرادف اسم الجنس
والأصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجة فالشخص ش العلم ما وضع لمعين لا
يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل
متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في
غيره لكن إذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه واسم الإشارة صالح
لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد وأل صالحة لأن
يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى
قولهم إنها كليات وضعا جزئيات استعمالا ثم التعيين إن كان خارجيا بأن كان الموضوع
له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وإن كان ذهنيا بأن كان الموضوع له معينا
في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أي لماهيته الحاضرة في الذهن

مطلب الفرق بين علم الجنس واسم الجنس

نحو علم الجنس و اما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي اي من غير ان تعين في
الخارج او الذهن كأسد اسم للسبع اي لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان
لصدق كل منهما على كل فرد من افراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم الى انهما مترادفان وان
علم الجنس نكرة حقيقة واطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الاحكام
اللفظية فان العرب اجرت علم الجنس كاسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع
دخول ال عليه واضافته ومنع الصرف مع علة اخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدا
وصاحب حال نحو اسامة اجرى من ثعالة وهذا اسامة مقبلا واجرت اسم الجنس كاسد
مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما اذ لو اتحدا معنى لما افترقا لفظا
وقد فرق بعض اهل المعقول بان اسدا وضع على شخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال
فوضع على الشياع واسامة وضع على معنى الاسدية المعقولية التي لا يمكن ان توجد
خارج الذهن ولا يمكن ان يوجد منها اثنان في الذهن فرضا فاسامة يقع على
الاشخاص لوجود ذلك المعنى في الاشخاص وقد بسطت الكلام المبين في الفرق بينهما
في كتاب الاشباه والنظائر النحوية فليطلب منه ص ثم منه مفرد عري من اضافة
و اسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت باب او ام او ابن او اخ او بنت ولقب
افاد مدحا او ذما ويؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم ان افرد
دون ال اضيفا وجوز الكوفية الاتباع والا اتبع او قطع ومزج فان ختم بويه
كسر وقد يعرب ممنوع الصرف وقد يضاف والا اعرب ممنوعا مفتوح اخر الاول غير
الياء والنون ومضافا والاصح جواز منعه حينئذ وبنائه ش ينقسم علم الشخص الى
اربعة اقسام احدها مفرد وهو ما عري من اضافة واسناد ومزج كزيد الثاني
ذو الاسناد وهو المحكي من جملة نحو برق نحره وتابط شرا وشاب قرناها واشرت اليه بقوله
بعد ذلك ومنقول من جملة وسيأتي مبسوطا في باب مستقل وهو باب التسمية اخر
الكتاب الخامس الرابع الثالث ذو المزج وهو كل شيئين نزل ثانيهما منزلة هاء التانيث
وهو نوعان مختوم بويه كسيبويه ونفطويه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر
تغليبا لجانب الصوت وثانيها الاعراب ممنوع الصرف وغير مختوم بويه كمعدي كرب
وبعلبك وفيه ثلاث لغات الفصحى اعرابه اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ويفتح
اخر الاول لا للتركيب ما لم يكن ياء كمعدي كرب فيسكن او نونا وثانيها اضافة صدره
الى عجزه فيخفض ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا انه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة
نصبه كالمنقوص وقد منع العجز الصرف حالة الاضافة ايضا في لغة حكاها في التسهيل
فيفتح نحو هذا معدي كرب على جعله مؤنثا والثالثة بناؤه على الفتح في الجزء
تام لحتمل الاول فيسكن كخمسة عشر وهذه اللغة انكرها بعضهم وقد نقلها [illegible]
كالامثال الرابع ذو الاضافة وهو اسم وكنية فالاول كعبد الله وعبد الرحمن واللات
ما صدر باب كابي بكر او ام كام كلثوم زاد الرضي او باين او بنت كابن اوى وبنت وردان
اي ومن العلم اللقب وهو ما اشعر بمدح المسمى كزين العابدين او ذمه كانف الناقة

وينطق

وينطق به مفردا ومع الاسم ومع الكنية فاذا كان مع الاسم فالغالب ان يتأخر وعلله
ابن مالك بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم لتوهم
السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون بتأخره فلم يعدل عنه وعلله غيره بانه
اشهر من الاسم لان فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم
وندر قوله بان ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا . وان كان مع الكنية فالذي ذكره
جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها
وهو المختار ونعم لا ترتيب بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والاولى تقديم غير
الاشهر منهما ثم اذا تاخر اللقب عن الاسم فان كانا مفردين اضيف الاسم الى اللقب نحو جاء
سعيد كرز على تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من اضافة الشيء الى نفسه
وجوز الكوفيون فيه الاتباع على البدل او عطفا بيان واختاره ابن مالك لان
الاضافة في مثله لك خلاف الاصل فان كان في الاول ال فليس الا الاتباع وفاقا
نحو الحارث كرز ذكره ابو حيان وغيره وان لم يكونا مفردين بان كانا مضافين نحو عبد الله
زين العابدين او الاول مفردا والثاني مضافا نحو سعيد زين العابدين او عكسه
نحو عبد الله بطه امتنعت الاضافة وتعين الاتباع بدلا او بيانا او القطع الى

او القطع

الرفع باضمار هو والى النصب باضمار اعني ص ومنقول من جملة وسيأتي ومن مصدر
وعين وصفة وماض ومضارع وامر قيل وصوت وهو منحصر وشاذ نحو فك او فتح
او اعلال لما استحق خلافه وضدها ومرتجل لم يستعمل قبل او جهل ولم يقصد
به النقل افواد وقيل كلها منقولة وقيل مرتجلة وغيرهما وقيل ليس علما ما غلب
باضافة او ال وتحذف في نداء او اضافة حتما ودونهما نزرا كان قارنت ارتجالا او
نقلا والا فان لمح الاصل دخلت والا فلا ما نقول من فعل اختيارا ش ينقسم
العلم الى منقول ومرتجل والواسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأي
الاكثرين وذهب بعضهم الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شيء مرتجل وقال ان
الوضع سبق ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها
وجهلنا نحن اصلها فتوهمها من سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها
كلها مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل الى هذا ولذلك لم
يجعل ال في الحارث زايدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد
حكي هذا الخلاف ابو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له اصل في النكرات
والمرتجل هو الذي لا يحفظ له اصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع
في النكرات والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات فحكي قولين وهو قد من
تحريره لكلام الزجاج قولا ثالثا في حد المرتجل انه ما لم يقصد في وضعه النقل
من محل اخر الى هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة اقوال وعندي ان الخلاف المذكور
هل كلها مرتجلة او منقولة او منقسمة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل
احدهما مبني على الاخر كما بينته في المسألة ثم قال ابو حيان ينقسم العلم الى

فقسمين منقول ومرتجل بالنظر إلى الأكثر ولما فقد فيه أن يكون منقولا أو مرتجلا
وهو الذي علميته بالغلبة وحكاه ابن القاسم بصيغة قيل وتلك عادته في إجازة
شيخه أبي حيان فظاهر أن ذلك من تفرده ثم المنقول إما من جملة وسيأتي في
باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كأسد وثور وذيب
أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب أو اسم مفعول كمضروب ومسعود أو صفة
مشبهة كحسن وشديد أو صيغة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشمر أو مضارع
كيزيد وأحمد وتغلب أو من أمر كأصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من
صوت كببة وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول لأنكحن ببه جارية خدبه
فلقب به وقال ابن رضا لوقيه ببه الغلام السمين فالمنقول من صفة لا صوت
قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان مقيس وهو ما وافق حكم نظيره
من النكرات وشاذ وهو ما خالفه إما بفك ما استحق الإدغام كمحبب فإنه منقول
من المحب وقياسه محب بالإدغام أو بإدغام ما استحق الفك أو بفتح ما استحق
الكسر كموهب والقياس كسرها لأن ذلك حكم مفعل مما فاؤه واو وعينه
صحيحة كموعد أو بكسر ما استحق الفتح كمعدي كرب والقياس فتح الدال كمرمى
أو بإعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دوران وموهان
كالجولان والطوفان أو بتصحيح ما استحق الإعلال كمدين وحيوة والقياس
مدان وحية بقلب الواو ياء وإدغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة
المرتجل سعاد وأدد وأما ذو الغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له شائعا
تاما وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن رألان ذلك وأحمر ولد عمر ولأنه يطلق
عليه ابن عمر وابن الزبير إلا أن الاستعمال غلب على عبد الله وحاجزوذ وأداة
كالأعشى والنابغة أو غلبا على هاشم بن شذ بوذ عشا ونبوغ ونازع قوم في
عده من أقسام العلم وقالوا إنه شبيه العلم لا علم وصححه ابن عصفور وقال لأن التعريف
ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالإضافة أو الأداة فيما غلب بها لازمة
ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث يا رحمن الدنيا والآخرة وقوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع وقوله أحسنا إذا خطلكم هجان وقل حذفها
في غيرهما كقوله إذا دبران منك يوما لقيته وحكي هذا عيوق طالعا أما
ما غلب بالإضافة فلا ينفصل عنها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر
والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم إلا في النداء
والإضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه
مقصودة في التسمية كقصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلاف في الأعشى
ونحوه فإنها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد ذلك شهرة وغلبة أغنت عن الأداة
الغلبة مسبوقة بوجودها فلم تنزع ولو لم تقارن الأداة النقل بأن نقل من مجرد
ولكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظر فإن لمح فيها الأصل

دخلت

دخلت الأداة فيقال الفضل والحارث والليث وإن لم يلمح استديم التجرد فإن
لم يكن المنقول صالحا للأداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخله إلا في ضرورة
ص وقد ينكر العلم تحقيقا أو تقديرا فيجر مسماه أولوا العلم وما يحتاج لتعيينه
من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالبا ومن النوعي ما لا يلزم
التعريف ومن الأعلام أمثلة الوزن فإنه تابع لآخر منع صرفه غير منكر إلا ذا زيادتي
فعلان أو ألف تأنيث فإن سلمتها لحاق نحو خمسان وما لا أفعلا وما حكي به موزونه
المذكور أو قرن بما ينزله منزلته فلكلم على الأصح وكذا بعض أسماء الأعداد المطلقة
والمختار صرفها مطلقا والأصح أن أسماء الأيام أعلام وأسماء العلم وكذا عن
اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بأبي فلان وأم فلان وغيره باللام وجاء
في الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنة وهنت قيل والعلم ويعرف ويثنى
ويجمع ويصغر وجاء هنت تهنت والحديث بكيت وذيت مثلثا وذيه وكذا ولا
يبطل التصغير العلمية وقيل إلا الترخيم ش فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم
تحقيقا نحو رأيت زيدا من الزيدين وما من زيد كزيد بن ثابت أو تقديرا كقول أبي
سفيان لا قريش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصرة لكم وحينئذ يثنى ويجمع وتدخله
أل ويضاف الثانية مسميات الأعلام أولو العلم من الملائكة والإنس والجن
كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات كالسور والكتب
والكواكب والأمكنة والخيل والبغال والحمير والإبل والغنم والكلاب
والسلاح والملابس كالبقرة والكامل وزحل ومكة وسكاب وذلك ويعفور
وشذقم وهيلة وذو الشوق وذي الفقار وأنواع معان كبرة للمبرة وفجار
للفجرة ويسار للميسرة وخياب بن هياب للخسران وأنواع أعيان لا تؤلف غالبا
كأبي الحارث وأسامة للأسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب وندر مجيئها لأعيان
مألوفة كأبي الدغفاء للأحمق وهيان بن بيان للمجهول شخصا ونسبا وقنور بن
قنور لنوع العبد وأفعى وقوبى لنوع الأمة وأبي المضا لنوع الفرس ومن
النوعي ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لأن هذا القسم من الأعلام خصوص
من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه
ما يعطاه المعارف الشخصية وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما يعطاه
النكرات ويعني بالنوعي نوعي المعاني والزمان والأعيان فالذي فيه السماع بجواز ذلك فينة
وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلا تنوين أي الحين دون
الحين وفينة بالتنوين أي حينا دون حين وكذلك تعهدنا غدوة وبكرة
وعشية بلا تنوين إذا قصدت الأوقات المعينة بعينها وبالتنوين
أي بكرة من البكر والمراد واحد وإن اختلف التقدير ولم يسمع ذلك في
نوعي الأعيان بل ما جاء منه ملتزم ترك تعريفه كأسامة وذؤالة انتهى قلت
ومن أمثلة فينة حديث للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة فأدخل عليه

اي الجنسية

اللام وذلك نوع التنكير **الثالثة** من الاعلام الامثلة الموزون بها لانها دالة
على المراد دلالة متضمنة للاشارة الى حروفه وهيآته ولذلك تمنع التنكير بعدها
حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المعدول وينصرف فعل غير معدول ثم هي
اربعة اقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية
وقسم لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بتاء التانيث كفعلة او فعل وزن
الفعل به اولى كافعل او مزيدا اخره الف ونون كفعلان او الف الالحاق مقصورة كفعلى
وزن جنبل مثال تنوينها فعلة وزن جفنة وهكذا ومثال تنكيرها كل فعلة صحيح
العين تجمع على فعلاقات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما
كان على زنة منتهى التكسير كفاعل ومفاعيل او ذا الف تانيث ممدودة او مقصورة
كفعلاء وفعلى بالضم وقسم فيه وجهان وهو ما اخره الف مقصورة صالحة للتانيث
والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتباران حكم بكون الفه للتانيث امتنع في الحالين
وان حكم بكونها للالحاق امتنع في التعريف وانصرف في التنكير وقال الخضراوي
اتفق اصحابنا في امثلة الاوزان انها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب
وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل وان استعملت للاسماء اريد بها جنس ما يوزن
فحكمها حكم نفسها في اعلام فان كان فيها ما يمنع الصرف مع العلمية لم تنصرف
كقولك فعلان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك واريد حكاية
موزون مذكور معها ففيه خلاف كقولك ضاربة وزنها فاعلة فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة
لان هذه الامثلة اعلام متى اعلم فيه تاء التانيث ومنهم من قال يحكى به حال الموزون
وهم الاكثر فيصرف هنا فاعلة واذا قال عائشة وزنها فاعلة منع من الصرف
اذ الحكاية توجب تنوينه وان قرن بمثال بما يتنزل منزلة الموزون فحكمه حكم ما يتنزل
منزلته من الصفات مثاله هذا رجل افعل حكمه حكم اسود لانك تركته منزلته
فامتنع صرفه هذا راي سيبويه والمبرد وخالف المازني وقال ينبغي صرفه لان
افعل هنا مثال للوصف وليس بوصف الا ترى انه يجب صرفه في قولنا كل افعل
اذا كان صفة فانه لا ينصرف وردّ بانه صفة في المعنى المقيس عليه والمرعى حكمه
في اللفظ **الرابعة** من الاعلام انصبا بعض الاعداد المطلقة وهي التي لم
تتقيد بمعدود مذكور ولا محذوف انما تدل على مجرد العدد وانما كانت اعلاما
لان كلا منها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الاشارة الى
ما ارتسم به فاذا انضاف اليه العلمية سبب اخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة
واربعة نصف ثمانية هذا راي الزمخشري وابن الخباز وابن مالك ونقل ابو حيان
عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو عومل بهذه
المعاملة كل عدد مطلق لصح بعيدا ان يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من
اسما المقادير لجاز لان لا اختلاف في حقائقها فهي واقع بخلاف العدد فان حقائقه
لا تختلف ولا تتغير بالاختلاف ان الرطل والمدح مثلا يختلف باختلاف المواضع

الهامش: بانه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس

الخامسة

الخامسة مذهب الجمهور ان اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها
ال التي للمح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالدبران فالسبت مشتق
من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وبا قيها من الواحد والثاني والثالث
والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير اعلام وان اللام فيها للتعريف فاذا زالت
صارت نكرات **السادسة** كنت العرب عن علم المذكر العاقل نحو زيد بفلان
وعن كنيته بابي فلان او ابي فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة وعن
كنيتها بام فلان او ام فلانة وفلان وفلانة علمان ولا يثنيان ولا يجمعان واما
عزيب في لحاقا التاء للمؤنث وهو علم وانما تلحق للفرق بين الصفات والدليل انه
علم منع مؤنثه من الصرف في قوله • فلانة اصبحت خلة لفلان • وكنوا عن علم ما لا
يعقل بالفلان في المذكر والفلانة في المؤنث فزادوا ال فرقا بين العاقل وغيره
ذي تنخذب الاسما والالغاة للنووي انه وقع في الحديث لغير الا دمي في ما لا يعقل
اخرج ابن حبان والبيهقي وابو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة
فقالت يا رسول الله ماتت فلانة تعني الشاة الحديث وكنوا عن اسم جنس غير علم
بهن في المذكر وهنة بفتح النون وهنت بسكونها في المؤنث وما يكنى به عن علم عام
او غيره كاسامة قاله الشلوبين والخضراوي وابن مالك وغيرهم وقال ابو عمرو
يكنى به عن علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكنى به عن علم العاقل ايضا كقوله • الله
اعطاك فضلا من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن • يخاطب حسن بن زيد
ويكنى عن اولاده عبد الله وحسن وابراهيم وقال ابن يعيش يقال في العاقل هنت
وصلا وهنه وقفا وفي غيرهم هنه وصلا ووقفا فرقا بينهما وقال في النهاية هن
وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل وتصغيران وتثنيان وتجمعان تقول عندي
هنية اي جويرية وهني اي غليم وعندي هنوات اي ذوات عدد ويعرفان باللام فيه
فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة اعلام كني بها عند الشيئان
او ضد الابهام ولما كان الغرض من الكناية الستر لزمت الكناية عن الفرج ونحوه
وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن معتقد ما نه وكنوا عن الحديث الذي يراد ابهامه
وعن احاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء منها وكسرها
وضمها وبذية بتشديد اليا والفتح وكذا ام كذا تذكر مكررة ويقال كيت
وكيت وذيت وذيت وكيت كيت وذيت ذيت مكررا بعطف ودونه • السابعة التصغير
لا يبطل العلمية وهل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله وكان حريث
في عطاي جاهدا يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لما دخل عليه ال

اسم الاشارة

ص اسم الاشارة ذا وذاك وذلك لمفرد ذكر وذي وتي وتا وذه وذه وته
وته وذهي وتهي وذات وتيك وتيك وذيك وتلك وسبها تغلب وتيلك وتالك وتيلك
وتالك لانثاه وذان وتان وذين وتين وذانك وتانك وذينك وتينك •
وتزاد باباء لالانن تشديد النون لمشارتها ذا ولا مدا وقصرا وقد تنون وتضم

وتتبع بمرّة ويقال هلا وهولا واولا لك ويقال الالك واوليك واولالك لجمعها والمشهور ان المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط وذا اللام للبعيد واختلف في اوليك واليجيء في المثنى بالتشديد اوبدله والمختار وفاقا لابن مالك ان غير المجرد للبعيد وعزي لسيبويه وقيل ترك اللام تميمي والف ذا قال البصرية منقلبة عن يا او واو فوزن ذا ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة والمختار وفاقا للسيرافي اصل وقد يقال ذاء وذايه وذائه وذاؤه وزن اولا فعل واولا فعال وقيل فعل والهاعز باعند سيبويه والمختار وفاقا للمبرد اصل ش اسم الاشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالعد فاستغني عن الحد كما تقدم في الضمير فيشار للمفرد المذكر بذا وذاك وذلك واختلف البصريون في الف ذا بعدما اتفقوا على انها منقلبة عن اصل فقال بعضهم هي منقلبة من يا لقولهم في التصغير ذيّا وللامالة لها فالعين واللام المحذوفة يا ان وهو ثلاثي الوضع في الاصل وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون والفيهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في التثنية ورد بانه ليس في الاسماء الظاهرة القابلة للتثنية ما هو على حرف واحد وما حذفها في التثنية فلا لتقاء الساكنين وقد عوض منها تشديد النون قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان الالف اصل بنفسها غير منقلبة عن شيء اذا اصل الاسماء المبنية ان توضع على حرف او حرفين لكان مذهبا حسنا سهلا قليل الدعوى قال ثم رايت هذا المذهب للسيرافي والحنفي ونقله عن قوم وانما اختلف ايضا في وزن ذا فالاصح انه فعل بتحريك العين لان الانقلاب عن المتحرك اولى وقيل فعل بسكونها لانه الاصل وقد يقال في الاشارة الى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذايه بهمزة وها مكسورة قال الهذاني الدقر خضر دفترو ثار الى المفرد المؤنث بعشرة الفاظ وهي ذي وتا بعدها والها في ذه وته مكسورة باختلاس وساكنة وذات مبنية على الضم ويزاد تيك بكسر التا وتيك بفتحها وذيك وانكرها ثعلب وتلك بكسر التا وتلك بفتحها حكاهما هشام وتالك بكسر التاء واللام وتالك بكسر اللام حكاهما الزركشي وانشد قوله باية تيلك الذين الخوا وقوله وان لنا لك الغرا نتسا عا وللمثنى المذكر ذان وذاين في الرفع وذين في النصب والجر وللمثنى المؤنث تان وتانك وتين وتينك وقد يقال في المذكر ذانك وذينك وفي المؤنث تانك وتينك وذلك على لغة من شدد النون بابدال احدى النونين يا وللجمع المذكر والمؤنث معا اولا واولاك بالتشديد واوليك واولالك بالقصر واولاء بالمد في لغة الحجاز والقصر لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والفارسي فعال كغراب وعند ابي اسحق فعل كهدى زيد في اخره الف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتفاقا والفها اصل عند المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن يا عند سيبويه لامالتها وتنوينها

لغة حكاها قطرب فيقال اولا قال ابن مالك وتسمية هذا التنوين مجاز لانه غير مناسب لواحد من اقسام التنوين والجيد ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناها على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة اوله في اولا واولئك حكاهما قطرب وكذا ابدال اوله هاء مضمومة حكاها ابو علي ويقال ايضا هولا بفتح الها وسكون الواو في لغة حكاها الشلوبين اذا عرفت ذلك فلا خلاف ان المجرد من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف وحدها او مع اللام كلاهما للبعيد وليس للاشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال انه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار الى سيبويه واحتج له ابن مالك بان اسم الاشارة شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على ان المنادى ليس له الا مرتبتان فلحق به في ذلك وبان الفراء نقل بان بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف والحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان وبان القران لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف ولو كان له مرتبة اخرى لكان القران غير جامع لوجوه الادا وانه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين وهي وجوه حسنة الا ان دعوى الاجماع في الاول مردودة وذهب اكثر النحويين الى ان الاشارة ثلاث مراتب قربى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدى ولها ذو الكاف واللام وصححه ابن الحاجب واختلف على هذا في مرتبة اولئك بالمد فقيل هو للتوسط كاولاك واولالك وقيل للبعد كاولالك قال ابو حيان ويستدل للاول قوله يا ما املح غزلانا شدن لنا من هوليائكن الضال والسمر لان ها التنبيه لا تصحب ذا البعيد ومن الشواهد على اولالك قوله اولالك قوم لم يكونوا اشابة ومن شواهد الالك قوله من بين الالك الى الالكا والمثنى توسطه بتخفيف النون وبعده بتشديدها او اليا المبدلة منه جوازا مع الالف ولزوما مع اليا عند البصريين لمنعهم التشديد معها قاله ابو حيان ص وتصحب ها التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمتنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف ابو حيان وقيل تلزم الها والكاف وتفصل بانا واخواته وقيل بغيرها خلافا للزجاج وقد تعاد بعدها توكيدا واباه ابو حيان والحروف في المؤنث ها هي ذه وحكي هو ذه وهو ذا والكاف حرف خطاب تبين احوال المخاطب كالاسمية وقد يغني ذلك عن ذلكم قال ابن مالك والاشباع ضم الكاف عن الميم وقد تقتصر على الكاف مطلقا وتتصل بارايت بمعنى اخبرني فلا تلحق تاها العلامة استغنا بها خلافا للفراء والفاعل التا وقيل الكاف وقيل محلها نصب ويحيل والبحار ورد بد وقيل ببلى وكلا والعلاء وليس ونعم وبئس وحسبت وقد ينوب ذو البعد عن غيره وعكسه لصنعة او رفعه ونحو ذلك وتتبعها فيان وسعه التسهيل ش فيه مسائل الاولى تصحب ها التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذي

وتخفيف والمقترن بالكاف دون اللام قليلا كقوله • ولا اهل هذا لنا الطراف الممدد • وقوله تدا حتملتسعى فهاتيك دارها • ولا يدخل مع اللام مجال فلا يقال هذا لك وعلله ابن مالك بان العرب كرهت كثرة الزوايد وقال غيره ها تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار اليه واكثر ما يقال للغايب وما ليس بحضرة المخاطب وها تنبيه للمخاطب لينظر وانما ينظر الى ما بحضرته لا الى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال هذانك ولا هولايك قال لان واحدهما ذاك وذلك فحمل على ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان وهذا بناء على ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله • من هؤليائكن بين الضال والسمر وهو تصغير هولايكن وزعم ابن يسعون ان تى وتا لمونث لا تستعمل الا بها في اولها وبالكاف في اخرها الثانية تفصل ها التنبيه من اسم الاشارة بانا واخواته من ضماير الرفع المنفصلة كثيرا نحو ها انا ذا وها نحن اولاء قال تعالى ها انتم اولاء وبغير الضماير المذكورة قليلا كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما • وقوله تعلمن ها اذا لها ها وذا ليا تفصل بالواو وقد تعاد ها بعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى ها انتم هولا قال ابو حيان وهذا المخالف لظاهر كلام سيبويه فانه جعل ها السابقة في الاية في منزلتها للتنبيه المجرد غير مصحوبة لاسم الاشارة كما انها متقدمة على الضمير من الاشارة • الثالثة لا خلاف بين النحويين ان كاف الخطاب المتاخرة لاسم الاشارة حرف يبين احوال المخاطب من افراد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث فتتصرف كما سبق في الضماير بالفتح والكسر ولحوق الميم والالف والنون نحو ذلك ذلك ذلكما ذلكم ذلكن وذاك وذاك ذاكما ذاكم ذاكن وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كالمخاطب المفرد المذكر قال تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم وذكر ابن البادش لافراد الكاف اذا خوطب به جماعة تاويلين احدهما ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثاني ان يخاطب الكل ويقدر اسم مفرد من اسماء الجموع يقع على الجماعة تقديره ذلك يا فريق ويا جمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم في الجمع باشباع ضمة الكاف كقوله • وانما الهالك ثم التالك • ذو حيرة ضاقت به المسالك كيف يكون النوك الا ذلك • اراد ذلكم فحذف الميم واستغنى باشباع ضمة الكاف • وقال ابو حيان لا دليل في البيت لانه يتزن بالاسكان وان صحت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لاجل القافية على حد قوله • سا تزلك منزله لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا • فلا حجة فيه وفي الكاف لغة اخرى وهي الاقتصار عليها في كل حال من غير لحاق علامة تثنية ولا جمع تركا لها على اصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرها مع المونث ومنهم

يفتحها مطلقا • الرابعة تتصل هذه الكاف اعني الحرفية بارايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك يا زيد عمرا ما صنع وارايتك يا هند وارايتكما وارايتكم وارايتكن فتبقى التا مفردة دايما ويغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحاقها بالتاء وفيها حينيذ مذاهب الاول ان الفاعل هو التا والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الاعراب وعليه البصريون الثاني ان التا حرف خطاب ولست باسم ولا لطابقت والكاف هي الفاعل للمطابقة وعليه الفراء ورد بان الكاف تستغني عنها بخلاف التاء فكانت اولى بالفاعلية وبان التا محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل باجماع ولم نعهد ذلك في الكاف الثالث ان الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بانه يلزم عليه ان يكون المفعول الاول وهو ما بعد التاء في المعنى وانت اذا قلت ارايتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم انه لا موضع لها من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده المفعول الثاني فان قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى الى ثلثة فيكون الاول غير الثاني اجاب ابو علي بانها لم تعد الى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت اليها اما رايت العلمية وهمزتها للاستفهام فان الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التا نحو ارايتك ذاهبا وارايتك ذاهبة وارايتكما ذاهبين وارايتكم ذاهبين وارايتكن ذاهبات لان ذلك جايز في افعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية ايضا كثيرا بحيهل والنجا ورويد وهي اسما افعال نحو حيهلك اي ايت والنجاك اي اسرع ورويدك اي امهل وقليلا ببلي وما وكلا وليس ونعم وبيس وحسب نحو بلاك وكلاك وابصرك زيدا تريد ابصر زيدا ولستك زيدا قايما قال ألستك جاعلي كابن حبيل ونعمك الرجل زيد وبيسك الرجل عمرو وحسبك عمرا قايما قاله وجيت وما جيتك ان تحبينا حرجه ابو علي عليه اذ لا يخبر بان والفعل عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد اما لرفعة المشار اليه والتعظيم نحو ذلكم الكتاب ذلكم الله ربكم فذلكن الذي لمتنني فيه ان هذا القران يهدي واضعها نحو ذلك للعين نحو هذا الذي يذكر لك الذي يدع اليتيم او نحو ذلك قال في التسهيل لحكاية الحال نحو هذا من شيعته وهذا من عدوه زاد اهل البيان وكالتنبيه بعد ذكر المشار اليه باوصاف قبله على انه جدير بما يرد بعده من اجلها نحو اولئك على هدى الاية وقولي ربما قيل ان مذهب الجرجاني وابن مالك وقد يفيد ان ذلك قد يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى ذلك نتلوه عليك من الايات ثم قال ان هذا لهو القصص وقال الشاعر تامل خفافا انني انا ذاكا اي هذا او رده التسهيل وقال ان ذلك من النيابة السابقة • التعاقب ص ويشار للمكان بهنا لا من الظرفية ويجر بمن والى وتلحقه لواحق ذا لكن لا تتصرف كافه ولهنا ثم وقيل تختص بالبعد وهنا وهنا وقد تصحبها الكاف وها ويقال هنه وثمه وثمت

وهنت وقد يقال ههناك وهنالك وهنا للزمان وقال المفضل هناك للمكان وهنالك
للزمان ش يشار للمكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا مفعولا
به ولا مبتدأ ويجر بمن وإلى ويجر ببعض الحروف كما هو شأن ما لازم الظرفية فتجر بمن وإلى نحو تعال من هنا
إلى هنا وتلحقه لواحق ذا وهو الكاف وقد تلحقه للتوسط أو للبعد على القولين واللام
مع الكاف للبعد وتدخل هاء التنبيه في هنا بكثرة وهناك بقلة ولا يدخل على
هنالك لئلا يلزم كثرة الزوائد ولا تتصرف تصرف كاف ذا ويشار للمكان البعيد
فقط بثم مفتوحة الثاء المثلثة وهي كهنا في لزوم الظرفية والجر بمن وإلى وقيل إنها
تقع مفعولا به وخرج عليه قوله تعالى وإذا رأيت ثم ورد بأن المفعول محذوف اختصارا
إذ لو عود به أو اقتصارا إليه وقعت منك رؤية ويشار للبعيد أيضا هنا بكسر الهاء
وهنا بفتحها والنون مشددة فيهما قال كان ذا وقد أتينا خالطه الزنا • خالطه من هنا
وهنا • وقد تصحبها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصحبها هاء التنبيه
فيقال ههنا ويقال لها هنا المخففة هنه في الوقف قال قد أقبلت من أمكنه
من ههنا ومن هنه • ويقال أيضا ثم في الوقف ثمه وقد يقال في هنا المشددة
هنت مشددا ساكن التاء قال وذكرها هنت ولات هنت • وقد يقال هنا للزمان وهنالك
وهنا المشددة للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون أي في ذلك الزمان
كقوله فإذا جاء كدهن بوتكم ومن أسفل منكم • وقوله هنالك تبلو كل نفس ما
أسلفت • وقوله الآن وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت • فهناك يعترفون أين
المفزع • وقول الآخر حنت نوار ولات هنا حنت • أي ولات في هذا الوقت وذهب
المفضل إلى أن هناك للمكان وهنالك للزمان ص أداة التعريف قال الخليل
وابن كيسان وابن مالك أل فالهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال أبو حيان
وجميع النحاة اللام وتخلفها أم وقيل فيما لا يدغم فيه ش المقدمة التي لا علينا
قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني
من وما وأي الخارجة عن الموصولية فإن ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل
مناسب وكونها متممة بخاتمة أنسب وفيه توفية لعادتي في هذا الكتاب وهو ختم كل
كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في جمع الجوامع الأصلي إلا أن ختمت
الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف
وانضم إلى ما صنعته هنا مناسبتان الأولى أن هذا الباب مختصر وباب الموصول
مستدعي إحكاما طويلة ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الأخصر وتأخير ما
يستدعي فروعا واستطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول أن تعريف الموصول
بأل ونيتها فكانت لذلك كالأصل له فناسب تقدم ذكرها عليه وقد قدم ابن
مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة مع أنه عنده مؤخر عنه في الرتبة
وليس لما صنعه وجه من المناسبة • اعلم أن في أداة التعريف مذهبين أحدهما
أنها أل بجملتها وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهو حرف ثنائي الوضع بمنزلة

قد وهل قال ابن جني وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الألف واللام
كما لا يقال في قد القاف والدال ثم اختلف على هذا أهل الهمزة قطع أو وصل على
قولين والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بها على خلاف
سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للاشتراك بالساكن وعليه سيبويه
ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين
والفرق بين المذهبين على القول في الأول بالهمزة وصل أن الموضوع للتعريف على
هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليمكن النطق بالساكن وعلى ذاك هي بعض
بنائه الوضع كهمزة استمع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأول
حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يؤت بها لعدم
الحاجة إليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل
موجبة لعدم النظير منها وضع كلمة مستغنية للتصدير على حرف واحد ساكن وافتتاح
حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول ألي ثم تتذكر فتقول
الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر دع ذا وعجل ذا وألحق إذا
بذا أل بالشحم إنا قد مللناه بجل • ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين واستدل
للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل
يتخطاها • ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال ولم يتخطها وأجيب
بأن تقديرها انفصالا لا يترتب على كثرة الحروف بل على إفادة معنى زائد على معنى
المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال ترتب على
إفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو
التنوين فوجب كون التعريف كذلك لأنه الذي يحمل على ضده كما يحمل على نظيره وأجيب
بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وإن سلم فشرطه تعذر الحمل على النظير قال
أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يشتغل به • وقد تخلفها
أم في لغة غريبة لطيء وحمير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر
حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن
ومن دانهم بدلها ميما لأن الميم لا تدغم إلا في ميم قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة
بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال
ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله
صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام في امسفر فيما أخرجه أحمد وقول الشاعر ترمي
ورائي بامسهم وامسلمة ص فإن عهد مصحوبها كحضور حسا أو علما فعهدية ونحوها
الغلبة نحو واللمح والمحضية فإن لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة
فللشمول فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع وتضاف إليه أفعل ومجازا فلشمول
خصائصه منها لغة قيل ويعرض فيها الحضور فتختص بحضورية تلو أي النداء
والإشارة وإذا والزمن الحاضر قيل للحقيقة فيها وزعم ابن عصفور اختصاص

اللام بالعهدية وابن بابشاذ العهدية بالأعيان والجنسية بالأذهان ش ال نوعان
عهدية وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن تقدم ذكره لفظا فأعيد
مصحوبا بال نحو ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او كان مشاهدا كقولك
القرطاس لمن سدد سهما او علمي بأن لم يتقدم له ذكر ولم يكن مشاهدا حال الخطاب نحو اذ
هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال ابو حيان
وذكر اصحابنا انه يعرض في العهدية الغلبة ولمح الصفة فالتي للغلبة كالبيت
للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي
للمح لم تدخل اولا على الاسم للتعريف لان الاسم علم في الاصل لكن لمح فيه معنى الوصف
فسقط تعريف العلمية فيه وانما اتت تريد شخصا معلوما فلما نكر زيد ادخال ال
العهدية عليه لذلك والثانية اما لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة
ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب
واما لاستغراق الافراد وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان ضعيفا
وعلامتها ان يصح الاستثناء من مدخولها نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وصحة
نعته بالجمع واضافة افعل اليه اعتبارا لمعناه نحو او الطفل الذين لم يظهروا وقولهم
اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض واما لاستغراق خصائص الافراد مبالغة
في المدح او الذم وهي التي يخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه
الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قال الجزولي وغيره ويعرض في الجنسية الحضور
نحو خرجت فاذا الاسد اذ لا يتبين بينك وبين مخاطبك عهد في اسد مخصوص وانما اردت
خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت ال لتعريف الحقيقة لان حقيقة الاسد معروفة
عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية الا بعد اسم الاشارة نحو جاءني هذا
الرجل واي في النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد وفي
اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناهما وما عدا ذلك لا تكون فيه
للحضور الا ان تقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر
لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان
التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان
الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة لا معرفة وما ذكر من تقسيم ال الى عهدية
وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف ابو الحجاج يوسف بن معزوز فذكر ان ال لا تكون
الا عهدية فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على
شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا فال للعهد ابدا لا تفارقه وقال
ابن عصفور لا يبعد عندي ان تسمى الالف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين
لان الاجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة وقال
ابن بابشاذ ٢ ص والمختار وفاقا للكوفية نيابتها عن الضمير قال
ابن مالك لا في الصلة ش اختلف في نيابة ال عن الضمير المضاف اليه فنفاها اكثر

البصريين

البصريين وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه فان
الجنة هي المأوى ومررت برجل حسن الوجه والمانعون قدروا له منه وقيد ابن
مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات
فجوز انابتها عن الظاهر وقال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم ان الاصل
في نظمي فجوز انابتها عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب ص وزيدت لازما في اليسع وقيل للمح والذي قيل والآن وزائدا
في علم وحال وتمييز ومضاف قال الاخفش ومررت بالرجل مثلك وخير منك والخليل
على نية نعت ليتبعا وابن مالك بدل وابن هشام كالخليل بنسخ ش تقع ال زائدة
وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصول لان بناءها على ان تعريفها بالصلة والتي في اليسع
وقيل انها للمح والتي في الآن على احد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة
على بعض الاعلام في قوله باعد ام العمرو من اسيرها والاحوال كقولهم ادخلوا
الاول فالاول اي اولا فاولا وقوله دمت الحميد فما ينفك منتصرا اي حميدا
والتمييز في قوله وطبت النفس يا قيس عن عمرو اي نفسا والمضاف اليه التمييز
في قوله الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد واختلف في نحو مررت
بالرجل مثلك وخير منك مما اتبع فيه المقرون بال بهما فقال الاخفش انه نكرة وال
فيه زائدة ليصح اتباعه بهما اذ ليسا يتعرفان وقال الخليل بل النعت والمنعوت
معرفتان على نية ال في النعت وان كان موضعا لا تدخله كما نصب الجماء الغفير على
نية الغاء ال وقال ابن مالك عندي ان احسن مما ذهبا اليه الحكم بالبدلية وتقرير
المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده ابو حيان بان البدل
بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الاخفش والخليل على ما ذهبا اليه وقال ابن
هشام ٢ ص الموصول منه حرفي وهو ما اول مع صلته بمصدر وهو ان وتوصل
بفعل متصرف وقال ابو حيان لا بالامر ولا بالنهي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل
لفظا او تقديرا وان وتوصل بمثبت او منفي ولو الثانية غالبا ومنع ثبت مصدريتها
الفراء والفارسي والتبريزي وابو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعمها قوم
اسما وتوصلان بمتصرف غير امر والاكثر ماض وجوز قوم وصلها بجملة اسمية ونابتا
عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والسهيلي كون وصلها غير ماض وتنوب
عن زمان قيل وتشاركهما ان ش الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود
بالباب لانه المعرفة وذكر الاول استطرادا او بدئ به لان الكلام فيه اخصر وال
يستتبع احكاما وفروعا كثيرة وضابط الموصول الحرفي ان يؤول مع صلته بمصدر وهو
خمسة احرف احدها ان بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل
المتصرف ماضيا كان او مضارعا او امرا نحو اعجبني ان قمت واريد ان تقوم وكتبت اليه
بان قم ونص سيبويه على وصلها بالامر والدليل على انها مصدرية دخول حرف الجر
عليها وقال ابو حيان جميع ما استدلوا به على وصلها بفعل الامر يحتمل ان تكون تفسيرية

وَلَا يَنوي عندي وَضَامِنَا به لامرين احدهما انها اذا كانت سُبكت وَالفعل بمصدر • فان معنا الامر المطلوب وَالثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني ان قم وَلا اعجبت ان لا تجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضي وَالمضارع انتهى اما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقا ثانيها كي وَتوصل بالمضارع وَ لكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة او مقدرة نحو جئت لكي تكرمني او كي تكرمني وثالثها أنَّ بالفتح وَالتشديد احدى اخوات إنّ وَتوصل باسمها وَخبرها نحو يعجبني ان زيدا قائم وهذه الثلاثة متفق عليها ورابعها لَوْ التالية غالبا لِفهم تمن وَاختلف فيها فالجمهور انها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق وَيوئيد للاثنم يسمع دخول حرف جر عليها وَذهب الفرا وَالفارسي وَالتبريزي وَابو البقا وَابن مالك الى انها قد تكون مصدرية فلا تحتاج الى جواب وَخرجوا على ذلك يود احدهم لو يعمر وَدُّوا لو تدهن وَمنهم من يشترط وَدَّ وَيود وَاحبَّ وَاختار وَاختار وَالمتبوع وَدَّ وَيود وَمن استعملها دون منهم من نادرا ما كان من لا يومنت • وَاما توصل بفعل متصرف غير امر وخامسها ما خلافا لقوم منهم المبرد وَالمازني وَالسهيلي وَابن السراج وَالاخفش وَاشتهر في قولهم انها اسم مفتقرة الى ضمير وَانكاد اقلت يعجبني ما قمت تتقدير القيام الذي قمته وَعلى راي الجمهور انما توصل بفعل متصرف غير امر وَالاكثر كونه ماضيا نحو بما رحبت وَمن المضارع لما تصفوا السنتكم اي لوصف وَجوز قوم منهم السيرافي وَالاعلم وَابن خروف وصلها بجملة اسمية كقوله • كما دما دم تشرى الكلب • وَالجمهور منعوا ذلك وَقالوا هي في البيت كافة • وَقيل بجوزية حالية بنا ينها عن ظرف الزمان وَبيانه وَذكر في البسيط انها لا تكون سابكة الا حيث يصح حلول الموصول محلها لان الموصولية سابكة في المعنى لانك تسبك بها الجملة الى الوصف بالمصدر قاله ابو حيان وغيره • قوله • بنزا لمرومان هب الليالي • الذي هابا لليالي وَما يصح فيه الموصول • وقال السهيلي ان صلة ما لا بد ان تكون فعلا غير خاص بل مبهما يحتمل التنوع نحو ما صنعت وَلا تقول ما جلست لان الجلوس نوع خاص ليس مبهما فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست فيكون احد الكلام مفسرا له وَله رافعا للابهام فلا معنى حينئذ لها وَردّ بالبيت السابق وَتختص ما بنيابتها عن ظرف زمان نحو خالدين فيها ما دامت السموات وَالارض ما اصحبتهم ما دمت رشادها اي مدة دوامها ومدة دوام شارق ومنه قوله • ولن يلبث الجهال ان يتهضموا • اخا الحلم ما لم يستعن بجهول • وَقوله • اطوف ما اطوف ثم آوي • وَتسمى ظرفية وَوقتية وَذهب الزمخشري الى ان أنْ تشاركها في ذلك وَخرج عليه ان آتاه الله الملك الا ان تصدقوا اي وقت ان آتاه الله وحين ان تصدقوا قال ابو حيان وَاكثر النحاة لا يجوزون ذلك وَالاصح فيما ذكره الاحتمال كونها للتعليل ولم تقم دليل على كون أنْ ظرفية مثل ما ص وَاسمي هو الذي للذكر مفرد عاقل وَغيره وَزعم يونس وَالفرا وَابن مالك وقوعها مصدرية وَالتي الاثناه وَالاصل الذي وَالتي بوزن فعل وَالكوفيه الذال فقط ساكنة وَالفرا ذا وتي اشارة وَالسهيلي ذو وصاحب قيل وَقد تشدد

يا دمها قيل وَتكسر وَتشديدها كسرا وَضما وَحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا لغات وَقيل ضرورة وَاللذان وَاللذين وَاللتان وَاللتين للمثنى وَالذين لجمع ذكر عالم او شبهه وَاعرابه لغة وَيغنو عنه الذي بمعنا معنى الجمع ودونه قليل او قبل مثنى كمن الاذين وقد تقع لمونث وَغير عالم وَيمدو اللاو واللاين وَاعرابه لغة وَجمع التي اللا وَاللاي وَاللواتي وَبلا ياآت كسرا وسكونا وَاللاو اللوا وَاللات مكسورا ومرباو ذات مضموما او معربا وَقيل اللاي لمذكر ومونث وَقيل التي في جمع غير عالم اكثر من اللاتي وَلذي وَلتي وَلذان وَلذين وَحان لغة وَانكره ابو حيان ش الموصول الاسمي محصور بالعد فلم يحتج الى حد فمنه الذي للفرد المذكر عاقلا كان او غيره وَالتي للفرد المونث كذلك وَاصلها لذي وَلتي بوزن فعل كعمى زيدت عليها الزيادة لازمة او عوضا عنها على التوليف وقال الكوفيون الاسم الذال فقط وَالذي ساكنة لسقوط الياء في التثنية وَفي الشعر ولو كانت اصلا لم تسقطوا اللام زيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة وَرد بانه ليس في الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال الفرا اصل الذي ذا المشار بها وكذا اصل التي تي المشار بها وقال السهيلي اصل الذي ذو بمعنى صاحب وقد مر انفصلها حتى صارت الذي في غاية النقص وَاما ضمها الا فالذي في التي لغات اثبات الياء ساكنة وهي الاصل وَتشديدها مكسورة • قال فليس المال فاعلمه بمال • وَاذا عنان الا للذي • ينال العلاء وَيصطفيه • لاقرب اقربيه وَللقصي • وَقال ابو حيان لم يحفظ التشديد في التي وَانما ذكره ابن مالك تبعا للجزولي وَاكثر اصحابنا • وَتشديدها مضمومة قال اعضها استطعت فالكرم الذي • يا لف الحلم انجفا • بذي • قال ابو حيان وَظاهر كلام ابن مالك ان الكسر وَالضم مع التشديد يدنيا وَبه صرح بعض اصحابنا وصرح انصاع البنا بجواز الجري بوجوه الاعراب وَعليه اقتصر الجزولي وحذف الياء وَاسكان ما قبلها قال فلم ار بيتا كان احسن بهجة من اللذيه منا لعزة عامر • وقال • فقل للتي تلوم كاذ تمنى وَحذفها وَكسر ما قبلها قال وَالذي لو شاء لكانت برا • وَقال شغفت بك اللت تيمتك مثلها • بك مما بها من لوعة وَغرام • قال ابو حيان ومن ذهب الى ان ما ذكر من التشديد وَالحذف بوجهيه خاص بالشعر فمذهبه فاسد لان ائمة العربية نقلوها على انها لغات جارية في السعة وَذهب يونس وَالفرا وَابن مالك الى ان الذي قد يقع موصولا حرفيا فيول بالمصدر وخرجوا عليه وَخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم وَالجمهور منعوا ذلك وَاولوا الاية اي كالجمع الذي خاضوا وَمن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكر رفعا وَاللذين له نصبا وجرا وَاللتان وَاللتين للمثنى المونث وَالذين لجمع المذكر بالياء في الاحوال كلها وَتختص بالعاقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون وَما نزل منزلته نحو ان الذين تدعون من دون الله عباد نزل الاصنام لما عبدوها منزلة من يعقل وَلذا اعاد عليها ضمير العقلا في قوله بعد الهم ارجل يمشون بها وَاعرابه لغة هذيل وَعقيل فيقال في الرفع اللذون بالواو قال • نحن الذون صبحوا الصباحا •

ويتبع الذي بمعنى الذي يضمنها معنى الجزاء بكثرة نحو والذي جاء بالصدق وصدق به
ودونه بقلة كمثل الذي استوقد نارا بدليل ذهب الله بنورهم وقيل ان الذي
لم يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال اولئك الذي
الذي ترمونهم قال ابو حيان ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها الالى بوزن العلى
والمشهور قوعها بمعنى الذين فيكون للعقلاء المذكورين قال وان بني عمي
الالى يخذلونني وقال من الالى تحسبهم في زمرة وقد يقع للمؤنث ومما لا يعقل
قال ونبلي الالى يستلئمون على الالى تراهن يوم الروع كالحدأ القبل فقد
قد قال ابى الله للشم الالاء كانهم ومنها اللاء كالذي قرأ ابن مسعود
اللائي وقال فما آباؤنا بأمن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا واللائين
قال وانا من اللائين ان قدروا عفوا وتعرب في لغة كالذي قال هم اللاؤن
فكوا الغل عني ومنها لجمع المؤنث اللاتي واللائي واللواتي وبلاياءات
مع كسر ما قبلها وسكونه واللاء واللوا بقصرهما واللات بالبناء على الكسر
وبالاعراب كجمع المؤنث السالم وذوات بالبناء على الضم في لغة طي وبالاعراب كجمع
المؤنث السالم في لغة حكاها ابن النحاس ومن شواهدها قوله تعالى واللاتي
يأتين الفاحشة من نسائكم واللائي يئسن من المحيض من نسائكم وقرئ اللاي يئسن
بالياء وقال الشاعر وكانت من اللاء لا يغيرها ابنها وقال منها اللواتي لم يقترن
وقال واخدانك اللات زين بالكتم وقال جمعتها من انيق سوابق ذوات ينهضن
بغير سابق وحذف أل من الذي والتي واللذان واللذين واللاتي لغة حكاها
ابن مالك وفي صراط لذين انعمت عليهم قال ابو حيان ولم يورد من ذلك شاهدا
سوى هذه القراءة وخرجها الباقي فيما شذ لا سماعا وهو من الشذوذ وحيث ان نقاس عليها
ص ويعني الذي وفرعه من وما وذو الطائية وذات لمؤنث وحكى اعرابها وتثنيتها
وجمعها وذا عن جعلها بعد استفهام مرتبا وكذا من خلافا للاعشاب نادي ومطلقا
وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا بمجرده من الاستفهام خلافا لابن عصفور
وال وزعمها المازني حرفا والاخفش معرفة واي خلافا لثعلب مضافا الى معرفة
قيل ونكرة لفظا او نية والحاقها علامة الفرع لغة واوجب الكوفية
تقدم عاملها واستقبا له ونا ايها ان كان فعلا وجعلوا من الموصول كل معرف بال
واضافة ش من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا
بلفظ واحد وهو الفاظ من وما وسيأتي اعتبار ما يستعملان فيه وذو في لغة طي
لا يستعملها موصولا غيرهم وهي مبنية على الواو وقد تعرب قال فان الماء ماء ابي
وجدي وبيري ذو حفرت وذو طويت وقال فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا
ورواه من ذي بالاعراب وذات عندهم ايضا وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم
حكى الفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به وحكى اعرابها كجمع
المؤنث السالم وحكي تثنية ذو وذات وجمعها فيقال في الرفع ذوا وذواتا وذوو

وفي النصب والجر ذوي وذواتي وذوات ومنها ذا بشرطين ان تكون غير ملغاة والمراد
بالالغاة ان تركب مع ما فتصير اسما واحدا وان تكون بعد استفهام بما او من كقوله
تعالى يسألونك ماذا ينفقون اي ما الذي ينفقونه وقول الشاعر فقد قلنا
لتعاللي كالمرقاها واصل ذا الموصولة هي ذا الاشارية خرجت عن معنى الاشارة واستعمل
موصولا بالشرطين المذكورين قال ابو حيان ولا خلاف في جعلها موصولة بعد ما
واما بعد من فخالف قوم لان من تختص بمن يعقل فليس فيها ابهام كما في ما فاذا صارت
بالورود الى الاستفهام في غاية الابهام فافرضت ذا من التخصيص الى الابهام
وحذفها الغنا فيها ولا كذلك من لتخصيصها واجاز الكوفيون وقوع ذا موصولة
وان لم يتقدم عليها استفهام كقوله نجوت وهذا تحملين طليق واجيب بان
طليق حال او خبر وطليق خبر ثان وعند الكوفيين ان اسماء الاشارة كلها يجوز ان
تستعمل موصولات وخرجوا عليه وما تلك بيمينك يا موسى واجيب بان بيمينك
حال من الاشارة وخرجوا عليه ايضا ها انتم هؤلاء حاججتم اي الذين حاججتم فاما اذا
ركبت ما مع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان احدهما وهو الاشهر ان يكون
المجموع اسم استفهام كقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا تستفيق الى الدين
تحنانا فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذي يشفع
عنده الا باذنه والثاني ان يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله دعي
ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئيني اي دعي الذي علمت قال ابو حيان
واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وانكره ابن عصفور اصلا
وتأول البيت على ان ما مبتدأ وذا خبره ودعي معلق بالاستفهام ومنها أل فالجمهور
انها تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وذهب المازني ومن وافقه الى انها موصول
حرفي وذهب الاخفش الى انها تكون اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وذهب
المازني ومن وافقه الى انها موصول حرفي وذهب الاخفش الى انها حرف تعريف وليست
موصولة واستدل لانتخطي العامل لها وردا بعود الضمير عليها في نحو قد افلح المتقي
ربه ورد الاول بانها لما كانت بصورة الحرف تخطاها العامل ومنها اي
بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله فسلم على ايهم افضل او نية نحو يعجبني
اي عندك وما جاء بعضهم اضافتها الى النكرة نحو يعجبني اي رجل عندك واي رجلين
واي رجال واي امرأة واي امرأتين واي نساء والجمهور منعوا ذلك لانها حينئذ
نكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة في اي منقلب وقد يلحقها
علامة الفرع في لغة حكاها ابن كيسان فيقال ايتهم وايتاهم وايتهم وايوهم
وايهم واياتهن وانتهن وايانا ومن شواهده قوله اذا اشتبه الرشد
في الحادثات فارض بايهما قد قدر والمضربون على انه لا يلتزم تقدم عاملها
ولا استقباله فيجوز اعجب ايهم قرأ اذ يعجبني ايهم قام واوجبهما الكوفيون وقيل
ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يعجبني ايهم قام لانها وضعت على الابهام

والعموم والمعنى يخرجها عن ذلك وأنكر ثعلب كونها موصولا وقال لا تكون إلا بمعنى
أو جزاء ونحو تخرج بشنوءة ذلك في لسان العرب مستقل الثقات وزعم الكوفيون أن
الأسماء المرخمة بال يجوز أن تستعمل موصولة كقوله • لعمري لأنت البيت أكرم أهله
وأقعد في أفنائه بالأصائل • فالبيت خبر أنت وأكرم صلة للبيت لأنه قال لأنت
الذي أكرم أهله وردوا أن البيت نكرة إذا أضيف المعرفة وتوصل وفرعوا
عليه قوله • يا دار مية بالعلياء فالسند • وتقول هذه دار زيد بالسفح فبالعلياء
وبالسفح صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم ضافيا ثانيا وبالعلياء حالا
ص مسألة توصل أل بصفة محضة دون المشبهة خلافا ومضارع اختيارا عند
ابن مالك وقال غيره قبيح وبجملة اسمية وظرف ضرورة ش توصل أل بصفة محضة
وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة كالذي يوصف
به ونحو غير مشتق كأسنة وكالصفة التي غلبت عليها الاسمية كالأبطح والأجرع وصاحب
وراكب فأل في جميع ذلك معرفة لا موصولة وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان
أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم ابن مالك والثاني لا وجزم به في البسيط
لضعفها وقربها من الأسماء ورجحه ابن هشام في المغني لأنها للثبوت فلا تؤول بالفعل
قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع
قولان أحدهما توصل به وعليه ابن مالك لوروده في قوله • ما أنت بالحكم الترضى
حكومته وقوله • ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا • وقوله • إلى ربه صوت الحمار
اليجدع • والثاني لا وعليه الجمهور وقالوا الأبيات من الضرورة وفي القبيحة
ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق كقوله • من القوم
الرسول الله منهم • وقوله • من لا يزال شاكرا على المعه • أي الذين رسول الله
منهم ص وغيرها بجملة خبرية لا إنشائية معهود معناها غالبا وجوزه المازني
بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم
بالتعجبية وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم معرفة ومثل ونعته
الفارسي بمبهم فاعله ضمير وبعضهم دكان وقوم بما استدعى لفظا قبلها وأن الشرطية
وقوم التعجب نفيا والصحيح جوازه بقسمية وشرطية مطلقا وبشرط معناها في
الموصول وزعم بعضهم إسقاطها في الذي بمعنى الرجل والداهية ش غير أل من
الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود معناها غالبا فخرج بالخبرية الإنشائية
ومن المقارن حصول معناها للفظها فلا يوصل بها قال ابن مالك لأن الصلة
معرفة للموصول فلابد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال والمعهود
عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم لأن الموصول
قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى وإذ تقول للذي أنعم الله عليه
وأنعمت عليه وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع إلا دعاء ونداء وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله • فمل الد

لا تثبت بطالعه صاحبه • انتهى وخرج أيضا الطلبية وما أول بالامتناع من
الإنشائية لأنها لم يحصل معناها بعد فيتفوت عنه حصول الوضوح بها لغيرها
وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي اضربه أو لا تضربه زيد •
وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو الذي رحمه الله زيد قال
أبو حيان ويتفرع على مذهبيهما الكسائي موافقته بل أولى لأنه ليس من صيغة الخبر وجوزه
هشام بجملة مصدرة بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أو لعله منطلق زيد والذي
عسى أن يخرج زيد قال • وإني لرام نظرة قبل التي • لعلي وإن شطت نواها أزورها
وتأوله غيره على إضمار القول أي التي أقول لعلي والصلة أزورها وخبر لعل محذوف والجملة
اعتراض وأما جملة التعجب فإن قلنا إنها إنشائية لم يوصل بها أو خبرية ففيه قولان
أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاء الذي ما أحسنه والثاني المنع لأن التعجب
إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا والصحيح جوازه وبجملة
القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جوابه كالخبر بها نحو الذي
إن قام عمرو قام أبوه ومنع قوم المسئلتين لخلو إحدى الجملتين فيهما من ضمير عائد
على الموصول وأجيب بأنهما قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة
منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى فاكتفي بضمير أحدهما كما يكتفى في الجملة الواحدة
والصحيح أيضا جوازه بجملة صدرها كأن ونحوه ... مغايرة الخبر مقتضاه
وشرط حيث تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي إن قام أبوه منطلق ... لأن
لا اجتماع الشرطين والشيء لا يكون تام نفسه ورد بأن الثاني غير الأول لأن نفسه
والجملة تستدعي كلاما قبلها ومثلها ولا يجوز جاء الذي حتى أبوه قائم لأن حتى
لا بد أن يتقدمها كلام تكون غاية له وبنعم فاعله مضمر وشقه الفارسي وجوز
قوم الوصل باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقيم باسم
معرفة بعده ويستغني بذلك عن الصلة كقولك ضربت الذي إياك وأنه يجوز الصلة
بلبنا ... ورأيهم أنها ظرف كقوله • حتى إذا كانا هما اللذين • مثل الجديلين المحلجين
والبصريون قالوا في البيت مقدرا أي عادا وصارا ص ويجب معها عائد ولم
يعطف عليها بفاء جملة بها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير مخبر به أو
موصوفة عن حاضر فإن شبه به فالغيبة وكذا إن تأخر خلافا للكسائي وأوجبها
قوم مطلقا وقوم في غير الشعر وبعضهم إن لم يتصل والأصح اختصاصه بالذي وفروعه
وألحق قوم ذو وذات وقوم من وما وقوم أل وقوم النواسخ ويعتبر أن في ضمير ذو خالف الموقعة
فيما لم ينفصل والأول في من وأخواتها وكم وكأين مراعاة اللفظ فإن عضد ... والمعنى
وتحب اللبس وقبح خلافا لابن السراج في غير محسنة ... ويعتبر بعد
اللفظ المعنى ويجوز عكسه وشرط قوم الفصل ش لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود
إلى الموصول يربطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة
عليه نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد لارتباطها بالفاء وصيرورتهما جملة

واحدة وحكم الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والجمع وفروعهما
ويجوز في المجموع والغيبة في ضمير المخبر به او موصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه
بالمخبر به والحاضر يشمل المتكلم والخطاب نحو انا الذي فعلت وانا الذي فعل
وانت الذي فعلت وانت الذي فعل قال انا الذي سمتني امي حيدره • وقال
انا الرجل الضرب الذي تعرفونه • وقال وانت الذي حببت كل قصيرة • وقال
وانت الذي اثاره في عدوه • ومن امثلة المخبر بموصوفه انت ادم الذي اخرجتنا
من الجنة وانت موسى الذي اصطفاك الله وتقول انت فلان الذي نفعل كذا وانما
جاز ذلك لان المخبر عنه والمخبر به شي واحد • وهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما
وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة او لا قال ابو حيان الصواب الاول قال
وزاد بعض اصحابنا ذو وذات الطائية والالف واللام واجازه بعضهم في جميع
الموصولات قال وهو وهم منه فان تاخر المخبر عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة
عند الجمهور نحو الذي قام انا والذي قاما نحن لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام
ممنوع وجوز الكسائي عوده مطابقا للمتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه
ابو ذر الخشني وان قصد تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو انا في الشجاعة
الذي قتل مرحبا وانت في الشجاعة الذي قتل مرحبا لان المعنى على تقدير مثل
ولو صرح بها تعينت الغيبة واوجب قوم الغيبة مطلقا واولوا ما ورد في السعة
وعلى المجاز بشرطه اذ وجد ضميران جاز في احدهما مراعاة اللفظ وفي الاخر المعنى
قال نحن الذين بايعوا محمدا • على الجهاد ما بقينا ابدا • وقال انا الهلالي
الذي كنت مرة • سمعنا به والارحبي المهلب • ومنع الكوفيون الجمع بين الحملين
اذا لم يفصل بينهما نحو انا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون
اطلقوا قال ابو حيان والسماع انما ورد مع الفصل ويجوز في مراعاة اللفظ والمعنى
في ضمير من وما واي وذو وذات وكذا في الالف واللام كذا في التسهيل مراعاة اللفظ في من
فان عني بها غير المفرد المذكر جاز مراعاة المعنى ايضا والاحسن مراعاة اللفظ
لانه الاكثر في كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع اليك وقال ومنهم من يستمعون
اليك وقال الفرزدق • يكن مثل من يا ذئب يصطحبان • وقال امرؤ القيس لما
تجنبنا من خطوب وسيال • فان عضد المعنى سابق فالاولى مراعاته قال تعالى
ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها بقراءة معمول لقوله وتعمل بالتاء
ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس او قبح فالاول نحو اعط من
سالتك اذ لو قيل من سالك لالتبس والثاني نحو من هي حمراء امتك ومن هي محسنة
امتك اذ لو قيل من هو احمر امتك ومن هو محسن امتك لكان في غاية القبح وسوا كانت
الصفة مما يفرق بينه وبين مذكره بتاء التانيث كمحسنة ام لا كحمراء ووافق ابن السراج على
منع التذكير في الثاني واجازه في الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية
على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف احمر فان اجراءه على المؤنث لم يقع فان حذف

صفة

امتك
صفة هي وقيل من محسن امتك سهل التذكير • واذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز
في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالحمل على
اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وما هم بمؤمنين ويجوز
البداءة بالمعنى كقوله لذين قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين
نحو من يقومون في غير شي وينطلق امرنا قومك وعزي للكوفيين واذا اعتبر اللفظ
بعد المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى ومن الناس من يشتري لهو
الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا اولئك لهم عذاب مهين واذا
تتلى عليه اياتنا ولى مستكبرا قال ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله
خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا ص ويغني عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن
الجملة ظرف او مجرور دون متعلق فعل وفاعل نحو العائد ما لم يرفع مثلا بشرط ويجب
ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائي ش يغني عن الضمير العائد اسم ظاهر
حكى ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه وقال وانت الذي في رحمة الله اطمع
اي رحمته قال الفارسي ومنع الناس من اجيز هذا ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف
او جار ومجرور ومتعلقه استقر ونحوه وفاعله هو العائد ما لم يرفع ذلك المتعلق
ملابسا للضمير فيكون العائد الضمير الملابس المرفوع نحو جاء الذي عندك والذي في
الدار والذي عندك اخوه ثم هذا المتعلق واجب الاضمار ان لم يكن خاصا فان تم
يجب ذكره نحو جاء الذي ضحك عندك او نام في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سوا
كان الظرف قريبا من زمن الاخبار ولا واجاز الكسائي حذف الخاص ان دل عليه الترتيب نحو نزلنا
المنزل الذي امس اي الذي نزلنا امس او البارحة او الذي انفا بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس
او الذي يوم الجمعة ص مسئلة يمنع تاخير موصول واجازه الكسائي تاخير كي عن معمول
صلتها والفراء ان وفصله ومتعلقاتها باجنبي الا التابع ونحو الا وحرف غير ما ومنه
قسم واعتراض خلافا للفارسي وندا خلافا لابن مالك فيما ولي غير مخاطب ولا تابع
ولخبره ويستثنى مثل تا ليها وقد تحذف صلة موصول اولى اكتفاء بالثاني اشترك الا
او دلالة والمختار وفاقا للكوفية جواز تعدد متعلق الصلة ونالثها ان كان
ال مجرورة بمن وحذف موصول الا ال وحرفي غير ان وثالثها ان عطف على مثله وصلة لغير ما علم ونحوه
ال ولحرفي معمولها باق ش الموصول والصلة حرفيا كان او اسميا كجزئي اسم فاشبه شئ
بها الاسم المركب تركيب مزج ومن ثم وجب لها احكام احدها تقديم الموصول
وتاخير الصلة فلا يجوز عكسه واذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم معمولها
ايضا واجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جاء زيد العلم كي يتعلم واجاز الفراء
تقديم معمول صلة ان عليها نحو اعجبني العسل ان تشرب الثاني امتناع الفصل
بينه وبين الصلة او بين متعلقات الصلة باجنبي الا ما شذ من قوله واعفف
من ومنعت اليه فيه • ثاني معشر عنهم اذ وذ فصل بال وهو اجنبي من الصلة
ومعمولها وتحاله نفرد لنا الى ويجوز الفصل بين اجنبي كمعمول الصلة نحو جاء الذي

بغيره

الذي

زيدا اضرب ومنه جملة القسم كقوله • ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا • وجملة الاعتراض
كقوله • ماذا ولا عيب في المقدور رمت اما • وجملة الحال كقوله • ان الذي
يهون منزلا يجود حجر • نفاقته نفقة زينة بعد انزا • وجملة النداء بعد خطاب كقوله
وانت الذي يا سعد ابت بمشهد • قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب بعد الفصل
اجنبيا ولم يجز الا في ضرورة كقوله • تكن مثل من يا ذيب يصطحبان • اما ال
فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال لا باجنبي ولا بغيره لانها كجزء من صلتها
وكذا الموصول الحرفي لان امتزاجه بصلته اشد من امتزاج الاسم بصلته لان اسميته
منتفية بدونها ويستثنى ما فيجوز فصلها نحو عجبت مما زيد تضرب لانها غير
عاملة بخلاف أن وأنّ وكي ويتفرع على امتناع الفصل بين الموصول وصلته انه قبل
تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت او عطف بيان او نسق او تاكيد او بدل ولا يخبر
عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذي يحسن الكريم زيدا ولا جاء الذين الا زيدا أساءوا
ونعم قد ترد صلة بعد موصولين او اكثر فيكتفى بها اما مشتركا فيها كقوله
صل الذي والتي متنا باصرة • او دالة على الحذف من الاول كقوله • وعند
الذي واللات عدنك احنة • وبقي في المتن مسايل الاولى في جواز تقديم
الظرف المتعلق بالصلة على الموصول مذاهب احدها المنع مطلقا وعليه
البصريون والثاني الجواز مطلقا وعليه الكوفيون ونحو اختيار ربي للتوسع
فيها والثالث الجواز مع ال اذا جرت بمن نحو وكانوا فيه من الزاهدين اي لكان من
الناصحين وانا على ذلكم من الشاهدين والمنع في غير ال مطلقا وفيها اذا لم تجر بمن
وعليه ابن مالك ويدل للجواز في غير ال قوله لا تظلموا مسونا فانه نكم من
الذين دفوا في السرو العلن • وقوله • واعرض منهم عن هجائي • وقوله كان جزائي
بالعصا ان اجلدا • وفي ال في غير مجرورة بمن قوله • فانك مما اخذت بالحرب
وقوله ولا في بيوت الحي بالمتولج والمانعون مطلقا قدروا في الايات والابيات
متعلقا من جنس المذكور الثانية في جواز حذف الموصول اذا علم مذاهب
احدها الجواز في الاسمي غير ال دون الحرفي غير أنْ وعليه الكوفيون والبغداديون
والاخفش وابن مالك واحتجوا بالسماع • قال فمن يهجو رسول الله منكم • ويمدحه
وينصره سواء • وقال فوالله ما نلتم وما نيل منكم • بمعتدل وفق ولا متقارب
اي ومن يمدحه وما الذي نلتم وقال تعالى امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم
اي والذي انزل اليكم لان المنزل الينا ليس المنزل اليهم وقال ومن اياته يريكم
البرق اي ان يريكم وقالوا تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اي أن تسمع وبالقياس
على المضاف اذا علم والثاني المنع مطلقا وعليه البصريون واولوا الايات
والابيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالاية والبيت الاول
والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثاني الثالثة في جواز حذف الصلة اذا
علمت قولان احسنهما الجواز في الاسمي غير ال كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم

الينا

زهمت

احنة المجرور

الينا • اي لا ولى عرفت عد من قبنا لاتهم باعدائهم • وقوله • وعز علينا أن نجيبا وعرقا
اي وعز ما اصيبا به • وفي الحرفي ان يجي معمول الصلة كقوله اما انت منطلقا
انطلقت اي لان كنت فحذف كان وهي صلة أنْ ومعمولها باق وكذا قولهم كل شيء
مهه ما النساء وذكرهن اي ما عدا النساء ص ولا يحذف عائد ال وانما يجوز
بقبح قليل وفوقه ان تعدى وضوعا لاثنين وثلاثة وورائهما بقلة متعد
واحد وتحسن في غيره وخامسها لضرورة ومحله عند الاخفش نصب والمازني
جر والفراء يجوزان وسيبويه بقا في بالظاهر ش في حذف العائد من صلة ال نحو
الضاربها زيد هند اقوال احدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلف في محله
منصوب نحو ام مجرور فذهب الاخفش الى انه منصوب والمازني الى انه مجرور والفراء
الجواز الامرين وسيبويه الى اعتباره بالظاهر فحيث جاز في الظاهر النصب والجر
نحو جاء الضارب زيدا او زيد جاز في الضمير نحو الضاربها غلامك الثاني الجواز
مطلقا كقوله • ما المستفز الهوى محمود عاقبة • اي المستفزه الثالث ان لم يدل
عليه دليل لم يجز نحو تقول جاء الضارب زيد لانه لا يدري هل الضمير المحذوف
مفرد او غير مفرد ولا هل هو مذكر او مؤنث وان دل عليه دليل كان حذفه قبيحا
نحو جاءني الرجل الضاربه زيد ونحو على قبحه في اسم الفاعل الماخوذ من متعد
الى ثلاثة احسن منه في المتعدي الى اثنين وفي المتعدي الى اثنين احسن منه في
المتعدي الى واحد قال ابو حيان وما علل به قبحه من انه لبس يلزمه في جاءني
من ضربت ولم يقل احد بقبحه الرابع ان كان الوصف الواقع في صلتها ماخوذا من
متعد الى واحد فالاثبات فصيح والحذف قليل نحو الضاربه زيد والضارب زيد
وان كان من متعد الى اثنين وثلاثة حسن الحذف لاجل الطول والحذف للمتعدي
لثلاثة احسن منه في ما لاثنين نحو جاءني الظانه زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما
والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شئت الظان والمعطي والمعلم الخامس انه خاص بالضرورة
ص ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والا فان كان متصلا منصوبا
بفعل قال ابو حيان تام او وصف او مجرورا بوصف ناصب وضعفه ابن عصفور
وقال الكسائي او غير وصف او حرف جر بمثله معنى ومتعلقا الموصول او موصوف
به قال ابن مالك او نفي او كان متعلقه واباه ابو حيان او مبتدا ليس بعد
نفي وحصر ومعطوفا او معطوفا عليه خلافا للفراء لا خبره ولا خبر
جملة ولا ظرفا وشرط البصرية طول الصلة غالبا الا في اي ش عائد الصلة
غير ال ان واللام ان كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف المعمول نحو ايت
الرجل الذي قلت تريد قلت انه ياتي او نحوه وان لم يكن فاما ان يكون منفصلا
او متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي اياه اكرمت وما اكرمت
الا اياه وان كان متصلا فله احوال احدها ان يكون منصوبا فان نصب بفعل
او وصف جاز حذفه نحو هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه ما الله موليك

فصلًا فاحمدنه به ● اي بتوكيد او بغيرهما لم يجز نحو جا الذي انه فاضل او كانه قمر
والحق به ابو حيان المنصوب بالفعل الناقص نحو جا الذي كنته زيد قال ابن قاسم
وفيه نظر وقاله في ابن عقيل الثاني ان يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور اولها
ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما انت قاض اي قاضيه وزعم
ابن عصفور ان حذفه ضعيف جدا ورده ابو حيان بوروده في القران وبانه منصوب
في المعنى ولا خلاف ان حذف المنصوب قوي فكذلك ما في معناه فان جر باضافة
صفة غير ناصبة نحو جا الذي انا ضاربه امس او غير صفة نحو جا الذي وجهه حسن
لم يجز حذفه واجازه الكسائي لقوله ● اعوذ بالله وآياته من باب من يغلق من خارج
اي يغلق بابه ثانيها ان يجر بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى
ومتعلقا نحو مررت بالذي او بالرجل الذي مررت اي به ويشرب مما تشربون اي منه
فان جر امعا بغيرهن نحو جا غلام الذي انت غلامه او لم يجر الموصول اصلا نحو جا
الذي مررت به او جر بحرف لا يماثل ما جر به العايد في اللفظ كحللت في الذي
حللت به او ماثله لفظا لا معنى كمررت بالذي مررت به على زيد او لفظا ومعنى
لا متعلقا كمررت بالذي فرحت به لم يجز الحذف في الصور كلها وجوز ابن مالك
الحذف اذا تعين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة اي فيه والذي رطل بدرهم لحم اي
منه فحسن الحذف لتعين المحذوف كاحسنه في الخبر والموصوف بذلك اولى لاستطالته
بالصلة قال ويمكن ان يكون منه ذلك الذي يبشر الله عباده اي به وقال ابو
حيان لم يذكر ذلك احد في الصلة وانما ذكروه في الخبر ولا ينبغي ان يقاس عليه
ولا ان يذهب اليه الا بسماع ثابت عن العرب وجوز ابن مالك ايضا الحذف اذا جر
بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة ونحو معنى قوله او كان معه مثل كقوله
ولو ان ما عالجت لين فوادها فقسا استلين به للان الجندل ● واباه ابو حيان
وقال ان البيت ضرورة فتقول واباه ابو حيان عايد الجر قول ابن مالك رحمه
الحال الثالث ان يكون مرفوعا فان كان فاعلا او نايبا عنه او خبرا لمبتدأ او
لناسخ لم يجز حذفه نحو جا الذي في الدار الا قاما او ضربا وجا الذي الفاضل
هو وان كان الفاعل هو وان كان مبتدا جاز بشروط احدها ان لا يكون بعد حرف نفي
نحو جا الذي ما هو قايم الثاني ان لا يكون بعد اداة حصر نحو جا الذي ما في
الدار الا هو او الذي انما في الدار هو الثالث ان لا يكون معطوفا على غيره نحو
جا الذي زيد وهو منطلقان الرابع ان لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جا
الذي هو وزيد فاضلان وخالف الفرا في هذا الشرط فاجاز حذفه ورد بانه
لم يسمع وبانه يودي الى وقوع حرف العطف صدرا الخامس ان لا يكون خبره جملة
ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى الذين هم يراؤون وقولك جا الذي هو في
الدار لانه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شي ام لا اذ ما بعده من الجملة والظرف
صالح لان يكون صلة السادس ان تطول الصلة شرط ذلك البصريون ولم

يشرط

يشرطه الكوفيون فاجازوا الحذف في نحو قولك جا الذي هو فاضل لوروده في قراءة
تماما على الذي احسن بالرفع اي هو احسن وقوله ● من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه
اي بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا ومحل الخلاف في غير اي اما اي فلا
يشترط فيها الطول اتفاقا لانها مفتقرة الى الصلة والى الاضافة فكانت
اطول فحسن معها تخفيف اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو
الذي في السما اله اي هو اله ص وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه وغلطه
ابن جاج والمختار وفاقا للكوفية والخليل ويونس اعرابها فان حذف مضاف
اعربت على الصواب كما لو ذكروا العايد وقيل تبنى مع الظرف مطلقا وتصرف مع
التا وعن ابي عمرو لا وقيل هو فيها اذا مس ش لاي الموصولة اربعة احوال
احدها ان يذكر مضافها وعايدها نحو جاني ايهم هو قايم الثاني ان يحذف
مضافها ويذكر عايدها نحو اضرب ايا هو قايم وهي معربة في هذين الحالين باجماع
الثالث ان يضاف ويحذف عايدها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد
وقول الشاعر ● فسلم على ايهم افضل ● وهي في هذه الحالة مبنية على الضم
عند سيبويه والجمهور لشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناها
في الحالة الرابعة وعلل ان قياسها البناء واعرابها مخالف له فلما نقص من
صلتها التي هي موضحة ومبينة لها رجعت الى ما عليه اخواتها وبنيت على
الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف من كل ما يبينه وذهب الكوفيون والخليل
ويونس الى اعرابها حينئذ وأولوا الاية على الحكاية او التعليق على ان فيها قراءة
بالنصب وقال ابن مالك اعرابها حينئذ قوي لانها في الشرط والاستفهام تعرب
لولا واحدا فكذا الموصولة الرابع ان تقطع عن الاضافة ويحذف العايد نحو
اضرب ايا قايم وهي في هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب
بعض النحويين الى انها هنا مبنية على الحال التي نقله ابو حيان واكثر
فلهذا اشرت الى الخلاف بقولي على الصواب واذا انثت اي بالتا عند حذف المضاف
اليه لم تمنع الصرف اذ ليس فيها الا التانيث وكان ابو عمرو يمنعها الصرف حينئذ
للتانيث والتعريف لان التعريف بالاضافة المنوية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك
منع من الصرف جمع المؤكد به وفرق ابن مالك بانه شبه جمع بالعلم اشد من شبه ايتها لان
جمع لا يستعمل مع ما اضيف اليه بخلاف ايه وقيل الخلاف انما هو فيما اذا سميت
امراة باية في الدار فالاخفش يصرف اية وابو عمرو يمنعها للتانيث والعلمية
وما بعدها من الصلة كالصفة ووجه الاخفش ان التسمية لما كانت بالمجموع
فالتنوين بعض الاسم لانه وقع في الوسط ص ويجوز اتباع محذوف نعتا وبدلا
وتوكيدا خلافا لابن السراج وكيف وجا لا ولو متقدمة خلافا لهشام ش اذا
حذف العايد المنصوب بشرطه فنفى توكيده والنسق عليه نحو جاني الذي ضربت
نفسه وجاني الذي ضربت وعمرا خلاف فالاخفش والكسائي على الجواز وابن السراج

واكثر اصحابه على المنع واختلف عن الكوفي في ذلك واتفقوا على مجيء الحال منه اذا كانت
موخرة عنه في التقدير نحو هذه التي ما نعتت مجردة اي ما نعتتها مجردة فان كانت
متقدمة في التقدير نحو هذه التي مجردة ما نعتت فاجازها ثعلب ومنعها هشام ص
خاتمة من للعالم وشبهه ولغيره شمولا او تفصيلا وقيل مطلقا وما لغيره غالبا
ومنهم امره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل نكرة ش الاصل في من وقوعها
على العاقل وما تقع على غير العاقل الا في مواضع احدها ان ينزل منزلته نحو ومن اضل
ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له عبر عن الاصنام بمن لتنزيلها منزلة العاقل
حيث عبدوها وقوله اسرب القطا هل من يعير جناحه نزل القطا منزلة العاقل
لخطابه وندائه الثاني والثالث ان يقترن معه في شمول او تفصيل فالاول نحو
الم تر ان الله يسبح له من في السموات ومن في الارض والثاني نحو ومنهم من يمشي على اربع
لاقترانه بالعاقل فيما فصل بمن في قوله خلق كل دابة من ماء وزعم قطرب وقوع
من على غير من يعقل دون اشتراط احد امرين لما ورد من ذلك والغالب في ما وقوعها
على غير العاقل وقد تقع للعاقل نادرا نحو لما خلقت بيدي والسماء وما بناها
الايات ولا انتم عابدون ما اعبد وسبحان ما سخركن لنا ولورود هذا ونحوه
زعم قوم منهم ابن درستويه وابو عبيدة ومكي وابن خروف وقوعها على احاد من يعقل
مطلقا وقال السهيلي لا تقع على اولي العلم الا نكرة وتقع على صفات من يعقل
نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء اي الطيب وعلى المبهم امره كان ترى شبحا مقدرا
انسانيته فتقول اخبرني ما هنالك ص وتقعان شرطا واستفهاما وانكر النحاة
نحو من قائم ونكرتين موصوفتين خلافا لقوم وشرط الكسائي لمن وقوعها محل
جائز تنكيره وبعضهم واحدة قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قوله
لتعظيم او تحقير وتنويع وخلت نكرة وصفة في ما افعله ونعما وانما ان
افعل وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن ش تقع من وما شرطيتين نحو من يعمل
سوءا يجز به وما تفعلوا من خير يعلمه الله واستفهاميتين نحو من اله غير الله وما
رب العالمين ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك قال
الا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير امين وقال ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال وانكر قوم وقوعهما موصوفتين لانهما لا يستعملان
بانفسهما ورد بان من الصفات ما يلزم الموصوف نحو الجماء الغفير ويا ايها الرجل
ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائي ان العرب لا تستعمل من
من نكرة موصوفة الا في مواضع تختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله رب من
انضجت غيظا قلبه ورد بقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا وقيل يكفي
الشرط وذكر الفارسي ان من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استفهام
كقوله ونعم من هو في سر واعلان ولم يوافقه احد على ذلك ثم تقع ما كذلك في
ثلاثة مواضع احدها في التعجب نحو ما احسن زيدا على مذهب سيبويه الثاني

يعم ما انسانيته

يتم

في باب نعم الغسيل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث في قولهم اني مما ان افعل
اي اني من امر فعل وقيل انها هنا معرفة ايضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن
عصفور الى ان ما تقع صفة للتعظيم كقولهم لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
من يسود اي لامر عظيم ومنه الحاقة ما الحاقة فغشيهم من اليم ما غشيهم او التحقير
نحو اعطيته عطية ما او التنويع نحو ضربت ضربا ما اي نوعا من الضرب وفعلت فعلا
ما اي نوعا من الفعل والمشهور انها في جميع ذلك زائدة وابطل ابن عصفور الزيادة
بانها في الاماكن تفيد فوائد لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم
ونحوه وتقع ما زائدة نحو فبما رحمة من الله مما خطاياهم اما انت منطلقا واجاز
الكسائي زيادة من كقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والا
الاثرون من عددا اي والاثرون عددا والبصريون انكروا ذلك لانها اسم والاسماء
لا تزاد واولوا البيت على انها فيه نكرة موصوفة اي من يعد عددا ص وتقع اي شرطا
واستفهاما وصفة نكرة وحذفها نادر وقيل شايع قال ابن مالك وحالا والاخفش
ونكرة موصوفة ش تقع اي شرطية كقوله اي حين تلم بي تلق ما شئت من الخير
فاتخذ لي خليلا واستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن وصفة نكرة كقوله
دعوت امرا اي امرء فاجابني فان اضيف الى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح
بالوصف الذي يشتق منه الاسم الذي اضيف اليه فاذا قلت بفارس اي فارس
فقد اثنيت عليه بالفروسية خاصة او الى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن
ان يثنى بها فاذا قلت مررت برجل اي رجل فقد اثنيت عليه بانه كل ما يمدح
به الرجل وانما لم يوصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما
تضاف اليه وذلك لا يتصور في الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله
اذا حارب الحجاج اي منافق اي منافقا اي منافق وهذا في غاية الندور لان
المقصود بالوصف باي التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك ان ايا تقع
حالا كقوله فلله عينا حبتر ايما فتى وقال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا وقوعها
حالا وانشدوا البيت برفع ايما على الابتداء والخبر محذوف والتقدير اي فتى
هو واجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت باي كريم
والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع

الكتاب الاول في العمد

وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ ش العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من اجزاء
الكلام الا بدليل يقوم مقامه كاللفظ به وجعل اعرابها الرفع لما تقدم في انواع
الاعراب والحق بها من الفضلات في النصب خبر كان وكاد واسم ان ولا واول ظن
فانها عمد لانها في الاصل المبتدا والخبر ونصبت ص المبتدا اختلف هل هو اصل
او الفاعل او كلاهما اصلان اقوال ش اختلف في اصل المرفوعات فقيل
المبتدا والفاعل فرع عنه وعزي الى سيبويه ووجهه انه مبدوء به في الكلام وانه
لا يزول عن كونه مبتدا وان تاخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وانه عامل ومعمول

والاواخر

اي الموصوفة باي

المرفوعات والمنصوب بالنواسخ

والفاعل محمول لا غير وقيل الفاعل اصل والمبتدا فرع عنه وعُزي للخليل ووجهه
ان عامله لفظي وهو اقوى من عامل المبتدا المعنوي فانه انما رُفع للفرق بينه وبين المفعول
وليس المبتدا كذلك والاصل في الاعراب ان يكون للفرق بين المعاني وقيل كلاهما
اصلان وليس احدهما محمولا على الاخر ولا فرعا عنه واختاره الرضي ونقله عن الاخفش
وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى اصول في النصب لا المفعول
وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي
فايدة ص قالوا وهو المجرد من عامل لفظي غير زايد ونحوه مخبرا عنه او وصفا سابقا رافعا
لمنفصل ولو ضميرا خلافا للكوفية كاف وشرطه تقدم نفي ولو تقديرا او استفهام وبالعكس
يجوز دونه بقبح وسمعه ابو حيان في غيرهما والهمزة وهو قايم مقام الفعل ومن ثَم
لا خبر له خلافا لزاعم انه محذوف او انه تاليه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا
يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث خلافا لابن حوط الله فان طابقهما فخبر مقدما ومفردا
او مكسرا او ما استوى فيه وغيره كجاذ او دخل نحو قولنا غير زايد نحو هل من خالق
قالوا وبحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا الكافيجي انه خبر ونحو رب رجل
عالم افادنا ش حد النحاة المبتدا بانه الاسم المجرد من عامل لفظي غير المزيد ونحوه
مخبرا عنه او وصفا سابقا رافعا لمنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظي اخرج
الفاعل ونايبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظي بناء على رايهم
ان عامل المبتدا معنوي وهو الابتدا وقولنا غير المزيد يدخل فيه المجرور بحرف زايد نحو
هل من خالق غير الله وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدان لان العامل الداخل
عليهما لا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يدخل نحو رب رجل عالم افادنا فرجل
مبتدا ولا اثر لرب لانها في حكم الزايد انما لا تتعلق بشيء وهذا الحد غير مرضي عندي
لامرين احدهما ان عامل المبتدا عندي الخبر كما سياتي اختيارا له وهو لفظي والاخر
انه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا احترزت بقولي قالوا وما
قالوه في وبحسبك درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك
خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى لانه محط الفايدة اذ القصد الاخبار
عن درهم بانه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدا قسمان قسم له خبر وقسم
له فاعل او نايب عنه يغني عن الخبر وهو الوصف سوا كان اسم فاعل او اسم مفعول
او صفة مشبهة او منسوبا وشرطه ان يكون سابقا فليس منه نحو اخواك خارج ابواهما
لعدم سبقه وشرط مرفوعه ان يكون منفصلا سوا كان ظاهرا ام ضميرا نحو اقايم انتما
ومنع الكوفيون الضمير فلا يجيزون الا اقايمان انتما بالمطابقة على ان الضمير مبتدا
مؤخرا قالوا لان الوصف اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل
لا ينفصل منه الضمير ورد بالسماع قال خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي
على من اقاطع وشرطه ايضا ان يكون كافيا اي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو اقايم ابواه
زيد فان الفاعل فيه غير مغن اذ لا يحسن السكوت عليه فزيد فيه مبتدا وقايم خبر

مقدم

مقدم وشرطه ايضا تقدم نفي او استفهام باي اداة كانا ولا ان غير نحو غير قايم
الزيدان ومنه قوله غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وكالهمزة وهل وما ومن
ومتى واين وكيف وكم وايان هكذا عمم ابن مالك قياسا على سماع ما في الهمزة وقصره
ابو حيان عليها اذ لم يسمع سواها ولم يشترط الكوفيون والاخفش الاعتماد عليهما بناء
على رايهم ان الابتدا غير معتمد وشرطه ابن مالك استحسانا لا وجوبا فاجازه
دونه بقبح وجعل منه قوله خبير بنو لهب فلا تك ملغيا واجيب بان خبيرا خبر مقدم
ولم يطابق لانه على باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قايم مقام الفعل
لشدة شبهه به ولاجل ذلك منع ما منع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال
اضويرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بال فلا
يقال القايم اخواك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال اقايمان اخواك واقايمون اخوتك
على ان اخواك واخوتك فاعل الا على لغة اكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيئا
من ذلك وزعم بعضهم ان خبر هذا الوصف محذوف ورد بانه لا حاجة اليه لتمام الكلام
بدونه وزعم اخر انه الذي يليه وزعم ابن حوط الله انه يجوز تثنيته وجمعه واستدل
بحديث او مخرجي هم واجيب بانه على لغة اكلوني البراغيث او على التقديم والتاخير
وعلى الاول لو ثني او جمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدا مؤخرا ويجوز ذلك مع ما تقدم
في الافراد نحو اقايم زيد وفي جمع التكسير نحو اقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد
وغيره نحو اجنب الزيدان ص ورافع المبتدا قال الجمهور الابتدا وهو جعله اولا
ليخبر عنه وقيل تجرده والخبر المبتدا وقيل الابتدا وقيل هما والمختار وفاقا
للكوفية وابن جني وابي حيان ترافعا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والا فيه ش
في رافع المبتدا والخبر اقوال فالجمهور وسيبويه على ان رافع المبتدا معنوي وهو
الابتدا لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدا لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتدا
وضعف بان المبتدا قد يرفع فاعلا نحو القايم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى
الى اعمال واحد رفعين ولا نظير له واجيب بان ذلك انما يحذر اذا اتحدت الجهة
وهي هنا مختلفة وبانه قد يكون جامدا او ضميرا وهما لا يعملان واجيب بان ذلك
انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدا ليس به بل بطريق الاصالة وقيل العامل
في الخبر هو الابتدا ايضا لانه طالب لهما فعمل فيهما وعليه الاخفش وابن السراج
والرماني ورد بان اقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفعين فالمعنوي اولى وقيل
العامل فيه الابتدا والمبتدا معا وعليه هل العامل مجموع الامرين او الابتدا
بواسطة المبتدا قولان ونظير الثاني تقوي الفعل بواو المصاحبة في المفعول
معه وبالا في المستثنى وتقوي المضاف بمعنى اللام او من وذهب الكوفيون الى انهما
ترافعا فالمبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدا لان كلا منهما طالب للاخر ومحتاج له
وبه صار عمدة وضعف بانه يلزم عليه ان يكون رتبة كل منهما التقدم لان اصل كل عامل
ان يتقدم على معموله واجيب بمنع ذلك بدليل ادوات الشرط فانها عاملة في





في انفعالها الجزم وانفعالها عاملة فيهما النصب نحو ايا ما تدعوا ولو سلم قلنا كل
منها متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من وجه اخر فلا دور واختلاف الجهة اما
تقدم المبتدا فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم
الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدات بالاسم لغرض
الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب
اختاره ابن جني وابو حيان وهو المختار عندي والكوفيين قوله الا ان المبتدا
مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لانه لو زال الضمير انتصب وكان الرفع
منسوبا للضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور اختلف في
الابتدا فالاصح انه جعل الاسم اولا ليخبر عنه وقيل تجرده من العوامل اللفظية
ليكون مسندا اليه ومنها ص والخبر مفرد جامد لا ضمير فيه خلافا للكسائي ومشتق يتحمله ان
لم يرفع ظاهرا او لا يحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وبلائه ان كان بال
وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل الثاني وقيل في المعنى لا ايهما
واحد ويستتر ان جرى على من هو له وقيل يبرز فان علا او تاكيدا والابرز وقال الكوفيه
وابن مالك ما لم يومن لبس وحكمه حالا او نعتا كالخبر والفعل كهو وقال ابو حيان اذا
خيف لبس لم يكن الظاهر ش الخبر ثلاثة اقسام مفرد وجملة وشبهها وهو الظرف
والمجرور فالمفرد ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان او غيره وهو قسمان جامد
ومشتق والمشتق ما دل على متصف مصوغا من مصدر كضارب ومضروب وحسن واحسن
منه والجامد بخلافه والجامد لا يتحمل ضميرا نحو زيد اسد اي شجاع وزعم الكسائي
انه يتحمله ونقله صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك
وغيره وهو دعوى لا دليل عليها قال ابو حيان وقد رد بانه لو تحمل ضميرا لجاز العطف
عليه مؤكدا فيقال هذا اخوك هو وزيد فتقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتحمله
ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم ابوهما
او محلا نحو زيد ممرور به ولا يتحمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استتر
فيه ضميران احدهما المبتدا والاخر الموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة
لال نحو زيد القائم ففيه ثلاثة ضماير للمبتدا وللموصوف الذي صار خلفا منه ولال
فاذا اكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في
المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه اقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد
يتحمله الثاني لان الاول نزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر انما هو بتمامهما وقال
بعضهم يتحمله الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير هنا
حلو فيه حموضة وقال ابو حيان الذي اختاره ان كلا منهما يتحمل ضميرا لاشتقاقهما
ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما خبرا على حياله لان المقصود جمع الطعمين والمعنى
ان فيه حلاوة وحموضة وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدا من معنى الكلام
كانك قلت هذا مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق

ولا انفراد احدهما به لانه ليس اولى من الاخر ولا ان يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين
لا يعملان في معمول واحد ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله
حامض وليس هذا الغرض منه قال ابو حيان وفائدة ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا
البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين ان يكون الرمان
مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمل كان من باب التنازع ولتعارض ادلة الاقوال سكت
عن الترجيح قال ابن جني راجعت ابا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسالة حتى تبينت
لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة
الى ابرازه نحو زيد هند ضاربته اي هي قال ابو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع ففي
الافصاح اجاز بعض اهل عصرنا ان تقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون جاريا على غير
من هو له وترفع الضمير به او تجعله توكيدا وان جرى على غير من هو له وجب ابرازه سواء
خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو ام امن نحو زيد هند ضاربها هو هذا هو مذهب
البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الامن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه
الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك اي هي وبقوله • قومي ذرى المجد بانوها •
وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان • وبقراءة ابن ابي عبلة الى طعام غير ناظرين اناه بجر غير اي انتم
وبقراءة فظلت اعناقهم لها خاضعين اي هم وتاول ذلك البصريون تاويل ذلك وامثاله
وحكم المشتق اذا وقع حالا او نعتا كحكمه اذا وقع خبرا في تحمل الضمير واستتاره وابرازه
وفاقا وخلافا قال ابو حيان الا في مسالة واحدة وهي مررت برجل حسن ابواه •
جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للابوين ولم يبرز الضمير فيها
بان يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه جاريا على الابوين المضافين الى ضمير فصار
كانه قال مررت برجل حسن ابواه جميل ابواه والفعل كالمشتق فيما ذكر فيجيء نحو
زيد عمرو يضربه هو وزيد هند يضربها او يضربها هو على الخلاف وجوز ابو حيان
في حالة اللبس ان يكرر الفاعل الظاهر ليزول فيقال زيد عمرو يضربه زيد ايقاعا
للظاهر موضع المضمر ورد بانه ضعيف في غير موضع التفخيم ص وجملة اسمية او فعلية
ولو صدرت بحرف او شرط او معمول له وخالف الكوفية في المصدرة بان وقوم في القسمية
ومعمول الفعل وثعلب في القسمية وابن الانباري في الطلبية وابا انه لا يقدر
القول وقال شيخنا الكافيجي اذا اعتبر ثبوته فالثالث او مجرد الارتباط فالاول
انداية ولا لعنة وذات لكن وبل وحتى باجماع ش الجملة ما تعتبر حروف العوامل الاسماء
تسلط على لفظها او لفظ احدها فالاول للاسمية نحو زيد ابوه منطلق والثاني
الفعلية نحو زيد قام ابوه اما نحو زيد قائم ابوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج
في الاسمية المصدرة بحرف عامل نحو زيد انما ابوه قائم وزيد انه قائم ومنع الكوفيون
وقوع المصدرة بان المكسورة وما علته ضد خبرا للمبتدا ويندرج فيها ايضا الجملة
المصدرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه اكرمه ويندرج في الفعلية
المصدرة بحرف شرط او باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان تقم اقم معه وزيد ايهم تضرب

اسم ظل ...

الفعل المشتق

اضربه والمصدر مفعول بفعلها نحو زيد عمرًا ضربت او تضرب او نكرة تنقيص وخالف في
الاخير ثعلب من المتاخرين والقسمية منعها ثعلب وورد بالسماع قال تعالى والذين
جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم والطلبية
ومنعها ابن الانباري لانها لا تحتمل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بان المفرد
يقع خبرا اجماعا ولا يحتمل ذلك وبالسماع قال قلب من عيل صبره كيف يسلو • صاليا
نار لوعة وغرام • وقال ابن السراج اذا وقعت خبرا فالقول قبلها مقدر فنحو زيد اضربه
على تقدير اقول لك اضربه وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة
الكافيجي رحمه الله ولا يسوغ الاخبار بجملة ندائية نحو زيد يا اخاه ولا مصدرة بلكن
او بل او حتى بالاجماع في كل ذلك ص ويجب فيها ان لم تكنه معنى ضمير عائد اليه مطابق
ولا يحذف مطلقا عند الجمهور الا في نحو السمن منوان بدرهم او شذوذ وقيل يجوز حذف
مبتدا او ثانيها ومنصوب بفعل تام متصرف بقلة ورابعها بكثرة وخامسها ان كان
المبتدا استفهاما او كلا او كلتا وسادسها ان كان صدرا او لا يتعرف وسابعها ان اقتضى
عموما وثامنها ان نصب بجامد وتاسعها وصف وعاشرها مجرور واصله النصب والمختار
ان دل دليل ولم يؤد الى تهيئة عمل اخر جاز مطلقا والا فلا ش الجملة ان كانت نفس
المبتدا في المعنى لم تحتج الى رابط نحو نطقي ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا
الله والا فلا بد لها من ضمير عائد على المبتدا يربطها به وشرطه ان يكون مطابقا له
نحو زيد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه اقوال احدها وعليه الجمهور انه لا يجوز سوا
كان مرفوعا مبتدا او فاعلا او منصوبا بفعل متصرف او جامدا او ناقص او وصف او
حرف او مجرورا الا في صورة واحدة وهي ان يجر بحرف ولا يؤدي حذفه الى تهيئة عامل او
نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه بخلاف ما اذا ادى نحو الرغيف اكلت تريد منه
او جر باضافة سوا كان اصله النصب نحو زيد انا ضاربه ام لم يكن نحو زيد قام غلامه
وقيل يجوز حذف المرفوع اذا كان مبتدا وعليه صاحب البسيط قال لانه لا مانع
منه نحو زيد هو قائم وقوله ذرب قيل عاد اي هو عاد ورد بانه لا يدري احذف شي ام لا
لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرف
بقلة وعليه ابن ابي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى اي وعده وقيل
يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما اذا
كان المبتدا اسم استفهام او كلا وكلتا او كلا وعليه الفرا كالاية المذكورة وكقوله
علي ذنبا كله لم اصنع • وقوله كلاهما احد مستريضا وهو للناس من ضربت وجهه
قياسا للاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المعمول وكون كل وكلا في معنى ما فنحو
كل الرجال او كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال او ما من الرجلين الا من ضربت
وشابهها المبتدا فاشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم
له الصدر نحو كم واي وفي كل اسم لا يعرف نحو من وما وحكي هذا عن الفرا ايضا ووجه
بانه اذا لزم الصدر كثر فيه الرفع وقل كونه معمولا به فاجري مجرى الاكثر من احواله كلا

ما

ما يتقدم وسياتي وقيل يجوز الحذف في كل وما اشبهها في اقتضاء العموم حكي عن الفرا
ايضا نحو رجل يدعو الى خير اجيب وامر بخير اطيع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل
جامد كالتعجب نحو ابوك ما احسن اي احسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب
بالوصف نحو الدرهم انا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور اذا كان اصله النصب بان
كان المضاف اسم فاعل نحو زيد انا ضارب اي ضاربه بخلاف غيره والمختار من هذا كله
الجواز بشرطين احدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني ان لا يؤدي الى رجحان
عمل اخر بان يؤدي الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف اكلت
منه وكايهم ضربت فانه يؤدي الى تسليط اكلت وضربت على نصب الاسم المتقدم ومتى فقد
احد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال
بعضهم لا يجوز الحذف الا بخمسة شروط ان لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا مؤديا الى لبسه ولا
الى التهيئة والقطع وهذه الخمسة ترجع الى الشرطين اللذين اخترناهما ص ويغني
عنه اشارة وخصه ابن الحاجب بالبعيد والمبتدا موصول او موصوف وتكراره بلفظه وضعفه
سيبويه وثالثها يختص بالضرورة ورابعها بالتهويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها
ضميره بالفا قال هشام والواو والمختار وفاقا للزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو ان قام
وان لم يعطف لا تكراره بمعناه ووجود ضمير عائد اليه بدلا من بعض الجملة خلافا للاخفش
فيهما ش الاصل في الرابط الضمير وقد يربط به مذكورا ومحذوفا وقد يغني عنه اشياء
احدها الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير والذين كذبوا باياتنا واستكبروا
عنها اولئك اصحاب النار ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وخصه
ابن الحاجب بكون المبتدا موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد فيمتنع نحو زيد قائم
هذا وزيد قام ذاك الثاني تكرار المبتدا بلفظه نحو زيد قام زيد واكثر ما يكون في
مواضع التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقيل
انه يختص بذلك ولا يجوز في غيره وقيل يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في
الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله
فاما الصبر عنها فلا صبرا • وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المغني ان
قالوا فيلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار
قال واما المثال فيخرج على ان ال فيه للعهد لا للجنس والبيت الرابط فيه اعادة
المبتدا بمعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي
الرابع عطف جملة فيها ضمير المبتدا بالفا السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو
وانسان عيني يحسر الما تارة • فيبدو وتارات يجم فيغرق • فيبدو هو ضمير عائد على انسان
المبتدا وهي معطوفة بالفا على يحسر الما الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة بالواو
اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ومنعه الجمهور لانها انما تكون للجمع
في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد السادس
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام اجازه الزجاج وجزم

به ابن هشام في المغني وهو المختار السابع تكرار المبتدا بمعناه نحو زيد جاني ابو
عبد الله اذا كان كنيته اجازه الاخفش وسنده لا يجوز الذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط
العموم ووافق ابن عصفور الاخفش كما جا ذلك في الموصول حكاه ابو سعيد الذي مررت
عن الخدري وتابعه الخضراوي وحسنه ابن جني الثامن وجود ضمير عايد على المبتدا
بدلا من بعض الجملة الخبرية اجازه الاخفش ايضا نحو حسن الجارية الجارية اعجبتني فاعجبتني
خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبدل اذ التقدير اعجبتني هو اذ هو بدل من الضمير المستتر
في اعجبتني العايد على الجارية وهو عايد على الحسن ص وظرف او مجرور تام عامله كون
مطلق واجب الحذف وفاقا لابن كيسان انه الخبر والعامل في مرفوعه والمختار
وفاقا لابن مالك تقديره اسم فاعل لتعينه بعد اما ورجح ابن الحاجب الفعل وعليه
هو من قبيل الجملة وعلى الاول المفرد قيل قسم براسه مطلقا وجوز الكوفية
الا تقدمه ويتحمل كالمشتق ومنعه الفراء ان تقدم ويوكد ضميره وعطفه بالتي ش اذا وقع الظرف
والجار والمجرور خبرا فشرطه ان يكون تاما نحو زيد امامك وزيد في الدار بخلاف الناقص
وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد بك او فيك او عنك اي
واثق بك وراغب فيك ومعرض عنك فلا يقع خبرا اذ لا فايدة فيه ثم هنا مسايل احدها
اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبرا فالاصح انه كون مقدر وقيل المبتدا
وعليه ابن خروف ونسبه ابن ابي العافية الى سيبويه وانه عمل فيه النصب لا الرفع
لانه ليس الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور من غير دليل وبانه يلزم منه تركيب
كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة وعليه الكوفيون فاذا قلت
زيد اخوك فالاخ هو زيد او زيد خلفك فالخلف ليس هو زيد فمخالفته له عملت النصب
ورد بان المخالفة معنى لا يختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح ان يكون عاملا لان
العامل اللفظي شرطه ان يكون مختصا فالمعنوي الاضعف اولى وعلى الاول يجوز تقدير
الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك او في الدار زيد كاين او
مستقر او كان او استقر واختلف في الاولى منهما فرجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل
لان الاصل في الخبر الافراد ولانه صرح به في قوله فانت لدى بحبوحة الهون كاين
ولتعينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا
عندك زيد لان اما واذا الفجائية لا يليهما فعل ورجح ابن الحاجب تبعا للزمخشري
والفارسي تقدير الفعل لانه الاصل في العمل ولتعينه في الصلة واجيب بالفرق
فانه في الصلة وقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل
كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلم يخرج الخبر عن
القسمين وقيل هو قسم براسه مطلقا وعليه ابن السراج الثانية ذهب ابن كيسان
الى ان الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه
ابن مالك وهذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جني الى ان الظرف هو الخبر

حقيقة

حقيقة وان العامل صار نسيا منسيا والقول لان جار وبان في محله الرفع هل هو
له حقيقة او للمقدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة او في المقدر والاكثرون
في المسايل الثلاث على ان الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على ان الظرف
يتحمل ضمير المبتدا كالمشتق سوا تقدم ام تاخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تاخر فان
تقدم فلا ولولا ذلك لجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التاخر ومن
تاكيده متاخرا قوله فان فوادي عندك الدهر اجمع وسياتي عمل الظرف والمجرور
في الكتاب الرابع ص ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار
وفاقا لابن مالك ان افاد ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه او كله او اكثره
وهو نكرة كثر ويجوز نصبه وجره بفي خلافا للكوفية فيهما او معرفة جاز اتفاقا
ش المشهور ان ظرف الزمان لا يخبر به عن اسم عين فلا يقال زيد
اليوم لعدم الفايدة سوا جيت به منصوبا ام مجرورا بفي فانا ورد من ذلك ما اول على
حذف مضاف كقولهم اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر والليلة الهلال اي طلوعه واجاز
ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الورد اذا جا الحر واجاز بعض المتاخرين بشرط
الفايدة وعليه ابن مالك وضبطه بان يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتا
دون وقت نحو الليلة الهلال والرطب شهري ربيع والبلح شهرين او يعم فانه اسم
معنى عام نحو اكل يوم ثوب تلبسه او يخص والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا او مسوول به
عن خاص نحو في اي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان
كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس
والنصب هو الاصل والغالب او نكرة فاوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك يوم ويومان
عندهما شهر وداوا احدها شهر وصله وفصاله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب
والجر بفي ولكن الا ان كان واقعا في اكثره نحو الحج اشهر وان وقع في بعضه فحكى ابن مالك
الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب اجود وروي بهما قوله زعم
البوارح ان رحلتنا غدا ص ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جايز وعن الكوفية ان
عطف مثله مختار والا فواجب ومعرفة مرجوح والكوفية مزورة الا بعد مكان
في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصد بانت مني فيحسن انت من اشياعي
تحرما سرنا اما نعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها ما يتعين على كاليوم يومك
جايز لا غيره كالاحد خلافا للفرا وهشام ولا المشهور رفع ونصب ظهرك وخلفك
ونعلك اسفلك ونسبه ويلزم نصب غير متصرف نحو فوق وقيل الا ثبتا كانت الخند
ش فيه مسايل الاولى اذا اخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف
نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وانتم خلف جاز فيه الرفع
والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية ان الرفع واجب
الا ان عطف عليه مثله نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب او معرفة نحو زيد
خلفك وداري خلفه ادرك فالنصب راجح والرفع مرجوح وخصه الكوفيون

بالشعراء كما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني **الثانيه** اذا اخبر بوقت متصرف عن
النكرة فيتعين اسم عين فيه باضافة تقدير اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت
المحدود كزيد مني فرسخ او فرسخان ويوم ويوما اي بعد زيد واحترز بالمتصرف عن اللازم
للظرفية كضحوة معينا فان قصد ونحو انت مني فرسخين انت من اشياعي ما سرنا فرسخين
تعين النصب على الظرفية والخبر متعلق مني اي كاين بخلاف الرفع فانه على تقدير
بعد مكانك مني فرسخان **الثالثه** اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك
نحو الجمعة مما يتضمن عملا كالسبت والعيد والفطر والاضحى والنيروز فان في الجمعة
معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار
وفي الاضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الاجتماع وكذا اقول الان اليوم يومك لانه
على معنى هنالك واترك الذي تذكره واما الاحد وما بعده من الايام فلا يجوز فيه
الا الرفع لان ذلك لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كاين فيهما وما كان
فيهما بخلاف ما تقدم واجاز الفراء وهشام النصب في ذلك ايضا بناء على ان الان اي
على معنى الان اعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا في الان
كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال ابو حيان وتنقض قواعد البصريين
عن اسماء الايام من اسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو اول السنة المحرم والوقت
الطيب المحرم **الرابعه** اذا قلت ظهرك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه اما الرفع
فلان الخلف في المعنى الظهر واما النصب فعلى الظرف وكذا ما اشبه ذلك نحو نعلك
اسفلك قال تعالى والركب اسفل منكم قرئ بالوجهين فان كان الظرف المخبر به غير متصرف
تعين النصب نحو راسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لان فوق وتحت لا يستعملان
الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيهما لان من الجسد كالمثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو
فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك **ص** ومنعوا الاخبار بوحده واجازه يونس وهشام
وفي جواز تقدمه به خلف **ش** منع الجمهور الاخبار بوحده لانه اسم جرى مجرى المصدر
فلا يخبر به واجازه يونس وهشام فيقال زيد وحده اي انه مجرى عنده وتقديره
زيد موضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال في داره
زيد قال يونس وهشام لا قال ابو حيان وحجة يونس وهشام نقل العرب على قولهم
زيد وحده **ص** ويغني عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائي ووصف
مجرور **ش** قد يغني عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا اي يسير سيرا ومفعول به نحو انما
العامري عمامته اي يتعهد عمامته وحال حكى الاخفش زيد قائما اي ثبت قائما
وقوله ونحن عصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور **ص** مسئلة الاصل تعريف
مبتدا وتنكير خبره فان اجتمعا فالمعرفة المبتدا الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند
سيبويه وقد يعرفان فيخير في المبتدا وقيل الاعم وقيل بحسب المخاطب وقيل
المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة **ش** الاصل تعريف المبتدا لانه المسند اليه
فحقه ان يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته

قال في التسهيل ويتعين النصب
في نحو انت مني فرسخين بمعنى
من اشياعي ما سرنا فرسخين
اه وقال الشارح الدماميني
وانما تعين النصب في هذا
المثال لان المعنى فيه خبر عن انت
مثلها في حين تبعد عني
اي انت من اشياعي فينتصب
فرسخين على الظرفية بخلافه
على تقدير البعد فلا يكون خبرا
لنقصانه وقدر سيبويه ما
دمنا نسير فرسخين اه
بحروفه

كذا

من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على
تعريفه فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدا والنكرة الخبر الا في صورتين
استثنيتا لحكمها عند سيبويه احدهما نحو كم مالك فان كم مبتدا وهي نكرة وما بعدها
معرفة لان اكثر ما يقع بعد اسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف ويتعين اذ ذاك
كون اسم الاستفهام مبتدا نحو من قايم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتدا حملا للاقل
على الاكثر الثانية افعل التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيهه ما تقدم في كم وغير
سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدا جريا على القاعدة وقال ابن هشام
يتجه عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين واذا اجتمع معرفتان ففي المبتدا اقوال
احدها وعليه الفارسي وصححه ظاهر قول سيبويه انك بالخيار فاشئت منهما اجعله
مبتدا **الثاني** ان الاعم هو الخبر نحو زيد صديقي اذا كان له اصدقا غيره **الثالث**
انه بحسب المخاطب فان علم منه انه في علمه احد الامرين او سال عن احدهما بقوله من القايم
فتقول في جوابه القايم زيد فالمجهول الخبر **الرابع** ان المعلوم عند المخاطب هو المبتدا
والمجهول الخبر **الخامس** ان اختلفت رتبتهما في التعريف فالاعرف هو المبتدا والا
فالسابق **السادس** ان الاسم متعين للابتدا والوصف متعين للخبر **ص** ويبتدا بنكرة

نحو القايم زيد

بشرط الفايدة وتحصل غالبا بكونه وصفا او موصوفا بظاهر او مقدر او عاملا
او دعا او جوابا او واجب الصدر او مثلا او عطف على سايغ للابتدا او عطف
عليه بالواو وقصد به عموم او تعجب او ابهام او خرق للعادة او تنويع او حصر او الحقيقة
من حيث هي او تلا نفيا او استفهاما او اذا فجائية خلافا لابن الحاجب او لولا او واو
الحال او فا الجزا او اذا الفجاة او بينا او بينما او ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او ابن
الخباز او جملة خبرا **ش** يجوز الابتدا بالنكرة بشرط الفايدة وتحصل غالبا باحد
امور احدها ان يكون وصفا كقولهم ضعيف عاذ بقرملة اي حيوان ضعيف التجا الى
ضعيف والقرملة شجرة ضعيفة الثاني ان يكون موصوفا اما بظاهر نحو واجل
مسمى عنده ولعبد مومن خير من مشرك او مقدر نحو السمن منوان بدرهم اي منوان منه
شر اهر ذا ناب اي شر عظيم **الثالث** ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان
عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام امراة جاءني وخمس صلوات
كتبهن الله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود **الرابع** ان تكون دعا نحو سلام على آل ياسين
وويل للمطففين **الخامس** ان تكون جوابا نحو درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي
فتقدير الخبر هنا جزا ولا يجوز تقديره متقدما لان الجواب يسلك به سبيل السوال والمقدم
في السوال هو المبتدا **السادس** ان تكون واجبة التصدر كاسم الاستفهام نحو من عندك و
نحو من يقم اقم معه **السابع** ان تكون مصغرا نحو رجيل جاءني لانه في معنى حقير **الثامن**
ان يكون مثلا اذ الامثال لا تغير نحو ليس عبد باخ لك **التاسع** ان تعطف على سايغ
الابتدا نحو زيد ورجل قايمان وقول معروف ومغفرة خير من صدقة **العاشر** ان يعطف
عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف اي امثل من غيرهما **الحادي عشر** الى السابع عشر ان

يقصد به عموم نحو كلٌّ يموت او تعجب نحو عجب لزيد او ابهام نحو ما احسن زيدًا او خرق
للعادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت او تنويع نحو فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء
ويوم نسر او حصر نحو شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر وشي جاء بك اي ما جاء بك الا شي
او الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة الثاني عشر الى الحادي
والعشرين ان يشبهه نفي نحو ما رجل في الدار او استفهام نحو ءاله مع الله هل رجل في
الدار وقصره ابن الحاجب في شرح وافيته على الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام
امراة قال ابن هشام في المغني وليس كما قال او لولا نحو لولا اصطبار لاودى كل ذي
مقة • او واو الحال نحو سرينا ونجم قد اضاء • او فاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فعير في
الرهط وعزا لقوم ستذيم او اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب او بينا او بينما
نحو او الخبر ونحو ظرفا او مجرورا او جملة نحو ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك غلامه
رجل والحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال ابو حيان ولا
اعلم احدا ... انتهى وقد وافقه عصرية المسكر ابن الفاسي شيخ ابي حيان
في تعليقته على المغرب ص مسئلة الاصل تاخير الخبر ويجب ان اتحدا عرفا وتنكيرا ولا
بيان في الاصح او كان طلبيا او فعلا فلو رفع البارز فالجمهور يتقدم ...
المختار ان كان جعله مثنى او ... لغة او الا او انما قيل او لام الزائدة
او المبتدا لازما لصدر او دعا وتلوا اما ش الاصل تاخير الخبر ويجب تاخيره
... تقديم المبتدا وتاخير الخبر لان المبتدا محكوم عليه فلابد من تقدمه ليتحقق
ويجوز تاخيره حيث لا مانع نحو قايم زيد ويجب للتزام الاصل لاسباب احدها ان
يوهم التقديم ابتدائية الخبر بان يكونا معرفتين او نكرتين متساويين ولا قرينة
نحو زيد اخوك وافضل منك افضل مني فان كان قرينة جاز التقديم نحو ابو يوسف
ابو حنيفة وقوله بنونا بنو ابنائنا • وقوله قبيلة الام الاحيا اكرمها
واغدر الناس بالجيران وافيها • اي اكرمها لام الاحيا ومنهم من اجاز التقديم
مطلقا ولم يلتفت الى الايهام لانه نادر وقال الفايدة تحصل للمخاطب سوا قدم
الخبر ام لا وقد اجاز ابن السيد في قوله من الشعر المجاز ان يكون شرا لشعر
مبتدا والمجاز خبره وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل
عليه المعنى وغيره الثاني ان يكون الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته
الثالث والرابع ان يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو قدم لتوهم الفاعلية فلو
رفع البارز فاطلق الجمهور جواز تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون
ورخصه والدي رحمه الله بالجمع ومنعه في المثنى لبقائها لبا ... السامع لسقوط الالف
لملاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع قوم التقديم مطلقا محتملا
لحالة التثنية والجمع على الافراد لانه الاصل الرابع ان يقترن الخبر بالفا نحو
الذي ياتيني فله درهم لان الفا دخلت لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط
الخامس ان يقترن بالا او انما نحو وما محمد الا رسول انما انت نذير ومنه وهل الا

كذا

عليك

عليك الا قول • السادس ان يكون المبتدا لازما للصدر كالاستفهام نحو ايهم افضل
والشرط نحو من يقم اقم معه والمضاف الى احدهما نحو غلام ايهم افضل وغلام من يقم
اقم معه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق والمدخول لام الابتدا نحو لزيد قايم • السابع
ان يكون المبتدا دعا نحو سلام عليك وويل لزيد الثامن ان يكون المبتدا بعد اما
نحو اما زيد فعالم لان الفا لا تلي اما التاسع ان يتضح الخبر مخبرا في مثل نحو الكلاب
على البقر وهذه الصورة هي الاتية في قوله ويمنع ان قدم مثلا كتاخير وزاد بعضهم
ان يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقايم على لغة الاهمال ص ويمنع ان
قدم مثلا كتاخير او كان ذا الصدر خلافا للاخفش والمازني او كم الخبرية او مضافا
اليها لك واشارة ظرفا او مصححا للابتدا نكرة خلافا للجزولي او ولي لا اما اهتم
بالتقديم ومنه سوا على انت ام قعدت على ان مدخول الهمزة مبتدا او قيل عليه
وقيل فاعل مغن وقيل معمول وسواء خبر له او مسند اذ دون اما الي الا خلافا
للفرا والاخفش والمشترك باداة حصرا وفا او ذو ضمير ملابسه ان امكن
تقدم صاحبه ومنع الاخفش في داره زيد والكوفية في داره قيام زيد او عبد
زيد قايم او ضربته زيد وقايم او قام ابوه زيد وزيدا ابوه ضرب وضارب
واجازهما هشام والكسائي في الاخيرة وضربته دون قايم ش ويمنع تاخير الخبر
ويجب تقديمه لاسباب احدها ان يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تغير كقولهم
في كل واد بنو سعد الثاني ان يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو اين زيد وكيف
عمرو والمضاف اليه نحو صبيحة اي يوم السفر الثالث ان يكون كم الخبرية او مضافا
اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام انت الرابع ان يكون اسم اشارة ظرفا
نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد ووجه تقديمه القياس على ساير الاشارات
فانك تقول هنا زيد ولا تقول زيد هنا الخامس ان يكون تقديمه مصححا للابتداء
بالنكرة وهو الظرف والمجرور والجملة كما سبق السادس ان يكون ولي الا على ما
يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتاخير نحو لله درك فلو اخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي
يفهم مع التقديم ومنه سوا على اقمت ام قعدت على ان المعنى سوا على القيام وعدمه
فمدخول الهمزة مبتدا وسوا خبره قدم وجوبا لانه لو اخر لتوهم السامع ان المتكلم
مستفهم حقيقة وهكذا سموا مبتدا والجملة خبره وقيل هو مبتدا والجملة فاعل
مغن عن الخبر والتقدير يستوي عندي اقمت ام قعدت وقيل هو مسند لما اخبر له والجملة
مشغول بلا اداة معنيا بسواء قاله السهيلي السابع ان يكون الخبر مسندا دون اما
الى ان المفتوحة المشددة وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا اذ لو اخر لالتبس بالمكسورة
وجوز الفرا والاخفش تاخيره قياسا على المسند الى انّ المخففة نحو وان [illegible]
[illegible] اما جاز التاخير اتفاقا نحو عندي اصطبار واما انني جزوع • يوم
النوى فلوجد كاد يبري بني الثامن والتاسع والعاشر ان يكون مسندا الى
مقرون باداة حصر قبلا بلبس نحو ما في الدار الا زيد وانما في الدار زيد او الي

مرفوع به فاعلا نحو أقائم في الدار زيد أو إلى مشتمل على ضمير ملابسه نحو في الدار
صاحبها إذ لو أخر عاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وإذا علم ما يجب فيه تأخير
الخبر وما يمتنع علم أن ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا
ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصبا ضميره أو متحملا عليه أو على ضميره ما أضيف إليه
أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالأول نحو قائم زيد والثاني نحو قائم أبوه
زيد وقام أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخامس
نحو في داره قيام زيد وفي داره عبد زيد والسادس نحو زيدا أبوه ضرب وزيدا
أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرابع والمفرد في الأخير إلا هشاما
منهم فأجاز الأخير بصورتيه ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية وهي
زيدا أبوه ضارب دون زيدا أبوه ضرب وعضده أبو علي بأن الأصل الإخبار
بالمفرد والإخبار بالفعل خلاف الأصل فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي
فلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن الخبر
إذا كان فعلا لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل ومجوز ذلك
بأنا تقدم معمول الفعل أولى هو به وأجاز الكسائي أيضا التقديم في الثالث
ومنع الأخفش التقديم في الرابع على أن زيدا مرفوع بالمجرور وإنما أجازه الكوفيون
ولم يجيزوا قائم زيد وضربته زيد لأن الضمير في قولك في داره زيد غير معتمد عليه
ألا ترى أن المقصود في الدار زيد وفضل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون
بالسماع حكي تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك وذهب ابن الطراوة إلى جواز زيدا أخوك
دون قائم زيد بناء على مذهب له غريب خارج عن قانون العربية وقد أشرت إليه
في كتاب الاقتراح في أصول النحو وتركته هنا لسخافته ص مسألة يحذف ما علم
من مبتدأ وخبر وحيث مع نية أحدهما في الأولى فقولان وفي المحذوف من زيد وعمرو قائم
ثالثها التخيير ويقل بعد إذا ش يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالأول يكثر
في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما هيه نار أي هي نار قل أفأنبئكم بشر من ذلكم
النار أي هو النار وبعد فاء الجواب من عمل صالحا فلنفسه أي فعمله لنفسه وإن
تخالطوهم فإخوانكم أي فهم إخوانكم وبعد القول نحو وقالوا أساطير الأولين أي هي
وبعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتا
ومنه في غير ذلك سورة أنزلناها براءة من الله أي هذه والثاني نحو أكلها
دائم وظلها أي كذلك والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب أي حل لكم وإذا دار الأمر
بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى قال الواسطي الأولى كون المحذوف
المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدي الأولى كون الخبر لأن التجوز في آخر
الجملة أسهل نقل القولين ابن إياز ومثال المسألة فصبر جميل أي شأني صبر
جميل أو صبر جميل أمثل من غيره وإذا جيء بعد مبتدأ بخبر أحدهما نحو زيد وعمرو
قائم فمذهب سيبويه والمازني والمبرد أن المذكور خبر الأول وخبر الثاني

محذوف

لعله والتأخير في الأخير

وهو مسئلة اسم الفاعل

قف على كتاب الاقتراح في أصول النحو للمصنف

لعله أصلح

محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور إلى عكسه وقال ابن الحاجب أنت مخير في تقدير
أيهما شئت ص ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو مصدر
بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا
للمبرد والسيرافي وبعد لا سيما إذا رفعت ش يجب حذف المبتدأ في مواضع أحدها
إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل الحمد أو ذم نحو مررت بزيد الفاسق
أو ترحم نحو مررت ببكر المسكين وإنما التزم فيه الحذف لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى
النصب التزموا إضمار الناصب إمارة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم
كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار وأجري الرفع مجرى النصب فما عدا
الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أو هو الخياط
الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمري سمع
والأصل في هذا النصب لأنه جيء به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز إظهار ناصبه
لئلا يكون جمعا بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالتزم إضمار
المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد
الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذمتي لأفعلن أي يميني الخامس قول
العرب من أنت زيد أي مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتأوله
على حذف مبتدأ أي هذان لا سواء أو هما لا سواء وهو واجب الحذف لأن المعنى لا يستويان
وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره السابع قولهم لا سيما زيد بالرفع أي لا مثل الذي
هو زيد ص وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختار وفاقا
للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قومك حديث
ومعه ما يجوز وقيل الخبر الجواب وقيل تالياهما رفع بهما وقيل بفعل قدر بعض
المتقدمين لولا بحذف ومع قسم صريح الخبر في الأصح وواو مع والكوفية سوى عنه
والجمهور أن منه حسبك ينم الناس وضربي زيدا قائما وأنه المقدر إذا أو إذ كان
وقيل ضربه وقيل ثابت فنحوه بعد الحال وقيل نظيره وقيل الأخير والفاعل مغن
وقيل هو قائما وفيهما ضربان وقيل لا وقيل مدت عقد وقيل ضربي فاعل مصدر ورفع
قائما ضرورة وجوزه الأخفش بعد أفعل مضافا إلى ما هو موصولة بكان أو يكون
وابن مالك مرفوعا نوى والحال ويجري مجرى مصدر مضافة وفي مؤول ثالثها المختار
إذا أضيف إليه وأجرى ابن عصفور كل ما لا اختيفة له في الوجود والمختار وفاقا
لسيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا وفاقا لابن إدخال رفعا مرفوعا وتقديمها وثالثها
إذا كان نثر ظاهر ورابعها أن تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها وثالثها إن لم تفصل
وجوازها جملة بواو ولا دونها وثالثها إن عري من ضمير وقول كان على مصدرها وإتيانها
وعلمي بزيد كان قائما على ذيا ذكرتها إلا من شك زيد كأحسن صفة للتمام والكاف
والكناية قبلها وعند الله وعلمي بزيد فرض ش يجب حذف الخبر مواضع
أحدها إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها إذ هي

عهد بكفر

دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده
هو المبتدأ فاذا قيل لولا زيد لاكرمت عمرا لم يشك في ان المراد وجود زيد منع
من اكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب وحلوله محله ثم
اطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعري في قوله ولولا الغمد يمسكه لسالا وقيده
الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما اذا كان الخبر كونا مطلقا
فلو اريد كون مقيد ولا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن ان يجب نحو لولا زيد سالمنا
ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قومك حديثو عهد بكفر لاسست البيت
على قواعد ابرهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحو لولا انصار زيد حموه
لم ينج ومنه بيت المعري السابق والجمهور لما التزموا فيه وجوب الحذف نبهوا على انه لا يكون
بعدها الا كونا مطلقا قال ابن ابي الربيع اجاز قوم لولا زيد قائم لاكرمتك
ولولا زيد جالس لاكرمتك وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لولا جلوس عمرو ولولا
قيام زيد انتهى قلت والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل ان في بعض
رواياته لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد ثبت في كتاب اصول
النحو كلام ابن الضائع وابي حيان انه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد
النحوية لانه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والاحاديث رواها العجم والمولدون
ومن لا يحسن العربية فادوها على قدر السنتهم وكلا فيما ذكرتما نبه عليه ابن النحاس
في تعليقه على المقرب وذهب قوم الى ان الخبر بعد لولا غير مقدر وانه الجواب وذهب
الفراء الى ان الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل
الفاعل ورد بانها لو كانت عاملة لكان الجر اولى بها من الرفع لاختصاصها بالاسم
وذهب الكسائي الى انه مرفوع بفعل مقدر بعدها تقديره لولا وجد زيد ونحوه
لظهوره في قوله نعلت بلى لولا ثناء ذو عن شغل وذهب جماعة الى [illegible]
مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم يوجد ولو لم يحضر الثاني اذا وقع
خبر قسم صريح نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله وانما وجب حذفه لكونه معلوما
وقد سد الجواب مسده بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز اثباته نحو على
عهد الله لافعلن لانه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل
الا في القسم وقيل ان ايمن الله ونحوه خبر محذوف المبتدأ والتقدير قسمي ايمن الله
الثالث اذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اي مقترنان فالخبر
محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة وكان الحذف واجبا لقيام الواو
مقام مع ولو جيء بمع كان الكلام تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى ان الكلام لم يحذف منه شيء وانما اغنت عنه الواو كما اغنى المرفوع بالوصف عنه نحو كلام تام
لا يحتاج الى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية بان احتملت
العطف نحو زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في نحو
قولهم حسبك ينم الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم سمي به الفعل

وفي

وبني على الضم لانه كان معربا قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا ابو عمرو بن العلاء
والجمهور على انها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير
حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى اكفف واختاره
ابن طاهر الخامس مسئلة ضربي زيدا قائما وضابطها ان يكون المبتدأ مصدرا عاملا
في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح ان يكون خبرا عنه وهذه المسئلة طويلة الذيول
كثيرة الخلاف وقد افردتها قديما بتاليف مستقل واقول هنا اختلف الناس في اعراب
هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على انه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا
قائما او ثبت ضربي قائما وضعف بانه تقدير ما لا دليل على تعيينه لانه كما يجوز
تقدير ثبت يجوز تقدير قل او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الى اضماره وقال
الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم
اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ الى خبر اولا فقال قوم لا خبر له وان الفاعل
اغنى عن الخبر لان المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في اقائم الزيدان والتقدير
ضربت زيدا قائما وضعف بانه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله
كالمشبه به قال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال تسد مسد الخبر ثم اختلفوا
فقال الاولان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان احدهما
من صاحب الحال والآخر من المصدر وانما احتيج الى ذلك لان الحال لا بد لها من ضمير
يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوصفين فاحتاجت
الى ضميرين حتى لو اكدته كررت التوكيد نحو ضربي زيدا قائما نفسه نفسه وقال الفراء الحال اذا
وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته
وجمعه وتعريها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط لا يتحمل
ضمير المصدر نحو ضربي زيدا ان قام وجاز نصب قائما ونحوه على الحال عنده وعند
الاولين وان كان خبرا لما لم يكن عين المبتدأ لان القائم هو زيد لا الضرب فلما كان
خلافه انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما اغنت
الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضربي زيدا في حال قيامه وضعف قول الكسائي
وهشام بان العامل الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذلك لا يعمله في ضميرين وبان
الحال لو ثني نحو ضربي اخويك قائمين لم يمكن ان يكون فيه ضميران لانه لو كان لكان
احدهما مثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثنى والآخر مفردا لعوده على المبتدأ
المفرد وتثنية اسم الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون
اسم الفاعل مفردا مثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بان الشرط مقدر
لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل تم الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول
ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة ان تقول زيد قائما لانه بمعنى زيد
في حال قيامه وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز
اظهاره فقيل نعم والجمهور على المنع ثم اختلفوا في كيفيته وكانه فحكى البطليوسي

عن معطوف فيطابقهما الخبر ومنع تقديمه خلف فالمنع فيهما ش فيه مسائل الأولى
اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ ومعطوف عليه بواو ويؤتى بعدهما بفعل لأحدهما واقع على
الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فقيل لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر
بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر
واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها، ثم اختلف في توجيه ذلك فوجهه من أجازه من
البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ويباريها في
موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه ووجهه من أجازه من الكوفيين
على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفا إذ من باراك فقد باريته ولو كان العطف بثم
أو بأو لم تصح المسألة إجماعا ولو حذف العاطف صحت المسألة إجماعا الثانية هل
يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف
كغلام زيد راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثاني
نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على أن التقدير راكب الناقة
والناقة طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف
أي راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضربتهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر
بأن يقال الطليحان راكب الناقة إذ لم يتقدم دليل سابق على تثنية الخبر والمخبر عنه
واحد ص وتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها إن لم يختلفا بالإفراد والجملة
ورابعها إذا اتحدا معنى كحلو حامض والأصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم
وثالثها تقدم أحدهما وعلى منع التعدد الأصح أولى والباقي صفة وقيل خبر مقدر
ش اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها وهو الأصح وعليه
الجمهور الجواز كما في النعوت سواء اقترن بعاطف أم لا فالأول كقولك زيد فقيه
وشاعر وكاتب والثاني كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال
لما يريد وقول الشاعر: من يك ذا بت فهذا بتي مقيظ مصيف مشتي الثاني
المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فما ورد من ذلك جعل الأول
خبرا والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر الثالث الجواز إن
اتحدا في الإفراد والجملة فالأول كما تقدم والثاني نحو زيد أبوه قائم أخوه
خارج والمنع إن كان أحدهما مفردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان
منها واحدا نحو الرمان حلو حامض أي مز وزيد أعسر أيسر أي أضبط وهو الذي يعمل
بكلتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد
وجوز أبو علي استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعددة فيقال هذا حلو وحامض
قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ عند
الأكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجازه بعضهم ومن ذلك يتحصل في التقديم
ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن ص وتتوالى مبتدآت فيخبر عن آخرها ويجعل مع
خبره خبر متلوه وهكذا ونيفا وعن الأول إلى ضمير متلوه أو يجاء أخيرا بالروابط عكسا والمختار

خلافا

١

خلافا للنحاة بعده في الموصولات ش إذا تعددت مبتدآت متوالية فلك في الإخبار
عنها طريقتان أحدهما أن تجعل الروابط في المبتدآت فتخبر عن آخرها وتجعله مع
خبره خبرا لما قبله وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده وتضيف غير
الأول إلى ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبو أخي خال عم زيد
قائم والآخر أن تجعل الروابط في الأخبار فتؤتى بعد خبر الأخير بها للأول وتال للمتلو
مثاله زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه والمعنى الزيدون
ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون
للاختبار والتمرين ولا يوجد مثله في كلام العرب البتة قال ومثله من الموصول الذي
اللتي اللتان التي أبوها أبوهما أختهما أخوك أخته زيد وقال ابن الخباز العرب
لا تدخل موصولا على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا
اخترت عدم صحة بأن ذلك فيه ص مسألة تدخل الفاء في الخبر جوازا بعد مبتدأ اقتضى
شرطا بكان موصولة بمستقبل عام خلافا لسيبويه أو غيرها موصولا بظرف أو فعل قبل
الشرطية خلافا لمن أطلق أو جوز الماضي والمصدر شرطا أو لا اسمية ومنع إن أكد
أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصها ابن الحاج بكل وشرط فقد نفي واستثناء
أو مضاف إليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الأصح أو مضاف إليه وقيل في خبر
كل مضافة إلى غير ذلك وجوزه الأخفش في كل خبر والفراء إن تضمن طلبا ش لما كان
الخبر مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما كما لم
يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك وكان الأصل أن لا تدخل الفاء على خبر المبتدأ
لكنه لما أشبه في بعض الأخبار ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى
الملاحظان يقصدان الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها
على ضربين واجب وغير واجب أما ما سيأتي في أواخر الكتاب الثالث والجائز لك في صور
أحدها أن يكون المبتدأ أل الموصولة بمستقبل عام نحو الزانية والزاني فاجلدوا
والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين
والمبرد وابن الحاج وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة
وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم الزانية أي حكم ذلك الثانية
أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات وصلته ظرفا أو مجرورا وجملة تصلح للشرطية
وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين
وسوف وأن أو بقد أو ما النافية مثال الظرف قوله ما لدى الحازم اللبيب معارا
فمصون وماله قد يضيع ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ومثال
الجملة قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ما موصولة
سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء إذا كانت الصلة غير ما ذكر وجوز ابن
الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذي أبوه يأتيني فله درهم وجوز بعضهم دخولها
والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو الذي إن يأتني أكرمه فمكرم حكاه في البسيط

عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا ممتنع لأن اسم
الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي
إن يأتيني أكرمه وهو نحوهم زاد ابن السراج كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى
الجمعان فبإذن الله وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه وأوله المانعون على
معنى التبيين أي وما تبين إصابته إياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة
فعل ماض مطلقا وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو الذي ما يأتيني فله درهم
وإن لم يجاوره أداة دخول الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطا حقيقة وإنما هو مشبه به
ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب وإذا لم يسمع من كلامهم إلا ما يمكن أن يكون استغنت عن إجازة
ذلك لما ذكر أن الصلة إذا كانت لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء في أسماء
الشروط إذا أكد الموصول أو وصف لذهاب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لم يحفظ من كلام
العرب **الثالثة** أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أعني الظرف والمجرور
والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده حزم فهو سعيد وعندنا لكريم فالصنيع ونفس تسعى
في نجاة فلها مخيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم **الرابعة** أن يكون
المبتدأ مضافا إلى النكرة المذكورة وهو مشعر بالمجازاة كقوله وكل ضربة به فهو مستو
الخامسة أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتي
لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن المخبر
عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لأن اسم الشرط لا يتبعه إلا الفعل والاسم الموصوف بالذي
ليس كذلك وأول الآية على أن اللاتي مبتدأ ثان والفاء داخلة في خبره لأنه موصول وهو
وخبره خبر الأول **السادسة** أن يكون المبتدأ مضافا إلى الموصول نحو غلام الذي يأتيني
فله درهم ومنه قوله وكل الذي حملتني تحامل • وقيل دخول الفاء في كل مضافة
إلى غير ذلك إما إلى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو إلى موصوف بغير ما ذكر كقوله
كل امرئ مباعد أو مدان • فمنوط بحكمة المتعالي • وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو زيد
فمنطلق واستدل له بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله أنت فانظر لأي ذاك
تصير • والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر مبتدأ محذوف وأنت فاعل بمقدر يفسره
الظاهر وجوز الفراء دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهي نحو زيد فاضربه وزيد فلا
تضربه واستدل بقوله تعالى هذا فليذوقوه وقول الشاعر يا رب موسى أظلمي وأظلمه
فاصبب عليه ملكا لا يرحمه ص والصحيح دخول الناسخ على موصول شرط ويزيل الفاء
لا إن وأن ولكن على الأصح قيل ولعل قيل وكأن مضارعا وفعل اليقين ش اختلف
في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور على
جوازه ومنعه الأخفش لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول إذا دخل
زالت الفاء من خبره لزوال الشبه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله ما لم يكن الناسخ
إن وأن أو لكن فإنه يجوز دخولها معها لأنها ضعيفة العمل إذ لم تتغير بدخولها المعنى
الذي كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء بخلاف أخواتها ليت

ولعل

ولعل وكأن فإنها قوية العمل مغيرة للمعنى فتقوي شبهها بالأفعال نفسا وتنافي الشرط من
الفاء وقيل تمنع الفاء أن وإن ولكن أيضا لأنها تحقق الخبر والشرط فيه توقف فتبعد
عن الشبه ورد بالسماع قال تعالى إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا
فلهم عذاب جهنم واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسه وقال الشاعر ولكن ما يقضى
فسوف يكون • فإن عملت في أسماء أخوات دخولها إجماعا نحو إن الذي يأتيني فله درهم
وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل إلحاقا لها بأن لأنها لا تغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها
مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ الماضي ومع فعل اليقين كعلمت دون ظننت وعكسه
ابن السراج ص ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفية وجوزه ابن السراج ش قال
أبو حيان في شرح التسهيل إذا جئت بالفاء ضمنا فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه
قبلها عند الكوفيين وأجازه ابن السراج ص نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح
وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد ما الظرفية وزال ماضي
يزال وانفك وبرح وفتئ وفتأ وأفتأ قيل وونى ورام بمعناها بعد نفي وشبهه
وقد ينفصل ويقدر وترفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاعلا وتنصب
الخبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية حالا والفراء شبهه وترفعان بعدها بأسماء
الثاني وثانيها الفاء ولا يدخل على ما لزم صدرا أو وصفا أو بتنابيه أو عدم تصرف
أو خبره جملة طلبية ولا دام والمنفي بما وليس على ما خبره مفرد طلبي على الأصح ولا
صار ونحوها دام وتلوها على ذي ماض وشرط الكوفية في الباقي قد وألحق قوم بها
في ليس على قلة الآن ولحق قوم بصار آض وعاد وآل ورجع وحال واستحال وتحول
وارتد وما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة وقوم غدا وراح والفراء أسحر وأفجر
وأظهر وقوم كل فعل ذي نصب ثم دفع لا يدينه والكوفية هذا وهذه مرادا بهما
التقريب مرفوعا بعدهما ما لا غنى له عنه وسموها تقريبا ورفع اسم التقريب ش أي
هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنسخ حكم الابتداء وهي ثمانية
أنواع كان وأخواتها وكاد وأخواتها وأن وأخواتها وظن وأخواتها ولا وما الحق
ذلك فأما كان فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلا مجازا
لشبهه به ووقع ذلك في عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل ومذهب الكوفيين
أنها لم تعمل فيه شيئا فإنه باق على رفعه واستدل الأول باتصال الضمائر بها وهي لا تتصل
إلا بالعامل وتنصب الخبر باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولا مجازا لشبهه
به وعبر لذلك المبرد وعبر سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال أن لا تعمل شيئا
لأنها ليست بأفعال صحيحة إذ دخلت للدلالة على تغيير الخبر بالزمان الذي يثبت فيه
وإنما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها تشبيها
بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب
الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان
زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب الكوفيون إلى أنه انتصب على

الكلام على نواسخ الابتداء

الحال وزيد يورده مضمرا ومعرفة وجامدا وانه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان
الحال واعترض بوقوعه جملة وظرفا ولا يقع المفعول كذلك واجيب بالمنع بل تقع
الجملة موقع المفعول نحو قال زيد عمرو فاضل والجامد نحو مررت بزيد والظرف فاذا توسع
فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وانكره الفراء ورد بالسماع قال اذا مت كان الناس
صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع وقال [illegible] وليس هنا شاغلها لا اسم ولا
ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير الشان اسمها والجملة من المبتدا
والخبر في موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي انه كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه
ابن الطراوة والمتفق على عده من هذه الافعال ثلاثة عشر منها ثمانية لا شرط لها
وهي كان واصبح واضحى وامسى وظل وبات وصار وليس وواحد شرطه ان يقع صلة
لما الظرفية وهي المصدرية المراد بها ويسميها التوقيت وهو دام نحو واوصاني بالصلاة
والزكاة ما دمت حيا [illegible] واربعة شرطها تقدم نفي او شبهه وهو النهي
والدعا وهي زال ماضي يزال وانفك وبرح وفتئ والاربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين
وسوا كان النفي بحرف او فعل او اسم كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا
خلود الجبال وقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع وقوله
غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبره ومثال النهي صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه
ضلال مبين ومثال الدعا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وسوا كان النفي
ملفوظا به كما مثل ام مقدرا كقوله تفتا تذكر يوسف اي لا تفتا وقول ابن [illegible]
تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه اي لا تنفك وقوله لعمر ابي دهماء زالت عزيزة
اي لا زالت وقوله وابرح ما ادام الله قومي بحمد الله منتطقا مجيدا اي لا ابرح
وسوا كان متصلا بالفعل ام مفصولا بينه وبينه كقوله ولا اراها تزال ظالمة
تحدث لي قرحة وتنكوها وقوله لعله كقول الشاعر ما حيلتي زلت بعد لم [illegible] اشكو
اليكم حموة الالم وقوله واحترز بها من زال التي مضارعها يزول وهو فعل
تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزيل وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في فتئ
كسر العين وفيها لغة بالفتح وثالثها افتا قال في المحكم ما فتئت افعل وما فتات
افتا وفتات [illegible] وما افتات الاخيرة تميمية وذكر الثلاثة ايضا ابو زيد وذكر
الصغاني فتو يفتو مثل [illegible] لغة في فتا ثم ان ما زال واخواتها تدل على ملازمة
الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على حسب ما قبلها فان كان قبلها متصلة الزمان
دامت له كذلك نحو ما زال زيد عالما وان قبلها في اوقات دامت له كذلك نحو ما
زال زيد يفعل الدائم قال ابن مالك وكذا الحق في ودام بمعناها قال ومنها
عن بيتان ولا يكاد النحويون يعرفونها الا من عني باستقرا الغريب ومن شواهد استعمالهما
قوله لا يني الخب شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعوا وقوله اذا رايت
ممن لا يريم متيما سلوا فقد ابعدت في رومك المرمى قال واحترزت بقولي بمعنى
زال من ونى بمعنى فتر ورام بمعنى حاول او تحول انتهى وقال ابو حيان ذكر اصحابنا ان

وفي

٦٩

وفي زادها بعض البغداديين في افعال هذا الباب لان معناها معنى ما زال نحو
ما ونى زيد قائما ورد بانه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها في العمل [illegible]
ان ظل زيد قائما معناه اقام زيد قائما النهار ولم يجعل العرب لاقام اسما ولا
خبرا كما فعلت ذلك بظل قالوا والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على انه حال
واما البيتان فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض اي لا يني من شيمة الخب والثاني
يحتمل الحالية لتنكيره والمختص منهم ابن مالك فصار مما كان بمعناها وذلك عشرة
افعال آض كقوله ربيته حتى اذا تمعددا وآض نهدا كالحصان اجردا وعاد كقوله
فلا المعقوق عاد بالرشد امرا وآل بالمد كقوله ثم آل لا يكلمنا كل حي معقب عقبا
ورجع كقوله ويرجعن بالاكباد منكسرات وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا وحار
بالمهملة كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات وفي
الحديث فاستحالت غربا وتحول كقوله فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا وارتد كقوله
فارتد بصيرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك مثل ما قالها الخوارج لابن
عباس حين ارسله علي اليهم وروي برفع حاجتك على ان ما خبر جاءت قدم لانه اسم
استفهام والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على انه الخبر والاسم ضمير ما
والتقدير اية حاجة صارت حاجتك وما مبتدا والجملة بعدها خبر والعاشر قعدت
كانها حربة من قولهم شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت كانها حربة وكانها حربة
خبر قعدت فالمعترضون ردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار
وجعل من ذلك جاء البر قفيزين وصاعين وقعد لا يسال حاجة الا قضاها اي صار وجعل
منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا وغيرهم قصروها على ذلك المثل وقالوا
في الثانية لا دليل ان المنصوب فيها حال وان الاولى بمعنى جلست والاكثر [illegible]
وافق عليه ابن مالك في آض وعاد وغيره قوم منهم الزمخشري وابو البقا والجزولي وابن
عصفور بافعال هذا الباب غدا وراح بمعنى صار او بمعنى وقع فعله في وقت الغدو
والرواح وجعل من ذلك حديث اغد عالما وحديث تغدو خماصا وتروح بطانا وتقول غدا
ابو ضاحكا وراح عبد الله منطلقا اي صار في حال ضحك وانطلاق ومنع ذلك
الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدها حال اذ لا يوجد الا نكرة والحق الفرا
بها اسحر واضحى واظهر ذكرها في كتاب الحدود وقال ابو حيان ولم يذكر هنا هذا على ذلك
وبها تمت افعال الباب ثلاثين فعلا وذهب الكوفيون الى ان هذا وهذه اذا
اريد بها التقريب كانا من اخوات كان في احتياجهما الى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف
اخاف الظلم وهذا الخليفة قادما وكيف اخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك
كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسماء الاشارة لا ثاني له في الوجود نحو هذا ابن صياد
اشقى الناس فيعربون هذا تقريبا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب
لان المعنى انما هو على الاخبار عن الخليفة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع واتى باسم الاشارة

تنبيه: افعال هذا الباب بلغت ثلاثين فعلا

ثم تقربنا للقدوم والطلوع الا ترى انك لم تشر اليهما وهما حاضران قد ادخلتها فالحقيقة
ذا المعنى معلومان فلا يحتاج الى تبيينهما بالاشارة اليهما وتبيين ان المرفوع بعد اسم
الاشارة مخبر عنه بالمنصوب انك لو اسقطت الاشارة لم يختل المعنى كما لو اسقطت
كان من كان زيد قايما وقال بعض النحويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب
بعد مرفوع لا يتم الكلام دونه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا فان جعلته تاما نصبت
على الحال اذا عرفت ذلك فشرط المبتدا الذي تدخل عليه افعال هذا الباب
ان لا يكون مما لزم الصدر كاسما الشرط والاستفهام وكم الخبرية والمقرون بلام
الابتدا ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقول العرب
اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والكلاب على البقر ومرتها نكد لك مثلا وكذا ما بعد
لولا الامتناعية واذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى
للمومن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذ قوله ● وكوني بالمكارم
ذكريني ● وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفي بما في جميع افعال هذا الباب زيادة
على ما سبق ان لا يكون خبره مفردا طلبيا لان له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا
يقال لا اعلمك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد ولا اين ما يكون زيد ولا اين
ليس زيد ولم يشترط ذلك الكوفيون فسووا بينها وبين غيرها ولم يشرط الشلوبين
في ليس بناء على اعتقاده جواز تقدم خبرها ولا اشترط ذلك في المنفي بغير ما ولا
ولن ولا في غير المنفي اجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال
واخواتها زيادة على ما سبق ان لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد
علم وكذا البواقي لانها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضي
يفهم الانقطاع فتدافعا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية افعال
الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرته في كلامهم
نظما ونثرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد ● ان كنت قلته ان كنتم
امنتم او لم تكونوا اسلمتم وقال الشاعر ● ثم اضحوا لعب الدهر بهم ● وقال وقد كانوا
فاسى الحي سادوا ● وحكى الكسائي اصبحت نظرت الى ذات التنانير يعني ناقته
وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقد ظاهرة او مقدرة وحجتهم انه كان واخواتها
انما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فاذا كان الخبر يدل على الزمان لم يحتج اليها الا
ويريد ان الخبر من زيد قام ومن كان زيد قام شي واحد واشتراط قد بانها تقربه للماضي
من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي ان يكون اسمها ضمير الشان لقولهم
ليس خلق الله اشعر منه قال ابو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بل حكى ابن
عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفي الحال فيلزم من
الاخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان
واما المقيدة فتنفيها على حسب القيد ص وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا
تختص به على الاصح وقيل لم يلفظ به وفي الظرف والحال خلاف مرتب ش اختلف

في

في دلالة هذه الافعال على الحدث فمنعه قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي
وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين والمشهور انها تدل عليه كالزمان
كسائر الافعال وذهب ابن خروف وابن عصفور الى انها مشتقة من احداث لم ينطق بها
وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون الاصول ورد هذا
والاول بالسماع قال وكونك اياه عليك يسير وحكى ابو زيد عن مصدر زفر وحكى
غيره ظللت افعل كذا ظلولا وبت افعل كذا بيتوتة ومن كلام العرب كونك مطيقا
مع الفقر خير من كونك عاصيا مع الغنى وبنا الامر واسم الفاعل منها واثباتات
من الزمان وينبني على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فمن قال بدلالتها
على الحدث اجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله اكان للناس عجبا بكان
ومن قال لا تدل عليه منعه وقد صرح الفارسي بانها لا تتعلق بها حرف جر ثم قال
وان عملها في ظرف الزمان نظرا للمعنى وحكى ابو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف
والمجرور في عملها في الحال فمن منعه قال لانها لا تستدعيها للحال والعامل يستدعي
ومن جوزه فقال الحال يعمل فيها هذا وليس فعلا فكان اولى اما نصبها المفرد فالاصح
منعه على القول بانه لها لانهم عوضوا عن الدلالة على الحدث بالخبر واجازه السيرافي قياسا
فيقال كان زيد قايما كونا ص وتعدد خبرها كالمبتدا اولى بالمنع ش وتعدد
خبر كان كالخلاف في تعدد خبر المبتدا والمنع هنا اولى وهذا قال به بعض من جوزه
هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع ووجهه ان هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى
واحد فلا يزاد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الاصل خبر مبتدا فاذا جاز تعدده
مع العامل الاضعف وهو المبتدا فمع الاقوى اولى ص وترد الخمسة الاول وبات
كصار خلافا للكثير في ظل ش ترد كان واصبح واضحى وامسى وظل بمعنى صار فلا
يقتضي الماضي خبرا لها كالمتقدم كقوله تعالى وبست الجبال بسا فكانت هبا منبثا
وكنتم ازواجا ثلاثة فاصبحتم بنعمته اخوانا ظل وجهه مسودا ● وقول الشاعر
ثم اضحوا كانهم ورق جف ● فالوت به الصبا والدبور ● وقوله امست خلاء وزعم
الكثير الاصفهاني والنهاباذي شارح اللمع ان ظل لا ياتي بمعنى صار بل لا يستعمل
الا في فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا في الوقت الذي
للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشري ان بات ياتي بمعنى صار
قال ابن مالك وليس له حجة لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقرا وجعل منه
بعض المتاخرين فان احدكم لا يدري اين باتت يده وضعف بامكان حمله على المعنى المجمع
عليه وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا قال ومنه ما يحتج به لقوله
اجني كلما ذكرت كليب ● ابيت كانني اطوى بجمر ● لان كلما تدل على عموم الاوقات
ص وكلها تتصرف الا ليس وقيل ودام ولتصاريفها ما لها ش جميع هذه
الافعال تتصرف فيأتي منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا ان الامر لا
يتاتى صوغه من المستقبل منفيا الا ليس فمجموع على عدم تصرفها واما دام فنص كثير

من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان
لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف
ما دام لانها للتوقيت والتأبيد فتفسد المستقبل قال ابو حيان وما ذكر من عدم
تصرفها لم يذكره البصريون ولتصاريف هذه الافعال من العمل والشروط ما للماضي منها
وكذا سائر الافعال ومن امثلة ذلك قوله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا ولم
أك بغيا وقول الشاعر • وما كل من يبدي البشاشة كائنا • أخاك اذا لم تلفه لك منجدا
وقوله • فقضى اشياء انت ذاهب لست زائلا • أحبك حتى يغمر الجفن مغمض • ص ووزن
كان فعل فتحركت ولو كانت فعل وليس فعل والاكثر فيها لست وحكى كسر اللام وضمها ويدل عليها
مع الماضي بتم خلافا للملك لنحاة والى على دين نفيها وما انفك الاصح الحال ما لم يقيد
مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر في زال يزال فعل وحكى يزيل فتفعل والصحيح
التي تقسم بها • ش فيه مسائل **الاولى** الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين
وقال الكسائي فعل بالضم ورد بانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من
فعل فعيل واما ليس فمذهب الجمهور ان وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف
لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بانها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس مثل
باع او بالضم لقيل فيها لست بضم اللام ولا يقال الا لست بفتحها قال ابو حيان
على انه قد سمع فيها لست بالضم فدل على انها تنبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء
ان بعضهم قال لست بكسر اللام واما زال فالاشهر في مضارعها يزال فوزنها فعل
بالكسر وحكى الكسائي فيه ايضا يزيل على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح
قال ابو حيان وحكى ثعلب عن الفراء ان زلت اخرى كذلك فلو ذال القاصة ما
جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنتم ينتم ونقم ينقم **الثانية** ذهب قوم الى ان ليس
وما مخصوصتان بنفي الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى انهما
ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوبين بجمع بين القولين
وهو ان اصلهما لنفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن امثلة استقبال
المنفي بليس قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ولستم بآخذيه الا ان تغمضوا
فيه وقول حسان ولست يكون الدهر ما دام يذبل وما هم بخارجين من النار
وما هم عنها بغائبين ومن امثلة المنفي بليس قول العرب ليس خلق الله مثله **الثالثة**
حكى ابو عمرو بن العلاء ان لغة بني تميم اهمال ليس حملا على ما كقولهم ليس الطيب الا
المسك بالرفع على اهمالها ولا اضمار فيها وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر فقال له ابو عمرو
نمت يا ابا عمر وادلج الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب وما تميمي الا وهو يرفع
ثم وجه ابو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقناه
الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا
بذلك عيسى وابا عمرو فاخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى ابي عمرو وقال هو لك بهذا
فقت الناس وزعم ابو نزار الملقب بملك النحاة ان الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ

وضرب

وضربه محذوف وتقدير الا المسك أفخره والجملة في موضع نصب خبر ليس وزعم ابو علي
ان اسم ليس ضمير الشان والطيب مبتدأ والمسك خبره او الطيب اسمها والخبر محذوف
كانه قال ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى
كثير وضعف بان الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن منعها وقيل الرابعة ص وتسمى
ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وفتئ وزال خلافا لابي علي وتفي
خلافا للصغاني في بتل وظل ومن التامة قصه ذات الشان وقالتهما ولا تر هذه
الافعال تسمى نواقص واختلف في سبب تسميتها بذلك فقيل لعدم دلالتها على الحدث
بناء على ان الماضي تقيد وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به
فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس بالاتفاق وزال خلافا
للفارسي فانه اجاز في الحلبيات ان تأتي تامة قياسا لا سماعا وفتئ خلافا للصغاني
فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو فتئ عن الامر بمعنى انسيه وزعم ابن اباذي
ان ظل ايضا لا تستعمل الا ناقصة قال ابو حيان وهو مخالف لنقل ائمة اللغة والنحو انها
تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فيكون
كان بمعنى ثبت نحو كان الله ولا شيء معه وحدث نحو اذا كان الشتاء فادفئوني وحضر نحو وان
كان ذو عسرة ووقع نحو ما شاء الله كان وكفل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف
غزلته واصبح وامسى واضحى بمعنى دخل في الصباح والمساء والضحى كقوله تعالى فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون • وقول الشاعر • ومن فعلاتي انني حسن القرى • اذا
الليلة الشهباء اضحى جليدها • وظل بمعنى دام او طال اذا قام نهارا او بات بمعنى
اقام ليلا او نزل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو الا الى الله تصير الامور وضم وقطع
نحو فصرهن اليك ودام بمعنى بقي نحو ما دامت السموات والارض وانفك بمعنى خلص او
انفصل نحو انفك الاسير والخاتم وبرح بمعنى ذهب او ظهر وبالمعنيين فسر قولهم برح
الخفاء وونى بمعنى ضعف وفتر ورام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتئ المنقوصة
تأتي تامة بمعنى كسر او اطفأ حكى الفراء فتأته عن الامر كسرته والنار اطفأتها وقد
اختلف في كان الشانية فالجمهور على انها من اقسام الناقصة وذهب صاحب البديع
الى انها من اقسام التامة وذهب ابو القسم بن الابرش الى انها قسم برأسها ص وحذف
اخبارها لقرينة ضرورة وثانيها الا ليس ولو دونها ش قال ابو حيان نص
اصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا
اقتصارا اما الاسم فلانه مشبه بالفاعل واما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه
ان روعي اصله وهو خبر المبتدأ فانه يجوز حذفه او ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك
لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه فاذا قلت كان زيد قائما فالمعنى كون زيد
وكما هو لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف في الضرورة • كقوله • زماني بأن كنت
زوال الدين • بريئا ومن اجل الطوي رماني • وقوله • لهفي عليك للهفة من خائف
يبغي جوارك حين ليس مجير • اي ليس في الدنيا وكنت بريا ومن الخويين من اجاز حذفه

لقرينة اختيارا وفصّل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا
ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيبويه ليس احد
اي هنا وقوله ● فاما الجود منك فليس جود ● تبينتم وخلتم انه ليس ناجيا
نحو نعم زيد ناصرنا ناصر يعتقل ● وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء فقال يجوز في
ليس خاصة أن تقول ليس احد اي من الكلام قد يتوهم تمامه بليس ونكرة كقوله
ما من احد ص وقد تلي الواو جملة دخل لليس وكان منفية بعد الا وفاقا للاخفش
وابن مالك فيهما ش فيه مسئلتان الاولى قد تدخل الواو على اخبار هذا الباب
اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله ● وكانوا اناسا ينفحون فاصبحوا
واكثر ما يعطونه النظر الشزر ● وقوله ● فظلوا ومنهم سابق دمعه له ● وآخر
يثني دمعه العين بالهمل ● هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور انكروا
ذلك وتاولوا الجملة على ان الفعل لا التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك
ايضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كانت جملة بعد الا كقوله
ليس شيء الا وفيه اذا ما ● قابلته عين البصير اعتبار ● وقوله ● ما كان من بشر الا
ومنيته محتومة لكن الآجال تختلف ● ليس ● وقوله ● اذا ما [illegible] ارهن لم
يكن شاج لنا الا وحيث اوذ ● والجمهور انكروا ذلك واولوا الاول والثاني
على حذف الخبر ضرورة او على زيادة الواو وقالوا الخبر في الثالث لنا ص ويجوز
توسطها ومنعه الكوفية مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس ش اجاز البصريون
توسيط اخبار هذا الباب بين الفعل والاسم اي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدا قال
تعالى وكان حقا نصر المؤمنين وقال ليس البر ان تولوا وقال الا ماطيب للعيش
ما دامت منغصة ● لذاته بادكار الموت والهرم ● وقال فليس سواء عالم وجهول
ومنعه الكوفيون في الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ومنعه
ابن معط في دام ورد بانه مخالف للنص السابق وللقياس كسائر اخواتها وللاجماع
ومنعه بعضهم في ليس تشبيها بما وهو محجوج بالسماع والخلاف في ليس نقله ابو حيان
عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك فحكى فيها الاجماع على الجواز تبعا للفارسي
وابن الدهان وابن عصفور ص وتقدمه نحو ما دام والمنفي بما وليس على الاصح وزال
واخوته لا لنفي لا الاصح يجوز ان نفي بغيرها قاله [illegible] وعلى الاصح يجوز بينهما
وما في دام خلاف ش يجوز تقديم اخبار هذا الباب على الافعال الا دام وليس
والمنفي بما اما دام فحكى الاتفاق عليها لانها مشروطة بدخول ما المصدرية
الظرفية والحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله واما المنفي بما فعند ذا لاخوة
نفيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم
في ان ما هل لها صدر الكلام او لا فالبصريون على الاول والكوفيون على الثاني
واما ليس فجمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي
وابن اخته والجرجاني واكثر المتاخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قياسا على فعل

التعجب

التعجب وعسى ونعم وبئس بجامع عدم التصرف وقدماء البصريين ونسبه ابن جني الى
الجمهور واجازه ابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور على الجواز لتقدم
معمولها في قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وفرق بين ليس وبين الافعال
المذكورة واما زال واخواته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة اقوال احدها المنع مطلقا
سواء نفيت بما او بغيرها وعليه الفراء الثاني الجواز مطلقا وعليه سائر الكوفيين
لان ما عندهم ليس لها الصدر كغيرها الثالث وهو الاصح وعليه البصريون
المنع ان نفيت بما لان لها الصدر والجواز ان نفيت بغيرها كلا ولم وان ولما
ولن والجحود يرد لكونها تمنع التقديم ان نفي بها لانها تتقدمه على الفعل دون ما
بان يوسط بينهما نحو ما قائما زال زيد فالاصح جوازه وعليه الاكثرون ومنعه
بعضهم لان الفعل مع ما كحبذا فلا يفصل بينهما واما توسطه بين ما ودام فمنعه صاحب
الافصاح وبدر الدين ابن مالك على انه لا يجوز لان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين
صلته بمعمولها ولان دام لا تتصرف وقال ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف
مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع ص
ويجبان ويمتنعان لمانع ش قد يجب توسيط الخبر وتقديمه وقد يمتنع كل من ذلك للامور
الموجبة والمانعة في خبر المبتدا مثال وجوب التوسيط ما كان قائما الا زيد ومثال
وجوب التقديم اين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب احدهما على سبيل التخيير
كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسطه ولا يجوز تاخيره
ومثال امتناعهما ووجوب التاخير كان نعل هند جيبها لاجل الضمير ومثال عدوي
صديقي لاجل اللبس ص وفي تاخير الجملة ثالثها يجب ان رفع ضمير الاسم ومنع تقديم
خبرها فرفوعه وفيه منصوب لا ظرف ثالثها يجب لا ظاهرا او ضميرا يشارك عرفا ونكرا
ولا يليها معمول خبرها كغيرها خلافا للكوفية وابن السراج الا ظرفه ويجوز مع خبر
وتقدمه ش فيه مسائل الاولى اختلف في وجوب تاخير الخبر هنا اذا كان جملة
على اقوال احدها يجب مطلقا فلا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية
نحو كان زيد ابوه قائم ام فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم ام غير رافعة
نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا
فيجوز التقديم والتوسيط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن
مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق ● الى
ملك ما امه من محارب ابوه ● ولا كانت كليب تصاهره ● قال ويدل لجوازه مع
كان تقدم معموله في قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا
يظلمون وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع في الفعلية
الرافعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذي استقر
في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطها
من كان يقوم زيد على ان يكون يقوم خبرا مقدما فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدا

والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان
زيدا ابوه اي كان زيد قائما ابوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي
هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو الا كان زيد طعامك ففيه اقوال لكنا
يقبح التقديم ولا يمتنع لانه ليس كجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا او مجرورا
جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع في الظروف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما
نحو شاربا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور
امتناع تقديم خبر المبتدا اذ يتساويان في التعريف والتنكير ولا بيان ولا يجري
ذلك هنا لظهور الاعراب من نصب الخبر ... فيجوز كان اخاك زيد ولم يكن
خير منك احد فان خفي الاعراب وجب تأخر الخبر للالتباس نحو صار عدوي
صديقي وكان فتاك مولاك الرابعة مذهب اكثر البصريين انه لا يجوز ان يلي
كان واخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرهما الا الظرف والمجرور فلا
يقال كان طعامك زيد آكلا ولا كان طعامك آكلا زيد وهذا الحكم غير
مختص بباب كان بل لا يلي عامل الامر من العوامل ما نصبه غيره او رفعه فان كان
معمول الخبر ظرفا او مجرورا جاز اذ يلي كان مع تأخر الخبر وتقدمه للتوسع
في الظرف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج
ان يليها غير الظرف ايضا لوروده في قوله • فما كان اياهم عطية عودا
واجيب بان في كان اسم ضمير الشأن مستترا فيها وعطية مبتدا اخبر عوده والجملة
خبر كان الا طعامك زيد وكذا يجوز تقديمه على كان نحو طعاما كان زيد
آكلا وعليه قوله تعالى وانفسهم كانوا يظلمون • واعلم انه يتأتى في كان
زيد آكلا طعامك اربعة وعشرون تركيبا وقد شققتها في الاشباه والنظائر
وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد
وآكلا كان طعامك زيد ص واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدا وقيل
الاعرف الا المشار مع غير ضمير واما أن وأنّ وقيل ما يراد ثبوته
مطلقا وقيل ان قام مقامه او شبهه وقيل ما صح جوابا او نكرتان بمسوغ
تخير وفي الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة قال الشاطبي اذا افادت والنكرة غير
صفة محضة ش اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففيما يتعين اسما خلاف ... جرا
الاقوال السابقة في المبتدا والخبر زيادة اقوال احدها يتخير فيهما فايهما شئت
جعلته الاسم والاخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء
وابن عصفور وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار
ايهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر وقيل ينظر الى المخاطب فانه قال
واذا كانا معرفتين فانت بالخيار ايهما جعلته فاعلا رفعته ونصبت الاخر
وقيل ينظر الى المخاطب فان كان يعرف احد الامرين ويجهل الاخر جعل المعلوم
الاسم والمجهول الخبر نحو كان اخو بكر عمرا اذا قدرت ان المخاطب يعلم ان له اخا

ويجهل

وجار

مطلب [illegible]

ويجهل كونه عمرا او كان عمرو اخا بكر اذا كان يعلم عمرا ويجهل كونه اخا بكر وعلى هذا
السيرافي وابن الباذش وابن الضائع وحملوا كلام سيبويه على ما اذا استويا
عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف
منهما الاسم والادنى الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا
اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه تجعل الاشارة الاسم وان كان غير اعرف منه كالعلم
والمضاف الى المضمر نحو كان هذا اخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لما
التنبيه الذي فيه اما مع المضمر فلا وهذا كان هانا اذا افصح من ها ذا انا وقيل
ان كان احدهما أن او أنّ وما بعدها المفتوحتين فان الاختيار جعلها الاسم والاخر
الخبر ولهذا قرأ اكثر القراء فما كان جواب قومه الا أن قالوا بنصب جواب لشبههما
بالمضمر من حيث انهما لا توصفان كما لا يوصف [illegible] اذا اجتمع مع معرفة
غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه اعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا
نحو كان عمرو منطلقا وكان زيد زهيرا وقول الشاعر وكان مصيبتي هديت
برشدي • اثبت الهداية لنفسه ولو قال وكان ما ادعي ضللت به لاثبت
الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط ان يكون احدهما
قائما مقام الاخر او مشبها به كالمثال الاول ولئن يخلو في ما اذا كان هو نفسه
كالبيت وقيل ما صح منهما جوابا فهو الخبر والاخر الاسم حكى هذه الاقوال ابو
حيان ثم اختار تبعا لجماعة تفصيلا جمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب
فان كان احدهما قائما مقام الاخر او مشبها به فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو
نفسه فان عرف المخاطب احدهما دون الاخر فالمعلوم هو الاسم والاخر الخبر وان
عرفهما او جهلهما فان كان احدهما اعرف فالاعرف هو الاسم والاخر الخبر الا المشار
مع المضمر واذا استويا في التعريف فانت بالخيار الا ان كان احدهما أن او أنّ المصدريتين
فانه يتعين جعله الاسم قال وضابط النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار
يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على
من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ فلا
فلك الخيار فاشئت جعلته الاسم والاخر الخبر نحو كان رجل قائما او كان قائم رجلا
وان كان لاحدهما مسوغ دون الاخر فالذي له المسوغ هو الاسم والاخر الخبر نحو كان
كل احد قائما ولا يجوز كان قائم كل احد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة
الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختيارا
بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبها
بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول جاز ان يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع
كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن ورود ذلك قوله • كان سلافة من بيت رأس • يكون مزاجها
عسل وماء • وقوله • ولا يك موقف منك الوداعا • قال وقد حمل هذا السنة في باب
ان على ان جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله • وان حراما ان اسب مجاشعا

عبر

بابائي الشم الكرام الخضارمه • وأجاز سيبويه ان قريبا منك زيد ص وان قصد
ايجاب خبرهما قرن بإلا لا ان قبل وان قرن بتنفيس او قد او حال فالكلام ذلك
واخواته لا يكون اسم هذه نكرة وما لتها يجوز رفع الماضي ويكثر ليس وكان بعد
نفي وشبهه ش فيه مسئلتان الاولى اذا قصد ايجاب خبر هذا كان قرن بإلا
ان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائما وليس زيد الا قائما وشذ هذا الباب
وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قائما فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل الا
منفيا لم يجز دخول الا عليه نحو ما كان شبهك الا احدا وما كان زيد الا ذا بلا صاحبا
وكذلك لا تدخل على خبر زال واخواته لان نفيها ايجاب فان قلت ما زال زيد
عالما فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك كان زيد عالما وهذا لا تدخل عليه الا
فكذلك ذلك واما قول ذي الرمة • حراجيج ما تنفك الا مناخة • على الخسف او نرمي
بها بلدا قفرا • فقيل خطا فيه وهذا لا يحتج لا عجمي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة
فتفسد بلاغته وقيل مأول على زيادة الا او تمام تنفك ومناخة حال وهل يجوز
دخول الا على خبر مزيد ... الثانية يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة لان فيها معنى النفي
المسوغ للابتداء بالنكرة كقوله • كم قد رأيت وليس شيء باقيا • من زائر طرف الهوى
ومزود • ويقارنها في ذلك كان بعد نفي وشبهه كقوله • اذا لم يكن احد باقيا
فان التاسي دواء الاسى • وقوله • ولو كان حي في الحياة مخلدا • خلدت ولكن
ليس حي بخالد • وهل يلحق بها في ذلك زال واخواته ص ترادف كان لم يزل وتزاد
وسطا فيل واخرا قياسا وقيل فاعلها ضمير مصدرها وشذ بين جار ومجرور
وزاد الكوفيون امسى واصبح ولا تزاد تكون والتثنية ان لم ينتقض المعنى ويعم كل فعل
لازم ش فيه مسئلتان الاولى يختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا اي انها تاتي دالة على
الدوام وان كان الاصل فيها ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه
عند قوم وعليه الاكثر كما قال ابو حيان او سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين
وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو وكان الله
سميعا بصيرا اي لم يزل متصفا بذلك الثانية يختص ايضا بانها تزاد بشروط
ان تكون بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن زيدا ولم
يركان سلم ومنه حديث أو بني كان ادوؤ وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله
انت تكون ماجد نبيل • وجوز ايضا زيادتها اخرا نحو زيد قائم كان قياسا على
الغاء ظن اذا اوردت بعد تمام ساعة والزيادة خلاف الاصل فلا تستباح في غير مواضعها
المعتادة وشذ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله • سراة بني بكر تسامى على
كان المسومة العراب • قال ابو حيان ولا يحفظ في غير هذا البيت وجوز الكوفيون
زيادة اصبح وامسى وحكوا ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها وحمل على ذلك ابو
علي قوله • عدو عينيك وشانيهما • اصبح مشغول بمشغول • وقوله • اعاذل
قولي ما هويت فاوبي • كثيرا ارى امسى لديك ذنوبي • واجاز الفراء زيادة سائر الافعال

هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذا لم ينتقض المعنى نحو ما امسى احسن زيدا
وزيد امسى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال في نحو قوله
فانت ثوم قريب تهجونا وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب • ولم يرد ان يامر
بالذهاب والصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التاويل وما لا يحتمله من ذلك
من القلة بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف في كان المزيدة هل لها فاعل فذهب
السيرافي والصيمري الى انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل
كان هو اي كان الكون وذهب الفارسي الى انها لا فاعل لها لان الفعل اذا استعمل
استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل انه قلما يقال لما استعملته
العرب للنفي لم يحتج اليه اجراء له مجرى حرف النفي واختاره ابن مالك ووجهه بانها
تشبه الحرف الزايد فلا تبالي لو خلوتها من الاسناد ص ويجوز حذف كان واسمها ان
عقب ان ولو كثيرا وهلا والا بقلة ويجوز رفع تاليها ان حسن تقدير فيه او معه
والا فلا وجوز يونس وابن مالك جر مقرون بان لا وان عاد اسم كان على مجرور بحرف
وحمل تاليها التاجر انا خبر مشبها اولى من خبر كان نصب او حالا او مفعولا بلازم
واضمار الناقصة قبلها اولى وقل بعد لدن ونحوها ويجب بعد ان وقل بعد ان نحو ما
بعدها وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيتطيه
ان ش يختص كان ايضا من بين سائر اخواتها بانها تعمل محذوفة ولذلك اقسام
الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضمير
ما علم من غائب او حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله • قد قيل ذلك ان حقا وان
كذبا • فما اعتذارك من قول اذا قيلا • ومع المتكلم قوله • حدبت على بطون ضنة
كلها • ان ظالما فيهم وان مظلوما • ومع المخاطب قوله • لا تقربن الدهر آل مطرف
ان ظالما ابدا وان مظلوما • ومثاله بعد لو مع الثلاثة قوله • لا يامن الدهر ذو
بغي ولو ملكا • جنوده ضاق عنها السهل والجبل • وقوله • علمتك منانا
فلست باامل • نداك ولو غرثان ظمآن عاريا • وقوله • انطق بحق ولو مستخرجا
اضغانا • فان ذا الحق غلاب وان غلبا • ولا يظهر الفعل في هذه المثل لما قال سيبويه
وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عنده اظهار الا ناصب التالي على انه خبر كان
وما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هناك تقدير فيه او معه او نحو ذلك
كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به
ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان
العمل خيرا وان كان المقتول به سيفا وارتفاعهما على انهما الاسم على تقدير ان كان في
اعمالهم خير وان كان معه سيف او على تقدير كان التامة فالاول اولى وهو معنى قوله
واضمار الناقصة قبلها اي الفاء اولى من التامة وعلله ابن مالك بان اضمار
الناقصة مع النصب متعين ومع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجري الاضماران
على سنن واحد كذا ولا يختلف العامل ومثاله بعد لو ائتني بطعام ولو تمرا فالنصب على تقدير

الكلام على اضمار ... وعملها محذوف

ولا يكون الطعام تمرا او الرفع على تقدير ولا يكون عندكم تمر او على تقدير كان تامة
فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالابيات السابقة ومثله سيبويه بقولك
امرر بايهم افضل ان زيدا وان عمرا والثاني تقديره ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور
بحرف سواء اقترنت ان بلا ام لا كقولهم مررت برجل صالح الا صالحا فطالح وامرر
بايهم افضل ان زيدا وان عمرا فصالح وزيد بالنصب على تقدير الا يكن صالحا وان
يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير الا امرر بصالح او الا اكن مررت بصالح
فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو ووافقه
ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجار لا يحذف والمحذوف ممنوع غير
منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل
ذلك نعم لو اتصلا وتوكيد وجعل تالي الفاء الى اخره امرر به ابدا ان توهم مخبز المثال
السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شيء واحد
وهو المبتدأ ومع النصب شيئان ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء اكثر والتقدير
في الرفع فالذي يجزى به خير والنصب على حذف كان واسمها الا كان الذي يجزى به خيرا
او على الحال اي وتلقاه خيرا او على المفعول بفعل لائق فتجزيه او يعطى خيرا او علم
من ذلك ان في مسئلة ان خيرا فخير اربعة اوجه احسنها نصب الاول ورفع الثاني
واضعفها عكسه وبينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشلوبين انما تكلموا فيما ذكر
في نصب الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما في نصب الثاني من القبح يقابل حسن
رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما احسن لقلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما ●
القسم الثاني ما يجوز بقلة وذلك في ثلاث صور الاولى والثانية بعد هلا
والا قال ابو حيان يجري مجراهما غيرهما من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل
عليه لكنه ليس بكثير استعماله الثالثة بعد لدن كقوله ● من لد شولا فالى اتلائها
اي من لدن ان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التي ارتفعت البانها من النوق واحدها
شائلة على غير قياس والاتلاء ان يتلوها اولادها ولو لا كان ونحوها وقول التسهيل
ومثلها ما شاله قوله ● ازمان قومي والجماعة كالذي ● لزم الرحالة ان تميل مميلا
قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك
في صورتين الاولى بعد ان المصدرية اذا عوض منها ما كقوله ● ابا خراشة اما انت
ذا نفر ● اي لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجيء
بما عوضا عنها والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعدها
اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح في المسئلة وبقي فيها اقوال اخر
فزعم بعضهم ان كان المحذوفة فيها تامة والمنصوب حال وزعم ابو علي وابن جني انما
هي الرافعة الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه في العمل وزعم المبرد
ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظهارها كما زعمها نحو اما كنت منطلقا انطلقت وزاد بان
هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من مواضع قياس

زيادة

زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة
للاول كقولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وقول الراجز ● امرعت
الارض لو ان مالا ● لو ان نوقا لك او جمالا ● او ثلة من غنم اما لا ● اي ان كنت لا
تجد غيرها وما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان في ما لتقارب مخرجيهما ولا هي النافية
لخبر كان وهو تجد غيرها وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولم يحذف مع المكسورة
معوضا منها ما المثال هذا لو قلت اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة
لا عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت بحذف كان ● ص ويحذف لامها ساكنة
جزما والتامة اقل ما لم يوصل بضمير او ساكن خلافا ليونس ● ش يجوز حذف نون
كان تخفيفا بشرط ان يكون مضارعا مجزوما بالسكون بخلاف الماضي والامر
بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا يتصل بضمير نحو ان يكنه فلن
تسلط عليه ولا ساكن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم اك
بغيا لم تك من المصلين فلم يك ينفعهم ايمانهم وسواء في ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة
لكن الحذف فيها اقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال ابو حيان وحذف هذه النون
شاذ في القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف
العلة وانما لم يحذف عند ملاقاة الضمير لان الضمير يرد الشيء الى اصله كما ترد نون لدن اذا اضيفت
اليه فقيل لدنه ولا يجوز لده وعند الساكن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه واجاز
يونس حذفها مع الساكن ووافقه ابن مالك تمسكا بنحو قوله لم يك الحق سوى ان هاجه
رسم دار قد تعفى بالسرر ● وقوله ● فان لم تك المراة ابدت وسامة ● وقوله ● اذا لم
تك الحاجات من همة الفتى ● والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك
من ان النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل الساكن اشد
فيكون الحذف حينئذ اولى ورده ابو حيان بان التخفيف ليس هو العلة انما العلة
كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم فزال احد جزئيها
والعلة المركبة تزول بزوال بعض اجزائها ص مسئلة الحق بليس احرف احدها
ما النافية عند اهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط الباء وشرطه
بقاء النفي لا ان ينتقض بالا وانا ولا لها ينصب او تنزل الثاني منزلة الاول او نعتا
الا كان صفة ولا يعمل منه خلافا للصغار ولا تغنيه وجوز الفراء رفعه وخفضه ان وجوز الكوفية
نصبه ونفي كافه لا نافيه خلافا لهم وما خلافا لقوم ولا تاخر الخبر خلافا للفراء
مطلقا وللاخفش مع الا وقيل ونصبه لغة ومعموله خلافا لابن كيسان وسمعه الرما
مرفوعا ايضا وفي تقدم الظرف ثالثها الاصح عنده يجوز معمولا لا خبرا وعندي
عكسه ولا يتقدم معمول كما بحال وثانيها يجوز ان قصد الرد ش اصل العمل للافعال
بدليل ان كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائدا نحو كان او في معنى الحرف نحو قلما
او تركب غيره نحو حبذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل واما الحرف فتقدم انه ان
اختص بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه وان لم يختص او اختص ولكن

نونها

فلانك في ضيق

الكلام على ما النافية المشبهة بليس

تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان جزء الشي لا يعمل في الشي ونباين فقبيل غير المختص
ولها شبهان احدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف وقد اعاه بنو تميم فلم يعملوها
والثاني خاص وهو ملحوظ كونها للنفي وداخلة على المبتدا والخبر وتخلص المحتمل
للحال كما ان ليس كذلك وقد اعتبر هذا الشبه اهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها
المبتدا اسما لها ونصبوا الخبر خبرا لها قال تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم هذا
مذهب البصريين وزعم الكوفيون انها لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين وان المرفوع بعد
باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب لا تكاد تنطق
بها الا بالباء فاذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر
وليس هو بشي لجر المقدر فيه الباء وغيره وزيد يكثر في الحروف الجارة حذفها ولم ينصب
ما بعدها وعلى الاول لاعمالها عمل ليس شروط احدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل
العمل نحو وما محمد الا رسول وكذا اذا ابدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد شي
الا شي لا يعبا به لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز يونس
والشلوبين النصب مع الا مطلقا لوروده في قوله . وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا . وقوله . وما حق الذي يعثو نهارا . ويسرق ليله
الا نكالا . واجيب بانه نصب على المصدر اي ينكل نكالا ويعذب تعذيبا اي تعذيبا
زيد ورده ودار منجنون ايد ولاب وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى
نحو ما زيد الا اخاك او منزل منزلته نحو ما زيد الا زهيرا وقال اخرون يجوز ان كان
صفة نحو ما زيد الا قائما وقال الصفار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثنا لا البدلية
وان انتقض بغير الا لم يوثر فيجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم واجاز الفرا
الرفع . الشرط الثاني فقد ان فان زيدت بعد ما بطل العمل كقوله . فما ان طبنا
جبن ولكن . وقوله . بني غدانة ما ان انتم ذهب . ولا صريف ولكن انتم الخزف
قال ابن مالك ولما كان عمل ما استحسانا لا قياسا شرط فيه الشروط المذكورة لان
كلا منها حال اصلي فالبقا عليها تقوية والتخلي عنها او عن بعضها توهين واحق
الاربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة ان لان مقارنة ان تزيل شبهها
بليس لان ليس لا يليها ان فاذا وليت ما تباين الاستعمال وبطل الاعمال انتهى
وذهب الكوفيون الى جواز النصب مع ان ورووا قوله ما ان انتم ذهبا ولا صريفا
بالنصب والبصريون على ان ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية
كذا حكوه وعندي ان الخلاف في اعمالها ينبغي ان يكون مرتبا على هذا الخلاف . الشرط
الثالث ان لا تؤكد بما فان اكدت بها بطل العمل نحو ما ما زيد قائم قال في الغرة
وهي كافة وحكى ابو الفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله
لا ينسك الاسى تاسيا فما . ما من حمام احد معتصما . واجيب بانه شاذ او ما في
الاول فاكد به الحزن ثم ابتدا ما فليست موكدة . الشرط الرابع ان لا يتقدم الخبر فان تقدم
ارتفع كقوله . وما حسن ان يمدح المرء نفسه . وجوز الفرا نصبه مطلقا نحو ما قائما

زيد وجوزه الاخفش مع الا نحو ما قائما الا زيد وحكى الجرمي ان ذلك لغة وشذ ما
مسيئا من اعتب . وقال الفرزدق . اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر . وقال اخر .
نجران اذ ما مثلها نجران . والجمهور اولوا ذلك على الحال نحو فيها قائما رجل والخبر
محذوف وهو العامل اي ما مثلهم في الوجود وان امتنع النصب في حال تقدم الخبر
ففي تقدم معموله اولى نحو ما طعامك زيد اكل واجاز الكوفيون وابن كيسان
نصبه قياسا على لا ولن ولم فان تقدم الخبر ومعموله وهو ظرف او جار ومجرور نحو ما في
الدار او ما عندك زيد وما بي انت معنيا فاقوال . احدها منع النصب كغيرهما
والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول
الخبر والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية
الكبرى وشرحها وابن هشام في الجامع وعندي عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف
المقدم الخبر والمنع ان كان معموله ص وما عطف على خبرها بلكن او بل رفع ونصب غيرهما
اجود ومنع قوم نصب معطوف ليس مطلقا ولا بغيرهما الا بمرد ولا تحذف خلافا للكسائي
ولا اسمها ولا خبرها ما لم تكف بان وشذ بنا النكرة معها ش فيه مسايل الاولى
اذا عطف على خبر ما بلكن او بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائما لكن قاعد
او بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف اي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب
وما لا تعمل الا في النفي اما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب اجود نحو ما
زيد قائما ولا قاعدا ويجوز ولا قاعد على اضمار هو واوجب قوم الرفع في المعطوف على
خبر ليس مطلقا سواء كان بلكن او بل ام بغيرهما نحو ليس زيد قائما لكن قاعد ولا قاعد
والمعروف خلافه . الثانية اذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم يغيرها
عن العمل نحو اما زيد قائما كما تقول اليس قائما . الثالثة اجاز الكسائي اضمارها
فانشد . فقلت لها والله يدري مسافر . اذا اضمرته الارض ما الله صانع اي ما يدري
ومنع البصريون ذلك . الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياسا على ليس واخواتها فلا تقول
زيد ما منطلقا تريد ما هو ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيها بلا كقوله
لناموا فما ان من حديث ولا صال . التقدير فما حديث ولا صال فنسبه ابدا حديث .
الخامسة شذ بناء النكرة مع ما تشبيها بلا في ما باس عليك كما قالوا لا باس عليك
وانشد الاخفش . ما باس لو ردت علينا تحية . قليلا على من يعرف الحق عابها ص
ان النافية عند اهل العالية الشرط ترتيب وعدم نقض وانكرها اكثر البصرية
وقيل لا يا في الا مع الا ش ان النافية عند المعمل ادخلها من الحروف التي لا تختص فكان
القياس ان لا تعمل فلذلك منع اعمالها الفرا واكثر البصرية والمغاربة وعزي لسيبويه
واجاز اعمالها الكسائي واكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك
وصححه ابو حيان لما ذكرناه لانها للنفي وكونها تنفي الحال وللسماع حكي عن اهل العالية
ان ذلك نافعك ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول
ان قائما فانكرها عليه وظن انها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستثبته فاذا

الكلام على ان المخففة النافية

مويريد إنْ أنا قايا بتركت المرة وادعم على صد لكنا هو الله ربي وقرأ سعيد بن جبير إنِ
الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم • وقال الشاعر • إنْ هو مستوليًا على أحدٍ وقال
إنِ المرءُ ميتًا بانقضاء حياته • ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا • وذهب بعضهم إلى أنها إذا
دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها إلا نحو إنِ الكافرون إلا في غرور • ويرده ما تقدم
ص وتزاد أيضا بعد ما الموصولة والمصدرية وألا وقبل مدة الإنكار وجوزه بعدها
التوبيخية قال قطرب وترد بمعنى قد والكوفية وإذ ش هذا استطراد إلى ذكر بقية
معاني إنْ فإنها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتي وزائدة وذلك في مواضع أحدها
بعد ما النافية كما تقدم وأشرنا إليه بقوله أيضا الثاني بعد ما الموصولة كقوله
يرجى المرء ما إن لا يراه • أي الذي لا يراه الثالث بعد ما المصدرية كقوله ورابعها
بعد ألا الاستفتاحية كقوله • ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا • الخامس قبل مدة الإنكار قيل
لأعرابي أتخرج إن أخصبت البادية فقال أأنا إنيه منكرًا أن يكون رأيه على خلاف
ذلك وزعم قطرب أن إن تأتي بمعنى قد وخرّج عليه فذكر إن نفعت الذكرى وزعم الكوفيون
أنها تأتي بمعنى إذ وخرجوا عليه لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين والجمهور أبوا الأمرين
وقالوا إنها في الآيتين شرطية والقصد في الأولى التهييج وفي الثانية التبرك ص [illegible]
لا وعملها كليس إن وقيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل في الاسم فقط بشرط أن ولا يلاه
مرفوعها وتنكير جزأيها والنحاة ابن جني ش لا أيضا من الحروف غير المختصة في إعمالها
أقوال أحدها وهو المشهور أنها تعمل كإن إلحاقا بليس كقوله • تعز فلا شيء على الأرض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا • الثاني أنها لا تعمل أصلا ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر
ولا ينتصب أصلا وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة
فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئا وعليه الزجاج واستدل له بأنه لم يسمع النصب في خبرها
ملفوظا به كقوله • من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح • وقوله • يا للحجيم حين لا
مستصرخ • ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك إعمالها أكثر من إعمال لات وقال
أبو حيان الصواب عكسه لأن إنْ قد عملت نثرًا ونظمًا ولا إعمالها قليل جدا بل لم يرد منه
صريحا إلا البيت السابق والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد • ولا عاملها أربعة
شروط الشرطان المذكوران في إن والثالث أن لا يفصل بينها وبين مرفوعها فإن فصل
بطل عملها لأنها أضعف منها وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها نحو
لا رجل قائما ولم يعتبر ابن جني وطائفة هذا الشرط فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا • سواها ولا عن حبها متراخيا • وتأوله الجمهور على
أن الأصل لا أرى باغيا فحذف الفعل وانفصل الضمير الذي كان مستترا في الفعل وباغيا
حال تنبيه قال أبو حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة
إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي فإنه قال هي بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام
الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيء وفي البسيط القياس عند بني تميم إعمالها ويحتمل
أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز ص الرابع لات [illegible] تأنيثا وقيل [illegible]

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد

كلام على لا النافية [illegible]

كلام على لات تعمل عمل ليس

وسيبويه

وسيبويه ركبت كإنما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين وقبله
وتزاد فيه ولا تعمل في هنا خلافا لابن عصفور ولا بد من جزأيها والأكثر حذف الاسم
والعطف على خبرها كما وأنكر الأخفش عملها وفي قول كان وعزا الفراء بها الزمان
وقد ديان الماضي ولو تقديرا وقد تخرج حينئذ دون التاء وجاءت مفردة
ش اختلف في لات فذهب سيبويه إلى أنها مركبة من لا والتاء كإنما ولهذا الحكي
عند التسمية بها كما يحكى لو سميت بإنما وذهب الأخفش والجمهور إلى أنها لا زيدت
عليها التاء لتأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن
الطراوة وعزي إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت على الحين كقوله العاطفون
تحين ما من عاطف أي حين ما من عاطف وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في لات
ليس أبدلت سينها تاء كما في ست [illegible] الياء ألفا لأن الأصل في ليس لا [illegible]
فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيلتبس لفظها بلفظ التمني ولم يفعل هذا الإمام
الحين كما أن لدن لم يشبه نونها بالتنوين إلا مع غدوة وفي البسيط ويحتمل أن يكون
التأكيد لأن من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء ألفا على القياس فيكون ليس
ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وبنو الحال وأطلقوا
عملها عملا لا على أقوال أحدها مذهب سيبويه والجمهور أنها تعمل عمل ليس
ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ولذلك تختص في العمل بنوع ما سيبويه
كما عملوا لدن في غدوة خاصة والتاء في القسم وقيل لا تقتصر على لفظ الحين بل
تعمل أيضا في مرادفه كالأوان والساعة وعليه ابن مالك كقوله • ندم البغاة ولات
ساعة مندم • والتزموا فيها أن لا يذكر الجزآن معها بل لا بد من حذف أحدهما والأكثر
كون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين
مناص أي ولات الحين حين مناص • أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كما بمر
مرادف الحين قولان الأول نعم وعليه الشلوبين وابن عصفور كقوله لات هنا
ذكرى جبيرة أو من • فهنا اسمها وذكرى الخبر أي لات هذا الحين حين ذكرى جبيرة
وقوله حنت نوار ولات هنا حنت • أي ليس هذا أوان حنين الثاني لا وعليه
ابن مالك وتوجيهما ذكر وشبهه مهملة وهنا نصب على الظرفية والفعل خبر مبتدأ محذوف
على تقدير لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في وإنما يدخل عليه من وإلى
ووافقه أبو حيان القول الثاني أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذي بعدها إن
كان مرفوعا فمبتدأ أو منصوبا ففعل أضاد معمل أي ولات أرى حين مناص نقله ابن
عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لأنها لم تحفظ
الآيات بعدها باسم وخبر منتصبين ولات ليس يجوز حذفهما فلو كانت لات
لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر
مبتدأ محذوف فإنه لم يحفظ نثرا للفعل بعدها توضع من الوضع القول الثالث أنها
تعمل عمل إن وتبنى للنفي العام وعزي للأخفش فعلى لات حين مناص بالنصب مثل

على الظرفية خبر ما بعده والفعل على تقدير الخ

لا غلام سفر والخبر محذوف اي لم. القول الرابع انها حرف جر تخفض اسما الزمان
قال الشاعر وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان • وقرئ ولات حين مناص بالجر
احكام لات انها قد تكسر تاؤها وانها قد تضاف الى ما حين لفظا كقوله • وذلك حين
لات اوان حلم او تقديرا كقوله • تذكر حب ليلى لات حينا • اي حين لات حين تذكر وقد
تحذف لات حين تقديرا مضافة الى الحين وتبقى التاء كقوله • العاطفون تحين ما من عاطف
اراد العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد
جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذكور بعدها حين ولا مرادفه في قول ابي فوه
ترك الناس لنا اكتافهم • وتولوا لات لم يغن الفرار وهي هنا حرف نفي مؤكد لحرف النفي
ولم وليست عاملة • والعطف على خبر لات العاملة كالعطف على ما فينتصب ويرتفع
نحو لات حين جزع ولا حين طيش فيتعين الرفع في نحو لات حين قلق بل حين صبر ولكن
حين صبر ص مسئلة تزاد الباء في خبر منفي بليس وما ولو زيدت كان اسمها خلافا
لهشام او ظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي او كاف التشبيه ولا
تختص بالحجازية خلافا لابي علي ولا بمنصوب خلافا للكوفية فيجوز بعد ان وفي
مقدر وما لنا فيه هو ان فصل بمعموله وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا ومنع
قياسا ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرا وخبر مبتدأ بعد هل وكفى
وليت وان بعد نفي ودونه قال ابن مالك وحال منفية وخالفه ابو حيان والاخفش
وكل موجب ش تزاد الباء في خبر ليس وما اذا كان منفيا نحو اليس الله بكاف وما ربك
بغافل وفائدة زيادتها دفع توهم ان الكلام موجب لاحتمال ان السامع لم يسمع النفي
اول الكلام فيتوهمه موجبا فاذا جيء بالباء ارتفع التوهم ولذا لم تدخل في خبرهما
الموجب فلا يجوز ليس زيد الا بقائم ولا ما زيد الا بخارج فلو قرن كان بين اسم
ما وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفراء واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد كان
بقائم ولو كان الخبر مهملا لم يجز دخول الباء عند هشام واجازه البصريون والكسائي
نحو ما زيد بملك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز ان يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها
وان لم يستعمل اسما كحيث لم يجز عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد بحيث يحب واجاز
الكسائي دخولها على الخبر اذا كان كاف التشبيه حكي ليس بكذلك ولا يختص دخول
الباء بخبر ما الحجازية بل تدخل في خبر التميمية خلافا للفارسي والزمخشري لوجود
ذلك في اشعار بني تميم ونثرهم ولان الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيا لا لكونه
منصوبا بدليل دخولها في لم اكن بقائم وامتناعها في كنت قائما ولا تختص ايضا
بالخبر المنصوب خلافا للكوفيين فيجوز ولو بطل عملها لزيادة ان او تقدم
الخبر في الاصح قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه • وقد تزاد
في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم اكن بقائم • قال وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم
اذ اجشع القوم اعجل • وقال فلما دعاني لم يجدني بقعدد • وقد تزاد في خبر لا
ما كقوله • فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب •

ويقع

ويقع فيها ذلك في المسئلتين ابن عصفور • وقد تزاد في لا التبرئة قالوا لا خير
بخير بعده النار • اي خير وفي اسم ليس اذا تأخر الخبر وفي خبر المبتدأ بعد هل
كقوله • الا هل اخو عيش لذيذ بدائم • وفي خبر لكن كقوله • ولكن اجرا لو فعلت
بهين • وفي خبر ليت كقوله الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم • وفي خبر ان بعد نفي
ودونه كقوله تعالى اولم يروا ان الله الى قوله بقادر وقول الشاعر • فانك مما احدثت
بالمجرب • وذكر ابن مالك انها تزاد في الحال المنفية كقوله • فما رجعت بخائبة ركاب
اي خائبة ونازعه ابو حيان باحتمال كون الباء للحال زائدة اي بحاجة خائبة
اي متلبسة بحاجة وجوز الاخفش زيادة الباء في كل موجب نحو زيد بقائم واستدل
بقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها واوله الجمهور على حذف الخبر اي واقع ص مسئلة عاطف
بعد ليس وما وصف تلاه سببي رفع وللوصف ما له اصلا مبتدأ وخبرا او اجنبي
جاز عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها وكذا ان جر على الاصح ويجب بعدها
الرفع وجوزا لكوفي نصبه وجره ان حذف ما واطلق هشام فان تأخر الوصف عن الاجنبي
جاز نصبه خلافا للقدماء ش اذا عطف على خبر ليس وما وصف تلاه سببي اعطي
الوصف ما له مفردا او رفع به السببي نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا اخوه وما زيد قائما
ولا ذاهبا اخوه ويجوز جعل السببي مبتدأ مؤخرا والوصف خبره فيجب مطابقته وان
تلاه اجنبي فمع ليس يعطف المتلو على اسمها والوصف على خبرها فينصب نحو ليس زيد
قائما ولا ذاهبا عمرو فعمرو معطوف على زيد وذاهبا على قائما فان كان الخبر مجرورا
جاز جر الوصف ايضا نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويجوز الحالتين الرفع على الابتداء
والخبر فيكون ما يجوز النصب في الاولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالسماع
حكى سيبويه ليس زيد ولا اخوه قاعدين وقيل لا يجوز الجر لانه حينئذ من العطف
على عاملين ورد بانه بالمقدرة مدلول عليها بالمتقدمة وبالسماع قال فليس بآتيك
منهيها • ولا قاصر عنك مأمورها • واما في ما فيتعين الرفع سواء نصب خبرها
ام جر لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله • لعمرك ما
معن بتارك حقه • ولا منسئ معن ولا متيسر • واجاز الكوفيون النصب ان نصب
الخبر والجر ان جر وحكوا ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه اي اذا قام لم يجلس ابوه واتفاقه
عندهم ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو بالجر فان حذفت ما نحو ولا خارج امتنع الجر عندهم
الا هشاما فانه يجيزه كان لم يحذف ولو تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما
ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع
النصب البصريون القدماء الذين رد عليهم سيبويه ص الثاني كاد وكرب واوشك
وهلهل وادل والم للمقاربة والفعل وجعل وطفق واخذ وقام وانشأ وهب وعلق
وانشأ وهب للشروع فيه وعسى واخلولق للترجيه وزاد ابن مالك وابن طريف
والسرقسطي حرى وثعلب قام والنهاري كارب وقارب وقرب واخذ واقبل واطار
واشفى وشارف وقرب وذل وانبرى وقعد وذهب وازدلف ودلف واذلف واسرع

الكلام على ذهول التاء حين ليس وما

الكلام على افعال المقاربة

قرنبيا واسف وبعضهم طار وانبرى وذهب والحمى انتدأ وعبأ وقد ترد عسى اشفاقا
وتثبيت معناها وقيل كرب للشروع ش الثاني من نواسخ الابتدا افعال
المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة اقسام الاول ما هو لمقاربة
الفعل وهو ستة الفاظ اشهرها كاد وأغربها أولى ومن شواهدها قوله فعادى
بين هادتين منها * وأولى ان يزيد على الثلاث * والثاني كرب بفتح الراء وكسرها والفتح
أفصح وزعم بعضهم انها من افعال الشروع واوشك وهلهل ومن شواهدها قوله
وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت * نفوسهم قبل الاماتة تزهق * والمّ ومن شواهدها
حديث وان مما ينبت الربيع يقتل او يلم اي يقرب ان يقتل وحديث لولا انه شيء قضاه
الله لالمّ ان يذهب بصره الثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعل قال
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني * ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل * وطفق بكسر الفا
وفتحها والكسر اشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطفقا يخصفان واخذ قال
فاخذت اسأل والرسوم تجيبني * وعلق قال * أراك علقت تظلم من أجرنا * وانشأ
قال انشأ يعرب عما كان يكنونا * وهب قال هببت ألوم القلب في طاعة الهوى * فلج كأنى
ابن مالك واغربهن علق وهب الثالث ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخلولق
نحو اخلولقت السماء ان تمطر فهذه الافعال المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن
مالك فيها حرى للترجي كقوله فحرى ان يكون ذاك وكانا * قال ابو حيان والمحفوظ
ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع انت حرى بذلك اي حقيق وخليق قال ابن قاسم
ولكن ابن مالك ثقة قلت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه
الى عدها ابن طريف والسرقسطي وزاد ثعلب في افعال الشروع قام وانشد قامت
تلوم وبعض اللوم آونة * وزاد ابو اسحق ابرهيم بن احمد بن يحيى البهاري في كتاب المنى
الاملاء المتخلل في افعال هذا الباب مع قام المذكور كاد به وما ذكرنا وذلك
تسعة عشر فعلا زاد غيره طار وانبرى ونشب وزاد الحمى ابتدأ وعبأ فبلغت افعال
الباب اربعين فعلا قال ابن قاسم وما زاده البهاري ومن ذكر لم تقوم عليه
دليل لانه من افعال الباب وقد ترد عسى للاشفاق في المكروه وهو اقل من مجيئها
للرجاء وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا
وهو شر لكم ص ويلزمها لفظ المضي وسمع مضارع كاد واوشك واسم فاعلها وحكى
الجوهري مضارع طفق والاخفش مصدره وقطرب مصدر كاد وبعضهم فاعله وعبد
القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائي مضارع جعل وبعضهم الامر والتفضيل
من اوشك وهو فاعل كرب ش افعال هذا الباب جامدة لا تتصرف ملازمة للفظ
المضي وعلل ذلك ابن جني بانها لما قصد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها
وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعم وبئس وفعل التعجب وعلله ابن
بسعون بانهم استغنوا بلزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبلا وعلله ابن عصفور
بان معناها لا يكون الا ماضيا اذ لا يخبر عن الرجاء الا وقد استقر في نفسك

والمـ

والماضي يستعمل في الحال الذي هو للشروع مرادا به الاتصال والدوام ولا يكون
معناها مستقبلا اصلا واستثني منها كاد واوشك فسمع فيهما المضارع قال تعالى تكاد
زيتها يضيء وقال الشاعر * يوشك من فر من منيته * بل المضارع في اوشك اشهر من الماضي
حتى زعم الاصمعي انه لا يستعمل ماضيا وسمع اسم الفاعل من اوشك قال * فموشكة ارضنا
ان تعود * وقال فانك موشك ان لا تراها * وحكى الجوهري مضارع طفق قال ابن مالك
وهي اردأ لغة والكثير بانه قال ذلك رأيا وحكى الاخفش مصدر طفق وحكى قطرب
مصدر كاد كيدا او كيدودة * وقال بعضهم كودا ومكادا نقله في البسيط وحكى ابن
مالك اسم الفاعل من كاد وانشد * اموت اسى يوم الرجام وانني * يقينا لرهن بالذي
انا كائد * اي بالموت الذي كدت آتيه * وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم
الفاعل من عسى وحكى الكسائي مضارع جعل وحكى ان العرب يهم حين يجعل اذا زب
آلاتحته وحكى ابو حيان الامر والفعل المتصل من اوشك وانشد قول زهير
واوشك بما لم تخشه يقع * وقوله يا وشك منه ان يبادر قرنه * وحكى قوم اسم الفاعل
من كرب ص والف كاد واو وقيل يا ووزنها فعل ولا تزاد خلافا للاخفش وكسر
عسى لغة ومع ضمير رفع قليل ش كاد من ذوات الواو وحكى سيبويه كدت بضم الكاف
ولا يكون اخذا الا من الواو وقيل من ذوات الياء وزعم الاخفش ان كاد قد تزاد
واستدل بقوله تعالى ان الساعة آتية اكاد اخفيها والجمهور تأولوا الآية على معنى
اكاد اخفيها فلا اقول هي آتية وكسر السين من عسى لغة حكاها ابن الاعرابي عن بني عوف
واذا اتصل بها ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسيتم جاز فيها الفتح والكسر
والفتح اكثر واشهر وقرئ بالوجهين في السبع اما مع النصب فليس الا الفتح
ص مسئلة تعمل ككان لكن خبرها مضارع مجرد من ان مع هلهل وما للشروع ومعها
مع اولى والرجا وفي الباقي الوجهان والحذف مع كاد وكرب اعرف ومع عسى واوشك
قليل وقارب بالعكس وندر دخول ان مع جعل والباقي ان في اوشك والسين عن اد
في عسى ويجي خبرها وكاد مفردا او جملة اسمية واسناده الى ان ونفيها
وذي خبر كاد وزعم الكوفية ان ذا ان بدلا نيابة قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط
الجار وقيل بتضمين الفعل وقيل رفع شاذ عن الجزء ش افعال هذا الباب
تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها ويدل على ذلك مجيء الخبر
في بعضها منصوبا كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون
بان اما المقرون بها فزعم الكوفيون انه بدل من الاول بدل المصدر فالمعنى في كاد او
عسى زيد ان يقوم قرب قيام زيد فتقدم الاسم واخر المصدر وزعم المبرد انه مفعول به
لانها في معنى قارب زيد الفعل وحذف الاخبار بالمصدر عن الجثة ورد بان ان
هنا لا تؤول بالمصدر وانما جيء بها لتدل على ان في الفعل تراخيا وزعم اخرون انه
نصب باسقاط حرف الجر لانه يسقط كثيرا مع ان وقيل بتضمين الفعل معنى قارب وزعم
ابن مالك ان موضعه رفع فان والفعل بدل من المرفوع ساد مسد الجزئين كما في حسب

الناس ان يتركوا قال في البسيط وهذه التاويلات تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا
ضرورة مع انها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه الافعال بالتزام كون خبرها مضارعا
ثم هو ثلاثة اقسام ما يجب تجرده من ان وهو خبر افعال وافعال الشروع لانها للاخذ في
الفعل فخبرها في المعنى حال وان تخلصه للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر اولى
وافعال الرجاء لان الرجاء مخلصات للاستقبال فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان
وهو خبر البواقي والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا يفعلون وقال
ربيها يقضي قال الشاعر كرب القلب من جواه يذوب ومن الاثبات قوله قد كاد من
طول البلى ان يمصحا وقوله وقد كربت اعناقها ان تقطعا والاعرف في عسى واوشك
الاثبات قال تعالى وعسى ان تكرهوا فعسى الله ان ياتي بالفتح فهل عسيتم ان توليتم
ان تفسدوا وقال الشاعر ولو سيل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا
ويمنعوا ومن الحذف قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها قال ابو حيان وزعم الزجاج
ان قاربها الاجود فيه ان يستعمل بان ورد عليه وعلى من ادخلها في افعال المقاربة
بانها لا تستعمل الا بان وليست من هذا الباب لانها ليست داخلة على المبتدا والخبر
بدليل مجي مفعولها اسما في فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام وندر دخول أن
في خبر جعل قال وندر دخول الباء في خبر اوشك قال اعاذل توشكين بان ترى وندر
دخول السين في خبر عسى عوضا من أن قال عسى طي من طي بعد هذه ستطفى غلات الكلى
والجوانح وندر مجي خبر عسى وكاد اسما مفردا قال لا تلحني اني عسيت صائما وقال
فأبت الى فهم وما كدت آيبا وهذا تنبيه على ان الاصل لئلا يهمل وندر مجي خبر جعل
جملة اسمية كقوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وندر اسناد
عسى الى ضمير الشان حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم ص ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلا ان
ومعها يختلف ويحذف ان علم ولا يرفع اجنبيا مطلقا ولا سببيا غالبا الا خبر عسى وقد
يجي اسمها نكرة محضة وتسند اوشك وعسى وكذا اخلولق في الاصح الى ان يفعل فتغني
عن الخبر وقيل هي تامة فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتركه قال [illegible]
وهو اجود وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسما خلافا لمن قال فعل وقيل ضمير [illegible] وقيل نائب
المرفوع وقيل هي حرف حينئذ وقد تغني [illegible] ونفي كاد نفي كما دنفي مقاربة وقيل يدل على
وقوع الخبر ببطء وقيل اثباتها نفيه وعكسه ش فيه مسائل الاولى لا يتقدم
الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال ان يقوم عسى زيد اتفاقا قاله في البسيط
ويتوسط بين الفعل والاسم اذا لم يقترن بان اتفاقا نحو طفق يصليان الزيدان
قال ابن عقيل والسبب في ذلك ان اخبار هذه الافعال خالفت مثلها بلزوم كونها
افعالا فلو قدمت لازدادت بعدا عن الاصل وايضا فانها افعال ضعيفة
لا تتصرف فلما كانت ضعيفة بالنسبة الى الافعال الكاملة التصرف فلم تتقدم اخبارها
لتفضلها كان واخواتها وكانت قوية بالنسبة الى الحروف فيتصرف توسطها تفضيلا لها

على ان واخواتها فان اقترنت بان ففي التوسيط قولان احدهما الجواز كغيره
وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع الثانية يجوز حذف
الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى وطفق مسحا بالسوق اي يمسح
لدلالة المصدر والاحسن كما قال الخشني انه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا
تنبيها على الاصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأنى اصاب
او كاد ومن عجل اخطا او كاد وقوله وقد ذاق طعم الموت او كربا الثالثة يتعين
في خبر هذا الباب ان يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا اجنبيا
ولا سببيا فلا يقال طفق زيد يتحدث اخوه ولا انشا عمرو ينشد ابنه لانها انما
جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى
عسى فان خبرها يرفع السببي كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده على رواية
رفع جهده وقوله [illegible] وقد نادر ابن [illegible] رفع خبر غيرها السببي
كقوله واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه وقوله وقد
جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي قال ابو حيان وذلك عند اصحابنا لا يجوز وتاولوا
ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب ان يكون معرفة او مقاربا
لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي به الله انه
الخامسة يسند اوشك وعسى واخلولق الى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون
أن والفعل سادة مسد الجزئين كما سدت مسد مفعولي حسب وقيل بل هي حينئذ
تامة مكتفية بالمرفوع كما في كان التامة كقوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا عسى
ان يبعثك ربك وقال الشاعر سيوشك ان تنيخ الى كريم ينالك بالندى قبل
السؤال وتقول اخلولق ان تمطر السماء قال الخضراوي ولا يجوز ذلك في اخلولق
بل يختص باوشك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى ان
يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى ان يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم
السابق وان يفعل الخبر فعلى الاول يجرد الفعل من علامة التثنية والجمع
والتانيث نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا وهند عسى ان
تقوم والهندات عسى ان يقمن وكذا اوشك واخلولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال
في الامثلة عسيا وعسوا وعسيت وعسين والتجريد اجود كما قال [illegible] وقال
ابو حيان وقف بعضهم على نقل وهو ان التجريد لغة تميم والاضمار لغة الحجاز
لغة لا [illegible] ونسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما
ذلك بالنسبة الى لغتين [illegible] غير الثلاثة فلا [illegible] ان يفعل الحال [illegible]
السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الا بصورة المرفوع هذا هو المشهور
في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من ياتي به بصورة المنصوب فيقول
عساني وعساك وعساه قال يا ابتا علك او عساكا وقد ذهب سيبويه الى اقرار المجر[illegible]
عنه والخبر على حاليهما من الاسناد السابق الا ان الخلاف وقع في العمل فعكس

العمل بان نصبت الاسم ورفعت الخبر حملاً لها على لعل وقد صرح به في قوله
فقالت عسا هانا ركا من وعلها برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد
اذ جعلا المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه ويلزم منه جعل خبر عسى اسما صريحا ومذهب
الاخفش وابن مالك اقرارها على حالها من العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان
ضميرا لرفع ضمير النصب ونحو في محل رفع نيابة عن المرفوع كما ناب ضمير الرفع عن ضمير
النصب والجر في نحو لولاي لولم اكرمتك انت وانا كانت ومذهب السيرافي انها حينئذ
حرف كلعل وقد تقتصر في الحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدر به
فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابعة زعم ان نفي كاد اثبات للخبر •
واثباتها نفي له وشاع ذلك على الالسنة حتى قال بعضهم ملغزا فيها • انحوي هذا
العصر ما هي لفظة • جرت في لساني جرهم وثمود • اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت
واذا اثبتت قامت مقام جحود • فاستدل لذلك بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا
يفعلون وقد ذبحوا وبقوله يكاد زيتها يضيء ولم يضئ والتحقيق انها كسائر الافعال
نفيها نفي واثباتها اثبات لان معناها المقاربة لا وقوع الفعل فنفيها
نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة اذ لم يقارب الفعل لم يقع
منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربته وقوعه
فقولك كاد زيد يقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكاد زيتها يضيء اي
يقارب الاضاءة الا انه لم يضئ وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام
فضلا عن ان يقع منه ومنه اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يقارب ان يراها
فضلا عن ان يرى ولا يكاد يسيغه اي لا يقارب اساغته فضلا عن ان يسيغه
وعلى هذا الزجاجي وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الى ان نفيها يدل على وقوع
الفعل بعد بطوء لانه وما كادوا يفعلون فانهم فعلوا بعد بطوء والجواب
انها محمولة على وقتين اي فذبحوها بعد تكرار الامر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها
قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل انكروا ذلك اشد انكار بدليل قولهم اتتخذنا
هزوا ص الثالث ان للتاكيد ولكن للاستدراك قيل والتاكيد وهي بسيطة
والكوفية مركبة من لكن ان او لا كان او لا اذا قوال وكان للتشبيه زاد •
الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة او جملة او ظرفا
وترد في تنبيه وانكار وتعجب والاصح انها مركبة وانه لا تعلق لكافها
وليت للتمني ويقال لت ولعل للترجي والاشفاق قال الاخفش والتعليل والكوفية
والاستفهام والطوال وشك وهي بسيطة ولامها اصل وقيل زائدة وقيل
ابتدا ويقال عل ولعن ولان وان ورعن ورغن ولعن وغن ولعلت ولعا
ولون ش الثالث من نواسخ الابتدا الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعدها
خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في المقتضب وابن السراج في الاصول وابن مالك
في التسهيل لا ستة كما صنع اخرون لان ان وان واحد كما تكسر في مواضع وتفتح

[...] على الحروف المشبهة
[...] ان واخواتها

في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل
ينبغي ان لا تعد كان لان اصلها ان زيدت عليها الكاف فالجواب ان ذلك اصل
منسوخ استغنت الكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس اصلها منسوخا •
بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة فان للتاكيد •
وكذا اجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لزيد قائم وزعم ثعلب
ان الفراء قال ان مخففة لقسم متروك استغني عنه بها والتقدير والله ان زيدا
لقائم وان المفتوحة اعتبارا تفيد التوكيد كما ذكروه وفيه اشكال ذكرته في الفتح
القريب على مغني اللبيب ولكن للاستدراك ومعناه ان تثبت حكما لمحكوم عليه يخالف
الحكم الذي لمحكوم عليه قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام ملفوظ به او مقدر
ولا بد ان يكون نقيضا لما بعدها او ضدا له او خلافا على راي نحو ما هذا ساكن
لكنه متحرك وما هذا اسود لكنه ابيض وما هذا قائم لكنه شارب خلافا ولا يجوز
زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط انها للتاكيد قال
في البسيط معناها الاستدراك لخبر يتوهم انه موافق لما قبله في الحكم فاتي به لرفع
ذلك التوهم وتقريره ولتاكيد الاول وتحقيقه نحو ما قام زيد لكن عمرا قاعد
لما قيل ما قام زيد فكانه توهم ان عمرا مثله لشبه بينهما او ملابسة فرفع ذلك التوهم
بالاستدراك ونحو لو قام فلان لقمت لكنه لم يقم فاكدت لكن ما دلت عليه لو
وكانها في المعنى مخرجة لما دخل في الاول توهما ولذلك تقع بين [...] واختلف
فيها اهي بسيطة ام مركبة فالبصريون على الاول وانها منتظمة من خمسة احرف
رسموا فضل ما خاطبه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا فقال الفراء مركبة
من لكن ساكنة النون وان المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن
لمثله فانها الساكنة وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهمزة
وزيدت الكاف وقال الاخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي
فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكانك قلت لا كان عمرا لم يقم والمعنى فعل
زيد كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار فحذفت الهمزة وكسرت الكاف وقال
السهيلي لما كان اصل كان ان المكسورة وفتحت للكاف كسرت الكاف عند
حذف الهمزة لتدل على المحذوف ولكثرة التغيير وكان للتشبيه لا معنى لها عند
البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي انها تاتي للتحقيق والوجوب
كقوله • فاصبح بطن مكة مقشعرا • كان الارض ليس بها هشام • الا ان الارض
لا تتقدمات ورثاه بذلك وخرجها ابن مالك على ان الكاف للتعليل كما للاماري
ان الارض قلت وعندي تخريج احسن من هذا وهو انه من باب تجاهل العارف
كقوله • ايا شجر الخابور ما لك مورقا • كانك لم تجزع على ابن طريف • وزعم الكوفيين
انها تكون للتقريب في نحو كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا
لم تكن وبالاخرة لم تزل اذ المعنى تقريب اقبال الشتاء واتيان الفرج وزواله

صح
على كتاب الفتح القريب على مغني
اللبيب للمصنف رحمه الله

وزوال الدنيا وبقاء الآخرة. وزعم الكوفيون والزجاجي أنها إذا كان خبرها اسمًا جامدًا
كانت للتشبيه نحو كأنّ زيدًا أسد، وإذا كان مشتقًا كانت للشك بمنزلة ظننت
وتوهمت نحو كأنّ زيدًا قائم لأن الشيء لا يشبه بنفسه. وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة
تامة في حالة أخرى فكأنك شبهت زيدًا وهو غير قائم به قائمًا أو التقدير كأن هيئة زيد
هيئة قائم. ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصحح ابن السيد
أنه إذا كان الخبر فعلًا أو جملة أو ظرفًا وكذا إذا كان صفة. وقد تدخل كأنّ في التنبيه
والإنكار والتعجب تقول فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم وتعلم كذا كأن الله لا يعلم ما
تعملون قال تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون في التعجب على أحد الأقوال وي مفصولة ه
واختلف في كأنّ أبسيطة أم مركبة فقال بالأول قوم واختاره أبو حيان
لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفًا بسيطًا وضع للتشبيه كالكاف وقال
بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجمهور البصريين والفراء وأنها مركبة من أنّ
وكاف التشبيه وأصل كأنّ زيدًا أسد إنّ زيدًا كأسد فالكاف للتشبيه وأنّ
مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة فأزالوا الكاف من وسط
الجملة وقدموها إليها إيذانًا منهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على إنّ وجب
فتحها لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضراوي أنه لا خلاف في أنها مركبة
من ذلك واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما وهو الصحيح
لا لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلق
وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني نعم وعليه الزجاج قال الكاف في موضع
رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف فقولك كأني أخوك فالتقدير كأخوتي
إياك موجود ورد بأن العرب لم تنطق قط بما ادعى في إظهاره إضمارًا وعلى عدم التعلق
هل هي باقية على جر مدخولها أم لا احتمالان لابن جني أقواهما عنده الأول بدليل
فتح الهمزة بعدها. وليت للتمني ويقال لتّ بإبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ويكون
في الممكن وغيره نحو ليت الشباب يعود. ولعلّ للترجي في المحبوب وللإشفاق في المكروه
نحو لعل الساعة قريب فلعلك باخع نفسك ولا تستعمل إلا في الممكن. وزاد الأخفش
والكسائي في معانيها التعليل وخرج عليه لعله يتذكر أو يخشى وزاد الكوفيون
في معانيها الاستفهام وخرج عليه وما يدريك لعله يزكى وصحب(؟) لعلنا أعجلناك
وزاد الطوال(؟) في معانيها الكوفيين وأكثر(؟) ... والبصريون يرجعونها
كلها إلى الترجي والإشفاق والجمهور على أن لعل بسيطة ولامها أصلية وحكاه في
البسيط عن الكوفيين وقيل مركبة من علّ واللام الزائدة وقيل هي لام الابتداء
وفيها لغات أخر عدتها ثلاث عشرة لغة علّ بحذف اللام قال لا تهين الفقير علك
أن تركع يومًا والدهر قد رفعه. ولعنّ بإبدال اللام نونًا قال أغوك(؟) ولأنّه
تدري لعنك سائله. وعنّ بحذف اللام من عنّ ولأنّ بإبدال العين همزة واللام
نونًا قال عوجا على الطلل المحيل. لأننا نبكي الديار كما بكى ابن حذام. وأنّ بحذف

اللا

بحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون وحكى ائت
السوق أنك تشتري لنا شيئًا. ورعنّ بإبدال اللام راء كما في وجل ووجر. ورغنّ
ولغنّ بالغين المعجمة فيهما بدلًا لأنها المهملة. ورعلّ بالمهملة حكاها في الغرة. وغنّ بالمعجمة
حكاها أبو حيان. ولعلّت وهي أقلها استعمالًا كما قال الفارسي في تذكرته. ولعا ولونّ
ذكرهما. وحكى لونّ القالي في أماليه وقال قال رجل من بني ... يدعو إلى المرأة الضالة
فقال أعرابي لونّ عليها خمارًا أسود يريد لعل عليها. وأنشد على لغنّ بالمعجمة قول
أبي النجم: اغد لغنّا في الرهان نرسله. قال يحيى بن عمر سمعت أبا النجم ينشد هكذا
(ص) مسئلة تعمل عكس كان. وقال الكوفية الخبر باق وتعدده ككان ولا يخبر
بواحد عن متعاطفين مع تكريرها ولا تدخل على ما لا يدخله دام وفيما خبره نهي خلف
ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت وجملة الماضي للعل وتختص بجواز أن فيه
وبالممكن وجوز الفراء نصب جزئي ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي ويقع أن اسما
هنا بفصل وفي ليت بدونه فتسد عن الجزءين وألحق الأخفش بليت لعل وكأن وظن
والفراء أن وإن (ش) لما كانت هذه الأحرف شبيهة بكان في لزوم
المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملت عملها معكوسًا ليكون معها كمفعول قدم وفاعل
أخر تنبيهًا على الفرعية ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمدة والأسماء كالفضلة
وأعطيا إعرابيهما ولا خلاف بين الفريقين أنها الناصبة للاسم واختلف في الخبر
فذهب البصريون أنها الرافعة له أيضًا وذهب الكوفيون أنها لم تعمل فيه شيئًا
بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بأنها أضعف من الأفعال فلم
يجز أن تعمل عملين. وسمع من العرب نصب الجزءين بعدها فقيل مؤول وعليه
الجمهور. وقيل سائغ في الجميع وأنه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة
وابن السيد. وقيل خاص بليت وعليه الفراء ومن الوارد في ذلك قوله: إن حراسنا
أسدا. وقوله: إن العجوز خبة جروزا. وقوله: كأن أذنيه إذا تشوفا. قادمة
أو قلما محرفا. وقوله: يا ليتني حجرًا بواد. وقوله: يا ليت أيام الصبا رواجعا.
وسمع لعل زيدًا أخانا والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال وإضمار فعل وحذف
الخبر وبتوجيه المنتشي(؟). مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الأحرف خلاف قال
أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها
إنما عملت تشبيهًا بالفعل والفعل لا يقتضي خبرًا عن شيء فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في
شيء من كلام العرب. الثانية لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرر أنّ
فلا يقال إن زيدًا وإن عمرًا منطلقان من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولًا لعاملين وهو
لا يجوز. الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردًا طلبيًا كما لا يكون في دام وكذلك
واختلف في جملة النهي ومنع ابن عصفور وقوعها خبرًا هنا لقوله: إن الذين قتلتم
أمس سيدهم. لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما. قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك
بأن وحدها لأنها لم ترد في السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقًا وتأولوا

الليت على اضمار القول ومنع بعضهم وقوع الماضي خبرا للعل فلا يقال لعل
زيدا قام ومنع الاخفش وقوع سوف خبرا لليت فلا يقال ليت زيدا سوف يقوم
لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت واضعف جر لعل بجواز دخول أن في خبرها
على عسى قال لعلها ان يبغيا لك حيلة وفي الحديث لعل احدكم الحن بحجته وقول
وبالمكن من شعري الرابعة يقع اذ المفتوحة ومعمولها اسم هذه الاحرف بشرط
الفصل بالخبر لا ليت فيلا شرط نحو ان عندي انك فاضل وكان في نفسي انك فاضل
وما يجوز ان انك فاضل ونحوه ويجوز في ليت نحو ليت انك عندي فتكون ان ومعمولها اسما
سد جزئي ليت والحق الاخفش بليت في ذلك لعل وكان ولكن نحو لعل انك منطلق
ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا ادني في القياس لان هذه
الاحرف لا تعمل في المبتدا وان لا يبتدا بها واجازه هشام ان ان زيدا منطلق حق بمعنى
ان انطلاق زيد حق واجاز الكسائي والفراء اذا طال الكلام كقوله • وظن بي انما بي
بشيبة • وخبران احوه واعجابه رطيب • قال الفراء ادخلوان على انما وقال الفراء
لو قال قائل انك قائم يعجبني جاز ان تقول ان انك قائم يعجبني قال ابو حيان وهذا
من الفراء بناء على رايه ان انه يجوز الابتدا بها ص ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا
ومع معمول ولو مع اللام خلافا للفرا ويجب لمانع وتوسط المعمول ظرفا خلافا للاخفش
وكالا وفاقا للجلولي ويحذف لقرينة خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل والتكرير
ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعري وقيل استفهام في الاصح واسم وقيل يخص
بالشعر وثالثها انه ادي الى وما نعل قبح في غيره ودان لهما فيهما وخاصيهما ثالثها يؤدي
ولا اسم نصلح لعلها وسادسها يختص بانه اكثرها يكون الشان ولا يجوز ان قائما
الزيدان ولا ظننت خلافا للكوفية ش فيه مسائل الاولى لا يجوز تقديم خبر
هذه الاحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرفوا فيها واما تقديمه على الاسم
فان كان غير ظرف او مجرور لم يجز ايضا لما ذكر فان كان ظرفا او مجرورا جاز للتوسع فيها
نحو ان لدينا انكالا ان علينا للهدى وان لنا للاخرة والاولى وقد يجب التقديم والحالة
هذه كان يتصل بالاسم ضمير يعود الى الدار ساكنها وان عند هند اخاها ولا يجوز ابتداء
هذه الاحرف تقول خبرها فلا يقال ان كلما تلك زينة الحل بالاجماع فان كان ظرفا
او مجرورا جاز للتوسع فيها كقوله • فلا تلحني فيها فان بحبها • اخاك مصاب القلب
جم بلابله ومنع الاخفش فيما سوى ذلك وقصره على السماع وان كان خلافا للجمهور على
المنع واجازه ابو علي الحسن بن علي بن حمدون الاسدي المعروف بالجلولي نحو ان عمل محبتك
الفارسي قال لانهم قد اجروا الحال مجرى الظرف نحو ان هنا حكا زيدا قائم الثانية
تجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة ام نكرة كررت ان ام
لا هذا مذهب سيبويه قال تقول الرجل هل لكم احد ان الناس عليكم فتقول ان زيدا
وان عمرا اي ان لنا وقال ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا في الدنيا محلا وان لنا عنها
مرتحلا وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز الا اذا كان الاسم نكرة وذهب الفراء الى انه

لا يجوز في معرفة ولا نكرة الا ان كان بالتكرير كالبيت والمثال ورد المذهبان
بالسماع قال تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم الاية اي يعذبون • وقال ان غير
اتون فقالوا يا جبيل تبدلت • بشيئنا بدالا فقلت لعلما • اي تبدلت ويجب
حذف الخبر اذا سدت مسده واو المصاحبة حكى سيبويه انك ما وخيرا اي انك مع خير
وما زايدة وحكى الكسائي ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو او سد مسده
حال كقوله • اذا اختبارك ما يغنيه ذا ثقة • بالله مستظهرا بالحزم والجلد •
وكذا ليت شعري اذا اردف باستفهام كقوله • الا ليت شعري كيف جادت بوصلها
فشعر مصدر اسم ليت والخبر ملتزم الحذف والتقدير ليت شعري بكذا ثابت او
موجود او واقع وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر وعلة الحذف كونه في معنى ليتني
اشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف ومقابل الاصح فيه قول المبرد والزجاج ان جملة
الاستفهام في محل رفع خبر ليت والتقدير ليت علمي واقع بكيف جادت وسكما شعر
حذف واضاف ابن عاذر بانه يؤدي الى الاخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية
والى خلوا الجملة المخبر بها عن الرابط الثالثة يجوز حذف الاسم في هذا الباب
للعلم به مذاهب احدها الجواز مطلقا وعليه الاكثر حكى سيبويه عن الخليل ان
بك زيد ماخوذ اي انه وحكى الاخفش ان بك ماخوذ اخواك وقال الشاعر فلو كنت
ضبيا عرفت قرابتي • ولكن زنجي عظيم المشافر • اي ولكنك وقال فليت دفعت
الهم عني ساعة • فبتنا على ما خيلت ناعمي بال • اي فليتك الثاني انه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح
المفصل الثالث انه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤد حذفه اي ان يلي ان واخواتها فعل
فانه اذا ذاك يقبح في الكلام ويجوز في الشعر ايضا وهذا هو القول الرابع لانهما حرف
طالبة للاسماء فاستقبحوا مباشرتها الافعال الخامس انه حسن بينهما ان لم يؤد الى
ان يلي ان واخواتها اسم يصح عملها فيه نحو ان في الدار قائم زيد • وقوله كان على
عرنينه وجبينه • اقام شعاع الشمس او طلع البدر • وقوله ان من يدخل الكنيسة
يوما • يلق فيها جاذرا وظباء • فان الشرط لا يحسن عمل ان فيه فاذا ادى الى ذلك لم يجز نحو انه
زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس ان الحذف خاص بان دون سائر اخواتها ونقله
ابو حيان عن الكوفيين واكثر ما يكون الاسم اذا حذف ضمير الشان وقد يكون غيره
كالمتقدم في ولكنك وليتك الرابعة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان كما لا يجوز
ذلك في المبتدا دون استفهام او نفي واجازه الكوفيون والاخفش بناء على اجازته
في المبتدا فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار
في باب ظن فمن اجازه في المبتدا وهنا اجاز ظننت قائما الزيدان ومن منع منع وابن
مالك وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في باب ان وظن وفرق بان اعمال الصفة
عمل الفعل فرع اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز
قائم الزيدان جواز ان قائما الزيدان وما ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل
موقع المتجرد منها وظننت وامتناع وقوعه بعدهما ص مسالة تكسر ان صلة وحالا

ومحكية بقول وقيل لأنه معلقة خلافا للمازني مطلقا وللفراء إن تمال وكذا
خبر عنى ومبتدأ وابتداء الاسم وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم والوجه
الكسر وتفتح بعد لولا ولو وما الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما بمعنى حقا ولا جرم غالبا
في موضع جر أو رفع فعل أو ابتدا أو نصب غير خبر وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي
ويجوز أن بعد إذا الفجائية وفاء الجزاء وأول قولها في الأكثر بعد مذ ومنذ خلافا
ش لأن ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك في مواضع الأول أن تقع
صلة نحو وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء الثاني أن تقع حالا نحو كما أخرجك
ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون الثالث أن تقع محكية
بالقول نحو قال إني عبد الله الرابع أن تقع قبل لام معلقة والله يعلم إنك لرسوله
الخامس أن تقع خبر اسم عين نحو زيد إنه منطلق بناء على إجازة ذلك وهو رأي
البصريين والكوفيون يمنعون صحة هذا التركيب مطلقا لخلاف عائد إلى المثل
المسألة الكبرى فيما مثل إذ زماني السادس إذا وقعت مبتدأ بها نحو إنا أنزلناه
قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين إلى جواز
الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول أن زيدا قائم عندي وقد جاء في الحديث
الواقعة بعد حيث فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى الجملة نحو اجلس حيث إن زيدا جالس
ومن أجاز إضافتها إلى المفرد أجاز الفتح السابع إذا وقعت جواب قسم نحو والله إن
زيدا قائم هذا مذهب البصريين وزاد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر
وقيل يجوز إن مع اختيار الفتح وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه
الفراء قال في البسيط وأصل هذا الخلاف أن جملتي القسم والمقسم عليه هل أحدهما
معمولة للأخرى فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم أو لا وفي ذلك خلاف فمن
قال نعم فتح لأن ذلك حكم أن إذا وقعت معمولة ومن قال لا وأنها تأكيد للمقسم عليه
لا عاملة فيه كسر ومن جوز الأمرين أجاز الوجهين الحال الثاني ما يجب فيه الفتح
وذلك في مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من المسبحين الثاني بعد لو نحو
ولو أنهم صبروا الثالث بعد ما الظرفية نحو لا أكلمك ما أن في السماء نجما الرابع بعد
حتى غير الابتدائية وهي العاطفة والجارة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فإن
قدرتها عاطفة كان في موضع نصب أو جارة ففي موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها
نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعد أما المخففة إذا كانت بمعنى حقا فإن كانت بمعنى ألا
الاستفتاحية كسرت بعدها وروي بالوجهين قوله أما إنك ذاهب فخرجته على المعنيين
السادس بعد لا جرم غالبا قال تعالى لا جرم أن لهم النار أي حقا وبعض العرب أجراها
مجرى اليمين فكسر إن بعدها السابع إذا وقعت في موضع جر بحرف وإضافة نحو ذلك
بأن الله مثل ما أنكم الثامن إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة أو نائبة عنه
نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا قل أوحي إلي أنه استمع أو مبتدأ بأن تقع مبتدأ نحو ومن آياته
أنك ترى الأرض خاشعة بخلاف ما إذا وقعت في موضع رفع على الخبر فإنها تكسر كما تقدم

التاسع

التاسع إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ونحو حسبت
زيدا أنه قائم فإنها في موضع نصب لكنها خبر في المعنى فتكسر وهي في هذه المواضع
كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقا نحو بلغني
أنك منطلق أي انطلاقك ومن الاستقرار إن كان ظرفا نحو بلغني أن زيدا عندك
أو في الدار أي استقراره ومن الكون إن كان اسما جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي
كونه زيدا وأنكر ذلك السهيلي وقال إنما يؤول بالمصدر أن الناصبة للفعل لأنها
أبدا مع الفعل المتصرف وأن المشددة إنما تؤول بالحديث لأن خبرها قد يكون جامدا
وهو لا يشعر بالمصدر لأنه لا فعل له ورد وأجيب بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث
ما يجوز فيه الأمران فباعتبار تقديرها جملة تكسر وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح
وذلك في مواضع أحدها بعد إذا الفجائية كقوله. وكنت أرى زيدا كما قيل
سيدا إذا أنه عبد القفا واللهازم. روي بالكسر على عدم التأويل وبالفتح
على معنى إذا عبوديته حاصلة الثاني بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم سوءا بجهالة ثم
تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران حاصل
ومنه نحو أما في الدار فإن زيدا قائم الثالث بعد أي المفسرة الرابع إذا وقعت
أن خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولي
إني أحمد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ أو
منذ أن الله خلقني أجاز الأخفش الكسر وصححه ابن عصفور لأن مذ ومنذ يليهما
الجمل ومنعه بعضهم لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر وصحح سيبويه وابن السراج
بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه ولم ينقل أحد تعينا للكسر
وامتناع الفتح ص والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة وأن لهما أصلان والجار
وفاقا للزمخشري وابن الحاجب إنما تقع بعد لو فاعل ثبت مقدرا وقال سيبويه
مبتدأ لا خبر له أو بعد رفتل وبعد الأفعال ولا يجب كون الخبر بعدها فعلا
خلافا للزمخشري والسيرافي مطلقا ولابن الحاجب في المشتق ش فيه مسألتان
الأولى الأصح أن أن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لأن الكلام مع المكسورة
جملة غير مؤولة بمفرد ومع المفتوحة ما دل بمفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه
أصل لكونه جملة من وجه مفردا من وجه ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة
والمفتوحة لا تستغني عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل ولأن المفتوحة تصير مكسورة
بحذف ما تتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة والمرجوع إليه بحذف
أصل المتوصل إليه بزيادة ولأن المكسورة تفيد معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة
تفيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة
والمفتوحة عاملة ومعمولة ولأنها مستقلة والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه
بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال ابن ... كل واحدة أصل بنفسها
حكاهما أبو حيان الثانية إذا وقعت أن بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين

مطلب نفيس

أو منطلقا أو مجرورا

انا بتيه محل رفع بالابتدا والخبر محذوف لا يجوز اظهاره لحذفه نجد لولا وذهب
بعضهم الى انه مرفوع بالابتدا ولا خبر له لطوله وجريان المسند والمسند اليه
في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري وابن الحاجب الى انه فاعل
بفعل بعد لو مقدر تقديره ثبت وهذا هو المختار لاغنائه عن تقدير الخبر وابقاء
لو على ما لها من الاختصاص بالفعل ثم ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي الى انه
يجب وقوع خبرها والحالة هذه فعلا ليكون جبرا لما فات لو من ايلائها الفعل ظاهرا
نحو ولو انهم صبروا ولا يجوز لو ان زيدا اخوك لاكرمتك وقال ابن الحاجب هذا اذا
كان مشتقا فانه حينئذ يتعين فعليته فان كان اسما جامدا جاز وجوز الخضراوي
وغيره وقوع خبرها جامدا او مشتقا غير فعل وهو الصواب لوروده قال تعالى ولو
انما في الارض من شجرة اقلام • وقال الشاعر • لو ان حيا مدرك الفلاح • ادركه ملاعب
الرماح ص مسئلة تدخل اللام اسم المكسورة المفصول والعماد والخبر المؤخر
واول جزء الاسمية اولى ذي معمول متوسط ظرفا لا اثباتا الاسم ان جرد الخبر قبل
وحالا او مفعولا به وتوقف ابو حيان لا مثبتا وجوزه الزجاج مع دخولها على
الخبر فان تاخر عنه دون الاسم فاجازه ابن خروف قياسا ولا شرطا وجوزه ابن
الانباري في الجواب وماضيا متصرفا قال سيبويه وجامدا الا بقد وابو حطاب
ومعموله منفيا وذا ونع وحالا لا اسما ولا واوه وضرائه ولكن على الاصح وفي الكل
وسمعها الكوفية في سعيرج الزان بزما معترض والظن والاصح ومذ ومنذ
وجوز دخول لام التي ودي لام الابتدا اخرت كراهة توالي توكيدين وقال ثعلب وهشام
مقابلة للبابية ما وهشام والطوال جواب قسم مقدر وسمعت في خبر مبتدا وامسى
وزال ورأى وما وفي هنالك مع تاكيد الخبر ودونه وقيل بل لام قسم وقيل امثلة
انك فان صحت فعلى توكيد بعد ان او ماضيا متصرفا دون قد توهم قسم وفتحت
ش تدخل اللام بعد ان المكسورة على اشيا المفصول اما بالخبر نحو ان لك لاجرا او
بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيدا راغب او بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكنا زيد وعلى
ضمير الفصل نحو ان هذا لهو القصص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو وان ربك لذو
فضل بخلاف المتقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيدا فان كان الخبر جملة اسمية جاز
دخولها على اول جزئيها وعلى الثاني والاول اولى لتعينه في الفعلية نحو وانا
لنحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله • فانك من حاربته لمحارب • شقي ومن
سالمته لسعيد • وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو
ظرف او مجرور ثلاثة اقوال احدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر ايضا وعليه المبرد
وصححه ابن مالك وابو حيان حكى ان زيدا لبك لواثق وان لبحمد الله لصالح وانشد
اني لعند اذيه الاولى لذو حنق والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الاصح عندي
تبعا للسيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل اللام على الخبر والمنع اذا دخلت عليه
لان الحرف اذا اعيد للتاكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه اولا مع ضميره ولا يعاد مع غيره
كقوله ان امرا خصني عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور م

الا في ضرورة كقوله • ان امرا خصني عمدا مودته • على التنائي لعندي غير مكفور • فان
كان حالا او مفعولا به فقيل يجوز لانهما يجريان مجرى الظرف نحو ان زيدا لضاحكا مقبل
وان زيدا لطعامك اكل قال ابو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي ان يتوقف فيه
لانه يتسع في الظرف والمجرور ولا يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما وممن نص على
الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونقل الاوجهان على المنع في الحال بل
نقله ابو حيان عن بعض الائمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلا ترجيح وقال من راعي
انه فضلة كالظرف اجاز ومن راعي انه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوزه قال وينبغي
ان لا يجوز في المفعول انتهى قال ابو حيان واما اذا كان المعمول مصدرا او مفعولا له نحو
ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على
معمول الخبر فينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع وان تاخر معمول الخبر
عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجز دخولها عليه وان لم يجرد فقولان احدهما
الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيدا لقائم لفي الدار وثانيهما وهو الصحيح وعليه المبرد
المنع لانه لم يسمع وان تاخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس انه يجوز دخولها
عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان عندي لفي الدار زيدا وان عندي لقائما صاحبك
ولا تدخل اللام على اداة الشرط اذا كان شرطا فلا يقال ان زيدا لئن اكرمني اكرمته
حذرا من التباسها بالموطئة فانها تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانباري
دخولها على جوابه لانه غير صالح للموطئة نحو ان زيدا من ياته لمحسن اليه قال ابن مالك
الا انه لم يسمع فلا ينبغي ان يحكم بجوازه ووافقه ابو حيان وقال ان الكسائي والفراء
نصا على منعه ونص الفراء ايضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها
نحو ان زيدا لئن اتاك محسن ولا تدخل اللام على فعل ماض متصرف خال من قد فلا
يقال ان زيدا لقام بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيدا ليقوم لشبهه
بالاسم الذي هو الاصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان
قد قربته من الحال فاشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل لانه لكونه
للانشاء يستلزم الحضور فاشبه المضارع ولكونه لا يتصرف اشبه الاسم والمتصرف
الخالي من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك وابن السيد
عن سيبويه انه منع دخولها على الجامد ايضا وان الجواز مذهب الاخفش لا تقدم والفراء
لان نعم وبئس عندهم اسمان وعلى كونهما لا مضارع لهما بمنزلة المضارع اذا كانت لحفظ
واحدة ولغيره ووافقهما اكثر الكوفيين والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف
الماردي صاحب الترشيح الى انها لا تدخل على الماضي مطلقا لا مع قد ولا خاليا عنها
لانه ليس له معنى اسم الفاعل قال ومن منع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا الابتدا
ولا تدخل ايضا على معمول الماضي المتصرف الخالي من قد فلا يقال ان زيدا لطعامك
اكل واجازه الاخفش والفراء وزاد دخولها على المعمول مع دخولها على الخبر وهي لا
تدخل على الخبر المذكور فكذا معموله والا يلزم ترجيح الفرع على الاصل ولا تدخل اللام على

على الخبر اذا كان اداة شرط

خبر منفي قال ابن مالك لان اكثر النفي بما ولا ولم وله لام فكره دخول اللام على لام ولم
النفي على ستة واحد واجازه بعضهم لقوله • واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان
ولا سواء • واجيب بانه نادر ولا يدخل ايضا على واقع الغنية عن الخبر وجوز الكسائي
وحكي ان كل ثوب لو ثمنه ولا على الحال السادة مسد الخبر فاجازه الكوفيون نحو
ان اكلي التفاحة لنضيجة ولا على فاو الحال السادة مسد الخبر فاجازه الكسائي نحو
اذ تنتني زيدا لو ان الناس منطرون ولا تدخل على ضمير ان المفتوحة وجوزه المبرد
وقرئ الا انهم ليأكلون بفتح الهمزة وانشدوا • الم يكن حلفت بالله العلي ان مطاياك
لمن خير المطي • وخرجه الجمهور على الزيادة او الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزه الكوفيون
لقوله • ولكنني من حبها لعميد • واجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على
حرف التنفيس وغلطهم البصريون لوروده في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك
وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على السين كراهة توالي الحركات
لتسيدحرج وطردا للباب ومنع الزجاج نحو ان زيدا لمن قايم وان زيدا لفيك قايم
وان زيدا لبئس ما انه قايم قال ابن كيسان لانه لا يعتبر من بين اخبارك عن
نفسك كيف وصفنا الخبر عن زيد شكا كان عندك او يقينا والتوكيد انما هو للخبر زيد
لا لخبرك عن نفسك بان انما تتعلق بخبرك وبين منها وزة الخبر ويعني في المسائل
احدها اجاز الزجاج الجمع بين لام ان نحو ان زيدا للعقد قام وانشد • فلئن قوما اصابوا
غرة • واصبت من مان رنقا • لكقد كانوا الذي ان ما نشا • وصنيعي لباس ردقا
ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد **الثانيه** اختلف في اللام الداخلة على
خبر ان فالبصريون على انها لام الابتدا التي في قولك لزيد اخوك اخرت لانها للتاكيد
وان للتاكيد فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد
الا لضرورة واذا ارادوا ذلك فصلوا بينهما قال الاخفش وانما بدوا بان لقوتها
من حيث انها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الاقوى مقدما في اللفظ وقال
ابن كيسان اخرت لئلا تبطل عمل ان لو وليتها لانها تقطع ما بعدها عما قبل وذهب
معاذ الهرا وابو جعفر النحاس الى انها جواب ان الكلمة خبرها فقولك ان زيدا لمنطلق
جواب ما زيد منطلقا وان زيدا لمنطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام
وابو عبد الله الطوال الى انها جواب قسم مقدر قبل ان وعلى القول بانها للتاكيد
هل هي تاكيد للجملة باسرها او للخبر وحده وان توكيد للاسم البصريون على الاول
والكسائي على الثاني **الثالثه** شذ دخول اللام في غير خبر ان وذلك في مواضع
خبر المبتدا كقوله • ام الحليس لعجوز شهربه • وخبر امسى كقوله • فقال من سألوا
امسى لمجهودا • وخبر زال كقوله • وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها • لكالهائم
المقصى بكل مراد • وخبر راى حكى قطرب • اراك لشاتمي • وخبرها • كقوله وما
ابان لمن اعلاج سودان • وقيل بمرة ان مد له هانم تاكيد الخبر وتخرج كقوله
لهنك من عبسية لوسيمه • وقوله • لهنك من برق علي كريم • هذا ما اختاره ابن

مالك جني

جني وابن مالك للنمر انها في هذه الكلمة لام الابتدا جاز دخولها على ان لتغير لفظها
بالبدل وجمع بينهما تنبيها على موضعها الاصلي وذهب سيبويه وابن السراج
الى انها لام قسم مقدر لام ان قال سيبويه وهذه كلمة يتكلم بها العرب في حال اليمين
وذهب قطرب والفراء والمفضل بن سلمة والفارسي وصححه ابن عصفور الى ان الاصل
لله انك فيها كلمتان وبمعنى له والله وان جواب القسم وقد سمع لي وبي الاول يريد
والله ربي فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها لحدى الكبر وضعف ابو حيان
القولين الاولين بلزوم الجمع بين اداتي تاكيد والثالث بان فيه اربع شذوذات حذف
حرف القسم وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعدها اللام من الله والهمزة
من ان وبانه لم يحفظ افراد الهمزة في موضع قال ابو حيان ويجوز دخول اللام على لكن
كقوله • تعدو ولكن لم تشعر **الرابعة** اذا اصحبت اللام تعقد ان نون تاكيد
او ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم وتكون اللام جوابه لا لام الابتدا نحو ان زيدا
ليقومن وان زيدا لقام وحينئذ يمتنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها
نحو علمت ان زيدا ليقومن او لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حينئذ في موضعها
غير منوي بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا لمنطلق فانها تكسر لانها
مقدمة في النية معلقة للفعل عن فتح ان وانما اخرت للعلة السابقة **ص** مسألة
ترد ان كنعم خلافا لابي عبيدة **ش** اختلف هل تاتي ان حرف جواب بمعنى نعم فاثبت
ذلك سيبويه والاخفش وصححه ابن عصفور وابن مالك وانكره ابو عبيدة ومن
شواهد من اثبت قول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
ولا عمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليها قراءة ان هذان لساحران **ص** وتخفف فتهمل
غالبا ويلزم اللام اذ خيف لبس بالنافية وهي الابتدائية وفاقا لها اذا دخلت على
اسمية نص والا غيرها وعلى الاصح تكسر ان كنت لوفيا ولا تعمل في مثل ولا يليها غالبا
فعل الا متصرف ناسخ ماض او مضارع خلافا لابن مالك وقايس للاخفش ان قتلت
لمسلما ولا تخفف وخبرها ماض ولا تهملها الكوفية بل نافية واللام كالا وقال
الكسائي اذا دخلت على فعلية والا عملت والفراء كقد **ش** تخفف ان المكسورة
فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهمالها وقد تعمل على قلة
وفاقا اذا اعملت كحالها وهي مشددة الا انها لا تعمل في الضمير الا في ضرورة
بخلاف المشددة فتقول انك قايم بالتشديد ولا يجوز انك قايم بالتخفيف واما
في دخول اللام وغيره لك من الاحكام فهي كالمشددة سوا واذا اعملت لزمت اللام
في ثاني الجزين بعدها فرقا بينها وبين ان النافية لالتباسها حينئذ بها نحو ان
زيد لقايم ومن ثم لا يلزم مع الاعمال لعدم الالتباس ولا تدخل اللام في موضع لا
يصلح للنفي كقوله • انا ابن اباة الضيم من ال مالك • وان مالك كانت كرام
المعادن • لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ولا حيث لا تقدمها نفي نحو ان زيد
لن يقوم او لم يقم او لما يقم او ليس قائما او ما لعدم الالتباس في الجميع واختلف في هذه

اللام

هذه اللام فمذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير وأكثر نحاة بغداد وابن
الأخضر وابن عصفور إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب
الفارسي وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع إلى أنها لام أخرى غير تلك اجتلبت
للفرق لأن تلك منوية التأخير من تقديم وهذه بخلافها ولأنها تدخل في الجملة الفعلية
بخلاف تلك ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها بخلاف تلك كما بيناه آنفا قلت
لصلها ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ونحوهما من الفاعل والمفعول بخلاف تلك
وأجاب الأولون بأن ذلك كله إنما جاز تبعا وتسمحا على خلاف الأصل لضرورة
الفرق فإنما تبيح أكثر من ذلك وذهب بعضهم إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة
الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف
تظهر عند دخول علمت وأخواتها فإن كانت اللام الفارقة علقت وإن كانت لام الابتداء
علقت وقد اختلف في الحديث المشهور قد علمنا إن كنت لمؤمنا الأخفش الصغير والفارسي
وابن الأخضر وابن أبي العافية فقال الأخفش وابن الأخضر لا يجوز فيها إلا الكسر بناء على
أن اللام للابتداء فعلقت فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية
لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها فلم تعلقه ولا تلي المخففة المهملة في الغالب من
الأفعال إلا ما كان متصرفا ناسخا ماضيا كان أو مضارعا نحو وإن كانت لكبيرة وإن
وجدنا أكثرهم لفاسقين وإن يكاد الذين كفروا وإن نظنك لمن الكاذبين وقرأ أبي وإن
أخالك يا فرعون لمثبورا وزعم ابن مالك أنه لا يليها إلا الماضي وأن ما ورد من المضارع
يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ومما يقع له موافقا الشيخ وندر إيلاؤها
غير الناسخ كقراءة ابن مسعود وإن لبثتم لقليلا وقوله شلت يمينك إن قتلت
لمسلما وما حكي إن تزينك لنفسك وإن يشينك لهيه فالبصريون
لا الأخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس
عليه ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال إن زيدا لذهب لعدم
سماع مثله ولأنه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم
اللام وكلاهما ممتنع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن المشددة
لا تخفف أصلا وأن المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة
ولا توكيد فيها واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلا ويجيزون دخولها على الناسخ
وغيره وذهب الكسائي إلى أنها إذا دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة
كما قال البصريون وإذا دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى إلا كما قال الكوفيون
وذهب الفراء إلى أن المخففة بمنزلة قد إلا أن قد تختص بالأفعال وإن تدخل عليها
وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ويرده سماع الإعمال نحو وإن كلا لما ليوفينهم
إن كل نفس لما عليها حافظ قرئ بالنصب وسمع إن عمرا لمنطلق ص وتخفف أن
فالأصح تعمل جوازا في مضمر ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصح والخبر
جملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فإن تصرف ولم يكن دعاء

فرد

نحو غالبا بنفي أو لو أو قد أو تنفيس ش تخفف أن المفتوحة وفي إعمالها حينئذ
مذاهب أحدها أنها لا تعمل شيئا لا في ظاهر ولا في مضمر وتكون حرفا مصدريا مهملا
كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون والثاني أنها تعمل في المضمر
والظاهر وعليه الجمهور قال ابن مالك فإن قيل ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها
محذوف وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها وهلا قيل إنها ملغاة ولم يتكلف الحذف
فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها
عاملة وكون العرب يستقبحون وقوع الأفعال بعدها إلا بفصل ثم لا يلزم أن يكون
ذلك المضمر المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل إذا أمكن عوده إلى حاضر أو غائب
معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا أنك ولا يكون
خبرها مفردا بل جملة إما اسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله
أو الخبر نحو أنها لك كل من يحفى وينتعل أو مقرونة بلا نحو وأن لا إله إلا هو أو بأداة
شرط نحو أن إذا سمعتم آيات الله أو برب نحو تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا أمين وخوان
يخال أمينا أو فعلية فإن كان فعلها جامدا أو دعاء لم يحتج إلى اقتران بشيء نحو وأن
ليس للإنسان إلا ما سعى وأن عسى أن يكون وأن نعم معركة الجياع إذن والخامسة
أن غضب الله عليها وإن كان متصرفا غيره فصل غالبا بنفي نحو أفلا يرون أن لا
يرجع إليهم قولا أن لن نجمع عظامه أن لم يره أحد قال أبو حيان ولم يحفظ فيها ولا
في لما فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو بلو نحو أن لو نشاء أصبناهم وأن لو
استقاموا أن لو كانوا يعلمون الغيب أن لو يشاء الله لهدى الناس أو بقد نحو ونعلم أن
قد صدقتنا أو بحرف تنفيس نحو علم أن سيكون وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله
علموا أن يؤملون فجادوا وخرج عليه قراءة لمن أراد أن يتم الرضاعة بالرفع وكذا ندر
إعمالها في بارز كقوله فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ص وكأن فالأصح إعمالها و
خبرها مفردا أو اسمية وفعلية مع لم أو لما أو قد ش تخفف كأن وفي إعمالها حينئذ الأقوال
الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقا في المضمر
والبارز كقوله كأن ثدييه حقان كقوله كأن ظبية تعطو في رواية النصب فيها
والثالث الجواز في المضمر لا البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضا كما في أن
ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفردا كقوله كأن ظبية في رواية الرفع وجملة اسمية
كقوله كأن ثدياه حقان في رواية الرفع وفعلية مصدرة بلم نحو كأن لم تغن بالأمس
أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جوازه أو بقد نحو لما
تزل برحالنا وكأن قد ص وكأن قد زالت ص ولكن فلا تعمل خلافا ليونس ش
تخفف لكن فلا تعمل أصلا لعدم سماعه وعلل بمباينة لفظها لفظ الفعل وبزوال
موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والأخفش
إعمالها قياسا على إن وأن وكأن ص لا لعل وجوزه أبو علي ويونس الشأن ش لا تخفف
لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفا ص مسألة تلي ما ليت فتعمل

وفي الظاهر نحو علمت أن زيدا قائم وقرئ أن غضب الله عليها وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازا في مضمر

الفارسي

وتعمل ولا يليها الفعل بحال في الاصح والباقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج
والجرمي في لعل وكان واوجبه الفراء في ليت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة تفسرها
ما بعدها خبرا وقيل نافية والاكثر ان معها يفيد الحصر وانكره ابو حيان
قال التنوخي والزمخشري والبيضاوي وان ش توصل ليت بما فيجوز ابقاء اعمالها
واهمالها كاخواتها وروي بالوجهين قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ٭ وتوصل بها
الباقي فتكفها عن العمل ويلزم الاهمال نحو انما الله اله واحد انما الهكم اله واحد والفرق
بينها وبين ليتما ان ليت اشبه بالافعال منها ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي
وانما باقية الاختصاص بالاسماء فلا بد ان تعمل في الاسم بخلاف البواقي فانها تدخل
عليهما معا نحو انما يوحى الي انما خلقناكم عبثا كانما يساقون ٭ ولكنما اسعى لمجد مؤثل
لعلما اضاءت لنا النار الحمار المقيدا ٭ فلهذا تعين فيها الالغاء وجاز في ليت ما قال
رعيا لثبوت اختصاصها والاهمال الحاقا باخواتها قال ابو حيان ووقفت على كتاب
ما لابن طاهر القزويني في النحو ذكر فيه ان ليتما تليها الجملة الفعلية نقله ابو جعفر
الصفار عن البصريين لكن الاخفش على سعة حفظه قال انه لم يسمع فيها ليتما يقوم
زيد ونقل ابو حيان عن الفراء انه جوز ايلاءها الفعل ليتما بمعنى لو وانشد فليت
دفعت الهم عني ساعة وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد اشرت الى الخلاف
في الحاقي بقولي ولا يليها الفعل بحال اي لا مع ما ولا مجردة وتحصل من جميع ما سبق
ثلاثة اقوال وذهب الزجاجي الى انه يجوز الاعمال في الجميع حكى انما زيدا قائم وتابعه
في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج
وابن ابي الربيع الى انه يجوز في ليت ولعل وكان خاصة وتعين الالغاء في ان وان ولكن
وعزي الى الاخفش ووجه باشتراك الثلاثة للاول انه تغيير معنى الجملة الابتدائية
بخلاف الاخر فانها لا تغير معنى الابتداء وذهب الفراء الى وجوب الاعمال في ليت ولعل
ولم يجوز فيهما الالغاء وعندي جوازا لوجهين في ليت وان قصرا على السماع وتعين الالغاء
في البواقي لعدم سماع الاعمال فيها ثم ما المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة
لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين
انها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفخيم والجملة التي بعدها في موضع
الخبر ومفسرة لها كالتي بعد ضمير الشان ورد بانها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع
النواسخ كضمير الشان وزعم ابو علي الفارسي انها نافية واستدل بانها افادت معها
الحصر نحو انما الله اله واحد لافادة النفي والاثبات بلا والا ومادة كونها افادتها
الحصر قول الاكثرين والكوفيين طائفة يسيرة منهم من النحاة ابو حيان واحتج الزمخشري
بانما المكسورة وانما المفتوحة انها تفيد الحصر لانها فرعها ومما ثبت للاصل يثبت
للفرع وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى
لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال ابو حيان وهذا شيء تفرد به قال
ودعوى الحصر فيه الاية باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد واجيب

بانه

بانه تضمن تقييد الخطاب مع المشركين اي ما يوحى الي في شان الربوبية الا التوحيد
لا الاشراك فهو قصر قلب على حد وما محمد الا رسول اذ ليس صفاته صلى الله عليه
وسلم منحصرة في الرسالة وان كان قصرا افراديا وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي
والتنوخي بل المفتي الذهبي ولم يتعرض له سواهم فيما علمت ص مسئلة لا ان
لم تتكرر وقصد بها النفي العام في نكرة يليها غير مفصولة لغيرها لكن ان كان غير
مضاف ولا شبيهه ركب معها وبني على ما ينصب به وتبعه الباقي غالبا وقيل معرب لفظا
وقيل مبني وقيل ان ركبت لم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وقيل بكسر المؤنث بتنوين او دونه
ويفتح اقوال والاصح جواز الاعراب ويجب تنكير الخبر وتاخيره ولو ظرفا ولا ذكره ان جهل
خلافا لتميم والا يحذفه غالبا والتزمه تميم ويكثر مع الا ويرفع تابعهما بدلا من محل الاسم
وقيل الا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبر لا مع اسمها ويجوز نصبه خلافا للجرمي [illegible]
حذف الاسم دونه وجوز [illegible] حذفهما وانا ركب مع لا الزائدة والمهمونان لا ابالك
ولا يدي لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل كالمضاف واللام متعلقة بمقدر
غير خبر والحقتا دونها قال ابن علي وابن بسعون وابن الطراوة على لغة القصر
وذلك الخبر ولا يحذف اللام اختيارا ولا يفصل بظرف خلافا ليونس وقيل لحلف
في الثاني فعوض ويجوز باعراض والمجرور [illegible] تنوين شبه مضاف وجوزه ابن مالك [illegible]
كيسان ربي اهل [illegible] نكرة اذ عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل [illegible]
معمول خلافا للرماني ومعرفة خلافا للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرحمن
والعزيز والفراء في ضمير غايب واشارة ش تعمل لا عمل ان الحاقا بها لشبهها بها
في التصدر والدخول على المبتدا والخبر ولانها لتوكيد النفي كما ان لتوكيد الاثبات
[illegible] ونقيضه والحاقها بليس قياسا ونظيرا لانها نافية مثلها فنوا قوي في العمل
لكن عملها عمل ان افصح واكثر في الاستعمال ولها شروط الاول ان لا تتكرر فان كررت
لم يتعين اعمالها بل يجوز كما سياتي في التوابع الثاني ان يقصد بها النفي العام
لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل
عمل ليس الثالث ان يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين
لان عموم النفي هو المقصود فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فاجاز الكسائي
اعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف لكنية نحو لا ابا محمد ولله او للرحمن
او العزيز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز ووافقه الفراء على لا عبد الله
قال لانه حرف مستعمل يقال لكل احد عبد الله وخالفه في الاخيرين لان الاستعمال
لم يلزمهما كلزوم عبد الله والكسائي قاسهما عليه وجوز الفراء اعمالها في ضمير الغائب
واسم الاشارة نحو لا هو ولا هي ولا هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطا عند
البصريين واما ما سمع مما ظاهره اعمالها في المعرفة كقوله صلى الله عليه وسلم
اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول قضية ولا
ابا حسن لها ٭ وقول الشاعر ٭ [illegible] في البلاد ٭ وقوله لا هيثم الليلة للمطي

بكون ولا امية

المنكر وقوله • نبكي على زيد ولا زيد مثله • فأوّل باعتقاد تنكيره كما تقدم في العلم
بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من اشبهه فصار نكرة لعمومه او بتقدير مثل واما قولهم
لا ابا لك ولا اخا لك ولا يدي لك ولا غلامي لك • قال اهدموا بيتك لا ابا لكا • وزعموا
انك لا اخا لكا • وقال لا تغنيني بما اسبابه عسرت • فلا يدي لامرئ الا بما قدرا • ففيه
اقوال الاول وعليه الجمهور انها اسما مضافة الى المجرور باللام واللام زايدة لا
يعتد بها ولا تعلق والخبر محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لانه
لم يقصد نفي اولغ معين فلم تحمل الا في معرفته وزيدت اللام تحسينا للفظ لئلا يدخل
كلما ظاهره التعريف الثاني انها اسما مفردة غير مضافة عوملت معاملة
المضافة في الاعراب والمجرور باللام في موضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر
ايضا محذوف وعليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك قال لانها لو كانت مضافة
لكانت الاضافة محضة اذ ليس صفة عاملة فيلزم التعريف وقد تقدم انحصار غير المحضة
في الصفة الثالث انها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه
الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وانما اخرته لسلامته من التأويل والزيادة
والحذف وكلها خلاف الاصل وكان القياس في هذه الالفاظ لا اب لك ولا اخ لك
ولا يدين لك قال • ابي الاسلام لا اب لي سواه • وقال • تامل فلا عينين لكم صارفا
الا انه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفته القياس ولم يرد في غير هذه الاربع اللام
وقد يجئ بدونها للضرورة قال ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني
ولا يجوز ايضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بظرف او مجرور نحو لا ابا اليوم
لك ولا يدي بها لك وجوزه يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال ابو حيان
الذي في كتاب سيبويه ان يونس يفرق في الفصل بالظرف بين الناقص والتام فيجيزه
بالاول دون الثاني ورده سيبويه بانه لا يجوزه في واحد منهما بين ان واسمها ولا في باب
كان فلا يجوز ان عندك زيدا اقيم وان اليوم زيدا مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق
بين الناقص والتام واجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا ابا فاعلم لك الشرط
الرابع ان لا يفصل بينها والنكرة بشيء فان فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة ان
نحو لا فيها غول وجوز الرماني بقاء النصب حكى لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية
زايرا واجيب بان اسم لا في الاولى محذوف اي لا احد ورجلا تمييز والثاني
على معنى لا اري الشرط الخامس ان تكون النكرة غير معمولة لغيرها بخلاف نحو جئت
بلا زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا مرحبا بهم فانها فيه معمولة لفعل مقدر
فاذا اجتمعت الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر لكن انما يظهر نصب الاسم اذا كان •
مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت او شبيها بان يكون عاملا فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعا
جبلا حاضر ولا ماذا اعنا ذا البر محمود فان كان نكرة مفردة اي غير مضاف ولا شبيه به
بنيا على ما كان ينصب به هذا مذهب اكثر البصريين واختلف في موجب البناء فقيل تضمنه معنى من
من كان قايلا قال هل من رجل في الدار فقال مجيبه لا رجل في الدار ان نفي عام فينبغي



ان

ان يكون جوابا لسؤال عام ولذلك صح بمن في بعض المواضع قال الا لا من سبيل الى
هند • وصححه ابن عصفور ورد بان المتضمن معنى من مولا الاسم وقيل تركيبهما تركيب
خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن القايع ونقل عن سيبويه وقيل لتضمنه
معنى اللام الاستغراقية ورد بانه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقيته امس
الدابر وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني الى ان المفرد معها معرب ايضا
وحذف التنوين منه تخفيفا لا بناء ورد بان حذفه من النكرة المطولة كان اولى وبانه لم
يعهد حذف التنوين الا لمنع صرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاة ساكن
او وقف او بناء وهذا ليس واحدا مما قبل البناء فتعين البناء وذهب المبرد الى ان
المثنى والجمع على حده معربان معها لانه لم يعهد فيهما التركيب مع نحو خمسة عشر ولا وجد
في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ونقض بانه قيل ببنائهما في النداء فكذا هنا وعلى
الاول يجب بناؤها على ما تنصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل
ولا رجال والمثنى والجمع على الياء كقوله • تعز فلا الفين بالعيش متعا
وقوله • ارى الربع لا اهلين في عرصاته • وقوله • يحشر الناس لا بنين
ولا اباء • الا وقد عمهم شوون • واما جمع المونث السالم ففيه اقوال احدها
بناؤه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه
المازني والفارسي الثالث جواز الامرين وهو الصحيح للسماع فقد روي
بالوجهين قوله • ولا لذات للشيب • وقوله • لا سابغات ولا جاواء باسلة
قال ابو حيان وفرع بعض اصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل
فمن قال انها حركة اعراب اوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء اوجب الفتح
للتركيب كخمسة عشر اذ الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جوز
الوجهين راعى الامرين • ثم اذا بني على الفتح جوازا او وجوبا فلا ينون كما هو ظاهر
وان بني على الكسر فقيل لا ينون وعليه الاكثرون كما لا ينون في النداء نحو يا مسلمات
وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين
فيه كالنون في الجمع فثبت كما ثبت في مسلمي لك فان اضيف لفظا او تقديرا اعرب
بالحروف فالف نحو لا غلامي زيد لك او لا مسلمات لك ومع التركيب فالبناء دخول الباء
على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على ان لا هي الرافعة
للخبر عند عدم التركيب واما في التركيب فكذلك عند الاخفش والمازني والمبرد
والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك اجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيئا بل هي
مع النكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدا وصححه ابو حيان وعزاه
لسيبويه واستدل بجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف ان وذهب
بعضهم الى انها لم تعمل في الاسم ايضا شيئا حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء
وجزء الكلمة لا يعمل فيها وتترتب في المتن مسائل الاولى يجب تنكير خبر لا لان اسمها نكرة
فلا يخبر عنها بمعرفة وتاخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفا او مجرورا لضعفها فلا يجوز الفصل

بينها وبين اسمها بالجر ولا باجنبي الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة
الحجاز ملتزم في لغة تميم وطي فلم يلفظوا به اصلا نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا
ضرار لا عدوى ولا طيرة لا باس وانما كثر او وجب لان لا وما دخلت عليه جواب
استفهام عام والاجوبة تقع فيها الحذف والاختصار كثيرا وهذا يكتفون فيها بلا ونعم
ويحذفون الجملة بعدهما راسا واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لا حول
ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قالية او حالية لم يجز الحذف عند احد فضلا عن ان
يجب نحو لا احد اغير من الله قال ابن مالك ومن نسب الى تميم التزام الحذف مطلقا
فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفايدة والعرب مجمعون على ترك التكلم
بما لا فايدة فيه نبه على ذلك الزمخشري والجزولي وربما حذف الاسم وابقي الخبر قالوا لا عليك
اي لا باس عليك الثالثة اذا وقعت لا بعد لا جاز حينئذ في المذكور بعدها الرفع
والنصب نحو اسيف لا اذ والعقار وذا العقار ونحو لا اله الا الله ولا اله الا الله فالنصب على
الاستثناء وسيعد الجرمي قال لانه لم يتم الكلام فكانك قلت الله اله وذا باطل بتمام الكلام
والرفع على البدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل لا او من الضمير المستتر في الخبر
المحذوف وقيل على الخبر لا مع اسمها لانهما في محل الرفع بالابتدا الرابعة قد ورد
تركيب النكرة مع لا الزايدة تشبيها بلا النافية لقوله لو لم يكن غطفان لا ذنوب
لها وهذا من التشبيه اللفظي فانه بمجرد اللفظ ونظيره تشبيه ما الموصولة بما
النافية في زيادة ان بعدها الخامسة الجمهور على ان الاسم الواقع بعد لا اذا
كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى انه يجوز فيه
التنوين وتركه واذا الترك احسن اجراء له مجرى المفرد في البنا لعدم الاعتداد بالمعمول
من حيث لو اسقط لتم الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف
لا شاكيا كقوله اراني ولا كفران بالله انه وذهب البغداديون الى جواز بنائه ان كان
عاملا في ظرف او مجرور نحو لا صاحبا لي الحج بخلاف المفعول الصريح وذهب الكوفيون
الى جوازه في الاسم المطول نحو لا قايل قولا حسنا ولا ضاربا ضربا كثيرا ص وتعقبه
مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما خلافا للشلوبين فلا تغير وتمنيا فلا تلغى ولا
خبر ولا معتد ولا اتباع الا على اللفظ خلافا للمبرد ش اذا دخلت همزة الاستفهام
على لا كانت على معان احدها ان يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون توبيخ
ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشلوبين اذ زعم انها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون
انكار وتوبيخ قال ابو حيان والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد الثاني ان يكون للاستفهام على طريق التقرير والانكار
والتوبيخ كقوله الا طعان الا فرسان عادية وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته
وحكمها في هذين القسمين حكمها لو لم يدخل عليها الهمزة من جواز الغايها واعمالها عمل
ان وعمل ليس بجميع احكامها الثالث ان يدخلها معنى التمني فذهب سيبويه والخليل
والجرمي انها لا تعمل الا في الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في

التقدير

التقدير ولا ينتصب اسمها الا على اللفظ خاصة ولا تلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو الا غلام لي
الا ماء باردا الا ابا لي الا غلاما لي الا غلامين لي الا ماء ولبنا الا ماء وعسلا باردا حلوا
وذهب المبرد والمازني الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ وفي التقدير ويتبع
اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز ان تلغى وان تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين
من جهة المعنى ان التمني واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثاني ومن شواهدها
قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات يد الغفلات ومستطاع خبر رجوعه
والجملة صفة ص مسيلة يجب اختيارا خلافا للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن
مدخولها بمعنى فعل ولا مفرد من خبر منفي بها او نعت وحال ولا نايب لفظا ومعنى وعند
نفي حرف نفي ويعترض بين جار ومجرور وزعمها الكوفية حينئذ اسما كغير
ش اذا لم تعمل لا اما لاجل الفصل او لكون مدخولها معرفة فذهب سيبويه والجمهور لزوم
تكرارها ليكون عوضا ما فاتها من مصاحبة ذي العموم او لانها لو جعلتها في جواب
من سال بالهمزة وام والسوال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب واجاز المبرد وابن
كيسان مع الفصل والمعرفة ان لا تكرر كقوله بكت اسفا واسترجعت ثم اذنت ركايبها
ان لا الينا رجوعها وقوله لا انت شانية من شانيتا شانا وذلك عند الجمهور ضرورة
نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو لا نولك ان تفعل لانه في معنى لا ينبغي وكذا
لا بك السوء لانه في معنى لا يسوءك انسانا لا تكرر مع الفعل المضارع كما سياتي ويلزم
تكرارها ايضا اختيارا اذا وليها مفرد منفي بها خبرا او نعتا او حالا نحو زيد لا قايم
ولا قاعد ومررت برجل لا قايم ولا قاعد ونظرت اليه لا قايما ولا قاعدا ولم تكرر في
ذلك ضرورة في قوله حياتك لا نفع وموتك فاجع وقوله قهرت العدى لا مستعينا
بعصبة ولكن بانواع الخدايع والمكر وتكرر ايضا مع الماضي لفظا ومعنى نحو فلا صدق
ولا صلى وقد فلم يبق شي لا يكرر فيه سوى المضارع نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن
تكرارها حرف نفي غيرها ونحو تعليل كقوله فلا هو ابداها ولم يتجمجم وتزاد لا بين
الجار والمجرور فيتخطاها الجار كقولهم جيت بلا زاد ص الرابع الافعال الدالة على
نفي نحو الغلبة وقصد وزاد وسوق وكتم وحفظ واقامه وبخل وعد لا لحساب وانكره
الكوا المضروبة وزعم لا لكفالة ورياسة وسمن وهزال وجعل لا التصيير واجاد واجاب
وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا يختص بالاصح خلافا للحريري والكره المضروبة
او بغيض كعلم لا العلة وعرفان ووجد لا اصابة وغنى وحزن وحقد والغني لي والكرها
المضروبة ودري لا ختل والكوها المقاربة وتعلم كاعلم جامدا وقال ابو حيان يتصرف
ارها كظن لا تهمة وانكر الخضري كونها للعلم وزعمها الرا للكذب وحسب لا للون
رخال بمعنى لا تخيب وخلع ورايه لا ابصار وضرب رية قال الفارسي وابن مالك
لا راي ومامر قلبي او نحو مثل تصرفها اصار وجعل وهب جامدا وردد وكذا ترك واتخذ
وتخذ في الاصح والحق الفرب باري العلمية الحلمية والاخفش بعلم سمع معلقه بعين
وحيرها فعل صوت وقوم تضمين ضرب مع مثل والزمت ابي الربيع مطلقا وهشام وفد

الكلام على افعال القلوب

وابن درستويه اصاب وصادف وغادر وابن الحاج اكان وخطاب كل متعدي لواحد
متى نحو بلا وبعض خلق والسكاكي توهم وتيقن وشعر وتبين واعتقد وتمنى
ورد وهب كاحسب شرح الرابع من النواسخ الافعال الداخلة على المبتدا او الخبر
فتنصبهما مفعولين وهي اربعة انواع الاول ما دل على ظن في الخبر وهو خمسة افعال
احدها حجا والمضارع يحجو قال • قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة • اي اظن فان
كانت بمعنى غلب في المحاجاة او قصد او رد او ساق او كتم او حفظ تعدت الى واحد
فقط او بمعنى اقام او بخل فلازمة ثانيها عد اثبتها الكوفيون وبعض البصرية
واقتصر ابن ابي الربيع وابن مالك كقوله • فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
وقوله لا اعدد الاقتار عدما ولكن • انما تظن ولا اظن ذا انكرها الاكثر فان
كانت بمعنى حسب من الحساب اي العد الذي يراد به احصاء المعدود تعدت الى واحد
وخرج عليه • يعدون عقر النيب افضل مجدكم • على ان افضل بدل ثالثها زعم
بمعنى اعتقد كقوله • زعمتني شيخا ولست بشيخ • وقوله • فان تزعميني كنت
اجهل فيكم • فتعدت الزعم والجزم • وذكر صاحب العين ان الاحسن ان توقع على ان
وان ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صح
او لم يصح وقال ابن دريد اكثر ما يقع على الباطل وفي الصحاح زعم بمعنى علم في قول
سيبويه وقال غيره يكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا او يكون بعضا
ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر
الزعامة كقوله • على الله ارزاق العباد كما زعم • او بمعنى رأس تعدت تارة الى
واحد واخرى بحرف الجر او بمعنى سمن او هزل فلازمة يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت
وبمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا اي اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فسيأتي في افعال التصيير او بمعنى
اوجد نحو وجعل الظلمات والنور او اوجب نحو جعلت للعامل كذا او القى نحو جعلت
بعض متاعي على بعض تعدت الى واحد او بمعنى المقاربة فقد مرت في باب كاد
خامسها هب اثبتها الكوفيون وابن عصفور وابن مالك كقوله • فقلت
اجرني ابا خالد • والا فهبني امرأ هالكا • اي ظنني وقوله • فهبها امة هلكت
ضياعا • يريد امرها وابو يزيد • وهي جامدة لم يستعمل فيها سوى الامر فلا ماضي
ولا مضارع ولا وصف ولا امر باللام ولا يتصل به ضمير الا نون الوقاية والمثنى والجمع وزعم
الحريري النوع الثاني ما دل على يقين وهو خمسة ايضا احدها علم نحو فان علمتموهن
مؤمنات فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا او بمعنى علم اي
انشقت الشفة العليا فلازمة ثانيها وجد نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
ومصدرها وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي فان كانت بمعنى اصاب تعدت
لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا او بمعنى استغنى او حزن او حقد فلازمة ومصدر
الاولى وجدة مثلث الواو والثانية وجدا بالفتح والثالث موجدة ثالثها

ستدرون غير النبيين افضل بحيدكم

ضياعا

كذا بيا...

التي

التي بمعنى وجد اثبتها الكوفيون وابن مالك كقوله • [illegible] فالفوه
الغيث اذا وانكرها المغاربة وابن عصفور وقالوا المنصوب ثانيا حال واللام
فيه في البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله • دريت
الوفي العهد يا عمرو فاغتبط • قالوا واكثر ما تستعمل معداة بالباء كقولك دريت
به فاذا دخلت عليها همزة النقل تعدت الى واحد بنفسها والى اخر بالباء كقوله
تعالى ولا ادراكم به • وقال ابو حيان لم يعدها اصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل
البيت من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي ان يحمل
اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك الا ببيت نادر محتمل للتضمين فان كانت بمعنى ختل تعدت
لواحد كدرى الذئب الصيد اذا استخفى له ليفترسه خامسها تعلم بمعنى اعلم كقوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها • قال ابن مالك وهي جامدة لا يستعمل منها الا الامر
قال ابو حيان وتابع فيه الاعلم وليس بصحيح لان يعقوب حكى تعلمت فلانا خارجا
بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فمتصرف بلا نزاع ويتعدى لواحد
النوع الثالث ما استعمل في الامرين الظن واليقين وهو اربعة افعال احدها
ظن فمن استعمالها بمعنى الظن ان نظن الا ظنا وما نحن بمستيقنين وبمعنى اليقين •
الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وزعم ابو بكر محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري ان •
استعمالها بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب وان الآية ونحوها على باب الظن لان
المؤمنين في الصدر يتيقنون بماذا لو دخلن فا يبغي النفاق على نفسهم وزعم
الفراء ان الظن يكون شكا ويقينا وكذبا ايضا واكثر المفسرين ينكرون الثالث
فان كانت ظن بمعنى تهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا وما هو على الغيب بظنين
ثانيها حسب بمعنى الظن ويحسبون انهم على شيء ومن اليقين حسبت التقى والجود خير تجارة •
والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض او كان ذا
شقرة فلازمة ثالثها خال بمعنى الظن كقوله • اخالك ان لم تغضض الطرف
ذا هوى • ومن اليقين قوله • دعاني الغواني عمهن وخلتني • لي اسم فلا ادعى
به وهو اول • والمصدر خيلا او خالا وخيلة ومخالة وخيلان ومخيلة وخيلولة
والاشتقاق منها من الخيال وهو الذي لا يتحقق • فان كانت بمعنى تكبر او ظلع من خال الفرس
ظلع • والمضارع منهما ايضا يخال فلازمة رابعها رأى قال تعالى انهم يرونه
بعيدا اي يظنونه ونراه قريبا اي نعلمه فان كانت بمعنى اصاب الرئة تعدت لواحد
قاله الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قاله ابو حيان وذهب غيرهما الى ان
التي بمعنى اعتقد تتعدى الى اثنين وتمثل له بقوله • رأى الناس الا من رأى مثل
رأيه • خوارج تراكين قصد المخارج • وافعال هذه الانواع الثلاثة تسمى قلبية
لان المراد حيث قيل افعال القلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهي ثمانية
افعال صير واصار والمنقولان من صار احدى اخوات كان بالتضعيف والهمزة قال
فصيروا مثل كعصف مأكول • وجعل بمعنى صير نحو فجعلناه هباء وذهب بعض ابن

العبدري

[illegible]

لما عراك • وهبني الله فداك اي صيرني ولا يستعمل منها بمعنى صير الا الماضي فقط
ورد نحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا • وترك كقوله • وذبيته حتى اذا ما تركته
اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه • وتخذ واتخذ كقوله • لتخذت عليه اجرا
وفي قراءة لا تخذت • وانكر بعضهم تعدي ترك وعدوا اتخذ الى اثنين وقال انما يتعدى
الى واحد والمنصوب الثاني حال • قال ابن مالك وحكى ابن افلح بأنما كان المنقول له
من كان بمعنى صار وقال وما حكم به جائز قياسا لا اعلمه مسموعا وقال ابو حيان لا اعلم
احدا من النحاة يقول له ابن افلح لكن في شرح الاعلم وجملة منه مسلم بن احمد بن افلح
الاديب يكنى ابا بكر اخذ كتاب سيبويه عن ابي عمر بن الحباب قال وما قاله ابن مالك
انه جائز قياسا ممنوع فان مذهب سيبويه ان النقل بالهمزة قياس في اللازم سماع في
المتعدي وكان بمعنى صار يجري مجرى المتعدي ولا يكون النقل فيه بالهمزة قياسا وحكى
الكوفيون في ارى العلمية الحكمية فادخلوها على المبتدا والخبر ونصبوهما مفعولين
اجراء لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك بالباطن كقوله • اراهم رفقتي
حتى اذا ما • تولى الليل والخزل الخزل لا • وفي التنزيل اني اراني اعصر خمرا
فاعمل مضارع رأى الحلمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم وذات
المفعولين وما جرى مجراها • وحكى الاخفش بعلم اسمع المعلقة بغير الخبر بعدها
نحو سمعت زيدا يقول ذلك الفارسي وابن بابشاد وابن عصفور وابن الضايع وابن ابي الربيع
وابن مالك واحتجوا بانها لما دخلت على غير مسموع اتى لها بمفعول ثان يدل على المسموع
لا ان ظن لما دخلت على غير مظنون اتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون •
والجمهور انكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع
نحو ذلك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال ونحو
على حذف مضاف اي سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم وهذه الحالة مبنية واحتج
ابن السيد بقول من زعم انها من افعال الحواس وافعال الحواس كلها تتعدى الى واحد
وبانها لو تعدت لاثنين لكانت اما من باب اعطى او من باب ظن ويبطل الاول
كون الثاني فعلا والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب اعطى ويبطل الثاني
انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء • وحكى قوم نصب ضرب مع المثل
نحو ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ان يضرب مثلا ما بعوضة واضرب لهم مثلا اصحاب
القرية فقالوا انها في الايات ونحوها متعدية الى اثنين قال ابن مالك والصواب
ان لا يلحق به لقوله تعالى ضرب مثل فاستمعوا له فبنيت للمرفوع واكتفت بالمرفوع
ولا يفعل ذلك بشيء من افعال هذا الباب قال ابو حيان وهو استدلال •
ظاهر الا انه يمكن تأويله على حذف المفعول لدلالة الكلام عليه اي مثله كذا ذهب
ابن ابي الربيع الى ان ضرب بمعنى صير تتعدى لاثنين مطلقا نحو المثل وغيره نحو
ضربت الفضة خلخالا لا ونقله اليه ابو حيان وحكى هشام بافعال هذا الباب
عرف وابصر واصاب ونقل ابن درستويه اصاب وصادف وغادر وحكى بها بعضهم ظن

بمعنى

بمعنى جعل كقوله وخلق الانسان ضعيفا والجمهور انكروا ذلك وجعلوا المنصوب
الثاني في الجميع حالا وزعم جماعة من المتاخرين منهم خطاب الماردي بانه قد يجوز
تضمين الفعل المتعدي الى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فاجاز حفرت
وسط الدار بيرا ولا يكون بيرا تمييزا لانه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجدا
وقطعت الثوب قميصا والجلد نعلا وصبغت الثوب غاسيا لان المعنى فيها صيرت
قال ابو حيان والصحيح ان هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه
وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى الى اثنين وهبت وتعلمت وشئت ورويت
وتبينت واصبت واعتقدت وتنبيت ورديت وهب بمعنى احسب نقله عنه ولا رثاه
ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب الى صحة نقل عن العرب ص مسئلة
لا يدخلها كان او ذو استفهام وانكر السهيلي دخولها على جزئي ابتدا ونصبها
مفعولين وقيل الثاني شبه بحال ش ما دخلت عليه كان ودخلت عليه هذه
الافعال وما فلا الا المبتدا المشتمل على استفهام نحو ايهم افضل وغلام من عندك
فانه لا يدخل عليه كان لان الاستفهام له الصدر فلا يؤخر ويدخل عليه ظننت
ويتقدم عليها نحو ايهم ظننت افضل وغلام من ظننت عندك واذا دخلت على المبتدا
والخبر نصبتهما مفعولين وكان الاصل انها لا تؤثر فيهما لان العوامل الداخلة على
الجمل لا تؤثر فيها الا انهم شبهوها باعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور
وزعم الفرا ان هذه الافعال لما طلبت اسمين شبهت من الافعال بما يطلب شيئين
احدهما مفعول به والاخر حال نحو اتيت زيدا ضاحكا واستدل بوقوع الجملة والظروف
والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا كما يقع موقع الحال ولا يقع شيء من ذلك موقع
المفعول به فدل على انه انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به
في نحو قال الذي زيد عمرو منطلق ومررت بزيد وانكر السهيلي دخولها على المبتدا والخبر
اصلا قال بل هي بمنزلة اعطيت في انها استعملت مع مفعولها ابتدا قال والذي
حمل النحويين على ذلك انهم راوا ان هذه الافعال يجوز ان لا تذكر فيكون ما بعدها
مبتدا وخبرا قال وهذا باطل بدليل انك تقول ظننت زيدا عمرا ولا يجوز ان تقول
زيدا عمرا الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت اذ القصد انك ظننت
زيدا عمرا نفسه لا شبه عمرو قال ابو حيان والصحيح قول النحويين ولا يتسرع لشاء
ما نوقشه به ولسيلم رجوع المفعولين الى المبتدا والخبر اذا الغيت هذه الافعال
ص وتسد عنها اذ معمولاها وتقدير بهما كمرتين وثانيهما كخبر كان ش فيه مسايل
احدها يسد عن المفعولين في هذا الباب ان المفتوحة المشددة ومعمولاها
نحو ظننت ان زيدا قايم اعلم ان الله على كل شيء قدير واذ كانت تقديره اسم مفرد فالحول
والجمهور الخبر والمخبر عنه بالذكر في الصلة ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش
والمبرد الى ان الخبر محذوف والتقدير ظننت ان زيدا قايم ثابت او مستقر وكذا سد
عنها ان وصلتها نحو احسب الناس ان يتركوا التضمين مسندا ومسندا اليه مصرح بها في

في القلبية الثاني حكم هذين المفعولين في التقدم والتأخير كما لو كانا قبل دخول
هذه الأفعال فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ويجوز عكسه وقد
يجب الأصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا
إلا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب المبتدأ الثالث المفعول
الثاني هنا من الأقسام والأحوال ما للخبر كان وذلك معروف مما هناك ص ويجوز
حذفهما بدليل لا أحدهما دونه وفاقا ويجوز له في الأصح الإلغاء دونه وفاقا للأخفش
والجرمي وجوزه الأكثر والأعلم في الظن لا العلم وإدريس سماعا في ظن وخال وحسب
فإن وقع محلهما ظرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل إلا إن
لم يكنه ش الحذف لدليل يسمى اختصارا ولغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين
هنا لدليل جائز وفاقا كقوله بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب
أي وتحسب حبهم عارا علي وأما حذفهما لغير دليل كالاقتصار على أظن وأعلم من أظن
أو أعلم زيدا منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه
الأخفش والجرمي ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين كابن طاهر وابن خروف
والشلوبين لعدم الفائدة إذ لا يخلو الإنسان من ظن ما أو علم ما فأشبه قولك
النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي
وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى أي يعلم وقال
وظننتم ظن السوء وحكى سيبويه من يسمع يخل أي يقع منه خيلة وما ذكر من عدم الفائدة
ممنوع لحصولها بالإسناد إلى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون علم
وما في معناها وعليه الأعلم واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني
إذ الإنسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذ له
أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا ورد
بأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه
أبو العلاء إدريس فلا يتعدى الحذف في ظننت وخلت وحسبت لوروده فيها وأما
حذف أحد المفعولين اقتصارا فلا يجوز بلا خلاف لأن أصلهما المبتدأ والخبر وذلك
غير جائز فيهما وأما اختصارا فيجوز بقلة عند الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن
وصححه ابن عصفور وأبو إسحاق ابن ملكون لأنه اقتصار وقياسا على باب كان
وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحدث لها فصار عوضا منه فلذلك
امتنع الحذف هناك بخلافه هنا وقد ورد السماع هنا بالحذف قال ولقد نزلت
فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم أي واقعا أو حقا وعلل بعضهم المنع بأنهما
يتلازمان فكل منهما كالصاحبه إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف
أحدهما دون الآخر وفرق بينها وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي
فيهما إلى لبس وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدى فيها إلى اثنين بما يتعدى إلى واحد
فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك أو مجرور نحو ظننته لك أو ضمير نحو ظننته

أو إشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه إن كان أحدهما وإيهام المحذوف
لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف
مكان حصول الظن وبتلك العلة وبالضمير ضمير المصدر وبالإشارة إليه أو كان
أحدهما وعلم المحذوف جاز الاقتصار عليه ويكون الأمر حذف للعلم ص ويختص
متصرف القلبي بالإلغاء إن أخر أو وسط والأكثر تخيير وقيل أولى إن أخر وفي الوسط
خلف لا مبتدأ خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن في موهمه ونحو زيد [illegible]
سوى فعل الأصح يجوز ظننت يقوم زيد أو نعم الرجل زيد وألا أظن زيدا لقائم
وقد يقع ملغى بين معمولي أن وعطفين وسوف ولا يجب الإلغاء بين الفعل ومرفوعه
خلافا للكوفية وتوكيد ملغى بمصدر نصب قبح ويضاف لياء ضعيف ويوقفه
ضمير أو إشارة وتوكيد جملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فلا تقدم خلافا
لقوم فعل الأصح لا يعمل وكذا أفعل الأمر عند الزعم وفائدة تعليقه [illegible]
جعلنا خبره رفع وعمل حتما ش يختص المتصرف من أفعال القلبية ونحو ما عدا هب
وتعلم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظا ومحلا وإنما يجوز
إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم
لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل إذا تأخر والجمهور أنه على سبيل التخيير
لا اللزوم فلك الإلغاء والإعمال وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم واختار
عليه ابن الربيع فإن بدأت بالشك أعملت على كل حال وإن بدأت وأنت تريد
اليقين ثم أدركك الشك ألغيت على كل حال وعلى الأول فالإلغاء المتأخر أولى من إعماله
وفي المتوسط خلاف قيل إعماله أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء إذ هو عامل لفظي
وقيل هما سواء لأنه عادل قوته تأخره فضعف لذلك فقاومه الابتداء بالتقدم
ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله هما سيدانا يزعمان وإلغاء المتوسط قوله وفي
الأراجيز خلت اللؤم والفشل أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند
البصريين وجوزه الكوفيون والأخفش وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمال
عنده أحسن واستدلوا بقوله أني رأيت ملاك الشيمة الأدب وقوله وما إخال
لدينا منك تنويل وقوله وإخال إني لاحق مستتبع والأكثر والبصريون خرجوا
ذلك على تقدير ضمير الشأن لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور
مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيد وظننت قام زيد فعند الكوفيين
والأخفش يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز إذا النية بالفعل التأخير
الثانية أظن نعم الرجل زيدا يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة
أظن لا زيدا قائما يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فإن تقدم الفعل
على المفعولين ولكنه تقدمه معمول جاز الإلغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد
يقع الملغى بين معمولي إن كقوله إن المحب علمت مصطبر وبين معطوف ومعطوف
عليه كقوله ولكن دعاني الخبا ظننته والنمر وبين سوف ومصحوبها كقوله

وما ادري وسوف اخال ادري • فان وقع بين الفعل ومرفوعه نحو قائم اظن زيد
ويقوم اظن زيد فالالغا جايز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويويد
البصريين قوله • شجاك اظن ربع الظاعنينا • روي برفع ربع ونصبه قال
ابو حيان والذي يقتضيه القياس انه لا يجوز الا الالغا لان الاعمال مترتب
على كون الجزين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقدم الخبر
الفعلي على المبتدا ويقبح توكيد الملغى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا
منطلق لان الغرض تقبيح المصدر اذا توسط مقاما الفعل وتحذفه وكان لا يجمع
بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف للياء نحو ظننت ظني قائم
ويضعف اقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق اما ضعفه فاجراوه مجرى المصدر
الصريح واما كونه اقل ضعفا منه فلان المجعول عوضا انما هو المصدر الصريح
ومثله توكيده باسم الاشارة نحو زيد ظننت ذاك منطلق قال ابو حيان واتفقوا
على انه احسن من المصدر واختلفوا اهل هو احسن من المضمر او المضمر احسن منه او هما
سوا وجه الاول ان المضمر يتوهم منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني ان اسم الاشارة
ظاهر منفصل يشبه بلفظ المصدر وتوكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه
منصوبا نحو زيد منطلق ظنك او زيد ظنك منطلق ان ظنك مناب ظننت ونصب
نصب المصدر المؤكد للجملة فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا تقدم حقا من قولك
زيد قائم حقا لان شان المؤكد التاخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول
لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتاخير لكونه مؤكدا
واستحقاق شي واحد تقديما وتاخيرا في حال واحد محال واختلف مجيزوا
التقدم في اعماله فاكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم
من اجازه فيقال ظنك زيدا قايما وفي التقدم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى
ظنك زيد ذاهب فيقاس عليه متى تظن زيدا ذاهبا قال ابو حيان من اجاز الاعمال
في ظنك زيدا قايما كان عنده هنا اجوز لان ادوات الاستفهام طالبة للفعل
فجاز اضمار الفعل بعدها لذلك وممن ذهب الى اجازة الاعمال هنا ومنعه
في ظنك زيدا قايما ابن عصفور قال جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوبا
نحو متى ظنك زيدا قايما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدلا من اللفظ بالفعل
وانما هو مؤكد بحرف مصدري والفعل ص ويختص ايضا بالتعليق وهو عمله معنى
لا لفظا لفصل ذي استفهام او مضافا اليه او تال ما او ان النافية او لام ابتدا قال
ابن مالك او قسم او لو وابن السراج او لا وابو علي او لعل وانكر تعليق
الظن وقيل القسم مقدر فيما معلق وقيل في ان ولا وقيل هو جوابه
المعول وقيل يجوز الغا مع ما واختلف هل يختص بالقلبية ش يختص ايضا
المتصرف من الافعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير
لمانع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لان محلها نصب والموانع كون

احد المفعولين اسم استفهام نحو علمت ايهم قائم لنعلم اي الحزبين احصى او مضافا اليه
نحو علمت ابو من زيد او مدخولا له نحو علمت ازيد قائم ام عمرو او مدخولا لما النافية
نحو وظنوا ما لهم من محيص لقد علمت ما هؤلاء ينطقون او لان النافية نحو وتظنون
ان لبثتم الا قليلا او للام الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه ووجه المنع في الجميع ان
لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها وعد ابن مالك من المعلقات لام القسم
كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي قال ابو حيان ولم يذكرها اكثر اصحابنا بل صرح
ابن الدهان في الغرة بانها لا تعلق وعد ابن مالك ايضا لو كقوله وقد علم الاقوام
لو ان حاتما • اراد ثرا المال كان له وفر • وعد ابن السراج منها لا النافية وذكرها ابن
النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال ابو حيان ولم يذكرها اصحابنا وعد ابو علي الفارسي
منها لعل نحو وما يدريك لعله يزكى وما يدريك لعل الساعة قريب ووافقه ابو
حيان لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه
وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى انه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى
العلم واما الظن ونحوه فلا تعلق ورجحه الشلوبين ووجهه ادريس بان الة
التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التاكيد اما التحقيق فلا يكون بعد
الظن لانه نقيضه واما الاستفهام فتردد والظن ايضا تردد فلا يدخل على
مثله • وذهب بعضهم الى ان القسم مقدر بعد هذه الافعال مع جميع المعلقات
المذكورة وانه هو المعلق لا هي وذهب الى انه مقدر في ان ولا وفي الا ان القسم
الصريح جوابه في موضع معمول الفعل • وذهب بعضهم الى انه يجوز الاعمال مع ما يجوز
الاعمال مع ما نحو علمت زيدا ما ابوه قائم ثم قيل هذا خاص بالتميمية لان الحجازية
كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيدا قائما وقيل عام
فيهما لانها ليست بفعل ص وكذا مع استفهام ابصر تفكر وسال قال قوم وظن
وابن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها خلافا ليونس ونصب علمت زيدا ابو من
هو ارجح واوجبه ابن كيسان وعطف على المحل بعد رايت بمعنى ضربت ولدي استفهام
منها ما له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنين فالجملة مسدهما والثاني ان ذكر الاول
او بحرف فنصب باسقاطه او لواحد فبعد نحو فان ذكر فبدل كل وقيل اشتمال وقيل
حال وقيل ثان على تضمينه ش فيه مسائل الاولى الحق بالافعال المذكورة في
التعليق لكن مع الاستفهام خاصة ابصر نحو فستبصر ويبصرون بايكم المفتون وتفكر
كقوله تعلكروا ايانه يغنون ام فردا • وسال نحو يسالون ايان يوم الدين • وزاد
ابن خروف نظر ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو فلا ينظرون الى الابل كيف
خلقت قال ابن الزبير ولم يذهب احد الى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن
مالك نسي كقوله ومن انتم انا نسينا من انتم ونازعه ابو حيان بان من في البيت
تحتمل الموصولية وحذف العايد اي من هم انتم وزاد ابن مالك ايضا ما قارب
المذكورات من الافعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو اما ترى اي برق هنا على

انوا الى تضربه ويستثنون ذلك احتجوا لان استنبأ بمعنى استعلم نحو طلب للعلم ليبلوكم
ايكم احسن عملا ونازعه ابو حيان بان ذلك في أُولى وقال عليه وايكم في الآخر موصولة
حذف صدر صلتها بنيتيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز يونس تعليق
كل فعل غير ما ذكر وخرج عليه ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد والجمهور لم يوافقوه
على ذلك **الثانية** اذا تقدم على الاستفهام احد المفعولين نحو علمت زيدا
ابو من هو جاز نصبه بلا خلاف لان العامل مسلط عليه ولا مانع من العمل
واختلفوا في رفعه فاجازه سيبويه وان كان المختار عنده النصب لانه
من حيث المعنى مستفهم عنه اذ المعنى علمت ابو من زيد ونحو نظيره قولك ان
احدا لا يقول ذلك الا ترى ان احدا انما يقع بعد نفي لكنه لما كان من قد
نفى عنه الفعل ونحو ضربت واحد منا ركأن النفي دخل عليه ومنعه ابن كيسان للظاهر
مباشرة الفعل ورد بالسماع قال فوالله ما ادري غريم لويته ● اليشتد
اذ فاصاك ام بيض **الثالثة** يجب النصب بعد أرأيت بمعنى أخبرني
نحو أرأيتك زيدا ابو من هو ولا يجوز التعليق فيه كما جاز في علمت زيدا
ابو من هو لانها في معنى اخبرني والخبر لا تعلق هذا مذهب سيبويه وناس
كثيرون وقالوا كثيرا ما تعلق أرأيت قال تعالى قل أرأيتم ان أتاكم عذاب
الله او أتتكم الساعة أغير الله تدعون أرأيت ان كذب وتولى ألم يعلم بان الله يرى
وأمثال ذلك وأجيب بانه حذف فيهما المفعول اختصارا اي أرأيتكم عذابكم
وقال ابو حيان هو من باب التنازع فان أرأيت وأتاكم وفعل الشرط تنازعا
الاسم فعمل فيه الثاني وحذف من الاول لانه منصوب اي أرأيتكوه اي العذاب
ونحوه أرأيت هو فعل الشرط الذي لم يتسلط أرأيت عليه **الرابعة**
لا اسم المستفهم به والمضاف اليه مما تقدم مما له الصدارة دون الافعال المذكورة
ولا تؤثر فيه ظننت واخواته بل يبقى على حاله من الاعراب فان كان مرفوعا
على الابتداء بقي كذلك وان كان مفعولا به تعين مفعولا به او مصدرا او ظرفا
او حالا بقي كذلك مثاله علمت اي الناس صديقك واي ضربت واي قام ضربك
ومتى قام زيد وكيف ضربت زيدا **الخامسة** الجملة بعد المعلق في هذا الباب
في موضع المفعولين سادة مسدهما فان كان التعليق بعد استيفاء المفعول
الاول كان في علمت زيدا ابو من هو في موضع المفعول الثاني نحو أما في غير هذا
الباب فان كان الفعل المعلق مما يتعدى بحرف الجر فالجملة في موضع نصب باسقاط
نحو فكرت اهذا صحيح ام لا وجعل ابن مالك منه فلينظر ايها ازكى طعاما اي الى
وان كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو عرفت ايهم زيد فان كان مفعوله
مذكورا نحو عرفت زيدا ابو من هو فالجملة بدل منه هذا ما اختاره السيرافي
وابن مالك ثم قال ابن عصفور بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير
عرفت قصة زيد اي امر زيد ابو من هو واحتيج الى هذا التقدير لتكون الجملة

هي

هي البدل منه في الجملة المعنى وقال ابن الصائغ ليس من بدل الاشتمال ولا حاجة
الى التقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى ان الجملة في موضع نصب
على الحال وذهب الفارسي الى انها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمينه
معنى علمت واختاره ابو حيان ص ومن خصائصها ورأى حلمية وحلمية جواز كون
فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد يشاركها
عدم ووجد وفقد ووجد ويمنع مطلقا ان اضمر الفاعل متصلا وفسر
بمفعول ويجوز نصبا فيه خلافا للاخفش وجوزه الكسائي الا برز ش يختص ايضا المتصرف
من الافعال القلبية بجواز اعمالها في ضميرين متصلين لشيء واحد فاعلا والآخر احدهما
مفعولا نحو ظننتني خارجا وانت ظننتك خارجا وزيد ظنه خارجا قال تعالى
ان رآه استغنى وقال الشاعر وخلتني لي اسم وقال وكنت اخالني من الجزع ولما
قد كنتا حسبني كاعني واحد وقال وجدت وما حسبتك ان تحينا وقال وجاله
مصابا وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الاول نحو ظننت نفسي عالمة خلاف قال
ابن كيسان نعم والاكثر في لا ولا يجوز ما ذكر في سائر الافعال لا يقال ضربتني
ولا ضربتك ولا زيد ضربه بالاتفاق وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس
نحو قال رب اني ظلمت نفسي وقال المبرد لئلا يكون الفاعل مفعولا وقال غيره
لئلا يجتمع ضميران لشيء واحد احدهما رفع والآخر نصب وهما لشيء واحد
وقال الزجاج لما كان الاغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت
على نفسه الا باللفظ ثم الحق بافعال هذا الباب في ذلك رأى البصرية والحلمية
بلزوم وعدم وفقد ووجد بمعناه كقول الشاعر ولقد أراني للرماح دريئة دريه
وقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وحكي الكسائي عدمتني وفقدتني ووجدتني وذلك
على سبيل المجاز لا الحقيقة واما قوله وقد اترسني وجدتني فاذا لم نقل ارتني
نفسي فان كان احد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياك ويمتنع
الاتحاد مطلقا في باب ظن وغيره ان اضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن
زيدا قائما وزيد اضرب يريد ظن نفسه وضرب نفسه فان اضمر منفصلا جاز
نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ظن زيد قائما الا اياه وما ضرب زيد الا هو
وما ضرب زيدا الا اياه ص مسألة يحكي بالقول ونحوه الجمل وفي لفظ
المحكية حلف وما يلحق به معناه خلافا للكوفية وابن عصفور وبه ضمن د
في مفعولا وقيل نعت مصدر ومراد لفظه خلافا لقوم ويحكي غيره مفرد انهم
جمله وفقد نصبا في قول وقائل الا محكي ويغني عنه حذفه ليس ونراد ويحمل كظن
مطلقا في لغة وقيل شرطها تضمن معناه وتلو الاستفهام وفقال لغة وفي
المشهور اتصاله او فصله بظرف او معمول قال الاكثر او اجنبي وكونه مضارعا
المخاطب قال ابن مالك وحالا وشرع ابو حيان والسهيلي وان لا يعدى باللام المقول
وجوزه السيرافي في ماض والكوفية في امر فان فقد شرط فالحكاية ويجوز معها

بل يعجب في ان تقول زيد منطلق لمن بلغته عنه ش للقول وما تصرف منه استعمالات
احدها ان تحكى به الجمل نحو قال اني عبد الله يقولون ربنا اننا فقولوا امنا
وان تعجب فعجب قولهم ايذا كنا ترابا الاية والقائلين لاخوانهم هلم الينا ونقول
لهم ماذا ذلك مال ذي نجل والاصل ان تحكى على لفظ الجملة كما سمع ويجوز ان تحكى على
المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك ان تقول قال زيد عمرو منطلق او
المنطلق عمرو فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد
عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل يجوز الحكاية على اللفظ قولان
صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي ان يلتزموه في
الملحونة واذا حكيت كلام متكلم عن نفسه نحو انطلقت فلك ان تحكيه بلفظه
فتقول قال فلان انطلقت ولك ان تقول قال فلان انطلق او انه انطلق
او منطلق وهل يلحق بالقول في ذلك ما في معناه كناديت ودعوت وقرأت ووصيت
واوحي قولان احدهما نعم وعليه الكوفيون نحو ونادوا يا مالك ليقض علينا
ربك فدعا ربه اني مغلوب فانتصر فاوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين
قرأت الحمد لله رب العالمين واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وابو حيان نقلا
عن الاخفاء والثاني لا وعليه البصريون وقالوا ان الجمل بعد ما ذكر محكية بقول
مضمر لتصريح به في نادى ربه نداء خفيا قال رب ونادى نوح ربه فقال رب
ونادى اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما اغنى واختاره ابن مالك
الثاني ان ينصب المفرد وهو نوعان احدهما المؤدي معنى الجملة كالحديث والشعر
والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة
والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذا ما بمعناها وقيل على انه نعت مصدر
محذوف اي قولا الثاني المراد به مجرد اللفظ وهو الذي لا يكون اسما للجملة
نحو قلت كلمة هذا ما ذهب اليه الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن
مالك وجعلوا منه يقال له ابرهيم اي يقول له الناس ابرهيم اي يطلقون عليه
هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا ينصب بالقول بل يحكى اما
المفرد غير ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير شيء الجملة كقوله اذا ذقت
فاها قلت طعم مدامة اي طعمه طعم مدامة وقد يضافان لفظ قول ولفظ قائل
الى الكلام المحكي كاضافة سائر المصادر والصفات كقوله قول يا للرجال ينهض
منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح
وقد يغني القول عن المحكي به بان يحذف لظهوره كقوله لنحن الالى قلتم فانى
ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا اي قلتم نقاتلهم وقد يحذف القول دون
المحكي به وهو كثير حتى قال ومنه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال
لهم الثالث ان يعمل القول عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بني
سليم مطلقا يقولون قلت زيدا قائما من غير اعتبار شيء من الشروط الاتية وا

ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج

هل

هل يحملونه باقيا على معناه او لا يحملونه حتى يضمنوه معنى الظن على قولين اختار
ثانيهما ابن جني وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط واستدلوا بقوله
قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا اذ ليس المعنى على ظننت وفي
لغة جمهور العرب بشروط تقدم استفهام بالهمزة او بغيرها من الادوات واتصاله به
وكونه فعلا مضارعا للمخاطب كقوله متى تقول القلص الرواسما يحملن ام قاسم وقاسما
وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي وحكى الكسائي اتقول للعميان عقلا اي اتظن
فان فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بانه لا يتقدم استفهام او يفصل بينه وبينه نعم
يستثنى الفصل بالظرف والمعمول معمولا او غيرها لا كقوله اقعد تقول بجدا الدار
جامعة شملي بهم ام دوام البعد محتوما وقوله اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك
ام متجاهلينا ونحو ان الدار تقول زيدا واحمد تقول هيتا واصله قال ابو حيان
وكذا معمول المعمول نحو اهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو باجنبي
نحو انت تقول زيد منطلق وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا سيبويه والاخفش
وكذا تتعين الحكاية في غير المضارع وفي المضارع لغير المخاطب وذهب السيرافي الى
جواز اعمال الماضي بشروط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز اعمال
الامر بشروطه ايضا وذكر ابن مالك لاعمال المضارع شرطا خامسا وهو ان يكون للحال
لا للاستقبال وانكره ابو حيان وقال لم يذكره غيره وشرط التسهيل ان لا يعدى
الفعل باللام نحو اتقول لزيد عمرو منطلق لانه حينئذ يبعد عن معنى الظن الى الظن
من فعل القلب وهذا قول ممنوع واذا اجتمعت الشروط فالاعمال جائز لا واجب
فتجوز الحكاية ايضا مراعاة للاصل نحو اتقول زيد منطلق وكذا اعماله مطلقا
في لغة بني سليم جائز لا واجب ص مسئلة تدخل الهمزة على علم وراى فينتصب
ثلاثة اولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع الاكثر التعليق وقوم
الالغاء فيهما ان لم يبن للمفعول ش تدخل الهمزة المسماة همزة النقل وهمزة
التعدية على علم وراى المتعديين لمفعولين فتعديهما الى ثلاثة مفاعيل اولها
الذي كان فاعلا وذلك ان حق ما يتعدى اليه الفعل ان المفعول به نحو اعلمت زيدا
عمرا قائما واريت زيدا عمرا كريما والثاني والثالث من هذا الباب ما كان
لهما في باب علم وراى من جواز الالغاء والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق
هنا سواء بنيت للفاعل ام للمفعول وعليه ابن العواد وابن ابي الربيع لان معنى
الكلام عليهما ولا يجيء بعد ما تضمنا لكلام على الابتدا وشيخها اخرون ان بني للفاعل
وعليه الجزولي لما فيه من الالغاء لابنية المفعول الاول والغاؤها بالنسبة الى الاخرين
وذلك تناقض لانه حكم بقوة وضعف معا بخلاف ما اذا بنيت للمفعول ومنع اخرون
التعليق دون الالغاء وعليه الاكثرون ومنع قوم الالغاء دون ذلك وعليه
الشلوبين لان اعلم مؤثرة فلا يلغى كما لا يلغى الافعال المؤثرة واري بمعنى ظن
موافقة في الالغاء كافة في المعنى وزاد ياذا اعلم وعلم ايضا موافقا ان في المعنى

فيلزم فيها وفي بابها ما لزم فيهما وقد ورد السماع بالغائهما حكى البركة اعلمنا الله مع الاكابر
وقال الشاعر • وانت اراني الله امنع عاصم • واستدل ابن مالك للتعليق
بقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الآية وقول الشاعر • حذار فقد نبئت انك للذي
ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى ص وحذفها او احدها لدليل جائز واما دونه فثالثها ش
وابن الباذش وابن طاهر حذف الاول واما اقتصارا فعليه وجوز الاكثر حذف الاول
دونهما او هما دونه والشلوبين حذفه دونهما والجرمي عكسه ش يجوز حذف هذه المفاعيل
الثلاثة او بعضها لدليل كقولك لمن قال أأعلمت زيدا عمرا قائما اعلمت واما
اقتصارا وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثر منهم المبرد
وابن كيسان ورجحه ابن مالك وخطاب يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخرين والاخرين
بشرط ذكر الاول كقولك اعلمت كبشك سمينا بحذف المعلم او اعلمت زيدا بحذف الثاني
والثالث اذ لم يخل الكلام من فائدة بذكر المعلم به في الصورة الاولى والمعلم في الثانية
الثاني وعليه سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور لا يجوز
حذف الاول دونهما اقتصارا عليه وحذف الاخرين بل لا بد من ذكر الثلاثة لان الاول
كالفاعل فلا يحذف والاخران كما في باب ظن وقد منع هناك حذفهما فيه اقتصارا الثالث
وعليه الشلوبين يجوز حذف الاول فيقتصر على ذكر الاخرين نحو اعلمت كبشك سمينا ولا يجوز
حذف الاخرين دون الاول ولا حذف الثلاثة ولا حذف الاول واحد الاخرين ولا
حذف احد الاخرين فقط الرابع وعليه الجرمي واختاره ابن العواني يجوز حذف
الاخرين فقط لانهما في حكم مفعولي ظن دون الاول لانه في حكم الفاعل ص والحق
سيبويه باعلم نبأ واللخمي انبأ وعرف واشعر وادرى والزجاج خبر والكوفية
والمتأخرون حدث والاخفش وابن السراج اظن واحسب واخال وازعم واوجد
وابن مالك وقوم ارى الحلمية والحريري علم والجرجاني استعطى وبعضهم الفى ش الحق
على تعديته الى ثلاثة اعلم وارى وزاد سيبويه نبأ كقوله • نبئت قيسا ولم ابله
كما زعموا خير اهل اليمن وزاد ابن هشام اللخمي انبأ وعرف واشعر وادرى وزاد الفراء
في معانيه خبر بالتشديد كقوله • وخبرت سوداء القلوب مريضة • وقوله
وما عليك اذا اخبرتني دنفا • وزاد الكوفيون حدث وتبعهم المتأخرون كالزمخشري
وابن مالك قال ابو حيان واكثر امثلتها بقوله • فمن حدثتموه له علينا العلا
وزاد الحريري في شرح الملحة علم المنقولة بالتضعيف قال ابو حيان ولم توجد في لسان
العرب متعدية الى ثلاثة وزاد ابن مالك ارى الحلمية كقوله تعالى اذ يريكهم الله
في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا وزاد الاخفش وابن السراج اظن واحسب واخال
وازعم واوجد قياسا على اعلم وارى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطى وزاد بعضهم
الفى فبلغت افعال الباب ستة عشر والجمهور منعوا ذلك واولوا ما استشهد
على التضمين او حذف حرف الجر او الحال ص وما بني للمفعول ككظن ش ما بني للمفعول
من افعال هذا الباب مما كظن فما جاز في ظن جاز فيه قال ابن مالك الا الاقتصار

الكلام على الفاعل ونائبه

على المرفوع فانه غير جائز في ظن لعدم الفائدة وجائز هنا لحصول الفائدة وقد تقدم
الخلاف في ذلك في البابين فاغنى عن التصريح باستثنائه ص الفاعل ونائبه الفاعل
المفرغ له العامل على جهة وقوعه منه او قيامه به ش لما كان الكلام ينعقد من مسند اليه
وخبره وما ينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل وما ينشأ عنه النائب عن الفاعل انحصرت
العمدة في ذلك وقد تم الكلام على النوع الاول وما ينشأ عنه وهذا ابو النوع الثاني •
فالفاعل ما اسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه او قيامه به فالعامل يشمل الفعل
نحو قام زيد وما ضمن معناه كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والامثلة
واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وقولنا
على جهة وقوعه منه كضرب زيد او قيامه به كمات زيد ص وزعم هشام ان رافعه الاسناد
وقوم شبهه بالمبتدأ وخلف معنى الفاعلية وقوم احداثه الفعل والكسائي كونه داخلا
في الوصف ونصب المفعول بخروجه والجمهور يجب تاخيره وذكره ويحذف مع عامله او
المصدر او فعل الاثنين او الجماعة المؤكد ويقدر في عوض ند الاسم مناسب وقد يجر من
او الباء الزائدة ويغلب في كفى قال ابن الزبيدي ان كانت بمعنى حسب ش فيه مسائل
الاولى في رافع الفاعل اقوال احدها وعليه الجمهور انه العامل المسند اليه
من فعل او ما ضمن معناه لانه طالب له الثاني ان رافعه الاسناد اي
النسبة فيكون العامل معنويا وعليه هشام ورد بانه لا يعدل الى جعل العامل
معنويا الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالمبتدأ من
حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ورد بان الشبه معنوي والعامل لم
يستقر لها عمل في الاسماء الرابع كونه فاعلا في المعنى وعليه خلف لا نقله ابو حيان
ورد بقولهم مات زيد وما قام عمرو الخامس ذهب قوم من الكوفيين الى انه يرتفع
باحداثه الفعل كذا نقله ابن عمرون ونقل عن خلف ان العامل فيه معنى الفاعلية
الثانية الصحيح وعليه البصريون انه يجب تاخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفيون
تقديمه نحو زيد قام مستدلين بنحو قوله • ما للجمال مشيها وئيدا • اي وئيدا مشيها
وتاوله البصريون على انه مبتدأ واضمار الخبر الناصب وئيدا اي ظهر او ثبت وثمرة الخلاف
تظهر في نحو الزيدان او الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه البصريون انه
يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بانه كالصلة في عدم
تاثره بعامل متلوه وكالمضاف اليه فانه معتمد البيان وكعجز المركب في الامتزاج
بمتلوه ولزومها خبر والجزء بان للثلاثة بمعنى الفائدة لا بمعنى البيان
وبان الفاعل مما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر وذهب
الكسائي الى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهيلي وابن مضاء
ويستثنى على الاول صور يجوز فيها حذفه احدها مع رافعه لمقابله كقولك نعم
لمن قال من اكرم والتقدير اكرم زيدا فحذف الفاعل مع الفعل ثانيها فاعل المصدر
يجوز حذفه نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ثالثها فاعل فعل الاثنين او الجماعة

معنى

للمونث

الموكد بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين
فان قلت قد ورد ما ظاهره الحذف في غير المواضع المذكورة نحو قوله تعالى ثم
بدا لهم من بعد ما راوا الايات وقوله صلى الله عليه وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو
مومن فالجواب ان الفاعل فيه ضمير مستتر راجع الى ما دل عليه الفعل وهو البدا في
الاية لدلالة بدا والشارب في الحديث لدلالة يشرب ويقاس بذلك ما اشبهه رابعها
قد يجر الفاعل بمن الزائدة نحو ما ياتيهم من ذكر اي ذكر وبالباء الزائدة نحو وكفى بالله
والمحل فيه في الصورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع والجر مراعاة للمحل واللفظ وغلبت
زيادة الباء في فاعل كفى نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا ص ويجرد عامله ان كان
ظاهرا من علامة تثنية وجمع الا في لغة اكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم وقيل
الثاني بدل ش اذا اسند الفعل الى الفاعل الظاهر والمشهور تجريده من علامة التثنية
والجمع نحو قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات ومن العرب من الحقه الالف
والواو والنون على انها حروف دالة كتاء التانيث لا ضماير وهذه اللغة تسميها النحويون
لغة اكلوني البراغيث ومنها قوله • وقد اسلماه مبعد وحميم • وقوله • يلومونني في اشترا
النخيل اهلي فكلهم الوم • وقوله • نتج الربيع محاسنا القحنها غر السحايب • وقوله
يجوران تعصرن السليط اقاربه • ومن النحويين من جعلها ضماير ثم اختلفوا فقيل ما
بعدها بدل منها وقيل مبتدا والجملة التي قبله خبره والصحيح الاول ونقل الايمة انها
لغة وغريب لطي وازد شنوءة وكان ابن مالك نسبها لغة يتعاقبون فيكم ملائكة
وهو مردود كما بينته في اصول النحو وغيره ص ويحذف لقرينة كجواب نفي واستفهام ولا
يقاس ليبك يزيد ضارع وقيل يجوز ان اتى وجوز قوم زيد عمرا اي ليضرب لدليل ش يجوز
حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفي او استفهام نحو زيد في جواب ما قام احد او من
قام ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال
على قراة بنا يسبح للمفعول اذ التقدير يسبحه رجال لدلالة يسبح عليه ومثله قول
الشاعر ليبك يزيد ضارع لخصومة اي يبكيه ضارع واختلف في القياس على ذلك
فمنعه الجمهور وجوزه الجرمي وابن جني وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنايب عنه
نحو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد يوعظ الى هم
بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز لعدم اللبس واجاز بعض النحويين زيد
عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا اذا كان ثم دليل على اضمار الفعل ولم يلبس ومنع ذلك سيبويه
وان لم يلبس لان اضمار فعل الغايب نحو على طريق التبليغ واضماره يستدعي اضمار
فعل امر لان المعنى قل له ليضرب فكثر الاضمار ص مسئلة الاصل ان يلي فعله ثم
يتصل بمفعول لان الاخر خلافا لابن الحاج في منعه الاخيرة او كان ضميرا غير محصور
ويجب ان كان المفعول ضميرا وفي خبر ما حصر فيهما بانما وكذا بالا خلافا للكسائي مطلقا
وللفراء وابن الانباري في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير ش الاصل ان يلي الفاعل
الفعل لانه بمنزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمرا زيد ويجب

الفاعل لا يتصل اذا اتصل ليس كان يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا
دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي
والمتاخرون ونازعهم في ذلك ابو العباس ابن الحاج في نقده على المقرب بان سيبويه
لم يذكر في كتابه شيئا من هذه الاغراض الواهية وبان في العربية احكاما كثيرة اذا
حدث ظاهرها اللبس ثم لا يبالى باستاعها كتصغير عمرو وعمر فان اللفظ فيهما واحد
ولم يمنع لذلك تصغيرهما او تصغير احدهما مع ان من المقاصد المعروفة بين العقلا
اجمال ما يتخاطبون به لما لهم في ذلك من غرض فلا يمتنع لذلك جواز ضرب موسى عيسى
لافادة ضرب احدهما الاخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية او لفظية
جاز وفاقا نحو اكل الكمثرى موسى واضنت سعدى الحمى وضربت موسى سعدى وضرب
موسى العاقل عيسى ويجب ايضا على الاصل ايضا اذا كان الفاعل ضميرا غير محصور
نحو ضربت زيدا واكرمتك لان الاصل يودي الى الانفصال ولا يجوز مع امكان الاتصال
ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميرا والفاعل ظاهرا كما ذكر نحو ضربني زيد
ويجب تاخير المحصور فاعلا كان او مفعولا ظاهرا او ضميرا بانما اجماعا خوفا من اللبس
وكذا بالا على الاصح مع اخرا لها معه نحو انما ضرب عمرا زيد اي لا ضارب له غيره
وقد يكون لزيد مضروب اخر وانما ضرب زيد عمرا اي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو
ضارب اخر وكذا انما ضرب زيدا انا وانما ضربت زيدا او اياك وما ضرب عمرا الا زيد
وما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب زيدا الا انا وما ضربت الا زيدا او الا اياك واجاز
الكسائي تقديم المحصور بالا فاعلا كان او مفعولا لامن اللبس فيه بخلاف انما ومنه
قوله فما زاد الا ضعف ما بي كلامها • وقوله ولما ابى الا جماحا فواده • وقوله
لم يدر الا الله ما هيجت لنا • وقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم • واجاز الفراء
وابن الانباري تاخير الفاعل ان حصر المفعول مستغنيا به احتج بانه الفاعل
اذا تاخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تاخير من وجه وهو بخلاف
النية ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تاخير
بوجه واما التقديم والتاخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول او عكسه فقد مر في مبحث
الضمير فاغنى عن اعادته هنا ص مسئلة يحذف لغرض كعلم وجهل وصيغة ورفعة وخوف
وابهام ووزن وسجع وايجاز فينوب عنه المفعول به فيما له وثاني باب
اعطى اذا لا لبس ومنعه قوم وثالث باب ظن اذا كان نكرة والاول معرفة ورابعها فسيح
وظن واعلم خلافا لقوم ان امن او لم يكن جملة ولا ظرفا قيل ولا نكرة والاول اولى
والثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فيهما ش قد يترك الفاعل لغرض لفظي
او معنوي كالعلم به نحو كتب عليكم القتال للعلم بان فاعل ذلك هو الله او الجهل به
كسرق المتاع او تعظيم فيصان اسمه عن ان يقترن باسم المفعول كقوله من بلي بشيء
من هذه القاذورات او تحقير فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك اوذي
فلان اذا عظم او حقر من اذاه او خوف منه او خوف عليه فيستر ذكره او قصد ابهامه بان

هذا باب النايب عن الفاعل

انه لا يتعلق بمراد المتكلم بتعيينه نحو فان احصرتم واذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا
او اقامة وزن الشعر كقوله واذا شربت فانني مستهلك مالي وعرضي وافر لم
يكلم او اصلاح السجع نحو من طابت سريرته حمدت سيرته او قصد الايجاز ومن عاقب
بمثل ما عوقب به ثم بغي عليه فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير
وامتناع حذف وتنزل منزلة الجزء فانه كان الفعل مما يتعدى لاكثر من واحد فان كان
من باب اعطي فاقامة المفعول الثاني عن الفاعل ابقيت الاول اقوال اصحها وعليه
الجمهور الجواز اذا امن اللبس نحو اعطي درهم زيدا والاحسن اقامة الاول والمنع
اذا لم يؤمن فيثبت الاول نحو اعطي زيد عمرا اذ لا يدري لو اقيم الثاني هل هو آخذ او
ماخوذ والثاني المنع مطلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة
بالرفع اولى قياسا على باب كان وعزاه ابو ذر الخشني للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ
اي اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كان في الحسن سواء وعزي
للكوفيين وان كان من باب ظن واعلم ففيه ايضا اقوال احدها الجواز اذا امن اللبس
ولم يكن جملة ولا ظرفا الا ان الاحسن اقامة الاول نحو ظن شاخص طالعة الشمس واعلم
زيدا كبشك سمينا والمنع ان البس نحو ظن صديقك زيدا او اعلم بشر ازيد قايما
او كان جملة او ظرفا نحو ظن في الدار زيدا او ظن زيدا ابوه قايم واعلم زيدا غلامك
في الدار واعلم زيدا غلامك اخوه سايرا وهذا ما صححه ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك
والثاني المنع مطلقا وتعين الاول لانه مبتدا في الاصل وهو اشبه بالفاعل فكان
بالنيابة عنه اولى وهذا ما اختاره الجزولي والخضراوي والثالث الجواز بالشروط السابقة
وشرط ان لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قايم زيدا قال ابو حيان فان عدم المفعول الاول
ونصب الجملة فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم ايهم اخوك فصرح به السيرافي
والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختار ففيه قولان اصحهما كما قال ابو حيان
تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع اقامة الثاني نحو
اختير زيد الرجال وبه ورد السماع قال منا الذي اختير الرجال سماحة وجوز
الفراء وابن مالك اقامة الثاني نحو اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف
مبني على الخلاف في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثاني هنا
على تقدير حرف الجر واما الثالث من باب اعلم فلا يجوز اقامته قال الخضراوي وابن
ابي الربيع بالاتفاق لكن قال ابو حيان ذكر صاحب المخترع جوازه عن بعضهم بشرط
ان لا يلبس نحو اعلم زيدا كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام
في الجامع ص فان فقد فالكوفية والاخفش او لا وتاخر فمصدر متصرف
لا للتوكيد ولو مضمرا دل عليه غير العامل قبل او هو لا صفته خلافا للكوفية او زمان
مختص متصرف او غيره ومجرور وصفته خلف او مجرور زايد وكذا غيره وقال هشام
النايب ضمير مبهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر فعلى
الاصح لا يقدم والجمهور لا يقام مفعول له وتمييز وخبر في مصدر وغيره وقدمه ابن

عصفور

عصفور وابن معط المجرور وابو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النايب
بتعديه وتقيل بالاصل ش اختلف هل يجوز اقامة غير المفعول به مع وجوده
على قولين احدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثاني نعم وعليه
الكوفيون والاخفش وابن مالك لوروده قرا ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقرا عاصم نجي المؤمنين اي النجاة وقال الشاعر لست بذلك الجرو الكلاب وقا
لم يعن بالعليا الا سيدا قال ابو حيان ونقل الدهان ان الاخفش شرط في جواز
ذلك تاخر المفعول به في اللفظ فان تقدم على الظرف او المصدر لم يجز الا اقامة
المفعول به قال ابن قاسم فالمذاهب على هذا ثلاثة فان جوزناه او لا ولكن فقد
المفعول به جاز اقامة غيره من مصدر او ظرف او مجرور وشرط المصدر ان يكون
متصرفا بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لالتزام العرب فيه النصب وان لا يكون
للتاكيد بخلافه في قام زيد قياما لعدم الفايدة اذ المفهوم منه حينئذ عين المفهوم
من الفعل وسواء في الجواز الملفوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير
الفعل العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فالنايب ضمير سير مدلول
عليه بغير سير وبخلاف المذكور فانه كان مدلولا عليه بالفعل كقولك جلس
وضرب وانت تريد بهما جلوس وضرب لم يجز قال ابو حيان وفي كلام ابن طاهر
اشعار بجوازه ولا يجوز اقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال
في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه واجازه الكوفيون وشرط الظرف ان
يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير وقت وجلس
مكان لعدم الفايدة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وان يكون متصرفا
بخلاف ما لزم الظرفية كسحر وثم وعند لان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية
واجاز الكوفيون والاخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك
ولا يجوز ايضا نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة
الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على
الجواز واما المجرور فان جر بحرف زايد فلا خلاف في اقامته وانه في محل رفع نحو ما احد في
قولك ما ضرب من احد وان جر بغيره فاختلف على اقوال احدها وعليه الجمهور ان
المجرور في محل رفع وهو النايب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زايدا والثاني وعليه ابن
هشام ان النايب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه
الفعل من مصدر او ظرف مكان او زمان اذ لا دليل على تعيين احدها والثالث وعليه
الفراء النايب حرف الجر وحده وانه في موضع رفع كما ان الفعل في زيد يقوم في موضع رفع
قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر بزيد مجرور فذهب البصريون ان المجرور
في موضع نصب فاذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء ان حرف الجر في موضع
نصب فلذا ادعى انه اذا بني للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه
والسهيلي والرندي ان النايب ضمير عايد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير

سير بهو اي السير لانه لو كان المجرور هو النائب لقيل سرت بهند وجلست في الدار
ولكان اذا قدم يصير مبتدا كما هو شان الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور وذهب ابن
درستويه والسهيلي الى ان النائب ضمير المصدر المنصوب نحو مر بزيد سير فدل على انه النائب واجيب عن ترك
التانيث بانه نظير كفى بهند فاضلة فانها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع
المبتدا بوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقدمه
نحو بزيد سير فعلى الاول لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وانه
اصح وكذا على الثاني قال ابو حيان ولم يذهب احد الى ان الجار والمجرور معا النائب
فيكونان في موضع رفع واذا اجتمعت الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فانت مخير
في اقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار اقامة المصدر وعزي فانه
في الصفوة وعليه ابن عصفور وقيل يختار اقامة المجرور وعليه ابن معط وقيل
يختار اقامة ظرف المكان وعليه ابو حيان ووجهه بان المجرور في اقامته خلاف
والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كبير فائدة وكذا ظرف الزمان لان
الفعل يدل على الحدث والزمان معا بخلاف المكان فانه لا يدل عليه دلالة
لزوم كدلالته على المفعول به ونحوه مما يشبهه من المذكورات وكان اولى بالاقامة واذا
اقتضى الفعل مفعولين او ثلاثة واقيم احدهما نصب الباقي وهو بالفعل المبني للمفعول
اليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وانما هو منصوب بفعل الفاعل لما بني
الفعل للمفعول في اعطيت زيد درهما بتقدير فيما منصوبا على اصله بفعل الفاعل واما
الزمخشري وذهب الفراء وابن كيسان الى انه منصوب بفعل مقدر اي وقيل واحد
وذهب الزجاجي الى انه انتصب على انه خبر ما لم يسم فاعله كما في كان زيد قائما ولا
يجوز نيابة المفعول له اذا كان منصوبا اتفاقا وفي المجرور بحرف تعليل قولان احدهما
لا ايضا بناء على ان المجرور لا يقام ولانه بيان لعلة الشيء وذلك لا يكون الا بعد ثبوت
الفعل مرفوعه وهذا ما صححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجرور
ولا يجوز ايضا اقامة التمييز وجوزه الكسائي وهشام فيقال في امتلات الدار رجلا
امتلي رجال وحكي خذه مطيوبة به نفس قال ابو حيان لا يقام في هذا الباب مفعول له
ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز ولا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف ص وقام
في كان قيل ضمير المصدر وقيل ظرف او مجرور معمول وعليهما يحذف خبرها وجوز الفراء
اقامة الخبر المفرد وكين يقام وحمل بفعل فارغا الكسائي ببنية المجهول وفي اللازم وجهه
مصدرا ومجهوله او فارغ اقوال ش فيه مسئلتان الاولى اذا جوزنا بناء كان للمفعول
فقد اختلف في ما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ويحذف الاسم والخبر وعليه
السيرافي وابن خروف وقيل ظرف او مجرور معمول لها بناء على انها تعمل فيهما ويحذف الاسم
والخبر ايضا وعليه ابن عصفور وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد
قائما وجوز ايضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم او قام فيقال كين يقام او قيم ولا
يتوهم في الفعل شيء وجوزه ايضا في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من

غير تقدير في الفعل ورد واتفقه الكسائي في الباقين الا انه يقدر في الفعل ضمير المجهول
والبصريون على المنع مطلقا الثانية اذا بني الفعل اللازم فقيل النائب اقوال
احدها انه ضمير المصدر نحو جلس اي الجلوس وعليه الكسائي وهشام لانه لما حذف الفاعل
اسند الفعل الى احد ما يعمل فيه المصدر او الوقت او المكان فلم يعلم ايها المقصود
فاضمر ضمير مجهول الثالث انه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء ص مسئلة لا يكون الفاعل
ونائبه جملة وثالثها يجوز ان كان قلبيا وعلق ش اختلف في الاسناد الى الجملة على
مذاهب اصحها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائبا عنه والثاني الجواز لوروده في قوله
تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه فاجازوا يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام
زيد ام عمرو واجيب بان الفاعل في الآية ضمير البدا المفهوم من بدا او ضمير السجن المفهوم
من الفعل والثالث يجوز ان يقع فاعلا او نائبا عنه لفعل من افعال القلوب اذا علق
نحو ظهر لي اقام زيد ام عمرو وعلم اقام بكر ام خالد بخلاف نحو يسرني يقوم عبد الله ونسب
هذا لسيبويه ص المضارع يرفع اذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء واتباعه
مالك وابن الخباز وقيل لوقوعه موقع العوامل اللفظية مطلقا وقيل الاسم وقيل نفس
المضارعة وقيل السبب الذي اوجب اعرابه وقال البصرية وقوعه موقع الاسم والكسائي
الزوائد ش لما انقضى الكلام في مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الافعال وهو
الفعل المضارع حال تجرده من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه اقوال احدها
نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي وهو راي الفراء واختاره ابن مالك
وقال انه سالم من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره ايضا ابن الخباز والثاني
وقوعه موقع الاسم المرفوع فهو معنوي ايضا وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
وقال ابن مالك انه منتقض بنحو هلا تفعل وجعلت افعل ومالك لا تفعل ورايت
الذي تفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع ان الاسم لا يقع فيها والثالث
وعليه الكسائي انه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا والرابع انه ارتفع
بنفس المضارعة وعليه ثعلب ص خاتمة اثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعلام
بالاهمال في نحو يقال له ابراهيم وابن عصفور يرفع الاعداد المجردة والمعاطف فان حذف
العاطف وقف وجوز سيبويه اشمام واصالة ونقل من اربعة الى ثلاثة وسبعها
غيره ش فيه ثلاثة انواع من المرفوعات على قول ضعيف احدها بعدم بناء الثالث
الرفع بالاهمال انما اثبته الاعلم وجعل منه قوله تعالى يقال له ابراهيم فارتفاع ابراهيم
عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه فبقي مهملا والمهمل
اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد واثنان وسائر النحاة انكروا ذلك وخرجوا الآية
على غيره فمنهم من خرجها على انه مفعول صريح ليقال فيكون من حكاية لفظ المفرد ولانه
قال يطلق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء اي يا ابراهيم
ومنهم من قال هو خبر مبتدا محذوف اي يقال له انت ابراهيم فعلى هذين يكون من
حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان مجردا عدد او كان معطوفا

على غيره او معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ولا في التقدير نحو احد
واثنان وثلاثة واربعة فان ميّزنا العاطف كان نحو واحد اثنان ثلاثة
اربعة وكان التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه
الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة اعراب لكونها لا عن عامل والله تعالى اعلم

الكتاب الثاني في الفضلات

ص المفعول به اختلف
في ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولا
وقيل نصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو
الواقع عليه الفعل ش بدأت من الفضلات بالمفعول به وقد حده صاحب المفصل
وغيره بانه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو اوجدت
ضربا واحدثت قتلا وما ضربت زيدا وقد اختلف في ناصب المفعول به والبصريون
على انه عامل الفاعل الفعل او شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال
الفراء هو الفعل والفاعل معا وقال خلف معنى المفعولية اي كونه مفعولا كما
قال في الفاعل ان عامله كونه فاعلا وقيل وقيل نصب الكل تشبيها به اشرت به
الى ما ذكره ابو حيان في شرح التسهيل اذ انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول
به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين واما الكوفيون فزعموا ان الفعل انما له
مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولا وانما يشبه
بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل نحو اخرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر وقال الشاعر مثل القنافذ هداجون قد بلغت • نجران او بلغت
سوآتهم هجر • والسوآت هي البالغة وسمع ايضا رفعهما قال كيف من صعصعان
ونوم • ونصبهما قال • قد سالم الحيات منه القدما • والمبيح لذلك كله فهم المعنى
وعدم الالتباس ولا يقاس على شيء من ذلك ص ويجب تقديمه ان تضمن شرطا او استفهاما
خلافا للكوفية فيما قصد به استثبات او اضيف اليهما او نصبه فاصلا جواب
اما او امر فيه الفا او كان معمول تفسير الجواب او كم الخبرية لا في لغة وتأخيره
ان كان انّ او أن او مع فعل تعجبي وموصول بحرف او جازم لا غلبة ولام الابتداء
او قسم او قد او سوف او قلما او ربما ونحو ما زيد عمرا الا يضرب قال الرندي ونحو
العرم تعضهم نعضا وفوه ومعمول الا مرقا لنبي ويجوز فيما عدا ذلك واذا تقدم
افاد الاختصاص خلافا لابن الحاجب ما لم يكن مستحقا والمختار انه غير الحصر وفاقا
للسبكي ش الاصل في المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل وقد يتقدم على
الفاعل جوازا ووجوبا كما تقدم في بابه وقد يتقدم على الفعل جوازا نحو فريقا هدى
وفريقا حق عليهم الضلالة فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وقد يجب تقديمه
عليه وذلك في صور احدها اذا تضمن شرطا نحو من تكرم اكرمه وايهم تضرب اضربه
ثانيها اذا اضيف الى شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثها اذا تضمن استفهاما
نحو من رايت وايهم لقيت ومتى قدمت واين اقمت سواء كان في ابتداء استفهاما

ام

او قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون في الاول
وجوزوا في الثاني ان لا يلزم الصدر لما حكوا من قولهم ضرب من مناف وتفعل ماذا
وتصنع ماذا وان ثم اين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشبا
والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها اذا اضيف الى استفهام نحو غلام من رايت
خامسها اذا انتصبه جواب اما نحو فاما اليتيم فلا تقهر سادسها اذا انتصبه فعل
امر دخلت عليه الفاء نحو زيدا فاضرب سابعها اذا كان معمول كم الخبرية نحو كم
غلام وقد يمتنع تقديمه عليه وذلك في صور احدها ان يكون أنّ المشددة او المخففة
نحو عرفت انك او انك منطلق قال ابو حيان وقياس ما اجازه الفراء من الابتداء بأنّ
المشددة وما اجازه هشام من ان يجوز حق التقدم ثانيها ان يكون مع فعل تعجبي
نحو ما احسن زيدا ثالثها ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك
رابعها ان يكون مع فعل موصول بجازم نحو لم اضرب زيدا فلا يقدم على الفعل
فاصلا بينه وبين الجازم فان قدم على الجازم جاز خامسها الى ثامنها ان يكون مع
فعل موصول بلام ابتداء او لام قسم او قد او سوف نحو ليرضى زيد عمرا والله لاضربن
زيدا قد ضربت زيدا سوف اضرب زيدا تاسعها ان يكون مع فعل مؤكد بالنون
فلا يقال زيدا اضربن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقدم المفعول على الفعل
دليلا على ان الفعل غير مهم والا لم تؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه
مهما فيتنافران وفي الظاهر واذا قدم المفعول افاد الاختصاص عند الجمهور نحو
اياك نعبد واياك نستعين اي لا غيرك بل الله فاعبد اي لا غيره وخالف في ذلك
ابن الحاجب ووافقه ابو حيان فقال لا الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من
تقديم المفعول وهم وعلى الاول شرطه ان لا يكون التقديم مستحقا كالصور السابقة
بها والمشهور ان الاختصاص والحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة
بينهما وان الحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة
خصوصه من غير تعرض لنفي غيره وهاتان المسألتان من علم البيان لا النحو فليطلب
بسط الكلام فيهما من كتابنا شرح الفية المعاني وكتاب الاتقان ص ويحذف
المفعول لا نائب ومتعجب منه وجواب ومحصور ويحذف عامله حتما وكذا نحو زيدا ضربته
خلافا للكوفية ويتولى الا لتضمن الفعل اللزوم او الايذان بالتعميم او غرض حذف
الفاعل ومتى حذف تعدد لو نحو جوابها غالبا ويجر باللام الزائدة كثيرا معمول عرف
ونحو ولا تلقوا بايديكم وقليلا في ذي اثنين ونحو [illegible] ان يحدث لكل ما
شرع ش فيه مسائل الاولى الاصل جواز حذف المفعول به لانه فضلة ويمتنع في صور
احدها ان يكون نائبا عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها ان يكون متعجبا
منه نحو ما احسن زيدا ثالثها ان يكون مجابا به كزيدا لمن قال من رايت اذ لو حذف
لم يحصل جواب رابعها ان يكون محصورا نحو ما ضربت الا زيدا اذ لو حذف لانتفى
الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا خامسها ان يكون عامله حذف نحو خيرا

لنا وشرا العدو قنا لبيلا ثم لزم الاخبار فجاز **سادسها** اذا كان المبتدأ غير كل والعائد
المفعول نحو زيد ضربته ولا يقال اختيارا زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد
بل يجب عند الحذف نصب زيد قال الصفار اجاز سيبويه في الشعر زيد ضربت
ومنع ذلك الكسائي والفراء واصحاب سيبويه وحكى عن ابن العباس انه قال
لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه
اجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل ابو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين
الجواز في الاختيار وعزا للكوفيين المنع الا في الشعر والله اعلم **الثانية** اذا
حذف المفعول نوى للدليل عليه نحو فعال لما يريد اي يريده وقد لا ينوى اما
لتضمن الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كما يتضمن اللازم معنى يقتضي
التعدية لتضمن اصلح معنى لطف في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي اي الطف
بي فيهم واما للايذان بالتعميم نحو يحيي ويميت ويعطي ويمنع ويصل ويقطع واما لغرض
من الاغراض السابقة في حذف الفاعل كالايجاز نحو فاستغنوا او اطعموا والمناسبة
في وان الى ربك المنتهى وانه هو اضحك وابكى والعلم في فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
والجهل في نحو ولدت فلانة وانت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعيين
في ومن يظلم منكم نذقه عذابا والتعظيم في كتب الله لاغلبن انا ورسلي والخوف
في الغضب في الله ويستنقص المذكور حرفا منه **الثالثة** اذا حذف المفعول
بعد لو شئت المذكورة في جوابها غالبا نحو ولو شاء ربك لآمن من في الارض اي ولو شاء ايمان
من في الارض ولو شاء الله لهدى الناس اي لو شاء هداية الناس وقد لا يكون كذلك
كقوله قالوا لو شاء ربنا لانزل ملائكة فان المعنى لو شاء ربنا ارسال الرسل
لانزل ملائكة بقرينة السياق **الرابعة** تزاد اللام كثيرا في مفعول عرفت ونحوه ومما
زيدت فيه الباء في المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع
النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد بظلم اي ايديكم وجذع وسببا
والحادا وقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تسقي الضجيع
ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء
كذبا ان يحدث بكل ما سمع وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
ص مسئلة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما لا يتعدى
بحرف ومن ثم جاز خلافا لهشام اعطيت درهمه زيدا ودرهمه اعطيت زيدا لانه
يمنع الاول دون الثاني وامتنع خلافا للكوفية اعطيت مالكه الغلام وكذا يجب
ومنع ما اتى **ش** اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فمعلوم ان المبتدا منهما
مقدم وعلى الخبر في الفاعلية اعلم يقدم على الثاني وان كان في غيره كباب اعطى واختار
فالاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وهو الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على الثاني
على ما ليس كذلك لانه اقوى فالاصل في اعطيت زيدا درهما واخترت زيدا الرجال
تقديم زيد لانه اخذ الدرهم ومختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول

الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على متقدم في الرتبة وان تاخر في اللفظ نحو نظر
ضرب غلامه زيد والجواز في الصورتين مذهب اكثر البصريين خلافا لهشام
في منعه لها ولبعض البصريين في منعه الاولى دون الثانية قال ابو حيان وبني خلاف
منعه على ان المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم رتبته كان مكانه
بخلاف ما اذا قدم على الفعل فان النية به التاخير وحينئذ يوجب تقديم تعدد
المفعول الذي يعود عليه الضمير ومما يتفرع على الاصل ايضا امتناع ما لكه الغلام
لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لان المالك هو الاخذ نحو نظر ضرب غلامه زيدا
والكوفيون يجوزون ذلك على تقدير تناول الفعل للغلام اولا فالاول عندهم
هو الذي تعدى الفعل اليه اولا فاخذ الاول صاحبه وقد يخرج عن هذا الاصل فيقال اعطيت
درهما زيدا واخترت الرجال زيدا بتاخير ما حقه التقدم وقد يجب التزام
الاصل في نحو اعطيت زيدا عمرا لانه لو قدم لم يدر ايهما الآخذ والماخوذ وقد يجب الخروج
عنه نحو اعطيت الغلام مالكه لئلا يعود الضمير على متقدم وقولنا المحصور منهما نحو ما
اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا **ص** مسئلة يحذف عامله جوازا
لقرينة ووجوبا سماعا في مثل وشبهه الا ان لم يكثر استعماله خلافا للزمخشري كالكلاب
على البقر انتهوا خيرا احشفا وسوء كيلة من انت زيدا كلاهما وتمرا هذا ولا زعماتك
كل شيء ولا شتيمة حر ائت فاهل الليل واهل النهار وديار الاحباب وكذا مرحبا
واهلا وسهلا خبر لهذه كلمة في باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقد يجعل المنصوب
مبتدا او خبرا فيلزم حذف متممه ولا مانع ان منه سبحان وقد وسا على المضيب **ش**
يجوز حذف ناصب المفعول به لقيام القرينة لفظية او معنوية نحو زيدا لمن قال من
ضربت الضرب او لمن شرع في اعطاء اي اعط وخيرا لمن ذكر رؤيا اي رايت خيرا وحديثك
لمن قطع اي تمم ومكة لمن تاهب للحج اي تريد او اراد والقرطاس لمن سدد سهما اي
يصيب ومتعلق كونه قياسا انه لا يقتصر فيه على موارد السماع ومنه في القرآن ماذا انزل
ربكم قالوا خيرا اي انزل بل ملة ابراهيم حنيفا اي نتبع ويجب الحذف سماعا في الامثال
التي جرت كذلك فلا تغير كقولهم كل شيء ولا شتيمة حر اي ايت ولا ترتكب وهذا
ولا زعماتك اي خذ هذا ولا توهم وقيل التقدير ولا ازعم وكذا ما اشبه المثل
في كثرة الاستعمال نحو انتهوا خيرا لكم اي واتوا قال ابو حيان وقد غفل الزمخشري
عن هذا فجعل انتهوا خيرا وانته امرا قاصدا مستويين في وجوب اضمار الفعل وقد نص
سيبويه على انه لا يجب الاضمار في الثاني وعلله بانه ليس في كثرة الاستعمال كالاول
وقولهم الكلاب على البقر باضمار ارسل ومعناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم
واغتنم انت طريق السلامة فاسلكها وقولهم أحشفا وسوء كيلة تمثل لمن يظلم الناس
من وجهين ومعناه أتعطيني حشفا وتسيء الكيل وامرأ ونفسه والاصل ان
رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما
تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك وقيل له من انت زيدا على

الاول لا علته فقد نحو اعطيت درهمه زيدا او على الحال ايضا نحو درهمه اعطيت زيدا العود الضمير على ... اعطيت

فيه

كل شي ولا هذا

كلاف ما لم يكثر استعماله نحو انته امرا قاصدا اي وائت فانه لا يجب اضمار تعلم

من انت تذكر زيدا او ذاكرا زيدا وفي قولهم من انت
جهة الانكار عليه كانه قال من انت تذكر زيدا ام من انت زيدا على المثل الجاري
تحقير مخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيدا ايت كل شي ولا تاتي هذا او اقرب كل شي ولا تقرب
واما كل شي ولا هذا فمعناه ايت كل شي ولا تات هذا
هذا واما هذا ولا زعماتك فمعناه ان المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف
قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف اي هذا الحق ولا اتخيّص
بهذا اللفظ بل تقول اقول كذا ولا ازعم زعماتك واعلم كذا ولا زعماتك واما ان تات
فاهل الليل واهل النهار والمعنى تجد من يقوم لك مقام اهلك في الليل والنهار
ونحو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال واما ديار الاحباب فمعناه اذكر قال ابو
حيان ان اراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج الى سماع ولم نقف عليه
وان اراد لفظ ديار مضافا الى الاسم المحبوبة فكثير قال ذو الرمة • ديار مية
اذ مي تساعفنا • وقال طرفة ديار سلمى اذ تصيدك بالمنى • وفي البسيط ما نصه
ومنها ذكر الديار فانه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفعل كقوله • ديار مية
اي اذكر ومثله ذكر الايام والمعاهد والدمن لانه يستعمل عندهم كثيرا • واما
عذيرك فمعناه احضر عاذرك قال اريد حياته ويريد قتلي • عذيرك من خليلك من
مراد • واما مرحبا واهلا وسهلا • فالمعنى صادفت رحبا وسعة ومن يقوم لك مقام
الاهل وسهلا اي لينا وحفظا لا حزنا وهذا يستعمل خبرا في نصرك ودعا للمسافر
والاول هو المراد هنا واما الثاني فتقديره لقاك الله ذلك وقدر سيبويه
رحبت بلادك واهلت قال ابو حيان وانما قدره بفعل لان الدعا انما يكون بالفعل •
فقدره بفعل من لفظ الذي المدعو به فعلى تقدير سيبويه انتصاب مرحبا على المصدر
لا على المفعول به وكذلك اهلا قال وهذا الذي قدره سيبويه انما هو اذا استعمل دعا
اما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت واصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قال
ووهم القواس فنسب لسيبويه ان مرحبا مفعول به اي صادفت رحبا لا ضيقا
وان ممن ذهب الى انه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في
هذه الامثلة ونحوها على الابتدا او الخبر فيلزم حذف الجزء الاخر كالزم اضمار الناصب
نحو كل شي اي امر يعني قصته وديار الاحباب اي تلك وكلاهما وتمرا اي لي وزيد
ومن انت زيدا اي ذكرك او كلامك وكذا البواقي قال لا مرحب وادبك غير مضيق
اي لا هذا مرحب او ذلك مرحب وانشد سيبويه • وبالسهب ميمون النقيبة
قوله • لملتمس المعروف اهل ومرحب • واما سبوح وقدوس فنبقا لانهما ليس
عند تشاع من يذكر الله على اضمار مذكور فلسببا نصب ربنا وبالنصب على اضمار
ذكرت سبوحا قدوسا اي اهل ذلك فاختلف هل هذا الفعل الناصب واجب
الاضمار او جائزه فقال الشلوبين وجماعة بالاول واخرون بالثاني وحرر نسبه

باب التحذير

ما نصب تحذيرا ان كان ايا او مكررا او معطوفا عليه فلا تجوز اظهاره واجازه
قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعدا يا الا بنصب المحذور وربما اضمر او جر بمن

ويكفي

ويكفي تقديرها من ان تفعل وتعطف المحذور على اياي واياه وعلى اياك واخوته
ونفسك وشبهه من المخاطب ونضر ما يليق كنح واتق وقيل لكل ناصب وبالمحذور
ظاهر وضمير غائب الا معطوفا والضمير هنا مؤكدا ومعطوفا كغيره من النحو
نكل المفعول به باضمار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من
مكروه بايا او ما جرى مجراه واتما يلزم الاضمار مع ايا مطلقا نحو اياك والشر فانما
لا يا فعل مضمر لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين قام
مقام العامل ومع المتعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغنى بذكر المحذر منه
عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار
العامل مع المكرر حكاه في البسيط وقال الجزولي يقبح فيه الاظهار ولا يمتنع ومنع
عند قوم والتابع في التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر باياك اتصل بضمير
وعطف عليه المحذور نحو اياك او اياك او اياكما واياكم واياكن والشر ويضمر فعل
امر يليق بالحال نحو اتق وباعد ونح وخل ودع وما اشبه ذلك ويحذر بنفسك وشبهه
من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور ايضا باضمار ما ذكر نحو راسك والحائط
ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يحل وفك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافي
وجماعة واختاره ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان الثاني
منصوب بفعل اخر مضمر التقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جملتين
وعلى الاول يكون جملة واحدة والتقدير اياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما
مباعد من الاخر ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب بناصب اخر مضمر
او مجرور بمن نحو اياك الشر فلا يجوز ان يكون الشر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل
اخر تقديره دع الشر واياك من الشر ويجوز تقديره من مع ان تفعل لاطراد حذف حرف الجر
مع ان اذا امن اللبس نحو اياك ان تفعل اي من ان تفعل وقد يكون التحذير للمتكلم مع
اياي وان يحذف احدكم الارنب اي اياي نح عن حذف الارنب ونح حذف الارنب عن
حضرتي ولا يكون المحذور ظاهرا ولا ضمير غائب وهو معطوف نحو اياك والشر وما ذكر
من اسل والسيف وقوله فلا تصحب اخا الجهل واياك واياه اي اياك باعده وباعد
منك واما قولهم اعوذ عينك الحجر نعلى حذف العاطف والحجر وقولهم فاياه واياه
الشواب شاذ اي ليباعد من النسا الشواب وليباعدهن منه وحكم الضمير هنا
الباب مؤكدا او معطوفا عليه حكمه في غيره وهنا ضربان احدهما لفظ اياك والاخر
ما تضمنه اياك من الضمير المنتقل اليه من الفعل الناصب له فاذا اكدته اياك
قلت اياك نفسك ان تفعل او اياك نفسك والشر وانت بالخيار في تاكيده
بانت قبل النفس وتركه واذا اكدت الضمير المستكن في اياك قلت اياك انت نفسك
ان تفعل واياك انت نفسك والشر واذا عطفت على اياك قلت اياك وزيدا
والاسد وكذا اذا اسلك ورجليك والضرب وانت بالخيار في تاكيده بانت وان عطفت
على الضمير المستكن فقلت اياك وزيدا ان تفعلا كان فيجا حتى توكده بانت ثم

احضر

عليه

ابجا
اه مح

اي بضمير المخاطب

فليحرر

الامر

الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعدهما وما يجوز تقديره قبلهما واذا اتصل بالفاعل فلما حذف انفصل الضمير لانه يلزم منه تعدي الفعل الرافع لضمير الفاعل الى الضمير المتصل وذلك لا يجوز الا في افعال القلوب وما حمل عليها الاولى اي اذا قدر ناصبه فعل امر فانه يجوز ان تقدر هذا المحذوف ص ومنه ما نصب على الاغراء باضمار الزم ان عطف او كرر ويجوز اظهاره دونهما ولا يكون ضميرا وقد يرفع مكررا وانما يعطف فيهما بالواو ويجوز كون ما ليهما مفعولا معه ش من المنصوب مفعولا به باضمار فعل واجب الاضمار باب الاغراء ونحو التام المخاطب المعطوف عليها بحذر عليه وانما يجب الاضمار في صورتين اذا عطف او كرر كقولك الاهل والولد وقولك الجد الجد ونقدره الزم او شبهه قال اخاك اخاك ان من لا اخا له ويجوز الاظهار فيما عداهما نحو الجد فيجوز ان تقول الزم الجد واحفظ الجد ولا يكون المغرى به الا ظاهرا فلا يجوز ان يكون ضميرا وقد يرفع المكرر قال جد يردون بالرقا اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير الا بالواو ولدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان بخلاف الفاء ثم لدلالتهما على التراخي ولان المعطوف هنا شبيه بالتاكيد اللفظي ان اياك والشر معناه اياك ان تعدم الشر والشر منك والتوكيد اللفظي اذا اختلف اللفظ لا يكون الا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولا معه لانها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز ان يلحظ فيها معنى المعية ص ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيبويه بتقدير اعني ونحوه بعد ضمير متكلم وقيل بعد ما محاطب وغايب في تاويله خلافا للصفار وحكمها كالندا الا من فوجه وصفها بالاشارة وبال السيرافي معربة ابتدا او خبرا والاخفش منادى وتبنوعها مرفوع ولا ازاد عليه ونحو معنا انها منصوب مسعرف بال او اضافة قال سيبويه والاكثر بنو ومعشر واهل وال وابو عمرو لا ينصب غيرها وقلما وعلما ولا يتقدم منصوب على الضمير ش من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الاضمار باب الاختصاص وقدره سيبويه باعني ويختص باي الواقعة بعد ضمير المتكلم نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقوله صد تجمع فاني ايها العبد الا العفو يا الهي نفس وانما اختص بها لانه لما جرى مجرى النداء يمكن في المنادى بانه ما لزم النداء على صيغة خاصة الا ايها الرجل فلازمه معنى الخطابية الذي في النداء فثبت ان يكون وحده مفسرا فلا يقال مثلا اي افعل زيد بنزيد نفسك وحكم اي في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضم محكوما على موضعها بالنصب ووصفها بالمختص ثم الجنس ملتزما فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل وزاد حرف الندا فانه لا يدخل عليها هنا لان المراد بها المتكلم لا منادى نفسه وزاد ابو حيان وصفها باسم الاشارة فانه ممتنع هنا فلا يقال على اتباعه الفقها تصدق بهذا انفسه به التعيين امر حرف الا اسم الجنس وزعم السيرافي على انها

هنا

هذا باب الإغراء

هذا باب الاختصاص

هنا معربة وضمها حركة اعراب لا بنا على انه خبر تقديره انا افعل كذا هو ايها الرجل اي المخصوص به او مبتدا تقديره الرجل المخصوص انا المذكور وزعم الاخفش انها منادى لانها في غير الشرط والاستفهام لا يكون الا على الندا قال ولا ينكر ان ينادي الانسان نفسه الا ترى ان عمر قال كل الناس افقه منك يا عمر قالت وهذا اولى من ان يخرج اي عن بابها ورد بان تعقيبة الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو بك الله ويقوم مقام اي في الاختصاص ما ينصبه اسم دال على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او بالاضافة قال سيبويه واكثر الاسما دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة واهل البيت وال فلان وقال ابو عمرو العرب تنصب في الاختصاص هذه الاربعة ولا ينصبون غيرها قال نحن بني ضبة اصحاب الجمل وقال انا بني منقر قوم ذوو حسب وقال نحن بنات طارق نمشي على النمارق وقال لنا معشر الانصار محمد ومثل بارضنا خير البرية احمد وفي الحديث نحن معاشر الانبيا لا نورث وقل كونه علما كقوله رؤبة بنا تميما يكشف الضباب ولا يكون اسم اشارة ولا غير ولا نكرة البتة ولا يجوز تقدم اسم الاختصاص على الضمير انما يكون بعده حشوا بينه وبين ما نسب اليه او اخرا وقيل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم وبعد لفظ غايب في تاويل المتكلم او المخاطب نحو على المضارب الوضيعة ايها البايع فالمضارب لفظ غيبة لانه ظاهر لكنه في معنى على او عليك ومنع الصفار ذلك البتة لان الاختصاص مشبه للندا فكما لا ينادى الغايب فكذلك لا يكون فيه الاختصاص ص ومنه المنادى وتقديره ادعوا وانادي المنادى وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل فعلا ونحو ء همزة للقريب واي له او للبعيد او متوسطا قولان ويا وايا وهيا واي وا الهمزة للبعيد حقيقة او حكما وقد ينادى بها القريب وقيل مشتركة بينها وقيل والمتوسط وزعم ابو حيان يا مشتركة وبعضهم الهمزة للمتوسط ويا للقريب وابن السكيت هاهيا بدلا والجمهور يختص وا بالندبة ش من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الاضمار باب المنادى وللزوم اضماره اسبابا لاستغنا بظهور معناه وقصد الانشا واظهار الفعل يوهم الاخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف الندا وتقديره انادي او ادعو انشا هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان الناصب له معنوي وهو القصد ورد بانه لم يعهد في عوامل النصب وذهب قوم الى ان الناصب له حرف الندا ثم اختلفوا فقيل على سبيل النيابة والعوض عن الفعل وعلى هذا اشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد بجواز حذف الحرف ولا تقرب لا يجمع بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على ان حروف الندا اسما افعال بمعنى ادعو كاف بمعنى اتضجر وليس ثم فعل مقدر ورد بانها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز اتباعه كما سمع في سايرا سما الافعال ولا كتفي بها دون المنصوب لانه فضلة ولا قايل بانها تستعمل كذلك وقيل على انها افعال ورد بانه كان يلزم

هذا باب المنادى

[illegible]

انفصال الضمير معها كما تتصل بسائر العوامل وقد قالوا يا اياك منفصلا ولم يقولوا
اياك فدل على ان العامل محذوف وذهب بعضهم الى ان الندا انه ما موضوع لانشاء
وهو الندا نصب نحو يا فاسق ويا فاضل لاحتماله الصدق والكذب في تلكما الصفة
ومنه ما هو انشا وهو الندا بغير صفة وحروف الندا ثمانية احدها الهمزة والجمهور
انها للقريب نحو افاطم مهلا بعض هذا التدلل وزعم شيخ ابن الخباز انها للمتوسط
قال ابن هشام في المغني وهو خرق لاجماعهم وذكر في شرح التسهيل ان الندا بها قليل
في كلام العرب وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني وما قاله مردود فقد وقفت لك
على اكثر من ثمانية شاهد واوردتها بتاليف الثاني اي بالفتح والقصر والسكون
قال • الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى وفي معناها اقوال قيل للقريب كالهمزة
وعليه المبرد والجزولي وقيل للبعيد كيا وعليه ابن مالك وقيل للمتوسط انتهى
الثالث يا وهي ام الباب ومن ثم قال ابو حيان انها اعم الحروف وانها تستعمل للقريب والبعيد
مطلقا وانه الذي يظهر من استقرا كلام العرب وقال ابن مالك هي للبعيد حقيقة او حكما
كالنائم والساهي وفي المغني لابن هشام يا حرف لندا البعيد حقيقة او حكما وقد ينادي
بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب وقيل بينهما وبين المتوسط
وذكر ابن الخباز عن شيخه انها للقريب وهو خرق لاجماعهم الرابع ايا وهي للبعيد وفي
الصحاح انها لندا القريب والبعيد قال في المغني وليس كذلك قال • ايا ظبية الوعسا
بين جلاجل وبين النقا انت ام ام سالم الخامس هيا للبعيد قال هيا ام عمرو
هل لي اليوم عندكم وهاؤه اصل وقيل بدل من همزة ايا وعليه ابن السكيت
وجزم به ابن هشام في المغني السادس اي بالمد والسكون السابع آ بالمد وهما للبعيد
وقد ذكرهما الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم وذكر الاخفش في كتابه الكبير
آ ووصلها ابن عصفور في المقرب للقريب كالهمزة الثامن وا ذكرها ابن عصفور نحو وا
فقعسا وان من فقعس والجمهور انها مختصة بالندبة لا تستعمل في غيرها وحكى
بعضهم انها تستعمل في غير الندبة قليلا كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص واعجبا
لك يا ابن العاص ص وانما ينصب مضاف وشبهه ونكرة لم تقصد وبني على
ما رفع به لفظا او تقديرا علم مفرد ونكرة مقصودة وزعم الرياشي اعرابهما فان وصفت
فشبه المضاف وكيل يجوز البنا والنصب وقيل ان كان فيه ضمير غيبة رجح النصب
او خطاب فالرفع وجوز ثعلب ضم حسن الوجه والكوفية نصب اثني عشر وبعضهم
كل مثنى وجمع ومنع الاصمعي ندا النكرة مطلقا والمازني بلا قصد والكوفية
ان لم يكن خلف موصوف وشذ فصل بين المضاف باللام وقد يعمل عامله في مصدر وظرف
وحذف تنوين منقوص يا ولاه خلافا ليونس فان كان ذا اصل واحد نوفا ش لكون
المنادى مفعولا به كان منصوبا لكن انما يظهر نصبه اذا كان مضافا نحو يا عبد الله
يا رجل سوء او شبيها به نحو يا خيرا من زيد وقوله فيا موقدا نارا لغيرك ضوؤها
او نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وبني العلم المفرد اعني غير المضاف

وشبهه

وشبهه والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظا وهو الضمة في المفرد والجمع المكسر وجمع
المؤنث السالم نحو يا زيد يا رجل يا رجال يا هندات والالف في المثنى نحو يا زيدان
والواو في الجمع السالم نحو يا زيدون او تقديرا في المقصور نحو يا موسى والمنقوص
نحو يا قاضي وما كان مبنيا قبل الندا نحو يا سيبويه ويا حذام ويا خمسة عشر ويا
برق نحره هذا مذهب الجمهور وعلة البنا الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه
بالضمير وخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف وبالمضاف للمتكلم وزعم الرياشي
انهما معربان وان الضمة اعراب لا بنا ونقل ابن الانباري عن الكوفيين وذهب
بعض الكوفيين الى جعل المثنى والجمع بالياء حملا على المضاف وذهب الكوفيون
الى ان اثني عشر اذا نودي اجري على امثاله من المضاف فيعرب نصبا بالياء والبصريون
يبقونه على التركيب مبنيا بالالف لان اضافته غير حقيقية وذهب ثعلب الى جواز
بنا نحو حسن الوجه على الضم لان اضافته في نية الانفصال ورد بان البنا ناشئ عن
شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الاصمعي الى منع ندا النكرة مطلقا وذهب
المازني الى انه لا يتصور ان يوجد في الندا نكرة غير مقبل عليها وان ما جاء منونا
فانما لحقه التنوين ضرورة وذهب الكوفيون الى جوازه ان كانت خلفا من
موصوف بان كانت صفة في الاصل حذف موصوفها وخلفته نحو يا ذاهبا والاصل
يا رجلا ذاهبا والمنع ان لم يكن كذلك فتحصل اربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة
اما الموصوفة بمفرد او جملة او ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب
نحو يا رجلا كريما ويا عظيما يرجى لكل عظيم • الا يا نخلة من ذات عرق • وقيل يجوز
فيها البنا والنصب قاله الكسائي وفصل الفرا فاوجب النصب اذا كان العائد
فيها ضمير غيبة نحو يا رجلا ضرب زيدا والضم اذا كان ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت
زيدا ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام الا في الضرورة كقوله
يا هند دعوة صب هائم دنف • وفي الظرف كقوله • يا دارمي النقا والحزن
ما صنعت • يد النوى بالاولى كانوا اهلها بك • ويحذف تنوين المنقوص المنون اذا نودي
نحو يا قاض لحدوث البنا ويثبت ياؤه عند الخليل اذ لا موجب لحذفها وقال يونس
تحذف لان الندا دخل على اسم محذوف منون محذوف اليا فذهب التنوين من المحذوف
اليا فبقي حذف اليا بحاله وتقدر الضمة في اليا المحذوفة كما تقدر فيها حركة
الاعراب مع ان الندا مكان تغيير وتخفيف فناسب ان لا تثبت اليا فان كان ذا
اصل واحد ثبتت اليا بالاجماع نحو يا مري ويا بني علما لان مر ذهبت عينه ولامه
وبع ذهبت فاؤه ولامه فاذا نوديا ردت اللام ص وينون منادى للضرورة والاختيار
عند الخليل وسيبويه بقا الضم وعمرو النصب وابن مالك ان الاول في العلم والثاني
في النكرة وعندي عكسه ش يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالاجماع
ثم اختلف هل الاولى بقاء ضمه او نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الاول
علما كان او نكرة مقصودة كقوله سلام الله يا مطر عليها وقوله مكان يا جمل حييت

يا بؤس للجهل ضرار لاقوام
وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله

يا رجل وابو عمرو وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد على الثاني ورد الى اصله كما رد غيره
المنصرف الى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله يا عديا لقد وقتك الاواقي
وقوله يا سيدا ما انت من سيد واختار ابن مالك في شرح التسهيل ابقاء الضم
في العلم والنصب في النكرة المعينة لان شبههما بالمضمر ضعيف وعندي عكسه وهو اختيار
النصب في العلم لعدم الالتباس فيه والضم في النكرة المعينة لئلا يلتبس بالنكرة غير
المقصودة اذ لا فارق حينئذ الا الحركة لاستوائهما في التنوين ولم اقف على هذا الراي
لاحد ص مسألة يحذف حرف النداء الا مع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه
البصرية اختيارا مع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه
خلف وقد يتمثل بامر ش يجوز حذف حرف النداء اختصارا وفي التنزيل يوسف اعرض
ربنا لا تزغ ايها المؤمنون ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف احدها اسم الله تعالى
اذا لم تلحقه الميم نحو يا الله الثاني المستغاث نحو يا لزيد الثالث المتعجب منه
نحو يا للماء الرابع المندوب نحو يا زيداه الخامس اسم الجنس السادس اسم الاشارة
السابع النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جوازه في
الثلاثة الاخيرة وعليه ابن مالك لحديث ثوبي حجر اشتدي ازمة تنفرجي وقول
ذي الرمة مثلك هذا لوعة وغرام وقوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون وقوله
لتحسبتيه ضبعا يقول اي يا ضبعا والاولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة
والاية على الابتداء والخبر ولا نداء واما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى
الله عليه وسلم لما تعذر غيره وتوجيه وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجر ثوبي
المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف فجزم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج
عليه قوله تعالى الا يا اسجدوا وقول الشاعر الا يا لعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار اي يا قوم او يا هؤلاء قال ابو حيان والذي
يقتضيه النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف
ولم يرد بذلك سماع من العرب يقبل ويا في الاية والبيت ونحوهما للتنبيه وقال
ابن مالك حق المنادى ان يمتنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا ان العرب اجازت
حذفه والتزمت ابقاءها دليلا عليه وكونه مما يجمع امرا او دعاء لانهما داعيان
الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى
اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يتمثل بغير حرف النداء والمنادى بامر
كقول العرب تخاطب امها لطيفه الا فابلي سؤالا لطيفا ارادت يا لطيفة
رخمت ص والاصح لا ينادى ضمير والاشارة بحرف الخطاب والمضاف للكاف ولا
يعرف بالنداء الشبه خلافا للكوفية الا الله والحكي قال المبرد والموصول وابن
سعدان والجنس المشبه به لا وعبدية وعلمية ولم يحك ش لا ينادى الضمير عند
الجمهور اما ضمير الغيبة والتكلم فلانهما ينافيان النداء اذ هو يقتضي الخطاب
واما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين النداء لم يحسن لان احدهما يغني عن الاخر وجوز

قوم

قوم نداءه تعسا كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا وقول الاحوص يا اياك قد كفيتك
واجابه الاولون بندوره ولا ينادى اسم الاشارة المتصل بحرف الخطاب نحو يا
ذاك قاله السيرافي وغيره واجازه ابن كيسان ونقل عن سيبويه ولا ينادى مضاف
لكاف الخطاب نحو يا غلامك لان المنادى حينئذ غير من له الخطاب فكيف ينادى
من ليس بمخاطب ولا ينادى المعرف بال فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان نية
ذلك جمع بين اداتي تعريف وجوزه الكوفية في الاختيار ومن وروده في الشعر قوله
فيا الغلامان اللذان فرا وقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت
لديه العلى عدنان وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي واستثنى البصريون
شيئين احدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان ال لا تلزمها فيه كانها من بنية
الكلمة ويجوز حينئذ قطع همزة ووصله والثاني الجملة المسمى بها نحو ان تسمي الرجل
قائم فاذا ناديته قلت يا الرجل قائم اقبل لانه سمي به على طريق الحكاية واستثنى
المبرد ثالثا وهو الموصول اذا سمي به نحو يا الذي قام لشبهه ووافقه ابن مالك قال
ابو حيان والذي نص عليه سيبويه المنع وفرق بينه وبين الجملة انما سمي بهما
كل واحد منهما اسم تام والذي وصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه
النداء واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فاجاز نداءه مع ال نحو يا الاسد
شدة ويا الخليفة هيبة ووافقه ابن مالك لان تقديره يا مثل الاسد ويا مثل
الخليفة فحسن لتقدير دخول يا على غير ما فيه ال واللام ولا ينادى ما فيه ال العهدية
ولا التي للغلبة ولا التي بمعنى الصفة قيل واذا نودي هذا النوع حذفت منه ال
قال الا يا حارث نعم الحارث وقال عمرو بن مرة يا فرزدق كيتها ص مسألة اذا
نودي اشارة وصف بذي ال المرفوع فان استغني عنه جاز نصبه او اي ضم وقيل
يا للتنبيه عوضا عن الاضافة منقوصة وقد تضم وذي ال الجنسية مرفوعا
وجوز المازني نصبه وصفا وابن السيد بيانا وزعمه مالك النحاة مبنيا ولا
بد لا من يا او موصول بغير خطاب او باشارة بلا كاف قيل او بها قال ابن الضائع
ان نعتت بذي ال ولا تتبع بغيرها ولا يقطع منها وتونث لتانيث صفته وقيل ها
مبقاة من الاشارة وقيل اي موصولة والمرفوع خبر المحذوف ش اذا نودي
اسم الاشارة وجب وصفه بما فيه ال لازما خبرا او موصولا نحو يا هذا الرجل ويا هذا
الذي قام ابوه وجب رفع هذا الوصف اذ اقتدر اسم الاشارة وصلة الى نداء ما فيه
ال فان استغني عنه بان اكتفي بالاشارة في النداء لم يجب الوصف بعده وجاز
فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع واذا نودي اي وجب بناؤها على الضم
وايلاؤها ها التنبيه اما عوضا من مضافها او تاكيدا لمعنى النداء
ووصفها اما بذي ال الجنسية مرفوعا نحو يا ايها الانسان يا ايها النبي وقيل
انه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لانه ليس مشتقا وقيل انه يجوز نصبه
قاله المازني حملا على موضع اي ورد بان الحمل على الموضع انما يكون بعد تمام الكلام

والنداء لم يتم بها ايها لم يجز الحمل على موضعها وبان المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد
وانما اتى باى ليتوصل بها الى ندائه وزعم ملك النحاة ابو نزار انه مبنى وان اللازم
فيه بدل من اى ولا يجوز الوصف بما فيه ال التى للعهد او التى للغلبة او التى للمح وما فيه
ال من مثنى او مجموع كان علما قبل دخولها فلا يقال يا ايها الزيدان ولا يا ايها الزيدون
واما بموصول مصدر بال خال من خطاب نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر يا ايها الذين امنوا
ولا يجوز يا ايها الذى قمت كما لا يجوز ان ينادى المخاطب واما باسم اشارة عار من الكاف
نحو يا ايهذان بلا ذا ذا كا الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى ولا يجوز ما فيه الكاف
كما لا يجوز نداؤه وجوزه ابن كيسان نحو يا ايها ذلك الرجل وشرط ابو الحسن بن الضائع
لجواز وصفها باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه ال كالذى كالبيت
السابق وقوله الا ايهذا السائلى اين يممت ولا يجوز اتباع اى بغير هذه الثلاثة
فلا يقال يا ايها صاحب الفرس ونحوه ولا يستغنى عن الصفة فلا يقال يا ايها بدون ما ذكر وتؤنث
لتانيث الصفة قال تعالى يا ايتها النفس المطمئنة وفي البديع ان ذلك اولى لا واجب
نحو يا ايها المراة ولا يلحقها من علامة الفروع غيرها لانها علامة تثنية ولا جمع قال تعالى
يا ايها الثقلان ايها المؤمنون وحكم ها التنبيه الفتح عند اكثر العرب ويجوز ضمها في
لغة بنى اسد وقرئ ايه الساحر ويقولون يا ايه المراة وقيل انها التنبيه
في يا ايها الرجل ليست متصلة باى بل متصلة باسم الاشارة والاصل يا ايهذا
الرجل فاى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استيناف بتقدير هو لبيان ابهامه وحذف
ذا اكتفاء بها تنبيها لدلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل اى موصولة والمرفوع
خبر لمبتدا محذوف والجملة صلة اى وعليه الاخفش ورده المازنى وابن مالك بانها لو
كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية واجيب بان ذلك لم يلزم
اذ له ان يقول انهم التزموا فيها ضربا من الصلة كما التزموا فيها ضربا من الصفة
رايهم ورده المازنى وابن مالك ~~بانها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور~~ والجملة
ايضا بانه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدا واجاب ابو حيان بان له ان يقول انهم التزموا
حذفه هنا لان الباب باب النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف
غيره ورده الزجاج بانها لو كانت موصولة لوجب ان لا تضم لانه لا يبنى في النداء
ما يوصل لان الصلة من تمامه واجيب بان ذلك انما يلزم اذا قدرت معربة قبل
النداء اما اذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله ورده بعضهم
بان اى الموصولة لا تكون الا مضافة لفظا او نية والاضافة منتفية في هذه
لوجهها واجيب بانها عوضت منها التنبيه عن المضاف المحذوف فجرت مجراه فكانها مضافة
مسئلة اذا نودى علم وصف بابن متصل مضاف لعلم قال الكوفية او لقبا جاز فيه
ونقل الاجود وتقدير فتح المنادى خلف وقد تقدم الا ابن اتباعا وزعم الجرجاني فتحه
بنا ومثله يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل والحق الكوفية ما اتفق فيه لفظ المنادى
والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه الا الضرورة وزعم ابو على تركيبا

يقطع

مبتدأ

تابعا لكريم ولا مانع ان الوصف بابنة كابن وفى بنت لا لان في المنادى وجهان ش اذا كان
المنادى علما موصوفا بابن متصل مضافا الى علم نحو يا زيد بن عمرو جاز في المنادى
مع الضم الفتح اتباعا لحركة ابن اذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين واختلف في
الاجود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه الاكثر في كلام
العرب فان كان مما يقدر فيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير
الضمة ولا ينوى بعدها فتحة اذ لا فائدة في ذلك واجاز الفراء تقديرها الضمة والفتحة
ولو كان المنادى غير علم نحو يا غلام ابن زيد او علما نعته ابن لكنه غير صفة بل بدل او بيان
او منادى او مفعول بتقدير ادعو او صفة لكنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو او متصل
لكنه غير مضاف الى العلم نحو يا زيد ابن اخينا او وصف بغير ابن نحو يا زيد الكريم تعين الضم
في الصور كلها ولم يجز الفتح واجاز الكوفيون الفتح في الاخيرة نحو ما اذا كان وصف
بغير ابن مستدلين بقوله • باجود منك يا عمر الجوادا • على ان الرواية بفتح الراء
بان الاسم ونعته كالشيء الواحد فلما طال الاسم بالنعت بالمنعوت حركوه بالفتح وحكى الاخفش
ان من العرب من يضم نون الابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام
وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بناء قال ابن مالك ونحو العلم المذكور في جواز الفتح نحو يا
فلان بن فلان ويا ضل بن ضل ويا سيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالعلم قال ابو حيان
والذى ذكره اصحابنا ان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المنادى والمضاف اليه
ابن غير علم لكنهما اتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما اضيف اليه ابن نحو يا كريم بن
كريم او ابن الكريم ويا شريف بن شريف او ابن الشريف ويا كلب بن كلب او ابن الكلب وذكروا
في ذلك خلافا فالبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والكوفيون وابن كيسان
يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما اجرى الاخفش ذلك في غير النداء في
حذف التنوين من الموصوف • قال الليث منا وهنا كلب بن كلب فاسحت • وقال اخر
فان اباكم ضل بن ضل • وما ذكره المجرمون هو الغياس اذ الاعلام اقبل للتغيير
من غيرها ثم الصورة التى يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة
الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام
غلام ابن زيد او زيد ابن اخينا ثم الحق بعضهم بالابن الصفة ابن المضاف الى العلم نحو قام
زيد بن ابي عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى امه
فلا يحذفون التنوين من مثل زيد ابن علية وشرط بعضهم في العلمية التنكير قال ابو حيان
وهو باطل لما ذلك في ابن واثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال
جاء زيد بن قيس بن ثعلبة • الا ان يحمل على ان ابن بدل لا صفة كما في قوله تعالى وقالت
اليهود عزير ابن الله فيمن نون عزيرا اذ ابن خبر وزعم ابو على الفارسي ان حذف التنوين من
نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب
والدال تابعة للنون بمنزلة الميم في قوله هذا امرؤ ورايت امرا ومررت بامرئ ولما كانت
الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود

نون ء

بالاجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما
قال نكرتين او اذا كان الموصوف علما مؤنثا ونعت بابنة مضافا الى علم فحكمه في الندا
من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكر الموصوف بابن نحو يا هند
ابنة زيد وقامت هند ابنة زيد هذا ما جزم به ابن مالك وغيره وجمهور النحاة على ان
ذهب قوم الى المنع لان السماع انما ورد في الابن ولو خرج عن الاصل فلا يقاس
عليه وفي الوصف ببنت ان غيرا لندا وجهان ذكرهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند
بنت عاصم بالتنوين وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط واستشهد الشلوبين الكبير
ابن وابنه ولو كان المنادى المؤنث مبنيا في الاصل نحو يا رقاش بنت عمرو لم تغير حركة البنا
الاصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره ابو حيان ص واذا كرر لفظ المنادى مضافا
نحو يا تيم تيم عدي نصب الثاني ندا او باضمار اعني او بيانا قال ابن مالك او توكيدا
او بيانا او نعتا وضم الاول ونصب اضافة لمتلو الثاني معه او مقحما او لمثله مقدرا
اومركبا اذا بناها اقوال واسما الجنس والوصفان كالعلم خلافا للكوفية ش
اذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا اشكال نحو يا تيم تيم عدي وتوكيد
محض وان كررت المضاف وحده نحو يا تيم تيم عدي فلك ان تضم الاول على انه منادى مفرد
وتنصب الثاني على انه منادى مضاف مستانف او منصوب باضمار اعني او على انه عطف
بيان او بدل وزاد ابن مالك او على انه توكيد قال ابو حيان ولم يذكره اصحابنا وهو موضع
بانه لا معمول لا ... ورامع وله تفضل احتلان جهتي التعريف لان الاول معرف بالعلمية
او النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضف حتى سلبت تعريف العلمية واجاز السيرافي نصبه
على النعت وتاوله بمعنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الاول ايضا النصب لكن
الضم اوجه واكثر في كلامهم واختلفوا في وجه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة
الى متلو الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه والاصل يا تيم عدي تيمه
حذف الضمير الثاني وانهم قالوا واجازوا الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا
في هذه المسالة خاصة وقال الفرا هو والثاني معا مضافا فان الى المذكور اخذا من
قوله بين ذراعي وجبهة الاسد ... وقطع الله يد ورجل من قالها ان الاسمين مضافا فان الى الآخر ولم يخرج ههنا
وقال المبرد هو على نية الاضافة الى محذوف مثل المضاف اليه الثاني والثاني توكيد
وبيان او بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الاول والثاني بنيا اعراب جعلا
اسما واحدا واصيفا كما قالوا ما فعلت خمسة عشرك وقال السيرافي هو على الاتباع
والتخفيف مثل يا زيد بن عمرو لان الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه
خمسة اقوال ولا تختص المسالة بالعلمين عند البصريين فتجوز النصب في اسمي الجنس
نحو يا رجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون
فاوجبوا في اسمي الجنس ضم الاول وفي الوصفين ضمه بلا تنوين او نصبه منونا نحو يا
صاحبا صاحب زيد ص مسيلة لزم الندا الاسما فل وفله وهما كناية عن نكرة
وقيل علم وقيل يرخم فلان وفلانة وجرمز ودره ومكرمان وملامان ومخبثان وملامان

وملكعان وملطبان وملام ولومان ونومان وهناه والمعدول الى فعل في سب المذكر
وفعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث الا المنزودة وتحج وجل مكرمان وملامان وقدر
ابو حيان الفول ونسا فقال فعال سبا والامر فعل الاصح في ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس
ابن طلحة الامر في افعل ش من الاسما اسما لزمت الندا فلم يتصرف فيها بان يستعمل
مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بل لا تستعمل الا في الندا وهي قسمان مسموع
وقياسي فمن المسموعة فل للرجل وفلة للمراة يقال يا فل ويا فلة وقد جرفل في الضرورة
قال في لجة امسك فلانا عن فل واختلف فيهما فقيل هما منقوصان من فلان وفلانة
بحذف الالف والنون ترخيما وبه جزم ابن مالك ونسبه ابو حيان للكوفيين وقيل هما
كنايتان عن علم من يعقل وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال ابو حيان ومذهب
سيبويه انهما كنايتان عن نكرة من يعقل بمعنى يا رجل ويا امراة وفل مما حذف منه
حرف وبني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ي بدليل انه اذا سمي به ثم صغر قيل فلي
وكسير مثله فلانا فذاك تركيبه ف ل ن وفل كناية لمنادي وفلان كناية عن اسم سمي
به المحدث عنه خاص غالب فهما مختلفان المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو
فلان حذف الشاعر كذلك منه ورة وليس هو المختص بالندا انتهى ومنها هناه قال
ابن مالك يقال للمنادي غير المصرح باسمه في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون
وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات ولك اوامرهن ما قبل اواخرها الندب
من الالف والها ساكنة فيقال يا هناه بسكون الها وكسرها لالتقا الساكنين
وضمها تشبيها بها الضمير ويا هنتاه ويا هنانيه ويا هنتانيه ويا هنوناه ويا
هناتوه ومنها ملام ولومان ونومان في ندا الكثير اللوم والنوم ولا يقال علميا
قطعا قال اذا قلت يا نومان لم تحمل الذي ارتدوا لم يا حذبي سوى محمل ومنها
مفعلان في المدح والذم ذكر الاكثر انه مسموع لا يقاس على ما جا منه والذي سمع منه
ستة الفاظ مكرمان للعزيز المكرم وملامان ومخبثان وملكعان وملطبان وملامان
وذكر بعض المغاربة انه ينقاس وانه يقال في المؤنث بالتا وحكى ابن سيده رجل
مكرمان وملامان وامراة ملامانة وحكى ابو حاتم هذا زيد ملامانا فتم
اجاز استعماله في غير الندا نقله وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في تخريجه انه
على اضمار القول وحرف الندا والتقدير رجل مقول فيه او مدعو يا مكرمان وحذف
القول كثير وحذف حرف الندا مناسب لحذف القول ومنها فعل المعدول في سب المذكر
جزم ابن مالك بانه لا ينقاس والمسموع منه يا لكع ويا فسق ويا خبث ويا غدر وهي
معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال ابو حيان واصحابنا نصوا على
القياس فيه وقال المبرد اذا اردت بفعل مذهب المعرفة جاز ان تبنيه للذام من كل
فعل ثلاثي واما حديث لا تقوم الساعة حتى يكون اسعد الناس بالدنيا لكع بن لكع
فليس هذا المختص بالندا ولا معدولا لانه مصروف لو وصف لكع واما قوله
شهادة بيدي ما لحادة غدر فضرورة والعكس فعال المعدول في سب المؤنث نحو

يا لكاع ويا خباث ويا فساق • وأما قوله • إلى بيت قعيدته لكاع • فضرورة
على أنه أول بإضمار القول أو الدعاء وحرف النداء أي بيتا يقال لها أو تدعى يا لكاع وهذا
النوع مبني على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدل والتأنيث والوزن وينقاس
فعال في السب بلا خلاف وفي الأمر وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي مجرد
تام متصرف نحو يا لامر ويا نزال بمعنى يا لئيمة ويا قذرة وحلاس ونطاق وقوام بمعنى
اجلس وانطلق وقم يا فلان فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من نحو زيد بل تقتصر فيه على ما
نحو دراك ونزال وتراك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص فلا يجوز كوان منطلقا ولا بنيانه
ما هو بمعنى كن ولا من جامد فلا يجوز وذار ولا داع زيدا بمعنى ذر ودع ص
ويثنيها اللهم والميم عوض عن حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما خلافا للكوفية ومنع
سيبويه وصفه وجوزه المبرد بمرفوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لانه وقد
يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة ش من الاسماء المختصة بالنداء سماعا اللهم
وشذ استعماله في غيره قال الاعشى • كحلفة من ابي رياح • يسمعها اللهم الكبار • وشذ
فيها هذا فاكتب قاله • لا هم ان كنت قبلت حجتي • واصله يا الله زيدت فيه الميم
المشددة عوضا عن حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما الا لضرورة كقوله • اني اذا ما حدث
الما • اقول يا اللهم يا اللهما هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما
بناء على زعمهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهي امنا بخير ومذهب
سيبويه والخليل ان هذا الاسم ونحو اللهم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة
الصوت بمعنى غير متمكن في الاستعمال وقال لا في قوله تعالى اللهم فاطر السموات انه على نداء
اخر اي يا فاطر وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل
وجعلا فاطر صفة له قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع فيه مثل
اللهم الرحيم ارحمنا واية ونحوها محتملة للنداء قال المطرزي في شرح المقامات
وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكينا للجواب ومنه الحديث آلله ارسلك قال اللهم
نعم ودليلا على الندرة كقولك العلماء يجوز اكل الميتة اللهم الا ان يضطر فيجوز

باب الندبة

ص مسيلة الندبة اعلان المتفجع باسم من فقده لموت او غيبة وهما وا ويا مع
الامن وللمندوب حكم النداء ولا يندب نكرة ولا اشارة وكذا الموصول الا بصلة تعينه
فاسم جنس مفرد على الصحيح قال السيرافي ومضاف لضمير خطاب والكوفية وجمع
السلامة ش المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت اذا فجع
عليه وانحو به الغايب ويختص من حروف النداء بحرفين وا وهي الاصل ويا ولا
يستعمل الا عند امن اللبس بالمنادى عن المندوب كان يندب الحماسي اسمه
زيد وبحضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه اذا كان مضافا
او شبيهه نحو واعبد الله واضاربا عمرا وضمه اذا كان مفردا نحو وازيد وتنوينه
عند الاضطرار واقفعسا واين منى فتغيره ولا يندب المبهم من ضمير واسم اشارة
وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وا انتاه ولا وا هذاه ولا وا من

ذهباه

ذهباه ولا وارجلاه لان ذلك لا يقع به العذر للمتفجع لابهامه وذلك هو المقصود
بالندبة فان كان اسم الجنس غير مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا اذا كان
للموصول صلة تعينه نحو وامن حفر بير زمزماه لانه في الشهرة كالعلم واجاز الرياشي
ندبة النكرة وفي الحديث واجبلاه وقال غيره هو نادر ومنع السيرافي ندبة
المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز زيد اوه ما ذا اليائين سواه وقال بعض المغاربة ولم
يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا
جمعه لان الحاق الالف هنا كالحاق الالف والواو هناك وفرق البصريون بان هذه
الالف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا يحدث فيه شيئا بخلاف حرفي التثنية والجمع انتهى
ص ويلحق اخر ما تم به جوازا الالف بحذف ها ما يليه من تنوين والف وجوز الكوفية
قلبها ويحرك التنوين بفتح او كسر وحذف هاء التانيث ويفتح ما لم يلبس فيقلب
بجنسه وجوزه الكوفية مطلقا وفي يا ووا فقد حركتهما الفتح والحذف والا فتح
ما بعرضها فتحة وانها لا تقلب يا بعد نون مثنى وانه لا يعوض منها تنوين وصلا
وانه لا يلحق نعته او نعت ايها او مضاف نعته منادى قال ابن مالك او ما اخره الف
وها وجوزه بعضهم في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويليهما غالبا ساكنة اذ
منقلبة هاء ساكنة وصلا اضطرارا خلافا للفراء ش يلحق جوازا اخر ما تم به
المندوب الف وليس لحاقها بلازم واخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول
والمركب ثم ان كان ما تلوها تنوينا او الفا حذفا لالتقاء الساكنين نحو واغلام زيداه وا
زيداه وجوز الكوفيون قلب الالف ياء وتحريك التنوين بفتح او كسر فيقال واموسياه
واغلام زيدناه او زيدنيه وان كان حرفا تانيث اثر نحو وامراه وجوز الكوفيون
فتحها وان كان حرفا محركا فتح ان كان مضموما او مكسورا واقرار كان مفتوحا نحو
وازيداه واعبد الملكاه وارقاشاه واعبد يغوثاه ما لم يحصل لبس بفتح الحركة
او تقلب الالف واوا ان كانت ضمة ويا ان كانت كسرة كقولك في غلامه وقومهوا
منه واغلاهموا قومه فتقلب الالف واوا وحذف الواو والياء لالتقاء بهما
ساكنة منهما وفي غلامك وقومي ضربه واغلاماكيه واقومهيه فتقلب الالف ياء
وحذف الياء الاولى لذلك اذ لو ابقيت الالف في قل واغلاماها لالتبس بالغايبة
او واقوماه لالتبس بالمثنى وواغلاماه لالتبس بالمذكر فان الكوفيون القلب
مطلقا وان لم يلبس فاجاز واوارقاشيه واعبد الملكيه وان كان واوا او يا
بقدرهما الحركة جاز فيهما الحذف والابقاء محركا بالفتح كقولك في غلامي واغلاما
او واغلاميا وبقي مسايل احدها انه يستغني عن الالف بالفتحة فلا يقال
واعمروا انت تريد واعمراه خلافا للكوفيين الثانية انه تقلب الالف يا بعد نون
التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وازيداناه واجازه الكوفيون
وابن مالك فيقال وازيدانيه الثالثة تعرف مما ياتي الرابعة انه لا تلحق الالف نعت
المندوب عند جمهور البصريين لانه منفصل عن المنعوت واجازه يونس والكوفيون

وابن مالك نحو وا زيد الطويلاه وأجاز خلف نحو قولنا نعت أمية نحو يا لهفا الرجلاه
وأجاز يونس وابن مالك نحو قولنا الحوذ[؟] بإضافة نعته نحو وا أميرا عمراه وعمروه
الزبيراه والجمهور خلولاه لأن مثل المندوب ونحو بعضهم نحو قولنا التذلل وعطف
النسق **الخامسة** إطلاق النحاة يقتضي جواز إلحاق الألف ما آخره ألف وكلا وربه
صرح بعض المغاربة وابن معط في الغيثة وابن الحاجب فيقال في عبد الله وا عبد اللام
في حبيباه وأحباهاه ومنعه ابن مالك لأنه استغال الألف وهما بعدها الألف وفيها **السادسة** قيل
قد تلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فقمن يا عمراه فقالت
يا لبيكاه جزم بذلك ابن مالك زعمه ومنعه سيبويه **السابعة** تلحق الألف في الغالب الهاء
ساكنة مفتوحة وأحدها ساكنة كما تقدم في الأمثلة ويجوز تركها كقوله وقد
جيلاد ينقلبه باودواه أما ساكنة ويجوز قول الوصل المضمرة وأجاز الكوفيون ثبوتها فيه
فيه بالنزاع يا عما وما تثبت في حال الوصل المضمرة وأجاز الكوفيون ثبوتها فيه
مكسورة ومضمومة **ص** مسألة يجر اللام مفتوحة منادى متعجبا منه أو مستغاثا
به متعلقه بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون يا
والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعو أقوال وقد يجر بمن أو
بحذف أو يليه يا لحرف المستغاث به وإذا وليه يا ما لا ينادى الأحجار أجاز فتح اللام
مستغاثا به وكسرها ولست بمجمل الخلاف لزاعمه وقد تعاقبها الألف كالندبة
ويختص النداء بيا وقيل وزود وأي التعجب **ش** إذا استغيث المنادى أو تعجب
جر باللام مفتوحة يا لله يا للماء للعجب وما كان منادى صح أن يكون مستغاثا
ومتعجبا منه وما لا فلا لأن الحرف بالنحو منها والاستغاثة دعا المستعطف المستغاث
والتعجب بالنداء على وجهين **أحدهما** إذا رأى أمرا عظيما فتنادى جنسه نحو يا للماء
والثاني أن ترى أمرا تستعظمه فتنادي من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء
وعلة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجري المتعجب منه
مجراه لمشاركته في المعنى إذ شأنهما أمر عظيم عند المنادي واختلف في هذه اللام
فقيل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل صحة قيتها للألف
والأصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جني إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه
من معنى الفعل وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور
وتكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو يا للكهول وللشبان للعجب فإن
أعيدت معه يا فتحت نحو يا لعطافنا ويا لرياح وتكسر أيضا مع المستغاث من أجله
نحو يا للقوم لفرقة الأحباب وتتعلق بفعل مقدر تقديره أدعوك لفلان قاله
ابن عصفور قولا واحدا وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل
النداء وقيل بحال محذوفة تقديره يا لزيد مدعوا لعمرو وقد يجر المستغاث
من أجله بمن لأنها تأتي للتعليل كاللام قال يا للرجال ذوي الألباب من نفر لا يبرح
السفه المردي لهم دينا وقد يحذف المستغاث من أجله للعلم به كقوله فهل من خالد إما هلكنا
وهل بالموت يا للناس عار وقد يحذف المستغاث به قبل يا المستغاث من أجله كقوله

يا

نداء المستغاث

واجهجهاه ودي جهجاه واجهجهاه

نحو

يا لأناس أبوا إلا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان أي للقوم لأناس وإذا ولي يا
اسم لا ينادى إلا مجازا نحو يا للعجب ويا للدواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث
به أي يا عجب احضر فهذا وقتك والكسر على أنه مستغاث من أجله والمستغاث به
محذوف وكأنك دعوت غيرك تنبهه على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لام المستغاث
بعض آل وأن أصل يا لفلان يا آل فلان فحذفوا لكثرة الاستعمال كما قالوا في ايمن م
ولذلك مع الوقف عليها في قوله إذا الداعي المثوب قال يا لا والجمهور
قالوا بل هي لام الجر بدليل رجوع كسرها في العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسرها
موجب ونقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الفراء
قال ومن الناس من زعم كذا فذكره وظاهر هذه العبارة أنه ليس مذهب الكوفيين
ثم إنه لم يقل به وعوض ردسم فلذا لم أعزه في المتن إليهم بل قلت خلافا لزاعمه وتعاقب
اللام الألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو يا زيدا لعمرو ويا عجبا
هاء السكت وقفا ونقل عن كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل ويختص باب
الاستغاثة والتعجب بيا من بين سائر حروف النداء وزاد أو وزود وأي في التعجب تنبيه
أنا أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعلة البناء موجودة فيه لدخول
اللام التي هي من خصائص الأسماء فرجع إلى أصله وعلى هذا الموضع رفع له فيتبعه
بالجر فإن النصب وقيل لأن يا مناز مكملا في النداء حكم العامل إذا البناء ففيها
نسبة بالإعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال على يا لفظا وصار بمنزلة ما زيد بجاء
فعلى هذا له موضع رفع فيتبعه بلا نداء وجه **ص** مسألة الترخيم حذف آخر المنادى
ولا يرخم غيره إلا لضرورة إذا صلح له ولو غير علم وذي تاء أو موصوف ومستغاث الجامع ولا
ملازم النداء ومندوب ومستغاث باللام قطعا ولا ذو إسناد ومضاف ويبنى غير النداء
خلافا لزاعمهما **ش** الترخيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد
فلا يرد مثل يد ونحوها ويدخل في المنادى والتصغير والمقصود هنا الأول ويجوز
الأول عندنا إطلاقا فلا يرخم غير المنادى إلا لضرورة بشرط صلاحيته للنداء
ما لا يصلح له كال... المعرف بأل ونحو آتي في جوازه في الضرورة العلم وغيره والتاء
والخالي منها والمعوض وغيره والمشتق وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم
فيما في غير النداء إلا العلم وإنه المسموع ولا شاهد في غيره ورد بقوله ليس حي على
المنون بخال أي بخالد وقال بعضهم لا يرخم فيها بلا في حال التاء كما لا يرخم في النداء
وقال بعضهم إذا رخم في غير النداء عوض منه يا ساكنة كقوله من الفعال ودم
من أنيسا وقال المبرد لا يجوز الترخيم في غير النداء إلا على نية التمام كقوله
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر ولا يجوز على نية الاستقلال بالمحذوف ورد بالسماع
على حال النداء وبالسماع قال إن ابن حارث أن اشتق لرؤيته أي ابن حارثة
وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله فوالله أكثر من ورق الحمى أي الحمام فمن
الحذف الذي هو غير حذف الترخيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان

باب الترخيم

وقال أبو حيان

بل باقل منقل من اللوم ...
في شرح التسهيل قال وأما يلام فليس ترخيم بلا ثان بل ... الذي لحقته علامة الندبة ولا المستغاث
ونصوا أيضا أنه لا يرخم المندوب الذي لحقته علامة الندبة ولا المستغاث إذا لم يكن فيه لام
الذي فيه اللام قطعا وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام • وقال ابن الصائغ انه
بلا استغاثة كقوله • أعام لك ابن صعصعة بن سعد • وقال ابن الصائغ انه
ضرورة ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى
ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله
منه واعطكم يا آل عكرم واذكروا • أبيات آخر وأجاب سيبويه بأنه ضرورة •
قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى الجواز لذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التأنيث
لتوفيق الوارد ومنعه اذا كان غيرها لكان مذهبا ولا يرخم المنسوب عند النحاة
كتاب صدام ص ويرخم ذو التاء مطلقا خلافا لابن عصفور في طلحة بن طلحة والمبرد
في النكرة مطلقا ولا ثالث وغيره ان كان علما فيل او نكرة مقصودة زائد بن علي
ثلاثة قيل او ثلاثيا مجردا الوسط فيل او ساكنه ش ما فيه تاء التأنيث لا
يشترط في ترخيمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم •
كقول بعض العرب • يا أثنا ارجعي بزيد يا شاه أقبي لا تسرحي • وقال أبو حيان
ويستثنى قلة الخاص بالنداء فانه لا يجوز ترخيمه وان كان مؤنثا بالهاء إن كان
المؤنث بالهاء علما فلا خلاف في ترخيمه كقولك في هبة سمي به يا هب أقبل وان كان
نكرة مقصودة ففيه خلاف ذهب المبرد الى انه لا يجوز ترخيمها وردّه الجمهور بنحو قول
يا ناق سيري عنقا فسيحا وفي البديع لا يجيز المبرد ترخيم النكرة العامة نحو نخلة
ونخلة وانما يرخم منها ما كان مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا أقلت مطلقا
وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخيم طلحة بن طلحة لانه كناية عن المجهول الذي لا
يعرف قال الشاعر طلحة بن طلحة بن نتع هبك لا ابا لك يزدريني قال أبو
حيان واطلاق النحويين بخلافه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم الهاء
انهم منعوه الصرف للعلمية والتأنيث فحكمه حكم أسامة للأسد والغازي غير التاء
التأنيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف اسم الجنس والإشارة والموصول
وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي وبعضهم الجواز ترخيم النكرة •
المقصودة لانها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز في غضنفر يا غضنف واستدل
بما ورد من قولهم أطرق كرا أي يا كروان ويا صاح أي يا صاحب والجمهور جعلوا ذلك
شاذا أو ذهب الكوفيون الا الكسائي الى جواز ترخيم الثلاثي بشرط أن يكون
محرك الوسط فيقال في حكم يا حك وهذا لم يرد به سماع ولا يقبله قياس ونقل في
ابن بابشاذ ان الأخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثي
ساكن الوسط كهند وعمرو لم يجز ترخيمه قولا واحدا أما عندنا أهل البصرة فلان أقل
ما ينقص عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف وأما عند أهل الكوفة فلئلا
يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الأدوات نحو من وعن قال أبو حيان وليس كما

ذكر

ذكر بل الخلاف فيه موجود حكى أبو البقاء العكبري في كتاب التبيين ان بعض الكوفيين
أجاز ذلك ترخيمه ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش فقال ما نصه أجاز
الفراء وجماعة ترخيم الثلاثي المحرك الوسط وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن
الوسط منه الثلاثي ص ويرخم المركب بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل
الهاء فقط من ذي ويه ومن اثني عشر وفرعه الا الف اثنا ومنع سيبويه ترخيم الجملة وأبو
حيان المركب وأكثر الكوفية ذا وأوّل الفراء مركب العدد علما والجرمي علم الكثافة والكوفيه
المسمى به من تثنية وجمع ش فيه مسائل الأولى ترخيم اختلف في العلم المركب
تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع الفراء الكوفيين ترخيم ما آخره ويه
وقال أبو حيان الذي اذهب اليه انه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج لان فيه ثلاث
لغات البناء وينبغي ان لا يرخم على هذه لانه مبني لا بسبب النداء كحذام والثانية الإضافة
وقد منع البصريون ترخيم المضاف ومنع الصرف وينبغي ان لا يجوز ترخيمه لانه لم يحفظ عن
العرب في شيء من كلامهم وأما قوله • أقاتلي الحجاج ان لم أزد له • دراية وأترك •
عند هند فؤاديا • يريد دار بحرد فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذ نادر
لا ينبني عليه القواعد • قال ولم يعتمد النحاة في ترخيمه على سماع انما قالوه بالقياس
من جهة ان الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث فعومل معاملتها بالحذف في الترخيم
قال ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثاني
منه فيقال في حضرموت وخمسة عشر وسيبويه يا حضر ويا خمسة ويا سيب ومنع ذلك
ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال يحذف منه حرف او حرفان فيقال يا حضرم وبا
بعلب في بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره وأجاب الأولون
عن اللبس بانه يزول بانتقاء التنوين اذا أضيف وقال الفراء في ما آخره ويه لا يحذف
منه الا الهاء خاصة فتقلب الياء ألفا فيقال في سيبويه يا سيبواه الثانية اذا
سمي باثني عشر واثنتا عشرة رخم بحذف العجز ويحذف معه ألف اثنا فيقال يا اثن
ويا اثنة كما يقال في ترخيمها لو لم يركبا وهذا ابناء على ان المركب من العدد اذا سمي به
يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ما سمي به من الجملة كما
تأبط شرا في ترخيمه خلاف فذهب أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن
سيبويه فيقال يا تأبط خلاف في ترخيمه فلا فمن ذهب أكثر النحويين الى المنع وابن مالك
الى الجواز ونقله عن سيبويه فيقال يا تأبط بحذف الثاني وقال أبو حيان هذا
النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي
لي على الألفية وما تم أيضا الرابعة لا يشترط في العلم المرخم عند الجمهور وشذ
الجرمي فلم يرخم فلان كناية عمن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمهما لانه كناية
عن اسمه ورد بانهم رخموا فلانا فقالوا يا فلا تعال ونحوا أيضا كناية وأجيب بان فلانا
كناية عن الأعلام فرخم كما يرخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم واستثنى
الكوفيون ما سمي به من مثنى وجمع تصحيح فمنعوا ترخيمه والبصريون جوزوه بحذف

يحذف الثلاثة والنون ص ويحذف مع الآخر ما قبله إن كان لينا ساكنا زائدا قبله أكثر
من حرفين وحركته مجانسة وجوز الجرمي حذف ثالث الفتح والأخفش المغلوب نحو مثل
ذا الزا الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل إن كان ذا واو نحو المدغم والكوفية
ما فعلا بالواو والألف قبلهما ويحذف ذا يكن زيد معا ما لم يبق على حرفين وكذا إن
حرك أولهما على المشهور أما مثلوا هنا فنعمة الأكثر وجوزه سيبويه أن يبقى ثلاثة
ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوز إن والترك أكثر ش تقدم أن المرخم يحذف
آخره ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرف لين ساكن زائد قبله أكثر من حرفين
وحركته مجانسة سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا
يكون هاء تأنيث فيقال في منصور ومسكين ومروان وأسماء وزيدان وزيدون
وهندات أعلاما يا منص ويا مسك ويا مرو ويا أسم ويا زيد ويا هند فإن
اختل شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر ولا يحذف فإن كان صحيحا كجعفر أو لينا
متحركا كقنور وهبيخ أو أصليا كمختار ومنقاد فإن ألفهما منقلبة عن ياء أو واو
خلافا للأخفش حيث جوز الحذف في هذه الصورة فيقال يا مخت ويا منق أو لم يكن
قبله حرفان فقط كعماد وثمود وسعيد لئلا يشبه الاسم بعد بقائه على حرفين ثانيهما
إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال
يا عم ويا ثم ويا سع وقيل إنما قال الفراء بالحذف في ثمود فقط فرارا من بقاء آخر الاسم
واوا بعد ضمة ووافق البصريين في عماد وسعيد لانفكاك ذلك وجوز أيضا حذف
ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال يا هر قال لأنه
لو بقي الساكن أشبه الأدوات ورد بأنه على لغة التمام لا يشبهها وعلى الانتظار
المحذوف مراد وجوز أيضا حذف الساكن الصحيح إن كان مدغما كمعد لأنه
في قوة حرف واحد ولا ما قبله حركته مجانسة كقمطر وفردوس خلافا للفراء والجرمي
حيث جوز الحذف فيه فيقال يا قمط ويا فرد ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة
ومرجانة عند الأكثرين وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا ولم
ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قال
أحار ابن بدر قد وليت ولاية يريد حارثة ابن بدر وقال يا أرطا إنك فاعل
ما قلته يريد يا أرطاة وقال إنك يا معاو يا ابن الأفضل يريد يا معاوية
ويا ابن الأفضل منادى ثان لأن بعض المنشدين له بدل الترخيم كان يقطع عند قوله
يا معاو ثم يبتدئ يا ابن الأفضل ثم قال أبو حيان والوجهان في ذا الياء الذي نحو
على الأكثر فإذا زيدت أحرف وضبيني أحدهما وهو الشايع الأكثر ترخيمه بحذف الياء فقط
والثاني وهو قليل ترخيمه بحذف الياء وما يليها وما فيه زيادتان زيدتا معا لمعنى
وذلك ألفا التأنيث كحمراء وكالألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمع
لما تقدم ويا النسب كطائفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة
شروط أحدها كون زيادتهما معا كما ذكر فلو لم يزادا معا كعلباء لم يحذف إلا الآخر

كعلبا

وزيدت

اذ ليس في الاسما المتمكنة ما اخره ساكن صح

الثاني

زيدت للتلحق ما زيدت الأخرى له ونحو صلصال وسرداح وزلزال وكذلك حولايا
وبردرايا لا يحذف فإنهما لم يزادا معا بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت
الأولى للإلحاق الثانية أن يبقى الاسم على ثلاثة فإن بقي على أقل لم يحذف كيدان
أو بنون علما الثالثة أن يكون ذا أول الزيادتين ساكنا فإن كان متحركا
لم يحذف كجزئي وثنى العوضين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد ما قبل آخره
حرف علة نحو لايا وبردرايا لا يحذف منه إلا الأخير فقط عند البصريين وجوز الكوفية
حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضي حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا
ص سبيله الأجود انتظار المحذوف فلا تغير الباقي إلا بتحريك ما كان مدغما
إن تلا ألفا قيل أو لا ثابتا كان له لا أصل السكون فيفتحه على الأصح وثانيهما يحذف كل
ساكن يبقى قال الأكثر ولا يرد ما زال سبب حذفه ويتعين الانتظار في ذي التباس
إن التبس وقيل مطلقا وقيل لا يشترط اللبس في الأعلام وفيما يؤدي إلى عدم نظير
على الأصح ونحو آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضعا يرد ثالث ثنائي ذي لين ضعف
ثانيه إن جعل وعينه الكوفية وما قبل آخره ساكن ش في المرخم لغتان الانتظار
وهو نية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والأول أكثر استعمالا ولأنه أقوى
في الجودة جاءت عليه ما قرئ ونادوا يا مال وقول زهير يا حار لا أرمين منكم بداهية
وجاء على الثاني يدعون عنتر والرماح كأنها ثم إذا انتظر فلا يغير ما بقي بل يبقى
على حركته وسكونه فيقال يا جعف ويا هرق وما يقال فيقال في ثمود وعلاوة
وسقاية يا ثمو ويا علاو ويا سقاي إلا بأمرين أحدهما تحريك ما كان ساكنا للإدغام
إن كان قبله ألف كاحمار ومحمار علمين فرارا من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير
ألف كمحمر ومحمر فإنه يبقى على سكونه خلافا للفراء في قوله بتحريكه أيضا وحيث
حرك على رأي الناس وعلى رأيه فبالحركة التي له في الأصل فيحرك في احمار بالفتح و
محمار ويحرك بالكسر فإن لم يكن له حركة في الأصل كاسحار ثبتت فبالفتح لأنه أقرب
الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل يسقط
كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال يا اسح نقله صاحب رؤوس المسائل
عن الفراء ثانيهما أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو مع كمصطفون ومصطفون
علمين فإن الألف والياء حذفتا لملاقاة الواو فإذا رخم بحذفها مع النون ردت الياء
والألف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضي ويا مصطفى هذا مذهب أكثر النحويين
وقاسوه على رد ما حذف لنون التأكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما
حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال
يا قاض ويا مصطف وأما اللزوم رد كل مغير بسبب إزالة الترخيم ما كان يستحقه ويتعين
الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التأنيث إن أحسن لتأنيثه بالمذكر نحو
رضيجه وعادلة وقاية إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر هكذا جزم به ابن مالك
وأطلق صاحب رؤوس المسائل المنع من غير اعتبار اللبس البتة قال أبو حيان وفصل

كمحمد وعمر

كانت

سنبوخا فلم يعتبروا التنبيه لا علام واعتبروه في الصفات قال ونحوا لذي دل
عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه لما ذكره من عدم النظير لو رخم
طيلسان بكسر اللام فانه لو قدرتا ما لزم وجود فيعل بكسر العين في الصحيح العين
وهو مهمل كذا جزم به ابن مالك قال ابو حيان هذا امر هين لانه احسن واما سائر
النحويين كالسيرافي وغيره فانهم اجازوا فيه التمام ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم
بعد الترخيم من ذلك لان الاوزان انما تعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد
الحذف واذا ترك الانتظار اعطى الاسم ما يستحقه لو تم به وضعا فيضم طاء
ان كان صحيحا فيقال يا جار ويا حبيب ويا هرق وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا
كقولك في ناجية يا ناجي بسكون الياء ويقل بالعلة والابدال كقولك في ثمود يا
ثمي بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره واو قبلها ضمة وفي علاوة
وسقاية يا علاء ويا سقاء بابدال الواو والياء همزة لوقوعهما اخرا اثر الف زايدة
وفي قطوان يا قطا بقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وان كان ثانيا
ذا لين ضعف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالف
فحركت الثانية فانقلبت همزة فتقول يا لاء ان علم ثالثه جيء به كذات علما برخم بحذف
التاء ورد المحذوف وهو الواو لان اصله ذوات وكذا قيل في التثنية ذواتا
فيقال يا ذوا فلا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفية
يتعين فيما اذا كان قبل الاخر ساكن لم يقل برا زار موجود اسم متمكن ساكن الاخر
ص وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وهو الالف الممدودة
دون فتح على الترخيم بحذف الهاء فالتاء بها ساكنة وهي المحذوفة او لك ساكن وعوض
فيها الالف الاطلاق في ضرورة ش فيه مسئلتان الاولى سمع من كلام العرب مثل
يا عابنة بفتح التاء قال النابغة كليني لهم يا امية ناصب ص الرواية بفتح امية
فاختلف النحاة في تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة
منها التانيث التي تلحق في الوقف ا[illegible] الوصل اجرى الوصل مجرى الوقف والزمها
الفتح اتباعا لحركة اخر المرخم التنسط وذهب قوم منهم الفارسي الى انها اقحمت ساكنة
بين حرف اخر المرخم وحركته فحركت بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها ساكنة انها
لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب قوم
اخرون منهم سيبويه الى ان التاء زيدت اخرا الا انها التي حذفت في الترخيم وحركت
بالفتح اتباعا وعلى هذه الاقوال الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زايدة
بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح اتباعا لحركة ما قبلها والاسم مبني على الضم تقديرا
كما ان الاول من يا زيد بن عمرو كذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل
بعد جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره ايضا ابن طلحة والحق قوم في جواز
الفتح بذي الهاء ذا الالف الممدودة فاجازوا ان يقال يا عفرا على بالفتح قال ابن مالك
وهذا لا يصح لانه غير مسموع وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرج عن القياس عاد

الثانية

١١٣

الثانية لا يستغني في الوقف يرخم يا حرملة قال ابن عصفور وهذا ايسع
ولا يقاس عليه وقال ابو حيان بل يقاس عليه لانه ليس في ضرورة بل كثير وقليلا واذا
وقفت بها فعل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه اعتبرت في الوقف ساكنة منقلبة هاء
اذ هي غيرها وهو هاء السكت المزيدة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال
ابو حيان وحاصله ان الترخيم لا يكون الا في الوصل فاذا وقفوا فلا ترخيم قال
وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار واما
اذا رخم على لغة التمام فلا لانه تعين لما اعترضوا عليه من جعله اسما تاما مبنيا على الضم
وقد يجعل بدل الهاء الالف الاطلاق عوضا منها في الضرورة قال فقفي قبل التفرق
يا ضباعا ذكره ابن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال واعلم ان الشعراء اذا
اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف وذلك انهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي
بدلا منها ص المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل اعم منه
ش انما سمي مفعولا مطلقا لانه لم يتقيد بحرف جار كالمفعول به وله وفيه ومعه والمصدر
هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل واما المفعول به فمحل الفعل والزمان
وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول والفعل والمفعول له علة
وجود الفعل والمفعول معه مصاحب للفاعل والمفعول قال ابو حيان تسمية ما
انتصب مصدرا مفعولا مطلقا هو قول النحويين الا ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه
المصدر المنتصب الى مفعول مطلق والى مؤكد والى نوع فالمفعول المطلق عنده ما كان
من الافعال العامة نحو فعلت وصنعت وعملت والى نوعت فاذا قلت فعلت فعلا
فالواقع ذات الفعل لان الذوات الواقعة شيئا هي هذا ولا ينبغي منا الخارجة عنا
الخارجة عنا فلا تكون مطلقة وصفنا بل في [illegible] نحو خلق الله زيدا
فانه مفعول مطلق ولذلك كان المفعول المطلق اعم من المصدر المطلق ص وهو
اصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل اصل وقوم الفعل
اصل الوصف ش مذهب البصريين ان المصدر اصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه
لانه يدل لان كلا منهما تضمنه من معنى الحدث وزيادة من الزمان والذات التي قام بها
الفعل وذلك وشان الفرع ان يدل على ما يدل عليه الاصل وزيادة وهي فائدة
الاشتقاق ومذهب الكوفيين ان الفعل اصل والمصدر مشتق منه لان المصدر
مؤكد للفعل والمؤكد قبل المؤكد ولان المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته
وذلك شان الفروع ان تحمل على الاصول وذهب ابن طلحة الى ان كلا من المصدر والفعل
اصل بنفسه وليس احدهما مشتقا من الاخر وذهب بعض البصريين الى ان المصدر اصل
للفعل والفعل اصل للموصوف ورد بانه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على
زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال ابو حيان هذا الخلاف
لا يجدي كبير منفعة ص ان لم تفد زيادة على عامله فمبهم للتوكيد والا فمختص لنوع
وعدد ويثنى ويجمع دون الاول وذي النوع خلف ش المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي

في الباع الوقف على المرخم بحذف التاء عن هاء ساكنة فيقال في الوقف على مثل يا طلح يا طلحه ونص على ذلك سيبويه يا حرمل ح

المفعول المطلق

ضباعا

حر

ستشمع

والفعل و

الكثر

برأسه

علم للشيخ وبره علم للبر وفجار علم للفجرة ويسار علم للميسرة يقال برة برة وفجار
به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعملوا المطاقتصد ان معنى الا عطا
والثواب مصدرا بمعنى الاثابة قال الشاعر . وبعد عطائك المائة الرتاعا .
وقال تعالى ثوابا من عند الله وذلك مسموع لا يقاس عليه السادسة منع الاخفش
والمبرد وابن السراج والاكثرون عمل الفعل في المصدر المؤكد ومنعه وذهب السيرافي
وابن طاهر الى انه يجوز ان ينصبها وان ينصب ثلثة اذا اختلف معناها كضربت
من ناسة يدا ضربتين وحمل الاول الثاني بدل من المسموع في ذلك قوله وطئيتا
وطيا على حنق . وطي المقيد نابت الهرم . وما سمع فيه البدلية لان الثاني
عن الاول فيخرج على اضمار فعل ص مسئلة يحذف عامله لقرينة ويجب في نوع منه
ما كان بدلا من فعل وتعذر معنى ما لا فعل له كذا قواه الامع ان لنا فعل وانه
لا يتأتى منه الدعاء ونا لنا بقياما ان كان له فعل وجاء دفع بعضها وفتح اضافتها
وما اصيف دضب وتحا الفرد واضيف ويح وويس وويب ويختار الرفع في ويح مفردا
عكس تب وقيل يجب في عطف ويح على تب وعكسه خلف وعلى الجواز بنصب ويح وتب على
حاله ويقال ويلة وويل له وويل طويل وبالنصب فيها وعول وعولة وما نفرد
عنه ومنها ما للتبيين كلك بعد سقيا وللاخص في المعرف الرفع وهو سماع في
الاسم ش يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظية كقولك حسنا لمن قال اي سير
سرت او معنوية نحو حاجا مبرورا لمن راته يتأهب لسفر الحج مبرورا لمن قدم منه
وسعيا مشكورا لمن سعي في مثوبة ويجب الحذف في مواضع منها حيث كان المصدر
بدلا من الفعل الفظا بالفعل سوا كان فعله مستعملا كسقيا ورعيا او مهملا اي غير
موضوع في اللسان كدفرا بمعنى نتنا واقة وبهي ويح الا فيما
فيقدر للثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه
قالوا تحبتها قلت بهرا اي غلبني حبها غلبة . وقال ابو حيان حكى ابن الاعرابي
وغيره انه يقال للقوم اذا دعي عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مضمر من لفظه
واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ في الدعاء للانسان او عليه كسقيا
ورعيا وجدعا وعقرا وبعدا وسحقا وتعسا ونكسا وبوسا وخيبة وتبا وتعا
فلهما فسيبويه على الاول والاخفش على الثاني قال ابو حيان والمبرد في
ان يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جا بعضها في الشعر
مرفوعا قال اقام واقوى ذات يوم وخيبة . لاول من يلقى وشر ميسر . فالجود
خبر له ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا في قبيح من الكلام واذا اضيفت
فالنصب ضم ومما جانبا فانبعدك وسحقك . واتشد الكسائي اذا انا الباد
بلغتنا بلادنا . فبعدا للمنا والبو من خصن وشعب . ومما استعمل منه مفردا او مضافا
قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان وويحه وويح له وللمتعجب منه ويقال وويل
وويب عنك وويسك وويسه قال الفراوفي هو استصغار واستقلال وقال

ابن طاهر ويح كلمة تقال في رحمة وويس كلمة تقال في معنى رافة وبمعناها الى
المعقول ومتى اضفتها لزمت النصب ولا يجوز فيها الرفع لانه مبتدا لا خبر له فان
افردت جاز الرفع والنصب تقول ويح له وويحا له وويل له وويلا له ولا يقوى النصب
في هذا قوته في غيره لان هذا مصدر لا فعل له وانما يقوى النصب في المصدر الذي له
فعل نحو حمدا وشكرا فالرفع في نحو ويح وويل قوي والغالب على ويح الرفع وعلى تب
النصب اذا افرد نحو تبا له وقال ابن ابي الربيع تبا لك التزم نصبه وويح لك التزم
رفعه وفي ويل لك وجهان ولو قيسنا لتا وتبا لكنه لا يتعدى السماع فان عطف ويح
على تب نصبته ولا يجوز رفعه لانه لا خبر له وان عطفت تب على ويح فبحاله قبل
العطف ويكون حينئذ دعائية على اصبية لتناسبهما في المعنى ويقال تبا له وويح
له فلا يكون في ويح الا الرفع بحاله قبل العطف انتهى ومنع المازني عطف ويح على
تب وعكسه قال لان ويح رحمة له وتب بمعنى خسران له فيكون يتصور ان يدعو له وعليه
في حين واحد واجيب بان ويح حينئذ اخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء وتبا
الحياد عاله على حد قاتله الله ما اشعره ويقال للمصاب المغضوب عليه ويله
وويل له وويلا له وويل طويل له وويلا طويلا فيجب النصب في الاضافة ويجوز
هو والرفع في الافراد ويقال عول وعولك ولا يفرد انا يستعمل تابعا لويل
ومنها ما للتبيين كلك في سقيا لك واما المعرف بال فالرفع فيه احسن من
النصب لان نصبه معرفة فنقول فيه للابتدا الحمد لله والخيبة له لكن اذا دخلت
ال لم يسقط ذا في حينها وانما هو سماع نص عليه سيبويه فلا يقال السقي لك والرعي
وقال الفرا والجرمي يقاس هو وهاه ابو حيان ص ومنه المثناة كلبيك وسعديك
تابعه وحنانيك ودواليك وهذاذيك وحجازيك وحداريك وحواليك ولا
تتصرف ويلزم الاضافة واما فيها لظاهر قال ابن مالك شاذة كعاد وخالفه
ابو حيان فان افردت تصرفت وزعم يونس لبيك مفردا قلبت الفه وشبهها التكثير
وقيل للشفع وزعم السهيلي في حنانيك والكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل
وقال الاعلم حرف خطاب ومنع كب كالشرش منها الواجب حذف عامله لكونه بدلا
من فعله قولهم في اجابة الداعي لبيك وسعديك اي اجابة بعد اجابة واسعادا
بعد اسعاد اي كلما دعوتني واجبتني احببتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك .
وحنانيك تابعا للبيك كقوله لبيك وبلبه ويجوز ان يستعمل سعدك وحنانيك وحنانيك ومنه
قولهم حنانيك اي تحننا بعد تحنن وقد نطق بفعله قال . تحنن على هداك المليك
فان لكل مقام مقالا . ودواليك من المداولة قال . اذا شق برد شق بالبرد
مثله . دواليك حتى كلنا غير لابس . اي مداولة بعد مداولة وذلك ان الرجال في
الجاهلية اذا ارادوا ان يتعدد مع امراته شق كل واحد منهما ثوب الاخر فهو كما لو دة
وهذاذيك . قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي هذا بعد هذ وحجازيك
اي احجز حاجزا بعد حجز وحذاريك اي يحذر اي ليكن منك حذر بعد حذر

[margin: فكيف — آن — خاصة — حنانيك — العرب — والمبرد في]

صاحب البسيط وهو الليل اي اطاقة بعد اطاقة وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي
ملتزم فيها الاضافة والتثنية فان افرد منها شيء كان متصرفا كقوله فقالت حنان
ما اتى بك هاهنا واختلف في تثنيتها أهي تثنية شفع بها الواحد والمراد اجابة موصولة
باخرى ومساعدة موصولة باخرى وحنان موصول بالآخر أم تثنية يراد بها التكثير على
قولين أصحهما الثاني وقال السهيلي بالاول في حنانيك خاصة قال المراد رحمة في
الدنيا ورحمة في الاخرة ورد بان من العرب من استعمله ممن لا يعتقد الاخرة قال طرفة
حنانيك بعض الشر أهون من بعض وذهب يونس الى ان لبيك اسم مفرد واصله قبل
الاضافة لبا مقصورا وقلبت الفه ياء لاضافته الى المضمر كما قلبوا في لديك وعليك
والذي ذهب اليه الخليل وسيبويه والجمهور انه تثنية لب كما ان حنانيك تثنية
حنان لانه يقال لب ولم يسمع لبا وذكر ابن مالك ان اضافة لبيك الى الظاهر
شاذة كاضافتها الى الضمير الغائب قال فلبي فلبي يدي مسور وقال لبيه لمن يدعوني
ورده ابو حيان بان سيبويه قال في كتابه يقال لبي زيد وسعدي زيد فساق
ذلك مساق المقاس المطرد والكاف في لبيك وسعديك وحنانيك الواقع موقع
الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لان المعنى لزوما وانقيادا لاجابتك ثم
ومساعدة لما تحبه بمعنى قولهم سبحان الله وحنانيه اسبحه واسترحمه والكاف في
نحو هذا ذلك في الليل وحنانيك اذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كانه
قال هذك ومدا ولكنك وتحننك وزعم الاعلم ان الكاف حرف خطاب لا موضع لها
من الاعراب كهي في النجاك والنجال وذلك وحذفت النون لشبه الاضافة ولان
الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الاشارة والنون تمنعها من ذلك
فحذفت ورد بان دخول الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها
حرفا وسمع مفرد لبيك لب بالكسر وهو مصدر بمعنى اجابة منصوب مبني كامس وغاق
لقلة تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به ابو حيان على ابن مالك حيث قال
انه اسم فعل بمعنى اجبت ص ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في
الاصح ولا يتصرف ويلزم الاضافة وعرف سبحان الله بال في الشعر وافرد منونا وغيره
وقيل انه مبني ش من البدل عن فعله سبحان الله اي براءة له من السوء وليس مصدرا
لسبح بل سبح مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشى ولوليت من لولا وصهصهت
وأففت وسوفت وبأبأت ولبيت من صه واف وسوف وبابي ولبيك ولا يقال سبح
مخففا فيكون سبحان مصدرا له فيلزم الاضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا
ان لم تنو الاضافة كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وغير منون ان نويت كقوله
سبحان من علقمة الفاخر اراد سبحان الله فحذف المضاف اليه وابقى المضاف بحاله
وعرف بال في الشعر قال سبحانك اللهم ذا السبحان • ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذا
بالله ويلزم ايضا الاضافة ولا يتصرف ومنه ريحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم
ايضا الاضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه اي استرزقه

ولا

ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لان سيبويه لم يذكره
مقترنا مع سبحان الله ولا نبه على ذلك ومذهب سيبويه ان سبحان علم للتسبيح ممنوع
الصرف وقيل هو مبني لانه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف ص ومنه
سلاما وحجرا ومنه عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا ويجعل موضعا وانشاء وتلزم احيانا خلافا
ومنه افعل وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا افعله ولا كيدا ولا هما
ولا افعله ورغما وهوانا وجاز رفع بعضها واطرده ابن عصفور ومنه صلقا وكرما في التعجب
وهل من غفرانك خلافا ش من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منك لا خير بيننا ولا
شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فانه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل
اتفعل هذا فيقول حجرا اي منعا اي امنع نفسي وابعدها وابعاده منه قال سيبويه اي
سترا وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى ويقولون حجرا محجورا ولا يتصرف فاذا كان مشابها
لمعنى المباراة والتعوذ بخلاف ما اذا كان على اصله من المنع او السنون غير ان بهذا الباب
هذا المعنى فانه يتصرف كقوله تعالى لذي حجر ومن ذلك عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا قال
ابن مالك ويأتي انشاء قال ابو حيان وكذا قال الشلوبين ابدينا فقال ان قلت
كيف يكون هذا انشاء لم يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا واحمده حمدا
فالجواب انا نتكلم سيبويه في حمدا الذي هو نفس الجماعة الذي هو صيغة الانشاء للحمد
وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذي اورده المعترض انما هو محض الخبر عن
الحمد لا نفس الحمد قال ابو حيان والذي ذكره ابن عصفور ان هذه الالفاظ خبر فانه قال
عجبا وحمدا وشكرا لا انشاء جيء بها دون اقامة مقام افعالها الناصبة لها اي اعجب عجبا
واحمد حمدا واشكر شكرا وتفارق ويله واخواتها لان معنى هذا الخبر ومعنى تلك
الدعاء وتفارق سبحان الله واخواته وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل
مرفوعة كقوله عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب •
فتلك لا يتصرف • وقد شرحها سيبويه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على
اضمار الفعل المتروك اظهاره من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وافعل كذا
وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولا افعل
ذلك ورغما وهوانا فانما ينتصب هذا على اضمار الفعل كانك قلت احمد الله حمدا
واشكر الله شكرا واعجب عجبا واكرمك كرامة واسرك مسرة ولا اكاد كيدا ولا اهم هما
وارغمك رغما ثم قال سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا يبتدأ ثم يبنى عليه كقوله عجب
لتلك قضية البيت قال وسمعنا بعض العرب يقال له كيف اصبحت فيقول حمد الله
وثناء عليه كانه يقول امري وشأني حمد الله وثناء عليه انتهى قال ابو عمرو ابن بقي قول
سيبويه حمدا وشكرا لا كفرا اكثر ما تكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وعجبا مفرد غالبا
وقال ابن عصفور لا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال ابتداء حمدا وشكرا الا
ان يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع لا كفرا لهذه الامور لما جرت مجرى
المثل ينبغي ان يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال ابو حيان لا يستعمل الفعل

كيلا وكرامة الا جوابا ابتدا وكان قايلا قال افعل كذا او اتفعله فقلت افعله
واكرمك بفعله كرامة وامرك مسرة بعد مسرة ومما يستعمل مسرة الا اجد كرامة وكذا
نعم عين نعمة حبا الا بقا لمسرة وكرامة وما نعم عيني وحبا وكرامة هنا اسم موضوع
موضع المصدر الذي هو اكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسمان في معنى انعام ونعام
عين بضم النون وكسرها وفتحها وانكر الشلوبين الفتح والكاد الذي قدم سيبويه
فيكيدا اختلف فيه فقال الاعلم وتبعه الناقصة والخفيفة الا الكاد اقارب الفعل ووقع
الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة ومما هجمت بالنوع
ذلك ودعا جواب لمن قال افعله وان زعم انفه رغما وان هاان هوانا قال ابو حيان
وقول سيبويه وتدخلها بعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط
وهو مخالف لكلام ابن عصفور انها تستعمل مرفوعة انتهى ومن ذلك قولك في التعجب كرما
وطلعا قال سيبويه لانه صار بدلا من اكرم به واطلع قال بعضهم وبعيد دناصبه كرم
كرما وطلع طلعا لان ابنية التعجب ليس منها ما له مصدر الا فعل ومن ذلك عذرك
عند ابن مالك تبعا للزجاجي فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل يجوز فيه
ما يجوز فيها بناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك مرة قال بالاول ومرة
قال بالثاني واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب او بمعنى الخبر فذهب
الزجاج الى الاول وان التقدير اغفر غفرانك وعزاه السخاوي لسيبويه وذهب
الزمخشري الى الثاني وان التقدير يستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه منصوب
على المفعول به اي نطلب او نسال غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتدا واضمار
الخبر اي غفرانك مطلوبنا ص ومنها الواقع في توبيخ استفهاما او لا للنفس او غيرها
او تفصيل عاقبة طلب او خبر او نائبا عن خبر اسم عين بتكرير او حصر او مؤكد جملة
لا يحتمل غيره ويسمى مؤكدا لنفسه او يحتمل فمؤكد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يقدم
عليهما في الاصح الا كلا احبك لا تفعل اللام للاضافة لمناسب الفاعل والابلا به غالبا
لا او لم او لن وجوزنا الزجاج توسطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشبه
به مشعرا بحدوث جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل وجوز نايبا عنه
قال ابن خروف ضعيف وابن عصفور سوا وهو اولى ان خلت الجملة ش من المواضع
التي يجب فيها الحذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سوا كان مع استفهام كقوله
أذلا اذا شب العدا نار حربهم ● وزهوا اذا ما يجنحون الى السلم ● ام دونه كقوله
خمولا واهمالا وغيرك مولع ● بتثبيت اسباب السيادة والمجد ● سوا كان التوبيخ
لمخاطب كما مثل وكقوله ● اطربا وانت قنسري ● ام لنفس كقول عامر بن الطفيل
يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت سلولية ● ومنها ما وقع تفصيل
عاقبة طلب او خبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء والخبر نحو الا اجهدن
رحيل فاما دارا لا تغنة تحتي واما بلوغ السول والامل ● ومنها ما وقع نايبا خبر عن اسم
عين بتكرير او حصر فالتكرير نحو زيد سيرا سيرا اي يسير ● وكقوله انا جدا جدا

ولهول

النجاوندي

بعد

وغيرك

ولهول يزداد اذلك ما الى اتفاق سبيل اي اجد جدا والحصر ما زيد سيرا
وما زيد الا سيرا اي يسير وكقوله الا انما المستوجبون تفضلا بدارا الى نيل
التقدم في الفضل اي يبادرون بدارا جعل اخذ اللفظين في التكرير عوضا
من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر انما او ما والا فلو كان المخبر عنه اسم معنى
وجب رفع المصدر خبرا عنه نحو جدك جد عظيم وانما يدارك براد حرص ومنها
ما وقع مؤكدا لمضمون جملة فان كان لا يتطرق اليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدا
لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة نحو له على درهم اعترافا وان كان
مضمون الجملة يتطرق اليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤكدا لغيره لانه ليس بمنزلة
تكرير الجملة بل غيرها لفظا ومعنى نحو هو ابني حقا قال ابو حيان وهذا المصدر
المؤكد به في ضربيه يجوز ان ياتي نكرة ومعرفة باللام وبالاضافة فالنكرة نحو هذا
عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو غلام جدا والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل
واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعد الله وصبغة الله وكتاب الله وقد
التزم في بعضها التعريف نحو البتة كقولك لا افعله البتة ومعناه القطع ولا
اعود له البتة وانت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكد بضربيه لا يجوز تقديمه على
الجملة المؤكدة على الصحيح وشبهه ان العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى
اذ التقدير في له على درهم اعترافا اعترف بذلك اعترافا وفي هو ابني حقا احقه حقا
فاشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه فيما عليه واجاز الزجاج
توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه اذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل
على الفعل واستشهد بقوله وكذا كم تصير كل اناس سوف حقا تبليهم الايام
وقوله اني ورب القائم المهدي ما زلت حقا يا بني عدي اذنا اغتدى اليه وعلى
اذى اي سيزو واجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم احقا زيد منطلق واوله
المانعون على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر اي افي حق زيد منطلق
نص عليه سيبويه قال ابن مالك واما قولهم اجدك لا تفعل فاجاز فيه الفارسي
تقديرين احدهما ان يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني ان يكون اصله اجدك ان لا
تفعل ثم حذفت ان وبطل عملها وزعم الشلوبين ان فيه معنى القسم ولذلك قدم
انتهى قال ابو حيان فراد خله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة احقا
لا تفعل كذا ولا تستعمل الامضافا وقال ابن لا يقع بعده الا لا او لم او لن قال في النهاية
والاسم المضاف اليه حقه ان يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب
والغيبة نحو اجدي اكرمتك واجدك لا تفعل واجده لم يفعل ولا
لم يرد نادرا وعلمته ذلك انه مصدر يؤكد الجملة التي بعده فلو اضفته لغيرها عدم فعل
التوكيد قال ابو حيان فان قلت كيف ادخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله
وليس كذلك لانك اذا اضفته مؤكدا فانما تكون مؤكدا لما بعده قلت انما هو جواب
لمن قال انا لا افعل كذا او انا افعل كذا انما لا شك ان المتكلم يحمل كلامه على احد نوعي

نحو

البتة

انتهى

بضربيه

المهدي

محمد فيما تقول فاذا قلت الحمد لك حمدا فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا
النوع كله اي المصدر المؤكد لجملة على تقدير الابتدا ويكون لازم الاضافة كالفعل
فمنع الاستقلال على اضمار هو او ذلك وذلك على الف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع
الباقي الخبر الكثرة المحمود فيقال زيد سير سير انما انت سير ومن المواضع التي
يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله
وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فاذا له صوت صوت
حمار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله • له صريف صريف القعو بالمسد • واحترز
بقولنا مشعرا بحدوث مما لا يشعر به نحو له ذكا ذكا الحكما فلا يجوز نصبه لان نصب صوت
ونحوه انما يكون لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل اذ التقدير وله
صوت وهو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك
لا يتأتى له ذكا فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت حمار
فلا يجوز نصبه وبقولنا حاوية الى اخره عن نحو فيها صوت صوت حمار وعليه نوح نوح
الحمام فالنصب وذلك ضعيف لانه اشتمل على صاحب الصوت فلم يكن تقديره يصوت
ووجه النصب على ضعفه ان الصوت يدل على المصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل
عما يصلح للعمل نحو المصدر نحو هو مصوت صوت حمار فان صوت حمار هنا ينتصب بمصوت
لا بمضمر اذا اجتمعت الشروط فان كان معرفة تعين فيه نصب ما ذكر من النصب على
المصدرية نحو له صوت صوت الحمار وان كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل اي
يبديه وكرجه صوت حمار ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا
في النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدا فيهما وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع اقوى
من الرفع قال لان الثاني ليس بالاول فيدخل المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور
متكافئين لان في الرفع المجاز وفي النصب الاضمار والاتباع اولى من النصب ان ظلة
الجملة عن صاحبه كما تقدم ص مسألة انابوا عنه صفات كهنيئا لك وهنيئا واقايما
وقد قعدوا واعيانا كتربا وجندلا وفاها لفيك واعورا وذا ناب ولا تقاس في
الصفات خلف ولا مع انها احوال والاعيان مفعولات وسمع رفع ترب وفا من سمع
رفع اعيان غيرها لدعا ش انابوا عن المصدر اللازم اضمار ناصبه صفات كهنيئا لك
وهنيئا لك واقايما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب وهي شكلها على
وهنيا من مؤكد نعت من نوك قال بعض المغاربة وهي موقوفة على السماع وزعم بعضهم
ان ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لا فرصة دايما عليها نحو اصاحكا واكلا
وانابوا عنه ايضا اسم الاعيان قالوا تربا وجندلا في معنى تربت يداه اي اصابها
خيرا والترب التراب والجندل الحجارة وقالوا فاها لفيك اي فا الداهية ويستعمل
هنا في معنى الدعا اي دهاه الله وقيل خير فاها للخيبة وقالوا اعورا وذا ناب
والمقصود به الانكار واصله ان بني عامر لما قاتلوا بني اسد جعلوا في عدد منهم
عندا للقتا جملا اعور ومشوه الخلق ذا ناب وهو المسن فقال بعض الاسديين ذلك منكرا

عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال ارصا ولا اجنلا وراي الاكثرين ان نصب
الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير اعوذ
واتقومرا اتعقد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير الزمك
الله او الزمك تربا وجندلا والزمك الله فاها لفيك واستقبلون اعورا وذا
ناب وذهب المبرد الى ان هذه الصفات منصوبة على انها مصادر جاءت على فاعل
كالعافية والعاقبة وذهب الشلوبين وغيره الى ان تربا وجندلا انتصبا انتصاب
المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال تربا لك كما يقال سقيا لك وذهب ابن
عصفور وابن خروف الى ان اعورا وذا ناب حال والتقدير اتستقبلونه اعور وسمع
رفع ترب على الابتدا وما بعده الخبر قال • فترب لافواه الوشاة وجندل قال ابو
حيان ولا ينقاس الرفع في اسما الاعيان التي يدعى بها لو قلت فوها لفيك على قصد
الدعا لم يجز واما غير المدعو بها فقال سيبويه لو قال اعور وذو ناب كان مصيبا
قال ابو حيان وهو مبتدا خبره مقدر اي تستقبلكم او مصادفكم ص المفعول له ان يكون
مصدرا خلافا ليونس معللا فعلا ومن افعال الباطن وشرط المتاخرون والاعلم
مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجرمي والمبرد والرياشي تنكيره والاصح ان
نصبه نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جار لا انواع المصدر ولا بفعل من
لفظه واجب الاضافة فان فقد شرط جر باللام او من او الباء او في الاعم اي وان
تكثر معه مقرونا بال ويقل مجردا وشبيه الجزول ويستويان مضافا ويجوز تقدمه
خلافا لقوم لا تعدده ولو مجرورا ش قال ابو حيان تظافرت نصوص النحويين على
اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك ان الباعث انما هو الحدث لا الذوات
وزعم يونس ان قوما من العرب يقولون اما العبيد فذو عبيد بالنصب وتاوله
على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر واوله الزجاج بتقدير لتملك العبيد
اي بمعنى المصدر كانه قيل اما تملك العبيد اي مهما تذكره من اجل تملك العبيد
وشرطه ان يكون معللا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع
القهقرى وشرط بعض المتاخرين فيه ان يكون من افعال النفس الباطنة نحو جاء زيد
خوفا ورغبة بخلاف افعال الجوارح الظاهرة نحو جا زيد قتلا للكفار وقراءة
للعلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتاخرون مشاركته لفعله في الوقت
والفاعل نحو ضربت ابني تاديبا بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو • وقد نضت
لنوم ثيابها • لان النض ليس وقت النوم او الفاعل نحو • واني لتعروني لذكراك
هزة • ففاعل تعروني هزة وفاعل ذكرى المتكلم لذكري اياك فيجران باللام
ولم يشترط ذلك سيبويه ولا احد من المتقدمين فيجوز عندهم اكرمتك امس طمعا
غدا في معروفك وجئت حذر زيد ومنه يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة
هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجرمي والمبرد والرياشي كونه نكرة وانه
ان وجدت فيه ال فزائدة لان المراد ذكر الشي الحامل فيكفي فيه النكرة فالمعرف

زيادة لا يحتاج اليها ورده سيبويه والجمهور بان السبب الحامل قد يكون معلوما عنده
المخاطب فيجهله عليه فيعرفه ذات السبب وانها المفعول له ولا تنافي بينهما فمجموع
الشروط باتفاق واختلاف ستة وبقي سابع وهو انه لا يكون من لفظ الفعل فان كان
فمفعول مطلق لان الشيء لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط داخل في معنى الشروط
المذكورة كما قال ابو حيان فلذا لم اصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيبويه
والفارسي ان ناصبه مفهم الحدث نصب المفعول به والصاحب ان الاصل حرف جر لانه
جواب له والجواب ابدا على حسب السؤال فقولك في جواب لم ضربت زيدا ضربته تاديبا
اصله للتاديب الا انه اسقط اللام ونصب وهذا انقاد اليه في مثل ابتغاء الثواب
تصدقت له لان الفعل يرد الاشياء الى اصولها وذهب الكوفيون الى انه ينتصب
انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف الجر ولذلك لم يترجم له استغناء بالمصدر
عنه ولانه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تاديبا فكانك
قلت ادبته تاديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى انه ينتصب
بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئت اكراما لك اكرمتك اكراما لك ثم حذف الفعل
وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشروط المتقدمة
وجب جره باللام وامتنع النصب فيقال فقد المصدرية جئتك للماء وللعشب والسمر
ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان وقد يجر بمن او الباء لانهما في معنى اللام نحو
خاشعا متصدعا من خشية الله فبظلم من الذين هادوا وقيل وقد يجر بفي السببية نحو دخلت
امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر في ان وان وان كانا غير مصدرين لانهما يقدران
بالمصدر وان لم يتحد فيهما الفاعل او الوقت لان حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو ازورك
ان تحسن الي وانك تحسن الي ولا يتعين النصب ايضا عند استيفاء الشروط بل يجوز معه
الجر فان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب اكثر ويقل الجر كما مثله العاقبة
ويجوز ضربته لتاديب وزعم الجزولي انه يتعين نصبه ومنع جره قال الشلوبين ولا
سلف له في ذلك وان كان معرفا باللام فالجر اكثر ويقل النصب كقوله لا اقعد الجبن
عن الهيجاء وقوله شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ويجوز للجبن وللاغارة
وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله
وقال لايلاف قريش ويجوز تقدم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وقال بعضهم
وزيد بالسماع قال فما جزعا ورب الناس ابكي وقال طربت وما شوقا الى البيض
اطرب ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان او مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى
ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا
له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا ص المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت
معنى في باطراد لواقع فيه مذكورا او مقدرا ناصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه
فان جاز ان يخبر عنه او يجر بغير في فمتصرف اما منصرف كحين او لا كغدوة وبكرة
علمين والا فغير متصرف كعشيات بين وما عني من بكر وسحر وضحى وضحوة

مطلب

المفعول معه

وصباح

وصباح ومساء وليل ونهار وعتمة وعشاء وعشية وقد يجوز الكوفية تصرفه
ضحى وعتمة وليل او ممنوع كسحر معينا مجردا ش المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما
ضمن من اسم وقت او مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكورا وبقيد ما ضمن لما
ضمن خرج ما ليس الظرف والحال والسهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل
وقولنا من اسم وقت او مكان خرج الحال وقولنا باطراد خرج السهل والجبل من المثال
المذكور فانه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الاماكن فلا يقال اخصبنا السهل
والجبل ولا انطرنا النقيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع وبقولنا مما ينصب
على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غيرهما تقول جالست خلفك وجلست
امامك وان الناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو صمت يوم الجمعة
وقمت امامك او القتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن او مستقر وهو مقدر ملفوظ
به ونبه ان في المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتصرت في الحد على ذكره وهو
اوسع من المكان لان جميع اسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهمة كانت
او مختصة والسبب في تعدي الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالته عليها
من جهة ان الزمان احد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعديته الى جميع ضروب
المصادر قوة الدلالة عليهما من حيث يدل عليهما من جهة المعنى واللفظ فالمبهم
ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينتصب على جهة التاكيد
المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه اسرى بعبده ليلا لان الاسراء لا يكون
الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التاكيد في الظرفين كما لا ينكر في المصدر والحال
والمختص قسمان معدود وهو ما له مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين
والمحرم وسائر اسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل فيه من الافعال الا ما يتكرر
ويتطاول فلا يقال مات زيد يومين ومن ثم قدر في اماته الله مائة عام ولبثه
وغير معدود وهو اسماء الايام كالسبت والاحد وما تخصص بالاضافة كيوم الجمل
او بال كاليوم والليلة او بالصفة كعودت عندك يوما تعد عندك فيه زيد وما
اضافت اليه العرب لفظ شهر من اعلام الشهور وهو رمضان وربيع الاول وربيع
الاخر خاصة ثم ظرف الزمان قسمان اما متصرف وهو ما جاز ان يستعمل غير ظرف
كان يكون فاعلا او مبتدا او خبرا او ينتصب مفعولا به او يجر بغير من كقولك
يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة واحببت يوم الجمعة وليجمعنكم
الى اليوم القيامة ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر
وغير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين ام لا لان علميتهما جنسية
فيستعملان استعمال اسامة فكما يقال عند قصد التعميم اسامة شر السباع
وعند التعيين سرت الليلة الى غدوة او بكرة وقد يخلوان من العلمية بان
ينكرا فحينئذ ينصرفان وينصرفان ومنه ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا قال
ابو حيان جعلت العرب غدوة وبكرة علمين لهذين الوقتين ولم يفعل ذلك بنحو

ويجوز تقدمت خلفك م

فالقيام واقع يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه او مقدرا نحو زيد امامك م

من

هذا اسامة فاحذره يقال عند قصد التعميم غدوة او بكرة وقت نشاط وعند قصد التعيين م

نظايرها كغدوة وضحوة ونحوها وذكر بعضهم ان غدوة في الحاية انما نونت لمناسبة عشيا
الثاني غير متصرف بانه لا يخبر عنه ولا يجر بغير من بل يلزم النصب على الظرفية
او يجر بمن وانما لم يحكموا بتصرف ما يجر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرت
زيادتها فلم يعتد بدخولها على الظرف الذي لا يتصرف وهو ايضا نوعان ممنوع
الصرف كسحر اذا كان لسحر يوم بعينه وعدم زال والاضافة نحو ازورك يوم الجمعة
سحر وجئتك سحرا انت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه يتصرف
وينصرف نحو نجيناهم بسحر وكذا ان عرف بال او بالاضافة نحو سير يوم الجمعة السحر منه
او من سحر ومنصرف كبعيدا ان يبن بعينا وقتا غير متصلة وهي جمع بعد مصغرة وبعيدا
لقيته مرارا متفرقة قريبا آخر بعضها جمع بعد لتدل على ما اريد من المراد وتصغيره
يدل على ما اريد من تقاربها اذ تصغير الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من نكرة
وسحير وضحى وضحوة وصباح ومسا وليل ونهار وعتمة وعشا وعشية فهذه الاسما
نكرات اريد بها ازمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك لا
تتصرف وتوصف بالنكرة تقول اتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ولقيتك يوم الجمعة
عتمة متاخرة وقد يمنع عشية الصرف فتنصرف ذلك على ما حسبتها كغدوة واجاز الكوفيون
تصرف ما تعين من عتمة وضحوة وليل ونهار فتقول سير عليه عتمة وضحوة وليل
ونهار ص ومنه ما لم يضف من مركب الاحيان كصباح مسا اي كل صباح ومسا وبين بين
الشاني معنى خلافا للحريري وتخصيصه الفعل بالاول وذو وذات مضافا في الوقت
الا في لغة والاكثر هذا ان تستعمل ذات ش ينتهج م تصرف وصف حين عرض فيها منه ولم يكن
من الحق بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضف من مركب الاحيان
كفلان يزورنا صباح مسا ويوم يوم اي كل صباح ومسا وكل يوم قال ومن لا يصرف
الواشين عنه صباح مسا يبغوه خبالا وقال ان الرزق يوم يوم فاجمل طلبا
وابغ للقيامة زادا ويوم مبني لتضمنه معنى حرف العطف كخمسة عشر بخلاف ما اذا اضيف
الصدر او العجز فانه يتصرف فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله ولولا يوم يوم ما
اردنا وقوله وقد علاك مشيب حين لا حين وكذا اذا لم يركب بل عطف نحو فلان
يتعاهدنا صباحا ومسا وزعم الحريري في درة الغواص انه فرق بين قولك
ياتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مسا على التركيب وان الخواص يهمون
في ذلك فلا يفرقون وان الفرق هو ان المراد به مع الاضافة انه ياتي في الصباح
وحده اذ تقديره الكلام ياتينا في صباح مساء والمراد به عند تركيب الاسمين
ياتينا على الفتح انه ياتي في الصباح والمسا والاصل صباحا ومسا فحذف
العاطف ورد عليه ابن بري بان هذا الفرق لم يقله احد بل وضع النحاة ان
سير عليه صباح مسا وصباح مسا وصباحا ومسا معناه واحد قال وليس
سير عليه صباح مسا مثل قولك ضربت غلام زيد في ان السير لا يكون الا في الصباح
كما ان الضرب لا يقع الا بالاول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم ترد ان

السير

السحر او سحر بعضها

حينئذ

بعيدها

السير وقع فيهما لم يكن في مجيك بالمساء فايدة وهذا نص واضح والحق الحريري
ايضا بالممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ذا وذات مضافا في الزمان
نحو لقيته ذا صباح وذا مسا وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال اذا انزل العصا
ذات يوم الا في لغة لخثعم فانها اجازت فيهما التصرف فيقال سير عليه ذات
ليلة برفع ذات وقال بعض الخثعميين عزمت على اقامة ذي صباح وزعم السهيلي
ان ذات مرة وذات يوم لا يتصرف الا في لغة خثعم ولا غيرها وان الذي يتصرف
عندهم انما هو ذو فقط ورده ابو حيان بتصريح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك والسبب
في عدم تصرف ذا وذات في لغة الجمهور انها في الاصل بمعنى صاحب وصاحبة صفتان
لظرف محذوف والتقدير في لقيته ذا صباح وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة
ذات يوم فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه فلم تتصرف فيها لان الصفة لئلا يكثر
التوسع وعبارة ابن الغافية فضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا ولا نه اضافهما
من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك
واستقبح جمع العرب التصرف في صفة حين عرض فيها بها مقامه ولم توصف كقولك
سير عليه قديما او حديثا او طويلا هذه اوصاف عرض حذفها بموصوفها واتصفت على
الظرفية فلو تصرف فيها فقيل سير عليه قديم او حديث او طويل قبح ذلك فان لم
يعرض فيها بها مقامه بل استعمل ظرفا وبقيت في الاصل صفة نحو قريب ومليء حسن فيها
التصرف نحو سير عليه قريبا وسير عليه مليء من النهار اي قطعة من النهار ولو صفت حسن
فيها ايضا التصرف نحو سير عليه طويل من الزمن لانها لما وصفت صارت كالاسما ص
وما صلح جوابا لكم او متى وهو اسم شهر لم يضف قبل او اضيف قال ابن خروف وكذا اسم
مفرد واعلام الايام اوكان الابد والدهر والليل والنهار معرونا بال لا لبيان لعة
فالفعل واقع في كله تعميما او توزيعا ويجوز في غيرها التعميم والتبعيض ان صلح وهو مع
جواب كم خلافا لابن السراج واضافة شهر الى كل شهود وفاقا لسيبويه وخلافا
للمتاخرين وقيل نصب المعدود والوقت نصب المفعول نيابة عن المصدر وقيل
على حذف المصدر ش ما صلح ان يقع جوابا لكم وما لا يصلح ان يكون جوابا لمتى مما كان
معدودا او موقتا غير معرف وما تخصص بصفة نحو ثلاثة ايام ويومين فانه يصلح ان
يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه اما تعميما واما تقسيطا فاذا
قلت سرت يومين او ثلاثة ايام فالسير واقع في اليومين او في الثلاثة من
الاول الى الاخر وقد يكون في كل واحد من اليومين او الثلاثة وان لم يعم من اول
اليوم الى الاخر ومثال التعميم صمت ثلاثة ايام ومثال التقسيط اذنت ثلاثة ايام ومن الصالح
لهما تحدثت ثلاث ليال ولا يجوز ان يكون الفعل في احد الايام او الليالي ويكون
جوابا لكم نكرة كما ذكر ومعرفة كاليومين المعهودين وانكر ابن السراج ان يرد جواب
كم معرفة لانه في جواب متى اذ يراد بها الوقت وبكم العدد وما صلح ان يقع جوابا
لمتى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظة شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في

حذف موصوفها

اليوم

جميعه تعميما او تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر بحتمل الامرين واعتكفت المحرم للتعميم واذنت صفر للتقسيط وكلما يصلح جواب متى سرت فمتى اعتكفت ومتى اذنت واذا كان علما تم شهرا فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القدوم في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه لفظة شهر فانه يجوز ان يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وانه يجوز ان يكون العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال ابو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسماع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة ان رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة باضافته الى رمضان وكذلك سائر اسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك اسماء الشهور لانها اعلام فلا تقع على بعض الشهر فاما الشهر فليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا او مجتمعا من جهة انه ليس علما فاجاز ابن خروف ان يقال سرت الشهر وانت تريد السير في بعضه واجاز ان تحمل في الشهر ما يتطاول نحو تتنسك الشهر وكذا زعم في اعلام الايام انها كاعلام الشهور فاذا قال سرت السبت او سرت الخميس لم يكن العمل الا في جميعهما لانهما علمان فاذا اضفت اليه يوما او ليلة فقلت سرت يوم السبت او ليلة السبت جاز ان يكون السير في بعضه وفي جميعه لان تعريفه بالاضافة واجاز لذلك ان يعمل في المضاف اليهما ما لا يتطاول نحو تنسكت يوم الخميس ولم يجزه في الخميس وسائر ايام الاسبوع فلا يقال تنسكت يوم الخميس ولا تنسكت السبت قال ابو حيان ونازعه باطل لان لا نص بينا ولا نسلم بجملته نكرة كان او معرفة علما او غيره وانما التفرقة بين اسماء الشهور اذا اضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضف اليها شهر من جهة انه اذا افرد الشهر ولم يضف فالعمل في جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز ان يكون في بعضه وكذلك اسماء الايام يجوز ان يكون في كلها وفي بعضها لانها من قبيل المختص غير المعدود ويعمل فيه المتطاول وغيره نحو اصيف اليه يوم او لا انتهى وكذا اذا كان جواب متى الابد والدهر والليل والنهار معرفة بال او باللام فانها مثل رمضان اذا لم يضف اليه شهر يكون للتعميم نحو سر عليه الليل والنهار والدهر والابد ولا يقال لقيته الليل والنهار وانت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ولا لقيته الدهر والابد وانت تريد المبالغة مجازا لا تعميم الشهر في جميع الابد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والابد ونحوه وذلك نحو اليوم والليلة ويوم كذا وليلة كذا واسما الايام واشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيدا اليوم وكليهما نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظروف هو مذهب البصريين وزعم الكوفيون انه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه

بالمفعول به لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في واذا عم الفعل الظرف فلم يتقدر عندهم فيه في لان في تقتضي عندهم التبعيض وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال ابو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على ان في تقتضي التبعيض وانما هي للوعاء قال تعالى فارسلنا عليهم ريحا صرصرا في ايام نحسات فادخل في على الايام والفعل واقع في جميعها بدليل سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام حسوما وقال فترى القوم فيها صرعى فادخل في على ضمير الايام والليالي مع ان الرؤية متصلة في جميعها وذهب بعض النحويين الى ان ما كان من الظروف معطيا غيرها اعطى الفعل كالظروف المعدودة والموقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر فتى سرت يومين لانه قال سرت سيرا مقدار يومين لانه اذا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا اي سير يومين فحذف والصحيح انه تعدى اليه بعد حذف الجار فنصبه والقولان المحكيان في اخر القولة واضحان الى اصل الظرف لا الصيلة النغيم وتمامقابلان لقوله في اول الباب لواقع فيه ناصب له وفي مسيلة اضافة شهر الى اسماء الشهور قال ابو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل اسماء الشهور وليس كذلك فلم يستعمل العرب من اسماء الشهور مضافا اليه شهر الا رمضان وربيع الاول وربيع الاخر واما غير هذه الثلاثة فلا نضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى انه قد جاء في كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه اضاف شهرا الى ذي القعدة قال وهذا اخذ اكثر النحويين فاجازوا اضافة شهر الى سائر اعلام الشهور ولم يخصوا ذلك بالثلاثة التي ذكرنا هنا انتهى ص مسيلة يصلح للظرفية من الامكنة ما دل على مقدر وفي كونه منها خلاف وما لا عرف الا بالاضافة او جرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الا نبي ونحوها والحق به منه ما قرب برحلت وقيل هو مفعول به وقيل السماع وقيل يجب النصب ان انتسع المدخول الا ان صناق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت وابن الطراوة والطريق مطلقا والحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على قرب او بعد كونهم من مزجر الكلب ش الذي يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة ارنعة احدها ما دل على مقدار ويعبر عنه بمقدر قال ابو حيان وهي مقادير البلدان نحو ميل وفرسخ وبريد وغلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل تحت حد المبهم ام لا فالشلوبين على انه لان المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على انه لانه انما يرجع في تقديرها الى السماع الا ترى ان الغلوة مائة باع والميل عشرة غلا والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ والباع لا ينضبط الا بالتقريب لانه يزيد وينقص فلزم ان يكون هذه المقدرات غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب قال ابو حيان والصحيح

السهيلي

الشهر

شرع يتكلم على المكان

انواع

بما فيه فان قصد به المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه الابد مريدا به

انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه ومما ذكر ان هذا المقدار
منصبه الفعل نصب الظرف وقول الجزولي الا السهيلي فانه زعم ان انتصاب
هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لا تعدد فيه ولا يعمل فيه
الا ما كان في معنى المشي والحركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف
يقع فيه كل ناصب له نحو اسم خطوة معدودة فكما سرت خطوة تضمر فكذلك
سرت ميلا ونحوه **الثاني** ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان
وناحية ووراء وامام ووجه وجهة وكجانبي في قولهم نماخطان جانبي
انفها يعنون خطين اكتنفا انف الظبية وكجنبي في قوله جنبي فطيمة
لا ميل ولا عزل وكاقطار في قولهم توهمك اقطار البلاد وسواء في جواز نصب
ما ذكر على الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى انه لا يجوز نصب المبهم
لعدم الغاية بل لا بد من وصف يخصصه وما في حكمه نحو قعدت مكانا صالحا
وكذلك في الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كانك قلت
متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة تم نحو قعدت قدامك وخلفك
الثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة
نحو هو قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو
قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد انه لا يختص
ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل ابو
حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا منك الا انه اشذ بناء لغة قال ومنه
منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذي يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا
النوع هو قصدك وهو صددك وهو صقبك وسواءه هذا النوع وما قبله
النكرة والمعرفة فهذا مذهب البصريين واما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان
عندهم المعرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عند الله خلفا
ومكانا بعيدا متأخرا وقداما بمعنى متقدما اما المختص وهو الذي له اسم من
جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه يختص ببعض الاماكن
دون بعض وقيل ما كان له اقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل
الا بواسطة في اذا اريد معنى الظرفية نحو جلست في الدار الا ما سمع من ذلك
بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل ما كان مختصا مع دخلت نحو دخلت الدار
والمسجد فذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص
وذهب الفارسي ومن وافقه الى انه مما حذف فيه في اتساعا فانتصب على المفعول
به وذهب الاخفش وجماعة الى انه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الاصل
لا على الاتساع وذهب السهيلي الى انه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد
العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقبح ان يقال دخلت في العراق
وان ضاق بعد النصب جدا لان الدخول قد صار ولوجا نحو دخلت في البير

واد

وادخلنا اصبعي في الحلقة قال ابو حيان وسكت عن المتوسط وقياس تفصيله
انه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة في واجرى الزاهد دخلت ذهبت
وانطلقت فقال العرب عدت الى اسما الاماكن دخلت وذهبت وانطلقت
وحكى انهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال ابو حيان
وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء تعقبه فيما نقله وقال
المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما اسقط منه حرف الجر وهو الى لانه مما
سمع نقيضه الطريق قال كما عسل الطريق الثعلب اي في الطريق وهو ضرورة
كقوله تلاحيتا معبده اي في جنبتي وذهب بعضهم الى ان انتصاب الطريق
ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومنقيس اختاره ابن الطراوة
النوع **الرابع** ما دل على الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف
نحو قعدت مقعد زيد وقعودي مقعد زيد وهو مقيس بشرط ان يكون العامل
فيه اصله المشتق منه ولا يجوز ان يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد الا
فيه وما سمع من غير ذلك فيقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو هو مني مقعد القابلة
ومقعد الازار ومنزلة الولد اي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب في
البعد واشباه ذلك مما دل على قرب او بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه
على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد
ومربط الفرس ومقعد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان
الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد
وذهب الكسائي الى ان ذلك مقيس **ص** مسألة كثر تصرف يمين وشمال وذات
وضافة اليها ومكان وبدل ووسط ساكنا والمتحرك اسما وقال الكوفية
ظرفان والاول ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه
وثعلب والمرزوقي ما كان اجزاء منفصل سكن وما لا حرك ومما عدم فيه بدل
لا بمعنى بدل وانكر الكوفية ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحوال وحولي
واحوال واحوالي ووزنة الجبل ووزن الجبل وصدد وصقب وسوى ويقال
سوى وسواء وسواء وقال الزجاجي وابن مالك انه اسم منصرف والرماني والعكبري
وابن هشام ظرف كثيرا وغيره قليلا ويستثنى ويوصف بها كغير ويضاف لمعرفة
وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الدائم انها تستوي على الفتح وترد بمعنى وسط وسوى
بمعنى وسط عكس ما ذكره ابو حيان وعند مثلثا لغير المكان الحضور والقرب
حسا او معنى وتأتي للزمان ويمتنع دخولها على غير من مكانية في الاصح ولكن لا يجر
اصلا ولا يكون ظرفا للمعاني خلافا لابن عصفور ولا يطلق على غائب وفاقا للحريري
والعكبري وابن الحريري وخلافا للهروي ومعقب النوائع الضبي لا غيره غالبا **ش**
الظروف المكانية انواع **احدها** ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ
وفاعلا ونائبا ومضافا اليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر

وَيمينا لطريق اسلك وشمال الطريق اقرب وقال تعالى عن اليمين وعن الشمال
عزين وذات مضافة إليهما قال تعالى تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت
تقرضهم ذات الشمال • وقال الشاعر وكان الكأس مجراها اليمينا ونقول
داره ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجلس مكانك ومكانك حسن
الثاني ما ندر تصرفه كوسط ساكن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية
قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يتصفحها وسطه كالزراع او شرح المعدل طورا
تحنو وطورا يشير • فوسطه مبتدأ خبره كالزراع اما وسط المتحرك السين فاسم قال
في البسيط جعلوا الساكن ظرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار
والثاني نحو ضربته وسطه • وقال الزمخشري إذا حسنت فيه كان ظرفا نحو قعد وسط القوم
وإن لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن
السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا
يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين الا ان ثعلب قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق
الاجزاء نحو وسط القوم ووسطا بالتحريك فيما لا يتفرق اجزاؤه نحو وسط الرأس ونحوه
المرزوقي قال أبو حيان وقال الفرزدق • أتته بمجلوم كأن جبينه • صلاءة ورس
وسطها قد تفلقا • شاذ ورجحنا استعماله وسطا مرفوعا بالابتداء هو عند الكوفيين
من حيث استعماله فيما لا يتفرق اجزاؤه ونحو الصلاية الثالث ما عدم فيه
التصرف فلم يخرج عن الظرفية اصلا ونحو الفاظ منها بدل بمعنى بديل نحو هذا بدل
هذا أي مكانه هذا قال أبو حيان ولم يذكر الكوفيون بدل ظرف مكان وإنما ذكره
البصريون وإذا استعمل مكان بمعناه لم يتصرف ايضا ومنها حول وحوالي وحولي
واحوال وحوال قال تعالى فلما أضاءت ما حوله وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا
ولا علينا وقال الشاعر ما بروا ونفى حواليه وقال ليس ترى الشمار فالناس
احوالي ومنها فيما ذكر سيبويه زنة الجبل أي حذاءه متصلا به وزنة الجبل أي
تقابله قريبة كانت او بعيدة وصددك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن
يستعمل اسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا أن ينقل أنه مما يلزم أن يكون
ظرفا قال أبو حيان ومما أهمل النحويون ذكره من الظروف التي لا تتصرف شطر
شطر بني تميم • وقال تعدو بنا شطر نجد وهي عاقدة • ومن مجرها ابن توله • وقد أظلكم
من شطر ثغركم • هول له ظلم يغشاكم قطعا • ومنها سوى بكسر السين وضمها
مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية مذهب
سيبويه لأنها بمعنى مكان الذي بمعنى عوضك وبدلك فكما أنك إذا قلت
مررت برجل مكانك أي عوضك وبدلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك
أن مكانك بهذا المعنى ليس مكانا حقيقيا لأن مكانك الحقيقي إنما هو موضعه وسوى
فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون في الظروف الحقيقية
وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء والعكبري إلى أنها ظرف متمكن يستعمل ظرفا

الا ثعلب

نحو هذا الكرم مكان هذا

والجمهور

كثيرا

كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح وإليه أذهب ونقله في
البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا البتة
وأنها اسم مرادف لغير ذكما أن غيرا لا يكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك
سوى وحكم المفتوحة والممدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الأبذي
وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن نصرهما
ما حكى الفراء أتاني سواك وقوله فسواك بائعها وأنت المشتري وقوله ولم
يبق سوى العدوان وقوله أأترك ليلى ليس بيني وبينها • سوى ليلة إني إذا لصبور
وقوله • ذكرك الله عند ذكر سواه • صارف عن فؤادك الغفلات وقوله معدل
سوا الحق مكذوب وقوله فإن الحاسوائكم الوحيد وقوله وما قصدت من أهلها
لسوائكا • وأما لغاتها ففي سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر حكاهما الأخفش
ولغة الفتح والمد حكاها سيبويه ولغة الكسر والمد حكاها ابن الخباز في شرح
الفية ابن معط • وزعم شيخنا الإمام ابن مرزوق الغبريني أن سوا الممدودة مبنية
على الفتح لتضمنها معنى إلا قال أبو حيان والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة
الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تتغير غيره والصحيح أن فتحها إعراب وهي لازمة
الظرفية فلذلك لم ترفع قال ويلزمه أن يقول بيننا سوى وسوى أو يبدي فرقا
بينهما وبين هذين أما سوا بمعنى وسط نحو سواء الجحيم أو بمعنى مستو نحو سواء عليهم أأنذرتهم
فمعربة اجماعا ذكره وسوى بمعنى حذاء نحو زيد سوا عمرو ويستعمل سوى كغير فيستثنى
بها نحو قام القوم سوى زيد وما في الدار سوى حمار قال هل شيء سوى الذي يورث
الفوز معقباه خسر وخسارا • وقال لم أر في الدار ذا انطق سوى طلل •
ويوصف بها نحو جاءني رجل سوى زيد قال أصابهم بلاء كان فيهم سوى ما قد أصاب
بني النضير وتنفرد سوى عن غير بأنها لا تلزم الإضافة لفظا بخلاف غير فإنها
تقطع عنها لفظا وتنوى كما سيأتي وقد اعترض على هذا بقوله تعالى مكانا سوى
فإن سوى فيه بمعنى مستو ليس الذي الكلام فيه ونظيرا في سوى إلى المعرفة والنكرة
كالبيتين السابقين وقيل إنها تنفرد عن غير بأنها لا تضاف إلا إلى المعرفة بخلاف
غير فإنها تضاف إليهما ورده أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليلة ونحوهما
نكرتان • ومنها عند وهي لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى أو قريبا حسا
أو معنى فالأول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثاني نحو قال الذي عنده علم من الكتاب
والثالث نحو عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى والرابع نحو عند مليك مقتدر
رب ابن لي عندك بيتا في الجنة وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار ما عندكم
ينفد وما عند الله باق وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الأولى ولم
تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مثل أو مجرورة بمن نحو آتيناه رحمة من عندنا
وإنما لم تتصرف لشدة توغلها في الإبهام لأنها تصدق على الجهات الست
كسر عينها ومن العرب من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها لدى وهي بمعنى عند لا بمعنى

ولم يجزم

لدن في الافصح ومن ثم كانت معربة لكن تفارق لدى عند في اوجه احدها انها لا
تجر الا قليلا وعند تجر بمن كما تقدم الثاني ان عند تكون ظرفا للاعيان والمعاني
كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة تقول عندي هذا القول
صواب ولا يجوز لدي ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه الثالث
انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا يجوز لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله
الحريري وابو هلال العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند
قال ابن هشام في المغني وقول غيره اولى وتنقلب الف لدى مع الضمير ياء كعلى
والى قال تعالى ولدينا مزيد وما كنت لديهم لا مع الظاهر نحو لدى الحناجر لدى
الباب ومن العرب من يقلبها الف مع المضمر ايضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال
الى كم يا خناعة لا الينا عن الناس الضراعة والهوانا فلو برئت عقولكم
بصرتم بان دواء دائكم لدانا وذلكم اذا ما تقتلونا على نصر اعتمادكم علانا
سيلة يتوسع في المتصرف فيجعل مفعولا به وبعض غير متصرف وبني ودصاف
ص ويسند اليه ان لم يكن العامل حرفا او اسما جامدا ولا متعديا لثلاثة على
الاصح قيل او اثنين ولا كان ان عملت فيه على الاصح ش التوسع جعل الظرف
مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته
ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظرف بل اذا اضمر وجب التصريح بفي لان الضمير
يرد الاشياء الى اصولها فيقال اليوم سرت فيه وسووا في التوسع ظرف الزمان وظرف
المكان فالاول نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا يا رب يوم لي لا اظلله والثاني
نحو ومشرب اشربه وسيل والاصل شهدنا فيه واظلل فيه واشرب فيه ويجوز
حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار يا سارق
الليلة اهل الدار او المفعولية نحو تربص اربعة اشهر يا مسروق الليلة اهل
الدار ولا تمتنع الاضافة عند ارادة الظرف بلا تقدير بل يقول ابن الضائع والصفار
انه يمتنع قاله الفارسي ولان الاضافة اذا دخل على الظرف يخرجه عن الظرفية
قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ اسناده اليه نحو في يوم عاصف انا نخاف من ربنا يوما
عبوسا قمطريرا صيد عليه الليل والنهار قال بعضهم ونولد ونبدل ويستثنى
منه ولا يجوز ذلك في الظرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفي هذا انتقاد
وللتوسع شروط احدها ان يكون الظرف متصرفا فان لزم الظرفية لا يتوسع
فيه لان التوسع منافٍ لعدم التصرف اذ يلزم منه ان يسند اليه ويضاف اليه
الثاني والثالث ان لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان في
الظرف لا في المفعول به والتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع
ان لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لانه لا اتساع في اللازم له ما يشبه به وهو
المتعدي الى واحد والاتساع في المتعدي الى واحد له ما يشبه به وهو المتعدي الى اثنين
والاتساع المتعدي الى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي الى ثلاثة فيجوز فيها

واما

واما ما يتعدى الى ثلاثة فليس له ما يشبه به وهو المتعدي اذ ليس لنا فعل
يتعدى الى اربع فيمتنع هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه
غيره للمبرد وقيل يجوز في المتعدي الى ثلاثة ايضا ونسبه ابن خروف الى سيبويه
واجازه الى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظير والا لم يجز في اللازم
اذ لم يعهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع
مع المتعدي الى اثنين ايضا لانه ليس له اصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة
بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا ما صححه ابن عصفور
قياسا لما ذكر وسماعا لانه لم يرد الا في المتعدي لواحد واللازم قال ابو حيان ولا يرد
ما قاله من عدم السماع مع المتعدي لاثنين الخامس ان لا يكون العامل كان واخواتها
ان قلنا انها تعمل في الظروف وذلك لان كثرة المجاز لانها انما رفعت ونصبت لشبهها
بالفعل المتعدي والعمل بالتشبيه مجاز فاذا انتصب الظرف على الاتساع وهو مجاز
ايضا كثر المجاز فيمتنع منه قال ابو حيان هذا ما يقتضيه النظر ونظيره قولهم دخلت
في الاصح لا يجوز حذف في لان هنا الدخول مجاز ووصول دخل الى الظرف بغير واسطة
في مجاز فلم يجمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الافعال اما
ان قلنا بانها لا تعمل في الظرف فامتنع لانها يتوسع ولا يمتنع التوسع باضافة الظرف
الى الظروف المقطوعة عن الاضافة المعوض منها التنوين نحو سرت غدوة حينئذ ولا ينتصب
من [illegible] ينتصب الظرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم واما صفة الظرف
نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف ص وينوب مصدر عن مكان بقلة
وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دون تقدير وقيام عين مقام اليه لا مصدر موصول خلافا
للزمخشري ش قد ينوب عن الظرف مصدر كان الظرف مضافا اليه فحذف ولا بد من
كونه معينا لوقت او لمقدار وهو كثير في الزمان نحو جئتك صلاة العصر او قدوم
الحاج وانتظرتك حلب ناقة وقليل في المكان نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه وقد
يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم احقا انك ذاهب اي افي حق وقد يكون
النائب اسم عين نحو لا اكلمه القارظين ولا افعله هدة عنية القارظين ولا ينوب في
ذلك المصدر المؤول [illegible] خلافا للزمخشري
ص الكلام في الظروف المبنيات ش وردت في هذا الفصل ما لم اسبق الى جمعه واستيفائه
من مبني ظروف الزمان والمكان مرتبا على حروف المعجم ص اذ للوقت الماضي وللمستقبل
في الاصح وتلزم الظرفية ما لم يضف اليها زمان والاضافة الى جملة [illegible]
وكونه او دام او ليس او لكن او ليت او لعل ونحو [illegible] اسم نعدم ماض وقد يحذف
جزؤها وكلها فيعوض تنوينا ويكسر لالتقاء الساكنين وقال الاخفش اعرابا وقد تفتح والحق
شيئا الكاف فيخرج ذلك اذ او عود الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا
به وبدلا منه والزمخشري مبتدا ويجيء للتعليل خلافا للجمهور حرفا وقيل ظرفا
والمفاجأة وفيها حرفا او ظرف مكان او زمان او زائدا اقوال وعلى الظرفية فالمهنا

قال ابن جني وابن الباذش ثانيهما وعامل بينا مقدر والشلوبين عاملها محذوف
وإذ بدل قال أبو عبيدة وللتحقيق وزائدة واختاره ابن الشجري بعد بينا
وبينما شرح منها الظروف المبنية إذ والدليل على اسميتها تنوينها والإخبار
بها نحو حينئذ إذ جاء زيد والإضافة إليها بلا تأويل نحو بعد إذ هديتنا وبنيت
لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولوضعها على حرفين وأصل وضعها أن تكون
ظرفا للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم
ابن مالك نعم واستدلوا بقوله تعالى يومئذ تحدث أخبارها والجمهور جعلوا الآية
ونحوها من باب ونفخ في الصور أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة
ما قد وقع قال ابن هشام ويحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون إذ الأغلال في
أعناقهم فإن يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ
فيلزم أن تكون بمنزلة إذا وتلزم إذ الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة ومبتدأ
إلا أن يضاف اسم الزمان إليها نحو حينئذ ويومئذ وبعد إذ هديتنا وذلك [illegible]
حيث وجوز الأخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا به نحو واذكروا إذ كنتم
قليلا فكثركم وبدلا منه نحو واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت والجمهور لا يثبتون
ذلك وقد انتقده أبو حيان قال لأنه لا يوجد في كلامهم أحببت إذ قام زيد ولا أكرمت
إذ قام زيد وإنما ذكر ذلك من ذكره لما اعترض عليهم بما ورد من ذلك في القرآن وتخريجه
سهل وهو أن يكون إذ معمولة لمحذوف يدل عليه المعنى أي اذكروا حالكم إذ كنتم أو قصتكم
أو أمركم وقد جاء مصرحا به في قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم
أعداء فإذ ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم بالمحتمل بلا مرجح
انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم لمن من الله على
المؤمنين إنه يجوز أن يكون التقدير منه إذ بعث وأن يكون إذ في محل رفع كإذا في قولك
أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما قال ابن هشام فمقتضى هذا أن إذ مبتدأ ولا
نعلم بذلك قائلا وتلزم إذ الإضافة إلى جملة إما اسمية نحو واذكروا إذ أنتم قليل
أو فعلية كما سبق ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا
نحو جئتك إذ زيد قام ووجه قبحه أن إذ لما كانت لما مضى وكان الفعل الماضي
مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما فإن كان الفعل
مضارعا نحو إذ زيد يقوم فإنه حسن وشرط في الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال
اذكر إذ إن تأتنا نكرمك وإذ من يأتنا نكرمه إلا في ضرورة وقد يحذف جزء الجملة
المضاف إليها إذ فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله والعيش منقلب
إذ ذاك أفنانا والتقدير إذ ذاك كذلك وقد تحذف الجملة كلها للعلم بها ويعوض
منها التنوين قال أبو حيان والذي تقتضيه قواعد العربية أن هذا الحذف جائز
لا واجب وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو وأنتم حينئذ تنظرون وقال تعالى
إذا بلغت الروح الحلقوم وزعم الأخفش أنها حينئذ معربة والكسر إعراب لها بالإضافة

لأنها

لأنها وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا من إضافتها إلى الجملة فلما زالت من
اللفظ صارت معربة ونحو مردود بأنه قد سبق لإذ حكم البناء والأصل استصحابه
حتى يقوم دليل على إعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة
لبنائه إلا كونه مضافا لمبني فلولا أن الكسرة إعراب لم يجز بناء الظرف وبأنهم
قالوا يومئذا بالفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل
على أنه مبني مرة على الكسر لالتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلبا للتخفيف
وهذا معنى قولي وقد تفتح وقولي والحق بناؤها إلخ فيجيء في ذلك إذا أشرت
به إلى مسألة غريبة قل من تعرض لها وذلك أني سمعت شيخنا رحمه الله يقول في
قوله تعالى ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون ليست إذن هذه الكلمة هي
المعهودة وإنما هي إذ الشرطية حذفت جملتها التي تضاف إليها وعوض منها التنوين
كما في يومئذ وكنت أستحسن هذا جدا وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى
رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ وقد أوسعت الكلام في ذلك في

مطلب

الإتقان وحاشية المغني وترد إذ للتعليل خلافا للجمهور كقوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم إذ ظلمتم أنكم في العذاب مشتركون أي لأجل ظلمكم في الدنيا وإذ لم يهتدوا
به فسيقولون وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله فأووا وهل هي بمنزلة لام
العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وترد للمفاجأة
نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا وبينما كقوله فبينما العسر إذ
دارت مياسير وقوله بينا كذلك والأعداد وجهتها إذ راعها لحنين قبلها
نزع وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة أو حرف توكيد أي زائد
أقوال اختار الثاني أبو حيان [illegible] والرابع ابن مالك والشلوبين
الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جني وابن الباذش عاملها الفعل
الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل
المذكور وقال الشلوبين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما
لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وإنما عاملها محذوف يدل عليه
الكلام وإذ بدل منهما وذكر لإذ معنيان آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل
على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات منها وإذ قال
ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية قال في المغني وليس
القولان بشيء واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة
قال لأنك إذا قلت بينما أنا جالس إذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة أعملت فيها
الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف
إليه فيما قبل المضاف ص إذا للمستقبل مضمنة معنى الشرط غالبا قال ابن مالك
والماضي وأنكره أبو حيان وقوم والحال ويختص بالمجزوم به وكذا المظنون خلافا
للبيانيين بخلاف إن ومن ثم لم تجزم في السعة خلافا لمن جوزه بقلة أو مع ما ولا

يدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فيهما ويضافان ابدا الجملة صدرها فعل ولو
مقدرا قبل اسم يليه وجوزه الاخفش الى اسمية الجزئين واوجب الفراء ايلاءها
الماضي شرطية قال غيره ميلوا للغالب ومن ثم قال الاكثرون ناصبها جوابها الشرط
قال ابن مالك وتجي مفعولا به وبدلا ومجرورة بحتى ومبتدأ وترد للمفاجأة فالقول اذا م
وتلزمها الفا قال المازني زائدة ومبرمان عاطفة والزيادي جزائية ولا يليها فعل
ولا لنا يجوز ثم قد قال ابو عبيدة وتزاد ش من الظروف المبنية اذا والدليل
على اسميتها الاخبار بها مع مباشرة الفعل نحو القيام اذا طلعت الشمس وابدالها
من اسم صريح نحو اجيئك غدا اذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط
غالبا ومن ثم وجب ايلاؤها الجملة الفعلية ولزمت الفاء في جوابها نحو اذا جاء نصر
الله الى قوله فسبح وقد لا تتضمن معنى الشرط بل تتجرد للظرفية المحضة نحو والليل
اذا يغشى والنجم اذا هوى وزعم قوم انها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك انها
وقعت مفعولا به في حديث اني لاعلم اذا كنت علي راضية واذا كنت علي غضبى ومبتدأ
في قوله اذا وقعت الواقعة والخبر اذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالا
والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الارض
ومجرورة بحتى في قوله حتى اذا جاءوها وتبعه الى ذلك ابن جني في الثاني والاخفش
في الثالث والجمهور انكروا ذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف ابتداء داخل على
الجملة باسرها ولا عمل لها واذا في الآية ظرف لجوابه المحذوف اي انقسمتم اقساما
وكنتم ازواجا واذا الثانية بدل من الاولى واذا في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول
اعلم اي شانك ونحوه وزعم آخرون انها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك
انها وقعت للماضي في قوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها فان الآية
نزلت بعد انفضاضهم وكذا ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم
قوم انما وقعت للحال في قوله والليل اذا يغشى لان الليل مقارن للغشيان
ويختص اذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك اذا احمر البسر او رجح نحو آتيك اذا دعوتني
بخلاف ان فانها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله قل ان كان للرحمن
ولد ولا تدخل على متيقن الا نادرا وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان
نحو أفإن مت فهم الخالدون ولكون اذا خاص بالتيقن والظنون خالفها ادوات
الشرط ثم لم تجزم الا في الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتحمل واذا دخلت
اذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه ككلما واختاره
ابن عصفور فلو قال اذا قمت فانت طالق فقامت ثم قامت ثانيا في العدة ثانيا
وقع الثاني لم يقع بها شيء على الاول دون الثاني وكما لا تدل على التكرار لا تدل ايضا
على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال اذا طلقت امرأة من نسائي فعبد
من عبيدي حر فطلق اربعا لم يعتق الا عبد واحد ويحمل اليمين على الاول ويعتق
اربع على الثاني وتلزم اذا الاضافة الى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعا نحو

واذا

واذا تتلى عليهم آياتنا واذا لم تأتهم بآية او ماضيا نحو اذا جاءك المنافقون وزعم
الفراء ان اذا اذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها الا الماضي وقال ابن هشام
ايلاؤها الماضي اكثر من المضارع وقد اجتمعا في قوله والنفس راغبة اذا رغبتها
واذا ترد الى قليل تقنع وقد يليها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل
بعد الاسم نحو اذا السماء انشقت وجوز الاخفش ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ
وخبر من غير تقدير فعل كقوله اذا باهلي تحته حنظلية وفي ناصبها قولان
احدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره ابو حيان حملا لها على سائر ادوات
الشرط والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وعليه الاكثرون لما تقرر من انها
ملازمة للاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف واليه اشارة بقولي ومن
ثم الى قولي ويضافان ابدا والاولون انفصلوا عن ذلك بان قالوا لا نعدم اضافتها.
وترد اذا للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده ابو حيان
وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل تدخل على الفعل المصحوب بقد نقل الاخفش
ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المغني ووجهه ان التزام الاسمية
معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بهذا اذ لا
يقترن الشرط بقد ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال
نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى وهي حرف عند الكوفيين
والاخفش واختاره ابن مالك ورجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان
لان ان لا تعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد والفارسي وابن جني
وابي بكر بن الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره
الزمخشري وابن طاهر وابن خروف والشلوبين ايتقانها على ما ثبت لها فاذا قلت
خرجت فاذا زيد صح كونها خبرا على الاول اي فبالحضرة زيد ولا على الزمان لانه لا يخبر
به عن الجثة ولا على الحرف لانه لا يخبر به ويجوز نصبها الخبر والفاء داخلة عليها واختلف
فيها فقال المازني زائدة للتأكيد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا
تقع في جواب الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جني وقال مبرمان عاطفة
لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره الشلوبين الصغير وايده ابو
حيان بوقوع ثم موقعها في قوله ثم اذا انتم بشر تنتشرون وقال الزجاج دخلت
على حد دخولها في جواب الشرط وزعم ابو عبيدة ان اذا قد تزاد واستدل بقوله حتى
اذا اسلكوهم في قتائدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا قال فزادها لعدم الجواب
فكانه قال حتى اسلكوهم وتأوله ابن جني على حذف جواب اذا ص اذ لوقت مضى او
بعضه وزعم الفراء منقولا لاذن والمختار اعرابه والفعه من ذا او قيل
اصله اوان وقيل ظرفيته غالبة ش من الظروف المبنية اذ والدليل على
اسميتها دخول حرف الجر عليه وتنوينه للوقت الماضي حينئذ كوقت نفعل الاخبار
حال النطق به او الماضي بعضه نحو فمن يستمع الآن الآن خفف الله عنكم قال ابن مالك

وظرفيته غالبة لازمة فقد تخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوي في النار الآن
حين انتهى الى قعرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبني لتضمنه
الجملة صدرها انا من كقوله ءالى الآن لا يبين ارعوا لك بعد المشيب عن ذا
التصابي وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه الاوان وقيل عن ياء لانه من
آن يئين اذا قرب وقيل اصله اوان قلبت الواو الفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين
ورد بان الواو قبل الالف لا تقلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف وغيرت
الواو الى الالف كما قالوا راح ورواح استعملوه مرة على فعل ومرة على فعال كزمن
وزمان واختلف في علة بنائه فقال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة لان معناه
هذا الوقت ورد بان المتضمن معنى الاشارة بمنزلة اسم الاشارة وهو لا يدخله ال
وقال ابو علي لتضمنه معنى لام التعريف لانه استعمل معرفة وليس علما وال فيه زائدة وضعف
ابن مالك بان تضمين اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هذا مع
كون المزيد غير المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه
خالف نظائره اذ هو نكرة في الاصل استعمل من اول وضعه باللام وباب اللام ان تدخل
على النكرة وكذا قال الزمخشري بسبب بنائه وقوعه في اول احواله بالالف واللام
لان حق الاسم في اول احواله التجرد منهما ثم يعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن [illegible]
خالف الاسماء واشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بناء نحو الجماء الغفير واللات
ونحوهما مما وقع في اول احواله بالالف واللام وبانه لو كانت مخالفة الاسم لسائر
الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن
او غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد
لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة وقال ابو حيان وهو
مردود بما رد به هو على الزمخشري وقال الفراء انما بني لانه نقل من فعل ماض وهو آن
بمعنى حان فبقي على بنائه استصحابا على حد انهاكم عن قيل وقال ورد بانه لو كان
كذلك لم تدخل عليه ال كما لا تدخل على قيل وقال ولجاز فيه الاعراب كما يجوز في
قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وفتحته اعراب على الظرفية واستدل له بقوله
كأنهما ملآن لم يتغيرا [illegible] الآن فحذف النون قبل لام لالتقاء الساكنين
وجر فدل على انه معرب وضعفه ابن مالك باحتمال ان تكون الكسرة كسرة بناء وتكون
في بناء الآن لغتان الفتح والكسر كما في شتان الا ان الفتح اكثر واشهر والمختار
عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية
وان دخلته من جر وخروجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال له بالحديث
السابق لما تقرر عندي ثمة وفي شرح الالفية لابن الصائغ ان الذي قال بان امثلة
اوان نقول باعرابه كالآن او انا معرب ص امس لما يليه يومك مبني على الكسر قال
الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعا ونصبا وجرا مطلقا وبشرط في اللغة
وزعم قوم محكيا من الامر فان قارنه ال اعرب غالبا وكذا اذا اضيف او نكر او ثني او جمع

اد

او صغر ش امس اسم معرفة منصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان
موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي انت فيه او ما هو في حكمه في ارادة العرب فان
استعمل ظرفا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو
لام التعريف ولذا لم يتبين عدم كونه معرفة لانه لم يتضمنها وانما يتضمنها ما هو حال
رافع وعدل ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن انه لما عدل عن الحرف لم
يتضمن معنى الحرف بل انيب مناب ما فيه الحرف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار
عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بني لانه في معنى الفعل الماضي
واعرب غد لانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علة بنائه
شبه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم انت فيه كذا وقال آخرون
بني لشبهه بالاصوات المبنية في انتقال معناه لانه لا يختص بيوم دون آخر واجاز الخليل
في لقيته امس ان يكون التقدير لقيته بالامس فحذف الحرفين الباء وال فتكون الكسرة
على هذا كسرة اعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنيا ولا معربا بل هو محكي
سمي بفعل الامر من المساء كالوس يا صبح من الصباح فقولك جئت امس اي الذي كنا نقول
فيه امس عندنا او معنا وكانوا كثيرا ما يقولون ذلك للزور للمخالط اذا اراد الانصراف
عنهم فكثرت هذه الكلمة على السنتهم حتى صارت اسما للوقت وتعريفه بالاشارة
الى انه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل
غير ظرف فذكر سيبويه عن الحجاز يبنونه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما كان حال
استعماله ظرفا تقول ذهب امس ونقل عن بني تميم انهم يوافقون الحجازيين حالة النصب
والجر في البناء على الكسر ويعربونه اعراب ما لا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم اعتصم
بالرجاء ان عن ياس • وتناس الذي تضمن امس • ومن بني تميم من يعربه اعراب ما لا ينصرف
في حالتي النصب والجر ايضا وعلته مما ذكر في منع الصرف العدل والتعريف وعليه
قوله اني رايت عجبا مذ امسا • ومنهم من يعربه اعراب المنصرف فينونه في الاحوال
الثلاثة حكاه الكسائي وحكى الزجاج ان بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر
تشبيها بالاصوات وحكى الزجاجي والزجاج • ان من العرب من يبنيه وهو ظرف على
الفتح فتلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى الفتح وحال غير
الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقا وبتنوين واعرابه منصرفا
وغير منصرف رفعا وبناؤه نصبا وجرا فان قارنه ال اعرب غالبا نحو ان الامس
يوم حسن وقال تعالى كان لم تغن بالامس • وقد لا يعرب بل يستصحب البناء كقوله
واني وقفت اليوم والامس قبله • ببابك حتى كادت الشمس تغرب فكسر السين
وهو في موضع نصب عطفا على اليوم قالوا والوجه في تخريجه ان تكون ال زائدة
لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء او تكون من المعرفة وهو على
اضمار الباء فالكسرة اعراب لا بناء ويعرب ايضا حال الاضافة نحو ان امسنا يوم طيب
وحال التنكير نحو مضى لنا امس حسن لا يريد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية

حيث

الزاي

مما فيه وجيب امس
وماراينك مذ امس قال
اليوم اعلم ما يجي به
ومضى بفصل قضائه امس
صح

مطلقا واعرابه
غير منصرف
م

مررت بنا اول من اموس • به
نحو امسان وحال الجمع نحو آمُس وآماس واموس قال •
تميس صيغة الترخيم • قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية وحال التصغير قال
ابو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وجمع من النحاة ان امس لا يصغر وكذا غدا استغناء
بتصغيرهما بما هو اشد تمكنا وهو اليوم والليلة قال ثم ذكر المبرد انه يصغر فتبعه عليه
ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو يقول عن نص سيبويه ص بعد ظرف
زمان لازم الاضافة فان اضيف او حذف مضافه ونوى لفظه اعرب ومعناه وقد
يبنى حينئذ ومنع اعرابا وان نكر نصب ظرفا وقد يجر ورفع ولا ينضاف لجملة خلافا
لـ ش من الظروف المبنية في بعض احواله بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله
احوال احدها ان يصرح بمضافه نحو جئت بعدك فهو معرب منصوب على الظرفية
الثاني ان يقطع عن الاضافة لفظا ومعنى ويقصد التنكير فكذلك كقوله • فما
شربوا بعدا على لذة خمرا • وقد يجر نحو لله الامر من قبل ومن بعدٍ بالجر والتنوين وقد
قرئ به الثالث ان يقطع عنها بان يحذف المضاف اليه لكن
ينوى لفظه فيعرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف الرابع ان يحذف وينوى
معناه فيبنى على الضم نحو لله الامر من قبلُ ومن بعدُ اي من قبل الغلبة ومن بعدها وعلله
ابن مالك بانه كان حقها البناء في الاحوال كلها لشبهها بالحرف لفظا من حيث انها لا تتصرف
بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لانها تفتقر الى غيرها في بيان معناها لكنه عارض
ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوي معنى الثاني دون لفظه
اشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين
المذكورين فبنيت وقال الفضلاء اكثر النحويين يقولون لما فردت ومعناها وتضمنته
اشبهت الحرف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك
وقد يفتح في هذه الحالة بلا تنوين وقد يضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام
رايته قبلَ ومن قبلِ وانشد ولا وجدا العذري قبل جميل • وانشد الخليل
قوله فما شربوا بعدٌ على لذة خمرا • بالضم منونا ولا ينضاف بعد لجملة ما لم يكف بما كقوله
اعلاقة ام الوليد بعدما • افنان راسك كالثغام المخلس ص ومثله فيما ذكر
قبل واول وامام وقدام ووراء وخلف واسفل وتصرف الكل متوسطا وانكره الجرمي
ويمين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعلٍ وانكر ابن ابي الربيع اضافتها لفظا
واثبته الجوهري ودون وحسب لكن نصبها على الحال وغير بعد ليس قال السيرافي وابن
السراج وابو حيان ولا ويجوز فتحها والمختار وفاقا للاخفش اعرابها مطلقا وابى
بعضهم جملة لا يتصرف منها وان الصحيح ان اصل اول اوأل وانه لا يستلزم ثانيا واذا
وقع اسما صرف وانث بالتاء بقلة ش مثل بعد فيما تقدم من اعرابها في الاحوال
الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضم للعلة المذكورة قبل واول وامام
وقدام ووراء وخلف واسفل ويمين وشمال وفوق وتحت وعل ودون وحسب وغير
فمن بنائها قبل الاية السابقة ومن تنكيرها قوله • فساغ لي الشراب وكنت قبلا

وتقدمت

وتقدمت قراءة من قبلٍ بالجر والتنوين ومن نيته لفظ المضاف اليه فيه قوله ومن
قبلِ نادى كل مولى قرابة كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى ابو علي ابتداءً
من اولَ بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف وبالضم على نية الاضافة دون قصد الى
لفظ المضاف اليه وبالجر على قصد لفظه قال في الصحاح فان اظهرت المحذوف
نصبت فقلت ابدأ به اول فعلك وقال الشاعر امام وخلف المرء من لطف ربه
كوالئ تزوي عنه ما كان يحذر وحكى الكسائي افوق تنام ام اسفل بالنصب على
تقدير افوق هذا ام اسفله وقال الشاعر ولم يكن لقاؤك الا من وراءُ وراءُ وقال
لعنا يشاد عليه من قدام وبئست فوق بني كليب من عل وقال الجلود صخر حطه السيل
من عل اي من مكان عال ويقال قبضت عشرة حسب اي حسبي وهذا حسبك
من رجل وقبضت عشرة ليس غيرُ اي ليس غيرها لك مقبوضا وذكر ابن هشام ان شرطها
ان تقع بعد ليس وان قول الفقهاء لا غير لحن وليس كذلك قال فقد صرح السيرافي
وابن السراج وابو حيان بان لا كليس في ذلك وانشد ابن مالك لعن عمل اسلفت
لا غير تسأل ويجوز فيها زيادة على اعرابها البناء على الفتح فيقال ليس غيرَ
والاخفش يقول باعرابها في الضم والفتح معا وان حذف التنوين لانتظار
المضاف اليه وحمل الفتح في خبر ليس والاسم محذوف اي ليس المقبوض غير ذلك
ورايه هو المختار عندي لما تقدم في اي الموصولة ثم النصب في الجميع على الظرفية
لا بحسب العوامل الحالية قال ابن هشام ولا اعلم نصب على موجودا وانكر ابن ابي
الربيع اضافته على لفظا لكن الجوهري صرح بجوازه فقال يقال اتيته من علِ الدار
بكسر اللام قال ابو حيان ومن غريب المنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز
حذف التنوين من كل ما يقول كل منطلق جعله غاية مثل قبلُ وبعدُ حكاه عنه ابو جعفر
النحاس وانكر عليه علي بن سليمان لان الظروف قد خصت بعلة ليست في غيرها
وما بني من الظروف المذكورة فانه لا يتصرف واما المعرب منها فذكر ابن مالك ان
فوق وتحت لا يتصرفان اصلا قال ابو حيان ونص على ذلك الاخفش فقال اعلم ان
العرب تقول فوقك راسك وتحتك رجلاك لا يختلفون في نصب الفوق والتحت
لانهم لم يستعملوهما الا ظرفا او مجرورين بمن قال تعالى فخر عليهم السقف من فوقهم
وقال يجري من تحتها الانهار وقد جاء جر فوق بعلى في قوله فاقسم بالله الذي
اهتز عرشه على فوق سبع وبالباء في قوله لست رهنا بفوق ما استطيع ولا ما
شاد واما يمين وشمال فيكثر تصرفهما كما تقدم واما قبل وبعد والستة
بعدهما الى اسفل فتتصرف تصرفا متوسطا فتقول والركب اسفلُ منكم بالرفع وقال تعدت
بلا الرحمن تحسب انه مولى المخافة خلفها وامامها ويقال امام زيد امامه
من ورائه وزعم الجرمي انه لا يجوز استعمالها الا ظرفا ولا يتقاس على استعمالها
اسما ولا ينضاف قبل ايضا لجملة ما لم تكف بما نحو قبلما ونقف مسائل تتعلق باول
الاول الصحيح ان اصله أوْأل بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت

بدليل قولهم في الجمع اوايل وقيل اصله وَوْل بوزن فوعل فابدلت الواو الاولى همزة
وانما لم يجمع على اواول استثقالا لاجتماع الواوين بينهما الف الجمع • الثانية الصحيح
ان اول لا يستلزم ثانيا وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون
تقول هذا اول مال اكتسبته وقد يكتسب بعده شيا وقد لا وقيل انه يستلزم
ثانيا كما ان الآخر يقتضي اولا ولو قال ان كان اول ولد تلدينه ذكرا فانت طالق
فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني • الثالثة لاول
استعمالان احدهما ان يكون صفة اي افعل التفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم افعل
التفضيل من منع الصرف وعدم تانيثه بالتا ودخول من عليه نحو هذا اول من هذا
ولقيته عاما اول • الثاني ان يكون اسما فيكون منصرفا نحو لقيته عاما اولا ومنه
ما له اول ولا آخر قال ابو حيان وفي محفوظي ان هذا يونث بالتا ويصرف ايضا فيقال
اولة وآخرة بالتنوين ص بين للمكان وقيل للزمان وقال الزجاج بحسب ما تضاف
اليه وتصرفه متوسط وتجب العطف عليه بالواو ان اضيف لمفرد فان لحقته ما او
الالف عرض فيه الزمان ولزومه والاضافة لجملة ولو فعلية على الاصح وقيل بتقدير
زمن محذوف منها الجملة وقيل ما والالف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والالف
اشباع وقيل للتانيث وتضاف بينا لمصدر لا بينما على الاصح وقيل هي محذوفة منها
وتلبث مجرورة بكاف التشبيه وتركب بين كخمسة عشر فتبنى على الفتح فان اضيف
صدرها جاز بقا الظرفية او اضيف اليها تعين زوالها ش قال ابو حيان اصل بين
ان يكون ظرفا للمكان وتتخلل بين شيئين او ما في تقدير شيئين او اشياء ثم لما لحقتها الالف او ما
لزمت الظرفية الزمانية وشرح بعض اصحابنا انها ظرف زمان تقول ذا ومنه الحديث
ساعة يوم الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزجاج انها بحسب
ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال تعالى هذا فراق بيني وبينك لقد تقطع بينكم
بالرفع مودة بينكم بالجر ولا تضاف الا الى متعدد ومتى اضيفت لمفرد وجب تكرارها
معطوفة بالواو لانها للاول واذا لحقتها الالف او ما لزمت اضافتها الى الجمل
اسمية كانت او فعلية كقوله • فبينا نسوس الناس والامر امرنا • وتقول
بينما الضعيف ظلمني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف الا الى
الاسمية واول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الباذش ان بينا حينئذ شرطية
ومما ذكر ان الجملة بعد بينا وبينما مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وانها
في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي وابن جني الى انها اضافتها الى الجملة
على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان دون
ظرف المكان وبين يقع على اكثر من واحد لانها وسط ولا بد من اثنين فما
فوقهما والتقدير بينا اوقات زيد قايم اقبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب
قوم الى ان ما والالف كافتان ولا الجملة بعدهما موضع لها من الاعراب وذهب
آخرون الى ان ما كافة عن الخفض والالف اشباع لان كون الالف كافة لم يثبت

كقوله فبينا نحن نرقبه اتانا
وقوله فبينا العسر اذ دارت مياسير

وثبت كونها اشباعا فالجملة بعد الالف في موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لها من
الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم ان الالف للتانيث ووزنها فعلى ورد بان
الظروف كلها مذكرة الا ما شذ نحو قدام ووراء ولا حاجة الى الدخول في الشاذ
من غير داعية وقد تضاف بينا الى المصدر قال بينا تعانقه الكماة وروغه يوما
بعضهم بينما بها فاجاز اضافتها الى المفرد مطلقا نحو بينما قيام زيد قام عمرو قال
ابو حيان والصحيح انه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ قياس بينما على بينا ولا تضاف
بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال ابو حيان وبينا انما تستدعي جوابا فلم
يات بعدها الا ما يعطي معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفرد انتهى وقد
يحذف خبر المبتدا بعد بينا وبينما لدلالة المعنى عليه كقوله • فبينا العسر كما
قد يحذف الجواب لذلك كقوله • فبينا الفتى في ظل نعما غضة • يباكره اتيانها
ويراوح • الى ان رمته الحادثات بنكبة • يضيق بها منه الرحاب الفسايح وتلبث
بينا بكاف التشبيه في الشعر • قال بينا كذاك رايتني متعصبا • قال ابو حيان
وباضافة بينا الى المصدر احتج ابو علي على ان بينا ليست محذوفة من بينما كما قال
بعضهم لان بينما لا تضاف واما هي مكفوفة بما داخلة على الجملتين وتركب بين كخمسة
عشر فتبنى على الفتح كقوله • نحمي حقيقتنا وبعض القوم يسقط بين بينا • الاهل
بين هذا [illegible] لانه ذهبت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان اضيف صدر
بين بين الى عجزها جاز بقاؤها الظرفية كقولك نزلوا كما المنزلة المسيل بين بين
وزوالها كقولك بين بين [illegible] واذا اضيف اليها تعين زوال
الظرفية ومن ثم خطأ ابو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب
همزة بين بين بالاضافة ص حيث للمكان مثلثا وحوث واعرابها لغة وتلزم
الاضافة لجملة وندر لمفرد وقاسه الكسائي وتركها اندر فتعوض ما وجوز الاخفش
وقوعها للزمان وتصرفها نادر وانكره ابو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا
خلف وزعمها الزجاج موصولة ش من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها
شبهها بالحرف في الافتقار اذ لا تستعمل الا مضافة الى جملة وبنيت على الضم
تشبيها بقبل وبعد لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا
يظهر فمن العرب من بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على
الكسر على اصل التقا الساكنين ولغة طي ابدال يايها واوا فيقولون حوث
وفي ثانيها ايضا الحركات الثلاث ولغة فقعس اعرابها يقولون جلست حيث
كنت وجيت من حيث جيت فيجرونها بمن وهي عندهم كعند وقرئ سنستدرجهم
من حيث لا يعلمون بالكسر فيحتمل الاعراب ولغة البنا على الكسر وسواء الجملة
الاسمية والفعلية قال في المغني واضافتها الى الفعلية اكثر ومن هنا رجح النصب
في جلست حيث زيدا اراه وندر اضافتها الى المفرد كقوله • ببيض المواضي
حيث لي العمايم • وقوله • اما ترى حيث سهيل طالعا • والكسائي يقيسه والندر

سرّ ذلك عدم ... فيهما لفظا بان تضاف الجملة محذوفة معوضا منها ما كقوله • اذا
ريبة من حيث ما نحتت له • اي من حيث هبت و الاصل فيها ان تكون للمكان قال
الاخفش وقد ترد للزمان كقوله للفتى عقل يعيش به • حيث تهدي ساقه قدمه
اي حين تهدي • ولا تستعمل غالبا الا ظرفا • وتدخل عليها الباء في قوله • كان منها حيث
بنكى الازار • والى في قوله • الى حيث الفت رحلها ام قشعم • وفي في قوله • فاصبح
في حيث التقينا شريدهم • وقال ابن مالك تصرفها نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية
قوله • ان حيث استقر من انت راعيه • حمى فيه عزة و امان • فحيث اسم ان وقال
ابو حيان وهذا خطا لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدا ولم يسمع ذلك
فيها البتة بل اسم ان في البيت حمى وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح انها لا تتصرف
فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدا انتهى وقال ابن هشام في المغني الغالب
كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وقد تخفض بغيرها وقد تقع مفعولا
وفاقا للفارسي نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته اذ المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان
المستحق لوضع الرسالة لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه باعلم
لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به الا ان اولته بعالم قال ولم
تقع اسما لان خلافا لابن مالك انتهى وزعم الزجاج انها موصولة صر دون
للمكان فتصرفه قال النحويون ممنوع والاخفش قليل والمختار وفاقا لبعض
المغاربة يستثنى به فان كان بمعنى ردي فمتصرف شر من الظروف المبنية وبعض
الاحوال دون كما تقدم ذكره في اخوات قبل وبعد وهو للمكان تقول قعد زيد
دون عمرو اي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور
البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى انه يتصرف لكن بقلة وخرج عليه
ومنا دون ذلك فقال دون نعتا لا وبني لاضافته الى المبني والاولى كون ان لو انتعت
قوم منا دون ذلك فحذف منا وقال الشاعر وباشرت حد الموت والموت دونها
وقال وغير الحق دونها ما وراءها بالرفع ويستثنى به كسوى فيما نقله ابو حيان
في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية وكغلة اما دون بمعنى ردي كقوله
هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الاعراب صر ريث مصدرا
بمعنى الزمان فاضيف للفعل وقد يليه ما زائدة او مصدرية واكثر وقوعه
مستثنى في منفي ولم يصرحوا ببنائه والعلة قائمة شر ريث مصدر راث يريث
اذا ابطا فاذا استعمل بمعنى الزمان جاز ان يضاف الى الفعل تقول
انتظرتك ريث قام زيد اي قدر بطء قيام زيد فلما خرجت الى ظروف الزمان جاز
فيها ما جاز في الزمان هذا كلام ابي الفضل الصفار في شرح كتاب سيبويه ونقله
ابو حيان وذكر ابن مالك نحوه ويوخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان
انه يبنى كسائر اسماء الزمان المضافة الى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف
المبنيات ومن شواهده قوله • لا يصعب الامر الا ريث تركبه • وقوله • خليلي رفقا

ريث

راعيه

ريث اقضي لبانة • وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة
او مصدرية كقوله • محياه حين يلقونها الا ريث يتقول راجيه • ريث ما يكتسي
صر عوض مثلث لعموم المستقبل وقد يرد للمضي وقد يضاف للعائضين او يضاف
اليه فيعرب وقد يجري مجرى القسم شر من الظروف المبنية عوض وهو للوقت
المستقبل عموما كابدا وقد ترد للمضي كقوله • فلم ار عاما عوض اكثر هالكا •
وبني لشبهه بالحرف في ابهامه لانه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبناؤه اما على
الضم كقبل وبعد او على الفتح طلبا للخفة او على الكسر على اصل التقاء الساكنين
فان اضيف الى العائضين كقولهم لا افعل ذلك عوض العائضين اي دهر الداهرين
او اضيف اليه كقوله • ولولا نبل عوض في حظباي واوصالي • اعرب في الحالين
لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الاسماء قال ابو حيان وقد كثر
استعمال عوض حتى اجروه مجرى القسم كقوله • رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم
داج عوض لا نتفرق • صر قط مقابل عوض ويختصان بالنفي والا فصح فتح القاف
وتشديد الطاء ضما وقال الكسائي اصله قطط ويقال قط وقط وقطُ وقَطّ وقَطْ
وقال الاخفش ان اريد الزمان ضم او التقليل سكن فان لقي همز وصل كسر
وترد قط وقد اسمي فعل بمعنى يكفي فقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد مستقلة
من الحرفية وبمعنى حسب فالغالب البناء وبنيا فان للبناء والكاف والظاهر
شر من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض في للوقت الماضي جميعه عموما
وبنيت لشبه الحرف في ابهامه لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لانها تضمنت
معنى في لانها لا تحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لانها تضمنت معنى منذ فمعنى ما
رايته قط منذ خلقت وقيل لانها تضمنت معنى من الاستغراقية وقيل لا تتعارها
الجملة وقيل لانها اشبهت الفعل الماضي لانها زمانية وبنيت على الضم تشبيها
بقبل وبعد وقد تكسر على اصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم
وقد تخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها ففيه خمس لغات وزعم الاخفش انك اذا
اردت بها الزمان تضم ابدا نحو ما رايت مثله قط فان قللت بقط شيئا سكنت
نحو ما عندك الا هذا قط فان لقيتها الف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو ما علمت
الا هذا قط اليوم وما عندك الا هذا قط الآن وزعم الكسائي ان اصل قط
قطط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وادغمت في الثانية
فلما كانتا قالوا واصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت الى الظرف فمعنى
ما رايته قط معناه ما رايته فيما انقطع من عمري وتختص هي وعوض بالنفي
نحو ما افعله عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الايجاب وترد قط وقد اسمي
فعل بمعنى يكفي نحو قط زيدا درهم اي يكفيه وقد لي وقطني بنون الوقاية اي
يكفيني وليس فيهما الا البناء على السكون ثم قيل هما كلمتان مستقلتان وقيل
الدال بدل من الطاء وقيل قد هي الحرفية نقلت الى الاسمية ويرد ان الضا

تأخر

اسمين مرادفين لحسب فالغالب حينئذ بناؤهما على السكون لوضعهما على حرفين
ونصبا فان ال الاسم الظاهر والياء للمتكلم وكاف المخاطب نحو قد زيد درهم
وقط زيد درهم وقدي وقطي بلا نون وقدك وقطك وقد تعربان وهو قليل
يقال قد زيدا او قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم ص كيف ويقال كي
اسم يستفهم به عن الخبر قبل ما لا يستغني به والحال قبل ما يستغني ومعناها
على الحال قال سيبويه ظرف وانكره غيره وابن مالك لاطلاقه مجازا ونقل الاول
محلها نصب دائما ويجاب بعلى كذا ش كيف اسم لدخول الجار عليها في قولهم على كيف تبيع
الاحمرين والابدال الاسم الصريح منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار بها مع
مباشرة الفعل نحو كيف كنت ويقال فيها كي كما يقال سو في سوف قال كي يجنحون
الى السلم وما ثرت والغالب فيها ان تكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره
نحو كيف تكفرون بالله وتقع خبرا قبل ما لا يستغني نحو كيف انت وكيف كنت وكيف
ظننت زيدا وحالا قبل ما يستغني نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد وانما
بنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وبنيت على فتحة طلبا للخفة وعن سيبويه
ان كيف ظرف وانكره الاخفش والسيرافي وقالا انها اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف
امورا احدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا
نصب مع غيره الثاني ان تقديرها عنده في اي حال او على اي حال وعندهما
تقديرها في نحو كيف زيد اصحيح زيد ونحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه
الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه ان يقال على خير ونحوه وعند غيره ان يقال
صحيح ونحوه وقال ابن مالك لم يقل احد ان كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا
ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة
سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليها مجازا
قال ابن هشام وهذا حسن ص لدن لاول غاية زمان او مكان وتلزمها من غالبا
ويقال لدن ولدا ولد ولدن ولدن ولدن ولدو له ولد ولت
واعراب الاولى لغة وترد النون مضافا فيه لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافا
لابن الدهان وسمع نصب غدوة بعدها تمييزا ورفعها باضمار كان ويعطف
على غدوة المنصوب بالنصب وجوبا وفاقا لابي حيان وخلافا للاخفش
وابن مالك ش من الظروف المبنية لدن وهي لاول غاية زمان او مكان ويجب
لعنها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع
الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدا بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان
استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليها المبتدا
تعالى وعند مفاتح الغيب ولدينا مزيد والغالب اقترانها بمن نحو وهب لنا
من لدنك واتيناه من لدنا وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة لدن شب واعراب
لدن لغة قيسية تشبيها بعند وبه قرا عاصم باسا شديدا من لدنه بالجر والاشمام

الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير
اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال او فتحها او كسرها
وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام او ضمها وفتح النون مع سكون الدال
وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام او ضمها وحذفوا النون مع ضم الدال
وفتح اللام وزاد ابو حيان عاشرة وهي لت بلام مفتوحة وتا مكسورة قال
سيبويه ولد بلا نون محذوفة من لدن لا ان يك محذوفة من يكن الا ترى انك اذا
اضفته لمضمر رددته الى اصله فتقول من لدنه ولدني ولا يجوز من لدك ولا منه
لدن ويجر ما يلي لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله • تنتهض الرعدة في
ظهيري من لدن الظهر الى العصير • وتقديرا ان كان جملة اسمية كقوله
وتذكر نعماه لدن انت يافع • او فعلية كقوله • لدن شب حتى شاب سود الذوائب
ومنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة واول ما ورد من ذلك على تقدير ان
المصدرية بدليل ظهورها معها في قوله • اراني ان غاب رهطي وقوله
وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا قرابة ذي قربى ولا حق مسلم • وسمع نصب غدوة
بعدها في قوله لدن غدوة حتى دنت لغروب • وخرج على التمييز وحكى الكوفيون
رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان اي لدن كانت غدوة قال سيبويه ينصبها
لدن غدوة ولا تقول لدن بكرة لانه لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة
المنصوب بعدها فقيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على
الموضع والنصب على اللفظ وضعفه ابن مالك في شرح الكافية النصب واوجبه
ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس جرها بالعطف
على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن لا تنصب بعدها ظرف غير غدوة
ونحو غير محفوظ الا قياسا لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل وهذه المسألة
مذكورة في الكافية الا انه سقط من التسهيل ص لما حرف وجود لوجود قال
ابن السراج والفارسي وابن جني ظرف كاذ ويختص بالماضي وتقتضي جملتين
وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارعا وابن مالك واسمية
باذا او الفا ويحذف لدليل الى الجملة ومذهب سيبويه وابن خروف انها حرف
وتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاءني اكرمته والقائل
بنيا على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور
ولقولهم فلما نجاكم الى البر اعرضتم وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو فلما ذهب
عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا والجمهور اولوه بالماضي اي جادلنا
او الجواب محذوف اي اقبل يجادلنا وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة
بالفا وباذا الفجائية نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد
اذا هم يشركون وقيل في الاية الفا ان الجواب محذوف اي انقسموا قسمين وقد يحذف
الجواب لدليل كالاية المذكورة ص مذ ومنذ وهي الاصل خلافا لابن ملكون

وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل اصلهما من إذ وقيل من ذا ،
وكسر ميمها لغة وسكون ذال مذ قبل محرك وضمها قبل ساكن أشهر فإن وليهما
جملة فظرفان مضافان الى الجملة او الى زمان مضاف اليها وقيل مبتدآن خبرهما
زمن مقدر او اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن ومعناهما
الأمد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي
ظرفان خبرا لما بعدهما ومعناهما بين وعليه الكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك
لفعل حذف والثاني فاعله وقوم خبر محذوف او محذوف فيه فإن وقيل اسمان بمعنى
من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود واكثر العرب توجب جرهما الحال
ورجح جر منذ الماضي ورفع مذ له ويجوز رفع مضمر يعد بهما او جره وإن وصلتهما ولا
تجران مضمرا فما يلحقان بالمتصرف على الأصح فيهما ش من الظروف المبنية في بعض
الأحوال مذ ومنذ وهما بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا
فقال اصلهما من ذو ومن الجارة وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره اصلهما من إذ
حذفت الهمزة فالتقى ساكنان النون والذال فحركت الذال وخففت حركتها الضمة
التي هي أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رأيته مذ
يومان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم خففت الميم تباعا
لحركة الذال وعندي ان التعليل بالحمل على سائر الظروف قبل وبعد وفوق
وعوض أولى وهذا اصله منذ وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى الضم
ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا لأن
بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن على ان بعض العرب يكسر فيقول
الساكن على اصل التقاء الساكنين وقال ابن ملكون هما اصلان لأن الحذف
والتصريف لا يكون في الحروف ولا فيما شابهها لتمكنه ورده الشلوبين بانه قد
جاء الحذف في الحروف الا ترى تخفيفهم إن وأن وكأن وقالوا في لعل عل وقد حكى
سيبويه عن بعض العرب كسر ميم مذ ومنذ لغة بني سليم كما قال ابن مالك وقال
ابو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بني سليم وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة
احوال احدها ان يليهما الجملة الاسمية او الفعلية كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا
يافع وقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله منذ ابتدلت ومثل
مالك يبتغي . والمشهور انهما حينئذ ظرفان محل نصبا فإن فقيل الى الجملة
وعليه سيبويه والفارسي والسيرافي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف
الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الا على اسماء الزمان
ملفوظا بها او مقدرة والتقدير فيما رأيته مذ زيد قائم مذ زمن زيد قائم
وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر
وعليه الاخفش . الحال الثاني ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ
يومان وفيهما حينئذ مذاهب احدها وعليه المبرد وابن السراج والفارسي

انهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا
او معدودا واول المدة ان كان ماضيا فهو عبارة المغني وعبارة ابي حيان
وتقديرهما في المنكر الأمد والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة
اول الوقت والتقدير اول انقطاع الرؤية يوم الخميس الثاني وعليه الاخفش
والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذ ومنذ ظرفان خبر له كالا اذا
اصبنا الجملة ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين
لقائه يومان وما بعدهما في هذا التعسف لانه تقدير ما لم يظهر جوابه في موضع ما
الثالث وعليه اكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك انهما ظرفان
مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان او مضى يومان قال ابن
مالك ويرجحه ان فيه اجراء مذ ومنذ على طريقة واحدة فهو اولى من اختلاف الاستعمال
وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوغ اذ ادعاء التنكير من تعريف عند ما اعتاد ان ادعى
التعريف قال ابو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم
انهما مركبة من من وذو الطائية او من من واذ فما بعدهما من الصلة او الصفة اليه
وهما باطلان وبان اضمار الفعل لم يبق عليه الرابع وعليه بعض الكوفيين انه
خبر لمبتدأ محذوف بناء على انهما من من وذو الطائية والتقدير ما رأيته من الزمن
الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين
جملتان وعلى هذا اختلفوا هل لجملة مذ ومنذ ومرفوعهما محل من الاعراب فقال
الجمهور لا وقال السيرافي انها في موضع الحال كانه قال ما رأيته متقدما وقال انها
خرجت مخرج الجواب كانه قيل له ما امد ذلك فقال يومان وبه لا رابط فيها
لاحد من ضمير ونحوه والحال الثالث ان يقع بعدهما اسم مجرور فقيل
هما اسمان مضافان لان الاسمية قد ثبتت لهما فلا يخرج عنها ما امكن بقاؤها
عليها وقد امكن ذلك بان يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور
على انهما حينئذ حرفا جر لايصال معنى الفعل اليه كما يوصل حرف الجر تقول مذ كم
سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز ان يستغنى الفعل بعدهما عن العمل
فيهما باعماله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرته فيه او سرته ان اتسع كما تقول يوم
الجمعة قمت فيه او قمته ولم يتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من اذا كان
الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا
نحو ما رأيته مذ يوم الخميس ومنذ يومنا او عامنا او مذ ثلاثة ايام واكثر العرب
على وجوب جرهما الحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه ومن الكثير في منذ قوله
وربع عفت اثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله اقوين مذ حجج ومذ
دهر . ويجوز وقوع مصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر
وهو على حذف زمان اي مذ زمن قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما
نحو ما رأيته مذ أن الله خلقني فيحكم على موضعها بما حكم به للفظ المصدر من رفع

وترجيح رفع مذ للماضي على جره

ومذ ومنذ يليهما اما الظاهر من اسم الزمان او مجرور على تقدير زمان ادخيا

او المصدر على تأويل وأجاز المبرد ان يحل محلها اسم الزمان نحو يوم الخميس لم رأيته
منذ اومذ ورد بان العرب لم تقله ولا يلحق مذ ومنذ بالظروف المتصرفة عند
الجمهور من البصريين ومن قال بانهما منتهيان في الحال الثاني الحقهما بالمتصرف
ص مع لمكان الاجتماع او وقته وتجر بمن وتقع خبرا او صلة وصفة وحالا لا ابتداء
قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرفا خلافا للنحاس وتفرد
فتكون حالا لا بمعنى جميع وعند بقلة وهل هي حينئذ منصوبة خلافا ولا تتلب
الاتحاد في وقت وفاقا لثعلب وابن خالويه وابي حيان ش من الظروف
الملازمة التصرف مع ومعناها لمكان الاجتماع او وقته تقول زيد مع عمرو وجئت
مع العصر وتدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من الجار عليها في قولهم
ذهبت من معه وقرئ هذا ذكر من معي قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف
في الجمود المحض ولزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين
بلا ثالث محقق العود الا انها اعربت في اكثر اللغات لمشابهتها عند في وقوعها
خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور كجئت من مع والقرب
كان مع العسر يسرا وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم
لغة ربيعة وحركتها حركة اعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بنى
البناء واشبهها حين السكون باقية على الاسمية كما يشعر به كلام سيبويه من ان معناها
مبنية ومعربة واحد وزعم النحاس انها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف
وجه ذكر مع في الظروف المبنيات لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في اول الكتاب
باعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل
وقوعها في موضع رفع خبرا كقوله ● افيقوا بني حرب واهوا انا معا ● وقوله اكف يداه
حين جانا معا واختلف في معا فذهب الخليل وسيبويه وصححه ابو حيان
الى ان فتحتها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة ثنائية اللفظ حال الافراد و
الاضافة وذهب يونس والاخفش وصححه ابن مالك الى ان فتحتها كفتحة يا فتى
وانها حين افردت ردت اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا
لتوقعه كذلك حالة الرفع كالمقصور ورده ابو حيان بان شأن الظرف عند التصرف
اذا اخبر به ان يبقى على نصبه ولا يرفع كما تقول الزيدان عندك وذهب ابن مالك الى
انها في الافراد مساوية لمعنى جميع قال ابو حيان وليس بصحيح فقد قال ثعلب اذا قلت
جاءا جميعا احتمل ان فعلهما في وقت او وقتين واذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
ولذا ذكر ابن خالويه انها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت ص ومثلها كل زمن
مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبني فبناؤه راجح او معرب فرجح ونعته المفعولية
وما او لا لم تتغير او لا التبرئة فكذلك وقد يجامعها ورفع ومنع سيبويه اضافة
مستقبل لاسمية وجوزه الاخفش وابن مالك ش من الظروف التي تبنى جوازا لا

وقل وقوعها في موضع رفع خبر واختلفهم

وجوبا كل اسماء الزمان المبهمة اذا اضيفت الى الجمل والمراد بالمبهم ما لا يختص
بوقت دون وقت نحو حين ومدة ووقت وزمن وما يختص نحو ضحى دون وقت كنهار وصباح ومساء
وغداة وعشية وليلة واسبوع وشهر وسنة فلا تضاف شيء من ذلك الى الجمل على
الصحيح عند ابن مالك وغيره وتضاف لجميع اليها كالمفرد وسواء في الجملة الفعلية
والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم ولدته امه وعلى حين عاتبت ●
المشيب على الصبا ● وقوله ● على حين يستصبين كل حليم ● ترجح فيما كان صدرها معربا قرأ نافع هذا يوم
ينفع الصادقين بالبناء وقرأ السبعة بالاعراب وقال الشاعر ● على حين من يلبث عليه ذنوبه
ولا خفض ● وقال ● اكرم على حين الكرام قليل ● ومنع البصريون البناء في هذا القسم ●
واوجبوا الاعراب ورأى ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع كقراءة نافع
والابيات وان صدرت الجملة بما او لا او ليس لم تختلف الحكم من نقله رفعها الاسم
ونصبها الخبر والاضافة بحالها كقوله ● على حين ما هذا بحين تصابي ● وقوله
ولكن ليشفعا لي لتزداد وشفاعة ● بحين لا ذا شفاعة عن سواد بن قارب ● وان صدرت بلا
التبرئة فيغلب بناؤها ايضا على ما كان من بنا او نصب وقد يجوز رفع حلي حبيبك يوم لا حر
ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال تركتني حين لا مال اعيش به بالرفع ومذهب سيبويه
ان الظرف اذا كان بمعنى المستقبل تعين اضافته للفعلية ولا تجوز اضافته للاسمية
لانه حينئذ بمعنى اذا وهي لا تضاف اليها فلا يقال اتيتك حين زيد ذاهب بخلاف
الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى اذ فيضاف للفعلية والاسمية معا وذهب الاخفش الى
جواز اضافة المستقبل الى الاسمية ايضا وصححه ابن مالك مستدلا بنحو قوله تعالى يوم
هم بارزون قال ابو حيان انما اجاز الاخفش ذلك لانه يجيز في اذا ان تضاف الى
الاسمية فكذا ما هو بمعناها ص او لمبني واحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل
والمختار وفاقا لابن مالك لا تبنى مضاف لمبني مطلقا ش من الظروف التي تبنى جوازا
لا وجوبا اسماء الزمان المعتادة اذا اضيفت الى مبني مفرد نحو يومئذ وحينئذ والحق بها
الكوفيون كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا اضيف لمبني نحو ما
قام احد غيرك وقال تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون وقرئ ان يصيبكم مثل ما اصاب
بفتح اللام وقال ومنا دون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر
لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت والقول ببنائها لمضاف الى مبني المتكلم يحكى هذا
الاصل وذهب ابن مالك الى انه لا يبنى الحين المضاف ووجه الفتحات في الشواهد السابقة
حركات اعراب فمثل في الاية الاولى حال من ضمير الحق المستكن وفي الثانية مصدر او حال
وفاعل يصيبكم الله وفي البيت حال وغير في الثالث وفي البيت حال او مستثنى ودون
وبين منصوبان على الظرفية وهذا الذي ذهب اليه هو المختار ص ولا يلحق الرابط
الجملة المضاف اليها الا نادرا ش قال ابن مالك كل مضاف الى الجملة مقدر الاضافة الى
مصدر من معناها ومن اجل ذلك لا يعود منها ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر
فان سمع ذلك عد نادرا كقوله ● مضت سنة لعام ولدت فيه ● وقوله وتبحر ليلة

كلاف ما يختص بتعريف
او غيره كأمس وغد
فانه لا يضاف الى الجمل
ومنه المحدود والمعدود
والوقت كيومين

وقال الاخفش انه تأصل
بحيث ان روينا الثلاثة
بالفتح
الجملة

دبين

الوسطي بسبب اضافته اليه
اصلا لا الظرف ولا غير لان
الاضافة من خصائص
الاسماء التي تخف سبب
البناء وتغلبه فكيف تكون
داعية البناء

لا يستطيع براحا بها الكلب الا ترا ، والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلته عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه ص المفعول معه بعد الثالي واو المصاحبة والاصح انه مقيس يقبل الا عتيص والجمهور بما صلح فيه العطف ولو مجازا والمبرد والسيرافي بما كان الثاني مؤثرا للاول ونحو سنيه والاخفش ويعا في معنى ناسع ش المفعول معه بعد التالي واو المصاحبة فخرج عنا التالي واو اما قد يطلق عليه في اللغة مفعولا معه كالمجرد ربح وبيلا المصاحبة لجلست مع زيد وبعتك الفرس بلجامه والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من العامل السابق لا من الواو وهنا لا يتم الامر الا بالواو في كون هذا الباب مقيسا خلاف فبعضهم لحويين لم يقصر في مسائله على السماع ونسبه جماعة للاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنا العطف المحض نحو قام زيد وعمرو وحيث لا يتصور معنا العطف اصلا نحو تعدت او ضحكت او انتظرتك وطلوع الشمس والجمهور كما قال ابو حيان حصروه بما صلح فيه معنا العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنا العطف لقيام الادلة على ان واو مع عطف في الاصل ولا حيث تمحض معنا العطف لان دخول معنا المفعول به هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب ويتواضح فيه العطف حقيقة نحو جا البرد والطيالسة لان المجي يصح منها او مجازا نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة انه لا يفارق زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سايره وقال المبرد والسيرافي يقاس فيما كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جا البرد والطيالسة فالبرد سببه استعمال الطيالسة وجئت وزيدا اي كنت السبب في مجيه وقال ابن هشام الخضراوي الاتفاق على ان هذا مطرد في لفظ الاستوى والمجي والصنع وفي كل لفظة صعب وينبغي عندي ان يقاس على ما سمع ما في معناه وان لم يكن من لفظه فيقاس على جلو وافق على استوي وفعلت على صنعت وكذا ما في معناها وما ليس من الفاظها ومعانيها لا ينبغي ان يجوز انتهى ص وناصبه ما سبقه من فعل او شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمر بعدها والكوفية الخلاف والاخفش انتصب انتصاب الظرف والاصح نصبه المتعدي وكان المعنوي كالاشارة ش في ناصب المفعول معه اقوال احدها وهو الاصح انه ما تقدمه من فعل او شبهه نحو جا البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة واعجبني استواؤها لما والخشبة والناقة متروكة وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى تفعل وشبهوا في الفعل المتعدي اذ اللازم وعنده الكوفي نحو لو خليت والاسد لاكلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال قوم لا يكون مع غير المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول معه به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث يعمل

بالواو والجمهور نعم لان الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر فكون واياها بها مثلا بعدي ، وقال فكونوا انتم وبني ابيكم ومنه سيبويه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الاشارة والظرف والجار والمجرور واجازه ابو علي وغيره نحو هذا لك وايا ، وعلى هذا ازداي مطويا وسربالها ، القول الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بان واخواتها وبانه لا نظير لها اذ لا يعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل الثالث ان ناصبه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت واباك فالتقدير ولابست اياك وانما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبان فيما ذكره احالة للباب اذ يصير منصوبا على انه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين ورد بان الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الالفاظ وبانه لو كان الخلاف ناصبا لنصب ما قام زيد لكن عمرو ونحو قام زيد لا عمرو ولم يقله احد من العرب قال ابو حيان وهذا القول لبعض الكوفيين واكثرهم والاخفش على ان الواو مهيئة لما بعدها ان ينتصب انتصاب الظرف لان اصل جاء البرد والطيالسة مع الطيالسة فلما حذفت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم اقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب مع لانه وقع مقام الواو وهو نفسها اذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ما بعد الا الواقعة موقع غير نحو لو كان فيهما الهة الا الله والاصل غير الله ص ولا يتقدم على عامله ولا مصاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل من الواو بظرف ولا يكون جملة خلافا لصدر الافاضل ش المفعول معه لا يتقدم على عامله بالاتفاق لان اصل واوه حرف العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا ولا يتقدم على مصاحبه ايضا لما ذكر واجازه ابن جني فقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف قال عليك ورحمة الله السلام ، وشاغه هنا قال جمعت وفحشا غيبة ونميمة ولان باب المفعول فيه في التقدم اوسع منه لا من باب النابعية واما المانع هنا من التقدم الحمل على ذلك فاذا اجاز على الاصل بقلته واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد والبوم عمرا وان جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار من المجرور فمنع الفصل بينهما وزعم صدر الافاضل ان المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جا زيد والشمس طالعة وكون جعلناها حالا لانها لا تنحل الى مفرد مبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة واجيب بانها مؤولة بالحال اذا التقدير اي جا زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل مؤول بمبكرا ونحوه ص ويجب العطف بعد مفرد خلافا للصيمري وبعد ما لا يجوز ان اذ لا محالة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد ونحو في نحو ما لك وزيدا وكان مضمرة قبل الجار او مصدر بعد الواو وقال السيرافي بلابس فان كان

بارتفاع غيره

العطف

مع

مستقبلا او ظاهرا ترجح العطف واوجبه بعضهم وقد ينصب بعدهما وكيف بتقدير
ونحو كان ناقصة وقيل تامة وقدر سيبويه نحو ما انت فكيف تكون فقال ابن
ولاد يتعين وقدر السيرافي بما وترجح النصب ان خيف فوات المعية فان لم يصلح الفعل لها
جاز اضمار صالح فان لم تحسن نحو جيب وتضمن معنى يتسلط به وسميت ان تضمن
الكد نحو زاتيه والحايط زكل منعا طعني باضمار الفعل ش مسايل هذا الباب
بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة اقسام احدها ما يجب فيه العطف ولا
يجوز النصب على المفعول معه وذلك شيئان احدهما ان لا يتقدم الواو الا مفرد نحو انت
وراك وكل رجل وضيعته والرجال والنساء واعضادها واعجازها هذا قول
الجمهور وجوز الصيمري فيه النصب بلا تاويل وجوز بعضهم فيه النصب على تاويل
ما قبل الواو انه جملة حذف ثاني جزئيها والتقدير كل رجل كائن وضيعته والثاني
ان يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك انت اعلم وما لك والمعنى
بمالك وهو عطف على انت ونسبة العلم اليه مجاز الثاني ما يجب فيه النصب
ولا يجوز فيه العطف وذلك ان يتقدم الواو جملة اسمية او فعلية متضمنة معنى الفعل
وقبل الواو ضمير متصل مجرور او مرفوع لم يوكد بمنفصل نحو ما لك وزيدا وما شانك
وزيدا وما صنعت واياك فيتعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف
لامتناعه الا في الضرورة والنصب في الاسمية بكان مضمرة قبل الجار ونحو اللام
ومثاله اي ما كان شانك وزيدا او بمصدر لابس منويا بعد الواو اي ما شانك
وملابستك زيدا او ملابسك زيدا كذا نص عليه سيبويه قال ابو حيان نقلا عن شيخه
ابن الضايع وهذا تقدير معنى الاعراب لانه عند سيبويه مفعول معه وتقدير الملابسة
يجعله مفعولا به لا مفعولا معه وقال السيرافي وابن خروف المقدر فعل ونحو لابس لان
المصدر لا يعمل مقدرا الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز النصب وذلك ان يكون
المجرور في الصورة السابقة ظاهرا او ضميرا مرفوعا منفصلا نحو ما شان عبد الله وزيد
وما انت وزيد فالاحسن جر زيد في الاول ورفعه في الثاني لامكان العطف وهو الاصل
ويجوز فيه النصب مفعولا معه وشنعه بعض المتاخرين كابن الحاجب ورد بالسماع قال
فما انت والسير في متلف وسمع ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا وكيف انت
وقصعة من ثريد قال سيبويه اي ما كنت وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد
لان كنت وتكون يقعان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هنا عند الضمير تامة
لا ناقصة لا تعمل هنا فكيف حال وزيدا ما واختاره الشلوبين وقال ابو حيان
الصحيح انها الناقصة وانما تعمل هنا فكيف خبرها وكذا ما خبرها واختلف
في تقدير سيبويه نحو ما كنت ونحو كيف تكون اكذلك هو ولسيبويه ام لا فقال
السيرافي هو غير مقصود ولو عطف لم يكن ورد المبرد على سيبويه وقال يصلح في كل منهما
الماضي والمستقبل وتابعه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال انه لا يجوز الا
ما قدره سيبويه لان ما دخلها معنى التعجيز الا ذكارا اذ يقال لمن انكر عليه مخالطة

زيدا

زيدا وملابسته ما انت وزيدا الا لمن لم يقع منه ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستقره
دون ما لم يقع ولعيت لمجرد الاستفهام واما كيف فعلى بابها من الاستفهام والمعنى كيف
تكون اذا وقع كذا اي على اي حال تكون والاستفهام انما يكون من المستقبل الرابع ما
يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك ان يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات
المعية المقصودة نحو لا تغتذ بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع اي مع اللبن
ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف
من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال فان العطف وان
حسن من حيث اللفظ لكنه يودي الى تكلف في المعنى اذ يصير على التقدير كونوا انتم
وليكونوا هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المجرور امتنع
العطف عند الجمهور وجاز النصب على المعية واضمار الفعل الصالح نحو فاجمعوا امركم
وشركاءكم لا يجوز ان يجعل وشركاءكم معطوفا لان اجمع لا ينصب الا الامر والكيد ونحوهما
فاما ان يجعل مفعولا معه او مفعولا باجمعوا مقدرا ومثله تبوءوا الدار والايمان فالايمان
مفعول معه او مفعول باعتقدوا مقدرا فان لم يحسن في الحالة هذه مع موضع الواو تعين
الاضمار امتنع المفعول معه ايضا كقوله وزججن الحواجب والعيونا لان زججن
غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لمع فيقدر وكحلن وذهب جماعة منهم
ابو عبيدة والاصمعي وابو محمد اليزيدي والمازني والمبرد الى جواز العطف على الاول
بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في
العطف ما لا يجوز في الافراد نحو اكلت خبزا ولبنا فيغتفر زججن معنى حسن الخامس
ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا اكد ضمير الرفع المتصل
نحو ما صنعت انت واباك ونحو راسه والحايط اي خل او دع وشانك والحج اي
عليك يعني الزم وامراه ونفسه اي دعه وذلك يقتضي حمل المتعاطفين على اضمار فعل
لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائزان والفرق بينهما من جهة المعنى ان المعية
يفهم منها الكون في حين واحد وفي العطف لا احتمال مع ذلك التقدم والتاخر قاله
ابو حيان وفي تمثيل سيبويه ببعض الامثلة رد على من يعتقد ان المفعول معه لا يكون الا
مع الفاعل ص ويطابق خبر وحال تعين واوجب ابن كيسان ش اذا وقع بعد المفعول
معه خبر لما قبله او حال طابق ما قبله نحو كان زيد وعمرا متفقا وجاء البرد والطيالسة
شديدا ويجوز عند عدم المطابقة لما قبله الا تثنى نحو كان زيد وعمرا متفقين وجاء البرد
والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان واوجب المطابقة للاول قال ابو حيان
واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق واكثر النحويين لا يثبتونه فلا ينبغي
ان يقدم على اجازة شيء من مسايله الا بسماع من العرب ص المستثنى هو المخرج بالا
واحدى اخواتها بشرط الافادة فان كان بعضا فمتصل والا فمنقطع يقدر بلكن وقال
الكوفية بسوى وابن سعدون الا فيه مع ما بعدها كلام مستانف وقد يستثنى بفعل فان
حذف المستثنى منه فله مع الا ما له مع سقوطها ولا يكون بعده مصدر موكد قطعا ولا

وغير نفي وشبهه في الاصح ولا في لا ادرمه كلولا ولو حلف وجوز الزجاج الابدال في ه
التخصيص وفي نحو ضربت ما قام الا زيدا فان ذكرت ضربت بالا او بما قبلها اوبه بواسطتها
اوبان مقدرة بعدها اوبان مخففة من ان ركبت الا منها ومن لا او بخلافه للاول ه
او باستثنى فقولان فان كان متصلا نوعا منفيا او كمنفي اختير اتباعه بدلا وقال
الكوفيون عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في
نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا مردود به نقض الحتيقنا
خلافا لزاعميها فان توسط بين المستثنى وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل
واجب الاتباع منقطع صح اعتباره ومتصل متقدم موجب لغة وقيل المتقدم بدل او
مبدل او بيان وخلف ولا يتبع مجرور بزائد ولا اسم لا التبرئة على اللفظ وجوزه
الكوفية في نكرة لمجرد بمن والاخفش ومعرفة وان عاقل فعل صالح للاتباع على
مبتدأ ومنسوخ بغير زال واخواته من خبر او وصف قال ابو حيان اذا كان
اتبع القائد جوازا وصاحبه اختيارا وكذا المضاف والمضاف اليه غير باب
كابن مالك في التسهيل خلافا لتعبير النحاة سيبويه في بحوم بالاستثناء من الباب
للمفعولات والمستثنى احدها لا الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال
دون المفعولية والحالية قال ابو حيان اجرى ابن مالك الباب على ما قبله من
المفعول معه وكما بوب لما بعد الواو بالمفعول معه كذلك بوب لما بعد الا وشبهها
بالمستثنى وحد المخرج بالا او احدى اخواتها تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بشرط الفائدة فالمخرج شامل لجميع المخصصات وبالا يخرج ما عدا المستثنى منها
وتحقيقا هو المتصل فانه بعض المخرج منه نحو قام اخوتك الا زيدا وتقديرا هو المنقطع
نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا فانه ليس بعضه
فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو
حين استثني مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل ان عبادي ليس لك عليهم
سلطان الا من اتبعك من الغاوين اذ لحظ في الاضافة معنى الاخلاص لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف لان السابق
زمانه لا يصح دخوله وتناول المذكور ما تقدم والمتروك ما ضربت الا زيدا اي احدا
وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تفد فلا
يقال جاء قوم الا رجلا ولا قام رجال الا زيدا لعدم الفائدة فان افاد جاز نحو
فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وقام رجال كانوا في دارك الا رجلا والفائدة
حاصلة في النفي للعموم نحو ما جاءني احد الا رجلا او الا زيدا وكذا الاستثناء من المعرفة
النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الا
رجلا منهم من المنقطع يقدر عند البصريين بلكن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة
عن الاولى فتقول ما في الدار احد الا حمارا في تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك
فجاء لما بعد لكن ... ما قبلها عندهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت

لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا الكلام قام لقيتوه بالاستثناء
تشبيها بها اذا كانت استثناء حقيقة وتفريقا بينهما ويقرن لكن والكوفيون يقدرونه
بسوى وقال قوم منهم ابو الحجاج ابن يسعون الا مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع
يكون كلاما مستانفا وقال في نحو قوله وما بالربع من احد الا الاواري الا فيه بمعنى لكن
والاواري اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاواري بالربع وحذف
خبرها كما حذف خبر لكن في قوله ولكن زنجيا عظيم المشافر قال ابو حيان ولا يستوي
المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول
ما في الدار احد خلا حمارا ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالا
يجري على حسب ما تقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجر بحرفه لتفريغه له ووجود
الا كسقوطها نحو ما قام الا زيد وما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما محمد الا رسول
وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند اكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي وما
مثل النهي والاستفهام نحو لا تقولوا على الله الا الحق لا تعبدوا الا الله فهل يهلك
الا القوم الظالمون وجوز بعضهم وقوعه في الموجب ايضا نحو قام الا زيد وضربت
الا زيدا ومررت الا بزيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقدير ثبوت
القيام والضرب والمرور بجميع الناس الا زيدا وهو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز
ولو كان الموجب لازما له نفي كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التفريغ نحو لولا القوم
الا زيدا لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لاكرمتك واباه غيره لان التفريغ لم يدخل
في الجملة الثابتة واما الجواب الذي هو منفي فخارج عما دخلت فيه الا واجاز ابن الحاج
المبتدأ كذا التحضيض اجراء له مجرى النفي نحو فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس والمفرغ يكون في كل المعمولات من فاعل ومفعول به وغيرهما الا المصدر
المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك اولوا قوله تعالى ان نظن الا ظنا على حذف الوصف
اي ظنا ضعيفا واجاز الكسائي في نحو ما قام الا زيد مع الرفع على الفاعلية النصب
على الاستثناء قال ابو حيان وهو مبني على ما اجازه من حذف الفاعل وجوز ايضا بناء
عليه الرفع على البدل من الفاعل المحذوف ووافقا الكسائي على اجازة النصب
طائفة واستدلوا بقوله ◦ لم يبق الا المجد والقصائد ◦ غيرك يا ابن الاكرمين
والندا ◦ يروى بنصب المجد وغيرا اي لم يبق احد غيرك واجيب بان غير فاعل مرفوع والفتحة
بناء لاضافته الى مبني والثاني هو المستثنى من مذكور وفي التفصيل الاتي في ناصبه
اقوال احدها انه الا وصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بانها
مختصة بدخولها على الاسم وليست كجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثاني
انه ما قبل الا من فعل ونحوه من غير ان تعدى اليه بواسطة الا وعزي لابن خروف
لا نتصابه غيره بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه ما قبل الا معدى
اليه بواسطتها وعليه السيرافي وابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ والزمخشري
وعزاه الشلوبين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة

ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غربان
الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره الفعل الا انه اسقطه حرف الجر وغير
ما بعد الا مشبه بالظرف المتصرف لذي اعمل فيه
لم بناؤها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل
الا فعل نحو القوم اخوتك الا زيدا **الرابع** انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائي
فيما نقله السيرافي قال المعنى الا ان زيدا لم يقم **الخامس** انه بالا مجتمعة ركبت
من ان ولا وعليه الفراء قال ولهذا ادغم من رفع تغليبا لحكم لا ومن نصب غلب حكم ان
السادس انه انتصب لمخالفته الاول لان المستثنى مخرج له القيام بعد نفيه عن
الاول او عكسه وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور **السابع** انه باستثني مضمرا وعليه
المبرد والزجاج فيما نقله السيرافي ولم يترجح عندي قول منها فلذا ارسلت الخلاف
واقواها الثلاثة الاول والاخير وسوّى ابن نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع
الموجب وغيره نحو قاموا القوم الا زيدا وجاء القوم الا حمارا وما قام احد الا زيدا
وما في الدار احد الا حمارا لكن يختار الاتباع في المتصل الموخر المنفي وشبهه نحو ما قام
احد الا زيد وما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد قال تعالى ومن يغفر
الذنوب الا الله ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ما فعلوه الا قليل منهم وهو بدل
عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والا
عندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف
ببل ولكن واجيب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني فيه مخالف
للاول في المعنى وقد تقول لو مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط
لا العاطفة ان لا تكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته
ليس من تلك الابدال التي ثبتت في باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل
هنا انه يقع موقع الاول ويبدل لمكانه انتهى وذهب بعض النحويين ان الاتباع يختص
بكون فيه المستثنى منه مفردا وقد رد على سيبويه بقوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا
انفسهم ثم هو اجمع وقد ابدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى
منه للايجاب كاحد ونحوه ورد بالسماع قال تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وشرط
الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع ان يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسماع
قال تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فيمن نصب وحكى سيبويه ما مررت باحد
الا زيدا وما اتاني احد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في التراخي نحو ما ثبت
احد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا ينزل عنده احد من بني تميم الا وافقهم
الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل
منه قال ابو حيان وهذا الذي ذكره لم يذكره اصحابنا واختار ابن مالك
ايضا النصب فيما رد به كلام نفي الاستثناء كقول القائل ما قاموا الا زيدا وانت تعلم
ان الامر بخلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل
والمبدل في حكم الاستقلال قال ابو حيان وهذا ايضا لم يذكره اصحابنا الا ان

ولا

تقدم
لعله قاموا

ابن

ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده واذا اتبع المجرور بمن او الباء الزائدتين
او اسم لا الجنسية تعين اتباع المحل نحو ما في الدار من احد الا زيد وما من اله
الا الله وما احد وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به ولا اله الا الله فاما لم يجز الاتباع
على اللفظ لانهما لا تعملان في المعرفة سوى الباء ولا في الموجب واجازه الكوفيون
في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة واجازه الاخفش ولو كان معرفة بناء على رايه من
جواز زيادة من في المعرفة والموجب وانشد عليه قوله • وما بالربع من احد الا
الا اوارى بالخفض وعلم من التقييد ان المنقطع والمتصل المقدم والموجب لا يختار
فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة المشهورة نحو ما لهم به من علم الا
اتباع الظن وما لي الا آل احمد شيعة • فشربوا منه الا قليلا • وفي لغة تميم يتبع المنقطع
بشرط صحة اغنائه عن المستثنى منه نحو ما في الدار احد الا وتد • قال • وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس • وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنصب نعت النكرة اذا تقدم
عليها فانه ينتصب على الحال لتعذر اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الا ما نقص
وما نفع الا ما ضر تعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الا حمارا
احد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه ما لي الا ابوك احد قال سيبويه فيجعلون احدا
بدلا والا ابوك مبدلا منه ووجهه الابدي بان البدل لا يمكن تقديمه وقيل هو بدل وهو
في نية التاخير وقال ابن الضائع احد بدل من الاسم الواقع بعد الا مخصوص وهو شبيه ببدل الشيء
من الشيء لان ما قام الا ابوك في قوة ما قام غير ابيك وغير ابيك احد فيصح انطباقه
عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون
وابن مالك ومن الوارد فيه قوله • اذا لم يكن الا النبيون شافع • وقوله • فلم
يبق الا واحد منهم شفر • اما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاءني احد الا زيد
خير منك وما قام القوم الا زيدا العقلاء وما مررت باحد الا زيد خير منك فيجوز
فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمتاخر والاتباع فيه هو المختار لعينا
منه المشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه
موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه انه يختار النصب ولا يوجبه لان المبدل
منه منوي الاطراح فلا ينبغي ان يوصف بعد ذلك ونقل عنه ايضا انه يوجب النصب
ويمنع الابدال فتحصل عنه ثلاثة اقوال قال ابو حيان والنصب عندي اجود من النصب
متاخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب قال وعندي ان
النصب والبدل مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافئا وفي لغة تتبع الموجب لوجب
وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل واذا اعاد ضمير المستثنى منه صح جعل المستثنى
الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما احد يقول ذلك
الا زيد وما كان احد يجترئ عليك الا زيد وما حسبت احدا يقول ذلك الا زيد فيجوز
في هذه الامثلة ان تجعل زيدا تابعا للمبتدا او لاسم كان او للمفعول الاول فيكون
بدلا لانه لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى سواء كان العائد من الخبر كما تقدم او من

اعتبار

واختار الكوفيون
الاتباع بمجرورين

منهم وقد شبه سيبويه
نصب المقدم بنعت النكرة
اذا تقدم عليها فانه
ينتصب على الحال لتعذر
اتباعه

تبع

العامل فيه الابتداء او ما
يجري مجراه

الوصف نحو ما فيهم احد اتخذت عنده يدًا الا زيد وما كان فيهم احد يقول ذاك الا
زيد قال ابو حيان والقياس يقتضي اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما اخوتك
في البيت عاتبني عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد الا اخوتك وللضمير المستكن في عاتبني
لان الحال المتوجه عليها النفي في المعنى وسوابع السلة المتصل والمنقطع نحو ما احد بهم
بداوتهم الا الوحش قال في ليلة لا ترى بها احدًا. يحكى علينا الا كواكبها. نكواكبها
بالرفع بدل من ضمير يحكي وهو منقطع لان احدا وضميره خاص بالعاقل فلو كان العابد
بعد المستثنى نحو ما احد الا زيدا يقول ذاك او المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما احد
ينفع الا الضر وما له بزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولولا
العامل غير ما ذكر نحو ما شكر رجل اكرمته الا زيدٌ وما مررت باحد اعرفه الا عمرو تعين
اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير اذ لا تاثير للنفي في اكرمت واعرف وكذا ما زال
واخوته من النواسخ نحو ما زال وافد من بني تميم يسترفدنا الا زيد لا يجوز فيه الا اتباع
الظاهر لانه نفي معناه الايجاب قال ابو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء ام لا
يمثل النحويون الا بها والظاهر ان غير كذلك نحو ما ظننت احدا يقول ذاك غير زيد
بالنصب تبعا لاحد وبالرفع تبعا للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمر
من اتباع ايهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ما جا اخو احد الا زيد ان شئت اتبعت
المضاف فترفع او المضاف اليه فتجر ص ولا يقدم اول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج
ولا يقدمون نفي حكم الا بدليل وقدمه الكسائي عليه والا مع المرفوع وهشام
مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط الكلام ثالثها يجوز ان كان العامل
متصرفا ش الجمهور على منع تقديم المستثنى اول الكلام موجبا كان او منفيا فلا يقال
الا زيدا قام القوم ولا الا زيدا ما اكل احد طعامنا ولا ما الا زيدا قام القوم
لانه لم يسمع من كلامهم ولان الا مشبهة بلا العاطفة وبواو مع وهما لا يتقدمان وجوز
الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله خلا الله لا ارجو سواك وانما
اعد عيالي شعبة من عيالكا. وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها
انسي ولا دليل فيه لان اما خلا فليس بدليل اولى بذلك وجوزه الكسائي في المنفي بعد
حرف النفي كقوله ولا خلا الجن قال لانه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق النافية
وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي ايضا واجازه ابن الحاجب الا مع المرفوع ومنعه
هشام الا مع الدائم اما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم دون وسطه
بين جزئي كلام ففيه مذاهب احدها المنع مطلقا سوا كان العامل متصرفا ام غير
متصرف فلا يقال القوم الا زيدا قاموا ولا القوم الا زيدا في الدار
تشبيهها بالمفعول معه قال ابو حيان وهذا مذهب من يرى ان العامل في المستثنى
ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده
قال الا كل شي ما خلا الله باطل فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك
الضمير وقال كل دين يوم القيمة عند الله الا دين الحنيفة بور الثالث الجواز

مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الاخفش وصححه ابو حيان لان السماع انما ورد
بالتقدم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يتقدم على غيره الا بثبت من العرب ص
مسئلة لا يستثنى باداة شيئان دون عطف على الاصح وقيل مطلقا والخلاف في
نوعيه فقيل لا وقيل يصح على انها بدل ومعمول وقيل بدل لا ش لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان فلا يقال اعطيت الناس الا عمرا الدنانير
ولا ما اعطيت احدا درهما الا عمرا دانقا تشبيها بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان
الا الى معمول واحد واجازه قوم تشبيها بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمرا
وبشر خالدا وقيل لم يقل احد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا
بفساده وقوم قالوا انه صحيح على الاستثناء على ان الاول بدل والثاني
منصوب بفعل مضمر من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الا عمرا اعطيته الدنانير
واعطيته دانقا واخذ درهما وضرب بعضا وقيل كلاهما بدل لان من الاشياء العاقبين
فيكون الا جميعا من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد
ابدال اثنين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض اما تعدد
المستثنى مع العطف نحو قام القوم الا زيدا وعمرا فجائز اتفاقا ص والوارد
بعد جمل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل
ان عطف بالواو وتعقب مفردين يصح لكل وللثاني فان تقدم فللاول فان كان
احدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا ش قال ابو حيان هذه المسئلة قل من
تعرض لها من النحاة ولم ار من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل والهاباذي
في شرح اللمع قلت وكلاهما قال فانه المسئلة يعلم منها الخ وقد ذكرها ابو
حيان نفسه في الارتشاف فاحببت ان لا اخلي كتابي عنها فنقول اذا ورد الاستثناء
بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب احدها وهو الاصح
نعم وعليه ابن مالك الا ان يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى والذين
يرمون ازواجهم الاية فقوله الا الذين تابوا عايد الى فسقتهم وعدتهم وقوله
متعا الى الجلد لما قام عليه من الدليل وسوا اختلف العامل في الجمل ام لا بناء
على ان العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل
ان سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على اعمامي ووقفت بستاني على
اخوالي وسبلت سقايتي لجيراني الا ان يسافروا والا فللاخيرة فقط نحو اكرم العلماء
وحبس داري على اقاربي واعتق عبيدي الا الفسقة منهم الثالث انه ان
عطف بالواو عاد للكل او بالفا او ثم عاد للاخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع
انه خاص بالجملة الاخيرة واختاره ابو حيان الخامس ان اتحد العامل فللكل
او اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه
البهاباذي بناء على ان عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا واما الوارد
بعد مفردين وهو عقيب يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب

الاستثنا على احدهما تعين للاول نحو له

مائة مومن ما يتني كما قرالا اثنين فان تقدم الاستثنا على احدهما تعين للاول نحو له مائة الا ثلثا الا نصفه لكنه تقدم على

للنيل الا قليلا نصفه فالا قليلا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على

نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثنا التاخر وكذا لو تقدم عليهما معا فانه

يكون للاول نحو استبدلت الا زيدا من اصحابنا باصحابكم فالا زيدا مستثنى من قوله من

اصحابنا لا من قوله باصحابكم هذا ان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى فان كان

اختص به مطلقا او لا كان او ثانيا نحو ضرب الا زيدا اصحابنا اصحابكم وملكت الا

الا ماء عبيدنا ابناءنا وضرب الا زيدا اصحابكم اصحابنا وملكت الا الا ماء غلماننا

عبيدنا والابناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يمتنع كونه لكل

منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نسا وهم الزيدون الا الحسنيات واصبى

الزيدون نساءهم الا ذوي الغنى واستبدلت الا زيدا من اماءنا بعبيدنا ص وتكرر

الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان بعضيا عنه والا عطف بالواو وجوز الصيمري

طرحها ولغيره فان امكن استثنا بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للاول وقيل الكل

منقطع او لا فان نوع العامل شغل باحدها ونصب غيره والا نصب الكل ان تقدم

استثنا وقال ابن السيد يجوز حالا لا استثنا الاول وحالية الباقي وعكسه

وغير واحدا ان تاخرت وله ما له مفردا وجوز الابذي نصب الكل استثنا ورفعها

واحدها نعتا او بدلا لا انتفا ق النفي وحكمها معنى كالاول ش اذا كررت الا

فلها حالان الاول ان تكون للتاكيد فتجعل كانها زائدة ولم تذكر ويكون ما بعد

الثانية الا ما قبله الاول نحو قاموا القوم الا محمدا الا ابا بكر وهي كنيته وشرط

هذا التكرار ان يكون الثاني يغني عن الاول كما ان ابا بكر يغني عن ذكر محمد فان

لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للاول نحو قاموا القوم الا زيدا والا جعفرا

ومما صح فيه قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله والرسيم والرمل

ضربان من الخبب والرمل لا يغني عن قوله الا رسيمه فعطف بالواو ومما يغني ان

عن قوله الا عمله فلم يعطف الا رسيمه الحال الثاني ان تكرر لغير التاكيد فان امكن

استثنا بعضها من بعض ففيه مذاهب احدها وعليه البصريون والكسائي ان

الاخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى ان ينتهي الى

الاول نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة فالا سبعة مستثنى من ثمانية

يبقى واحد يستثنى من تسعة ويخرج من عشرة فتضم الاشفاع داخلة والاوتار خارجة

فالمقر به اثنان الثاني انها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له

على مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان

وتسعون الثالث ان الاستثنا الثاني منقطع والمقر به على هذا اثنان

وتسعون ايضا وعليه الفراء والمعنى عليه له عندي مائة الا عشرة سوى الاثنين

التي له عندي وان لم يمكن استثنا بعضها من بعض فان كان العامل مفرغا شغل باحد

منها ايا كان متقدما او متاخرا او متوسطا ونصب ما سواه نحو ما قام الا زيد

الا عمرا الا بكرا ولك ان ترفع تبدل زيد عمرا او بكرا لكن الاول اولى وان لم يكن

مفرغا فان تقدمت نصب الجميع على الاستثنا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا

خالدا احد وزعم ابن السيد انه يجوز في ذلك اربعة اوجه النصب على الاستثنا كما نص

عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تاخرت لجاز كونها صفات لان

الا يوصف بها فاذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالا والثاني

استثنا وعكسه ورد بان الا غير متمكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي

تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديم ما يتبعها اصلا وان تاخرت فلاحدها ما له مفردا

وللباقي النصب نحو قاموا القوم الا زيد الا عمرا الا بكرا وما جاء احد الا زيد

الا عمرا الا بكرا وجوز الابذي في الايجاب نصب الجميع على الاستثنا كما قال النحويون

ورفع الجميع على الصفة ورفع احدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثنا كما قال

ابن السيد فيما تقدم ان الا صفة في الكثرة وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثنا

ورفع الجميع على البدل او النعت ورفع احدها على الوجهين ونصب الباقي على

الاستثنا وحكم ما بعد الا الاول من هذا النوع حكم الاول من دخوله في غير الموجب

وخروجه في الموجب ص ويجوز استثنا المساوي خلافا للقوم والاكثر وفاقا لابي

عبيد والسيرافي والكوفية وعليه كلهم جايع الا من اطعمته الا المستغرق

خلافا للفراء في العدد فالاثنا يجوز عقد صحيح ويجوز الاثبات نفي وعكسه خلافا

للكسائي ومباحث الاستثنا من صناعة الاصوليين ش قال ابو حيان اتفق

الاصوليون والنحويون على انه لا يجوز ان يكون المستثنى مستغرقا للمستثنى منه ولا

كونه اكثر منه الا ان ابن مالك نقل عن الفراء جواز له على الف الا الفين واختلفوا

في غير المستغرق فاكثر النحويين انه لا يجوز كون المستثنى قدرا لمستثنى منه او اكثر

بل يكون اقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والابذي واكثر

الكوفيين اجاز ذلك وهو مذهب ابي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف

والشلوبين وابن مالك وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى انه يجوز ان يكون

المخرج النصف فما دونه ولا يجوز ان يكون اكثر ويدل لجواز الاكثر قوله تعالى ان عبادي

ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين والغاوون اكثر من الراشدين

ومن يرغب عن ملة ابرهيم الا من سفه نفسه وحديث مسلم يا عبادي كلكم جايع الا من

اطعمته والطعمون اكثر قطعا ولجواز النصف قوله تعالى قم الليل الا قليلا

نصفه قال ابو حيان وجميع ما استدل به محتمل للتاويل والمستقرا من كلام العرب

انما هو استثنا الاقل واختلف النحويون في الاستثنا من العدد على مذاهب احدها

الجواز مطلقا واختاره ابن الخباز الثاني المنع واختاره ابن عصفور لان اسماء

العدد نصوص فلا يجوز ان ترد الا على ما وضعت له الثالث المنع ان كان عقدا

نحو عندي عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين ورد هذا

بما قبله بقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما وقال ابو حيان لا يكاد

ابن خ

الحسن

الغنيين

مطلقا

لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب الا في هذه الآية الكريمة قال ولم اقف في شعر ولا نثر من العرب على استثناء من عدد والآية خرجت مخرج التكثير ومذهب الجمهور ان الاستثناء من النفي اثبات ومن الاثبات نفي فيجوز قام القوم الا زيدا وما قام احد الا زيد يدل الا ذلك على نفي القيام من زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي وقال انه مسكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته له واستفادة الاثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الاصول لا تعلق لها بالنحو فلذا اعرضنا عن ذكرها هنا ص مسئلة يوصف بالا وتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور او شبهه او ذو ال الجنسية قال الاخفش او غيرها وش كل نكرة ومعرفة كل ظاهر ومضمر وقيل المراد بالوصف البيان وشرطه ان يصح الاستثناء وقيل المتصل وقيل البدل وقيل ان يتعذر وان لا يحذف موصوفها ولا يليها ش الاصل في الا ان تكون للاستثناء وفي غير ان تكون وصفا ثم قد تحمل احداهما على الاخرى فتوصف بالا ويستثنى بغير والمتقدمون من علماء الاكثرين ان المراد بالوصف الصناعي وقال بعضهم مراد النحويين انه يوصف بالا يعنون بذلك انه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحده كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف ان يكون جمعا منكرا نحو جاءني رجال الا زيد ومنه لو كان فيهما آلهة الا الله او شبه الجمع نحو ما جاءني احد الا زيد فزاد ابن الحاجب في الكافية تقييد قوله جمع منكر غير محصور قال العيني وهو احتراز من العدد نحو له علي عشرة الا درهما فانه يتعين فيه الاستثناء او ذا ال الجنسية لانه في النكرة نحو قليل بها الاصوات الا بغامها بخلاف ذي ال العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعا لابن السراج والمبرد وجوز الاخفش ان يوصف بها المعرف بأل العهدية وجوز سيبويه ان يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنا رجل الا زيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة ان يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال اذا الوصف بها يخالف سائر الاوصاف ومن شروط الوصف بها ان يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الا جيد ويجوز غير جيد كذا قال ابن مالك وغيره وقال ابو حيان انه لا يجمع عليه الا ان تمثيل سيبويه بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لانه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة الا الله لا يجوز فيه الاستثناء لانه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد الا قال وقد انفصل بعض اصحابنا عن ذلك بانه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل الاعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث صح المنقطع وشاهده قوله • ضايع يغيب عنه اقربوه • الا الصبا والجنوب • فاقربوه موصوف بالا الصبا والجنوب وليس المراد نصبه والقصيدة مرفوعة وشرطوا ان الاستثناء مما يجوز فيه البدل ان لا وزعم المبرد ان

نعامها

الوصف

الوصف بالا لا يجيء الا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الا زيد بحذف الموصوف وجعل الا صفة لانه لا يجوز فيه البدل ورد بالسماع قال • وكل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان • فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل واغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الا صفة ان يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاذا ومن شروط الوصف بالا انه لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوف فانها واذا لم يليها بان تقدم عليه منصوبة على الحال لانها غير متمكنة في الوصف كما تقدم ص قال الكوفية والاخفش وترد عاطفة كالواو والاعم كالاستثناء والاصمعي وابن جني وزائدة ش اثبت الكوفيون والاخفش الا بمعنى العطف كالواو وخرجوا عليه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع واثبت الاصمعي وابن جني لها معنى زائدا وهو الزيادة وخرجا عليه قوله • حراجيج ما تنفك الا مناخة • وخرج عليه ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا باهله واجيب بتقدير لا في الثاني وبان ينفك تامة بمعنى نفي ومناخة حال ص ولا يليها نعت ما قبلها خلافا للزمخشري ويليها في النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا مثبتا او صحب قد ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا عكسه الا المستثنى منه او صفته قال الاخفش او ظرف وحال وابن الانباري او مرفوع والكسائي مطلقا ش فيه مسائل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالا فلا يقال جاءني رجل الا راكب لانهما كشيء واحد فلا يفصل بينهما بالا كما لا يفصل بها بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا وما بعدها في حكم جملة مستأنفة والصفة لا تستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعا للاخفش والفارسي وذكره ايضا صاحب البسيط وردا على الزمخشري حيث جوز ذلك في المفرد نحو ما مررت برجل الا صالح وفي الجملة نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم بانه مذهب لا يعرف لبصري ولا كوفي وقالا الصواب ان الجملة في الآية والمثال حالية وانما لم تجعل الصفة على الحال لوضوح الفرق بينهما بجواز تقدم الحال على صاحبه ومخالفته له بالاعراب والتنكير • الثانية يلي الا في النفي فعل مضارع مطلقا سواء تقدمها اسم او فعل نحو ما زيد الا يضرب عمرا وما خرج زيد الا يجر ثوبه وما زيد الا يفعل كذا وماض بشرط ان يتقدمها فعل نحو ما كان زيد الا ضرب عمرا ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون قال ابن مالك وغيره او تقدمه فعل اقترن الماضي بقد كقوله • ما المجد الا قد تبين انه • بندى وحلم لا يزال مؤثلا • لانها تقربه من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالا اولى لان المستثنى لا يكون الا اسما ونحوه وانما ساغ وقوع الماضي بتقدم الفعل لانه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان

ولا يكون في حكم مستأنف

زيد الا يضرب عمرا

مبتدى

كذا فكان فيه فعلان كما كان في كلها وقال ابن طاهر اجاز المبرد وقوع الماضي بعد الا
قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم من النحاة وفي البديع لو قلت ما زيد
الا قام لم يجز فان ادخلت قد اجازها قوم الثالث الاستثنا في حكم جملة
مستانفة لانك اذا قلت جا القوم الا زيدا فكانك قلت جا القوم ما منهم
زيد فيقتضي هذا ان لا تعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما قبلها فيما بعدها
فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها فلا يقال ما زيدا الا انا ضارب وقال الرماني
لا يقال الا قومك زيد الا منا دون ان تقدم الاسم الواقع بعد الا فاما غير
جائز فكذلك معموله لما تقرر من ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ولا يؤخر
معمول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيدا عمرو وما
مر الا زيد بعمرو الا على اضمار عامل يفسره ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى
منه وصفته فيجوز تاخيرهما كما تقدم نحو ما قام الا زيدا احد وما مررت
باحد الا زيدا خير من عمرو واجاز الكسائي تاخير المعمول مرفوعا كان او منصوبا
او مجرورا واستدل بقوله فما زادني الا غراما كلامها وقوله وما كف الا ماجد
ضر بائس وقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا الى قوله بالبينات والزبر
ووافقه ابن الانباري في المرفوع فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيهه ووافقه
الاخفش في الظرف والمجرور والحال نحو ما جلس الا زيد عندك وما مر الا عمرو بك
وما جا الا زيد راكبا قال ابو حيان وهو المختار لانه يتسامح في المذكورات
ما لا يتسامح في غيرها ص مسئلة توصف بغير ويستثنى بها جرا ولها اعراب تالي الا
وفتحها مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة والسيرافي السابق والفارسي
حال فيها معنى الاستثنا والمختار انها قائمة مقام مضاف فيها وان اصلها النصب
بالمستثنى ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفي العطف
بلا بعد غير خلف ويحذف تالي الا وغير بعد ليس قيل ولم يكن ش تقدم ان غيرا اصلها
الوصف وانها محمولة في الاستثنا على الا والمستثنى بها مجرور باضافتها اليه
وتعرب هي بما للاسم الواقع بعد الا من وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم
غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جا القوم غير الحمير وما جا غير زيد احد
ومن جوازه ورجحان الاتباع في المنفي نحو ما جا احد غير زيد ومن كونه على حسب
العامل في المفرغ نحو ما جا غير زيد وما رايت غير زيد وما مررت بغير زيد
وبعض بني اسد وقضاعة يفتحها في الاستثنا مطلقا واذا انتصبت في
الاستثنا ففي الناصب لها اقوال احدها وعليه المغاربة ان انتصابها
انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه فضلة بعد تمام الكلام
وذلك موجود في غير الثاني وعليه السيرافي وابن الباذش انها منصوبة
بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي انها منصوبة على الحال وفيها معنى
الاستثنا كما ان ما عدا زيدا منتصب في موضع الحال وفيها معنى الاستثنا

غير

والذي

والذي اختاره انها انتصبت تشبيها بها قائمة مقام مضاف فيها وان اصلها النصب
بالمستثنى بغير ونحو الذي امثل اليه فان اصل الاستثنا ان نصبه بالمستثنى ~~لزم الحذف~~
~~وجعلت الا عوضا عن التلفظ بغير ونحو الذي امثل اليه في اصل الاستثنا الذي~~
نصبه بالمستثنى لزم الاضمار وجعلت الا عوضا عن التلفظ به واذا عطف على المستثنى
بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجر وهو الاجود نحو جاءوا غير زيد وعمرو ويجوز
مراعاة المعنى فينصب في نحو جاءوا غير زيد وعمرا ويرفع في نحو ما جا احد غير زيد
وعمرو وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان اصله النصب والاتباع كذا
قالوه وهو توجيه ما اخترته من انها قائمة مقام مضاف فيها في الاعراب ووجهوا
منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التركيب في العامل فيستحيل المعنى قال
ابو حيان وما ذكروه في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان
وتاكيد وبدل نحو ما جاني غير زيد نفسه العاقل او ابي حفص واخيك فالقياس
انه يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصوا الا على العطف الا ان في لفظ ابن عصفور
ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الحمل على المعنى قال وقد
صرح صاحب البسيط بجريان ذلك في الصفة غير اذا كانت صفة الا انه يمنع الحمل
على المعنى وفي الاستثنا الحمل على الموضع نعم في الاستثنا اقوى وذكره سيبويه
ايضا وقال قوم انه خاص بالاستثنا ولا يكون في الصفة والظاهر الاول قال
ويجوز وجه اخر وهو القطع على الابتدا واما المعطوف على المستثنى بالا فلا يجوز فيه
الا ما كان في الاعراب واجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا
الا زيدا وعمرو على ان الا بمعنى غير لان مكانها واصدقوا انشدوا عليه ولا هاج
هذا الشوق الا حمامة تغنت على خضرا سمر قيودها يروى لفظ سمر على لفظ
حمامة وبالجر على معنى غير حمامة قال ابو حيان وفي هذا دليل على اجرائها النعت مجرى
العطف وانها لا تختص به لان المانعون حملوا الجر على الجوار واذا كانت غير استثنا
نفيا العطف بعدها بلا خلاف فذهب ابو عبيدة والاخفش وابن السراج والزجاج
والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جا القوم غير زيد ولا عمرو اما على تقدير زيادة
لا واما على الحمل على المعنى لان الاستثنا في معنى النفي فان ذلك جا القوم الا زيدا
في معنى جا القوم لا زيد وهو ضعيف اولى لان غيرا في اصلها تعطي النفي وذهب الفراء
وثعلب الى المنع كالا لانه لا يقال جاءوا الا زيدا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الا وبعد
غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاني زيد ليس الا وليس غير اي ليس الجائي الا هو
او غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير اي ليس المقبوض غير ذلك مقبوضا قال
ابو حيان وليس هذا باستثنا من الاول لانه يكون تابعا لما ليس متعطفا ولان ما بعد
ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فاجازه الاخفش وابن
مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في بابه كان ان لا يجوز فيها حذف الاسم
ولا الخبر ومجي ليس الا وليس غير على خلاف الاصل ص ويستثنى بيد منقطعا لازما

برفع سمر

او ليس غير ذلك

النصب والاضافة الى أن وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من اجل ويقال
ميد ش من ادوات الاستثناء بيد ويقال ميد بابدال بائها ميما وهو اسم ملازم للاضافة
الى أن وصلتها نحو نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا ومعناها
معنى غير في المشهور الا انها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة
ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بيد بمعنى
غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت
وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من اجل وخرج عليه حديث انا افصح من
نطق بالضاد بيد اني من قريش وقال ابن مالك وغيره انها فيه بمعنى غير على
حد . وما عيب فيهم غير ان سيوفهم . البيت وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل
قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني ص وحاشا وخلا
وعدا ان نصبن افعال جامدة قيل بلا فاعل والاصح انه ضمير البعض وقيل
المصدر والجر فاحرف متعلقة كغيرها او لا كالزائد او محلها كغير اقوال ونفى الفراء فيه
حاشا والجر بلام مقدرة والاكثرون فعليتها وحرفيتها تالثا ويليها ما وهي
مصدرية ومن ثم تعين النصب بعدهما وقيل زائدة فتجر وقيل بمعنى المدة ولا تدخل
على حاشى خلافا لبعضهم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا
وعدا مع ما وترد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجر فعلا او اسما بمعنى التنزيه
مبنيا الا في لغة او اسم فعل اقوال وقد تحذف عدا بعد ما نحو كل شيء ما [illegible]
النسا وقال الفرا والاحمر يستثنى ش من ادوات الاستثنا حاشا وخلا وعدا
وينصب المستثنى بها ويجر فاذا نصب كن افعالا لانهن [illegible] من قبيل الاسماء
العاملة وتدخل عليها ما كقولك اذا قلت ما قام القوم خلا
زيدا بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي
فلا تتصرف بمضارع ولا امر واذا جررن كن حروف جر لانها تباشر العامل كغير فليست
اسماء ولو كانت افعالا لم تباشر الجر بغير واسطة حرف وهي على هذا متعلقة
بما قبلها من فعل او شبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع المجرور نصب واختار ابن هشام في
المغني انها لا تتعلق كالحروف الزائدة لانها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل
تزيله عنه وانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة وقيل موضعها نصب عن تمام الكلام كغير
اذا استثني بها ومن النصب بها قوله حاشى قريشا فان الله فضلهم وحكي اللهم اغفر لي
ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ وقوله ولا خلا الجن بها انسي وقوله
عدا سليمى وعدا اباها ومن الجر بها قوله . من رامها حاشا النبي ورهطه وقوله
حاشى ابي ثوبان ان اباه . وقوله حاشاي اني مسلم معذور . وقوله خلا الله لا ارجو
سواك وانما وقوله عدا الشمطاء والطفل الصغير وانكر الكوفيون منهم الفراء
حرفية حاشا وقال انها فعل ابدا لقولهم حاشى يحاشي وان الجر بعدها بلام مقدرة والاصل
حاشا لزيد لكن كثر الكلام بها فاسقطوا اللام وخفضوا بها وانكر سيبويه والاكثر

البصريون فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة الا لكنها تجر المستثنى وانكروا ايضا
حرفية خلا وعدا وقالوا انهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء
والعذر لسيبويه انه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته وانما نقله الاخفش
والفراء ثم على فعلية هذه الافعال ذهب الفراء الى ان حاشا فعل لا فاعل له قال
ابو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك لما اشربته من معنى الا واتفق بقية
الكوفيين والبصريين على ان فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون
هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو اي بعضهم زيدا
وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل اي عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد
فيما لم يتقدمه فعل او نحوه ويكون الضمير فيها مبنيا على الفعل المصدر لم يثن ولم يجمع ولم
يؤنث لانه عائد على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدهما لانها مصدرية
فدخولها يعين الفعلية كقوله . الا كل شيء ما خلا الله باطل . وقوله . تمل الندامى ما عداني
فانني . وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه يجوز الجر على تقدير ما
زائدة فلا تفيد المعنى فان قالوه بالقياس ففاسد لان ما لا تزاد قبل حروف الجر بل بعدها
او بالسماع فشاذ بحيث لا يقاس عليه . وقيل ما ظرف بمعنى المدة فمحله نصب والتقدير
قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا او وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا
واجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقلة تمسكا بقوله . رايت الناس ما حاشا
قريشا . فانا نحن افضلهم فعالا . والذي نص عليه سيبويه الخ وذهب الكسائي الى انه
يجوز دخول الا على حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون
ذلك كما اذا نصبت لانه جمع بين اداتي معنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد
حاشا غير الاستثنائية فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث
ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة . ولا احاشي من الاقوام من احد . وتقع قبل
لام الجر نحو حاش لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
قالوا احاشي وحاشا و[illegible] [illegible] على الحرف قبل لام الجر والصحيح انها اسم مصدر مرادف
للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود
حاشا الله بالاضافة كمعاذ الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها
بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل معناه اتبرأ او تبرأت وحامله على ذلك بناؤها
ويرده اعرابها في بعض اللغات وورد في كلام العرب [illegible] [illegible] ما الفعل وذكر في نحو
ابن مالك على ان صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وابقوا معمولها وانا اضربه لانهما
تتفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلا فانهما تختلف في فعليتهما وكان [illegible] في فعلية
اولى بان يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاحمر ان ما يستثنى بها الا وخرجا عليه الحكاية
المذكورة ورد بان الاستثناء بها غير محفوظ ولا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء مهمها ما
عدا النساء وذكر من رد هذا السهيلي على ان ما نافية كلاهما استثني بها ص وليس
ولا يكون نصبا خبرا ولا تقدمان اول الكلام ويجوز كونهما صفة حيث صح الاستثنا فيرفعان

ليس ولا يكون وهي الناقصة لا اخرى ارحلت
ضمير المطابق ش من ادوات الاستثنا ليس ولا يكون لنما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما
للاستثنا وينصبان المستثنى على انه خبر لهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما
تقدم في نعت الضمير نحو قاموا القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في
يكون فلو نفيت بما او لما او ان لم تقع في الاستثنا ومن شواهد ليس قوله اذ ذهب
القوم الكرام ليس • وحديث يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف
بليس ولا يكون حيث يقع الاستثنا بان يكون نكرة منفية قال ابن مالك لنا وشرفا
بلام الجنس نحو ما اتاني احد ليس زيدا وما اتاني رجل لا يكون بشرا واتاني القوم
لنسوا اخوتك قال ابو حيان ولا اعلم في ذلك خلافا الا ان المنقول اختصاصه
بالنكرة دون المعرف بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المثبتة نحو اتتني امراة لا يكون
فلانة اذ لا يقع الاستثنا منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان
في موضع نصب على الحال واذا وصف بهما رفعا ضميرا للموصوف المطابق له فيبرز نحو
ما جاءتني امراة ليست ولا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا او نساء لسن
الهندات قال السيرافي اجازوا الوصف بليس ولا يكون لانهما نصرح النفي عن الثاني
وهو معنى الاستثنا وليس ذلك في عدا وخلا الا بالتضمين فلم يوصف بهما لانهما ليسا
بوصفين محيد ولا يقال ما اتتني امراة عدت هندا او خلت دعدا ص ولا سيما
عند الاخفش وابي حاتم والنحاس والاصح ليس ما بعدها مستثنى بل منبه على اولويته
بالنسب لما قبله وقال خطاب سكوت عنه وتخفيف ياؤها خلافا لابن عصفور وسكن
والمحذوف اللام او العين قولان فان تلاها معرفة جر بالاضافة وما زائدة مجوز
ضدها خلافا للخضراوي او رفع خبر محذوف وما موصولة او موصوفة او نكرة جاز
والنصب تمييزا لما نكرة تامة وقيل ظرفا محتملة لها وقيل هي كافة وقال دريود
مختص الجر بالتخفيف والرفع بالتشديد ويحتمل بعدها ظرف وفعل وشرط فالكافة
وفي وجوب الواو قبلها خلف ويقال لا سيما وناسيما ش عد الكوفيون وجماعة
من البصريين كالاخفش وابي حاتم والفارسي والنحاس وابن مضا من ادوات الاستثنا
لا سيما ووجهه انك اذا قلت قاموا القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في انه اولى
بالقيام منهم فهو مخالف لهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الاولوية قال الخضراوي •
لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثنا من الاول
لانه خرج عنه بوجه لم يكن له واقرب ما يشبه به قوله فتى كملت خيراته غير انه
جواد فما يبقي من المال باقيا جوادا خير لكن زاد في هذا الخبر على غيره ما هو ضد
والصحيح انها لا تعد من ادوات الاستثنا لانه مشارك لهم في القيام وليس تاكيد
القيام في غيره يخرجه عن ان يكون قايما وما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم
صلاحيته الا مكانها بخلاف سائر الادوات والمذكور بعدها ليس مستثنى بل منبه
على اولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فان تلاها معرفة جر نحو لا سيما زيد فما اما
وما زائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لا سي زيد نص عليه

لن •

ملو صحح

وهي اسم لا دخل حال وقيل لا زائدة واصله سِوْيٌ

لانه كوله

سيبويه

سيبويه وزعم ابن هشام الخضراوي انها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال او
مرفوع نحو لا سيما زيد فخبر مبتدا محذوف وما موصولة بمعنى الذي مجرورة باضافة
سي والجملة صلة والتقدير لا مثل الذي هو زيد واجاز ابن خروف ان تكون ما نكرة
موصوفة والجملة صفة وان تلاها نكرة جاز فيها الامران وثالث وهو النصب وقد
روي بالاوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل واختلف في وجه النصب
فقيل انه على التمييز وما نكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب
تفسير لها اي ولا مثل شي يوما وقيل انه على الظرف وما بمعنى الذي وهو صلة لها
اي ولا مثل الذي اتفق يوما فحذف للعلم كما قالوا ائت الذي مثل ايا الذي
وقع واتفق وقيل ان ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم
على التمرة مثلها زبدا واستحسنه ابن مالك والشلوبين وقيل انها كافة وهو
ظرف قاله ابن الصايغ اي ولا مثل ما بك في يوم وقد يليها ظرف كقوله • يسر الكريم
الحمد لا سيما لدى شهادة من في ضره يتقلب • ويقول يعجبني الاعتكاف ولا سيما
عند الكعبة ولا سيما اذا قرب الصبح وفعل كقوله • فق الناس في الخير لا سيما •
ينيلك من ذي الجلال الرضى وشرط كقوله • ارى النيك يجلو الهم والغم والعمى
ولا سيما ان نكت بالموضع الضخم وزاد كلام لا سيما انه لا تجي بعدها الجملة بالواو وقال
ابو حيان والحق انه لصنفين من قال لا سيما والمنوكدا ولم يحذف لا من لا سيما لانه
لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله • فسيما من حالت الاحراس من دون مناه • وذكر ثعلب
انه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق ويجوز غيره حذفها كقوله • فبالعقود
وبالايمان لا سيما عقد وفا به من اعظم القرب • والجمهور على ان سي اسم لا التبرئة
وفتحه بنا مثل في لا رجل وقال الفارسي انه منصوب على الحال من الجملة السابقة
ورد بوجوب تكرارها حينئذ وبمنع الواو اذ لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى في
البديع عن بعضهم ان لا في لا سيما زائدة قال ابو حيان وهو غريب واصل سي سوي
فعينه واو ساكنة قلبت ياء لسكونها وادغمت في اليا وقد سمع تخفيف اليا من لا
سيما حكاه الاخفش وابن الاعرابي وابن خروف ومنه البيت السابق ومنعه ابن عصفور
هذا وهو من تعاليا لانه لم العرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جني المحذوف لام
الكلمة وانفتحت الياء لتحركة اللام عليها وقال ابو حيان الاولى عندي ان
يكون المحذوف العين وان كان الاقل حذف اللام وفوقاتها الظاهر لانه لو كان المحذوف
اللام لردت العين واو الزوال الموجب لقلبها فكان يقال لا سوما وقد ابدلت
العرب سين سيما تاء فقالوا لا تيما كما قالوا في الناس النات وفي قل اعوذ برب الناس
وابدلت ايضا لام لا نونا فقالوا نا سيما كما قالوا في قام زيد بل عمرو بن عمرو ص والحق
به لا مثل ما ولا سوا ما ولا ترما ولو ترما لكن لا نحو تلو غدين ش حكى ابن الاعرابي
في نوادره وابو الحسن الهنائي لا مثل ما بمعنى لا سيما وانه يرفع ما بعده وذكر ما بعد لا سيما
وفي التسهيل ان لا سوا ما كذلك فيقال قاموا القوم لا سوا ما زيد قال ابو حيان

١

• قام زيد

والملاقاة يدل على جواز الرفع والجر بعده ايضا وقال الهناي لا ترما ولا سيما ولا
مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما بمعنى لاسيما قال الا انه لا يكون
بعدها الا الرفع وكذا قال الاخر وجنبها ان ترفعل فلا يمكن ان يكون ما بعدها
زايدة ويجرنا ليما بالا ايضا فيه لان الفعل الانصاف فيتعين ان تكون موصولة
وهي مفعول تر وزيد خبر محذوف وتر بعدها مجزوم بها وهي ناهية والتقدير
في قام القوم لا ترما زيد لا تبصر ايها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه
في القيام اولى به منهم او غير مجزوم ولا نافية وحذفت الفه شذوذا او
للتركيب وكذا ابعد لو والتقدير لو تبصر الذي هو زيد لرايته اولى بالقيام
منهم قال ابو حيان ص وبله اثبته اهل بغداد والكوفية وسمع تالينها
فقيل كغير مستقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف جر ونصبه مفعولا وهي
مصدر او اسم فعل ورفعه مبتدا وهو ككيف وهاؤه لغيتم وتكسر ويقال
بهل وبهل ش عدّ الكوفيون والبغداديون من الفاظ الاستثناء بله وهي
بمعنى لاسيما نحو اكرمت العبيد بله الاحرار على معنى ان اكرام الاحرار يزيد
على اكرام العبيد وانكر ذلك البصريون لان الا لا تقع مكانها ولان ما بعدها
ما يكون الا من جنس ما قبلها ولانه حرف العطف يجوز دخولها عليه قال ابن
الضايع ولو صح دخول لاسيما وبله في ادوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان
ما بعدها مختص بصيغة لم تثبت لما قبلها والجر لما بعدها مجمع على سماعه •
واجاز الكوفيون فيه النصب وانكره اكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع
قال جرير وهل كنت يا ابن الغنى في الدهر ما لكا بغير يعيب بله مهرية
نجيبا قال قطرب وروي رفع ما بعدها على انها بمعنى كيف وقد روي بالجر
والنصب والرفع قوله • تذر الجماجم ضاحيا هاماتها • بله الاكف كانها لم
تخلق واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجر باضافتها
فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف
الى ما بعده وهو اضافة فتميز نصب • وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت
فالمنصوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا او اسم فعل بمعنى
دع واذا رفعت فمبتدا وبله الخبر وفي هائها لغتان الفتح بنا والكسر
على اصل التقاء الساكنين الا على المصدرية فالفتح اعرابه وقالت العرب
في بله بهل بفتح الها وسكونها ص ولما بمعنى الا قليلا نحو ان كل نفس لما
عليها حافظ وانكره الجوهري واثبته الزجاجي وتوقف ابو حيان وتقدم
استثنا سوى ودون ش قال ابو حيان لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام
العرب وينبغي ان لا يتسع فيها بل تقتصر على التركيب الذي وقع في كلام
العرب نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون
في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا وممن حكى ان لما بمعنى الا الخليل

وسيبويه

وسيبويه والكسائي وقرا ابن مسعود وان منا لما له مقام معلوم اي الا له
وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا وعمرك الله لما فعلت كذا وقعدك الله
لما فعلت كذا ولما مع هذين بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله او نشدتك
وما اشبهه فيقال تالله لما صنعت كذا اي سالتك او نشدتك بالله الا صنعت
قال الشاعر • قالت له بالله يا ذا البردين • لما غنيت نفسا او اثنين فهذه
التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي ان يعتقد في مجي لما بمعنى الا وزعم الزجاجي انه
يقال لم يات من القوم لما اخوك ولم ار من القوم لما زيدا بمعنى الا اخوك والا زيدا
قال ابو حيان وينبغي ان يتوقف في اجازة هذه التراكيب ونحوها حتى تثبت سماعا
او سماع نظايرها من لسان العرب وزعم الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة
وبقي من ادوات الاستثنا سوى وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون
عند من يرى الاستثنا بها ص الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب
المفعول به او المشبه به او الظرف اقوال ويغلب انتقاله الا في مؤكدة وقيل
يشترط لزومها وانتقالها غيرها واشتقاقه ومعنى وصفه او تقدير مضاف قبله
او دلالته على سعر او مفاعلة نحو كلمته فاه الى في وهل هو مصدر سد عن الحال
او نعت مصدر او جا علا او صفة وتاب اقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع
ولا يقدم المجرور وجوزه الكوفية رفعا ويوخذ العامل على الاصح او على ترتيب
كعلمته الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني
صفة له والزجاج تاكيد وابو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار
عطف بفا محذوفة لظهورها في لتشغلن متجرسلكم بابا فبابا او على اصل
او فرع او نوع او نسبة وتقسيم او تفصيل على نفسه او غيره ش الحال تذكر وتونث
وهي فضلة دالة على هيئة صاحبه نحو جا زيد ضاحكا فضاحكا فضلة دال على
الهيئة التي جا عليها زيد وخرج بالفضلة العمدة نحو زيد ضاحك وبدال على هيئة
ساير المنصوبات الا المصدر النوعي ونصبا صاحبه نحو رجعت القهقرى فانه يدل على
هيئة الرجوع لا على هيئة الصاحب وربما يقدح في جعله فضلة عدم الاستغنا عنه
في بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كما لا يقدح في العمدة
عروض الاستغنا عنه واختلفوا في اي باب نصب الحال فقيل نصب المفعول
به وقيل نصب المشبه بالمفعول به وعليه الاكثر وقيل نصب الظروف لان الحال
يقع فيها الفعل اذ المجي وقت الضحك او الاسراع مثلا فاشبهت ظرف الزمان
وذوبان الظرف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة
ان تكون منتقلة اي وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا •
قائما بالقسط خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها [illegible]
اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو وهو الحق
مصدقا وان هذا صراطي مستقيما ولا تعثوا في الارض مفسدين ويوم ابعث حيا

الحال

تبسم ضاحكا وقيل لا تكون الحال الجملة المستقلة وما وردت من الثابت كالامثلة
السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم وقيل لا تكون المؤكدة الا غير
مستقلة ~~وما ورد من الثابت كالامثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في~~
حكم ~~المعلوم وقيل لا تكون المؤكدة الا غير مستقلة~~ والغالب في الحال ان يكون
وصفا مشتقا اما من المصدر كاسم الفاعل والمفعول او من الاسم غير المصدر
كالمنسوب الى الظرف ومستخرج من المجرور ومستقر من الظرف ويغني عن الاشتقاق امور احدها
وصفه نحو فتمثل لها بشرا سويا الثاني تقدير مضاف قبله كقولهم وقع المصطرعان
عدلي عير اي مثل عدلي عير الثالث دلالته على سعر نحو بعت الشاة شاة بدرهم
والبر قفيزا بدرهم والدار ذراعا بدرهم اي مسعرا الرابع دلالته على مفاعلة
نحو كلمته فاه الى في اي مشافهة وبعته يدا بيد اي مناجزة ورأسا برأس
اي مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى في فمذهب سيبويه ذكر انه حال
على انه اسم وضع موضع المصدر اي مشافهة الموضوع موضع الحال اي مشافها
وتعقب بان الاسم الذي تنقله العرب الى المصدر لا بد ان يكون نكرة كما قال
سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والعطاء وفاه الى في ليس كذلك
ومذهب الاخفش ان اصله من فيه الى في فحذف الجار فنصب كقوله ولا تعزموا
عقدة النكاح اي على عقدة وتعقب بانه لم يعهد حذف الجار ملتزما وبان مبدأ غاية
المتكلم فيه لا فم المتكلم ولو كان معنى من مقصودا لقيل من في الى فيه اذا اظهرت
ومن الى فيه اذا قدرت وقد ورد في الحديث أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاه الى في ومبدأ الاقراء من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر وفي الغاية
على ان الفارسي اجاب عنه في الشاد التسهيل بان مراد المفاعلة فكلما تضمن كلمته معنى
كلمني وكلمته صح ذلك لان كلمني من فيه صحيح اي لا بواسطة ولا كتابة والعرب اذا
ضمنت شيئا علقت به ما يتعلق بذلك الشيء ومذهب الكوفيين أن اصله كلمته
جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ومذهب الفارسي انه حال نايبة مناب جاعلا
ثم حذف وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على
موردا لسماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهي ولا عينه الى عيني واجاز هشام
القياس عليه فاجاز ماشيته قدمه الى قدمي وكافحته وجهه الى وجهي وصارعته
جبهته على جبهتي وجاورته بيته الى بيتي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك
ورد بان فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد
وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس وسمع كلمته زيد فوه الى في بالرفع على
انها جملة حالية ولا يجوز تقديم الى في على فاه نصب او رفع عند البصريين
لان الجار للتبيين كلك بعد سقيا ونحوه لا يتقدم وجوز الكوفيون تقديمه اذا رفع
ويجوز تقديم كليهما وتاخيرهما على العامل فيقال فاه الى في كلمت زيدا عند سيبويه
واكثر البصريين لتصرف العامل واتفقوا لكونه ثبوت على منعه وتبعهم بعض البصريين

معنى شيء صح

وعزي لسيبويه ايضا لانها حال منا وله لم تتقدم قوة غيرها وهم يتسع فيما تقدم
ولو قيل فوه الى في كلمني زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال ابو حيان ولا احفظ
من البصريين نصا في ذلك والقياس يقتضي جوازه الخامس دلالته على ترتيب
نحو ادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين واحدا بعد واحد وعلمته الحساب بابا بابا اي
مفصلا او مصنفا وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى ان الاول
لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل في الثاني وذهب ابن جني الى انه في موضع الصفة
للاول وتقديره بابا ذا باب حذف واقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الاول
كما تقول زيد عمرو اي مثل عمرو وقيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم الا
بجميع وقال الزجاج الثاني تاكيد للاول قيل وهو اولى لان التكرار للتاكيد
ثابت من كلامهم واما التكرار للتفصيل فلم يثبت في موضع وتعقب بانه لو كان
تاكيدا كما ادى ما ادى الاول وقال ابو حيان الذي اختاره أن كليهما منصوب
بالعامل السابق لان مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلفت بالوصفية وغيرها
لم يكن له مدخل في الحالية او الحالية مستفادة منهما فصارا يعطيان معنى المفرد
فاعطينا اعرابه وهو النصب ونظير ذلك قولهم هذا حلو حامض وكلاهما
مرفوع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فلما ناب مناب المفرد الذي هو خبر
اعربا اعرابه قال ولو ذهب ذاهب أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف
الفاء اي رجلا فرجلا وبابا فبابا لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى
ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمت الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار
عندي لظهوره ولانه يعم التراكيب كحديث تستغفر من تقدم بابا فبابا قال
ابو حيان والتكرار يشعر هذا الاتيان على انه اريد به شمول الواحد بالاستغراق
لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك السادس دلالته على اصالة التي نحو اسجد
لمن خلقت طينا وهذا خاتمك حديدا وهذه جبتك خزا السابع دلالته على فرعية
نحو هذا حديدك خاتما الثامن دلالته على نوعيه نحو هذا مالك ذهبا التاسع
دلالته على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي مثل اسد العاشر دلالته على تقسيم نحو
اقسم المال بينهم أثلاثا او اخماسا الحادي عشر دلالته على تفضيل على نفسه
باعتبارين نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا الثاني عشر دلالته على التفضيل على غيره
ذكره ابن مالك في الكافية نحو واحد لغلا أجل من علي كهلا ص وورد مصدرا فاول
بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل بحذف فعله مطلق وقيل مفعول مطلق لما قبله
وقيل لمقدر هو الحال ولا يقاس نوع الفعل في الاصح الا نحو انت الرجل علما
وزهير شعرا والمختار انها مقيسة واما علما فعالم والمختار مفعول به
وقيل مطلق ورفعه لغة فان عرف فرابع والنصب مفعول له او به او مطلق لا حال
ولا يقع ان وان والفعل حالا خلافا لابن جني ش وورد الحال مصدرا بكثرة
قال ابو حيان ونحو الكبر وردده نعتا فتقدم ثم ادعهن ياتينك سعيا ينفون

نصبه

بل الاستغراق

ولو

اتوا لم شرّا و قلانية ادعوه خوفا وطمعا اني دعوتهم جهارًا وقالوا قتلته صبرًا
وانتيته ركضًا ومشيًا و عدوًا او لقيته فجاة و كفاحًا و عيانًا و كلمته مشافهة
و طلع بغتة و اخذت ذلك عنه سماعًا فاختلف النحويون في تخريج هذا الكلام
وما اشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجمهور البصريين الى انها مصادر في موضع
الحال مؤولة بالمشتق اي ساعيًا وراكضًا ومفاجئًا ومسرًّا ومعلنًا وخائفين
وطامعين ومجاهرًا ومصبورًا وكذا الباقي وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف
اي اتيانا ركض ومشي وعدو ولقاء فجاة وقيل هي احوال على حذف مضاف اي ذا مشي
وذا فجاة وقيل هي مفاعيل مطلقة للافعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون
وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال اي اتيت
اركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد واجمع البصريون والكوفيون على انه لا
يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء
ولا ضحك زيد اتكاء وشذ المبرد فقال يجوز القياس واختلف النقل عنه
فنقل عنه قوم انه اجاز ذلك مطلقا ونقل عنه اخرون انه اجازه فيما هو نوع
الفعل نحو اتيته سرعة ويستثنى ثلاثة انواع جوّزوا القياس فيها الاول
ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو انت الرجل علمًا اي الكامل في حال
علم فيقال انت الرجل ادبًا ونبلًا وحلمًا قال ابو حيان وعندي ان النصب
هنا على التمييز كانه قال انت الكامل من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكامل
معروف والاصل انت الكامل علمه الثاني ما وقع بعد خبر شبه به مبتدؤه نحو
انت زهير شعرًا فيقال انت حاتم جودًا والاحنف حلمًا ويوسف حسنًا قال ابو
حيان والتمييز فيه اظهر ايضا وقد نصّوا على انه تمييز في قولك زيد القمر حسنا
ونوّاب السلف حضرة الثالث ما وقع بعد اما نحو اما علمًا فعالم والاصل فيه
ان رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف اما علمًا فعالم يريد
مهما يذكر انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم
فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل
الشرط ويقال قياسًا عليه اما سمنًا فسمين واما نبلًا فنبيل وذهب بعضهم
الى ان ناصب ما بعد اما هذا الثاني على انه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر
متعديًا على حسب المعنى وكانه قال مهما تذكر علمًا فالذي وصف عالم وهذا مذهب
الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لا حرج فيه شيء عن اصله اذ
الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن اصله ووضعه موضع اسم الفاعل لانه
ورد فيما ليس مصدرا نحو اما قريشا فانا افضلها واما العبيد فذو عبيد
وذهب الاخفش الى انه مفعول مطلق مؤكد لناصبه وهو عالم الموخر والتقدير
مهما يكن من شيء فالمذكور عالم علمًا ولزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في فاما
اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شيء فلا تقهر اليتيم ورفع المصدر الواقع

بعد اما جائز في لغة تميم قالوا اما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد
اما معرفة فالرفع عند الحجازيين رفعه وارجحية بنو تميم نحو اما العلم فعالم
اي فهو عالم ويجوز نصبه ايضا في لغة الحجاز ووجهه سيبويه بانه مفعول له لتعذر
الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى انه
مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى انه مفعول به كما قولهم في المنكر
ومذهب سيبويه ان ذا الفعل وان قدرت عمومه لا يجوز ان يقع حالا لان العرب
اجرتها مجرى المعارف في باب الاخبار ولان ان للاستقبال والمستقبل لا
يكون حالا واجازه ابن جني وخرج عليه قوله وقالوا لها لا تنكحيه فانه لاول
نصل ان يلاقي مجمعا ص مسئلة يجب تنكيرها وتأويلها اذا كان فيه معنى الشرط
ورد باللام والاضافة وعلما نحو ادخلوا الاول فالاول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا
لضمير سابق ويجعله بنو تميم توكيدا وكذا مركبة في الاصح والاصح ان وحده موضع
مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل اسم وقيل لا فعل له وقيل
نصب ظرفا وقيل مصدر ش يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولئلا يتوهم
كونها نعتا عند نصب صاحبها او خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس
والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك
وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز ان ياتي على صورة المعرفة
ويمنع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء التقدير اذا احسن افضل
منه اذا اساء وانت زيدا اشهر منك عمرا اي اذا سبت وسمع كذوا الرمة ذا الرمة
اشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز ان تاتي معرفة في اللفظ نحو جاء
زيد الراكب ولما وكون قالوا المنصوب في الاول مقدر اذا كان وفي الاخر يفعل
التسمية وورد عن العرب احوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وارسلها
العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاعز منها الاذل وهي مأولة على زيادة
اللام وورد ايضا احوال مضافة نحو تفرقوا ايادي سبا فالاول بتقدير مثل او متبددا
طاقتهم وطلبته جهدي وطاقتي فالاول بتقدير جاهدا ومطيقا وسترد اوزيع
عوده على بدئه اي عائدا ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا
الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثتهم او خمستهم او عشرتهم وتاويله عند سيبويه
انه في موضع مصدر ومنع موضع الحال اي مثلثا او مخمسا لهم وبنو تميم يتبعونه لما
قبله في الاعراب توكيدا فيجعلونه بقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعا وجرى
ذلك في مركبا لعدد قبل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والقوم
خمسة عشرهم بالنصب وورد ايضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بداد وبداد
علم جنس فاول عند ابن مرو في وحده مذاهب قال سيبويه والخليل هو اسم موضوع
موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضع موحدا والمعنى
ومتوحدا وقال قوم انه مصدر على حذف حروف الزيادة من ايحاد واقع موقع

وفي الاخرين

وولدي

الحال وقال اخرون انه منصوب بما فيه من معنى الفعل كالاخوة وقيل انه مصدر بلا حذف
لانه سمع وحده بعد وقال يونس وهشام انه منصوب انتصاب الظرف فيجري مجرى عنده
والاصل في جاء زيد وحده على وحده فحذف الجار ونصب على الظرف وسمع جلسا على
وحديهما والتقدير زيد وحده زيد موضع التفرد وهذا المثال مسموع وهو اقوى
دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا لا حالا لانه لا يجوز زيد جالسا وقيل انه في زيد
وحده منصوب بفعل مضمر وصدر كما قالوا زيدا قياما واذا رايت يفعل
ويدبر ص مستبدلة لا يجي من نكرة غالبا الا بمسوغ ابتدا قال ابو حيان ودونه قياسا
وقيل يختص بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يتقدم او يكن جملة بالواو
والاصح انه في نحو فيها قايما رجل من المبتدا لا من الظرف ويجي من المضاف اليه معموله
قاله الاخفش وابن مالك او جزوه او كجزيه وبعضهم مطلقا وفي مجيئه من المنادى
ثالثها يجي من نكرة لا مبينة ش لما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها مخبرا عنه
اشبه المبتدا فلم يجز مجي الحال من النكرة غالبا الا بمسوغ من مسوغات الابتدا ايها
ومن النادر قولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما واختار ابو حيان مجي الحال
من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه وان كان دون الاتباع في
القوة ومن المسوغات النفي كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب والنهي
نحو لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام والاستفهام نحو يا صاح هل
حم عيش باقيا فترى والوصف نحو فيها يفرق كل امر حكيم امرا وفي هذه الآية رد على
من قال انه لا يجوز الا ان تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو في اربعة
ايام سواء وحشرنا عليهم كل شي قبلا والعمل نحو مررت بضارب هندا قائما وقيل لا يجوز
في غير الموصوف الا سماعا فان قدم الحال على صاحبه النكرة جاز وان لم يكن مسوغ
تخلصا من تقديم الوصف نحو هذا قايما رجل وكذا ان كان الحال جملة مقرونة بالواو
نحو على قرية وهي خاوية مضى زمن والناس يستشفعون بي وظاهر كلام سيبويه
ان صاحب الحال في فيها رجل قائما هو المبتدا وصححه ابن مالك وذهب قوم الى
ان صاحبه الضمير المستكن في الخبر بنا على انه لا يكون الا من الفاعل او المفعول وزعم
ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تأخر
واما اذا تقدم فلا ضمير فيه لانه لو كان لجاز ان يوكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل
ذلك مع المتاخر وشرط صاحب الحال ان لا يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب
خبر لان المضاف اليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين فان كان المضاف
يعمل العمل حسن جعل المضاف اليه صاحب حال لانه في المعنى فاعل او مفعول
نحو اليه مرجعكم جميعا وعرفت قيام هند مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط
مجي الحال من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه ان دابرها ولا مقطوع مصبحين .
وقوله خلفا لمحمد منضا عنقا تلهب • وجوزه الاخفش وابن مالك ان كان
المضاف جزوا ما اضيف اليه او مثل جزيه نحو ما في صدورهم من غل اخوانا ملة ابرهيم

حنيفا

حنيفا لانه لو استغنى به عن المضاف وقيل ونزعنا ما في صدورهم اخوانا واتبع ابرهيم
حنيفا لصح ورده ابو حيان وقال ان النصب في اخوانا على المدح وحنيفا حال
من ملة بمعنى دين او من الضمير في اتبع قال وانما لم تجز الحال من المضاف اليه لما تقرر
من ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل المضاف اليه اللام او الاضافة
وكلاهما لا يصلح ان يعمل في الحال وفي مجي الحال من المنادى مذاهب ص ويتقدم على صاحبه
لا مجرور بالاضافة وقيل الا بوصف ولا منصوب بكان وليت ولعل وفعل تعجب او ضمير
متصل بصلة ال او حرف وحيث ان اضيف لمنصوب ملابسه فقيل او قرن بالا وسمعه ابن برهان
على مجرور بحرف زايد ولنا الا المعنوي والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع اخر
رافعه ومنصوب وقيل الا الفعلية ش الاصل في الحال التاخر عن صاحبها كالخبر
ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله فسقى ديارك غير مفسدها
صوب الغمام وديمة تهمي ام منصوبا كقوله وصلت ولم اصرم مسيئين اسرتي ام مجرورا
بحرف زايد نحو ما جاءنا من احد وكفى متعينا بزيد او اصلي نحو وما ارسلناك الا كافة
للناس هذا هو الاصح في الجميع اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه
كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لئلا يفصل بين المضاف والمضاف
اليه ولا على قيام الذي هو المضاف لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة
من الموصول فلا يتقدم عليه شي من معموله لانه وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال
ام غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا كما قال ابن هشام في
الجامع انه الاصح واجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لان الاضافة
في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن
بعض النحويين وقال المنع عندي اولى ومنع اكثر النحويين منهم البصريون تقديم
الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زايد سواء كان ظاهرا او ضميرا فمنعوا مررت ضاحكة
بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بان كافة حال من الكاف وعللوا المنع بان تعلق
العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى
اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وان فعلا واحدا
لا يتعدى بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التاخير
وبان حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر تضمن معنى الاستقرار نحو زيد في
الدار متكئا فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز
الكوفية التقديم ان كان صاحب الحال ضميرا او ظاهرا والحال فعل نحو مررت تضحك
بهند ومنعوه اذا كان ظاهرا والحال اسم ونقل ابن الانباري الاجماع على المنع حينئذ
وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان
وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه
فلا يجيزون مسرعا قام زيد ويجيزون قام مسرعا زيد لتقدم الرافع ومنع
الكوفيون ايضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كانت الحال اسما او فعلا

سقط

ومنع جماعة من النحويين

فلا يجيزون لقيت راكبة هندا ولا لقيت تركب هندا وعللوه بانه لو تقدم لكون
الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم اذا كانت الحال فعلا لانه لا
لا ينفك عن توهم المفعولية اذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلطه على المفعول به وفي شرح
العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقدم الحال على صاحبها ان يكون منصوبا بكان
او ليت او لعل او فعل تعجب او اتصل بصلة ال نحو الغائب صدرك سائلا زائري او اتصل
بفعل موصول بحرف نحو اعجبني ان ضربت زيدا موجبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل
وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كاضافته الى ضمير ما لابسها نحو
جاء زائر هند اخوها وجاء منقادا لعمرو صاحبه وجعل قوم منه لكنا قتل صاحب
الحال بلزمه نحو ما قام مسرعا الا زيد ص وعلى عاملها وثالثها يمتنع في نحو راكبا زيد
جاء ورابعها اذا كانت شرطا بروق المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع ان كان العامل
فعلا غير متصرف او صلة لال او حرفا او مصدرا قال ابن مالك او نعتا او افعل
تفضيل او اتصل بلام ابتداء او قسم او ذا ثم تشبيهها خلافا للكسائي او ضمن معنى
الفعل دون حروفه كاشارة وتشبيه وتمن وترج او قرن الحال بالواو وثالثها يجوز ان
كان فعلا ش في تقديم الحال على عاملها مذاهب احدها المنع مطلقا وعليه الجرمي
تشبيها بالتمييز والثاني الجواز مطلقا الا ما يأتي استثناؤه وهو الاصح وعليه
الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان الحال يقتضيها
الفعل بوجه فتقدمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى
خاشعا ابصارهم يخرجون وسواء كانت الحال مفردا ام غيره مؤكدة ام غير مؤكدة
وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكد ومنع الاخفش راكبا زيد جاء لبعدها
عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه الكوفيون ان كانت الحال
من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت ودا الرافع قبلها ولم تتقدم على الرافع والمرفوع
معا فلا يجوز راكبا جاء زيد لما عندهم من معنى الشرط فيؤول الى تقديم المضمر على
الظاهر لفظا ورتبة وان كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسطها وتقديمها
على الرافع والمرفوع معا نحو قائما جاءت الدار وراكبا جئت وان كانت من منصوب
ظاهر او مجرور ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول
او مضمر جاز التقدم نحو ضاحكا لقيتني هند ومادحا مرت بي هند وعلى الاصح المتقدم
يستثنى صور لا يجوز فيها التقدم منها ان يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما احسن
هندا متجردة فلا يقال متجردة ما احسن هندا او صفة غير محضة او صلة لال
نحو الجائي مسرعا زيد فلا يجوز المسرعا الجائي زيد بخلاف صلة غيرها فيقال
من الذي خائفا جاء او صلة لحرف مصدري نحو يعجبني ان يقوم زيد مسرعا فلا يجوز
ان مسرعا يقوم زيد او مصدرا نحو يعجبني ركوب الفرس او نعتا نحو مررت برجل ذاهبة
فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها ذاهبة فرسه كذا قاله ابن
مالك وقال ابو حيان انه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقدم معمول النعت

عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم المعمول على
المنعوت لا على النعت العامل فيه فيجوز في مررت برجل يركب الفرس مسرعا
مررت برجل مسرعا يركب الفرس ولا يجوز مررت مسرعا برجل يركب الفرس قال
واما المثال الذي ذكره فلم يمتنع مكسورا سرجها من جهة ان العامل في مكسورا النعت
بل من جهة تقدم المضمر على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمر في هذه
المسألة وما اشبهها وانه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر
فيها المضمر ما بعده ومن الصور المستثناة ان يكون العامل افعل التفضيل نحو
زيد كفانا ثم ناصرا لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه
الجوامد او متصلا بلام الابتداء او لام القسم نحو لاصبر محتسبا ولاقومن
طائعا او ضمنه تشبيه نحو زيد مثلك شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس
طالعة والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين واجاز الكسائي التقديم فقال
زيد شجاعا مثلك وزيد طالعة الشمس ومنها ان يكون العامل غير فعل ضمن
فيه معنى الفعل دون حروفه وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كاما في مثل اما علما فعالم
او اسم الاشارة وحرف التنبيه نحو هذا زيد قائما فلا يجوز كون العامل في الحال حرف
التنبيه وان يكون اسم الاشارة فعلى تقديرها ولا يجوز ها قائما ذا زيد ولا يجوز
على تقدير الثاني وحرف التمني والترجي ونحو ليت ولعل ومنها ان يكون الحال
جملة مقرونة بالواو نحو جاء زيد والشمس طالعة فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد واجازه
الكسائي والفراء وهشام مطلقا واجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا ص واغتفر
بل وجب على الاصح توسط افعل بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفي حال او ذات
والاصح انه يعمل فيهما ش كان القياس اذا كان العامل افعل التفضيل ان يقتضي
حالين ان يتأخرا لما مر عنه لانه اذا كان يقتضيها لا واحدة وجب تأخيرها
عنه ولا ينصب من افعل التفضيل الا لمختلفي الذات او لمختلفي الحالين نحو هذا
بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما اخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين
الحالين فالاصح انه افعل التفضيل نفسه حال من الضمير المستكن في اطيب وربما
حال من ضميره والعامل فيهما اطيب وذهب المبرد وطائفة الى انهما منصوبان
على اضمار كان التامة صلة لاذ في الماضي واذا في المستقبل ونائبا لا عن ضميرهما
وقيل على اضمار كان وتكون الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط
افعل بين هذين الحالين فاقتصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن افعل
ولا تقديمهما عليه لان القياس يقتضي في هذه المسألة المنع لولا السماع وروده بها
اذ لا يعهد نصب افعل فضلتين بدليل انه لا ينصب مفعولين فلما وردت اجريت كما
سمعت ووجهه الزجاج بانهم ارادوا ان يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا
يقع الالتباس ولا يعلم ايهما المفضل فلذا قدم المفضل واخر المفضل عليه واجاز
بعض المغاربة تأخير الحالين عن افعل بشرط ان يليه الحال الاولى مفضولة منه من

فيه تقديم

تصحيح

نحو زيد منفردا انفع من عمرو معينا او للمتحد الذات لمختلف الحالين

عند



من الثانية فيقال هذا اطيب بسرا منه رطبا وزيد انجع اعزل من عمرو ذا سلاح قال ابو حيان
وهذا حسن في القياس لكنه يحتاج الى سماع اما التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا
بسرا منه رطبا اطيب فلا يجوز باجماع ص فان كان العامل ظرفا لم يتقدم على الجملة
والثنا يجوز ان كان مثله وفي تقدمه عليه الا الجملة الاقوال ورابعها يجوز ان
كانت من مضمر مرفوع وقال ابن مالك اذ كانت مسئلة قوي والاضعف فان تأخر المبتدا
جاز اتفاقا ش اذا كان عامل الحال ظرفا او مجرورا فمتى جاز تقديم الحال على الجملة
التي فيها الظرف والمجرور اقوال احدها وهو الاصح المنع مطلقا وحكى فيه ابن
طاهر الاتفاق فلا يقال قائما في الدار زيد الثاني الجواز وعليه الاخفش
الثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين ان يكون الحال ايضا ظرفا او حرف جر
فيجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله
الذي هو خبر الولاية والمنع في غير ذلك وفي توسطه بان يتقدم على العامل دون المبتدا
اقوال الاول الجواز مطلقا وصححه ابن مالك نحو زيد متكئا في الدار وزيد عندك هند
في بستانها الثاني المنع مطلقا لضعف العامل وعليه الجمهور وصححه ابو حيان ورد
بالسماع قال تعالى والسموات مطويات بيمينه الثالث الجواز ان كانت الحال
ايضا ظرفا او مجرورا والمنع في غير ذلك الرابع الجواز اذا كانت من مضمر مرفوع نحو انت
قائما في الدار والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختار ابن مالك انه اذا كا
~~من مضمر مرفوع نحو انت قائما في الدار والمنع اذا كانت من ظاهر وعليه الكوفيون وا~~ختار
ابن مالك انه ان كانت الحال اسما صريحا ضعف التوسط او ظرفا او مجرورا جاز التوسط
بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدا وتأخر الخبر فان تأخر المبتدا وتقدم الخبر
جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو في الدار عندك زيد وفي الدار قائما زيد ص وان
وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالية الاسم والا فخبريته
وقال المبرد لا فرق فان نكرتا فطلقا رجحت الحالية واوجبها الكوفية فان كان ناقصا
فالخبرية مطلقا خلافا لهم او تام وناقص وبدي بانهما جاز الامران ش اذا ذكر
مع المبتدا اسم وظرف او مجرور وكلاهما صالحان للخبرية بان يحسن السكوت عليه جاز
جعل كل منهما حالا والاخر خبرا بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف او المجرور على الاسم اختير
عند سيبويه والكوفيين حالية الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لانه
من حيث تقديمه كان اولى به ان يكون عمدة لا فضلة فان لم يتقدم اختير عندهم خبرية
الاسم نحو زيد في الدار قائم وقال المبرد التقدم والتأخير في هذا واحد فان كرر
الظرف او المجرور جاز الوجهان ايضا وحكم برجحان حالية الاسم تقدم الظرف او تأخر
لنزول القران به قال تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فكان عاقبتهما
انهما في النار خالدين فيها وادعى الكوفيون ان النصب مع التكرار لازم لان القران
نزل به الا بالرفع واجيب بانه يدل على انه الاجود لا واجب على انه قد قرئ في الايتين
خالدون وخالدان فان كان الظرف او المجرور غير مستغنى به تعين خبرية الاسم وحالية

الظرف مطلقا نحو [illegible] ولا نحو فيك زيد راغب وفيك زيد راغب فيك واجاز الكوفيون
نصب راغب ونحوه على الحال وان اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب
في الاسم سواء بدأت بالتام نحو ان عبد الله في الدار بك واثقا او واثق او بالناقص
نحو ان فيك عبد الله في الدار راغبا او راغب واوجب الكوفيون الرفع في الصورتين
لانك حين قدمت ما يحسن تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك ضرورة اخراج
الاسم عن الحالية الى الخبرية ص مسئلة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه
ومنع التسهيل عمل الاشارة وذا التنبيه وابو حيان ليت ولعل وبعضهم كان والاصح
جواز تعدده لمفرده وغيره متفقين اولا ولا يعمهان الا ان صلح انفراد كل بالموصوف
وقيل يجوز في متفقا بغير وفي التفريق يكون للاقرب والمختار للاسبق وان انفرد
بعد اما ولا تعدد لا ش فيه مسائل الاولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل
في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف وجوزه ابن مالك بعلة كالتمييز والمميز والخبر
والمخبر عنه ورجح عليه ان هذه مسئلة واحدة فاحكم صاحب الحال والعامل فيه ان
في الحال الاشارة الثانية تقدم اذا العوامل المعنوية تعمل في الحال كالاشارة ونحوها
ومنع التسهيل عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا تعمل في الظروف
والاحوال قال ولا يمنع ان يعمل فيه اسم الاشارة لانه غير مشتق من لفظ الاشارة ولا
من غيرها وانما هو كالمضمر ولا يعمل نحو لا انت ما فيه من معنى الاشارة في حال ولا ظرف
والعامل في مثل هذا زيد قائما انا انظر مقدرة ودل عليها الاشارة لانك انما تشير
الى المخاطب لينظر وقال ابو حيان انه قريب لان فيه ابقاء للعمل للفعل الا ان فيه
تقدير عامل لم يلفظ به قط ما وصرح باختياره واختاره ايضا صاحب البسيط وقال
ابو حيان الصحيح ايضا ان ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا
تتعلق بها حرف جر الا كأن وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل كأن ايضا في الحال نقله
صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال
واحدا نحو جاء زيد راكبا متبرعا ام متعددا وسواء في المتعدد اتفق اعرابه نحو جاء زيد
وعمرو منحدرين ام اختلف نحو لقي زيد عمرا ضاحكين هذا قول الاصح ومذهب الجمهور
وذهب جماعة منهم الفارسي وابن عصفور الى ان الفعل الواحد لا ينصب اكثر من حال واحد
لصاحب واحد قياسا على الظرف واستثنى افعل التفضيل فانه يعمل في حالين
كما تقدم وجعلوا المنصوب ثانيا على انه صفة للحال او حالا من الضمير المستكن فيه
ونسب ابو حيان هذا القول الى كثير من المحققين وعلى الاول ولا يعم الحال الا ان
يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فاذا اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا واجاز
الكسائي وهشام ان تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف اليه نحو لقيت صاحب
الناقة طليحين على ان طليحين حال من الصاحب والناقة ويخرجه عندنا على انه
حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر اي والناقة لان الحال كالخبر والمضاف
اليه لم يقصد الاخبار عنه انما الاخبار عن المضاف وان تعدد ذو الحال وتفرق الحال

بك في الدار

حرر



نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا احمل الحال الاول على الاسم الثاني لانه يليه
والحال الثاني على الاسم الاول مصعدة الزيد ومنحدرا للتاكيد فالزمه
ووجهوه بان فيه اتصال احد الحالين بصاحبه وعود ما فيه من ضمير الى اقرب مذكور
واغتفر انفصال الثاني وعود ضميره على الابعد لامتناع غير ذلك ويجوز
عكس هذا مع امن اللبس فان خيف تعين المذكور اولا ولا وفي التمهيد العرب
تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم وما تاخر للمفعول ولو جعلت
الاخير للاول جاز ما لم يلبس قال ابو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد
مخالف لما قرره غيره وكلٌّ وهو المختار عندي ومنه قوله • خرجت بها امشي
تجر وراءنا • على اثرينا ذيل مرط مرحل • فامشي حال الاسمي وتجر لنا ثنتها ويجب
للحال اذا وقعت بعد اما ان تردف باخرى تعادل لتعيّنها اما او او كقوله تعالى
انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا • وقول الشاعر وقد شفني ان لا
يزال يروعني • خيالك اما طارقا او مغاديا • وافرادها بعد اما ممنوع من النثر
والنظم وبعد لا نادر نقول لا راغبا ولا راهبا فنكر وقد ترد كقوله ترتب
العدى مستعبا لعصبة وذلك بانواع الخدايع والمكر ص شبيه تقع موطئة
ومؤكدة خلافا لقوم اما لجملة من معرفتين جامدين لبيان او فخر او تعظيم وتصغير
او تصاغر او تهديد وعاملها احق وقيل المبتدأ وقيل الخبر ولعاملها فالاكثر
معنا لتيه لفظا زاد ابن هشام او لصاحبها ومقدرة ومحكية وسببية ش للحال
اقسام باعتبارات تنقسم بحسب ذواتها لذاتيها ولا لتوطيئة بها الى قسمين
مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو تمثل لها بشرا سويا
فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاني زيد رجلا محسنا وتنقسم بحسب التبيين
والتاكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى موسسة ايضا وهي التي تدل على معنى
لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها واثباتها مذهب
الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي الى انكارها وقالوا لا يكون الحال الا
مبينة اذ لا تخلو من تجديد فايدة عند ذكرها وعلى اثباتها وهي ثلاثة انواع
مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين لان التاكيد انما يكون
للمعارف وكونهما جامدين لا مشتق ولا في حكمهما وفايدتها اما بيان بيقين نحو زيد
اخوك معلوما انا ابن دارة معروفا بها نسبي • او فخر نحو انا فلان شجاعا او كريما
او تعظيم نحو فلان جليلا مهيبا او تحقير نحو هو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر
نحو انا عبدك فقيرا الى عفوك او وعيد نحو انا فلان متمكنا فاتق غضبي وفي
عاملها اقوال احدها انه مضمر تقديره اذا كان المبتدأ انا احق او اعرفني او
واذا كان غيره احقه او اعرفه الثاني انه المبتدأ مضمنا معنى التنبيه وعليه
ابن خروف الثالث انه الخبر ولا يشترط عليه الزجاج ولظهوره قطع التوليين
كان الراجح الاول ومؤكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها

فا

فالاكثر ان يخالفه لفظا نحو ولى مدبرين ويوم بعث حيا فتبسم ضاحكا ولا
تعثوا في الارض مفسدين وقد توافقه نحو وارسلناك للناس رسولا وسخر لكم الليل
والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره قال ابن هشام في المغني ومؤكدة
لصاحبها واغفلها النحويون نحو جاء القوم طرا وفسرها في شرح الشذور بانها
التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان الى ثلاثة
مقارنة وهو الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين ومحكية وهي
الماضية نحو جاء زيد امس راكبا وتنقسم بحسب حصول معناها لصاحبه وعدمه
الى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببي نحو مررت بالدار قائما سكانها
ص شبيه تقع جملة خبرية غير ذات استقبال وشرطية خلافا للمطرزي وفي
لزومها الواو مطلقا وجوز الفراء الامرين الخالي لنفي فان كانت مؤكدة او معطوفة
على حال او صدرت بمضارع مثبت او منفي بلا او ما من تال الا او متلو باو قيل او ذو
خبر مشتق تقدم لزمها ضميرها حينئذ وخلت من الواو غالبا والا فبهما او باحدهما
واحسنها بهما اسمية وذات ليس ولم من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو منهما فتقدر
وقال ابن جني لا تغني عنه الواو اصلا ويجب في مضارع بعد قيل وثم الواو وفي
ماض مثبت متصرف عار من الضمير قد ولذا امتنعه فان فقدت قدرت في الاصح وليست
الواو عاطفة ولا اصلها العطف في الاصح ش تقع الحال جملة خبرية خالية من
دليل استقبال او تعجب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين وسوف
ولن اولا وجوز الفراء وقوع جملة الامر تمسكا بنحو وجدت الناس اخبر تقله واجيب
بانه على تقدير مقولا فيهم وجوز الاسمين الحال وقوع جملة النهي نحو اطلب ولا تضجر
من مطلب • ورد بان الواو عاطفة ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا
للمطرزي نحو لافعل هذا ان جاء زيد فتقبل لزوم الواو وقيل لا تلزم وعليه
ابن جني والجملة الواقعة حالا اما ابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو وخرجوا
من ديارهم وهم الوف نظرت اليها والنجوم كانها • مصابيح رهبان تشب لقفال
وان فريقا من المؤمنين لكارهون • وطائفة قد اهمتهم انفسهم او مصدرة بلا التبرئة
نحو والله يحكم لا معقب لحكمه او بما نحو • فرابتنا ما بيننا من حاجز • او بان نحو وما
ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون • ما اعطياني ولا سالتهما الا واني
لحاجزي كرمي • او بكان نحو نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم
كانهم لا يعلمون جاء زيد وكانه اسد او مضارعا مثبتا عاريا من قد نحو ونذرهم في طغيانهم
يعمهون • او مقرونا بقد نحو لم تؤذونني وقد تعلمون او منفيا بلا نحو وما لنا لا نؤمن
بالله • او ماضيا متلوا باو نحو لا تصنعا وفي شيبته او بلم نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم
سوء او خاليا منهما نحو او جاؤكم حصرت صدورهم كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا او
تاليا لالا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا به يستهزءون او متلوا باو نحو كن للخليل نصيرا

جاءنا وعد لا ماضيه ذهب او مكث قال اوحي الي ولم يوح اليه شئ ولا بد
للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضميرها حيثما او الواو ويتعين الضمير
في المؤكدة كقوله خالي ابن كبشة قد علمت مكانه ۰ وقولك هو زيد لا شك فيه
فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير ايضا في المضارع
ماضيا مثبت عاريا من قد ومنفي بلا او ما نحو نعمة الله او نحو او كما تقدم ولا يغني
عنه الواو ولا تجامعه غالبا وقد ورد دخولها معه في قوله قمت واصك عينه وقوله
نجوت وارهنهم مالكا ۰ وقوله تعالى فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون ولا تسأل
عن اصحاب الجحيم فاول على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم وانتما لا تتبعان
وانت لا تسال وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير
وعلى الواو والجمع بينهما كما تقدم من الامثلة لكن يلزم الواو في المضارع المثبت المقرون
بقد ولا يغني عنه الضمير نحو وقد تعلمون واحتج لها في الاسمية اكثر من الاقتصار
على الضمير ومثلها المصدرة بليس نحو ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم باخذيه
ومن انفراد الواو منها قوله ۰ دخلتم الشتاء ولستم املك عدة ۰ وذهب الفراء والزمخشري
الى انه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية الا نادرا وانشد ابل لا بد منه ومن الواو معا
وذهب الاخفش الى انه ان كان خبر المبتدأ فيها مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو
عليه فلا يقال جاء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد تخلو الاسمية من الواو والضمير
معا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم على حذف الضمير اي منه بدرهم وقال ابو حيان هو على
تقدير الضمير كما في المثبت وكذا قال ابن هشام وزاد انه يقدر اما الضمير لا تالي او
الواو كقوله نصف النهار الماء غامره اي والماء وجعل ابن جني الا انه لا بد من تقدير الضمير
مع الواو فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف
الضمير ودلت الواو عليه وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الاتيان بالواو معه وذلك
في الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع حرفي عطف نحو جاء زيد ماشيا او هو راكب
لا يجوز او وهو راكب قال تعالى فجاءهم باسنا بياتا او هم قائلون قال في البسيط وكذا
في الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالا نحو ما ضربت احدا الا عمرو
خير منه وزعم ابن عصفور ان المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان الضمير ام لم يكن
ورد بالسماع كالاية السابقة قال ابن مالك والمنفي بلما كالمنفي بلم في القياس
الا اني لم اجده الا بالواو نحو ام حسبتم ان تتركوا ولما يعلم والمنفي بما فيه الوجهان
ايضا نحو جاء زيد ما يضحك او وما يضحك والمنفي بان قال ابو حيان لا احفظه
من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه نحو جاء زيد ان يدري كيف الطريق فيا
على وقوعه ضربا حديث ظل ان يدري كم صلى ويجب في الماضي المثبت المتصرف
غير التالي الا والمتلو باو لغاية من الضمير قد مع الواو كقوله فجئت وقد نضت
لنوم ثيابها فان كان جامدا كليس ومنفيا بلا نحو جاء زيد وما طلعت الشمس
بالواو فقط نحو جاء زيد وما دري كيف جاء بالواو والضمير نحو جاء زيد ما دري كيف جاء بالضمير

جاء زيد

فقط

فقط وكذا التالي إلا او المتلو بأو وان كان مثبتا ففيه الضمير وحيث قد ايضا
لتقربه من الحال نحو وقد فصل لكم ما حرم عليكم وقد بلغني الكبر فان لم تكن قد ظاهرة
قدرت نحو او جاءوكم حصرت صدورهم هذه بضاعتنا ردت الينا هذا ما جزم به المتاخرون ۰
كابن عصفور والابدي والجزولي وهو قول المبرد والفارسي قال ابو حيان والصحيح
جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة وروده وتاويل
الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب
الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن اصبغ عن الجمهور هذه الواو
تسمى واو الحال وواو الابتداء وليست عاطفة ولا اصلها العطف وزعم بعض المتاخرين
انها عاطفة كواو رب والا لدخل العاطف عليها وقدرها سيبويه والاقدمون باذ
ولا يريدون انها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل
السابق كما ان اذ كذلك ص وتسمى هذه الجملة الاعتراضية الواقعة بين جزئي صلة
واسناد او شرط او قسم او اضافة او جار وصفة وموصوفها او حرف ومدخوله وتمييز
بجواز الغاء ولا يتنفس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل لها
ولا المستانفة والجواب بها قسم او شرط غير جازم او غير مقترن بالفاء او اذا والصلة
قالوا والمفسرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدرت بحرف او لا والمختار انها بحسبه
وفاقا للشلوبين وانه لا محل لتالي حرف في افعال الاستثناء ومذ ومنذ وخلت ش
لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهي الاعتراضية نبه عليها
عقبها وذكر ما يتميز به عنها ولما كان من وجوه التمييز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد
الى بقية الجمل التي لا محل لها والاعتراضية هي التي تفيد تاكيدا وتسديدا للكلام
الذي اعترضت بين اجزائه وفي البسيط شرطها ان تكون مناسبة للجملة المقصودة
بحيث تكون كالتاكيد او التنبيه على حال من احوالها وان لا تكون معمولة لشيء من اجزاء
الجملة المقصودة وان لا يكون الفصل بها الا بين الاجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف
المضاف والمضاف اليه لان الثاني كالتنوين منه على انه قد سمع بينهما نحو لا اخا فاعلم
لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزئي صلة اما بين الموصول وصلته كقوله
ذاك الذي وابيك يعرف مالك او بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات
الآيات فان وترهقهم عطف على كسبوا فهو من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر
جزائهم والخبر جملة ما لهم وبين جزئي اسناد اما بين المبتدا والخبر كقوله وفيهن
والايام يعثرن بالفتى ۰ او بين ما اصله المبتدا والخبر كقوله ۰ لعلك والموعود حق
لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء ۰ وقوله يا ليت شعري والمنى لا تنفع ۰ هل
اغدون يوما وامري مجمع ۰ وقوله وانشطت شطون شطط ۰ لعاتبل يا نصر نصرا ۰
وقوله اراني ولا كفران لله انني ۰ اواني من الاقوام كل بخيل ۰ او بين الفعل ومرفوعه
كقوله ۰ وقد ادركتني والحوادث جمة ۰ اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ۰ او بين الفاعل
ومفعوله كقوله ۰ وبدلت والدهر ذو تبدل ۰ هيفا دبورا بالصبا والشمال ۰

معرفة الجمل الاعتراضية

ذكر

وبين مجرى شرط اي بين الشرط وجوابه نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا
النار وبين مجرى قسم اي بين القسم وجوابه نحو قال فالحق والحق اقول لاملأن
وبين جزئي اضافة وتقدم وبين جزئي جر اي بين الجار والمجرور نحو اشتريته
بارئ الف درهم وبين جزئي صفة اي بين الصفة وموصوفها نحو وانه لقسم لو
تعلمون عظيم وبين الحرف ومدخوله كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا
بوع فاشتريت وقوله كان وقد اتى حول جديد اتى فيهما حمامات مثول
وقوله وسوف اخال ادري وقوله اخا لدقد والله او كانت عشرة وقوله
ولا اراها تزال ظالمة وتتميز الاعتراضية من الحالية بامور احدها انه يجوز
اقترانها بالفا كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
الثاني انه يجوز اقترانها بدليل استقبال كلن في ولن تفعلوا وحرف التنفيس في وسوف
اخال الثالث انه يجوز كونها طلبية كقوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت
سمعي الى ترجمان الرابع انه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان
محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الاعراب وكذا سائر الجمل
التي لا محل لها انما شبه عدم حلول مفرد محلها ومنها المستانفة الواقعة ابتداء
كلام لفظا ونية نحو زيد قائم وقام زيد او نية لا لفظا نحو اذا جا زيد والمجاب
بها القسم نحو تالله لاكيدن اصنامكم والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا كجواب
لو ولولا وكيف او شرط جازم ولم تقترن بالفا ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم
وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها والواقعة صلة لاسم او حرف نحو جا الذي
قام ابوه واعجبني ان قمت والتفسيرية وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سوا صدرت
بحرف التفسير نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وترمينني بالطرف اي انت مذنب
ام لم تجرد به نحو ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب الاية فجملة خلقه
الى اخره تفسير لمثل ادم هل ادلكم على تجارة تنجيكم ثم قال تؤمنون والقول بان
المفسرة لا محل لها هو المشهور وقال الشلوبين انه ليس على ظاهره والتحقيق انها
على حسب ما كانت تفسيرا له فان كان المفسر له موضع فكذلك هي والا فلا وما له
موضع قوله تعالى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم
فقوله لهم مغفرة في موضع نصب لانه تفسير للموعود به ولو صرح بالموعود به لكان
منصوبا وكذلك انا كل شي خلقناه بقدر فخلقناه تفسير للعامل في كل شي وله موضع
كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذي قاله الشلوبين هو المختار عندي وعليه
تكون الجملة عطف بيان او بدل وقد اختلف في جمل الها محل ام لا ومنها الافعال
التي مستانفة امر لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة اشكل
فقال الجمهور انها مستانفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه انها في
موضع جر بحتى ورد بان حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جمل افعال الاستثناء

ليس

يجوز اقترانها

فيه الجمل التي لا محل لها من الاعراب

ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشى فقال السيرافي حال اذ المعنى قاموا القوم
خالين من زيد وقال قوم مستانفة وصححه ابن عصفور اذ لا رابط لها بذي الحال
الثالثة جملة مذ ومنذ وما بعدهما وقد تقدمت ذلك عند شرحهما في الظروف
وتعلم ان ما عداها اذكر من الجمل له محل من الاعراب ص مسئلة وردت الفاظ مركبة
منها ما اصله العطف كشغر بغر وشذر مذر واخول اخول وحيث بيث وبيت
بيت ومنها ما اصله الاضافة كبادي بدا وايادي سبا فقال قوم مبنية كخمسة عشر
وقوم مركبة تركيب الاضافة وحذف التنوين من الثاني للاتباع ش لما كانت
الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها انها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا
فيها توسع الظروف اجريت مجراها في الجزئيات كخمسة عشر ومنها الفاظ محفوظة
لا يقاس عليها فمنها ما اصله العطف نحو تفرقوا شغر بغر بمعنى منتشرين وشذر
مذر بفتح اولهما وكسره بمعنى متفرقين واخول اخول في قوله سقاط شرار القين اخول
اخولا بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث بيث بمعنى مبحوثة اي بحث عن اهلها ومنحرجوا
منها وهو جاري بيت بيت بمعنى متقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما اصله
الاضافة كبادي بدا بمعنى مبتديا به وتفرقوا ايادي سبا بمعنى مثل ايادي سبا
والذي جزم به ابن مالك ان هذه الالفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح
للسبب الذي بني لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف في القسم الاول وشبه
ما هو متضمن له في الثاني وذكر صاحب انها ليست بمبنية بل مضافة وانما حذف
التنوين من الثاني للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة اعراب فهو مخفوض في التقدير
كما اتبع الاولى في يا زيد بن عمرو للثاني في حركته ص مسئلة يحذف الحال ان حصر او نهي
عنه او كان جوابا او ناب عن خبر او عن فعله وعامله المعنوي عند الاكثر ويحذف
ان جرى مثلا او بين نقصا او زيادة بتدرج مع الفا وثم او كان مؤكدا او نائبا او
توبيخا ش الاصل في الحال ان تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمتنع منه
ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت او مقصودا حصرها نحو لم اعد الا مرضا
او نائبة عن خبر نحو ضربي زيدا قائما او من اللفظ بالفعل نحو هنيئا لك او منهيا
عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا تمش في الارض مرحا ويجوز حذف عاملها
لقرينة حالية كقولك للحاج راشدا مهديا اي تذهب وللقادم مسرورا
اي رجعت وتحدث صادقا اي تقول او لفظية نحو راكبا لمن قال كيف جئت وبلى
مسرعا لمن قال لم تنطلق ومنه بلى قادرين اي نجمعها ويستثنى ما اذا كان العامل
معنويا كالظرف والمجرور واسم الاشارة ونحوه فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين
نعم لا لضعفه في نفسه ولانه انما عمل بالنيابة والفروع لا يقوى قوة الاصل
ولانه يجمع فيه حذف ان تنزيله منزلة الفعل وحذفه واجاز المبرد الحذف في الظرف
فقال في قوله واذ ما مثلهم بشر مثلهم حال والتقدير واذ ما في الدنيا بشر مثلهم
وقد يجب حذفها العامل كان جرى مثلا كقولهم حظيين بنات صلفين كنات اي

وشبه

البسيط ص

والفروع

عرفتهم او بين نقصا او زيادة بتدريج اي شيئا فشيئا نحو بعته بدرهم فصاعدا
او فسافلا اي فزاد الثمن صاعدا او فذهب صاعدا او فانحط سافلا،
وشرط نصب هذه الحال ان تكون مصحوبة بالفاء او بثم والفاء اكثر في كلامهم،
ولا يجوز ان يكون بالواو لفوات معنى التدريج معها وصورة فسافلا ذكرها
ابن مالك قال ابو حيان ولم ارها لغيره فانه لم ينقل عن العرب الا بصورة
لا حذف العامل في الحال وجوبا على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله
الحال المؤكدة والنائبة عن خبر والواقعة بدلا لازما للعقد بالفعل كهنيئا مريئا
اي ثبت له ذلك والواقعة توبيخا نحو اقائما وقد قعد الناس الا هنيئا زيد
جد ترنا وك ص التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة او مفرد عدد
او مبهم مقدار او مماثلة او مغايرة او تعجب بالنص على جنس المراد بعد تمام
باضافة او تنوين او نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وابو ذر ذكاني ثم
والا علم عن التعجب ش التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير
والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة نحو تصبب زيد عرقا
او مفرد عدد نحو احد عشر رجلا او مبهم مقدار كيلا او وزن او مساحة او
شبهها كمثقال ذرة وذنوب ماء ونحي سمنا او مماثلة نحو مثل احد ذهبا او مغايرة
نحو لنا غيرها شاة او تعجب نحو ويحه رجلا وما انت جارة ويا حسنها ليلة وعجبك
رجلا وقوله بالنص على جنس المراد يتعلق بقوله رافع للابهام والحال والتمييز
مشترك كان في سائر المعبود الا في كونه بمعنى من وانما ياتي التمييز بعد تمام باما
نحو ملء الارض ذهبا وعدل ذلك صياما او تنوين ظاهر كرطل زيتا او مقدر
كخمسة عشر او نون تثنية كمنوين سمنا او نون جمع نحو بالاخسرين اعمالا او شبه
الجمع نحو ثلاثين ليلة وشملت النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها
مثل فمنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يتبين بها واجازه سيبويه
بل يقولون لي عشرون مثله اي مثل الدار مثلا لكونها غير فمنع الفراء التمييز
بها لانها اشد ابهاما واجازه يونس وسيبويه لانه لا يخلو من فايدة اذ انا
ان عنده ما ليس مماثلا لهذا وهذا المقدار فيه تخصيص ومنها ما في باب
نعم واجاز الفارسي ان تكون نكرة تامة بمعنى شيء منتصب تمييزا وتبعه
الزمخشري ومنع ذلك قوم منهم ابو ذر مصعب بن ابي بكر الخشني وذهب الاعلم
فيما تقدم انه منصوب عن التعجب الا انه مما ينتصب عن تمام الكلام ص وناصبه
مميزه تشبيها بافعل من او باسم الفاعل قولان ويجره بالاضافة ان حذف
التنوين والنون ولا يحذف غير الاضافة بغنى عنه التمييز ويجب اضافة
مفهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام او خبر او عيار في نحو جبة خز
ويجوز نصبه تمييزا وحالا واظهار من مع كل تمييز الا الفعل والعدد
ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعيضية وقيل زائدة وان كان المقدار

من

من جنسين جاز عطف احدهما على الاخر فالاول ش تمييز المفرد ينصبه مميزه كعشرين
مثلا في عشرين درهما ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتا وقفيز برا وذراع
ثوبا واجاز لشبهه ان تعمل في الكاف نحو جارية لان عملها على طريق التشبيه
واختلف البصريون في الذي شبهت به فقيل باسم الفاعل لطلبها اسما
بعدها وقيل بافعل من لطلبها اسما بعدها على طريق التبيين ملتزما فيه
التنكير قال ابو حيان وهو اقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا ويعمل
في المعرفة وغيرها ويجر التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين والنون
نحو رطل زيت واردب شعير ومنوا سمن ولا يحذف شي غير التنوين او النون الا
مضاف اليه صالح لقيام التمييز مقامه نحو زيد اشجع الناس رجلا فيقال اشجع
رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلا لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجل
ولا ويح رجل والمقادير اذا اريد بها الالات التي يقع بها التقدير لا يجوز الا
اضافتها نحو عندي منوا سمن وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين
يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والالة التي يذرع بها الثوب
واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما ميز
وهو نحو ضرب تحيان ودبوة نخلة وحب رمان وسعف نخل هذا ان لم تغير
تسميته بالتبعيض بان بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خز وخاتم فضة
وسوار ذهب فانها اشملها الاضافة لعدم التبعيض بان بقي على اسمه الاول فان
تغيرت كجبة خز والتمل الذي هيأها بالهيئات اللائقة بها فلك في هذا
النوع الجر بالاضافة والنصب على التمييز او الحال والاضافة ارجح لان
الحال يحوج الى التاويل بمشتق كما تقدم والتمييز به ضعيف لكونه في خامس
رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بافعل من وافعل من مشبه بالصفة
المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة
واذا كان المقدار مختلطا من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف احدهما على الاخر
بل تقول عندي رطل سمنا عسلا اذا اردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل
لان تفسير الرطل ليس للسمن وحده ولا للعسل وحده وانما هو لمجموعهما سمنا عسلا
اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو حامض وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو
الجامعة تصيرهما قبلها وما بعدها بمنزلة شي واحد الا ترى انك تقول هذان
زيد وعمرو فصيرت الواو الجامعة زيدا او عمرا خبرا عن هذان ولا يمكن ان يكون
زيد على انفراده خبرا ولا عمرو على انفراده وكذلك زيد وعمرو قائمان وقال
بعض المغاربة الامران سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع كل تمييز كم
في هذا الفصل او غيره نحو ملء الارض من ذهب واردب من قمح ولي امثالها من ابل
وغيرها غنما وويحه من رجل ولله دره من فارس وحسبك من رجل وما انت
من جارة قال يا سيدا ما انت من سيد وقال فيا لك من ليل ويستثنى العدد

فلا يقال عشرون من دراهم ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف نحو عشرون من الدراهم
والفعل التفضيل فلا يقال زيد أكثر منك من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من
رجل والمنقول عن فاعل ومفعول ونحو ما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من
نفس ولا فجرت الأرض من عيون ومن المذكورة فيما ذكر قولان أحدها أنها للتبعيض
وصححه ابن عصفور الثاني أنها زائدة قال في الارتشاف وتوسع في العطف على
موضعها دخان في قوله • طافت أمامة بالركبان آونة • يا حسنه من قوام ومنتقبا
ص مسألة مميز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون
منقولا من فاعل ومبتدأ ومفعول وأنكره الشلوبين والأبذي وابن أبي الربيع
ومشبها به ونحو تعجب أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه نحو حسبك به فارسا
ولله دره رجلا وكفى بالله شهيدا فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لملابسه
المقدر وإن دل على هيئة وعني به الأول جاز كونه حالا وإظهار من ش تمييز
الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد نفسا
واشتعل الرأس شيبا والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة
من المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل مالي أكثر من مالك وتارة من المفعول
نحو وفجرنا الأرض عيونا والأصل فجرنا عيون الأرض هذا مذهب المتأخرين وبه
قال ابن عصفور وابن مالك وقال الأبذي هذا القسم لم يذكره النحويون وإنما
الثابت كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشلوبين
عيونا في الآية نصب على الحال المقدرة لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا
من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الربيع عيونا نصب على البدل
من الأرض وحذف الضمير أي عيونها أو على إسقاط حرف الجر أي بعيون وتارة يكون
مشبها بالمنقول نحو امتلأ الإناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلأ مطاوع ملأ
وكأنك قلت ملأ الماء الإناء ثم صار تمييزا بعد أن كان فاعلا والأصل نعم
الرجل ثم أضمر ونصب بعد أن كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل
فاعل في المعنى إما حقيقة ومن تمييز الجملة ما نقله أبو حيان عن النحويين كأعلى
ابن مالك حيث جعله من تمييز المفرد قولهم حسبك به فارسا ولله دره رجلا
عند ابن مالك وغيره كفى بالله شهيدا وفي ناصب تمييز الجملة قولان أصحهما أنه فيها
من فعل وشبهه لا يجوز ما أصل الحال وعليه سيبويه والمازني والمبرد والزجاج
والفارسي وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا
الفعل ولا الاسم الذي يجري مجراه كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب
عن تمامه ومتى صح الإخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد أبا فإنه يصح أن يقع صفة
لزيد فتقول زيد أب فيحتمل فيه رجحان عوده إليه بأن يكون هو الأب أي ما أكرمه
من أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده إلى الملابس
المقدر بأن يكون للأب أبا زيد لا زيد نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا

من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وإن دل التمييز على هيئة وعني به الأول نحو كرم
زيد ضيفا إذا أريد أن زيدا هو الضيف جاز أن يكون ضيفا منصوبا على الحال
لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحية من ويجوز حينئذ إظهارها معه وهو
الأجود رفعا لتوهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فإن لم تعن به الأول بل قصد كرم
ضيف زيد تعين النصب تمييزا وامتنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لأنه فاعل
في الأصل ص ويطابق ما قبله إن اتحدا معنى وإلا فإن لم يلزم إفراد معناه أو كان مصدرا
لم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعد مفرد مباين إن قصد معناه ش يلزم
في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وغيره إن اتحدا معنى نحو كرم زيد
رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجالا وكذا إن لم يتحدا من حيث المعنى
نحو حسن الزيدون وجوها إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو كرم الزيدون
أصلا إذا كان أصلهم واحدا فأصلا لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد
مدلوله يلزم إفراده لأن الجمع يوهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدرا لم يقصد
اختلاف أنواعه نحو زكا الزيدون سعيا فإن قصد اختلاف الأنواع في المصدر
لاختلاف محاله جاز التمييز جمعا نحو بالأخسرين أعمالا لأن أعمالهم مختلفة الحال هذا
خسر كذا وهذا خسر كذا وكقولك تخالف الناس آراء وتفاوتوا أذهانا ويلزم
جمع التمييز بعد مفرد مباين إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف
زيد ثيابا إذ لو قيل ثوبا لتوهم أن له ثوبا واحدا نظيفا ص ويجوز توسطه بين
متصرف وفاعله لا تقديمه اختيارا وجوزه قوم على فعل متصرف غير كفى وما أفعل
اسم شبه به الأول ش يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب
نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا
زيد ولكن لا قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فجرت عيونا الأرض وأما
تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور مطلقا إذ الناصب له ليس هو الفعل
وإنما هو الجملة بأسرها والقائلون بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا
فمنع سيبويه والأكثرون من البصريين والكوفيين والفارسي تقديمه فلا يقال
نفسا طاب زيد كما يمتنع التقدم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك فضرورة
وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختاره ابن مالك بشرط
كون الفعل متصرفا لوروده قال وما كان نفسا بالفراق تطيب وقياسا على
سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله بإجماع ذكره
أبو حيان فإن كان الفعل جامدا امتنع بإجماع فلا يقال ما رجلا أحسن زيدا
كذا ولا رجلا أحسن بزيد كما يمتنع إذا كان عامله جامدا بإجماع ثم استثنى من محل
الإجماع في الثاني صورة وهو التمييز بجامد شبه به الأول نحو زيد التر حسنا
فإن الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا الترى ص وجوز الكوفية وابن الطراوة
تعريفه وتأول البصرية ما ورد ش البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب

الكوفيون وابن الطراوة الى انه يجوز ان يكون معرفة كقوله • وطبت النفس يا قيس
عن عمرو • وقوله • علام ملئت الرعب والحرب لم تقد • وقولهم سفه زيد نفسه
والم رأسه وبطرت معيشتها والاكثرون يؤولون ذلك على زيادة اللام و[illegible]
نصب على التشبيه بالمفعول به او على اسقاط الجار اي في نفسه وفي راسه وفي
معيشتها ص ولا يتقدم والمبهم لا يكون مؤكدا او يحذف لقرينة او قصد الابهام
الا المميز ما لم يوضع غير موضعه ش فارق التمييز الحال في انه لا يتقدم [illegible]
وفي انه لا يكون مؤكدا لان الحال تكون مؤكدة كما قاله الجمهور وذكر ابن مالك ان
التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا واجيب
بان شهرا وان اكد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر
مبين ويجوز حذف التمييز اذا قصد بقاء الابهام او كان في الكلام ما يدل عليه ولا
يجوز حذف المميز الا بدليل دلالة الابهام الا ان يوضع غير موضعه كقولهم ما رأيت
كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا اي تالله ما رأيت كاليوم
رجلا ص مسئلة مميز العدد ان كان ما بين عشرة ومائة مفرد منصوب واجاز الفراء
جمعه واضافة عشرين واخواته لغة او عشرة فما دونها مجموع مضاف اليه الا ان كان
مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس ثالثها ان استعمل للقلة جاز قياسا او مائة
فما فوقها مفرد مضاف وجمعه معا ضرورة وقال الفراء شائع ويجوز جره بمن ونصبه
مع مائة وما بينهما والف ضرورة واجازه ابن كيسان ولا يميز احد واثنان دون
شذوذ وضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان امكن قلة غالبا ولا يفصل من العدد
اختيارا ويعطف حملا عليه وعلى العدد ويتعقب الثاني في الجمع السالم ويغني
العدد عن تمييزه اضافته لغيره ش حاولت ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هنا
للمناسبة الظاهرة خصوصا وقد تقدم في صدر الباب ان من انواع تمييز المفرد
تمييز العدد فاقول العدد ان كان واحدا او اثنين لم يحتج الى تمييز استغناء بالنص
على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه اخصر واجود ولا يقال واحد رجل
ولا اثنا رجل واما قولهم شربت قدحا واثنيه وشربت اثني مد البصرة فشاذ
وقوله ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فضرورة وان كان من ثلاثة فما فوقها الى
العشرة فتمييزه مجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة اثواب وثلاث ليال
وعشرة انفس وعشر سنين ما لم يكن التمييز لفظ مائة فمفرد غالبا نحو ثلاث
مائة وقد يجمع ايضا نحو ثلاث مئين اما الالف فيجمع البتة نحو ثلاثة الاف وهل
يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم او اسم الجنس نحو ثلاث نخل اقوال
احدها نعم ويقاس وان كان قليلا وعليه الفارسي وصححه صاحب البسيط
لشبهه بالجمع ولوروده قال ثلاثة انفس وثلاث ذود وقال تعالى وكان في
المدينة تسعة رهط الثاني لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما
الثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز او للكثرة فلا يجوز

وعليه

وعليه المازني وعلى المنع مرتبة اذ يبين من فيقال ثلاثة من القوم واربعة من الطير
وثلاث من النخل وبقي في اسم الجنس كمن اسم الجمع وان كان احد عشر الى تسعة
وتسعين فمميزه مفرد منصوب نحو احد عشر كوكبا اثنتا عشرة عينا وواعدنا موسى ثلاثين
ليلة واختار موسى قومه سبعين رجلا ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوزه الفراء نحو عندي
احد عشر رجالا وقام ثلاثون رجالا لا وخرج عليه اثنتي عشرة اسباطا قال الكسائي
ومن العرب من يضيف العشرين واخواته نكرة ومعرفة فيقول عشرو درهم واربعو ثوبه
وان كان مائة فما فوقها فمميزه مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام والف
انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوزه الفراء لسعة وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي
ثلاث مائة سنين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد
مع مائة وما بينهما والف ضرورة قال اذا عاش الفتى مائتين عاما واجاز ابن كيسان
ان يقال لتسعة المائة دينارا والالف درهما ويبقى مسائل احدها لا يجمع التمييز
مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما امكن جمع القلة غالبا ومن جموع القلة جمع التصحيح
قال تعالى سبع سموات وسبع بقرات وسبع سنبلات وتسع ايات ومن القليل سبع
سنابل وثلاثة قروء وثماني حجج فان لم يكن جمع القلة بان لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو
ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله
في خمس عشرة من جمادى ليلة وقوله ثلاثون للهجر حولا كميلا وقوله وعشرون منها
اصبعا من ورائنا الثالثة اذا جمع بنعت مفرد او جمع تكسير جاز الحمل فيه على التمييز
وعلى العدد نحو عندي عشرون رجلا صالحا او صالح وعشرون رجلا كراما او كرام فان
كان جمع سلامة تعين الحمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة
تغني عن تمييز العدد اضافته الى غيره نحو خذ عشريك وعشري زيد لانك لم تضفها الى غير
التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغني عن المفسر وقد قال الشاعر
وما انت ام ما رسوم الديار وستوك قد كربت تكمل ص مسئلة مميز كم الاستفهامية
منصوب وفي جره اذا ثنيا يجوز ان جرت وهو بمن مقدرة وقال الزجاج باضافتها ولا
يكون جمعا خلافا للكوفية مطلقا وللاخفش فيما اريد به الاصناف ويجوز حذفه
وحده ش ختمت الكلام في التمييز بانواع منه لم تجر عادتهم بذكرها في هذا الباب
لا ذكر تمييز الاعداد وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكاين وكذا وسياق الكلام على
معانيها في [illegible] واما تمييز كم الاستفهامية فمفرد منصوب كمميز عشرين واخواته نحو كم
شخصا سما قال ابن مالك لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام
اشبهت العدد المركب فاعطيت مجراه بان جعل مميزها كمميزه في النصب والافراد واجاز
الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحو كم غلمانا لك ورد
بانه لم يسمع واجازه الاخفش اذا اردت بالجمع اصنافا فان الغلمان تريد كم عندك من
هذه الاصناف واختاره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع
الا بشرط ان يكون السؤال بها عن عدد الاشخاص اما ان كان السؤال عن الجماعات

ويجوز تمييزها بالجمع لانه اذ ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحو كم رجالا عندك تريد كم
صنفا من الرجال اذا اردت ان تسال عن عدد اصناف القوم الذين عندك لا عن مبلغ
اشخاصهم وكذلك باسماء الجنس نحو كم نبطا عندك تريد كم صنفا من النبط عندك وهل
يجوز جر تمييز كم الاستفهامية حملا على الخبرية مذاهب احدها لا الثاني نعم الثالث
الجواز بشرط ان يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع بيتك مبني ش الجر بمن مقدرة
حذفت تخفيفا وصار الحرف الداخل على كم عوضا منها هذا مذهب الخليل وسيبويه
والفراء وجماعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده ابو الحسن
الابذي بانهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف جر فكونهم لم يتعدوا
هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في
عشرين واخوته الا اضطرارا ويكون بالظرف والمجرور وقد يفصل بينهما بالخبر نحو كم
ضربت رجلا وكم اتاك رجلا ولكن اتصاله به هو الاصل والاقوى ومما وجه به جواز
الفصل فيها انها لما لزمت الصدر وتقدمها على الاعداد التي تنصب تمييزها [illegible]
بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف
الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحو كم ضربت رجلا على ان رجلا مفعول ضربت والتمييز
محذوف وكم رجل جاءك اي كم مرة او نوعا ورجل مبتدا وما بعده الخبر ص والخبرية
مجرور باضافتها وقيل بمن وينصب ان فصل ودونه لغة وجره مفصولا لا بظرف
ضرورة وثالثها يجوز ان كان ناقصا ويجمع ويفرد ويكون جمعا
وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والاصح جواز حذفه وثالثها
ان لم يقدر مضافا ورابعها يمتنع ان لم يقدر منصوبا ويمتنع نعته فيها ش تمييز كم
الخبرية مجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم عمة لك يا جرير وخالة وقال كم ملوك
باد ملكهم والافراد اكثر من الجمع وافصح حتى زعم بعضهم ان تمييزها بالجمع شاذ وعليه
العكبري في شرح الايضاح وقيل يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال
فكانك قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر بالاضافة تنبيها انه عند البصريين وقال الكوفيون
بمن مقدرة حذفت وابقي عملها كان قوله رسم دار وقفت في طلله ورد
بان اضمار حرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة او شذوذ فان فصل نصب حملا
على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم وربما ينصب غير مفصول
وحكي عمة لك البيت بالنصب وذكر بعضهم بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن بعض
العرب قال ابو حيان وهي لغة قليلة واذا انتصب بفصل او بغير فصل جاز كونه
ايضا مفردا او جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور وذهب الاستاذ ابو علي وابن عصام
الخضراوي الى انها اذا نصبت تمييزها التزم فيه الافراد لان العرب التزمته
في كل تمييز منصوب عن عدد او كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بان ذلك
فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجره وهل يجوز جره مع الفصل بظرف او مجرور
مذاهب اصحها لا لما فيه من الفصل بين المتضايفين وذلك ممنوع الا في ضرورة نحو كم

(هامش: ان النصب)

(بجود)

بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء
على رايهم ان الجر بمن مضمرة ويونس بناء على رايه من جواز الفصل بين المتضايفين في
الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف او المجرور ناقصا نحو كم بك ماخوذ
اتاني وكم اليوم جائع جاني والمنع ان كان تاما ورد بان العرب لم تفرق بين
الظرف التام والناقص في الفصل بل تجريهما مجرى واحدا فان كان الفصل بجملة لم يجز
الجر بلا خلاف لا شي عند سيبويه والبصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايفين في الاختيار (هامش: بذلك)
لم يجز البتة وجوزه الكوفيون فيها بناء على الجر بمن لا بالاضافة وجوزه المبرد في الشعر
فقط وروي قوله كم نالني منهم فضلا على عدم بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا
يجوز كون المميز منفيا لا في الاستفهامية ولا في الخبرية فلا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل
صحبت نص عليه سيبويه واجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحو كم
فرس ركبت لا فرسا ولا فرسين اي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا ص ومميز كاين
مجرور بمن غالبا وقال ابن عصفور لازما ومع فقدها باضمارها وقيل بالاضافة قال
ابو حيان ولا يجمع وحذفه شائع او ضعيف او ممنوع اقوال والافصح ان لا يفصل
ش مميز كاين الا مجرورا بمن ظاهرة قال تعالى وكاين من اية وكاين من نبي وكاين من دابة
قال ابو حيان وتظهر من كلام سيبويه ان من هنا لتاكيد البيان فهي زائدة قال وقد
يقال انها لا تزاد في غير الواجب فيقال ان هذا روعي فيه اصله من الاستفهام
وهو غير واجب وتنصب قليلا قال الشاعر وكاين لنا فضلا عليكم ورحمة وقال (هامش: ونعمة)
اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر وزعم ابن عصفور ان جره بمن لازم
وانه لا ينصب قال في المغني ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع فقد من قال (هامش: بمن)
ابو حيان الا انه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي
ولا يحمل على الاضافة كاين لما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضافتها اذ المحكي
لا تضاف ولان في اخرها تنوينا وهو مانع من الاضافة ايضا وقد قال سيبويه ان
جرها احد من العرب فعسى ان يجرها باضمار من انتهى وقال ابن عصفور يكون في تمييزها النصب
وجوز الجر بمن وبغيرها بفصل وبغير فصل قال ابو حيان ويقتضي الاستقراء ان تمييز (هامش: ومقتضى)
كاين لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية وذلك ما اختلف في جواز حذفه فجوزه
المبرد والاكثرون وقال صاحب البسيط انه ضعيف للزوم من فيه حذف
عامل ومعمول قال ابو حيان ومن يقول بجواز حذفه لا يلزمه انه حذف وهو مجرور بمن
او حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب ولم يقع انفصال المميز
كاين بها وكذا وقعت في القران ويجوز الفصل بينهما بالجمل وبالظرف قال وكاين
رددنا عنكم من مدجج وقال وكاين بالاباطح من صديق ص ومميز كذا لا يجر بمن وفاقا
ولا بالاضافة وبها الكوفيون ولا يرفع ولا يجمع خلافا لزاعمهما ش مميز كذا لا يكون
الا مفردا منصوبا قال الشاعر عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا
به نسي الجهد ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في

غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح وزيد
بان الحكي لا يضاف وبان في اخرها اسم الاشارة واسم الاشارة لا يضاف واجاز
بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال ابو حيان
وهو خطأ لانه لم يسمع وجوزوا الجمع بعد الثلاثة الى العشرة ص نواصب المضارع
ان ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافا لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول
في الاصح ويجوز في تلو ظن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفة في الاصح والاصح لا
تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها ولنا الفراء نحو زيد اريد وعمرو لا يفصل وقيل يجوز
بظرف وقيل بشرط وترفع اهمالا على الاصح وعن الكسائي لا يقاس ولا تجزم وحكاه
الرواسي واللحياني وابو عبيدة لغة ولا يتبع مبتدأ وخبرا ومعمولا حرف ناسخ وجار وكان
وظن وبعض الغاية وفعل غير الجامد ومضاف خلافا لابن الطراوة لا يعني الذي خلافا
لابن كيسان الذي ش لما انتهت مرفوعات الاسماء عقبت بمنصوباتها فقال كما ذكر عقب
المرفوعات المضارع المرفوع • نواصب الفعل المضارع اربعة احرف احدها ان وهي
ام الباب قال ابو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن واذن وكي ويقال
فيها عن بابدال الهمزة عينا وان هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو
أن كان ذا مال وبالامر في نحو كتبت اليه ان قم وبالنهي نحو كتبت اليه ان لا تفعل وزعم
ابو بكر ابن طاهر انها غيرها فتكون على مذهبه مشتركة وتجوز انها واستدل لذلك
بامرين احدهما انها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا
الامر الثاني أنا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن نصرح بصيغة المضارع
كلما دخلت على الماضي قلبت صيغته الى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع
بعد أن ان لا يقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فانها حينئذ المخففة من
الثقيلة نحو علم أن سيكون خلافا للفراء وابن الانباري حيث جوزا أن يلي أن الناصبة
للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلا بقراءة افلا يرون الا يرجع اليهم بالنصب
وبقوله فلا تعلمون • وبقول جرير ترضى عن الله ان الناس قد علموا • ان لا يدانينا من
خلقه احد • واجيب بان العلم انما يمتنع وقوع ان الناصبة بعده اذا بقي على
الاصل اما اذا اول بالظن واستعمل استعماله فانه يجوز فيه ذلك والدليل على
استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فالمراد بالعلم فيه الظن
القوي اذ القطع بايمانهن غير متوصل اليه ومنع المبرد النصب ايضا في المؤول بالظن
فتقول بعد الاصح راجع الى المستثنى والمستثنى منه معا ويجوز في الواقعة بعد الظن
الرفع على انها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب
نحو قال تعالى احسب الناس أن يتركوا وقرئ بالرفع وحسبوا ان لا تكون فتنة
قال ابو حيان ولم يسمع الواقعة بعد الشك الا النصب وفي الواقعة بعد فعل
خوف تيقن مخوفة نحو خشيت ان لا تقوم وخفت ان لا تكرمني قولان اصحهما جواز الرفع
كما بعد الظن وقد سمع قال ابو محجن اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها • والثاني تعين

المضارع

النصب

النصب وعليه المبرد ولا تعمل أن الزائدة عند الجمهور لانها لا تختص بل دخولها
على الفعل والاسم قوله فلما ان جاء البشير ولا تعمل الا المختص وجوز الاخفش اعمالها
حملا لها على المصدرية وقياسا على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وفرق بان الباء الزائدة
تختص بالاسم ولا يجوز تقدم معمول أن الناصبة عليها لانها موصول حرفي ومعمولها
صلة لها ومعموله من تمام الصلة وكما لا يتقدم الصلة لا يتقدم معمولها هذا مذهب
البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله • كان جزائي بالعصا أن اجلدا • فقوله بالعصا
متعلق باجلد واجيب بندوره او تاويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل
ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعامك اريد أن آكل وطعامك عسى ان اكل
ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا بظرف ولا مجرور ولا قسم ولا غيره لان هذا
مذهب سيبويه والجمهور وجوز بعضهم بالظرف وشبهه نحو اريد أن عندي تقعد وارى
ان في الدار تقعد قياسا على ان المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه
من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو اردت أن إن تزرني ازورك
بالنصب مع تجويزهم الالغاء ايضا والجزم اذ ذاك جوابا وجوزوا اهمالها حملا على اختها
ما المصدرية فيرتفع الفعل بعدها وخرج عليه قراءة ان يتم الرضاعة بالرفع وقيل
لا وان المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقيلة لا المصدرية وعليه الكوفيون
ولا يجوز الجزم بان عند الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرؤاسي من الكوفيين
فصحاء العرب ينصبون بأن واخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم
يجزمون بها وانشد على الجزم • احاذر أن تعلم بها فتردها • وممن حكى الجزم بها لغة
من البصريين ابو عبيدة واللحياني وزاد انها لغة بني صباح ثم لما كانت أن مع
معمولها بتقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فيقع مبتدأ نحو
وأن تصوموا خير لكم وخبر مبتدأ نحو الامر ان تفعل كذا ولا يكون مبتدأ الا مصدرا
فان وقع جثة أول ومعمولا لحرف ناسخ نحو ان عندي ان تخرج ولا بد ان يكون احد الجزئين
بعده داخلا في العمل فيجوز ان يكون جثة نحو لعل زيدا ان يخرج حملا على عسى ومعمولا لحرف
جر ومعمولا لكان واخواتها اسما وخبرا نحو كان ان تقعد خيرا من قيامك
وتكون عقوبتك ان اعزلك ومعمولا لظن واخواتها مفعولا اول وثانيا نحو
ظننت ان تقوم خيرا من ان تقعد وقوله • اي ثابت من المكارم حسبكم • ان
تلبسوا خز الثياب وتشبعوا • اي لبس الثياب ومعمولا لبعض افعال المقاربة
ولغيرها من افعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم واردت ان تفعل وبدا لي
ان اقوم بخلاف افعال الجزم لا يقال فعلت ان اقوم اي القيام ولا علمت ان
تأتي اي الاتيان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه اهل أن يفعل ومخافة أن تفعل واجئ
بعد ان تقوم وقيل ان تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف اليها ان ومعمولها
لان معناها التراخي فما بعدها في جهة الامكان وليس بثابت والنية في المضاف
اثبات ثبوت غير ما اضيف اليه فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه

معمولاتها

الجزمين

فان ثبت غيره محال ص لن بسيطة وقال الخليل من لا ان والفراء لا الثانية
ابدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التاكيد لا التابيد على
المختار وقال بعض البيانيين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعاء
وتقدم معمول معمولها خلافا للاخفش الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي
بقسم ومعمول والفراء بشرط واظن وتمثل وحكى اللحياني الجزم بها ش الثاني من نواصب
المضارع لن والجمهور انها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا ابدال وقال الخليل والكسائي
انها مركبة من لا ان فاصلها لا ان حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذفت في قولهم ويلمه
والاصل ويل امه ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين الف لا ونون ان فصارت لن
والحامل لهما على ذلك قربها في اللفظ من لا ان ووجود معنى لا وان فيها وهو النفي
والتخليص للاستقبال وقال الفراء لا الثانية ابدل من الفها نون وحمله على ذلك
اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا اصلها لانها اقعد في النفي من لن
لان لن لا تنفي الا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشيتي وتنصب لن المستقبل
اي انها تخلص المضارع الى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور انها
تنفيه من غير ان يشترط ان يكون النفي بها اكد من النفي بلا وذهب الزمخشري في
المفصل الى ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا ابرح اليوم
مكاني فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم قال تعالى لا ابرح حتى ابلغ مجمع
البحرين وقال فلن ابرح حتى ياذن لي ابي وذهب الزمخشري في انموذجه الى انها
تفيد تابيد النفي قال فقولك لن افعله كقولك لا افعله ابدا ومنه قوله تعالى
لن يخلقوا ذبابا قال ابن مالك وحمله على ذلك اعتقاده في لن تراني ان الله لا يرى
وهو باطل ورده غيره بانها لو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم
انسيا ولم يصح التوقيت في قوله لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى ولكان
ذكر الابد في قوله ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وبان استفادة التابيد
في اية لن يخلقوا ذبابا من خارج ووافقه على افادة التابيد ابن عطية وقال
في قوله لن تراني انه لو بقينا على هذا النفي لتضمن ان موسى لا يراه ابدا ولا في
الاخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر ان اهل الجنة يرونه ووافقه على افادة التاكيد
واغرب عبد الواحد الزملكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان ان لن
لنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها قال وسر ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني
ولا اخرها الالف والالف يمكن امتداد الصوت بها بخلاف النون ونقل ذلك عنه
ابن عصفور وابو حيان ورداه والجمهور على ان الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا
كسائر حروف النفي وذهب قوم الى انه قد يخرج بعد لن الى الدعاء كما
تجيء لا قال الشاعر • [illegible] وقال في لن • لن تزالوا
كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال • وهذا القول اختاره ابن عصفور
وهو المختار عندي لان عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة فان المعطوف عليه دعاء

لعله المغني ح

الاخرة ح

لو [illegible]

[illegible]

الاخفش وتقدم معمول معمول لن عليها بخلاف معمول معمول أن اذ أن مصدرية فيها وقد قال لا
ان لن اضرب نفي لسأضرب فكما يجوز زيدا سأضرب جاز زيدا لن اضرب ومنعه الاخفش
الصغير ابو الحسن علي بن سليمان البغدادي لان النفي له صدر الكلام فلا يتقدم معمول
معموله عليه كسائر حروف النفي ولا يجوز الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لانها
محمولة على سيفعل ولذلك لم يجز لن يفعل ولا تضرب زيدا بنصب تضرب لان الواو كالعامل
ولا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يفصل لا يقال لن لا تضرب زيدا هذا مذهب
البصريين وهشام واجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو لن والله اكرم زيدا
ولن زيدا اكرم ووافقه الفراء على القسم وزاد جواز الفصل باظن نحو لن اظن ازورك
وبالشرط نحو لن ان تزرني ازورك بالنصب وجوزا الالغاء والجزم جوابا قال ابو حيان
واصحابنا النحاة يمنعون الفصل بين لن والفعل اختيارا وهو الصحيح لان لن واخواتها من
الحروف الناصبة للافعال بمنزلة ان واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما لا يجوز
الفصل بين ان واسمها لا يجوز بين ان واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الافعال
والافعال اقبح منه بين عوامل الاسماء والاسماء لان عوامل الافعال اضعف من
عوامل الاسماء وحكى اللحياني الجزم بلن لغة وانشد عليه لن يخب الآن من رجائك من حرك
من دون بابك الحلقة ص كي ان كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور والجارة
فبان مضمرة وجوز الكوفية اظهارها وتعين الاولى بعد اللام والثانية قبلها
وتترجح مع اظهار ان وانكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا تفيد
الناصبة علة ولا تتصرف بل تجر باللام ويجوز تاخر معمولها والفصل بلا النافية
وما الزائدة وبهما معا نعى ذلك وجوزه الكسائي بمعمول وقسم وشرط لا عمل وابن
مالك ولم وفعل ولا يتقدم معمول منصوبها ولا على المعلول في الاصح وجوز الكوفية
والمبرد النصب بها ش الثالث من نواصب المضارع كي وقد ذهب سيبويه والاكثرون الى انها
حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا ينصب
المضارع بنفسه واختلف هل كي فذهب سيبويه الى انها تنصب بنفسها وذهب
الخليل والاخفش الى ان ان مضمرة بعدها وذهب الكوفيون الى انها مختصة بالفعل
فلا تكون جارة في الاسم وقيل انها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة للفعل واحتج
من قال انها مشتركة بانه سمع من كلام العرب جئت لكي تفعل وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي
تفعل فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل
على حرف الجر واما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال لمه ووجه الاستدلال من هذا
اللفظ انه قد تقرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت
الفها نحو عم وبم وفيم ولم فاذا وقف عليها جاز ان تلحقها هاء السكت ويدل ايضا
على انها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله • يراد الفتى كيما يضر وينفع • فرفع
الفعل على معنى يراد الفتى للضر والنفع واما جئت كي تفعل فيحتمل عندهم ان تكون
الناصبة بنفسها اذ قد ثبت انها تنصب بنفسها فيكون بمنزلة ان واللام المقتضية

حتى اذا تعلم ويحتمل عندهم ان تكون الجارة ويكون
للتعليل محذوفة كما يحذف في ...
ان مضمرة بعدها كما اضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي في بيانه ويبنى على هذا
المذهب فرع وهو انه هل يجوز ان تدخل كي على لا ام لا يجوز والجواب انك ان قدرتها
الجارة لم يجز ذلك كاللام فلا تدخل عليها الا مع ان كما في اللام نحو لئلا يعلم وان
قدرتها الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وتبنى اذا كانت ناصبة لا تقدم منها السببية لانها
مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا يتصرف تصرفه فلا يقع مبتدأة ولا فاعلة
ولا مفعوله ولا مجرورة بغير اللام وتتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي تعلم لئلا
يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك نسبه سيبويه
اصرنا الى اضربها وتتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لان اقرأ لكي حرف جر
واللام تأكيد لها وان مضمرة بعدها ولا يجوز ان تكون في زائدة لانه لم تثبت زيادتها
في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب ابو حيان في قبل اللام نادر ومنه
قول الطرماح • كادوا بنصر تميم كي ليلحقهم • واكثر ما تقع الجارة على جهة الوجوب
فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال
ابو حيان والمحفوظ اظهارها بعد كي الموصولة كقوله • كيما ان تغر وتخدعا
وما احفظ من كلامهم حيث كان تكرمني وبعد اظهارها ان نحو جئت لكيما ان تقوم يترجح
كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان لان ان هي التي وليت الفعل
ويجري امر الباب وما كان اصلا في بابه لا يجعل تأكيدا لما ليس اصلا مع ما فيه من الفصل
بين الناصب والفعل واللام اصلية في باب الجر فكانت كي توكيدا لها ولا يجوز ان
يكون كي تأكيدا لان التأكيد في غير المصادر لا تتقدم على المؤكد ومن احكام كي انه
لا يمتنع تقديم معمولها فيجوز ان تقول كي تكرم جئتك سواء كانت الناصبة او الجارة
وذلك ان الناصب للفعل معمول من صلته وتقدم المعمول من صلته سائغ قال ابو حيان
واجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة
وبما الزائدة كقوله • تريدين كيما تجمعيني وخالدا • وبهما معا كقوله • اردت لكيما
لا ترى لي عثرة • ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكمل • واما الفصل بغيرهما فلا يجوز
عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي
بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فيقول اذن ادرك
كي والله تزورني واكرمك كي غلامي تكرم وازورك كي ان تكلني اكرمك واختار
ابن مالك وولده جواز الفصل بالمذكور مع العمل قال ابو حيان ونحو مذهب ثالث
لم تسبقه اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور احدها تقدمه على
المعمول فقط نحو جئت كي النحو اتعلم الثاني على كي فقط نحو جئت النحو كي اتعلم •
الثالث على المعمول وعليها نحو جئت النحو كي اتعلم والمنع في الاولى للفصل
وفي الثانية والثالثة ان كي من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وان كانت جارة فان مضمرة وهي موصولة ايضا وفي الصورة الثانية خلاف

للكسائي

للكسائي قال ابو حيان ولا يبعد ان تجري في الثالثة لكنه لم ينقل واثبت الكوفيون
من حروف النصب كما بمعنى كيما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله • وطرفك اما جئتنا
فاصرفنه • كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر • وانكر ذلك البصريون وتأولوا الوارد
على ان الاصل كيما حذفت ياؤه ضرورة او الكاف الجارة كفت بما وحذفت النون
من الفعل ضرورة ص اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذ وان والرندي
اذا وان وقوم اسم وانما تنصب بنفسها لا بان مضمرة ان وليتها جملة اسمية وحرفية
خبر وانما تنصب مستقبلا وليها متصلا او الرفع حينئذ لغية انكرها الكوفيون
فان وليت عاطفا قل النصب او ذا خبر امتنع وجوزه هشام بعد مبتدا وكي
بعد اسمي ان وكان وتفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوزه ابن بابشاد
بنداء ودعاء وابن عصفور والابذي بظرف والكسائي وهشام والفرا بمعمول ثم اختار
الرفع والكسائي النصب وجوز تقدمه مع العمل دونه والفرا ابطل ولا تنصب
للمضمرة قال ابو حيان ومقتضى قواعدهم المنع ومعناها قال سيبويه الجواب والجزاء
قال الشلوبين دائما والفارسي غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا يدل
على الا مع ش اختلف النحويون في حقيقة اذن فذهب الجمهور الى انها حرف بسيط
وذهب قوم الى انها اسم ظرف واصلها اذا الظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة
المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقي فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال
سيبويه معناها الجواب والجزاء فقال الشلوبين دائما في كل موضع وقال ابو
علي الفارسي غالبا في اكثر المواضع كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك
فقد اجبته وجعلت اكرامه جزاء زيارته اي ان زرتني اكرمتك قال وقد تتمحض
للجواب كقولك لمن قال احبك اذن اصدقك اذ لا مجازاة هنا والشلوبين
يتكلف في جعل مثل هذا جزاء اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب
الخليل الى انها حرف مركب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة
الهمزة الى الذال ثم حذفت والتزم هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل
ازورك فقلت اذن اكرمك قلت حينئذ زيارتك واقعة ولا يتكلم بهذا
وذهب ابو علي عمر بن عبد المجيد الرندي الى انها مركبة من اذا وان لانها تعطي ما
يعطي كل واحدة منهما فتعطي الربط كاذا والنصب كان ثم حذفت همزة ان ثم الف
اذا لالتقاء الساكنين وعلى الاول فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الاكثرين لانها
نقلته الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب ان مضمرة بعدها لانها
غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله ياتيك ويليها
الاسماء المبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط احدها كونه مستقبلا
فلو قيل لك احبك فقلت اذن اظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شان الناصب
ان تخلص المضارع الى الاستقبال الثاني ان يليها فيجب الرفع في اذن زيد يكرمك
للفصل ويغتفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تاكيد لربط اذن

عمرو

ولا لم يعتد بها فاصلة في ان فكذا في اذن قال الشاعر اذن والله نرميهم بحرب
وجوز ابو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالندا والدعا نحو اذن يا زيد احسن
اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال ابو حيان ولا ينبغي ان يقدم على ذلك
الا بسماع من العرب واجاز ابن عصفور والابذي الفصل بالظرف نحو اذن غدا اكرمك
واجاز الكسائي وابن هشام والفرا الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي
حينئذ النصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك ارغب واذن صاحبك اكرم
واكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو زيدا اذن اكرمك فمذهب البصريين الا انه
يبطل عملها واجاز الكسائي اذ ذاك الرفع والنصب قال ابو حيان ولا نص احفظه
عن البصريين في ذلك ويقتضي اشتراطهم التصدير في عملها ان لا تعمل والكسائي هذه
انها غير متصدرة ويحتمل ان يقال تعمل لانها وان لم تتصدر لفظا فهي متصدرة في النية
لان النية بالمعمول التاخير **ثالثها** ان تكون مصدرة فلا تنصب متاخرة نحو اكرمك
اذن بلا خلاف فان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه واما المتوسطة فان
افتقر ما بعدها الى ما قبلها افتقار الشرط لجزايه نحو ان تزرني اذن اكرمك او
القسم لجوابه نحو ان عادا لعبد الله يكرمك او المكتنف هنا ان لا اقبلها او الخبر
لمخبر عنه نحو زيد اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الاخيرة خلاف
فاجاز هشام النصب بعد مبتدا كالمثال واجازه الكسائي بعد اسم ان نحو اني اذن
اهلك او اطير وبعد اسم كان نحو كان عبد الله اذن يكرمك ووافق الفرا الكسائي
في ان وخالفه في كان فاوجب الرفع ونص الفرا على تعين الرفع بعد ظن نحو ظننت زيدا
اذن يكرمك قال ابو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب ايضا وان وليت
عاطفا فقيل النصب والاكثر في لسان العرب الغاوها قال تعالى واذن لا يلبثون
خلفك الا قليلا فاذن لا يوتون الناس نقيرا وقرئ شاذا لا يلبثوا ولا يوتوا فمن
الغى راعى تقدم حرف العطف ومن اعمل راعى كون ما بعدها جملة مستانفة والغا
اذن مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون
بالقبول ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز احد منهم الرفع بعدها
قال ابو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انها لغة
نادرة جدا ولذلك انكرها الكسائي والفرا على اتساع حفظهما واخذهما بالشاذ
والقليل ونواصب المضارع لا يجوز ان تحذف معمولها وتبقى هي الا اقتصارا ولا
اختصارا فلو قيل اتريد ان تخرج لم يجز ان يجيب بقولك اريد ان وتحذف
اخرج واجازه بعض المغاربة مستدلا بما وقع في صحيح البخاري فيذهب كيما يعود
ظهره طبقا واحدا يريد كيما يسجد قال وهذا التقول لم يثبت ولما قال ابو حيان
وليس مثله لان حذف الفعل بعدها للدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل
من كي هذا في كلام العرب **ص** مسيلة تنصب ان مضمرة لزوما بعد لام الجحود المؤكدة
للنفي لا كي على الصحيح وهي المسبوقة بكون ماض لفظا ومعنى منفي بما او لم وقيل

او



او اخوات كان قيل او ظن قيل او كل فعل وحذف الخبر معها حتم غالبا وزعم الكوفية
النصب بها لا بمضمرة وهي الجارة هي زايدة للتاكيد وثعلب قيامها مقام ان والعربي
لا يرفع بعدها ضمير السببي وجوز قوم اظهارها اذ تبع حذفها وقوم دونه ولا يتقدم عودا
ش ان ام الباب فلهذا تنصب ظاهرة ومضمرة وهي اذا اضمرت فاما في حال وجوب
وحال جواز فالاول بعد نوعين من الحروف احدهما ما هو حرف جر والاخر ما هو حرف
عطف فالاول حرفان احدهما اللام التي يسميها النحويون لام الجحود ومذهب البصريين
ان النصب بعدها بان مضمرة وذهب الكوفيون الى ان الناصب هو لام الجحود نفسها
وذهب ثعلب الى ان اللام هي الناصبة لقيامها مقام ان وعلى الاول لا يجوز
اظهارها لانه ايجاب كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز
ان يجمع بين ان الناصبة وبين السين فكذلك كرهوا ان يجمعوا بين اللام وان في اللفظ
واجاز بعض الكوفيين اظهار ان بعد اللام تاكيدا كما جاز ذلك في كي نحو ما كان
زيد لان يقوم قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب واجاز بعض النحاة حذف
اللام واظهار ان نحو وما كان هذا القران ان يفترى اي ليفترى واوله المانعون
بان ان وما بعدها في تاويل المصدر والقران ايضا مصدر فاخبر بمصدر عن مصدر
ولام الجحود عند البصريين تسمى لكنة لصحة الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد
ليفعل ما كان زيد يفعل لا انها زايدة اذ لو كانت زايدة لما كان لنصب الفعل
بعدها وجه صحيح قال ابو حيان ومن اغرب المنقولات ما نقله ابو امية بن عبد
الغفار ان اللام في نحو قوله وما كان الله ليعذبهم هي لام كي وهذا نظير من سمى اللام
في جيتك لتكرمني لام الجحود بل قول هذا اشبه لان اللام جات بعد جحد لفظه وان كان
لم تسم لام جحد لاصطلاح عليه في لام الجحود واما ان تسمى هذه لام كي فهو مردود قايله وانما
تقع لام الجحود بعد كون منفي بما او لم دون ان ولا ولما ومن لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم
او معنى نحو لم يكن زيد ليقوم ومذهب البصريين ان خبر كان حينئذ محذوف وان هذه
اللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف وان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان
المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر والتقدير ما كان الله مريدا لكذا والدليل
على هذا التقدير انه قد جاء مصرحا به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن اهلا
لتسمو فصرح بالخبر الذي هو اهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب
الكوفيين ان الفعل في موضع نصب على انه الخبر واللام زايدة للتاكيد وذهب بعض
النحويين الى ان لام الجحود تكون في اخوات كان قياسا عليها نحو ما امسى زيد ليضرب
عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب
منعه وذهب بعضهم الى انها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جيت لتكرمني
قال ابو حيان وهذا فاسد لان هذه لام كي والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستاتي
ص وبعد حتى الجارة وزعمها الفرا غيرها والنصب بها والكسائي بها او بالى مضمرة
جوازا وقوم ناصبة جارة بنفسها تشبيها بان والى وعليهما يجوز اظهار ان وعلى الاصح

والصحيح زيد ليضرب
عمرا وزعم بعضهم انها تكون
في ظننت واخواتها نحو ما
ظننت زيدا ليضرب عمرا
ولم اظن زيدا ليضرب
عمرا ام

وابن مالك للاولى قد تظهر مع معطوف منصوب بها ونحوها كي او الجواب قال الخضراوي وانما تنصب مستقبلا وجوبا ان كان حقيقة ولا يجوز اذ ذاك رفع الحال او المؤول كذلك بان يكون مسببا عما قبلها فضلة صالحا لحلول الفاء محلها والاصح نصب مستقبل النصب مع فعل غير موجب وفعلها كثيرا وقد يطلقها لما ورد في جواز الكسائي رفع مستقبل غير مسبب ونصب حال مسببا والنصب بها مطلقا لغة وقد تنفصل وجوزه الاخفش وابن مالك وابن السراج بظرف وشرطيا ماض وهشام بقسم ومفعول وحرف والاخفش وابن مالك تعليلها ان الحرف الثاني حتى وكونها الجارة والنصب بعدها بان لا زمة الاضمار وجوبا مو مذهب البصريين واستدلوا بثبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستفهامية بعدها نحو حتام حتام العنا المطول واذا ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقرر ان عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى انها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده اذا لم يجر بعدها انما هو بنيابتها منابَ الى وذهب الكسائي الى انها ناصبة بنفسها ايضا وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب البصريين ثم انه جوز اظهار الى بعدها فقال الحمد بعد حتى يكون بالى مظهرة ومضمرة وذهب بعض الكوفيين الى انها ناصبة بنفسها كان وجارة بنفسها ايضا تشبيها بالى ومع قول الكوفيين انها ناصبة بنفسها اجازوا اظهار ان بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان اصبح القادسية جازة كان النصب بحتى وان توكيد كما اجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على منصوبها ان التوا رجتمل انها تحتمل لا وايل كقوله • حتى يكون عزيزا من نفوسهم • او ان يبين جميعا وهو مختار وفيه دليل لقولهم اذ ان تضمر بعدها وحتى هذه هي المرادفة لكي الجارة او الى خلاف لا لابتدائية التي لا تراد فواحدا منها فالمرادفة لكي نحو اسلم حتى ادخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لالى نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فهي هنا حرف غاية قال ابو حيان والذي ذكره متقدمو النحويين في معنى حتى انها هذه تكون للتعليل او الغاية وقد تنصب عندهم على احد هذين المعنيين وزاد ابن مالك ان تكون مرادفة الا ان فيكون للاستثناء وانشد عليه ليس العطاء من الفضول سماحة • حتى تجود وما لديك قليل • قال وقد اغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقديرها كي وان واذا احتمل ان تكون حتى فيه للغاية فلا دليل في البيت على انها حتى بمعنى الا ان وقال ابن هشام الخضراوي في حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه يهودانه او ينصرانه عندي انه يجوز ان يكون على الفطرة حالا لا زما للصبي وتكون في موضع الخبر وحتى بمعنى الا ان المنقطعة كانه قال الا ان يكون ابواه والمعنى لكن ابواه يهودانه او ينصرانه قال وقد ذكر العوفي هذا المعنى في اقسام حتى ومنه قوله والله لا يذهب شيخي باطلا • حتى ابير مالكا وكاهلا • المعنى الا ان ابير وهو منقطع يعني لكن ابير انتهى وانما ينصب المضارع بعد حتى اذا

كان

كان مستقبلا نحو لاسيرن حتى اصبح القادسية او ماضيا في حكم المستقبل نحو سرت حتى ادخل المدينة فدخولها مستقبل نظرا الى انه غاية لما قبل حتى هو مستقبل بالاضافة اليه فان كان حالا او مؤولا به رفع وذلك بان يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا يكون الا متصلا الوقوع فيما مضى بل لما قبل حتى وقع ومضى وما بعدها في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكانه حتى نحو قوله مرض فلان حتى لا يرجونه اي هو الان لا يرجى وشربت حتى لا استطيع ان اتحرك اليوم والماول بالحال ان يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك تمكن من ايقاعه في الحال نحو سرت حتى ادخل المدينة اي فانا الان متمكن من دخول المدينة لا يمنع من ذلك وشرط الرفع ايضا كون ما بعدها فضلة فلو كان واقعا موقع خبر المبتدا او خبر كان او نحوها وجب نصبه نحو كان سيري حتى ادخلها لانه لو رفع لكانت حتى حرفا ابتدائيا فيبقى الخبر عنه بلا خبر واجاز الكسائي رفع المستقبل اذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت حتى تطلع الشمس ونصب الحال اذا كان مسببا عما قبل وجوزه في قول حسان • يغشون حتى ما تهر كلابهم • وقد يعدم السائل • وبما لفته للقياس بان النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال وتعين النصب عند سيبويه والاكثرين بعد فعل غير موجب وتوا النفي وما فيه النفي وقلما نحو ما سرت حتى ادخل المدينة وقلما سرت حتى ادخلها اذا اردت بقلما النفي المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وانما لم يجز الرفع لانه على معنى السببية فلا بد من الثاني والاول منفي لم يقع فلا يكون ثبوت السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع على انه اصل الكلام موجب فسرت حتى ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره فنفت ان يكون سير كان عنه دخول كانك قلت ما وقع السير الذي كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على ان الرفع في ذلك غير مسموع وانما اجازه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو اريد بقلما التعليل لا النفي فكذلك عند سيبويه وجوز ابو علي والرماني وجماعة الرفع بعدها وذهب طائفة من المتقدمين الى امتناع الرفع ايضا بعد كثر ما وطالما وربما نحو كثر ما سرت حتى ادخلها وطالما سرت حتى ادخلها وربما سرت حتى ادخلها الحاقا لها بقلما لان النفي لما كان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلتها ليس بواجب وعارضهم سيبويه بقولهم سرت غير مرة حتى ادخلها لانهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسالة وفيه غير مرة الذي من اجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في الفرخ ان من العرب من ينصب بحتى في كل شي قال ابو حيان وهي لغة شاذة ومن احكام حتى انها لا يفصل بينها وبين الفعل بشي وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالظرف نحو اقعد حتى عندك يجتمع الناس وشرط ماض نحو اصحبك حتى ان قدر الله تعلم العلم وجوده هشام والجار والمجرور نحو واصبر حتى اليك يجتمع الناس واجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط الاخذ جوابه نحو اصحبك حتى ان تحسن الي احسن اليك قال

أبو حيان ونعني بالتعليق هنا إبطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي
ومنا حذف مذهبه ذلك في نحو حسبت أن تكرمني كما فيك فيرد على الأخفش
في حتى بما أورده على الكسائي في كي انتهى ص وبعد أو بمعنى إلى أن أو إلا أن وقيل
النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للأخفش ش النوع الثاني مما ينتصب
بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو إذا وقعت موقع إلى أن أو إلا أن نحو
لألزمنك أو تقضيني حقي وقوله لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى أي إلى أن
تقضيني حقي والإرادة كما أن لم يتبع بمرتقيها لم يلزم الإضمار نحو لولا رجال من رزام
أعزة • وآل سبيع أو أسوءك علقما • ومما ذكرناه أن النصب بعدها بأن مضمرة هو مذهب
البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها
حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب
الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف أي مخالفة الثاني للأول
من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه وذهب بعض النحويين إلى أن النصب
هنا بمعنيها إذ وقع مرتفعه [illegible] ووقع موقع إلى أن أو إلا أن فانتصب كنصبه قال أبو حيان
وهذا ضعيف جدا ونقل ابن مالك عن الأخفش أنه جوز الفصل بين أو والفعل بعدها
بالشرط نحو لألزمنك أو إن شاء الله تقضيني حقي ص وبعد فاء السببية جوابا لأمر
خلافا لشذوذ ولاسم فعل وثالثها إن اشتق أو لنهي أو دعاء بفعل أصيل قال
الكسائي أو بحرف ولاستفهام مطلقا وقيل إن لم يكن عن المسند إليه وقيل إلا أن لزم
تضمن وقوع الفعل فإن أخبر عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جاز أو
قد يجرد فالنصب يقدر وقيل يختص بالاستثبات أو لنفي مطلقا ومنه قلما وقد
مما حكي أو عرض أو تحضيض وتمن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو عنه وكأن
مجازية من تشبيه وجوزوا إن اشتق ذا الجواب تشبيه وتأخير معموله والجمهور لا ينصب
بعد جملة اسمية ولا لتشبيه بشرط ووصف أو ظرف ويجز الفعل ش الثالث الفاء
إذا كانت متضمنة معنى التسبب وكانت هي ومدخولها جوابا لأحد أمور أحدها
الأمر نحو اضرب زيدا فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا
للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سيابة قالوا وهو معلم الفراء أنه كان لا يجيزه لكن هو
محجوج بثبوته عن العرب أنشد سيبويه لأبي النجم يا ناق سيري عنقا فسيحا
إلى سليمان فنستريحا وإنما تأوله ابن سيابة على أنه من
النصب في الشعر فيكون مثل قوله سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا
قال ولا يتعين هذا التأويل ويمنعه ذهبه في القياس وهو أجرى الأمر مجرى الواجب
وكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر ومن أجرى الأمر مجرى الواجب باب
الاستثناء فإنه لا يجوز فيه البدل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي
فإنه يجوز فيهما ذلك وإلى هذا أشرت بقولي خلافا للشذوذ وصورة المسألة أن يكون
الأمر بصريح الفعل فإن دل عليه بخبر أو اسم فعل أو بالنصب على الصحيح لأنه يعتبر

سوي

منصوع وجوزه الكسائي قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس ومنه فاحدثك •
وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الأمر إذا كان مشتقا كنزال
من النزول ودراك من الإدراك وزاده بدر الدين بن مالك بأنه يشترط كونه مشتقا مما
يصح تأوله بالمصدر فإن المصحح للنصب في نحو نزال فانزل هو صحة تأول نزل فعل
الأمر بالمصدر من قبل أن فعل الأمر يصح أن يقع في صلة أن مصدرا كما في نحو دعوت إليه
بأن افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا
فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب أن ذلك لا يجوز لأنه
غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب
لا تطغوا فيه فيحل الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو ربنا اطمس على أموالهم
واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن
واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيا لك ورعيا وبأصيل من الدعاء المدلول عليه
بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام
سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له
متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم
بعض النحويين أن الاستفهام إذا كان عن المقرض لا عن القرض فلا يصح النصب بعد
الفاء على الجواب ومنع النصب في نحو أزيد يقرضني فأشكره وقال لا يصح هنا الجواب
قال وهو محجوج بقراءة من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له بالنصب ووجه
الدلالة منها أن الفعل وقع صلة وليس مستفهما عنه وإنما هو خبر عن مستفهم عنه
بل هو صلة للخبر وإذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض
فحواه بعد من يقرض وأزيد يقرض أشار له أحرى وأولى وقيدها ابن مالك الاستفهام
بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فإن تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لأن
الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين إن
أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في الإغفال ردا على الزجاج حيث قال
في قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق لو قال وتكتموا الحق لجاز على
معنى الجحود يجمع ذا وذا ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب انتهى قال أبو حيان
ورد أبو علي الزجاج في هذا غير متوجه وإذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه
بغير مشتق نحو هل أخوك زيد فأكرمه فالرفع ولا ينصب فإن تقدمه ظرف أو مجرور
نحو أفي الدار زيد فنكرمه جاز النصب لأن المجرور نائب عن الفعل وقد تحذف
السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه ونظم الكلام نحو متى فأسير معك أي متى تسير
جزم به ابن مالك في التسهيل ونقل أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون
في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فإنك لو قدرته
تقول متى تسير جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فإنه لا يجوز وإذا كان كذلك كان الفعل
مدلولا عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز هذا المعنى الخامس النفي نحو لا

عن المقرض لا عن القرض

كان محضا نحو لا يقضى عليهم فيموتوا ام مؤولا بان دخلت اداة الاستفهام للتقرير عليه
نحو الم تاتنا فتحدثنا وتجوز في هذا القسم اعني المؤول الجزم والرفع كقوله • الم
تسأل الربع القوا فينطق • ومن المأول ما نقض بالا نحو ما تاتينا فتحدثنا الا
بخير قال ابو حيان والتقليل المراد به النفي كالنفي فينتصب جوابه نحو قلما تاتينا فتحدثنا
الا بخير قال ابو حيان والتقليل لا كان ذلك في مسيلة حتى نحو قلما سرت حتى ادخلها
وذكرا ابن سيده وابن مالك انه ربما نفي بقد فينتصب الجواب بعدها وحكى عن بعض
الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه السادس العرض
شم لها نفخ فتصبح اي في الماء بحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر • يا ابن الكرام
الا تدنو فتبصر ما • قد حدثوك فما راء كمن سمعا • السابع التحضيض نحو هلا امرت
فتطاع وقال الشاعر • ولا تعوجين يا سلمى على دنف • فتخمدي نار وجد كاد يفنيه
قال ابو حيان والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما التنبيه على الفعل
الا ان التحضيض فيه زيادة تاكيد وحث على الفعل فكل تحضيض عرض ولا عكس لانك
اذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض اذا تجوزوا منه
واما مخففة لمجرد العرض الثامن التمني نحو ليتني كنت معهم فافوز واختلف النحاة
في الرجا هل له جواب فينتصب الفعل بعد الفا جوابا له فذهب البصريون الى ان
الترجي في حكم الواجب وانه لا ينتصب الفعل بعد الفا جوابا له وذهب الكوفيون
الى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم قال تعالى وما
يدريك لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى وقال لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع في قراة من نصب فيهما وقال ابو حيان يمكن تاويل الايتين بان النصب فيهما
من العطف على التوهم لان خبر لعل كثيرا في لسان العرب دخول ان عليه وفي شرح كتاب
سيبويه لابي الفضل الصفار ما لفظه الكوفيون في غيرها اجازوا بعدها النصب
واحد وما خلا لان معناها النفي نحو انا عندك فاكرمك لان
معناه ما انا آت فاكرمك قال وهذا لا يجوز لان غيرا مع المضاف اليها اسم واحد
وما خلا فيما لانك تقدر بعدها المصدر فتقول يكون كذا وما يكون كذا وغيرها لا
يتصور فيها ذلك لانها مع ما بعدها اسم واحد فلا ينفصل منها وبحذف لشي اخر لان
في ذلك ابطالا لوضعها واشار بدر الدين ابن مالك الى ان اباه وافق الكوفيين
في ذلك قال ابو حيان وزعم الكوفيون انه كان اذا اخرج عن التشبيه جاز النصب
بعد الفا كان زيدا ياتي فنكرمه ان معناه ما هو لا ياتي فنكرمه قال وهذا الذي
قالوه لا يحفظه البصريون ولا يأبون كأن ابدا الا للتشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي
التشبيه الواقع موقعه نحو كانك وال علينا فتشتمنا تقديره وما انت وال علينا •
فتشتمنا قال ابو حيان وهذا الذي قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه
ومنع البصريون تقديم هذا الجواب على سببه لان الفا عندهم للعطف وجوز الكوفيون
فيقال ما زيد فيكرمه ياتينا لان الفا عندهم ليست للعطف فتقول وجوز ايضا

الكوفيون

الكوفيون ايضا تاخير معمول السبب بعد الفا والمنصوب نحو ما زيد مكرم ثم اخانا
تريد ما زيد يكرم اخانا فنكرمه ومنع اكثر النحويين النصب بالفعل لان الفا عاطفة
على مصدر متوهم وكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذا لا يجوز بين مكرم ومعموله
لانه في تقدير المصدر وان تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد قائم فيحدثنا فاكثر
النحويين على انه لا يجوز النصب لان الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة الى
جوازه وقال ابو حيان الصحيح الجواز بشرط ان يقوم مقام الفعل ظرفا ومجرور
او اسم فاعل او مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما انت عندنا فنكرمك
وما انت منا فنحسن اليك وما زيد مكرم لنا فنكرمه وما زيد مكرم فنكرمه فان كان
اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما انت زيد فنكرمه لم يجز النصب وتعين القطع
او العطف وهو القطع احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه عطف
جملة فعلية على اسمية قال ويدل على ان الجار والمجرور والظرف تجري مجرى الفعل
في الدلالة على المصدر ان العرب نصبت بعد الجار والمجرور وجزمت الفعل بعد الظرف
ووصلت الموصول وادخلت الفا في خبر ما الموصولة بالمجرور كما ادخلتها في خبرها
اذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق • وما انت من قيس فتنبح دونها • وقال
الاخر • فما انت بحديك او تستريحي • وقال تعالى وما بكم من نعمة فمن الله صـ وبعد واو
الجمع جوابا لما مر ووقف ابو حيان في الدعا والعرض والتحضيض والرجا والتمني
لجوازها مع الفا بتقدير شرط قبلها او تقدم محلها عـ الثالث الواو اذا كانت
للجمع في الزمان اي المعية التي هي احد محتملاتها وكانت هي ومدخولها جوابا لجميع
المواضع السابقة في الفا مثال الامر قوله • فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت
ان ينادي داعيان • والنهي قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق •
وقول ابي الاسود • لا تنه عن خلق وتاتي مثله • والدعا قولك رب اغفر لي وتوسع
علي في الرزق والاستفهام ما انشده بعض النحاة قال ابو حيان ولا ادري من مصنوع
ام مصنوع • اتبيت ريان الجفون من الكرى • وابيت منك بليلة الملسوع • والنفي
قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي ولما يجتمع علم المجاهدين
بالجهاد وعلم بالصبر والاول قول الحطيئة • الم اك جاركم ويكون بيني • وبينكم المودة
والاخاء • والعرض قولك الا تنزل وتصيب خيرا اي الا يجتمع بين النزول واصابة الخير
والتحضيض قولك هلا تاتينا وتكرمنا اي هلا يجتمع لنا بين اتيانك واكرامنا والتمني
قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في قراة من نصب
والرجا قولك لعلي ساجاهد واغنم قال ابو حيان ولا احفظ النصب جا بعد الواو
بعد الدعا والعرض والتحضيض والرجا فينبغي ان لا يقدم على ذلك الا بسماع قال وقضى
كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع قد للتقليل ويحتاج ذلك
الى سماع من العرب وتميز الواو الجمع من الفا بتحتم تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها
وما بعدها شرط وجزاء لا تزداد نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه ان

تاكل السمك وتشرب اللبن ولان لا تاكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفا فانها
في جوابه غير النفي او في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير
ينتظم منه شرط وجزا لان ما بعدها مسبب عما قبلها الا ترى ان معنى لا تفتروا على
الله كذبا فيسحتكم انه افتريتم اسحتكم وكذا ليت لي مالا فانفق منه معناه ان رزقت
مالا انفق منه فاكل وتلخص من ذلك ان قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا انما هو على
وجه المجاز لا الحقيقة لانها اذا كانت بمعنى مع لا تكون جوابا ولا مسببا عما هي فيه ان
ينتظم منه شرط وجزا او تمني فالجواب في الواو بتقدير شرط قبلها كالامر والحال مكانها
وذلك ان هذه الفا تقع اما قبل مسبب النفي بسببه فيصح حينئذ ان يقدر شرط قبل
الفا كما اذا قصدت الاخبار بنفي الحديث لانتفا الاتيان قلت ما تاتينا فتحدثنا فيصح
ان يقال ان تاتينا تحدثنا واما بين امرين اريد نفي اجتماعهما فيصح ان
يقدر حال مكانها فاذا قصدت ان تنفي اجتماع الحديث والاتيان فقلت ما تاتينا
فتحدثنا صح ان يقال ما تاتينا فتحدثنا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال
لم ينفه مطلقا انما نفاه بقيد حاله فهو نفي للجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب
على ما مر ص واذا عطف بها او بالواو على فعل قبل او قصد الاستئناف بطل
اضمار ان وفيها خلاف فيها وذا ابطلنا النصب بينا بينها غير الشرط وخاصيتها بانتفا
موجب الرفع والجزم ش اذا عطف بالفا او الواو او بها او على فعل قبل اي مثل الفعل
الذي ولي الفا او الواو او قصد الاستئناف اي القطع من الفعل الذي قبله فيكون
اذ ذاك الفعل خبرا لمبتدا محذوف بطل اضمار ان لان العطف يشرك الثاني مع الاول
في رفعه او نصبه او جزمه والاستئناف ان كان بعد الواو والفا فهو جزم في الاخبار وان
كان بعد او فيهما نوع تمام الاضراب لانك اذا قلت الزم زيدا او يقضيك حقك جملة
مستانفا فالمعنى او هو يقضيك حقك اي يقضيك على كل حال سوا الزمته ام لم تلزمه
فكانه قال بل يقضيك حقك واذا عطف ما بعد الفا او الواو على ما يصح عليه العطف
على ما تاتينا فكل واحد من الفعلين مقصود نفيه وكان اداة النفي منطوق بها بعد الفا
واذا قلت ما تاتينا فتحدثنا بالنصب كان انتفا الحديث مسببا عن انتفا الاتيان
وفي التنزيل ولا يؤذن لهم فيعتذرون وما ذكر من ان النصب بعد الفا او الواو بان ما
ان هو مذهب البصريين وفيها المذهبان الاخران انهما ناصبان بانفسهما وفي الفا والواو
مذهبان زايدان احدهما قاله ثعلب انهما نصبا لانهما لا على شرط لان معنى هلا
تزورني فاحدثك ان تزرني احدثك فلما نابت عن الشرط ضارعت كي فلزمت المستقبل
وعملت عمله الثاني قاله هشام انه لما لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم
لان ما قبله من الفعل لا يخلو من احد هذين لما مستانف تطلب الرفع ايضا فلما لم يستقم
رفع المستقبل نصباه لا جزمه لانتفا موجبها لم يبق الا النصب ص ويحذف الفا
فيجوز رفع ما بعدها حالا او وصفا او استينافا وجزمه وهل هو عامله لتضمنها معنى
الشرط او نائب عن جملة او بان او اللام مقدرة او معنى الطلب اقوال ويجوز بعد امر صريح

وهما

والمنع منعه بعد نفي وبعد امر او نهي لا يصلح ان يفعل ذا ان لا يفعل وذا لهما ردى وزا
يجوز حملا على اللفظ لا الجواب ش تسقط الفا بعد ما اذا حذفت جاز فيما بعدها
ان يرتفع اذا لم يرد بما قبله شرطا مقصودا به الحال ان كان قبله ما يكون صفة له نحو ليت
زيدا يقدم يزورنا او النعت ان كان قبله ما يحتاج الى نعت نحو ليت لي مالا انفق
منه او الاستيناف قال ابو حيان وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف
دركا ولا تخشى يحتمل الحال ويحتمل الاستيناف اي غير خائف او انك لا تخاف وان يجزم نحو
قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلاة قل لعبادي يقولوا التي هي احسن
قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ونحو لا تعول الله بيد خلق الجنة ذرب وقفي لعل لا
تنزل تصب خيرا ليت لي مالا انفق منه قال ابو حيان وجزمه بعد الترجي غريب
جدا والقياس يقتضيه قال الشاعر لعل التفاتا منك نحوي ميسر يمل بك من بعد القساوة
للبشر وسوا في جواز الجزم بعد الامر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله امرؤ
فعل الخير يثب عليه اي ليتق وليفعل ونحو حسبك الحديث ينم الناس لان معناه
اكفف ينم الناس ونزال اكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال ابو حيان وقال
بعض اصحابنا الفعل الخبري بلفظ الامر بمعنى لا ينقاس انما هو موقوف على السماع
من الشرع اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه انتهى فان لم يحسن اقامة ان تفعل مقام
الامر وان لا تفعل مقام النهي لم يجزم جوابهما نحو ما احسن الي لا احسن اليك برفع على
الاستيناف لانك لو قدرته ان تحسن الي لا احسن اليك لم يناسب ان يكون شرطا وجزاء لان
مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذا لا تقرب الاسد ياكلك اذ لا يصح
تقديره لا تقرب الاسد ياكلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه واكثر البصريين
وجوز الكسائي الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر ابو عمرو الجرمي في الفرخ
انه يجوز على رداءة وقبح قال ابو حيان وفيه مذهب اخر انه يجوز الجزم بعده على الصحيح
لانه خبر محض فلا شرط فيه شبه بالشرط كما في الجواب وعزاه ابي القاسم الزجاجي انه اجاز
الجزم في النفي وقال بعضهم يجاز فيه الرفع ويجوز الجزم وهو اطلاق بعضهم ان
كلما ينتصب فيه بالفا يجزم ولم يستثن النفي قال ابو حيان ولم يرد بالنفي الجزم وهو النفي
~~اطلاق بعضهم ان كلما ينتصب فيه بالفا يجزم ولم يستثن النفي قال ابو حيان ولم يرد~~ بالجزم
في النفي سماع من العرب وحيث جزم في الجواب فقال ابن مالك في شرح الكافية هو بالطلب
من الامر والنهي وسايرها على تضمين معنى الطلب معنى ان كما ضمن اسما الشرط معنى ان
اكرمه فاغني ذلك التضمين عن تقدير لفظ بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل
وسيبويه وقد رد ولذا هذا المذهب فقال تضمين هذه الاشيا معنى الشرط ضعيف
لان التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير فهو اسهل ولان التضمين
لا يكون الا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط لانه يدل عليه بالالتزام
فلا فائدة في تضمينه معناه ورده ايضا ابن عصفور فقال ان التضمين يقتضي ان
يكون العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال ابو حيان واقول

لا على شرط جواب بل جملا على الفعل لان الاول يجزم والى هذا ذهب الاخفش اما النهي فلا يجوز الجزم

على ذلك التي بعد ان لم يكن له
اذ التضمين لا يجوز اصلا لان المضمن شيئا يضمن له دلالة
دلالة عليه مع ارادة مدلوله الاصلي فاذا قلت عن يا تني اته في حسن تضمن معنى الحرف
ودلت على مدلوله من اسم مضافته فلها دلالتان دلالة مجازية وهي معنيان
ودلالة حقيقية وهي مدلول الخفض لها قبل واما هنا فعن للنا تيما كرمك يكون
فيه تضمين الشرط معنى ان تا تني فتضمنت معنى اذ ومعنى الفعل المحمول فهاو ذلك معنى
مركب ودلت على معناها الاصلي من الطلب وهو دلالة الحقيقية ولا وجد في لسان
العرب تضمين لمعنيين انما يكون التضمين لمعنى واحد وايضا فانه تضمن معنى ان وحد
ان فعل الطلب ليس قابلا لان تضمن معنى ان لتنا فيهما من حيث ان فعل الطلب تقتضي
مدلوله من الطلب وان تقتضي معنى ان يكون الفعل خبرا وما يكون الشيء الواحد طلبا
وخبرا انتهى ومن قال بالتضمين ابن خروف وذهب الفارسي والسيرافي الى ان الجزم بعد
الاشياء على جهة التضمين بل على جهة انها نابت مناب الشرط بمعنى انه حذف جملة الشرط
وانيبت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضربا زيدا فاذ ضربا نابت عن اضرب
فنصب زيدا لا لانه من المصدر بمعنى فعل الامر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد
في الدار ابوه اذ تعلق بالجار والمجرور لانه ناب مناب كائن لا انه من معناه فيكون جزمه
اذ ذاك لنيابته مناب الجازم لا للتضمين للجازم لان الجازم بطريق التضمين جازم بحق الاصل
ولذا ان يقول الجازم في مثل يا تني انه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما صحح ابن عصفور وذهب
اكثر المتاخرين الى انه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الاشياء لدلالة ما قبل وما بعد عليه
والتقدير مثلا ائتني ان تاتني اكرمك قال ابو حيان وهذا الذي نختاره ولا حاجة
الى التضمين ولا الى النيابة قال وقد حكى بعض اصحابنا مذهبا رابعا وهو انه مجزوم
بلام مقدرة فاذا قال لا تنزل تصحبنا فمعناه لتصحبنا قال وهذا ليس بشيء لانه
لا يطرد في مواضع الجزم الا بتحوز كثير وزعم الزجاجي والمازني والزجاج ان قوله
تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وشبهه مبني لو قوعه موقع افعلوا او
موقع افعل ص مسئلة قد تضمن ان بعد الواو والفاء قبل او او بعد قبل ثم بين شرط وجزاء
او بعدهما قال سيبويه وبعد فعل ساكن قبل وبعد قبل وحضر بابا فان كان بابا او
مثبتا خالف ان الشرط لضرورة ورفع سيبويه صالح ذي وجوز الكوفيون وان خالف
جزمه اختيارا وبتلك معطوف على منصوب بعد جزاء ش ينصب الفعل باضمار
ان جوازا اذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد او وزاد
الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله اذ تاتني تحدث ناحسن اليك
وعن يا تني ونحدث ناحسن اليه وان تزرني او تحسن الي احسن اليك وقرئ ومن يخرج
من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله بالنصب وانما
كان التشريك في الجزم احسن لان العطف اذ ذاك يكون على الملفوظ به وهو الفعل
السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وتو
بين شرط وجزاء احترز عن قول التسهيل بين مجزومي اداة شرط لانه لا فرق في ذلك بين

ان يكون فعلا الشرط مضارعين او ماضيين وكما يلزم ايضا ان يكونا مذكورين بل لو كان
الجزاء محذوفا جاز النصب كقوله فلا بد من قومي من يحاربه ان كنت مقتولا ويسلم
عامر فقوله ويسلم عامرا وقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف اي فلا بد عن قومي
لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع بعد ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نصبه
والاحسن جزمه ويجوز رفعه ايضا استئنافا قال تعالى وان تبدوا ما في انفسكم
او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء قرئ بجزم يغفر ونصبه ورفعه ومثله قوله
تعالى وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر قرئ يكفر بالثلاثة واذا
نصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطفت فعلا آخر فلك فيه ايضا الرفع والنصب
والجزم نحو ان تاتني احسن اليك واعطيك واكرم اخاك فيجوز رفع اكرم استئنافا
ونصبه عطفا على لفظ اعطيك وجزمه عطفا على موضعه لانه يجوز فيه ان يكون
مجزوما قال ابو حيان وذهب بعض النحويين الى انه يجوز النصب بعد افعال الشك
نحو حسبته شتمني فاثب عليه وذلك لان الفعل غير المحقق قريب من النفي فالحق
به في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسئلة ابن عصفور فاجازه في
شرح المقرب ومنعه في شرح الجمل الكبير قال والصحيح جوازه ذلك وانه ذهب
سيبويه قال وزاد بعض اصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو النصب
بعدهما بعد جواب القسم لانه غير واجب وجوابه كجواب الشرط فاجاز فيه جاز فيه
نحو اقسم ليقوم فتضرب زيدا وليقومن فيضربه قال هذا الذاهب ولم يذكر سيبويه
القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال ابو حيان وما ذهب اليه
هذا الذاهب لا يجوز لانه لم يسمع من كلام العرب على كثرة انما قياسا على الشرط
بل المسموع انك اذا عطفت على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فاجاز في
الجواب جاز في المعطوف انتهى وزاد ابن مالك من مواضع النصب بعد الفاء والواو
النصب بعدهما بعد حصر بانما كقراءة ابن عامر اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون
بالنصب قال ابنه وهذا نادر لا يكاد يعرف على مثله لانه في ضرورة الشعر وغيره جعل
الاية من جواب الامر ونحوه وان لم يكن امرا في الحقيقة لكنه على صورته فعومل معاملته
قال كانا الحصر بالاخوما انت الا تاتينا فتحدثنا لم يجز النصب الا في ضرورة الشعر
وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من اداة الشرط قال سيبويه وقد يجوز النصب
في الواجب في اضطرار الشعر ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب وذلك
ان تجعل ان العاملة وانشد على ذلك قوله ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا قال ابن مالك ويجوز في المثل بلا الصالح قبلها في الرفع والجزم سماعا
عن العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت واوثقت العبد لا يفر
حكى الفراء ان العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تاويله ان لم اربطه يفر
على التاويل قال ابو حيان وما ادعياه ولم يحكيا فيه خلافا فيه خلاف الخليل
وسيبويه وسائر البصريين وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور اجاز الكوفيون

الناصب

ق

المثبت

فره

جزمه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للمجزوم نحو لينذ يأت الامير لا يقطع اللص
وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم الا ضرورة وفي كتاب سيبويه سألته يعني الخليل
عن ائت الامير لا يقطع اللص قال الجزم هاهنا خطأ لا يكون الجزاء ابدا حتى يكون الكلام
الاول غير واجب الا ان يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة انتهى ص مسئلة
نصب جوازا بعد لام كي ما لم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية بها الناصبة
وقال ثعلب فيها لقيامها مقام ان وابن كيسان تقدير ان او كي وفتحها لغة وبعد عاطف
فعل على اسم صريح وهو الواو والفاء وثم واو ولا يحذف سوى ما مر الا نادرا ولا يقاس
في الاصح وقيل يجوز ولا نصب ش الحال الثاني ما يجوز ان فيه جوازا وذلك في
موضعين احدهما بعد لام الجر غير الجحودية نحو جئت لاكرمك فالفعل منصوب بعد
هذه اللام بان مضمرة ويجوز اظهارها نحو جئت لان اكرمك وتسمى هذه اللام لام كي
يعني انها للسبب كما ان كي للسبب يعنون اذا كانت جارة وتكون ناصبة بمعنى ان ولا
يعنون بذلك ان كي تقدر بعدها فيكون النصب باضمار كي لا باضمار ان وان كان يجوز
ان ينطق بكي بعدها فتقول جئت لكي اكرمك لانه لم يثبت اضمارها في غير هذا
الموضع فيحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار ان فلزم ان يكون المضمر هنا ان وزعم ابو
الحسن بن كيسان والسيرافي انه يجوز ان يكون المضمر ان ويجوز ان يكون كي وحملهما على
ذلك ما ذكرناه من ان العرب اظهرت بعدها ان تارة وكي تارة وزعم اهل الكوفة
ان النصب في الفعل بعد هذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدمة وان
ما ظهر بعدها من ان وكي هو مؤكد لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء لكنها لام
تشتمل على معنى كي فاذا رايت كي مع اللام فالنصب للام وكي مؤكدة واذا انفردت
كي فالعمل لها وزعم ثعلب ان اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون
الا انه قال لقيامها مقام ان قال ابو حيان وذلك باطل لانه قد ثبت كونها
من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال فاذا اقترن الفعل بلا بعد اللام
تعين الاظهار كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب قال ابو حيان وسواء كانت
لا نافية او زائدة وانما يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب بلا وانما امتنع
ذلك لانها حرف جر ولا قد تفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام نحو غضبت من
لا شيء وجئت بلا زاد ويلزم اذ ذاك الاظهار لئلا يقع الفصل بين لامين متماثلين لو
قالوا جئت بلا تغضب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبو في النطق فيجتنبوه
باظهار ان وحكم لام كي الكسرة وفتحها لغة لتميم الموضع الثاني بعد عطف بالواو
والفاء او ثم او او على اسم صريح كقوله • للبس عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس
الشفوف وقوله • لولا توقع معتر فارضيه • ما كنت اوثر اترابا على ترب • وقوله
اني وقتلي سليكا ثم اعقله • كالثور يضرب لما عافت البقر وقوله تعالى الا وحيا
او من وراء حجاب او يرسل وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله • ولولا رجال من رزام
اعزة • وآل سبيع او اسوءك علقما • واحترز بالصريح من المعطوف على المصدر المتوهم

فانه

فانه يجب فيه اضمار ان كما تقدم ولا تنصب ان محذوفة في غير المواضع المذكورة الا
نادرا وذهب جماعة الى انه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف فقولا
فذهب اكثرهم الى انه يجب رفع الفعل اذا حذفت وعليه ابو الحسن وجعل منه قوله
الا ايهذا الزاجري احضر الوغى برفع احضر فقيل ومنه قوله تعالى افغير الله
تامروني اعبد اي ان اعبد ووجهه ان العامل اذا ضعف عمله وحذف رجع الاول
الى لفظه من الناسخ وذهب ابو العباس الى انه اذا حذفت ان بقي عملها قال
لان الاضمار لا يزيل العمل كما في رب واكثر العوامل وانشد عليه ما روي في البيت
السابق احضر بالنصب وقوله ونهنه رجالا ليشتغلوا به • فلم اجد مسبقا اليه غير جود
تعادله وقوله ونهنهت نفسي بعدما كدت افعله • وحكي من كلامهم خذ اللص
قبل يأخذك ومره يحفرها وقرأ الحسن تامروني اعبد وقرأ الاعرج ويسفك الدما
واختلف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين
الى القياس عليه قال ابو حيان والصحيح قصره على السماع لانه لم يرد منه الا ما
ذكرناه وهو نزر فلا ينبغي ان يجعل ذلك قانونا كليا يقاس عليه ولا يجوز الحذف
واذا الفعل منصوبا ولا مرفوعا ويقتصر في ذلك على مورد السماع ص خاتمة
من ان زائدة وليست المخففة ولا تفيد غير توكيد على الاصح فيها بعد لما وبين قسم
ولو وزعمها ابن عصفور رابطة وسيبويه في قول موطئة وابو حيان مخففة وبعد اذا
بعدك وقاسه الكوفية وكاف الجر واذا ومضمرة وانكرها الكوفية بين [illegible]
في الاولى بمعنى قوله لا لفظه فقيل او لفظه عارية من جار فان وليها مضارع مثبت
جاز رفعه ونصبه او منفي بلا جاز والجزم قال الكوفية والاصمعي وشرطية قبل وما
قبل وبمعنى لئلا واذ مع الماضي قيل والمضارع ش لما انتهى الكلام في ادوات
النواصب للمضارع وكان لفظها مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية
وغير ذلك على ما ذهب اليه بعضهم تمم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي
ستة احدها الزيادة وان الزائدة حرف ثنائي بسيط لا مركب من الهمزة والنون فقط
وذهب بعضهم الى انها بقية ان المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال ابو حيان ولا تفيد
عندنا غير التأكيد وزعم الزمخشري انه ينجر مع افادة التوكيد معنى آخر فقال في قوله
تعالى ولما ان جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت ان في هذه القصة ولم تدخل في قصة
ابرهيم في قوله ولما جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتأكيدا على
ان المساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة
ابرهيم اذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ ابو علي دخلت منبهة على السبب
وان المساءة كانت لاجل المجيء لما قد يكون للسبب في ذلك حيث [illegible]
قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه لا تعرفه كبراء النحويين ومن مواقع زيادتها بعد
لما كما تقدم وبين القسم ولو كقوله • اما والله ان لو كنت حرا • وزعم ابن عصفور في المقرب
انها حرف تربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه انها زائدة

القسم الموطئة ۏ وقال ابو حيان الذي نذهب
ودخل في موضع اخر على انها بمنزلة لام وتحوا انها المخففة من الثقيلة ولم تلق
اليه وان هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وتقريره انه اذا اتصل القسم ان لو كان كذا لكان
وصلت بلو كقوله تعالى وان لو استقاموا ونقرير انه اذا ويكون الفعل القسمي قد وصل اليها على اسقاط
كذا حفظنا اقسم انه لو كان كذا لكان كذا
حرف الجر اي اقسم على انه لو كان فصلاحيته ان المشددة تدل على انها مخففة منها وتزاد
شذوذا بعد كي وقاسه الكوفيون نحو جئت لكي أن اكرمك قالوا ولا موضع لان لانها
مؤكدة للام كما اكدتها كي وبعد كاف الجر كقوله • ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية
تعطو الى وارق السلم وبعد اذا كقوله • فامهله حتى اذا ان كأنه • معاطي يد في لجة
الماء غامر الموضع الثاني التفسير اثبته البصريون وانكره الكوفيون وكون ذلك زعمها انها
وهي عندهم الناصبة للفعل قال ابو حيان وليس ذلك بصحيح لانها غير مختصة اذ ما
قبلها وما ادعيتم أن تكون المصدرية الايجاب وبلا في نفسه والكلام على مذهب البصريين
فنقول اجرت أن في التفسير مجرى اي لكن تفارقها في انها لا تدخل على مفرد لا يقال
مررت برجل أن صالح وكانهم اتفقوا عليها لما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة
بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت اليه ان افعل وارسل اليه
ان ما انت ومنه ونودوا أن تلكم الجنة ولا بد في التفسيرية شرطان الاول ان تكون
مفسرة لما يتقدم يتضمن القول او يحتمله لا القول مصرح به او محذوف او فعل منه ولا
بمعنى القول فان صرح بالقول خلصت الجملة للحكاية دون أن وكذلك اذا كان القول
منويا وتقدم فعل مما دل عليه لكنه اذا لم يأت قول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصباح
والمقصد فانه يجوز بعده أن وذكر ابن عصفور في شرح الجمل الصغير أن أن تأتي تفسيرا
بعد صريح القول وفي البسيط اختلف في تفسير صريح القول فاجازه بعضهم وحمل عليه
قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ومنهم من منع وان الشرع وجه
في المضمر كقولك كتبت اليه ان قم الشرط الثاني ان لا يتعلق بالاول لفظا فلا
يكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى وآخر دعواهم
أن الحمد لله لانها واقعة خبرا للمبتدأ ولا في قولهم كتبت اليه بأن قم لانها معمولة للحرف
الجر فان لم يأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولي أن الصالحة للتفسير مضارع
مثبت نحو اوحيت اليه أن تفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها
مصدرية او منفيا نحو اشرت اليه أن لا تفعل كان فيه الامران لما ذكر والجزم ايضا
على النهي وتكون ان فيه تفسيرا الموضع الثالث الشرط بمعنى إن اثبته الكوفيون
والاصمعي واستدلوا بقوله • اتغضب أن اذنا قتيبة حزتا • جهارا ولم تغضب
لقتل ابن خازم • قالوا الصحة وقوع إن موقعها وان تكون الناصبة لانها لا تفصل
من الفعل او المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل هي
الناصبة وقال المبرد هي المخففة من الثقيلة على تقدير اتغضب لانه
اذنا ثم صرف الجار وخفف الرابع النفي اثبته بعضهم وخرج عليه قوله ان الحكم هدى

انه

الله ان يؤتى احد اي لا يؤتى وانكره الجمهور الخامس بمعنى لئلا اثبته بعضهم وخرج
عليه يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا تضلوا قال ابو حيان والصحيح المنع وتاويل
الآية كراهة ان تضلوا السادس بمعنى اذ اثبته بعضهم مع الفعل الماضي قيل ومع
الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم وقوله تعالى
ان تؤمنوا بالله ربكم اي اذ آمنتم قال ابو حيان وهذا ليس بشيء بل أن في الآيتين
مصدرية واللام مقدر اي بل عجبوا لان جاءهم وكذلك يخرجون الرسول واياكم ان تؤمنوا
بالله ربكم وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر
الى هنا نصف الكتاب واعلم اني لما شرعت في شرحه كنت بدأت اولا بشرح النصف الثاني
فكتبت من اول الكتاب الثالث الى الخاتمة على طريقة المزج ثم بدا لي أن اغير
الاسلوب فشرحت من اوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاستمرار على هذه الطريقة
الى آخر الكتاب والغاء القطعة التي كتبتها اولا ممزوجة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك
اقتصرت هناك على قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما
ولا يعيرون كون الشرح على اسلوبين نصفه بلا مزج ونصفه ممزوج ونعود ان شاء الله
الى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير الى آخره على طريقة اوله والله تعالى الموفق

الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

وما يستتبعها من ذكر ادوات الشرط غير الجازمة وما استطرد اليه من ذكر بقية حروف
المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بخاتمة في التنوين الجر اما
بحرف او اضافة لا ثالث لهما ومن زاد التبعية فقوله اي الاخفش مرجوح عند الجمهور
كما سيأتي فان قلت الجر بالاضافة اقتضى رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن
المراد الجر الكائن بسببها او فيها على رأي سيبويه من ان الجار المضاف وعلى رأي ابن
مالك انه الحرف المقدر الجار سواء الحروف اي هذا مبحث حروف الجر وتسميها الكوفيون
حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي توصله اليه وتربطه به وحروف
الصفات لانها تحدث صفة في الاسم فقولك جلست في الدار دلت على ان الدار وعاء
للجلوس وقيل لانها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من
اختصاصها بما دخلت عليه فاشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومنها
نقله ولا نصبا لان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصب
لاحتمل انه بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كما في ما ضربت الا زيدا
فتعين عملها الجر الى له معان فيكون لانتهاء الغاية مطلقا اي زمانا نحو ثم اتموا
الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى قال الرضي ومعنى
قولهم انتهاء الغاية ذاتها وهما نهايتها وبدؤها قال ابن مالك في التسهيل
والتبيين قال في شرحه وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا او بغضا
من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي قال وبمعنى في اي الظرفية لقوله
تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة اي فيه وذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كأنني

هناكم

الكتاب الثالث في المجرورات

وسميت به قال الزجاج لانها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي لانها تجر اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم ذكرا قال الرضي

الى الناس به شغلي لقادر اجب قال ومعنى اللام نحو والامر اليك اي لك وقيل
منها انتها الغاية اي منتهٍ اليك وقاله الكوفية وطائفة من البصرية ومعنى مع
اي المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر في الحكم به او عليه او التعلق كقوله
تعالى من انصاري الى الله وقوله وايديكم الى المرافق وقولهم الذود الى الذود
ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال قال الرضي والمحققون ان الى هذه
للانتها فقوله الى المرافق اي مضافة الى المرافق وكذا الذود الى الذود اي مضافة الى
الذود وقال غيره وما ورد من ذلك فمؤول على تضمين العامل وابقا الى على اصلها
والمعنى في قوله من انصاري الى الله من يضيف نصرته الى نصرة الله والحسينا بلغ
منع لانك لو قلت من ينصرني مع فلان ولا بد ان تعلم ان فلانا وحده سينصرك وقيل
التقدير من ينصرني حال كوني ذاهبا الى الله ومعنى من كقوله يقول وقد غاليت بالكور
فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني ومعنى عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب
وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل اي اشهى عندي لكن لا يمثل ابن مالك وابن هشام
في المغني وقد زعم ابن الدماميني انه يقدر ان المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا
من فعل تعجب او تفضيل معناها الهاء التبيين فعلى هذا تكون الى في البيت مبينة لفاعل
مجرورها اما قيل اخرى اجاب شيخنا الامام الشمني بان تلك شرطها كونها التعجب
والتفضيل من فعل الحب والبغض وهي هنا متعلقة بتفضيل من الشهوة قال ابو
الحسن الاخفش ومعنى الباء نحو واذا خلوا الى شياطينهم اي بشياطينهم وقال الفراء
وتكون زائدة للتوكيد كقوله تعالى افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو اي تهواهم
وعنه خرجها على تضمين تهوي معنى تميل او على ان الاصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة
فتحة والياء الفا كما قيل في ناصية ناصاة ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه
نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل واجاب ابن الصائغ بان اصل
هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستثقال الباء المكسورة مطلقا وهل تتعلق
على الظاهر فيقال بزيد قال ابو حيان حكاه ابو الفتح عن بعضهم للالصاق وبعد
الالزاق قال في شرح اللب وهو تعليق احد المعنيين بالاخر قال ابو حيان قال بعض
اصحابنا هي نوعان احدهما الباء التي لم يتصل الفعل الى المفعول الا بها نحو سطوت
بعمرو ومررت بزيد قال والالصاق في مررت بزيد مجاز لما الصق المرور بمكان
يقرب زيد جعل كانه ملتصق بزيد والاخر الباء التي تدخل على المفعول المنتصب
بفعله اذا كانت مفيدة مباشرة الفعل للمفعول نحو امسكت بزيد الاصل امسكت
زيدا فادخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان بمباشرة منك له بخلاف نحو
امسكت زيدا بدون الباء فانه يطلق على المنع من التصرف بوجه ما من غير مباشرة
وقيل والالصاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره زاد
غيره التعدية وتسمى باء النقل ايضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا
واكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد واذهبته ومنه

ذهب

ذهب الله بنورهم وقد تكون مع المتعدي نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت
الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر والسببية والاستعانة
جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المغني وفسر الثانية بالداخلة
على الة الفعل نحو كتبت بالقلم ومثل الاولى بنحو ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل
وقال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها اعني الاستعانة ابن مالك
في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقتصر على السببية وقال
في شرحه باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء به عن فاعل معداها مجازا
نحو فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الماء وقيل انزل ماء اخرج من
الثمرات رزقا لصح وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين
فانه يصح ان يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الاستعانة
وانزت على ذلك التعبير بالسببية من اجل الافعال المنسوبة الى الله تعالى فان
استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال ابو حيان
ما ذهب اليه ابن مالك من ان باء الاستعانة مندرجة في باء السببية قول انفرد به
واصحابنا فرقوا بين باء السببية وباء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل
على سبب الفعل نحو مات زيد بالحب وبالجوع وحججت بتوفيق الله وباء الاستعانة هي
التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو الة نحو كتبت بالقلم
ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي اذ لا يصح جعل القلم
سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبري ولا الرجل
سببا للخوض بل السبب غير هذا والظرفية وهي التي يحسن موضعها في نحو نصركم الله
ببدر ونجيناهم بسحر والمصاحبة ومع لا قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويغني
عنها وعن مصحوبها الحال نحو اهبط بسلام اي مع سلام وسالما قد جاءكم الرسول بالحق
اي مع الحق ومحقا فسبح بحمد ربك اي مع حمد وحامدا وهذه المعاني الخمسة تجامع
الالصاق كما نقله ابو حيان عن الاصحاب وضم اليها باء القسم ولذا ذكرتها في الجملة
بخلاف صنيع التسهيل والغاية نحو وقد احسن بي اي الي وكذا البدل وهي التي
يحسن موضعها بدل والتبعيض وهي التي يحسن موضعها من على الصحيح فمثال
الاول قول عمر كلمة ما يسرني ان لي بها الدنيا اي بدلها وقول الحماسي فليت لي
بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا ومثال الثاني قوله
تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي منها وقوله شربن بماء البحر وقول الاخر شرب
النزيف ببرد ماء الحشرج وهذا المعنى اثبته الكوفيون والاصمعي والفارسي
والعتبي وابن مالك والاول المتاخرون وانكرها جماعة وقالوا في امثلة
الاول انها للسببية واولوا امثلة الثاني بان يشرب وشربن وشرب ضمن معنى
يروى ونحوه وقيل المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل والعضم
ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم اي

رضي الله عنه

أي من الدراهم قال ابن مالك في التسهيل والتعليل قال في شرحه ومن التي بمعنى
يصلح موضعها اللام غالبا نحو فبظلم من الذين هادوا إن الملأ يأتمرون بك قال واحترز
بقول غالبا من قول العرب غضبت لفلان إذا غضبت من أجله وهو حي وغضبت
به إذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى لأن
التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال ويدل لذلك أن المعنى الذي سمي به
بالسبب موجود في باء التعليل لأنه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه باء التعليل
كما يصح ذلك في باء السبب فتقول ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل وأما يأتمرون بك
فالباء فيه ظرفية أي يأتمرون فيك أي يتشاورون في أمرك لأجل القتل انتهى وهذا
مما قال أيضا والمقابلة قال وهي الداخلة على الأعواض والأثمان قال وقد
تسمى باء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافأت الإحسان بضعف والظاهر أنها
داخلة في باء البدل وقال الكوفية وبمعنى على أي الاستعلاء وجزم به ابن مالك
نحو من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك أي عليه بدليل إلا كما أمنتكم على أخيه وإذا
مروا بهم يتغامزون أي عليهم بدليل وإنكم لتمرون عليهم أرب يبول الثعلبان برأسه
بدليل تمامه لقد ذل من بالت عليه الثعالب قالوا وبمعنى عن وقيل اختصاصها بالسؤال
خلافا للكوفيين فقيل يختص به وظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلهم عليه كقوله تعالى
فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن أنبائكم وقول علقمة فإن تسألوني بالنساء فإنني
بصير بأدواء النساء طبيب وقيل لا وعليه ابن مالك نحو يسعى نورهم بين أيديهم
وبأيمانهم تشقق السماء بالغمام والبصرية أنكروا هذا المعنى وأولوا الآية
والبيت على أن المعنى اسأل بسببه خبيرا وبسبب النساء لتعلموا حالهن والتضمين
السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطعمته بجوع
وسقيته بعيمه تريد عن جوع وعن عيمه قال ابن هشام في التأويل الأول نقد
لأن المجرور بالباء هو المسئول عنه وهنا يقتضي قولك سألت بسببه أن المجرور هو المسئول
عنه وقال ابن هشام الحضراوي ومعناها الكاف داخلة على الاسم حيث يراد التشبيه
نحو لقيت بزيد الأسد ورأيت به القمر أي لقيت بلقائي إياه الأسد أي شبهه قال
أبو حيان والصحيح أنها للسبب أي بسبب لقائه وبسبب رؤيته وتزاد
توكيدا في مواضع ستة وهي الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد
وهي مذكورة في محالها ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله
فأصبحن لا يسألنه عن بما به قال ابن مالك وتزاد عوضا ومثله بقوله ولا
يواتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق قال أراد من تثق به
فزاد الباء قبل من عوضا وحكاه أيضا في عن وعلى وأنشد قوله أتجزع أن نفس
أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع أي فهلا عن التي بين جنبيك
تدفع فحذف عن وزادها بعد التي عوضا وقول الآخر إن الكريم وأبيك يعتمل
إن لم يجد يوما على من يتكل أي إن لم يجد من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل

عن بابه

من عوضا وقاسه في الذي واللام ومن فقال في الشرح يجوز عندي أن يعامل
بهذه المعاملة من واللام وإلى وفي قياسا على عن وعلى والباء فيقال عرفت
من عجبت منه ومن قلت له ومن أويت إليه ومن رغبت فيه بحذف ما بعدهن وزيادة
ما قبلهن عوضا ورده أبو حيان أي العوض بأنواعه فقال في الأبيات التي استشهد
بها محتمل فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام تم عند قوله فانظر
أي فانظر لنفسك ولما تقدم أنه لا يواتيه إلا أخو ثقة استدرك على نفسه
فاستفهم على سبيل الإنكار على نفسه حيث قرر وجود أخي ثقة فقال بمن تثق أي لا
أحد به فالباء من متعلقة بتثق وكذا البيت الأخير يحتمل تمام الكلام عند قوله
إن لم يجد يوما أي إنه إذا لم يجد ما يستعين به اعتمل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن
استفهامية أي لا أحد يتكل عليه فعلى متعلقة بيتكل ولم يؤول البيت الثاني وقال
في الغير هذا الذي أجازه قياسا لم يثبت الأصل الذي يقاس عليه لأن التي
ما ذكرناه من التأويل فيما استدل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ
والندور والبعد من الأصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت لها قال وقد نص
سيبويه على أن عن وعلى لا تزادان لا عوضا ولا غير عوض حتى كإلى في انتهاء الغاية لكن
إلى أمكن منها ولذلك خالفتها في أشياء الأول أنها تقتضي تقضي الفعل شيئا فشيئا
ولذا لا يجوز كتبت حتى زيد وأنا حتى عمرو ويجوز كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو أي هو
غايتي كما في حديث مسلم أنا بك وإليك والثاني أنها لا تقابل الابتداء فلا يعقبها
من الغاية فلا يقال سرت من البصرة حتى الكوفة كما يقال إلى الكوفة والثالث
أنها لا تجر إلا آخرا أو متصلا بالآخر نحو أكلت السمكة حتى رأسها قال الأكثر ولا ملاقيا له
أي متصلا به نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت حتى نصفها الليل بخلاف إلى وقال
الأكثر قول السيرافي وجماعة أنها لا تجر إلا الجزء الأخير فقط دون المتصل به قال
الرضي وهو مردود بالآية خلافا لابن مالك إذ قال في التسهيل وشرحه والتزم
الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملاقي آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله عشيت
ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا قال أبو حيان وما نقله الزمخشري
هو قول أصحابنا وما استدل به لا حجة فيه لأنه لم يتقدم هنا ما يكون ما بعدها
جزءا له إنما الجملة المعنية للعامل فيها حتى فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا
ولو صح فقال فما زلت راجيا وصلها تلك الليلة حتى نصفها لكان ذلك حجة
على الزمخشري ونحن نقول إذا لم يتقدم في الجملة المعناه بحث لا يصح أن يكون
ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس ولا ملاقيا له وكذا قال ابن
هشام في المغني على أن ابن مالك جزم باشتراط ذلك في شرح الكافية والرابع
أنها لا تجر إلا ظاهرا خلافا للمبرد والكوفية في تجويزهم جرها المضمر لنحو
قوله فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يا ابن أبي زياد والجمهور قالوا
إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرها المضمر أدخلها على الضمائر المجرورة

بن عجبت ولو قلت وإلى من أويت وفيه رغبت والأصل من قبح

يوما

حتى

في هذا البيت فينا لذلك في سائر الضماير
كلها قال ولا ينبغي القياس على حفاك في هذا ولا ادري ما عنى هنا بحناك فلعل
قال وانتهاء الغاية في حفاك ههنا لا افهمه انتهى وقال ابن هشام في المغني بقوله انت حناك تقصد كل
هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في علة المنع فقيل لئلا اذ مجرورها لا
يخرج منك انها للتعجب قال واختلف في علة المنع فقيل لئلا يتوهم البعض على الكل قال ويرد
بكون الا بعضا لما قبلها او كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل قال ونرده
انه قد يكون ضميرا خاصا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غايبا
عايدا على ما تقدم عند الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها
بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ويرده انها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة
قاموا حتى انت واكرمتهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامل وفي الحافظة
حناك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة انها لو دخلت عليه
قلبت الفها ياء كالى وهي فرع عن الى فلا يحتمل ذلك والمساوي الفرع الاصل
قال شيخنا الامام الشمني والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللازم ان فرعيته حتى عن
الى انما هي في المعنى وذلك لا يوجب ان لا يحتمل ما يحتمله الى فيما هي فرع فيما وقال الرضي
الشاطبي قال سيبويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم ضربت ذاك وبالاضمار في الى لان
المعنى واحد كما استغنوا بتركك عن وذر وودع وأما لتتادعتى بدلا بدل حايها عينا
لغة الاولى ثبتة والثاني هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود ليسجننه عتى حين
فكتب اليه عمر ان الله انزل هذا القرآن عربيا وانزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة
هذيل ومنع البصرية جرها انه يصلح ان يكون غاية لما قبلها واوجبوا فيها الرفع على انها
ابتدائية نحو العجب حتى الخز يلبس زيد وجوز جرها الكسائي والفراء وسموها الجر
بما تلى الاسم بعدها جملة اسمية ربما تقعنهما غير شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت
القوم حتى زيد فتركت وحتى زيدا ابوه مضروب وجوز جرها الكوفية ومنع الكوفية
الجر فيما اذا تلا الاسم الذي بعدها فعل عامل في ضميره نحو ضربت القوم حتى زيد ضربته
وقالوا لا يجوز حتى يقال فضربته وجوزه البصرية فيها وجوزوا في الاول ايضا
العطف والابتداء ومنع الكل الجر فيما اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم حتى زيد
مضروب واوجبوا الابتداء وجوزوا والعطف فيها اذا تلاه ظرف او مجرور نحو القوم
عندك حتى زيد عندك والقوم في الدار حتى زيد في الدار وجملة اسمية وما بعدها
شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو مضروب وجوزوا الجر والعطف فيما
اذا تلاه فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضربتهم فان كان
في ضميره وهو غير شريك فالابتداء والحمل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت
اخاه واوجبوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيدا ايضا
فايضا تدل على ارادة تكرير الفعل وهذا الفرق لا يعطيه الا العطف كما نكر ذلك
ضربت القوم حتى ضربت زيدا ايضا وزعم الفراء الجرمي نيابة عن الا بنفسها كما
فرق الواو نيابة عن رب قال وزعما اظهر الا بعد بعض المواضع قالوا الخبر حتى

البيا فجعلوا بينهما تنتفي بالفاء حرمنا كما جعلوا بين للام وكي ويكون حتى حرف ابتدا
اي حرفا يبتدا بعده الجمل اي يستانف وحينئذ تليه الجملتان الاسمية كقوله جرير
فما زالت القتلى تمج دماها بدجلة حتى ما دجلة اشكل وقول الفرزدق فوا عجبا
حتى كليب تسبني والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول
والماضية نحو حتى عفوا والمصدر بشرط نحو واسالوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح
خلافا لابن مالك في زعمه انها جارة مثل الفعل الماضي باضمار ان تقديرها على ان
المضمر قال ابو حيان وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام لا اعرف له في ذلك سالفا
وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وخلافا له وللاخفش الحاتمي في زعمهما انها جارة
قيل اذا وان اذا في موضع جرها والجمهور على انها حينئذ ابتدائية واذا في موضع نصب
شرطها او جوابها قال ابو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتدا انه يلزمها المبتدا ايا
بل معناه انها تصلح ان يقع بعدها المبتدا كما قالوا هل وبل ولكن من حروف
الابتدا وان كان يقع بعدها غير المبتدا وانما المعنى انها تصلح ان يقع بعدها المبتدا
وما تقدم في تفسيره اختاره ابن هشام في المغني وله وابعد قال قال بعض شيوخنا
ضابطا حتى انها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور او مضارع منصوب فحرف جر او اسم
مرفوع او منصوب فحرف عطف او جملة فحرف ابتدا وتقدم في باب الحال انه محل الجملة
الجملة على الاصح سبيلة متى كانت قرينة على دخول الغاية اي التي بعدها في حتى في حكم
ما قبلها او على عدمه اي عدم دخوله نواضح انه يعمل به فالاول نحو قرات القرآن من
اوله الى اخره وبعثت الحايط من اوله الى اخره وكل ذكر الاخر وصلة غاية على المستثنيا
وايديكم الى المرافق دلت السنة على دخول المرافق في الغسل الثاني المعية يجفف طه
والزاد حتى نعله القاها والثاني نحو ثم اتموا الصيام الى الليل دل النهي عن الوصال
على عدم دخول الليل في الصوم ونظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب
الانتظار حال اليسار ايضا وذلك يؤدي الى عدم الدخول غالب الشارع على ما بعد
من بانقطاع الخبر عنه والاصح اي وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه فقيل لا يدخل
اي الاقوال وهو الاصح وراي الجمهور تدخل مع حتى دون الى حملا على الغالب في
البابين لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الحمل عليه
عند التردد واوليها تدخل فيهما ولا فيهما واستدل للعولان في اشنوى
حتى وابدى بقوله تعالى فمتعناهم الى حين وقرا ابن مسعود حتى حين وذلك انها بدخل
معها ابدع الى وحتى ان كان من الخبر ولا تدخل ان لم يكن عوانه لنيام الليل حتى
الصباح او الى الصباح نقله ابو حيان في حتى عن الفراء والرماني وجماعة وان
هشام في الى غير مستقر قائله وهو قول الانبر لني فيهما نقله الرضي فان كان تسمح عاطفة
دخلت وقا قاموا كلنا السمكة حتى راسها قال ابن هشام ووهم من ادعى الاتفاق
في دخول الغاية في حتى مطلقا وانما هو في العاطفة والخلاف في الجارة مشهور
قال والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو ورب تضم الكل ونشدنا البا ونقرها وتقارب

المطالبة وتفويت حق
الدائن حتى الحيا الارض
حتى عرب لهم فلا اراد
منها الخبر بعده ذا
دل على عدم

رب بفتح الرا ورُب بضمها وربت بالضم والفتح للبا والتا وربت بسكون التا
وربت بفتح الثلاثة وربت بفتح الاولين وسكون التا بتخفيف البا فيهن .
السبعة وربتا بالضم وفتح البا المشددة وربتا بالسكون ورب بالفتح والسكون
فهذه سبعة عشر لغة حكاها ما عدا ربتا ابن هشام في المغني وحكى ابن مالك منها عشرا
وزاد ابو حيان ربتا وزعم ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي في كتاب العوامل والهوامل
انها ثنائية الوضع منقلبة الثاني كثل وبل وقد واذ وان فتح البا مخففة دون التا ضرورة
لا لغة وان فتح الرا مطلقا اي في الجمع شذوذا وتخفيفها مع التا ودونها شاذ والجمهور
على انها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الرا لغة [illegible] وزعم الكوفية
وابن الطراوة انها اسم مبني لانها في التقليل مثل كم في التكثير [illegible] .
ولا الاخبار عنها في قوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار
فرب عندهم مبتدا وعار خبره فالواو وتكون معمولة لجوابها كاذا فيسند اليها فيقال رب
رجل افضل من عمرو وتقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به
كرب رجل ضربت واختار الرضي انها اسم لان معنى رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا
الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال اعرابها رفع على انه مبتدا لا
خبر له كما اختاره في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد لتناسبهما في معنى القلة قال
فان كفت بما فلا محل لها حينئذ لكونها كحرف النفي الداخل على الجملة ومنع ذلك البصريون
بانها لو كانت اسما لجاز ان يتعدى اليها الفعل بحرف الجر فيقال برب رجل عالم مررت وان
يعود عليها الضمير ويضاف اليها وذلك ممتنع فعلامات الاسم منتفية عنها واجيب
عن البيت بان المروي وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف اي هو عار
كما صرح به في قوله يا رب هيجا هي خير من دعه والجملة صفة لمجرورها او خبره اذ هو في موضع
مبتدا قال ابو علي ومن الدليل على انها حرف انهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا
بين كم وبين ما تعمل فيه ثم في معناها اقوال احدها انها للتقليل دايما وهو قول الاكثرين
قال في البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وابي زيد وابي عمرو بن العلا
وابي الحسن الاخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي
والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري وجلة الكوفيين كالكسائي والفرا وابن سعدان
وهشام ولا مخالف لهم الا صاحب العين انتهى ثانيها انها للتكثير دايما وعليه صاحب العين
وابن درستويه وجماعة ويروى عن الخليل ثالثها انها لهما وهو المختار عندي خلافا للفارابي ابي
نصر وطايفة انها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ورابعها عكسه اي للتقليل قليلا
وللتكثير كثيرا وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني وخامسها موضوعة لهما
من غير غلبة في احدهما نقله ابو حيان عن بعض المتاخرين وسادسها انها لم توضع لواحد منهما بل
هي حرف اثبات لا تدل على تكثير ولا تقليل وانما يفهم ذلك من خارج واختاره ابو حيان
وسابعها انها للتكثير في مواضع المباهاة والفخار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول
الاعلم وابن السيد وقيل لمبهم العدد يكون تقليلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن

رب

بالضم

طاهر

طاهر ثامنها انها [illegible] حكاها ابو حيان في شرح التسهيل ومن ورودها للتكثير
قوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فانه يكثر منهم تمني ذلك وحديث البخاري
يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن شواهد النحو قول عمارة بن عقيل فان تكن
الايام شيبن مفرقي . واكثرن اشجاني وقللن من عزمي . فيا رب يوم قد شربت بمشرب . شفيت
به عنها الصدى بارد عذب . وقول الاخر . فيا رب يوم قد لهوت وليلة . بانسة كانها خط
تمثال ومن ورودها للتقليل الا رب مولود وليس له اب . وذي ولد لم يلده ابوان . وذي
شامة غرا في حر وجهه . مجللة لا تنقضي لاوان . اراد عيسى وادم والقمر وتصدرها وجوبا
غالبا قال ابو حيان والمراد تصدرها على ما تتعلق به فلا يقال لقيت رب رجل عالم
لا اول الكلام فقد وقعت خبرا لان ولان المخففة من الثقيلة وجوابا للو قال اماوي
اني رب واحد امه . تملكت فلا اسر لديه ولا قتل . وقال الاخر تيقنت ان رب امري خيل
خاينا . امين وخوان يخال امينا وقال ولو علم الاقوام كيف خلفتم . لرب مفد في القبور
وحامد . وقال شيخنا الامام الشمني وتمثيل ذا يعد ذلك ضرورة ولا تجر غير نكرة مفردا كان
او مثنيا كقوله رب من انضجت غيظا قلبه . قد تمنى لي موتا لم يطع خلافا لبعضهم في تجويزه
جرها المعرف بال محتجا بقوله . ربما الجامل المؤبل فيهم . وعناجيج بينهن المهار بجر الجامل
واجاب الجمهور بان الرواية بالرفع وان صحت فمخرج على زيادة ال ولانها اما للقلة
او للكثرة لا يحتملها لان المعرفة اما للقلة فقط كالمفرد والمثنى فقط كالجمع ومثلها
لا يحتاج الى علامة ويضمن بها نصا وفي وجوب نعته اي مجرورها خلف فقال المبرد
وابن السراج والفارسي والعبدي واكثر المتاخرين وعزي للبصريين يجب لان رب
اجريت مجرى حرف النفي حيث لا يقع الا صدرا ولا يتقدم عليها ما عمل في الاسم بعدها
بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفي ان يدخل على جملة فاذا قيس في مجرورها ان يوصف
بجملة لذلك وقد يوصف بما يجري مجراها من ظرف او مجرور او اسم فاعل او مفعول وجزم به
ابن هشام في المغني واختاره الرضي وقال الاخفش والفرا والزجاج وابو الوليد الوقشي
وابن طاهر وابن خروف لا يجب وتضمنها القلة او الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره
ابن مالك وتبعه ابو حيان ومنع كونها لا تقع الا صدرا لما تقدم وكون ما يعمل فيما
بعدها لا يتقدم مقتضيا لشبهها بحرف النفي بان لنا ما لا يتقدم على المجرور الذي يتعلق
به ولا يلزم ان يكون جاريا مجرى النفي بحكم نحو بكم درهم تصدقت على [illegible] وتجر مضافا
الى ضمير مجرورها معطوفا عليه بالواو خاصة نحو رب رجل واخيه رايت وسوغ ذلك كون
الاضافة غير محضة فلم تتعرف لتوغلها وقال الجزولي لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع
قال الرضي ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك في غير العطف من التوابع
ولا في العطف بغير الواو ولا في . وفي القياس في العطف بالواو خلف فاجازه الاخفش
واختاره ابن مالك وابو حيان وقصره سيبويه على المسموع اما ما حكاه الاصمعي من
مباشرة رب للمضاف الى الضمير حيث قال لها اعرابية الفلان اب او اخ فقالت رب ابيه
رب اخيه تريد رب اب له رب اخ له تقديرا للانفصال لكون اب واخ من الاسما التي

وغير النكرة

والكثرة

ومضى

وتمييز مثل ويجب كونه مفردا مذكرا وان كان
يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا وتمييزه مطابقته للمعنى الذي يقصده
المميز مثنى او جمعا او مؤنثا وكونه يفسره نكرة منصوبة ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة
المتكلم تالية غير مفصولة عنه فيقال ربه رجلا وربه رجلين وعن نعبد حصاصة ومران ٢
وربه امرأتين وربه نسا قال ربه امراتين نال اسمع عزة ومنه عطب انقدت من عطبه على نيته من وتحو منا ذ
قال ابو حيان وسمع جر في قوله وربه عطب انقدت من عطبه في المثنية والجمع والتانيث
وجوز الكوفيون مطابقته اي الضمير لها اي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتانيث
قياسا وسماعا قال ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دايما فاجابوا وقال ابن
عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عن تثنية الضمير
بترك عن وفرد ودع قال ابو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به
هنا قال ابن ابي الربيع لانه استغنى بما دل عليه المضاف من التعظيم عن الوصف فصار
قولك ربه رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا اقدر على وصفه والاصح انه اي هذا الضمير
معرفة جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما اشبهها في انه غير معين ولا مقصود وقال
بعضهم انه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكانك قلت رب شي
ثم فسرت الشي الذي تريد بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة متقدمة
نحو لقيت رجلا فضربته لانه نايب مناب معرفة اذ الاصل فضربت الرجل ومنازعة
وهو واقع موقع معرفة كمن رجلا زيد فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرف بال
او مضاف الى ما فيه وال الاصح انه اي جر رب الضمير ليس قليلا ولا شاذا بل جاء
بكثرة فصيحا وقال ابن مالك هو قليل وفي بعض كتبه شاذ قال ابو حيان وليس
صحيح الا ان عني بالشذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر
فانه اكثر منه وهي الضمير لا اصح انما زايدة في الاعراب لا المعنى قال ابو حيان ودليله
عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا ان رب زايدة في الاعراب ما جاز ذلك
لما يلزم من تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره ويجمل رب رجل في موضع رفع بالابتدا
هو الذي يسوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزايد عندنا لا يتغير المعنى بزواله
وهو الزايد للتوكيد ومنه ما يتغير وتسمى زايدة اصطلاحا باعتبار تخطي العامل
اليه كقولهم جيت بلا زاد فان النحاة قالوا لا زايدة ولو انها لتغير المعنى ومقابل
الاصح قول ابن ابي الربيع انها غير زايدة لانها تحرز معنى والزايد لا تحرزه وانما يكون
مؤكد او الاصح بنا على انها زايدة في الاعراب ان محل مجرورها على حسب العامل بعدها
فهو رفع في نحو رب رجل عندي ورفع او نصب
في نحو رب رجل صالح لقيت ورفع في نحو رب رجل صالح لقيته لان ذلك النصب بالفعل الذي بعدها او بعامل محذوف
في نحو رب رجل صالح لقيته لا انه النصب بالفعل الذي بعدها او بعامل محذوف
خلافا للزجاج ومتابعيه في قولهم مذلك لما يلزم عليهم من تعدي الفعل المتعدي
بنفسه الى معموله بواسطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول يعطف عليه اي على
محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال وسن كسبتيق سنا وسنما دعوت بدرجات ابيه
نوض يعطف سنما على محل سن لانه في موضع نصب بدعوت اذ ارا دعوت بذا الذي

النهوض نورا وبقرة وا لسنم بقرة الوحش بضم السين المهملة وفتح النون المشددة
والاصح انها تتعلق كسائر حروف الجر وقال الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشي كالحروف
الزايدة والاصح انها لتعلق بالعامل الذي يكون خبرا لمجرورها او عاملا في موضعه
او مفسرا له قاله ابو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان اراد وا
المذكور فغلط لانه يتعدى بنفسه او محذوفا تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه
تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت فقولي والاصح منصب على سيلين
التعلق وكونه بالعامل معا كما قررته ومعنا بل هو الثانية قول الجماعة المذكورين نحو
على التعليق قال لكنه لا اصبتها في حذفه لحن ممنوع وقال ما ورد من ذلك مصنوع وقاله
الخليل وسيبويه نادر كقول الشماخ ودويه قفر تمشي نعامها كمشي النصارى في ٢
خفاف اليرندج اي قطعتها قال ابو حيان ومما يرد قول لكذه قولهم رب رجل قايم
ورب ابنه جيزاين وقول الشاعر الا رب من تغتشه لك ناصح ومونمن بالغيب ٢
غير امين وقال ابو علي الفارسي والجزولي كثير وبه جزم ابن الحاجب وذا ابنها واحتج له
صاحب البسيط عن بعضهم قال لانه معلوم كما حذف من بسم الله وتا الله لا افعلن وخاسها
قال ابن ابي الربيع يجب حذفه ان قامت الصفة مقامه نحو رب رجل نعم هذه المسيلة
اي وضربة فان لم تقم مقامه جاز الحذف وعدمه مثاله لمن هناك ذليل ام لا كان تسمع
انسانا يقول ما رايت رجلا عالما فتقول رب رجل عالم رايت ولك حذف رايت وكان
يقول ذلك ابتدا عن جوابه ويجب كونه اي الفعل الذي يتعلق به رب ماضيا معنى قاله
المبرد والفارسي وابن عصفور وقال ابو حيان انه المشهور ورايه الاكثرين وقيل ياتي
حالا ايضا فلا يقال رب رجل سيقوم قاله ابن السراج وقيل وياتي مستقبلا ايضا
قاله ابن مالك كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا الاية وقول هند ام معاوية يا رب قايلة غدا
يا لهف ام معاوية والاولون تاولوا الاية على انه موضع الحكية الماضي على صدق الخبر
الصدور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضايه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماضي
متجوزا به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقباله ما بعدها قوله يارب
قايلة غدا واجاب شيخنا الامام الشمني بانه لا يخلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة
جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربما المختصة بالماضي وعدل الى لفظ
المضارع لانه كلام من لا خلف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي نحو مستقبل
في التحقيق ماض بحسب التاويل واما البيت فاجاب ابو حيان بانه من باب الوصف
بالمستقبل لا من باب تعلق رب بما بعدها قال ونظيره قولك رب رجل يوم يحسن غدا
اي رب رجل يوصف بهذا ولا سيما متعلقها لان لها الصدر وقد يسبق بالا وبا واقعة
صدرا لجوابه شرطا غالبا كقوله الا رب ماخوذ باجرام غيره فلا تسامن هجران من كان
مجرما وقوله فان امس مكروبا فيا رب فتية ومن سبقها بالا في جواب شرط حديث
يا رب كاسية على الاستغلال حشا نحوه عليها وعلى الغلات يحملون او معنى نحو فضلنا
تجمهم على تعفرق للرجال عليهن درجة قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المقيمة

لا مستقبلا

على

ما يجب كقوله فيوم علينا ويوم لنا وما وقع نعت وجب او شبهه اوكبا وصعب نحوه
ما فيه نقل اودل على تمكن نحو اولئك على هدى من ربهم انا على عهدك ووعدك ما
استطعت قال الكوفية والقتبي وابن مالك وبمعنى مع اي المصاحبة نحو وآتى المال
على حبه اي مع حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وبمعنى في اي
الظرفية نحو واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان اي في ملك ودخل المدينة
على حين غفلة اي في حين وبمعنى من نحو اذا اكتالوا على الناس اي من الناس لفروجهم
حافظون الا على ازواجهم اي منهم بدليل الحديث احفظ عورتك الا من زوجتك وما
ملكت يمينك وبمعنى عن اي المجاوزة نحو اذا رضيت على بنو قشير وبمعنى الباء نحو
حقيق على ان لا اقول اي بان كما قرأ ابي وبمعنى اللام اي التعليل نحو ولتكبروا الله
على ما هداكم اي لاجل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعاني
لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول وليت عليه اي عنه وكتبت على القلم اي به
وجاء زيد على عمرو اي معه والدرهم على الصندوق اي فيه واخذت على الكبراء
منه ولقلنا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تتقول ورضي معنى
عطف واكتالوا معنى حكموا في الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى حريص
ولتكبروا معنى لتحمدوا وجد فيما زيادتها ضرورة كقوله تحر فتحدى بها
رضابه واطول الذي لوما الثاني لقضى اي لقضى على وقوله ابى الله
الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاة تروق فعل ماضية لانه راق يتعدى
بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها في الشرح كحديث من حلف على يمين اي يمينا وقال
ابو حيان بل هو على تضمين حلف معنى حرص وجوز الاخفش حذفها ونصب ما بعدها مفعولا
نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر لاقعدن لهم صراطك المستقيم اي على صراطك
وزعمها ابن الطراوة وابو علي الفارسي والشلوبين اسما دائما مستدلا لانه لا
تظهر فيها علامة البناء ومنتهى الحرف انما حرف في معناها وقيل تصرفها على حسب
ها البنا قال ابن عصفور ومنهم القتباني وقيل مبنيا ههنا بدليل ان على الاسم على
رأي الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذ ومنذ اسما لتضمنها معنى الحرف الذي يكونه
لانها بمعنى واحد فحملت عليها على طرد الباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه
والقتباني وزعمها الاخفش اسما اذا كان مجرورها وفاعل متعلقها ضميري مسمى
واحد كقوله تعالى امسك عليك زوجك وقول الشاعر هون عليك فانه لا مرد
بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير
باب ظن وفقد وعدم قال ابو حيان وابن هشام وفيه نظر لانها لو كانت اسما لصحبه
نصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية الى في نحو
فضمم اليك واضمم اليك وهزي اليك قال فليتخرج هذا كله على التعلق بمحذوف
كانه قيل هب لك اوعلى حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم الى نفسك انتهى قال
ابن الدماميني وقد يقال لانسلم ان ما كان بمعنى شي يمنع حلوله محله وامرا له

اجرا الاخفش ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس دع
عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء قال ابن
هشام وقد تقدم ما فيه قال وكما يدل على انها ليست اسما انه لا يصح حلول الجانب
محلها عن المجاوزة وهي الاصل ولهذا عدي بها صد واعرض واضرب وانحرف وعدل
ونهى ونأى ورحل واستغنى ورغب وغيرها ومنه باب الرواية والاخبار لان
المروي والمخبر به مجاوز لمن اخذ عنه قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة
كالبا نحو وما ينطق عن الهوى اي به والتعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيه
الا عن موعدة وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك وبمعنى على اي الاستعلاء كقوله تعالى
فانما يبخل عن نفسه وقول الشاعر لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت
دياني فتخزوني اي علي وبمعنى بعد نحو لتركبن طبقا عن طبق اي بعد طبق يحرفون
الكلم عن مواضعه بدليل من بعد مواضعه عما قليل ليصبحن نادمين والبصريون قالوا
بل هي للمجاوزة في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز ان يقع موقعها فيقال رميت
عن القوس اي عليه وجئت عن الكم اي بعده ومعنى ما ينطق عن الهوى ما يصدر نطقه
عن الهوى وما كان استغفار ابرهيم الا صادرا عن موعدة وما نحن بتاركي الهتنا صادرين
عن قولك وضمن يبخل معنى يرغب وافضلت معنى انفردت قال بعض شيوخنا وقد توهما
بمعنى بعد لتعاقب معنى البعدية والمجاوزة لان الشيء اذا جاوز الشيء فقد صار بعده
وتجاوزه قال ابو حيان قال بعض شيوخنا وينبغي على قولهم انها بمعنى بعد ان تكون
حينئذ ظرفا قال والله اعلم اخذنا قال انها اسم الا اذا دخل عليها حرف الجر وبمعنى
في اي الظرفية كقوله اواسي سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا
اي في قوله تعالى ولا تنيا في ذكري وزد بان تعديته وني بغير حرف في وجب بني وفي
عنه ولكن فيه فان معنى الاول جاوزه ولم يدخل فيه والثاني دخل فيه وفتر وزاد
ابن مالك والبدل نحو قوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا وحديث الصحيحين
صومي عن امك وزاد ابن هشام في المغني وبمعنى من نحو يقبل التوبة عن عباده
نتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل تقبل من احدهما الاية وبمعنى الباء وفرق بينه
وبين الاستعانة ومثله بالاية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس
لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء وزيادتها ضرورة كقوله فاصبحن لا يسالنه
عن بما به خلافا لابي عبيدة حيث اجازها في الاختيار واستدل بقوله تعالى فليحذر
الذين يخالفون عن امره اي امره في للظرفية مكانا وزمانا وقد اجتمعا في قوله تعالى
غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين حقيقة كالاية
ومجازا نحو ولكم في القصاص حياة لقد كان في يوسف واخوته ايات قال الكوفية
وابن قتيبة وابن مالك وبمعنى الباء نحو يذرؤكم فيه اي بسببه بصيرون في طعن الاباهر
والكلى اي بطعن وبمعنى على نحو ولاصلبنكم في جذوع النخل اي عليها وبمعنى مع اي المصاحبة
نحو ادخلوا في امم اي معهم فخرج على قومه في زينته وبمعنى من كقوله وهل يعمن من كان

احدث عنهم • ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال • اي منها وبعض اي نحو وردوا الجماهير
في افواههم اي اليها زاد ابن مالك والتعليل كحديث ان امراة دخلت النار
في هرة حبستها اي لاجلها ومن الاول الحب في الله والبغض في الله من الايمان
بدليل الحديث الاخر ان تحب في الله وتبغض في الله والغائية ومنه الداخلة بين مفعول
سابق وما مثل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الاخرة الا قليل وقول الخضر
لموسى ما علمي وعلمك في علم الله الا كما اخذ هذا الطائر بمنقاره من البحر وقد
قالوا لا تكون الا للظرفية وما انطبق فيه حقيقة تارة ومجازية اخرى • وهل تزاد •
اقوال احدها نعم في الاختيار وعليه نحو وقال اركبوا فيها بسم الله والثاني للضرورة
ثانيها لا فيها وعن زايد الفارسي تزاد ضرورة لا اختيارا كقوله انا ابو سعد اذا الليل
دجى يخال في سواده يرندجي اي يخال سواده • الكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد
الكاف والتعليل اثبته قوم قال ابن هشام ومنه واذكروه كما هداكم اي لهدايته وحكي انه لا يفلح
الكافرون اي اعجب لانه لا يفلح اذ وصلت بما المصدرية نحو واذكروه كما هداكم الله
وبقاء الكافرون وما لنا نعيده ان كنت بما كفاية سيبويه كما انه لا يعلم تجاوز
الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والاخفش والاستعلا حكوا ان
اي بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وكن كما انت على ما انت عليه
وغيرهم قال هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وعلى ان ما موصولة
اي كالذي هو انت وقال السيرافي وابن الخباز المبادرة والمبادرة اذا اتصلت
بما نحو صل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جدا وتزاد
اي ليس مثله شيء توكيدا قال في التسهيل ان امن اللبس نحو ليس كمثله شيء والا لزم اثبات المثل
وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول اولى اذ القول بزيادة الاسم
لم يثبت وزيدها المعروفة • كقوله وان يك انسانا كما كها لمانس تفعل • اي مثلها
وعبارة مثلها وقوله ولا ترى بعلا ولا حلائلا • كهو ولا كهن الا حاظلا •
وسع التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل قال ابو حيان وحكى بعضهم جوازه
على قلته واختصاصه بالغائب والمجرور واقعا بها حضوره بالضرورة والملغا
المصدر وانشدوا ان دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر واذا الحرب
٢ شمرت لم يكن كي حين تدعو اكاة فيها نزال وحكوا انه وفي المخاطب عن الحسن
انا كك وانت كي وفي المرفوع قلت او كانت تنت لها وفي المنصوب فاحسن واجمل
في اسيرك انه ضعيف ولم يأت بكاياك ايس وحكوا انت كانا وكحو انتن فلذا عنع
ما تقدم وانام تجزه اختيارا استغنا عنها بمثل وشبهه كما استغنوا فيه بالى عن
حتى نص عليه سيبويه وتقع اسما مرادفة لمثل جاره انحيا ثم قال سيبويه والمحققون
لا تقع كذلك الا ضرورة وحينئذ فتجر بالحرف كقوله • يضحكن عن كالبرد المنهم
وقوله • بكا للقترة استقوا جلت • فلا كن وبالاضافة كقوله تيم القلب حب
كاللؤلؤ ناحل فاصبحنا من تيم القلب حبا • وتقع فاعلة كقوله • اتنتهون ولن

ينهي ذوي شطط • كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل • ومبتداة كقوله ابدا كالجود
ما يخاف وقد ترى • ينتفي القلوب الضاربات الحوايم • واسم كان كقوله • لو كان
في قلبي كقدر قلامة • فضلا لغيرك ما اتتك رسايلي • ومفعوله كقوله انا نعيقه
لا يبرحون اذا ما الا فق جلله • برد الشتاء الا محال كالادم • وذلك في الشعر
كثير جدا ولم يرد في النثر فاختص به وقال ابو الحسن الاخفش وابو علي الفارسي
تقع كذلك اختيارا كثيرا نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا نحو زيد كالاسد
ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من •
المعربين منهم الزمخشري قال ابن هشام ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل مررت
وهذا بكالاسد وقال ابو حيان تقع اختيارا قليلا قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها
فاعلة واسم كان ومفعولة ومبتداة ومجرورة بحرف واضافة وهكذا شان الاسماء
المتصرفة ينقلب قلبها الوجوه الاسناد والاعتبار وقال ابو جعفر بن مضا في انها اسم
ابدا لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو اسم وزده الاكثرون بانها على حرف واحد
ولا يكون على ذلك الا الاسماء الظاهرة الا محذوف منه او شاذ ويرده زيادتها
والاسماء لا تزاد الا الحروف وقال قوم هي اسم اذا زيدت وزد بان زيادة الاسم لم
كي تثبت وقال جماعة انها كي للتعليل وتختص بالاستفهامية وان وما المصدريتين
فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيمه وقولك جئت كي تكرمني وقوله
يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفية انكروا
اللام كونها جارة مع تاويله ورده اللام للملك نحو لله ما في السموات وما في الارض
وللاختصاص نحو ان له ابا فان كان له اخوة الجنة للمؤمنين والسرج للفرس وهذا
الشعر لفلان والاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله وويل
للمطففين ولهم في الدنيا خزي قال ابن هشام وبعضهم يستغني بالاختصاص عن
ذكر الملك والاستحقاق ويمثله بالامثلة المذكورة ويرجحه ان فيه تقليلا •
للاشتراك وفرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول اخص اذ هو
ما شهدت به العادة وقد يختص الشي بالشي من غير شهادة عادة اذ ليس يلازم
البشران يكون له ولد والتمليك نحو وهبت لزيد دينارا او شبهه نحو جعل لكم
من انفسكم ازواجا والنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال والتبليغ وهي الجارة لاسم
السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له والتبيين وهي
اقسام ما بين المفعول من الفاعل بان يقع بعد فعل تعجب او اسم تفضيل من حب
او بغض تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض
وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام
ويكون ذلك انتصابا معنى اي وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية او مفعولية
غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن •
استونفت بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له واللام في ذلك متعلقة بمحذوف فالاول

فالاول نحو تبا لزيد وويحا له والثاني نحو سقيا لزيد وجدعا له والتعجب اما مع القسم
وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو لله يبقى على الايام ذو حيد • او مجرد اعنه ومن
المستعملة في الندا نحو فيا لك من ليل كان نجومه • بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وبمعنى عند نحو كتبته لخمس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم
بكسر اللام وتخفيف الميم قال الاخفش والصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام
المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا لدوا للموت وابنوا للخراب وقال
الكوفية والتعليل نحو واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم الآية في قراءة حمزة
بكسر اللام وانه لحب الخير لشديد لإيلاف قريش وبمعنى الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري
لاجل مسمى وسمع الله لمن حمده اي استجاب له وبمعنى على نحو يخرون للاذقان وتله للجبين
وان اسأتم فلها واشترطي لهم الولاء وبمعنى مع كقوله فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول
اجتماع لم نبت ليلة معا وبمعنى من كقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم
ونحن لكم يوم القيامة افضل • وقولك سمعت له صراخا وبمعنى في نحو ونضع الموازين
القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وبمعنى بعد نحو اقم الصلاة لدلوك
الشمس صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقال ابن الحاجب في الكافية وبمعنى عن
مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا اي عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا
به المؤمنين والا لقال ما سبقتمونا اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز ان
يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم للتبليغ ومن ذلك
قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله
خيرا كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا انه لدميم وقال ابن مالك في الخلاصة
والكافية والتعدية ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا ومثل ابنه
بقولك قلت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في الآية
لشبه التمليك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان يمثل للتعدية
بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر وقال [illegible] لم يذكر احد من النحاة
هذا المعنى للام فيما اعلم وايضا فالتعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف
لها وانما ذلك اثر لفظي مقصوده ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه
الى الاسم فيتعدى اليه بواسطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها
وضعت ليتوصل بها افعال الى الاسماء والتوكيد وهي الزائدة بين المتضايفين
نحو لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له ويا بؤس للحرب والاصح ان الجر بها لا
بالمضاف لانها اقرب او الفعل المتعدي ومفعوله كقوله تعالى ردف لكم وقوله
وملكت ما بين العراق ويثرب • ملكا اجار لمسلم ومعاهد والتقوية في معمول
عامل ناصب واحد ضعف بالتأخير نحو للرؤيا تعبرون للذين هم لربهم يرهبون
او بكونه فرعا في العمل نحو فعال لما يريد مصدقا لما معهم نزاعة للشوى قال في
شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمتعد الى اثنين لانه ان زيدت في احدهما لزم تعديه

ما سبقتمونا

بقوله

نعل

نعل واحد الى مفعولين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم الترجيح بلا مرجح
وايهام غير المقصود ووافقه ابو حيان قال ابن هشام والاخير ممنوع لانه
اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال
الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها باضافة كل انه من هذا والمعنى الله
مولٍ كل ذي وجهة وجهته وقالوا في قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء
مفعول مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام في احد المفعولين المتقدم بل دخلت
في احد المتأخرين في قول ليلى احجاج لا تعطي العصاة مناهم ولا الله يعطي العصاة
مناها قال ولكنه شاذ لقوة العامل انتهى والاشهر كسرها اي لام الجر مع كل ظاهر الا
المستغاث كما سبق الا مع مضمر فالاشهر فتحها غير الياء ومقابل للاشهر ان بعض العرب
يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد وبعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ
وما كان الله ليعذبهم وخزاعة تكسرها مع المضمر وانما كسرت مع الياء وان كان
الاصل في الحروف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة مفعولها ولم تكسر الكاف
لانها تكون اسما ايضا وكان جرها ليس بالاصالة ولئلا تلتبس بلام الابتداء نحو
وبقيت في المضمر على الاصل لانه يتميز ضمير الجر عن غيره ولم يقولوا في الظاهر على
الفرق بالاعراب لعدم عموم اطراده اذ قد يكون مبنيا او موقوفا عليه لعل والجر بها
لغة عقيلية حكاها ابو زيد والاخفش والفراء قال شاعرهم لعل ابي المغوار
منك قريب وقد انكرها قوم منهم الفارسي وتأول البيت على ان الاصل
لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية
تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة المال
لزيد وهذا تكلف كثير ورد بنقل الائمة ان الجر بها لغة ثابتة اذا جرت فتح اللام وكسرها
مع حذف الاول ودونه اي علّ ولعل وحكم مجرورها كرب فلا صح انها
تتعلق بالعامل وقيل لا لتنزيلها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب
ما بعدها ففي البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقريب خبره لما بمعنى لم
تعمل الجزم وابن الانباري الجر بها قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب
بعض لوما الاستثنائية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاي ولولاك ولولاه قال
وكم موطن لولاي طحت كما هوى • وقال لولاك في ذا العام لم احجج • وقال
لولاكم ساغ لحم عندها ودم وقال ولولاه ما قلت لدي الدراهم وقال
ولولاكم لكنت كحوت بحر فقال سيبويه والجمهور موضعه جر بها واختصت به
كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ما لو ولا جاز ان يكون من نوع الا انها ليست
ضمائر رفع ولا منصوبة ولا مجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء المتكلم كما يا المتصلة
بالحروف ولانها لما كان ضمها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيهها بما اختص
بالفعل فرادوا ان الشرطية في ربط جملة بجملة فارادوا التنبيه على موجب العمل في الاصل
فجروا بها المضمر وقال الاخفش والكوفية موضعه رفع على الابتداء انابة

اخر

لعل

اي جر
كما ذكر

لما

لولا

تشبيهها

لنيابة الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا كانت وانت كانا ولولا غير جارة ثم ان المضمر فرع
الظاهر وهي لا تجر الا المضمر فكيف تجر الفرع دون الاصل ومن قبل من انها مختصة ممنوع وانما هي
داخلة على الجملة الابتدائية وقال المبرد هو لحن ورد باتفاق ائمة البصريين
والكوفيين عليه وانه عن العرب وبالعطف عليه بالجر بل يتعين الرفع نحو لولاك
وزيد لانها لا تجر الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فلا تليها الا الفعل انتهى
متى والجر بها لغة هذيل بمعنى من كقوله • شربن بماء البحر ثم ترفعت • متى لجج خضر لهن
نئيج • وتأتي بمعنى وسط حكى وضعها متى كمه اي وسطه واذا كانت بمعنى وسط فهي اسم
او من حرف جزم به ابن هشام وغيره متى مبنية على السكون مكسورة الاول قال ابن دريد
وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاستفهامية قال الكسائي والفراء اصلها
منا فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدلا بقوله بدلنا مارن الخطي فيهم
وكل مهند ذكر حسام منا ان ذر قرن الشمس حتى • اغاب شريدهم قتر الظلام • قال ورد
من ان اصلها لما احتاج الى ذلك نعم هذا هي ثلاثية والجمهور انها ثنائية واولوا
البيت على ان منا مصدر منى بمعنى اذا قدر استعمل ظرفا كخفوق النجم اي تقدير ان قرن •
الشمس وموازنته الى ان غربت وقال ابن مالك هو لغة لبعض العرب وقال ابو
حيان هو ذرة ما تبدأ الغاية مطلقا اي مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام
اسس على التقوى من اول يوم نودنا من الجمعة الى الجمعة خلقناكم من تراب ثم من نطفة
الاية من محمد رسول الله الى هرقل وخصها البصريون الا الاخفش والمبرد وابن درستويه
بالمكان وانكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيره مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع
بذلك وكذا قال ابو حيان لكثرة ذلك في كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثر
وجوده ليس بجيد وقال الرضي المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المعدى
بها شيئا ممتدا كالسير والمشي ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل
نحو سرت من البصرة او يكون الفعل اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار
لان الخروج ليس ممتدا لحصوله بالانفصال ولو باقل خطوة وليس التبري ايضا
حدثا ممتدا ولا اصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من في بمعنى في ثم قال والظاهر
مذهب الكوفيين اذ لا منع من قولك نمت من اول الليل الى اخره وهو كثير الاستعمال
قال ومنها ان يجيء في مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو اعوذ بالله
اذ المعنى التجاء اليه فالباء افادت معنى الانتهاء والتبعيض وهي التي تسد لفظة
بعض مسدها نحو منهم من كلم الله وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون والتبيين
للجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى لافراط ابهامهما نحو ما يفتح
الله للناس من رحمة ما ننسخ من اية مهما تأتنا به من اية ومن وقوعها بعد غيرهما
ويلبسون ثيابا خضرا من سندس فاجتنبوا الرجس من الاوثان وانكرها طائفة
ممن انكروا التبعيض المبرد والاخفش الصغير وابن السراج والجرجاني والزمخشري
قالوا هي للابتداء وانكروا البيان اكثر المغاربة وقالوا في الاية الاولى هي للتبعيض

وفي

وفي الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وهو عبادتها وكذا قال
الزمخشري قال الرضي وهو بعيد لان الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبتدأ له
قال ابن مالك والتعليل نحو مما خطاياهم اغرقوا والبدل وهي التي يصح حلها
لفظ بدل نحو ارضيتم بالحياة الدنيا من الاخرة لجعلنا منكم ملائكة في الارض
يخلفون ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي بدلك والفصل وهي الداخلة على
ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب
ورد بان الفصل مستفاد من العامل وهو العلم والتمييز وان الظاهر كونها للابتداء
او المجاوزة ولمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من
ذكر الله ولمعنى على نحو ونصرناه من القوم وبمعنى الباء نحو ينظرون من طرف
خفي قاله الكوفيون وبمعنى في نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة ولمعنى
الى نحو رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء
وقربت منه اي اليه قيل وبمعنى عند قاله ابو عبيدة نحو لن تغني عنهم اموالهم
ولا اولادهم من الله شيئا قيل وبمعنى ربما اذا اتصلت بما قاله السيرافي
وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه
تلقي اللسان من الفم والاكثرون قالوا انها في الامثلة كلها ابتدائية تنبيه
على ما حكي عن البصريين في هذه الاحرف من انها تقتصر على معنى واحد لكل حرف
اذ مذهبهم ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم كذلك
وما اوهم ذلك فاما مؤول تأويلا يقبله اللفظ او على تضمين الفعل معنى
فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذا والاخير محمل الباب كله عند
غيرهم بلا شذوذ وهو اقل تعسفا وتزاد للتنصيص على العموم في نكرة لا تختص
بالنفي نحو ما جاءني من رجل وللتوكيد قال الاخفش من البصرية والكسائي
وهشام من الكوفية مطلقا اي في النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره
في التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
ولقد جاءك من نبأ المرسلين وحديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
وقول الشاعر وكنت ارى كالموت من بين ساعة فكيف ببين كان موعده الحشر
اي وكنت ارى بين ساعة كالموت وتأوله وبكثير فيه خص الاجماع وقال بعضهم
اي الكوفية في نكرة مثبتة كانت ام منفية شرع قد كان من مطر وقال قوم
منهم الفارسي في نكرة شرط كقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة وان خالها
تخفى على الناس تعلم وقال الجمهور في نكرة ذات نفي باي حرف كان من حروفه
او نهي نحو ما لكم من اله غيره ما تسقط من ورقة الا يعلمها لا تحسس من احد او
استفهام بهل نحو هل ترى من فطور وما عداها من سائر الادوات ككيف ونحوها
اذا لم تحفظ قاله ابو حيان قال ابو حيان في الارتشاف وفي الحاق الهمزة
بهل نظر ولا احفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضي الشاطبي

والاخيرة

الملحق لانه قال لا تدخل مع كل اداة استفهام كأين ومتى بل مع هل او ما ينوب
مقامها في استدعاء الجواب بالنص ثم الجمهور اولوا ما استدل به الاولون بان
التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبأ من نبأ بحذف الموصوف او نحو اي جار [illegible]
كائن نبأ او القرآن وما تغني حال وقد كان نحو اي كائن من جنس لفظ ونحوه
به الحكاية كانه قيل هل كان من مطر فاجيب على غلطه وانه من اسند الثاني الى ان
وقيس عليه تنبيه شرط ابن هشام في المغني ان تكون المزيدة فيه اضيفا فاعلا او
مفعولا به او مبتدأ كما مثلنا قال واهمل الاكثر هذا الشرط فيلزمهم زيادتها في
الخبر والتمييز والحال المنفيات وهم لا يجيزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه
الرضي انتهى نقلا عن ابي الربيع وغيره وتفيد اذا زيدت في الحالة المذكورة
توكيدا وقال علي بن سليمان الاخفش الصغير انها تكون للغاية قال كالى انتهاء
التي هي هذا النوع من مرض ان يقتصر به عليه وتنفرد من تحركه كحديث البخاري
عن ابي هريرة يقول الله تعالى اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا
اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه والمعروف نصبه او نحوه
كما تقدم على اذ في بعض طرق الحديث من بله بمنع القاضية وتجر عند كرحمة من عندنا
قال الحريري وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المولدين كل عند لك
عندي لا يساوي نصف عندي لحن وتجر مع كري هذا ذكر من معي ومن بعيد وهو حتى معه
وتجر لدن نحو وهبنا من لدنا وتجر قبل وبعد كمن قبل ومن بعد وتجر عن وعلى
كقوله من عن يميني مرة وامامي وقوله من عليه بعد ما تم ظمؤها وتجر اسماء جهة
بمعنى جانب وفوق مبنيان على الاصح وبه جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو
مشابهة الحرف في لفظه واصل معناه ونقل ابو حيان عن بعض اشياخه انهما معربان
ولا يناقض ما رجحته هنا ما سبق ترجيحه من اعرابهما على القول باسميتهما لعدم العلة
هناك اذ لا حرف حينئذ بمعناهما يشبه به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابهما حينئذ
مع حكايته الخلاف هنا وقال الكوفيون من فانه بنيا على مرتبتهما قالوا اضيفا او
من على كل حرف جاءت الا من واللام والبا وفي وسمع جر عن بعلى في بيت واحد وهو قوله
على عن يميني مرت الطير سنحا والاصح انما اي من في قبل وبعد ابتدائية وهو قول
الجمهور واستشكل بانها لا ترد عنده ثم للزمان واجيب بانهما غير متاصلين في
الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ اصل جئت قبلك جئت زمانا
قبل زمن مجيئك فيهما دنيا ذلك وقال ابن مالك وجماعة هي فيهما زائدة بناء على ما
اختاره من زيادتها في الايجاب والاصح في انها في افعل التفضيل ابتدائية وهو
قول سيبويه فمعنى زيد افضل من عمرو ابتداء الارتفاع وشر منه ابتداء الانحطاط
اذ لا يتم بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد وغيرهما وزيد كانه قيل جاوز زيد
عمرا في الفضل او الشر اي ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع
موضعها عن قال الزمخشري في الكشاف والطيبي في حاشيته وترد اسما مفعولا

كقوله

كقوله تعالى فاخرج به من الثمرات رزقا لكم اعرب رزقا مفعولا به لاخرج ورزقا مفعولا لاجله
قال وكذا حيث كانت للتبعيض فهي في موضع المفعول به قال الطيبي واذا قدرت
من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يمينه تنبيه ترد الى ايضا اسما بمعنى
النعمة وجمعه الالاء وفي اسما بمعنى الفم مجرورا وكي اسما مختصرا من كيف كما قيل
في سوف نحو وحتى اسما بمعنى وسط كما تقدم ومرت احرف في بحث الاستثناء وهي بيد
وحاشا وخلا وعدا وبله وفي الظروف وهي مذ منذ مستوفيا على حلف وتفصيل فاغنى
عن اعادتها هنا مسئلة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا وان وقع فضرورة كقوله
اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع وقوله وكريمة
من ال قيس الفته حتى تبذخ فارتقى الاعلام اي الى كليب والى الاعلام او نادرا
لا يقاس عليه كحديث البخاري صلاة الرجل في جماعة تضعف على صلاته في بيته
وسوقه خمسا وعشرين ضعفا اي بخمس الا مع كم كما تقدم في مبحث التمييز او رب بعد
الواو العاطفة كثيرا جدا حتى قال ابو حيان لا يحتاج الى مثال فان
دواوين العرب ملأى منه والفاء وبل قليلا فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع بل بلد
ملء الفجاج قتمه وقيل الجر بالثلاثة اي الواو والفاء وبل اما الاول فقاله
المبرد والكوفية قالوا والواو لا يمكن ان يكون للحرف الواحد معنيان ويدل لذلك مجيئها
في اول القصائد كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق وليست عاطفة
ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة لدخل عليها واو العطف كما تدخل على رب
ولا يقال كرهوا اتفاق اللفظين لانهم ادخلوها على واو القسم واما الابتداء بها في
القصائد فلامكان عطفه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول
زهير اول قصيدة دع ذا وعد القول في هرم فاشار بذا الى ما في نفسه واما حكاية
الخلاف في الفاء وبل فقد وقع في المغني لابن هشام نقلا عن المبرد في الفاء وعن
بعضهم في بل [illegible] نقلا عن بعضهم فيهما لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما
قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما برب محذوفة لا بهما واقره ابو حيان في شرح التسهيل
وادعى الرضي ان الجر برب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر قيل والجر برب محذوفة
لا بها ما اقره بعد ثم ايضا نقله ابو حيان عن صاحب الكافي وسبب ذلك ان هذه
الاحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجمع في اللفظ
والجر بها محذوفة دونها اي الحروف المذكورة اقل كقوله رسم دار وقفت في
طلله كدت اقضي الحياة من جلله قال ابن مالك او غيرها اي غير رب فيجر محذوفا
في جواب ما تضمن مثله كزيد في جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت
باحد ومنه حديث اقربهما منك بابا حتى قال قال اي بايهما اهدي او معطوف عليه
اي على ما تضمن حرفا [illegible] [illegible] الدار زيد والحجرة عمرو اي وفي الحجرة ومنه وفي
خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الاية او
منفصل بلا كقوله ما لمحب جلد ان هجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا او لو كقوله

الكلام على حذف الجار وابقاء عمله

تارة

جوابا ثم

٢

حتى عدتم بنا ولو فيه منا وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم ايتني بدابة
ولو حمارا او في مقرون بعد اي بعد ما تضمنته الهمزة نحو ازيد بن عمرو في جواب مررت
بزيد او هلا نحو هلا دينار في جواب جئت بدرهم مكانما الاخفش اوان او الفا
الجزائيتين نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه يونس امرر بصالح فقد مررت
بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وان اربعة فخامس
او سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفرا في الصورة الاولى
العرب خير بالحمد لله قال كيف اصبحت بحذف البا وتبقا عملها لان معنى كيف باي حال
فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظوا به لكان ثنا له دلالة اقوى وجوازا للجر اولى قال
ابو حيان وينبغي ان يتثبت في جواز هذه الصور لان اصحابنا نصوا على انه لا يجوز حذف
الجار وابقا عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم وفي القسم وجعلوا قول العرب
خير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب اعادة الجار
بعد الهمزة فيقال ابزيد في جواب مررت بزيد انتهى وقال سيبويه او الباسنيه
قالت العرب لاه ابوك يريدون لله ابوك فقال سيبويه حذف لام الجر واللام
وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا لهى ابوك فقلبوا وابدلوا من الالف يا وهو مبنى
لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة لا بنى اسس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته
على اليا وقال ابن ولاد بل اصله الاه ابوك حذفت الهمزة ثم قالوا لهى بالقلب فبنيتها
للالف الزائدة بالاصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الاصل
والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وكلمة وحذفه وابقا عمله شاذ فالحكم
بحذف غيره اولى اما لام التعريف فواضح اذ لا معنى لها هاهنا لتصرف [illegible] الكلمة على
علم نعتقل لها واما لام الاصل فقد عهد حذف بعض الاصول تخفيفا كيد ودم
ونصله اي الجار من مجروره وتاخيره عنه كلاهما ضرورة اما الاول فيكون بظرف كقوله
ان عمر لا خير اليوم في عمرو وبجار ومجرور كقوله رب في الناس موسر كعدم وعاله وعدم
مجاذا البيان بمفعول كقوله وانطح بالحرق البيوع المراجم اي وانطح الحرق بالجوع
وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تلميذه على ابن المبارك
الاحمر في رب نحو رب والله رجل عالم لقيت قال ابو حيان ولا يبعد ذلك لان الاصناف
لا يتقدم عليه الاتباع واما الثاني * وقيل يجوز فصل رب بقسم قاله على
ابن المبارك الاحمر نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع مسئلة في اتصال
ما بحروف الجر تزاد ما بعد عن فلا تكف اصلا كقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين
وقول الشاعر واعلم انني عما قريب وبعد الها ومن فيكفان بقلة ويليهما
الفعل كقوله فلبن من لا تحتجب جوابا كما ان تره وانت خطيب وقوله وانا
لما نضرب الكبش ضربة ومسئلة كن من بقلة ذكرها ابن هشام في المغني ولم يذكر ذلك
ابن مالك في التسهيل ولا ابو حيان بل سويا بينهما وبين عن ثم في بعيك المنظوم
لابن مالك وتنفرد ما بالبا ومن والكاف فتنكفن والاكثر عدم الكف قال تعا

ثم على فصل الجار من [مجر]وره وتاخيره

بيا من

والاكثر عدم الكف قال تعالى فبما رحمة من الله فبما نقضهم ميثاقهم مما خطاياهم اغرقوا مر

فيها

فبما رحمة من الله فبما نقضهم ميثاقهم مما خطاياهم اغرقوا وتحدث انه لا يفيد التقليل
ذكره ابن مالك في التسهيل في البا وقال فصحى لبما قد ترى وانت خطيب وربما
ادى والسيرافي وغيره في من وجزم به في سبك المنظوم وانكره ابو حيان اي افادتهما
التقليل حينئذ وقال انما ورد من ذلك لما ولو تزاد ما بعد رب فالغالب الكف
واتلاؤها حينئذ الماضي لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول قال ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقد يليها المضارع نحو ربما تود
وقد تليها الجملة الاسمية نحو ربما الجامل المؤبل فيهم وقد لا تكف نحو ربما ضربة بسيف صقيل
وقيل لا تكف بعدها الفعلية اذ الكفت قاله الفارسي واول البيت على ان ما نكرة
موصوفة بجملة حذف مبتداها اي رب شي هو الجامل وقد تحذف الفعل بعدها كقوله
فذلك ان تلق الكريهة تلقها حميدا وان تستغن يوما فربما وقد تلحق البا بها ولا
تكف كقوله ماوي بارتما غارة وتزاد ما بعد الكاف فتكف غالبا ويليها حينئذ
الجمل الاسمية والفعلية كما صرح به في الارتشاف نقلا عن النهاية كقوله اخ ماجد
لم يخزني يوم مشهد • كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه • وقوله [illegible] الفعل سبع [illegible]
كما غامر واللوم من تلقاني • وقد لا تكف كقوله • وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس
مجروم عليه وجارم • وقوله لا تشتم الناس كما لا تشتم • وقال ابو حيان لا تكف اصلا
واول الابيات الواردة في ذلك على ان ما مصدرية منسبكة مع الجملة بعدها بمصدر
بنا على جواز وصلها بالاسمية ومعناه حينئذ حروف القسم الجارة اي هذا مبحثها
وافردت بترجمة لاختصاصها بالقسم باحكام وفروع احدها البا وهي الاصل اي اصل
احرفه وان كانت الواو اكثر استعمالا منها لانها للالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم
به ومن ثم ابيض هنا ان يكون البا الاصل اختصت بها الطلب والاستعطاف فلا تقسم فيها
تعرضا نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستعطفا وجاز ظهور الفعل
الا فعل القسم معها نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم كما يجوز اضماره نحو فبعزتك لاغوينهم بخلاف
غيرها وجاز حذفها لا غيرها من احرفه فينتصب تاليها بما بعدها لفعل القسم قال ابن عصفور
وابن عصفور [illegible] فعل امر كالزم ونحوه ويرفع على الابتدا او الخبر محذوف وروي بهما قوله
فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولا يجر خلافا لمن جوز الجر باحرف المحذوف وهم الكوفيون
وبعض البصريين ومنع المصنف [illegible] نحو فيمن قضا الله وكعبة الله وهو بعض [illegible]
الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا اقوى منه
مظهرا واجيب باتساعهم في هذا الباب [illegible] اما الحرفان المذكوران فنحو نصبهما [illegible]
لا كعبة الله ما هجرتكم الا [illegible] فان كان المقسم به الله وعوض من حرف
البا ها محذوفة الالف لالتقا الساكنين وثابتة لان الثاني مشدد فنزل
منزلة دابة مع ومثل الله وقطعها نحو ها الله ها الله ها الله ها الله او عوض
همزة ممدودة مفتوحة نحو آلله لا فعلن قال ابو حيان واصحابنا يعبرون عن هذه
الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاما حقيقة وقال الرضي بل هو استفهام حقيقي

حروف القسم الجارة

يجوز

وقد يكون ذلك اذا لم يعوض ولكن تقطع الالف نحو الله لافعلن جر ونقل الجر فيه برؤبة
اي بالتعويض حكى سيبويه الله لافعلن وحكى غيره لاه الله لاخرجن وانشدوا الا رب
نفسه لك ناصح وانما جاز ذلك في هذا اللفظ فقط لان استعماله في القسم اكثر من
غيره وهذا لحقه انواع من التغييرات ولو قوله لا افعل وقوله وهل نحو اي الجر حال التعويض
بالعوض اي بالمعوض من الهمزة اذ هما او بالحرف المحذوف المحذوف خلف فلا اضمر وجماعة
من المحققين على الاول كما في شرح الكافية وهو قوي لانه يشبه بتعويض الواو من الباء والتاء
من الواو ولا خلاف في كون الجر بهما فكذا ينبغي في ها والهمزة وصحح في التسهيل وشرحه
الثاني وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الفاء والواو واو وكي واللام بان المحذوفة
وان كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية
تضعيفه ولم يصرح ابو حيان بترجيح واحد من القولين او عوض غيره اي غير لفظ الله
شيا مما ذكر نصب حتما نحو الله لافعلن الثاني اي ثاني حروف القسم التاء ويختص
بالله نحو تالله تفتؤا ولا تجر غيره لا ظاهرا ولا مضمرا لفرعيتها وشذت في الرحمن ورب
الكعبة وربي وحياتك سمع تالرحمن وترب الكعبة وتربي وتحياتك الثالث اي الثالث
اللام وتكون لا فيه معنى التعجب وغيره كقولهم لله لا يؤخر الاجل اي تالله وقوله لله يبقى
على الايام ... الرابع اي الرابع الواو وتختص بالظاهر فلا تجر ضميرا بخلاف الباء
قال بل رب اقسم لا يعتبرك ولا يظهر معها الفعل اي فعل القسم بل يضمر وجوبا نحو
والقران الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين خلافا لابن كيسان في تجويزه اظهار الفعل
مع الواو فيقال حلفت والله لا تومن قال ابو حيان ولم يحفظ ذلك فان جا اول
على ان حلفت كلام تام ثم اتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقا بحلفت ولا
نظيرا لفعل ايضا مع التاء واللام بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم وهل هذه اي
الواو العاطفة او بدل من الباء او التاء بدل منها خلاف فجزم الزمخشري وابن مالك
في شرحي الكافية والتسهيل ونقله ابو حيان عن الجمهور بانها بدل من الباء لتقارب
معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع في المعنى ولانهما حروف يتقدم
القسم وذهب بعضهم الى ان التاء بدل من الواو كما ابدلت منها في نحو اتصل واتصف
وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو هي العاطفة كواو رب عطفت على
مقدر ويقويه انها لا تدخل على مضمر كذلك العاطفة وانها لو كانت بدلا من
الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو في اشاح ووشاح
وانها لم توجد قط بدلا لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ في الواو
لين وفي التاء شدة قال ويضعف عندي ان تكون التاء بدلا من الواو لما فيها من
معنى العطف وليس كذلك في التاء ولهذا التاء انما ابدلت منها حيث كانت زائدة
في نفس بنية الكلمة قال ابو حيان ولا تقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ولو
كان اصلها العطف لم تدخل عليها واو العطف في قوله ... فلم تجزع لعيني
حمحمة ووالله ما ادري بعشر ولا تسع قال ومن فرعنا على ان التاء فرع فتستقل

بدل

بدل من الواو وقطرب وغيره الخامس اي الخامس ايمن بفتح الهمزة وضم الميم ويقال
فيه ايمن بالكسرة فالضم وايمن بفتحهما وايمن بالكسر فالفتح وايم بالكسر والضم
لغة لسليم وايم بالفتح والضم لغة لتيم وايم بكسرتين وهيم بفتح الهاء مبدلة
من الهمزة والضم قال ابو حيان وهي اغرب لغاتها وام بكسرتين وام بفتحتين وام
بالفتح والضم وام بالكسرة والضم لغة اهل اليمامة وام بالكسرة والفتح ومن بتثليث
الحرفين اي الميم والنون اي بفتحهما وكسرهما وضمهما ومن مثلثا حكى الفتح الهروي
والكسرة والضم الكسائي والاخفش وان رجلا من بني العنبر سيل ما الدهدران
فقال من ربي الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب
في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال والاصح انه اسم وقال الرماني والزجاج
هو حرف جر قال ابو حيان وهو خلاف شاذ ولا التفات وهم يلغانها حرفان وليا
بقية ايمن وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم لانها لو كانت منها لم يستعمل
الا مع الله كايمن وقد استعملتا مع غيره حكى من ربي لافعلن ولان الاسم المعرب
لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد وقد يقال ان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو
اولى من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع والاصح ان همزته وصل بدليل
سقوطها بعد متحرك كقوله فقال فريق القوم لا وفريقهم نعم وفريق ليمن الله
ما ندري وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع يمين واستدلوا بانها مفتوحة
ولا تكون همزة الوصل مفتوحة وبانها قطعها في بعض اللغات واجاب البصريون عن
حذفها في الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبعد ان الوصل ولا التفات همز
ايم قطع بخلاف ايمن حكى عن الاخفش قال لانه ايمن قد علمت انها وصل ولا احمل
عليها ايم لان همزة الوصل ليست مطردة في الاسما والاصح انه معرب لعدم سبب
البنا وقال الكوفيون مبني لشبهه الحرف في عدم التصرف اذ لم يستعمل في موضع
من المواضع التي يستعمل فيها الاسما الا في الابتدا خاصة كالحرف ولا التفات ايم
المكسورة مبني واصله السكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هي حركة
اعراب ثم قسم مقدرة وقد يعتذر ومنعا لانها على وضع الحرف وحركة التاء
لضرورة الابتدا والاول لالتقاء الساكنين الاسم بعدها والاصح بناء على الاعراب
انه لازم الرفع اذ لم يرد عن العرب الا كذلك وقال ابن درستويه يجوز جره بواو القسم
والاصح على الرفع انه مبتدا خبره محذوف اي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف
مبتدا والاصح انه يضاف لله والكعبة والكاف والذي فالاول نحو الغالب
والثاني كقولهم ايمن الكعبة وقول عروة ابن الزبير ليمنك لين ابتليت لقد
عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وايم الذي نفسي بيده وقال الفارسي
لا تضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام لا تضاف الا الى الله فقط اما
اضافته لغير ما ذكرنا فاذا انشد الكسائي ليمن ابيهم لبئس العذرة اعتذروا
والاصح انه مفرد وقال الكوفيون جمع يمين على افعل كافلس لانه بنا افعل

لم يوجد في الاسماء مفرد ورد بانه لو كان جمعا للزمت همزته الفتح والقطع وبانه
العلم ولجاز نونا ومنصوبا والاصح على ان المراد انه مشتق من اليمن وبه جزم ابن مالك
في شرح الكافية وحكى ابن طاهر عن سيبويه انه مشتق من اليمن والاصح ان ليست
بدلا من الواو ولا اصلها من ايمن وقيل هي بدل من الواو كالتاء لكونها تختص
ورد بانه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من الواو معروف مطرد
كاتصف واتصل وغير مطرد كتراث وتجاه ولم تبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم
وفيه مع شذوذه خلاف وقال الزمخشري هي من الداخلة على ربي حذفت نونها ورده
ابن مالك بانها لو كانت لجاز دخولها على ربي كالاصل واجاب ابو حيان بانه قد سمع
ذلك كما تقدم وقيل اصلها ايمن حذف منها حتى بقيت الميم مقبلة القسم جملة لفظا
كاقسمت بالله او تقديرا كالله انشائية كما ذكر او خبرية كاشهد لعمرو خارج وعلمت
لزيد قائم مؤكدة لخبرية اخرى تالية غير تعجب فخرج بالمؤكدة لاخرى نحو زيد قائم
زيد قائم فانه يصدق عليها انها جملة مؤكدة لكنها ليست اخرى بل هي هي وبالخبرية
غيرها فلا يتم معناها عليها وبالتالية التعجبية فانها على الصحيح انها خبرية وتتلقى
ان تستقبل معنى في الاثبات بلام مفتوحة مع الاسمية والفعلية مع النون
او لا نحو لئن اعلم ولئن لم يفعل ما امره ليسجنن وليكونن ولسوف يعطيك ربك والله
لسيقوم زيد وقد تكسر مع الفعلية لغة نحو والله لتفعلن ومنعها اي اللام الداخل
السين لانه لم يسمع بخلاف سوف والفرق كالجزء مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى
توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم واجيب باغتفار
ذلك كما قالوا والله لكذب زيد وتتلقى ايضا في الاثبات بان المكسورة مثقلة ومخففة
سوا كان في خبرها اللام نحو ان سعيكم لشتى ان كل نفس لما عليها حافظ ام لا وقيل
ان كان في خبرها اللام جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التاكيد
الذي لاجله جا القسم قيل ولا ارى قاله الاخفش ومثل بقوله يحلفون بالله
لكم ليرضوكم وقول الشاعر اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك
اجمعا ورده ابنه الفارسي في العسكريات ورد في البصريات والتذكرة واجاب
عن الاول بانه لم يرد القسم بل اخبر بانهم يحلفون بالله ما عابوا المؤمنين ليرضوا
المؤمنين وعن البيت بانه كذلك اي حلفت لتغني عني وبان الجواب محذوف لدلالة
الحال اي لتشربن قيل وبل قاله بعض القدما واستدل بقوله تعالى والقرآن
ذي الذكر بل الذين كفروا قال ابو حيان وهو راي باطل والجواب في الاية محذوف
او كم اهلكنا وحذفوا اللام لطول الفصل قيل وان المفتوحة قاله ابن عصفور
في المقرب واستدل بقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
ورده ابن الضائع وقال بل جواب القسم جواب لو اي ما يكون جوابها لو مع القسم
قال ابو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور وتتلقى في النفي بما ولا وان قال
ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا ان الا

اذا



اذا نفيت بلا وقدم الخبر او كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضرورة نحو
والله لا زيد في الدار ولا عمرو ولعمري لا انا هاجرك ولا مهينك قال ابو حيان
وغلط من ان الجملة الاسمية تنفى بلا قال ولا ينفى بها ايضا الماضي فلا تقول والله
لا قام زيد لكن في شرحي التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفى بها كقوله ردوا
فوالله لا ذدناكم ابدا ومثاله ما ولن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل اية ما تبعوا
قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما من احد قيل ولن وتم في الفعلية كقول ابي طالب
والله لن يصلوا اليك بجمعهم وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الك بنون قال نعم
وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال ابو حيان لا سلف لابن مالك في تجويز ذلك
الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بها في الضرورة وهو غلط من ابن جني تنفى
قطعا انه لا يجوز عنده لا في الضرورة ولا غيرها فنشا من ذلك قول منصل حلفته
بقولي وتا لكنها ضرورة وان لعلها يجوز بلم دون لن نقله ابو حيان عن محمد بن خاصة
الخضرا قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها نفي لسيفعل فلما كانت في
مقابلة السين لم يتلق بها كالسين وعندي عكسه وهو جواز التلقي بلن دون لم لانها
للماضي والقسم بالمستقبل اجدر وان المثال الاتي تظهر فيه الحمل على الاستيناف
وتمام الكلام عند وخالقهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين مردود
الحرف المتلقى به جعل لتاكيد الجملة المقسم عليها ولا تاكيد في السين ولن تفيد
تاكيد النفي فالتلقي بها احسن منه وتتلقى الطلبية به اي بالطلب دعا او غيره
كقوله بربك هل للعتب عندك رافة وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة
وقوله رني بعيشك لا تهجرينا اولا نحو قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت
نفسا او نفسين او الا نحو بالله ربك لما قلت صادقة هل في لقائك للمشغوف
من طمع او ان وتلزم اللام مع النون الشديدة او الخفيفة في مضارع مستقبل لما
تعدوها له بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لاظنك صادقا ولا حاجة الى
تقييده بالمثبت لان المنفي لا تدخله اللام لا تدخل غيره الا شذوذا كما سياتي ولا اكتفا
باحدهما اي اللام والنون ان لم تفصل بينه وبين اللام من ضرورة كقوله تالله ابن اوس
حلفة ليرد لي وقوله وقتيل مرة اثارن فانه خلافا لابي علي الفارسي والكوفية
في تجويزهم ذلك في الاختيار قال ابو حيان ووهم الخضراوي فادعى الاجماع على
المنع فان فصل جاز وفاقا اما بمعمول متقدم نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
او حرف تنفيس نحو ولسوف يعطيك او قد نحو والله لقد اقوم غدا ويلزم اللام مع
قد ولو مقدرة في ماض مثبت غيرها نحو تالله لقد اثرك الله ولو كان قريبا
من الحال خلافا لابن عصفور في منعه فرق لانها للتقريب من الحال اما المنفي فلا
تدخله اللام وكذا الجامد فقد اذا لم يتصرف تصرف الماضي والجامد لا يقترن بقد
كقوله يمينا لنعم السيدان وجدتما وشذ دخول اللام مع ربما وبما في الماضي كقوله
لئن ترحلت دارا لليلى غنينا تحبني والدار جميع وقوله فلئن بان اهله لبما كان

اوعلم

يُهمل وَاوله ابو حيان على تقدير فعل بعد اللام اي لبات بها وَشذ دخولها مع مضارع
باحد الثلاثة اي قد وربما و نما كقوله لئن امست ربوعهم يبابا لقد تدعوا الوفود
لها وفودا وقوله فلئن تغيرتما عهدت وامسى صدقت فلا تبدل وما تكون
لما ساعف اللقا وليها • مرج بقرب مزارها منشود وشذ دخولها مع متى كقوله
اماوالذي لو شاء لم يخلق النوى • لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي • وشذ حذفها
اي اللام وقد منها الماضي ذي الشرط او حذف احدهما اي قد فقط اذا لم تقدر او
اللام فقط كقوله • حلفت لها بالله حلفة فاجر • لناموا فما ان من حديث ولا صال
وقوله تالله لقد علمت قيس اذا قذفت او حذف اللام من الماضية كقول ابي
بكر والله انا كنت اظلم منه وقولي حسب لا اقول داع الى الماضية والماضي معا
فان كان في الكلام طول حسن الحذف للام او قد او منها قال تعالى والشمس وضحاها
الى قوله قد افلح من زكاها وقال والسماء ذات البروج الى قوله قتل اصحاب الاخدود
وقال الشاعر ورب الساقات العلى دبروجها والارض وما فيها المقدر
كاين او نافيها الماضية كقوله • فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق
ولا متقارب اراد ما نلتم فحذف ما النافية وابقى الموصولة لدلالة الثاني المعطوف
عليها او نافي الماضي كقوله • فان شئت آليت بين المقام • والركن والحجر الاسود
نسيتك ما دام عقلي معي • امد به امد السرمد اراد لا نسيتك ويجوز بلا شذوذ
حذف لا النافية مع مضارع لم يؤكد بالنون نحو تالله تفتؤا اي لا تفتؤ للعلم بان
الاثبات غير مراد لانه لو كان مرادا لجي باللام والنون بخلاف المؤكد بها لانه
يلتبس حينئذ بالمثبت لا ما على الاصح لعدم وروده ولما فيه من التنافي اذا لم
يعلم حمل القسم على النفي في الحال او الاستقبال وقيل يجوز حملا على لا وتدخل
اللام ان كقول اعرابي ما هذه القتة والله لكانها على حسنه القتة الراعية
الردية والحسنة جمع حسن لا ان وان واذا تقدم القسم على لو او لولا ولا بوتي
الا بجواب واحد فالمحذوف جوابه او جوابهما خلاف فنقل ابو حيان عن الجمهور
انه جوابهما وان المذكور جوابه كما اذا تقدم على اداة الشرط وان لزمانه لا يكون
ماضيا لانه مغن عن جوابها ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازانه جوابه
والمذكور جوابها وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف
وان لو ولولا ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناعي بلو
ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم تصلح جوابا للقسم بان نفي بلم نحو والله لو قام
زيد لم يقم عمرو فهي جواب الكلام نحو والله لولا الله ما اهتدينا وقوله لو كنا النهود
وغيتم اذن لملانا جوف خيرا نهم دما او توالي شرط وقسم وتقدمها طالب
خبر فالجواب للشرط تقدم او تاخر ضتا تفضيلا له بلزوم الاستغنا بجوابه عن جواب
القسم لان سقوطه مخل بالجملة بخلافه لانه لمجرد التاكيد نحو زيد والله ان تقم يقم
وزيد ان يقم والله اقم وقيل يجوز اذا حكاه ابو حيان فيقال عليه زيد والله ان

ويدخولها جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناعي بلو ولولا

قام

قام لا قومن وقيل يجوز رفعه وحذفنا حكاه اولا اي لم تتقدمهما طالب خبر فالجواب
للسابق في الاصح قسما كان او شرطا وجواب الاخر محذوف نحو والله ان قام زيد
لا قومن وان يقم والله اقم وجوز الفرا وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تاخر كقوله
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا وجعل ابن مالك
الجواب للقسم الموطا اذا اقترن بالفا لدلالته على الاستئناف كقوله فاما ان
اعرض حتى ادن على الوصى فوالله انسى ليلي بالسام ورده ابو حيان بان القسم
مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفا لا انه محذوف دل عليه جواب القسم وسبق
القسم وضع طالب ضما وطالب صلة بني على ايهما شئت فان بني عليهما اي طالب الخبر
او الصلة فجوابه محذوف لدلالة الخبر والصلة عليه والمنوي وجوابه الخبر والصلة
نحو زيد والله يقوم وجاني الذي والله يقوم وزيد والله ليقومن وجاني الذي والله
ليقومن وحيث اغنى الجواب عن جواب الشرط لزم كونه مستقبلا لانه مغن عن مستقبل
ودال عليه ولزم كون فعل الشرط ماضيا ولو معنى كالمضارع المنفي بلم غالبا
لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقم
زيد لا قومن ولا والله ان لا يقم لا قومن ولا والله قام زيد لقمت الا ان اوقع
الماضي موقع المستقبل كقوله ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا اي ليظلن
واذا كان القسم عليه جواب شرط مستقبل مسبوق بقسم ملفوظ او مقدر قرنت
اداة الشرطية ان او غيرها بلام مفتوحة نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم لئن
امرتهم ليخرجن لئن لم ينته المنافقون وهذه اللام تسمى الموطية لانها وطات
الجواب للقسم المذكور قبلها اي مهدته له والموذنة لانها اذنت بان الجواب بعدها
مبني على قسم قبلها لا على الشرط اي اعلمت بذلك ويجوز حذفها ما دام لم يحذف
القسم فان حذف لم يحذف غالبا لتدل عليه ومن القليل وان لم ينتهوا عما يقولون
ليمسن وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن قال ابو حيان فان كان الفعل الواقع
جوابا منفيا بلا لم يجئ اصلا لانه حينئذ لا دليل فيه للفظ على القسم المحذوف
ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخولها على غير ان قوله ولما زرقت
لنا تينك سنبه وقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح قال وقد شبه بعضهم اذ
بان فادخل عليها هذه اللام قال غضبت علي وقد شربت بجره فلاذ غضبت لا شربن
بجروف والجواب المقرون بها اي ان المؤكدة او اللام مع اسم لا يتقدم معمول عليه
مطلقا بلا خلاف كما قال ابو حيان فاذا قلت والله ما يقوم زيد لان او والله
ان زيدا قائم الان او والله لزيد قائم الان لم يجز تقدم الان او هو اي اللام وما
مع مضارع فكذلك لا يجوز التقدم مطلقا صححه ابو حيان وقيل يجوز مطلقا ما
كان او منعولا وهو راي الفرا وابي عبيدة واستدلا بقوله فاحق والحق اقول لاملان
اي حقا او نا لثما بعدها الظرف والمجرور دون المفعول وهو راي ابن مالك واستدل
بقوله تعالى عما قليل ليصبحن نادمين ويتبع القسم من منفيين توكيد المنفي المحلوف

اللام الموطئة

عليه كقوله اخلاي لا تنسوا ثنا ابني ثبيتنا فاني لا والله ما زلت ذاكرا وقد تغني التي
السابق عن النفي المباشر للجواب كقوله فلا والله نادى الحي ضيفي اي ما نادى
ويغني عنه اي عن القسم بان يحذف الجواب لدليل يدل عليه وقيل وعليه ابن مالك
اذا وقع بعد لقد نحو ولقد صدقكم الله وعده او لئن نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم او
مصاحبا لما مفتوحة ونونا للتوكيد نحو لاعذبنه عذابا شديدا وقيل وعليه
ابو حيان ان كان الجواب باللام او ان المشددة فان كان نفيها لا ولا وان فلا و
عن الجواب بعده نحو والنازعات اي قوله ترجف الراجفة اي لتبعثن وقسم
مسبوق بحرف جواب نحو اليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا وقولك لمن قال اتفعل
كذا اي والله او نعم والله او اجل والله ويغني عن القسم جير قاله قالوا قهرتهن فقلت
جير لتعلمن نعما فقيل انها المنون كسرا اي المسدود انما لا لتقا الساكنين وتنتج
تحتنبنا قال سيبويه اسما لدخول التنوين عليها في قوله وقايلة اسيت فقلت
جير تعوضها فيكون مصدرا وقيل ابدا فيكون ظرفا كعوض ويثبت لغاية تكلمها
اولا تستعمل الا مع القسم قاله صاحب الملخص وقال قوم حرف جواب بمعنى نعم وهو
ابن مالك قال لان كل موضع يقع فيه يصلح ان يقع نعم وليس كل موضع يقع نعم يصلح ان يقع فيه
حقا فالحاقها بنعم اولى وانما اشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وقعت
حقا في الامكنة اعربت ولجاز تصحيحها الالف واللام كان حقا كذلك ولو لم
تكن بمعنى نعم لم يعطف عليها في قوله اي كرما لا الفاجر ولم باحسن ابقاوانجز
موعد ولم يوكد بها في قوله وقلن على البردي اول مشرب نعم جير ان كانت وا
اغا فاله ولما قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول
جير قال وانما تنوينها فضرورة او توهم زادا الفارسي او شاذ كتنوين اسم الفعل
في قولهم فدا لك بكسر الهمزة واختار هذا القول ابو حيان وابن هشام والرضي
وقال الا انا مع وقوعها كجامع اذا للتصديق توكيده وتوثيقه كالقسم قال ابن الدماميني
ولقايل ان يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول ال وتنوين كا التي بمعنى
ونحوها ونبت البناء حينئذ موافقتها لجير الحرفية لفظا وكونها موكدة في البيت
المذكور لاحتمال ان يكون المعنى نعم تجود لك حقا واجاب شيخنا الامام الشمني
عن الاول بان اللزوم لعدم ما يمنعها الان حينئذ يوجد منها لوجوه المقتضية
للبنا بخلاف لا بمعنى حقا فانها مشابهة لها في الوضع قال وقوله ان سبب بنايها
موافقتها لجير الحرفية فيه نظر فان القايل باسمية جير لا يثبت جير الحرفية بمعنى
حرفا حتى تكون هذه مشابهة لها انتهى وقال قوم اسم فعل حكاه صاحب الملخص
واختاره فيما نقل ابو حيان قال لان تنوينها للتنكير وهو لا يوجد الا في اسم
الفعل او الصوت وتنوينها ضرورة كما ليت ال يبق وقد يجاب بها دونه اي دون
قسم كما يجاب بنعم واجل كقوله قالت اراك هاربا للجور من هده السلطان
قلت جير ويغني عن القسم ايضا لا جرم حكى الفراء ان العرب تقول لا جرم

لآتيك ولا جرم لقد احسنت فاستعملوها بها عن القسم قاصدين بها معنى حقا
واصلها بمعنى لا بد قال الكوفية ويغني عن القسم ايضا عوض فيقال عوض
لا افعل قال ابو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي فيجمع
بين ايمان توكيد اسوا اختلف حرف القسم ام لا لكن ان اختلفا الحرف لم يوت بالثاني
حتى يوفى الاول جوابه فيقال تالله لافعلن بالكعبة لافعلن خلافا للاخفش
في تجويز الموالاة فيقال والله تالله بالله لا افعل كما يقال والله والله لا افعل

مبحث القسم الغير الصريح

مسئلة من القسم غير صريح وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسما كعلمت
عز ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق قال سيبويه ومنه قولهم علم الله وشهد
نحو شهد الله انه في رواية الكسر نشهد انك لرسول الله وعاهدت وانعقدت
واخذت ومنه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه وهذه الا لفاظ
في الخبر ونشدتك وعمرتك الله بالتشديد وعمرك الله بضم الرا وفتحها مع ضم العين
وقعدك الله بفتح القاف وكسرها وقعيدك الله وعزمت في الطلب وقد
تقدم ان جواب الطلب يتلقى به او بلما او الا او ان ومن امثلته هنا قولهم انشدك
الله الا فعلت وفي الصحيح انشدك الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله عمرتك الله
الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم وقوله يا عمرك الله الا قلت
صادقة اصادقا وصف المجنون او كذبا وقوله عمرك الله يا سعاد عديني
بعض ما ابتغي ولا تويسيني وقوله عمرك الله اما تعرفني انا حراث المنايا في
الفزع وقوله قعيدك الا الله الذي انت له الم تسمعا بالبيضتين المناديا
وقوله فقعيدك ان لا تسمعيني ملامة ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا ويجوز حذف
نشدتك فيقال الله لما فعلت ومنه قوله وقالت لو بالله يا ذا البردين لما غنثت
نفسا او اثنين ويجوز حذف البا فينصب تالي لا تهاونوا كحذف نشدتك الله لما فعلت والاصل
بالله ومعنى نشدتك بالله الا فعلت اقسمت بك الا فعلا اي سالتك وطلبت
منك من نشد الضالة طلبها ومعنى عمرك الله تعمرك اي عمرك تعميرا وهو محقق
عمرتك الله بحذف الزوايد سالت الله تعميرك اي باقرارك له بالبقا كان معنى عمرك الله
احلف ببقا الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالمعنى سالت الله ان يطيل عمرك
وقيل المراد به صدق الحلو من عمرك لو خل منزله كانه اراد تذكير القلب بذكر الله تاكيدا
للصدق والتقدير ذكرتك بالله تذكيرا يعمر القلب فلا يخلو منه ومعنى قعدك
الله وقعيدك الله معك اي رقيب عليك وحفيظ وقيل معناه عدك وهو مصدر منه
القسم قال في الصحاح على معنى بصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل
هما مصدران بمعنى المراقبة والتقدير اقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في
الجميع على اسقاط الجار

الكلام على المضاف

الا مناقبة ابعد اسمهما في اللغة الاقمالة ومنه اضفت
الشيء للعزوب مالت واضفت ظهري الى الحايط املت اليه ومنا ق السهم عن الهدف
عدل واضفته الى فلان الجاته والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملزق بالقوم

وضابطه الم نزل به وضاق الوادي وضاق بي كما قال احدى جانبيه الى الامر .
واضيفت من الامر شفقت وفي الاصطلاح نسبة تقييدية بين اسمين توجب
لثانيهما الجر فخرج بالتقييدية الاسنادية نحو زيد قائم وبما بعده نحو قام زيد
ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تاويل الاسم وبالاخير الوصف نحو زيد
الخياط ويقع بادنى ملابسة كقوله تعالى لم يلبثوا الا عشية او ضحاها لما كانت
العشية والضحى طرفي النهار صحت اضافة احدهما الى الاخرى وقولهم كوكب الخرقا
اضيف الى ... سيبويه لان الاول هو الذي يضاف الى الثاني فيتقيد به تخصيصا
وغيره وقيل عكسه وثالثها يجوز في كل منهما كل منهما ويجري هذه الاقوال في المسند
والمسند اليه فقيل المسند الاول مبتدأ كان او غيره والمسند اليه الثاني
وقيل عكسه وقيل يجوز ان يقال لكل منهما انه الاول والثاني والاصح قول رابع
ان المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه ويجري ايضا في البدل والمبدل
منه والاصح هنا ان الثاني البدل والاول المبدل منه كما يوضح في مبحثه والاصح ان
الجر في المضاف اليه بالمضاف قاله سيبويه وان كان القياس ان لا يعمل الا ما
الا ما اشبه الفعل والفعل لاحظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر
في مواضع واضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله
ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل الا بعاملها وقال الزجاج وابن الحاجب
هو بالحرف المقدر لان الاسم لا يختص وقال الاخفش بالاضافة المعنوية قال
الجمهور ويقدر باللام قال في شرح الكافية وضابطها هو الاصل ولذلك يحكم
به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدير
غيرها نحو يد زيد وعند امتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عندك ومعه ومنه
اضافة كل الى ما تضيفها وقال قوم وتقدر من اذا كان الاول بعض الثاني وصح
الاخبار به عنه كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخز والخاتم بعض الفضة
ويصح ان يطلق على كل اسم الخز والفضة ومنه اضافة العدد الى المعدود والمقدر
الى المقدورات على الصحيح بخلاف يد زيد ويوم عيد عمرو فالاضافة فيه بمعنى اللام
اذ لا يصح اطلاق اسم الثاني فيه على الاول قيل او لم يصح ذلك اكتفى بكونه
بعضا وتحوّل الى ابن كيسان والسيرافي واستدل لابطولها في قوله فالهني
مني كان غريب لخط به وقوله كان على الكتفين منه اذا انتحى ورده ابن مالك
بان الفصل بينهما يدل على ان الاضافة بمعناها فقد فصل بها ما ليس بجر قال
وان مدينا منك لو تعلمينه وانكر قوم الاضافة بمعنى من اصلا وقالوا الاضافة
بمعنى اللام لان الخز مستحق للثوب لا انه اصله وقال الجرجاني وابن الحاجب في
كافيته وابن مالك في كتبه وتقدر في حيث كان ظرفا له قال في شرح الكافية
والتسهيل وقد اغفلها اكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله
بل مكر الليل تربص اربعة اشهر يا صاحبي السجن وفي الحديث فلا تجدون اعلم من

عالم

عالم المدينة فمعنى في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف
قال ابو حيان ولا اعلم احدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود
فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرحت بنقله عنهم تقوية لابن
مالك ورد الدعوى تفرده وصرح به ابن الحاجب في مقدمته بان تقديرها اقل
من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد ان تقدير من اقل من تقدير اللام
وقال الكوفيه وتقدر عند نحو هذه ناقة رقود الحلب اي رقود عند
الحلب واجاب ابو حيان بان هذا ومما قدر فيه في هو من باب الصفة المشبهة
والاصل رفعه على الفاعلية مجازا للمبالغة وقال ابو حيان لا تقدير اصلا
لا للام ولا لغيرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة من
كل جهة مثنا الاستعمال فاذا قلت غلام زيد ودار عمرو فالاضافة للملك
او سرج الدابة فللاستحقاق او شيخ اخيك فلمطلق الاختصاص ويختص العدد
عندمن قال به بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها لظهورها في قوله تعالى
فمنهم ظالم لنفسه حافظات للغيب مصدق لما معهم فعال لما يريد ورد بعدم
اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة والمحضة على قسمين تفيد تعريفا اذا
اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصا اذا كان نكرة قال ابو حيان هكذا
قالوه وليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك اذا التعريف تخصيص فهو قسم منه
والصواب انها تفيد التخصيص فقط واقوى مراتبه التعريف انتهى وهو بحث
لفظي وفي افادة اضافة الجمل اي الاضافة اليها احتمالان الصاحب البسيط
وجه التخصيص ان الجمل نكرات ووجه التعريف انها في تاويل المصدر المضاف
في التقدير الى فاعله او مفعوله هكذا حكاهما ابو حيان بلا ترجيح ثم قال والذي
نظرانه تتقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا يلتفت الى الاضافة
منه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وانت تريد واحدا بعينه وايضا فلا يلزم
في المصدر ان يقدر مضافا بل قد يقدر منونا عاملا انتهى وغيرها اي المحضة
ما لا يفيده واحدا منهما بل تخفيفا في اللفظ بحذف التنوين وشبهه فيه اي من
غير المحضة اضافة غير ومثل وشبه وخدن بكسر المعجمة وسكون المهملة بمعنى صديق
ونحو بمعنى مثل وناهيك وحسبك من رجل كافيك ومما في معناها كرب بمعنى لك
وقرب وند في معنى مثل وشرعك وبجلك وقطاك وقدك في معنى حسبك فهذه
لا تعرف نكرة وان اضيفت الى المعرفة اما لانها على نية التنوين فصد العطف
كالوصف كما قاله سيبويه والمبرد ويوضع المتن وجزم به ابن مالك في بعضها
لانها مرادفها اسم الفاعل او لانها شديدة الابهام كما قاله ابن السراج والسيرافي
وغيرهما وجزم به ابن مالك في غير ومثل ونحوها لانك اذا قلت غير زيد فكل شي
الا زيد غيره ومثل زيد قد يكون مثله في طوله واخر في عمله واخر في صنعته
واخر في حسنه وهكذا ما يكاد يكون له نهاية ونقتصر هنا بانكثر المماثلين والمغاير

لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا يوجب كون غلام زيد نكرة بل عجيبا لوقوع بالجميع
على واحد معهود للمخاطب وقال الاخفش يجوز ان يكون السبب في ذلك كون اول
احوالها الاضافة لانها لم تستعمل منفصلة عنها بالالام ايضا لا هنا امثالك ولا
غيرك واول احوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا وكذا واحد امه
وعبد بطنه والاول في لغة لبعض العرب حكاها ابو علي في الاولين والاصمعي في
الاخير حيث ادخل عليها رب في قول حاتم اما وي الحي رب واحد امه وقولها رب ابيه رب
اخيه قال ابو حيان كانه لوحظ في واحد امه معنى منفرد امه وفي عبد بطنه خادم بطنه
والضمير فيهما لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي ابيه واخيه نائب
له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكر معرفة قيل ومنه ايضا الظروف سوا اضيفت
الى مفرد او جملة حكاه ابو حيان عن بعضهم ويعرف ما ذكر من غير وما بعده ان تقع الغا
والمماثل كان وقع غير بين ضدين نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وقولك مررت بالكريم غير البخيل والجامد غير المتحرك او قارنه مثلا
ما يشعر بمماثلة خاصة وقال المبرد لا يتعرف غير بحال لان كل من خالفك فهو غيرك
حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قد يتعين ان يكون واحدا قال ابو حيان ورد
بانه قد يكون معرفة باعتبار انه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل ومنه
اي غير المحضة اضافة الصفة اي اسم الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة والصفة
المشبهة الى معمولها المرفوع بها في المعنى او المنصوب لانها في تقدير الانفصال ولذلك
وصف بها النكرة في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وعارض ممطرنا وفي قوله ثاني عطفه ودخل
عليه رب في قول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم وذكر ابن مالك في نكتة على الحاجبية
انها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا
سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل الاضافة وانما
من تقييد الاضافة بكونها الى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال او الاستقبال
فان كانت بمعنى الماضي فاضافتها محضة لانها ليست في تقدير الانفصال قيل
ومنه اضافة المصدر الى مرفوعه او منصوبه قاله ابن برهان وعلله بان المجرور به
مرفوع المحل او منصوبه فاشبه الصفة وابن الطراوة وعلله بان عمله بالنيابة
عن الفعل فهو اقوى من الصفة العاملة بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الازمنة
دونه واذا كان اقوى كان اولى ان يحكم له بحكم الفعل من عدم التعريف والاصح ورد
الاستدلال بانه لم ينب مناب الفعل وحده بل مع ان وان والموصول محكوم بتعريفه
فكذلك ما وقع موقعه وبانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعته بالنكرة
وبورود نعته وتاكيده بالمعرفة في قوله الى كذا ووحدي بك الشريد اراني وقوله
فلو كان حمان ذي الودع كله ولان تقدير الانفصال لمنع الصفة للضمير المستتر فيها
وهو محال فيها قيل ومنه اضافة اسم التفضيل قاله الكوفيون والفارسي وابو
الكرم ابن الدباس والجزولي وابن عصفور وابن ابي الربيع قال الفارسي انه نوى

زيدا اصله ضارب م

بها

بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة نحو احدها والا لزم اضافة الشيء الى نفسه
اذ لا يتفاوت ان يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا
نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح انها محضة اذ لا يحفظ
وروده حالا ولا تمييزا ولا مجردا من ال قال سيبويه لا تقول هذا زيد اسود
الناس ثم ان الحال لا يكون الا نكرة وقيل انها ان نوي معنى من محضة لانه حينئذ
في حكم الانفصال والا فمحضة قاله ابن السراج وحمل قول سيبويه على الثاني وقول
الكوفيين على الاول فان قصد تعريفها اي الصفة المضافة الى معمولها بان
قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان تعرفت ولذا وصف بها المعرفة
في قوله تعالى مالك يوم الدين فالق الحب والنوى غافر الذنب الا الصفة
المشبهة فلا تتعرف لان الاضافة فيها نقل عن اصل وهو الرفع بخلافها في غيرها
فهي عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها ادخل عليها اللام وزعم الكوفية
والاعلم فقالوا ايضا انها تتعرف بقصد اذ الاضافة لا تمنع منه ومن ثم اي من
هنا وهو ان اضافة الصفة الى معمولها لا تفيد تعريفا بل تخفيفا جاز اقتران
هذا المضاف دون غيره من المضافات بال لان المحذور في غيره من اجتماع اداتي
تعريف منتف فيه وانما يقترن بها هنا ان كان مثنى او جمعا على حده نحو الضاربا
زيد والضاربو زيد قال الشاعر ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم وقال ان يغنيا
عني المستوطنا عدن او اضيف المقرون بها نحو الضارب الرجل وقوله تعالى والمقيمي
الصلاة او اضيف الى مضاف اليه اي المقرون بها نحو القاصد باب الكرم وكذا
ان اضيف الى ضمير ما فيه ال على الاصح نحو الضارب الرجل والشاتمه وقوله
الود انت المستحقة صفوه وقوله الواهب المائة الهجان وعبدها ومنع المبرد
هذه الصورة واوجب النصب قبل الى او الى ضمير ما نحو الضاربك والضاربي والضاربه
قاله الرماني والمبرد والزمخشري ومنع سيبويه والاخفش ذلك وحملا موضع الضمير
نصبا كما لو كان موضعه ظاهر فانه يتعين نصبه قال الفراء او اضيف الى معرفة نحو
الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له في السماع وقال الكوفية او اضيف
عددا الى معدود نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك ومجتنب السماع والا البصريون
فاستندوا في المنع الى القياس وقال الكوفية او اضيف عددا الى معدود لانه من باب
المقادير فكما لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا مسئلة الجمهور على انه لا يضاف اسم لمرادفه
ونعته ومنعوته ومؤكده لان المضاف يتعرف او يتخصص بالمضاف اليه والشيء لا يتعرف
ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر معه فان ورد ما يوهم الاشياء اول كقولهم
سعيد كرز اي مسمى هذا اللقب وخشرم ودبر اي الذي له ذا الاسم لانهما اسمان للنحل
وصلاة الاولى ومسجد الجامع ودين القيمة اي ساعة الاولى واليوم او الوقت
الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الاصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم
وجعل نوعا مضافا الى الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة واشترط الكوفية في الجواز

العرب فغير

مسئلة والاضافة الى المرادف والنعت والمنعوت والمؤكد

والنعت ليس غير المنعوت

اختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيهًا بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر
رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ويحمي التي ويا نسا المومنات كالخاذلك في ذمت
والعطف والتأكيد نحو غراب جوه كذبا دمينا كلام احمونه وقال ابو حيان لا يبتدئ
السماع بل يقتصر عليه فلا يقاس وهل هي اي هذه الاضافة محضة او لا او واسطة
بينهما اقوال الاول قاله جماعة واختاره ابو حيان لانه لا يتبع صفة رب ولا آل ولا
نعتت بنكرة ولا وردت نكرة فلا يحفظ صلاة اولى ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي
وابن الدهان وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وامثاله لان الاصل في صلاة الاولى ونحوه
الصلاة الاولى على النعت ثم ازيل عن ذلك كما ان الاصل حسن الوجه وجهه فازيل عن
الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لان لها اعتبارين انفصالها بخروجه ان الاولى
غير منفصل بضمير منوي واتصالها بخروجه ان المعنى لا يتبع الا بتكلف من وجه غير
الظاهر قال ابو حيان ولم يسبقه احد الى ذكر هذا القسم الثالث ثم تجري هذه
الاقوال فيما الذي فيه مضاف نحو الى الحول ثم اسم السلام عليكما او مضاف اليه نحو اقام
بغداد العراق ومنه قول اهل دمشق الشام سوق منبح ولا يتقدم على المضاف معمول
مضاف اليه لانه من تمامه كما لا يتقدم المضاف اليه على المضاف وجوزه الكسائي على
الفعل نحو انت اخانا اول ضارب واقتصر في التسهيل على ذكر المثال وان تغلبا
حكاه عنه قال ابو حيان فقيل هو مختص بلفظ اول او عام في كل فعل التفضيل كما
الى بحرر النقل في ذلك ولا يظهر فرق بين اول وغيره فيجوز هذا ابا الله افضل عارف
والصحيح انه لا يجوز شي من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولمخالفته الاصول وجوز الكرم
وابن مالك التقدم على غير النافية مطلقا نحو زيد عمرا غير ضارب قال فتى هو حقا غير
ملغ رسية ولا بعد يوما سواه طويلا قال ابو حيان والصحيح انه لا يجوز ذلك
والبيت نادر لا يقاس عليه وجوزه قوم على غير ان كان المعمول ظرفا او مجرورا النوعيم
منه كقوله ان امرا خصني يوما مودته على التنائي لعندي غير مكفور قال ابو حيان
والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك في المعمول اما غير التي لم يرد بها نفي فلا يجوز
التقدم عليها باتفاق فلا يقال اكرما للقوم زيد ثم عندنا ثم وجوز قوم التقدم
على حق كقوله فان لا اكن كل الشجاع فانني بضرب الطلى والهام حق عليم قال ابو
حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تاويله وجوز قوم التقدم على مثل
نقله ابن الحاج نحو انا زيدا مثل ضارب وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه تانيثا
وتذكيرا ان صح حذفه ولم يختل الكلام به وكان بعض المضاف اليه او كبعض منه
كقوله لما قطعت بعض اصابعه وترى بالتقطة بعض السيارة وقوله كما شرقت صدر
القناة من الدم وقوله رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني
بخلاف ما اذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا امة زيد جا او صح ولم
يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال اعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشورا مسلة
في اسما لازمت الاضافة لاحتياجها الى ما بعدها فهم معنى ما لزم الاضافة مطلقا

ان
ح
أيما
وصح بالاين الاشاعة

جادي

جادي وقصا ذي نصم اولما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصاراك ان تفعل كذا اي
غايتك وامرك وحكى الجوهري فيها فتح القاف وقصراها قال قصر الجديد
الى البلى والعيش في الدنيا انقطاعه ولزم الاضافة الى ضمير وحد فلا يضاف
الى ظاهر وتواضع الغائب وغيره ويجب مطابقته لما قبله نحو اذا دعي الله وحده
والذيب اخشاه ان مررت به وحدي وكنت اذ كنت الهي وحدكا لا غاذلها تاتي
القبائل حطها من الموت ام حلى لنا الموت وحدنا ولزم النصب على المصدر بفعل من
لفظه على الاصح وجد الرجل يجد اذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالابوة والخؤولة
وقيل بمحذوف الموالي او ايجاد وقيل نصبه على الحال لتاويله بموحد وقيل بموحد
وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده ولازم الافراد والتذكير لانه مصدر وقد
بني هذا وذا او جر بعلى سمع جلسا على وحدهما وقلنا ذلك وحدينا واقتضب كل
دائم على وحده وجلس على وحده او اضافة نسيج وقريع بوزن كريم وجحيش وعيير بتصغير
اليه ملحقات بالعلامات على الاصح يقال هو نسيج وحده وقريع وحده اذا قصد
قلة نظيره في الخير واصله في الثوب لانه اذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره
والقريع السيد وهو جحيش وحده وعيير وحده اذا قصد قلة نظيره في الشر ونما
يصغر عير وهو الحمار وجحش وهو ولد الحمار ولا يدوم بها المنفرد باتباع رايه ويقال هما نسيجا
وحدهما وهكذا او ترجع لم يذكرها في التسهيل وذكرها ابو حيان وشيخه الشاطبي
رجيل وحده ولزم الاضافة المعرفة مثناة لفظا او معنى تعريفه معطوفا بالواو
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا قال الكوفية او نكرة محدودة بنا على جواز توكيدها
سمع كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها وقال ابن الانباري والمبرد ان كررت
كلا وكلتا نحو كلاي وكلاك محسنان ولزم الاضافة ذو وفروعه اي ذو وذوو واولو وذات
وذواتا وذوات واولو واولات الى اسم جنس ظاهر كذي علم وذي حسن واشهدوا
ذوي عدل منكم واتنا افنان والى علم سماعا نحو ذو يزن وذو رعين وذو الكلاع وذو
سلم وذو عمرو وذو تبوك وقيل قياسا قاله الغزالي الغالب الفادها اي كونها
للغاية الى زائدة حينئذ وقد تلي نحو انا الله ذو بكة اي صاحب بكة والمختار جوازه
اي اضافتها الى الضمير كما تقدم من كلام ابي حيان ان الجمهور عليه كقوله انما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه وقوله ابار ذوي ارومتها ذووها وقوله رجوناه
قديما من ذويك لا فاضل خلافا للكسائي والنحاس والزبيدي والمتاخرين منهم
ذلك لا الا في الشعر وجزم به الجوهري في الصحاح وفي زوس المسائل بعد نقله المنع
عن الثلاثة المذكورين واجازه غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذي مقطوعا عن الاضافة
في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد به ذوينا وجميع ما تقدم لزم الاضافة
معنى ولفظا ولزم الاضافة معنى لا لفظا فيجوز القطع على تقدير الى واصله اول قلبت
واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم اويل وقيل اهل ابدلت هاؤه
همزة ثم الهمزة الفا لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل اهيل وانما يضاف الى علم

وهم نسيجا وحدهم
وهي نسيجة وحدها
وكذا او قيل لا يختص
بنسيج واخوته العلامات
فيقال هما نسيجا وحدهما
تنحصر درجته كلا وكلتا
نحو كلا الرجلين وكلتا
الجنتين فلا ينفع غير
احنيه حياته ان الخير
والشر مدا وكلا ذلك
وجه وقبل ومن تعريفه
بالواو وصو
ذووه
بيتهم
معو

عالم غالبا كقوله نزال الله في نكدتنا لا تنزل الا على عنه ادم ومن اضافته الى علم غيره
من الجرد من ال التوجيه ولاحق بها علا فرش والى الحنبل ال الصليب والصحيح جوازه
الى الضمير كقوله وادعن على ال الصليب وعابد به اليوم الك وقيل لا يجوز وعزي للكسائي
والنحاس والزبيدي ولزوم الاضافة معنى ايضا كل وبعض والجمهور على انهما عند التجرد
منها معرفتان بنيتها لا انهما لا يكونان ابدا الا مضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى
ومن ثم اي من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها اي من اجل ذلك امتنع وقوعهما
حالا وتمييزهما بال خلافا للاخفش وابي علي الفارسي وابن درستويه في قولهم بانهما نكرتان
وانهما معرفان بال وينصبان على الحال قياسا على نصف وسدس وثلث فانها نكرات
باجماع وهي في المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال وهذا القول
مشهور عن الاولين وظفرت بمثله عن ابن درستويه انضيافه كما بانشراح ابن خالويه فذكرته
تقوية لها ولزوم الاضافة معنى اضافة اي تكون بانتسابها نحو ما تضاف اليه وهي
مع النكرة ككل ومع المعرفة كبعض ومن ثم اي من هنا وهو كونها مع المعرفة لبعض اي من اجل
ذلك لم يتصف الا بمعرفة ام نكرة او منويا بها الاجزاء ليصح فيها معنى التبعيض نحو
اي وايك فارس الاحزاب ونحو اي زيد احسن اي اي اجزائه فان لم يكن تعين اضافتها
الى نكرة او مثنى نحو اي رجل واي الزيدين عندك هذا حكم مجمل سنفصل ماله باقسامها ثم
ما يختص بكل نوع منها نحو الموصول ونحوه مما لزم الاضافة في المصادر والظروف
والمستثنى فلم نعد حذرا من التكرار * مسئلة اضيف الفعل اي بمعنى علامة مع الا المحدثة
او النافية او دونهما تشبيها لها بالظرف كقوله بانه يجيئون الخيل شعثا وقوله الكنى
الى مليكة او ما تقد وقوله بانه ما تحبون الطعاما وقوله بانه ما كانوا اضعافا فاولا
عن الا وقيل هو على حذف ما المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قاله ابن جني
وعلى الاول ما الموجودة زائدة ويؤيده عدم نصبهم بالمصدر اصلا واضافتها الى
الجملة الاسمية في قوله بانه ايحالها عند تحرقها وقيل لا يطرد ذلك بل يقتصر
فيه على السماع قاله المبرد واضيف اليه ايضا ذو في قولهم اذهب بذي تسلم او افعل
بذي تسلم وهي بمعنى صاحب اي بذي سلامتك والمعنى في وقت ذي سلامة فالبا
بمعنى في وقيل للمصاحبة اي افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعله بسعادتك
وقيل للقسم اي بحق سلامتك وقيل هو ضرب بمعنى الذي والله يسلمك وقيل
ذو موصوله اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب في الوقت الذي تسلم فيه
ثم صرفا المجاز اتساعا فصار وتسلمه ثم الضمير وتلحق الفعلين الواو فيقال اذهبا
بذي تسلمان واذهبوا بذي تسلمون واذهبي بذي تسلمين * مسئلة يحذف المضاف
لدليل جوازا نحو او كصيب اي او كاصحاب صيب او كظلمات في بحر لجي اي كذي ظلمات
بدليل يجعلون اصابعهم يغشاه موج ودونه ضرورة كقوله عشية تعاطى الحار نوت
بعدما * فقضى نحبه في ملتقى القوم هوبر يزيد ابن هوبر * وانما يقاس اذا لم يستبد
بنسبة الحكم نحو واسأل القرية اي اهلها واشربوا في قلوبهم العجل اي حبه فان

سهو

باثباتها وهي مع النكرة ككل

حسن

الكلام على حذف المضاف

جاز استبداده اذا قدم فيه على السماع ولم يقس خلافا لابن جني في قوله بالقياس مطلقا
فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد وقد يحذف مضافان وثلاثة نحو فانها
من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى فقبضت قبضة من اثر الرسول اي
اثر حافر فرس الرسول وكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه مثل قاب ثم الاضافة
بنيابة الثاني اي المضاف اليه عن المضاف في احكامه من الاعراب كما تقدم والتذكير
نحو يسعون من وردا لبريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى
والا لقال تصفق بالتاء وهو نهر بدمشق الغه للتانيث والتانيث نحو والمسك من
اردانها نافحة اي رائحته وعود ضعيف نحو وتلك القرى اهلكناهم اي اهلها وغير ذلك
نحو ان هذين حرام على ذكور امتي اي استعمال هذين وفي نيابته عنه في التنكير
اذا كان المضاف المحذوف مثلا خلف فقال ابن مالك تبعا للخليل نعم ولذلك
نصب على الحال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا وركبه مع لا ولحديث اذا هلك كسرى
فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيبويه لا ويجوز القياس
ان عطف على مماثل للمحذوف او مقابل له واثار ذلك نحو اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد
بالليل نارا اي وكل نار والثاني نحو تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد
الاخرة اي باقي الاخرة وشرط ابن مالك لجواز اتصال العطف بالمثل او فصله
بلا كقولهم ما مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يانيه امرؤ وهو طابع ولم يشترطه
الاكثرون كما في الاية المذكورة وشرط قوم سبق نفي او استفهام كما تقدم في
الامثلة قال ابو حيان والصحيح جوازه مع عدمهما كقوله لو ان طبيبا لانس
والجن داويا * الذي يجر عنا ما شفيان وقوله لا تنس في رهطه طاهر العرض
وذي غربة وفقر بهيش والجر دون عطف ضرورة كقوله الا كل مال اليتيم بطرا
اي مال اليتيم خلافا للكوفية في تجويزهم ذلك في الاختيار واذ حكوا اطعمونا لحما
شاة ونحوها اي لحم شاة فقاسوا عليه نحو يعجبني ضرب زيدا لا ضرب زيد والنحويون
حملوا ذلك على الشذوذ ويحذف المضاف اليه منويا ويكثر هذا الحذف في الاسماء
الثابتة ويقل في غيرها كقبل وبعد ونحوهما وقال ابن عصفور لا يقاس الا في نحو
مضافه زمان وقد يبقى المضاف بلا تنوين ان عطف هو على المضاف لمثله او عطف
عليه مضاف لمثله فالاول نحو حديث البخاري عن ابي برزة غزوت مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثماني بفتح الياء بلا تنوين والثاني نحو حديث
النبي صلى الله عليه وسلم قال يخضب في علم الله سنة او سبعة ايام وخصه الفراء
بالمصطحبين كاليد والرجل نحو قطع الله يد ورجل من قالها والنصف والربع وقبل
وبعد بخلاف نحو دار وغلام فلا يقال اشتريت دار وغلام زيد قال ابن مالك وقد
يبقى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم اي لا خوف شيء عليهم
وقوله سبحان من علقمة الفاخر * مسئلة لا يفصل بين المتضايفين اي المضاف
والمضاف اليه اختيارا لانه من تمامه ومنزلته منزلة التنوين الا بمعموله وظرفه

مضاف

وقرئ بمخلف وعكس ذلك وحديث
على الصحيح كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم وقرئ بمخلف وعكس ذلك وحديث
البخاري فهل انتم تاركوا لي صاحبي وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى لها
في رداها كما خط بوما معزة بعبيل وقيل لا يجوز او على المفعول اكثر النحويين ورد في
الظرف بانه يتوسع فيه وفي المفعول بثبوته في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل
فضلة فانه يصلح لذلك لعدم الاعتداد وكونه غير اجنبي من المضاف ومقدر التاخير
ومن جهة بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله
تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها وقوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي ونحو
مما اخو في الحرب من لا اخا له ويجوز اي الفصل الكوفية مطلقا بالظرف والمجرور
وغيرهما وجوزه يونس بالظرف والمجرور غير المستقبل وجوزه ابن مالك بقسم حكي
الكسائي هذا غلام والله زيد وابو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها
واما كقوله بما فطنتا اما اسا رومية واما دم والموت بالحر اجدر ذكرهما
في الكافية واما في الخلاصة ولم يذكر لهما في التسهيل وجوز الفصل ضرورة لا
اختيار ابنعته نحو من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ونداء قال في شرح الكافية كقوله
كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام اراد كان برذون زيد يا ابا عصام وقال
ابن هشام يحتمل ان يكون ابا نحو المضاف اليه على لغة القصر وزيد بدل او عطف
بيان ومثله ابو حيان بقوله زهير وفاق كعب بجير منقذ لك من تعجيل تهلكة
والخلد في سقر اي يا كعب ونا على متعلق بالمضاف او غيره كقوله اما ان وجد
للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب وقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه
فنعم ما نجلا اي انجب والداه ايام اذ نجلاه وفعل ملغى كقوله باي تراه هم
الارضين حلوا اي باي الارضين تراهم حلوا ومفعول له اي من اجله كقوله
اشم كانه رجل عبوس معاود جراة وقت الهوادي اي معاود وقت الهوادي
جراة مسئلة المضاف للياء بكسر اخره لمناسبة الياء الا مثنى ومجموعا على حد
وما الحق بهما ومعتلا لا يجري مجرى الصحيح فيسكن اخره وهو الالف من الاول
والاخير والواو من الثاني والياء من الثلاثة ثم تدغم في ياء الاضافة الياء التي
في اخر الكلمة والواو بعد قلبها ياء ويكسر ما قبلها ان كان ما لمجانسة نحو
زيدي وزيدي وقاضي سلمى وتسلم الالف فلا تنقلب في المثنى كزيداي والمقصور
كعصاي ومحياي وقلبها ياء في المقصور لغة لهذيل وغيرهم كما قال ابو حيان
كقوله سبقوا هوي واعنقوا لهواهم وقرا الحسن يا بشري وقلبها في لدي
والي وعلى الاشهر اكثر واشهر اللغات من السلامة كلدي وعلي والي والا
وتجعل الحرف تقول لداي وعلاي نقله ابو حيان معترضا به على صاحب
التسهيد في نفيه ذلك ثم الياء المضاف اليها في غير المفرد الصحيح تفتح لا عدم
وقد تكسر مع المقصور قرا الحسن عصاي وقد تكسر المدغمة في مع او غيره كقراءة
حمزة بمصرخي وقول الشاعر على لمروضة بعد لمة سع بكسر الياء والياء اه

رقاق

به

الكلام على المضاف للياء

سلمى

٤

في المفرد الصحيح تفتح وتسكن اي يجوز كل منهما وفي الاصل منهما خلاف فقيل الفتح
اصل لانه حرف واحد فقياسه التحرك به ثم سكن تخفيفا وجزم به ابن مالك
في شرح المنظوم وقيل السكون اصل لانه حرف علة مبني فوجب السكون كواو
ضربوا لان بقاء الحرف على حركته انما هو لتعذر الابتداء به والمنفصل بغيره لا تعذر
فيه وقيل حذفها اي الياء مع كسر المتلو اي ما قبلها كقوله فبشر عبادي الذين
بحذف الياء ومثلا ونقصا وخطا وقيل قلبها الفا كقوله اطوف ما اطوف
ثم اوي الى اما ويرويني النقيع وخصه ابن عصفور بالضرورة واطلق غيره
جوازه وقيل حذفها اي الالف مع فتح المتلو الا علما كقوله ولست بمدرك
ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني قال ابو عمرو بن العلا ومع ضمة كقوله
ذريني انما خطاي وصوبي وانما اهلكت مال وانكره ابو زيد الانصاري
المعنى في البيت ان الذي اهلكته مال لا عرض قال ابن مالك فان كانت
عن مضمة نحو مكرمي مراد به الحال والاستقبال فلا حذف ولا قلب لانها حينئذ
في نية الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فتشبه ما قاضي في جواز الحذف فلا
حظ لها في غير الفتح والسكون قال ابو حيان وغيره من النحويين لم يذكر واء
هذا التقيد ثم نقله في الارتشاف عن الجالس لثعلب والنهاية فان نودي
المضاف للياء بعد ساكن فيتعينا اي الياء لغات اشهرها الحذف وابقاء الكسرة
لا على ما مر لان المنادي كثير التغيير لكثرة الاستعمال نحو يا عبادي فاتقون
والابقاء ساكنة بالياء فمفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا فقلبها الفا تليها نحو
يا حسرتا على ما فرطت فحذفها اي الالف مع فتح المتلو استغناء به عنها كالاستغناء
بالكسر عن الياء وهذا الوجه اجازه الاخفش والمازني والفارسي ومنعه الاكثر
قال ابو حيان ويحتاج الى سماع من العرب في النداء فيه اي المتلو فحذفها ليس
يجعل بالمنادي المفرد قرئ قل رب احكم بالحق قال رب السجن احب الي اي يا رب وحكي
سيبويه يا قوم لا تفعلوا او رب اغفر لي ووجهه بانه لما حذف العاقب للتنوين
بني على الضم كما بني ما ليس بمضاف اذا حذف تنوينه قال ابو حيان والظاهر ان
حكمه في الاتباع حينئذ حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء والكره
اي الضم ابن هشام اللخمي وقال انما اجازه سيبويه فيما كثرت زيادة بالاضافة
فيه وقال حطاب المادري هو رديء قبيح لانه يلتبس المضاف بغيره اما بعد ساكن
مدغم او غيره فلا سبيل الى نحو يا قاضي وبني فانه كان المضاف الى الياء في النداء
اما ادعام ابن وابنة فلا ابنا بها وقلبها الفا ثابته خفيفا وكاد يوجد لا يجوز
ضرورة كقوله يا ابنا مي ويا سفيق نفسي يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وغلب
الحذف لكثرة استعمالها في النداء مع كسر الميم دلالة على الياء المحذوفة وفتحها
دلالة على الالف المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ما قبلها لا تركيبا
خلافا لسيبويه واصحابه في قولهم انه مركب مبني كاحد عشر وتعليك قال تعالى

اي مالي هو

وفوقه

دالة

ولا برأسي قرئ في السبع بالكسرة وبالفتح قال
قال يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي ولا تحذف منه الياء كيا ابنا امي يا ابن خالي
ومع صنما اما غلام وعم مع ابن وابنة فلا تحذف منه الياء كيا ابنا امي يا ابن خالي
وتزيد ام واب على الحذف والالفا والقلب لوجوبها تقلبها اي الياء تا مكسورة
ومع الاكثر ومفتوحة وبها قرئ في السبع مثل ومضمومة قاله الفرا والنحاس
وحكى الخليل يا امت لا تفعل وسمعه الزجاج والاصح انها لوحكى اي التا عوض
من اليا او الالف وتبين اي اخل ذلك لكنهما اختيارا اذ لا يجمع بين العوض
والمعوض وقولهم يا ابتا الالف فيه مما لي بآخر المنادي لبعدا واستغاثة الندبة
الياء كالتي في حضرتنا واجاز كثير من النحويين الجمع بينهما او ندب المنادي المضاف
للياء فتقل السكون اي على لغة من اثبتها ساكنة تفتح او تقلب فتحذف لاجتماع الفتح
نحو واعبديا واعبدا وعلى لغة الفتح تفتح فقط وتزاد لها الف ولا يحتاج الى عمل
كان لان الياء مبينة بالمباشرة الالف لفتحها وعلى لغة من اتي بالحذف مع كسر المتلو
او فتحه او منه وان قلبت الفا تقلب الفا وتحذف لالف الندبة لاجتماع الفين وقد
يستغني بالكسرة في المنادي فلا يجب رد الياء الى المعطوف عليه المحذوف عند
الجمهور فيقال يا غلام واحسينا خلافا للفراء في ايجابه الرد فتقول يا غلامي
وحبيباه وتقال في اضافة اسم الى الياء ابني ويقال في فم في يرد الواو والتي
الاصل وقلبها يا وادغامها في الياء وقل فمي وقيل لا يجوز الا في الضرورة لان
الاضافة ترد الى الاصل واسنده الى ابن مالك وابو حيان على جوازه ايضا المبحث
الصحيحين خلوف فم الصائم ويقال فيه في لغة الضعيف فمي والقصر فاي ويقال
في اب واخوته الجيد ابي واخي وحمي وهني بلا رد لانه المستعمل كما في اضافة الى غير الياء نحو لا
هذا اخي وجوز الكوفية والمبرد وابن مالك ان يقال ابي برد اللام كقوله كان ابي
كرما وسودا • يلقي على ذي اللبد الحدنيا • وزاد ابن مالك واخي قال ولم اجد له
شاهدا لكن اجيزه قياسا على ابي كما فعل المبرد ويقال على المختار في ذي ذوي لانه
الاصل في الرفع وذي قلبت الواو يا وادغمت فيها كالجر والنصب ومقابل المختار
موضع اضافتها الى المضمر خاتمة في تبيين نحو ضعيف اثبت الجمهور من البصريين
والكوفيين الجر بالمجاورة للمجرور في نعت كقولهم هذا جحر ضب خرب وتوكيد كقوله
يا صاح بلغ ذي الزوجات كلهم بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوي المنصوب
لا للزوجات وللمراعاة لكن زاد قوم وعطف نسق كقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
وارجلكم فانه معطوف على وايديكم لانه مغسول قال ابو حيان وذلك ضعيف جدا
ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما تابعان بلا واسطة
فيما اعتد بمجاورة مثل العطف المفصول بحرف العطف واجيب عن الاية بان العطف
فيها على المجرور المسح اشارة الى مسح الخف وزاد ابن هشام في شرح الشذور
بيان وقال لا يمتنع في القياس جره على الجواز لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع
اما البدل فقال ابو حيان انه لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه احد شيئا قال فيه

الخامس

الكوفيين

الكلام على الجر بالمجاورة

انه مفهوم معمول لعامل اخر غير العامل الاول على الاصح ولذلك لا يجوز اظهاره اذا
كان حرف جر باجماع فبعدت مراعاة المجاورة ومن ثم لم يمتنع له جملة اخرى وكذا قال
ابن هشام وانكره اي الجر بالمجاورة مطلقا السيرافي وابن جني وقال الاول الاصل
هذا جحر ضب خرب الجحر منه كمررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير للعلم به
ثم استتر الجحر فصار خرب وقال الثاني اصله خرب جحره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير
فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بان اسناده الضمير حينئذ واجب للالتباس وبان معمول
هذه الصفة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف وقصره الفراء على السماع ومنع القياس
عليها جا منه فلا يجوز هذه جحرة ضب خربه بالجر وخصه قوم بالنكرة كالمثال وردها
ذكره ابو ثروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك وخصه الخليل بغير
المثنى اي بالمفرد والجمع فقط قيل ونقيضا الجمع ايضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما
هذان جحرا ضب خربين ولا على الثاني هذه جحرة ضباب خربة والجواز في المثنى
معزو الى سيبويه قال ابو حيان وقياسه الجواز في الجمع والمانع قال لم يرد الا في
المفرد ونحو قريب من رأي الفراء الجواز في هذه المجرات اي احدها لام الطلب متى
كان نحو لينفق وذعا نحو ليقض علينا ربك وحركتها الكسر ضرورة لما تبين ومنها
لغة سليم طلبا للخفة وقيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تا لبها بخلاف
ما اذا انكسر ليتأذوا وضم نحو لتكرم وقيل انما تفتح علمها ان استؤنفت اي لم تقع
بعد الواو والفاء وثم ذكرها الفراء وتسكن اي يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل في المبني
ومنها كلمة عملها تلوها وتوفا وثم نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ثم ليقضوا تفثهم
وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليتمتعوا وقرئ بالتحريك في الثلاثة الاخيرة فقط
وقيل يقل مع ثم لان التسكين انما كثر في الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما
على حرف فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بالحذف الكسر ثم حملت عليهما فلا تبلغ
في الكثرة مبلغهما وقيل نحو معهما ضرورة لا يجوز في الاختيار قاله خطاب واكثر
قراءة حمزة ونحو مردود قال ابو حيان ما قرئ في السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا
بقلة ويلزم اللام في امر فعل غير الفاعل المخاطب اي في الغائب والمتكلم والمخاطب
كقولهم لتعن بحاجتي ويقل في امر المخاطب كقوله ولنحمل خطاياكم فتولوا فلا صلي لكم
لا انشاء لمنشئه قليل الاستعماله وتقل اللام في امر فاعل مخاطب نحو فبذلك
فليفرحوا وحديث لتاخذوا مصافكم والالتزام بصيغة افعل قال الرضي فان كان
المامور جماعة بعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاتيان
باللام وحذفها اي اللام منه اعني الاحد هاما جوز مطلقا حتى في رأي المبرد وثالثها
وهو الصحيح يجوز في الشعر فقط كقوله محمد تفد نفسك كل نفس ولا يجوز في الاختيار
وشذ انقدمها اثرا لقول او قول عن امرام لم يتقدمه والجزم في الاية لانه جواب
الامر وحذ انه شرط محذوف كما سياتي ورابعها يجوز في الاختيار بعد قول ولو كان
غير امر نحو قلت لزيد يضرب عمرا اي ليضرب ولا يجوز في غير الاضطرار واختاره

ابن مالك وجعله اقل من قد ونما تفد قول امرئ واستدل فيه بقوله فلت لثواب
لدنه جارها نيذن فاني حبها وجارها قال وليس بضرورة لتمكنه من ان يقول
ايذن وتيذن اني ولا تنفصل اللام عما عملت فيه لا بمعمول ولا بغيره قال ابو حيان
ونحا شد انفصالها من حرف الجر انه قد ورد فيه الفصل ولم يجز ذلك فيما كان عامل
الجزم اضعف من عامل الجر ‍م اي الثاني من الطلبية اي المطلوب بها الترك
سوا لانه يحوطها تستوا الفعل والدعا نحو لا تواخذنا وليس اصلها لام الامر فزيدت
الجزم بلام الامر مقدرة قبلها صدفت كراهة اجتماع لامين ولا اصلها لا فزيدت
قبلها النون فحذفت ما جلنا خلافا لزاعم ذلك ونحو التهيل في الاول ونعضهم في لا
قال ابو حيان لما ذلك دعوانا دليل على صحتها وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا
كقوله لا لقيتن احد من كنت فلا ادركته ما ثابته الا من نعها امرت به الحديث رواه الاكثرون
كون المنهي بها مخاطبا قال الرضي على السوا ولا تختص بالغايب كاللام وفي الارتشاف
الا كثر كونها للمخاطب وتضعف كونها للغايب كالمتكلم ومن امثلته فلا يسرف في القتل
لا تتخذوا المؤمنون وفصلها من الفعل بمعمول مجزومها نحو لا اليوم تضرب زيدا قليل او
ضرورة خلف حكاه في الارتشاف ومنه قوله وقالوا اخانا لا تخشع لظالم عزيز
ولا ذا حق قومك تظلم اي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا اردى
لانه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور وجوز ابن عصفور والابدي حذفه اي
مجزومها وابقاؤها لدليل نحو اضرب زيدا ان اساء وان لا فلا وتخفيف ابو حيان
فقال يحتاج الى سماع عن العرب ‍س اي الثالث لم وهي حرف نفي وتختص
بمصاحبة ادوات الشرط نحو ان لم تقم اقم بخلاف لما فلا تصاحبها قال الرضي كانه
لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وقال غيره لان منفيها محقق
ما تصحبها بخلاف منفيها لم وجواز انفصال منفيها عن الحال لانها لمطلق الانتفا
فيكون المنصل به نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا ولغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا وهذا
جاز لم يكن ثم كان ودخول الهمزة عليها بخلاف اللام ولا والاكثر كونها اي الهمزة
الداخلة عليها للتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بثبوت ما بعدها
نحو الم نشرح لك صدرك ولهذا اعطف عليه الموجب ووضعنا ورفعنا وقد تجي لغيره
كالا نظار نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع اي تخشع والتوبيخ نحو او لم نعمركم وقد
وقد تدخل على لما كاللام لكن دخولها على لم اكثر وفصلها من الفعل بمعمول مجزومها
وحذفه اي مجزومها بلا انما ضرورة كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان
لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم
ان وصلت وان لم ولا يجوزان في الاختيار وقد تهمل فلا تجزم حملا على ما وعلى
على لا كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار وهل
هو ضرورة او لغة خلاف والنصب بها لغة حكاها اللحياني وقرى الم نشرح
عم اي الرابع لما قال الاكثر هي مركبة من لم الجازمة وما الزايدة كما في انما

وقال

وقال بعضهم بل هي بسيطة وتجب اتصال نفيها بالحال ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقولك
لما يقم دليل على انتفا القيام الى زمن الاخبار ولهذا لا يجوز لما يقم بل وقد
يقوم وقيل يغلب ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به وقيل انما يكون لنفي الماضي القريب
من الحال دون التعقيب وهذا القول اخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال
لما يكن زيد في العام الماضي وقال الاندلسي شارح المفصل حكم يحتمل الاتصال
والانفصال ويكون منفيها متوقعا نحو بل لما يذوقوا عذاب اي لم يذوقوه الى
الان وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقعا ولهذا يقال لم يقض ما لا
يكون دون لما وهذا معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل ويحذف مجزومها لدليل
كقوله فجيت قبورهم بدا ولما فناديت القبور فلم يجبنه وتقول شارفت المدينة
ولما اي ولما ادخلها قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قراءة وان كلا لما
اي لما ينقص من عمله بدليل ليوفينهم بدلالة وانهم ليوفون قال وانما جاز ذلك في
لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف
انتهى قال غيره لان منفيها متوقع فعل يجوز فيه ذلك بان تقتصر على قد كقوله
وكان قد وفصله مما صرورة واجازه الزواوي ما فيها اي في لم ولما عوملم او لما
ان تودني ازرك وسمعه هشام ومنها اي الجوازم ادوات الشرط وتمام الباب
وما ومن ومهما بمعنى ما وقيل اسم منها وهي بسيطة وزنها فعلى والفها تانيث
ولذا لم تنون بأقيه على التنكير ومسمى بها او الحاق ولذا لم تنون بها للبنا او تركبه
من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل مهما ماوا ما بدلت الها لها الهالها دفعا
دفعا للتكرار لتقاربهما في المخرج وهو راي الخليل واختاره الرضي قياسا
على اخواتها او مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وهو راي الاخفش والزجاج
ورد بانه لا معنى للكف هنا الا على بعد ومتى ان يقال في مهما تفعل افعل انه
رد لكلام مقدر كانه قيل لا تقدر على ما افعل الجمرة المذكورة اضيف لما الشرطية
وهو راي سيبويه اقوال قال ابو حيان المختار اولها وهو البساطة لانه لم
يقم على التركيب دليل وقول اصلها ماما دعوى اصل لم ينطق به في موضع من المواضع
ومتى وايان ومنها ظرف زمان للعموم بمعنى نفيها نحو ايان نقم اقم وكسر همزة
ايان لغة سليم وانكر قوم جزمها لقلته وكثرة ورودها استفهاما نحو ايان
مرساها ايان يبعثون قال ابو حيان ومن لم يحفظ الجزم بها سيبويه لكن حفظ
اصحابه ويجب اذا وردت في الاستفهام بمستقبل كما تقدم فلا يستفهم بها عن
الماضي كذا قال ابن مالك وابو حيان ولم يحكيا فيها خلافا واطلق الكسائي
والقزويني في الايضاح كونها للزمان ومثلا بايان جيت ومن يستعملها
في الماضي والصواب خلافه وقد قبله في الخصه ثم نقل على ابن عيسى الربعي انها
تختص بمواضع التفخيم كايان يوم الدين ايان يوم القيمة والمشهور انها تختص
بخلاف متى اذا استفهم بها فانها تليها الماضي والمستقبل وحينما واين واني وانما

ربكما انما لم قال وقد خرجه على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود الغزني في البديع لكنه قدره لا يوفوا اجم
الكلام على ما
بان
السكاكي
لا الطلبية
الغايب
لم
لما

ذا لثلاثة ظروف لمكان عمومًا وقد تخرج اين عن الشرطية فيقع استفهامًا بخلاف
حيثما ويقع انى استفهامًا بمعنى متى نحو فاتوا حرثكم انى شئتم وبمعنى من اين نحو انى
لك هذا وبمعنى كيف نحو انى يحيى هذه الله بعد موتها واختار ابو حيان في الاية
الاولى انها شرطية اقيمت فيها الاحوال مقام الظروف المكانية والجواب محذوف
واي وهي بحسب ما تضاف اليه فان اضيفت الى ظرف مكان فظرف مكان نحو اي
جهة تجلس اجلس او زمان او مفعول او مصدر فكذلك وهي للعموم الا وما ف
واذما وانكر قوم الجزم بها وخصوه بالضرورة كاذا ولا ترد مهما وانها للزمان
وقيل ترد له وجزم به الرضي قال نحو مهما تجلس من الزمان اجلس فيه ومهما تجلس
من الزمان اجلس فيه وحمل عليه قد يضمن قوله مهما تصب افقا من بارق تشم اي مهما
وقت تصب بارقا من افق فقلبت واستدل له ابن مالك بقوله وانك مهما تعط
بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا ورد بجواز كونها للمصدر اي اعطا
كثيرا او قليلا ولا ترد مهما حرفا بل اسم بالاجماع وقال حطاب والسهيلي ترد حرفا
بمعنى ان كقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم اذ لا محل
لها واجيب بانها خبر يكن وخليقة اسمها او مبتدا واسم يكن ضميرها ومن خليقة
تفسير لها او الظرف خبره ولا ترد مهما استفهامًا وقيل ترد له قال ابن مالك كقوله
مهما لي الليلة مهما ليه فمها مبتدا خبره لي واجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستونف
الاستفهام بما وحدها ولا تجر مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على مهما تكن اكن ولا جهة
مهما تقصد اقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الادوات ولا ترد ان بمعنى اذ
وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام
ان شاء الله اذ لا يصح هنا معنى ان وهو الشك واجيب بانها في الاولى شرط جيء به
للتهييج كقولك لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وفي الثانية لتعليم العباد
كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل او ان اصله الشرط ثم صار يذكر للتبرك
ولا ترد بمعنى اذا وقال قوم ترد بمعناها وتاولوا عليه الايتين الا تفعلوه ان
اذا تحتاج الى جواب ولا يحتاج اليه ان والثاني ان اذا تفارقها فيما وقع احدهما
توقع الامر ولا تهمل ان فيرتفع ما بعدها وقيل نعم حملا على لو قاله ابن مالك كحديث
فانك ان لا تراه فانه يراك ولا تهمل متى وقيل نعم حملا على اذا كحديث البخاري وانه
متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه
من تكلمه واستدلاله بما في الحديث على اثبات الاحكام النحوية ولا يجازى بكيف
وقال سيبويه وكثير يجازى بها معنى لا عملا ويجب كون فعليها متفقي اللفظ والمعنى
نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا يجزم بها وقال
الكوفيون وقطرب بها مطلقا وقوم ان اقترنت بما نحو كيفما تكن اكن ولا يجزم بحيث واذ
مجردين من ما واجازه الفرا قياسا على اين واخواتها ورد بانه لم يسمع فيهما الا
مقرونين بما بخلافها ولا يجزم المسبب عن صلة الذي ولا النكرة الموصوفة واجازه

الكوفيون

بلغ

الكوفيون تشبيها بجواب الشرط فيقال الذي ياتيني احسن اليه وكل رجل ياتيني
اكرمه واختاره ابن مالك خلافا لزاعمها اي الاقوال في المسائل الاربعة عشر
وقد بينت مسئلة ادوات الشرط كلها اسما الا ان فانها حرف بالاتفاق والتي
متضمنة معناها فلذا بنيت الا ايا فانها معربة وفي اذما خلف فذهب سيبويه الى
انها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم ظرف زمان واصلها
اذ التي هي ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوبا في الشرط وجزم بها واستدل لسيبويه
بانها لما ركبت مع ما صارت معها كالشيء الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول
بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم ركبوا حب مع ذا فصارا كالواحد عن اصل وضعهما
ومنعها بالكلية وتقتضي ادوات الشرط جملتين الاولى شرط والثانية جزاء وجوابا

الكلام على فعل الجواب

اي يسمى كل منها بما ذكر قال ابو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه
شابه الجزاء من حيث كونه فعلا مترتبا على فعل اخر فاشبه الفعل المترتب على فعل
اخر ثوابا عليه او عقابا الذي هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من حيث كونه
لازما عن القول الاول فصار كالجواب الاتي بعد كلام السائل فان كانا اي الشرط
والجزاء فعلين فالاحسن ان يكونا مضارعين كما مر لظهور تاثير العمل فيهما ثم ان يكونا
ماضيين لمشاكلة في عدم التاثير نحو ان احسنتم احسنتم لانفسكم ثم ان يكون الاول
ماضيا والثاني مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى وهو من عدم التاثير
الى التاثير نحو من كان يريد ثم ان يكون الاول مضارعا والثاني ماضيا وهذا القسم
اجازه الفراء في الاختيار وتبعه ابن مالك وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة كقوله
ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا ملاتم انفس الاعداء ارهابا ويجب استقبالهما
لان ادوات الشرط من شانها ان تقلب الماضي الى الاستقبال وتخلص المضارع
له ولو كان اذا وقعت شرطا فانها كذلك تقلب معناهما الى المستقبل في الاصح
لغيرها نحو وان كنتم جنبا فاطهروا قال ابو حيان وتنقل عن المبرد انه زعم ان كان
تبقى على مدلولها من المضي ولا تقلبها ادوات الشرط دالة عليه نحو ان كنت قلته
فقد علمته ان كان قميصه قد من قبل والمانع قد ظاهرة او مقدرة حال كونه جوابا
في الاصح وذكر ابن مالك تبعا للجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة
او مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق اخ له
ان كان قميصه قد من دبر فكذبت اي فقد كذبت قال ابو حيان وذلك مستحيل من حيث
ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا
لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج او في الذهن فذلك محال فيتاول
ما ورد من ذلك على حذف الجواب اي ان يسرق فتاس فقد سرق اخ له ان كان قميصه
~~قد من دبر فكذبت اي فقد كذبت قال ابو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط~~
~~يتوقف عليه مشروطه فيجب ان يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا والا لزم من ذلك~~
~~تقدم المستقبل على الماضي في الخارج او في الذهن فذلك محال فينبغي ان يتاول ما ورد~~

من قبل صح

من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل اي فصبر
من ذلك على حذف الجواب
فقد كذبت قال وسمي المذكور جوابا لانه يغني عنه بحيث لا يجامعه لكثرة الاستعمال
كذلك محذوفا واما تصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذي تنفيس مثبتا او منفيا
بلا او لم نحو ان تعتزلوا اثم انه لا يكلمه فلا اخشاك في مثله فان لم تفعلوا او لن تفعلوا
فاتقوا النار ولا يتصدر بمضارع دعاء او مقرون بالسين او سوف او يتصدر بفعل
ماض عار من قد وحرف نفي ودعاء وجوده نحو ان قام زيد قمت وما يتصدر بماض مقرون
بقد او بحرف نفي او ذي دعاء او جامد وما بفعل الامر البتة ولو كان الفعل الماضي
نصرا فتح فعل تقدم معموله فانه يجوز تصدير الشرط به نحو وان احد من المشركين
استجارك التقدير وان استجارك احد من المشركين استجارك فاستجارك المتاخر فسر
الاول المقدر وارتفع احد على الفاعلية بها وكونه والحالة هذه مضارعا دون لم
ضرورة كقوله يثني عليك وانت اهل ثنائه ولديك ان هو يستزدك مزيد
ولا اختيارا ان يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا لفظا كما تقدم او مضارعا
مقرونا بلم كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب وقوله وان هو لم يحمل
على النفس ضيمها وكذا التقدم الاسم على اضمار الفعل قبله والتفسير بفعل
مع غير ان من الادوات ضرورة والشايع وقوع ذلك مع ان وحدها كما تقدم وخصت
بذلك لانها ام الباب واصل ادوات الشرط ومن الضرورة قوله فمن نحن نؤمنه
يبت وهو آمن وقوله فمتى واغل ينبهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقي وقوله
وقوله اينما الريح يميلها تمل وجوزه الكسائي اختيارا مع من واخواته فاجاز من
زيد تضرب اضربه وجوزه قوم من الكوفيين في غير المرفوع اي المنصوب والمجرور
لانهما فضلة ومنعوه في المرفوع وجوزه قوم منهم في المرفوع ايضا ان لم يكن عود ضمير
على الشرط كما في متى واينما فان امكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا تقول
من هو يضرب زيدا اضربه لان الاضمار يوهم واختار هذا المذهب الاخير ابو علي
صاحب المهذب قال ابو حيان والاصح المنع لان الفضلة والعمدة شيا واحد
اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل ويقع الفصل بين متى واخواتها والفعل
بعطف وتوكيد خلف لولا اجازه الكسائي ومنعه الفرا قال ابو حيان وهو الذي
تقتضيه قواعد البصريين وشرط الجواب الافادة فلا يكون بما لا يفيد كجزاء الشرط
فلا يجوز ان يقم زيد يقم كما لا يجوز في المبتدا زيد زيد فان دخله معنى يخرجه
للافادة جاز نحو ان لم تطعني فقد عصيتني اريد به التنبيه على العقاب فكانه
قال وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في المبتدا نحو انا ابو النجم وشعري
شعري ومنه من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله الحديث
وتدخله الفا ان لم يصح تقديره شرطا بان كان جملة اسمية كقوله ان تركبوا
فركوب الخيل عادتنا او فعل امر نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او دعائيا نحو
ان قام زيد فيرحمه الله او فرحمه الله او مقرونا بحرف تنفيس نحو ومن يرتد منكم عن دينه

فسوف

فسوف يأتي الله بقوم او بحرف نفي غير لا ولم نحو ان قام زيد فما تقوم او فلن تقوم
عمرا او بقد نحو ان يسرق فقد سرق او جامد نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان ونحو ان قام زيد فانا احسنه قال ابو
حيان وهذه الفا فا السبب الكائنة في الايجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم
عمرو كما يربط بها عند التحقيق يربط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف
لانه ليس الربط السببي وتعينت هذه للربط لا للتشريك وقال بعض اصحابنا
ههنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندي فيه نظر انتهى
وفي جواز حذفها اي الفا اقوال احدها يجوز ضرورة واختيارا نقله ابو حيان
عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ثانيها المنع
في الحالين قال ابو حيان في محفوظي قديما ان المبرد منع من حذف الفا في الضرورة
وانه زعم في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن
يشكره قال وهذا ليس بشي لانه على تقدير صحة الرواية لا يطعن ذلك في الرواية
الاخرى ثالثها وهو الاصح يجوز في الضرورة ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه ويغني
عنها في الاصح اذا الفجائية في جملة اسمية غير طلبية ولا منفية قال ابو حيان
النصوص متظافرة في الكتب على الاطلاق في الربط باذا ولكن السماع انما ورد
في ان قال تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فيحتاج في اثبات
ذلك في غيرها من الادوات الى سماع واحترز بالاسمية من الفعلية فان اذا لا تدخل
عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز ان
عصى زيد فاذا ويل له وان اطاع فاذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا
يجوز ان يقم زيد فاذا ما عمرو قائم وانما تدخل الفا في الصور كلها ومقابل الاصح
في المتن قول الاخفش لا ارى اذا منزلة الفا الا ردية لا تقول ان تاتني اذا انا اكرمك
كما تقول فانا اكرمك ولكن اراه الا انه على حذف الفا اي فاذا هم يقنطون ورده ابو
حيان بان حذف الفا فيما يلزمه الفا لم يجي في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفا
رفعت في قولك ان تقم اقوم ولم يجزه شي فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه
انتهى ومن ثم اي من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفا اي من اجل ذلك لا يجتمعان لان العوض
لا يجتمع مع المعوض فلا يقال ان يقم زيد فاذا عمرو قائم ويرفع الجواب وجوبا ان قرن
بالفا سوا كان فعل الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه ام مضارعا نحو فمن يؤمن
بربه فلا يخاف وانما رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدا محذوف تقديره فهو
ينتقم الله منه فهو لا يخاف قال لو لا ذلك لحكم بزيادة الفا وكان الفعل مجزوما لكن
العرب التزمت فيه الرفع فعلم انها غير زائدة ويرفع الجواب جوازا ان كان الشرط فعلا
ماضيا نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم ومن شواهد الجزم قوله تعالى من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف اليهم
من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه قال ابو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه

فصيح مختارا الا ما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجي في الكلام
الفصيح وانما يجي مع كان لانها اصل الافعال قال والذي نص عليه الجماعة ان
ذلك لا يختص بها بل سائر الافعال في ذلك مثلها وانشد سيبويه للفرزدق دست
رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير قال واما الرفع فهو
مسموع ونص بعض اصحابنا انه احسن من الجزم واختلف في تخريجه فقال سيبويه انه على
نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفا
وقال ابو حيان هو الجواب لا على اضمار الفا ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط
تاثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب والا بان كان الشرط مضارعا
فضرورة رفع الجواب كقوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع
والاختيار جزمه قال تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا واذا رفع فمذهب سيبويه
انه على نية التقديم والتاخير ان كان قبله ما يمكن ان يطلبه كالبيت والا فعلى اضمار
الفا نحو ان تاتني اتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفا في الجميع
لانه جواب في المعنى فقد وقع في محله فلا ينوى به التقديم وجازمه اي الجواب الاداة
عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لانها اقتضتهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن
وان في جزئيها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيبويه واختاره
الجزولي وابن عصفور والابذي وقيل جازمه فعل الشرط قاله الاخفش واختاره
ابن مالك لانه مستدع له بما احدثت فيه الاداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع
لا يعمل اذ ليس احدهما باولى من الاخر وانما يعمل بمزية وبان نصب العامل من غير النوع
وشبهه كعمل الاسماء في الاسماء وقيل جازمه هما اي الاداة والفعل معا ونسب
ايضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وربما قيل ان يكون العمل من
لان الجزم منظر الى فاذا كان الجازم قويا لم يعمل عملين فاحرى ان لا يعمله الجازم ورد
بان الجازم لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما وبان كل عامل مركب من شيئين
لا يجوز حذف احدهما كاذما واخواتها وقد يحذف فعل الشرط دون الاداة فدل على ان العامل
ليس مركبا منهما وبان الجازم لا يحذف معموله والجواب يحذف كثيرا فلو كان العامل مجموع الاداة
والشرط لزم ابقا الجازم مع حذف معموله محالا فيما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها
تكون قد اقتضت معمولا واحدا فلا يمتنع وقيل جازمه الجوار قاله الكوفيون قياسا
على الجر بالجوار قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقي وقيل
فعل الجواب مبني وفعل الشرط معرب وقيل هو والشرط ايضا مبنيان والقولان
للمازني استدل على بنائهما بان الفعل لم يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا
على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبنا الجواب فقط بانه لم يكن
له عامل فكان مبنيا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال ابو حيان والمازني
في رايه مخالف لجميع النحويين مسئلة البصريون قالوا اداة الشرط لها الصدر في
الكلام فلا يسبقها معمول معمولها اي لا يجوز تقديم شي من معمولات فعل الشرط ولا فعله

مسئلة

الجواب

الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر
ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما يتبع شيئا تقدمها او مبنية على ذي خبر ونحوه وجوز
الكسائي تقدم معمول فعل الشرط او الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يثبك الله
وخيرا ان تاتني تصب قال ابو حيان ويحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب
غير معمول فعل الجواب المرفوع فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان اتيتني تصيب وسوغ ذلك
انه ليس بفعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب
خيرا ان اتيتني قال الكرسي اي البصريين واما الجواب نفسه فلا يجوز تقديمه على الاداة
لانه ثان لها تابع للاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيين
ماضيا كان ام مضارعا نحو قمت ان قمت واقوم ان قمت وقيل انما يجوز تقديم الجواب
ان كان مضارعا ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر
فيه التجوز بخلاف الماضي فانه تجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه
التاخير كثر التجوز ورد ابن الهمام يجوز تقديم الجواب ان كانا اي الشرط والجواب ماضيين
بخلاف ما اذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه بانه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تاخر
جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخرا في كونها لم تعمل فيه بخلاف المضارع فانه متاثر بها
فمنع تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار وقيل لا يسبق الجزم ومعموله
قاله الفرا والصحيح جوازه وعليه سيبويه والكسائي نحو ان تاتني خيرا تصب على الاداة
ونحو مذهب الاكثرين منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا ان تقدم شبيه فدليله
وليس اياه وشرطه اختيار اقتضى الشرط لفظا ومعنى بان كان مضارعا مقترنا بلم في
الماضي نحو قمت ان قمت واقوم ان قمت واقوم ان لم تقم قال سيبويه هكذا اجري في كلامهم
واما الشعر فمحل ضرورة واتساع واجاز الكوفيون سوى الفرا ان يحذف جواب الشرط
في الاختيار وفعل الشرط مستقبل قياسا على الماضي فاجازوا انت ظالم ان تفعل
فان لم يكن فعل الشرط ماضيا تقريبا على الاصح ونحو ما او من واي صرن موصولات
اي حكم لهن بذلك الذي يؤمن معه اتما معانيها اختصت اذ زال حكم الشرط لزوال شرطها
ونحو المعنى فينتفي الجزم نحو اتي من ياتيني وقد يذهب ما تحبه واكرم ايهم يحبك وحينئذ
فثابت احكام الموصول لا تمتنع جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العايد عليها وصلتها
وغير ذلك واما في الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان اضيف لهن اي لمن وما وا
زمان يجب لهن في السعة ان يكن موصولات نحو انذكر اذ من ياتينا ناتيه ولا يجوز الجزم
عند سيبويه والجرمي والمازني لان اسما الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرة
بان فكذا المضاف الى ما تضمن معناها خلافا للزيادي والمحققين في ذهابه الى جواز
الجزم اختيارا للمنزله على حين من يلبث عليه ذنوبه يرث شربه اذ في المقام تداسر
والاولون قالوا هو ضرورة ويجري هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم مطلقا
اي في الاختيار والضرورة اذا وقعن بعد باب كان وان كان من ياتينا ناتيه
وان من ياتينا ناتيه وليت من يحسن الينا نحسن اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله

قبيح

الجواب

ولكن المخففة نحو ولكن من يزرني اذ ازوره وإذا المفاجأة نحو مررت بزيد فإذا من
يزوره يحسن اليه وما النافية نحو من ياتينا نعطيه لان ما لا تلي الجملة الشرطية
وإذا الفجائية نحو مررت بزيد فإذا من يزوره يحسن اليه وما النافية نحو من
ياتينا نعطيه لان ما لا يلي الجملة الشرطية وهل نحو هل من ياتينا ناته لان هل
لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية قيل وإلا الهمزة قاله يونس قياسا على هل والأصح
جوازه لجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة كما استفهم
بها عن غيرها ذلك نحو أإن تأتني آتك فلما احسن ذلك في أن حسن في أخواتها نحو
من ياتنا فانه

مسئلة

يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى أإن ذكرتم أي تطيرتم
أي تطيرتم وقوله وإن كان كبر عليك اعراضهم فإن استطعت الآية أي فافعل ويلزم
الحذف لتقدم شبهه على الأداة كامر ولتقدم جواب قسم يدل عليه ويحذف الشرط
وهو اقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك في شرح الكافية ومنه وإن احد من المشركين
استجارك وقوله ان خيرا فخير وقيل انما يجوز حذفه ان عوض منه لا وعليه ابن
عصفور والآمدي كقوله فطلقها فلست لها بكفو وإلا يعل مفرقك الحسام
أي وإن لا تطلقها قال ابو حيان وليس بشيء لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف
لم يجز الجمع بينهما مع انه يجوز وإن لا يبتي فلا تضربه فهنا نحو ذلك فيها لا عوض وورد
الحذف وهو شبيه لا لتقدم ويحذفان أي الشرط والجواب مع إن دون سائر الأدوات
واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد في غيرها قال قالت بنات العم يا سلمى
وإن كان فقيرا معدما قالت وإن أي وإن كان كذلك يصغ بعروجتيه قال ابو حيان
وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحذفها احفظه بعد غير إن قال الا ان ابن مالك
انشد بيتا في شرح الكافية وزعم انه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله متى تؤخذوا
قسرا بظنة عامر ولا ينج إلا في الصفاد يزيد وقيل حذفهما معا ضرورة قاله ابن
مالك قال ابو حيان وتبع فيه ابن عصفور قال ولم يفرق غيرهما على ان ذلك ضرورة
بل اطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الأحاديث
لا الأداة أي لا يجوز حذف أداة الشرط ولو كانت إن لانها الأصح كما لا يجوز حذف غيرها
من الجوازم ولا حذف حرف الجر وجوز بعضهم حذف إن فيرتفع الفعل ويدخل الفاء
اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان
بالله وإن توالى شرطان فصاعدا من غير عطف فالأصح ان الجواب للسابق ويحذف
جواب ما بعده لدلالة الأول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للأخير وجواب
الأول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا
على اضمار الفاء فإذا قال ان جاء زيد ان اكل ان ضحك فعبدي حر فعلى الأصح
الضحك أولا ثم الأكل ثم المجيء فإذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى مقابله
عكسه فإذا وقع المجيء أولا ثم الأكل ثم الضحك لزم العتق فإن كان عطفا فالجواب
لهما معا ومنه وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم الآية ولا صح ان الماضي حينئذ يجيء

فعل

فعل الشرط الثاني ماضيا بناء على ان الجواب للسابق وان جواب الثاني محذوف
لما مر انه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضيا وعلى ان الجواب
للثاني لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب والأصح انه أي الشرط الثاني
مقيد للأول تقييده بالحال الواقعة موقعه قاله ابن مالك فقول القائل ان اجبتني
ان دعوته احسنت اليه في تقدير ان اجبتني داعيا له وقول الشاعر ان تستغيثوا
بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم في تقدير ان تستغيثوا بنا مذعورين
قال ابو حيان وغير ابن مالك يجعله متأخرا في التقدير وكانه قال ان اجابني ان
الثاني دعوته فإن اجابني هو جواب ان في المعنى حتى كانه قال ان دعوته فإن اجابني
احسنت اليه فإذا وقع دعاء لشخص فاجابه ذلك الشخص بعد دعائه اياه لزم
الإحسان الا ان جواب الشرط والتقدير بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا
ان تذعروا فإن تستغيثوا بنا تجدوا فأول الشرط يصير جزاء وإن توسط الجزاء
والشرط مضارع وانتفاء أي الشرط معنى حال كونه غير صفة ووضع حذفه ابدل منه
مثاله ان تأتني تمش الي اكرمك والإتيان لم توافقه معنى رفع حالا نحو ان تأتني تضحك
احسن اليك والماضي كالمضارع في ذلك فإن فرضت المسئلة فيه كالمستقبل
لانه فيه يظهر الإعراب مثاله ان اتيتني مشيت اكرمك وان اتيتني قد ضحكت احسن اليك
واحترز بغير صفة من الواقع صفة نحو ان يأت رجل يعرف النحو اكرمه يعرف في
موضع الصفة لرجل وتجب الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الي
احسن اليك وان تظنني اصدق اصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في
موضع نصب على انه خبر ومفعول ومنه قول زهير ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه
ولا يغنها يوما من الدهر يسأم وتزاد ما توكيدا في ان ومنه وإما ينزغنك وإما
ينسينك قال ابو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه الا والفعل مؤكد بالنون
واما في لسان العرب فيجيء ايضا بغير نون كثيرا قال زعمت تماضر انني اما امت
يسدد ابينوها الأصاغر خلتي وفي غيرها مضافة كضرب بان لم تضف اصلا او
اضيفت لظاهر ومنه أيا ما تدعوا أيما الأجلين قضيت وفي أين وقال تعالى
اينما تكونوا يدرككم الموت وقال الشاعر متى ما تلقني فردين ترجف وكذا ايان في
الأصح قال فأيان ما تعدل بها الريح تنزل قال ابو حيان وزعم بعض اصحابنا انها
لا تزاد فيها وليس بصحيح لورود السماع به ولا في من وأنى في الأصح وذهب
الكوفيون الى جواز زيادتها بعدها فيجوز من ما يكرمني اكرمه مسئلة في اعراب
اسماء الشرط واسماء الاستفهام اذا وقعت الأداة الشرطية على زمان او مكان
فظرف أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متى تقم اقم واينما تكونوا يدرككم الموت او
على حدث فمفعول مطلق نحو والا فإن وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم اقم فمعه
فمبتدأ خبره فعل الشرط وقيل خبرها وقيل هو والجواب معا لان الكلام لا يتم
الا بالجواب وكان ذا اخلاف الخبر ورد بانه اجنبي من المبتدأ او متعد واقع عليها

الكلام على اعراب اسماء الشرط

نحو من تضرب زيدا اضربه ومن تضرب اضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها
نحو من تضربه زيدا اضربه ومن تضربه اضربه أو متعلقها نحو من تضرب زيد
أخاه اضربه فاشتغال أي فالمسألة من باب الاشتغال فيجوز في أداة الشرط
أن تكون في موضع رفع على الابتداء وأن تكون في موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر
بعدها ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام مسألة لو شرط للماضي
وقد ترد للمستقبل كإن وخرج عليه قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
ضعافا وقول توبة ولو أن ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدى من جانب القبر صائح وقيل [illegible]
قال بدر الدين بن مالك وعليه أكثر المحققين قال وورود شرطها في الآية والبيت
مستقبلا في نفسه أو بتقييد لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج
إلى إخراج لو عما عهد فيها من معناها الأصلي وقال أبو حيان متعقبا عليه ورود
لو في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع وجزمها لتعلقها مؤثرة لا يحسن في الماضي
لعدم تمكنها بكونها للمضي ومن الضرورة قوله لو يشأ طار بها ذو ميعة وقيل
بل هو لغة لقوم فيطرد عندهم في الكلام وقيل ممنوع لا يجوز لا في الكلام ولا في
الشعر حكى الأقوال الثلاثة أبو حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها
حتى قال بعضهم إن النحاة لم يفهموا معنى لو فقال سيبويه هي حرف لما كان سيقع لوقوع
غيره أي أنها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير
واقع فكأنه قال حرف يقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وقال
المعربون هي حرف امتناع لامتناع أي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره واختلف
في المراد بذلك فقيل المراد امتناع الأول أي الشرط للثاني أي لامتناع الجواب
ذكره ابن الحاجب في أماليه محتجا من عنده ووجهه بأن انتفاء السبب لا يدل على
انتفاء مسببه لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة
إلا الله لفسدتا فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع
الفساد لامتناع الآلهة لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية ولأنه
لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في
الآلهة لأن المراد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد
سبحانه إن شاء وتابعه على ذلك ابن الخباز وقيل عكسه أي المراد أن جواب لو ممتنع
لامتناع شرطه فقولك لو جئت لأكرمتك دال على امتناع الإكرام لامتناع المجيء وهذا
هو الذي قرره الناس من إثبات الامتناع فيهما وهو المشهور الدائر على ألسنتهم وأنكره
ابن هشام في المغني تبعا لابن الحاجب ومن تبعه ثم أفاد أنها لذلك وقيل نطقا أي
بالمنطوق وقال بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل وشيخنا العلامة
محيي الدين الكافيجي رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغني أي بالمفهوم
قال أبو حيان كان لو عند سيبويه لها منطوق ومفهوم كما أن لها منطوقا ومفهوما

الكلام على لو

للماضي صح

المراد صح

فاذا

فإذا قلت لو أكلت لشبعت فمعناه أن الشبع كان يمتنع لوقوع الأكل ولو قلت
لو قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام
زيد وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد وتارة يكون غير مراد فالمنقول
عن سيبويه إلى المفهوم فقالوا إذا قلت لو أكلت لشبعت امتنع الشبع لامتناع
الأكل وسيبويه نظر إلى المنطوق فأطلقه في جميع موارده وقيل هي حرف امتناع
لامتناع إن كان بعدها مثبتان وإلا بأن كان بعدها منفيان فوجود أي حرف
وجود لوجود فإن كان الأول منفيا والثاني مثبتا فحرف وجود لامتناع أو
عكسه فحرف امتناع لوجود قال أبو حيان والسبب في ذلك عند هذا القائل
أن المنفي بعد لو موجب والموجب منفي قال وهذا وقول من قال حرف امتناع لامتناع
يرجعان إلى معنى واحد ألا ترى أنها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزم من
ذلك إذا كان ما بعدها موجبا أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأول
أو منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع نفي الأول فيكون الفعلان إذ ذاك
موجبين أو الأول منفيا والثاني موجبا لزم امتناع وجود الثاني لامتناع
نفي الأول فيكون الأول إذ ذاك موجبا والثاني منفيا أو الأول موجبا والثاني
والثاني منفيا لزم امتناع نفي الثاني لامتناع وجود الأول إذ ذاك منفيا
والثاني موجبا فهو اختلاف عبارة وقد رد القول لأنه لا يعم امتناع الجواب في
مواضع كثيرة كقوله تعالى ولو أنما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة
أبحر ما نفدت كلمات الله وقول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه لأن عدم
النفود محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا
وقال أبو علي الشلوبين وابن هشام الخضراوي إنها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل
على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي لمجرد الربط أي ربط الجواب بالشرط
دالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل
بالإجماع على امتناع ولا ثبوت قالا ولو كان مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه
في بيان معناها قال الجمال بن هشام في المغني وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات
إذ فهم الامتناع منها كالبديهي فإن كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير
تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لأكرمته لكنه لم يجئ والمختار في
تحرير العبارة عن معناها وفاقا لابن مالك أنها حرف يقتضي امتناع ما يليه
واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد
قام عمرو محكوم بانتفائه وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام من عمرو وهل لعمرو قيام آخر
غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المغني وهذه أجود
العبارات ثم ينتفي التالي أيضا إن ناسب الأول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة
ولم يخلف المقدم غيره في ترتب التالي عليه كلو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أي السماء
والأرض ففسادهما أي خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على

فإن كان الأول مثبتا والثاني منفيا

فيكون الأول صح

بلغ

وفوق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يختلف
التعدد في ترتب الفساد عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المعتاد بلو ولا
ينتفي التالي ان خلفه اي الاول غيره كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا فان الحيوان
مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلفه الانسان في ترتب الحيوان
غيره كالحمار فلا يلزم بانتفاء الانسان عن شيء المعتاد بلو انتفاء الحيوان عنه لجواز
ان يكون حمارا كالحمار انه يكون محي ويثبت التالي مع انتفاء الاول ان لم ينافي ثبوته
وناسب التالي الاول اما بالاولى نحو نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه رتب
عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المعتاد بلو انسب فيترتب عليه ايضا
في قصده وان المعنى انه لا يعصي الله مطلقا لا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه
اجلالا لاله تعالى عن ان يعصيه او المساوي نحو قوله صلى الله عليه وسلم في بنت
ام سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه
الشيخان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبته للرضاع المناسب له شرعا فيترتب
ايضا على كونها ربيبته المعتاد بلو المناسب له شرعا كمناسبته للاول لما
في ذاك مساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاع والمعنى انها لا تحل لي اصلا لان بها
وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيبة وكونها ابنة اخي الرضاع او الادون
نحو قولك لو انتفت اخوة الرضاع ما حلت للنسب هو على نسق ما تقدم
فيما قبله وحرمة الرضاع ادون من حرمة النسب ويليها اي لو اسم على اضمار فعل
يفسره ظاهر بعده اختيارا كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك
قالها يا ابا عبيدة ويليها ايضا كثيرا ان المفتوحة اختيارا كقولهم لو انك زيد قائم وقاله
انه ذلك حث لزمت الماضي ولم تعمل خلافا للبصرية فيها حيث قالوا لا يليها
الا الفعل ظاهرا ولا يليها مضمرا الا في الضرورة او في نادر كلام ومن الضرورة
عندهم قوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام وقوله لو بغير
الماء حلقي شرق وفي التنزيل قل لو انتم تملكون فاستدل به الاولون وتأوله
المانعون على ان الاصل لو كنتم تملكون فحذفت كان وانفصل الضمير وجوابها اي
الغالب فعل مضارع مجزوم بلم كقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت ولكن حمد
الناس ليس بمخلد او فعل ماض مثبت والغالب حينئذ اقترانه باللام المفتوحة
كقوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم ومن غير الغالب لو نشاء
جعلناه اجاجا او ماض منفي والغالب خلوه من اللام نحو ولو شاء الله ما اشركوا
ومن غير الغالب قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا وقد تقترن جوابها باذن نحو
لو جئتني اذن لاكرمتك وندر كونه جملة اسمية مقرونا باللام كقوله فلو مت في يوم ولم آت
عجزه ليضعفني فيها امرؤ غير عاقل لاكرم بها مزنية ان لديتها اطاعني فيها الكل
منازل وندر كونه مصدرا برب او الفاء كقوله لو كان قتل يا سلام فراحة او فات
كقوله ورب ثبت قد ينتفع الفؤاد بشربه تدع الحوائم لا يجدن غليلا فان ذلك الجواب

بتمامه

في الظاهر جملة اسمية فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها وليس بجوابها خلافا
للزجاج كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فجواب لو محذوف
لدلالة ما بعده عليه والتقدير لاثيبوا وقوله لمثوبة الى اخره جواب قسم محذوف تقديره
والله لمثوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو واللام هي الداخلة في جوابها ويحذف
جواب لو لدليل وهو كثير في القرآن قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية
اي لكان هذا القرآن قال ابو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام وترد لو للتمني
كقولك لو تأتيني فتحدثني ونحو فلو ان لنا كرة قالوا لو التي للتمني قسم برأسها وانما هي
الشرطية اشربت معنى التمني وعلى الاول لا جواب لها في الاصح قال ابو حيان
هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا ابو الحسن بن الضائع وابو مروان عبيد الله بن
عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر انها لا بد لها
من جواب لكنه التزم حذفه لاشرابها معنى التمني لانه متى امكن تقليل القواعد
وجعل الشيء من باب المجاز كان اولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لانه
يحتاج الى وضعين والمجاز ليس فيه الا وضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ
جمال الدين بن هشام في المغني عن ابن الضائع وابن هشام انهما قالا لا تحتاج الى جواب كجواب
الشرط ونحو تحرير قولي في الاصح راجع الى الامرين معا وردها للتقوية استغنوا بها
عن الجواب كما تبين مثل وترد للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ولولا ولوما حرفا
امتناع لوجود نحو لولا زيد لاكرمتك فامتنع الاكرام لوجود زيد وانما يليهما اسم
تقدم اعرابه في باب المبتدأ او ان المفتوحة او ان المخففة منها او الناصبة نحو
فلولا انه كان من المسبحين للبث لولا ان من الله علينا لخسف بنا ولولا ان يكون
الناس امة واحدة لجعلنا قال في المغني وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في لو وجوابهما
ماض مع ما النافية نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من احد ابدا او
مثبت مع اللام نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم وحذفها اي اللام منه
خاص بالشعر او قليل في الكلام اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرة قال بالاول ومرة
قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله لولا الحيا وباقي
الدين عبتكما ويجوز حذفه اي جواب لولا لدليل قال تعالى ولولا فضل الله عليكم
ورحمته وان الله تواب رحيم اي لاهلككم وترد ان اي لولا ولوما للتحضيض وهو
طلب بحث وازعاج وترد ايضا له هلا والا بالتشديد والا والاربعة حينئذ
بسايط اي غير مركبة كما اختاره ابن الصواني في شرح الكافية قال لان الاصل
عدم التركيب وقيل الاربعة مركبات من لو ولا ولو وما وهل ولا وقلبت الهاء
في الا همزة ذكره في الاربعة ابو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح
وذكره في هلا والا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل تختص بفعل
ولو مقدرا بأنه الاصح نحو لولا جاءوا عليه باربعة شهداء لوما تأتينا بالملائكة

وابن

الكلام على لولا ولوما

هلا والا

وحينئذ

هلا ضربت زيدا الا اكرمت عمرا ومثال تقديرا للفعل لولا اذ سمعتموه قلتم وهلا اتى
ليل سمعتها الا زيد امرته وذهب بعضهم الى جواز مجي جملة الابتدا بعد هذه
الحروف مستدلا بالبيت ومثلوها من التوبيخ لولا اخرتني الى اجل قريب وقد تقيل
الى التحضيض لو والا بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو لو تنزل عندنا
فتصيب خيرا الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما قيل وترد لولا وهلا
استفهاما ولولا نافية وجعل منه الاول لولا اخرتني الى اجل لولا انزل اليه ملك
ومن الثاني فلولا كانت قرية امنت قال ابن هشام والاكثرون لم يذكروا ذلك والظاهر
ان الاولى للعرض والثانية مثل لولا جاؤوا عليه باربعة شهدا والثالثة لذلك
اي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجي العذاب
فنفعها ذلك ويؤيده قراءة ابي فهلا ويلزم في هذا المعنى النفي لان التوبيخ يقتضي
عدم الوقوع وقال المالكي لم ترد لوما الا للتحضيض نقله عنه ابن هشام في المغني
اما بالفتح والتشديد ويقال فيها ايما بابدال الميم الاولى يا استثقالا للتضعيف
قالت زالت رجلا ايا اذا الشمس عارضت الاصح انها حرف بسيط وقيل مركب من
معناه مهما يكن من شي في نيابته عن اداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما
وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال ابو حيان ما ذكر من معناها
هو من حيث صلاحية التقدير والا فجائز ان يكون مرادفا له رضيا لمعنى لان مفعولية
الحرف مباينة لمفعولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولانه لو كان ضميرا يعود
على مهما في الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في اما قال وقال بعضهم
لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالم فعالم
تريد عالم ذكرته ولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فانه متوقف على قيام زيد واجيب
بانه قد يجي الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله من يك ذا بت فهذا بتي
الا ترى ان بته موجود كان لغيره بت ام لم يكن ومن ثم اي من هنا ومن كونها في معنى
الشرط اي من اجل ذلك لزمت الفا جوابها فلم تحذف دون ضرورة وكذا دون
تقدير قول على الاصح نحو فاما الذين يعملون الا جائز ان تكون الفا للعطف
لان العطف لا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذ لا يصح الاستغنا عنها
فتعين انها فا الجزاء وقال ابو حيان هذه الفا جات في اللفظ خارجة عن
قياسها لانها لم تجي رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله ولا للتعليل بكونها
اما في معنى الشرط ليس يجيد لان جواب مهما يكن من شي لا يلزم فيه الفا اذا كان مما
لا اداة الشرط والفا لازمة بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا لها ام لم يكن
الا ترى انه يقال مهما يكن من شي لم ابال به ويمتنع ذلك في اما ويجب ذكر الفا فدل
على ان لزوم الفا ليس لاجل ذلك انتهى وقد تحذف الفا في الضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم ويجوز حذفها في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف
كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف

المذكور

ثم على اما بالفتح

ايضا

القول

القول استغنا عنه بالمقول فتبعته الفا في الحذف ورب شي يصح تبعا ولا يصح
استقلالا هنا قول الجمهور وزعم بعض المتاخرين ان الفا لا تحذف في غير الضرورة
اصلا وان الجواب في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف
القول وانتقلت الفا للمقول وان ما بينهما اعتراض ومن اجل ذلك ايضا لم
يليها فعل لانها لما قدرت بمهما يكن وجعلوا لها جوابا تعذر ايلاوها الفعل
من حيث ان فعل الشرط لا يليه فعل الا ان كان جوابا والغرض ان ما بعد الفا جواب
وتفيد اما التفصيل فيتكرر غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من
ربهم واما الذين كفروا فيقولون قال ابن هشام في المغني والتفصيل غالب •
احوالها قال وقد يترك تكرارها استغنا بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر
بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به الاية
اي واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية
اي واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون
في العلم الاية وتفيد التوكيد قال في المغني وقل من ذكره قال ولم ار من احكم
شرحه غير الزمخشري فانه قال فايدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب
وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من
شي فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى
الشرط انتهى ويفصل اما من الفا باحد امور ستة احدها مبتدا كما مر ثانيها
او خبر نحو اما في الدار فزيد وقيل الفصل به قليل نقله في المغني عن الصفار
او معمول لما بعدها اما صريحا نحو فاما اليتيم فلا تقهر الاية او مفسرا نحو اما
زيدا فاضربه قاله سيبويه او جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح الاية
والجملة تالية لان هذا التقدم انما جاز للاضطرار لتحصيل الفاصل بين اما
والفا وذلك حاصل باسم واحد فبقي الزايد على اصله من المنع اذ الفا لا تتقدم
عليها ما بعدها قال ابو حيان الا اذا كانت للدعا نحو اما زيدا ارحمك الله
فانه يجوز ان يتقدم معمول ما بعد الفا فيما قبلها هنا وفاقا لما تقدم من قوله فاما
اليتيم فلا تقهر ثم قال سيبويه ما جاز تقديمه قبل في اما والفا عمل فيما
قبل وما لا فلا الا ترى انك لو حذفت اما والفا في الاية وقلت اليتيم تقهر
لكان جائزا بخلاف نحو اما زيدا فاني ضارب اذ لو حذفت اما والفا لم يجز تقدم
معمول خبر ان عليها وكذا لا يجوز اما زيدا فعندي عمرو اذ المميز لا يعمل فيما
قبله وفاقا وقال المبرد لا وابن درستويه زيادة على ذلك وان ايضا نقل
ما بعدها في ما قبلها مع اما خاصة نحو اما زيدا فاني ضارب واختاره
ابن مالك قال ابو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قيل
وقد رجع المبرد الى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه

فانه لا يجوز

رجوعه مكتوب عندي بخطه فلذا لم احكه عنه في المتن وقال الغزي زيادة على ذلك
وكل ناسخ يدخل على المبتدا من اخوات ان وغيرها نحو اما زيدا فاني ضارب واما
عمرا فلعلي مكرم وقيل يختص ذلك بالظرف والمجرور للتوسع فيه نحو اما اليوم فاني
ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس وقيل زيادة على ذلك وفعل التعجب
اذا كان متعديا نحو اما زيدا فما احسنه قاله الكوفيون وعللوه بان التعجب
محمول على معناه والمعنى اما زيد فانا اذكره كيف الخلاف في المتعدي اذا اتصل بغير
الاسم فلا يجوز اما زيدا فما احسنه ثم يجوز اذا لم يتصل به نحو اما زيدا فما احسن وما
نعمل اما في اسم صريح فلا ينتصب المفعول خلافا للكوفية حيث اجازوه لما فيها
من معنى الفعل ورد بان الاسما المتعجبة لا تعمل فيها المعاني وبانه يحفظ كلامهم
اما زيد فعنده عشرون درهما ولا اما ذا فيها فقائم غير الظرف والمجرور والحال
فانها تعمل فيها وفاقا لان هذه الاشيا تعمل فيها ما فيه معنى الفعل الكلام في تعقيب
الحروف غير العاطفة فان تلك تاتي في بحث عطف النسق الهمزة للاستفهام
والمراد به طلب الافهام وهي الاصل فيه لكونها حرفا بخلاف ما عداها من ادواته
ولم يخرج عن موضعها لم يستعمل للنفي وللتمني قد بخلاف هل ومن ثم اي من اجل اصالتها
فيه اختصت بالحذف اي بجواز حذفها كقوله طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا
لعبا مني وذو الشيب يلعب اي او ذو الشيب وسائر الادوات لا تحذف لانها
على النفي كما تدخل على الاثبات نحو الم يقم زيد وغيرها لا يدخل الا على الاثبات
خاصة ودخولها على فا والواو وثم تنبيها على اصالتها في التصدير نحو
لم يسيروا في الارض افلا تعقلون ثم اذا ما وقع امنتم به بخلاف غيرها من الادوات
فلا تتقدم العاطف بل يتاخر عنه كما هو قياس جملة اجزا الجملة المعطوفة نحو فهل
انتم منتهون فكيف اذا اصابتهم فاين تذهبون فانى تؤفكون فاي الفريقين
فما لكم في المنافقين فئتين هذا مذهب سيبويه والجمهور خلافا للزمخشري حيث
قال ان الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الاصلي وان العطف على جملة
مقدرة بينها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقدم
بها ناخر فيقدر امكثوا ولم يسيروا اتهملون فلا تعقلون قال ابو حيان وفيه
تقدير ما لا يدل عليه من غير حاجة اليه وقال ابن هشام ويضعفه ما فيه
التكلف وانه غير مطرد ودخولها على الشرط نحو افان مت فهم الخالدون بخلاف
هل فلا تدخل عليه وعلى ان نحو ائنك لانت يوسف بخلاف هل وعدم اعادتها
بعد ام نحو اقام زيد في الدار ام عمرو واقام زيد ام قعد باعادة الهمزة
كما يعاد الجار بعدها توكيدا له نحو اعلى زيد غضبت ام على عمرو فان الهمزة
لم تقع بعد حرف العطف تاسيسا بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم يبق تقدمها
تاكيدا بخلاف غيرها من الادوات فانها تعاد بعد ام نحو قل هل يستوي الاعمى
والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام من هذا الذي هو جند لكم ام من

في تعقيبة الحروف الغير العاطفة

ولا يجوز ام عمرو ولا ام قعد

هذا

هذا الذي يرزقكم ووردودها لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ادبس في الانا
ام خل والتصديق نحو ازيد قائم واقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصة
وبقية الادوات للتصور خاصة ووردودها للتسوية نحو سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم والانكار نحو افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا
افعيينا بالخلق الاول اي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب والتوبيخ اي اللوم على ما
وقع نحو اتعبدون ما تنحتون والتقرير اي حمل المخاطب على الاقرار نحو الم نشرح
لك صدرك اي شرحنا والتهكم نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا
والامر نحو ااسلمتم اي اسلموا والتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل والاستبطا
نحو الم يان للذين امنوا وسائر الادوات انما ترد لشيء من ذلك الالف اللينة وهي التي
لا تقبل الحركة قال ابن جني وسموا المستعمل الذي يذكر قبل اليا عند عد الحروف
وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كما فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل
الى النطق به باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتدا
الغلام ليتعادلا وان قول المعلمين لا م الف خطا لان اللام والالف قد مضى
ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسما الحروف البسائط قال
واما قول ابي النجم ° اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان
في الطريق لام الف ° فلعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة
انتهى وفي حاشية الكشاف للتفتازاني كل الحروف اذا اعدت صدرت فيها الاسم
بالمسمى الا الالف فانه لا يتاتى فيها ذلك وفي ايهما الاصل قولان قال الغزالي الهمزة
هي الاصل والالف الساكنة في الهمزة تركت همزتها وقال ابن كيسان الالف هي
الاصل وفي حاشية الكشاف للتفتازاني قالوا الالف على ضربين لينة ومتحركة
فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا اصلي وانما يذكر في
التهجي الالف بدل الهمزة انتهى وهذه الجملة معترضة وكذا ما قبلها وخبر المبتدا
تزاد للانكار جوازا في مثنى المذكور وتقع بعد همزة لم تنفصل كقولك لمن قال
لقيت عمرا اعمراه منكرا لقاه له وتلحق المثنى وصفه والمعطوف عليه كقولك
لمن قال رايت عمرا الفاضل اعمرا الفاضلاه ولمن قال رايت زيدا وعمرا ازيدا
وعمراه وذلك غير لازم فلك ان لا تلحق وتقول اعمرا او اعمرا الفاضل او ازيدا
وعمرا فان وصل المتكلم ولم يقف امتنع الالحاق نحو اعمرا يا هذا وكذا ان فصلت
الهمزة من المذكور نحو اتقول عمرا او اليوم عمرا وتقلب بعد ضم واوا وكسر يا
للمجانسة تقول لمن قال قام عمرو اعمروه ولمن قال قام زيد الفاضل ازيد
الفاضلوه ولمن قال مررت بالحارث الحارثيه او تقلب بعد تنوين ساكن يا لانه
بعد كسر التنوين لالتقاء الساكنين فيقال في قام زيد ازيدنيه وفي [illegible] ازيدنيه
وفي مررت بزيد ازيدنيه وترد للتذكر كذلك اي كالانكار في الاتصال بمنتهى
الكلمة جوازا كقول من اراد ان يقول رايت الرجل الفاضل فنسي الفاضل

الالف اللينة

فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام رأيت الرجلا ومن اراد ان يقول
قام زيد فنسي زيدا قال قاما اي قالها واوا لضمة ويا بعد كسرة بمجانسة
كقولهم اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيد قاما وفي قلبها واوا وبعد يقوموا
ومن اراد ان يقول قد قام فنسي قام قدي وتغلب بعد الساكن الصحيح ايضا يا
كقولهم اراد ان يقول لم يضرب زيد فنسي زيد لم يضربي بخلاف المعتل فانه يستغني
بمدة عن مدة التذكر نحو يغزو ويرمي ويخشى وتفارق مدة الانكار في انها لا تلحقها هاء السكت
لانه غير قاصد الوقف واما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكر ما بعده
المنكر وترد فاصلة بين المتبوع جوازا نحو اانذرتهم ولا فرق بين كون الهمزة الثانية
مخففة او مسهلة وترد فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التوكيد نحو اضربنانّ
وهذه واجبة كما تبين وترد لغير ذلك كمد الصوت للمنادى المستغاث او المتعجب منه
او المندوب كما تقدم في محله الا بفتح الهمزة والتخفيف حرف استفتاح وتنبيه
وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفهاء الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ويكثر قبل
النداء كقوله الا يا عباد الله قلبي متيم وتبال نيبا هلا بابدال الهمزة هاء وقيل
هلا يا اسجدوا لله وكثير في التنبيه يا هذه الاية وها واكثر استعمالها مع ضمير
رفع منفصل نحو ها انتم اولاء ومع اسم الاشارة نحو هذا زيد وتقل مع غيرهما كقول
النابغة ها ان ذي عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها شارك النكد وتلي يا
غالبا امرا كالاية وكقوله • الا يا اسلمي يا دار مي على البلى او ليت نحو يا ليت قومي
يعلمون او رب نحو يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقد تليها الجملة الاسمية
كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم • والصالحين على سمعان من جار اما بالفتح
والتخفيف كالا فهي حرف استفتاح وتنبيه ويكثر قبل القسم كقوله اما والذي
ابكى واضحك والذي اماتا واحيا والذي امره الامر وتبدل همزتها هاء وعينا
فيقال هما وعما وتحذف الهمزة فيقال ما قال اما ترى الدهر قد ابادمعدا
ولم يبادا السراة من عدنان او تحذف الالف فيقال ام ثم الثلاث فيقال ام وهم وتم
لغات وتكون بمعنى حقا ويقع بعدها ان نحو اما انك ذاهب وهي حينئذ اسم مرادف
له او حرف قاله ابن خروف وجعلها مع ان ومعمولها كلاما تركب من حرف واسم كما قاله
الفارسي في يا زيد وتركيبه من كلمتين همزة الاستفهام وما اسم بمعنى شيء وذلك
الشيء حق فالمعنى حقا وهي اي ما حينئذ نصب على الظرفية كما انتصب حقا على
ذلك في نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا حد اهذه اقوال قال ابن هشام الثالث
قول سيبويه وهو الصحيح قال الا ما لغتي وترد اما للعرض بمنزلة الا فتختص بالفعل
نحو اما تقوم اما تقعد قال ابن هشام وقد يدعى في ذلك ان الهمزة للاستفهام
التقريري وما نافية تنبيه ظاهر كلام ابن هشام في المغني ان الاستفتاح
والتنبيه في الا واما متلازمان حيث جعل التنبيه معناهما والاستفتاح
مكانهما وعبارته ان الا يكون للتنبيه فيدل على تحقق ما بعدها وتقول

الا بفتح الهمزة والتخفيف

اما بالفتح والتخفيف

استقلوا

المربوبة

المربوبة فهما حرفا استفتاح فيبتدئون كلامهما ويهملون معناهما واذا انهما التحقيق
من حيث تركيبهما من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق
وظاهر كلام ابن مالك وابي حيان انهما معنيان مستقلان وعبارة التسهيل
وقد يعرى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح مطلقا قال ابو حيان في شرحه
في قوله وقد يعرى اشعار بالقلة بمعنى ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح مطلقا
لو ضح ذلك تنبيه ام لم يقصد انتهى اي بالفتح والسكون حرف للتفسير
مفرد نحو عندي عسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد فما بعدها عطف بيان على ما قبلها
او بدل منه وقيل عطف نسق قاله الكوفيون وصاحبا المستوفي والمفتاح ورد
بانا لم نر عاطفا لم يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه
والتفسير جملة ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب فان وقعت بعد تقول
وقيل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سألته كتمانه
يقال ذلك بضم التاء ولو جيء باذ مكانه اي فتحت فقلت اذ سألته لان اذا
ظرف لتقول اي بالكسر والسكون حرف للجواب نعم فيكون لتصديق الخبر ولاعلام
المستخبر ولوعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن
كما تقع نعم بعدهن وتفارق نعم في انها لا تقع الا قبل القسم كقوله تعالى ويستنبئونك
احق هو قل اي وربي انه لحق ونعم يكون مع قسم وغيره قال ابن الحاجب ولا تقع ايضا
الا بعد الاستفهام كالاية وغيره لم يذكر ذلك واشار في المغني الى تضعيفه
واذا وليها حرف القسم نحو اي والله فلا يجوز فيها الا اثبات اليا فان حذفت الواو
ووليها لفظ الله جاز فيها سكون اليا وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حده
وهو من المستثنى من قاعدة المنع وجاز ايضا فتحها وحذفها لالتقائها ساكنة
مع لام الله اجل بسكون اللام حرف للجواب كنعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما
للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد وهل قام
زيد واضرب زيدا ولا تضرب زيدا وخصها قوم بالخبر دون الاستفهام والطلب
وعليه الزمخشري وابن مالك وخصها ابن خروف به في الغالب قال الاكثر ما يكون
بعده وخصها المالقي بغير النفي والنهي وجعلها للخبر المثبت والطلب بغير
النهي وخصها بعضهم بغير الاستفهام اي بالخبر والطلب وقال لا تجي بعد الاستفهام
وعن الاخفش هي بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها بجل حرف له
اي للجواب كنعم واسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الاول بجلي
وهو نادر وعلى الثاني بجلني قال الا بجل من الشراب الا بجل بلى حرف جواب له اي
للجواب اصلي الالف وليس اصلها بل الا الف حرف عطف النفي في الفعل والالف
زائدة عليها خلت للايجاب وقيل للاضراب او للتانيث خلافا لزاعمه استدل
قائل الاول بجزم كون ما قبلها منفيا ابدا والثاني بامالتها وكتابتها بالياء
والقياس على تانيث رب وثم ونحوهما بالتاء وتختص بالنفي وتنبيه سوا كان مجردا

اي

اي

اجل

بجل

بلى

زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو اليس
زيد بقائم فيقال بلى او توبيخيا نحو ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى وتقريريا
نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك
قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب ولذا
وموقعها بعد الاستفهام المثبت في حديث اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى
نعم اما قليل او من تغيير الرواة كما تعرف في غيرها وضع جلل حرف له اي للجواب كنعم
حكاه الزجاج في كتاب الشجرة ويرد اسما بمعنى عظيم قال قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا
رميت يصيبني سهمي ولئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي وبمعنى
حقير قال امرؤ القيس وقد قتلوا اباه الا كل شيء سواه جلل وبمعنى اجل قالوا
فعلت ذلك من جللك اي من اجلك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت
اقضي الحياة من جلله قيل اراد من اجله وقيل اراد من عظمه في عيني جير بالكسر
على اصل التقاء الساكنين كأمس والفتح للتخفيف كاين وكيف حرف له اي للجواب كنعم
قال في المغني لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لاعرب
ودخل عليها ال ولم تؤكد اجل في قوله اجل جير ان كانت ردا اسا قتله ولا تؤبل
بها ما في قوله اذا تقول اليه المحب تصدقها اذا تقول جير واما قوله وقالت
اسيت فقلت جير فالتنوين فيه للترنم ونحو غير مختص بالاسم انتهى في شرح التسهيل
لابي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف اي اسم او حرف السين وسوف يلا
اي تخلصن المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمان الواسع وهو الاستقبال
قال البصريون وزمانه مع السين اضيق منه مع سوف نظرا الى ان كثرة الحروف تفيد
مبالغة في المعنى والكوفيون انكروا ذلك وزعم ابن مالك تبعا لهم انهما على المعنى
الواحد في الوقت الواحد قال تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا عظيما اولئك
سنؤتيهم اجرا عظيما كلا سيعلمون كلا سوف تعلمون وقال الشاعر وما حالة
الا سيصرف حالها الى حالة اخرى وسوف تزول وبالتنافي على الماضي فان الماضي
والمستقبل متقابلان وكما ان الماضي لا يقصد به الا مطلق المعنى دون تعرض
لقرب او بعد فكذلك المستقبل قلت وهو ممنوع فان الماضي ايضا قد يقصد
قربه الا ان قد تقربه من الحال قيل والاستمرار ذكره بعضهم يستعمل المفاد
مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قوله لانهم مجات السين اعلاما بالاستمرار
لا بالاستقبال قال في المغني وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الاية
نزلت بعد قوله لم غيرها فنوق عليه وتختص سوف خلافا للسيرافي بدخول اللام
نحو ولسوف يعطيك ربك وبجواز فصلها بفعل ملغى وما ادري وسوف اخال
ادري والامران ممتنعان في السين وجوزهما السيرافي فيها ايضا وسوف قد
الفاء ويحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف وبعضهم يحذف الواو
لغات حكاها الكوفيون قال الشاعر فان اهلك فسو تجدون فقدي وقيل

جلل

٣

سين وسوف

ان هذا الحذف يوجد ضرورة خاص بالشعر لا لغة وليست السين مقتطعة
منها اي من سوف بل هي اصل برأسها على الاصح لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل
انها فرعها ومقتطعة منها ورجحه ابن مالك ورد بانها لو كانت فرعا لها لساوتها
في المدة ولكانت اقل استقبالا منها واجيب عن الاول بالتزامه كما تقدم وعن
الثاني بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبئس فانهما فرعا بحرك العين ونعما اكثر
استعمالا قد حرف مختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب
وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي كنعم وبئس ولا المنفي
ولا المقترن بما ذكر ومن بعده كالجزء ومنهم من فصل منه بمبتدأ فيقبح اذ يقال قد زيدا
رأيت الا بقسم كقوله اخالد والله لقد وطئت عنوة وتسمع لعمري بت ساهرا وقد والله
احسنت وتكون للتوقع مع المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع
قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن
قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل قد سمع الله قول التي
تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله لدعائها وقيل لا يكون له مع الماضي بل مع
المضارع خاصة لانه التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وانكره ابن هشام في المغني
مطلقا فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع
فلان قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل
انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على المتوقع
لصح ان يقال في لا رجل بالفتح انها للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل
من رجل ونحوه فالذي يبعد لا يستفهم عنه من جهة شخص اخر كان الماضي بعد قد متوقع
كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض
متوقع ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع
البتة وهذا هو الحق انتهى وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع مع
دخوله على الماضي لانه لا يتوقع الا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلقفناه
من افواه الشيوخ بالاندلس انها حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف توقع اذا دخلت
على المستقبل لانه اذ عني بالتوقع انه كان متوقعا ثم صار ماضيا وتكون لتقريب الماضي
من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام
اختص بالقريب والتقليل مع المضارع كقد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل
والتحقيق معهما نحو ومع الماضي قد افلح من زكاها ومع المضارع قد يعلم ما انتم عليه
قال سيبويه والتكثير كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله كأن اثوابه مجت بفرصاد
وقال ابن سيده والنفي وحكى قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف واشار اليه في
التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب قال ابن هشام ومحمله عندي على خلاف
ما ذكر وهو ان يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعدها نظرا الى المعنى
قال وانما كان ذلك بالنفي لكون الخبر المستعمل في قوله على الحكاية فاسد بحيا

قد

متوقعا

كل

وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب كل اسم موضوع لاستغراق
افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم آتيه واجزاء المفرد
المعرف نحو كل زيد حسن وتتبع توكيدا ونعتا لنكرة او معرفة في الباب الخامس ونعتا
دالا على الكمال لنكرة او معرفة فتضاف حتما الى الظاهر مماثله لفظا ومعنى نحو اطعمنا شاة
كل شاة وقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد
قبل او معنى فقط وتالية للعوامل فتضاف الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة او مضمر
محذوف نحو كلا هدينا اي كلهم فان اضيفت لمضمر مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا نحو
ان الامر كله لله فيمن رفع كله وكلهم آتيه ومن القليل قوله فيصدر اذ ما ادت فكلهم ولوهم
ويصدر عنه كلها وهو ناهل وقيل دائما ثم ان اضيفت لمعرفة روعي في ضميرها المعنى او
اللفظ وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا
لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم آتيه يوم القيامة فردا او وحده اي مراعاة اللفظ ابن
هشام فقال في المغني والصواب اذا اضيفت لمعود ان يعود الضمير اليها مفردا مذكرا على
لفظها نحو وكلهم آتيه كل اولئك كان عنه مسؤولا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وكلتا الجنتين
واما الاية الاولى فجملة لقد احصاهم اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها
راجع لمن لا لكل وان اضيفت الى نكرة فمثال ابن هشام اي لا قوال وهو المختار وقاله ايضا ابن
هشام اذ نسب الحكم لكل فرد فالقط نحو كل رجل يشبعه رغيفان ونسب لمجموع فالمغني
نحو كل رجل قائمون اي مجموع الرجال ولو لا قوال وقليه ابن مالك للاشتراك بحق المعنى
مطلقا ولذا لك جاء الخبر مفردا مذكرا في نحو وكل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا في نحو
كل امرئ بما لديهم فرحون ومجموعا مؤنثا في نحو وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب والثاني وعليه ابو حيان جواز الامرين مطلقا كقوله
جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز
كل رجل قائم وقائمون او قطعت عن الاضافة لفظا فجوزهما اي مراعاة اللفظ والمعنى جان
مثال اللفظ قل كل يعمل على شاكلته فكلا اخذنا بذنبه ومثال المعنى وكل كانوا ظالمين
وقال ابن هشام في المغني والصواب انه اذا قدر المنوي مفردا نكرة وجب الافراد كما لو صرح به
او قدر جمعا معرفا فالجمع واجب وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها
على حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل على شاكلته كل آمن بالله كل قد علم صلاته وتسبيحه
والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين مسئلة قال البيانيون
اذا وقعت كل في حيز النفي توجه النفي الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض
الافراد كقولك لم يأت كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل ما
يتمنى المرء يدركه وان وقع النفي في حيزها توجه الى كل فرد نحو قوله صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن كلما ظرف يقتضي التكرار
مركب من كل وما المصدرية او النكرة التي بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الظرفية نحو قوله
تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل فاما ان تكون الاصل

كلما

كلا

كلما رزق ثم عبر عن معنى المصدر بها والفعل نيابة عن الزمان اي كل وقت رزق كما
ينوب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم او تكون النكرة اي كل وقت رزق فيه
فحذف العائد ولا يحتاج في هذا الى تقدير وقت وناصبه الفعل الذي هو جوابه في المعنى
مثل قالوا في الاية قال ابو حيان ولا يكون تاليه وجوابه الا فعلا ماضيا كلا الاكثر
على انها بسيطة وقال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت
لامها لتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال ابو حيان وهذه دعوى لا تقوم عليها
دليل والاكثر على انها حرف ردع وزجر ولا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا
الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها
مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان اكثر العتو كان
بها وزاد قوم لما رأوا ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان
يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى فقال الكسائي قال تكون بمعنى
حقا ايضا وزعمها مكي اسما حيث كانت بمعنى حقا وانها نونت في قراءة بعضهم كلا سيكفرون
بعبادتهم وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج
لتكلف دعوى علة لبنائها وخرج التنوين في الاية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد
في رؤس الاي ثم انه وصل بنية الوقف وابو حاتم قال تكون بمعنى الا الاستفتاحية وقال
ابو حيان ولم يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره والنضر بن شميل قال
تكون بمعنى اي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى كلا والقمر
فقال معناه اي والقمر قال ابن هشام وقول ابي حاتم عندي اولى من قول الكسائي والنضر
لانه اكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في قوله كلا انها كلمة وقوله كلا ان معي ربي سيهدين
لانها لو كانت فيهما بمعنى اي لكانت للوعد بالرجوع وللتصديق بالاهدار وقول الكسائي
لا يتأتى في نحو كلا ان كتاب الابرار لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا
ولا بعد ما كان بمعناها قال ابو حيان وذهب الفراء وابو عبد الرحمن اليزيدي ومحمد
بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب كم قال في المغني خبرية بمعنى كثير
واستفهامية بمعنى اي عدد ولا يستعملان الا في القلة والكثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لزاعمي
ذلك بل هي اسم بسيط وضعت مبهمة تفتقر الى التمييز في قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها
دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما حكاه في
البسيط الى ان الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي
والفراء الى ان كم في وجهيها مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت الفها كما تحذف
مع سائر حروف الجر نحو فيم ولم وعم وكثر استعمالها فاسكنت وحذفها بالتركيب معنى
عن الكلمة كما ركبت كذا قال ابن بزيزة ورد بانه كما قال النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم ان الاصل
في الاستفهامية للتكثير ويمتنع كم في هذا لبنائها ابتداء قال بعضهم وجاز الابتداء بالخبرية
وان كانت نكرة ومجهوله حملا على الاستفهامية فيمتنع الاخبار عنها بمعرفة وظرف ويمتنع موقف
وانما يحسن بنكرة نحو كم رجل قام او ذاك وكم غلام لك دخل في ملكك ويمتنع معمول ناسخ الحال

كم

ورب

كم

فيما قبله ككان وظن نحو كم كان مالك وكم ظننت اخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كان وان
واخواتها وتقع خبرا للمبتدا نحو كم درهما لك او لكان نحو كم كان غلمان قومك ومفعولا
به نحو كم غلاما اشتريت ومجرورة بحرف تتعلق بما بعدها نحو بكم درهما اشتريت ثوبك
وبكم جارية تبعت ومضاف فيلزم ان كان ذلك المضاف معمولا له اي لما بعدها نحو كم
غلام كم رجل ضربت ورقبة كم اسير فككت فان غلاما معمول لضربت ورقبة معمولة
لفككت بخلاف غلام كم رجل قام او اتاك غلام كم رجل دخل في ملكك قال ابو حيان
وهذا الشرط شرطه بعض اصحابنا ولا اراه يصح بل اذن يجوز ان الصور تبنى لا خبرتني
ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم تقع مبتدا في كم رجل قاموا فكذا اذن كم
غلاما دخل في ملكك وكذلك ما اضيف اليها وظرفا نحو كم ميلا سرت وكم يوما صمت ومصدرا
نحو كم ضربت زيدا اي قيل ومفعولا له نحو كم اكرمتنا لك وصلت قاله ابن هشام الخضراوي
قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يجوز الا في لفظ المصدر قال ابو حيان ولا اعلم احدا
نص على جواز ذلك غيره وتوقف ابو عبد الله الشريف الرعيني نحاة تونس في اجازة
ذلك ولا يقع مفعولا معه لانها لا تتقدم وجواب كم الاستفهامية يجوز رفعه وان اختلف
محل كم من النصب والرفع والجر والاولى فيه مراعاة محلها فيجري على حسبه اذ رفعا
فرفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر مثاله لكم عبدا دخل في ملكك وكم عبدا اشتريت
وبكم عبد استعنت فجواب هذه كلها على الاولى ان تقول عشرون عبدا وعلى الثاني
تقول في المثال الاول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين كأين اسم ككم في
المعنى مركب من كاف التشبيه واي الاستفهامية المنونة وحكيت ولهذا جاز الوقف عليها
بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف
نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وقيل الكاف
فيها هي الزائدة قال ابن عصفور الا ترى انك لا تريد بها معنى تشبيه وهي
مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في لا سيما وغير متعلقة بشي كسائر حروف
الجر الزوائد واي مجرورها وقيل هي اسم بسيط واختاره ابو حيان قال ويدل
على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الاتية وافادتها للاستفهام نادر والغالب
وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها ومثالها
قولك بكاين تبيع هذا الثوب كذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول ابي
لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب اية فقال ثلاثا وسبعين ومن ثم اي من اجل
انا فادتها للاستفهام نادر انكره المبرد فقال لا تقع استفهامية البتة والزم
الصدر فلا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور حيث ذكرا انها تدخل عليها حرف
الجر في المثال السابق قال ابو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عليها الى سماع ولا
ينبغي القياس على كم الخبرية لان ذلك تقتضي ان تضاف اليها ككم ولا يحفظ من كلامهم
ولا يخبر عنها اذا وقعت مبتدا الا بجملة فعلية مصدرة بماض او مضارع نحو وكاين من
نبي قتل وكاين من اية في السموات والارض يمرون عليها قال ابو حيان فقد استقريت

ما

ما وقعت فيه في جزئيات الخبر فيه لا يكون الا كذلك ولم نقف على كونه اسما مفردا ولا
جملة اسمية ولا فعلية مصدرة بمستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغي ان لا يقدم
على شي من ذلك الا بسماع من العرب قال والقياس تقتضي انه يكون في موضع نصب على
المصدر او الظرف او خبرا لكان كما كان ذلك في كم وفي البسيط انها تكون مبتدا او خبرا
ومفعولا ويقال فيها كاين بالمد بوزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك
قرا ابن كثير وقال الشاعر وكاين بالاباطح من صديق يراني ان اصبت هو المصابا وكاي
بالقصر بوزن عم وكاي بوزن رمي وبه قرا ابن محيصن وكي بتقديم اليا على الهمزة قال
ابو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلتها ولم ينشد واهنا شاهدا فيما علمت كذا اسم
مركب من كاف التشبيه وذا اسم الاشارة وبعد التركيب كناية عن عدد مبهم ككم
الخبرية لكن تفارقها في انها لا يستعمل لها الصدر فتقول قبضت كذا وكذا درهما وفي
انها الغالب في استعمالها تكرارها بالعطف عليها كالمثال واوجب ابن خروف فقال
انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع ولكنه قليل
وتتصرف لوجوه الاعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالاضافة
والحرف ولا تقتصر على اعراب خاص ولا تتبع بتابع لا نعت ولا عطف بيان ولا تاكيد
ولا بدل ولا محل للكاف ولا لاسم الاشارة فلا تتعلق بشي لان التركيب اخرجها عن ذلك
ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالاعراب وجعلها اسما مبتدا كمثل وذا الثانية هي
زائدة لازمة فرارا من التركيب اذ لا معنى للتشبيه هنا وذا مجرورة بها كما في كاين
سوا وقابل ذلك فيهما واحد ونقل ابن عصفور الا حرف للجواب تقتضي نعم وهي تحذف
الجمل بعدها كثيرا تقول اجاك زيد فيقال لا والاصل لا لم يجي نعم بفتح النون والعين
في اشهر اللغات وكسر عينها مع فتح النون لغة لكنانة وبها قرا الكسائي وكسر نونها
مع كسر العين اتباعا لغة لبعضهم حكاها في المغني وابدالها اي العين حا فيقال
نحم لغة حكاها النضر بن شميل وفي الغنيان ابن مسعود قرا بها قال ابو حيان لا خفا
ثقل العين في الجرح وتخف فرارا لعينه لانها اقرب الحروف الهم حرف للجواب تصديقا
لمخبر كقولك لمن قال قام زيد نعم وما قام زيد نعم واعلاما للمستخبر كقولك لمن قال
هل جاء زيد نعم وفي التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم ووعدا للطالب
كقولك لمن قال اضرب زيدا نعم وكذا لمن قال لا تضرب زيدا وهلا تفعل ويكون
بعد الخبر نحو قام زيد فيقال نعم وبعد نفي نحو ما قام زيد فيقال نعم وبعد سؤال
عنهما نحو الكان كذا او اما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق
الثبوت وفي النفي والسؤال عنه تصديق النفي قيل وترد للتذكير لما بعدها
وذلك اذا وقعت صدرا لجملة بعدها كقولك نعم هذه اطلال ثم قال ابن هشام الحق
انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر وقال ابو حيان في نعم تصديق
لما بعدها وقدمت قال والتقديم اولا مراد عنا معنى لم يثبت لها هل ويقال فيها
الا بان الهاء بها همزة لطلب التصديق نحو هل قام زيد وهل زيد قائم وباقي الادوات

للتصور نحو من جاء ومتى تقوم ويختص عن الهمزة بورودها للجحد اي يراد بالاستفهام
بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان
والباء في قوله • الا هل اخو عيش لذيذ بدائم • ووقع العطف في قوله • وان شفائي
عبرة مهراقة • وهل عند رسم دارس من معول • اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة
لا ترد لذلك ويختص بتقدم دخولها على اسم بعده فعل اختيارا ولذلك وجب النصب
في نحو هل زيدا ضربته لان هل اذا كان في حيزها فعل وجب ايلاؤها اياه فلا يقال
هل زيد قام الا في ضرورة قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته قال ابو حيان ومنع
حينئذ ان يكون مبتدأ وخبرا بل يجب حمله على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة
الفعلية مثل قد فكما ان قد لا يليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فيدخل
على اسم بعده فعل اختيارا نحو ابشرا منا واحدا نتبعه وتقول ازيد قام على الابتداء والخبر
لانها ام ادوات الاستفهام فاتسع فيها وجوزه اي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار
الكسائي فاجاز هل زيد قام جوازا حسنا لانهم اجازوا هل زيد قائم وابتدءوا بعدها
الاسماء فكذا مع وجود الفعل ورد بانهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره فلا يتبعا اخرى
قيل وترد للتسوية كما ترد الهمزة نحو علمت هل قام زيد ام عمرو قال ابو حيان كذا زعم
بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعروف ان ذلك انما تفرد به الهمزة قيل والتقرير
قال ابو حيان والمعروف ان ذلك للهمزة دون هل قال الجلال القزويني في تعرض والنفي
وقال المبرد في المقتضب وبمعنى قد وبذلك فسر قوله تعالى هل اتى على الانسان
قال جماعة معناه قد اتى وانكره قوم منهم ابو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل
واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الاية وهذا تفسير معنى لا تفسير اعراب ولا يرجع
اليه في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى ائمة النحو واللغة لا الى المفسرين وقال الزمخشري
في المفصل والسكاكي في المفتاح ابلغ من هذه الدعوى هي اي بمعنى قد معناها الابد
من الاستفهام لا تفويضها انما هو بهمزة مقدرة معها قال ابن هشام ونقله عن
سيبويه وعبارته في المفصل وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف
قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس
يربوع لشدتنا اهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى قال ابن هشام ولو كان كما ذكر
لم تدخل الا على الفعل كقد قال ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب
عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك وقال ابو
حيان في الارتشاف ذكر جماعة من النحويين واهل اللغة ان هل تكون بمعنى قد مجردة
من الاستفهام وزعموا فسروا بذلك قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر
واري هذا القول ماخوذا من قول سيبويه وتقول تعدام هل قام بمنزلة قد فعل
ارادوا انها بمنزلة قد في الاصل وقال ابو حيان في موضع اخر زعموا ان هل بمنزلة قد
~~اما اذا دخلت على الجملة~~
الا ان ذلك انما اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة ~~اما اذا دخلت على الجملة~~
~~الاسمية فلا يكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الفعلية المثبتة~~

الرجم

لشدتنا

تقدم

اما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا يكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على
الجملة الاسمية وقال ابن مالك تتعين له اذا قرنت بالهمزة كالبيت السابق
قال ابو حيان ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس
انما جاء منه هذا البيت او بيتان فان كان جاء ذا الا من كذلك احتمل ان يكون مما
دخل فيه اداة الاستفهام على مثلها على سبيل التاكيد كدخول حرف الجر على مثله في
نحو فاصبحن لا يسالنه عن بما به ونحو ولا للما بهم ابدا دواء واذا احتمل ذلك لم
يتعين مرادفته قد انتهى ووافقه ابن هشام في المغني والمراد بمعنى قد المذكور فيها
التقريب قال في الكشاف هل اتى اي قد اتى على معنى التقرير والتقريب جميعا
اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن
فيه شيئا مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى
التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم •
يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان وهو ادم عليه السلام قال والحين زمن كونه
طينا مسالة صدر الكلام للاستفهام والتحضيض والتنبيه وغيرها ولام الابتداء
ولعل وما النافية فلا يتقدم عليها معمول الفعل بعدها فلا يقال عمرا ما ضرب
زيد دون لا النافية اقوال احدها ان لها الصدر كما النافية لانها ... ثانيها لا والاصح
ان كانت في جواب قسم وذهب غالبا لا للمفسرين والاصح نون التوكيد نوعان خفيفة
وثقيلة والتاكيد بها ابلغ الثقيلة اشد من التاكيد بالخفيفة نص عليه الخليل
وليست الاصل والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف ان خلافا للكوفية حيث
ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على ان الخفيفة نون على حدتها بان لها احكاما
ليست للشديدة كما سياتي وتدخل جوازا الامر كاضربن وقوله فانزلن سكينة
علينا والمضارع الخالي من تنفيس ذا الطلب سواء كان ذلك الطلب امرا ام نهيا
او تحضيضا ام تمنيا ام استفهاما بحرف او اسم كقوله فاياك والميتات لا تقربنها
وقوله فلا تمنن بوعد غير مخلفه وقوله وليتك يوم الملتقى ترئني وقوله
وهل يمنعني ارتيادي البلاد من حذر الموت ان ياتين وقوله افبعد كندة تمدحن
قبيلا وقوله فاقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى ترى كيف نفعلا
وقوله الا ليت شعري ما تقولن فوارس اذا جاوزت هام المصح هامتي خلافا
لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم حيث قال لا تلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل
ورد بالسماع في البيتين المذكورين ويدخل لزوما المضارع المثبت المستقبل
جواب قسم نحو والله ليقومن بخلاف المنفي نحو لا اقسم والحال نحو والله ليقوم زيد
الان والمقرون بحرف تنفيس نحو لسوف يعطيك ربك لانهما معا يخلصان للاستقبال
فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد وتدخل كثيرا وقيل لزوما المضارع التالي
اما الشرطية نحو فاما نذهبن بك واما ينزغنك ولم يات في القران الا موكدا
بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا الضرورة كقوله

كائن

نون التوكيد

حتى ترى كيف نفعلا

بيقع

اما تري وانتي تعترانه ولكثرة حذفها في الشعر قال سيبويه والجمهور بجوازه
في الكلام بعد الجزاء والمنفي بما او لا او لم والتعجب والماضي وقد دخل بعد ربما وما
الزائدة وسائر ادوات الشرط والحال مما ذكر واسم الفاعل اي لا تدخل
في واحد من هذه الانواع الا شذوذا او ضرورة او قليلا كقوله حديثا متى ما
ياتك الخير ينفعا وقولك ما في الدار يقومن زيد وقوله تعالى واتقوا فتنة
لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقول الشاعر فلا ذا نعيم يتركن لنعيمه وقوله
يحسبه الجاهل ما لم يعلما وقوله واحو به يطولن فقرا واعوبا وقوله وامر بحمده
لو رحمت ميتا وقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات وقوله قليلا ما
يحدثك وارث وقوله من يثقفن منهم فليس بآيب وقوله ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
وقوله ليت شعري واشعرن اذا ما وقوله اقائلن احضروا الشهودا ويفتح اخره
اي المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء الساكنين اخر الفعل واول النون
الاولى وسواء في فتح اخره الا ان كان صحيحا كاعتضدن ام معتلا كاخشين وارمين وحذفه
خالد ونه يا تلو كسرة لغة لفزارة يقولون في ابكين ابكن بحذف الياء قال شاعرهم وابكي
عيشا تولى بعد جدته وقال بها تقاسن بعدي الهم والجزعا وغيرهم يفتح الياء ولا
يحذفها فيقول ابكين وما يقاسين فان كان اخره واو ضمير او ياؤه وفي بعده
حركة مجانسة حذفت نحو ليقومن يا رجال ولتقومن يا هند اصلهما لتقومون ولتقومين
فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين والا بان كانت بعد حركة غير مجانسة وهي
الفتحة بقيتا محركة بها اي بالحركة المجانسة نحو اخشون يا قوم بضم الواو واخشين
يا هند بكسر الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها وجوز الكوفية
حذف يائه فلو نتحته فيقال اخشن يا هند بحذف الياء وقيل هو لغة طائية نقل
ذلك عنهم الفراء اما الالف فلا تحذف بل تبقى كما يؤخذ من قوله وما يتبع بعد
الف الاثنين ونون الاناث الا الثقيلة نحو اضربان يا زيدان واضربنان
يا هندات ولا تقع الخفيفة لان فيه جمعا بين ساكنين خلافا ليونس والكوفية
حيث اجازوا وقوع الخفيفة بعدهما مكسورة قال ابن مالك ويؤيده قراءة بعضهم
فدمرناهم تدميرا ويمكن ان يكون منه قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون
انتهى واما سيبويه فانه قال زاد اعلى من اجاز ذلك لانه لم تعقله العرب وليس له
نظير في كلامهما وعلى الاول تكسر الثقيلة في هذين الحالين لالتقاء الساكنين
وتفصل الالف بين نون الاناث بالفعل المؤكد اي على قول الجمهور ويونس معا
اي من اكد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن اكد بالخفيفة فصل بها نحو اضربنان
وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه وندر حذفها لغير التقاء ساكنين دونه كقوله اصرف عنك الهموم
طارقها وتحذف الخفيفة للوقف بعد كسر او ضم مردود ما حذف لها من ياء او واو
لزوال سبب حذفهما وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك في اضربن واضربن

واضربي

واضربي واضربوا وقال ابو حيان الذي يظهر ان دخولها في الوقف خطأ لانها
لا تدخل لمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له واجاز
يونس في هذه الحالة ابدالها ياء وواوا ونظيره في ذلك ظهورا بينا في نحو اخشون واخشين
فيقال اخشي واخشوا كما ابدلت الفا بعد الفتح اجماعا كقولك في اضربن
اضربا وفي التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالالف على نية الوقف **خاتمة**
التنوين نون تثبت لفظا وتحذف خطا وهو اقسام تمكين يدخل في الاسم المعرب المنصرف دلالة على
اصالته اذ لم يشبه ولم يمنع الصرف لسلامته من شبه الحرف ومن شبه الفعل ومن ثم اي من
اجل ذلك سمي صرفا ايضا فالصرف هو تنوين التمكين الذي اذا حرمه الاسم لمشابهة
الفعل قيل منع من الصرف وقيل يدخل فرقا بين المنصرف وغيره وقال الفراء فرقا بين
الاسم والفعل وقال قطرب والسهيلي فرقا بين المعرفة والنكرة نحو صه وسيبويه
اخر وهو مسموع في باب اسم الفعل ومطرد في كل علم مختوم بويه وعوض اما عوض الجاذ وكلا
وبعضا واما عوضا عن مضاف فيها اذا حذف نحو وانتم حينئذ تنظرون كل في فلك فضلنا
بعضهم على بعض ايا ما تدعوا والمتناهي المعتل الا اذا حذفت ياؤه رفعا
وجرا كجوار وغواش عوضا من الياء المحذوفة عند سيبويه وقيل من الحركة فقط قاله
المبرد والزجاج وقيل هو في الجمع تنوين صرف وقيل تمكين اذا عاقبها بالاضافة قدرنها
ودرج في كل ونحوه لزوال الاضافة التي كانت تعارضه وفي باب جوار ان الياء لما حذفت التحق
الجمع باوزان الاحاد كسلام وكلام فصرف ورد بان الحذف عارض فلا يعتد به ومقابلة
في باب جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فانه في مقابلة النون في مسلمين وقال علي بن
عيسى الربعي هو فيه للصرف ورده بثبوته مع التسمية به كعرفات وقال الرضي هو لما
وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ورد بانه لو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم
الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض وترنم في الروي المطلق في لغة تميم
يأتون به بدلا من حرف الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترنم الحاصل
بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يلحقون المدة وغال في الروي المقيد اثبته الاخفش
وغيره وانكره الزجاج والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال ابن يعيش هو من نحو الترنم
زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن ويكونان اي تنوين الترنم والغالي
في ذي ال والفعل والحرف كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت
لقد اصابن وقوله لما تزل بركابنا وكان قدن وقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن
وتعيذوا على الرسما يا عمرن وقوله قالت بنات العم يا سلمى وانن بخلاف غيرهما
من اقسام التنوين فانه لا يكون الا في الاسم الخالي من ال وثم قال ابن مالك في
شرح الكافية وابن هشام في توضيحه مما زادوه تنوينان قالا وهو الشاعر زادان في
اخر كل بيت فيضعف صوته بالهمزة فيتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال ابو الحجاج
يوسف بن معزوز ربما نونان ابدلا من الف المدة وليسا بتنوين وزاد ابن الخباز في شرح الجزولية
تنوين ضرورة في المنادي وفيما لا ينصرف قال ابن هشام ويقوله اقول في المنادي

التنوين
قوله الا خطا
هذا احسن حدوده
واحضرها واوجزها
اذ سائر النونات
المزيدة الساكنة
او غيرها تثبت خطا

دون الاخر لان الضرورة اباحت الصرف فنون حينئذ تمكين بخلاف المنادي نحو سلام
الله يا مطر عليها فان الاسم مبني على الضم وزاد ايضا تنوين حكاية كان يسمى
رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف
منه بانه تنوين للعرف لان الذي كان قبل العرف التسمية حكي بعدها وزاد
بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد وفائدته تكثير
اللفظ قال ابن مالك والصحيح ان هذا نون زيدت في اخر الاسم كنون ضيفن وليس
بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه
على انه ثبت في الوصل دون الوقف ونون ضيفن ليست كذلك والله تعالى اعلم

الكتاب الرابع في العوامل

الرابع في العوامل ما الرفع والنصب

في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحق به في العمل ابتدئ ذلك بتقسيم
الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معمولا واحدا
المقتضي اضماره في الثاني والباقي وضده وهو اشتغال العامل الى الواحد عن
المعمول لوجود غيره المقتضي اضماره فهو غالبا في الباقي الفعل اربعة اقسام
لازم ومتعد وواسطة لا يوصف باللزوم ولا التعدي وهو الناقص ككان وكاد واخواتهما
وما يوصف بهما اي باللزوم والتعدي معا لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الاصح
فانه يقال شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له ومثله كلته وكلت له ووزنته ووزنت له
وعددته وعددت له ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من انكره
وقال الاصل ان يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم
من قال الاصل تعديته بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه اصل نصح يتعدى
لواحد بنفسه وللاخر بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رأيه قال ابو حيان وما زعم
لم يسمع في موضع قلت ولا اظنه يراه مخصوصا بنصح فانه ممكن في باقي اخواته
اذ يقال شكرت له شيء ونه ووزنت له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع
مقصور على السماع ومنه ما وصف بهما مع اختلاف المعنى كفغرفاه وفغر فوه بمعنى فتحه
وفغر فوه وشحا بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية فاللازم
فاللازم ويقال له القاصر وغير المتعدي للزومه فاعله وعدم تعديه الى
المفعول به ما لا يبنى منه مفعول تام اي بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه
بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والمجاوز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون
حرف جر كضرب فهو مضروب ولزمه اي اللزوم فعل بضم العين وما يكون على هذا
الوزن لان افعال السجايا وما اشبهها ما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه كظرف
وعذب وجنب وتفعلل كتدحرج وانفعل كانقطع وانصرف وافعنلل كاحرنجم وافعل
بتشديد اللام كاحمر واذور وافعلل اصلا كاقشعر واسمأد او الحاقا كاكوهد
الفرخ اي ارتعد وافعنلل كاحرنبى الديك اذا انتفش وافعنلل كاحرنجم في الحاقا
كاقعنسس وافعال كاحماد قال ابن مالك هذه الاوزان دلائل على عدم

وافعنلل الملحق كاقعنسس واحرنجم الحاقا

التعدي

التعدي من غير حاجة الى الكشف عن معانيها ويتعدى اللازم لغير المفعول به
من المصدر والزمان والمكان وقيل لا يتعدى لزمن مختص الا بحرف ويتعدى
له الى المفعول به بحرف جر مخصوص ويطرد اي يكثر ويقاس حذفه اي الحرف لكثرة استعماله
نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت
الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس ومع ان وان المصدريتين اذ لا لبس بحيث
ان تذهب وانكر ذاهب ابي بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف للالباس
نحو رغبت انك قائم اذ لا يدري هل المحذوف في او عن واما قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن فالحذف فيه اما للاعتماد على القرينة او لقصد الابهام ليرتدع بذلك
من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن زاد ابن هشام
في المغني وكي قال وقد اهملها النحويون هنا مع تجويزهم في جئت كي تكرمني ان تكون كي
مصدرية واللام مقدرة قال والحذف مع الاسماء لعلة لانها لا تغيرها
بخلاف ان وان ومحلهما اي ان وان بعد الحذف فيه خلاف قال الخليل والاكثر
نصب حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه وقال الكسائي جر
لظهوره في المعطوف عليه في قوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين
بها انا طالب ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان
قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك قال ابو حيان وغيره واما نقل ابن
مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص
في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب واما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب وشذ

المنقول

الحذف في سواه اي سوى ما ذكر كقوله كما عسل الطريق الثعلب وقوله اشارت
كليب بالاكف الاصابع اي الى كليب ولا يقاس على الاصح بل يقتصر فيه على السماع
وقال الاخفش والصغير يقاس اذا امن اللبس كقوله واخفى الذي لولا الاسى لقضاني
اي لقضى علي ويتعدى الى المفعول به ايضا بتضمينه معنى فعل متعد كقوله ارحبكم
الدخول في طاعة الكرماني اي اوسعكم ذي القياس عليه تحلفه قيل ثعلبان
لكثرة ما سمع منه وقيل لا ويتعدى اليه ايضا بالهمزة نحو اذهبتم طيباتكم امتنا
اثنتين واحييتنا اثنتين وربما اخرجت في المتعدي لزوما خلاف المعهود نحو اكب
الرجل وكببته انا وانقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته

اكب الرجل وكببته انا

انا في افعال مسموعة ويتعدى ذو المتعدي الى الواحد لاثنين نحو كحل زيد عمرا
واكحلته زيدا عمرا ولا يتعدى ذو الاثنين الى الثلاثة في غير باب علم باجماع ثم اختلف
في المتعدي بالهمزة كثيرا على اقوال احدها انه سماع في اللازم والمتعدي وعليه
المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسي ثالثها قال سيبويه قياس
في اللازم سماع في المتعدي ورابعها قياس مطلقا في غير باب علم وعليه ابو عمرو
وخامسها قياس فيما يجري للفعل اي يكسب فاعله صفة في نفسه لم تكن فيه
قبل الفعل نحو قام وقعد وفعل الافعال اقمته اذا قومته اي جعلته على هذه الصفة

سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ثمنا فلا يقاس عليه اذبحته الكبش اي جعلته
يذبحه لان الفاعل لم يصر على هيئته لم يكن عليها ويتعدى ايضا بتضعيف العين سماعا
في الماضي نحو فرح زيد وفرحته قد افلح من زكاها هو الذي يسيركم وقيل قياسا وادعى
الحصر وليس باتفاق على الاول قال ابو حيان وليس يصح مثل وتضعيف اللازم نحو
صعر خده وصعرته قال ابو حيان وهو غريب مثل والف المفاعلة نحو سار زيد
وسايرته وجلس وجالسته مثل وصيغة استفعل نحو حسن زيد واستحسنته نقلها
ابو حيان عن بعض النحاة قال والكوفيون وتحويل حركة العين نحو كسي زيد ثوبا
زج وكسى زيد عمرا وشترا قبل الهمزة والتضعيف والباء يقع كل منها موقع الآخر
نحو نزلت الشيء ونزلته واثبتّ الشيء وثبّتّه واذهبت زيدا وذهبت به ومن ثم
اي من هنا ومن ورود الهمزة معاقبة لما ذكر اي من اجل ذلك ادعى الجمهور ان
معناهما اي الهمزة والتضعيف او الهمزة والباء في التعدية واحد فلا يفهم هذا
التضعيف تكرارا ولا مبالغة ولا مصاحبة وادعى الزمخشري ومن وافقه ان
بين المتعديتين فرقا وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل
عليه ورد بقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله وهو اشارة
الى قوله واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا وهي آية واحدة وبقوله وقالوا لولا
نزل عليه القرآن جملة واحدة وادعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والباء
وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب ورد بقوله تعالى
ذهب الله بنورهم ومن نصبه اي الفعل اللازم اما تشبيها بالمتعدي خلف
فاجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي
نحو زيد تفقأ شحما اصله تفقأ شحمه فاضمر في تفقأ ونصبت شحما تشبيها بالمفعول
به واستدل بما روي في الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشلوبين وقال
لا يكون ذلك الا في الصفات وقد تأولوا الاثر على انه اسقاط حرف الجر او على اضمار
فعل اي بالدماء او تهريق الله الدماء منها قال ابو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم
يثبت ذلك من لسان العرب والمتعدي غير الناسخ اما لواحد وقد يضمن اللازم
فيتعدى بالحرف نحو فليحذر الذين يخالفون عن امره اي يخرجون ويتفصلون ولاثنين
ثانيهما بحرف جر والاول بنفسه وشاع حذفه من الثاني مع افعال وهي اختار قال
تعالى واختار موسى قومه اي من قومه واستغفر قال استغفر الله ذنبا لست محصيه
اي من ذنب وامر قال امرتك الخير فافعل ما امرت به اي بالخير وسمى وكنى بالتخفيف
ودعا نحو سميت ولدي احمد وكنيته ابا الحسن ودعوته زيدا اي باحمد وابي الحسن
وبزيد وزوج نحو زوجناكها اي بها وصدق بالتخفيف نحو صدق عليهم ظنه اي في ظنه
وهدى نحو هديناه السبيل اي اليه وعير نحو عيرته زيدا سواده اي به وغيرها من
مقول وكال والتشاق وراح ووزن وناى وحل وحشى فيقع الجمهور القياس عليها
وجوزه الاخفش الصغير علي ابن سليمان وابن الطراوة ووالدي رحمه الله تعالى

بحذف

بحذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه بان يتعين هو ومكانه نحو بريت القلم السكين فاما
على تلك الافعال فان فقد الشرطان او احدهما بان لم يتعين الحرف نحو رغبت او مكانه
نحو اخترت اخوتك الزيدين لم يجز لان كلا منهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته
عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول المنهاج وما ضبب بذهب او فضة
ضبة فقال الذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب ونظر المحكم والصحاح
وتهذيب اللغة وغيرها ولم اجزم متعديا بهذا المعنى ان الباء في بذهب بمعنى
من وضبة منصوب على اسقاط الخافض اما من باب امرتك الخير وهو ظاهر قال
ولا يرد انهم لم يعدوه من افعاله لانا نقول ما نص على كلاهما يومئ بلا منهما هذا
عندما نقلته عنه من القياس ثم قال وقد قال الوالد في ضبط افعال باب امر انه
كل فعل ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدأ والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر
وهذا الضابط يشمله لا محالة وهو اولى من ان يدعى انه من باب تمرون الديار و
اذ هذا محفوظ قاله والدي رحمه الله كان له بهذه المسائل التمكن في علوم الشرع والعربية
والبيان ولا انشأ اجمع على ذلك كلام مشاهدة وقيل ان مثل الفعل معنى وحل
ناصبه اي ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسا والا فلا وقيل يجوز بشرط عدم
الفصل بينه وبين الذي حذف منه حرف الجر فلا يقال امرتك يوم الجمعة الخير
وبشرط عدم التعدد فلا يقال امرتك زيدا تريد بزيد باء ومثاله واما
منصوب بعصى ويحذف حد مفعوليه وكذا يحذف المفعول باب اختار نحو اخترت
الرجال واستغفرت ذنبي خلافا للسهيلي في قوله لا يجوز الا فيقتصر على الواحد
المنصوب بنفسه الفعل متصرف ومنه ما اختلفت ابنيته لاختلاف زمانه
ومنه كثير وجامد بخلافه وهو متعدد ومنه غير ما مر في النواسخ والاستثناء فعل
للنفي المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة للفاعل مطابقة له نحو قل رجل يقول
ذلك وقل رجلان يقولان ذلك بمعنى ما رجل تكف عنه ما الكافة فلا يليها
غير فعل اختيارا ولا فاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفي نحو قلما قام زيد
وقد يليها الاسم ضرورة كقوله وقلما وصال على طول الصدود يدوم ومنه
تبارك من البركة وعدك من رجل وهدنك من امرأة بمعنى كفاك وكفتك وسقط
في يده بمعنى ندم وكذب في الاغراء بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج اي وجب قال
ابن السكيت بمعنى عليكم كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع
به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم امكنك الصيد يريد ارمه وقال
ابو حيان الذي يقتضيه القواعد ان مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل
كذب وحذف مفعول عليك اي عليكم لفهم المعنى وان نصب فبعليك وفاعل
كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه او محذوف على رأي الكسائي وهذه
الافعال المذكورة لم يستعمل منها الا الماضي والرابع منها لم يستعمل الا مبنيا

فهذا امر بالغة فيه

انتهى

الكلام على الفعل المتصرف والجامد

لاجرائها مجرى

للمفعول وفي بئس مرفوعة قال ابو حيان لكن قوي سقط بالبنا للفاعل اما قحل
مقابل كثر وكذب بمعنى اختلف واخطا او دخل فتخفرونه وبسط بمعنى صاح وضع
لم يستعمل الا مضارعا يقال ماذا العبد اليوم بسيط هبطا واهلم بفتح الهمزة والها
وضم اللام ونصم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضي ولا الامر في الكثر اللغات
والها مبني للفاعل بمعنى ضد للمفعول بمعنى عطى لم يستعمل منه غير المضارع واما
تلبانه لا ولم بكسر اللام وفتح الميم فيقال في جوابها اهلم ما اهلم ما اهلم ولم اهلم
اهلم ولم اهلم لا تنفيسا على الصحيح وهاء بالمد والكسر وهاء بالقصر والسكون
بمعنى خذ وتلحقها الضماير فيقال هاء هائي هائيا هاؤا هاؤن وفي هاهي
هاؤم وهاك وعم صباحا بمعنى انعم صباحا لم يستعمل منه الا الامر ولم يستعمل
منه الا المضارع وقال ابو حيان سمع ماضيها ومضارعها قال يونس وعم الدار
اعم قلت هذا النعي وقال الاعلم وعم يعم بمعنى نعم ينعم قال وهل يعمن من كان في العصر
الخالي وقال ابن فارس بعينه فانبني ككتف فالمكسر وهات وتعال وربما قيل
هاتي بهاتي وهلم التميمية لم يستعمل منها الا الامر اما الحجازية فهي اسم فعل لا تلحقه
الضماير قال ابن كيسان في تصريفه وتكرم صدر عرف وكيو بمعنى ... لم يستعمل
من الاول الا الماضي ومن الثاني الا المضارع وذكر الاول ايضا الهنادي
والثاني ابن الحاج واستغنى غالبا بترك الماضي والترك المصدر وتارك اسم
الفاعل ومتروك اسم المفعول عنهما اي عن استعمال هذه الصيغ من وذر وودع
فعلى هذا يعدان في الجامد اذ لم يستعمل منهما الا الامر ومن غير الغالب ما قرئ
ما ودعك ربك مخففا وحديث ابي داود دعوا الحبشة ما ودعوكم وحديث
لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخاري غير مكفي ولا مكفور ولا مودع
وقول الشاعر جرير ... ومودوع ودع وادع ومنه اي الجامد نعم وبئس فعلان لانشا

المدح والذم قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح
وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة مقصودا
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته
الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره بمولوده وقال نعم المولوده والله
ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار
بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشا وهو اخبار
وكذا الانشا التعجبي والانشا الذي في كم الخبرية وذكر هذا غاية ما يمكن
ذكره في تمشية ما قالوه من كون هذه الاشيا للانشا قال ومع هذا فلي فيه
نظر اذ نطرده ذلك في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب
في كونه خبرا اذ لا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب
انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا اشكال ولا يرد عليه
التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك لا اخبرته او لم تخبر انك لو حدت

الكلام على نعم وبئس

بلغ

او صدقت بهذا اللفظ الاخبار بل يحتمل ان يدخلان من حيث القيام
القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة ويقال ان
الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست بثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب انتهى
وعند الفرا انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما في قوله والله ما هي بنعم الولد وقولهم
نعم السير على بئس العير والنداء واجيب بان حرف الجر والاضافة
... والنداء في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير والاضافة في قوله نعم ظهير
ولا تدخل على الماضي والاخبار عنهما في ما مثل الرواسي ... والابتدا في ضراب
وعطفهما على الاسم في ما مثل الفرا الصالح وبئس الرجل في احى سو ... الخصلة
ولم يصدر فقد تدخلان على ما لا خلاف في فعليته نحو ونعم موصوف او مسند بعد
وكذا في الاخبار والعطف اي نعم خصلة نعت الخصلة ورجل بئس الرجل وبان نعم
في نعم طرين بها محكية ولذا افتحت بهما وبان عدم التصرف والمصدر لا يدل ان
على الاسمية بدليل ليس وعسى ونحوهما وتدل لفعليتهما لحوق تا التانيث الساكنة
بهما في كل اللغات وضمير الرفع في لغة حكاها الكسائي وقيل لا خلاف في انهما فعلا
وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس
الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي بهما المدح
والذم كما تبطر ونحوه واصلهما فعل بفتح الفاء وكسر العين وقد يردان به
قال طرفة ما اقلت قدم انهم نعم الساعون في الامر المبر وقد يردان بسكون العين
وفتح الفا تخفيفا قال ابو حيان ولم يذكروا الفتح هنا وكسرهما اتباعا قال
تعالى ان الله نعما يعظكم به وكذا كل ذي عين حلقية اي حرف حلقي من فعل بالفتح
فالكسر اسما كان او فعلا يرد بهذه اللغات الاربع نحو فخذ فخذ فخذ فخذ شهد
شهد شهد شهد قال اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا وان شهد اجدى خيره
ونوافله قال ابو حيان ويشترط في ذلك ان لا يكون ما شذت العرب في فكه
نحو لححت عينه او اتصل بآخره ما يسكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام
نحو ... اي منتسع فلا يجوز التسكين فيهما ويقال في بئس بيس بفتح البا
وباسكانه مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاها الاخفش والفارسي ويقال فيه
نعم نعيم بالاشباع حكاه الصفار قال ابو حيان وذلك شذوذ ولا لغة قال وذكر
بعض اصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القران ثم نعم ثم نعم ثم نعم وهي
الاصلية ثم نعم وفاعلهما ظاهر معرف بال نحو نعم المولى وبئس المهاد او مضاف
لما هي فيه نحو ولنعم دار المتقين فبئس مثوى المتكبرين او مضاف لمضاف اليه
اي الى ما هي فيه كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب وقوله فنعم وحال الحليل
قيل او مضاف الى ضمير عائد عليه اي على ما هي فيه كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم
شبابها والاصح انه لا يقاس عليه لقلته وهي اي ال التي في فاعلهما جنسية
عند الجمهور بدليل عدم لحوقهما التا حيث الفاعل مونث في الافصح والخلف

والاضافة في قوله

لدخول حرف الجر

على هذا فقيل للجنس حقيقة فالجنس كله هو الممدوح او المذموم والمخصوص به فرد من
افراده مندرج تحته وتقصد ذلك مبالغة باثبات المدح او الذم للجنس الذي
هو منهم لئلا يتوهم كونه طارئا على المخصوص وقيل بتعديته اليه تثنية فقصد حمله
عاما ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاما والفاعل خاصا
وقيل للجنس مجازا فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غيره ضرورة اذ ذمه
وقال قوم هي عهدية ذهنية كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا
تقدم واريد بذلك ان يقع ابهام ثم ياتي التفسير بعده تفخيما للامر وقال ابو اسحق
ابن ملكون وابو منصور الجواليقي وابو عبد الله الشلوبين الصغير عهدية شخصية
والمعهود هو الشخص الممدوح والمذموم فاذا قلت نعم الرجل فكانك قلت نعم هو
واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك ويجوز ابدا
اي فاعلهما ببدل وعطف بجوز مباشرتهما لنعم وبئس لا نصفه في الاصح وهو راي الجمهور
لما فيهما من التخصيص المنافي للشياع المقتضي منه عموم المدح والذم واجازه
ابن السراج والفارسي وابن جني في قوله بئس الفتى المدعو بالليل حاتم وتاوله
وهو راي ابن مالك يجوزه اذا تاول بالجامع لاكمل الخصال اللائقة في المدح او الذم
بخلاف ما اذا قصد به التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه مناف
لذلك ولا توكيد معنوي قطعا كما قاله ابن مالك وعلله بان القصد به رفع
توهم المجاز او الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس وتاويله
بان تخصيصه مناف بالجامع لاكمل خصال المدح او الذم قال ابو حيان ومن تركيبات
العهدية شخصية لا يبعد ان يجيز نعم الرجل نفسه زيد وفي اتباعه بالتوكيد اللفظي
احتمال لان واجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل الرجل زيد وقال ابو حيان ينبغي
ان لا يجوز الاتباع ولا الفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قال ابن الربيع والجمهور
وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب
ونقله لنا قاله الكسائي يجوز معموله اي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال ابو حيان
وفي النحو ما يدل له قال وبئس من الملمات الدخيل قال وورد الفصل بان
وبالقسم في قوله لبئس اذ ذا راعي المودة والوصل وقوله بئس عمر الله قوم طرقوا
او يكون مميزا مستترا خلافا للكسائي في منعه ذلك وقال في نحو نعم رجلا زيد
الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه درستويه وقال الفراء تمييز محول عن الفاعل
والاصل نعم الرجل زيد وعلى الاول هذا الضمير يكون ممنوع الاتباع فلا
عليه ولا يبدل منه ولا يؤكد نصبي ولا غيره لشبهه بضمير الشان في قصد ابهامه
تعظيما لمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوما انتم فشاذ ومفسر بتمييز مطابق للمعنى
في الافراد والتذكير وفرعهما عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذي فضل
فخلا في نحو الشرق الشمس ولا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غيره ومثل واي
دال على مفاضلة فلا يقال نعم افضل منك زيد لعدم قبولها ذكرنا لال ولكونه

خلفا من فاعل مقرون بما اشترط صلاحيته لها جاز الوصف نحو نعم رجلا صالحا
زيد نقله ابو حيان عن البسيط جازما به وكذا الفصل نحو بئس للظالمين
بدلا خلافا لابن ابي الربيع في قوله يمنع الفصل بين نعم والمفسر قيل وجاز
الحذف فيهما اذا علم نحو حديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي السنة سنته او رخصة
فعلها اي فبالسنة اخذ وعليه ابن عصفور وابن مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره
وفي الجمع بينه اي التمييز وبين الفاعل الظاهر اقوال احدها لا يجوز اذ لا ابهام
يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجماعة ثانيها يجوز وعليه المبرد وابن
السراج والفارسي واختاره ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الابهام لان التمييز
قد يجاء به توكيدا ومما ورد منه قوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وقوله نعم
الفتاة فتاة هند لو بذلت ثالثها وعليه ابن عصفور يجوز ان افاد التمييز ما لم
يفده الفاعل نحو نعم الرجل رجلا فارسا وقوله نعم المرء من رجل تهامي ولا يجوز
ان لم يفد ذلك ولا يؤخر هذا التمييز عن المخصوص اختيارا فلا يقال نعم زيد رجلا
الا في ضرورة خلافا للكوفية في تجويزهم تاخيره اما تاخيره عن الفعل فواجب قطعا
ولا يكون الفاعل لنعم وبئس نكرة اختيارا وان ورد ضرورة كقوله بئس قرينا
يفن هالك وقوله نعم صاحب قوم لا سلاح لهم خلافا للكوفية وبعض اتباعهم فاجازوا
ذلك لما حكى الاخفش ان ناسا من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة ومضافة ولا
يكون موصولا قاله الكوفيون وكثير من البصريين وجوزه المبرد في الذي الجنسية
كقوله وبئس الذي ما انتم آل ابجر قال ابن مالك وظاهر قول الاخفش انه يجيز
نعم الذي يفعل زيد ولا يجيز نعم من يفعل قال ولا ينبغي ان يمنع لان الذي يفعل بمنزلة
الفاعل ولذلك اطرد الوصف به ومقتضى النظر الصحيح ان لا يجوز مطلقا ولا يمنع
مطلقا بل اذا قصد به الجنس جاز او العهد منع والمانعون مطلقا علقوا بان ما
كان فاعلا لنعم وكان فيه ال كان مفسرا للضمير المستتر فيهما اذا زعمت منه والذي ليس
كذلك وجوزه قوم في من وما مرادا بهما الجنس كقوله ونعم من هو في سر واعلان وتاوله
منعهم على ان الفاعل مضمر ومن في محل نصب تمييز ومنه ثم اي من هنا وتوقفا عليهما لا يكون
موصولا قال المحققون منهم سيبويه ان ما في نعم وبئس الواقع بعدها فعل نحو بئسما
اشتروا نعم ما صنعت معرفة تامة اي لا تفتقر لصلة فاعل والمفعول بعدها صفة
لمخصوص محذوف اي نعم الشيء شيء اشتروا قال في شرح الكافية وسيبويه نكرة لها تنضاد
عليها في نحو غسلته غسلا نعما والنكرة التالية لها
والفعل بعدها صفة لها نعم فلا يقتصر عليها وقيل نكرة تمييز
الفعل او نحوه صفتها والمخصوص محذوف او ما اي موصولة محذوف صلتها
رفع الابهام وما تالي المضمن الابهام اي بئس شيئا اشتروا اقوال ورد بان التمييز
الفعل والمخصوص محذوف او تمييز الابهام ولا تكون تمييزا وثالثها موصولة صلتها
ادبها الفاعل والتي بها او صلتها المخصوص وما اخرى تمييز محذوف اي نعم شيئا الذي صنعته
المخصوص اقوال وزاد ابو ... مصدرية ولا حذف

وَالتقدير نعم صنعك وبئس غراوم وخامسها نكرة موصوفة فاعل مكتفى بها وبجعلها
عن المخصوص وسادسها كافة تكف نعم وبئس كما كفت قل وطالت تدخل على الجملة
الفعلية وهي ما اذا وليها اسم نحو نعما يقول الانسان ان اصدها انها معرفة تامة ٠
فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني انها نكرة غير
موصوفة تمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها هو المخصوص وثالثها ان ما مركبة مع الفعل
لا محل لها من الاعراب والمرفوع فاعل وشذ كونه اي الفاعل اشارة مشوبا بذي اللام
كقوله بئس هذا الحي حيا ناصرا وعلما كقوله سهل بن حنيف شهدت صفين وبئست
صفون وكذا اشذ كونه مضافا الى الله علما او غيره وان كانت فيه ال لانه من الاعلام
كقوله صلى الله عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد وقول الشاعر بئس قوم الله
قوم طرقوا خلافا للجرمي في قوله باطراده وعيش بنا وقل ما ورد منه ومن العالم
على انه المخصوص والفاعل مضمر صرف مفترع وشذ كونه ضميرا غير مفرد اي مطابقا
للمخصوص نحو اخوان نعما رجلين وحكى الاخفش عن بعض بني اسد نعما رجلين الزيدان
ونعموا رجالا الزيدون ونعمن نساء الهندات ثم قال لا امن ان يكون
فيما النقلين خلافا للقوم من الكوفيين في قولهم باتفاق على ذلك وشذ جر بالباء
الزائدة دون نعم بهم قوما اي نعم قوما والمحلات اي نعم وبئس مصدر ولا يعرف ويذكر
المخصوص وهو المقصود بالمدح او الذم قبلهما اي نعم وبئس مبتدأ او منسوخا بالفعل
ومعموله الخبر والرابطة العموم في المرفوع المذكور من ال الجنسية نحو زيد نعم الرجل
او رجلا كان زيد نعم الرجل وان زيدا نعم الرجل قال ابن عبد الله نعم اخو الذي
وابن العشيرة وقال اذا ارسلوني عند تقدير حاجة امارس فيها كنت نعم الممارس
او يذكر بعدهما الفاعل نحو نعم الرجل زيد وهو احسن من تقدمه لزيادة الابهام ثم التفسير
واعرابه مبتدأ اخبره الجملة وقيل محذوف حسبه وهو محذوف وجوبا او خبرا وبدلا من
الفاعل اقوال قال ابن مالك ارجحها الاول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة
الاصل بخلاف جعله خبرا فانه يلزم منه ان ينصب لدخول كان عليه او جعل خبر محذوفا
فانه لم يعهد التزام حذف خبر الا حيث سد مسده شيء او جعله بدلا فانه لا يصلح لمباشرة
نعم واجاب قايله بانه يجوز ان يقع بدلا ما لا يجوز ان يلي العامل بدليل انك انت
وعلى هذا هو بدل اشتمال لانه خاص والرجل عام وقد يدخله ناسخ نحو نعم الرجل كان
زيدا او ظننت زيدا فالجملة في موضع خبر كان او ثاني مفعولي ظن ويغلب ان يختص بان
يقع معرفة او قريبا منها اخص من الفاعل لا اعم منه ولا مساويا نحو نعم الفتى رجل من
قريش وان يقع الاخبار به عن الفاعل موصوفا بالممدوح بعد نعم او بالمذموم بعد بئس
ان نعم الرجل زيدا لرجل الممدوح زيد وفي بئس الولد العاق اباه الولد المذموم العاق
اباه ٠ والا اي وان وقع غير مختص او صح الاخبار عنه به بان وقع منا فيا له اول كقوله
تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا اي مثل الذين حذف مثل المخصوص واقيم الذي مقامه
ويحذف المخصوص لدليل يدل عليه نحو نعم العبد اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن و

التلقين

قبله نعم

انما يحذف ان يقدم ذكره والاكثرون على عدم اشتراطه وتخلفه اذا حذف صفته وهي
ان كانت اسما وفاقا نحو نعم الرجل حليم كريم اي رجل حليم فان كانت فعلا نحو نعم
الصاحب تستعين به فيعينك اي رجل ممنوع او جائز او غالب مع قليل ذهب اقوال
الاكثر على الاول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث والحق انه ان حذف
المخصوص وصفته وبقي متعلقها كقوله بئس مقام الشيخ امرس امرس اي مقام
مقول فيه امرس الحق مولا العول سبيلة الحق ببئس اي الفعل ساء وفاقا كقوله
كقوله تعالى ساء مثلا القوم وقوله بئس الشراب وساءت مرتفقا وقوله ساء ما يحكمون
وهي [فرد من افراد فعل] الا انها في الاصل يجوز دون فعل بالفتح متصرفة نحو قلت الي
فعل وضعت التصرف وانما افردته بالذكر لا تفاق عليها كما قال في سبك المنظوم
والحق بها اي بنعم في المدح وبئس في الذم عملا فعل بضم العين وضعا نحو ظرف وشرف
او تحولا من ثلاثي مفتوح او مكسور كفعل وحسن ثم ان كان معتل العين لزم قلبها
الفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيدا او اللام ظهرت الواو وقلبت الياء واوا
نحو غزو ورمو وجعله بقي على حاله فيقال رما وغزا ومن الممنوع نحو لم تقضو الرجل
بلاذاي نعم القاضي هو وما ذكر من اشتراط كونه الصحيح منه ثلاثيا كما تسهيل زاد عليه
خطاب في التوشيح ان يكون ما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الالوان والعاهات
كما لا يصاغ منها الرباعي استغنينا بافعل الفعل فعله نحو اشد الحمرة حمرته واشنع
الانطلاق انطلاقه فافعل نضا وتبتدا خبره الجملة وجزم به ابو حيان
وقيل العلم وجهل وسمع فلا يحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها قال
الكسائي نيل ويلحق فعل المذكور بصيغتي التعجب ايضا حكى الاخفش ذلك عن العرب
فيقال حسن الرجل زيد بمعنى ما احسنه فيصدر بلام نحو لكرم الرجل زيد بمعنى ما
اكرمه قال خطاب وهي يلام قسم ولا يلزم ال فاعله بل يكون معرفة ونكرة ويلحق الفعل
العلامات نحو لكرم زيد وهند لكرمت والزيدان لكرما رجلين والزيدون لكرموا
رجالا لا بزيد ما اكرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا يلزمه اللام بل يجوز دخالها وتركها
وربما تكون فاعله الا كفاعل نعم مسبلة كنعم في العمل وفي المعنى مع زيادة ان المرفوع بها
محبوب للقلب حبذا واصله حب بالضم اي صار حبيبا محولا من حب بالفتح ثم ادغم
فصار حب والاصح ان ذا فاعله فلا تتبع ويلزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص
بخلاف ذلك كقوله ٠ يا حبذا جبل الريان من جبل ٠ وحبذا ساكن الريان من كانا ٠
وحبذا نفحات من يمانية ٠ تاتيك من قبل الريان احيانا ٠ وقوله حبذا انتما خليلي
انتم ٠ بعدما ان في دمعي المهراق ٠ الا حبذا هند وارض بها هند وانما التزم ذلك لانه
كالمثل والامثال لا تغير كما يقال في الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء وان كان الخطاب
لغير مؤنث او لانه على حذف والتقدير في حبذا هند مثلا حب حسن هند وحبذا زيد
حبذا امر ومثاله فالمقدر الشار اليه مذكر منوع حذف واقيم المضاف اليه مقامه
او لانه على ارادة جنس شايع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا عن اقوال

سائر

الشيخ

الكلام على ما الحق ببئس الفعل

وهي فرد من افراد فعل الا انها

يعتبر

وقوله

والاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن كيسان على الثاني والفارسي على الثالث
وقال وذ ويود زائدة وليست اسما سادا به بدليل حذفها في قوله وجب دينا وقيل
صارت بالتركيب بحب فعلا فاعله المخصوص لقولهم فيما حكى لا تحبذه ورد بجواز
حذف المخصوص والفاعل لا يحذف وقيل الكل اسم واحد مركب قال المبرد وابن السراج
واختاره ابن عصفور لاكثار العرب منه قولها عليها من غير استقباح ولعدم الفصل
بين حب وذا ولعدم تصرفه وعلى هذا هو مرفوع وفاقا ثم هل هو
مبتدا خبره المخصوص او عكسه او خبر مبتدا وهو المخصوص قولان المبرد على الاول والفارسي
على الثاني وعلى الاول الا وهو القول بانه فاعل فهو المخصوص مبتدا وهما اي الجملة
في خبر عنه والرابطة ذا اذ العموم ان قلنا اريد بذا الجنس او مبتدا محذوف الخبر او
عكسه خبر محذوف المبتدا وجوبا كانه قيل من المحبوب فقال زيد اي هو او بدل من ذا
لازم التبعية او عطف بيان عليه اقوال الاكثر على الاول وعلى الثاني والصيمري
وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية
هنا اسهل منه في باب نعم لان مصحبه هناك نواسخ دخول نواسخ الابتداء وهي لا تدخل
هنا لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدا حذف خبره او عكسه بانه يجوز حذف
المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم
الاشارة معرفة كما في قوله وحبذا نفحات ورد البدل بانه على نية تكرار العامل
وهو لا يلي حب واجيب بعدم اللزوم بدليل آنت ولا يتقدم مخصوص حبذا عليها
وان جاز تقديمه على نعم لعلة انها فرع عنها فلا تساويها في تصرفاتها ولانها جارية
مجرى المثل ولئلا يتوهم من قولك مثلا زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا احب
ذا وان كان توهما بعيدا وحذفه استغناء لدلالة عليه قليل كقوله فحبذا ربا وحب
دينا اي ربا الله وقوله الا حبذا لولا الحيا وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب
اي حبذا حالتي معك ويجوز فصله من حبذا بندا كقول كثير الا حبذا يا عز ذاك
التشاير ويجوز كونه اسم اشارة كقول كثير المذكور وقول الآخر دنيا حبذا ذاك الحبيب
المبسل ويكون قبله اي المخصوص او بعده نكرة منصوب مطابقة كقوله الا حبذا
قوما سليم فانهم وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ رام مباراة مولع بالمغالب
ونحو حبذا رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا الاولى
فيها لكنها الا انها قد لا يعطل ان كان مشتقا نحو حالا وان كان جامدا نحو تمييز
وقال الاخفش والفارسي والربعي حال مطلقا وقال ابو عمرو بن العلاء تمييز
مطلقا والرابع قال ابو حيان المشتق ان اريد تقييد المدح به حال وغيره
نحو الجامد والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين جنس المبالغ في مدحه تمييز
مثال الاول وما دخول على عليه حبذا هند مواصلة اي في حال مواصلتها والثاني
ويدل عليه من حبذا زيد راكبا وخاسئا قاله في البسيط انه منصوب باضمر
مضمر فهو مفعول لا حال ولا تمييز قال ابو حيان وهو غريب ثم الاول الناصب عند

الفارسي والمتقدم عند ابن مالك وقال الجرمي وابن عصفور هما سواء في الحال ثم قال
الجرمي تقديم التمييز فيه وقال ابن عصفور احسن وقال ابو حيان الاحسن تقديم
التمييز وكذا الحال اذا كانت من المخصوص والمتأخرة تؤكد حبذا
توكيدا لفظيا كقوله الا حبذا حبذا حبيب تحملت منه الأذى وتدخل عليها
لا فتساوي بئس في الحمل والمعنى زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله
لا حبذا انت يا صنعاء من بلد وقوله ولا حبذا الجاهل العاذل وقوله الا حبذا
اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا. قال ابو حيان ودخولها على حبذا لا
يخلو من اشكال لانه ان قدر حب فعلا وذا فاعله او حبذا كلها فعلا فلا لا تدخل
على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا او كلها اسما فان قدر في محل
نصب لم يصح لانه على العموم بولها وليس هنا خصوص او رفع فكذلك لوجوب تكرار
لا حينئذ وتعمل حبذا فيما عدا المصدر كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا
اكراما له وحبذا وعمرا زيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفة فلا مصدر لها وتوقف
ابو حيان في عملها في غير الحال والتمييز وقال لا ينبغي ان يقدم عليه الا بسماع الا الحال
والتمييز فتعمل فيهما وفاقا ونعم فاجب مفرده من استعمل منه الفعل الحقيقي الا بالا
يجوز اتباعا لفتح استحسانا اي حب زيد وحب دينا ويجب الاتباع اذا كان ذا الاسناد
حب الى ما يستحق له الفعل نحو حببت يا هذا وكذا افعل الثاني المستعمل كنعم
وبئس دنعجبا اصلا او نحو لا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء وتسكن كقوله حسن
فعلا لقاء ذي الثروة الملق بالبشر والعطاء الجزيل وقيد في التسهيل القابل كونه
حلقية قال ابو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو ضرب الرجل
بضم الضاد ويجوز جرها عليها اي جر المرفوع بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل
تعجبا كقوله وحب بها مقتولة حين تقتل وكقوله حب بالزور الذي لا يرى منه
الا صفحة او لمام وقد حكى الكسائي مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا
ومنه اي الجامد صيغتا التعجب وهما ما افعل وافعل به قال الكوفيون وافعل
بغيرها مستند الى الفاعل نحو قوله فارحت فارسا اي ما ارحت فارسا وبعضهم
وافعل من كذا وزعم الفرا الاول اي ما افعل اسما لكونه لا يتصرف وللتصغير
وصحة عينه في قولهم ما احيسنه وقوله ما اميلح غزلانا وقالوا ما اطوله كما قالوا
نحو اطول منك ورد بان امتناع التصرف لكونه غير محتاج اليه للزومه طريقة
واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الازمنة لا ينافي الفعلية كليس وعسى
وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بافعل التفضيل وتدخلهما المعنى في افعال نحو
ويدل للفعلية بناؤه على الفتح وتضمنه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية
مع الياء وزعم ابن الانباري الثانية اي افعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر وجوز
بعضهم المضارع من ما افعل فيقال ما يحسن زيدا ورد بانه لم يسمع وينصب المتعجب منه
بعد ما افعل مفعولا به على رأي غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر

الكلام على فعل التعجب

عايد على ما مرفوع منه كر غايب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حد
نصب الاب في زيد كريم الاب والاصل زيد احسن من غيره مثلا ثم نقلوا
فنقلوا الصفة عن زيد واسندوها الى ضميرها وانتصب زيد باحسن وقال الفرا وابن خروف
والاستفهام وفتحة افعل على هذا افعل بالمتضمنة معنى التعجب وقيل اعراب زيد
خبر مبنيا على نصب الخبر بالخلاف عند الكوفيين والاصح ان ما مبتدا اجماعا لجميع
وقال الكسائي لا موضع لها من الاعراب والاصح انها نكرة تامة بمعنى شي خبرية وقصد
بها الابهام ثم الاعلام بايقاع فعل على المتعجب منه لا تقتضيا التعجب ذلك وقيل
نكرة موصوفة بالفعل والخبر محذوف وجوبا اي شي احسن زيدا عظيم وقيل استفهامية
دخلها معنى التعجب جاءهم على ذلك في اي رجل زيد ورد بان مثل ذلك لا يليه
غالبا الا الاسما نحو واصحاب الميمنة ما اصحاب الميمنة وما ملازمة للفعل وبانها
لو كانت كذلك جاز ان يخلفها اي كما جاز ذلك في نا ستبدا اما انت رشيد وقيل
موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذي احسن زيدا عظيم وكثير
المتعجب منه نبذ افعل بنا اذا اي ثم لا رمته لا يجوز حذفها نحو اكرم بزيد وقيل يجوز حذفها
ثم ان وان المصدرتين كقوله واحبب الينا ان تكون المقدما وقوله فاحسن واز بن
لامري ان تسربلا وقال بعض المولدين اهون علي اذا امتلات من الكرى اني ابيت بليلة
الملسوع والاصح انه خبر معنى انه كان لفظه لفظ الامر لانه لغة وليس بامر حقيقة
فعل المجرور بعده رفع فاعلا والهمزة فيه للصيرورة والبا في لاضيرنه افعل والمجرور
فاحسن بزيد صار زيد ذا حسن كقولهم ابقلت الارض اي صارت ذا بقل وقيل هو
امر حقيقة فحمل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي فيما افعل والبا
زايدة واختلف على هذا فالاصح فاعله ضمير المصدر الدال عليه الفعل وكانه قيل يا
حسن احسن بزيد اي الزمه ودم به وكذلك وحد الفعل على كل حال وقيل فاعله
ضمير المخاطب كانك قلت احسن يا مخاطب به اي احكم بحسنه ولم يبرز في التانيث والتثنية
والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت البا في المفعول ليكون للامر في معنى التعجب حالة لا
تكون له في غيره ورد كونه امرا بانه يحتمل للصدق والكذب وبانه لا يجاب بالفا وبانه
يليه ضمير المخاطب نحو احسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من اعمال فعل واحد
في ضميري فاعل ومفعول لشي واحد وبانه لو كان الناطق به امرا بالتعجب لم يكن متعجبا
كما لا يكون الامر بالحلف والنداء والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد اجيب
انه متعجب قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان افعل صورة خبر معنى والفاعل به
ضمير يعود على المصدر المفهوم من الفعل والهمزة للتعدية والمجرور في موضع مفعول لكان
مذهبا فتقول لك احسن بزيد معناه احسن هو اي الاحسان زيدا اي جعله حسنا فهو افق
بمعنى ما احسن زيدا قال ولا يبعد ان ذلك التصحيح بالخطاب في يا زيد احسن بزيد
لان الفاعل ضمير المخاطب فالمعنى يا زيد احسن الاحسان زيدا اي جعله حسنا لا
تقول يا زيد ما احسن زيدا اي شي جعله حسنا قال ويدل على ان محل المجرور نصب جواز

حذفه

بلغ

حذفه ونصبه تعبد حذف البا في قوله فالعبد دار مرتحل مزارا وحذف المتعجب منه
مع ما افعل لدليل كقوله جزى الله عني والجزا بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
اي ما اعفهم واكرمهم ولا يجوز حذفه مع افعل خلف قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش
وقوم يجوز لقوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم وقيل بل يحذف الجار فيستتر الفاعل في
الفعل ولا يحذف ورد بانه لو كان مستترا لبرز في التثنية والجمع والتانيث ولا يكون
المتعجب منه الا مختصا من معرفة او قريب منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى ومنع
الفراء ال العهدية نحو ما احسن القاضي تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه
واجازه الجمهور ومنع الاخفش اي الموصولة بالماضي نحو ما احسن ايهم قال فالد واجازه
سائر النحويين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا ولا ينفصل المتعجب منه من فعله
والفعل لشي لضعفهما بعدم التصرف فاشبهتا الادوات الا بظرف ومجرور متعلق
بالفعل فانه يجوز على الصحيح لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين ان ومعمولها ولبس
فعل التعجب باضعف منها وكثرة وروده كقوله ما احسن في الهيجا لقاها وقوله
واحبب الينا ان يكون المقدما وقيل لا يجوز الفصل بهما ايضا وعليه اكثر البصريين
ونسب الى سيبويه وقال انها قبيح اي يجوز على قبح قال ابو حيان ومحل الخلاف فيهما
اذا لم يتعلقا بالمعمول فنحو [illegible] ولكنه تسهيل الى القصر اما ما لا يتعلق
منها بالفعل فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو ما احسن بمعروف امرا وجوزه الجرمي وهشام
بالحال ايضا نحو ما احسن مقبلا زيدا وزاد الجرمي والاسعد نحو ما احسن احسانا زيدا
والجمهور على المنع فيهما وجوزه ابن مالك بالنداء كقول علي اعزز علي ابا اليقظان ان
اراك صريعا مجدلا وجوزه ابن كيسان بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا بخله زيدا
قال ابو حيان ولا حجة له على ذلك ولا يتقدم معمول فعل التعجب عليه لا على الفعل ولا على ما
وان جاز ذلك في غير هذا الباب لعدم تصرفه ولا ان المجرور في افعل عند الجمهور فاعل
والفاعل لا يجوز تقدمه ولا يفصل بينهما اي بين ما والفعل بغير كان اما كان
الزايدة فيجوز الفصل نحو ما كان احسن زيدا والاكثر على ان فعل التعجب يدل على المضي
المتصل بالحال فاذا اريد الماضي المنقطع اتي بكان او المستقبل اتي بيكون وقيل
انما يدل على الحال دون المضي حكي عن المبرد وقيل يدل على الثلاثة الحال والماضي
والاستقبال ويتقيد في المضي بكان وامس ونحو الحال بالان ونحو الاستقبال بيكون
ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى اسمع بهم وابصر يوم ياتوننا قاله ابن الحاج
ويجر ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى نحو ما احب زيدا الى عمرو وما ابغضه الى
بكر والاصل احب عمرو زيدا وابغض بكر زيدا والا اي وان لم يكن فاعلا معنى فان
افهم علما او جهلا فبالبا نحو ما اعرف زيدا بالفقه وما انصره بالنحو واجهل خالدا بالشعر
والا اي وان لم يفهم ذلك فان تعدى بحرف جر فيجر نحو ما ازهد زيدا في الدنيا
والا بان تعدى بنفسه فباللام نحو ما اضرب زيدا لعمرو وتقتصر على المفعول الواحد في باب
كسى وظن فيقال ما اكسى زيدا وما اعطى عمرا وما اظن خالدا ويحذف المفعولين

لقاها

المجرور فان تعلق
وجب تقدم المجرور كقولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق
وقوله خليلي ما احرى
بذي اللب ان يرى

اي يستغنى بجر احد مفعولي الاول اي باب كسا باللام عن ذكر الاخر نحو ما اكساه لعمرو
وما اكساه للثياب ولا يفعل ذلك في باب ظن وان جمع بينهما فالثاني تنتصب بمضمر
نحو ما اعطى زيدا لعمرو الدراهم وما اكساه للفقراء الثياب خلافا للكوفية في الامرين
اي قولهما بجواز ذكرهما في باب كسا على ان الثاني منصوب بفعل التعجب وبجواز مثل ذلك
في باب ظن اذا امن اللبس نحو ما اظن زيدا لبكر صديقا فان خيف ادخل اللام عليهما
نحو ما اظن زيدا لاخيك لابيك والاصل ظن اخاك اباك قال ابو حيان هذا تحرير
النقل في المسئلة وخلط ابن مالك فنقل عن المذهبين تساوي الحكم في باب كسا وظن
وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب بلا تفصيل مسئلة من صيغ التعجب الذي
لا يبوب له في النحو قولهم سبحان الله وفي الحديث سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا
في الصحاح اي عمله والاصل ان الدر اللبن حسبك بزيد رجلا ويجوز حذف الباء ورفع زيد
ويجوز ادخال من في رجل يا لك من ليل ويجوز حذف من والنصب انك من رجل لعالم ولا
يجوز حذف من منه ما انت جارة بالنصب على التمييز ويجوز ادخال من [illegible] يا هيا
ومن ذلك لا اله الا الله سبحان الله من هو رجلا ويله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة
لله من رب واعجبوا لزيد رجلا ومن رجل وكاليوم رجلا وكالليلة فيما ذكره ما حصلنا
ربا بها بالدواهي ويا حسنه رجلا ويا طيبها من ليلة لله لا يؤخر الا ماجل ومن ذلك
كيف ومن وما واي في الاستفهام نحو كيف تكفرون بالله ثم يتساءلون الحاقة ما الحاقة
واي يوم اخلت المصدر اي هذا مبحث اعماله يعمل كفعله لا زمانا ومتعديا الى واحد فاكثر
اصلا لا الحاقا كما في شرح الكافية لانه اصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان ان كان مفردا
مكبرا غير محدود وكذا ان كان ظاهرا على الاصح فلا يعمل مثنى فلا يقال عجبت من ضربيك
زيدا ولا مجموعا ولا مصغرا كعرفت ضربتك زيدا ولا محدودا بالتاء كعجبت من ضربتك
زيدا وشذ قوله بضربة كفيه الملا نفس راكب ولا مضمرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن
قبيح ان كله مما ذكر مزيل المصدر عن الصيغة التي هي اصل الفعل خصوصا الاضمار
فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس
وقال الكوفيون يجوز اعمال المضمر واستدلوا بقوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم اي وما الحديث عنها والبصريون يأولونه على ان عنها متعلق
باعني مقدرا وقال ابن اعماله في المجرور فقط دون المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جني
قال ابو حيان وقياس قولهما اعماله في الظرف اذ لا فرق بينهما وقد اجازه جماعة وجوزه
قوم في الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى
معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشيء بمنزلة ذكره متكررا بعطف وقد صح تركه بلا
المرادها وقال الشاعر مواعيد عرقوب اخاه بيثرب قال ابو حيان والجماد
المنع وتاولوا ما ورد من ذلك على النصب بمضمر اي لحب اولها دهاه ووعدا اخاه ويثرب
بان المصدرية مخففة او غيرها فتقدر اي قال بعضهم زيادة او ما المصدرية والدول
فان عنها المخففة بالماضي كقوله ان تعبدوا رمي الغانيات فؤاده والمستقبل كقوله

وكالقوم

لام عمل اعمال المصدر الا الحق به في العمل

ضمير المصدر

يعمل

نرم

نرم بيديك هل تستطيع نقلا جبالا من تهامة راسيات وما للماضي والحال كقوله
كذكركم اباكم وقوله يخافونهم كخيفتكم وان المخففة للثلاثة كقوله علمت ببسطك المعروف
خيرا وقوله لو علمنا اخلافكم عدة السلم وقوله لو علمت ايثاره الذي يهوى قال ابن
مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيرها كبعد لولا او فعل ارادة او كراهة او خوف
او رجاء او منع او نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور واجب وقيل لي قال ابن مالك غالبا
قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك وقول اعرابي اللهم
ان استغفاري اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لعي
وقول الشاعر ورأي عيني الفتى اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا قال ابو حيان
وما ذكر ممنوع ومن ثم اي من هنا وهو كون هذا المصدر مقدرا بالحرف المصدري والفعل اي
من اجل ذلك لم يتقدم معموله عليه لانه كالموصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على
الموصول وما ورد مما اوهمه على اضمار فعل كقوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان خلافا
لابن السراج في قوله بجواز تقدم المفعول عليه فاجاز يعجبني عمرا ضرب زيد ومن ثم ايضا
لا يفصل من معموله بتابع او غيره كما لا يفصل بين الموصول وصلته فمثل التابع النعت
وغيره خلافا لقول التسهيل ولا منعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد
زيدا ولا من شربك والكلبا اللبن بل يجب تأخيره كقوله ان وجدي بك الشديد اراني
واما قوله ازمعت يأسا مبينا من نوالكم فمؤول على اضمار يئست من نوالكم وكذا قوله
تعالى انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر فيقدر يرجعه يوم ولا يتقيد عمله بزمان
بل يعمل ماضيا وحالا ومستقبلا كما تقدم خلافا لابن ابي العافية في قوله لا يعمل
والماضي قال ابو حيان ولعله لا يصح عنه ولا يحذف المصدر باقيا معموله في الارجح لانه
موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز لدليل لانه كالمنطوق كما يحذف المضاف لدليل
ويبقى عمله في المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى هل يستطيع ربك اي سؤال ربك فلا يرجع
تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع واعماله منصوبا فالاكثر اعماله منونا استقراء وعلله
ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه كجزء المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل كجزء
من الفعل ويجعل المضاف كالفعل وعدم قبول الاداة التنوين فقويت بهما مناسبة المصدر
للفعل ثم اعماله منونا اكثر من اعماله معرفا بال لان فيه شبها بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة
وانكره الكوفية اي اعماله منونا وقالوا ان وقع بعده مرفوع او منصوب فباضمار فعل
يفسره المصدر بلفظه كقوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما التقدير
يطعم ويرد بان الاصل عدمه ثم يليه اعماله معرفا بال كقوله ضعيف النكاية اعداءه
وقوله فلم انكل عن الضرب مسمعا وانكره الكوفيون والبغداديون وقوم من البصريين
كالمنون وقدروا له عاملا وقال الشلوبين انه قبيح اي يجوز اعماله على قبح وزاد ابن هشام انه
الا الضرب عمل عمل انك والضرب خالدا المستحق له ولذا بان لم تعاقبه فلا يجوز اعماله
نحو عجبت من الضرب زيدا عمرا وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره ابو حيان
وقول معرفا نصح بان ال فيه للتعريف قال ابو حيان ولا نعلم في ذلك خلافا الا ما ذهب

الحال

الذي والتي ونحوهما لا للتعريف في هذه
اليه صاحب الكافي من انها زائدة لانها اذا اجتمع على الاسم تعريفان قال ولو
لا اشتباه بغيره فلا وجه الا ادعاء زيادتها
في حالة التنوين منكر فيه لانه في نعتها وقال الزجاج اعمال المنون اقوى من المضاف
لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغي ان يكون نكرة ورد بان اعماله ليس للشبه بل بالنيابة
عن حرف مصدري والفعل والموضوع عنه في رتبة المضمر وقال ابن عصفور اعمال
المعرف اقوى من اعمال المضاف في القياس وقيل المضاف والمنون في الاعمال سوا
قال ابو حيان وترك اعمال المضاف وذي ال عندي هو القياس لانه قد دخله خاصة
من خواص الاسم وكان قياسه ان لا يعمل وكذلك المنون لان الاصل في الاسما ان لا تعمل
فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجر بالاضافة ويضاف للفاعل مطلقا اي مذكورا
مفعوله ومحذوفا كقوله تعالى كذكركم اباكم وقوله يفرح المومنون بنصر الله ويضاف
لمفعول فيحذف الفاعل كقوله لا يسام الانسان من دعا الخير اي دعائه الخير وذلك
يفارق الفعل الموجب للمنع فيه تنزيله اذا كان ضميرا متصلا كالجزء منه بل تشكيك
اثره وللفصل به بين الفعل واعرابه في تفعلان وحذف الجزء الكلمة لا يجوز وحمل بالقياس
عليه المنفصل والظاهر لا يتصل به ضمير فاعل فلم يكن نسبه فاعله منه نسبة الجزء
من الكلمة وقال الكوفية لا يحذف بل يضمر في المصدر كما يضمر في الصفات والظرف
وقال ابو القاسم خلف بن فرتون ابن الابرش ينوي الى جنب المصدر قال ولا يجوز
ان يقال انه محذوف لان الفاعل لا يحذف ولا مضمر لان المصدر لا يضمر فيه لانه بمنزلة
اسم الجنس ويجوز ابقاوه اي الفاعل مع الاضافة الى المفعول في الاصح نحو قوله
تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الزماري عن ابن عامر ذكر رحمت ربك عبده زكريا وقوله
صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وقول الشاعر قرع القواقيز
افواه الاباريق وقيل لا يجوز الا في الشعر ويضاف لظرف فيعمل فيما بعده رفعا
ونصبا كالمنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا قال ابو حيان ومن منع من ذكر الفاعل
والمصدر منون منع هذه المسيلة وينوب المنون عن مبني للمفعول فيرفع ما بعده على النيابة
عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد وقال الاخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب او
الرفع على الفاعلية واختاره الشلوبين وثانيها قال ابو حيان يجوز ان يرفع اي
النايب المفعول بفعله اي فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما
ليس كذلك ويحذف معه اي المنون الفاعل واوجبه الفرا فقال لا يجوز ذكر الفاعل
مع المصدر المنون البتة لانه لم يسمع فاما قول الثلاثة السابقة فيه انه موجه وفي
ام ضرام منوي تاتي هنا وراجعها قال السيرافي لا يقدر الفاعل هنا البتة بل
ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهما من غير تقدير فاعل ورد
بانه ان قال ان الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة اذ لا بد للاطعام مثلا في قوله
او اطعام في يوم من جهة المعنى وان قال انه مراد فقد اقر بان المصدر يقتضيه كما يقتضيه
الفعل بخلاف عشرين درهما فيلزمه تقديره وان لم يصح اضماره مسيلة ذكره بعد

المصدر

المصدر البدل من فعله نحو قوله نحو ضربا زيدا او سقيا زيدا وعامله الناصب له المصدر
عند سيبويه والجمهور لانه صار بدلا من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار
الفعل نسيا منسيا وقيل عامله الفعل المحذوف الناصب للمصدر فعليه اي على
هذا القول يجوز تقديمه اي المعمول على المصدر نحو زيدا ضربا وكذا يجوز التقديم
على القول الاول ايضا في الاصح لانه نايب عن فعله فهو اقوى منه اذا كان غير نايب
ولانه غير مقدر بحرف مصدري حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل لا يجوز التقديم
على القول بانه العامل قياسا على المصدر السابق قال ابو حيان والاحوط ان لا
نقدم على التقديم الا بسماع وفي تحمله اي هذا المصدر الضمير خلف صحح ابن مالك
انه يتحمل كاسم الفاعل سبيله عمل مصدر اسمه اي اسم المصدر الميمي العلم بالاجماع
فيهما اما الاول فلانه مصدر في الحقيقة كقوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى
السلام تحية ظلم فمصابكم مصدر بمعنى اصابتكم واما الثاني وهو ما دل على المصدر
دلالة مغنية عن النقص للاشارة الى حقيقته كيسار وبرة وفجار فلانها خالفت
المصادر الاصلية بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف ولا توصف ولا تقع
موقع الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذا لم تقم مقامها في توكيد الفعل
وتبيين نوعه او مراته واما اسم المصدر الماخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام
والعطا اخذت من مواد الاحداث ووضعت لما يثاب به وللجملة من القول ولما يعطى
فمنعه اي اعماله البصرية الا في الضرورة وجوزه قياسا اهل الكوفة وبغداد
الحاقا له بالمصدر كقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا وقوله فان ثواب الله
كل موحد وقوله فان كلامها شفا لما بيا قال الكسائي امام اهل الكوفة الا
ثلاثة الفاظ الخبز والدهن والقوت فانها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك
الخبز ولا من دهنك راسك ولا من قوتك عيالك واجاز ذلك الفرا وحكى عن
العرب مثل اعجبني دهن زيد لحيته قال ابو حيان والذي اذهب اليه في الممنوع
من هذا النوع ان المنصوب فيه بمضمر يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولا جرى
مجرى المصدر في العمل لا في ضرورة ولا في غيرها اسم الفاعل اي هذا مبحث
اعماله وذكر معه امثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه
فدال جنس وقوله على حدث مخرج الجامد والصفة المشبهة وافعل التفضيل
وصاحبه مخرج المصدر واسم المفعول ويعمل عمل فعله مفردا او غيره اي مثنى ومجموعا
جمع سلامة وجمع تكسير ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه والخليل اعمال المثنى
والجمع الصحيح المسند للظاهر لانه في موضع يفرد فيه الفعل فخالفه فلا يقال
مررت برجل ضاربين غلمانه زيدا واجاز المبرد اعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل
قوي من حيث لحقه ما يلحقه وقيل لا ينصب اسم الفاعل اصلا بل الناصب
فعل مقدر منه لان الاسم لا يعمل في الاسم حكاه ابن مالك في التسهيل ويرده
قبل اسم في دعواه نقل الخلاف في عمله وشرط البصرية لاعماله اعتماده على اداة

اعمال اسم الفاعل

نحو ضيع نحو ما ضارب زيد عمرا ومنول نحو غير مضيع نفسه عاقل او اداة استفهام انما
اوحرفا ظاهرا او مقدرا كقوله انا ورجالك قتل امرى او على موصوف نحو مررت
برجل ضارب عمرا ولو تقديرا نحو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله ليت شعري
نعيم العند قومي لي امرهم في الحبلي عاذلونا اي امقيم وقوله وما كل من وت نصحه
بلبيب اي موصول وذلك اذا وقع صلة ال او على ذي خبر نحو هذا ضارب زيدا وكان
زيد ضاربا عمرا وان زيدا ضارب عمرا وظننت زيدا ضاربا عمرا او على ذي حال
نحو جاء زيد راكبا فرسه قيل او على ان نحو انا قائما زيد فقائما اسم ان وزيد
الخبر ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شي من ذلك فاجازوا اعماله
مطلقا نحو ضارب زيد اعندنا وشرط البصرية كونه مكبرا فلا يجوز هذا اضويرب زيدا
لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فيبعد عن شبه المضارع فتغير
بنيته التي بها عمل الشبه وقال الكوفيون الا الفرا ووافقهم النحاس بعمل
مصغرا بناء على مذهبهم ان المتبر شبهه للفعل في المعنى لا الصورة قال ابن مالك
في التحفة وهو قوي بدليل اعماله محولا للمبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة
وقاسه النحاس على التكسير ومثاله بعمل المصغر للاثر المنضعف الذي لم
يلفظ به مكبرا كقوله فيا طعم راح في الفؤاد مدامة ترقرق في الايدي كميت عصيرها
في رواية جركميت اما الماضي فالاصح برفع فقط نحو مررت برجل قائم ابوه وضارب ابوه
امس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وقاله
الكسائي وهشام ووافقهما قوم بنصب ايضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال
الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وتاوله
الاولون على حكاية الحال ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر ايضا قاله ابن
طاهر وابن خروف وهو مردود بدعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه ويتحمله وقال
قوم يعمل النصب ان تعدى لاثنين او ثلاثة نحو هذا معطي زيد درهما امس لانه
قوي شبهه بالفعل هذا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاشتغاله
بالاضافة الى الاول والاكثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ورده
ان الاصل عدمه فان كان اسم الفاعل صلة ال فالجمهور انه يعمل مطلقا ماضيا
وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت ال عن الذي وفروعه وناب
اسم الفاعل عن الفعل الماضي مقارنا وله بالفعل مع تاول ال بالذي
مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما فار لزوم التانيث بالالف وعدم النظير
في الجمع مقام سببين في منع الصرف ومثاله ماضيا قوله • وانه لا يذهب شيخي
باطلا • حتى ابير مالكا وكاهلا • القاتلين الملك الحلاحلا • قال الاخفش ولا يعمل
بحال وال فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة والنصب على التشبيه بالمفعول به
وقال الرماني وجماعة يعمل ماضيا فقط لا حالا ولا مستقبلا وزاد
بان العمل حينئذ اول وبوروده قال تعالى والحافظين فروجهم والحافظات وقال

الشاعر اذا كنت معنيا بمجد وسودد فلا تك الا المجمل القول والفعلا ويضاف
لمعموله جوازا نحو هديا بالغ الكعبة انك جامع الناس غير محل الصيد قال
ابو حيان وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر وقال الكسائي هما
سواء ونظير غير محل لي اذا الجر اولى لان الاصل في الاسما اذا تعلق احدهما
بالاخر الاضافة والعمل انما هو لجهة الشبه بالمضارع فالحمل على الاصل اولى
ويجب الاضافة ان كان ماضيا نحو ضارب زيد امس اذ لا يجوز النصب كما تقدم او كان
المعمول ضميرا متصلا به نحو زيد مكرمك وقيل وعليه الاخفش وهشام محل نصب
وزال التنوين او النون في مكرمك ومكرموك للطافة الضمير لا للاضافة قال لا
لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة
اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببا له وردا بالتنوين على الظاهر
فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة
بان كان في اسم الفاعل ال وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومرجع الضمير ويجوز
تقديم معموله اي اسم الفاعل عليه نحو هذا زيدا ضارب الا ان جر بغير حرف زائد
من اضافة او حرف فلا يقال هذا زيدا غلام قاتل ولا مررت زيدا بضارب بخلاف
ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل وجر بغير اي بزائد
ايضا فلا يتقدم كغيره وجوزه قوم ان اضيف اليه حق او غير او جد فاجازوا هذا
زيدا غير ضارب وكذا الاخوان وقد تقدم ذلك في مبحث الاضافة ويجوز تقديمه
على مبتداية الذي هو مخبر عنه نحو زيد اهذا ضارب وقيل لا يجوز الا ان كان اسم الفاعل
خبر مبتدا سببي اي من سبب المبتدا نحو زيد ابوه ضارب عمرا او كان المعمول لسببيه
نحو زيد ضارب ابوه عمرا واجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيرة ثم
تقدم صفته اي اسم الفاعل عليه اي المعمول ولا تقدم معموله عليه وعلى صفته
معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب عاقل ولا هذا زيدا ضارب عاقل
خلافا للكسائي في اجازته التقدم في الصورتين ويجوز وفاقا تاخير الوصف عن
المعمول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل اخذ معموله زال
شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الاسما بخلاف ما اذا تاخر الوصف فان
صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الوارد في ذلك قوله وتخرج منه صدتراه منصب
مسئلة تعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للمبالغة الى فعال وفعول
ومفعال وفعيل وفعل قال اخا الحرب لباسا عليها جلالها وسمع اما العسل
فانا شراب وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها وسمع انه لمنحار بوائكها وان الله
سميع دعا من دعاه وقال اتاني انهم مزقون عرضي ولانها للمبالغة مستعمل
الاصل مكثرا لتكثير فلا يقال موات ولا قتال زيدا بخلاف قتال الناس اما اذا
لم تدل عليها فلا تعمل كما لا كانت للنسب كنجار وطعام او كان بناء الوصف عليها كرم
وفرح وانكر الكوفية الكل الاعمال الخمسة لانها زادت على معنى الفعل بالمبالغة

في الزجاج

تقديم معموله

قبله

هذه امثلة المبالغة
في اسم الفاعل

اذ لا مبالغة في افعالها ولزوال التشبيه الصوري ايضا فاذا ورد بعدها منصوبا
فباضمار فعل يفسره المثال وانكر اكثر البصريين الاخفش اي فعيل وفعل لقلتهما
وانكر الجرمي فعلا دون فعيل لانه اقل ورودا حتى انهم لم يسمع اعماله في نثر وقال ابو
عمرو يعمل فعل بضعف وقال ابو حيان لا يتعدى فيهما السماع بل ينتقض على الخلاف
الثلاثة الاول فيقاس فيها وقد سبقهما في المتن على ترتيبهما في العمل فاكثرها
فعال ثم فعول ومفعال ثم فعيل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة
ايضا ففعول لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالآلة
وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال ابو حيان ولم يتعرض
لذلك المتقدمون واعمل ابن ولاد وابن خروف فعيلا بالكسر والتشديد فاجازا
زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام قال ابو حيان وقد سمع اضافة شريب الى معموله
في قوله لا تنتزي بما ناقض منه فانه شريب خمر مسعر لحروب فعلى هذا لا يبعد عمله
نصبا وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز اعمالها غير معتمدة كقوله
ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وقوله خوادج تراكين قصد المخارج وقوله
ثم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم وذهب ابن طاهر
وابن خروف الى جواز اعمالها ماضية وان عريت من ال فان لم يقولا بذلك في اسم
الفاعل لما فيها من المبالغة ولم احتج الى ذكره لانه راي محكي في اسم الفاعل فدخل
في التنبيه مسئلة كهو ايضا في العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا
اسم المفعول يرفع مرفوع فعله اي المفعول لانه فعله لما لم يسم فاعله قال
ونحن تركنا تعلية ابنه وابل كمضروبة رجلاه منقطع الظهر وتجوز اضافته الى اسم
المعمول اليه اي الى ما هو مرفوعه دونه اي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه ذلك نحو
زيد مضروب الظهر قال ابو حيان والصحيح ان الاضافة في مثل ذلك من نصب
لا من رفع واصله مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن
مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيد ما في الالفية بالقلة ولم يقيده بها في
التسهيل والاول احسن قال ثم انما يجوز بشرطين ان يكون اسم المفعول من متعد
الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى اكثر وان يقصد ثبوت الوصف ونسبتها
فيه الحدوث ثم كما تجوز الاضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول او التمييز نحو هذا
مضروب الاب اواما ونحوه اقل من الاضافة ولا يعمل كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه
من فعل وفعل وفعيل كذبح وقبض وقتيل فلا يقال مررت برجل كحيل عينه
ولا قتيل ابوه خلافا لابن عصفور حيث اجاز ذلك قال ابو حيان ويحتاج في منع
ذلك او اجازته الى نقل صحيح عن العرب مسئلة كهو ايضا الصفة المشبهة به عملا
لكنه تخالفه في انها لا تعمل مضمرة ولا في اجنبي بل في سببي ولا في سابق عليها بل
متاخر عنها ولا في موصول بينها وبينه بل في مفصول بها قال الخفاف في شرحه لمعقد
بين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولون كريم فيها حسب الاب الا في الضرورة كما قالوا

عمل اسم المفعول

وقيده في الالفية

الا الصفة المشبهة باسم الفاعل

والطيبوه اذا

اذا لم يطيبوه ابا ولا امرأة انما غير الحال واسم الفاعل يعمل مضمرا نحو انا زيدا ضاربه
تقديره انا ضاربه زيدا ضاربه ولا تعمل مضمرا ولا في اجنبي كما يعمل في سببي ولا في متقدم
عليه كما يعمل في متاخر عنه ولا في مفصول كما يعمل في متصل ومراد به الاستقبال كما يعمل
في مراد به الحال ولا في الماضي فيهما راجع الى الماضي قال ابو حيان ذكر صاحب
البسيط انه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين معمولها اذا كان مرفوعا او منصوبا
كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه
الصفة وذكر ذلك في ارجوزته فقال وصوغها من لازم لحاضر وفي البسيط خلاف ذهب
اكثر النحويين الى انه لا يشترط ان يكون بمعنى الحال وذهب ابو بكر بن طاهر الى انها تكون
للازمنة الثلاثة واجاز ان يقول مررت برجل حاضر الاب غدا فيكون بمعنى
المستقبل وذهب السيرافي الى انها ابدا بمعنى الماضي وهو ظاهر كلام الاخفش قال
والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ ان يبنى منها تفعل وذهب ابن السراج والفارسي
الى انها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشلوبين قال وسواء رفعت او نصبت
لانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا يريد مضيا
ولا استقبالا لانها لما شبهت باسم الفاعل لم تقو قوته في عملها في الزمانين وقد جمع
بعض اصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بان قال لم يرد السيرافي بقوله انها
للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى
وقت الاخبار ولم يرد ابن السراج انها انما وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين
القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارقه
في انها لا توجد الا حالا ولا تتقدم الى وقت ذلك انه ليس على جهة الشرط بل ان وضعها
كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال واما على جهة الشرط
فيكون حينئذ يصح تاويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه المناسب انتهى ثم هي
اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا اي لفظا ومعنى كحسن وكبير او لفظا لا معنى
كحائض وخصي لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى
الحيض مختص بالمؤنث ومعنى الخصا مختص بالمذكر او عكسه اي معنى لا لفظا ككبر
الالية فانه معنى يشترك فيه لكن المذكر بلفظ آلى والمؤنث بلفظ عجزاء ولا تصلح لهما
بل تختص باحدهما كآدر واكمر لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر ورتقاء وعفلاء لفظهما
ومعناهما خاص بالمؤنث وتجري الاولى على مثلها وضدها اي تجري مذكرها على المذكر
والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال ابو حيان وهذا الذي يعبر عنه النحويون
بانه يشبه عموما تقول مررت برجل حسن الاب وبرجل حسن الام وبامراة حسنة الام وبامراة
حسنة الاب دون الباقي فانها انما تجري على مثلها فقط ولا تجري على ضدها فلا يصح
تقول مررت برجل خصي الابن وبامراة حائض البنت وبرجل آلى الابن وبامراة عجزاء البنت
وبرجل آدر الابن وبامراة رتقاء البنت قال ابو حيان وهذا يعبر عنه النحويون
بانه يشبه خصوصا واجاز الكسائي والاخفش جريها على ضدها في الاقسام

وتقدم ان ذلك

خبر

الثلاثة فتقول برجل حائض بنته وبامراة حضى ابنها وبرجل حجل ابنته وبامراة
آلى ابنها وبرجل زنعا بنته وبامراة او داستها هكذا حكى ابن مالك الخلاف في
الثلاثة ونازعه ابو حيان بان بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمي
مبناه ان الخلاف خاص بقسم واحد ومما الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ
تختص وتعمل مع ال مقترنة بها او دونها رفعا على ان يعرب المرفوع بها فاعلا
بها كما قاله سيبويه والبصريون او بدلا من الضمير المستكن فيها كما قاله الفارسي ونصبا
على التشبيه بالمفعول به في المعرفة او تمييزا في النكرة وجرا بالاضافة وفي
مرتبتها خلاف في مجرد ومقرون بال ومضاف له اي للمقرون بال او للمجرد او للضمير والمضاف
له اي للضمير فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهي حالتا اقترانها
بال وعدمه في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب والجر تبلغ ستة ثم ضرب الستة
المذكورة في احوال المعمول الستة وهي تجرده واقترانه بال واضافته الاربعة
الثلاث اليها فتبلغ ما ذكر وهذه امثلتها على الترتيب رايت الرجل الحسن وجهه
والحسن وجها والحسن وجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الاب
والحسن وجه الاب والحسن وجه الاب والحسن وجه اب والحسن وجه اب والحسن
والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجه ابيه والحسن وجه
ابيه ورايت رجلا حسنا وجهه وحسنا وجها وحسن وجه وحسنا الوجه وحسنا
الوجه وحسنا الوجه وحسنا وجه الاب وحسنا وجه الاب وحسن وجه الاب وحسنا
وجه اب وحسنا وجه اب وحسن وجه اب وحسنا وجهه وحسنا وجهه وحسن وجهه وحسنا
وجهه وحسنا وجه ابيه وحسنا وجه ابيه وحسن وجه ابيه هذه ستة وثلاثون كلها
جائزة على ما ينبغي لكن تجب الاضافة حال كونها مجردة من ال اذا ضمير منفصل بها
في الامع كمررت برجل حسن الوجه جميله ولا يجوز نصب هذا الضمير وجوزه الفا
فيقال جميل اياه ورده بانه لا ينفصل الضمير ما قدر على اتصاله فان لم يباشره متصلة
به او قرنت بال لم تجب الاضافة بل يتعين النصب باتفاق في حالة الفصل
نحو قريش نجباء الناس ذربا وكرامهوها وعلى احد القولين للنحاة في حال الاقتران
بال كمررت بالرجل الحسن وجها الجميله والقول الثاني ان الضمير في موضع جر فلو
كانت الصفة غير متصرفة في الاصل وقرنت بال كمررت بالرجل الحسن الوجه الاحمره
والضمير في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الفراء وتمتنع الاضافة حال كون الصفة
مع ال الى المعمول العاري منها او من اضافة لذيها اي لذي ال او الى ضمير ذيها فلا يجوز
من الامثلة السابقة الحسن وجه والحسن وجه اب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه
لما تقرر في باب الاضافة من انه لا يجوز اضافة الصفة المقترنة بال الا لما
فيه ال او مضاف لما فيه ال ومثال المضاف الى الضمير ما فيه ال رايت الكريم الاباء
العامر جودهم قال ابو حيان وهو نادر وتقبح الاضافة حال كون الصفة دون ال
المضاف الى الضمير ومثاله مررت بالحسن وجهه ومنعها سيبويه اختيارا وخص جوازها

بالشعر

بالشعر كقول الشماخ امن دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامى قد عفى طللاهما
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ومنعها المبرد مطلقا
في الشعر وغيره وتاول البيت المذكور على ان الضمير عائد على الاعالي لا انها مثناة في
المعنى قال ابن مالك في شرح الكافية وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله وهو
الصحيح لان مثله قد ورد في الحديث كقوله في صدر ام زرع صفر وشاحها وفي حديث
الدجال اعور عينه اليمنى وفي وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه قال
ومع هذا نقل جوازه ضعف وقد اتفقه ابو حيان وكذا يقبح رفعها مطلقا اي مع ال
ومجردة العاري من الضمير ومن ال ومن الاضافة الى احدهما وذلك كامثال الحسن وجه
وحسن وجه والحسن وجه اب وحسن وجه اب ومنع اكثر البصريين حسن وجه وهو المثال
الثاني من هذه الاربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف واجازه ابن
خروف وما تقدم من جوازه يتبع مذهب الكوفيين واجازه ابن مالك ومن شواهده
قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما هاهنا راس وقوله ببهمة منيت شهم
قلب منجذ لا ذي كهام ينبو قال ابو حيان وقول ابن هشام الخضراوي ونحو هذا لا يجوز الرفع
في قول احد اذا اضيف في السبب ولا ما انشد منه ليس بصحيح اذ جوازه محكي عن الكوفيين
وبعض البصريين ويتبع معمولها اي الصفة المشبهة بجميع التوابع وتجري على حسب
لفظه لا موضعه واجاز الفراء ان يتبع المجرور على موضعه من الرفع فاجاز مررت بالرجل
الحسن الوجه نفسه وهذا اقوى البيت والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول
وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وانه لم يسمع منهم في هذا الباب واما ان يعطف على معمولها
المجرور نصبا فنصوا على انه لا يجوز ان يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم
الفاعل وقيل يتبع بكل التوابع الا بالصفة قال ابو حيان حكاه الزجاج
وزعم انه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاني زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء
في الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى فاليمنى صفة لعينه وعينه معمول
الصفة فينبغي ان ينظر في ذلك قال وقد علل منع ذلك بعض شيوخنا بان معمول الصفة
لما كان سببا على الاول فاشبه المضمر لانه قد علم انه لا يعني من الوجوه الا وجه زيد
في نحو مررت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لي هذا التعليل لا معنا الشيخ بهاء
الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلامذة ابن بري قال لي وقد
كان ظهر لي ما يشبه هذا وهو ان الصفة المشبهة في الحقيقة للموصوف
وان اسندت الى غيره فلا افتقر تبيين الوجه بالصفة فلا يحتاج الى تبيين قلت
له الصفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذم وغيرهما فهلا جاز ان يوصف معمول
هذه الصفات فقال اصل الصفة ان تاتي للتبيين في جميعها لما ذكرته من كونها الفرع
واذا امتنع الاصل فاحرى ان يمتنع الفرع وقال بعض اصحابنا امتنع ذلك لانها صفة ضعيفة
في العمل فلم يقووا ان تعمل في الموصوف والصفة معا وبضعف هذا نعتها في المؤكد
والتوكيد الا ان فرق بينهما بان المؤكد والتوكيد لا تنافي واحد لان التوكيد لم يدل

على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة وإذا كان معناها أي الصفة المشبهة لسابقها
أي للموصوف رفعت ضميره وطابقته له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو مررت برجل
عاقل وبرجلين عاقلين وبامرأة عاقلة أو كان معناها لغيره ولم ترفعه فكذلك
أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو مررت برجلين حسنا الغلمان وبامرأة حسنة الغلام
وبنساء حسان الغلمان وإلا بأن رفعته فكالفعل فلا يطابق إلا على لغة أكلوني
البراغيث نحو مررت برجل حسن غلامانهما وبرجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها
وتكسيرها حينئذ أي حين رفع الشيء من الجمع إذا أمكن أولى من الإفراد في الأصح
سواء كان الموصوف جمعا أو مثنى أو مفردا نحو مررت برجال حسان غلمانهم وبرجلين حسان
غلمانهما وبرجل حسان غلمانه هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ
كتابه واختاره الجزولي وصاحب التسهيل وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان
وذهب بعض شيوخنا إلى أن الإفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه
قد يتنزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فاقتضى أن تكون
الصفة مفردة قال ثم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد
لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا
جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس
لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد أسطر أن هذا القول هو مذهب
الجمهور واختيار الشلوبين وشيخه الأبذي وقال لنا إذا نعت جمعا فالتكسير أولى
مشاكلة لما قبله ولما نعت كمررت برجال حسان غلمانهم وإذا نعت مفردا فالإفراد
أولى من التكسير لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع تقويه قوة الفعل
وطريق الجمع في الفعل مكروه فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض المعاصرين
فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه يعدل إلى الإفراد كمررت برجل شارب آباؤه وأوجبه
أي جمع التكسير الكوفية فيما لم يصح أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون كمررت برجال
عور آباؤهم وكذا أوجبوا المطابقة في التثنية كمررت برجلين أعورين أبواهما
ومنعوا الإفراد فيها بخلاف ما جمع الجمعين يجوز فيه الإفراد والتكسير أحسن كمررت
برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه وضعيف كريمين أعمامه وأجرى كحملها في رفع السببي
ونصبه وجره اسم مفعول المتعدي لواحد وفاقا كقوله مثل أنت مرفوع بما هنا
رأس وقوله لما بدت محلوة وجناتها وقوله تمنى لقاءه الحوز مزور نفسه قال أبو حيان
وقول التسهيل والأصح يدل على خلاف في المسألة ولا نعلم أحدا منعها فلذلك قلت
وفاقا وأجرى كذلك أيضا الجامد المضمن معنى المشتق نحو وردنا منهلا عسلا ماؤه
وعسل ماؤه وعسل الماء أي حلوا وقال الشاعر ماتت وأنت غربال الإهاب وقال الآخر
فراشة الحلم فرعون العذاب وإن نطلب نداه فكلب أي منقلب وطائش ومهلك ومنع
أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل المتعدي لواحد أن أمن اللبس نحو زيد ظالم
العبيد خاذلهم راحم الأبناء ناصرهم إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء أخوة

وفيه كلب صح

ناصرون وكذا هذا ضارب الأب زيدا في هذا ضارب أبوه زيدا فإن لم يؤمن اللبس
لم يجز وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع إنما يجوز أن حذف المفعول اقتصارا فإن لم
يحذف أصلا لم يجز وكذا إن حذف اختصارا لأنه كالثابت فيكون الوصف إذ ذاك محتملا
التعدي ثم التشبيه ونحو قاصد وذلك لا يجوز وبيانه أنه من حيث نصب السببي أو جره يكون
نعتيهما باسم الفاعل المتعدي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعديا مشبها
بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شبيها بأصل في أصل شبيها
بفرع في العمل فصار فرعا لأصل وفرعا لفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعا للشيء ثم أنه أيضا
يمنع استعمال المتعدي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو ما الراحم القلب ظلاما
وإن ظلما قال أبو حيان وهذا التفصيل حسن وقال أبو علي الفارسي يجوز مطلقا ولم
يقيده بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جوازه لا يتوقف
على أمن اللبس قال ويكثر أن لا يقصد اسم فاعل غير المتعدي فلذلك سهل فيه الاستعمال
المذكور ومنه قول ابن رواحة تباركت إني من عذابك خائف وإني إليك تائب النفس راجع
وقال الآخر ومن يك سخل الغرائم تابعا سواه فإن الرشد منه بعيد ومن وروده في المصوغ
من متعدد قوله ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ولا الكريم بناع وإن حرما اهتدى
قال أبو حيان وإطلاقه يدل على جوازه ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنين أو
ثلاثة ولا خلاف أنه لا يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة ومنعه الأكثر مطلقا وتوقف
أبو حيان فقال الأحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير
لأن القليل يقبل الشذوذ ثم إن البيت السابق يحتمل التأويل فإن تعدى بالحرف فلا
يجوز فيه ذلك في الأصح وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو مررت برجل إياه الأب
يريد بنصب الأب أو جره وأسنده لا بتوله نحو مررت بعبد الله بالرفع فتوله بالرفع متعلق نحو بعيث
ونحو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعبد الله لا بالصفة فإن جاءني كلاما نحو مررت
برجل غضبان الأب على زيد علقوا على زيد بفعل محذوف يدل عليه الصفة أي غضب على
زيد أفعل التفضيل أي هذا مبحثه يرفع أفعل التفضيل الضمير غالبا والظاهر في لغة
ضعيفة نحو مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد فضلا في الفضل أبوه حكاها سيبويه
وغيره والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر رفعه الظاهر أن كان مفضلا على نفسه باعتبارين
وأفعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للموصوف والوارد في ذلك عن العرب كونه بعد نفي
والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه
عرفت المسألة بمسألة الكحل والرفع بالتأنيث فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار
كونه في عين زيد على نفسه باعتبار غيره وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير
في منه والأول للموصوف في عينه وقد تقدم النفي أول الجملة ومثله الحديث ما من أيام
أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر ما علمت امرأ أحب إليه
البذل منه إليك يا ابن سنان قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة
شبهه بالتراخي الذي قارنته لمفارقة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها لأنه ترى أنه

افعل التفضيل

وهو الضمير صح

رجلا أحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد
حسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين
ولا يختل المعنى بخلاف قولك في الإثبات رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين
زيد فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى فكان رفع أفعل للظاهر لو قوعه موقعا
مما لا يستعمل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي إذا وصل بالألف
واللام فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدر بفعل
وفاعل ليكون جملة فإن المفرد لا يوصل به موصول فاغتفر بوقوعه موقع الفعل لما كان فائتا
من الشبه فأعطي العمل بعد أن منعه وقاس ابن مالك على النفي النهي والاستفهام فقال
لا مانع باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير
منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن وإن لم يرد ذلك مسموعا ومنعه أبو
حيان قائلا إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار
على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ما لم تقله لا سيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة
فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال على أن إلحاقهما بالنفي ظاهر في القياس
ولكن الأولى اتباع السماع وأعرب الأعلم الكحل في هذا التركيب مبتدأ وأحسن خبر مقدما
تقدم نعتا ورد ... قد يحذف الضمير الأول إذا كان معلوما نحو ما رأيت قوما
أشبه بعضهم ببعض من قومك قال ابن مالك تقديره ما رأيت قوما أشبه فيهم بعضه
ببعض منه في قومك وقد يحذف الضمير الثاني ويدخل من على الظاهر نحو ما رأيت
قوما أشبه فيهم بعضه ببعض وكلا أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد أو على محله
كقولك في المثال المذكور من عين زيد بحذف كحل الذي هو المضاف أو على ذي محله كقولك
من زيد بحذف كحل وعين وإدخاله على صاحب العين ومن إدخاله على المحل قولهم ما رأيت
كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر الأصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام
المضاف إليه مقامه ولا ينصب أفعل التفضيل مفعولا به على الأصح بل يتعدى إليه
باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فإن كان الفعل يفهم علما أو جهلا
تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه وإن كان مبنيا من فعل المفعول تعدى بإلى
إلى الفاعل بمعنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد وأبغض إلى بكر من عبد الله وبفي إلى المفعول
نحو زيد أحب فيمن خالد وأبغض في عمرو من خبيص قال ابن مالك وإن كان من متعد إلى
اثنين عدي إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو هو أكسى للفقراء الثياب أي يكسوهم
الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا أن كان مسموعا كسائر ثم
وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إذا أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في
التسهيل وهذا الرأي صحيح لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعديته
كتعديه ولتراكيب خصوصيات وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب
المفعول به فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله
تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب
بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان يجعل رسالاته

قال أبو حيان وقد نرى ضعاه نحمل على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرفية لا منها
من الظروف التي لا تتصرف ~~قال أبو حيان وقد ... نحمل على أن تكون حيث باقية~~
على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تتصرف ولا تنصب مفعولا مطلقا وفاقا
ذكره ويلزمه منه لو تقديرا أو جرد من أل والإضافة نحو زيد أفضل من عمرو وقال تعالى
النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ومثال تقديرها وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
الله والآخرة خير وأبقى ويلزمه الإفراد والتذكير إذا جرد أو أضيف لنكرة سواء كان
ما هو له مذكرا أم مؤنثا مفردا أم مثنى أم مجموعا نحو زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من دعد
والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات
أفضل من دعد ونحو زيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل
امرأة وهن أفضل نساء خلافا للمبرد في الثاني حيث أجاز في ما أضيف لنكرة مطابقة
من المؤنث للموصوف فأجاز أن يؤنث ويثنى نحو هند فضلى امرأة وفضليا امرأتين والهندات
فضليات ... على الأول يلزم مطابقتها هي أي النكرة المضاف إليها
كما تقدم من الأمثلة خلافا لابن مالك في النكرة المشتقة حيث قال يجوز فيها الإفراد
مع جمعية ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به قال أبو حيان وقد
قوله جريان ذلك فيما قبله مثنى نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق أن دليل الآية على
حذف موصوف مجموع في المعنى أي أول فريق كافر وعلى الأول يلزم كونها من جنس المضاف
إليه أفعل كما تبين وجوز أبو بكر بن الأنباري جرها إن خالفته في المعنى مع تجويزه نصبها
نحو أنت أوسع دارا ودارا وأنشط جاها وجاها قال فالجر على إضافة أفعل إلى المختبر
والنصب على إرادة التمييز منه إذ لو ظهرت لم يكن إلا النصب والمعرف بأل يلزم فيه الإفراد
والتذكير وضدهما ما هو نحو زيد الأفضل والزيدان الأفضلان والزيدون الأفضلون
وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل ووافق
مطرقة أبو حيان المطابقة وعدمها وقد اجتمعا في قوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم
بأحبكم إلي وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا وأوجب ابن السراج الإفراد
والتذكير ومنع من مطابقته ما قبله قال أبو حيان ورد عليه السماع والقياس قال
تعالى ولتجدنهم أحرص الناس على حياة وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فأفرد
أحرص وجمع أكابر وأما القياس فشبهه بذي الألف واللام أقوى من شبهه بالعاري من
حيث اشتراكهما في أن كلا منهما معرفة فأجراه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العاري
فإذا لم يرد به اختصاص بحرف به مجراه فلا أفضل أن يشاركه وعلى الأولى في الحديث
خالفه قال أبو بكر بن الأنباري الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أضيف
وجمعه وتأنيثه عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه قال وهذا القول عن العرب وقال
أبو منصور الجواليقي لا فصحنا لو حسب المطابقة ولا يجرد أفعل من معنى التفضيل
حينئذ ويكون بعض المضاف إليه كما تقدم وقال الكوفية الإضافة فيه على تقدير
من فإنه لم يقصد به التفضيل طابق وجوبا كالمعرف بأل لعدم الفرق بينهما في التعريف وعدم

اعتبار معنى من و لا يلزم كونه بعض ما اضيف اليه قال ابن مالك في شرح الكافية فلو قيل
يوسف احسن اخوته امتنع عند ارادة معنى المجرد وجاز عند ارادة معنى المعرف بال لما
ذكرت لك و لما قررت باب الاضافة من ان ايا بمعنى بعض ان اضيف الى معرفة و بمعنى كل ان
اضيف الى نكرة وافعل التفضيل مثلها في ذلك و في شرح التسهيل لابي حيان اذا كان
افعل جاريا على من اطلق له التفضيل فلا يتوهم معه من او قيل بالمفضل فيه لزمت في
المطابقة في الحالين ولا يلزم ان يكون فيهما بعض المضاف اليه مثال الاول يوسف احسن
اخوته اي احسنهم او الاحسن من بينهم فهذا على الاخلا من معنى واضافته الى ما ليس بعضا
منه لان اخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد اعلم المدينة تريد عالم
المدينة قال وهذا النوع ذهب اليه المتاخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى هو اعلم
بكم وهو اهون عليه قالوا التقدير هو عالم بكم اذ لا مشارك له في علمه و هو هين عليه
اذ لا تفاوت في نسب المقدورات الى قدرته وفي قياس ذلك خلف فقال المبرد هو
على مطرد و قال ابن مالك في التسهيل الاصح قصره على السماع قال ابو حيان لعله ما
ورد من ذلك ولا يخلو افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة فالمقرون بمن من مشاركة
المفضل في المعنى غالبا ولو تقديرا قال ابو حيان فاذا قيل سيبويه انحى من الكسائي
فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو الا ان سيبويه قد زاد عليه في النحو والمراد
بقولنا ولو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيض هذا احب الي منها وفي
الشر هذا خير من هذا وفي الصعب هذا اهون من هذا وفي القبيح هذا احسن
من هذا وفي التنزيل قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقد يخلو عن ذلك هنا
اقل بغضا واقل شرا واهون صعوبة واقل قبحا ومن غير الغالب قولهم العسل احلى
من الخل والصيف احر من الشتاء ويحذف من والمفضول للقرينة كقوله تعالى فانه يعلم السر
واخفى ويكثر الحذف لكون افعل خبرا لمبتدأ نحو ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة
وادنى ان لا ترتابوا والله اعلم بما وضعت وما تخفي صدورهم اكبر والباقيات الصالحات
خير عند ربك ثوابا وخير املا تجدوه عند الله هو خيرا واعظم اجرا وقال الشاعر
وكنتم كانوا على الموت اصبرا او صفة نحو مررت برجل افضل ومنعه الرماني منها وقال لا
يجوز الحذف الا في الخبر وقال الثمانيني الحذف مع الصفة قبيح وجوازه البصريون مع الحال اذا كان
في موضع فاعل او اسم ان نحو جاء انا افضل وان الله سبحانه الكوفيون وفي تقييدها لا
من ومجرورها على افعل اقوال احدها الجواز ثانيها المنع ثالثها وهو الاصح يجب ان
وصلت باستفهام نحو ممن انت خير ومن ايهم انت افضل ومن كان زيد افضل ومن
ظننت زيدا افضل ومن وجه من وجهك اجمل والثاني كانت في الخبر مع الاختيار
ويجوز في الضرورة كقوله فقالت لنا اهلا وسهلا وزودت جنى النحل او ما زودت
منه اطيب ويفصل من ومجرورها من افعل بمعمول له كقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين
من انفسهم وقل الفصل بينهما وبينه بغير اجنبي بغير المعمول كقوله ولفوك اطيب لو
بذلت لنا من ماء موهبة على خمر وقوله لم تلق اخبث يا فرزدق منكم ليلا واخبث بالنهار نهارا

وبعده

وبعدي افعل كما للتعجب اي بالحروف التي تعدى بها قال ابن مالك فيقال زيد ارغب
في الخير من عمرو واجمع للمال من زيد واداف بنا من غيره مسيله خرج عن الاصل احمر و هو
وصف على افعل فطابق ما هو له مطلقا في الافراد والتذكير والتنكير واضدادها
نحو مررت بزيد وبرجل احمر او برجلين احمرين او برجال حمر وكان مقتضى جعله من باب
افعل التفضيل ان تلازمه في التنكير لفظ الافراد والتذكير وان لا يونث ولا يثنى
ولا يجمع لا اذ لو كان افعل التفضيل فمنع هذا المقتضى كان بغ لك معذور ولا
عما هو به اولى فلذلك منع من الصرف ولم يدخله من لانه لا دلالة فيه على تفضيل
لغيره ولا اثباتا وقيل والصحيح انه يستعمل في غير الاجرام ما اول الوصف فكغيره من
سائر افعل التفضيل فيقرن بمجرد الا مضافا الى النكرة ونظيرا تعرف بال ومضافا الى
معرفة قال تعالى ان اول بيت وضع وانا اول المومنين ويقع بعد عام نصا فالمولى اليه
وتابع له و منصوبا ظرفا قال في البسيط تقول العرب على ما قاله الجماني مضى عام
الاول بالخفض والعام الاول وعام اول بالخفض وعام اول بالفتح وعام اولا و عام
اول بمضاف العام الى اول فتنصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتنصرف ولا تصرف
لان اول يكون معرفة ونكرة و يكون ظرفا واسما تقول ابدا بهذا اول فيبنيه على
الضم والحمد لله اولا واخرا تعرب وتنصرف نكرة وتفعلت ذلك اولا وعام اولا واولا
واحترز باول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه منصرف نحو ماله اول ولا
اخر قال ابو حيان وفي بعض خطوط الناس يونث هذا اوله اسما الافعال اي هذا مبحثها
هي اسما قامت مقامها اي مقام الافعال في العمل غير متصرفة لا تتصرف الافعال
اذ لا تختلف ابنيتها لاختلاف الازمان ولا تتصرف الاسما اذ لا يسند اليها فتكون
مبتداة او فاعله ولا يخبر عنها فتكون مفعولا بها او مجرورة وبهذا القيد خرجت الصفات
والمصادر فانها وان قامت مقام الافعال في العمل الا انها تتصرف تصرف الاسما
فتقع مبتدا وفاعلا ومفعولا واما قول زهير دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد
اللفظي وقولهم في صدر الحديث انها احسن من قول التسهيل هي الفاظ الى اخره ثم
يدخل فيه اخوات نعم فانها الفاظ قامت مقام افعال غير متصرفة
تصرفها ولا تصرف الاسما وهي حروف لا اسما افعال ولذا احتاج الى اخراجها قال
في الكافية قوله ولا فضلة وقال في شرحها انه احترز به من الحروف لان الحروف ابدا فضلة
في الكلام وصيغتها غالبا في التعدي واللزوم وغيرهما كالافعال فاعلها واضحا
حكمها حكمها فيعمل بمعنى فرويد متعد لان فعله امهل فيقال رويد زيدا وصه لازم
لان فعله اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوبا كفعليهما ومنها هيهات زيد كما
تقول بعد زيد واحترز بغالبا عن امين فانه بمعنى استجب وهو متعد ولم يحفظ لها
مفعول وكذا ايه بمعنى زدني لكن يخالفه في انها لا يبرز معها ضمير بل تستكن
فيها مطلقا بخلاف الفعل فتقول صه للواحد وللاثنين والجمع وللمذكر والمونث
بلفظ واحد ولا يتقدم معمولها عليها فلا يجوز ان يقال زيدا عليك ولا زيدا رويد

ولا نقيضها اي ما تعمل مضمرة بان تحذف ويبقى معمولها
لانها فرع في العمل عن الفعل فضعفت ولا يتقدم معمولها عليها اجراء لها مجرى
في المانع فيها وجوز الكسائي ان تتصرف فيها بتقديم
امنوها وجعل منه قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول الشاعر يا ايها المائح دلوي
دونكا وجوز ابن مالك اعمالها مضمرة وخرج عليه هذا البيت فجعل دلوي معمولا
لدونكا مضمرا لدلالة ما تقدم عليه وزعمها الكوفية انها افعال لدلالتها على الحدث
والزمان وزعمها ابن صابر قسما رابعا ابنية على اقسام الكلمة الثلاثة تسماه الخالفة
ثم على الاول وهو قول جمهور البصريين باسميتها اختلف في مسماها فقيل مدلولها
لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان وقيل بل مدلولها
قال في البسيط ودلالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم لفظ الفعل
قيل ونحو ظاهر كلام سيبويه والجماعة وقيل هي اسماء المصادر ثم دخلها معنى الفعل
وهو معنى الطلب في الامر او معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الامر فتبعه
الزمان وما نون منها لزوما نحو واها وايها ودريها او جوازا كصه ومه وايه فهو نكرة
بمعنى انه اذا وجد دل على تنكير الحدث المعبر باسم الفعل وغيره اي ما لم ينون الا جوازا
كما ذكر او لزوما كآمين وبله فمعرفة وقيل كلها معارف لا نكرة فيها ثم اختلف في تعريفها
من اي قبيل هو فقيل من قبيل تعريف الاشخاص بمعنى ان كل لفظ من هذه الاسماء
وضع لكل لفظ من هذه الافعال وقيل هي اعلام اجناس واكثرها اوامر كصه بمعنى
اسكت ونزال وصاه ومه وايها وبلا سيما بمعنى اكفف كذا في التسهيل خلافا للقول
كبعضهم انه بمعنى اكفف ان اكفف متعد وهو متعد وصه سعتدي وها بمعنى خذ وفيها لغات
القصر والمد وتستعمل مجردة فيقال للواحد المذكر وغيره ها وهاء وتتلوه كاف الخطاب
بحسب المخاطب فيقال هاك وهاك وهاكما وهاكم وهاكن او همزة فيقال هاء وهاء وهاؤما
وهاؤم وهاؤن وتتصرف على ضرب الهمزة فيقال هاء وهائي وهاءا وهاؤوا وهاؤن
وهذه افصح اللغات فيها وبها ورد القرآن ورويد وتيد وبلا سيما بمعنى امهل وورد
رويدا مصدر معربين نحو رويدك وتيدك ورويد زيد وهيت بفتح التاء وكسرها
وضمها وهيا بفتح الهاء وكسرها مع فتح الياء فيهما وكلاهما بمعنى اسرع وتقدم وفي
قوله تعالى قالت هيت لك بالاوجه الثلاثة واية بمعنى تحدث وامين بالمد والقصر
بمعنى استجب ومنها ما يدل على حدث ماض كهيهات بمعنى بعد وقد حكي فيها الصغاني ستا
وثلاثين لغة هيهات وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهات كل واحدة من هذه
الستة مضمومة الاخر ومفتوحة ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة
عشرة ايهاك وايهاء وايها وهيهاتا بالالف وايها بالمد وهيها فزادت على الاربعين
وشتان بمعنى افترق وسرعان ووشكان مثلثا الاول بمعنى سرع وقيل
كاوه بمعنى اتوجع وفيها لغات اشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء
اوه بكسر الواو فيهما واوه بسكون الواو وكسر الهاء وآه بمعنى اتضجر وفيها نحو
اربعين لغة واخ وكخ بكسر الهمزة والكاف وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى اتكره

وراها

ووراها وفي بمعنى اعجب وقد تضمر بينا كقولهم هيهام بمعنى فني ولولا النافية كقولهم
لا لعا اي لا اقاله وتهيا كقولهم وراك بمعنى تاخر لانه بمعنى استقدم واستوبها شا
كقولهم بمهم اي احدث لك شيء وقيل بمعناه ما وراك ونجيبا كقولهم بطان هنا
الامر بمعنى ابطئ وفيه معنى التعجب وقوله وابابي انت وقول الاعشى كلا ذو غليه
الزوف وغيرها كالاستعظام في قولهم بخ بخ والتقدم في قوله ما لكنا الطلاق ان
زاتاني قل ماله وقد جيتا بي بكر وقد كان منهم تكن له نسب بحيث ربما نفتقر بمعنى عيش
منه ومنها ما اصله ظرف او جار ومجرور قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع
لا يستعمل الا متصلا بضمير مخاطب كمكانك بمعنى اثبت وعندك ولديك ودونك والملانة
بمعنى خذه ووراءك بمعنى تاخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وعليك بمعنى الزم وما
بمعانيها في الاصح بل تقتصر فيها على السماع واجاز الكسائي ان يوضع كل ظرف ومجرور
موضع فعل قياسا على ما سمع ورد بان في ذلك اخراج اللفظ عن اصله وقيل ان الكسائي
يشرط كونه على اكثر من حرف بخلاف نحو بك ولك ومحل الضمير المتصل بهذه الكلمات
فيه اقوال احدها رفع وعليه الفراء ثانيها نصب وعليه الكسائي ثالثها جر وهو الاصح
ومذهب البصريين حكاه الاخفش روي عن عرب فصحاء على عبد الله زيد بجر عبد الله
فتبين بذلك ان الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح
الكافية ويصح في ذلك رفع كل واحد من هذه الاسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع فمقتضى الفا
ذلك ان تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا بالجر توكيدا للموجود المجرور وبالرفع
توكيدا للمستكن المرفوع وقال ابن بابشاذ الكاف المتصلة بهذه الظروف حرف خطاب
لا ضمير فلا محل له من الاعراب ومنها ما هو مركب مزجا كحيهل اسم مركب من حي بمعنى اقبل
وهلا بمعنى قرب او تقدم فلما ركب حذف الف هلا وكثر استعمالها باستحثاث العاقل
تغليبا لحي وقد يستحث بها غيره تغليبا لهلا وتستعمل بمعنى قوم نحو حيهل الثريد
وبمعنى عجل ويتعدى بالباء نحو حيهل بكذا او بالى نحو حيهل الى كذا وبمعنى اقبل فيتعدى
بعلى نحو حيهل على كذا وفيها لغات وهلم الحجازية تقول بعضهم الاجماع على تركيبها و
كيفيته خلاف قال البصريون مركبة من ها التنبيه ولم التي هي فعل امر من قولهم
لم الله شعثه اي جمعه كانه قيل اجمع نفسك الينا فحذف الفها تخفيفا ونظرا الى
ان اصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج
اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى
الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد خففت
الهمزة بالقاء حركتها على الساكن وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية
وقول البصريين اقرب الى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته انهم نطقوا
به فقالوا هالم ويأتي هلم بمعنى احضر فيتعدى ومنه هلم شهداءكم اي احضروهم وهلم
الثريد اي احضره وبمعنى اقبل فيتعدى بالى نحو هلم الينا وقد تعدى باللام نحو هلم
للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل واما بنو تميم فهي عندهم فعل متصل بها الضما



يقولون هلي وهلما وهلموا وهلممن اما قول الناس هلم جرا فتوقف الشيخ جمال
الدين بن هشام في عربيته قال في رسالة لبعض مسيلة اسما الاصوات نوع
ما وضع لزجر ما لا يعقل كهلا بوزن لها لزجر الخيل عن البطي او دعا لما لا يعقل
كاف بلعبطا او لما لعقة لدعا التيس او حكاية صوت حيوان او اصطكاك اجرام
كغاق بعين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب وطاق بطا مهملة وكسر القاف
لحكاية صوت الضرب وفيه اي في هذا النوع ايضا كما في اسما الافعال المركب
المزجي كخاق باق باعجام الخا وكسر القاف لحكاية صوت الجماع وقاش ماش
بكسر الشين المعجمتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر اسما الاصوات
وضبطها من علم الكرخية للغة وحظ النحوي ان يتكلم على بنايها انتهى وقد تقدم
في باب المعرب والمبني انها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في انها لا عاملة ولا
معمولة وشذ اعرابه نوعا لوقوعه موقع متمكن كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق
غاق لوقوعه موقع غراب وتنكيره بالتنوين كما في اسما الافعال واصل بنايها على
السكون كعب وصه وبخ ودخ ومه وما سكن وسطه من ثلاثي كسر على اصل التقا
الساكنين كغاق وطاق وهات وهاج وعاج وحاه وجوب وعوه وقوس وهيج
وعيط وطيخ وعيط بخص بالميم والضاد المعجمة عن صوت يخرج من بين الشفتين عن
عند تنبيه لشي مستحسن وكان فرضه الاعرابه ومن بنايه قول الراجز
سالت هل وصل فقالت نض وحركت لي بالرا راسها بالنغض الظرف والمجرور اي
اي هذا مبحثهما اذا اعتمدا كالوصف على نفي او استفهام او موصوف او موصول
او صاحب حال خبرا وحالا رفعا فاعلا نحو ما في الدار احد وافي الدار
زيد ومررت برجل معه صقر وجا الذي في الدار ابوه وزيد عندك اخوه ومررت
بزيد عليه جبة ثم قال الاكثرون بوجوبه لان الاصل عدم التقديم والتاخير
وقال قوم راجح ويجوز مع ذلك كونه مبتدا مؤخرا والظرف خبر مقدم واختاره ابن
مالك وقال قوم الراجح فيه الابتدائية ويجوز كونه فاعلا واوجبها اي الابتدائية
السهيلي فهذه اربعة مذاهب واختلفوا على الاول هل العامل للرفع على الفاعلية
الفعل المحذوف الذي هو متعلقهما الخبر باستقر او العامل هما لنيابتهما عنه لقربهما
منه باعتمادهما على قولين قال في المغني والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم
الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع فاختار انه
الاول لان الاصل في العمل للفعل ولتعادل المرجحين في الامامة اذ
الخلاف من غير ترجيح فان لم يعتمدا على شي مما ذكر نحو في الدار او عندك زيد [illegible]
واجبة خلافا للاخفش والكوفية في اجازتهما لوجهين بان الاعتماد عنده
ليس بشرط مسيله يجب تعلقهما اي الظرف والمجرور حيث وقعا بفعل او
شبهه ومما متعلقه في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم او ما
فيه رائحته كقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد

ونعت البصريين لا بشرط المحرز فجوزوا الصورتين ومنع الاول من لم يشترطه
من البصريين لتوارد عاملين ونوان والابتدا على معمول واحد وهو الخبر ويجوز
العطف على التوهم نحو ليس زيد قايما ولا قاعد بالجر على توهم دخول البا في الخبر وشرطه
اي جوازه صحة دخول العامل المتوهم وشرط حسنه كثرته اي كثرة دخوله هناك ولهذا
حسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا وقول الاخر
ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ولم يحسن قول الاخر وما كنت ذا نيرب فيهم
ولا منمش فيهم منمل لقلة دخول البا على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والبيوت الثمينة
والمثل الكثيرها والمنفي لتعدد ذات البين ووقع العطف على التوهم في انواع
الاعراب في الجر وقد تقدم وفي الرفع حكى سيبويه انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد
ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى فبشرناها
باسحق ومن ورا اسحق يعقوب بالنصب على معنى وهبنا له اسحق ومن ورا اسحق يعقوب وقوله
ودوا لو تدهن فيدهنوا على معنى ان تدهن والجزم قاله الخليل وسيبويه في قوله
فاصدق واكن والفارسي في قوله انه من يتق ويصبر جزما على معنى تشبيه مدخول الفا
بجواب الشرط وتالي الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك في القران عبر عنه بالعطف
على المعنى لا التوهم ادبا خاتمة في توابع مخصوصة تابع المنادى المبني ان كان نعتا

تابع المنادى

او شبهه نصب مطلقا لان الاصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل وتاكيد
ذلك بالاضافة وشبهها كقوله ازيدا اخا ورقا ان كنت ثايرا وقول يا زبرقان اخا بني
خلف وهذا اذا لم تكن الاضافة غير محضة فان كانت فيجوز رفعه نحو يا زيد الحسن
الوجه وجوز الكوفية وابو بكر بن الانباري رفع النعت المضاف اضافة محضة لان
الاخفش حكى يا زيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه
تفضيل الفرع على اصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع
نعته نعتا فا لزم اعطا المضاف تابعا تفضيله عليه مستقلا وجوز الفرا رفع التوكيد
والعطف نسقا قياسا في الباب الثاني وسماعا في الاول حكى الاخفش يا تيم كلكم
والجمهور اولوه على القطع مبتدا اي كلكم مدعو او كان مفردا جاز اي الرفع حملا على
اللفظ والنصب على المحل نحو يا رجل الطويل والطويل يا تميم اجمعون واجمعين يا زيد
والغلام والغلام ثم اوجب الكوفية نصبا للثلاثة اي النعت والتوكيد
والنسق ورد بالسماع قال دعاك يا جبال اوبي معه والطير فري في السبع بالنصب
والرفع وقالت العرب الا يا زيد والضحاك سيرا بالرفع واوجب الاخفش نصب نعت
اعلم وتوكيده اتباعا على المحل كما يجب في جاءت حذام الفاضلة بالرفع حملا عليه ولا
يجوز الكسر اتباعا للفظ قال وما ورد من ذلك مضموما فحركته حركة اتباع لا اعراب
واوجب ايضا رفعهما اي النعت والتوكيد في حال تبعيته النكرة المقصودة لان الضمة
عنده في يا رجل ليست ضمة بنا بل اعراب واصله يا ايها الرجل حذفت اي فبقي على اعرابه
كما كان والجمهور قالوا لما حذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبني كما بنيت

نعم البدل والعطف بالحرف عند الجمهور كمستقل فالآن منهما مضافا او شبهه نصب
او مفردا او نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه يا لأن البدل تقدر فيه مثل عامل
المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولاستحسان ظهوره توكيدا
كما نظهر مع البدل نحو يا زيد رجلا صالحا يا زيد رجلا صالحا يا زيد نبطه الا
المنسوق ذا ال فالوجهان الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف
النداء قبله فأشبه النعت وفي الأرجح منهما أقوال أحدها الرفع وهو رأي الخليل
وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع ولتشاكل الحركة ثانيها النصب وهو رأي
أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي لأن ما فيه أل لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ
ما ولي الحرف ولأنه أكثر القراء قرأوا به في والطير ثالثها الأرجح النصب ان كانت ال فيه
للتعريف لأنه حينئذ شبيه بالمضاف والرفع إن لم تكن له مثل لمح الصفة كاليسع لعدم
شبهه حينئذ به وهذا رأي المبرد وجوز المازني والكوفية نصب العطف بالحرف
المفرد حملا على المحل نحو يا زيد وعمرا يا عبد الله وعمرا ومنعه الأخفش أي النصب
في العطف على نكرة مقصودة وأوجب الرفع وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد
الوجهان الرفع والنصب وفي نعت المنصوب المفرد المنون ضرورة النصب فقط
فقط لأن المنادى حينئذ معرب منصوب لفظا ومحلا فإن نون مضموم نحو يا فتى للضرورة
بني النعت على ما نوي في المنادى فإن نوي الضم جاز الأمران أو النصب تعين وتابع
المنادى المعرب ينصب سواء كان مفردا أم مضافا لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ
متبوعه شبيها بالمرفوع إلا البدل فكمستقل فينصب إذا كان مضافا ويرفع إذا كان
مفردا لما تقدم ولا يكون إلا مفردا لمباشرة حرف النداء وكذا النسق كمستقل في
الأصح ومقابله قول الكوفية والمازني السابق أنه يجوز نصبه إذا كان مفردا
قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك ومنع الأكثر وصف النكرة المقصودة
وحكى يونس نعم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد ومنع الأصمعي وصف المنادى
المبني لأنه شبيه بالمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولأن مشابهة
المنادى للمضمر عارضة فكان القياس أنه لا يعتبر مطلقا كما لا يعتبر مشابهة
المصدر لفعل الأمر في نحو ضربا زيدا لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا
فلا يزاد على ذلك كما أن فعال العلم لما بني حملا على فعال الأمر لم يعط سائر
أحواله ومنع قوم منهم الفراء والسيرافي وصف المرخم قالوا لأنه لا يرخم الاسم إلا وقد
علم ما حذف منه ومن يعني به فإذا احتيج إلى النعت فرد ما سقط منه أولى وأجازه
لوروده قال أما رأيت ابن عمرو كان في جيش ما ذكروه الدليل ممنوع لأن الاسم يرخم إذا علم
ما حذف منه وإن لم يعلم من يعني به وثانيها يمنع اللهم لأنه لفظ يختص بالنداء فأشبه
نحو قل دق وفساق بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود وإنما
يجوز في الحالين لكنه قبيح وعليه ابن السراج ومنع الأخفش عطف نكرة مقصودة
أو إشارة على المنادى فلا يقال يا زيد ورجل ولا وهذا أما الأول فلأن أل

ال ع

والمضمر

لا يحذف إلا إذا ولي الاسم حرف النداء وأما الثاني فلأن اسم الإشارة لا يكون منادى
إلا إذا وليه حرف النداء وجوزهما المبرد في المقتضب وقول كما لا يتبع ما أي
النكرة المقصودة واسم الإشارة وأجاز ذا لغرض المنادى ومنع المازني عطف المطول
القاري منزلا واعتقد قوم أن النعت إذا رفع لا اسم وإنما هو حركة المنادى
حكاه في النهاية وضمنا للمنادى الواقع في التابع يأتي بلفظ غيبة وهي الأصل
وكذا بلفظ خطاب اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمعا في قوله
فيا ليها المهدي الخنا من كلامه كأنك تضغو في إزارك خرنق ويقال يا تيم كلهم
وكلكم ويا زيد نفسه ونفسك خلافا للأخفش في منعه إتيانه بلفظ الخطاب
وتابع اسم لا التي لنفي الجنس يرفع وينصب مطلقا سواء كان هو والاسم مفردا
أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعتا أم غيره من التوابع أما النصب فاتباعا للمحل
اسم لا وأما الرفع فللمحل لا مع اسمها فإنه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية
على محل اسم لا فإن لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا نحو لا رجل
ظريف او ظريفا في الدار لا رجل فيها ظريف او ظريفا لا أحد رجل او رجلا فيها لا ماء
ماء باردا او بارد ولا أب وابنا مثل مروان وابنه لا رجل وامرأة في الدار لا رجل قبيحا وقبيح
فعله عندنا لنا عطاء لا طالب جليلا ظريف او ظريفا خاص إلا البدل قيل أو النسق المعرفة
فيجب رفعه ولا يجوز نصبه لأن البدل في تقدير العامل ولا تدخل على المعارف
نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال إنه بحكم المعطوف عليه نحو لا غلام
فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه ولا التوكيد اللفظي والعطف
بالحرف المكرر معه لا والنعت المفرد المبني لم ينفصل فيجوز فتحهما أيضا كما يجوز رفعهما
ونصبهما مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل ظريف
فيها والثاني لا حول ولا قوة إلا بالله لا أم لي إن كان ذاك ولا أب لا نسب اليوم
ولا خلة والفتح في الثلاثة تركيبا وجاء لا نهار تمامه وقيل إعرابا في
النعت حملا على المحل وحذف تنوينه لكمال محله ولكن المعطوف عليه حينئذ إلا
حين تكرار لا مع المعطوف الرفع على إلغائها الداخلة عليه أو إعمالها عمل ليس فيمتنع
نصب المعطوف لعدم نصب المعطوف عليه لفظا او محلا ويجوز الفتح على التركيب
والرفع على إلغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو
فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا بيع فيها ولا خلة ومنع قوم من المغاربة رفع نعت اسم لا
المعرب وأوجبوا أنه يتبع إلا على اللفظ ومنع قوم رفع النعت المضاف وشبهه الجاري
على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ ومنع يونس نصب العطف المكرر بلا وأوجب
فتحه مستقلا له فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة وأوجب
جعل لا زائدة مؤكدة وتابع اسم إن المكسورة إذا كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال
الخبر لا قبله كقوله فإن لنا الأم النجيبة والأب ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه
كقوله إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوفا والرفع على الابتداء

التابع اسم لا التي لنفي الجنس

او ما بارد

والخبر محذوف لدلالة خبر إن عليه وقيل عطفا على موضع اسم إن فإنه كان مرفوعا
على الابتداء وقائل هذا الاشتراط في العطف على المحل وجود المحرز وقيل عطفا على
محل إن واسمها فإنه رفع على الابتداء وهو على هذين من عطف المفردات وعلى الأول من
عطف الجمل وجوزه الكسائي أي الرفع قبل استكمال الخبر مطلقا ظهر الإعراب
فيه أم لا نحو إن زيدا وعمرو قائمان وإن هذا وزيد قائمان وجوزه الفراء بشرط
بناء الاسم كقوله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقوله
فإني وقيار بها لغريب قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه للكسائي بقول
بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقا ورفع المعطوف موافقة والأصل التسوية
بين المعرب والمبني في إجراء التوابع عليهما وسيبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف
فيهما منوي التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده
وقد قرئ إن الله وملائكته بالرفع وهو شاهد للكسائي وقيل إنما جوزه الفراء بشرط
خفاء إعرابه أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه
الخليل إذا أفرد الخبر نحو إن زيدا وعمرو قائم وقوله فإني وقيار بها لغريب بخلاف
ما إذا جمع نحو إن زيدا وعمرو قائمان ومثلها أي إن في جواز العطف على محلها بالرفع
بالشرط المذكور أن المفتوحة ولكن نحو أن الله بريء من المشركين ورسوله ولكن عمرا البيت
الأصل والحال وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسمها إلا في المكسورة لما في
لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع إلا معمولة فلا مساغ للابتداء فيها وإنما
وعليه ابن مالك إن سبق الموضع بجملة جاز العطف بالرفع وإلا فلا وصلاحيته
لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كالآية المذكورة ونحو علمت أن زيدا منطلق
وعمرو دون الباقي أي ليت ولعل وكأن فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها
من المخالفة لذلك بتغيير المعنى ودون غير النسق ~~من التوابع فلا يجوز العطف~~
~~عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لذلك بتغيير المعنى ودون غير النسق من~~
التوابع فلا يجوز فيها إلا النصب على الأصح فيها وأجازه الفراء في ليت وأخواتها
بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله يا ليتني وأنت يا لميس
في بلدة ليس بها أنيس وأجيب بأن تقدره وأنت معي لجملة حالية وأجازه أيضا
في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج
في الصورة الأولى نحو إن هذا زيدا لعاقل وإن هذا لعاقل زيد وإن
هذا أخوك قائم وإن هذا نفسه قائم وسمع إنهم أجمعون ذاهبون وقيل في غيره
إن المكسورة ولكن من توابعهما الخلاف المتقدم في نسقهما من الرفع بعد الخبر
في قول وقبله مطلقا في قول وبشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عدا
إلا النصب أما عطف الجملة في هذه الحروف وما عملت فيه رفعا نحو إن زيدا قائم
وعمرو ذاهب فإنه متفق أي جائز اتفاقا ويكون غير داخل في معناها وجوز الكسائي
رفع نسق أول معمولي ظن إذا لم يظهر لها إعراب في المسند إليه نحو ظن عبد الله

وزيد

وزيد قائما أو يقومان أو ما لها كبر بخلاف قائمين أو قائما وحكاه الفراء والبصريون
وهذا النقل عنه هو الصواب خلافا لما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء إعراب
الثاني مثلا له بظننت زيدا صديقي وعمرو ويجوز نصب نسق الجملة المعلقة
لا محلها نصب نحو علمت لزيد منطلق أو عمرا قائما وتابع المجرور بالمصدر فاعلا
أو مفعولا لا يجري على اللفظ قطعا ومنع سيبويه والمحققون الإجراء على المحل لأن شرطه
أن يكون محرزه لا يتغير عندما يتضح به وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول
لتغير العامل بزيادة تنوين وجوزه الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به
ابن مالك لورود السماع به كقوله طلب المعقب حقه المظلوم وقوله مشي الهلوك
عليها الخيعل الفضل وفي قراءة الحسن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون
وقوله مخافة الإفلاس والليانا الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللفظ قال
الكوفيون إلا أن يفصل بين التابع والمتبوع فيستويان نحو يعجبني ضرب
زيد عمرا أبوك وثانيها يجوز في عطف وبدل دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي
لأن العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل في الأول
بخلاف الصفة والتأكيد فالعامل فيهما واحد ومحال في هذا أي الواحد أن يكون
الشيء مجرورا مرفوعا أو مجرورا منصوبا وقيل يجوز بشرط ذكر الفاعل فيقال
عجبت من شرب الماء واللبن زيد ولا يجوز حذفه ويجب الإتباع على المحل بلا خلاف
إذا كان المعمول المضاف إليه ضميرا اختيارا نحو عجبت من إكرامك زيدا وعمرا بالنصب
ولا يجوز الإتباع على اللفظ إلا في ضرورة ويجوز في تابع المعمول مع الجر النصب
حيث قلنا به الرفع على ما قبله أي المصدر بمعنى أن بحرف مصدري موصول بفعل مبني
للمفعول بناء على جواز ذلك فيه ويجوز الإتباع كما تقدم في مبحث إعماله ويجريان أي
الإتباع على اللفظ والمحلية تابع مجرور اسم الفاعل العامل كقوله هل أنت
باعث دينار لحاجتنا أو عبد رب أخا عون بن مخراق إلا النعت والتوكيد فاللفظ
متعين فيهما في الأصح لأنه لم يسمع فيهما الإتباع على المحل وقيل يجوز الحمل فيهما لأنه
أمكن في عطف الفعل من المصدر ومنع قوم المحلية تابع موصوف بالمثنى أو جمع على حده فلا
يقال هذان الضاربا زيد أو الضاربو زيد خالدا وعمرا وأدخلوا الجر وجوزه ابن عصفور
والأبذي الأمرين ومنع المبرد اللفظية تابع غيرهما أي المفرد أو المكسر أو الجمع بالألف
والتاء لعادي منزل ولو أضيف لما هي فيه أو إلى ضمير أي ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا
الضارب الجارية وغلام المرأة أو وأخيها أو الضاربات أو الضاربات الرجل أخيك
وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فإن لم يكن مجاورا له جاز بلا خلاف
نحو جاءنا الضارب الغلام والجارية وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوب أي
الفاعل فيقال هذا ضارب زيدا وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط
المحرز في العطف على المحل ولا يجوز في تابع معمول الصفة المشبهة إلا اللفظ أي
الإتباع على محلية إن رفعا فرفع وإن نصبا فنصب وإن جرا فجر وجوز الفراء رفع تابع

نحو ذرها لانه فاعل في المعنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وانفه وغيره
قال ابن ستع ذلك وجوز اهل بغداد جر عطف منصوبها نحو هذا احسن وجها وبدنه
لانك قلت حسن وجه وبدن لا جلان انما يعطف على مجرورها بالتعجب فلا
يقال مو حسن الوجه والبدن العارض الكلام في الاخبار بكسر الهمزة ويقال
له باب الخاطبة وهو نوع من انواع الابتداء افرد بالذكر للتمرين الاخبار بالذي
وفروعه من المثنى والجمع والمونث ان يتقدم الذي مبتدا او يوخر الاسم الذي يراد
الخبر عنه بالذي وخلفه وهو الضمير المنفصل غير المتصل خبرا عنه وتوسط
ما في الجملة بينهما صلة للذي عايدها ضمير غايب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له
قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيد وعن
التا الذي ضربه زيد انا وسميا ظهها ن الاخبار ليس بالذي وانما عن الاسم عن الذي
قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه قال ابو حيان ويحتمل ان الباء بمعنى
عن وعن بمعنى الباء كما تقول سالت عنه وسالت به فكانه قال اخبر بهذا الاسم
اي صيره خبرا وقال غيره الباء هنا للسببية لا للتعدية وكانه قال اخبر بسبب الذي
اي بسبب جعلها مبتدا قال بدر الدين بن مالك وكثيرا ما يصاد الى هذا الاخبار
لقصد الاختصاص او تقوى الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن وجوز ابو ذر
مصعب بن ابي ركب الخشنى عوده الى الضمير مطابقا للحاضر في الخطاب فيقال في
الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت انت حملا على المعنى لان الذي هو انت كما
يجوز الوجهان في انت الذي قام وانت الذي قمت وفرق هنا بانه يلزم ان
يكون فايدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا بخلافه هناك قال ابو حيان
وتبا لقوله جواز ذلك في ضمير المتكلم اذ لا فرق فيقال الذي قمت انا وجوز
المبرد تقديم الخبر به على الذي مع قوله ان الاخفش ناص وعلى قول الجمهور يجب
تقديم الذي المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك
في الاخبار عن ابي من ايهم قايم ايهم الذي هو قايم ومن اي رجل كان اخاك ابهم
الذي هو كان اخاك هكذا قال ابو حيان وفيه نظر لما سياتي ويخبر بال ان صدرت
الجملة التي هي منها بفعل موجب يصلح لان يصاغ منه صلتها فتقول في الاخبار
عن زيد من قامت جاريته زيد القايم جاريته زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد ابوه
ضرب عمرا او صدرت بفعل غير موجب او موجب لا يصلح ان يصاغ منه صلة
كما ليس وتدع لم يخبر باله فان رفعت صلة ال ضميرا غيرها اي غير ال وجب ابرازه
كان يخبر بها عن زيد من ضربت زيدا فتقول الضاربه انا زيد بابراز الضمير
لان ال زايد وانا لغير ال بخلاف ما اذا اخبرت عن زيد من خرج زيد اذ ال
من ضرب زيد فتقول الخارج زيد والضارب زيدا انا لان مرفوع الصلة ضمير ال
فان كان الاسم المخبر به ظرفا فان كان متصرفا لم يتوسع فيه قبل الاخبار قرن الضمير
بفي كان يخبر عن اليوم من قمت اليوم فتقول الذي قمت فيه اليوم او غير ظلفك

بكر

تقديمه

لزيد

طرفا ح

من

من قعدت خلفك فتقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان مما توسع فيه قبل
وصل الفعل اليه بنفسه حالة الاخبار وشرط هذا الاسم المخبر عنه في هذا
الباب امكان الفايدة به لا مما يفيد نحو ان الاعلام المضافة من الكنى
وغيرها كعكرمة ابي بكر وقزح من قوس قزح ولا ثواني المركبات تركيب المزج اذا
اعربت اعراب المتضايفين خلافا للمازني حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي
ليس تحته معنى واستدل بان العرب قد اخبرت عنه في كلامها قال او حيث علق
قوسه قزح وقد ذكر بانا قزح اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوسا للشيطان
فيكون مما كان بينهما وشرطه العني عنه باجنبي يوضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع
بدل زيد في ضربت زيدا مثلا عمرا بخلاف الهاء في نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد
ضربت عمرا او العني عنه بضمير لا حال وتمييز فلا يصح الاخبار عنهما لانهما لا يكونان
مضمرين قال ابو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر او اشارة فلا يصح الاخبار
عن زيد من زيد ضربت زيدا ولا عن ذلك من قوله تعالى ولباس التقوى ذلك
خير وكذا لا يصح الاخبار عن محمود وحق ونحوهما مما لا يجرا الا نفى وشرطه قبول الرفع
بخلاف ما لا يقبله كالظرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كاسمي في القسم
وما التعجبية وشرطه قبول التاخير هو او خلفه كالتا من ضربت فانها وان لم
تقبل التاخير فخلفها يقبله وهو الضمير المنفصل اعني انا لا ما لزم الصدر
كاسما الشرط والاستفهام وكم الخبرية وضمير الشان فلا يجوز الاخبار عن شيء
من ذلك وقيل الا الاسم الاستفهام فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر فيقال
في ايهم قايم ايهم الذي هو قايم وفي ايهم ضربت ايهما الذي اياه ضربت وشرطه قبوله
الاثبات لا ما لزم النفي كاحد وعريب وكتيع وطوري وانما فعل ناسخ سوى كليس
وما زال وكا خوته وشرطه ان لا يعود الضمير على شي قبله كالهاء في زيد ضربته
والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو اخبرت عنهما لجعلت مكانهما ضميرا
وذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جايزان يعود اليهما وان اعدته
الى احدهما بقي الاخر بلا رابط فامتنع الاخبار وقيل بل الشرط ان لا يكون
الضمير قبل الاخبار رابطا كالهاء في زيد ضربته فان عاد على سابق وليس رابطا
جاز الاخبار عنه كان يذكر انسان فيقول لقيته فاذا اخبرت قلت الذي لقيته
هو ومنع الاخبار عن ضمير لقيته واما كان عايدا على شي قاله الاستاذ ابو علي الشلو
قال الشلوبين الصغير وهذا غير صحيح وما يوجد في كلام العرب اذ لا يعلم المعنى
المراد منه في الجملة قال ابو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو
اختيار الجزولي وشرطه كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة للوصف بان
تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما قبلها كونها صلة بخلاف
غير الخبرية ونحوها او جملتين في حكم جملة واحدة كجملتي الشرط والجزاء فانها
تصلح للوصف فتصلح في هذا الباب كان يخبر عن زيد من قولك ان تضرب

بلغ

زيدًا اضربه فتقول الذي ان تضربه اضربه زيد وشرطه ان يتحد العامل في
المتعاطفين بان كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا ومعطوفا عليه فتقول
في قام زيد وعمرو الذي قام وعمرو زيد بخلاف ما اذا اختلف قال ابو حيان
وذلك انما يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا يصدقك زيد
زيد ليس بقايم ولا مصدقك فلا يجوز الاخبار عن قولك يصدقك لان
عاملا الجر ليس موجودا في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين والاصح
جوازه في هذا الباب عن ضميري المتكلم والمخاطب ومنعه بعضهم قال لانك
اذا ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو اعم منهما ووضع الاعم موضع الاخص لا يجوز
واجيب بمنع ما ذكره مثاله قولك في الاخبار عن انا من انا وانت من انت قايم
الذي هو قايم انا والذي هو قايم انت اما ضمير الغايب فنقل ابن عصفور انه
لا خلاف في جوازه عنه والاصح جوازه عن خبر باب كان الجامد كما يجوز في خبر باب
المبتدا وباب ان وباب ظن الجامد بلا خلاف مثاله فيما من كان زيد اخاك الذي
كان زيد اياه او كانه زيد اخوك وفي باب المبتدا الذي زيد هو اخوك وفي باب ان الذي
ان زيدا هو اخوك وفي باب ظن الذي ظننت زيدا اياه اخوك والاحسن وصل الضمير
فيقال الذي ظننته زيدا اخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار
عن خبر كان مطلقا لانه في معنى الجملة واستقبحه ابن السراج قال لانه ليس
بمفعول على الحقيقة وليس اضماره متصلا انما هو مجاز وهذا يخدش نقل ابن عصفور
الخلاف في الجواز اما المشتق فثانيها والاصح جوازه من المصدر المختص بوصف
او اضافة كقولك في قام زيد قياما حسنا او قيام الامير الذي قامه زيد قيام
حسن او قيام الامير بخلاف غيره وهو المؤكد وقيل لا يجوز المختص ايضا وقيل يجوز
في المؤكد ايضا والاصح جوازه عن المفعول له واختاره ابن الضايع فتقول في
الاخبار عن اجلالا من قمت اجلالا لك الذي قمت له اجلال لك وصحح ابن عصفور
المنع لان في الاخبار عنه تغييرا عن حاله من الرفع وغيره والاصح جوازه في المفعول
معه واختاره ايضا ابن الضايع وصححه ابو حيان فتقول في الاخبار عن الطيالسة
من جا البرد والطيالسة الذي جا البرد واياها الطيالسة وصحح ابن عصفور المنع
لما فيه من التغيير الموجود في كل اسم اريد الاخبار عنه والاصح منعه في كل خبر مشتق
لمبتدا او كان او ان او ظن وقيل يجوز فيقال في قايم من زيد قايم او مع ناسخ الذي
زيد هو قايم والذي كان زيد اياه قايم والذي ان زيدا هو قايم والذي ظننت
زيدا اياه قايم او الذي ظننته زيدا قايم والاصح منعه في مرفوع نحو عسى
من جوامد افعال باب المقاربة واجازه ابن ابي الربيع فيقال الذي عسى ان
يقوم زيد ورد بان عسى لا تصلح للصلة لانها خبرية اما المتصرفة ككاد
واوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد يضرب عمرا زيد في كاد
زيد يضرب عمرا ويجوز في كل من المتعاطفين بغير ام نحو في قام زيد وعمرو

عن حاله واجيب بان التغيير...

اياه

مخبرا عن المعطوف عليه الذي هو قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد
وهو عمرو وقس عليه العطف بسائر الحروف فان كان العطف بام لم يجز الاخبار
لا عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه ويجوز في سائر التوابع اي باقيها الا التوكيد
فيقال في باب النعت في مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل وفي باب
التاكيد في قام زيد نفسه الذي قام زيد نفسه وفي باب البدل في قام زيد
اخوك الذي قام زيد اخوك وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه فيقال
الذي قام زيد هو اخوك والذي قام هو اخوك زيد والصحيح المنع كما في باب
النعت والتاكيد وضعفه الماذني في يا المتكلم ويجوز في الموصول بان يجعل
الموصول وصلته ضميرا بمعنى واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في
الاخبار عن الذي من قولك ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته ويجوز
في المتنازع فيه وتبقيتها للترتيب فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربت زيدا
الذي ضربني وضربته زيد فان كان الاخبار بال والمخبر عنه غير اي غير المتنازع
فيه فخلف قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا كان المعطوف والمعطوف عليه
من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فادت الاخبار بال عن بعض اسماء الجملتين
فمنع ذلك قوم واجازه اخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش الى انه يسبك من الفعلين
اسمي فاعل وتدخل ال عليهما ويوفيا عوايدهما وتجعلهما جميعا كشي واحد ويعطف
مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التا من ضربت وضربني زيد الضارب زيدا
والضاربه هو انا وذهب قوم من البغداديين الى نحو ذلك الا انهم يحذفون العوايد
فيقولون في الاخبار عن التا من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظانه
عالما زيدا انا وقياس قول الاخفش الظانه اياه والظان عالما زيدا انا
وذهب المازني الى مراعاة الترتيب وهو كاصحابنا الحذف الا انه يجعل الكلام جملتين
اسميتين كما كانا فعليتين فتقول الضاربه انا والضاربي زيد وذهب الفارسي
والجرجاني الى انه تدخل على الاول خاصة فيقال الظانه انا اياه وظنني عالما
زيد فهذه خمسة مذاهب ذكرها ابو اسحق ابرهيم بن اصبغ في كتابه المسمى برؤوس
المسايل في الخلاف العدد اي هذا مبحثه يونث بالتا ثلاثة فما فوقها الى
العشرة اي تسعها ان كان المعدود مذكرا مذكورا نحو اربعة ايام وعشرة رجال
وكذا ان كان المعدود المذكر محذوفا على الافصح نحو صمت خمسة اي خمسة ايام
ويجوز فصيحا ترك التا وعليه اربعة اشهر وعشرا ان صيام رمضان واتبعه
ستا من شوال وحكى الكسائي صمنا من الشهر خمسا وعد في التامن ثلاثة الى
عشرة ان كان المعدود مونثا حقيقة او مجازا نحو سبع ليال وعشر اماء او اسم
جنس جمع او اسم جنس كل منها مونث عن نايب عن جمع مذكر ولا مسبوق بوصف
يدل على التذكير نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من النخل بخلاف
اسم الجمع المذكر كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكر مذكر كـ السماع

اسما

الكلام على العدد

كعنب وسدر وموز وقد نعتت العرب على تذكيرها وتانيث البط والنحل واستعملت
سايراسما الجنس كالبقر مؤنثه ومذكرة قالوا والغالب عليها التانيث وبخلاف
المؤنث منها النايب عن جمع مذكر كقولهم ثلاثة اشيا وثلاثة رجلة لانهما نايبان
عن جمع مفرديهما اذ عدل عن جمع شيء على فعال الى فعلا ومن جمع راجل على فعالة
كصاحب واصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة
ذكور من البط واربعة فحول من الابل فان التانيث في جميع ما ذكروا العلة في اثبات
التا في المذكر ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث ان يكون بعلامة التانيث
وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم ينعكس لان المذكر اصل واسبق فكان بالعلامة
احق لانه اخف وابعد من اجتماع علامتي تانيث والعبرة في التذكير والتانيث
باللفظ غالبا لا بالمعنى وقد يعتبر في ذلك بالمعنى فتلحق فيها بالتا لفظ مؤنث
لتاويله بمذكر كقوله ثلاثة انفس وثلاث ذود وقوله وقايع في مضر تسعة
بالاشخاص والوقايع بالمشاهد ويترك مع لفظ مذكر لتاويله بمؤنث كقوله وان كلابا
هذه عشر ابطن الاول الاوطن بالقبايل والعبرة اصالة في التذكير والتانيث
بالمفرد لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دنينيرات خلافا لاهل بغداد فانهم
يعتبرون لفظ الجمع فيقولون ثلاث سجلات وثلاث حمامات تعتبرها وان كان الواحد
مذكرا والعبرة في الصفة النايبة عن الموصوف بحاله اي الموصوف لا بحال الصفة
فيقال رايت ثلاثة ربعات بالتا اذا اردت رجالا وثلاث ربعات بحذفها اذا
اردت نسا اعتبارا بحال الموصوف وعليه من جا بالحسنة فله عشر امثالها اسقط
التا اعتبارا بحال الموصوف وهو الحسنات ولم يعتبر المثل ويعطف العشرون واخواته
من ثلاثين الى تسعين على النيف وهو ما دون العشرة من واحد الى تسعة ان
قصد به التعيين فيقال في المذكر واحد وعشرون واثنان وعشرون الى تسعة
وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنتان وعشرون الى تسع وتسعين وان
يقال في نيف ما دون العشرة نيف الا بعد عشرون او احدى اخواته والا اي وان قصد
التعيين فبضعة في المذكر وبضع في المؤنث يعطف عليهما العشرون واخوته
فيقال عندي بضعة وعشرون رجلا وبضع وعشرون امراة وربما يكسر البا من
بضع التي قطعته كانه قطعة من العدد وهما مختصان اي البضعة والبضع
بالعشرة فما فوقها بل مستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله
تعالى في بضع سنين خلافا للفرا في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين
اي العشرين ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث الى تسع وبذلك فارقه النيف فانه من واحد
وفارقه ايضا بانه يكون للمذكر والمؤنث بغير تا وفي انه يختص بالعشرة فما فوقها
ويوضع اثناف على الذي اذا زاد عليه وتبنى العشرة معه اي مع الاسم المضموم اليه
النيف عند قصد التعيين وبضعة وبضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف
في العدد وترك اقتصارا على حركة لانه معرب الاصل وكانت الفتح

فيقال

فيقال احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة
ويجوز ان تكون فتحة اعرابية اي النيف او البضع اليها اي العشرة واستدلوا بقوله بنت
ثماني عشرة من حجته واجيب بانه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها اما بمعنى اللام
او من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها ويجوز ان يختص عرابها مضافة
الى اسم ثم يغني بها كبعلبك فيقال هذه خمسة عشرك ببقاء الصدر مفتوحا وتغير اخر
العجز بالعوامل ويجوز الفراء تغيير اعرابها كابن عرس فيقال هذه خمسة عشرك.
ومررت بخمسة عشرك باعراب الاول على حسب العوامل وجر الثاني ابدا والجمهور منعوا
قياس ذلك ولو حجوا بنا الجزئين على الفتح كما لو لم يضف وجوز ابن مالك اظهار العاطف
الذي قدر في الاصل فتعرب لزوال المعنى الموجب للبنا فيقال عندي خمسة وعشر
رجلا وخمس وعشرة امراة قال ابو حيان ومما اظن العرب تكلمت بمثل ذلك والاقوله
كان بها لابني بنا القدر بن عشر واربع فخالف في التركيب اربع وعشر يتقدم النيف على العشرة
ولا يدخل لاستعماله بعده قبل هذا التركيب وتا ثلاثة فما فوقها الى التسعة في المركب
مع عشرة المعطوف مع العشرين واخواته كعشرة ثابتة في المذكر ساقطة في المؤنث وتا
عشرة في المركب بالعكس اي ساقطة في المذكر ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي
تانيث فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا الى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا الى تسعة
وتسعين وثلاث عشرة امراة الى تسع عشرة وثلاث وعشرون امراة الى تسع وتسعين
والمذكور دون ثلاثة عشر احد عشر واثنا عشر والمؤنث احدى عشرة واثنتا عشرة
ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تانيث لاختلاف اللفظ في احدى عشرة واعرب الصدر
دون العجز في اثني عشرة وكانهما كلمتان في ثنتا وثنا واثنا عشر واثنتا عشرة بنيان
عجزا لما تقدم لكونها صدرا على الاصح بالالف ورفعا والياء ونصبا لقيامه اي العجز
فيهما عن النون فبقى الصدر على اعرابه كما كان مع النون ومن ثم اي ومن اجل ذلك
وهو قيام العجز فيهما مقام النون امتنعا من الاضافة فلا يقال اثنا عشرك ولا اثنتا
عشرتك كما لا تجامع النون الاضافة بخلاف سائر اخواتها فانها تضاف نحو احد عشرك
وثلاثة عشرك ومقابل الاصح في الصدر انه مبني على الالف والياء كاخواته المركبات
وعليه ابن كيسان وابن درستويه وياء ثماني عشرة تفتح على الاجود لخفة الفتح على الياء
او تسكن كما في معدي كرب او تحذف لانها حرف زايد وليست من نفس الكلمة وحذفها
بعد ابقا كسر قبلها ولا لا علة لها او تفتح للتركيب وقد يلزم الحذف في الافراد قبل
ان تركب في العدد فيجعل الاعراب على النون نحو هذه ثمان ورايت ثمانا ومررت بثمان
وشين عشرة في التركيب ساكنة في لغة الحجاز قال تعالى اثنتا عشرة عينا وقد
تكسر في لغة تميم وقرى به في الاية وتفتح رعو على الاصل فيهما وقرا به الاعمش اما
عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين او تسكن عين عشرة لتوالي الحركات في كلمة
وتركيبه احد عشر وكذا اثني عشر او تسكن خا احد عشر استثقالا لتوالي الحركات في كلمة
ونحو بين احد تبدل عن واو وحد والاصل وحد والف احدى تانيث ولذا منع الصرف

مع الالف

اي على احد واحدى العشرون
وفصل الحادي ومميزه انصبا عن واو وعطف عليهما
واخوته الا مضافين لغير علم نحو احدى الكبر احدى ابنتي قالت احديهما فتذكر احدهما
احد الاحدين ومن استعمالهما بلا تنييف ولا اضافة قليل فانه احد من المشركين
ظهرت فما تخفى على احد واضيفت الى العلم نحو قول النابغة احدى بلي وما هام الفؤاد
بها فاول على حذف المضاف اي على احدى نساء بلي والغالب عند عدم التنييف واحد واحدة
ويعرف العدد المفرد وبعض واحد عشرة اذا لم يضف ثلاثة وما تجزعها والعقود
عشرون واخوته ومائة والف اذا قصد تعريفه بال كسائر الاسماء المفردة فيقال الواحد
والاثنان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف ويدخل
في المتعاطفين باجماع كقوله اذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب قدوما على الاموات
غير بعيد ويدخل في ثاني المضاف دون اوله نحو ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم والف
الدينار قال ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع. قال فادوك خمسة الاشبار وتدخل في اول
المركب دون ثانيه نحو ما فعلت الاحد عشر درهما. وجوز الكوفيون دخولها في جزئيهما اي
المضاف والمركب فيقال الثلاثة الاثواب والخمسة العشر رجلا والبصريون قالوا
الاضافة لا تجامع ال والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب في محل
جنبه وكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على اول المضاف مع تجرد ثانيه باجماع.
كالثلاثة اثواب وجوز قوم دخولها في تمييز بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرة
الدرهم وجوز قوم تركها من المعطوف ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون
رجلا واضافة ذو الاجزاء شبيهها بالمركب ورواه ابو حيان بالفرق فان كانا متعاطفين
كل منهما معرب فليس الثاني من الاول كالاسم الواحد واذا ميز العدد بمذكر ومؤنث
في اثنا وغيرهما لكن بشرط الاضافة مطلقا وجد العقل ام لا المنفصل ام لا نحو عندي
عشرة اعبد واما وعشر اما واعبد وعشرة جمال ونوق وعشر نوق وجمال وعشرة
بين جمل وناقة وعشرين ناقة وجمل والحكم للسابق انضمام التركيب بشرط الاتصال
وتقدم العاقل نحو عندي ستة عشر رجلا وناقة وست عشرة ناقة وجملا وان فصل
ببين مع تقدم العاقل فللمؤنث سواء ام لا نحو ست عشرة بين جمل وناقة او بين ناقة
وجمل ووجهه ان المذكر فيها لا يعقل كالمؤنث وان وجد العاقل فللمذكر مطلقا
سواء ام لا فصل ببين ام لا نحو خمسة عشر عبدا وامة او امة وعبدا وبين عبد وامة
او بين امة وعبد قال ابو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد
المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم مسئلة في اسم الفاعل
المشتق من العدد يصاغ من اثنين فما فوقهما الى العشرة وزن فاعل بغير تاء مع المذكر
وفاعلة بالتاء مع المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه ولا يتصور ذلك في معنى الواحد لان
الواحد نفسه هو اسم العدد فلا احتمال له لكون بعضا غاصه ويستعمل مفردا كثاني
وثانية وثالث وثالثة الى عاشر وعاشرة او مضافا لما هو مصوغ منه كثاني اثنين
وثالث ثلاثة الى عاشر عشرة ولا ينصبه اي لا ينصب هذا المصوغ اصله الماخوذ

منه في الاصح وعليه الجمهور لانه لا فعل له لم يقولوا ثلثت الثلاثة ولا ربعت الاربعة
وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثاني انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائي
وثعلب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع اربعة على ان معناه متمم ثلاثة ومتمم اربعة
وثالثها وعليه ابن مالك ينصب ثان فقط دون ثالث وما فوقه قال لان له فعلا سمع
ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فيقال ثاني اثنين ولم يسمع مثل ذلك في البواقي
ويبنيان عشر غاشر اي تاسع فما دونه الى المركب مصدرا بما هو مصوغ فيقال تاسع تسعة
عشر وتاسع تسع عشرة وهذا الوجه احسن مما ياتي ويعرب اسم الفاعل لزوال
التركيب لان اصله تاسع عشر تسعة عشر قال ابو حيان وقياس من اجاز اعماله
في ثالث ثلاثة ان يجيزه هنا على معنى متمم تسعة عشر او يعطف عليه عشرون واخوته
فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا اشباههما او تركب معه العشرة كما
مع النيف مقتصرا عليه فالتاء نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة او مضافا لمركب طابق
مع بقائها لكل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر
وتاسعة عشرة تسع عشرة وهو الاصل واقلها استعمالا والاوجان محذوفان منه تخفيفا
وهل حذفه في الثاني المركب الثاني او صدره وعجز الاول قولان فعلى الثاني يعرب
الجزء الاول لزوال التركيب دون الاول ومثله الحادي في الزائد على العشرة فيقال
على الاول حادي احد عشر وحادية احدى عشرة والحادي والعشرون والحادية والعشرون
وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادي عشر احد عشر وحادية
عشر احدى عشرة وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه فانقلبت يا الكسرة
ما قبلها وحكى الكسائي واحد عشر على الاصل وان قصد به اي بفاعل من المصوغ
من اثنين الى العشرة جعل الاسفل في رتبته اي رتبة اصله الذي صيغ منه عمل لان له فعلا
حكي ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها اربعة
وثالث اثنين وحكي ثاني واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب والاضافة
اذا كان بمعنى الحال والاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي
وفي التنزيل ثلاثة رابعهم كلبهم الاية ثلاثة الا هو رابعهم الاية ولا يجاوز
العشرة في الاصح وقيل يجاوز بان يستعمل مع المركب لكن بشرط الاضافة وعدم
النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول ورابع عشر ثلاثة عشر بينا
جزئي كل واضافة المركب الاول الى الثاني وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار
على مركب واحد لالتباسه وهذا راي سيبويه قاله قياسا واجازه ابن مالك
والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكي عاشر
عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء المركب الثالث ثلاثين
واباه سيبويه والفراء وقالا لا يقال هذا الجزء العشرون زاد غيره او كمال العشرين
او تمام العشرين او الموفي عشرين التاريخ اي هذا مبحثه وهو عدد الليالي
والايام بالنظر الى ما مضى من السنة او الشهر والى ما بقي وفعله ارخ وورخ

الكلام على التاريخ

ولذا يقال تاريخ وتوريخ تورخ بالليالي دون الايام لسبقها لان اول الشهر ليلة
وآخره يوم والليل اسبق من النهار خلقا كما قاله اخرجه ابن ابي حاتم وان تاخرت
ليلة عرفة عن يومها شرعا فذاك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا
الوقت المخصوص فيقال اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او في اول ليلة
او لغرته او لمستهله ثم اذا ارخت بعد مضي ليلة يقال كتب لليلة خلت او مضت
منه واذا ارخت بعد مضي ليلتين تحذف النا فيقال لليلتين خلتا منه [illegible]
ويقال بعد مضي ثلاث فاكثر لثلاث خلون منه الى العشر فخلت اليه ويقال بعد
العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في الضمير ان الجمع
فيه التاء وفي جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا ارخت يوم خمسة عشر فيقال
كتب لنصف من شهر كذا وهو اجود من ان يقال لخمس عشرة ليلة خلت منه او بقيت
منه ايضا فلاربع عشرة بقيت يقال في الستة عشر مؤرخا بالقليل عنده
الاكثر ويقال في العشرين لعشر بقين وكذا ما بعده وفي التاسع والعشرين لليلة
بقيت وفي ليلة الثلاثين لآخر ليلة منه او لسلخه او لانسلاخه وفي يوم الثلاثين
لآخر يوم منه كذلك اي او لسلخه او لانسلاخه وقيل انما يورخ في النصف الثاني ايضا
بما مضى لانه محقق وما بقي غير محقق ويقال كتبته في العشر الاول والاواخر لا
الاوايل والاخر الحكاية اي هذا مبحثها وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده
في الكلام يسال باي عن مذكور نكرة سواء كان عاقلا ام لا وصلا او وقفا على حسب
ما اورده في الكلام فانه فصيح فيه مطابقة المحكي اعرابا وتذكيرا وافرادا وغيرها
اي تانيثا وتثنية وجمعا فيقال في حكاية قام رجل ايا وفي قامت امراة اية
وفي قام رجلان ايان وفي قامت امراتان ايتان وفي قام رجال ايون وفي قامت
فتيات ايات وفي رايت رجلا ايا وفي مررت برجل اي وهكذا ويجوز ترك المطابقة
فيما عدا الافراد والتانيث والاول اكثر في لسان العرب ويسال عن المذكور
النكرة بمن وقفا لا وصلا خلافا ليونس فكذلك اي فانه يفتح المطابقة فيما ذكر
ولكن تشبع نونها في الافراد فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مررت
برجل مني وتسكن نونها قبل تاء التانيث وفي التثنية غالبا فيقال منتان
في الرفع ومنتين في النصب والجر وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منه بسكون
النون والتاء في الرفع والنصب والجر والفصيح منه فتح النون واسكان الهاء
المبدلة من تاء التانيث وقد تحرك قبلها في المثنى فيقال منتان [illegible]
لانه تثنية منه بالتحريك والتثنية فرع الافراد ونحو المثنى [illegible]
ويقال في حكاية المثنى والاعراب منان ومنين وفي حكاية الجمع والتانيث
منات ويجوز ايضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل او رجلان او رجال
منو وفي نصب ذلك منا وفي جره مني وكذلك في المونث افرادا وتثنية وجمعا
وهو لغة قوم من العرب وكانهم [illegible] ارادوا ان يحكوا اعراب الاسم فقط دون [illegible]

يونس الحكاية بمن في الوصل ولحاق الزيادات بها حينئذ فتقول منو يا فتى ومنا يا
هذا ومني يا هذا او لا تنون ومنه يا فتى في الاحوال بشير الى الحركة ولا تنون
ومنان ومنين اذ تكسر النون ومنون ومنين يا فتى فتفتح النون ومنات يا فتى فتضم
التاء وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها بعض العرب ولا ترد [illegible]
تلك لا تصدق بمن اللغة كل احد وقيل الحروف الثانية زيادة زيدت اولا في
الحكاية ولزمت عنها الحركات لا اشباع للحركات فنشات الحروف وتولدت عنها في الاصل
القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف او بالحروف
ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي وقيل
الحروف بدل من التنوين قال ابو حيان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين فيها
يجري لغة لبعض العرب واما منون ومنين فكل العرب تقوله وقيل بدل من لام التعريف
لان النكرة متى اعيدت كانت باللام لئلا يتوهم ان الثاني غير الاول وما يحكى غالبا
نكرة وسند حكاية المعرفة ما روي قولهم من شنيء لمن قال ذهبت معهم خلافا ليونس
حيث اجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمضاف الا العلم لم يقترن بلام [illegible]
اسما او كنية او لقبا فيحكى باجماع النحاة على لغة الحجازيين بمن دون عاطف فتعدد
اعرابه كله في الاصح فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ولمن قال رايت زيدا من
زيدا ولمن قال مررت بزيد من زيد في الاحوال الثلاثة مبتدا وزيد خبر
وحركات الاعراب الثلاثة مقدرة لان حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم
الى ان حركته في الرفع اعراب وما تقدر الا ضرورة في حكاية رفعه مع وجود [illegible]
وانما قيل به في النصب والجر للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك
مبتدا وخبرها جملة محذوفة وزيد بدل من تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيدا
او من مررت به زيد فيكون [illegible] وذهب بعض الكوفيين الى انه
من محمولة على عامل مضمر يدل عليه العامل في الاسم المستفهم عنه والواقع بعد
من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيدا فالتقدير من ضربت زيدا بدل
من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد فالتقدير بمن مررت وزيد بدل من من
فان قرنت من بعاطف فقلت ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان
زيد في كلام المتكلم منصوبا ام مجرورا لزوال اللبس ولو تيقن نفي الاشتراك في
العلم لم يجز ان يحكى وقد تترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه
على كل حال كلغة غيرهم فان بني تميم لا يجيزون الحكاية اصلا قال ابو حيان
والاعراب اقيس من الحكاية لانها لا تتصور الا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع
ويحكى الوصف العلم المنسوب قال سيبويه بمن المحققة بال والياء المشددة [illegible]
لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستثبت عنه وتعرفه [illegible]
ويونث ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات
في الوصل والوقف فان نعت الصفة المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل

تقول من زيد القرشي الاعلى لغة من يحكي العلم السبع وذلك قليل ثم ان سيبويه
اطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما نعم تورد ذلك في العاقل وغيره في
النسب الى اب او ام وقبيلة او بلد او صنعة وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره
بالمادي والمادي لانهما لما لا يعقل فاذا قيل رايت الحمار الوحشي او المكي تقول المنَ
او المادي قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي ان لا يدخل
في هذا الباب قال وكان الاقيس ان تدخل فيه اي لانها لغير العاقل ولها حظ في
الحكاية فيقال الايوي بنسب الى اب وقال غيره الصحيح ان سيبويه اطلق القول ولم
يسمع المابي ولا المادي وانما قاله من قاله بالقياس وخصه السيرافي بالنسب الى الام
والاب والقبيلة كالعلوي والفاطمي والقرشي قال واما النسب الى البلد كالمكي
او الصنعة كالخياط فلا يقال فيهما المني لاني لم اسمع ذلك الا في النسب لغير الصنعة
والبلد والقياس يقتضيه لان القصد بالحكاية انما هو المحافظة على الاسم وهم
انما يحافظون على النسب الى الام والاب والقبيلة لا غير ذلك انتهى ولا يحكى علم متبع
لغير ابن مضاف لعلم سواء اتبع بنعت او عطف بيان او بدل او تاكيد بل يتعين
الاعراب في جميع ذلك فاذا قيل رايت زيدا الفاضل او اخا عمرو او نفسه يقال من زيد
الفاضل او من زيد اخو عمرو او من زيد نفسه فان اتبع بابن مضاف الى علم جازت
الحكاية لان التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشيء واحد فيقال لمن قال رايت زيد
ابن عمرو من زيد بن عمرو وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا قاله ابو علي وفي حكاية
العلم المعطوف والعلم المعطوف عليه خلف فذهب يونس وجماعة الى انه عطف احد
الاسمين على الاخر بطل الحكاية وذهب اخرون الى ان العطف لا يبطلها وفرق ابن العلج
وسائر التوابع بانه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف وما فان فيهما بيانا للمتبوع فيقال
لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا فان كان في احد المتعاطفين ما يحكى والاخر لا
بنيت على المتقدم منهما واتبعته الاخر في الحكاية او ابطلتها فيقال في رايت زيدا
وصاحب عمرو وفي رايت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيد او ربما حكى الاسم دون *(هامش: من زيد او صاحب عمرو دم)*
سؤال كقوله تعالى يقال له ابرهيم فابرهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ
لانه كان اسمه فحكى واعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله ويحكى التمييز بماذا فيقال لمن
قال عندي عشرون رجلا عندك عشرون ماذا قاله ابو حيان ويحكى المفرد المسؤ
للفظه صحيحا او جرى مغربا لوجوه الاعراب اسما للكلمة او للفظ كقولك في قول
القايل ضربت زيدا زيدا مفعول فيحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه او تقول زيد
مفعول بلا اعراب والتذكير اي هذا اللفظ او زيد مفعول بالاعراب والتانيث
اي هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الاعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من الدار
من موصول وفي عجبت من زيد من حرف جر ولا بحو زمن موصول ولا من حرف جر مسبله حكي
المسمى به من منفصل اسناد كبرق نحره وتابط شرا وقام زيد وفيه الفتيا او عمل فيما
او نعتا او مركبا كقايم ابوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف وتبانا للعا

فيقول قام قايم ابوه ورايت قايما ابوه ومررت بقايم ابوه وبتابط غلام زيد
الاول والثاني مجرور دايما او اتباع كان يسمى بصفة وموصوف كرجل عاقل *(هامش: بلغ)*
او بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو او نسق بحرف دون متبوع كان يسمى وزيد او وزيدا
او وزيد فيحكى كما تحكى الجملة او مركب حرف واسم كبا زيد وانت وزيد وحسبنا وكهذا وكا
وهذا وهو لا او مركب حرف وفعل هلم اذا لم نصرفه ونصرفون وضربوا في لغة الكوفي
البراغيث او مركب حرفين كانما وليتما وقيل يعرب المركب من حرفين ان كان احدهما
زايدا لغير معنى كعن ما في عما قليل فيعيد رنقه تراسين ويتم منهما ما يحتاج الى
التمام كالوس تمام قوله فيما تقضيهم فيقال على هذا ابيما بالاتمام قيل ويعرب *(هامش: بيما)*
نونت ايضا مما اتصل به ضمير الفاعل فيقال هذا قمت ورايت قمتا ومررت بقمت ولا
يضاف شي من هذه الانواع المسمى بها ويحكي ولا يضعر لانها اما جملة واما شبه الجملة
وكذلك لا تثنى ولا تجمع ويعرب غير ذلك مما سمي به وليس من الانواع المذكورة والمسمى
بحرفين تضعف ثانيهما او يرد ما حذف منه ان كان محذوفا ان كان لينا نحو لو وكي فيقال
او ثنيا نحو قل وبع وخف فيقال قل وبيع وخف بالتضعيف او قول وبيع وخاف بالرد
والا بان كان نحو نافيا صحيحا فلا تضعيف لكن وقف بل يعربان كيد ودم والمسمى بحرف واحد
ليس بعض كلمة ان تحرك كمل بتضعيف حرف مجانس حركته كان تسمي بالباء من ضربت وبالبا
من بزيد وبالكاف من اكرمك فتقول بي وكا والا بان كان ساكنا كلام التعريف
على راي سيبويه فيكان بهمزة الوصل فيقال ال فان كان الفاء لا يقبل التركيب
التقع التسمية بها او بعضا فان تسكن منها لوصل او الحرف الذي كان قبله او بعدا او يرد *(هامش: بها او)*
كل الكلمة اقوال منها انه اذا اسميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الاول قام إرٌ وعلى
الثاني قام رٌ والا بان تحرك فبالتضعيف كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضا
والمكسورة من ضرب ضٍ والمضمومة من ضرب ضُو او بالفا ان كان عينا كقولك في الرا
من ضرب الفعل اذا سميت به قام ضرٌ وعكسه اي بالعين ان كان فا كقولك في الضاد
منه قام ضر ايضا والالام بالاصل اما الفا او العين كقولك في البا من ضرب منه او رب
او ان كان فعلا فالفا باللام كقولك في الضاد من ضرب ضب وهي اي اللام لغير
الفا اما الفا او العين او يرد الكلمة اقوال ومنع الزجاج التسمية بساكن مطلقا *(هامش: كذا بياض في الاصل)*
لانه لا يمكن الابتدا به ومنعها بعضهم ان امتنع تحريكه كالالف ويجعل نونا لان العرب
لما افردته عن الاضافة قالوا ام وذو بمعنى صاحب ذو على سيبويه ردا الى اصله
عنده وهو ذوي فقلبت اليا الفا او ذوا عند الخليل لان اصله عنده فيقال
قام ذو ورايت ذوا ومررت بذو وترد همزة الوصل في فعل قطعا فاذا اسميت بنحو انطلق
قلت انطلق بقطع الهمزة لغلبة ما جاز الاسما بهمزة الوصل فلا ابقا عليه
نقلا ثم ان الاسم نحو انطلاق فلا يقطع لانها ثبتت فيه وهو اسم وهو لم يخرج عن
الاسمية قبل او واسم ايضا وعليه ابن الطراوة فقال بقطع الهمزة في انطلاق ويكمل
الفعل المحذوف اخره كلم يرم ولم يغزو ولم يخش مثلوه اي ما قبل اخره فلم يتم ولم يبع او ولامه

وما وه كوعد وقف او لامه كعبه كرد ثم لا يوجد المحذوف فيقال في الامثلة قام يربي ويقو
ويبتم وبيبع ووع ورايت دعيا ودا اي كقاض ويحتمل انك للجزم وان وقف مدغما
فاذا سميت بلم يرد دالوا ارددد قلت جاء يرد غير منصرف ورد منصرفا ويحتمل هذا الحكم
محذوفا فيقال في ارمه جاء ادم على حد جواره والمسمى بجاد نوقف حرف ويحي ولا يجوز
اعرابه مضافا لمجرور فيقال في نحو من زيد جاءني من زيد ورايت من زيد ومررت بمن
زيد او معطي ما له مستقلا بان يضيف ان كان اسمه لي فيقال جاءني زيد ومعا بل
الاجود انه يحكي فيقال جاءني زيد وقيل يجب الحكاية في نبأ اي معتل كني ولا يجوز
الاعراب والمسمى بجار ومجرور والجار حرف واحد يحكى وجوبا عند الجمهور واجاز
المبرد والزجاج اعرابها ويكلا الاول كالوسي بمستقلا فيقال في بزيد جاءني
بزيد والمسمى بالذي وفرعه ان قلنا المعرفة محذفت فيقال جاء الذي ورايت الذي وان
قلنا اذا بني وتعريفها بالصلة فنقول ان قيل تحذف وقيل لا وعليها تحذف الصلة
اذ صار علما فاغنى تعريف العلمية عنها وقيل هذا اذا لم يلحظ فيه معنى الوصف
وان لحظ الوصف نبقيا اي الال والصلة ونحمل الياء من الذي ونحوه حرف اعراب
فيقال جاء الذي ورايت الذيا كالعرب ثم ونحو مما لم يحذف قيل التسمية ثم يعرب به
كاسمها الله لغتين الذي تتلوها وهو الذال حينئذ نجعل حرف الاعراب فيقال
جاء الذو ورايت الذا واسما الحروف باتا ثا اي اهما اذ تنكف كما جاء في القران الم
مع عامل فلا يجوز حينئذ فيها الاعراب ومد المقصور فيها نحو كتبت باء وتاء ويجوز
فيها الحكاية كما هي بلا عامل نحو كتبت با وتا وجيم وحا ويجوز ترك المد بان يعرب
مقصورا منونا نحو كتبت با كما لتعاطف اي كما اذا اتعاطفت فان الاجود فيها ايضا
الاعراب والمد وان لم يكن عامل نحو جيم وكاف وبا كما تقول واحد واثنان وثلاثة
واربعة العلة برايه هذا مبحث الامور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره

الكلام على الضرائر

تجوز للشاعر ان يرتكب ما لا يجوز في الاختيار قال ابن مالك ان لم يجد عنه مندوحة
بان لم يمكنه الاتيان بعبارة اخرى وجوزه ابن جني وابن عصفور وابو حيان وابن
هشام مطلقا اي وان لم تضطر اليه لانه موضع الفت فيه الضرائر ندليل كم يجود
مقرن بالعلى فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز الا في الشعر
ولم يضطر الى ذلك اذ قد يزول الفصل بينهما برفع مقرن او نصبه قال ابو حيان
في شرح التسهيل لا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا
اللفظ ولا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ او ضرورة الا ويمكن ازالتها
ونظم تركيب اخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم
الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك
في الشعر خاصة دون الكلام انتهى ومنعه ابن فارس مطلقا فقال ما جاز لنا ان
اوده اشعر او كرة شاعر على ارتكاب ضرورة فانا ان ياتي بشعر سالم او لا يعمل
شيئا ثم يخرج عن الفصاحة الا ما لا يستوحش وفاقا للحازم الاندلسي وعبارته

في المنهاج الضرائر السائغة فيها المستقبح وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس
كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة واشد ونون
افعل من ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور ويستقبح منه ما ادى
الى التباس جمع بجمع كرد مطاعم الى مطاعيم او عكسه فانه يؤدي الى التباس مطعم
بمطعام واقبح الضرائر الزيادة المؤدية الى ما ليس اصلا في كلامهم كقوله
من حيثما نظروا ادنوا فانظور اي انظر والى ما نقل في الكلام كقوله فاطأت شيمالي
اي شمالي والنقص المجحف كقوله درس المنا بمتالع فابان اي المنازل والعدول
عن صيغة لاخرى كقوله جد لا تحكمه من نسج سلام اي سليمان انتهى قال في عروس
الافراح وهذا التفصيل حسن ينبغي اعتباره قال وقد اطلق الخفاجي ان صرف
غير المنصرف وعكسه في الضرورة مخل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان ونبين لنذكره
هنا حتى افردها ابن عصفور بمؤلف وغالبها مفرق في الابواب ومنها نقل حركة حرف
لغير محله كقوله قد كان شيبان شديد بدار هضه • حتى اتاه قرنه فوقصه • نقل
فتحة الهاء الى الصاد وكقوله ذكاد او اليها تنوي حلو دها اي اوائلها وحذف نون
كقوله وقيل لبشاشة الوجه المليح اي لبشاشة بالنصب على انه تمييز نسبة
والوجه فاعل قل وحذف نون شتان كقوله ارين اصلاحنا ويزيد فقل وشتان
بين فتى والصلاح وحذف نون لكن كقوله فلست باتيه ولا استطيعه • ولاك اسقني
ان كان ماؤك ذا فضل • ونون لم يكن قبل ساكن كقوله • لم يك الحق ان هاجه •
رسم دار قد تعفت بالطلل • وحذف ما النافية ولا النافية حيث لا يجوز
بان لم يكن لا في مضارع جواب قسم كقوله لعمر ابي دهما زالت عزيزة على قومها
ما فتل الزند قادح اي ما زالت وقوله دامتك يا ابن الحارثية كالتي صاعنها
القيت ولا الوحي ترفع اي لا صنا عتها وحذف همزتين كقوله ان لم اقتل
لواحدنا احل ادعيا ومنيا اي منيا وحذف كان بلا عوض عنها مما يعد ان ونحوها
كقوله ازمان قومي والجماعة اي ازمان كان قومي وقصر الممدود كقوله لا بد من
صنعا وان طال السفر وقال الكسائي في النصب فقط قال الا كتفا وانه رب
تعصرهم وذا في دفع كلا اجر وربما تقدم وبقوله واهل لوفا من حادث وقدم وقال
الفرا ان جاز مجيئه مقصورا في بابه كالهوى بخلاف ما له قياس يوجب مده كفعلاء
افعل فلا يجوز قصره ورد بقوله لكي المرتجل المالشر واستثنى ابن هشام فيما راه
بخطه في حواشي شرح الالفية لابن الناظم نحو سوا قال لانهم قالوا فيه سوى بالضم
والكسر مع القصر فيهما وحيث فتحوا مدوا الا غير فليس للشاعر ان يفتح ويقصر للضرورة
لان له عن ذلك مندوحة بان يضم او يكسر فلا يتم لك يجوز في الكلمة وعزوه جماعة
عن امثلتنا وغيره لم يشتمل ذلك لانه اشترط اذا لم يجد مندوحة وهو مفقود هنا
وعكسه اي مد المقصور كقوله يا لك من تمر ومن شيشا ينشب في المسعل واللها
خلافا لاكثر البصريين في قولهم بالمنع مطلقا وللفرا في اشتراط ان يكون له

قياس يوجب مدّ لئلا يكون رجوعا الى ما بخلاف ما يوجب القياس فضرع لفعل وفعلان
فلا يجوز حتى وابداله لحركة او حرف من حركة اخرى او حرف آخر فالاول كالابدال
كسر نون المثنى او فتحه لجنسه وفتحة الجمع بكسرة والثاني كالياء من اخرنا لث
وخامس وسادس واراب وصنفادع وتتضفضع فى قوله قد مر يومان وهذا الثاني
وخامس والرابع والحابى وقوله فزوجك خامس واوك
وانت ما لمجانها تبالي وثمام حلت وهذا النابع الحابى وقوله واصفادع جمة نقانق وقوله
سادي وقوله من الثعالي ووخرشن زانيها وقوله يارب ان كنت فتلت حجيج وكابدال
نقضا للبازي كسر وكابدال الجيم من يا محجتي في قوله ومن ههنا ومن هنه
هامن لقد تما وهنا في قوله من تعدما وبعدما وتعدمه وقوله مذ سنة وخمسون
وحركة يعنى سالنة في اسم او فعل كقوله ضربا الباب بسبب الحلد او قوله
بعددا وقوله وزيادة حرف اشباعا او غيره كقوله اقل اللوم عاذل والعتابا وقوله
كانك فيها يا ابا تغريب وقوله بتقطعت في ودنك الاسباب اي تقطعت واثبات
النون في الاضافة كقولهم هم القايلون الخير والامرونه وفك المدغم كقوله الحمد لله
العلي الاجلل وقطع همزة الوصل كقوله وكل اثنين الى افتراق وتشديد المخفف
كقوله ومنو علي من سبه الله علقم وتانيث المذكر كقوله سايل بنا اسد ما هذه
الصوت ومكونها اي سكون عين متحركة كقوله ابي من تراب خلقه الله ادم وقوله
ولكن نظرت بعين مريضة ونقص حرف كقوله واخو الغوان متى يشا يصرمنه
وقوله والكرات الفسح الاطامس جمع عيطموس وقوله اوالفا لفه بزورق
الحمى اي الحمام وزوال النون في غير الاضافة كقوله وهم متكنفوا البلد الحرام او
ادغام ما يستحق الفك كقوله ووصل همزة القطع كقوله اي والامهات امهاتنا
وتخفيف المشدد كقوله رهط مرجوم ورهط ابن المعل اي المعلى وتذكير المؤنث
كقوله لو كان مدحة ومنشر احيهم اصلا وزيادة شي في الحكاية وضلا كقوله
اتوا ناري فقلت منون انتم وزيادة ها السكت فيه اي الوصل كقوله يا مرحباه
بحمار ناجيه وقوله فقلت ايا رباه اول سولتي وزيادة نون شديدة احيانا كقوله
احب منك موضع الوشحن وموضع الازار والقفن وزيادة لام في مفعول تعدم
فعله كقوله ملكا اجاز لسلم ومعاهد وزيادة ما بعدها كقوله كلاما امرأ
في معشر غير قومه ضعيف الكلام شخصه متضائل وزيادة ما بعدها اللهم كقوله
وما عليك ان تقول كلما سبحت او هللت يا اللهم ما وزيادة ما اتيها كقوله
بين ما انت يوم الورد وجرد ضخم الدسيعة بالثمين وكان وزيادة الباء في البدل
ومتبوعه والفصل ونزفوعه كقوله وكانه لحق السراة كانه ما حاجبيه
معين بسواد وقوله صرح ما انف خاطت بدم وزيادة الجار على جار مثله
كقوله ولا للما بهم ابدا دواء وتعديه كقوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به وزيادة
التاي كقوله ولما ان تحاك لم ثياب وقوله الا وادي ما ان ما ايتها زاد
ان ولا وان وما وزيادة لفظ اسم كقوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما وكل



اوصنفادع
وقوله
اى البازي
الفسح العطامس اى العطامس
كذا بياض بالاصل
معنى

وكلما وصفناه في هذا الكتاب فيما تقدم او ياتي بالشذوذ والشاذ والممتنع
اختيارا او المنع في السعة فهو من ضرائر الشعر وقلب الاعراب قيل يجوز فيها
اي الضرورة مطلقا وقيل يجوز فيها لشرط تضمن العامل معنى يصح به وقيل
يجوز في الكلام ايضا اتساعا واتكالا على فهم المعنى اما ابدال اسم مما سبقه
اشبعا فالكلام عن سليمان في قول محمد بن الشيخ سلام او غيره نحو الشيخ ابو عثمان
اي ابن عثمان ابو عمرو ممنوع لا يجوز في الشعر لا في غيره واستحسن اهل البديع
بعضها مما سماه النحاة ضرورة لحذف مفعول الجوازم والجاد والمستثنى المشتق عند
اهل البديع بالاكتفاء ونظم فيه الباخرزي على تحت الغواني وما علي اذا كنّ
فان اشتمل الكلام على نودية تصرف عنه الى العز لاكتفاء فاحسن كما على كقوله
خاتمة المختار وفاقا للاخفش وخلافا لابي حيان وغيره جوازه اي ما جاز
في الضرورة في النثر للتناسب والسجع نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه
الحاكم وغيره ورب السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقللن ورب
الشياطين وما اضللن وكان القياس اضلوا فاتى بضمير المؤنث لمناسبة اظللن
واقللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح هن لهن وللقياس لهم لعوده على اهل
المدينة ومن ذكر معهم وقوله فيما رواه البزاز ونسبه وغيره انعو بلالا لا وما عنى
من ذي العرش اقلالا بتنوين المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة اقلالا وقوله للنسا
حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجه وغيره ارجعن ما زورات غير ما جورات
والقياس موزورات بالواو وفيما رواه كل ما اصميت اي ما رميته من الصيد فرايته
ودع ما انميت اي ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس وقوله فيما رواه
البزاز ايتكن صاحبة الجمل الاديب تنبحها كلاب الحوائب والقياس الادب فادغما
وقوله فيما رواه البخاري اعيذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة
اي حنش مخوف ومن كل عين لامة اي تصيب بسوء والقياس ملمة وهذا ونظائره كذلك
في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استقصاؤه ومما استدل به لذلك قوله تعالى
وتظنون بالله الظنونا فاضلونا السبيلا بزيادة الالف لتوافق الفواصل

الكتاب السادس في الابنية

قال ابن الحاجب وهي اما للحاجة المعنوية بان يتوقف عليها فهم المعنى كالماضي
والمضارع والامر والمصدر واسما الزمان والمكان والالة والفاعل
والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والتانيث والجمع والمصغر
والمنسوب او اللفظية بان يتوقف عليها التلفظ باللفظ وذلك الابتدا
والوقف او للتوسع كالمقصور والممدود او للمجانسة كالامالة وتثبت باوزان
ابنية الاسم بالمجرد منها لان كلا منهما اصل بخلاف مقابله وبالثلاثي لكثرته
لخفته ولذا كثرت ابنيته فقلت الاسم المجرد من الزوائد اما ثلاثي وله
عشرة ابنية ومقتضى القسمة اثنى عشر لانه اما مفتوح الاول او مكسوره او

عثمان
٢ كذا
اللهم
فقلت
مستنبها به
للاسما ولا افعال
لانه

او مضمومه مع سكون الثاني وفتحه وكسره وضمه وثلاثة في اربعة باثني عشر وذلك
كفلس في الاسم وصعب في الصفة وفرس وحسن ونبق وكتف ودد رد للذي
استطفا سانه وحذر وعضد وحدث وحين وحب وعنب قال سيبويه لم يجي بسه
في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه دنيا قيما ولم يزيم اي متفرق ومكانا سوى
وطابق قدد او مناص كناية عن الامكنة وابل قال سيبويه ولم يجي غيره واستدرك
عليه اطل للخصر وبلص للبلصوص وهو افعله ابلد وقند وسنط وامشر
لغات وفي الصفة امراة بلزاي منحة واتان اداي وكود وقفعل وصلو وعتزد وصد
او عنق وشلل هذه عشرة وفعل بضم اوله وكسر ثانيه وفعل بكسر اوله
وضم ثانيه استثقالا لاجتماع ثقيلين اذ الضمة اثقل الحركات لتحرك الشفتين
هما وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى معها بخلاف الفتحة اذ لا تتحرك معهما
والسكون اذ هو قدر محض ولم يجيئوا نحو لعضد وتضرب لان كسرة الاول وضمة
الثاني متغلبة ولا يضرك لانها صيغة عارضة ولا احتياج اليها في الافعال
بخلاف الاسماء وما ورد منها كدئل لدويبة تشاد وحبك فمن تداخل اللغتين
اعني منهما وكسر بما ركب منهما القارى بما قرا به كذا قاله ابن جني قال ابو حيان
والاحسن عندي ان يكون مما اتبع فيه حركة الحاء لحركة تا ذات ولم يعتد باللام
الساكنة لانها ساكن حاجز غير حصين او رباعي وله اوزان باتفاق خمسة وباختلاف
اكثر ومقتضى القسمة ان تكون ثمانية واربعين بضرب اثني عشر في اربعة وهي احوال
اللام الاولى لكنه لم يات منها الا ما يذكر اما للاحتراز عن التقاء الساكنين او لدفع
الثقل او توالي اربع حركات فالمتفق عليه من اوزانه فعلل بفتح الفاء واللام
الاولى وسكون العين كجعفر ونحوا لبها لضعيف وفعلل بكسرهما كزبرج با
بالزاي والموحدة والراء والجيم ونحو الزينة وفعلل بضمهما كبرثن بالموحدة والثا
المثلثة والنون وهو مخلب الاسد وفعلل بالكسرة والسكون والفتح كدرهم
وهجرع للمفرط الطويل قال الاصمعي وهو ثالث لهما واستدرك عليه زبرج وقلعم
لجبل وشنع المسن وهبلع لمن لا يعرف ابوه او احد منهما وفعلل بالكسرة والفتح وسكون
اللام الاولى نحو قمطر بالقاف وهو وعاء الكتب قال الكوفية والاخفش وابن
مالك وفعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى كجخدب بالجيم والحاء المهملة
والموحدة وهو نوع من الجراد وسيبويه رواه بضم الدال نحو برثن باب برثن وخنف
وقال قوم وفعلل بالضم والفتح وسكون اللام الاولى نحو خنعث وقنكر واحد
المتكبرين ونحو الدواهي وفعلل بالكسرة والسكون وضم اللام الاولى نحو زعبب
كجحجر ونحو القطن الفاسد وسنبل ونحو الداهية وفعلل بالضم والسكون
وكسر اللام نحو خرمل وفعلل بفتحات نحو دهنج لحي وفعلل بفتحتين وضم اللام
نحو عرنن لشجر وفعلل بفتحتين وكسر اللام نحو جندل للمكان الكثير الحجارة وفعلل
بالضم والفتح وكسر اللام نحو علبط للرجل الضخم والا لان دون لم يثبتوا هما

الاوزان

الاوزان لندورها وزد مثاله نحو صا نما توالي فيه اربع حركات وهي الاربعة الاخيرة
فخالفوها وقاعدة فعلل وفعنلل وفعليل وفعالل نحو هبخ شتل دهيخ
وعرنتن مخفف عرنتن وخيدل مخفف خندبل وعلبط مخفف علابط اوخماسي وله
اوزان بالاتفاق اربعة وزيد عليها ما نذكر ومقتضى القسمة ان تكون مائة واثنين
وتسعين بضرب ثمانية واربعين في الاحوال الاربعة للام الثانية ولم يرد سوى
ما ذكرنا تقدم فالمتفق عليه من اوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الاولى
كسفرجل وفعلل بالكسرة والسكون وفتح اللام الاولى وسكون الثانية نحو قرطعب
بالقاف ونحو الشي الحقير وفعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الاولى وكسر
الثانية نحو جحمرش بالحاء والجيم اخره معجمة ونحو العجوز الكبيرة وقيل الافعى وفعلل
بالضم والفتح وسكون اللام الاولى وكسر الثانية نحو قذعمل بالقاف والمعجمة وهو
الاسد قال ابو حيان وفعلل بكسرات وسكون اللام الاولى نحو عزطل للعبلة
وفعلل بفتحات وسكون اللام الاولى نحو قرطعب وفعلل بالكسر والفتح وسكون
اللام الاولى وفتح الثانية نحو سبعطر للضخم كذا ذكرها من زاده على التسهيل في شرحه
لحازمها وقال ابن السراج وفعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر
الثانية نحو هندلع لبقلة معروفة قال ابو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه
مما زيد فيه النون في الفعل اما ثلاثي او رباعي وصيغ اوزانهما ولم يات الاسم
المجرد على ستة لئلا يوهم التركيب وتنقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه
من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يات واحد
منهما على اقل من ثلاثة لانه اقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتدا بها
والوقف عليها ولا ابتدا بساكن ولا وقف على متحرك فوجب ان لا يكون حرفا واحدا
ولا اثنان فيستحقان السكون والحركة معا وهو محال فبقي ان يكون على حرف متحرك
للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين فيفصلوا بينهما بحرف
وعن الكوفيين ان اقل ما يكون عليه الاسم حرفان وما عدا ذلك المذكور مما جا
على انه شاذ نحو دئل وطويه او شبه الحرف اي مبني نحو ذا ما وكم ونحوها او اعجمي
نحو نرجس وجرتر او محذوف منه كيد ودم واب واخ وبح وق او مزيد فيه والابنية
كثيرة شتاتي ومنتهاه اي المزيد في ثلاثي الفعل ثلاثة بلا زيادة فيلا يزيد
على اصوله وفي ثلاثي الاسم اربعة وندر ما زيد فيه خمسة نحو ثلاثة الفاظ لا
رابع لها كذبذبان مخففة بدا لدال الاولى واصله فعللان وبربيطا ومحرب
من الثياب وقرقيسيا اسم بلد ومما وزن فعفيلياء والمزيد في الاسم الرباعي
اثنان وثلاثة وفي الخماسي واحد فتصير ستة ولا تتصل الى سبعة وحتا طبنياء
مع فيه زيادة حرفين في الخماسي نحو نادر لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد
ذلك اي سبعة احرف في الاسم وستة في الفعل الا بتاء التانيث كقرعبلانة لدويبة
عريضة اصله قرعبل زيد فيه ثلاثة احرف احدها التاء ولا استخرجت او علامة

لم يثنى او تجمع بالواو والنون او الالف
تثنية ونحوها اي جمع تصحيح كان يثنى بعد طويل
والتا او علامة لنسب كمنتسارى او حرف تنفيس نحو سيخرج او تنوين توكيد نحو لا
يخرجن والحق من المزيد دون ندور نحو بيل بالكسر ومن النادر سراويل ونحوها
ومن النادر عدد وفعلال بالفتح غير مضعف ومن النادر خزعال لظلع الناقة وقسطال
للغبار وقشعام العنكبوت وتفعال اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلقال
~~بالفتح غير مضعف ومن النادر خزعال لظلع الناقة وقسطال للغبار وقشعام~~
~~للعنكبوت وتفعال اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلقال~~ وسوارس وفعلال
بالكسر مضعف الاول والثاني ومن النادر بد لهاء لشهر وفيعال بالكسر غير
مصدر ومن النادر ناقة شلاع اي شريعة اما مصدرا فكثير كقتال وزلزال
وفوعال بالفتح وافعله بالكسر وفتح العين وفعلى بكسر او ضا وامن النادر
رجل هوهاه اي احمق وامعه وضمة صيزى اي جائرة واما اسما فكثير كتوارب
وانعمه وذكرى وتفعل بكسر العين في الصحيح ومن النادر بيقن وصيقل اسم امراة
اما في المعتل فكثير كسيد ولين وفيعل بالفتح بالفتح في المعتل دون العاقول ومن
النادر غير اما في الصحيح او مع العا وتون فكثير كسيد ولين وفيعل بالفتح في المعتل
دون العاقول ومن النادر غير اما في الصحيح او مع العا ونون فكثير كسيد ولين
وتبعل بالفتح في المعتل لو بعد وبيسر وعيري ودمي وبيحان للكثير العلام الطول
وهيبان للجبان منسلة للماشي الرباعي المجرد فعلل غير كدحرج وبرات به خلاف
له الماشي بالثلاثي الماني العلام في ذلك فاخرته وانا لم يجي فعل غير هذا الوزن لانه
قد ثبت ان الاول لا يكون ساكنا واول الماضي لا يكون مضموما في البنا للفاعل
ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون اخره الا مفتوحا لوضعه مبنيا عليه ولا يكون
ما بينهما متحركا كله لئلا يتوالى اربع حركات ولا ساكنا كله لئلا يلتقي ساكنان ولا الثالث
لعروض سكون الرابع عند اتصال الضمير فتعين ان يسكن الثاني والمزيد ثلاثة
اوزان تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم ولا اصل حرجم وافعلل كاقشعر والاصل
قشعر انكره قوم وقالوا هو ملحق باحرنجم لانا مقتضب بدليل مجي مصدره كمصدره
وزيد افعلل متبعد بعد اللام الاولى نحو اقرنشش واحرنس قال ابو حيان وعندي لانه
من مزيد الثلاثي غير الملحق وغير الماثل والثلاثي المجرد فعل مثلث العين اي
مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفا فالمفتوح للغلبة اي غلبة المقابل
نحو كارمني فكرمته اوالغلبة مطلقا نحو وقسر والنيابة عن فعل المضموم في
نحو جللت فانا جليل وفي النيابة العين نحو طاب فهو طيب وامثلة ان يكون على
فعل وتجمع كحشر وحشد ويتصل به ما دل على وصل كرج وشح ولا عطا نحو ونحل
والاستقرار كسكن وقطن وضدها اي الثلاثة التنوق كنفضل وقسم ويتصل به ما
دل على قطع كقضم او قصم كقصف او خرق كنقب والمنع كمطل وحظر والقول كرحل
والسير كرمل وذمل والايذا كلسع ولدغ والتصويت كصرخ وصهل وتحوه
والاصطلاح كشبع ووردي
تما

تماد لفعل قول كنطق ووعظ وغيرة لك كالونج نحو دار وذبح والتحويل كقلب وصرف
والستر كخباه وحجبه والتجريد كسلخ وقشر والرمي كقذف وحذف والمكسور للعلل
كمرض والاحزان كحزن وضدها كطرب او نشط وفرح والالوان كسود وشهب والعيوب
كعور وعرج والحلى كجيد وغيد والاغنا عن فعل المضموم في بابي اللام كحي ودمي ونظرا
نحو كجدعة تجدع وثلمة فثلم وترمة فترم ولزومه الكثير نحو به فان اكثر الافعال
التي جاءت على فعل لازمة استقرا والمضموم للغرايز غالبا ككرم ولوم وشرف وفقه ومن
غير الغالب حبب ونحس ولم يرد بابي العين استغنا عنه بفعل مستثقال الضمة
على اليا نحو طاب وطيب بخلاف الواو وقالوا طال اصله طول الا هيوا الشي بعرضت
هيئته فانه جا مضموما ونحو بابي العين مذ وذا ولا يابي اللام الا نحو الرجل من
التيه ونحو النعل فان اصله بني وقلبت اليا واوا لانضمام ما قبلها وذلك ايضا
شاذ وورد واو ليا اللام نحو سرو دلو الرجل والمزيد من الثلاثي افعل وهو للتعدية
كافرحت زيدا والصيرورة كاعد البعير اي صار ذا غدة والسلب كاشكيته اي ازلت
شكايته والتعريض كاقتلت فلانا اذا عرضته للقتل وابعت الشي اذا عرضته
للبيع ووجودها الشي على صفته كاحمدت فلانا وابخلته واجبنته اي وجدته متصفا
بالحمد والبخل والجبن والحاقانه كاحلبت فلانا وارعيته اي اعنته على الحلب
والرعي وبمعنى فعل كاقرنته بمعنى خزنته واشغله بمعنى شغله واحبه بمعنى حبه وبطا
كبطيقا لرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع ولا اغنا عنه كارقل واعنق اي
حاد مشى سريعا واذنب بمعنى اثم واقسم بمعنى حلف وفعل وهو للتعدية نحو ادنيت
الصبي والتكثير كغلقت الابواب وذبحت الغنم والسلب كقردت البعير وجلدته اي
ازلت قراده وجلده والتوجه كشرق وغرب وغود وكوف ونصر اي توجه نحو الشرق
والغرب والغور والكوفة والنصف واختصار الحكاية كامن وهلل واي وسبح
وسوف اذا قال امين ولا اله الا الله ويا سبحان الله وسوف وبمعنى فعل مخفف العين
كقدر بمعنى قدر وبشر وميز وما زور وبمعنى تفعل كولي بمعنى تولي اي اعرض وفكر بمعنى
تفكر ويمم بمعنى تيمم والاغنا عنه كعن في القتال اي فر وعيش بالشي اي عابه وعول
عليه اي اعتمد وعجزت المراة صارت عجوزا وفاعل وهو للاشتراك في الفاعلية والمفعولية
معنى كضارب زيد عمرا فان كلا من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد
منهما بصاحبه مثل ما فعل به الاخر وبمعنى فعل كجاوزت الشي وجزته وواعدت زيدا
ووعدته وبمعنى فعل كباعدت الشي وابعدته وضاعفته واضعفته والاغنا عنهما
كبارك الله فيه اي جعل فيه البركة وقاسى وبالى به اي كابد واكترث به ونحو راب
الشي بمعنى حفظته وتفاعل وهو للمشاركة كتضارب زيد وعمرو والتخييل كتغافل
وتجاهل وتباله وتمارض وتطارش وبمطاوعة فاعل كباعدته فتباعد ودافعت
الحسابة فتضاعف وبمعنى فعل كتوانى ودنى وتعالى وعلا والاغنا عنه كتثاءب
وتمارى فان تعدى هو اي تفاعل او تفعل دون التا ما ثنين اي مفعولين نحو اني

التا تيعدى لواحد كنازعته الحديث وناسيته البغضا اي تنازعنا الحديث وتناسينا
البغضا وعلمته الرماية فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه والاثبات تعدى دونها لواحد
لزم منهما كضارب زيد عمرا وادبت الصبي وتادب الصبي وتفعل وهو لمطاوعة فعل
ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم والتكلف كتحلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر
والشجاعة وكان غير مطبوع عليها والاتخاذ كتبنيت الصبي اتخذته ابنا وتوسدت
التراب اتخذته وسادة والتكوين بمهلة كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحسى
والتجنب كتاثم وتحرج وتهجد اذا تجنب الاثم والحرج والهجود والصيرورة كتايمت
المراة وتحجر الطين وتجبن اللبن وبمعنى استفعل كتكبر وتعظم وبمعنى فعل كتعدى
الشي وتعداه اذا جاوزه وتمنى وبان وللاغنا عنه اي عن فعل كتكلم وتصدى وافتعل
وهو للاتخاذ كاذبح واطبخ واشوى اي اتخذ ذبيحة وطبيخا وشوا والتصرف والطلب
عند بالتسبب كاعمل واكتسب اذا تسبب في العمل والكسب والمطاوعة كاشعلت
النار فاشتعلت والتخير كانتخب واصطفى وانتقى بمعنى تخير وتفاعل كاشتوروا وتشاوروا
وتفعل كابتسم وتبسم واستفعل كاستعصم واعتصم وفعل كاقتدر وقدر وللاغنا
عنه اي عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل قال في الارتشاف واكثر ما افتعل من
المتعدي وانفعل وهو لمطاوعة فعل علاجا كعوجته فانعرج وقسمته فانقسم
وسكبته فانسكب وما بني انفعل من غير ما يدل على علاج من فعل فلا يقال
عرفته فانعرف وما جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا ما دل على مطاوعة فعله
ولم يكن ثلاثيا فلا يقال احكمته فانحكم وما اكملته فانكمل وشذ نحو اقحمته فانقحم
وادخلته فاندخل وما يبنى من لازم خلافا لابي علي الفارسي فانه زعم انه قد جاء من
لازم نحو هوى وغوى وخرج على انه مطاوع اهويته واغويته واستفعل وهو للطلب
كاستغفر واستعفى واستطعم اي سال الغفران والاعانة والاطعام والعون
كاستنسر البغاث اي صار كالنسر واستحجر الطين والاتخاذ كاستعبده اي اتخذه
اجيرا والوجود كاستعظمته اذا وجدته عظيما وبمعنى فعل كاستحصد الزرع واحصد
ومطاوعة كاحكمته فاستحكم وبمعنى فعل كاستغنى وغني والاغنا عنه كاستحيا واستنا
وافعل وهو للالوان كاحمر واسود والعيوب كاحول وما يبنى من غيرهما قليل نحو فلا
يقال في رجل اجم اي لا رمح معه في الحرب اجم لما فيه من الثقل ولانه معتل اللام فلا
يقال في رجل المى وهو الاسمر الشفتين الموى وقل عينه الف نحو احار واحوال وقيل
وعليه الخليل هو الاصل وافعل مقصور منه واختاره ابن عصفور بدليل انه
ليس شي من افعل الا ويقال فيه افعال وافعوعل وهو للمبالغة نحو اخشوشن الشي
كثرت خشونته واعشوشب المكان كثر عشبه والصيرورة كاحلولى الشي صار حلوا
واحقوقف الجسم والهلال صار كل منهما احقف اي منحنيا وافعول وافعول
وافعيل ابنية نوادر كاجلوذ اذا امضى واسرع في السير واعلوط البعير اذا
تعلق بعنقه وعلاه واخروط بهم السير اذا اشتد وكاهبيخ البعير اذا هبخ

وتضارب زيد وعمرو

كانتخب ح

بالجيم ح

الرجل

الرجل تكبر ومما عد انها اي الابنية المذكورة ملحق وذلك فوعل كحوقل الشيخ
كبر وفعول كجهور اي رفع صوته بالقول وفعلل وفي الزيادة كجلبب وفيعل
كبيطر وفعنل كقلنسا اي احدث عند الجماع وفعلى كسلقى الرجل اذا القاه
على ظهره مسئلة ما ليس فيه اي في اصوله حرف علة صحيح ثم ان سلم من التضعيف
والهمزة فسالم ايضا والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والابان كان فاؤه او عينه
او لامه حرف علة فهو معتل فما فاؤه يقال له مثال لانه يماثل الصحيح في صحته ومعتل
العين اجوف لان اعلاله في جوفه اي وسطه وذو الثلاثة لكون ماضيه على ثلاثة
عند الاسناد الى التا نحو خاص بالدخل ومعتل اللام منقوص لنقصانه عن قبول
بعض الاعراب وذو الاربعة لكونه على اربعة احرف عند الاسناد الى التا نحو خاص
بالفعل ايضا والمعتل بحرفين لفيف لالتفاف حرفي العلة فيه اي اجتماعهما ثم هو
مقرون اذ توالياكوي [illegible] وطوى والا فمفروق والمعتل بالثلاثة قليل جدا
كواو ويا لاسم الحرفين فلهذا لم يتعرض لذكره مسئلة المضارع انما يحصل بزيادة
حرف المضارعة على الماضي وذلك الهمزة والنون والتا واليا ان معنا بهما
متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ فان كان الماضي مجردا من الزيادة
وهو على فعل بالفتح تثلثت عينه في المضارع اي فتحت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب
ونصر ينصر وما شرط للكسر والضم فيجوزان سوا كانت العين او اللام حرف حلق
كدخل يدخل ونزح ينزح ام لا وشرط الفتح كونها اي العين او اللام حرف حلق
نحو سال يسال ومنح يمنح بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيها ذكرا لخفيف استثقال
حرف الحلق واكتفي فيها اذا كان الفا نحو اكل ياكل بسكونه ولو كان العين واللام
معا من جنس واحد فلا فتح فيها لسكونها بالادغام نحو صح يصح ولم احتج الى تقييده
بكونه غير الف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون اصلا في فعل كما نبه
عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع صبغ ونهق
ودبغ ونزح وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح ونزع فيه الفتح والضم وكذا
الضم والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع نسق وعكف وقدما كما تقدم فالاشكل
فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال الوجهين في موضعه او اقتصارهم في بعض
على ارجحه او يجعل بالكسر لانه اخف واكثر خلاف وقيل يجوزان في كل مضارع سمعا ام لا
قال ابو حيان والذي نختاره انه اذا سمع الكسر او الضم اتبع والا جاز فيه الكسر
والضم ولزموا الضم في باب المغالبة على الصحيح نحو ضاربني فضربته اضربه وكابرني
فكبرته اكبره وفاضلني ففضلته افضله وجوز الكسائي فتح المضارع في هذا
النوع اذا كان عينه او لامه حرف حلق قياسا نحو فاخرني ففخرته افخره وفاقهني ففقهته
افقهه وحكى الجوهري وارشاني فوضانه اوضاه قال وذلك بسبب الحرف الحلقي
وروى غيره شاعرني فشعرته اشعره وفاخرني ففخرته افخره بالفتح ورواية ابي زيد
بالضم ولزموا الضم في المضاعف المتعدي نحو شده يشده [illegible]

رفسكر

فيه م

وعد يعد ك

المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجري اللسان على
سنن واحد بخلاف اللازم ولزموا الضم في الاجوف والمنقوص بالواو لمناسبة
ولئلا ينقلب يا فيلتبس باليائي نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا ولزموا
الكسر فيهما اي في الاجوف والمنقوص باليا لما ذكر سوا كان عينيا نحو باع يبيع
ورمى يرمي ام مثاليا نحو ونى يني ولزموا الكسر في المضاعف اللازم نحو ضج يضج وحج
يحج وان يئن ولزموا الكسر في المثال نحو وشم يشم لئلا يلزم اثبات الواو فيه
لارتفاع العلة الموجبة للحذف او ثبوتها بين يا وكسرة فيلزموا وبعدها ضمة
فيستثقل وسوا كان صحيح اللام ام لا نحو وفى يفي هذا اذا لم تكن عينه او لامه
حرف حلق فان كان عينه او لامه حرفا حلقيا فالفتح وارد ايضا والكسر نحو وعد
يعد ووضع يضع وبعض الشاة يترا الا ان يكون منقوضا وانما يكون يائيا وعينه
الكسر كما سبق نحو وحي يحيى او كان الماضي فعل بالكسر فتحت العين في المضارع نحو علم
يعلم تخفيفا لمخالفة عينيهما وكسرا ايضا في المثال لتسقط الفا فتحصل الخفة نحو ورث
يرث وومق يمق ومما الفتح فيه بلا شذوذ كوله يله ووهل يوهل ولم نضم في هذا
الباب كراهة اجتماع ثقيلين ومما الكسر والضم في باب واحد او كان الماضي على
فعل ضمت ايضا في المضارع نحو ظرف يظرف لان هذا الباب موضوع للصفات
اللازمة فاختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين
الى الاخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وما عدا ذلك المذكور
شاذ كفتح مضارع ابى وركن وقنط وحسب وليس حلقي العين او اللام وكسر المضموم
وكسر مضارع ثم ونبث ونحيت وعلى المضاعف المتعدي وحسب وضم المكسور وطاح وتاه
الواوي العين وضم مضارع مرد كر وهب المضاعف اللازم وحضر وقنط المكسور
او لغة غير فصيحة كقول بني عامر قلى يقلى بفتحهما وجد بالكسر ويجد بالضم وقول طي
بقي يبقى بفتحهما وقول تميم منذلك نفعل بكسرهما وغير فعل من الرباعي والمزيد
فيه من الثلاثي بكسر ما قبل الاخر في المضارع سوا كان عين الفعل او المضارع
اللام الا ذلك كدحرج يدحرج وقاتل يقاتل مما لم يكن اول ماضيه تا مزيدة وذلك
تفعل وتفاعل وتفعلل فلا يغيرها ما قبل الاخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل
وتدحرج يتدحرج اذ لو كسر لالتبس امرهما بمضارع علم وجاهل ودحرج اذ الفا
حينئذ المضارع بحركة التا وقوما يرفع اللبس حينئذ الا للوقعة ولم يستثن ابن
الحاجب تفعل وتابعيه ويستثنى المكرر اللام نحو احمر واحمار فانه يقال فيهما يحمر
ويحمار للتحقيق انه لا يستثنى لانه كان في الاصل يحمرر ويحمارر فادغم وتنصيص
حرف المضارعة اي ماضي ذي اربعة احرف ولو بزيادة نحو يدحرج ويكرم ويعلم وضما
ووجه ذلك بان الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الثلاثي تعقل فاختاروا
الفتح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل ولا يفتح نحو [illegible]
ويستخرج ويعلم [illegible] وكسره اي اول المضارع الا اليا ان كسرتا في الماضي

او زيد اوله تا كتدحرج وتعلم او وصل كتضعضع وتزي ادوا لبا انحنا مطلقا
ترى فانهم يتلون بكسر اليا والتا اذ لو ما فاؤه واو نحو وصل وقلب الفا الى
حينئذ يا وابقاء اليا لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو ييجل او الفا نحو ياجل لغات ستقوله
مسيله الا من ذي همز للوصل فيفتح نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن
وغيره يفتح بتا اي حرفا المضارعة ان كان سوى الاربع نحو دحرج وتدحرج او الا نحو اكرم
اذ الاصل فيه يؤكرم فان كان ثاني حرف المضارعة ساكنا فبالوصل فيفتح نحو
اضرب واعلم واخرج وحركة ما قبل الاخر لا المضارع لا من ما خوذ منه مسيله في الفعل
المبني للمفعول الجمهور ان فعل المفعول مغير من فعل الفاعل نحو فرع عنده وقال
الكوفية والمبرد وابن الطراوة اصل ونسبه في شرح الكافية لسيبويه للزومه في افعال
لم ينطق لها بفاعل كزهي وعني فلو كان فرعا للزم ان لا يوجد الا حيث يوجد الاصل
ورد بان العرب قد تستغني بالفرع عن الاصل بدليل انه وردت جموع لا مفرد لها
كمذاكير ونحوه وبعد ما شك نوان عبد المؤذن قال ابو حيان وهذا الخلاف لا يجدي
كبير فائدة ويضم اوله مطلقا ماضيا كان او مضارعا ويضم معه ثالث ذي همزة
سوا كانت للمطاوعة نحو تعلم وتبوعد وتدحرج ام لا نحو تكرر وتنحر حذرا من الالتباس
وتغلب ثالثه الى ذي التا والا لو توهما متعرضة كما في تواعد ويضم مع الاول
ايضا ثالث ذي همزة الوصل لئلا يلتبس بالامر في بعض احواله نحو استحل واستخرج
ويكسر ما قبل الاخر في الماضي كالتقدم ويفتح في المضارع كيضرب ويتعلم ويستخرج
فان كان الماضي مثلا لا اي معتل الفا بالواو وجاز قلبها همزة سوا كان مضعفا نحو
اداا بود دا ام لا نحو اعد في وعد صحيح اللام كا مثل ام لا نحو اقحي في وحي او اجوفا اي
معتل العين فاعمل في عينه القلب يا لان الاصل في قال وباع مثلا قول وبيع
استثقلت الكسرة على الواو واليا فنقلت الى الفا بعد حذف ضمتها فسلمت اليا
وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة نحو قيل وبيع والقلب واوا او الحذف
حركة العين لان النقل انما نشا منها وابقاء ضمة الفا فسلمت الواو وردت اليها اليا
لوقوعها بعد ضمة نحو قول وبوع قال ليت شبابا بوع فاشتريت وقال حوكت على نولين
اذ تحاك وقال نوط الى صلب شديد الحل والاشمام وافصحها الاول وبها ورد القران
قال تعالى وقيل يا ارض وغيض الماء الاشمام وبه قرى وحقيقته ضم الشفتين
مع النطق بحركة الفا بين حركتي الضم والكسر ممتزجة منهما وشرط ابو عمرو ابن العلا
عدنه اي عدم استماعه فالمراد به عنده الروم لانه اشارة الى الحركة من غير تصويت
وخرج بتقييد الاعلال ما كان معلا ولم يعل نحو عور في الثلاث فحكمه حكم الصحيح
قال ابن مالك ويتعين احدها اي اللغات الثلاث اذا اسند الفعل للتا
او النون او [illegible] بغيره من الاشكال فنحو بعت ودنت وخفت يتعين غير الكسر وفي
زرت وقدت ورعت يتعين غير الضم لئلا يلتبس بفعل الفاعل [illegible]
[illegible] قال ابو حيان وهذا الذي ذكره ابن

مالك لم يذكره اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا الثلاثة وان التبس ولم يبالوا
باللباس كما لم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل واسم المفعول والفارق
بينهما تقديري لا لفظي كالحمل عن القيد واختير في احوز واحنوز واختير خلاف غيره
ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشم كذا قاله ابن مالك
وقال ابن ابي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام عارض وقياسا في حال الكسر
على اثر المخاطبة نحو اغزي وكره ابن الضايع باذ هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه
فاذا لك صار اصلا في المعتل ملتزما وبان الكسر في اغزي للضمير المتصل وهو
معرض للانفصال وهنا الامر عارض في نفس الفعل لا زواله الا لشي منفصل وانكر
خطاب ان تجري فيه غير الاولى وانكر ابو حاتم الحكم الحسن بن
عذرة فيه الثانية واجاز مع القلب يا الاشمام وتقلب في المضارع في الجميع الفا
لان الاصل مثلا يقول ويبيع ويقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين
استثقالا ثم قلبتا الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الان وتقلب
لام ماضي المعتل اللام بالالف يا وان كانت منقلبة عن واو حتى غزي في غزا وهدي
في هدى واوجب الجمهور ضم فاء المضاعف الثلاثي كان او غيره نحو ضب وامتد قال
تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا واجاز قوم الكسر ايضا واجاز المهاباذي الاشمام
وبما قري في ردت ولا يأتي هذا عند الاسناد الى التاء ونحوها الا لباس لحصول الفك
منظرة ولا يبنى هذا البناء فعل جامد وكذا ناقص نحو كان وكاد واخواتهما على الاصح
وفاقا للفارسي وجوزه سيبويه والسيرافي والكوفيون قال ابو حيان والذي
نختاره مذهب الفارسي لانه لم يسمع والقياس يأباه مسئلة تبنى صيغتا التعجب
وافعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام مثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني
للمفعول ولا معبر عن فاعله بافعل فلا يبنيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعي
كدحرج ولا ثلاثي مزيد كانطلق وغيره ولا ناقص ككان وكاد واخواتهما
ولا تعلق بابنا لمجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث ولا فائدة في التعجب منه ولا
منفي لزوما نحو ما عاج بالدوا او جوازا نحو ما ضرب لان فعل التعجب مثبت فحال
ان يبنى من منفي ولا غير متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لان البناء منه تصرف ولا ما
لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات وفني وحدث اذ لا مزية فيه لبعض على بعض ولا مبني للمفعول لزوما كزهي او لا كضرب لخوف اللبس ولا ما فاعله
افعل كحمر وسود وعور وعلله الجمهور بان حق ما يصاغ منه
ان يكون ثلاثيا محضا واصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن
مالك والاصل منه ان يقال ان بناء صفته على افعل ولو بني منه افعل التفضيل
لالتبس احدهما بالاخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما
وزنا ومعنى واجرائهما مجرى واحدا في امور كثيرة وتبعا التعليل جزم ابن
الحاجب وجوزه الاخفش من كل فعل مزيد لانه راعى اصله لان اصل جميع ذلك

وتجري اللغات الثلاث في وزن انفعل وافتعل من الاجوف ح

ومد في هدي

بناء صيغتا التعجب وافعل التفضيل

الثلاثي وجوزه قوم من افعل فقط كاكرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه
ومحققي اصحابه وقال ابنا وصححه ابن عصفور يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن
المسموع فيه ما اتقنه وما اصوبه وما اخطاه وما ايسره وما اعدمه وما اسنه
وان كانت للنقل لم يجز وان سمع فشاذ نحو ما اتاه للمعروف وما اعطاه للدراهم
وجوزه قوم من الناقص قال ابن الانباري تقول ما اكون عبد الله قائما واكون
بعبد الله قائما وجوزه خطاب المارديي وابن مالك من فعل المفعول اذا امن اللبس
نحو ما اجنه من جن وما اشغله من شغل وما ازهاه من زهي قال ابن مالك ونحو
في التفضيل اكثر منه في التعجب كازهى من ديك واشغل من ذات النحيين واشهر من غيره
واعذر والوم واعرف وانكر واخوف وارجى قال كعب فلهو اخوف عندي وجوز
الكسائي وهشام والاخفش من العاهات نحو ما اعوره وزاد الكسائي وهشام
والالوان ايضا نحو ما احمره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين وقال ابنا قال
بعض الكوفيين يجوز من السواد والبياض فقط دون سائر الالوان وقد يغني عن
استيفا الشروط في فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه فعل اخر صالح منه نحو
قال من القائلة لا يقال منه ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته وما انومه في ساعة
كذا لا يستغنوا بتركيب عن ودعت قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التي استغني
عن الصوغ منها قام وقعد وجلس وغضب وسكر استغناء بما احسن قيامه ونحوه
وقال ابن الحاج بل لانها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجح قيام على قيام فيما
يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس وما فقد الشروط توصل اليه بما يصاغ منه
ويضف مصدر المتعجب منه بعده منصوبا في ما افعل وبمجرورا في افعل
من او حرفا لباء في افعل نحو ما اشد دحرجته وحمرته وكونه مستقبلا واشدد بذلك
ونحوا اشد احمرارا من الدم ويوتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غير صريح ابقاء
للفظهما نحو ما اكثر ان لا يقوم وان يضرب فان امن اللبس جاز كونه صريحا نحو ما
اسرع نفاس هند وما لا مصدر له مشهور اتي بما به صلة لما نحو ما اكثر ما يذر زيد
الشر واكثر ما يذر وما لا يفعل ذلك بالجامد اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة
فيما ذكره ابن هشام ومثل غيره بالجمع موته وافجع بموته ولا بما لزمه النفي والنهي
من باب كاد واجاز ابن السراج ما احسن ما ليس يذكر زيد ولا ما لا يزال يذكرنا
ولا يحذف همزة افعل وشذ حذف همزة خير وشر في التعجب سمع ما خير اللبن
للصحيح وما شره للمبطون والاصل ما اخيره وما اشره فلما حذفت الهمزة نقلت
حركة الياء الى الخاء ولم يحتج الى ذلك في شر وبعضهم يحذف الف ما لالتقاء الساكنين
نحو الى حزه ومحسنه ومحبته وكثر حذفها منهما في التفضيل لكثرة الاستعمال
نحو هو خير من فلان وشر منه وندر اثباتها فيهما في قوله بلال خير الناس وابن
الاخير وقراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر كما ندر الحذف من غيرهما كقوله
وحب شيء الى الانسان ما منعا وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ممنوع لا يقاس

اعدله

بلغ

عليه كما قيل به من قولهم فوق فلان تكبيرا اي تحقيق صيغ من اسم وكذا قولهم ما ادرع فلانة
من امراة دراع اي حقيقة البعد في الغزل كذا قاله ابن مالك لكن حكى ابن القطاع
ذرعت المراة وما احضره من اختصر وهو غير شاذ لانه مجرد من مبني للمفعول وما اعناه
واعنى به من عني وهو جامد وما ازهاه من زهي وهو مبني للمفعول ومنه اسود من القار
كذا في حديث صفة جهنم من سود فهو اسود وسود او في صفة الحوض ماؤه ابيض من اللبن
واستعمل من ذلك التعجب من شغل وهو مبني للمفعول قال ابو حيان وشذ ايضا قولهم
ما اعظم الله وما اقدر الله في قوله ما اقدر الله ان يدني على شحط لعيد من تقول صفات الله
الكثيرة والمختار وفاقا للسبكي وجماعة كابن السراج وابي البركات ابن الانباري والصيمري
جوازه والمعنى ما اعظم الله انه في غاية العظمة ومعنى التعجب منه انه لا ينكر لانه مما
تحار فيه العقول واعظامه تعالى وتعظيمه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها والامر
حاصل هو الموجب لما انه عظيم والدليل على جواز اطلاق صيغة التعجب والتفضيل
في صفاته تعالى قوله اسمع بهم وابصر اي ما ابصره وما اسمعه وقرأ ابي بكر فيما رواه ابن
اسحق في السيرة عنه الى رب ما احلك اي ذنب ما احلك اي ذنب ما احلمك وقوله
صلى الله عليه وسلم لله ادم بالتوبة من [illegible] بولدها وقوله لله اشد فرحا
من رب مملوكه لله اقدر عليك منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة [illegible]
السبكي منها الاسترابادي بكونه عجيب كيف لم يذكر هذا الحديث المشهور في العذر
له انه ذكر على التعجب ومما في التفضيل بناء المصدر [illegible] هذا مبحثه يطرد
فعل بالفتح لفعل بالكسر حال كونه متعديا من فعل بالفتح والسكون صحيحا
كان ضرب ضربا وجهل جهلا ام معتلا كوعد وعدا وباع بيعا وقال قولا ورمى
رميا وغزل غزوا او وطي وطيا او خاف خوفا وفني فنيا او مضاعفا كرد ردا او
ساد مهموزا كوريث الدابة ولهذا زادنا اختلافا وشرط ابن مالك لفعل
المكسور انه يفهم عملا بالفم كلقم لقما وشرب شربا وبلع بلعا ومنع ابن جودي بنا
المصدر افعل وفعيل فقال لما ابدل مصادر الفعل الثلاثي الا بالسماع فلا نقيس
على فعل ولو عدم السماع ويطرد لفعل بالكسر لازما فعل بفتحتين صحيحا كان
كفرح فرحا ام معتلا كجوي جوى وحول حولا وعور عورا وردي ردى او مضاعفا
كشلل شللا الا في الالوان والعيوب فعلة بالضم مصدره المطرد كسمر سمرة
وحمر حمرة وادم ادمة ولفعل بالفتح لازما فعول بضمتين لفاسق كان صحيحا كركع ركوعا
وخرج خروجا ام معتلا كوقف وقوفا وغابت الشمس غيوبا ودنا دنوا ومضى
مضيا ام مضاعفا كمر مرورا فان كان لعلة فعال كسعل سعالا وعطس عطاسا
او سير فتعيل كرحل رحيلا وتكونان اي فعال وفعيل للصوت كصرخ صراخا
وصهل صهيلا ونحو فعال بالفتح كرغا رغاء ولا ياتي على فعيل وعلت فيعل
في المعنى والتقلب والاضطراب فعلان بفتح الفاء والعين كخفق خفقانا
وجال جولانا والاباء اي الامتناع فعال بكسر الفاء كنفر نفارا وجمح جماحا

والمرة

والمرة والولاية فعالة بالكسر ككتب كتابة وخاط خياطة وولي ولاية ونقب
نقابة ولفعل بالضم فعولة نحو الضخم صعب صعوبة وسهل سهولة وفعالة
بالفتح كضخم ضخامة وجزل جزالة وقيل فعل وما فعل افعال سوا كان صحيحا
ام معتلا ام مضاعفا متعديا ام لازما كاكرم اكراما واسى اسا واحل احلالا
واعطى اعطاء واستفعل استفعال كاستخرج استخراجا وتفعل تفعيل وتفعلة
ككرم تكريما وتكرمة وهنا تهنئا وتهنية ويختص تفعيل بالمعتل فلا يرد فيه التفعيل
كزكى تزكية ولفعلل فعللة كدحرج دحرجة وفعلال بالكسر كسرهف سرهافا
والاصح انه سماع لا قياس فان كان مضاعفا كزلزل فعلال بالفتح له مطرد كزلزالا
ولفاعل فعال ومفاعلة كقاتل قتالا ومقاتلة ويلزم مفاعلة فيما فاؤه ياء كياسر
مياسرة ومنه دخول فعال كما ورد والمصدر المطرد لما اوله تاء وهو تفعلل وتفاعل
وتفعل وملحقاتها وزنه بضم [illegible] العين كتدحرج تدحرجا وتقابل تقابلا
وتوالى توانيا وتكرم تكرما وفي الملحقات تشيطن فان اعتل خامسه
تجعبى تجعبيا وتقلسي تقلسيا والمصدر المطرد لذي الهمزة وزنه
مع كسر ثالثه وزيادة الف قبل الاخر كاجتمع اجتماعا وانقطع انقطاعا واستخرج
استخراجا واطمان اطمينانا واحرنجم احرنجاما واحلولى احلواذا واعشوشب
اعشيشابا واحمار احميرارا واجار احمرارا ومما غداة للمسموع كشكران مصدر
شكر وذهاب مصدر ذهب وبهجة مصدر بهج وشبع مصدر شبع وكذاب مصدر
كذب وتملاق مصدر تملق وجا المصدر على مفعول قليلا كميسور ومعسور ومعقول
ومفتون ومحلود وعلى فاعل اقل كما فيه وعافيه وزعم بعضهم قياس التفعال
وقال الاكثر للتفعيل وزعم قوم قياس فعيل وسيله يدل على المرة من الثلاثي
العاري من التا بفعلة بفتح الفا سوا كان مصدره على فعل كضربة او لا كخرجة من
خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فلا فرق بينه وبين واحده بالتا
كذلك المصدر وعلى الهيئة منه اي الثلاثي العاري من التا بفعلة بالكسر كجلسة
ولا يكون الهيئة من غيره اي غير الثلاثي وهو الرباعي والمزيد غالبا وشذ حسن
الخمرة والخمرة من اختمر والقمصة من تقمص والنقبة من انتقب والمرة
منه اي من غير الثلاثي العاري من التاء الحقيا بالتا بان يلحق في مصدره نحو اطلاقة
وتناهيه التابع الصور الثلاثة يدل على المرة والهيئة منه بالوصف كرحمة واحدة
واستعانة واحدة ونشدة عظيمة ثم انما يلحق التا الابنية المقيسة دون السماعية
فان كان له بناآن مقيسان او مسموعان لحقت الاغلب في الاستعمال نص عليه
سيبويه وغيره قال ابن هشام ويظهر لي ان نحو كدره مما فيه تا وليس على فعله ولا
فعله يجوز ان يرجع به الى فعله وفعله للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج
الى الصفة اذ لا التباس مسيلة يصاغ من الثلاثي مفعل بفتح الميم والعين
قياسا للمصدر والزمان والمكان ان اعتلت لامه مطلقا سوا كان مفتوح العين

في المضارع ام مكسورها احترازا من مضمومها مثالا كان ام لا كمرعى ومرمى ومدعى وموعى والا
بان كان صحيح اللام فبكسر العين اذا كان مثالا بالواو كموعد وموضع وموقف لان
الواو بين الفتحة والكسرة اخف منها بينها وبين الفتحة فان كان مثالا بالياء
فبالفتح كميسر وتكسر العين ايضا في غير المصدر اي في الزمان والمكان ان كان
من يفعل بالكسر غير مثال ولا منقوص لانهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما
حركة عينه لكونهما مشتقين منه كمضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كمضرب .
وبخلاف الثلاثي من يفعل او يفعل فانهما بالفتح ايضا كمشرب ومقتل وما عينه
ياء ويصاغ من غيره اي غير الثلاثي للثلاثة لفظ المفعول من المستعمل مصدرا .
نحو بسم الله مجراها ومرساها ومزقناهم كل ممزق الى ربك يومئذ المستقر اي الاستقرار
وما عدا ذلك مسموع لا يقاس عليه كالمشرق والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق
والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمحد بالكسرة القياس
فتحها مسئلة الآلة تطرد على مفعل بكسر الميم وفتح العين ومفعال ومفعلة
كذلك كمبرد ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة والمفعل بضمتين والمفعل بفتحتين
والفعال بالكسر كحفظ ولا يقاس عليه كمنخل ومسعط ومدهن وإراث آلة
تاريث النار اي اضرامها وشذ ما يرد به اي يخرج عن مفعل بكسر الميم وفتح العين
ككان كمطبخ لمكان الطبخ ومرقى لبيت الخلاء ابنية الصفات اي هذا اسم ابنية
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة يطرد في اسمي الفاعل
والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بابدال اوله ميما مضمومة وكسر ما قبل
الاخر اي ما قبله في الفاعل وفتحه في المفعول كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج
ومنه اي الثلاثي زنته فاعل في الفاعل كضارب وعالم ووزنه مفعول في المفعول
كمضروب لكن صفة فعل المكسور العين اللازم في الاعراض فعل بالكسر كفرح نحو
فرح وفي الالوان والعاهات افعل كاحمر واسود واعور واجهر وفي الامتلاء وضده
فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان وصفة فعل المضموم ولا يكون
الا لازما فعل كضخم وفعيل كجميل وهذه الاوزان هي الصفة المشبهة ولا تبنى
بل من لازم وقل فيها وزن اسم الفاعل نحو طاهر القلب ومنطلق اللسان
ومنبسط الوجه خلافا لمن منع مجاراتها المضارع وهو الزمخشري وابن طاهر
الفاقة وطاهر العرض ومنطلق القلب صفات مشبهة وهي مجارية له قيل ولقائل
ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة
الصفة المشبهة لا انها صفات مشبهة وورد الفاعل بغير قياس من فعل المفتوح
على فعيل كعف نحو عفيف وخف نحو خفيف وعلى فعول وفعل [illegible]
وساد نحو سيد وفعال نحو جاد نحو جواد وغيرها كفعلان نحو غضبان وتيحان
كبيحان من باح وفوعل نحو [illegible] ورد المفعول على فعل بفتحتين نحو نفض بمعنى
منفوض وعلى فعل بالكسر والسكون كذبح بمعنى مذبوح وعلى فعيل كقتيل وجريح

كذا بياض

اي اجراؤها وارساؤها صح

الآلة

الصفات

وجوع

وجوع وقاسه اي فعيلا بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل نقله في التسهيل
ولم يستحضره ابنه فقال في شرح الالفية فعيل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرته لم يقس
عليه بالاجماع وغره كلام ابيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس
عليه باجماع فظن انه عائد الى الاوزان الثلاثة وانما هو خاص بفعل وفعل
وفعل لانه فصلهما بعد تقدم اذ ذكر ان مجيء فعيل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع
في ذلك اجماعا ولا خلافا والتقييد المذكور للقياس نبه عليه ابو حيان وما بعد
منه ان ما له فعيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله في المفعول
دفعا للالتباس قال وينبغي ايضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد تام متصرف
لان ما وجد من غير ذلك مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه ووردت صفة
فعل المكسور على فعل نحو [illegible] وفعيل وفعل بالضم والسكون ووردت صفة فعل
المضموم على فعل بالفتح والكسر كخضر نحو حصر وفعول كحصور وفعال كجبان وفعال
بالضم كشجاع وغيرها كالشجم ومرعال وحسن وعز وغمر ورضا واذا ابنيت صفة من
مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وامثلة المبالغة تبنى من ثلاثي مجرد غالبا
وشذ بناؤها من افعل كدراك من ادرك ومعطاء من اعطى ونذير من انذر وآكم
وزهوق من ازهق التأنيث اي هذا بحثه هو فرع التذكير لان الاصل في الاسماء
اذ ما من شيء يذكر ويؤنث الا ويطلق عليه شيء وشيء مذكر في لسانهم ومن ثم اي
من هنا وهو كون التأنيث فرعا ابن احتاج ذلك احتاج الى علامة لان الاشيا
الاول تكون مقدرة مما تركيب فيها والثواني تحتاج الى ما يميزها الا ولا ويدل
على مشروعيتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج
النفي وشبهه الينا لانها فروع الايجاب وهي علامة التأنيث الف مقصورة
وممدودة قال البصريون والممدودة فرع عن المقصورة ابدلت فيها همزة لانهم
لما ارادوا ان يؤنثوا بما فيه الف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما والتقائهما
ساكنين فابدلت المتطرفة للدلالة على التأنيث همزة لتقاربها وخصت المتطرفة
لانها في التغيير وتدل بذلك سقوطها في الجمع كصحارى ولو لم تكن مبدلة
لم تحذف كما لم تحذف في جمع قراء وقال الكوفية بل هما اصلان [illegible] والتاء وهي اكثر
واظهر دلالة وقد تقدر التاء في اسما فتعرف بالضمير العائد اليها نحو الكتف اكلتها
والاشارة كهذه جهنم والرد في التصغير كعينية والخبر والحال والنعت نحو
الكتف المشوية او مشوية لذيذة والعدد اي سقوطها منه نحو ثلاث اعنز والغالب
في التاء ان تفصل بها وصف المؤنث من المذكر كضاربة وقائمة وحسنة وصعبة
وقلت للفصل في الجوامد كامرء وامرأة ورجل ورجلة وغلام وغلامة وانسان
وانسانة وحمار وحمارة واسد واسدة وبرذون وبرذونة وهذا النوع لا يقاس وتأتي
لتمييز الواحد من الجنس كثيرا كتمر وتمرة وبقر وبقرة والعكس قليلا ككمأة للواحد
وكمء للجمع وللمبالغة كراوية وتأكيدها اي المبالغة كعلامة وتأكيدا للتأنيث

التأنيث

كنعجة وناقة او تاكيد الجمع كحجارة وتحولة او تاكيد الوحدة كظلمة وغرفة والتوبة
اي الدالة على انه عجمي عرب ككيلجة جمع كيلج مكيال وموازجة جمع موزج الخف والنسب
اي الدالة عليه نحو الجهالبة والاشاعثة والازارقة في النسب الى المهلب والاشعث
والازرق اي الاشخاص المنسوبون الى ما ذكر ودلت التا على انه جمع ديطرق نسبة جمع
بطريق لاسم كشابة الجموع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من يا ئه وتكون عوضا
من فا كعدة او عين كاقامة او لام كلغة او مدة تفعيل كتزكية وتجربة لذلك قال ابو حيان
كالنسب والعجمة معا نحو سيابجة وبرابرة ومعنا السيابجون والبربريون ولا تجعل التا
فيها خذ المعنيين لانه ليس اولى بها من الافراد كالزرف بين الواحد والجمع نحو بغال وبغالة
وحار وحارة وبصري وبصرة وكون وكوفة قاله وان تدخل هذه تحت تمييز الواحد من الجنس
لان هنا من المعنانه الاجناس والغالب الا يلحق الوصف الخاص بالمؤنث كحائض
وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة اليها من اللبس ولانها في الاصل وصف
مذكر كانه قيل شخص حائض وطالق ولانها تؤدي معنى النسب اي ذات حيض وذات
طلاق وعلل بالاول الكسائي وبالثاني سيبويه وبالثالث الخليل والغالب ان لا
تلحق صفة على مفعال بكسر الميم كمكثار ومنيات ومعطار وشذ ميقانة بمعنى موقنة او مفعل
بالكسر وفتح العين كمغشم او مفعيل كمعطير وشذ مسكينة او فعول كنا على الصبور
وشكور وضروب وشذ عدوة بخلافه بمعنى مفعول كالحلوبة بمعنى ما يحلب وركوبة بمعنى
مركوبة اي مركوبة او فعيل كمفعول كجريح وقتيل ما دام لم يحذف موصوفه فان حذف
لحقته نحو رايت قتيلة بني فلان لئلا يلتبس وكذا اذا جرد عن الوصفية كذبيحة
ونطيحة وكذا فعيل بمعنى فاعل كرحيمة وظريفة وشريفة وشذ امراة صديق وقد
يذكر المؤنث وبالعكس حملا على المعنى نحو ثلاثة انفس من قوله ثلاثة انفس وثلاث
ذود لحق التا في عدد حملا على الاشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها انث الكتاب
حملا على الصحيفة ومنه اي من تانيث المذكر حملا على المعنى تانيث المخبر عنه لتانيث
الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا انث المصدر المنسبك بان والفعل
وهو اسم تكن وهو المخبر عنه لتانيث الخبر وهو فتنتهم وقوله قل لا اجد فيما اوحي
الي محرما على طاعم يطعمه الا ان يكون ميتة انث تكون واسمها ضمير مذكر عائد على
المحرم لتانيث خبره وهو ميتة ثم حالتا اي من مذكر ومؤنث نوعان احدهما تسبيل تلحق
اخر الماضي تا ساكنة حرفا وقال الحلولي اسما ما تبعدها بدل منها او مبتدا خبره
الجملة قبله ولم تلحق اخر المضارع استغنا بتا المضارعة ولا الامر استغنا
بالياء والثاني تلحق اخر الماضي اذا اسند لمؤنث دلالة على تانيث فاعله وجوبا ان كان
ضميرا مطلقا اي حقيقي او مجازي نحو هند قامت والشمس طلعت او ظاهرا حقيقيا
وهو ماله فرج من الحيوان نحو قامت هند وتركها ما له كرضوان على الاصح كقوله
ولا ارض ابقل ابقالها وقوله تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وقال ابن كيسان
يقاس عليه لان سيبويه حكى قال فلانة وقاله الكوفيون وثالثها يجوز القياس

الجمع

الجمع بالالف والتا دون المفرد فيقال قام الهندات تشبيها على جمع المكسر وراجحا
اذ لا ان ظاهرا مجازيا نحو طلعت الشمس ومن تركه وجمع الشمس والقمر فانظر كيف
كان عاقبة مكرهم او حقيقيا منفصولا بغير الا نحو قامت اليوم هند ومن تركه اذا
جاءكم المؤمنات ان امرا غرة منكن واحدة ومتساويا ان كان جمع تكسير او اسم جمع مطلقا
اي لمذكر او لمؤنث نحو قامت الزيود وقام الزيود وقالت الاعراب وقال نسوة او جمعا
بالالف والتا لمذكر نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات بخلافه لمؤنث فان التا واجبة
فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الا على لغة قال فلانة او اسم جنس لمؤنث
نحو كثرت النخل وكثر النخل ومنه نعم وبئس نحو نعمت المراة فلانة ونعم المراة لان
المقصود هنا الجنس على سبيل المبالغة في المدح او الذم وكذا نعمت جارية هند ونعم
جارية هند فان كان فاعلها مذكرا كني به عن مؤنث جاز لحاقها والترك اجود نحو
هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفي عكسه الاثبات اجود نحو هذا البلد نعمت الدار
نعم الدار ومرجوحا ان فصل بالا نحو ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
وقيل ضرورة لا يجوز في النثر وورد نثرا ان كانت الا صيحة واحدة بالرفع ولا يجوزها الكوفيون
في جمع المذكر السالم بجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصرية منعوا ذلك
لعدم وروده ولان سلامة نظمه يدل على التذكير واما البنون فانه نظم واحده
متغير فجرى مجرى التكسير ولا ثانيا والتا في اول المضارع كالماضي خلافا وحكما فيجب
في تقوم هند وهند تقوم والشمس طالعة تطلع وترجح في تطلع الشمس وتهب الريح
وتهب الريح ومن تركها فيما تهب الريح الجنوبي كذا ومن لحاقها ما في فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
فان اخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث نحو الهندان هما يفعلان فالزم ابن اخي العاقية التا
حملا على المعنى ودفعه ابو حيان وخالف ابن الباذش فجوز التا حملا على لفظهما وذكر
انه قال قياسا ولم تسمع في المسئلة سماعا من العرب ولا نصا لاحد من النحاة ورده
ابو حيان بان العرب يرد الاشيا الى اصولها وقد وجد السماع بالتا في قول ابن ابي
ربيعة لعلهما ان تبغيا لك حاجة مسئلة او زادت الف التانيث المقصورة
فعلى بالضم فالسكون اسما او وصفا او مصدرا نحو انثى وحبلى وبشرى وفعلى
بالفتح انثى فعلان اي وصفا كسكرى او مصدرا كدعوى او جمعا كجرحى فان كان اسما
لم يتعين كون الفه للتانيث بل يصلح لها وللالحاق كارطى وعلقى وفعلى بالكسر
مصدرا كذكرى او جمعا كظربى وحجلى ولا ثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا
لم يتعين له فان لم ينون فله كضيزى اي جائرة او نون فللالحاق كرجل كيصى
وهو المولع بالاكل وحده وفعالى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما نحو حبارى
لطائر ورجما نحو سكارى وزعم الزبيدي انه ورد وصفا نحو جمل علادي اي شديد
ضخم وفعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة نحو سمهى للباطل وفعلى
بالفتح وضم العين نحو ادمى وبا لتمرة المتربع وفعلى بالكسر فالفتح فالتشديد
نحو سبطرى لنوع من المشي وفعلى بفتحتين وتشديد اللام نحو كفرى لوعا الطلع

وحُذُرِّيٌّ من الحذر وبُذُرِّيٌّ من التبذير وفُعَّالَى بالضم والتشديد نحو شُقَّارَى لنبت
وحُوَّارَى وحُمَّارَى وفَعْلُولَى نحو هَرْنُوَى لنبت وفُعْلُولَى نحو كُعْثُولَى لضرب من مشي الشيخ
وفَعَلْلُوَى او فَنَعْلُوَى نحو حَنْدَقُوقَى لنبت قيل نونه اصلية وقيل زائدة وبفعال
بكسر الحاء وكسرها والدال وبفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها وفُعَّلَى بالضم
والتشديد اللام نحو سُرُقَّدَى للكثير الرقاد وفَعَلُوتَى بفتحتين نحو رَهَبُوتَى ورَغَبُوتَى
للرهبة والرغبة وفِعِلَّى بكسر الفاء واللام نحو زِفِنَّى فعى يجعل للرقص وفعلنا سلما
نحو عُرَضْنَى وفَعَلْنَا بالضم والفتح وسكون اللام نحو عرضنى من الاعتراض وفيعلى بتشديد
اللام نحو بهيرى كلبا طل وفِعَلِّلَى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو شفصلى
لنبت يلتوي على الاشجار وفَعَيْلَا بفتحات وتشديد الياء نحو هَبَيَّخَى لمشية تبختر وفعليا
بفتحات وتشديد ولم يجي الا اسما نحو مرحيا للمرح وبفتحات وفعللايا نحو بردرايا
لموضع وفعلايا نحو حولايا وفعلايا بالضم والفتح نحو برحايا للعجب وافعلى بكسر
نحو اجفلى لموضع وفوعلى بالفتح وتشديد اللام نحو دودرى لعظيم الخصيتين واوزان
الممدودة فعلا بالفتح والسكون اسما كصحرا او صفة كحمرا وديمة هطلا او مصدرا
كرغبا او جمعا كطرفا وافعلا بكسر العين نحو اربعا لليوم الرابع من ايام الاسبوع واصدقا
واوليا وافعلا بضمها كاربعا لعمود من عمد الخيمة وفعللا الامثلة عام وقالعصربا
حاذكان وهندبا لبقلة وبرفصا لضرب من العقود وفعللا بالضم وفتح اللام كقرفصا
قال ابو حيان لم يثبته غير ابن مالك وكان الفتحة للتخفيف فلا يكون افعلا وفعليا
بالضم كرنقبا وتطبيعيا قال ابو حيان ولم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك
وكانهم راوا ان الياء للتصغير وكانه في الاصل بني على فعليا وان لم ينطق به فيكون
كما لو صغروا كبريا على كبيريا وما جا في تمثيله على هيئة المصغر وقيل فانه لا يثبت
بنا اصليا وفعولا بفتحتين نحو عشورا للعاشر من ايام المحرم قال ابو حيان وذكر
بعض الكوفيين فيه القصر فيكون من الابنية المشتركة ومفعولا بسبوخا ومعلوجا
ومعيورا وماتونا لجماعة الشيوخ والعلوج والاعيار والاتن وتفعلا بالفتح وكسر
العين كرغزا وتفعلا بالكسر وفتح العين كسيرا النوع من ثياب القز وفعالا
بالفتح اسما نحو براكا لمعظم الشي وصفة نحو طباقا للرجل الذي ينطبق عليه امره وفعالا
بالكسر كقصاصا للقصاص قال ابو حيان ولا يحفظ غيره وفيعلا بالفتح بنا
لمكان قال ابو حيان ولم يذكر هذا البنا غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك وفا
مثلثة عينه اي مفتوحها كخازبا ومكسورها كقاصعا ونافقا لاسما جحرة اليربوع
ومضمومها كقاقلا ومناصلا لنبت والمفتوح والمضموم زادهما ابو حيان
على التسهيل وفعليا بكسر الفاء واللام اسما ككبريا وسيميا للعلامة او صفة
كريح حربيا اي شمال وتفعلا بضم الفاء والعين كخنفسا وقنفعا
بالفتح كرناسا بمعنى الناس وتشتركان اي المقصورة والممدودة في اوزان
فعلى بفتحتين فالمقصور اسم نحو اجلى لموضع وبردى لنهر بدمشق وصفة بجمزى

ولم يجي الا صفة نحو مكورى لعظيم الارنبة وتفعلى بالكسر وتشديد اللام

الياء

فعللا

بلغ

الصرفيين

وبفتح العين من الناس

ومرطى

ومرطى ويشكى احدى من العدو وجفلى للدعوة العامة ونقرى للخاصة والممدود لم يحفظ
منه الا قرما وجنفا موضعان وابن وانا وبني المامة وفعلى بالضم فالفتح فالمقصور
لم يرد الا اسما نحو شعبى لموضع واربى للداهية والممدود اسم كنفسا لعظم خلف الاذن
وصعدا للتنفس ورحضا لعرق الحمى وصفة كنفسا وناقة عشرا وفعلى بفتح الفاء
واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهبرى لنوع من المشي وقرنى لامراة وقرقرى
لموضع والممدود كعفرا لموضع وعد ابن مالك هذه الاوزان الثلاثة في الكافية من
المختصات بالمقصورة وفي التسهيل من المشتركة قال ابو حيان وهو الصحيح وفعللى بكسر
الفاء واللام ولم يرد الا اسما فالمقصور كهبذى لمشية الرابزة والممدود كهندبا لبقلة
وطرشا للظلمة وجلحطا لارض لا شجر بها وفوعلى بفتح الفاء والعين ولم يرد الا اسما
كحوزلى لمشية تبختر وحوصلا وفيعلى بالفتح كخيزلى وديكسا لغة في ديكسا ومن القطعة
من النعم قال ابو حيان ولم يثبت هذا الوزن الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره
هو فعللا وفعللا فلم يثبت فيعلا للممدود وفعيلى نحو كثيرى وقرتيا لنوع من البسر بفتح
الفاء وكسر العين وفعيلى بكسرتين وتشديد العين فالمقصور لم يرد الا مصدرا كخصيصى
للحث وهجيرى للعادة والممدود لم يحفظ منه الا فخرا وخصيصا ومكيثا ولا رابع لها
وفاعولا بضم العين نحو باذولا للبلد وعاشورا وضارورا للضرورة وافعيلى بكسر الهمزة
والعين نحو اهجيرى واجريا للعادة ولا يحفظ غيرهما واهجيرا واجريا لغة فيهما واحليلا
لموضع وفعلى كقطى لنبت وزمكى ودمى وزمكا وزمجا بالقصر والمد للاست وهذا
الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة وفي التسهيل من المشترك قال
ابو حيان وهو الصحيح وفعلولى بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضوضى للفاوضة
ودموكوكا وبعكوكا للشر والجلبة وفعليا بفتحتين وكسر اللام كركريا وزكريا
وفعيلى بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة كخليطى للاختلاط ولغيزى للغز وخليلا
لباطن الامر وقبيطا للناطف وفعنلى كجلندى اسم ملك وجلندا وافعلى بفتح الهمزة
والعين كاجفلى للدعوة العامة واوجلى موضع ولا ثالث لهما ولا رابع ولا جفلا
وبناعلى بضم اوله وزيد ابو حيان ان مثالا للمقصور منه قال ومثال الممدود يبابعا اسم
بلد لاعين وفعالى بالضم وكسر اللام كجمادى وحماديا وفعولى بالفتح فالضم كعسيد
سبوطي اسم او لقب وحضورا لموضع ودبوقا للعذرة وذوقا للزينة بالبحرين وقطورا
قبيلة من جرم وكمورا وحاولا موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل من
المختص بالممدود وعده ابن عصفور وغيره ابن القوطية وابن القطاع من المشترك
قال ابو حيان وهو الصحيح وفعولى بفتحتين وسكون الواو كسرورى لموضع ومحوجا
للطويل الرجلين وفاعلى بالتشديد كقاقلى وقاقلا وفعلى بضم الفاء وفتح العين
وتشديد اللام كعرضنى من الاعتراض ومثلها المقصور والممدود اي هذا مبحثهما
وذكر عقب التانيث لاشتماله على الالف المقصورة والممدودة ولما ولي مناسبة
التثنية اذ المقصور سمي به لانه لا يمد الا مقدار ما في الهمزة اللين ولان الفه تحذف

كهبذى لمشية العرابزة

وقرنبيا

ومكيثا

المقصور والممدود

فينقصر الممدود بخلافه لانه يمد لوقوع الالف قبل همزة
لتنوين او ساكن بعدها فتحذف الفه ... بحال وقيل سمي المقصور لانه
كما تحذف حروف المد المتصلة بها ولا تحذف ...
حبس من الاعراب والقصر الحبس وليس بجيد لانه ليس فيه ما يشعر بما ذكره الممدود
ويلزم منه صدق هذا الاسم على العصا ... المقصور ما اخره الف لازمة من الاسما
المعربة فخرج بالالف ما اخره يا او واو وباللازمة الاسما الستة حالة النصب ولم يخرج
بالزيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا من الممدود نحو صحرا لعدم الحاجة اليه
اذ لا يصدق عليه ان اخره الف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الاسما كيخشى
ويرضى وحتى والى ولا لا لبنيانهن وهذا اولى مما يقع في عبارة بعضهم من الخلاف
ذلك عليهما تسامح ويقاس المقصور في كل معتل اخره فتح ما قبل اخر نظيره الصحيح
لزوما او غلبة كمفعول غير الثلاثي كمصطفى ومغتذى ومستشفى ومستقوى اذ نظايرها
من الصحيح مفتوحة ما قبل الاخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شي ومصدر فعل
اللازم كهوى وجوي اذ نظيرهما من الصحيح فرح ونحوه لان المصدر فيه على فعل
بالفتح غالبا وان جا على فعالة كشكس شكاسة فالتعويل على الغالب في فعل نظيره المعتل
والمفعل سوا كان مصدرا او زمانا او مكانا كمرمى ومغزى اذ نظيرهما مذهب ومشروح بفتح ما قبل
الاخر لزوما والمفعل بكسر الميم وفتح العين للالة كمرمى ومهدى وهو وعا القدر
اذ نظيرهما نحو مخصف ومغزل على مفعل بالفتح غالبا وان جا على مفعال نادرا وجمع
فعلة بالكسر وفعلة بالضم نحو فرية وفرى ومدية ومدى اذ نظيرهما من الصحيح نحو قربة
وقرب وقربة وقرب على فعل وفعل بفتح ما قبل الاخر والممدود ما اخره الف بعدها
همزة زايدة من الاسما المعربة فخرج بالقيد الاخير المقصور وبالزايدة الهمزة المبدلة
من اصل نحو كسا ورداء والالف كذلك نحو ما فان اصله موه قلبت الهاء همزة والواو الفا
والهمزة فلا يسمى ممدودا نص عليه الفارسي لعروض المد فيه اذ الهمزة فيه وان في الاصل
ولا يسمى ممدودا غير الاسما كجا وشا ولا المبنيات كهولا ... ونفاس
في ما له معتل الاخر قبل اخر نظيره الصحيح الف لزوما او غلبة كمصدر الفعل ذي همزة
الوصل كالاستقصا والاصطفا اذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار وفعال بالفتح
والتشديد كعدا وسقا اذ نظيرهما قتال وشراب وتفعال بالفتح كالتعدا والترما
اذ نظيرهما التكرار والتطواف ومفعال صفة كمعطا اذ نظيره مهدار ومخلال وغير صفة
كاسم الالة ثم وردا الصفة على هذا الوزن غالب وقد ياتي على مفعل كمعر ومنطعن
وافعلة كاكسية وقبا واقبية اذ نظيرهما حمار واحمرة وقذال واقذلة
واشرت بالكاف الى انه بقيت امثلة كثيرة اطرد فيها القصر والمد ذكرها ...
القاعدة المتقدمة وغير ذلك مرجعه السماع قصرا ومدا وفيه كتب مولفة ...
قال ابو حيان ومن احسنها كتاب ... لابن مالك ... المقصور والممدود ...
في اول الكتاب تبعا للتسهيل وان كان اللايق ذكره هنا جمع التكسير ... هذا
مبحثه وهو قلة يطلق على ثلاثة الى العشرة وكثرة يطلق على عشرة فما فوقها

الودود

جمع التكسير

وقد

بلغ

وقد بينا احدهما عن الاخر وضعا كقولهم في رجل رجلة ثم جمعوه على مثال كثرة
وفي رجل رجال ثم جمعوه على مثال قلة او استعمالا لا للزينة مجازا نحو ثلاثة قروء
فالاول اي الذي للقلة اربعة اوزان وسكت هنا كابن مالك عن طريقة الاستدلال
بالمعنى وذكر ما جمع عليه قياسا وسماعا وسلك ابن الحاجب طريقة سيبويه الابتدا
بالمفرد وذكر ما جمع عليه قلة وكثرة كذلك احدها افعل وابتدا به لانه اقل زوايد
اذ ليس فيه زيادة غير الهمزة ويطرد في ثلاثي اسما صحيح العين على فعل بالفتح
والسكون ككلب واكلب وفلس وافلس ووجه واوجه ودلو وادل وظبي واظب
بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضخم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستثقال
الضمة على حرف العلة ويندر اعبد واعين واسيف وانوب ويطرد في اسم مونث بلا
علامة رباعي ثالثه مدة الف او واو او يا مفتوح الاول او مكسوره او مضمومه
كعناق واعنق وذراع واذرع وعقاب واعقب ويمين وايمن بخلاف الوصف كشجاع
والمذكر وشذ طحال واطحل وعتاد واعتد وغراب واغرب والمونث بعلامة كسحابة
ورسالة وعجالة وصحيفة والثلاثي ... كخنصر وضفدع والفعل
بفتحتين وفعل بالكسر فالفتح وفعل بالكسر فالسكون وفعل بالفتح والضم وفعل
بضمتين حال كونه كل مما ذكر مونثا انه لا يطرد فيها في الاصح بل ما ورد منه يسمع ولا
يقاس عليه وقال يونس يطرد في فعل اذا كان مونثا نحو قدم واقدم وقال الفرا يطرد
فيه وفيما بعده كذلك كقدر واقدر وقدم واقدم وغول واغول وعجز واعجز وعنق واعنق
وما يطرد فيما لم يذكره ... وشذ جبل واجبل وجرو واجر وركن واركن وفرط وافرط
وشذ ايضا امة واام ونعمة وانعم ومكان وامكن وحسني واجن والثاني افعال ويطرد
في اسم ثلاثي لم يطرد فيه افعل وهو فعل المعتل العين كسيف واسياف وثوب واثواب
وغير وزن فعل من اوزانه كجزب واجزاب وصلب واصلاب وجمل واجمال ووعل واوعال
وعضد واعضاد وعنق واعناق ورطب وارطاب وابل وآبال وطلع واطلاع
اما فعل المطرد فيه افعل فلا ياتي فيه افعال الا نادرا كفرخ وافراخ وكذا الثلاثي
غيره والوصف كحلف واحلاف وحر واحرار وخلق واخلاق ونكد وانكاد وتيقظ
وايقاظ وجنب واجناب وكذا غير الثلاثي كشريف واشراف وجبان واجبان
وحبة واحباب وهضبة واهضاب ونضوة وانضا وشفقة واشفاق وعمرة
واعمار وجاهل واجهال وميت واموات وغنا واغنا ونماط وانماط وصاحب واصحاب
وغبد واغباد وقحطان وقحاط ... اذواد ... فتكل
ويطرد ايضا فيما فاؤه همزة او واو وهو على فعل صحيح العين كانف وآناف وافق
وآفاق ووهم واوهام ووقت واوقات ووقف واوقاف استغني به عن افعل فيه ووقوع
الضمة بعده او وهذا راي الفرا واما لكن على انه فيه محفوظ وقل افعال في فعل
حال كونه اجوف كحال واحوال وخال واخوال وخال واخوال ويندر في فعل بالضم والفتح
كرطب وارطاب وربع وارباع ... ولزم في فعل بكسرتين كابل وآبال

ايضا

وفعل بالضم والسكون

وحبيب واحباب

وغلب في فُعْل المضاعف نحو لُبّ وألباب وفِعَل نحو مِعًى وأمعاء وفُعَل نحو نُغَر وأنغار
وفَعُل نحو عَضُد وأعضاد وفِعَل نحو عِنَب وأعناب وفُعُل نحو طُنُب وأطناب وعُنُق
وأعناق وفَعُول نحو فَلُوّ وأفلاء وعدوّ وأعداء والثالث أفعِلة ويطّرد في اسم
مذكر رباعي ثالثه مدة ألف أو واو أو ياء كطعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة
ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شحيح وأشحّة ونجيّ وأنجية والمؤنث
فتقدم أن قياسه أفعُل وندر عُقاب وأعقبة وغير الرباعي وندر قَدَح وأقدحة
وقز وأقزة وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لربيع الأول وأخونة والخا
مزيدة وندر جائز وأجوزة وهو الخشبة الممتدة في أعلا السقف فإن كانت المدة
في الاسم المذكور ألفًا تعيّن فيه إن كان مضعفًا أو معتلًا على فِعال بالكسر
أو فَعال بالفتح كسماء وأسمية وشذ فيه عنان وعُنُن وحجاج وحُجُج
وسماء وسمي بمعنى المطر ليكون مذكرًا ولا يقاس في غير ما ذكر غير أفعلة كما صبيان في جمع
أمثلة وما عدا ما تقدم قياسه محفوظ ولا يقاس عليه والرابع فِعْلة وقيل هو اسم
جمع لا جمع قاله ابن السراج قال أبو حيان وشبهته أنه لا يطرد قال وهذه
شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطرد وفِعْلة قال لا يطرد بل يحفظ في
فَعِيل كصبي وصبية وفَعْل بالفتح وخصي وخصية وجليل وجلة وفِعل بالكسر نحو
وولد وفتى وفتية وفَعْل بسكون العين كشيخ وشيخة وثني وثنية والثاني في
السيادة وثنية وفُعال بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة وفَعال بالفتح كغزال
وغزلة وفِعَل بالكسر فالفتح كثِنى بوزن عِدى وثِنية والثاني أي جمع الكثرة
له أوزان أحدها فُعْل ويطرد جمعًا لأفعل وفعلاء وصفين متقابلين كأحمر وحمر
وحمراء وحُمْر ومن أفعل لمانع خلقة كأكمر للعظيم الكمرة أي الحشفة وآدر للمنتفخ الخصية
وأقلف ورتقاء وقرناء وعفلاء وفي المنفرد من لمانع استعمال بأن لم يستعمل العرب
لها أحد بمانع وجود المعنى فيهما كرجل آلى وامرأة عجزاء ولم يقولوا ألياء ولا أعجز
مع وجود المعنى ومنه ولما لعجز فيما خالف قيل يطرد فيه فُعْل وجزم به ابن مالك في شرح
الكافية وقيل محفوظ وجزم به في التسهيل فإن صح لامًا وعينًا جاز ضمها أي العين
ضرورة في الشعر ما لم تضاعف كقوله وما انتهيت إلى خوز ولا كشف وقوله
ذوات الأجنف العيل بخلاف المضاعف نحو غُرّ لما يلزم منه من الفك ونحو
الجمع والمعتل اللام نحو عُمْي لئلا ينقلب أي الياء واوًا لقاعدة في كل اسم آخره
واو قبلها ضمة فيؤول إلى وزن فُعْل المهمل والعين نحو سود وبيض استثقالًا
على حرف العلة وما عدا ما ذكر محفوظ فيه فُعْل كسقف وسُقْف وخوار وخُور وعنبة
وبغي النخلة الطويلة وعمم وبازل وبُزْل وأسد وأُسْد وبدنة وبُدْن
وذنب والثاني من أوزان جمع الكثرة فُعُل بضمتين ويطرد جمعًا لفعول اسمًا لمذكر
أو مؤنثًا كعمود وعُمُد وقلوص وقُلُص وصفة لا كفعول كصبور وصُبُر وشكور وشُكُر
بخلاف نحو حلوب وركوب وفعيل بلا تاء اسمًا كقضيب وقُضُب وبدن صفة كنذير

زيد وفي ذي الياء كصحيفة وصحف وفَعال بالفتح وفِعال بالكسر إن كان غير مضاعف
مذكرًا أو مؤنثًا كقَذال وقُذُل وأتان وأُتُن وحمار وحُمُر وذراع وذُرُع بخلاف
الوصفين كجبان وناقة ضِناك أي عظيمة العجز وشذ جمل ثِقال أي بطيء وثُقُل وناقة
كناز أي كثيرة اللحم والمضاعف نحو لجبان ومداد ومُدُد وعِنان وعُنُن وأما الغالب في فُعال بالضم
على الصحيح وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ومثّله بكراع وكُرُع
وفُراد وفُرُد ويسمع وفاقًا نحو سقف وسُقُف ونَمِر ونُمُر وشارف وشُرُف وقرحة وقُرُح وعشرة
ونمر وستر وسُتُر ويجب تسكين عينه إن كانت واوًا اختيارًا نحو سوار وسُور ونوار ونُور
وعوان وعُون ومن ضمها في الضرورة عن بني تميم بالهمز ويبدلها كاللام فإذا نور
خلافًا للفراء في قوله سبقًا الضم اختيارًا قالوا وإنما قالوا عُوُن كرُسُل فرقًا بين جمع
العوان والعانة ويجوز التسكين إن لم تكنها أي واوًا ولم تضاعف نحو حُمُر وذُلُل
ما إذا ضوعف نحو سُرُر فلا يسكن لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لإلزام
الفك في المفرد والجمع مبني على مفرده فإن كانت العين ياء كسرت الفاء نحو سِيل وعِين
جمع سيال وعيان والأصل سُيُل وعُيُن ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوًا فكون
تغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف وحكي قوم الفتح في عين فُعُل المضاعف الذي مفرده
على فعيل لغة تخفيفًا وقيل إنه اسمًا وقيل وصفة أيضًا نقل الأول وهو رأي ابن
قتيبة وغيره واختاره ابن الضائع ولا يجوز ثنيًا تجدد الأول الضم لأنه إنما سمع في الاسم
ولا نقيًا من غلبة الصفة وعلى الثاني وهو رأي ابن جني واختاره الشلوبين وأبي
مالك نحو جديد وجُدُد كسُرُر جمع سرير والتعبير بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك ونبه
عليه أبو حيان والثالث من الأوزان فُعَل بالضم فالفتح ويطرد جمعًا لاسم على فُعْلة
بالضم والسكون وفُعُلة بضمتين مثل إن صح اللام كغرفة وغُرَف وجمعة وجُمَع أم
معتلها أم مضاعفًا كعروة وعُرى وزبية وزُبى وعدة وعُدَد بخلاف الوصف منهما
كرجل ضحكة والطرفة وامرأة ... أي ... في حاجتها ومنه رجل بهم ويطرد
في فُعْلى أنثى أفعل ككُبرى وكُبَر وفُضلى وفُضَل بخلاف فُعلى غيره كحُبلى وبُهمى
ورؤيا وقاسه الفراء في فُعْل بالضم والسكون نوعيًا بغيرها نحو جُمل وغيره قال أبو حيان وسُمع
وقاسه الفراء في فُعلى مصدرًا نحو الرؤيا والرؤى والرجعى والرجع وفي فَعْلة بفتح
الفاء ثانيه واو ساكنة نحو نوبة ونُوَب وغيره قصره على السماع وشذ وفاقًا في نحو قرية
وقُرى وحلية وحُلى وبُرة وبُرى وعجاية وعُجى ولحية ولحى في ركبة البعير وعمى وعدو وعدى
وقرية وقُرى وتُخمة وتُخَم وقفى والرابع من أوزان الكثرة فِعَل بالكسر والفتح وقيل نحو
وسكوة أي فِعَل بالضم أيضًا جمع قاله الفراء لأنه رأى أنهما يجمعان بالألف والتاء فقال
وسدرات وجمع الجمع لا يقاس وفاقًا فيهم بأنهما استاجعا لأنهما أقرب إلى المفرد
بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا الجمع والفتح فيه للتخفيف ويدل لكونهما جمعين توصيفات
ولا يخبر عنهما إلا بجمع ويطرد فِعَل جمعًا لاسم تام على فِعْلة بالكسر والسكون نحو قربة
وقِرَب بخلاف الوصف نحو ضخمة وكبرة وغير التام وهو المحذوف اللام نحو رقة أو

اللام نحو لثة وقياسه الفاء اسما نحو ذكرى وذكر وفعلة بفتح الفاء يائي العين نحو ضيعة
وضيع لا قياسي فعلانية دوبا ونوبة وحجة في ذي الالف فيهما ان التانيث بالالف
شبيه بالتانيث بالتاء نحو امنح وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو قرى
واحد كغرفة وغرف وفاسما وقواصع كنالفة ونحو الف فكذا اجري فعلى وفعلى كفعلة
وفعلة ولم يجز ذلك في فعلى وصفا ككبرى وقياسه المبرد في فعل بالكسر نحو نشا
معنيا نحو هند لا قياسي فعلانية نحو حلل ووافقه في الموضحين ابن مالك في شرح
الكافية وشبيع وفاقانه نحو قشع ونحو الحلبة البالي وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج
وهدم ونحو الثوب الخلق وهدم وصود وصور وحداة وحدى وصعبة وصعاب
وعد ووعد وندى والخامس فعال بالكسر ويطرد جمعا لفعلة بالفتح والسكون مطلقا
اسما كان او صفة يائي العين او غيره كجفنة وجفان وصعبة وصعاب وحوض وحياض
لا يائي العين والفاء كبيت وشيخ ونعقب الاستثقال كسر الياء وما فيها او شذ
ضيف وضيفان ويعر وبعار ونحو الجدي وفعل بفتحتين اسما كجمل وجمال وقلم
وقلام لا مضاعفا كطلل ولا معتلا كرحى وندى ولا الوصف كبطل وشذ حسن
وحسان وفعلة بفتحتين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذا اشار ابو حيان
فاشعر بانه لا يشترط ان يكون اسما كفعل ولم يتعرض به في التسهيل وصرح ابن قاسم
بانه يشترط فيه ما اشترط في فعل ولا اسم على فعل بالكسر او فعل بالضم ساكن
العين كذئب وذئاب ورمح ورماح وخف وخفاف لا فعل بالضم يائي اللام كمدية
بل قياسه افعال ولا واوي العين نحو حوت بل قياسه فعلان ولا الوصف منهما
كجلف وجلاف والوصف غير منقوص صحيح العين او معتلها على فعيل او فعيلة بمعنى
فاعل كظريف وظريفة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما
بمعنى مفعول كجريح ولطيمة وشذ ربيط ورباط او منقوصين وخصه العبدي بنحو
اي فعيله وخطاة اعتنادي والوصف على فعلان بالفتح والضم وفعلانة كذلك
وفعلى بالفتح نحو غضاب في غضبان وغضبى وندام في ندمان وندمانة وخماص
في خمصانة وخمصان وشذ فيما عدا ما ذكر كخروف وخراف ولقحة ولقاح ونمر ونمار
وعباءة وعباء وقائم وقيام وراعية ورعاء وراع ورعاء وذرب وجواد وجياد
وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار واعجف وعجاف وبرمة وبرام
ودبع ودباع وسرحان وسراح ورجل ورجال وابطح وبطاح وصاد وصداة وصدى وقنة
وقنان والسادس فعول بالفتح والضم ويطرد جمعا لاسم على فعل بالفتح والسكون
غير واوي العين ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذ ضيف وضيوف
وكهل وكهول والواوي العين وشذ فوج وفؤوج او على فعل بالكسر كجسم وجسوم
ودرع ودروع بخلاف الوصف او على فعل بالضم غير مضاعف ولا واوي العين او يائي
اللام كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف الوصف نحو خف وحوت ومدى وشذ حص
وحصوص ونحو الورس ونوى ونوي او على فعل بفتحتين غير اجوف ولا مضاعف

المضاعف

كاسد واسود بخلاف وصف والاجوف وشذ ساق وسوق والمضاعف وشذ طلل وطلول
وقيل يسمع فيه ولا يطرد وجزم به في شرح الكافية او على فعل بالفتح والكسر نحو كبد
وكبود ونمر ونمور وشذ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود ومعزة ومعوز وشعبة وشعوب
وقنة وقنون وظرف وظروف وفي اشنه واحده فوله الوتر والشؤون وعناق وعنوق
وقد تلحقه اي فعولا وفعالا التاء كعمومة وعمومة وحجارة وفحالة وقد يغني عنهما فعيل
وفعال بالضم في الاسماء كقولهم ضنين في ضنان ولم يقولوا ضنيان وضنيون وقالوا
في المرعيين ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز والاصح انهما تكسير اي جمعان لا اسما جمع
وقيل هما اسما جمع وتالثها الثاني اي فعال اسم جمع وفعيل جمع حكاه ابو حيان والسابع
فعل بالضم وفتح العين المشددة ويطرد جمعا لوصف على فاعل وفاعلة كضرب في
ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت والثامن
فعال بضبطه ويطرد جمعا للاول اي الوصف على فاعل كصائم وصوام وشذ في
فاعلة كصادة وصدا وندرا اي فعل وفعال للمنقوص استغناء بفعلة ونحو ما سمع شاة
وشفي وغاز وغزى وغزاء وسار وسراء وندرا ايضا فيما عدا ما ذكر كاعزل وعزل
وعزال ومحل ومحال ونفساء ونفس ونفاس وقيل يسمعان اي فعل وفعال مطلقا
ويرجع فيهما لم يسمع ورود ما فيه الا التصحيح وما يتيا بهان والتاسع فعلة بفتحتين
ويطرد جمعا لفاعل وصف ذكر صحيح اللام وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب
وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامث وطالق او ما لا يعقل وشذ
ناعق ونعقة او معتل اللام كغاز ورام او على غير زنة فاعل وشذ خبيث وخبثة
وسيد وسادة واحوف وجفاة وحوفة ونحوا لما بل الشدق وذنع وذنعة ونحو الوذل
والعاشر فعلة بضم الفاء وفتح العين ويطرد جمعا له اي لفاعل وصف ذكر عاقل
معتلها اي اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقضاة بخلاف غير فاعل وشذ
كمي وكماة والاسم وشذ باز وبزاة ووصف المؤنث كغانية او غير العاقل كهاز
وشذ والصحيح اللام وشذ هادر وهدرة ونحو المهملة الرجل لا يعتد به والاصح
ان الضم في هذا الوزن اصل وقيل لا بل اصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح
والمعتل والاصح انه ليس مختصا من فعلة المذكور وقال الفراء مختصر منه فوزنها
عادهب الفراء لتضعيف والحادي عشر فعلة بكسر الفاء وفتح العين وقيل بالضم
مع قاله الفراء ويطرد جمعا لاسم على فعل بالضم والسكون صحيح اللام وان اعتل عينا
كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذ علج وعلجة والمعتل
اللام وقلت في فعل بالفتح وفعل بالكسر كزوج وزوجة وغرد وغردة وقرد وقردة
وحسل وحسلة والثاني عشر فعلى بالفتح ويطرد جمعا لفعيل وصفا بمعنى ممات
او موجع كقتيل وقتلى وصريع وصرعى وجريح وجرحى وما دل على هذا المعنى من فعل
بالفتح والكسر كزمن وزمنى وفعلان كسكران وسكرى وفيعل كميت وموتى وافعل
كاحمق وحمقى وفاعل كهالك وهلكى وشذ فيما عدا ذلك ككيس وكيسى وسنان

كذا بالاصل

واسنة ذلي ورجل جلد وجلدي والثالث عشر فعلى بالكسر وهو جمع لحجل وظربان
ولا ثالث لهما نص على ذلك ابو علي الفارسي وغيره وما حجل ذلك قال ابن السراج انه
اسم جمع وقال الاصمعي حجلى لغة في الحجل بالجمع وهو نوع من الطير والظربان دابة
تشبه القرد وقيل الهر والرابع عشر فعلا بالضم والفتح ويطرد جمعا لفعيل
وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل او مفعل او مفاعل ككريم وكرما وسميع بمعنى مسمع وسمعا
وجليس وخليط ونديم بمعنى مفاعل وجلسا وخلطا وندما وشذ في فعيل بمعنى مفعول
كاسير واسرا او صفة مؤنث كسفيه وسفها وخليفة وخلفا فقالوا فيه خلفا لانه بمعنى
فاعل فيشبه بالالف الثانية وما دل على سجية حمد او ذم من فعال بالضم او فاعل كشجاع وشجعا
وصالح وصلحا وشاعر وشعرا وعالم وعلما وجاهل وجهلا وشذ في غيرها ذكر كرسول
ورسلا وحدث وحدثا وسمح وسمحا والخامس عشر افعلا ويطرد جمعا لفعيل المذكر بمعنى فاعل
او مفعول معتل اللام [illegible] واشد او لبيب والبا واحلا ونقي واتقيا وولي واوليا ونبي
وانبيا وندر في صديقة لانه لمؤنث وانما يطرد في المذكر وفي الحديث ارسلوا الى اصدقا
خديجة والسادس عشر فعلان بالكسر ويطرد جمعا لاسم على فعل بالضم او الفتح او فعل
[illegible] او فعال بالضم مطلقا صحيحها كان او معتل العين او اللام كصرد وصردان
وجرذ [illegible] وتاج وتيجان وفتى وفتيان وغلام وغلمان او فعل
بالضم والسكون اجوف بالواو كحوت وحيتان ونون ونينان وشذ في فعال الوصف كشجاع
وشجعان وفي غير ذلك [illegible] وصوار [illegible] وغزال وغزلان
[illegible] وعبد وعبدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان
[illegible] والسابع عشر فعلان بالضم ويطرد جمعا لاسم على فعيل
او فعل [illegible] صحيح العين كرغيف ورغفان وقضيب وقضبان وذكر وذكران
او على فعل بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان او على فعل بالكسر
والسكون كذئب وذؤبان وشذ في فعيل او فعل بالوصف [illegible]
وجذعان وفيما عدا ذلك كراكب وركبان واعمى وعميان وحوار وحوران وزقاق
وزقان وثني وثنيان ورخل ورخلان والثامن عشر فواعل ويطرد
جمعا لفاعل غير وصف ذكر عاقل بان كان غير وصف او وصف مؤنث او غير عاقل
ثانيه الف زائدة كحاجز وحواجز وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحائض وحوائض
وضارب وضوارب ونجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ او ثانيه واو غير
ملحقة كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر بخلاف نحو خورنق فان واوه لا للالحاق فصلا
[illegible] فيجمع على خرانق بالحذف [illegible] تزاد في الجمع ان
افرادا كساباط وسوابيط وجاسوس وجواسيس وطومار وطوامير وشذ في
صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفيما عدا ما ذكر كدخان ودواخن وحاجة
وحوائج والتاسع عشر فعالي بالفتح ويطرد جمعا لاسم على فعلا بالفتح والمد
او فعلى بالكسر او فعلى بالفتح كصحرا وصحاري وذفرى وذفاري وعلقى وعلاقي

وشذ

وشذ في الوصف كعذرا وعذارى ووصف على فعلى بالضم كحبلى وحبالى وخنثى وخناثى
ما انثى افعل كالفضلى والدنيا ولو وصف على فعلان بالفتح كغضبان وغضابى
وسكران وسكارى وندمان وندامى ولو وصف على فعلى بالفتح كسكرى وسكارى
وشاه حرمى اي مشتهية للنكاح وحرامى وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى وايم
واياما ومهري ومهارى وحبط وحباطى والعشرون فعالى بالضم وهو للاخرين
اي فعلان وفعلى ادرج من فعالى بالفتح كسكارى في سكران والحادي والعشرون
الفعالي بالفتح وكسر اللام وهو يغني عن فعالى بالفتح جوازا في فعلى بالضم كحبلى
والحبالي وما قبلها اي فعلى وفعلى وفعلى كالصحاري والذفاري والعلاقي وفي عذارى
ومهري فيقال العذاري والمهاري ويجوز في كل فعالى بالفتح ويلزم فيما لا يجوز
فيه فعالى نحو حذرية بكسر الحا والرا والحذاري وسعلاة [illegible] والسعالي [illegible]
وهي والعراقي والماقي والماقي وفيما حذف اول زائديه من حبنطى والحبانطي
وعفرني والعفاري وعدولي والعدالي وقلنسوة والقلاسي وحبارى والحباري
ونحوه كترقوة والتراقي وبلهنية والبلاهي فان حذف ثاني الزائدين قيل الحبانط
والعفارن والعداول والقلانس والحباير والتراقب والبلاهن وشذ
فعالي في غير ما ذكر كليلة وليالي واهل واهالي وعشرين وعشاري وكيكة وكياكي [illegible]
البيضة والثاني والعشرون فعالي بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام
وتشديد اليا لثلاثي ساكن العين اخره يا مشددة لا لتجديد نسب ككرسي
وكراسي بخلاف نحو تركي [illegible] وقوبا مما الهمزة فيه للالحاق فانها ملحقات
ببرذاح وقرطاس فيقال علابي وقوابي ولنحو لا يا فيقال حوالي وشذ في
نحو صحرى وصحارى وانسان واناسي وظربان وظرابي والثالث والعشرون
فعائل ويطرد جمعا لفعيلة لا بمعنى مفعولة اسما او صفة كصحيفة وصحائف
وظريفة وظرائف بخلاف نحو قتيلة وشذ ذبيحة وذبائح ونحو فعال بالفتح
والسكون ويهمزه نحو شمال وشمائل وفعائل بالضم نحو قرائض وخرائض وفعلا
نحو قريبا وقرائب وفعلا لا نحو برا كا وبرائك وفعولا نحو حلوبا لا وحلائب وجارية
واجابوا ان حذف ما تعدد [illegible] وبنوا الزائد الثاني نحو جابر وجرائب فان حذف
الاول قيل نعاله كما تقدم وفعوله بالفتح وفعاله مثلث الفا اسما كحمولة وحمائل
وسحابة وسحائب ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب بخلاف الوصف منها كصرورة
ونفاقة وطوالة وبخلاف ما خلا منهما من التا وان كانت لمؤنث وشذ قلوص وقلائص
وشمال وشمائل وعقاب وعقائب وكذا غيرها ذكر كضرة وضرائر وحرة وحرائر
وظنة وظنائن وهجان وهجائن وما عدا ما ذكرنا مطرد في هذه الاوزان كلها
شاذ مسموع لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب كل وزن والى هنا كان انتهى
كتابتي لهذه القطعة المزوجة او لا على هذه الطريقة ثم عدلت الى طريقة اخرى
وشرحت عليها من اول الكتاب الى اخر الكتاب الثاني ونعود الى اكمال ما بقي من

الكتاب على ذلك الاسلوب ص مسئلة يجمع الزايد على ثلاثة غير ما سبق للتوصل
وفعاعل على متوازنتهما ما ثالثه مدة اوافعل فعلا او ذو علامة تانيث رابعه
او الف ونون كالتي فعلى ولا ابنات المضاعف ان لم يفك افراده على الصحيح وما
رابعه لين غير مدغم فيه نا ملا فصل لا ثالثه من اخره بيا ساكنة قد تعاقبها الها
ويحذف من الزوايد ما لا يبقى معه احد المثالين فان تاتي بحذف بعض ما يحصل له
مزية معنى او لفظا وما لا يغني حذفه عن غيره فان تكافا فالخيار والحجم ان يتم
مقعنسس ذلك بالبقا فان انفعال وافتعال الا يماثل كفعالل وان لم يبق باصل
حذف الخامس او الرابع ان اشبه زايدا لها الثالث في المخرج ولا يبقى زايد مع
اربعة اصول لها لين رابع ويجوز ان يعوض مما حذف يا ساكنة قبل اخره ما لم يحتمها
وهو ما زال فخامسته ومما الحق بالمحذوف منه النسب ولا يحذف يا سفاعيل
ويمكنه اختيارا وجوزه الكوفية ولا يفتح بغير مفتتح مزده ولا يختم بلبيس
فيه او بدله وما وزنه نحو واحد فيا سمي بمهمل وقليل ش يجمع ما زاد على ثلاثة
احرف سواه ما تقدم انه يجمع على فواعل وفعاعل على ما يناسبه في البنية والوزن
اي في الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن فعالل ومفاعل وفعاعل وفعاول
ويفاعل ويفاعل وفياعل وفعالي وافاعل وفناعل وفعالم وما اشبه هذه
لما وزن بشرط ان لا يكون بهمزة افعل فعلا نحو احمر حمرا ولا بعلامة تانيث التي
لحبلى وذكرى ودعوى ولا بالف ونون مضارعتان التي فعلى كسكران ولا يفك المضاعف
اللام في هذا الجمع ان لم يفك في الافراد على الصحيح وذلك نحو معد ومعين وزعارة
وجارة وطمر وفهة في وهجف فاذا جمعت تجتنب على الادغام فيقال معاد وطمار وضراف
وهجاف فان فك في الافراد فك في الجمع نحو مهدد وقردد فيقال مهادد وقرادد
واجاز بعضهم في جذب ونحوه مما كان ملحقا الفك والادغام فيقال اجاذب بناء
حدبا ملحق بسبطر بنقتعر في جمعه الفك لان بناء الثالثة بازاء اسباطر وما رابعه
حرف لين غير مدغم فيه ادغاما اصليا وفصل في هذا الجمع ثالثه من اخره بيا ساكنة
قد يعاقبها ها التانيث وذلك نحو مملوك وسربال وقنديل ومطعام ومطعان
وفردوس وعرنوق فيقال مماليك وسرابيل وقناديل ومطاعيم ومطاعين
بخلاف ما رابعه منقلبة عن اصل كمختار ومنقاد فانه يقال مخاير ومقاود
كي غير فصل وما ادغم فيه ادغاما اصليا كعطود وهبيخ وقنود فانه افعل
ايضا لان حذف منه الواو والياء كنان ويقال عطاود وهبايخ وقناود
فان كان ادغاما عارضا كجدول تصغير جدول وعثير تصغير عثير فصل ومثال
معاقبة ها التانيث اليا جيار وجبارة ودجال ودجاجلة كان قياسه
جيابير ودجاجيل فعاقبت الها اليا ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات
الزوايد ما يتعذر ببقايه احد المثالين اعني ما سابه يقال لك ادفعا لك
كعيطموس فيها زايدتان الياء والواو فاما ان تحذف اليا وتبقي الواو فيقال

عطا

ثانيه مدة وان لا يكون

عطاميس فانه يصير رابعه حرف لين ليس مدغما ادغاما اصليا واما ان تحذف
الواو وتبقي اليا فيقال عياطيس فيؤدي هذا الحذف الى تعذر شبه فعالل
او فعاليل لا يحذف حرف اخر اصلي وعمل يودي الى الحذف واحد اص من عمل يودي
الى حذف اثنين فلذلك حذفوا اليا فانه لا يلزم من حذفها وابقا الواو تعذر
احد المثالين وكذلك يقال في نحو مستعد ومستخرج معاد ومخارج وكذلك تحذف
زايدا ابقاوه مخل بفعالل او مفاعيل او ما اشبههما سوا كان الزايد اولا او
اخرا او وسطا نحو سبطري وسباطر ومدحرج ودحارج وفدوكس وفداكس فان
تاتي احد المثلين بحذف بعض وابقا بعض ابقي ما له مزية في المعنى او في اللفظ
وحذف الاخر مثال المعنى نحو منطلق ومغتلم الميم والنون والتا زايد فتحذف
النون والتا وتبقي الميم فيقال مطالق ومغالم لان الميم زيد لمعنى وهو الدلالة
على اسم الفاعل وزيادتها مختصة بالاسما بخلاف النون والتا فانهما يزادان
في الاسما والافعال ومثال اللفظ نحو استخرج يقال في جمعه مخارج فتبقي التا وتحذف
السين لان بقاها وحذف السين ادى الى وجود النظير نحو تماثيل وتمايل
والعكس يودي الى عدم النظير لانه يصير سخارج وسفاعيل معدوم في ابنية
الكلام ويبقى ايضا الزايد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زايد غيره مثاله
لغيزى وحضرى الالف واحد حرفي التضعيف زايدان فيبقى المضاعف لان حذفه
لا يغني عن حذف الاخر فانه لو حذف لبقي لغيزى وحضرى مخففا ولوجب هذا اللزوم حذف
الالف فلذلك يبقى المضاعف ويحذف الالف فيقال لغاغيز وحضاضر فان تست
التكافو بان لم يكن لاحد الزايدين مزية على الاخر لا معنى ولا في لفظ ولا نادية
لحذف الزايد الا اخر فالحاذف مخير نحو حبنطى النون والالف زايدتان ولا مزية
لاحدهما على الاخر لان الزايدين الاول فضل بالتقدم والثاني بنية الحركة الا انه
لمح بسفرجل وكذا في قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرنى فضلت
النون بالتقدم والالف بتمكنها في تقدير الحركات الثلاث فيقال في الجمع اما حبانط
وقلانس وعفارن واما حباطي وقلاسي وعفاري فان كان احد الزايدين يضاهي
اصلا والاخر لا يضاهيه ويحوبهم سابقة كهم مقعنسس ففيه خلاف مذهب
سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم
فتقول قعاسس وجه الاول انه ابقى الميم لكونها متقدمة ولكونها تقيد معنى
وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثاني ان السين اشبهت الاصل فحكم لها
بحكمه الا ترى انك تقول في محرنجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقي
الحرف الاصلي فكذا في مقعنسس تحذف الميم وتبقي الحرف الملحق بالاصل واجيب
بان هذا ليس قبيل زايدين رجح احدهما بدلالته على معنى دون الاخر والنون في
المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي اولها همزة
الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير فان كان المصدر

مخارج

على وزن انفعال وافتعال كانطلاق واقتدار فإن تكسيره وتصغيره خلاف
مذهب سيبويه أنه يقال انطاليق وقتادير وتطيليق وقتيدير فإن كانت
تاء الافتعال قد أبدلت ترددت إلى أصلها من التاء فيقال في اضطراب واصطبار
وازدياد وادكار واصطلام ضتارب وصتابير وذهب المازني إلى إقرار التاء
وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال في الجمع طلائق
وقفائر وطليق وقفير فإن تعدد زائد المثالين ببعض الأصول حذف الخامس
من الأصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافقه كسفرجل
وسفارج وسفيرج وشمردل وشمارد وتحذف الرابع ويبقى الخامس إذا كان الرابع أصلا
وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ أو في المخرج نحو خدرنق فإن نونه أصل لكنها مثل
النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرف
الخامس ونحو فرزدق فإن داله أصل لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزيادة من
حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال فرازق بحذفها وإقرار القاف هذا هو
الأجود ويجوز فيه وجه آخر وهو إبقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدارن وفرارد
هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه
قال المبرد لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير وما جاء من نحو فرازق وخدارق كان غلطا
لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا الأخفش
أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدارنق وأجازه الكوفيون والأخفش
قال أبو حيان وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى
ما قبل الألف معادلا لما بعدها بكون كل منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب
وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مثال مفاعل ومفاعيل
فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثا فحذفوه نحو فدوكس حيث قالوا فداكس
وما يبقى في هذا الجمع أعني الذي على مثال مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة
أصول بل يحذف سواء كان أولا أو ثانيا أو ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا
نحو مدحرج وفنتخر وفدوكس ومصفصل وسبطرى وعنكبوت وعتربان وبرنسا
فيقال دحارج وفناخر وفداكس وصفاصل وسباطر وعناكب وعتارب
وبرانس وإن وجد زيادة رابعة في رباعي الأصول لا لام حرف لين أو نونا وسادسة
في رباعي الأصول أيضا لا مع زيادة أخرى ويكونان زيدتا معا كما مثلنا
به من عنكبوت وعتربان وبرنسا فإن كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف
مد أيضا كعصفور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغرنيق وفردوس لم يحذف
ذلك الزائد بل إن كان ياء أقر على حاله أو واوا أو ألفا قلب فيقال عصافير
وقناديل وسراديح وغرانيق وفراديس فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح
فيقال في كنهور كناهر وحرف اللين ما كان ساكنا سواء كانت الحركة قبله مناسبة
له أم لا فإن ناسبته فهو حرف مد ولين وإن حذف رابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضا

وأن

وإن كان حرف لين سواء كان ثانيا أم ثالثا أم خامسا كفدوكس وسميدع وعيطموس
وخيتعور وخبعثنج فيقال فداكس وسمادع وعطامس وخثاعر وخباعث ويجوز
أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثي الأصول أم رباعيا أم خماسيا ياء ساكنة قبل الآخر
نحو مطاليق في منطلق وفداكيس في فدوكس وسفاريج في سفرجل ما لم يكن آخرها
من غير تعويض نحو لغيزى فإنه يقال فيه لغاغيز بفك التضعيف وحذف الياء وقبل
آخره ولكن هذه الياء هي الياء التي في المفرد فليست عوضا عن المحذوف في الجمع وقد
تعوض هاء التأنيث من ألف الخامسة تقول في حبنطى وعفرنى حبانط وعفارن فإذا
عوضت الياء قلت حبانيط وعفارين أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة ذكر باب
تعويض الياء وأسقط عنه أنه يجوز حذفها من كل ما حذف منه شيء من غير باب لغيزى والتعويض
إلا مقتصرا على ما ذكره وهاء التأنيث أحق بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند
الجمع من غيره مثاله أشعثي وأشاعثة وأزرقي وأزارقة ومهلبي ومهالبة وربما جوز
حذف الياء من مفاعيل وثبوتها في مفاعل عوضا كفاعل ومواعل عند المبرد من أتم
في الضرورة كقوله لها أن جيران العشية رائح دعتهم دواع من هوى ومنادح
والأصل منادح لأنه جمع مندوحة وقوله سوابيغ بيض لا يخرقها النبل والأصل
سوابغ لأنه جمع سابغة وأجاز الكوفيون الأمرين في الاختيار واستدلوا
بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب والأصل مفاتيح لأنه جمع مفتاح وبقوله تعالى
ولو ألقى معاذيره والأصل معاذر لأنه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على
أنه جمع مفتح بلا ألف ومعذار بالألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في
سربال وعصفور سرابل وعصافر وفي درهم وصيرف دراهيم وصياريف ولا
يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي افتتح به المفرد بل أي حرف كان أول
المفرد يكون أول هذين الجمعين كما في الأمثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين
هذين المثالين وبين كثير من أمثلة الجموع وإنما يخرج عنه ما جمع على أفعل وأفعال
وأفعلة وأفعلاء وفعل في جمع أفعل ولا يختم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس
في الواحد هو ولا ما أبدل منه فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد ختم هذا الجمع به
كذرية وذراري وعرقوة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين أعني الافتتاح
والاختتام فهو جمع لواحد قياسا مهمل ومستعمل قليلا مثاله في الافتتاح ملامح
ومذاكير ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي في أول لمحة وذكر وحسن فقدر كأنها
جمع ملمحة ومذكار ومحسنة وهي مفردات مهملة الوضع جاء الجمع عليها وأظافير
افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر لكنه ورد الأظفور في معنى الظفر فكان
الجمع جاء عليه وإن كان الأشهر أكثر استعمالا ومثاله في الاختتام بالليالي
ختم به والمفرد ليلة وليس هو فيه ولا ما أبدل منه فقدر كأنه جمع ليلاة وهو
مفرد قياسي قد أهمل وأن الليالي مفردة ليلة ولم يختم به ولكنه قد استعمل قليلا
ليلاة قال يا ويحه من جمل ما أشقاه في كل ما يوم وكل ليلاه حتى بقرعاة هذا

الظفر
ليلاة
الليالي

العليل ص مسئلة يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع يوازنه
ومقاربه من جامد اسم الجنس الموافقة تذكيرا وضده وما يتجاوز ربما المنقول
من جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كاشبه الاشياء به ش اذا كان الاسم علما
مرتجلا فانك تجمعه جمع ما وازنه من اسماء الاجناس ان كان له نظير في الاوزان
او ما قاربه في الوزن ان لم يكن له نظير مراعيا الموافقة في التذكير والتانيث فان
كان العلم مذكرا جمع جمع اسم الجنس المذكر او مونثا جمع جمع اسم الجنس المونث مثال
ما له نظير زينب وسعاد اذ تجمع زينب على زيانب كما تجمع ارنبا على ارانب وسعاد
على اسعد كما تجمع كراعا على اكرع واذا علي اذان كما تجمع قفلا على اقفال ومثال ما لا
نظير له مرجب اذا ارتجلت علما من الضرب على وزن فعلل فانه مفقود في كلامهم فتجمعه
جمع برثن لانه قاربه في الوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جنس جامد سوا
كان منقولا من صفة او من فعل و[illegible] استقر له جمع قبل النقل فانه ايضا يحمل على اسم
الجنس المؤنث له فيما ذكرنا له لو سميت رجلا بجامد او بضرب المنقول من الفعل
لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب ما ضراب كما تقول
في حجر احجار وكذا اذا سميت امراة بخالد جمعتها على خوالد كما تجمع ظالما على ظوالم
ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت قبل
منقولا من المضارع المبني للمفعول فانه لا نظير له في اوزان الاسما فيجمع مثل
جمع امثل المقاربه لوزنه وما يتجاوز ربما المنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع
فلو سميت رجلا بغراب قلت في جمعه اغربه وغربان كما تقول فيه قبل النقل ولا
يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل لانه
لم يجمع البتة كالمنقول من اكثر المصادر فانها لم تجمع او جمع لكنه ما استقر فيه جمع
بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقتبسة في جمع ذلك الاسم فانه
اذا لم يجمع جمع ما كان اشبه به مثال الاول ان تسمي بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر
فتجمع مسمى به على افعل في القلة فتقول اضرب كاكلب واكلب وضروب في الكثرة
ككعب وكعوب ومثال الثاني ص وما يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف
انواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس نحو ما اسم الجمع وانه يقاس في
القلة اما جمع الجمع فلم يثبته غير الزجاجي وابن عزيز ش لا خلاف في ان جموع
الكثرة لا تجمع قياسا ولا اسما المصادر ولا اسما الاجناس اذا لم تختلف انواعها
فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب
المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه
لقلة ما حكي وسوا في اسم الجنس ما صرح احد بالقياس وما ليس كذلك ومن المسموع
في الاول قولهم رطبة وارطاب واختلفوا في جموع القلة ومثلها فعال في [illegible]
وافعل وفعله فمذهب الاكثرين انه ينقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة
اكثر مما سمع من جمع الكثرة ولكن ليس من الكثرة بحيث يقاس عليه امثال واضباد

جمع

كذا بياض

سيبويه

ابن

ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القلة ولا جمع الكثرة ولا جمع الاسما جمعوا ومن
المسموع في ذلك ايد واياد واوطب واواطب واسماء واسامي واسورة واساورة
وابيات وابابيت وانعام واناعيم واقوال واقاويل واعراب واعاريب ومعن
ومعنان ومصران ومصارين وحشان وحشاشين وجمال وجمائل واعطية واعطيات
واسقية واسقيات وبيوت وبيوتات وموال ومواليات بني هاشم ودور ودورات
وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدائد وحدائدات وحمر وحمرات
وطرق وطرقات وجزر وجزرات وانضا واناضي وهو مما رجع من البنا قال ابو
حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمزيد بدو نحو اوطاب واسم وسواد وبيت
ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وحش وجمل وعطا وسقا وبيت ومولى ودار وعائد
وصاحبه وحديد وحمار وطريق وجزور ونضو قال واما ما جا في الضرورة
فاعنات واكرعات وايامنون وانا كسنون وعقابين وعرابين اما جمع جمع الجمع فاثبته
الزجاجي ومثله باصائل وهي العشايا فانه جمع اصال واصال جمع اصل واصل
جمع اصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه اصل الجمع بمفرد فتجمعه على اصال كما تجمع
عنقا على اعناق ثم تشبه اصالا باعصار لموافقته في الزيادة وعدد الحروف
فتجمعه على اصائل وكان قياسه اصاييل بالياء كما في اعاصير ونحوهم قال
ابو الحسن بن الباذش من النحويين من اعتقد اصالا لا جمع اصيل كيمين وايمان وان
اصائل جمع اصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب اصيلة في معنى اصيل فعلى
هذا لا يكون اصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا اولى من تكلف
التصيط اليه انتهى وقال في التسهيل لا اعرف احدا قال بجمع جمع الجمع غير الزجاجي
وابن عزيز قال ابو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع
منه قوم واقوام ورهط وارهاط ص مسئلة ما دل على اكثر من اثنين ولا واحد له
من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع او غالبا فيه فجمع واحد مقدر والا فاسم جمع وما له
واحد يوافقه في اصل اللفظ والدلالة عند عطف امثاله فجمع ما لم يخالف اوزانه
او يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه او يميز من واحده بيا نسبه فاسم جمع او بتا
فاسم جنس في الاصح اما ما يقع على المفرد والجمع فان لم يتبين بحسب على الاصح تغير جمع
والا فقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد ش كل اسم دل على اكثر
من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع او
غالب فيه مثال الخاص عباديد وشماطيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه
جا على وزن يختص بالجمع اذ لم يجي الفاصل لنا انهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال
الغالب اعراب فانه جمع لمفرد لم ينطق به وجا على وزن غالب في الجموع لان افعالا
قليل في المفردات جدا ومنه برمة اعشار والا فاسم جمع كابل وذود واحدهما
جمل او ناقة وقوم واحده رجل فكل ما له واحد يوافقه في الحروف الاصلية
دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فانه وافقه في اللفظ والهيئة

قال ان اصلا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى اصيل فاصائل من جمع الجمع قال ابو حيان وهذا احسن من انه يجعل جمع جمع جمع قال وذكر مع

فان كان له واحد يوافقه في اصل اللفظ دون الهيئة دل انه لا الا عند عطف امثاله عليه فهو جمع مثاله رجال م

كغلك للواحد والجمع فنسيا في حكمه او لم توافقه في الدلالة عند عطف امثاله كقريش
فانه واحدهم قرشي واذا عطف امثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة الى قريش وليس
مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشركان ولكن انه خالف اوزان الجموع
السابقة او ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الراكب ساير وهذا ركب ساير
كما تقول الراكب ساير وهذا راكب ساير او ساواه في النسب اليه بان نسب اليه
على لفظه نحو ركبي كما تقول راكبي بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد
الى المفرد كما سياتي او ميز واحده بنزع يا النسب نحو زنج وترك فان الواحد منهما
زنجي وتركي ومع ذلك لا يكون زنج وترك ونحوهما جموعا او ميز واحده بتا التانيث
كتمر وتمرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شي من هذه الاقسام
الاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والاخير اسم جنس وخالف الاخفش
فيما كان على فعل كركب وظعن وصحب ونحوها فقال انها جموع تكسير لراكب وظاعن
وصاحب لا اسما جموع قال ابو حيان ويرد ذلك ان العرب صغرتها على لفظها ولو كانت
جموعا ردت في التصغير الى مفرداتها وخالف الفرا في كل ما له واحد توافقه في اصل
اللفظ كتمر وتمام وسحاب ونحوها ورد بانه لو كان جمعا لم يجز وصفه بالمفرد وقد وصف
به قال تعالى اليه يصعد الكلم الطيب اعجاز نخل منقعر والواقع على جمع ما يقع على
الواحد والجمع بغير تغيير ظاهر فاما ان يتميز او لا فان لم يتميز فانه ليس بجمع كالمصدر
اذا اخبر به او وصف به او وقع حالا ونحو جنب ايضا فان لم يتضح بينهما ان لا تثنيا
ولا جمعا فليس بجمع وان ثني او جمع عند بعضهم كفلك وهجان ودلاص فانها
تطلق على المفرد والجمع ففلك في حالة الافراد نظير قفل وفي حالة الجمع نظير
رسل وهجان في حالة الافراد نظير كتاب وفي حالة الجمع نظير كرام فقدر التغيير
في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف
جنب فانه هكذا المفرد ومثنى ومجموع على الفصيح وان كان بعضهم قد ثناه فكونها اذا ك
من باب فلك فلما تثنيت دل ذلك على عدم الاشتراك وذهب قوم الى ان باب
فلك ونحوه اسما جموع وانه لا تغيير فيها مقدرا فيكون اذا الا من قبيل المشترك
بين المفرد والجمع ولا يمتنع ان يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع لانهما معنيان
متغايران كبقية الافراد والجمع وان كنت اذا اطلقته على الجمع دل على المفرد
والجمع ضم مفردات ببعضهن لفظا كما لم يمتنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه
نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص وموضوع لانسان العين وان كنت اذا
اطلقته على الانسان دل بطريقة التضمن على انسان العين فلا يمتنع وضع مثل ذلك
هنا فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا اسهل لانه ليس فيه التزام ضم
امثال بخلاف الانسان فان المباينة فيه اكثر لان مباينة الجزء للكل اكثر من مباينة
المفرد للجمع وهذا الراي صححه ابن مالك في التسهيل وقال بعض النحويين الفلك
اسم مفرد يذكر ويؤنث وقوله تعالى والفلك تجري على التانيث المسموع فيه

جنب

مفرد

مفرد واللام للجنس وقوله وجرين بهم اعتبر على المعنى كما قالوا الدينار الصفر
والدرهم البيض وغير هذا القايل يجعله دليلا على الجمع ص التصغير هو المصوغ
لتحقير او تقليل او تقريب او تعطف قال الكوفية او تعظيم بضم اوله وفتح ثانيه
وزيادة يا ساكنة قبل او الف ش فوايد التصغير خمس احدها تحقير شان الشي وقدره
نحو رجيل وزبيد تريد تحقير قدره والوضع منه الثاني التقليل اما للذات نحو كليب
او لكميته نحو دريهمات الثالث التقريب اما لمنزلته نحو صديقي او لزمانه ومسافته نحو
قبيل وبعيد وفويق وتحيت ودوين الرابع التعطف نحو يا اخي ويا حبيبي الخامس التعظيم
اثبته الكوفيون واستدلوا بقوله وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها
الانامل والبصريون تاولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم اوله وفتح ثانيه وزيادة
يا ساكنة بعده اعني بعد الثاني واعتل السر في ضم اول المصغر بانهم لما فتحوا في
التكسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الفتح اولى بسبب اليا والكسر بعدها في الاكثر
وهي اشيا متجانسة وتجانس الاشيا مما يستثقل وقال ابو بكر بن طاهر جعلوا الفتح والالف
في الجمع لانه اثقل وطلبوا فيه الخفة والضمة واليا للمصغر لانه اخف وقال بعضهم انما ضم
اول المصغر لانه ثاني للمكبر وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله
قالوا وانما فتح ما قبل اليا لان اليا في التصغير والالف في شبه مفاعل ومفاعيل لان
التصغير والتكسير من باب واحد وكما ان ما قبل الالف مفتوح فكذلك ما قبل هذه
اليا المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير يا لان الاولى بالزيادة حروف المد
واللين والجمع قد اخذ الالف فارادوا ما هو اخ له ويقاربه ليقع الفصل فجاءوا باليا
لانها اقرب الى الالف وزعم بعض الكوفيين وصاحب الغرة ان الالف قد تجعل علامة
للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد ودابة وشابة والتصغير دوابة وشوابة
بالالف واجيب بان الاصل دويبة وشويبة فابدلت الالف من اليا وبان هداهدا اسم
موضوع للتصغير لا انه تصغير هدهد ص ويحذف اول يايين وليها وتقلب يا واو سكنت
او اعتلت او كانت لاما وجوبا او تحركت في مفرد وجمع اختيارا او واو فان فتحت للتصغير
منقلبة عنها او الف زايدة او مجهولة او بدل همزة تليها لا يا ومنقلب عنها في الاصح
وتجري ذلك في الجمع الموازن مفاعل او مفاعيل ش اذا ولي يا التصغير يا ان حذف
اولاهما لتوالي الامثال وان وليها واو قلبت يا وجوبا ان سكنت كعجوز وعجيز او اعتلت
كمقامة ومقيم او كانت لاما كغزو وغزي وغزية وعشو وعشيا واختيارا ان
تحركت لفظا في افراد وتكسير ولم تكن لاما كاسود واساود واسيد وجدول وجداول
وجديل ويجوز في هذه الافراد وترك القلب فيقال اسيود وجديول وجه الاول الجري
على قاعدة اجتماع يا وواو وسبقت احديهما بالسكون من قلب الواو يا وادغامها في اليا
ووجه الثاني الاجرا على حدها في التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهي لام
قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان ويقلب
ثاني المصغر المفتوح للتصغير واوا وجوبا ان كان منقلبا عنها كديمة ودويمة و

المصغر

كغزوى وعزوة صح

ودريان ودويان وشذ من هذا الاصل
دوية وريح ودويجة وميزان وموزن ومال ومويل وريان
قولهم عيد وعييد وكان قياسه عويد لانه مشتق من العود وكذا قولهم في الجمع اعياد
وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه او كان الفا ابدلت كصابر وصوير
وكاهل وكويهل وقاصعا وقويصعا وخاتام وخويتيم وجاموس وجواميس او كانت الفا
مجهولة الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج واو اوى او كانت الفا بدل همزة تلي همزة كآدم
او بدم اصله اادم لانه افعل من الادمة فابدلت الهمزة الفا وما نقلنا ذكا تشبيها
ومشيخ ومنيب وشيد او كان منقلبا عن يا كناب للعيب ٤ الاصح الذي هو مذهب البصريين
بل يجب اقرارا اليا في الحالين فيقال نييب وشييخ وعييب وسييد وبييب وجوز
الكوفيون الاقرار والقلب واوا كراهة اجتماع اليائين واختاره ابن مالك فيقال
بويت وشويخ ونويب وسويد وبويب وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب نحسنة من الاصل
نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل اليا ويجوز كسرها
فيقال شييخ وهكذا او يجري ما ذكرنا من القلب في الجمع على مثال مفاعل او مفاعيل فيقال
في الامثلة السابقة عمائر ودوائح وموازن وصوارث وكواهل وتواصع وخواتيم
وجواميس واوادم ص ويكسر تالي يا التصغير اخرا او متصلا بها التانيث والفيه
او الف افعال او الف ونون مزيدتين ش اذا كان تالي يا التصغير كسرة تبنى على كسرة
كزبرج وزبيرج قال ابو حيان ولا نقول ان الكسرة الاصلية زالت وجاءت كسرة التصغير
لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال وشبه ذلك الكسرة في نحو شرب فانه اذا بني للمفعول
ضم اوله ولا يقال ان كسرة زالت وجاءت غيرها قال ولو قيل ان الكسرة في زبرج ونحوه
زالت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا في من زيد في الحكاية على احد القولين
وفي يا منصور اذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بنا غير الضمة الاصلية
انتهى واذا كان تالي يا التصغير مكسورا كسر لمناسبة بين اليا والكسرة كجعفر وجعيفر
ودرهم ودريهم الا ان يكون اخرا كرجل فانه اخر مشغول بحركة الاعراب ومستند له علية فلم يكن
كسره او متصلا بها التانيث كطليحة فان كانت الها فيه ولم تنجل بها كسر كدحرجة
ودحيرجة او متصلا بما هو منزل منزلة ها التانيث كجعليك فلا تكسر اللام او بالف
التانيث المقصورة او الممدودة كحبلي وحبيلى بخلاف الف الالحاق كعلقى وعليقى فانه
يكسر ما قبلها فيقال عليق وعليب او متصلا بالف والنون المزيدتين كسكران فلا
فانونه اصلية فانه يكسر فيه ما قبل الالف ص والثنائي حرفا يرد ما حذف ضعفا
يزاد اخره يا فيقول لو تضعيف من جنسه ولا يعتد بالتا ولا يرد محذوف ثاني بدونه
فعيل على الاصح ش يتوصل الى مثال فعيل في الثنائي برد ما حذف منه ان كان منقوصا
سوا كان المحذوف منه الفا او العين او اللام مثال الفا عدة وزنة وشية وسعة
وصفة وصلة وجهة ولدة وحرة وكل ومر وعد وصن بها فاذا صغرت هذا النوع رددت
المحذوف في موضعه فتقول وعيدة واحيلة واعيد وكذا باقيها ومثال العين
ومذ وسل وقم وبع مسمى بها فتقول منيذه ومنيذ وسويل وقويم وبييع ومثال

اقعال جمعا كاترا
واتباب واسقاط
واسقاط او مفردا
كان يسمى باجمال اقتبال
اجباد او متصلا
بالنون والالف

اللام نحو دم وشفه ويد وحرو وفوك وفما وقل فتقول دميّ وشفيهة ويديّة ودريح
وفويه ودطيط وفليت وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه يا فيقال
في هن وعن وان مسمى بهما هني وعني وانى وذكر ابن مالك وجهين احدهما هذا والاخر انه
يضاعف الحرف الاخر من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتا التانيث فلا يقال
في سنة مثلا انه ثلاثي بل هو ثنائي وكذا ابنت واخت وكيت وذيت وهنت ومنت وكلها
ثنائية فاذا صغرت رددت المحذوف فقلت سنيهة وبنية واخية وكييه وذيية وهنيه
او هنينه لانه لامها مختلف فيه عند العرب ومما اختلف في لامه المحذوفة وكان معروفا
في لغة ومعروفا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما فان ثاني فعيل عا يعن منقوص
لم يرد الى اصله كهاد ومنيت وشاكي وخير وشر وناس فيقال هوير ومبيت وشويك وخبير
وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن ابي عمرو انه يرد المحذوف فيقال
هويير ومويبيت وشويكي واخير واخير واشيرر انيس وذي له عليا برئ ونقل غيره
هذا المذهب عن يونس ص ويحذف الوصل خلافا لثعلب ومزيد الثاني وزائد لاشبه
ش تزال الف الوصل عند تصغير ما هي فيه سوا كان ثنائيا كابن واسم وام اكثر كافتقاد
وانطلاق واستخراج واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واحنطاب ونحو
الحاجة اليها بتحريك اول المصغر فيقال بني وسمي فيستقر في تطليق وتشبيب وغديون
وقعيسس وعليط وضريب وستوا تي على مثال الاسماء هذا مذهب سيبويه واثبت
ثعلب همزة الوصل في الاسماء حال التصغير ولم يسقطها فيقال في اضطراب اضيرب
بحذف الطا لانها بدل من تا افتعل وهي زائدة وابقى همزة الوصل لانها فضلتها
بالتقدم وتبع المازني من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز في انطلاق نطيليق ولا في
افتقاد فتيقيد لانها ليس لهما مثال في الاسما بل يحذف حتى يصير الى مثال الاسما فيقال
طليق وفقيد قال ابو حيان وليس خلاف المازني مختصا بانفعال وافتعال فقط بل
يشترط في المصغر كلمة ان يكون على مثال الاسما ص ويتوصل الى فعيعل وفعيعيل
في غير الثلاثي بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل حذفا وابقاء لكن لا يحذف هنا الها والالف
الممدودة ويا النسب والالف والنون الزائدتان بعد اربع ولا يعتد بهن ويحذف
واو جلولا وتبعها في الاصح ش يتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل في التصغير ما وصل
به الى مفاعل ومفاعيل في التكسير من حذف ما زاد واحدا كما تقول في جذب جذابة في نحو
بنا البيل وفي عطود عطاود وعطاويد كذلك تقول جديب وبيليل وعطيبد والحذف
والترجيح والتخيير في الزيادتين هنا كاهنالك فكما تقول عطاميس ومطالق ومحارج
وحارج تقول عطيبيس ومطيليق ومحرج ودحيرج وكما تقول في سفرجل سفارج تقول
سفيرج وكما تقول في حنبطي وعزنى وقنداوي حباطي وحبانيط وعفارى وعفاد ونحوها
وقتاني تقول حبيط وحبيطي وعفيرد وعفيرى وقنيدي وقنيدي لكن خالف التصغير
التكسير في انه لا يحذف فيه ها التانيث وان حذفت في الجمع فيقال في دحرجة دحيرجة
والجمع دحارج ولا يحذف فيه الالف الممدودة فيقال في قاصعا وقويصعا والجمع قواصع

لوله
جندب جنيدب

حذفهما ولا تحذف فيه يا النسب فيقال في لوذعي لويذعي والجمع لواذع بحذفهما ولاه
تحذف فيه الالف والنون الزائدتان بعد اربعة احرف فصاعدا فيقال في زعفران
زعيفران والجمع زعافير بحذفهما وفي عنقفان عنيقفان والجمع عناقف بحذفهما
فان كانتا بعد ثلاثة احرف لم تحذفا لا هنا ولا هناك ولو كانت النون اصلية ثبتت
في البابين كسلطانة واساطين واسيطينة ولو كانت الف التانيث مقصورة
حذفت في البابين كقرقرى وقراقر وقريقر ولا تعتد بين الاحرف الاربعة اعني الف التانيث
والف الممدودة ويا النسب والالف والنون الزائدتين بل تصغر الاسم على احد
المثالين وتبقيه اللواحق المذكورة ومذهب سيبويه في واو حلولاء شبيها فالمراد
به الف براكا ويا قريشا انها تحذف عند التصغير فيقال حليلا وبريكا وقريشا
لان الف التانيث الممدودة شبيها بتا التانيث وشبيها بالالف المقصورة فاعتبرنا الشبه
بالتا في عدم الحذف هنا واعتبرنا الشبه بالمقصورة في اسقاط الواو والالف واليا
لانها كالالف في حبارى وخالفه المبرد فابقاهما وادغمهما بعد القلب فقال حليلا
وبريكا وقريشا كما لم تحذف واو فدوكس والف رسالة ويا صحيفة ولم يعتبر الا احد
الشبهين فقط ص ويرد الاصل هنا وفي مفاعيل ومفاعل وافعال وافعلة وفعال
ذو البدل اذا كان مطلقا وغيره ان كان لينا بدلا عن غير همزة تلي همزة لا نحو متعد وتكوه
خلافا للزجاج وباذ والقلب وما خالف فشاذ او مادة اخرى ش يرد الى اصله
في التصغير وفي التكسير على مثال مفاعل او مفاعيل او افعال او افعلة او فعال
ذو البدل الكاين اذا مطلقا سوا كان حرف لين نحو ميام او غير حرف لين نحو ... فان
الالف مثلي يبدل من الواو لانه مشتق من الملو والهمزة في ... بدل من اليا لقولهم مياه
مثال التكسير على مفاعل ملاسي وعلى مفاعيل محاريب وعلى افعال امواه وعلى افعلة
اسقيه وعلى فعال مياه ويقال في تصغيرها مليي ومويه وسقيه لان التصغير والتكسير
يردان الاشيا الى اصولها فان لم يكن ذو البدل اذا فيشترط فيه شرطان احدهما
ان يكون حرف لين والثاني ان يكون بدلا من حرف لم يكن ذلك الحرف همزة تلي همزة اخرى
مثاله مال وقيل ودينار وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ودنينير ومويزين وميقن
وانما رجع به هذا الى الاصل لزوال موجب البدل لان الواو انما ابدلت في نحو مال الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي دينار لاجتماعها مع اليا وسبق
احديهما بالسكون ابدلت اليا وفي موقن لضم ما قبلها وقد زال الموجب في التصغير
وسوا كان اللين بدلا من اصلين كما مثلنا ام من غيره كقيراط وديباج فيقال قريريط
ودبيبيج وفي اربطة ودبابيج ويقال في ذيب ذويب وفي آل اهيل فلو احترم الشرط
الاول بان كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح او من حرف لين لم يرد الى اصله بل يصغر
على حاله كتيمه وتخيمه وتراث وتريث وابات في عباث وابيب وقائم وقويم بالهمزة كما
لو احترم الشرط الثاني بان كان بدلا من همزة تلي همزة كادم فيقال اويدم من غير رد
للالف الى اصلها من الهمزة بل تقلب واوا كما تقدم لضمة ما قبلها

فيقال

فيقال متيعد ومتيسر فيبقى به تحذف منه تا الافتعال مع تا اخرى ~~جعلت له من ...~~
عند التصغير فتقول متيعد ومتيسر كما تقول في ملتمس مليتمس وتبقى التاء
المبدلة على حالها من غير ردة الى الاصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى اصله
فيقال مويعد ومييسر لان الموعد والميسر قال صاحب الايضاح وانما كان المحذوف
تا الافتعال لانه لا بد من حذف وهي زائدة والزائد احق بالحذف من الاصل واما
ذو القلب فانه لا يرد في البابين الى اصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاه اصله وجه
لانه من الوجاهة فقلب فيقال في تصغيره جويه لا وجيه لعدم الاحتياج الى الرد
الى الاصل وجمع اينق على ايانق وتصغر على اينق ويقال في شاك واصله شائك
شويك وشويك ومما ورد مخالفا لما ذكرناه من رد ذي البدل الى اصله فاما شاذ
كقولهم في عيد عييد واعياد او من مادة اخرى كقولهم قسيطيط في تصغير قسطاس
بالتا لغة في قسطاط وقسيطيط بالطا التصغير فسطاط وفيما نحوه ذات لا انه رد
احدهما الى الاخر ص وتلحق التا غالبا الثلاثي المؤنث غير ثلاثي او رباعي بمدة
قبل لام معتلة بلا عوض وقد تعوض من الف تانيث خامسة او سادسة مقصورة
قبل او ممدودة ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الاصح ويحذف بلا عوض من بنت علم
ذكر ش تلحق تا التانيث غالبا عند تصغير مونث بلا علامة بشرطين الاول ان لا
يلبس فان حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المونث اذ لو لحقته لالتبس المذكر
وكشجر وبقر اذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة وبقرة والثاني ان يكون ثلاثيا كدار
ودوير ونار ونوير او رباعيا بمدة قبل لام معتلة كسما وسمية بخلاف رباعي
ليس كذلك كزينب وسعاد وعناق وعقرب فيقال زيينب وسعيد وعنيق وعقيرب
بلا تا ويحذف ما زاد على الرباعي الا ما حذف منه الف تانيث مقصورة خامسة
او سادسة فانه يجوز لحاقه التا كحبارى يجوز تصغيره باقرار الالف فيقال حبيرى
وبحذفها فيجوز حينئذ لحاق التا فيقال حبيرة كما يجوز تركها فيقال حبير وكلغيزى
يجوز فيه الامران دون اقرار الالف لغيغيزة ولغيغيز وشذ ترك التاء في تصغير
قويس وحرب ودرع الحديد ونصف المتوسط السن ونحوه وعرب وفرس وخلق وناب
المسن من الابل وعرس وقوس وعل وضحى قال ابو حيان هذا جملة ما حفظ مما
شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط كقولهم في وراء وامام
وريئة وقديديمة واميمة وذريه وهذان الحكمان عنها يتوقى غالبا وجوز ابن الانباري
ان تحذف الف التانيث الممدودة خامسة او سادسة كما قلا وبرنسا ويعوض منها
اليا قياسا على المقصورة ولا يجوز عند غيره الا الاقرار فيقال قريقلا وبرينسا
وذهب بعضهم الى انه يعتبر في العلم ما نقل عنه فان كان علم المونث منقولا من مذكر
كرمح علم امراة لم تدخله التا نظرا الى الاصل الذي نقل عنه فيقال رميح وغيره
منع ذلك وقال لما سمي به مونث صار اسما خاصا بالمونث فيصغر كما يصغر
مونث الاصل اعتبارا بالحال وكذا لو كان علم المذكر منقولا من مونث كاذن علم رجل

فان الجمهور على انه لا تدخله التا اذا صغر اعتبارا بما آل اليه من التذكير وذهب يونس
الى انها تدخله اعتبارا باصله واحتج بقولهم عروة بن اذينة ومالك بن نويرة
وعيينة بن حصن فانها اسما مذكرين اعلام قد دخلتها التا واصلها مونث واجيب
بان هذه الاسما ليست تصغير اذن ولا نار ولا عين ثم صغرت بعد التسمية وانما هي اسما اعلام
سمي بها بعد ان حقرت وهي نكرات فان سمي مذكر ببنت واخت ثم صغر بعد التسمية
حذفت التا وزدت لاما الكلمة من غير تعويض تا تانيث فيقال بني واخي بخلاف ما اذا
سمي بها مونث فتجدد هذه التا تعويضا عن تا التانيث فيقال بنيه واخيه
ابقا لها حال العلمية بحالها اما حال التكبير ص تصغير اسم الجمع والقلة بلفظه ولو للكثرة
وزد الاخفش نحو ركب لواحده لا الكثرة بل يرد الى القلة او تصحيح المذكر ان كان لعاقل
والا فالالف والتا وجوزه الكوفية فيما له نظير في الاحاد وما له واحد مهمل فقياسي
زد اليهما ان كان له مستعمل خلافا لابي زيد ش يصغر اسما الجموع وجموع القلة
على لفظها فيقال في ركب ركيب وفي قوم قويم وفي رهط رهيط وفي اجمال اجيمال وفي
اكلب اكيلب وفي ارغفة ارغيفة وفي غلمة غليمة قال ابو حيان ويندرج اسم الجنس تحت
اسم الجمع فيقال في تمر تمير ورد الاخفش باب ركب لواحده فيقال ركيبون وشويربون
وطويلبون بنا على قوله انه فعل جمع وقول الجمهور مبني على انه اسم جمع واما جمع الكثرة
فلا تصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في رغفان رغيفان لان التصغير يدل
على الكثرة والتصغير يدل على القلة فتنافيا بل يرد الى جمع القلة اذا كان له
جمع قلة فيقال في تصغير فلوس افيلس رد الى افلس وفي عنوق عنيق رد الى اعنق
او الى جمع تصحيح المذكر ان كان لمذكر عاقل سوا كان مفرده مما يجمع بالواو والنون
ام لا فان التصغير يجيز الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر فيقال في تصغير
زيود حال الرد زيدون وفي تصغير رجال وغلمان وفتيان رجيلون غليمون
وفتيون وان كان رجل وغلام وفتى لا يجمع بالواو والنون والامران جائزان فيما
له جمع قلة وان لم يكن له جمع قلة ولا هو لمذكر عاقل بان كان لمذكر لا يعقل
او لمونث مطلقا وجب الرد الى تصحيح الاناث سوا كان مفرده مما يجمع بالالف والتا
ام لا فيقال في تصغير دراهم دريهمات وفي سكارى جمع سكرى سكيرات وفي حمر جمع حمرا
احيمرات وفي جوار جويريات واجازا الكوفيون تصغير جمع الكثرة اذا كان له
نظير في الاحاد كرغفان صغروه على رغيفان كعثيمان وزعموا ان اصيلانا تصغير
اصلان جمع اصيل فان كان جمع الكثرة مكسرا على واحد مهمل وليس له واحد مستعمل
بان لم ينطق له بمفرد اصلا فقياسي وما غير قياسي رد عند التصغير الى مفرده القياسي
المهمل فيقال في تفرق اخوتك شماطيط تفرقوا شميطيطين وفي تفرقت جوارك
شماطيط تفرقت شميطيطات وان كان مكسرا على واحد مهمل وله واحد مستعمل رد
الى الواحد المستعمل لا الى المهمل القياسي خلافا لابي زيد فيقال في ملامح
ومحاسن لميحات ومحيسنات ومذاكير مذيكيرات ردا الى لمحة لا الى ملمحة ومذكار لانا احتجنا صغرنا

لفظا

لفظا عربيا ولو رددناه الى المهمل لكنا قد صغرنا لفظا لم تتكلم به العرب من غير
داعية الى ذلك وكان ابو زيد لما لم ينطق له بواحد قياسي حمل ذلك الواحد
الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم فسوى بين ملامح وشماطيط ص
وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ وقد يستغنى بمصغر عن مكبر او مهمل
عن مستعمل او احد المترادفين عن الاخر قال ابن مالك ويطرد ان جوهما اصل
واحد وتوقف ابو حيان ش قد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ كصبيه
وغلمة قالوا فيهما صبية وغليمة وهذا على القياس لانهما جمعا قلة وجموع القلة
تصغر على لفظها وقالوا اصيبية واغيلمة وهذا على الشاذ وكانهم صغروا اغلمه
واصبيه وان لم يستعمل في الكلام وقد جات اسما على صورة المصغر ولم ينطقوا لها
بمكبر نحو الكميت من الخيل والحمر والكعيت ونحو البلبل والثريا للنجم المعروف
في الفاظ كثيرة استوعبتها في كتاب المزهر في علوم اللغة قال ابو حيان وكثر
مجي المصغر دون المكبر في الاسما الاعلام كقريظة وجهينة وبثينة وطهية وحنين
وعريش وقريش وام حبين وهذيل وسليم وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير
مستعمل كقولهم في مغرب الشمس مغيربان وفي عشية عشيشية وفي العشي عشيان
وفي ليلة لييلة وفي رجل رويجل وفي بنون ابينون كانه تصغير مغربان وعشاة
وعشيان وليلاه وراجل وابنو وهذا التصغير الذي جا على خلاف المكبر نظير
جمع التكسير الذي جا على خلاف تكسير المفرد نحو ليال وبابه وقد يستغنى بتصغير
احد المترادفين عن تصغير الاخر قالوا اتانا نصف النهار واصيغر واوصغر واستغنوا
عنه بتصغير عشي قال ابن مالك ويطرد ذلك فيما جوهر اذا ان جوهما اصل واحد نحو
جليس بمعنى مجالس فذلك ان تستغني بتصغير احدهما عن الاخر لان جوهرهما اصل واحد
ونحو انه انما قنع الحلوسي لان مادته لا منهاج له فلك ان تستغني بتصغير مجالس
ونحو مجيلس عن تصغير جليس وذلك ان تستغني بتصغير جليس ونحو جليس عن
تصغير مجالس وتوقف في ذلك ابو حيان قال في الارتشاف ص مسيلة ابيض
مبني الا اوه والمنادى والمزج وذا وتا والذي وفروعها الا اللاتي واللواتي
واللاء واللائي فيبقى الاصح ثم اولها مفتوحا ويزاد اخرها الف وقد نضم
اللذيا واللتيا وفي التعجب لا نها العصيح تصغير فعل فقط ولا عامل عمل الفعل
وفي المعنقد لا نها ما يقبل القلة والكثرة ولا غير وسوى وعند والبارحة
وحسبك ومختصرا لنفي ومعظم شرعا ومنافيه وكل وبعض ومع واي وظرف غير
متمكن ومحكي ومصغر وشبهه واسما الشهور وفي الايام لا لانها تجوز في الوقع دون
النصب وزاجها عكسه ش اطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الاسما المبنية
بسبب الندا فيقال يا زييد ويا جعيفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين
النوعين فقال لا تصغر الاسما المتوغلة في البنا وهي التي لم تعرب قط فان هذين
النوعين لهما حالة تعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي اخره

وفيه فانه لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم
يعرب قط وصغر ذكره صاحب البسيط قال ويقال اويه من كذا وهو تصغير اوه كما
قالوا في المبهمة كالتي والذي والمضمر الذي فيما لا يمنع من التحقير كما لم يمنع في
زويد زيدا وهو اسم الفعل لانه على حد اسماء الفاعلين ويستثنى من المبنيات اسم
الاشارة والموصول فيصغران لانه صار فيهما شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انهما
يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة التصغير حيث ابقي اولهما على الفتح
وزيد في اخرهما الف عوضا عما فاته من ضم الاول فقالوا في ذا ذيا وفي تا تيا وفي
اولا اوليا وفي ذان وتان ذيان وتيان وفي الذي والتي وفروعه اللذيا واللتيا
واللذيان واللتيان واللذيون بضم الياء وقيل بفتحها وكذا اللذيين بكسرها
وقيل بفتحها واللتيات واللوتيا في اللات واللويا واللويون في اللاي واللاى
وضم الاولى اللذيا واللتيا لغية لبعض العرب قال ابو حيان وذلك دليل على ان
الالف ليست عوضا من ضم الاول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا
من الفاظ الاشارة المونث سوى تا وتركوا تصغير تي وذي وذه استغناء بتصغير
تا او خوفا من التباسه بالمذكر قال واجازة تصغير اللاتي واللواتي واللائي واللاي
مذهب الاخفش قاله قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد
المحقر وهو اللتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يسمع من
عن العرب وما يقتضيه قياس ان ذيا تصغير لما سمعنا انه لا تصغير فقد صغرت العرب
منها شيئا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعداه وقد دخل في المبنيات الحروف
والافعال فلا تصغر لان التصغير وصف في المعنى والحرف والفعل لا يوصفان نعم
يصغران وقد سمع تصغير فعل التعجب قال يا ما اميلح غزلانا شدن لنا وفي قياسه
خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف
وفي شرح التسهيل لابي حيان لا تصغر الاسماء اسماء الاصغر ولا المشبهة بها ككميت ونحو
ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس وغد وقبل وبعد وعشية ولا حسبك
ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كاسماء الله تعالى
ولا الاسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف
غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية ولا اسماء شهور السنة كالمحرم وصفر
وباقيها ولا اسماء الاسبوع كالسبت والاحد وباقيها على مذهب سيبويه واجاز
ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع وزعم
بعض النحويين انك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز
تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما وزعم بعضهم انه يجوز التصغير
في النصب ويبطل في الرفع واجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب انتهى
ص مسألة تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد وربما حذف اصل يشبهه ولا يلحق
غير الثلاثي تاء والاصح انه لا يختص بالعلم وانه يقال في غير الترخيم في ابرهيم

واسمعيل

والتي

واسمعيل بريهيم وسميعيل وفيه بريه وسميع وفاقا ش من التصغير نوع
يسمى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به من فعيل وفعيعل
كقولك في ازهر زهير وفي اسود سويد وفي منطلق طليق وفي مستخرج خريج وفي
مدحرج دحيرج وفي زعفران زعيفر ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الاعلام
وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وثعلب انه يختص بالاعلام كحارث واسود علما
فيقال فيهما حريث وسويد بخلافهما وصفين فلا يقال الا حويرث واسيود واسيد
وان كان المصغر اسما لمونث عاريا من التاء وجب دخول التاء مطلقا فيقال في زينب
وسعاد وحبلى زنيبة وسعيدة وحبيلة قال ابو حيان ثم الصفات التي للمونث
نحو طالق وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم بل يقال طليق وحيض وقد
يحذف في تصغير الترخيم اصل يشبه الزائد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل انه
تصغير ابرهيم واسمعيل تصغير ترخيم بريه وسميع بحذف الميم واللام من اخرهما
وهما اصلان باتفاق لكن لما كانا مما يزادان في كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزائدة
فحذفوهما وحسن ذلك طول الاسم وكونهما اخرا وتحذف الهمزة منهما وهي اصل في
قول المبرد زائدة في قول سيبويه وحجة المبرد ان الهمزة لا تكون زائدة اولا
وبعدها اربعة اصول وحجة سيبويه ان العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير
ترخيم حذفت الهمزة وينبني على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم فمذهب
سيبويه الا حذف الهمزة فيصغر ما بقي على فعيليل فيكون خماسيا رابعه حرف
مد ولين فلا يحذف منه شيء فتقول بريهيم وسميعيل ومذهب المبرد الا ابقاء الهمزة
لانها ليست عنده زائدة ولا بد من حذف الميم واللام كما يحذف اخر الخماسي الاصول فيقال
ابيريه واسيميع كما يقال في سفرجل سفيرج قال ابو حيان والصحيح ما ذهب
اليه سيبويه وهكذا صغرتهما العرب فيما رواه ابو زيد وغيره ص المنسوب نحو
المحول هو في اعرابه يا مشددة بكسر متلوها وتحذف لها تاء التانيث وعلامة
التثنية والتصحيح فان لحق المونث تغيير نحو غير علم رد الى مفرده والا ابقي
الا نحو سدرات وعجز المركب والمضاف ان لم يفد توضيحا او تخفيفا تقديرا ولم يلبس
والا فصدره وجوز الجرمي حذف صدر المزج والجملة ونسب ابو حاتم الى الحرمي
والاجود ان النسب ش يجعل حرف الاعراب من المنسوب ياء مشددة تزاد في
اخره ويكسر لاجلها ما قبلها كتميمي ومكي وانما كسر لتناسبها ياء الاضافة
وهذا احد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب اليه اذ يلحقه ثلاث تغييرات
لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوي وهو صيرورته
اسما لما لم يكن له وحكمي وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو
مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت منتسب الى قريش ابوه ونظرا لذلك فيه
وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه كما يرفعه اسم
الفاعل المشتق ولما كان في هذه التغييرات كثرة في التغيير الخروج عن القياس

المنسوب

اوجه

اخر الاسم ان كان تا تانيث كقولك
اذ التغيير يانس بالتغيير ويحذف لهذه اليا حذرا من اجتماع تا تانيثين عند نسبة تاركا
في النسب الى مكة وفاطمة مكي وفاطمي اذ لو بقيت لقيل مكيتيه وفاطميته قال ابو حيان
مونثه في نحو مكية وفاطمية او كان علامة تثنية او جمع تصحيح بواو ونون
وقول الناس درهم خليفتي لحن
او بالف وتا كقولك في النسب الى عبدان وعبدين وزيدان وزيدين واثنين
وسلمين وعشرين عبدي وزيدي واثني وسلمي وعشري حذرا من اجتماع اعرابين
في اسم واحد لو لم يحذف فيما عدا مسلمات ومن اجتماع حرفي تانيث في مسلمات
فان نسب الى ما جمع بالالف والتا وكان في الجمع تغيير حركة لازمة كجفنات او
جائزة كسدرات وغرفات فانه ان لم يكن علما رددته الى مفرده فتقول جفني وسدري
وغرفي فيكون عين الكلمة وان كان علما ابقيت الحركة فتقول في جفنات سدري
وغرفي فان كان التغيير كسرة كسدرات رددتها فتحة ونسب اليه كما ينسب الى
ابل فتقول سدري كما تقول ابلي ويحذف لهذه اليا ايضا عجز المركب تركيب جملة
او مزج او عدد اجرا له مجرى تا التانيث فيقال في النسب الى تابط شرا او بعلبك
او خمسة عشر تابطي وبعلي وخمسي قال ابو حيان وكان مقتضى القياس ان الجملة
لا ينسب اليها كما انها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف ولا تصغر وانما جاز
النسب الى الصدر منها تشبيها بالمركب تركيب مزج قال ويدخل تحت قولنا
عجز المركب النسبة الى لولا وحيثما وشبههما فيقال لوي بتخفيف الواو وحيثي
بحذف عجزهما لجريانهما مجرى الجملة التي تحكى وتقول في النسبة الى كنت
كوني بحذف تا الضمير ورد الواو لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع
النون الساكنة لاجل التا وقد نسبوا الى الجملة باسرها فقالوا كنتي لمن يكثر
قال الاعشى فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا وقال اخر اذا ما كنت ملتمسا لغوث
فلا تصرخ بكنتي كبير قال ولو سمي بجملة زائدة على كلمتين كان ... اليوم
زيد حذف ما زاد على الجز الاول وقيل ... وجوز الجرمي في الجملة والمزج النسب
الى الجز الاول والى الجز الثاني فتقول تابطي او شري وبعلي او بكي وجوز ابو حاتم السجستاني
النسب اليهما معا منفردين فيقال تابطي شري وبعلي بكي وراي هرمزي في
العدد احدي عشري وقال الاخفش في الاوسط وان خفت الالتباس قلت رامي
هرمزي ويحذف ايضا لهذه اليا عجز المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثاني
تحقيقا ولا تقديرا كقولهم في النسب الى امري القيس امري ومرئي فامرؤ القيس
لم يتعرف الاول فيه بالثاني لا تحقيقا ولا تقديرا لانه لم يسبق له اضافة قبل
استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثلا وان تعرف الاول بالثاني تحقيقا او تقديرا
او كان يخاف لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمر
وابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمري وزبيري وكراعي ودعلجي ومثال الثاني
قولهم في ابي بكر بكري فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحقيقا لان الاسم لا

ومسلمات م

ولم يخف لبس م

بكونه

لايكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقديرا لانه قبل العلمية
كان ابو بكر معرفا ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافي
واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة
اليه عبدي ... نحو ابن مما يكون الاول لمضاف الى اسم يقصد قصده ويتعرف المضاف
الاول به ومع ذلك اسم غالب او طارئة عليه العلمية نحو ابن عمر وابي بكر وعبد
مناف وعبد الاشهل وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن او اب
او ام وبنت مما ليس كذلك نحو امرء القيس وعبد القيس فان القيس ليس بمعروف
معين يضاف امرؤ اليه او عبد وقالوا في الطلحي بني عبد الله بن دارم دارمي وفي
بني عبد الله بن الدئل ديلي نسبوا الى الجد قال ابو حيان والمراد بالمضاف في تسمية
التي تكون علما او غالبا بحيث يكون مجموعه مفردة لا المضاف على الاطلاق فان مثل
غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب فيه الى زيد او الى غلام ويكون اذ ذاك من قبيل
النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلا من جزئيه باق على معناه ص ويلا المنقوص
لا الثلاثي فترد وتقلب واوا المشددة بعد اكثر من حرفين وقد تقلب واوا
في مرمي فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية او حرف فالقلب
وشذ عرض خلا فالاني عمرو والف التانيث رابعة او فوقها مطلقا والواو تلو
ضم ثالث فصاعدا واليا المكسورة المدغم فيها الموصولة بالاخر ش يحذف لياء
النسب من المنقوص غير الثلاثي فيقال في قاض ومعتل ومستدع قاضي ومعتلي
ومستدعي بخلاف الثلاثي كعم وشج فانه ترد لامه وتقلب واوا ... في الاصل
واوا او يا كراهة الاجتماع الامثال سوا كانت من بنية الكلمة ام دخلت للنسب
فتقول عموي وشجوي وقد يتبع ذلك في الرباعي ايضا فيقال قاضوي لكنه شاذ
وتحذف ايضا اليا المشددة بعد اكثر من حرفين ككرسي وبختي ومرمي وشافعي فيحذف
يا انها ويثبت مكانها يا النسب ... لفظها كراهة اجتماع اربع يا ات
وهذه يجد في اخر اسم اربع زوائد من جنس واحدة قد يقال في مرمي مرموي
بحذف اليا الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول وقلب اليا التي
هي لام الكلمة واوا كما يقال في ملهوي فان كان قبل اليا المشددة حرفان نحو
قصي حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية واوا فيقال قصوي او حرف واحد كحي
وطي قلبت الثانية واوا وفتحت الاولى محركة بالفتح فيقال حيوي لانه لو نسب اليهما
على لفظهما لاجتمع في اخر الاسم اربع يا ات وذلك مستثقل في كلامهم وشذ قولهم
حيي وكان ابو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد يحذف ويحذف ايضا الف التانيث
رابعة او فوقها فيقال في جمزى وحبلى جمزي وحبلي بخلاف الف الالحاق كعلقى ولام الكلمة كملهى
كما سياتي ويحذف ايضا الواو تلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال في عرقوة وترقوة
وقمحدوة عرقي وترقي وقمحدي بخلاف ما بعد مضموم ثان كعروة من العري فلا يحذف
ويحذف ايضا اليا المكسورة المدغم فيها الموصولة بالاخر فيقال في ... بينهما

لمعنى م

وبخاتي

جمزي وحبلي م

كسر فيقال في شديد وميت شديدي وميتي بالتخفيف حذفا للياء الثانية المدغم
فيها الياء الاولى وشذ قولهم طائي بقلب الياء الفا والقياس طيئي فلو كانت الياء
غير مكسورة كمهيج لم تحذف بل يقال مهيجي وكذا لو كسرت ولم تتصل بالاخر كمهيمن
تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيمني بلا حذف لان الياء المكسورة المدغم فيها
منقولة من الاخر بيا التعويض ص وتقلب واوا الالف ثالثة او رابعة الحاقية
او اصلا وقد تحذفا وتقلب رابعة للتانيث فيما سكن ثانيه قيل او خامسة تلو
مشددة وقد تزاد الف قبل بدل رابعة مطلقا وهمزة تانيث غالبا وفي غيرها
وجهان ش تقلب في النسب واوا الالف ثالثة كفتوي وعصوي في فتى وعصى
او رابعة لغير تانيث كالالحاقية في علقى ولام الكلمة في ملهى فيقال فيهما علقوي
وملهوي وقد تحذف هذه اعني الرابعة لغير تانيث تشبيها لها بالف التانيث فيقال
علقي وملهي وقد تقلب الرابعة التي للتانيث فيما سكن ثانيه فيقال في حبلى حبلوي
حملا على ملهوي وعلقوي بخلاف ما تحرك ثانيه كجمزى فليس فيه الا الحذف وقد تزاد
الف قبل بدل الالف الرابعة مطلقا سواء كانت للتانيث كما نص عليه سيبويه
او للالحاق كما ذكره ابو زيد او منقلبة عن اصل كما ذكره السيرافي فيقال حبلاوي
وعلقاوي وملهاوي فان وقعت الالف خامسة وهي منقلبة عن اصل نحو مرمى
ومثنى فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة
عن اصل وليس قبلها مشدد كمشترى فانه لا خلاف في حذفها ومذهب يونس قلبها
مثل معلى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب ايضا واوا همزة ابدلت
من الف التانيث فيقال في حمرا وصفرا حمراوي وصفراوي ومن العرب من يقول حمرائي
وصفرائي فيقرها همزة من غير قلب تشبيها بالف كسا قال في الترشيح وذلك قليل
ردي نقله ابو حاتم في كتاب المذكر والتانيث وفي همزة غيرها تالية الف زائدة
الاقرار والقلب سواء كانت اصلية كقراء ووضاء او ملحقة باصل كعلباء او منقلبة
عن اصل ككساء فيقال قرائي وقراوي ووضائي ووضاوي وعلبائي وعلباوي
وكسائي وكساوي والتصحيح في الاصلية اجود من القلب قاله ابن مالك قال ابو
حيان فيفهم منه ان القلب في الاخيرين اجود والذي ذكره غيره ان القلب في باب
علباء احسن والاقرار في باب كساء احسن فالباب النسب على باب التثنية قال وقد
تقدم في باب التثنية كذا فلا يقاس عليه النسب فيقال كسائي بالتاء
انتهى ص ويقال في فعيلة فعلي وفعيلة وفعولة فعلي ما لم يكن مضاعفا او معتل
صحيح اللام قال ابن مالك او تعدم الشهرة وشذ نحو سليمي وقال ابو البركات
وابن الانباري نحو الحنيفي المذهب واثبت الحقتسرة او نعوله وحذفها ابن الطراوة
وابقى اصحه وقياسا في فعيل وفعيل معتل اللام مطلقا في الاصح وفي فعيله
قياسا في يا ثالثة وزائد ثانية في فعيل فعيل ش يقال في النسب الى فعيلة
بفتح الفا وكسر العين فعلي كذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التانيث نحو جهينة

فصل

وجهي

وجهي وجهينة وجهني وشذ ردينة ورديني باثبات الياء ويقال في فعيلة بفتح
الفا وكسر العين فعلي بفتحها وحذف الياء والتاء كحنيفة وحنفي وربيعة وربعي
وشذ قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة عميري وفي السليقة سليقي باثبات الياء من
غير تغيير وقال الكمال ابو البركات بن عبد الرحمن الانباري الحنيفي في النسبة الى
مذهب ابي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب الى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه
حنفي كما فرقوا بين المنسوب الى المدينة النبوية والى مدينة المنصور فقالوا في الاول
مدني وفي الثاني مديني ويقال في فعولة فعلي بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء
كانت اللام صحيحة كحمولة وحملي وركوبة وركبي هذا مذهب سيبويه وذهب الاخفش
والجرمي والمبرد الى انه ينسب اليه على لفظه كقولهم في ازد شنوءة شنوئي وذهب
ابن الطراوة الى انه يحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حملي وركبي فان
ضوعفت العين الثانية كعديدة وضرورة تصغيرا لعدة والضرة وشديدة وقد يرم
دهن ودرة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا فانه كان يصير
عددي وضرري وشددي وقددي وضرري فنبوا الى الفصل بين المثلين بالياء
والواو والنسبة اليها على لفظها فقالوا عديدي وشديدي وصرودي وكذا ان
اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كطويلة وطويلي وطويلة وطويلي وقوولة
وقوولي فان اعتلت هي واللام ايضا حذفت كطوية وطوي وحيية وحيوي وطهية
وطهوي ويقال في فعيل وفعيل صحيحي اللام او معتليها فعل وفعلي بحذف الياء
مثال الصحيحين هذيل وهذلي وثقيف وثقفي ومثال المعتلين قصي وقصوي
وعلي وعلوي وفي اقتصاره ذلك انواع اصحابنا مذهب سيبويه بقاؤها في المعتلين
دون الصحيحين فانما ينسب اليهما على لفظهما كعليب وعليبي وتميم وتميمي وما جا
من الحذف يحمل على الشذوذ والثاني بقاؤها في الصحيحين ايضا قياسا مطردا كما
وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثالثة حذفت نحو قريش وقرشي وهذيل وهذلي
فالثاني الحاقيا لذي قال ابو حيان وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرد
ايضا والرابع بقاؤها في فعيل لكثرة ما جاء منه محذوفا عنهما تقدم من صيرفي في بني
صيرة وفقيمة فقمي كنانة وملحي في مليح خزاعة وقرمي في قريم وسلمي في سليم بخلاف فعيل
فانه لم يحفظ منه الا ثقفي وثقيفي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة غاية
البعد والضعف اما نحو فعولة فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا
كعدو وعدوي ص ويفتح عين الثلاثي مكسورها ككسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جوازا
وباب تغلب شاذا وقيل قياسا ثانيها بحيث ولدوا فاقا ش اذا انسبت الى فعل
بفتح الفاء وكسر العين او فعل بكسر الفاء والعين او فعل بضم الفاء وكسر العين
فتحت العين من الثلاثة كنمر ونمري وابل وابلي ودئل ودؤلي وكذا اخر ما للتانيث
من ذلك كشقرة وشقري وصرة وصري ومنه قولهم في الصعق صعقي بكسر العين
والصاد قبلها اتباعا قال ابو حيان ولا اعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل

وقال

ام معتلة كغدوة وعدوي صح

فحرم

وذيل الإشمام ذكره طاهر القزويني في مقدمة له أن ذلك على جهة الجواز وأنه يجوز
فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلبي ويثرب
ويثربي ومشرق ومشرقي ومغرب ومغربي ومَشرِق في ومشرقي وقد اختلف في قياسه فالأول قول
أصحابنا وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه
والثاني أنه مطرد يقاس وعزي إلى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي والصيمري
وجماعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا وذهب
أبو موسى إلى توسط بين القولين وهو أن المختار أن لا تفتح قال وهذا مخالف لقول
سيبويه من أنه شاذ ولقول المبرد أنه مطرد وما يختار الكسر قال ونقل أبو القسم
البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه أن الجمهور على جواز الوجهين فيه وأنه إنما خالف
فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق انتهى ولا يغير باب
جندل وعلبط ودودم وهدهد وعجالط ومتدحرج مما توالت حركاته ولم يسكن
ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب إليه على لفظه من غير تغيير بل كسرته فتحة بلا خلاف
ص وما يرد في المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص ويرد اللام إن كانت أحرف
أو جبرت في التثنية أو جمع المؤنث ولما فيه وجهان فإن عوض همزة الوصل جاز حذفها والرد
وتفتح عين المجهول وقيل تسكن ما أصله السكون وما عوض فيه همزة الوصل من غير ما ذكره
ش ما يرد في النسب ما حذف منه فاؤه أو عينه إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة
عدي وفي سه سهي وفي مذ مسمى بها مذي ويرد إن كانت اللام معتلة فيقال في
شية وشوي وفي يري مسمى بها يرائي برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيرد إن
كانت معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب فيقال ذووي
أو حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء بأثرة تا
التأنيث الواو فانقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح
فيقال في النسبة إليه على مذهب سيبويه شاهي برد اللام وإبقاء الألف المبدلة
وعلى مذهب الأخفش شووي برد الواو إلى أصلها فإن كان صحيح العين وجب رد اللام
أيضا إذا جبر برده في التثنية كأب وأخ فتقول أبوي وأخوي كما تقول أبوان
وأخوان وتقول سنوي على لغة من يقول سنوات أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وسنة
وسنة فتقول عضوي وسنوي على لغة من جعل المحذوف منها الواو وعضوات
وعضهي وسنهي على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنهات وعضهات وإن لم
يجبر برد لامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والتاء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو
حر فيقال حرحي أو حري وشفه فيقال شفهي أو شفي فإن كان المحذوف عوض في أوله
همزة الوصل جاز حذف الهمزة والرد وإبقاء الهمزة وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوي
وسموي أو ابني واسمي ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض ويقال
في اسم اسمي أو ابني أو بنوي وتفتح عين المجهول مطلقا سواء كان أصلها السكون
أو الحركة كالأمثلة السابقة كلها بفتح عينها هنا مذهب سيبويه والجمهور وقال

ايضا

الأخفش إن كان أصلها السكون سكنت فيقال في النسبة إلى شاة شوهي بسكون الواو
قال أبو حيان وهذا أمنه قياس مصادم للنص فيجوز فساد الوضع قال وقد رجع
في الأوسط إلى مذهب سيبويه وذكره سماعا عن العرب وما تحذف همزة الوصل من غير
ما ذكر فيقال في النسبة إلى انزبي وإلى استغاثة استغاثي وإلى الواو الموضعي امري
وابنمي بأيضا في الكشي لما تقدم ثم في غير النسب ص ويضعف ثاني الثنائي وضعا
جوازا إن صح ووجوبا إن اعتل مما ألحق له ألف فيهمز ش إذا انتسب إلى الثنائي وضعا
فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كمي بالتشديد
أو كمي بالتخفيف وإن كان آخره ياء أو واوا وجب تضعيفه فيقال في كي ولو كيوي ولوي
كيوي وإن كان آخره ألفا ضعف بالهمز فيقال في لا لائي ويجوز لاوي لما تقدم من أن
الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الإقرار والقلب واوا ص ويبدل من ياء سقاية ونحوها
همزة أو واوا وتزيد غاية الإفراد وما نحو ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه واو
ويا فإن أنث بالتاء فإنما تغير ما قبل الواو وتقلب الياء في بنت نا لنها حذف
التاء وإقرار ما قبل ش النسب إلى سقاية وعلاية بإبدال الياء همزة فيقال
سقائي وعلائي لأنهما بان التاء والألف تحذف فإن تتطرف الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل
همزة كما هو قاعدة باب الإبدال وقد تحمل هذه الهمزة واوا فيقال سقاوي وعلاوي
أما نحو شقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال شقاوي لأن الحرف
قد تقلب الهمزة واوا إذا وجدت لم تجز فيها الإثبات وأما غاية ونحوها كطاية
وراية مما قبل الياء بعد ألف ففيه ثلاثة أوجه النسبة إليه على لفظه فيقال
غايي وإبدال الياء همزة كما قلبت في سقاية فيقال غائي وإبدال الهمزة المبدلة
من الياء واوا فيقال غاوي والهمزة أجود لأن فيه سلامة من استثقال الياءين وإبدال
أخف من إبدالين وما نحو ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه ياء أو واو وخال من تا
التأنيث كظبي وعزو بالاتفاق فيقال ظبيي وعزوي وإن أنث بالتاء كظبية ودمية
وزنية وعروة وركوة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والخليل أنه
لا يغير أيضا بل ينسب إليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كانت من ذوات الواو أو من
ذوات الياء والثاني أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واوا
في اليائي ويفتح ما قبل الواو فيهما وفي الواوي فيقال ظبوي وعروي وعليه يونس
واختاره ابن الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها وتقلبها
واوا كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقيه ساكنا وتقول عروي وعليه
ابن عصفور وفي النسب إلى بنت وأخت وبنتان وكلتا وكيت وذيت مذاهب أحدها
وعليه الخليل وسيبويه أنه تحذف التاء وينسب إليها مذكرا فيقال بنوي وأخوي
وثنوي وكلوي وكيوي وذيوي كما يرد إلى ألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس
أنه ينسب إليها على لفظها بإبقاء التاء فيقال بنتي وأختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيتي
وذيتي فرارا من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش أنه تحذف الياء

باب

تغيير ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال شوي
وأخوي وشنئي وكلوي وكيوي وذيوي ص ويُنسب إلى اسم الجمع والجمع المسمى به والغالب
وما لا واحد له وأما في الجمع فينسب لمفرده إن لم يلتبس وكذا لنها إن كان عن شيء ذ ش
إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي لا واحد له نسب
إليه على لفظه كما ينسب إلى الواحد فيقال في قوم ونفر قومي ونفري وفي كلاب
وضباب وأنمار أسماء قبائل كلابي وضبابي وأنماري لأنها بالعلمية لم يبق الجمع بها
مراداً أصلاً وفي أنصار أنصاري لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها لكنه
غالب على قبائل بأعيانهم فينسب إليه على لفظه كالعلم وفي شماطيط وعباديد شماطيطي
وعباديدي إذ ليس له واحد متعين يرجع إليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد
مستعمل فإنه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الحمر أحمري وفي الزرق
أزرقي قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك
نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي إذ لو قيل فيه عربي برد إلى المفرد لالتبس لأنه أعم بالأخص لاختصاص
الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً وخرج
عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب قوم إلى أنه العرب والدرسي منسوب
إلى الجمع من قولهم ... عند الأولين هو منسوب إلى القرى ونظائرها من
والدرسة أو مثل كرسي مما يفصل الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد نحو عالم
واحد شاذ كمذاكير ومحاسن أن ينسب إليه على لفظه كالذي لا واحد له فيقال مذاكيري
ومحاسني وسيبويه ينسب إلى المفرد الشاذ فيقول ذكري وحسني لأنه قد نطق له بواحد
في الجملة وشاذ على الأول قولهم ملامحي الخلق والقياس لمحي وإذا سمي نحو تمرات
وأرضين وسنين ثم نسب إليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسرت سنين وقلبت النسبة
~~وقولهم في الجمع المسمى به ... نسبة إلى الزاهد والعباس والعبيدي إليها حال~~
العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية فإنه في حال الجمعية يلزم حذف لام العاد لتاء
والياء والنون فلو سكنت العين وفتحت اللام لالتبس فيقال في العلم تمري وأرضي
وسني وفي الجمع تمري وأرضي وسنوي انتهى ص ومن شواذ النسب المخالفة لما تقرر تخصيص
ومنها بناء فعلل من جزئي المركب ولحاق الياء بعدها من الجسد مبنية على فعال أو الحقا
بها ألف ونون ونحو لغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاستغناء عنها
بوصفها من الحرفة وفاعل وفعيل بمعنى صاحب الشيء وإقامة أحدهما مقام الآخر
وغيرهما وقال المبرد باب فعال وتخفيف الياء فيعوض قبل اللام ألف وربما جمعهما
الأمثلة وذا ش ما سمع في النسب مغيراً تغييراً لم يذكر في هذا الباب أو مذكور
فيه التغيير لفرد فيه لم يقس عليه وعُدّ في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس
عليها وهي كثيرة لا تحصى ... قولهم في النسب إلى السهل سُهلي بضم السين
وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبي بضم الكاف وقولهم
في الشتاء شتوي وقياسه شتائي على لفظه وقولهم في البصرة بصري بكسر الباء وقياسها

او بسهي
صح

فيهما

فيهما وفي الدهر دُهري بضم الدال نسبة إلى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان
خرسي وخراسي وفي الري رازي وفي مرو مروزي وفي دارابجرد دراوردي وفي دار
البطيخ دربجي وفي سوق الليل سقلي ومن ذلك نحو تحتي والقياس أن يقول قولهم
كلاب عميري في النسب إلى عميرة ومن شواذ النسب بناء وهم فعلل من جزأي المركب
كقولهم في عبد شمس عبشمي وفي عبد الدار عبدري وفي امرئ القيس مرقسي وفي عبد
القيس عبقسي وفي حضرموت حضرمي ومنها لحاق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد
مبنية على فعال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أناني
للعظيم الأنف ورؤاسي للعظيم الرأس وعضادي للعظيم العضد وفخاذي
للعظيم الفخذ وفي الذيل ذولي أو عرضه شبر أخادي أو شبران ثناني أو ثلاثة ثلاثي
وهكذا أربا ... وخماسي وسداسي وثماني فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال
للعظيم الكبد أو الوجه كبادي أو وجاهي بل يقتصر على ما سمع وكقولهم في العظيم
الرقبة والجمة واللحية والشعر رقباني وجماني ولحياني وشعراني فلا يقاس عليه
بحيث يقال في العظيم الأذن أذاني ومنها لحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم
رجل أحمري وأشقري وأحمري والفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجي ومجوس ومجوسي
ويهود ويهودي وروم ورومي أو زائدة لازمة ككرسي وحواري وكلب زيني فهذه
الياء ليست للنسبة بل هي زائدة نسبت الكلمة عليها أو عن لازمة كقوله والدهر
بالإنسان دواري فالياء في دواري زائدة ولا يقال إنها للمبالغة لأنها قد استفيدت
من بنائه على فعال ولا ينفك على شيء مما ذكر ومنها الاستغناء عن ياء النسب بصوغ فعال
من الحرفة كعباد وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز ويقال دجاج وبحار وبصوغ فاعل
وفعل بمعنى صاحب الشيء كتامر ولابن ونابل أي صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن ونهل
أي صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أي صاحب
نبل وخرج عليه قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد وقد يقام فاعل مقام فعال
كحائك في معنى حوّاك لأن الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار
أي ذات عطر وناقة محضير وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وإن
كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البر براد ولا لصاحب الشعير
شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه والمبرد يقيس باب
فعال وفاعل لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد يخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها
فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمن يماني وفي شام شآمي وتهامي
الاسم إذ ذاك منقوصاً فيقول قام اليماني ورأيت اليماني ومررت باليماني ولا مل
كون هذه الألف عوضاً عن الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شاذاً وذا في الشعر ص التقاء
الساكنين الغالب أنه لا يكون في الوصل إلا إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغم متصل وذا يتفق
بإبدال الألف همزة وإنه في ما عدا ذلك يحذف الأول إن كان مداً أو نون تأكيد وإلا
وإنه يحذف ما لم يكن الثاني آخر كلمة فهو ... وأنه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب

او يديكم
م

وان الواو بعد فتح تضم وبعد غيره تكسر وان نون من تكسر مطلقا ومع غير اللام
وتفتح نحوها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك بقلة وابن
عصفور ضرورة وحذف التنوين بجنبه لتلو ضم لازم لغة ش يمنع التقاء الساكنين
من حذف احدهما او تحريكه وبنو الاصل لانه اقل اخلالا ولذلك لا يعدل اليه الا عند
تعذر بوجه ما والاصل التخفيف ان يكون في الساكن المتاخر لان الثقل ينتهي عنده
ولذلك لا يكون التغيير الا في الاول الا لموجب يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول
لانه به التوصل الى النطق بالثاني نحو كهمزة الوصل وقال قوم الاصل تحريك ما هو طرف
الكلمة اولا او ثانيا لان الاواخر مواضع التغيير ولذلك كان الاعراب اخرا والتقا
الساكنين من الاحوال العارضة للكلمة تارة يكون الساكن اصله الحركة وتارة لا
الساكنين يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف علة ام لا نحو يعلمون
~~وضرب ان الحرف المنفصل ويحذف له الاول وربما ثبتت كقراءة عنه تلهى~~
~~ما لكم لا تناصرون~~ يلتقيان في الوصل الا وان الاول حرف لين والثاني مدغم متصل
نحو دابة وذو دبية والضالين وربما فر من التقائهما في المتصل بابدال همزة مفتوحة
عن الالف قرئ فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان ولا الضالين وقال الشاعر
والارض اما سودها فتجللت بياضا واما بيضها فادهامت قال ابو حيان وهي
[illegible] الا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فان لم يكن الثاني مدغما حذف الاول
ان كان حرف مد او نون توكيد خفيفة او نون لدن كقوله تعالى [illegible]
[illegible] ونقول اضرب الرجل تريد اضربن ورايته لدا الصباح
اي لدن وشذ اثبات الالف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم ها الله
والله باثبات الالف والياء وكسر نون لدن كقوله تنتهض الرعدة في ظهيري من لدن الظهر
الى العصير وان كان غير ذلك حرك الاول نحو اضرب الرجل الا ان يكون الثاني
اخر كلمة فيحرك هو اي الثاني كاين وكيف وامس وحيث ومنذ واذا كان الاول تنوينا فالاصل
فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزيد الظريف فان كان بعد الساكن مضموم ضما
لازما ففي العرب من يضم اتباعا نحو هذا زيد اخرج اليه ومنهم من يكسر فان كانت الضمة
عارضة فليس الا الكسر نحو زيد ابنك وزيد اسمك وقال الجرمي حذف التنوين لالتقاء
الساكنين مطلقا لغة وعليها قرئ احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار وقال ولا ذاكر
الله الا قليلا والاصل فيما حرك من الساكنين الكسر لانها حركة لا توهم اعرابا اذ لا تنوين معها
قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل ان لا يقال الفتح الاصل لان الفرار
من الثقل والفتح اخف الحركات وكان اخلا او يقال لا اصل لان الالتقاء [illegible]
بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجوه تخص وقد يعدل عن الكسر للتخفيف
كاين وكيف لان الكسر مجانس للياء فيثقل اجتماعهما واشبه اجتماع مثلين ومنه الم الله
بفتح الميم او للجبر كقبل وبعد لانهما لما حذف ما اضيفا اليه وبنيا صار لهما بذلك
وهن فجبرا بان بنيا على الضم ليخالف حركة بنائهما حركة اعرابهما او للاتباع لما تارة يكون

اتبا

عنه

او الساكنين صح

بخلاف المنفصل فيحذف له الاول وربما ثبتت كقراءة عنه تلهى ما لكم لا تناصرون صح

اي صح

احد

اذ لا تكون في كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من ال والاضافة بخلاف الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا صح

اتباعا لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعده كمنذ ضمت الذال اتباعا لضمة الميم قبلها ونحو قل ادعوا
ضمت اللام في قل اتباعا لضمة العين بعدها او رد الى الاصل كنحو مذ اليوم تحرك بالضم لان
اصله منذ فيرد الى اصله او تجنبا للبس كانت وانت ضمت لخطاب المذكر [illegible] بالفتح لئلا
يلتبس بخطاب المؤنث او حملا على نظير كنحو حرك بالضم حملا على هم والواو وايثار التخفيف
كما اجاز حسبه اذا ادغم فانه يحذف واوه الاخيرة فيلتقي اخر الكلمة ساكنة بعد الف
ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسته الالف والغالب في نون من انها تفتح مع حرف التعريف وتكسر
مع غيره نحو من الناس من الذين في قوله من ابنك وقد عكسه اي الكسر مع حرف التعريف والفتح
مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله كانهما ملان لم يتغيرا [illegible] وقد جعل
ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات وتابعهما ابو حيان وقال
انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعناه واوفي التربية جمع من ذلك شي كثير
فكيف يجعل قليلا او ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وما لنا بنى النحويون الاحكام
الكلام على بيت واحد وبيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه
ما لا يحصى كثرة قال ثم الجواز حذف نون من في هذه الحالة شرط وهو ان تكون اللام ظاهرة
غير مدغمة فيما بعدها فلا تقول في من الظالم مظالم ولا في من الليل مليل قال
ونظير ذلك حذف نون بني فانهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون
في بني الحارث بلحرث ولا يقولون بنجار في بني النجار قال وقد وقع في شعر [illegible]
حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون اظهر لام التعريف
قال [illegible] والغالب في نون عن انها تكسر
مطلقا مع لام التعريف ومع غيره نحو رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضم مع اللام
حكى الاخفش عن العرب قال ابو حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو
المفتوح ما قبلها الضم اذا كانت للجمع نحو اخشوا الناس ولو كان لم تكن للجمع نحو لو استطعنا
وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع وتضم واو غيره وقد تفتح واو الجمع قرئ اشتروا الضلالة
بالفتح ص الامالة يجوز ان ينحى بالالف نحو الياء لكونها بدلها في طرف او ايلة اليها
او بدل عين ما يقال فيه فلت او تلوها يا او قبلها او مفصولة بحرف او حرفين ثانيهما
ها او تلوها كسر او قبلها بحرف او حرفين اولهما ساكن او بينهما ها ش المقصود بالامالة
تناسب الصوت وذلك ان الالف والياء وان تقاربتا [illegible] فقد تباينا من حيث
الالف من حروف الحلق والياء من حروف الفم فتقارب بينهما بان تنحو بالالف نحو الياء ولا يمكن
ان ينحى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب ونظير ذلك
اجتماع الصاد والدال واجتماع السين والدال فانه يلزم الصاد والسين تشرب صوتا
حرفا قريبا من الدال وهو صوت الزاي لان الصاد مستعل مطبق مهموس والدال
بخلاف ذلك والسين مهموس فاشربا صوت الزاي لموافقته للدال في كونها مجهورة شديدة
وانما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف ثم الامالة جائزة لا واجبة بالنظر الى
لسان العرب لان العرب مختلفون في ذلك فتميم [illegible] تميم واسد وقيس [illegible]

وقد عكسه

في

وتهامة اهل نجد صح

من لم يميل الا في نحو دنيا وقليلة وهم اهل الحجاز في باب الامالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فانه وان امال منه شي فهو قليل جدا بحيث لا ينقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع واسباب الامالة فيما ذكر ابو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة وهي كسرة وتكون قبل الالف او بعدها ويا قبلها وانقلاب الالف عن اليا وتشبيه الالف بالالف المنقلبة عن اليا وكسرة تعرض في بعض الاحوال وذلك مما لم يمنع من ذلك مانع على ما يبين ويشرح فيه قال ابو حيان وقد زاد سيبويه ثلاثة اسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال انتهى فنقول اذا كانت الالف متطرفة منقلبة عن اليا اميلت نحو فتى ورمى وملهى ومرمى سواء كانت في اسم او فعل وسوا كانت الالف منقلبة عن يا اصلية ام عن يا منقلبة عن واو نحو ملهى واعطى وكذا ان كان مآلها الى اليا فانها تمال مثاله الف التانيث المقصورة فانها تؤول الى اليا في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيده في التسهيل بقوله دون ممازجة زايد احترازا من نحو قفا وقطا ان الفه تؤول الى اليا مع يا الاضافة في لغة هذيل وفي اللغة لغة عربهم قال ابو حيان وهذه المسئلة اعني اذا كانت الالف لا تؤول الى اليا الا بممازجة زايد فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوي فيما كان على ثلاثة احرف من بنات الواو بين الاسم والفعل ولا يفرق بينهما في جواز الامالة قال سيبويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة احرف من بنات الواو نحو قفا وعصا قال ارادوا ان يفصلوا بينها وبين بنات اليا وهو قليل وفرق النحويون الفارسي وغيره بين الاسما والافعال فيطرد دون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال وانما عبر النحويين في ذلك والله اعلم ما حكي من ان القرا السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة احرف من الاسم والفه منقلبة عن واو على الفتح والقرآن حجة متبعة وقد يتفقون على الجايز وما يقدح انفاقهم اذ اسلم لهم نقل سيبويه انتهى وكذا تمال الالف اذا كانت تبدل منها مع غير ما يقال فيه فلت قال ابو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة لكسرة تعرض في بعض الاحوال قال سيبويه ومما يميلون كل شي كان من بنات اليا والواو مما هو عينه اذا كان اول فعلت مكسورا نحو الكسرة كما نحوا نحو اليا فيما كانت الفه في موضع اليا وهي لغة لبعض الحجاز انتهى وذلك نحو خاف وطاب وزاد وهاب فتقول خفت وطبت وزدت وهبت فتعرف الفعل اذا اخذت تا الفعل وتصير اذا الى قلت واحترز من ان يصير الى قلت بضم الفا نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لم يا فيه من الكسرة تعرض وكذا تمال الالف اذا كانت متقدمة على يا تليها نحو بايع او متاخرة عنها متصلة بها كالسيال لشجرة والضياح للبن الممزوج قال ابو حيان والامالة اذا كانت في بايع وكيال اقوى لان اليا مدنها او منفصلة بحرف نحو شيبان والامالة اذا كانت اليا ساكنة اقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان الانخفاض في الساكنة اقوى لقربها من حرف المد او منفصلة بحرفين احدهما ها نحو بينها ورايت يدها قال ابو حيان واطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي ان يقيد بان لا تفصل بين الالف واليا

ضمة فانها لا تجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتتدافعا قال وانما شرطنا ان يكون ثانيهما ها لخفائها فكانه ليس بين اليا والالف الا حرف واحد قال واعلم ان اليا وان كانت من اقوى اسباب الامالة فانا لم نجد لها سببا موجبا لترجيح امالتها الف الاول نحو الحيوان وحيران في قراة ورش ولا في مذهب قتيبة وحمزة فان الامالة موجودة في قراتهما لذلك وكذا تمال الالف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد او متاخرة عنها بحرف نحو عماد او بحرفين اولهما ساكن نحو شملال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو اكلت عنبا ومما اذا تقدم مثل نداء فانه لا تجوز الامالة الا ان يكون احدهما ها نحو درهمان ويريد ان ينزعها لخفا الها وشرطه ان لا يكون احدى الحركتين ضمة فلا تجوز امالة نحو يضربها لحجز الضمة بين الكسرة والالف وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في اوله فاما نحو اسود او مثل عماد وكلما كانت الكسرة اقرب الى الالف كانت الامالة اولى وكانت اولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة اولى وقد انتهت اسباب الامالة وكلها انما ترجع الى شيئين اليا والكسرة وقد اختلف في ايهما اقوى فذهب ابن السراج الى ان اليا اقوى من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الاكثرون الى ان الكسرة اقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة ومقدرة وهو ظاهر كلام سيبويه واستدل له من جهة السماع بان اهل الحجاز يميلون الالف للكسرة ولا يميلونها للبا ومن جهة المعنى بان الاستفعال في النطق بالكسرة اظهر منه في النطق بالبا التي ليست مدة وان كانت مدة فالكسرة معها موجودة فلا شك ان امالة مثل هذا اقوى من امالة مثل باع وانما الكلام في اليا التي ليست معها كسرة ص وتغلب اليا والكسرة غير المنويتين تاخر مستعل وله حرف وحرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور او ساكن اثر كسرا مفتوحة او مضمومة وتغلب كسر الراكل ما نع ان لم يلها غيره لا نحو من شيت في كلمة اخرى وربما اثر المانع منفصلا والكسر منويا في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين اثر على الصحيح ش يغلب اليا والكسرة الموجودتين لا المنويتين تاخر حرف من حروف الاستعلا السبعة متصل بها نحو باخل او منفصل بحرف نحو ناهض او بحرفين نحو مناشيط فلا يمال شي من ذلك في الافصح ونقل سيبويه امالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلا وهي قليلة فان كان الفصل بثلاثة احرف لم يغلب لتراخيه نحو يريد ان يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلا وان بعد ومما صدرت به من التعبير يتعلق به التسهيل وقد تعقبه ابو حيان قايلا اما تسهيل حرف الاستعلا المتاخر عن الالف المفتوحة انه لا يمال اذا دخل اليا لولا ذلك الحرف فمقتضيه كلام المص قال وغلبته للكسرة واضح واما غلبته لليا فلم نجد ذلك فيما لا في تاخر حرف الاستعلا عن الالف ولا في تقدمه عليها انما يمنع مع الكسرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا المنويتين غلط لانه ليس لنا يا منوية تمال الالف لاجلها لا متقدمة على الالف ولا متاخرة وانما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنوية قال فذكر اليا

هنا غلط وصوابه ان يقال بقلب الكسرة الموجودة الا المنوية ومثال ما الكسرة فيه
منوية وبعد الالف حرف الاستعلا هذا ماض في الوقف ومررت بماض مثل اصله ماضض
فادغم انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلا ان تقدم على الالف فلا تجوز الامالة نحو
قاعد وغانم وصاعد وطائف وضامن وظالم الا ان يكون مكسورا نحو غلاب او ساكنا
بعد مكسور نحو مصباح فانه لا تجوز الامالة ومتى اتصلت بالالف را مفتوحة ومضمومة
منعت الامالة قال ابو حيان سوا تقدمت نحو راشد وفراش او تاخرت نحو هذا الاجر
وجار ورايت حارا وبعض العرب يميل ولا يلتفت الا الرا فان كسرت الرا غلبت
المانع كقارب وغارم فان حرف الاستعلا لو لم تكن الرا المكسورة بعد الالف لمنع
من الامالة لكن الرا المكسورة تنزلت منزلة حرفين مكسورين فقويت في جانب الامالة
حتى غلبت المستعلا وانما قويت هذه الا اليا لانك تستعلي بلسانك ثم تنحدر وذلك
سهل خفيف قوي الموجب التي نوه ولذلك لم يغلب الرا المكسورة حرف الاستعلا اذا
كان متاخرا اعنيا نحو فارق لان ذلك لو اميل اصعاد بعد انحدار وهو مستصعب فان كانت
هذه الرا متصلة بالالف نحو البشر فلك بعاد لم يغلبا القاف لبعدها الا في لغة
شاذة قال ابو حيان وفي قول التسهيل كفتا لمانع اختصار حسن وذلك ان المانع
يشمل حرف الاستعلا ويشمل الرا المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلا فاذا
اتصلت بالالف الرا المكسورة كفت مانع من الامالة وهو حرف الاستعلا نحو غارم
والرا المفتوحة نحو وارك لان الرا المفتوحة ليست في باب المنع باقوى من حرف
الاستعلا انتهى فلذلك زدت في التصريح بقولي كل مانع وبعض العرب تمثل الرا المكسورة
مانعة من الامالة كالمفتوحة والمضمومة ولا تؤثر سبب الامالة الا وهو بعض ما الالف
لعقبه فلو كان السبب من كلمة والالف من اخرى نحو هذا قاضي شابور ورايت ابن
شابور لم تجز امالة الف شابور لان اليا والكسرة الموجبين للامالة من كلمة و...
من كلمة اخرى قال ابو حيان ويستثنى من هذه مسئلة بينها وعددها ولن نصر لها
فان الها التي تليها كلمة والسبب الذي هو اليا او الكسرة من كلمة قال وقد
نحى تعليل اغتفار ذلك في الها كانها مفقودة لخفائها قال وقد نصوا على ان
الكسرة اذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الالف فانها قد تمال لها الالف وان
كانت اضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة قال سيبويه سمعناهم
يقولون لزيد مال فاما لوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة انتهى وقد يؤثر
مانع الامالة وهو في كلمة اخرى غير الكلمة التي فيها الالف نحو يريد ان يضربها قبل
فالها الف من كلمة والمانع هو القاف من كلمة اخرى وربما اثرت الكسرة منوية في موقوف
عليه او مدغم نحو هذا ماد وهو لا عاج والاكثر في لسان العرب ان ما كانت الكسرة
ذاهبة منه للادغام انه لا تمال الفه قال ابو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم
يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو حاد وادغام ما كانت في كلمتين نحو الابرار لتي ...
صاحب كتاب التفصيل خلافا فمن امال له الالفا التي قبل الرا المدغمة في مثلها او في

وحمار

الالفات

غير

ولذا لم يؤثر هاان ذي عنده لم تمل الفها لاجل كسرة همزة ان لان الفها من كلمة والكسرة من كلمة اخرى صح

الذي

اللام نحو مع الابرار ومنا ون القناطير فقال بعضهم بمنع الامالة وذلك لذهاب
الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناس من النحويين من البصريين وقال
الاكثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كثبوتها مع غيره وذلك ان تحصين الحرف
للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصدد ان لا يدغم وان يوقف والعارض
لا يعتد به والى هذا ذهب احمد بن يحيى قال ابو حيان وهو عندي الصحيح لان الامالة
قد حكاها سيبويه في نحو جاد وان كان الافصح ان لا يماله فاذا كان قد جاز ذلك
في مثل جاد مع اذ كسرته انتظرها الا ان اضطر شاعر فحك فلان يجوز مع هذا اولى
لان هذا الادغام ليس بواجب وهو زايل اذا وقفت ولا سيما اذا قلنا بان المدغم
في شي يناذ الحركته اشارة لطيفة فكان الحركة اذ ذاك موجودة لكنها ضعفت
(ص) واميل بلا سبب للمجاورة وللفواصل قيل ولكثرة الاستعمال (ش) من اسباب
الامالة في ما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا
راينا عمادا فاما لوا للامالة كما امالوا للكسرة وقال قوم رايت في قول من قال عمادا
فاما لوهما جميعا وذا قياس انتهى قال ابو حيان وقد قرا القرا بالامالة
للامالة في عدة كلم من النصارى والنصارى ويتامى اليتامى وسكارى اسارى وكان
سكارى امالها بعض القرا لامالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل
ما اميل لتقدم الامالة عليه وما اميل لتاخر الامالة عنه ومن اسبابها مراعاة
الفواصل كامالة والضحى والليل اذا سجى لرعاية قلى وما بعده من ذوات اليا
وعد قوم منهم صاحب البديع واليها بادي من اسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة
الاعلام نحو الحجاج والعجاج اسم الراجز مرفوعا ومنصوبا قال فكثرة استعمال
من الاسباب الشاذة التي اميلت الالف لاجلها (ص) والفتحة قبل را مكسورة
او ها تانيث لم تسكن على الصحيح (ش) اميل من الفتحات نوعان احدهما ما تليه
را مكسورة قال ابو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان احدهما ان لا
تكون الرا المكسورة تلي فتحة في غير يا او يكون بينهما حرف ساكن غير اليا نحو من عمرو ومن
رباح او مكسور نحو بابسر وسوا كانت الفتحة في حرف الاستعلا نحو من البترام في را
نحو شرد ام في غيرها نحو من الكبار كانت الرا والفتحة في كلمة كما مثلنا ام في كلمتين
نحو رايت خبط رباح الا ان المتصلة اقوى في ايجاد الامالة من المنفصلة فيرى بين
القرا قوي منها في خبط رباح فان كانت الفتحة في يا نحو من الغير او الساكن الفاصل
بين الفتحة والرا يا نحو لغير امتنعت الامالة الشرط الثاني ان لا تكون بعد الرا
المكسورة حرف استعلا فانه لا يجوز الامالة وذلك نحو الفرق والصراط النوع
الثاني ما تليه ها تانيث موقوف عليها قال ابو حيان سبب الامالة هنا التانيث
من الاسباب الشاذة وهو انها شبهت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت
العرب يقولون ضربت ضربة واخذت اخذة شبهوا الها بالالف فاما لوا ما قبلها كما يميل
قبل الالف قال ابو حيان ولم يبين سيبويه باي الف شبهت والظاهر انها شبهت

تسكين صح

عليه صح

٢

وكسالى صح

ابو حيان صح

ان تكون

الغير

بالف التانيث لاشتراكهما في معنى التانيث فاذا وكل ها تانيث فان الامالة جايزة في الفتحة
التي قبلها ولا امالة لالف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا ان كان قبلها يا نحو حياة لامالة
نحو امالة مرضاة ونقاة وسوا كانت هذه الها للمبالغة نحو علامه ونسابه ام لا
تا تانيث فان كانت الها للسكت نحو ماهيه فذهب ثعلب وابن الانباري الى جواز ذلك
وقد قرا به ابو مزاحم الخاقاني في قراة الكساي قال ابو الحسن ابن الباذش ووجه امالة
ذلك لشبه اللفظي الذي بينها وبين ها التانيث انتهى ص ولا يمال مبني الاصل غير ها
ونا وذا ومتى وانى وما هو غير مستثنى به الا بلى ولا في اما لا فيمال في الجواب قال هو وحتى
والفرا ولكن وغيرها من مسموع او غير فصيح ش لا يمال من الاسما الا المتمكن واميل من
غير المتمكن ايضا المبني الاصل ها ونا نحو مر بها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا وذا اسم
اشارة نحو ذا قايم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالتهما ان الفه يا ولانه
قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظايره فتصرف فيه بالامالة و
وامالت العرب متى لانها ... الاستفهام والشرط وكذلك انى وامالة ... اما
بلى لشبهها بالالف المشبهة بالف التانيث لتعليلته واختلف في وزنها فقيل فعلى واليه ذهب
الاهوازي واختاره ابن مجاهد وجوز ان يكون افعل واختاره ابو الحسن بن الباذش
لان زيادة الهمزة اولا عند سيبويه اكثر من زيادة الالف اخرا وخرج بمبني الاصل المعرض
بنا وهو المنادى نحو يا فتى ويا حبلى فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضي مطردة
وان كان مبني الاصل واما الحروف فلم يمل منها الا بلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار
لها بذلك مزية على غيرها ولا لانها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل
لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا او لو افردت من اما لما صحت امالة الفتحة وحكى ابن
جني عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالاسم قال المختار وحكى
اذ يقال لا لنفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال ابو حيان وحكى صاحب العين
وغيره ابو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذي في هذا الكتاب عن ابي بكر بن مقسم ان
بعض اهل نجد واكثر اهل اليمن يميلون الفتح لان الامالة غالبة على السنتهم
في اكثر الكلام وعامة العرب والقرا على فتحها قال ابو يعقوب وقد روي اما لها
عن حمزة والكساي امالة لطيفة وذهب سيبويه وابو بكر بن الانباري والمهاباذي
وغيرهم الى منع امالة حتى قال ابو حيان وهم محجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانباري
وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكني فلم يميلوا
الالف ثم المكني حتى قالوا احتاي وحتاك وحتاه وانصرف الى اتباع الظاهر حين
قالوا حتى زيد انتهى قال ابو حيان واختلف في امالة الا لكن مذهب الى جواز ذلك
التي تشبيها لالفها بالف فاعل والصحيح انه لا يجوز الامالة لانها لم تسمع فيها
في الادوات اذ لا قال وما امثل منها فاذا ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى
مورد السماع وما سمي به من الحروف دخلته الامالة لخروجه عن حيز الحرفية الى حيز
الاسما كقولهم في حروف المعجم با تا يا وكذا اوايل السور التي اخرها الف كالر الا لم

حين

را

يكن

يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال ابو حيان وقد حكوا امالة الف يا في
الندا ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونايبة عن العامل في قول
فصار لها بذلك مزية على غيرها من الحروف وشبهتاها بما اميل من كلم المعجم نحو امالتهم
الف با وتا وذا وغيرهما نعذر تعرض في الكتاب شاذ مسموع او لغة ضعيفة لقوم من
العرب لم يوثق بفصاحتهم وقد تقدم في الشرح الاشارة الى بعض ذلك ص الوقف
اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا فيحذف الا التنوين غير المفتوح فيبدل
ابداله في الفتح الفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون بالنظر الاصح لا الصحيح
والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاوه او عينه او لامه فبالياء حتما والا فالاقيس ان
تون الحذف والا فالاثبات خلافا ليونس في المنادى ويا المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة
والياء والواو المتحركتان كالصحيح والساكنتان تحذفان اختيارا خلافا للفرا
وكذا الف المقصور وضمير الغايبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال الف المبني
همزة واتباعها لحوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة او يا او واوا لغة والحاق
وفاقا للمبرد والمازني وابن عصفور خلافا للجمهور الوقف على اذن بالنون وفي كاين
خلف ونرة نون لم يك وتمنعه الفرا ش اذا كان اخر الموقوف عليه ساكنا ثبت بحاله
في الوقف كحاله في الدرج وذلك نحو لم وقم الذي ولم يقوما وسوا كان مبنيا
ام معربا الا ان يكون اخر الموقوف عليه حرفا اهمله اهل الخط اي لم يجعل له صورة في الخط
فصار يلفظ به ولا تصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها
بالالف ونون التوكيد بعد فتحة او الف فانه يحذف تنوين غير مفتوح معرب او مبني
غير مونث بالها فانه يبدل الفا في الاعرف من لسان العرب نحو رايت زيدا وويها
وايها فان كان مونثا بالها نحو رايت قايمة فانك لا تبدل من التنوين فيه الفا وهذا ايضا
على الاعرف من لسان العرب وهم الذين يقفون بابدال التا هاء واما من يقف
بالتا وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع الفا فيقولون رايت قايمتا
قال اذا اعتزلت من بقاع العزى فاحسن شملنا شملنا وخرج بالمونث بالها المونث
بالتا نحو بنت واخت فانه يبدل فيه التنوين الفا كغير المونث نحو رايت بنتا واختا
ولغة ربيعة حذفها لتنوين من المنصوب ولا يبدلون منه الفا فيقولون رايت زيد
حملا له على المرفوع والمجرور ليجري الباب مجرى واحدا قال الاعشى اغنم وحسن
حديثها لقد تركت قلبي بها هايما دنف ووجه الحذف في الرفع والجر استثقال
الابدال فيهما ولغة ازد السراة الابدال في الاحوال الثلاثة حكى ابو الخطاب
عنهم انهم يبدلون في الرفع والنصب والجر حرفا يناسب الحركة اي واوا والفا ويا
وكان البيان عندهم اولى وان لزم الثقل ومذهب سيبويه فيما نقل اكثر النحويين
ان المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من ان اشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم
والمكسور وابداله الفا من المفتوح نحو قام فتى ومررت بفتى ورايت فتى فان العرب
مجمعون على الوقف بالالف في حالة الضم والكسر هي الالف التي كانت في اخر الكلمة

الا هو

وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين لانه لما حذف التنوين عادت الالف اذ قد
زال موجب الحذف واما في المفتوح فانها تبدل من التنوين وهذا المذهب قال ابو علي
وانه قول سيبويه والجمهور وابن مالك في التسهيل وذهب المازني الى ابدال الالف من
تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لان التنوين في الاحوال كلها قبله فتحة
فاشبه التنوين في رايت زيدا الا انهم انما وقفوا على رايت زيدا بالابدال الفا لان
الالف لا تثقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون
وهذا المذهب قال الاخفش والفراء وابو علي اولا وذهب ابو عمرو والكسائي
الى عدم الابدال منه مطلقا وكذلك انه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود
الالف في الاحوال كلها وهذا المذهب قال ابن كيسان والسيرافي وابن برهان
وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه مكي ابن ابي طالب الى الكوفيين وعزاه ابو
جعفر بن الباذش الى … الا انه اتباع الى مذهب سيبويه والخليل وقال ابو حيان
انه الارجح واما المنقوص فان حذف فاؤه كيف علما وكمثله وفي يفي وعينه كمري اسم
فاعل من ارى يري علما فانه يوقف عليه برد الياء في الاحوال كلها اذ لو وقف عليه
بدونها لزم الاخلال بالكلمة اذ لم يبق منها الا حرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين
فان كان منصوبا ثبتت الياء في الوقف وابدل من التنوين الف نحو رايت القاضي
ورايت قاضيا وان كان مرفوعا او مجرورا فالافصح ان كان منونا حذف يائه نحو هذا
قاض ومررت بقاض وان كان غير منون اثبات يائه ويحتمل ذلك صورا ان يكون معرفا
بالالف واللام نحو جا القاضي ومررت بالقاضي او بالاضافة نحو جا قاضي مكة وقاضي المدينة
او غير منصرف نحو جواري او منادى نحو يا قاضي واختيار اثبات الياء في الوقف على هذا
مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو يا قاض قال سيبويه وهو اقوى
لان النداء محل الحذف الا تراهم رخموا منه الاسما ومقابل الافصح في المنون لغة
قوم يحذفون الياء الباقية وعلى هذه اللغة قوله تعالى الكبير المتعال ويوم التناد وفي
جارية في الصنا… الملاقي ساكن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم
يا المتكلم الساكنة وصلا والمحذوفة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف
على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جا غلامي ورايت غلامي ومررت بغلامي وعلى
الثانية بابقا حذفها كما هي في الوصل نحو يا قوم وعلى الاخرى بحذف الحركة نحو لن يرمي
ولن يغزو واما يا المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الحاقها الهاء كما
في الوصل نحو يرمي ويدعو ولا يحذفان الا في فاصلة او قافية كقوله تعالى والليل اذا يسر
وقول الشاعر وازاك … تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفري واجاز الفرا الحذف
في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه ذلك ما كنا نبغ قال ابو حيان ولا خلاف
ان المنقوص … في لغة الالف مزيدة كقوله … ورهط ابن المعل يريد ابن المعلى
واما الف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد تحذف منقولا حركتها … اختيارا كقوله
والكرامة ذات اكرمكم الله به يريد بها تحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الباء

فيه

محولا

يثبتون الياء فيه نحو هذا القاضي وغازي وبها قرا ابن كثير وورش في الحرف ومقابله في المعرف بالالف واللام قوم …

ولذلك

ولذلك نحوها قال ابو حيان وظاهر كلامه اقتياس ذلك لانه قال اختيارا وفعل
ماذكر يجوز ان نقف على هنا وهنا وفيهلمته وعمه وفيه قال وانا دونه فيما
علماء هذا الحرف الواحد على حسب المذكور لبعض العرب وينبغي اثبات ذلك الى
كثرة توجب القياس قال وكل شي اخره الف نحو هنا واولا وهنا يجوز فيه ثلاثة اوجه
ابقاؤها الفا كما في الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع بعضهم
بالهمز واما قلب الالف هاء كقوله … ومن هنه فشاذ الثانية الاسم المندوب فانه
يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الها نحو يا زيداه ولا يوقف عليه فقط ولا يبدل
الفه همزة ولحوق هذه الها خاص بالمبني فلا يقال موساه ولا عيساه حذرا من التباس
بالمضاف اليه وربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة او يا او واوا نحو هذه افعا وافعى
اصحابه هذه افعي وهذه عصي او عصى او عصو في عصا والاولى والاخيرة لغة بعض
طي والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل الف في اخر
الاسم سوا كانت اصلية او غير اصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رايت رجلا وبهمز
الالف في اخر الاسم واختلف بما نوقف على اذن فذهب ابو علي والجمهور ابدال
نونها في الوقف الفا وذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال ابو حيان واما عن ولن
فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف
اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال واما النون الخفيفة فلا خلاف انه
يوقف عليها بابدال نونها الفا ان انفتح ما قبلها قال واختلف في كاين قال واذا
حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف
عليه فنص بعض اصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما ادر في
لو توقف على الدال انه لم يكن لم يحذف عند التقا الساكنين بل حذف تخفيفا وبانها
ادري فانها تحذف عند التقا الساكنين فلما خالفه في الوصل خالفه في الوقف
ولانه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلالا بالكلمة فصار بمنزلة يا حار قال وظاهره
انه ترد النون المحذوفة كما ترد اليا في مر واما الفرا فانهم يقفون على الكاف ولا يردون
المحذوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المحذوفة لكثرة
الاستعمال وصرح ابو علي في العسكريات انه مجزوم بالسكون نقدر جزم حذف ثم تدرج
وحذف لم يك لم ابق الا التي ص مسالة يوقف على حركة غير اليا بالسكون والروم مطلقا
وقيل لا روم في الفتح والاشمام في الضم والتضعيف ان لم يكن همزة او لينا او يا
سكون او مضموما منونا ونقل حركته لساكن قبله ان قبلها ولم يوجب عدم النظير
ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم تحذف ويوقف على المنقول اليه
بما له مما مر في الافصح والمنقول حركته همزة وقيل مثله لالتقا الساكنين وقيل
للدلالة على الاعراب وقيل لما مر ش اذا كان اخر الموقوف عليه متحركا غير تا التانيث
جاز في الوقف عليه اوجه احدها السكون وهو الاصل في الوقف على المتحرك وذكروا
انه انما كان الاصل لشيئين احدهما انه اخف الوقوف عليه مناد للحرف المبتدا به

بالالف

سيبويه

وان دخولها

بانه حذف … كثرة استعمالها … النون الجزم … حروف العلة … لانها تشبهها

لان الوقف هو الانتها والانتها مضاد للابتدا فينبغي ان يكون صفته مضادة لصفته
والابتدا لا يكون الا بمتحرك فيكون هذا ساكنا والاخر ان الوقف موضع استراحة
لانه موضع يضعف فيه الصوت فاختاروا للحرف الموقوف عليه اخفاها وهو
السكون وجعلوا علامته في الخط خا فوق الحرف وصورتها هكذا خه الثاني الروم
وهو اخفا الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو تضعيفك الصوت
بالحركة من غير ان تكون فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون ويكون في الحركات
كلها في المرفوع منونا كان او غير منون وهو تجزي الضمة وفي المضموم وفي المنصوب
غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو تجزي الكسرة
ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها
بسرعة ولذلك لم يجزه القرا في الفتحة واما النحويون فمذهب الجمهور جوازه في
الفتحة قال الاستاذ ابو الحسن علي بن احمد بن خلف الانصاري عرف بابن البادش
زعم ابو حاتم ان الروم لا يكون في المنصوب لخفته والناس على خلافه لان الروم
لا يرفع حكم السكون لما فيه من قربه من الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح
كغيره انتهى واما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فانه يقف
بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون تصويت وهو لا يدرك
الا بالروية وليس للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعمى ويدركه بالتعليم بان يضم
شفتيه اذا وقف على الحرف قال ابو الحسن الحضرمي في قصيدته يرى رومنا والاعمى
تسمع صوته واشمامنا مثل الاشارة بالشفه ذكر النحويون ان الاشمام مختص
بالضمة سوا كانت اعرابا ام بنا قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لان الفتحة
من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في النصب
والجر لا الة له بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيتلفظ بها لفظا خفيفا ويسمع
قال ابو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي
التي يكون للسان عليها حركاتها الا ترى ان الحروف الحلقية والشفهية لا عمل
للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يمكن الاشمام في الفتحة والكسرة
لان الاشارة اليهما فيها تشويه لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال
فيه التثقيل بان يجي بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه فيجتمع ساكنان
فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرف في الوقف
نحو هذا جعفر وقام الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو نبا لان العرب تنكبته
الهمزة في لغتهم الا اذا كانت عينا نحو سال ولا لا ولا في حرف لين نحو بغي وسروا
ولا في تالي ساكن نحو عمرو وبكر وثوب وبين ولا في منصوب منون لانه لا يوقف عليه
في اشهر اللغات بابدال الالف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال ابو حيان
ولم يوثر الوقوف بالتضعيف عن احد من القرا الا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم
انه وقف على قوله تعالى مستطر في سورة القمر بتشديد الرا وذلك بخلاف الاصل

والروم

خ

القرا

حكم

والروم والاشمام فان ذلك يروى عنهم الخامس النقل بان تنقل حركة الحرف
الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمرو بضم الميم ومررت ببكر بكسر
الكاف قال انا ابن ماوية اذ جد النقر وقال ارتني حجلا على ساقها يهش الفواد
لذاك الحجل وقال عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم اضربه قال ابو حيان
ولم نر الوقوف بالنقل عن احد من القرا الا ما روي عن ابي عمرو انه قرا وتواصوا
بالصبر بكسر البا وقرا سلام بن الصدر والقمر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن
مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى ما
قبل الحرف وبه قال بعض النحويين قال نقلوا لئلا تذهب حركة الاعراب بالجملة
وقال ابو علي هذه الحركة لالتقا الساكنين واستدل على ذلك بانهم لم ينقلوا في
زيد وعون لان اليا والواو لا يحتملان ذلك كما احتملتا اذ يدغم ما بعدها في نحو ثوب
بكر قال ابو حيان وينفصل عن هذا بانه يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة
قال وقال ابو علي ايضا وليس بتحريك لالتقا الساكنين وبين الدلالة على حركة
الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا
الحرف واشموه للدلالة واحتجا بان الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر
فانما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان
كان ما قبل الحرف الاخير متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم
نقلا لحركة اللام لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقا الساكنين
وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ولغة لخم النقل الى المتحرك قال من يأتمر للخير
فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده وشرط الساكن ان يكون صحيحا فان كان حرف
علة كدار وعون وبين لم يجز النقل اليه لاستثقال الحركة على حرف العلة وان لا يكون
مضاعفا نحو الفل فلا يقال الفل بالفك لانه يفضي الى فك المدغم وقد
اعتزموا على ادغامه فلا يفعل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه
ان يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزو لانه يؤدي الى كون الاخر واوا قبلها ضمة في
المرفوع وذلك مرفوض والى القلب والتغيير في المخفوض وشرط النقل ان لا
يؤدي الى عدم النظير فلا يجوز في انتفعت ببسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود
في الاسما ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال
ببسر وهذا بشر ويستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان ادى الى عدم
النظير ويغتفر فيه ذلك لان الصيرورة اليه اخف من الساكن ما قبله فيقال
هذا الردو ومررت بالبطي وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال رايت
العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكروا في امتناع النقل من الفتحة الى الساكن
قبلها وجهين احدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كانهم سكنوا
فعل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال ابو حيان وهذا ضعيف لان فيه
مراعاة الحالة العارضة وبنى النقل في الوقف فصار الوقف كانه اصل ادخل

السدر

ان يكون في ذلك فعل اذا وصلوا او الوصل نحو الاصل ونحو السكون والثاني ان المنقوص
ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لان ما قبل الالف يلزمه الفتحة
وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام فنحو حكم النون لانها
بدل منه ومن الالف واللام لانهما متعاقبان وكان التنوين موجود قال ابو حيان وهذا
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسماء المفتوحة الساكن ما
قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الف ولام وذلك نحو جعل ودعل وهند اذا سمي
به فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع
العرف ونحو ضحو اسم امراة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع
تلك العلة المانعة ويشترط هذا الشرط ايضا المهموز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة
اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قلنا فيقال رايت الردء والخب واغتفر فيه
ذلك كما اغتفر فيه الا الى عدم النظير لانه اولى وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فاجازوا نقل الفتحة الى الساكن قلنا مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون
رايت البكر ورايت البكر واقتفيم الجرمي فيا شانه لا اسما عا قال ابو حيان ولم
يوجد لك عن احد من النحاة وفي الايضاح تبعا لسيبويه النزاله وكره فيما الشاذ ولم
يسمع فيما هذا الوقف وانما جاز في الشعر واذا انتقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون
واقتصروا على حامل حركتها لا يوقف عليه مبتدا بها فيقال هذا الرده ورايت الرده
ومررت بالرده فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح
اذا وقف عليه من الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال والتضعيف يكون
والتضعيف وحذفوها في الاخر والقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها اذا التحقوا
نحو زوش فقالوا ارش وكان الحذف فيها اولى لان الاواخر هي محل التغيير واما
غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورايت
الرده ومررت بالرده او يبدل له بمجانس حركة ما قبلها فلا نحو هذا البطو والخبا والرده
ورايت البطا والخبا والردا ومررت بالبطي والخبي والردي او متبعا نحو هذا البطو
والخبا والردي ومررت بالبطو ورايت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبا ورايت الخبا
ومررت بالخبا وهذا الردي ورايت الردي ومررت بالردي ص واما نحو ابدال التا
في الاسم تلو حركة وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيهات ولات وحيان والان
وفا قولها ابو حيان سلامة رتبت وثنت ولعلت ش اذا كان اخر الموقوف عليه تا تانيث
في اسم فاما نحو ابن الهاء الوقف عليها ان تحرك ما قبلها لفظا كفاطمة ونابه
وعلامة او تقديرا كالحياة والقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلب
عنه واحترز بهذا اللفظ الشرط من نحو بنت واخت فان تانيث التانيث لكن
لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليهما بالتاء لا بالها ونحو بقولنا في اسم
التا التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت ويقولها قيامنا يثبت التا الوقف عليها بالها
فان مشهورا للغة الوقف عليها بالتا وان كان بعض العرب يقف عليها بالها وبعض
العرب يبدل وان اجتمعت الشروط قال بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مي

ما احفظ منها ولا اية وقال الراجز الله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت قال ابو حيان وعلى
هذه اللغة كتبت في المصحف الفاظ بالتا نحو قوله تعالى ان شجرة الزقوم اهم
يقسمون رحمت ربك وسواء على اللغة الفصحى كانت التا في مفرد او جمع تكسير كاسما
او جمع التصحيح والمحمول عليه كالهندات والبنات والاخوات واولات فالافصح
الوقف عليه بالتا ويجوز ابدالها ها مع دفن البنات من المكرمات وكيف الاخوه
والاخواه قال ابو حيان وكان القياس ان يكون الوقف بالها هنا التي للتانيث
لكنهم ارادوا التفرقة بينها وبين ما يكون فيه للواحد كالسعلاة والعلقاة لان
التا في المفرد بمنزلة شي ضم الى شي والتا في الجمع قرينة من التا الالحاق نحو يا عزت
صارت مع التانيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدون فصحت لذلك ومن الاضاح
ما حكاه الفراء قطرب عن الوقف عليها بالها شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح
لابي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالها لغة طي وفي هيهات وحيهات اقرارا للتا
وابدالها ها وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة وعلامات ربابت قال ابو حيان
واما ثمت وربت ولعلت فالقياس على ذلك سابغ فيوقف عليهن بالتا وانما قال
وقد ذهب الى ذلك في ربت قال فالاحسن عندي الوقف عليهن بالتا كالوصل
ص ويوقف عليها بها السكت وجوبا على فعل حذف اخره مع فايه او عينه وما
الاستفهامية ان جرت باسم والا فاختيارا ويجوز في ذي حركة تشبه الاعرابية مبني
للندا او قطع عن الاضافة او اسم لا وكذا الماضي في الاصح وقد لا يلحق اللازم
ش مما يختص به الوقف زيادة ها السكت فيوقف بها على الفعل المعتل
الاخر في الجزم او في الوقف فان كان محذوف الفا نحو انف زيدا دق عمرا او محذوف العين
نحو ان تر زيدا او تر بكرا الذي وقف عليه وجب الحاق الها لانه يبقى على حرف واحد كاق
زيدا الباقي مركوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم موجود
وهو الجزم او الوقف بخلاف فاشر فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف فلذلك
كان الحرف اللاحق وغوه الها وكان لزومها في الوقف عوضا من
المحذوف الذي هو الفا والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفا ولا العين فيختار
الحاق الها نحو ارمه واغزه واخشه ولم ترمه ولم تغزه ويجوز تركها وانما كان الاكثر وما اختار
الحاق الها في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف اخرها فكرهوا ان
يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الاخرى ان الكلمة قويت باعتماد
على كونها اكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شي والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يحل الاكثر
فيه لم يحله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجي م جئت وجب عند الوقف الحاق الها
فيقال مجي مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسال فالاحسن الحاق الها فيقال لمه
وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان الجار الحرفي متصل كالجزء منها فصارت
كانها على حرفين فاشبهت ارمه واما الاسم فليس متصلا بالشي كاتصال الحرف

في زيدون

ابن مالك

والثاني ان المضموم
ان يكون في ذلك فعل اذا وصلوا في الوصل نحو الاصل ونحوا السكون والثاني ان المضموم يلزمه الفتحة
ان كان منونا فيبدل من تنوينه الف فلا يمكن النقل لانه ما قبل الالف يلزمه الفتحة
وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الالف واللام فنوى حكم المنون لانه تسا
بدل منه ومن الالف واللام لانه لازم وكان التنوين موجود قال ابو حيان وهذا
ضعيف لان هذه العلة ليست شاملة الا ترى ان من الاسما المفتوحة الساكن ما
قبلها ما لا يكون منونا ولا فيه الف ولام وذلك نحو جعل ودعل وهند اذا امتنع
التنوين ونحو ضرب اسم امراة فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في الضم والفتح
ليس العلة المانعة ويشترط في هذا الشرط ايضا الهمز فانه يجوز فيه نقل حركة الهمزة
اذا كانت فتحة الى الساكن الصحيح قلنا فيقال رايت الردء والخبء واغتفر فيه
ذلك كما اغتفر فيه الاداء عدم النظير ههنا اولى وخالف الكوفيون في هذا
الشرط فاجازوا نقل الفتحة الى الساكن قلنا مطلقا وان لم يكن مهموزا فيقولون
رايت البكر ورايت البكر واقتصر الجرمي فيا شانه لا سماعا قال ابو حيان ولم
يوجد لك عن احد من القراء وفي الايضاح فذا شعت النزالة وكثر فيها الشاذ ولم
يسمع فيها هذا الوقف وانما جاز في الشعر واذا انتقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون
واقتصروا على حامل حركتها كما يوقف عليه مبتدا بها فيقال هذا الردء ورايت الردء
ومررت بالردء فيصير الساكن الذي تحرك اخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح
اذا وقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والاشمام والابدال والتضعيف وحذفوها في الاخر الفوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها اذا كان حرفا
نحو زوش فقالوا الرش وكان الحذف فيها اولى لان الاواخر هي محل التغيير اما
غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة فيقولون هذا الردء ورايت
الردء ومررت بالردء او تبدلها بمجانس حركة ما قبلها نا قلا نحو هذا البطو والخبا والردي
ورايت البطا والخبا والردا ومررت بالبطي والخبي والردي او متبعا نحو هذا البطو
والخبو والردو ومررت بالبطو ورايت البطو ومررت بها ورايت الخبا والخبا
ومررت بالخبي وهذا الردي ورايت الردي ومررت بالردي ص واما تبع ابدال التا
في الاسم تلو حركة وشبه ذلك في هيهات ولات وحينئذ
الها في جمع التصحيح وشبهه ذي هيهات ولات وحيثا وما
وما قال ابو حيان شلامه رتب وثمت ولعلت س اذا كان اخر الموقوف عليه تاء
في اسم فاما ان يقع ابدا الهاء في الوقف فيها ان يحرك ما قبلها لفظا كفاطمة وقائمة
وعلامة او تقديرا كالحياة والقناة فان اصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلب
عنه واحترز بهذا اللفظ الشرط من نحو بنت واخت فان تاءهما للتانيث لكن
لم يتحرك ما قبلها لفظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء بها وخرج بقولنا في الاسم
التاء التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تانيث تاء التابوت فالهاء
فان مشهورا للغة الوقف عليها بالتاء وان كان بعض العرب وقف عليها بالهاء وعن
بعضهم يا اهل سورة البقرة فقال مجيب
الغرينها لا يبدل وان اجتمعت الشروط قال

مستبدا

ما احفظ منها ولا ايه وقال الراجز الله انجاك بكفي مسلمت من بعدما وبعد ما وبعدت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعي امت قال ابو حيان وعلى
هذه اللغة كتبت في المصحف الفاظ بالتاء نحو قوله تعالى ان شجرة الزقوم اهم
يقسمون رحمت ربك وسواعل اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد او جمع تكسير كما مثل
اما جمع التصحيح والمحمول عليه كالهندات والبنات والاخوات وادعات فالافصح
الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء مع دكن البنات من المكرماه وكيف الاخوة
والاخواه قال ابو حيان وكان الفياس ان يكون الوقف بالهاء لانها التي للتانيث
لكنهم ارادوا التفرقة بينها وبين ما يكون فيه للواحد كالسعلاة وعلقاة لان
التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم الى شيء والتاء في الجمع قريبة من تاء الالحاق نحو عفريت لانها
صارت مع التانيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدون فصحت لذلك ومن الافصاح
ما حكاه الفراء وقطرب عن بعضهم الوقف على هذا بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوايح
لابي الفضل الرازي ان الوقف عليها بالهاء لغة طيء في هيهات وحيهان اقرارا لتاء
وابدالها هاء وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات وربابت قال ابو حيان
واما ثمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف عليهن بالتاء وانها قال
وقد ذهب الى ذلك في ربت قال والاحسن عندي الوقف عليهن بالتاء كالوصل
ص ويوقف عليها بها السكت وجوبا على فعل حذف اخره مع فائه او عينه وما
الاستفهامية اذ جرت باسم والا فاختيارا ويجوز في ذي حركته لا تشبه الاعرابية مبني
لبنا او قطع عن الاضافة او اسم لا وكذا الماضي في الاصح وقيل انها تلحق اللازم
س ما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بها على الفعل المعتل
الا خر الجزم او في الوقف فان كان محذوف الفا نحو ايتي زيدا وق عمرا او محذوف العين
نحو لم تر زيدا او ر بكرا اذ وقف عليه وجب الحاق الها لانه لم يبق على حرف واحد كالقاف
والباقي من ر ونحوه وانما لم ترد هنا اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها قائم موجود
وهو الجزم او الوقف بخلاف فانه فان الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف
فلذلك كان الحرف اللاحق في ق ونحوه الهاء كان لزومها في الوقف عوضا من
المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وان كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار
الحاق الهاء نحو ارمه واغزه وارمه ولم تغزه ويجوز تركها وانما كان الاكثر والمختار
الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف اخرها فكرهوا ان
يعقبوا عليها حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الاخرى ان الكلمة ثبت بالاعتماد
على كونها اكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يعل ولم يكن
فيه لم يفعله وما الاستفهامية ان جرت باسم نحو مجيء م جئت وجب عند الوقف الحاقها الها
فيقال مجيء مه وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسال فالاحسن الحاق الها فيقال لمه
وعمه ويجوز لم وعم بالاسكان وانما كان هذا لان اتحاد الحرفي متصل كالجزء منها فصارت
كانها على حرفين فاشبهت ارمه واما الاسم فليس متصلا بالتي كانفصال الحرف

في زيدون

ابن مالك م

فلزم كون الاسم على حرف واحد فاشبه قه والوقف بغيرها فيما حرف الجر منه على
ازيد من حرف واحد نحو غلام وابم اقل منه فيما كان على حرف واحد نحو لم ولم قال
ابو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وان كان
الاكثر ونص عليهما بغير الها وذلك باتباع رسم المصحف والذين نقلوا ان اللغات
الغرابي ذكروا ان الاكثر والافصح الوقف بالها انتهى ويجوز اتصال الها بكل متحرك
حركة غير اعرابية سوا كانت بنائية كهوه وهيه وغيه وانه ام لا كحوا لذبدانه
والمسكونه ويجوز في ذلك ترك الها والوقف بالسكون ولا تتصل بما ذي مضموم
ولا بمبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله وامنى من عله ولمانم
لا نحو ازجل ولا بفعل ماض نحو ضرب وعلة هذين الحركة فيهما اذ كانت بنائية
شبيهة بحركات الاعراب لوجودها عند مقتضيها وانتفائها عند عدمها ورجوعها
الى اصلها من الاعراب واما حركة الفعل الماضي فاذ كان مبنيا بالاصل فانه شبيه
بالمضارع كما مر اول الكتاب وما ذكرنا انها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه
والجمهور وقيل تلحقه مطلقا لانه مبني على حركة لازمة فلحقته قياسا على غيره
من المبنيات وقيل تلحقه اذا لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قعد قعده
ولا يقال في ضرب ضربه لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف قعد فانه لا يتعدى
الى المفعول فلا يلبس بضميره وهو معنى قوله وقيل لم يلحقها اللازم اي دون المتعدي
(ص) وقد يوقف على حرف موصولا بالف او بهمزة والافصح الوقف على الروي بغيره
ويجري الوصل كالوقف ضرورة لبنا ذكرنا قلنا بلا (ش) مثال المسئلة الاولى
قوله قد وعد ثم امروا انا انا اذ تاتي توقف على حرف المضارعة بالحركات
وان شئنا فالمعنى توقف على الفا التي هي جواب الشرط ووصلها بهمزة والف
ومثال الوقف على الروي بزيادة مدة مطلقا قصدا للترنم املا وذلك لغة
الحجازيين في قوله فانك مهما تامري القلب يفعل والتميميون لا يفعلون ذلك
الا اذا ترنموا فاما من لم يترنم حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف في الكلام
وكانه ليس في شعر فيقول اقلي اللوم عاذل والعتاب ومنهم من يعوض من المدة
التنوين كما تقدم واما المعطوف ومثاله فلا حذفا ... ومثال اجرا
الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله يا ابا الاسود لم خلفتني ... لم في او
وقوله اتوا ناري فقلت منون انتم وانما تثبتا للزيادة في الوقف قال
ابو حيان وهذه الكلية ذكرها مختصر مثاله اختيارا قوله تعالى لم يتسنه وانظر
فبهداهم اقتده اثبت الها في الوصل اجرا له مجرى الوقف (ص) جاءت للابتدا
بساكن (ش) قال ابن جني وابو البقاء هو محال في كل لغة والسيد ... اذا كان
ممكن في غير الالف فانه احتيج اليه بهمزة الوصل وذلك في الماضي الخماسي
والسداسي والامر ومصدرهما والثلاثي والاسم على قول وحفظت في اسم
واست وابن وابنم وابن واثنين وامرئ وزوجها وتكسر الا في ايمن وال وتتبع

واما

والا ما تلونا كونها ضمة اصلية فتضم على الافصح وتشم بلا اشمام في الامنع
ولا تثبت وصلا اختيارا واختلف في هل وضعت اولا وصلا وهل وضعت ساكنة
واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش وابو علي وابن الحاجب تبدل
الفا وابن عطية تحذف (ش) لا يبتدأ بساكن وهو محال في كل لغة اما في الالف فبالاجماع
واما في غيرها فكذلك نص عليه ابن جني وابو البقاء العكبري وذهب السيد
الجرجاني وشيخنا العلامة الكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتيج الى الابتداء
بالساكن توصل اليه باجتلاب همزة الوصل وذلك في الافعال الماضية الخماسية
والسداسية كانطلق واستخرج وفي الامر منهما كانطلق واستخرج وفي مصادرها كالانطلاق
والاستخراج وفي فعل الامر من الثلاثي كاضرب واعلم واخرج وفي ال المعرفة على رأي
من يقول ان اداة التعريف اللام وحدها اذ لو كانت ال بجملتها همزتها همزة قطع وقد تقدم
الخلاف في ذلك وام المعرفة في لغة طي ولم تتبع همزة الوصل شيئا من الحروف
سوى ال وام المذكورتين ولا في الاسما الا عشرة اسما محفوظة وهي اسم واست
وابن وابنم وابن وابنة واثنين واثنتين وامرئ وامرأة وهي مكسورة في الاسما
المذكورة الا ايمن فانها فيه مفتوحة وتفتح ايضا في ال وام ولا رابع لها وهي فيما عدا
ذلك مكسورة الا ان تلي الساكن الذي بعدها ضمة اصلية فانها تضم تبعا
له في الافصح وسوا كانت تلك الضمة موجودة كاخرج في الامر واستخرج في الماضي
المبني للمفعول ام مقدرة كاغزي يا هند وادعي لان اصلها اغزوي وادعوي استثقلت
الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين واحترز بالاصلية عن العارضة
نحو امشوا واقضوا وارموا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة
الوصل مع الاصلية ابقاء على الاصل ولا يتبع وهي لغة شاذة حكاها ابن جني
في المحتسب وتشم الهمزة الضم المشمة نحو انقيد واختير على لغة الاشمام وتثبت
همزة الوصل غير مبتدأ بها الا في ضرورة كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه
ببث وتكثير الحديث قمين وكثر قطعها في اوايل انصاف الابيات لانها اذ ذاك
كانها في ابتدا الكلام كقوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع وقد
اختلف في همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جني نعم وقيل يحتمل ان تكون
اصلها الفا وانما قلبت همزة لاجل الحركة واختلف البصريون في كيفية
وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة وكسرت لالتقاء الساكنين وعلله
الشلوبين بان اصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركة كساير الحروف المبدو
بها واحق الحركات بها الكسرة لانها لا حجة على الضمة لثقلة الفعل وعلى الفتحة
بانها لا توهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها للاتباع فكسرت في اضرب تبعا
للكسرة وضمت في اخرج اتباعا للضمة ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الامر
بالخبر واذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى
آلذكرين حرم فقد كان حقها ان تحذف كما تحذف غيرها من همزات الوصل اذا وليت

تسهيل م

قبل الهمزة م

لان سبب الاتيان بهمزة الوصل الابتدا بالساكن لوجب كونها متحركة م

همزة الاستفهام كقوله تعالى اصطفى البنات على البنين لكنه كان لا يعلم اهي همزة
الاستفهام ام همزة ال لو حذفت وبدئ بها فعدل عن ذلك الى ابدالها الفا
وذهب ابو محمد بن عطية الى ان همزة الاستفهام حذفت على الاصل وان المدة لينة
بدلا منها وانما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر يرده وجه التسهيل و
الهمزة بادية اذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الا ان تكون مفتوحة
كالتي مع لام التعريف وايمن وايم فانها تثبت الفا في هذه الثلاث والله اعلم

الكتاب السابع في التصريف

اعني تغيير الكلم بالزيادة والحذف والاعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل
المتصرف (ش) التصريف لغة التقليب من حالة الى حالة ومنه تصريف الرياح
اي جعله تتقلب في انحاء كثيرة وجهات مختلفة ومنه انظر كيف نصرف لهم الآيات
ولقد صرفنا في هذا القرآن ليذكروا اي جعلناه على انحاء وجهات متعددة اي ليس
ضربا واحدا واما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة
وما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة واعلال وشبه ذلك قال ابو حيان علم
النحو يشتمل على احكام الكلمة والاحكام على قسمين قسم تلحقها حالة التركيب وقسم
تلحقها حالة الافراد فالاول قسمان قسم اعرابي وقسم غير اعرابي وسمي هذان
القسمان علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثاني ايضا قسمان قسم يتغير
فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو ضرب وضارب وتضارب واضطرب وكالتصغير والتكسير
وبنا الآلات واسما المصادر وغير ذلك وهذا اجرت عادة النحويين بذكره قبل علم
التصريف وان كان منه وقسم تتغير بنيته … الكلام لا لاختلاف المعاني كالتغيير للادغام
والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من انواع الكلمة الاسم المعرب والفعل
المتصرف فلا مدخل له في الحروف ولا في الاسماء المبنية ولا الافعال الجامدة نحو
ليس وعسى (ص) الاشتقاق اصغر وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة في المعنى والحروف
الاصلية واكبر وهو ما فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير ابي علي وابن جني والاول
اجماعا وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه
وما بعده من تخمين ولو تقدير (ش) الاشتقاق نوعان اكبر واصغر فالاكبر
هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جني في مادة قول
ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق
واللقو وكما ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة
والقوة وهي الكلم والكلم والكمل والملك والملك والسادس مهمل وهو اللمك قال
ابو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق الاكبر احد من النحويين الا ابو الفتح ابن جني وحكي
عن ابي علي انه كان يانس به في بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير
معول عليه لعدم اطراده والاشتقاق الاصغر هو انشاء مركب من مادة يدل عليها وعلى
معناه وهذا الاشتقاق ايضا فيه خلاف فذهب الخليل وسيبويه وابو عمرو وابو الخطاب

وعيسى

وعيسى بن عمر والاصمعي وابو زيد وابو عبيدة والجرمي وقطرب والمازني والمبرد
والزجاج والكسائي والفراء والشيباني وابن الاعرابي وثعلب الى ان الكلم بعضه
مشتق وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متاخري اهل اللغة الى ان الكلم كله
مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم ان سيبويه كان يرى ذلك
وزعم قوم من اهل النظر ان الكلم كله اصل وليس منه شيء مشتق من غيره وتنازع الناس
انما هو على القول الاول قال ابو حيان واعلم انه يعرض في اللفظ المشتق والمشتق
منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كحرب من حرب الثاني زيادة حرف كطالب
من طلب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفرس من الفرس
الخامس نقص حرف كثبت من الثبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنزا
من النزوان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبى من الغضب الثامن نقص حرف
وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو
استنوق من الناقة فالعين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة والفا في
الناقة متحركة وفي استنوق ساكنة والالف في الناقة موجودة وفي استنوق مفقودة
والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجودة (ص) مسألة يوزن اول الاصول
بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام ويكرر للفائق وحكم الكوفية بزيادة غير
الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والزائد بلفظه الا المكرر فبما تقدمه
ويدل تا افتعل فبالتاء ويحذف من الزنة ويتقلب كنحو ويعرف الزائد بالاشتقاق
وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى او في موضع يلزم فيه زيادته او يكثر واختصاصه
بينا لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه
او نظيره (ش) اصطلح النحويون على ان يزنوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به
عن كل فعل وكانت الافعال لها ابنية كثيرة ظهور الزيادة والاصالة بادي نظر ثم
حملوا الاسماء عليها في ان وزنوها بالفعل وكان اقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها
التصريف ثلاثة احرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحروف التي
ينطق بها زائدة ليتميز الاصلي من الزائد فان لم تف الاصول كررت اللام عند البصريين
فيقال وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل لان الكلمة عندهم ثلاثية ورباعية
وخماسية وهي مجردة من الزوائد واما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية اصول
الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ويزنون ما كان ثلاثيا بلفظ
الفعل واما ما زاد نحو جعفر وسفرجل فاختلفوا فيه فمنهم من قال لا يوزن شيء من
ذلك واذا سئل عن وزنه قال لا ادري ومنهم من يزنه واختلف هؤلاء فمنهم من
ينطق بلفظ ما زاد على الثالث فيقول وزن جعفر فعلر ووزن سفرجل فعلجل
ومنهم من يزيد ذلك كوزنا فيقول فعلل وفعلل مع اعتقاد زيادة ما زاد على
الثلاثة قال ابو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدته
التوصل الى معرفة الزائد من الاصلي على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج

يكون

استفعال اخصر من ان تقول الالف والسين والتاء والالف في استخراج زوائده واذا
حذف من الكلمة شيء فلك ان تزنه باعتبار اصله او باعتبار ما صار اليه فوزن
شيه وسه ويد باعتبار الاصل فعله وفعله وفعل وباعتبار الحذف علة وفل
وقع كذا اذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة فيقال وزن اشيا لفعا على راي
من يرى انها فلنا وتوزن المكرر للتضعيف بما تقدمه باللفظ فيقال وزن
قردد فعلل لا فعلد لان الدال لما لم تزد منفردة في الاصل لم يجعلوها مزيدة في
الوزن وتحصيل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن وتوزن المبدل فرعا
لا فتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا افطعل وجملة ما
تعرف به الزائد تسعة اشيا احدها الاشتقاق فان ضربا مثلا دل على ان الالف
ضارب وميم مضرب وتاء اضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما
قبله ان الاول فيه سقوط من اصله وهذا سقوط من فرع مثاله الف قذال وواو
عجوز ويا كثيب فانها تسقط في الجمع وهو قذل وعجز وكثب والجمع فرع والافراد اصل
فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظيره كالطل والابطل ومما يعني فالياء في ابطل
زائدة لسقوطها في الطل الرابع كونه لمعنى فاذا رايت حرفا في كلمة يفهم منه معنى فاحكم
بزيادته كحروف المضارعة والف فاعل وتاء افتعل ويا التصغير الخامس كونه
في موضع يلزم فيه زيادته كنون عبنقس ونحو العضرفوط لا خلاف انه لا يعرف له اشتقاق
وحكم بزيادة نونها لانها وقعت ثالثة ساكنة وبعدها حرفان وليست مدغمة
فيما بعدها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على حسب
اللزوم كحبنطى وجحنفل السادس كونه في موضع يكثر فيه زيادته كهمزة افكل وهي الرعدة
لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة اولا قبل ثلاثة احرف
السابع اختصاصه ببناء لم يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة كنون حنطا وكنون
نبتغلوا فانها زائدة اذا لم يجي مكان النون في نحو هذا البنا حرف اصلي الثامن
والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه او في نظير ما هو منه
مثال الاول تتوط وهو نزعة الحزينة فالواو زائدة والميم اصلية ووزنه فعول
لانه لو عكس لكان وزنه تفعلا وتفعل مفقود وفعول موجود كعقود وعتق
وعلود ومثال الثاني والمراد ان يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون
الكلمة على بنا مخصوص مع تكونه لا من الابنية المزيد فيما تتسع في تلك الكلمة لغة
اخرى بتغيير فيما حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة ان يكون ذلك
الحرف اصلا وان يكون زائدا فيحمل على الزيادة للقطع بانه زائد في اللغة الاخرى
وذلك تنقل فان فيه لغات احدها تنقل بفتح التا الاولى وضم الفاء هذا وزنه
تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانا لو قدرناها اصلية لزم من ذلك عدم النظير
لانه يكون وزنه حينئذ فعللا وفعلل بنا لم يجي عليه شي من الكلام واللغة الاخرى
تنقل بضم التاء والفاء فهذا احتمل ان تكون التاء اصلية ويكون وزنه فعللا كبرثن

لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه الا ترى ان التا في تنقل
المضموم اوله موجود في تنقل المفتوح اوله فلزوم عدم النظير في تنقل اذا قدرناها
اصلية دليل على الزيادة في تنقل اذ هي التاء التي تلك ولم تتغير الا بالحركة
ص حروف الزيادة سألتمونيها وهناء فما صحب اكثر من اصليين الف او يا او واو غير متصدرة
او همزة تصدرت او موخرة بعد الف او نون بعد الف زائدة او ميم تصدرت فزائد ما لم يعارض
دليل الاصالة كملازمتها ميم معد اشتقاقا والتقدم على اربعة اصول في غير فعل
او اسم يشبهه ش حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس في انواع من الكلام كقولهم
سألتمونيها واليوم تنساه وامان وتسهيل وتسليم وهناء فيحكم بزيادة ما صحب اكثر
من اصليين من الف او يا او واو غير متصدر نحو كتاب وكثيب وعجوز بخلاف ما صحب اصليين
فقط كدار وقيل وعوض فليس بزائد لان اقل ما يكون عليه الكلمة ثلاثة احرف وقولي
غير متصدرة يتحدى في الواو فقط لان الالف لا تتصدر لسكونها والياء تتصدر وهي زائدة
ومثال المتصدر الواو ورنتل فان اصلها زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت اكثر
من اصليين وكانت متصدرة نحو احمر واصبع او موخرة نحو حمرا وصحرا فان صحبت اصليين فقط
كانت اصلا نحو ابا واجا وكذا اوبة لانه اصل نحو ما وكسا ورداء وكذا يحكم بزيادة النون
اذا صحبت اكثر من اصليين وكانت موخرة بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان وسرحان
وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت اكثر من اصليين وكانت متصدرة نحو مسجد ومرحب
فان كان بعدها اصلان فقط فقضي عليها بالاصالة اذ لا اقل من ثلاثة اصول ومحل
الحكم بالزيادة في جميع المذكورات اعني الالف والياء والواو والهمزة والنون والميم
ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم
قد اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعدد وكالتقدم على اربعة اصول في غير فعل او اسم
يشبهه نحو سمرو ووردنتل واصطبل اما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيهما
على اربعة اصول نحو يدحرج ومدحرج ص وزيدت النون في نفعل والمضارع واخر جمع
والمثنى والجمع ونحو غضنفر ش النون تزاد باطراد في اول المضارع وفي باب الانفعال
والافعلال وفروعهما كالانصراف والاحرنجام وفي اخر التثنية والجمع كالزيدان
والزيدون وساكنة متوسطة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها نحو غضنفر وجحنفل
وعقنقل بخلاف المدغمة كعجنس وخجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فعلل
ص والتاء في تفعيل وتفعلل وتفعل وتفاعل والافتعال والاستفعال مثلة والشين
مثلها في الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وانكرها المبرد واللام في الاشارة
ش تزاد التاء باطراد في اول المضارع وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل
كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالاكتساب وفروعها وفي صفات
المؤنث كقائمة وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج وفروعه وتزاد
الهاء للوقف واللام في الاشارة على ما مر في بابهما وانكر المبرد زيادة الهاء لانها
لم تأت في كلمة مبنية على الهاء وانما تلحق لبيان الحركة قال ابو حيان والصحيح انها

من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة نحو تلك امهة وهبلع وهجرع وهركولة
ص وتعرف زيادة ما ذكر حالتها من قبل وما لا يتقبل الا بدليل كهمزة شمال وها
امهات واهراق وسين تدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الالف فهي بدل من اصل
الا في حرف او شبهه او تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة احدهما
فاحد المثلين زايد ما لم يماثل الفاء او العين المفصولة باصل فان تماثلت اربعة
وهي اصل للكلمة فالكل اصول وثالثهما ان لم يتم المعنى بسقوطه الثالث اولى
بالزيادة من المضاعف والثاني في نحو اقعنسس والاولى في نحو علم والهمزة
او النون اخرا بعد الف بينها وبين الفاء حرفان احدهما لين يحتمل زيادتها
وزيادة احد المثلين او اللين الا لمانع ش تعرف زيادة ما ذكر من الحروف ان خلا
ما تقدم فيما سبق فلا تقبل زيادته الا بدليل جلي من الدلائل التسعة السابق
ذكرها كسقوط همزة شمال واحبنطا في الشمول والحبط فانه دليل زيادتها مع فقد
شرطها ونحو النصة واو التاخر بعد الف زايدة وسقوط ها امهات في امات وهاء
اهراق في اراق وسين تدموس وموهفي قدم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور
وسين اسطاع في اطاع فان لم تثبت زيادة الالف فهي بدل من اصل كالف رحى وعصى
الا في حرف كلا وبلى والى او شبهه كالاولى وما الاسمية والضابط ان الالف تكون
اصلا الا في حرف او شبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم
تثبت زيادة احد المتباينين حكم على احد المتماثلين بالزيادة نحو حلبلب وقردد
فان ثبتت زيادة احد المتباينين لم يحكم على احد المتماثلين بالزيادة بل هو اصل نحو
سمرمر فان الميم قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل احد المثلين الفاء او العين
المفصولة باصل فانه لا يحكم حينئذ على احد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب فانهما
تضمنا حرفين متماثلين وهما الكافان والكاف والفاء فيهن متباينين وهما الواو والبا
والواو واللام ولا يحكم على احد المتماثلين الذي هو الكافان والكاف بالزيادة لمماثلته
الفاء بل هما اصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحا والرا وحرفين
متماثلين وهما الدالان ولا يحكم على احد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل احد المتماثلين
العين التي هي الدال وفصل بين المتماثلين باصل وهي الرا التي هي لام الكلمة
فان فصل بينهما بزايد كان احد المتماثلين زايدا كعقنقل اجتمع فيه مثلان وهما القا
القافان ومتباينان وهما الحا والفا وقد ماثل احد المثلين عين الكلمة وقد فصل
بينهما بزايد فيحكم على احد المثلين بانه زايد لان الزيادة انما جي لغرض وكذا لو لم يقع
فصل البتة نحو شمخر فاحد المثلين زايد نحو فان تماثلت اربعة وهي اصل للكلمة غيرها
نحو سمسم وقمقم وزلزل فالكل اصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل
من المثلين زايدا ادى الى بناء الكلمة على اقل من ثلاثة او احدهما ادى الى بنا مفقود
اذ نصفه وزنها على تقدير زيادة اول الكلمة عفعل وعلى زيادة الثاني فعغل
وعلى زيادة الثالث فعفعل وكلها مفقودة وذهب الكوفيون الى ان هذا الباب

وغيره

وغيره ثلاثي اصله فعل واستثقل التضعيف فابدل الثاني من المضاعفين حرفا مثل فاء
الفعل وقيل محل الخلاف فيما يتم المعنى بسقوطه فانه نحو كبكب بخلاف غيره
فان كان للكلمة اصل غيرها كعنعبة حكم بزيادة احدهما نحو صرصر فانه ثلاثي ماخوذ من
الصر فلا تتم الا بحذف الحروف الاصالة واختلف في المثلين في نحو اقعنسس وعلم ايهما
الزايد فذهب الخليل الى ان الزايد هو الاول وذهب يونس الى ان الثاني هو
الزايد واما سيبويه فانه حكم بان الثاني هو الزايد ثم قال بعد ذلك هو الاول
وكلا الوجهين صواب ومذهب وصحح الفارسي مذهب سيبويه وصحح ابن عصفور
مذهب الخليل وقد بسطت ادلة ذلك في كتاب الاشباه والنظاير النحوية واختار
ابن مالك في التسهيل ان الثاني اولى بالزيادة في باب اقعنسس والاول اولى في
باب علم ومما اخره همزة او نون بعد الف بينها وبين الفاء حرفان مشدد نحو قثا ورمان
او حرفان احدهما لين نحو زيزاء وتوباء وعقبان وعنوان وعلوان فيحتمل اصالة الاخر
من الهمزة والنون وزيادة احد المثلين في المشدد او اللين في قسميه والعلماء
زيادة الاخر واصالة احد المثلين او اللين فوزن قثاء على الاول فعال ورمان
فعال وعلى الثاني فعلاء وفعلان ما لم يكن مانع من زيادة الا ان استعمال تلك المادة او قلة
نظير زيادة النون لان مادة ... مهملة ومادة ... موضوعة للترلم ...
زيادة احد المثلين لان مادة ... مهملة ومادة ... موضوعة ...
زيادة الياء لان مادة ... مهملة ومادة ... موضوعة للترلم ...
ص مسئلة الزايد اما لمعنى او لامكان او لبيان حركة او مد او عوض او تكثير او الحاق
وهو ما جعل به ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الا الف
اخرا مبدلة من ياء ولا الهمزة الا مع مساعد ولا الحاق او بنا ... غير
زعفران ... ش الزايد يكون لاحد سبعة اشيا الاول لمعنى وهو اقوى الزوايد
كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كها السكت
في الوقف الرابع للمد ككتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض ~~ونحوه اقوى الزوايد~~
كالتاء في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس للتكثير
كالف قبعثرى ونون كنهبل السابع للالحاق كواو كوثر وياء صيرف وضابط الذي
للالحاق ما جعل به ثلاثي او رباعي موازنا لما فوقه كرعشن نونه للالحاق ...
للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وقردوس واوه زائدة للالحاق بجردحل
والحق ... زايدتان للالحاق ... فالحق بجردحل والمراد
بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف بانه يوزن كوزنه
ويساويه في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به كالتصغير من صحة واعتلال
وتجرد من حروف الزيادة ... الصدر الشايع فلو قيل ابن من اضرب
مثل جعفر لقيل ضربب او مثل زبرج لقيل ضربب ...
ابن من ابيع مثل ... لقيل ...

من م

يقال فيال فيعل ولو بني من سحل مثل احرنجم قيل اسحنكك فيضعف النون المزيدة التي هي مزيدة فيما الملحق به وزيدت الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بني من دحرج مثل سفرجل قيل دحرجج فتحذف الالف التي هي مزيدة في الملحق وزيادة حرف خامس للالحاق
وقيل في مقعنسس سطرا الملحق به نظر كما تحاد مقعنسس دحرج على دحرجة وما يلحق لا لف الاخرة
منه لها ما كعلقى بالتنوين وقوله من نون فانه ملحق بجعفر وذفرى في لغة من نون فانه ملحق
بدرهم وحبنطى ملحق بسفرجل وما يلحق بحبنطى او للاخرى له من واو وما يلحق الهمزة
اوما الاسم شاهد اي ان كان معهما حرف اخر زايد للالحاق فيما كون النداء الملحق
بسفرجل وواو رودنة الملحق بجردحل فان وقعت اولا وليس معها حرف زايد لم تكن
للالحاق كافكل وان وقعت حشوا او طرفا فانها تكون للالحاق ولا يحتاج الى شاهد
من حرف زايد نحو شامل ملحق كجعفر وقد يكون معها حرف زايد نحو علباء ملحق بقرطاس
وما الحاق الاسماء من العرب الا ان يكون على جهة التدرب والامتحان كالامثلة التي
يتكلم بها المعربون متضمنة لحروف الالحاق على طريقة ابنية العرب يقصد به دربة
تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظره وهذا الحكم جار في كل ما اردت
ان تبني من كلمة نظير كلمة اخرى وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا ان يكون على وجه
التدرب والامتحان وهذا اصح المذاهب في المسئلتين لانه احداث لفظ لم تتكلم به العرب
والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد ادخلت في كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا سوا
كانت على بنا كلامها ام لم تكن فكذلك يجوز ادخال هذه الالفاظ المصنوعة في
كلامهم وان لم يكن منه قياسا على الاعجمية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر او مسجع
ان يبني بالحاق اللام اسما وفعلا او صفة لجاز له ذلك وكان من كلام العرب وذلك
نحو خرجج احسن من دخلل وضربب زيدا ومررت برجل كرمم وضربب قال ابن جني
فقلت له ارتجالا للغة ارتجالا قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس على كلامهم الا ترى
انك تقول طاب الخشكنان فتجعله من كلام العرب فان لم تكن العرب تكلمت به وفعك
اياه ونصبك صار منسوبا الى كلامهم انتهى ورد بان اللفظ الاعجمي يصير بادخال
العرب له في كلامها عربيا بل يكون قد تكلمت باللغة غيرها واذا تكلمنا نحن بهذه الالفاظ
المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل
بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا احداث نظيره
والا فلا فاذا قيل ابن من اضرب مثل جعفر قلنا ضربب هذا الملحق بكلام العرب لان
الرباعي قد الحق به كثير من الثلاثي بالتضعيف نحو مهدد وقردد وبغير التضعيف
نحو شامل ورعشن وما فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند هذا
هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الاشيا اختلفوا في المسئل
والصحيح انهما باب واحد فاسع في احدهما قيس عليه الاخر بما بان مساويا له
يجري في احدهما ما لا يجري في الاخر فذهب سيبويه وجماعة الى انهما باب واحد
وذهب الجرمي والمبرد الى انهما بابان ص الحذف مطرد في الف ما الاستفهامية

المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وامره ومصدره محركة عينه بحركتها وهمزا فعل في
مضارعه وصفيه ما لم تنقلب هاء او عينا وعين فيعوله خلافا للكوفية وواو
تفعل وتفعله وفي قياس يا بها خلف وفا بعد واو وفا وخذ وكل وما خرج
عن ذلك من حذف او ابقا فشاذ ومنه خلافا للشلوبين حذف عين وقيل لام اخش
وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا اول الاخرين ومفتوحا وفيل في امر ومضارع
وبابا استحيا وفروعه وكثر في ابالي جزما واللام او ومنه اسم خلافا للكوفية
والياء والها قليل والهمزة والنون وغير اللام اقل ش الحذف قسمان مقيس وشاذ
فالمقيس حذف الف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم يتساءلون فيم انت من ذكراها
لم تؤذونني بم جئت ومشذا ابقاؤها في قوله على ما قام يشتمني لئيم وقيل ان ذلك
لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي
اي باي شي قال الخضراوي وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة
والشرطية فلا تحذف الفهما وان دخل عليهما الجار وذكر ابو زيد والمبرد ان حذف
الف ما الموصولة لبثت لغة كثير من العرب يقولون سل عم شئت لكثرة استعمالهم
اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا تحذف الالف منهما الا في الضرورة
كقوله الا يقول الناعيان اللامة ولو ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها
نحو على ماذا يلومني ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف وخص بها لانها مستقلة
بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها
الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استثقالا لوقوعها في
بين يا مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد او مقدرة كيقع ويسع وحمل على ذي اليا اخواته
كاعد ونعد وتعد والامر كعد والمصدر الكائن على فعل بحرك العين بحركة الفاء
معوضا منها ها تانيث كعدة وسوا كان الماضي على فعل كوعد او فعل كومق ولا يجوز
الحذف من مضارع رباعي كاوعد يوعد وتوعد مثال ينقطين من الوعد وما اتى الاسم
كوعد لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد حذف منه الهمزة وما ضمة اليا فوت الواو
لان الفعل انتقل منه وما اذا وقعت بين يا مفتوحة وضمة او فتحة نحو وضؤ يوضؤ
وشذ وجد يجد بضم الجيم ويذر ويدع واما فاؤه يا فكيسر الرجل ييسر وبعت الشاة
تبعر وشذ يبس يبس ومن المطرد حذف همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله
نحو اكرم استثقالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل اؤكرم وحمل عليه نكرم وتكرم
ويكرم ومكرم ومكرم طردا للباب وشذ اثباتها في قوله ارض مؤرنبة بكسر النون
اي كثيرة الارانب وكسا مؤرنبا اذا خلط صوفه وقوله فانه اهل لان يؤكرما ولو قلبت
همزة افعل ها او عينا لم تحذف للامن من التقاء الهمزتين نحو هراق الماء يهريق ويهريق
ومهراق وعيل الابل يعيلها فهو معيل والابل معيلة اي مهملة ومن المطرد
حذف عين فيعولة سوا كانت واوا نحو كينونة او يا نحو طيرورة الاصل كينونة
وطيرورة امتنع في الاول قياسا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت اليا واوا

بوبرا
يهريق ويهريق

وادغمت اليا فيها وفي الثاني ادغمت اليا المزيدة في اليا التي هي عين الكلمة وصار
كيّنونة وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة التخفيف فصارت كينونة وطيرورة
وصارا الى الوزن فيلوله هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر وزنها فيعلولة وذهب
الكوفيون الى انه لا حذف وان الاصل فعلولة بضم الفا ففتحت لتسلم اليا من ذوات
اليا وحمل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف عين فيعل وفيعلة قال ابو حيان اما ذوات
الواو فلا نعلم خلافا في اقتياسه كسيّد وميّت يقال فيه سيد وميت واما ذوات
اليا كليّن وليّنة ففيها خلاف زعم ابو علي وتبعه ابن مالك ان تخفيفها محفوظ ولا يقاس
قال وهو مرجوح والاصح انه مقيس لا محفوظ قال والدليل على انه مقيس ان الاصمعي حكى ان العرب
تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات اليا بل سرد مثلا من هذا ومن
هذا قال الاصمعي فلم اسمع احدا من العرب يخففه انتهى وقد عقدت لذلك ترجمة في كتابي
المزيد ومن المطرد حذف فاآت خذ وكل ومر والاصل اؤخذ اؤكل اؤمر فالهمزة الثانية
هي فا الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فا الكلمة فاستغنت عن همزة الوصل لان
ما بعدها الفا المحذوفة محرك فلا حاجة الى ابقائها قال ابو حيان ولم يجعل سيبويه
لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى ابو علي وابن جني اؤخذ واؤكل على الاصل
الا انه في غاية الشذوذ واستعمالا فان تقدم مر واو او فا فالاثبات اجود نحو وأمر
فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا في ضرورة نحو تِ لي آل زيد وابدهم لي جماعة
يريد ائت لي آل زيد وما خرج عما تقدم فشاذ وقد تقدم بعضه ومنه حذف احد
المثلين من نحو احس وظل ومس اذا اتصل بتا الضمير او نونه نحو احست واحسن وظلت
وظلن ومست ومسن قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف وذلك قولهم احست
يريدون احسست واحسن يريدون احسسن ومثله لك ظلت ومست حذفوا والقوا
الحركة على الفا كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذا والاصل في هذا عربي كثير
وذلك قولك احسست وظللت ومسست ولا نعلم شيئا من المضاعف شذ الا هذه
الاحرف انتهى قال ابو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع على شذوذ هذا الحذف
وقد اختلف اصحابنا في هذا فذهب ابو علي الشلوبين الى ان ذلك يطرد في امثال
هذه الافعال كاحبب وهمم واحطط وذهب ابن عصفور وابن الضايع الى ان ذلك
لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وعزى وجوّز
ان الاصل فيها عني ظل ومس كسرا وثلثا بالفا حركة العين علته وابقيا فتحه وقيل وقع
هذا الحذف في الامر والمضارع ومنه وقرن في بيوتكن والاصل اقررن ومنه الزا
يخطرن يخطن وبعض العرب يحذف احدى يا يستحي اما اللام او العين وهي لغة
تميم وبها قرا ابن محيصن [illegible] عثمان بن كثير ويستحيي لغة الحجاز بيايين وسائر العرب
ويرده سائر الصيغ من الماضي والامر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف نحو
استحيتم استحيا استحي يستحيان يستحون تستحين مستح مستحى منه ويقول غيرهم يستحيي
يستحييان يستحيون تستحيين مستحي مستحيى منه وكثر الحذف في ابالي اذا جزم فقالوا

[illegible]

[illegible]

ثم ابل والاصل ثم ابال لكثرة استعمالهم اياه فتوهموا ان اللام الاخيرة فسكنوها
للجازم فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام من الاسماء اذا كانت واوا
كاب واخ وحم وهن وذلك على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل
عندهم سمو لانه من السمو حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل والكوفيون يقولون
اصله وسم من السمة حذفت فاؤه ورد بان جمعه اسما وتصغيره سمي ولو كان كما قالوا
لكان اوساما ووسيما لان التصغير والتكسير يردان الاشيا الى اصولها وقل
حذفها اللام اذا كانت يا كلام يد ودم وها كلام شفة وعضة وفم وشاه واقل
منه حذفها اذا كانت همزة كقولهم سوم سؤ والاصل سؤا على وزن فعل او نونا كدد
والاصل ددن وفلان واقل من ذلك حذفها اذا كانت حا كحر اصله حرح قال ابو حيان ولا
احفظ من حذف الحا غيره واقل من ذلك حذف غير اللام اما الفا كما مر في الاصل انا
او العين كسه والاصل سته ص الابدال احرفه طويت دايما فتبدل الهمزة من كل
يا او واو تطرفا او تقديرا بعد الف زايدة او بدل لا من غير فاعل معلا اعل
اول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل او بدلا له من همزة ومن واو ضمت
ضمة لازمة ومن تالي الف شبه مفاعل مدا مزيدا او ثاني لينين اكتنفاها ويمتنع
هذا الهمز فيهما لو ان كانتا اللام وسلمت في المفرد بعد الف وتبدل ان كانتا غير
او همزة ش الابدال قسمان شايع وغيره فغير الشايع وقع في كل حرف الا الالف والف
فيه ايمة اللغة كتبا منهم يعقوب ابن السكيت وابو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي
وفي كتاب المزهر نوع منه حافل والشايع المزبور في التصريف احرفه ثمانية يجمعها
قولك طويت دايما فتبدل الهمزة من كل يا او واو متطرفة بعد الف زايدة نحو رداء
وكساء الاصل رداي من الردية وكساو من الكسوة وسوا كان تطرفهما ظاهرا ام تقديرا
وهما المتصلة بهما تا التانيث العارضة كملاءة وعطاءة بخلاف اللازمة وهي التي
بنيت الكلمة عليها فانهما لا تبدلان معها همزة كهداية وحماية وداوة وبراوة ولا
ابدال بعد الف اصلية وتبدل الهمزة ايضا من كل يا او واو وقعت عينا لما يوازن
فاعلا وفاعلة من اسم معتبر لفعل معتل العين نحو بايع وقايم اصلهما بايع
وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف ما لم يعل فعله كعين وعور نحو عاين وعاور
فلا ابدال فيه وبخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اعل فعله كمثل وطويل من طال
ونال وتبدل الهمزة ايضا من اول واوين صدرتا وليست الثانية مدة فوعل ولا
مبدلة من همزة كاواصل جمع واصلة اصله وواصل استثقل اجتماع الواوين فابدله
زادوا انها همزة اذا لم يمكن ابدالها يا للاستثقال كالواو ولا الفا لسكونها فعدلوا
الى الهمزة اذ هي اقرب الى الالف لكونهما من مخرج واحد مع ان الهمزة تقلب في التسهيل
واوا او يا فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما اذا كان ثاني الواوين مدة فوعل
كووري ووورى من واري ووافي فلا ابدال فيه وكذا اذا كان مبدلا من همزة كالوولى
تانيث الاول اصله والى فابدلوا من الهمزة واوا للضمة قبلها فلا تبدل الواو

واسم

الاولى همزة لان الثانية تبدل منها وكانها موجودة وصار مستثقلا كما لو قيل اأ لي
همزتين وتبدل الهمزة ايضا من كل واو مضمومة لازمة غير مزيدة كوجوه ووقتت
اجوه واقتت لان الواو اذا كانت مضمومة وكانه اجتمع واوان فاستثقل واحترز
بلزوم الضمة نحو اخشوا الله ولتبلون فلا ابدال لعروضها وبغير المزيدة منها نحو
عوود وتعوذ فلا ابدال ايضا ولو امكن تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسوور فلا
ابدال ايضا اورده ابو حيان على عبارة التسهيل وابو حيدي داخل تحت قوله
ضمة لازمة وتبدل الهمزة ايضا من ثاني الفين تليه مفاعل اذا كان مدا مزيدا
كالقلايد والصحايف والعجايز بخلاف ما اذا كان اصليا كما يرع مفاوز فان
المد فيهما غير الحلة وتبدل ايضا من ثاني حرفي لين اكتنفا مد مفاعل كاوايل
جمع اول وبنايف جمع نتيف وسيايد جمع سيد وتنفتح هذه الهمزة في هذه الصورة
والتي قبلها محمولة وادايه مالامه واو سلمت في المفرد بعد الف كهراوة وهراوي
واداوة واداوى والاصل هرائب واداى ثم هراءى واداءى ثم ابدل من الهمزة واوا
كراهة اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة والهمزة كانها الف فكانه اجتمع ثلاث الفات
ومحمولة ثانيا ان كانت اللام غير ما ذكر بان يكون يا نحو هدية وهدايا او واوا اعلت
في المفرد ولم تسلم كمطية ومطايا او كانت همزة كخطيئة وخطايا ص وتبدل الهمزة
الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس المتحركة يا ان كسرت او تليته ولم تضم
او كانت لاما مطلقا وواوا في غير ذلك وفي نحو اوم وجيبان والمدلا زنا ليامنا
فالاخفش والاخفش مضمومة بعد كسرة واوا وبن عكسها تبدل تلو الساكنة
يا ان كانت موضع اللام والاوضح ولو توالى همزات ابدلت الثانية والرابعة وحقق
الباقي ش تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل
الفا في ادم وياء في ايمان وواوا في اوتمن واصلها ءادم وءيمان وءاتمن فان تحركتا
الهمزتان المتصلتان والاولى لغير المضارعة ابدلت الثانية يا ان كسرت مطلقا
سواء تلت فتحا نحو ايمة او ضما نحو اين مصدر اصاد والاصل أإمة او كسرا
نحو ايم مثال اثمد من الام والاصل اإمم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة
اليها لاجل الادغام فانكسرت فابدلت يا او تلت كسرا ولم تضم نحو ايم مثال اصبع
من الام والاصل اإمم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام
كما تقدم او كانت لاما مطلقا سواء كانت في اسم او فعل تلت فتحا او ضما او
كسرا مثاله بعد الفتح قرأي اذا بنيت من القراءة مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا
بنيت فعلا مثل دحرج والاصل قرأأ وقرأأ وقرأأ ومثاله بعد الضم قرأى
مثل برثن من القراءة والاصل قرؤء فابدل من الهمزة يا فصار في اخر الاسم واوا
ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو يا فصار من باب المنقوص ومثاله
بعد الكسرة قرئي مثل زبرج والاصل قرئء ابدلت الهمزة يا ثم استثقلت الضمة
في اليا فصار مثل قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان فتحت بعد مفتوح



او مضمومة نحو اوادم جمع ادم واصله أأدم واويدم تصغير ادم واصله أأيدم او ضمت
مطلقا سواء تلت فتحا او ضما او كسرا كاؤم مثال اصبع واوم مثال ابلم وادم
مثال اصبع من الام فنقلت فيهما حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فقلبت
الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفي نحو اوم وجيبان وخالف المازني فسيله ومحي
يا اذا كانت الهمزة الثانية فاء الفعل فانه يبدلها يا كان نتيفا فعل من الام فتقول
على رايه هذا ايم من هذا او على راي الجماعة هذا اوم وحجة المازني الحمل على ايمة
لان الفتحة اخت الكسرة فلا تبعد ان يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة
في الابدال لا كالمضمومة وخالف الاخفش في مسئلتين احدهما مسئلة ام مثل
اصبع مذهبنا انه تبدل الهمزة بالمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واوا لمناسبة
حركة ما قبلها فتقول اوم والثانية مسئلة ادم مثل اصبع فمذهبنا ابدالها
واوا لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها يا لمناسبة حركة ما قبلها فتقول ايم
والحاصل ان الاخفش يبدل المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر يا
فان سكنت الهمزة الاولى ابدلت الثانية يا ان كانت موضع اللام والاصحت نحو
قرأي مثل قمطر الاصل قرأأ ابدلت الهمزة الثانية يا فرارا من الاستثقال لو بقيت
ومن مخالفة الاقيسة لانه متى التقى مثلان والاول ساكن في كلمة وجب الادغام
وقد اجمعت العرب على ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانا عينين نحو سآل
ولآل وههنا مثال قولي والاصح وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين
فانهما يصحان نحو الآن ونحو شيء ولو توالى اكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة
والخامسة وابدلت الثانية والرابعة كان يبنى من الهمزة مثال اترجة فتقول
أأأأأة فتبدل الثانية واوا لضمة ما قبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى
والثالثة والخامسة فتقول اواواة ولو بنيت من الهمزة مثل قمطر قلت ايأي
والاصل أأأأ فتبدل الثانية يا من جنس حركة ما قبلها ص مسئلة يجوز تخفيف
الهمزة المزيدة الساكنة بابدالها بما يجانس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن
بالحذف ونقل حركتها اليه ما لم يكن مدا زائدا او يا تصغير فتقلب وتدغم او نون
انفعال فتنقل والالف فتسهل بينها وبين مجانس حركتها وكذا امثلته بعد فتح والمكسورة
والمضمومة بعد كسر او ضم في الاصح ونقلت مفتوحة تلو كسر يا وضم واوا ش هنا
فصل في تخفيف الهمز المزيد اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكنا لزم تحريكه
لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كذا طرد مع غير الهمزة وان كان ما قبلها
متحركا جاز ان تخفف بابدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفا في كاس وياء في
ذيب وواوا في بوس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها
الى الساكن قبلها كقولك في اسال مسل ما لم يكن الساكن قبلها وقف مد زايدا كخطيئة
ومقروءة فان الهمزة تقلبت وفا مثله وتدغم فيه فيقال خطية ومقروة او يا تصغير
فكذلك كخطيئة او نونا انفعال نحو انأطر فان الهمزة تحقق فيه حذرا من اللبس

او القاصد له من امثل كالهياة فان الهمزة تسهل بجعلها بين بين ولا حذف ولا
نقل في الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل منها ومن
حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقا مفتوحة كانت كسال او مكسورة كسئم او
مضمومة كلؤم او كانت بعد كسر او ضم وهي في الصورتين مكسورة او مضمومة كمبين
وسئل ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر يا كمير ومن مبير و
وبعد الضم واوا كجون في جؤن جمع جونة ورجل سوله في سؤله وخالف الاخفش في صورتي
وهي المضمومة بعد كسر كيستهزئ او المكسورة بعد ضمة كسئل فابدلها في الاولى يا وفي الثانية
واوا ص وتبدل اليا بعد الكسر من واو عين مصدر اعلت في فعله لا لاجوف من فعال وعين
فعال جمعا لواحد سكنت فيه او اعلت وبعدها اللام وتقلب في فعلها فعله من الف
وواو سح لته او اخوا ولو تقديرا ودنيا بعده فتح رابعة فصاعدا ولا من فعلى وصفا
وتع تامة صلة ان سبقته اخذا انها ساكنة وتاصل السبق وكذا السكون في الاجمع
وتدغم ومتطرفة ولو تقديرا بعد واو سكن ثانيها وكانت لام فعول جمعا ونعطي
متلوها ما ذكرنا ابدال الواو ادغام فان كانت لام مفعول غير واوي العين او مكور
او لام فعول مصدرا او عين فعل جمعا فالتصحيح اكثر او مفعول من فعل فالاعلال
ش تبدل اليا بعد كسر من واو هي عين تحذف في فعل حال العين موزون بفعال نحو
قام قياما وعاد عيادا بخلاف غير عين المصدر كصوان وسواك والمصدر المفتوح اوله
كرواح او المضموم كعوار او المكسور الذي لم تعل عين فعله كلاوذ لواذا وعاود عوادا
والموزون بفعل جمعا كحول وتبدل ايضا بعد كسر من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين
او معلها صحيح اللام موزون بفعال كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار
وريح ورياح بخلاف غير المزيد كجواد وما هو معتل العين واللام فانما يجوز اجتماع
من اجتماع الاعلالين في كلمة ومما ابدال اللام همزة وابدال العين يا فانه مقدم على
احد الاعلالين وكان الاصل ان الواو في محل التغييرات اما الموزون بغير فعال
فهو فعل وفعلة فان فيها الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل وتارة وتير وقيمة
وقيم وثور وثورة وكوز وكوزة اما ان الاعلال في فعله اغلب والتصحيح في فعله

وعود وعودة صح

اغلب وتبدل اليا بعد كسر من الف وواو ساكنة او متطرفة تحقيقا او تقديرا
ومن الواو التي تليها علامة التانيث او زيادة فعلان نحو محراب ومحاريب ومحيريب
ونحو ايقاد وسياد ونحو الغازي والاكسية جمع كسا وشحيان وتبدل اليا بعد فتحة من
واو وقعت رابعة فصاعدا في اسم او فعل نحو المعطيان يرضيان والمستعليان
يسترضيان وتبدل اليا من واو هي لام فعلى وصفا ومن الواو الملاقية يا في كلمة

كالعليا والدنيا صح

ان سكن سابقهما سكونا اصليا وتاصل السبق الضائم تدغم احدهما في الاخرى
كسيد وهين الاصل سيود وهيون قلبت الواو يا وادغمت فيها اليا احتراز
الشروط واحترز بكلمة عما في كلمتين كقولك قو يزيد وبسبق الساكن عن تاخره
كالطويل والقيود وباصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوي وباصالة التاني

عن

عن عروضه كرويه مخفف رويه فان الواو تبدل الهمزة لا اصل وتبدل اليا ايضا من الواو
المتطرفة لفظا او تقديرا بعد واوين سكنت ثانيتهما كان تبني مفعولا ومفعولة
من نحو قوي فانه يقال مقوور ومقوووة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة
فاستثقل ذلك فقلبت الواو الاخيرة يا ثم المتوسطة لاجتماع يا وواو وسبق
احديهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة اليا وادغمت اليا في اليا فقالوا

ضمة

مقوي ومقوية وتبدل اليا ايضا من الواو الكائنة لام فعول جمعا كعصي مثله
عصو فابدلت الواو الاخيرة ونحوها الكلمة يا واعطي متلوها الذي هو واو
المدغم ما تقدم من ابدالها يا وادغامها في اليا الاخيرة وقلبت الضمة كسرة
لتصح اليا فان كانت الواو لام مفعول ليست عينه واوا او لام من فعل المسور العين
او لام فعول مصدرا لا جمعا او عين فعل جمعا نحو صيام فالتصحيح اكثر مثال الاول



مغزو ومغزي والثاني عتا عتوا وعتيا والثالث نوم وصوم وقيم وصيم وان كانت
لام مفعول من فعل نحو رضي فالاعلال ارجح نحو مرضي ومرضو ص وتبدل الواو
بعد ضم من الف ويا ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضم ولا في فعل ومتلوه
بزيادتي فعلان او تا بنيت عليها الكلمة ولا في فعلى اسما وفي عين فعلى وصفا
كخيمان ش تبدل الواو بعد ضم من الف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن يا
ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن في الاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفردة
من المكررة كبياع وغير الجمع منه فانه لا يبدل فيه واوا ولكن تقلب الضمة كسرة

وبغير

لتسلم اليا نحو بيض والاصل بيض لانه فعل كحمر وتبدل الواو ايضا بعد
الضم من اليا الواقعة لام فعل كرمو قضوا وقبل زيادتي فعلان كرموان مثل
شعثان من الرمي او قبل تا بنيت عليها الكلمة كمرموة مثل سمرة من الرمي وتبدل
الواو من يا هي لام فعلى اسما كتقوى وفي عين فعلى وصفا وحينئذ لا تبدل كالطوبى
والكوسى مونث الاطيب والاكيس في التصحيح كقسمة ضيزى وامراة حيكى
ص وتبدل الالف من يا او واو بعد فتح متصل شرط ان يتحركا بالاصل وان لا يليها
ساكن او غير الف ويا مشددة ويحملان وان لا يكون وصفه افعل ولا وزنه افتعل
واوي العين والا على تفاعل ولا اسما فيه زيادة تخصه خلافا للمازني في
الاطراف فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا ش تبدل الالف من يا او واو نحو
باع وقال اصلهما بيع وقول ورمى وغزا اصلهما رمي وغزو بشرط ان يكونا بعد فتح
بخلاف نحو عوض وطي ودمي وشغي وشبع وعم واذلاذ اظن وان يتصلا به بخلاف
ايي وواو فانهما لم يتصلا بالفتحة اد حجبهما الالف وان يتحركا بخلاف ما اذا اسكنا
بخلاف نحو غزو ودمي من قطو وان يكون حركتها اصلية بخلاف ما هو ساكن في الاصل
وعوض تحريكه نحو رعوي وبرمي فان حركة هذه الواو واليا عارضة اذ اصلها السكون
لانهما لثاني الصحيح نحو مضارع احمر وان لا يليها ساكن بخلاف نحو طويل وغيور
وهذا الشرط في العين خاصة اما اللام فلا تضر تليلاهما الساكن الا ان يكون

الفا كرميا وعزوا ودعيان والغليان والنزوان او ياء مشددة نحو عصوي فلا
تنقلب الياء والواو الفا في مثل هذا وان لا يكون وصفه افعل بخلاف نحو
صيد وحول وعور وسود فانما صحت لصحتها في اصيد واحول واعور واسود
وان لا يكون فعلا وزنه افتعل وهو دال على تفاعل بخلاف
نحو احتوروا وازدوجوا واعتوروا فانه صحت فيه الواو لانه في معنى تحاوروا و
وتزاوجوا وتعاوروا فان كان على افتعل وهو يائي العين وجب الاعلال
نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا اي تضاربوا بالسيوف وانما لم تقع ذوات الياء
لان الياء اشبه بالالف من الواو فرجحت عليها في الاعلال وان لا يكون اسما اخره
زيادة تخص الاسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازني في هذا الشرط
فاجاز اعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحاد يحيد فان استحق
هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الاول واعلال الثاني نحو هوى وطوى
ص وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء الافتعال لينا وشذ في اتزر
والطاء من تائه بعد مطبق والدال منها بعد دال او ذال او زاي وما عدا ذا
نزر شاذ مسموع او لغة قليلة ومعرفة الابدال بالتصاريف ش تبدل الميم
من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشنباء وان بورك والنون اخت الميم وقد ادغمتها
نحو من مالك فارادوا اعلالها مع الباء كاعلالها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال
وفروعه ان كانت ياء او واوا نحو اتعد يتعد اتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد
والاصل اوتعد لانه من الوعد وكذا اتسر وفروعه امثلة اتسر لانه من اليسر وانما
ابدلوا الفاء تاء لانهم لو اقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون
بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفا وبعد الضمة واوا فابدلوا منها حرفا
جلدا لا يتغير لما قبله ويجمع ذلك اقرب من الضم الى الواو وشذ ايضا ابدالها
من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو اتزر من الازار والفصيح ائتزر وتبدل
الطاء من تاء الافتعال بعد حرف مطبق نحو اصطفى واضطرب واطعن واظطلم وتبدل
الدال من تاء الافتعال بعد دال او ذال او زاي نحو ادان وادكر وازدان وما
خرج عما ذكرنا في هذا الباب نحو ستة شاذ مسموع كفحصط ولا يقاس عليه او لغة قليلة لقوم
من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصاريف الى المبدل منه ص
النقل تنقل للساكن الصحيح حركة المعل من عين فعل غير تعجب ولا مضاعف نحو عور ونحوه
مضاعف اللام ولا معتلها او اسم غير جار على فعل صحيح اوله ميم زائدة غير مكسورة
او يوافق المضارع في زيادته او وزنه لا فيهما ومصدر على افعال واستفعال
وتبدل بمجانسها وتحذف الفهما معوضا منها التاء غالبا وواو مفعول ثمن وقيل
عينها الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة ضموا عن الابدال وبنو تميم يصحح
المصدر والمبرد يصحح مصوون ش تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت
من فعل او اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الاصل يبيع ويقول ونحو مقام

ومقال

ومقال الاصل مقوم ومقول وشرط الفعل ان لا يكون للتعجب بخلاف نحو ما ابين
هذا وما اقوله ولا متصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصيد ويعور واصيد واعور
واعوره الله ولا مضاعف اللام بخلاف نحو ابيض واسود حذرا من الالتباس ولا معتل
اللام بخلاف نحو اهوى واحيى حذرا من توالي اعلالين وشرط الاسم ان لا يكون غير
جار على فعل صحيح بخلاف نحو مقاول ومبايع فان حرف العلة لا ينقل في هذا الاسم
لجريانه على تقاول وتبايع وان يكون اوله ميم غير مكسورة اما مفتوحة كما مر او مضمومة
كمقيم ومبين بخلاف ما اوله ميم مكسورة كمخيط ومقول او يوافق المضارع في
زيادته دون وزنه او وزنه دون زيادته نحو تفعيل وتبيع مثل تحلئ من القول والبيع والاصل تقول
وتبيع نقلت حركة العين الى الفاء فسكنت وانقلبت واوا وتقول بالكسرة ما قبلها
دون وزنه دون زيادته فانه وافقه في الزيادة والوزن معا لم يعل نحو اسود
والقول منك وابيض منه لو اعل لالتبس بلفظ الفعل ولا ينقل الى ساكن معتل
كطاوع ونور وسير واذا انتقل ابدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك
في اقوم واطيب اقام واطاب فان جانست الحركة العين فليس فيه سوى النقل
كيقول ويبيع وتنقل الحركة ايضا الى الساكن الصحيح قبلها من عين مصدر على افعال
واستفعال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفها وتعوض
منها التاء غالبا مثال ذلك اقامة واستقامة الاصل اقوام واستقوام نقلت فتحة
الواو الى الفاء فالتقى الفان فحذفت الف المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة ايضا
من عين مفعول الى الساكن الصحيح قبلها وتحذف واوه لاجتماع واوين ساكنين نحو
مصون والاصل مصوون فان كانت عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صونا
عن ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع ومما ذكرنا ان المحذوف الف المصدرين وواو
مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لان حذف الزائد اولى من حذف الاصل ومذهب
الاخفش ان المحذوف في الثلاثة عين الكلمة لان حذفها اولى من حذف ما دل على
معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط في الاشباه والنظائر
وربما صح الافعال والاستفعال وفروعهما نحو اغيمت السماء اغياما واغيلت
المراة اغيالا واطيب واطول قال صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على
ذلك خلافا لابي زيد وربما صح مفعول نحو فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس
على ما سمع من ذلك خلافا للمبرد ص القلب انما يقلب في المعتل والمهموز وقد جاء
قليلا وتقديم الهمز على متلوه اكثر ومن تقديم اللام على الفاء اشياء في الاصح وزنها
لفعاء لا افعال او افعلاء وتعرف باصله واشتقاقه وصحته وكذا اذا تركه الى
ثقيل وبمنع صرفه بلا علة على الاصح فان لم يثبت فالاصل ش قال ابو حيان
القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقدم والتاخر وقد جاء منه شيء كثير حتى ان ابن السكيت
الف فيه كتابا ومع ذلك فلا يطرد شيء منه انما يحفظ لانه لم يجئ منه في باب
ما يصلح ان يقاس عليه انتهى وقد عقدت له نوعا في المزهر اوردت فيه الفاظا

جمة قال ابن مالك و اكثر ما يكون القلب في المعتل و المهموز كهادٍ في هائر
وشاك السلاح في شائك ورآء في رأى وآبار في أبآر ومنه في غيرهما قولهم في
لعمري وذوا لوا وامكن منه من ذي اليا قال ابو حيان ودليل ذلك الاستقراء
فاكثر ما جاء القلب في ذوات الواو ونحو شاك وهار ولاث واينق كان انقلاب
الالف عن الواو اكثر من انقلابها عن اليا حتى انا لو وجدنا كلمة اشكل علينا
الامر فيها الفها منقلبة عن واو ام عن يا حملناه على انها منقلبة عن واو
ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الاخر على متلوه اكثر منه بتقديم متلو
الاخر على العين او بتقديم العين على الفا او بتاخير الفا عن العين واللام
وتحت ذلك صورتان الاولى ان يكون الاخر لاما والمتلو عينا كراء في رأى
وهار في هائر والاولى في الاوائل والايامى جمع ايم واصله ايايم بوزن فعايل
الثانية ان يكون الاخر حرفا زائدا والمتلو غير عين كقولهم في جمع ترقوة تراق
وهو مقلوب من التراقي قالوا وزائدة في ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين
ومثال تقديم متلو الاخر على العين الحوبا وهي النفس الاصل حوبوا فقدمت اللام
وهي الواو التي هي متلوة الاخر على اليا وهي عين الكلمة فوزنها فلعا والدليل
على انه مقلوب قولهم جاء بيت الرجل اذا ظهرت له خلاف ما في حوبايه ومثال تقديم
العين على الفا ايس في يئس واينق في انوق جمع ناقة ومثال تاخير الفا عن العين
واللام حادي اصله واحد تاخرت الواو عن الحا والدال ثم قلبت يا لانكسار ما
قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفا اشيا في مذهب سيبويه اصلها شيئا
نحو طرفا وحلفا قلبت بتقديم لام الكلمة على فايها فوزنها لفعا ومذهب ويعرف
القلب باشيا احدها الاصل بان يكثر استعمال احد اللفظين فيكون الاقل هو المقلوب
كما في لعمري ورعملي الثاني الاشتقاق بان يجي التصريف على احد اللفظين دون الاخر
كما تقدم في الحوبا وكما في شوايع وشواعي فانه يقال شاع يشيع فهو شايع ولا يقال
شوع يشوع فهو شاع فعلم ان شوايع هو الاصل وشواعي مقلوب منه الثالث الصحة
وعدم الاعلال كاينق اذ لو لم يكن مقلوبا من ييس لوجب اعلاله وان يقال
ايس لتحرك اليا وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال ابو حيان وانما
ادعي فيه القلب دون الشذوذ وذهاب باب القلب وان كان لا ينقاس اوسع واكثر
من باب الشذوذ الرابع فان لم يثبت كون احد اللفظين اصلا والاخر مقلوبا منه
بدليل وكلا البنيين امثل نحو جبذ وجذب فان جمع تصاريفهما جا عليهما
قالوا جبذ يجبذ جبذا فهو جابذ ومجبوذ وقالوا جذب يجذب جذبا فهو جاذب
ومجذوب قال ابو حيان فان قلت ما فايدة القلب وهلا جاءت التصاريف
على اصل واحد قلت ... الفايدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار
اليه في بعض المواضع ص الادغام هو قسمان الاول في المثلين ويجب ان سكن الاول
غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفا ولا مدة في اخر او مبدلة دون لزوم او

بياض بالاصل

متحركا

متحركا وتلاه في كلمة ان لم يتصدر او لم يوصل بعدم
او ملحقا ولا زايدا احدهما له ولا عرض تحريكهما
ولا كانا واوين طرفين ولا في اسم قبل او فعل وازن او صدره فعلا او فعلا او
فعلا ش قال ابو حيان الادغام امر ما يتكلم فيه من علم التصريف ويتوقف اللغة الادخال
ويقال الادغام وهو افتعال وهي عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام
افتعال وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياه بهما
وضعا واحدا ولا يكون الا في المثلين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر
الى الاصل والا فلا ادغام الا ادغام مثل في مثله الا ترى ان المتقارب يقلب من جنس
الحرف الاخير فيؤول الى انه ادغام مثل في مثل والادغام يكون في الاسما والافعال
ادعى لكثرة اعتلالها وذلك لثقلها ولذلك يدغم في الافعال ما لا يدغم في الاسماء
الا ترى ادغامهم رد وفكهم سررا ويبدي بادغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التصريف
وهو واجب بشرطها ان يسكن الاول نحو اضرب بكرا ولم يكن ها سكت بخلاف نحو ماليه
هلك عني سلطانيه فانها اذا وصلت نوي الوقف عليها ولا سيما بعدها يتعين
الفك قال ابو حيان وهذا اظهرها الراجح عنده الوصل ولم يدغموا الا رواية عن ورش
بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو كلا احد
اما الهمزة المتصلة بالفا فيجب ادغامها نحو سأّل ولأّل ولا مدة في اخر بخلاف
نحو يعطي ياسر ويغزو واقد فلا يدغم مثل هذا لئلا يذهب المد بالادغام ثم ضعف الادغام
فلو كان حرف لين فتحا وجب الادغام نحو اخشي ياسرا واخشوا واقدا ولم يقوم ولوده
ولو كانت المدة ليست في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو على وزن مفعول فالاول
مدة وليست في اخر وقد ادغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام نحو عزو واصله عزوو
على وزن مفعول فالاول مدة وليست في اخر وقد ادغمت واحتمل فيه ذهاب المد
لقوة الادغام ولا مدة مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو قوول مبنيا للمفعول من
فاول فلا يدغم لان الاول حرف مد لا يلزم كما ان نحو واقد حرف مد لا يلزم الا ترى انك تقول
في بنايه للفاعل قاول فيزول حرف المد كما يزول في لم يغزو واقد وان كانت المبدلة
عن غيرها ويلزم فيها البدل ادغم نحو اوتي مثل ابكم من الاوب والاصل اووب ابدلت
الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واوا وهو بدل على جهة اللزوم فادغمت
في الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشروط ان يكونا في كلمة كرد وظل بخلاف
ما اذا كان ثانيهما كلمة فالادغام جايز لا واجب كما سيأتي وان لا يتصدرا بخلاف دون
وان لا يسبقهما مدغم فيه بخلاف نحو ردد يردد وهو مردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام
الاول قبله وان لا يسبقهما مزيد للالحاق بخلاف نحو الندد والنجج فان نونهما وجيم النجج
زيدتا لاجل الالحاق فلا يجوز الادغام لانه اذ ذاك يزول الالحاق بشرط وان لا
يكون احدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو ادغم بطل الالحاق بجعفر وان لا يكون حركة
ثانيهما عارضا بخلاف لن يحيي اردد القوم وان لا يكونا واوين طرفين وان لا يكونا
في اسم موازن بجملته او صدره فعلا بفتح الفا والعين او فعلا بضم الفا وفتح العين

او فعلا بضمتيها او فعلا بكسرها كمعنى الفا ذ فتح العين مثال الاربعة في الموازن
بجلبته ظلل وصفف وذلك وكلل وفي الموازن رصدد فقط سرر للعنقود وجسسا
لعظم في امثل الموازن وجمه لقطعة النخل وذررة اللازق باسفل القدر ص ونقل
حركته لساكن قبلها فان التقيا في كلمتين ولا مانع او كانا يائين لازما تحريك
ثانيهما او تائين كاستتر وتحلى تجلي فان ادغم الماضي الحقا الوصل ويجوز فيه حذف
ثاني الثانية في المضارع ش اذا كان المدغم متحركا فاما ان تكون ما قبله متحركا
او ساكنا ان كان متحركا بقي على حركته وسكن ذلك الحرف المدغم وادغم فيما بعده وان
كان ساكنا نقلت اليه حركة المدغم وادغم نحو يرد ويبز ويمد والاصل يردد ويبزز
ويمدد وهنا نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع
ساكنين ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي
قبله حرف مد الفا او واوا او ياء تصغير لم ينقل اليه نحو راد وحاد وتمود ودويبة
لان الاصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحركا عرضا فان التقى المثلان
المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو ان الله هو الرزاق ما لم يكن مانع فانه
يمتنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرا ابوك فان العرب تستثقل ادغام الهمز الا عينا
او وليا ساكنا غير لين فيها قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل وتعقبه
ابو حيان بان ابا عمرو قرا بالادغام في مثل ذلك نحو الرعب بما خذ العفو وامر بالعرف
ومن الجنازة دنو وانع بهم الشيطان جا شهر رمضان عن امرهم ذكر رحمة النجز هما
من غزي بو سعيد بني يو نيد قال روى جميع هذا عن ابي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند
البصريين والذين رووا ذلك عن ابي عمرو رواية ثقات ومنهم علما بالنحو كابي محمد اليزيدي
وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون عن ابي عمرو فابو عمرو راس في البصريين ولم يكن
ليقرا الا بما قرا لان القراة سنة متبعة غاية ما في ذلك انه يكون قليلا في كلام العرب
اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه عن البصريين غير ابي عمرو واما عدم الجواز فلا نقول به
انتهى ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان يائين لازما تحريك الثاني
منها نحو حيي وعيي وقد قرى ويحيى من حيي عن بينة ومن حيي بالادغام والاظهار وفي
الافصاح ان الاظهار اكثر في كلامهم فان كان تحرك اليا الثانية عارضا نحو لن يحيي
لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان
تائين في باب افتعل نحو استتر واقتتل وحينئذ تنقل حركة التا الاولى الى الساكن
قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة اول الفعل فيقال
ستر وقتل وحركة التا فتحة فيفتح اول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر وقتل قال
ابو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة اذ لا كسر في التا المدغمة وانما ذلك لاجل
انهم لما سكنوا التا لادغامها في التا وكانت فا الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت
الفا على اصل التقا الساكنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفا ويقال في الفاعل
على لغة الفتح مستتر وفي الوصف مستتر ومستتر بفتح السين وعلى لغة الكسر

وستر

ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام ايضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان
تائين اول فعل مضارع نحو تتجلى وتتظاهر وحينئذ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التا الاولى
بالادغام فيقال اتجلى واظاهر ويجوز في هذا النوع حذف احدى التائين تخفيفا
فيقال تجلى وتظاهر وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وهو
مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الاولى وهي حرف المضارعة
ص فان سكن المدغم فيه لوصله بضمير رفع وجب الفك وكذا افعل تعجبا خلافا للكسائي
او لجزم او بنا جاز فان لم يفك حرك الثاني بالفتح مطلقا او ما لم يله ساكن فبالكسر
او بالكسر مطلقا او بالاتباع لغاية ما لم يله ضمير فبحركته او ساكن فبالكسر لغات
ش اذا سكن المدغم فيه لاتصاله بالضمير المرفوع وجب الفك نحو رددت ورددنا ورددن ورددت
ورددتما ورددتم ورددتن ويجب الفك ايضا اذا سكن في افعل للتعجب عند الجمهور
نحو اشدد بحمرة زيد واحبب الينا ان يكون المقدما وذهب الكسائي الى ان افعل
في التعجب يدغم فيقال احب بزيد فان سكن لجزم او بنا جاز الفك وهو لغة الحجاز والادغام
وهو لغة غيرهم من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد
واردد ورد فان فك فواضح وان ادغم حرك الثاني من حرف التضعيف تخلصا من التقا
الساكنين وفي كيفية تحريكه لغات احدها انه يحرك بالفتح مطلقا سوا وليه ضمير نحو
رده ولم يرده ورده ام لم يرده ام ساكن نحو رد المال ولم يرد المال ام لا نحو رد ولم يرد الثانية
انه يحرك بالفتح في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهي ما اذا وليه ساكن
فانه يكسر فيها على اصل التقا الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك الثالثة
انه يحرك بالكسر مطلقا في الاحوال الثلاثة على اصل التقا الساكنين الرابعة
انه يحرك باقرب الحركات اليه نحو رد وفر وعض الا مع ضمير المونث والمذكر الغائبين
فتحرك بحركة الضمير نحو عضه وردها والا اذا وليه ساكن من كلمة اخرى ولم توقف او
عزها فيكسر نحو فر القوم ورد ابنك ص الثاني في المتقاربين ويتوقف على مخارج
الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون واسقط الجرمي الهمزة وان مخارجها ستة عشر تقريبا
فاقصى الحلق للهمزة والالف والها قال المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهمزة
اول وقيل بعد الها وقيل لا مخرج للالف ووسطه للحا والعين قيل هكذا وقيل
عكسه وادناه للغين والخا وفيه العكس لان واقصى اللسان وما فوقه للقاف وما
يليه للكاف ووسطه للشين والجيم واليا وذكر ابو حيان الجيم والخليل لا مخرج
لليا واول حافته وما يليها من الاضراس للضاد ومن الايسر ايسر وقيل يختص
به وقيل بالايمن وما نطق بها وبالحا الا العرب وما دون طرفه لمنتهاه وما فوقه
للام وما دونه وفويق الثنايا للنون والرا وهي ادخل في ظهره وقال قطرب والجرمي
وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه واصول الثنايا للطا والدال والتا
وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصفير وما بينه وما بين
اطرافها للظا والذال والثا وباطن الشفة السفلى واطراف الثنايا العليا

للفا وما بين الشفتين للبا والميم والواو قال الخليل لا مخرج للواو والمد و
لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة ومخرجها الخيشوم والف
امالة وتفخيم وشين كجيم وصاد كزاي وغيرها قبيحة والمهموسة سكت فحثه شخص
والشديدة اجدك تطبق والمتوسطة لن عمر والمطبقة ص ض ط ظ والمستعلية
قظ خص ضغط والمذلقة مر بنفل وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة
على الترتيب والقلقلة قطب جد وقيل لثا مدل البا واللينة واي وهي والهمزة
معتلة وقيل من صحيح وقيل شبيه المعتل والمنحرف اللام قيل والراوي المكرر
والمهتوت الهمزة والهاوي بعضها لا مخرج له ولا تدغم حروف ضوي مشفر في مقارب وجوز
قوم ادغام الرائية اللام ونحو لا يدع ولا يصغر غيره ولا خلاف في ادغام الحا في
العين ولا ما يؤدي الى لبس واما غيره لك فيجوز بقلب الاول لمثله فالها والعين
في الحا والخا في الغين ~~والبا في الميم والفا~~ والقاف في الكاف وعكسهما والجيم
في الشين والتا والطا والظا وشركا ومما فيه بعضها وفي الصغير به وفي الجيم
في السين والزاي والضاد واللام في ث ذ د ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريفيه
فوجوبا والنون الساكنة بغنة في حروف يومن وبدونها في الواو واللام وتظهر عند
الحلقية وتخفى عند البواقي ومر قلبها مع البا الشرح القسم الثاني من الادغام ادغام
المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف هو الموضع الذي
ينشا منه الحرف وترتب معرفته انه يسكن الحرف وتدخل عليه همزة الوصل
ليتوصل الى النطق به فيستقر اللسان من ذلك في موضعه فيتعين مخرجه وعدة
المخارج من مراحل الصدر وما يليه من الحلق والفم الى الشفتين والى الخيشوم
والحروف تسعة وعشرون قال ابو حيان ولا خلاف في ذلك الا في الهمزة فزعم
المبرد انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكانها عنده
من قبيل الضبط اذ لو كانت حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف ورد بانها
لو لم تكن حرفا لكان مثل احمد واجل على حرفين ونحوها باطل لان اقل الاصول للكلمة ثلاثة
احرف واما كونها لا شكل لها فلانها دخلها التسهيل ولولا ذلك لكتبت
الفا والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والاكثرين وذهب الجرمي وقطرب
والفرا وابن دريد وابن كيسان فيما نقل عنه انها اربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف
بينهم مخرج اللام والنون والراء فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه
ثلاثة مخارج وهو الاولى وذلك على سبيل التقريب واما في التحقيق فان لكل حرف
مخرجا على حدة ومغايرة التعبير للمخارج بينه لا يحتاج الى اعادتها في الشرح
فليقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه فنقول الهمزة اول الحروف والالف والها
تندرجها لا انها في رتبة وليست واحدة ... والذي ذهب
الى الاول وهذا راي الاخفش والمبرد الا ان الاول رتبة الهاء داخل الصدر ... الهمزة
ابو حيان ان رتبة العين بعد الحا ورتبة الغين قبل الخا قال

والقاف في الكاف وعكسهما والجيم في الشين والتا والظا والطا وشركا وبما في بعضها وفي الصغيرة وفي الجيم والشين والصاد

بيان

بها

بها العرب في كلامها ولا توجد في كلام غيرها والعينية ما انفردت بكثرة استعمالها
فانها قليلة في كلام بعض العجم ومفقودة في كلام كثير منهم قال والضاد اصعب
الحروف في النطق ومن الحروف الذي انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة
في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم قال والضاد لا يخرج من موضعها
غيرها من الحروف عندهم وذهب الخليل الى ان الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين
نقل هذا السيرافي عن غيره ومعنى شجرية خارجة من شجر الفم وهو ما يقابل
طرف اللسان وقال الخليل الشجر مخرج الفم اي منفتحه وقال غيره هو مجتمع اللحيين
عند العنفقة وعلى راي الاولين قال ابو حيان فخروج الضاد من الجانب الايسر
عند الاكثر او الايمن عند الاقل ويحكى عن عمر بن الخطاب انه كان يخرجها من الجانبين
معا وقال السيرافي بعض الناس يخرجها من الايسر وبعض الناس تسهل عليه اخراجها
من الجهتين معا قال وكلام سيبويه ايضا يدل على ان الضاد تكون من الجانبين وقد
ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تختص بها وقال ابو علي
ابن ابي الاحوص يتاتى اخراج اللام من كلتا حافتي اللسان اليمنى واليسرى الا
ان اخراجها من حافته اليمنى امكن بخلاف الضاد فانها من اليسرى امكن وقال سيبويه
الراء ادخل من النون في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القيرواني
صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذي نوقش من
وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا
فكذلك هذه الحروف ينبغي ان تجعل كذلك وقال ابن ابي الاحوص مذهب سيبويه
من انها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق
باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال ابن ابي الاحوص الضاد مما انفردت العرب
بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة كثير منهم ونسبت
حروف الضعف وقال ابو حيان فصل المصدري الواو من الباء والميم وجعل لها
لها مخرجا على حدة فقال الواو تنوي حتى تنقطع الى مخرج الالف واما الفروع
الحسنة فمنها التي توجد في كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع المحققة والغنة
فرع النون والخيشوم الذي يخرج منه الغنة هو المركب فوق غار الحنك الاعلى
فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فانك لو امسكت
بانفك لم تتمكن من خروج الغنة وقال ابو عمرو الداني الغنة صوت مركب في جسم النون
ومخرجه من الخيشوم وهو موضع الانف المنجذب الى داخل الفم وليس بالمنخر والالف
الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتصبة التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة
والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند ابي منصور ثلاثة احرف بينها وبين
الالف والواو وبينها وبين الياء قال ابو حيان وكلا القولين صواب لانك اذا اخذت
من حيث مطلق التسهيل فهو حرف واحد وان اخذتها من حيث التسهيل الخاص كانت
ثلاثة احرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه انها ضعيفة ليس لها

الوصل

القبايس فيها تفخيم ولا ترقيق والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد

عكس المجهورة وبالخلوص الحرف الذي بينه وبين كيتنا قال عبيد بن الابرص نحمي حقيقتنا
وبعض القوم يسقط بين بينا قال ابو الفتح اي بينا قط ضعيفا غير معتد به والالف
التفخيم هي التي بين الالف والواو وقال سيبويه كقول اهل الحجاز الصلاة
والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو قال ابن ذروف الالفات اربع الف
الطبيعة المعتادة والف الامالة والف التفخيم والالف التي بين اللفظين في
مثل الابرار قال ومن الف التفخيم الف الاستعلا في اسم الله تعالى فتفخم هي
واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم في اشدق اجدق بين الشين والجيم والصاد
كالزاي هي التي يقل همسها قليلا فيحدث فيها لذلك جهر كقولك في مصدر
مزدر قال سيبويه تمام الحروف بين الفروع الستة خمسة وثلاثين والا الفروع
التي تستقبح وهي التي لا توجد في لغة من ترتضي عربيته ولا تستحسن في قراءة ولا
شعر فهي كاف كجيم يقولون في جمل جمل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في
اهل بغداد وجيم ككاف يقولون في رجل ركل ينقف بوسنا انها الكاف وجيم كشين واكثر
ذلك اذا اسكنت وبعدها دال او تا نحو قولهم في الاجدر الاشدر وفي اجتمعوا اشتمعوا
قال ابو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين كونها حيث قدرت هذه مستقبحة
وتلك مستحسنة فالجواب انهم قربوا الحرف من الحرف القوي في حكم الشين
كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف مجهور من وسط اللسان
مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لهمسه
ورخاوته واستفاله فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنا وكان تقريب الجيم منه مستقبحا
الا ترى انهم عدوا من الفروع المستحسنة الصاد التي كالزاي لهذا المعنى والصاد كسين
كتابتها في مثل صابر وطا كتا نحو قالوا في طال تال وهي تسمع من عجم اهل المشرق كثيرا لفقد الطاء
في لسانهم وظا كثا نحو قالوا في ظالم ثالم وبا كفا وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة
يكون لفظ البا اغلب نحو بلخ واصبهان وضاد ضعيفة نحو اثرد يقربون الثاء من الضاد
كذا فسرها ابن السراج الضاد الضعيفة قال ابو حيان وفيه نظر وقال ابو علي الضاد
الضعيفة اذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولم تعتمد عليه ولكن تخفف
وتختلس فيضعف اطباقها قال ابو سعيد واظن الذين تكلموا بهذه الاحرف
المرذولة من العرب خالطوا العجم وسين كزاي وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف
فتمت الحروف بين الفروع ستة واربعين حرفا واما القاب الحروف فنذكرها
النحويون لفائدتين احدهما لاجل الادغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج
والصفة او في احدهما وما لا يدغم لبعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف
العربية حتى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي فتوكيبان رفع الفاعل
ونصب المفعول وكما ان نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية كذلك
النطق بحروف فيما خالف مخارجها وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مخرجها
وجري النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها اذ الهمس الصوت الخفي

المجهورة

كمل

وفيه بعض قوة لنفسه

المجهورة وهي ما اشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس ان يجري معه حتى ينقضي الاعتماد
ويجري الصوت والشدة امتناع الصوت ان يجري في الحرف والفرق بين المجهور
والشديد ان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشدة يقوى لزومه في موضعه
والرخاوة جري الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخاوة وسميت
المطبقة لانطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها المنفتحة
لانك تطبق اللسان بجملتها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق وسميت
المستعلية لان اللسان يعلو بها الى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا
بالريح وضدها المنخفضة ويقال المنسفلة لان اللسان لا يستعلي عند النطق
بها الى الحنك بل يستفل بها الى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لانها من
ذلق اللسان والفم وطرف كل شيء ذلقه وضدها المصمتة لانها اصمتت فلم تدخل
في الابنية كلها قال الاخفش اصمتت اي منعت ان تختص ببناء كلمة في لغة العرب
اذا كانت خماسية فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب الا وفيها حرف
من الحروف المذلقة او الالف وما تنفرد المصمتة بكلمة خماسية وسميت احرف القلقلة
لان الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقلة شدة الصوت وسميت المعتلة
لان الاعلال والانقلاب لا يكون الا في احدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال
لانه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول انها حرف شبيه بحروف العلة قال ابو
حيان وهذا احسن وسمي اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء منهما عندهم
حرفا الانحراف قالوا لانحرافهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام
بالانحراف لانها انحرفت عن مخرجها الى مخرج غيرها وعن صفتها الى صفة غيرها وقال
المبرد سميت بذلك لانها شاركت اكثر الحروف في مخارجها وقال الفراء
هي من الحروف الرخوة لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت الى الشدة وسمي الراء
المكررة لانها تتكرر على اللسان عند النطق بها كان طرف اللسان يرتعد بها فكانك
نطقت باكثر من حرف واحد واظهر ما يكون التكرير اذا كانت الراء مشددة ولا بد من
عليها وسمي الهمزة المهتوت من الهت وهو عصر الصوت لانها معتصرة كالتهوع
او من الهت وهو الحط والكسر لانها يعرض لها الابدال كثيرا فتنحط وتنكسر
وسمي الهاوي لانه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها اذا تقرر ذلك
فلا يدغم في المتقارب صاد ولا ذال ولا تا ولا ميم ولا شين ولا فا ولا همزة
ولا را عند المذهب سيبويه والخليل واكثر النحويين واجاز ابو عمرو ويعقوب
الحضرمي واليزيدي من البصريين والكسائي والفراء وابو جعفر الرواسي الكوفي
وبعضهم ادغام الراء في اللام عن يعقوب لن يشاء واستغفر لهم
الرسول ولا يدغم حرف صفيري في مقاربه مما ليس صفيريا ويدغم في مقاربه صفيري
فتدغم الصاد في السين والزاي والسين في الصاد والزاي والزاي في
الصاد والسين نحو فحص سالم فحص زاهر خبص صابر خبص زاهر حرز صابر حرز سالم

وعند ادغام الضاد والسين وكذا كل مطبق ادغم في غيره قال ابو حيان تقول العرب
يبقي الاطباق كما يبقوا الغنة في ادغام النون وبعضهم يذهبه وقال سيبويه
كل عربي يعني ابقا الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلقي في ادخل منه الا الحا في
العين نحو فمن زحزح عن النار فلا تدغم الحا في الها ولا الها في العين ولا العين
في الها واذا كانت العين اقرب مخرجا الى الها من الحا لتباعدهما في الصفات
لان الها مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدي
الى لبس بتركيب اخر نحو انملة لا يجوز فيها الادغام لانها لو ادغمت لاوهم انها من
المضاعف اي مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدري هل الاصل انملة او امله لان
كلاهما وزنه افعله ومما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بان تقلب الاول حرفا مثل
مقاربه الذي يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الها في الحا اجبه حاتما والعين في
الحا اقطع حملك والحا في العين اصلح عملك والغين في الخا ادمغ خلفا والقاف
في الكاف الحق كلدة والكاف في القاف امسك قطنا والجيم في الشين اخرج
شطاه والجيم في الثا المخارج ثرج والطا والظا لاشتراكهما في المخرج وهي
الدال والتا والذال والثا يدغم بعضها اي كل واحد من هذه الحروف الستة تدغم في
كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطا اربط ظالما اربط دارما اربط تميما
اربط ذئبا اربط ثابتا ومثال الظا احفظ طالبا احفظ دارما الى اخره ومثال الدال
ابعد طالبا الى اخره ومثال الثا ابعث طالبا الى اخره ومثال الذال خذ طالبا
الى اخره ومثال ادغام هذه الستة في الصفير اضبط صابرا اضبط سالما اضبط زاهدا
واجملها التا في تدل اضبط احفظ ابعد انعت خذ ابعث ومثال ادغام هذه الستة
في الجيم اضبط جعفرا احفظ جعفرا ابعد جعفرا اسكت جعفرا خذ جعفرا ابعث جعفرا
وفي الشين اضبط شمالا احفظ شمالا ابعد شمالا اسكت شمالا خذ شمالا ابعث شمالا
وفي الضاد اضبط ضرة وهكذا ومثال ادغام البا في الميم اصحب مطرا وفي الفا
اضرب فاجرا ولا يدغم الفا في شي من مقاربها نص عليه سيبويه وقد ادغم الكسائي
الفا في البا ان نشا نخسف بهم قال ابو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام
لام التعريف وهو في الاحرف الثلاثة عشر التقوى الثوب الدار الذكر الرعد
الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الطهر الظهر النور ومثال ادغام اللام غير
التعريفية في هذه الاحرف نحو هل تتقون بل ثوب هل دنا هل ذهب هل رضي
هل زاد هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون
الساكنة ومنها التنوين تدغم في اليا والنون والميم والواو نحو من يأتي ان نشا
بغنة
مما رزقكم الله من وال وبدغم بغير غنة في الرا واللام نحو من ربكم من لدنا وتظهر
عند احرف الحلق الستة نحو من امن من هاد من عاد من حكيم من غفور من خلاف
وتقلب ميما عند البا كما مر في الابدال وتخفى عند بقية الحروف فصار لها اربعة
احوال او خمسة خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير اسما الحروف

مع تقدير الابتدا والوقف ومن ثم كتب ره وجيء مه ورحمه بالها وانا زيد والمنون
المنصوب دون غيره ولنسفعا بالالف واذن بالنون على المختار ونا لتهان على
فالالف ولا فبالنون وبنت وقامت بالتا والقاضي بيا وقاض بدونها وضربه
وبه بدون واو ويا ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة وباصله ان كان من كلمتين
او نونا ساكنة مخفاة او مبدلة تنوينا او حرف مد حذف لساكن يليه غير نون توكيد
شرح الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات
الحروف وعددها الا اسما الحروف فانه يجب الاقتصار في كتابتها على اول الكلمة
نحو ق ن ص ج وكان القياس ان يكتب هكذا قاف نون صاد جيم لحاله اذا نطق
به وكذا بقية اسما حروف المعجم كتبت مقتصرا على اوايلها فخالفت الكتابة فيها
النطق ولذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وعللوا
ذلك بانهم ارادوا ان يضعوا اشكالا لهذه الحروف تتميز بها في اشكالها لانها
اشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا ق ولو وضعوا
هذه الاشكال الخطية لم يكن للفظ الا له على المنطوق به ولو اقتصروا على
كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها اشكالا لا مزيد تتميز بها لم يمكن ذلك لان
الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف وشكل كل حرف حرف
غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا بد من تقدير الابتدا به والوقف
عليه فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتدا والوقف ولذلك
كتبت بالها ما يجب الحاق ها السكت به عند الوقف كره وقه وعه ولم تره ولم اتقه
ولم ابعه ومجيء مه جئت وما يوقف عليه من التاءات بالها كرحمة ونعمة وكتبت بالتا
ما يوقف عليه بالتا كبنت واخت وقامت وقعدت وذات وذوات وما فيه وجهان
عند الوقف كهيهات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين
وكتب بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانا ضميرا للمتكلم والمنون
المنصوب او المفتوح كرايت زيدا وايها وويها بخلاف المرفوع والمجرور كقام
زيد ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف وكذا ايه ومه وصه والفعل المؤكد
بالنون الخفيفة نحو لنسفعا وليكونا ما لم يخف لبس فان خيف نحو اضرب زيدا
ولا تضرب زيدا كتب بالنون ولم يعتبر حالة الوقف لانه لو كتب بالالف لالتبس
بامر الاثنين او تثنيتهما في الخط واختلف في اذن فجزم ابن مالك في التسهيل
بانها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال ابو حيان في شرحه وهذا مذهب
المازني قال وذهب المبرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفرا فقال
ان الغيت كتبت بالالف لضعفها وان اعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور
الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس قال ابو حيان
وان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بها الدين بن النحاس ما نصه
وقرات بخط [illegible] عثمان بن جني حكى ابو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول

سمعت ابا العباس محمد بن يزيد يقول اشتهي ان اكوي يد من يكتب إذن بالالف لانها
مثل ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف انتهى قلت وممن صحح كتابتها بالنون
الزنجاني في شرح الهادي واما كاين فكتبت بالنون قولا واحدا قال ابن مالك
وهو شاذ قال ابو حيان ووجه شذوذه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف
التشبيه واي المنونة وكان القياس يقتضي ان لا يكتب صورة التنوين بل يحذف
خطا الا انهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بانواع من التراكيب واخرجوها عن اصل
موضوعها فكذلك اخرجوها في الخط عن قياس اخواتها قال وذهب بعض الى انها
اسم فاعل من كان يكون فالنون اصلية وهي لام الفعل فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها
بالنون لانها كباين من بان يبين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كاين اسم بسيط فالكاف
والنون فيه اصلان وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا فانه اقرب من دعوى التركيب
بلا دليل وكتب باليا ما يوقف عليه باليا كالمنقوص غير المنون كالقاضي وقاضي
مكة وحذفت اليا والواو مما يحذف منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض
ومررت بقاض وصلة ضمير الغايب كضربه ومررت به وضمير الجمع كضربهم واكرمكم في لغة
من وصل ميم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت الصلة ثم خرج عن هذا الاصل
نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو ويا نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند فانه
منع ان يعتبر ما عرض فيه من رد الواو واليا حالة الوقف حملا على اختها النون
الشديدة فلم يلتفتوا لحالة الوقف عليها واستصحب حذف الواو واليا لذلك
خطا وان كانت تعود وقفا ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا باصله سوا اكان مثلا نحو رد
وفر وانشروا ومتقاربا نحو اذكر وادارك واثاقلتم واضطجع وكان قياسه
ان يكتب الحرفان الا انه ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه بالادغام واما المدغم
من كلمتين فيكتب باصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون
الساكنة المخفاة او المبدلة تخفيفا تكتب نونا متى كانت من كلمة نحو عنك وعنبر او من كلمة
نحو من كان ومن بعد ويكتب ايضا باصله حرف مد حذف لساكن يليه نحو اضربوا
القوم واضربي الرجل وتغزو الرجل وترمي القوم ولم تضربوا القوم ولم تضربي
الرجل فيكتب بالواو واليا بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يغز ولم يرم فلا
يكتب ويستثنى مما وليه ساكن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت او
خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الاصل
تركبون وتركبين ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الامثال فالتقت
الواو واليا وهي ساكنة والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف حرف العلة لالتقا
الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالاصل كما راعوا
في اضربوا القوم ولم تضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما ان هذا حالة تثبت فيها
حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فانه في حالة الوقف لا يرد
المحذوف وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك وان كانت الواو واليا ترد

في الوقف على ما هي فيه نحو اضربن يا قوم واضربن يا هند ص والهمزة في الاول الف
والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومتحركة تلو ساكن بحرف حركتها وقد تحذف المفتوحة
بعد الف واختار ابن مالك والزنجاني وابو حيان حذفها مطلقا تلو غير الف
وقوم تكتب بالف مطلقا وتلو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف ان تلا فاء كمثل رءيا
هذا الاكثر وان تطرفت تلو ساكن حذفت في الاصح او متحرك فبحركته مطلقا في
الاصح فان وصلت بشي فكالوسط على الاصح بخلاف الاول الا لئلا ولئن ويومئذ
ونحوه وهولا ش خرج عن الاصل السابق اشيا تتضمنها خمسة انواع احدها
احكام الهمزة ولها احوال لانها اما ان تكون اولا او حشوا او طرفا والتي في الحشو
اما ان تكون ساكنة او متحركة والمتحركة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا
والمتطرفة اما ان يكون ما قبلها ساكنا او متحركا فهذه ستة احوال فالتي هي اول
تكتب بالالف مطلقا سوا فتحت او كسرت او ضمت نحو احمد واعمر واكرم وكذا حكمها
ان تقدمها لفظا كما بينا ما كان الا ما شذ من نحو لئلا ولئن ويومئذ ونحوه وهو كل زمان
اضيف الى الجملة كليلتئذ وزمانئذ وحينئذ وساعتئذ فان هذه الالفاظ كتبت
فيها الهمزة يا وهولا فانها كتبت فيها واوا وكان القياس ان يكتب لئلا لان
لا ولئن ويومئذ ونحوه يوم اذ لانفصال الظرف والف بعدها لانه لا بد لان التنوين
لكن جعل الظرف مع اذا كالشي الواحد فوصلا وجعلت صورة الالف يا كما فعلوا
في بيس وكان القياس فيها ولئن لا قال ابو حيان وانما يخالف بها الحركتها
لان الهمزة اذا كانت اولا فهي مبتداة والمبتداة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في
الاكثر على حسب تسهيلها لو خففت لامرين احدهما ان التسهيل لغة اهل الحجاز واللغة الحجازية
هي الفصحى فكان ان تكتب على لغتهم اولى والثاني انه خط المصحف فكان البنا عليه اولى
من القياس يقتضيه الا ترى انا نتبع خط المصحف في مخالفته القياس في
نحو الصلوة والزكوة فهذا سبب ان كتبت اولا على صورتها التي وضعت
لها وهي صورة الالف الساكنة باي حركة تحركت والتي في الحشو وهي ساكنة ولا
تكون الا بعد متحرك تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لانها تبدل به فتكتب الفا
في نحو راس وباس وكاس ويا في نحو ذيب وبير وواوا في نحو مومن وجونة ولوم
ويومن والتي هي حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفا من جنس حركتها سوا كان ذلك
الساكن صحيحا او حرف علة لانها تسهل على نحوه فتكتب الفا في نحو مراة وكماة وشيام
وشمال وسام وهياة وسواة ويا في نحو يسم ومسايل وواوا في نحو التساول
وتاوس وملوم هذا ما ذكره الاكثر وقد تحذف في حالة الفتح بعد الالف نحو سال
كراهة اجتماع الالفين في الخط واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقا
وان لا يثبت لها صورة في الخط وذلك فيما اذا كان الساكن قبلها صحيحا نحو يسم
ويسيم ويلم او يا او واوا نحو هنية وسوة فلم يبق عنده ما يكتب بحرف الا التالي
للالف نحو سايل والتساول ومشى على ذلك الزنجاني في شرح الهادي وكذا ابو حيان

فقال في شرح التسهيل ان الامثلة الخمسة المذكورة والاحسن والا فيس ان لا تثبت
لها صورة في الخط لانها انتخفف الا بالحذف والنقل قال ومنهم من يجعل صورتها
الالف بكل حال وهو اقل استوا لا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان
بعدها واو فعلة زايدة للمد نحو مسئول ومشوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها
صورة وذلك للفرق بينها المهموز وغيره مثل معول ومصوغ قال ابو حيان واذا كان
مثل روس تكتب بواو واحدة مع ان تسهيله بين الهمزة والواو هذا اخرى قال
وقد كتب الموده بواو واحدة في المصحف ونحو ببايس فان الهمزة لا صورة لها فيبقى
واوان ومن عادتهم عند اجتماع صورتين واحدة حذف احداهما فلذلك كتبت واحدة
الا انه يحتاج في غير القران فيه ان يكتب بواوين لانه قد حذف من الكلمة في الخط فلا
ينبغي ان يحذف غيره انتهى والتي بين حرف وبين متحركة بعده متحرك فكتب حرفا على نحو
ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد فتح كتبت الفا نحو سال فان كان بعدها الف
نحو مآل وماآت فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تكتب الفا وتجتمع الفان وان كانت
مفتوحة بعد كسرة كتبت يا نحو مير او بعد ضم كتبت واوا نحو جون وان كانت
مكسورة بعد فتح او كسر كتبت يا كيس ومسى فان كان بعدها يا كالبين بالكلم
ومسين فقيل تحذف ولا صورة لها وقيل تجعل لها صورة وتجتمع يا آن وان كانت مكسورة
بعد ضم نحو ذيل وسيل فصورتها اليا على مذهب سيبويه والواو على مذهب
الاخفش وان كانت مضمومة بعد فتح او ضم كتبت واوا كالوم ولوم جمع لوم كصبر
جمع صبور فان كان بعدها واو كالبين واو كلودم وزوس فقيل تحذف ولا صورة لها
وقيل تجعل لها صورة وتجتمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر كمستهزيون جمع مائة
كتبت بواو على مذهب سيبويه وبيا على مذهب الاخفش في المتطرفة بعد ساكن ان كان
صحيحا حذفت الهمزة والقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط الا في
الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو خب ودف وجزء وقيل ان كان ما قبل الساكن
مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو او مكسورا فصورتها
اليا مطلقا فيهما وقيل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء
والدف بالواو في الرفع وبالالف في النصب وباليا في الجر على حسب حركة الهمزة وان
كان نحو ذلك منصوبا منونا فيكتب بالف واحدة وهي البدل من التنوين وقيل
يكتب بالفين احديهما الهمزة والاخرى البدل من التنوين وقد سمل المسيلتين
والخلاف فيهما قول مذفتين الاصح وان كان الساكن معتلا فان كان ذا الف
للمد فلا صورة لها نحو بني ومنو وسما فان كان ما فيه الالف كسما منونا فكتبه
جمهور البصريين بالف واحدة هي علة والاخرى البدل من التنوين ونحوهم
والكوفيين بواحدة وهي حرف العلة التي قبل الهمزة ولا يجعلون للالف المبدلة
من التنوين صورة قال ابو حيان واتفق الفريقان على انه ليس للهمزة صورة الف فما
في ذلك فان اتصل ما فيه الالف بضمير مخاطب او غايب فصورة الالف واو

نحو

نحو هذه سماوك وبا جرا نحو سمايك وبالالف واحدة هي الف المد منصوبا نحو رايت
سماك وان كان ما فيه اليا والواو منصوبا فبالف واحدة هي البدل من التنوين
نحو رايت بنيا ووضوا وان كان غير زايد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا
صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو تقرا
ولن يبري ولن تصوا وهذا امرا ورايت امرا ومررت بامري فان كان منونا منصوبا
فقيل تكتب بالفين وقيل بواحدة قال ابو حيان وهو الاولى وقيل ان كان
ما قبلها مفتوحا فبالف نحو لن يقرا الا ان تكون هي مضمومة فبالواو نحو تكلوا
او مكسورة فباليا نحو من الكلى وان كان ما قبلها مضموما فبالواو نحو هذا لكو
ورايت الاكو الا ان تكون هي مكسورة فباليا نحو من الاكى ان قلنا بالتسهيل
بين الهمزة واليا وبالواو ان قلنا بابدالها واوا وان كان ما قبلها مكسورا ا هـ
فباليا نحو لن يبري ومن المقري الا ان تكون مضمومة فبالواو وان قلنا بالتسهيل
بين الهمزة والواو وباليا ان قلنا بابدالها يا وكل الاول اذا اتصل بها
ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم تتصل بها ضمير وقيل اذا انضم
ما قبلها او انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير يجعل صورتها على حسب الحركة قبلها
وان انفتح وانفتحت او سكنت فبالالف نحو لن تقراه ولم تقراه او انضمت
فبالواو نحو تقروه هذا ما قرره ابو حيان الا انه حكى قول التسهيل انه اذا
اتصل بالهمزة الاخيرة بعد فتحة او الف ضمير متصل فانها تعطي حكم المتوسطة
وقال لانها حينيذ كانها لم تقع اخيرا اذ لا يوقف عليها ولا يبتدا بذلك الضمير
قال وقد اخال بن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد
ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي تول اليه في التخفيف ابدالا
وتسهيلا قال فعلى هذا يكتب نقراه بالف لانها قد تخفف بابدالها الفا
وبالواو لانها قد تخفف تسهيلا بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب
نباونا ونباوك ونبايك بالالف والواو واليا لانها تخفف بجعلها بين بين
لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا واتصل بها الضمير فكما لم
يتصل يعني انها تكتب بالالف نحو هذه اباك ورايت نباك وعجبت من نباك
كحالة اذا لم يتصل به ضمير قال احمد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالالف
ما لم يضف فان اضفته فتثبته في الخفض يا نحو من نبايه وفي الرفع بواو وفي
النصب بالف قال وربما افردوا الالف وحادوا في الرفع بواو وبعدها وبيا في
الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطاه واعجبني
خطاوه وعجبت من خطايه والاختيار مع الواو واليا ان تسقط الالف ونحو
القياس في ما الالفان فان العرب لا تجمع بينهما ولذلك تثبتوا خطا او قرا
بالف واحدة ولو كتب بالفين كان وجها او ليفرق بين الواحد والتثنية
الا انهم اكتفوا بالفعل الذي قبله من الكلام او بعده عليه انتهى من تمام العولة

ص

المتطرفة صح

السابقة وتحذف همزة الوصل بين واو وفاء وبين همزة هي فاء وبعد همزة استفهام
وقبل لا المفتوحة اما المكسورة فتثبت كما فصل في الاصح ومن لام التعريف
بعد لام جر وكذا الابتدا في الاصح ومن اول بسم الله الرحمن الرحيم ومن ابن المحذوف
تنوين متلوه ولو مع كنية في الاصح لا في اول السطر وفي ابنة وابان وتحذف همزة
الوصل خطا في مواضع احدها اذا وقعت بين الواو والفا وبين همزة وهي فا نحو
فأت وات وعليه كتبوا وامر اهلك والسبب في الحذف انها لو اثبتت لكان جمعا
بين المثلين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفا
شديدي الاتصال بما بعدهما لا توقف عليهما دونه وهم لم يجمعوا بين المثلين في
شاير حبا ثم الاعل خلاف في المتطرفة لان الطرف محل التغيير والزيادة
فلو لم يتقدمها شي اصلا اثبتت كقولك في الابتدا ايذن لي اوتمن فلان وكذا لو
تقدمها غير الواو والفا نحو ثم ايتوا الذي اوتمن ونحو يقول ايذن لي او تقدمها الواو
والفا وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة
الاستفهام سوا كانت همزة الوصل مكسورة او مضمومة نحو اسمك زيد ام عمرو اصطفى
زيد ام عمرو فان كانت مفتوحة نحو اصطفى البنات الذكرين ام وكلام ابن مالك
يقتضي الحذف فيها قال ابو حيان وهو شي ذهب اليه احمد بن يحيى قال والذي
عليه اصحابنا انه يكتب بالفين احداهما الف الوصل والاخرى الف الاستفهام قال
احمد بن يحيى العرب تكتفي بالف الاستفهام من الف الوصل في الالف واللام
في الخط واما اللفظ فعلى التطويل كذا واثباتها مثل الذكرين الله وكانهم
اكتفوا بصورة من صورتين صورة الف الاستفهام وصورة الالف بعدها ولم
يحذفوها في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام انتهى اما الف القطع اذا وقعت
بعد همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بما شرح حركتها لانها حينئذ تسهل
على نحوه فيكتب الثانية نحو ااحمد ويا اينك واو في او نزل وجوز الكسائي
وثعلب الحذف في المفتوحة فيكتب احمد بالف واحدة على ان الكسائي قال
المحذوف الف الاستفهام وثعلب قال المحذوفة الثانية وجوز ابن مالك
كتابة المكسورة والمضمومة بالف نحو اانك اانزل الثالث من لام التعريف
اذا وقعت بعد لام الابتدا او لام الجر نحو وللدار الاخرة للذين احسنوا
وكان قياسها الاثبات كما كتبوها في نحو لابنك قايم ولابنك مال الا انهم
حذفوها خوفا التباسها بلا النافية وزعم الفرا انه يشبه اجتماع ثلاث لامات لانه الالف
متشابهات في الخط لان اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستثقل لفظا
فكذلك خطا وزعم بعضهم انه يشبه في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها وكانها كلمة
واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم ان الالف تحذف مع لام
الابتدا لقياسها وبين لام الجر ولو وقع بعدها للام الف وصل بعدها الالف
من نفس الكلمة كتبت الالف على الاصل نحو جئت لالتقا زيد فان ادخلت الالف

واللام

واللام وادخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقا الرابع من اول
بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس ان يكتب باسم بالالف كما يكتب باسم لكن حذف
لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة من انواع التسمية نحو باسم الله نذر الرحمن
الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لا تحذف في البسملة ايضا وانما كتبت على لغة
من يقول سم والاصل بسم الله ثم خففت على حد قولهم في ابل ابل والتزم التخفيف قال
ابو حيان والاحسن حمل اللفظ على اللغة الفصيحة اذ لو كان حذف الالف لتلك
اللغة لجاز اسقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الاخفش ان سبب
حذفها كون البا لا يوقف عليها فكانت والاسم شي واحد وجوز الفرا حذفها من باسم الله
مجراها ومرساها وباسم الله نبدا في الرحمن الرحيم لانها لما كانت معها تحذف في الاستعمال
وجوز بعضهم حذفها من باسم الله وان لم يذكر معها الرحمن الرحيم بشرط ان تكون الاضافة
الى الله وان لا تكون للبا تعلق به في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان فقد
شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله ابدا باسم الله وجوز الكسائي
حذفها ولو اضيف الاسم الى الرحمن والقاهر وقال الفرا هذا باطل لا يجوز ان
يحذف الا مع الله لانها كثرت معه فاذا عدوت ذلك اثبت الالف وهو القياس

وهو الصواب

الخامس من ابن الواقع بين علمين مفردا سوا كانا اسمين ام كنيتين ام لقبين ام
مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا ابو بكر بن محمد الله وهذا بطة بن قفة
ويتصور في المختلفين ستة امثلة وحكى ابو الفتح عن بعض ذوي الكتاب انهم لا
يحذفون الالف مع الكنية تقدمت او تاخرت قال وهو مردود عند العلما على
قياس مذهبهم ان حذف التنوين مع الكنى لحذفه مع الاسما وانما هو جعل الاسمين
اسما واحدا فحذفت الالف لانه توسط الكلمة انتهى وقال ابو حيان الالف تحذف
من الخط في كل موضع يحذف فيه التنوين وهو يحذف مع الكنى مثل ما يحذف مع الاسما
الاعلام قال فلم اجد ولم اتمثل ولكن تممت بها ابا بكر بن عمرو قال وشرط ابن
عصفور ان يكون ابن مذكرا او متصلا فما جزم به ابن مالك من الحاق فلانة بنت
فلان به نحو فلان بن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان نعتا لا او خبرا لم تحذف الالف

ص ويوصل مركب المزج وكل كلمة على حرف بتقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات
الرفع وما الملغاة او الكافة ولو في قلما في الاصح وكلما ان لم تعمل فيها ما قبلها
واستفهامية بعد من وفي لا موصوله في الاصح وفي نعما وبيسما ومهما ومن
من لا بعد مطلقا في الاصح واستفهامية بعد الا مع وان بلا وفي اذ وكل ظرف حذف
نون ذي النون ولا توصل اذ ولم وام ووصل ودكانه وبلمه وعن يومئذ وحينئذ

ش النوع الثاني احكام الوصل والفصل فالاصل فصل الكلمة من الكلمة
لان كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الاخرى فكما ان المعنيين متميزان
فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون
متميزا بفصله عن غيره وخرج عن ذلك ما كانا كشي واحد فلا تفصل الكلمة

من الكلمة وذلك اربعة اشيا الاول المركب تركيب مزج كبعلبك بخلاف غيره
من المركبات كغلام زيد وخمسة عشر وصباح مسا وبين بين وحيص بيص
الثاني ان يكون احدى الكلمتين لا يبتدا بها لان الفصل في الخط يدل على الفصل
في اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي ان يكون في الخط وذلك
نحو الضماير البارزة المتصلة ونون التوكيد وعلامة التانيث والتثنية والجمع
وغير ذلك مما لا يمكن ان يبتدا به الثالث ان يكون احدى الكلمتين لا يوقف عليها
وذلك نحو باء الجر ولامه وفاء العطف والجزاء ولام التاكيد فان هذه الحروف لا يوقف
عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم توقفها الوصل الرابع
ما يذكر من الالفاظ فيوصل بما اذا كانت ملغاة نحو مما خطاياهم اينما تكونوا فاما
ترين من البشر واينما وحيثما وكيفما واما انت منطلقا انطلقت واذا كانت كافة
نحو كانما وربما وانما وكانما وليتما ولعلما واستثنى ابن درستويه والزنجاني مما في
فقط لانها تنفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو كلما حيث
اكرمتك كلما اردت كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فانه يكون
حينيذ اسما مخفوضا فاليه كل نحو واتاكم من كل ما سالتموه وتوصل ما الاستفهامية بمن
ومن وعن لانها تحذف الفها مع الثلاثة وتصير كل حرف واحد فحسن وصلها بها نحو عم
يتسالون مم هذا الثوب فيم انت من ذكراها ولا توصل ما الشرطية بواحد من الثلاثة
قال ابو حيان القياس يقتضي ان تكتب معها منفصلة قال وفي ما الموصولة
مع الثلاثة ثلاثة مذاهب احدها انها تكتب متصلة معها لاجل الادغام في عن
ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو رغبت عما رغبت عنه وعجبت مما عجبت منه وفكرت
فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب منفصلة على قياس ما هو من كلمتين وهو قول اصحابنا
وبه جزم ابن عصفور وهو ارجح لانه الاصل ولان علة الوصل الاتية في من وهو التباس
اللفظين خطا مفقودة في ما والثالث ان الغالب ان تكتب موصولة ويجوز كتبها
مفصولة وهو اختيار ابن مالك وذي تابع لم ونبه ابو حيان وكما ابن قتيبة الفصل على
الاصل والوصل لاجل الادغام في نحوها وكلت بينما عليهما وقد رسما في المصحف بالوصل
وتوصل من بمن مطلقا سوا كانت موصولة ام موصوفة ام استفهامية ام شرطية نحو اخذت
مما اخذت منه وممن انت وممن تاخذ اخذ منه وانما وصلت بها لاجل اشتباهها خطا
لو كتبا من من فوصلا وادغمت نون من في ميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة
فلم يحتمل لها صورة هذا ما قاله ابن مالك وقال ابن عصفور توصل بها الاستفهامية
فقط حملا على اختها ما وتفصل غيرها على الاصل قال ابو حيان وقول ابن مالك اولى
وقال ابن عصفور توصل للاستفهامية فقط حملا على اختها ما وتفصل غيرها
على الاصل قال ابو حيان وقول ابن مالك ارجح نظرا الى علة الاشتباه في الخط
وعن من سوا كانت استفهامية او موصولة او شرطية مع عن رايان قال ابن قتيبه
تكتب عمن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعما نحو عمن تسال ورضي

عمن

عمن رويت عنه وعمن ترضى ارضى عنه قال ابو حيان وزعم غيره انه لا يوثر في ذلك
الادغام لانهما كلمتان وعليه ابن عصفور واما ابن مالك فقال ان الغالب
الوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بمن نحو لا ادري فيمن تفكر وتوصل
ان الشرطية بلا نحو الا تفعلوه الا تنصروه وفي ان الناصبة مع لا قولان احدهما
انها تكتب منفصلة مطلقا قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل والثاني ان
الناصبة توصل بها والمخففة من الثقيلة تنفصل منها وهو قول ابن قتيبه واختاره
ابن السيد وعلله ابن الصايغ بان الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث
لا يجوز ان تفصل بينها وبينه والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز ان تفصل به فحسن الوصل
في تلك والفصل في هذه خطا وفي كي مع لا نحو لكيلا قال ابن قتيبه تكتب متصلة كي لا
تفعل كما يكتب حتى لا تفعل منفصلة وقال غيره تكتب متصلة ومما وصل من المذكورات
مما فيه نون وهو من وعن وان وان حذفت نونه للادغام كما مر في الامثلة ولا توصل
لم وام بشي ومما وقع في رسم المصحف من وصل الن نجمع عظامه فان لم يستجيبوا لكم امن هو
قانت فهو مما لا يقاس عليه لكثير ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما ياتي واما مع اذا اذا اتصلت
بان فانها تكتب منفصلة قاله ابن قتيبة قال ابو حيان قال بعض شيوخنا والظن بسبب
ذلك قلة الاستعمال والا فلا فرق بين مع وبين بل قال وقد يمكن ان تفرق بان الاسمية
باذ في لا تكون الا ظرفا ومع اسم وبين ايضا تنفصل ما بعدها فتقول معا فلذلك
فصلت بخلاف في وبما وفصل شذوذا او كان قياسه الفصل ووصله لانه ركب من وي
بمعنى العجب وكانه وويلمه والاصل ويل امه ويومئذ ونحوه من الظروف المضافة لاذ
وثلاثماية ونحوه وفي حفظي ان الاصل خاص بثلاثماية وستماية فقط واظن ذلك في شرح
الهادي للزنجاني وليس بحاضر عندي الان ص وزيدت الالف بعد واو الجمع متطرفة
في ماض وامر وفي المضارع وايا ان لا اسم خلافا للكوفيين ولا مضارع مفرد مطلقا
خلافا للكسايي ولا رفعا خلافا للفراء وفي ماية وما يثنى في الاشهر وواو اولئك
واولوا واولات وفي يا او في عند بعضهم وعمرو علما في غير نصب ثم لم تزد منصوبا
قال ابن قتيبة ولا منصوبا الا لحن والزنجاني ولا مصغرا ومعرفا بال وقافية ش النوع
الثالث احكام الزيادة فتزاد الالف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض
وامر نحو ضربوا واضربوا ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو يغزو ويدعو خلافا للفراء
فانه يجيز ان يلحق في حالة الرفع خاصة وللكسايي حالة النصب نحو لن يغزو وارتد
بالالف ولن يغزوك بلا الف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة
نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا زيد وبنوا
لعدم لزوم هذه الواو واجازها الكوفيون لحاقها فيكتبون ضاربوا زيد وبنوا لبن
كا توى وكذا بنوا زيد بخلاف ابو زيد واخو زيد واختلف البصريون في لحاقها بالمضارع
اذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا فالاخفش يلحقه كالماضي والامر في لحاق
الالف وبعض البصريين يمنع لحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال الخليل

لما كان وضعها على المد وعلى ان لا يتحرك اصلا زادوا بعدها الالف لان فضل صوت
المد بها ينتهي الى مخرج الالف وقال بعضهم فصلوا بها بين الضمير المتصل والضمير
المنفصل نحو ضربوهم اذا كان الضمير مفعولا لم يكتبوا الالف واذا كان تاكيدا كتبوها
فرقا بين الضميرين ويترك الالف في خط المصحف واذا كان نحو ضربوهم او وزنوهم اسند لو اعلم
ان الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصلا توكيدا لواو الجمع ثم طردت زيادة هذه
الالف في كل واو جمع وان لم يلحقها ضمير وذهب الاخفش وابن قتيبة الى انها فصل
بها بين واو الجمع وواو النسق نحو كفروا وردوا وجاءوا ونحوها من الواوات
المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الاصل ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتصلة
بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعو لانها
انتفا لها ما يعرض فيها من اللبس كما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموا هذه الالف
الف الفصل وعلل مذهب الزجاج بانها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة
وعلل مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا
بها بين الواو الاصلية والواو الزائدة وزيدت الف ايضا في مائة قال ابو حيان
وذلك للفرق بينها وبين منه وكان الزيادة من حروف العلة لانها تكثر زيادتها
وكانت الفا لانها تشبه الهمزة ولان الفتحة من جنس الالف ولم تكن يا لانه كان
يجتمع حرفان مثلان ولا واوا لاستثقال الجمع بين اليا والواو وجعل الفرق في مائة
دون منه اما لان مائة اسم ومنه حرف والاسم احمل للزيادة من الحرف واما لان
المائة محذوفة اللام يدل على ذلك امائت الدراهم فجعل الفرق في مائة بدلا من
المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فيه وفئة لعدم كثرة الاستعمال
وقال محمد بن حرب النضري المعروف بالمعلم صاحب الاخفش كانت حذف الالف في مائة
اولى منها عنه لان اصل مائة مئية على وزن فعلة من مائت وانها همزة تتبع مفتوحة
في لفظ الف ويكسرها قبلها تستحق بذلك ان تكتب يا فالزموها العلتين جميعا
اليا للكسرة والالف للفتحة ولان العدد اولى بالتوكيد والحك مات من غيره
انتهى قال ابو حيان والدليل على ان الاصل في مائة مئية • قول الشاعر •
فقلت المرء تخطيه منيته • اد في عطيته اياي مئيات • وضعف الكوفيون
تعليل البصريين بان مائة اسم ومنه حرف بانهما جنسان مختلفان والفرق سبيله ان
يحصل في متحد الجنس يدل على ذلك انهم لم يفرقوا بين فيه وفئة لاختلافهما قالوا
وانما زيدت فرقا بينها وبين فيه ورئة في انقطاع لفظهما في العدد وعدم انقطاع
فيه ورئة لانك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول الف وتقول
تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكر مائة في النفس
فلما خالفتهما فيما ذكرنا خالفوا بينها وبينهما في الخط قال ابو حيان وقد رايت بخط
بعض النحاة مائة هكذا بالف عليها همزة دون يا وقد حكى كتب الهمزة
المفتوحة اذا انكسر ما قبلها بالالف عن حذاق النحويين منهم الزاردي عنه

له

الهمزة الفا في كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة الفا على حركتها في نفسها ان كان ما قبلها م

عنه انه كان يقول يجوز ان يكتب مكسورا قال ابو حيان وكيف ما كتب انما هية
بغير الف كما يكتب فئة لان كتب مائة بالالف خارج عن الاقيسة فالذي اختاره
ان يكتب بالالف دون اليا على وجه تحقيق الهمزة او باليا دون الالف على وجه
تسهيلها قال وحكى صاحب البديع ان منهم من يحذف الالف من مائة في الخط قال
واما زيادة الالف في مائتين ففيها خلاف منهم من يزيدها وهو اختيار ابن مالك
لان التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من لم يزيدها في الجمع
لان موجب الزيادة قد زال واتفقوا على انها لا تزاد في الجمع نحو مئات ومئون
وزيدت واو في اولئك واولو واولات قال ابو حيان اما اولئك فتظافرت •
النصوص على انهم زادوا الواو فيها فرقا بينها وبين اليك وكانت الواو اولى من
اليا لمناسبة ضمة الهمزة ومن الالف لاجتماع مثلين وجعل الفرق في اولئك لان الزيادة
في الاسما اكثر ولان اولئك قد حذف منه الف فكانت الزيادة فيه اولى لتكون
كالعوض من المحذوف وزعم الكوفيون ان ذلك للفرق بينها وبين اليك الاسمية

اليك

لان الى قد تستعمل اسما حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بنا على ان
الفرق انما يحصل في المتحد الجنس قال واما اولو واولات فلم اظفر في تعليله بنص
ويظهر عندي ان يكون زادوا الواو فيه للفرق بين اولي في حالة النصب والجر وبين
الى الجارة وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحمل التانيث في اولات
على التذكير في اولو قال واما في اوخي حالة التصغير فزادها قوم من اهل الخط فرقا
بينه وبين اخي المكبر وكانت الزيادة في التصغير لانه فرع والفروع احمل للزيادة
ولانه قد تغير لاجل التصغير فالتغيير يانس بالتغيير وكانت واوا لمناسبة ضمة
الهمزة واكثر اهل الخط لا يزيدونها لان التصغير فرع عن التكبير وليس بها اصل
انتهى وزيدت الواو ايضا في عمرو وذلك للفرق بينه وبين عمر وهذا اختصت بحالة الرفع
والجر لانه حالة النصب يكتب بالالف دون عمر فيحصل الفرق وكانت الزيادة واوا
لانه لا يقع فيها لبس اذ لو كانت يا لالتبس بالمضاف الى يا المتكلم او الفا لالتبس المرفوع
بالمنصوب وجعلت في عمرو لانه اخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر
ابن قتيبة صـ وحذفت لام التعريف من موصول الا الذان وفي اليل والليلة قيل
واللطيف وحمان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والامر الله واله والرحمن والحرث
علما ما لم يجرد اي السلام عليكم وعليكم السلام وسبحان الله ومما كثر استعماله من الاعلام
الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس او يحذف منه شي نحو ملائكة وسموات ومفاعل ومفاعيل
اذا من قبل ولم يود الى ثلثين وفاعلات وفاعلين غير طيس لا مضاعف ولا معتل لام
ومن ذلك واولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانين وثماني وحمان
ولكن ولكن وهانا الله والاشارة خالية من الكاف الا ناوي ومعبرا وداوود وقيل
يحيى محذوفة وبايع همزة لا كادم وقيل مع المحذوفة قيل ومع غيرها واصد ليسانين
ثمانين ما لم يلبس وجوز ابن الكتابي كتابة داود شـ النوع الرابع احكام الحذف

بعيا من الاصل

الحذف تحذف لام التعريف من الذي وجمعه ونحو الذين ومن التي وفي جمعه ومثنى
المثنى والجمع نحو اللتان واللتين واللاتي واللائي كراهة اجتماع مثلين في الخط
وتثبت في مثنى الذي خاصة ونحو اللذان واللذين فرقا بينه وبين الجمع ولم تثبت
في مثنى التي لانه لا يلتبس بجمعه وقال احمد بن يحيى كتبوا اللاتي واللائي التي واللائي
ثم اسقطوا الاما اوائلها والفا من اخرها وهذا الاستعمال لانه يتبلغ في الكلام
مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كتبت على لفظه كان اولى قال ابو
حيان وبلامه يدل على حذف اللام من اوله والالف من اخره معا والذي حمدناه
في اثبات انه لا تحذف الالف لئلا يلتبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم فاله
فهلا حذفت قيل لما حذفنا الالف منه كرهوا حذف اللام مع انها لو حذفت لالتبس
بالله لان الفه تحذف وفي الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس
كتبه بلامين والحذف اجود لانه فيه اتباع خط المصحف قال ابو حيان وزاد احمد
ابن يحيى اللطيف فتحصل مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف
فاستخف قال وكتبوا اللهو واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف
لام التعريف ايضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الامثال نحو [illegible]
العادو تحذف الالف من اسم الله وكان القياس اثباتها كما في اللام لكنه قد تصرف
فيه بانواع من التصرفات التي لا تجوز الا فيه ولانه لا يلتبس اذ لا مشاركة في هذا
الاسم ولكثرة الاستعمال فحسن اشيا تحسن الحذف واما قولهم لاه ابوك يريدون لله
ابوك فانهم كتبوه بالالف لاجل ما حذف منه من حرف الجر والالف واللام فلا يرد ذلك
على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله وتحذف ايضا من الاله ومن الرحمن لكثرة
الاستعمال من انه لا يلبس وشرطه ان لا تجرد من الالف واللام فان جرد منها كتب بالالف
واللام نحو رحمان الدنيا والاخرة وحذفت ايضا من الحرث علما لكثرة الاستعمال
بخلاف صفة وشرطه ايضا ان لا تجرد من الالف واللام فان جرد منها كتبت بالالف
نحو حارث لئلا يلتبس بحرث علما والمشروع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل
علم وحذفت ايضا من السلام ومن عبد الله خلافا [illegible] منكرا والعلة في الثلاثة
وفي جميع ما ياتي كثرة الاستعمال وحذفت ايضا مما كثر استعماله من الاعلام الزائدة
على ثلاثة احرف سوا كانت عربية كمالك وصالح وخالد ام عجمية كابرهيم واسمعيل
واسحق وهرون وسليمان قال ابو حيان وذكر بعض شيوخنا ان اثباتها في نحو صالح
وخالد ومالك جيد وكذا قال احمد بن يحيى انه يجوز فيه الحذف والاثبات [illegible]
ما لم يكثر استعماله كحاتم وجابر وعامر وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت
زوت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت في بعض المصاحف من هارون
وهارون وهامان وقارون واما الصفات كرجل صالح ورجل مالك [illegible]
يزد على ثلاثة كداود بن لام وابن داب ومانة وهاله ولا مما حذف منه شي احد
كاسرائيل حذفنا احدى ياييه وداود حذف احدى واويه ولا اذا خيف اللبس

عليكم وعبد السلام [illegible]

منهم

كعامر

٢٠٢

كعامر وعباس لو حذف لالتبس بعمرو عبس وحذفت ايضا من الملائكة لانه لا يلتبس
لفظا لكثرة الاستعمال وحذفت ايضا من مفاعل ومفاعيل اذا امن الالتباس بالمفرد
كمحاريب وتماثيل وشياطين لان مفردها محراب وتمثال وشيطان بخلاف ما يلتبس
به كدراهم فيكتب بالالف لئلا يلتبس بدرهم قال ابو حيان ويجوز الاثبات فيما
لا يلتبس ايضا وهو اجود قال وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا اخر وهو ان لا تكون
الالف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكاكين ودكاكين ودنانير فلا تحذف الالف
لئلا يجتمع مثلان في الخط ونحو مكروه ككراهته في اللفظ ايضا وحذفت ايضا من
فاعلات ايضا ما كان فيه الفان من جمع المونث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات
ومنه سموات وان لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرح به في المتن وحمل جمع المذكر
السالم على جمع المونث وان لم يكن فيه الفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين
والكافرين والخاسرين وشرط الحذف من جمع المونث والمذكر ان يكون غير المشدد ولا
مضاعف ولا معتل اللام فلا تحذف في نحو صالحات لالتباسه بصلحات ولا من نحو حادين
ومما يختلفان في الدلالة ولا من نحو ساءات والعادين لانه بالادغام نقص في الخط
اذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلا واحدا وكذلك كتبوا في المصحف الضالين
والعادين بالالف ولا من نحو هيانات والرامين لانه حذفت من الرامين لام الفعل
وحملت عليه الراميات وان لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف في الصالحين على الصالحات
وان لم يكن فيه الفان وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حمل الاثبات
في المونث على الاثبات في المذكر كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المونث وحذفت
ايضا من علم في اخره الف ونون كعثمن ومروان وعمن وما اشبهه في كثرة الاستعمال
نبه عليه ابو حيان وهو داخل في مسئلة الاعلام الزائدة وحذفت ايضا من ذلك
واولئك بخلاف ذا وذاولا يحذف من حرف الخطاب وهذا لذي وهولايك مقرونا بحرف
الخطاب ونحوها الكلمة التنبيه ومن ثلاث وثلاثين بخلاف ثلاثة المعدول لانه لم يكثر
كثرتهما ولانه لو حذف منه لالتبس بثلث ومن ثلاثين وثمانيه وثماني باثبات اليا
بخلاف ثمان بحذف اليا فلا يحذف منه الالف فرارا من توالي الحذف وكثرته وفي ثمانين
وجهان الاثبات لانه حذفت منه يا المزيد والياء الموجودة فيه يا الاعراب والحذف
لان اليا المحذوفة عاقبتها يا الاعراب لانهما لا يجتمعان فكان اليا موجودة والتي
~~الموجودة فيه يا الاعراب والحذف~~ لان اليا المحذوفة عاقبتها يا الاعراب لانهما لا يجتمعان
فكان اليا موجودة اجرا للمعاقب مجرى المعاقب والاثبات اختيار ابن عصفور
وثمانون بالواو وحكمه حكم ثمانين باليا في جواز الوجهين وحذفت ايضا من لكن ولكن ومن
ها التنبيه مع اسم الاشارة نحو هذا [illegible] لانه لم يستعمل الا معه فكانه حرف واحد ونص احمد بن
يحيى على ان المحذوف هو الالف وتحذف ايضا الف ها مع اسم الاشارة الخالي من الكاف نحو
هذا وهذه ونحو ذلك لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف
فانه يجب فيه الاثبات نحو هاذاك وكذا ها المتصلة بنا وتي فيكتب بالالف نحو هاتا

مايلتبس م

لالتباسه بحادرين م للذكر

على ثلاثة م

ام

وهاتي وهاتان وتحذف ايضا الفها مع مضمر اوله همزة نحو هانتم هانا هانت خلاف
نحن قال احمد بن يحيى قال الكسائي في هانتم وها تاخذ فوا الفها ولنبين انما
حذفوا الهمزة بدليل انهم لم يحذفوا نحو هانحن فدل على ان المحذوفة في هانتم وهاتا
هي الثانية لا الاولى وتحذف ايضا يا التي للندا المتصلة بهمزة ليست بهمزة
ادم سوا كانت قطعا نحو يا ابرهيم يا اسحق او وصلا يا بنا دم كراهة اجتماع الفين
قال ابو حيان ونص احمد بن يحيى على ان الالف المحذوفة هي صورة الهمزة لا الف
يا وهو خلاف قول ابن مالك واما نحو ادم فلم تحذف الفه يا تهمه لانه حذف منه
الالف المبدلة من فا الفعل فلم يجحفوا عليه بحذف الفين قال ابو حيان وهو نص
كلام ابن مالك انه لا يجوز الحذف في يا جعفر ويا زيد لانه لم يتصل بهمزة ونص
احمد بن يحيى على انه يجوز فيمثل ذلك الاثبات والحذف كانهم جعلوا يا مع ما بعدها
شيئا واحدا اقاموا يا مقام الالف واللام بدليل انهم لا ينادون بيا ما فيه
فلذلك حذفت الالف وتحذف احدى الياءين تخفيفا نحو كادم وامن وال واسرايل
ونبي وداود وطاوس ويستوون ويلوون ورِيا ووالى الكهف وجاوا وباوا
وشاوا وكذا جزم به ابن مالك بشرط ان لا يلتبس كقرا احد راميا لتباني النهي المؤ
وقاريين حذرا من التباس المثنى بالجمع وقول وصوول حذرا من التباسه بقول
وصول قال ابو حيان ولم يبق ايتما المحذوفة والقياس يقتضي انها الساكنة
لتثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواوين على الاصل واختاره ابن
الصايغ والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين ولو اجتمع ثلاث متماثلات في
كلمة او كلمتين حذف ايضا واحد نحو يا ادم ومسا اات دوات والنبيين وتحييين
ليسو وا واوا ومتبوون ص وتنوب اليا عند الجمهور عن الف مختوم بها اسم او
فعل ثالثة مبدلة من يا او رابعة فصاعدا مطلقا ما لم تل يا في غير يحيى علما
فيل او غيره فان وليها ضمير متصل او تا فبتو لان والامر في كلا وكلتا الالف وعلى
الاول ان نون فيما ليها قال سيبويه المنصوب بالف وغيره بيا وتعرف اليا بالتثنية
والجمع والمرة والاسناد الى الضمير والمضارع وكون الفا او العين واوا او لا
يكتب باليا مبنى غير متى ولا حرف غير بلى والى وعلى وحتى الموصوله بما ء
استفهامية ش النوع الخامس احكام البدل فيكتب كل الف رابعة او خامسة
او سادسة في اسم او فعل نيابة عن الالف سوا كان اصلها اليا ام الواو
ام كانت زائدة للالحاق او للتانيث او لغير ذلك كحبلى وملهى ومترى واعطى
ويخشى والحوذلى واقتضى واعتزى وتحشتي ومستقصى واستقصى ومستقصى
ويستثنى من ذلك ان تكون تالية الياء كدنيا ومحيا واحيا وخطايا واستحيا الا يحيى
علما فانه يكتب باليا فرقا بين يحيى الاسم وبين يحيا الفعل والحق المبرد بيحيى
كل علم منقول من الفعل كان يسمى باعيا فكتبه باليا والحق ايضا ابو جعفر النحاس
كل علم منقول من الاسم كروايا علما فكتبه باليا فرقا بينه وبين زوايا الجمع كما

زرنوا

ونقوا بن يحيى العلم والفعل والجمهور كتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل
نحو الا فمنهم من يكتبه باليا ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومسعاه كذا حكى الخلاف
في التسهيل ولم يرجح شيا قال ابو حيان واختيار اصحابنا كتبه بالالف اذا اتصل
به ضمير نصب او خفض نحو الا كان ثلاثيا او زايدا الا احدى خاصته فكتبتها باليا
حال اتصالها بضمير الخفض نحو احديهما كحالها دون الاتصال واختلفوا اذا اتصل
بها تا تانيث تقلب هاء في الوقف فذهب البصريون الى انها تكتب الفا لتوسطها
واجاز الكوفيون كتبها باليا ولم يعتدوا بتا التانيث وسوا في ذلك ايضا الثلاثي
والمزيد هذا كله تفريع على القول المصدر به وهو للاكثر وحكى ابن عصفور ان الفارسي
زعم انه لا يكتب كل ما تقدم ذكره الا بالالف ابدا وكذا الثلاثي الحق كان الهمزة
المنقلبة ترجع الى اصلها في بعض الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في ساير
المواضع على ذلك والهمزة لا تعود الى اصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصايغ
هذه الحكاية بعبارة مباين الفارسي بل مراده انه القياس قال والفارسي ان
يقول ان كانت العلة الرجوع الى اليا في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو
واوا لرجوعها الى الهاء في بعض المواضع وان كانت العلة التعويض لزم الاعتراض
بالهمزة بل الاولى ان يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الاسمين
بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال ابو حيان في المسألة
ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث انه لا يلتزم الف
ولا يا بل يجوز ان يكتب باليا وهو الاختيار ويجوز ان يكتب بالالف وذلك
قليل قال وقد رايت بخط بعض النحويين ونوعي الملطي على ابا بالالف في كتاب مسا
قرى عليه واما الالف الثالثة فمذهب الجمهور انها ان كانت منقلبة من يا كتبت
ايضا يا نحو رحى ورمى وان كانت مجهولة الاصل كخسا او كانت منقلبة من واو
كعصا او غزا كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم انه لا يكتب
شي باليا وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة نحو شاى فانه يجوز ان يكتب
باليا وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع الفين وما كان من الاسم على وزن
فعل او فعل فانه يكتب باليا ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبا والبصريون
لا يجوزون شيا من ذلك ومذهب البصريين في كلا ان يكتب بالالف لان الفها
منقلبة عن واو ومن زعم انها منقلبة عن يا كما ذهب اليه العبدي فانه يكتبها باليا
وكتبت على الاول كلتا بالالف حملا على كلا وكان القياس ان يكتب باليا لان
الفها زايدة ويعرف كون الالف منقلبة من اليا بالانقلاب في التثنية نحو رحى
ورحيان او في الجمع بالالف والتا نحو حصى وحصيات او في المرة نحو رمى رمية
او في الاسناد الى الضمير نحو رميت او في المضارع نحو يرمي وبكون الفعل معتل
العين او الفا بالواو نحو هوى وزوى ودوى وعى ولا يكتب اسم مبنى باليا
الا متى لا مما لتها ولا شي من الحروف من الحروف الا بلى وعلى وحتى والى لعودها باليا مع
الضمير والدم

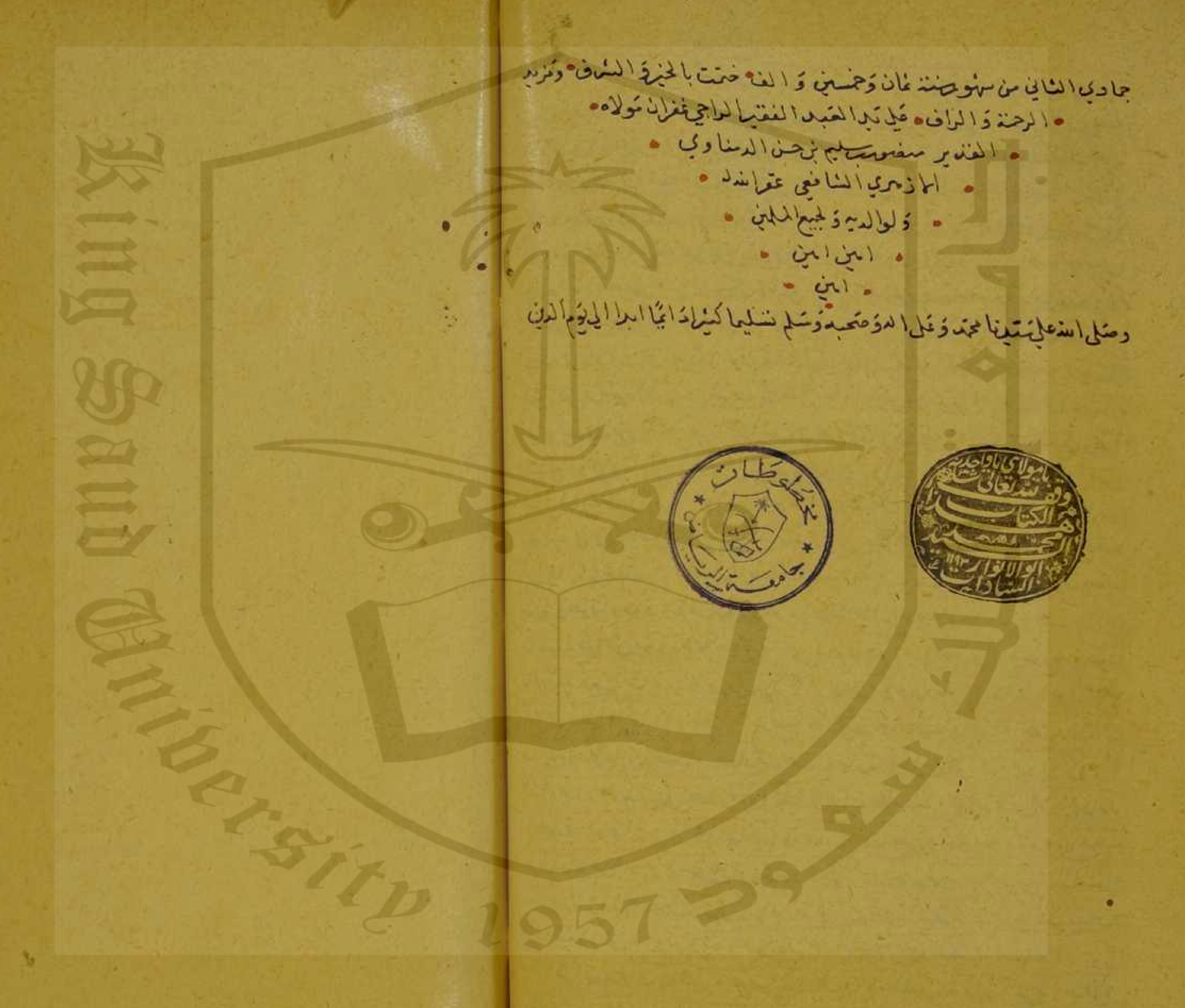
بأن الية وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين
دخولها على الظاهر والمضمر فلم ترسم بالالف مع المضمر قال ابو حيان وحتاك
وحتاه وانحرف الى الياء مع الظاهر حيث قالوا حتى زيد انتهى فان وصلت
الكلمة بما الاستفهامية كتبت بالالف لتوسطها وسطا نحو الام وعلام وحتام قال
الزجاج اذا اشكل عليك شيء من هذا الباب فاكتبه بالالف لان الالف الاصل ولا
ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز ان يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف
ص ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض
اما الكاتبة فالمقتدى تستوي في حروفها الا ما يتم الوزن دونه وان كان الروي
القافيتا ابدا والملفقة نصبا بالالف والمحتاج حذف صلة غير والممدودة
بالفقه وما ترمز زيادة او حذف او بدل المعتود ش رسم المصحف متبع لاتباع
السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه اشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة
والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل الن نجمع عظامه امن هو
قانت وفصل وزيادة ياء نبأي من نبأ المرسلين وملايه وملايهم والف
في الربوا وان امرؤا وحذف الف نحو وكتابه واو صورة الهمزة وزيادة الف
بعدها وكتابة ما ذكر بالياء وقيا [illegible] لانه [illegible] الواو وكتابة الصلوة
والزكوة والحيوة ومشكوة ومنوة والربوا بواو بدل الالف وهذا كله ما ينقاد
اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الالفاظ
ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القواعد السابقة ولهذا قال ابن
درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال ابو حيان وذلك ان العروضيين
يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يعتد به في صنعة العروض انما هو اللفظ لانهم
لانهم يريدون به عد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركا كان او ساكنا فيكتبون
التنوين نونا ولا يراعون حذفه في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب
اجزاء التفعيل فقد تنقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الاجزاء كقوله يا دار مي
يستدل عليا اصو سند [illegible] التنوين وكان الفعل هكذا لتلك ابدي لان تقطيعه مستفعلن
فعلن اربع مرات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض يا دار مي
بالعلياء فالسند [illegible] التنوين وطال عليها سالف الابد قال وقد صار للاصطلاح
في الكتابة على ثلاثة انحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح
الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط يقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره
النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدي في لفظه وفي كتبه وان كثيرا
من الكتابة مبني على اصول نحوية فبين بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة
الهمزة على نحو ما تسهل به وهو من باب النحو كثيرا انتهى ص ووضع النقط لرفع اللبس
ومن ثم اختار ابو حيان نقط القاف والنون والياء وصلا لا فصلا ونقطهم
نقط الشين واحدة والزنجاني فنقط هاء التانيث ونقط اهل الغرب كل

وهو باب من التحو كبير

مهمل

مهمل الى اسفل وربما كتبوا تحته مثله او همزة او فوقه علامة او نبرة اصطلاحا
ش قال ابو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك ويصدر
متقبل الصور الا اختصاصا ذكما ان في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا
في الصور جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك
لانهم وضعوا فارقا وهو النقط بواحدة او اكثر والاهمال فليس الا مشترك
لا صورة والنقط مجموعهما دل على اشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس
بالخط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك
ينبغي ان لا ينقط في الفصل اذ لا يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها
فيكون اذ ذاك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لانه يحصل
تمييز الحرف بينها وبين السين حاصل بها والاكثر على نقطها بثلاث واختار
الزنجاني في اخر نقط هاء التانيث في نحو رحمة فرقا بينها وبين هاء الضمير وهاء
السكت والاولى تاسيهم الحريري تعد نونها في الحروف غير المنقوطة ولهذا اتى
بها في الابيات والرسائل التي التزموا عروها عن حرف منقوط ونقط اهل غريب
المهذب كل حرف مهمل من اسفل مبالغة في الايضاح ورفع توهم المتهوس النقط
الا الحا اذ لو نقطت لتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا
مثله او همزة او فوقه علامة او نبرة اصطلاحات لاهل الحديث وهذا اخر
ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه ص وقد تم جمع الجوامع نظما الموزع من فنون
العربية جمعا جامعا الكافي من بلاغة الايجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل السهل
الفائق نظراه ايجازا وجمعا المرفوع عن همم معاصريه قطعا المشيد اركان
مبانيه احكاما ووضعا فعليك بحفظ عبارته وتامل فحواها واياك والمبادرة
بانكارها لعلك سواها ودونك وابراز محاسنها التي لا تخفى الا على جامد
البصيرة اعماها فربما خالف غيره في تعبير او تاخير او تقديم دققه من فطنة
له عدو لا عنا لمنهج التقويم وما دري ان ذلك لامر مهم يستخرجه النظر
السليم وربما افصحت بذكر ادنابه الاقوال ولو بالتعداد اما تقوية لمن
نسب اليه الانفراد او التفرد وغير ذلك من الامور التي تقتضيه تسعاد وربما
نقلنا اغراضا خلاف ما نسبه بعض المباهين اليه فحسبه غلطا من الاطلاع
له ولم تحقيق لديه وما شعر ان ذلك بعد التطلع والتحصي لما نديد عليه
فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة مصنف واحتوى على ما به العيون تقر
والاسماع تشنف واقتنص العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحقيق ان يكون
على كتب الاسلام ماسورها وبانواع المحامد والمحاسن حريا جعلنا الله ممن الذين
انعم الله عليهم ولا يخشون مكانا عليا هكذا بخط المؤلف رحمه الله ولم تسرح هذه
الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس الموسوم بنيا انه ابي
تاسيس في يوم السبت المبارك بمكة المشرفة شرفها الله تعالى سادس عشرين

ولذلك



جمادى الثاني من شهور سنة ثمان وخمسين والف • ختمت بالخير والشرف • وتزيد
• الرحمة والرأف • على يد العبد الفقير الراجي غفران مولاه •
• القدير مصطفى سليم بن حسن الدمناوي •
• الازهري الشافعي عفا الله •
• ولوالديه ولجميع المسلمين •
• امين امين •
• امين •
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما ابدا الى يوم الدين